إصدارات موسوعة صحيح البخاري (٨)

التلقيح

لفهم قارئ الصحيح

تأليف

الحافظ أبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل

الشهير بسبط ابن العجمي

(٧٥٣ - ٨٤١ هـ)

وبحاشيته زوائد إملاء المؤلف على صحيح البخاري المسمّى

العقد الغالي في حل إشكال البخاري

المجلد السادس عشر

تحقيق
محمد زياد شعبان / دار الكمال المتحدة

إشراف ومراجعة
عطاءات العلم

دار عطاءات العلم — دار المنهاج القويم

إصدارات موسوعة صحيح البخاري (٨)

التلقيح

لفهم قارئ الصحيح

تأليف

الحافظ أبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل

الشهير بسبط ابن العجمي

(٧٥٣ - ٨٤١ هـ)

وبحاشيته زوائد إملاء المؤلف على صحيح البخاري المسمى

العقد الغالي في حل إشكال البخاري

تحقيق

محمد زياد شعبان / دار الكمال المتحدة

إشراف ومراجعة

عطاءات العلم

المجلد السادس عشر

الأحاديث (٦٥٩٤ - ٧١٣٦)

دار المنهاج القويم

علم ينتفع به

دار عطاءات العلم

التَّلْقِيحُ

لِفَهْمِ قَارِئِ الصَّحِيحِ

(١٦)

بسم الله الرحمن الرحيم

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م

دار المنهاج القويم للنشر والتوزيع

الجمهورية العربية السورية
دمشق - حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الشلاح
هاتف : 2235402 - فاكس : 2242340 - ص.ب : 31446
جوال : 00963944272501 - العلاقات العامة : 00963947320948
Email : darminhagkawem@hotmail.com
Email : darminhagkawem@gmail.com

ISBN: 978-9933-609-50-4

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

٨١- كِتَابُ القَدَرِ

(كِتَابُ القَدْرِ)... إلى (كِتَاب الأَيْمَانِ وَالنُّذُور).

(القَدْر)[١] و(القَدَر): ما يقدِّرُه الله عَزَّ وَجَلَّ من القضاء، وهو قَدر الله تعالى الذي يجب الإيمانُ به كلِّه؛ خيرِه وشرِّه، حُلوِه ومُرِّه، نفعِه وضَرِّه، ومذهبُ أهل الحقِّ إثباتُ القدر، والإيمانُ به كلِّه كما ذكرته، وقد جاء من النصوص القطعيَّات في القرآن العزيز والسُّنَن الصحيحة المشهورةِ في إثباته ما لا يُحصَى من الأدلَّة، وقد أكثر العلماءُ في إثباته من المصنَّفات، وذهبتِ القدريَّة إلى إنكاره، وأنَّ الأمرَ أُنُفٌ، أي: مستأنَفٌ لم يَسبق به علمُ الله، تعالى الله عن قولهم الباطلِ عُلُوًّا كبيرًا، وقد جاء في الحديث تسميتهم مجوسَ هذه الأمَّة[٢]؛ لكونهم جعلوا الأفعالَ لفاعِلِين، فزعموا أنَّ الله يخلقُ الخيرَ، وأنَّ العبدَ يخلق الشرَّ، جلَّ الله عن قولهم.

قال إمام الحرمين وغيرُه من متكلِّمِي أصحابنا، وابنُ قُتَيْبَة من أهل اللغة: (اتَّفقنا نحن وهم على ذمِّ القَدرِيَّة، وهم يسمُّوننا قَدريَّة؛ لإثبات القَدر، ويموِّهون بذلك، وهذا جهلٌ منهم ومباهتةٌ، بل هم المسمَّون بذلك؛ **لأوجهٍ**؛ **أحدها**: النصوص الصريحة في القرآن والسُّنَّة المشهورة في إثبات القدر، **والثاني**: أنَّ الصَّحَابة فمَن بعدهم من السَّلَف لم يزالوا على الإيمان بالقدر، وإغلاظِ القول على مَن ينفيه، **الثالث**: أنَّا أثبتناه لله تعالى وهم يزعمونه لأنفسهم، وادَّعوا أنَّهم مخترعون لأفعالهم، فلم يتقدَّم بها علمٌ، فمَن أثبته لنفسه؛ كان بأن يُنسَبَ إليه أولى ممَّن نفاه عن نفسه وأثبتَه لغيرِه، وهذا الثالث هو جواب ابن قُتَيْبَة[٣] والإمامِ، والله أعلم).

---

(١) في (أ) زيادة كتب عليها: (لا زائد... إلى): «لا زائد القَدْر» بفتح الدال وإسكانها، بمعنى، وهو في الأصل: مقتدر، قال الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ أي: ما عظموه حق تعظيمه إلى». انتهى.

(٢) أخرج أبو داود في «سننه» (٤٦٩١)، وأحمد في «مسنده» (٥٥٨٤) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «القدريَّةُ مجوس هذه الأُمَّة: إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم».

(٣) انظر «غريب الحديث» (١/٢٥٥).

١- بَابٌ فِي القَدَرِ

٦٥٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَنبَأَنِي سُلَيْمَانُ الأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ، **عَنْ عَبْدِ اللهِ** قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، **وَهوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ**، قَالَ: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ** يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ **مُضْغَةً** مِثْلَ ذَلِكَ، **ثُمَّ يَبْعَثُ اللهُ مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعَةٍ: بِرِزْقِهِ وَأَجَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ**، فَوَاللهِ إِنَّ أَحَدَكُمْ -أَوِ: الرَّجُلَ- يَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ بَاعٍ أَوْ ذِرَاعٍ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذِرَاعٍ أَوْ ذِرَاعَيْنِ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا». **وَقَالَ آدَمُ: «إِلَّا ذِرَاعٌ»**.

قوله: (**عَنْ عَبْدِ اللهِ**): هو ابن مسعود بن غافل الهُذَليُّ رضي الله عنه.

قوله: (**وَهْوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ**): يعني: الصادقُ في قوله، والمصدوقُ فيما يأتيه من الوحيِ الكريمِ.

قوله: (**إِنَّ أَحَدَكُمْ**): هو بكسر الهمزة على الحكاية(١)، وكذا ضبطه النَّوَويُّ في «شرح مسلم» بالكسر(٢)، كما تَقَدَّمَ، وتَقَدَّمَ عن ابن مالك وغيره: أنَّها بالفتح، ذكرتُه في (خلق آدم)[ح٣٣٣٢] وقبله أيضًا[ح٣٢٠٨].

قوله: (**مُضْغَةً**): (المضغة): قطعةُ لحمٍ بقَدْر ما يُمضَغ في الفم.

قوله: (**ثُمَّ يَبْعَثُ اللهُ مَلَكًا**): ظاهر هذا الحديث: أنَّ إرسالَه يكون بعد مئةٍ وعشرين يومًا، وفي «صحيح مسلم»: «يدخل المَلَك على النطفة بعدما تستقرُّ في الرَّحِم بأربعين -أو خمسة وأربعين- ليلة، فيقول: يا ربِّ؛ أشقيٌّ أم سعيدٌ؟»[م٢٦٤٤]، وفي رواية أخرى: «إذا مرَّ بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة؛ بعث الله تعالى مَلَكًا، فصوَّرها، وخلق سمْعَها وبصرَها وجِلْدَها»[م٢٦٤٥]، وفي رواية حذيفة بن أَسِيد فيه أيضًا: «أنَّ النطفة تقع في الرَّحِم أربعين ليلة، ثُمَّ يتسوَّر عليها المَلَك»(٣)، وفي رواية فيه أيضًا: «أنَّ مَلَكًا مُوَكَّلًا بالرحم، إذا أراد الله أن يخلق شيئًا؛ يأذن الله تعالى لبضع وأربعين ليلة»[م٢٦٤٥](٤)، وفي رواية أنس: «أنَّ الله وكَّل بالرحم مَلَكًا، فيقول: أي ربِّ؛ نطفة، أي ربِّ؛ علقة، أي ربِّ؛ مضغة»[م٢٦٤٦]،

---

(١) هذا على إسقاط: (قال)، وهي رواية الحديث (٣٣٣٢) وغيره.

(٢) انظر «شرح مسلم» (١٦/٤٠٦)، وما بين معقوفين زيادة منه.

(٣) في النسخة المطبوعة هو بالصاد [٤/٢٦٤٥]، أمَّا بالسين فقد ذكره القاضي في «إكمال المعلم» (٨/١٢٣، ١٢٥) ثم قال: (ومعنى «يتسور عليها»: أي: ينزل، مستعارة من تسورت الدار: إذا نزلت فيها من أعلاها، ولا يكون التسور إلا من فوق).

قال العلماء: (طريق الجمع بين هذه الروايات: أنَّ للمَلَك ملازمةً ومراعاةً لحال النطفة، وأنَّه يقول: يا ربِّ؛ هذه نطفةٌ، هذه علقةٌ، هذه مضغةٌ، في أوقاتها، فكلَّ وقتٍ يقول ما صارت إليه بأمر الله وهو أعلم، وكلامُ المَلَك وتصرُّفه(١) في أوقاتٍ؛ أحدها: يخلقها نطفةً، ثُمَّ ينقلها علقةً، وهو أوَّل علم المَلَك بأنَّه ولدٌ؛ لأنَّه ليس كلُّ نطفة تصير ولدًا، وذلك عقب الأربعين الأولى حين يكتب رزقَه، وأجلَه، وسعادتَه أو شقاوته، ثُمَّ للمَلَك فيه تصرُّفٌ آخَرُ في وقتٍ آخَرَ، وهو تصويره، وخلقُ سمعِه وبصرِه، وجِلدِه ولحمِه وعظمِه، وكونِه ذكرًا أو أنثى، وذلك إنَّما يكون في الأربعين الثالثة، وهي مدَّة المضغة، وقبل انقضاء هذه الأربعين، وقبل نفخ الروح فيه؛ لأنَّ النفخَ لا يكون إلَّا [بعد] تمام صورته، وأمَّا قوله في بعض الروايات: «إذا مرَّ بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة؛ بعث الله إليها مَلَكًا، فصوَّرها، وشقَّ سمعها وبصرها، وجلدها ولحمها وعظامها...»؛ الحديث[م٢٦٤٥]، ذكر القاضي عياض وغيرُه أنَّه ليس على ظاهره، ولا يصحُّ حمله على الظاهر، بل المرادُ تصويرُها وخلقُ سمعِها... إلى آخره، أنَّه يكتب ذلك، ثُمَّ يفعله في وقت آخَرَ؛ لأنَّ التصوير عقب الأربعين الأولى غيرُ موجودٍ في العادة، وإنَّما يقع في الأربعين الثالثةِ هذه مدَّة المُضْغَة، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ...﴾ إلى ﴿لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٢-١٤](٢)، ثُمَّ يكون للمَلَك فيه تصريفٌ آخرُ، وهو وقت نفخ الروح عقب الأربعين الثالثةِ حين يكمل له أربعة أشهرٍ، واتفق العلماء على أنَّ نفخَ الروح لا يكون إلَّا بعد أربعة أشهرٍ، ووقع في رواية البُخاريِّ: «أنَّ خلقَ أحدكم يُجمَع في بطن أمِّه...»؛ الحديث[خ٣٢٠٨]، وفيه: «ثُمَّ يُبعَث»؛ بحرف (ثُمَّ) [وهو] يقتضي تأخيرَ كَتْبِ المَلَك هذه الأمورَ بعد الأربعين الثالثةِ، والأحاديثُ الباقية تقتضي الكَتْبَ عقيب الأربعين الأولى، وجوابُه: أنَّ قوله: «ثُمَّ يُبعَث إليه المَلَك، فيكتب» معطوفٌ(٣) على قوله: «يُجمَع في بطن أمِّه»، [ومتعلِّقٌ به، لا بما قبلَه]؛ وهو قوله: «ثُمَّ يكون مضغةً مثله»، ويكون قوله: «ثُمَّ يكون علقةً مثله، ثُمَّ يكون مضغةً مثله»، [معترضًا بين المعطوف] والمعطوف عليه، وذلك جائزٌ موجودٌ في القرآنِ والحديثِ الصحيحِ وغيرِه من كلام العرب)، وذكر كلامًا آخرَ له بهذا تعلُّقٌ؛ فانظره من «شرح مسلم» للنوويِّ[١٦/٤٠٧]، والله أعلم.

وقوله فيه: (لا يكون إلَّا بعد أربعة أشهر) عبارةٌ قاصرةٌ، بل تحريرُه: بعد مئةٍ وعشرين يومًا؛ لأنَّ الأشهرَ قد تكون ناقصةً أو فيها ناقصٌ، والله أعلم.

---

(١) في (أ): (يفرقه)، والمثبت من مصدره.

(٢) انظر «إكمال المعلم» (٨/١٢٧).

(٣) في (أ): (معطوفًا)، والمثبت من مصدره.

قوله: (فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعٍ[(١)]: بِرِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ): هذه ثلاثٌ؛ لأنَّ الشقاءَ والسعادةَ واحدٌ؛ لأنَّه يكتب إمَّا ذا وإمَّا ذا، فالمكتوبُ واحدٌ، ولعلَّه أراد جملةَ ما يُؤمَر به، لا أنَّ كلَّ شخص يُؤمَر فيه بهذه الأربع، وفي رواية أخرى: «رزقه، وأجله، وأثره، وشقيٌّ أو سعيدٌ»[حم٢١٧٢٣]، وهذه مصرِّحة بالرابعة، فإنَّ مجموع الروايتين: أنَّه يُؤمَر برزقه، وأجله، وأثره، وشقيٌّ أو سعيدٌ، وهو جوابٌ حسنٌ، وفي «الصحيح» أيضًا: (وعمله)[خ٣٢٠٨]، ويحتمل أن تكون مثل: (أثره)، والله أعلم.

قوله: (وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ): مَرْفُوعٌ مُنَوَّن، خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: هو شقيٌّ أو سعيدٌ.

قوله: (وَقَالَ[(٢)] آدَمُ: إِلَّا ذِرَاعٌ): إنَّما أتى بحديث آدمَ؛ لأنَّ الحديثَ الذي قبلَه شكَّ فيه راويه؛ هل هو (ذراع) أو (ذراعين)؟ فأتى بحديث آدم؛ لأنَّه لا شكَّ فيه، وحديث آدم أخرجه البُخاريُّ في (التوحيد) عن آدم[خ٧٤٥٤]، وهنا أخرجه عن أبي الوليد هشام بن عبد الملك؛ كلاهما عن شعبة، وقد أخرجه البُخاريُّ أيضًا في (بدء الخلق) عن الحسن بن الربيع عن أبي الأحوص[خ٣٢٠٨]، وفي (خلق آدم) عن عمر بن حفص ابن غِيَاث عن أبيه[خ٣٣٣٢]، وقد أخرجه بقيَّةُ الجماعة[د٤٧٠٨، ت٢١٣٧، جه٧٦].

٦٥٩٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَكَّلَ اللهُ بِالرَّحِمِ مَلَكًا، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ نُطْفَةٌ، أَيْ رَبِّ عَلَقَةٌ، أَيْ رَبِّ مُضْغَةٌ، فَإِذَا أَرَادَ اللهُ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهَا قَالَ: يَا رَبِّ أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى، أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، فَمَا الرِّزْقُ؟ فَمَا الأَجَلُ؟ فَيُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): هو ابن زيد.

تنبيه: قَدَّمْتُ فيما مضى غَيْرَ مَرَّةٍ أنَّه إذا أُطلِقَ في الإسناد (حَمَّادٌ) من غير أن يُنسَبه؛ هل هو ابن زيد أو ابن سلمة، وأنَّ ذلك يتميَّز عند أهل الحديث بحسب مَن أَطلق الروايةَ عنه، فإن كان الذي أطلق الروايةَ عنه سليمانُ بن حرب -كهذا الحديث الذي نحن فيه- أو مُحَمَّدُ بن الفضل عَارِمٌ؛ فالمراد حَمَّادُ ابن زيد، قاله الذهليُّ مُحَمَّد بن يحيى، وكذا قاله ابن خلَّاد الرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المحدِّث الفاصل»[(٣)]، والمِزِّيُّ في «التهذيب»[(٤)]، وإن كان الذي أطلقه موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكِيُّ؛ فمراده حَمَّاد بن سلمة،

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (بأربعة) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّوي والمستملي.

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة»: (قال) بلا واو.

(٣) انظر «المحدِّث الفاصل» (ص٢٨٤).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٧/٢٦٩).

قاله الرَّامَهُرْمُزيُّ(١)، إلَّا أنَّ ابن الجوزيِّ قال في «تلقيحه»: (إنَّ التَّبُوذَكيَّ ليس يروي إلَّا عن حمَّاد بن سلمة خاصَّة)[تلقيح فهوم٥٨٦]، وكذا إذا أطلقه عفَّانُ، روى الذُّهْليُّ عن عَفَّانَ قال: (إذا قلت لكم: «حدَّثنا حمَّاد» ولم أنسبه؛ فهو ابن سلمة)، وقال الرَّامَهُرمُزيُّ: (إذا قال عَفَّانُ: «حدَّثنا حمَّاد»؛ أمكن أن يكونَ أحدَهما)[الفاصل٢٨٤]، كذا قال، وهو ممكنٌ لولا ما حكاه الذُّهْليُّ عن عَفَّانَ، فزال أحدُ الاحتمالين، وكذا اقتصر المِزِّيُّ في «تهذيبه» على أنَّ المرادَ ابنُ سلمة(٢)، وهو الصواب، وإن كان ابنُ الصلاح حكى القولين(٣)، وكذا إذا أطلق ذلك حجَّاج بن منهال؛ فالمراد ابن سلمة، قاله الذهليُّ، والرَّامَهُرمُزيُّ(١)، والمِزِّيُّ(٢)، وكذا إذا أطلقه هُدْبَة بن خالد؛ فالمراد ابن سلمة، قاله المزِّيُّ في «تهذيبه»(٢)، والله أعلم[ح١٤٢].

وقد تَقَدَّمَ مَرَّاتٍ أنَّ حَمَّاد بن زيد أخرج له البُخاريُّ وغيرُه[ح١٠٥]، وأنَّ ابنَ سلمة عَلَّقَ له البُخاريُّ، ولم يخرِّج له في الأصول، وأخرج له مسلمٌ والأربعة[ح١٠٤٧]، والله أعلم.

قوله: (أَيْ رَبِّ؛ نُطْفَةٌ، أَيْ رَبِّ؛ عَلَقَةٌ، أَيْ رَبِّ؛ مُضْغَةٌ): الثلاث في أصلنا مرفوعاتٌ منوَّناتٌ، وهنَّ أخبارُ مبتدآتٍ محذوفاتٍ، أي: هذه كذا، وهذه كذا، وهذه كذا، ولو نُصِبت؛ لكان له وجهٌ، وهو أن تكون مفعولاتٍ بأفعالٍ مقدَّرة؛ نحو: اجعلها، وشبهه، و(المضغة(٤)): قطعة لحمٍ بقدر ما يُمضَغ في الفم، وقد تَقَدَّمَ أعلاه.

قوله: (فَيُكْتَبُ كَذَلِكَ): (يُكتَب): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ/. [٢/٣٥٦أ]

٢ - بابٌ: جَفَّ القَلَمُ عَلَى عِلْمِ اللهِ، ﴿وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣]

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قَالَ لِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «جَفَّ القَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ».

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَهَا سَٰبِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٦١]: سَبَقَتْ لَهُمُ السَّاعَةُ.

٦٥٩٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرِّشْكُ، قَالَ: سَمِعْتُ مُطَرِّفَ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ يُحَدِّثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَيُعْرَفُ أَهْلُ الجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَلِمَ يَعْمَلُ العَامِلُونَ؟ قَالَ: «كُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَلِمَا يُسِّرَ لَهُ».

---

(١) انظر «المحدِّث الفاصل» (ص٢٨٤).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٧/٢٦٩).

(٣) يعني: قول الرَّامَهُرمُزيِّ والذهليِّ، انظر «علوم الحديث» (ص٣٦٢).

(٤) في (أ): (والمضعفة).

قوله: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرِّشْكُ): تَقدَّمَ أنَّ (الرِّشْك) بكسر الراء، وإسكان الشين المُعْجَمة، ثُمَّ كاف، وقد تَقَدَّمَ معناه[ح٥٨٣٤]، و(مُطَرِّف بْن عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ): (مُطَرِّف): بكسر الراء المُشَدَّدة، وهو اسمُ فاعلٍ، و(الشِّخِّيْر): بكسر الشين المُعْجَمة، وكسر الخاء المُعْجَمة المُشَدَّدة، ثُمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ راء، و(عِمْرَان بْن حُصَيْنٍ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه بضَمِّ الحاء وفتح الصاد المُهْمَلَتين، وتَقَدَّمَ أيضًا أنَّ الأسماء بالضَّمِّ، والكنى بالفتح[ح١١٠]، وتَقَدَّمَ أنَّ حُصَينًا صَحَابيٌّ، وتَقَدَّمَ فيه كلامٌ؛ فانظره[ح٣٤٤].

قوله: (قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَيُعْرَفُ أَهْلُ الجَنَّةِ؟): هذا الرجل لا أعرفه، وقال ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ: (ثُمَّ ظهر بعد ذلك أنَّه يُفَسَّر بعِمران الراوي؛ يعني: ابنَ الحُصَين راوي الحديث المذكور) [الإفهام٥٦٨]، ثُمَّ ذكر مستنده من عند «البُخاريِّ»، والله أعلم، وكذا قال بعض حُفَّاظ مِصْرَ من المُعاصرين: (هو عمران الراوي، بيَّنه مسدَّد في «مسنده»، وهو عند المصنِّف في موضعٍ آخَرَ). انتهى[هُدى٣٥٤].

قوله: (أَيُعْرَفُ أَهْلُ الجَنَّةِ؟): (يُعرَف): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(أهلُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعل، وهذا ظاهرٌ.

٣- بابٌ: اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ

قوله: (بَابٌ: اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ): غرض البُخاريِّ بهذه الترجمة مع ما فيها من الأحاديث الردُّ على الجهميَّة في قولهم: إنَّ الله لا يعلمُ أفعالَ العباد حتَّى يعملوها، تعالى الله عن قولهم، ومصداق ما أورده قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، وقال في آيةٍ أخرى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣].

٦٥٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَوْلَادِ المُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشين المُعْجَمة، وأنَّ لقبَ مُحَمَّدٍ بندار، وتَقَدَّمَ (غُنْدَرٌ): أنَّه بضَمِّ الغين المُعْجَمة، ثُمَّ نون ساكنة، ثُمَّ دال مهملة مفتوحة ومضمومة، ثُمَّ راء، وتَقَدَّمَ معناه، وأنَّه لقبُ مُحَمَّدٍ، و(أَبُو بِشْرٍ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه بكسر المُوَحَّدة، وإسكان الشين المُعْجَمة، وأنَّ اسمَه جعفرُ بن أبي وَحْشيَّةَ إيَاسٍ.

قوله: (سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَوْلَادِ المُشْرِكِينَ): هذا السائل لا أعرفه.

قوله: (عَنْ أَوْلَادِ المُشْرِكِينَ...) إلى آخره: تَقَدَّمَ في أولاد المشركين في (الجنائز) عشرةُ أقوالٍ؛

ما حكمهم في الدار الآخرة، واختيار البُخاريِّ: أنَّهم في الجنَّة[ح١٣٨٣]، وسيأتي التصريح بذلك في (كتاب الرؤيا)[ح٧٠٤٧].

٦٥٩٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَطَاءُ ابْنُ يَزِيدَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ ذَرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ: «اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بكير، و(اللَّيْثُ) بعده: هو ابن سعد، الإمام المجتهد، و(يُونُس): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(ابْن شِهَابٍ): هو مُحمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ.

قوله: (قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ): الذي ظهر لي في هذه الواو أنَّ الزُّهْرِيَّ روى أحاديثَ ليونسَ معطوفًا بعضُها على بعض، وهذا الحديثُ ليس الأوَّلَ منها، فرواه يونس بالعطف، ولم يغيِّره لمَّا فرَّقها، أو أنَّ البُخاريَّ هو الذي فرَّقها، أو مَن فوقه إلى يونس، فلم يغيِّره، والله أعلم.

قوله: (سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّ هذا السائلَ لا أعرفه[ح٦٥٩٦].

قوله: (عَنْ ذَرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ): (الذراريُّ): بتشديد الياء وتخفيفها، تَقَدَّمَ(١)[ح١٣٨٣].

٦٥٩٩- ٦٦٠٠ - حَدَّثَنا إِسْحَاقُ: أَخبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، وَيُنَصِّرَانِهِ، كَمَا تُنْتِجُونَ البَهِيمَةَ، هَلْ تَجِدُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ، حَتَّى تَكُونُوا أَنْتُمْ تَجْدَعُونَهَا؟». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَرَأَيْتَ مَنْ يَمُوتُ وَهوَ صَغِيرٌ؟ فَقَالَ: «اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

قوله: (حَدَّثَنَا(٢) إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا(٣) عَبْدُ الرَّزَّاقِ): (إسحاق) هذا: تَقَدَّمَ الكلام عليه في (سورة النساء)[ح٤٥٩٥]، وهو في أصلنا: (إسحاق)، وفي نسخةٍ في هامش أصلنا: (إسحاق بن إبراهيم) منسوبًا إلى أبيه(٤)، و(عبد الرَّزَّاق): هو ابن همَّام، الحافظ الكبير المصنِّف الصنعانيُّ، و(مَعْمَرٌ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الميمين، بينهما عين ساكنة، وأنَّه ابن راشد، و(هَمَّام): هو ابن مُنَبِّه بن كامل الصنعانيُّ، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبد الرَّحْمَن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

---

(١) هذه الفقرة جاءت في (أ) متقدِّمة بعد قوله: (عن أولاد المشركين...).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (حدَّثَنِي).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ.

قوله: (**عَلَى الفِطْرَةِ**): تَقَدَّمَ ما (الفِطْرَة) في (الجنائز)[ح١٣٥٨].

قوله: (**كَمَا تُنْتِجُونَ**): هو بضَمِّ أَوَّله المُثَنَّاة فوق، وكسر ثالثه المُثَنَّاة فوق أيضًا، رُباعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ، وضبطه بعضُهم(١) كما ضبطتُه: بضَمِّ أَوَّله، وكسر ثالثه، قال: (ومنهم مَن فتحه). انتهى، و(**البَهِيمَةَ**): مَنصُوبٌ مفعولٌ.

قوله: (**مِنْ جَدْعَاءَ**): تَقَدَّمَ معناه[ح١٣٥٨].

٤ - بابٌ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]

٦٦٠١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، **عَنْ أَبِي الزِّنَادِ**، عَنِ **الأَعْرَجِ**، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَسْأَلِ المَرْأَةُ **طَلَاقَ أُخْتِهَا** لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا **وَلْتَنْكِحْ**، فَإِنَّ لَهَا مَا **قُدِّرَ** لَهَا».

قوله: (**عَنْ أَبِي الزِّنَادِ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه بالنون، وأنَّه عبد الله بن ذكوان، و(**الأَعْرَج**): عبد الرَّحْمَن ابن هرمز.

قوله: (**طَلَاقَ أُخْتِهَا**) أي: ضرَّتها، وقد تَقَدَّمَ[ح٢١٤٠].

قوله: (**وَلْتَنْكِحْ**): هو بإسكان اللام، ساكن الحاء، أمرٌ، وهذا ظاهِرٌ، و(**قُدِّرَ**): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وهو مشدَّد الدال.

٦٦٠٢ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: **حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ**: عَنْ **عَاصِمٍ**، عَنْ **أَبِي عُثْمَانَ**، عَنْ **أُسَامَةَ**، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ **إِذْ جَاءَهُ رَسُولُ إِحْدَى بَنَاتِهِ** -**وَعِنْدَهُ سَعْدٌ** وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ وَمُعَاذٌ- أَنَّ ابْنَهَا يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهَا: «للهِ مَا أَخَذَ، وَللهِ مَا أَعْطَى، كُلٌّ بِأَجَلٍ، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ».

قوله: (**حَدَّثَنَا**(٢) **إِسْرَائِيلُ**): هو ابن يونس بن أبي إسحاق عَمرو بن عبد الله السَّبِيعيِّ، و(**عَاصِم**) بعده: هو ابن سُليمان الأحول، و(**أَبُو عُثْمَانَ**): عبد الرَّحْمَن بن مَلٍّ، وتقدَّمتِ اللُّغات في (مَلٍّ) مرارًا[ح٥٢٦]، و(**أُسَامَة**): هو ابن زيد بن حارثة، الحِبُّ بن الحِبِّ، وهو وأبوه وجدُّه صحابةٌ.

قوله: (**إِذْ جَاءَهُ رَسُولُ إِحْدَى بَنَاتِهِ**): هذا الرسول لا أعرفه، و(إحدى بناته): تَقَدَّمَت في (الجنائز) مَن هي منهنَّ ﷺ[ح١٢٨٤]، وسيأتي قريبًا في كلامي أنَّها زينبُ.

قوله: (**وَعِنْدَهُ سَعْدٌ**): تَقَدَّمَ أنَّه ابن عُبادة بن دُلَيم، سيِّد الخزرج، كما صُرِّحَ به في روايةٍ[ح١٢٨٤].

---

(١) هو الزركشي في «التنقيح» (٣/١٢٠٣).

(٢) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (قال).

قوله: (أَنَّ ابْنَهَا يَجُودُ بِنَفْسِهِ): تَقَدَّمَ الكلام على هذا الابن في (الجنائز)، وهل هو ابن أو ابنةٌ، والصحيح: أنَّه ابنٌ، واسمه عليُّ بن أبي العاصي بن الربيع، والبنت: زينبُ[ح١٢٨٤].

قوله: (وَلْتَحْتَسِبْ): هو مجزومٌ معطوفٌ على الأمر الذي قبله، وتَقَدَّمَ ما (الاحتساب)[ح٣٥ وقبل ح١٢٨٤].

٦٦٠٣ - حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ ابْنُ مُحَيْرِيزٍ الجُمَحِيُّ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ جَاءَهُ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ فَقَالَ: يا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا نُصِيبُ سَبْيًا وَنُحِبُّ المَالَ، كَيْفَ تَرَى فِي العَزْلِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَوَإِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ ذَلِكَ؟ لَا عَلَيْكُمْ أَلَّا تَفْعَلُوا، فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَسَمَةٌ كَتَبَ اللهُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا هِيَ كَائِنَةٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى): هو بكسر الحاء، وتشديد المُوَحَّدة، تَقَدَّمَ، وتَقَدَّمَ أنَّ مَن يُقال فيه كذلك: هذا ابن موسى، روى عنه الشيخان[(١)]، وحِبَّان بن عَطيَّة السُّلَميُّ، له ذِكرٌ في «البُخاريِّ» في قصَّة حاطب بن أبي بَلْتَعَة[ح٦٩٣٩]، وحِبَّان ابن العَرِقة، له ذِكرٌ في «البُخاريِّ» و«مسلم»[ح٤١٢٢، م١٧٦٩]، وهو كافرٌ هلك على كفره، رمى سعدَ بن معاذ يومَ الخندق في أَكْحَلِه، فتُوُفِّيَ منها سعدٌ بعد بني قريظة، والله أعلم[ح٥٧٤، ٨٣٨]، و(عَبْدُ اللهِ) بعده: تَقَدَّمَ أنَّه ابن المبارك، و(يُونُسُ): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، و(أَبُو سَعِيد الخُدْرِيُّ): سعد بن مالك بن سنان الأنصاريُّ/. [٢/٣٥٦ب]

قوله: (جَاءَهُ[(٢)] رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ فَقَالَ: يا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّا نُصِيبُ سَبْيًا وَنُحِبُّ المَالَ): هذا الرجل الأنصاريُّ لا أعرفه، غير أنَّ في «صحيح مسلم» من حديث أبي سعيد: (فسألْنَا رسولَ الله ﷺ) [م١٤٣٨(١٢٥)]، وفي طريقٍ أخرى من حديثه: (ثُمَّ سألْنَا رسولَ الله ﷺ)، ثُمَّ إنِّي رأيتُ ابنَ شيخنا البُلْقينيِّ قال: (وقع نحوُ هذا السؤالِ من مجديٍّ الضَّمْرِيِّ، ذكره في «الأُسْدِ»[(٣)])، وذكر لفظَه، ثُمَّ قال: (لكنَّ هذا ليس أنصاريًّا)، ثُمَّ ذكر ما ذكرتُه عن أبي سعيدٍ، ثُمَّ قال: (فيدلُّ هذا على أنَّ أبا سعيد من جملة السائلين، ثُمَّ قال: وفي «الأُسْدِ» في ترجمة أبي صِرمة بن قيس عن ابن مُحيريز: «أنَّ أبا سعيد وأبا صِرمة أخبراه أنَّهم أصابوا سَبايا...» إلى أن قال: فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «لا عليكم»[(٤)]، فهذا يحتمل أنَّ

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٥/٣٤٤).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (جاء).

(٣) انظر «أسد الغابة» (٤/٢٦٩).

(٤) انظر «أسد الغابة» (٥/١٧٣-١٧٤).

يُفَسَّر الأنصاريُّ به). انتهى[١]، والله أعلم، وكذا ذكر بعضُ حفَّاظ المِصريِّين من المُتَأخِّرين، فذكر القولين: أبا صِرمة بن قيس، وأبا سعيد[هُدَى٣٥٤].

قوله: (كَيْفَ تَرَى فِي العَزْلِ؟): تقدَّم ما (العزْل) وما حكمه في (النكاح)[قبل ح٥٢٠٧]، والله أعلم.

قوله: (أَوَإِنَّكُمْ؟): هو بفتح الواو، و(إنَّ) بعدها: مكسورةُ الهمز، و(أوَ): محرَّكة على الاستفهام، وقد تَقَدَّمَ متى تُفتَح (أو) ومتى تُسَكَّن[ح٣].

قوله: (نَسَمَةٌ): تَقَدَّمَ أنَّها بفتح السين وما هي في أوَّل هذا التعليق[ح٣٤٩].

٦٦٠٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: لَقَدْ خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ خُطْبَةً، مَا تَرَكَ فِيهَا شَيْئًا إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا ذَكَرَهُ، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ، إِنْ كُنْتُ لأَرَى الشَّيْءَ قَدْ نَسِيتُ، فَأَعْرِفُ مَا يَعْرِفُ الرَّجُلَ إِذَا غَابَ عَنْهُ فَرَآهُ فَعَرَفَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو سفيان الظاهر أنَّه الثَّوريُّ، وبيانه: أنَّ عَبْد الغَنيِّ الحافظ في «الكمال»[٧٣/٩] ذكر في مشايخ موسى بن مسعودٍ الثَّوريَّ، ولم يذكر ابنَ عُيَيْنَة، وكذا فعل الذَّهبيُّ في «تذهيبه»[١٥٦/٩]، و(الأَعْمَش): سُليمان بن مِهْرَان، تَقَدَّمَ مرارًا، و(أَبُو وَائِلٍ): شقيق بن سلمة، تَقَدَّمَ، و(حُذَيْفَةَ): هو ابن اليماني حُسَيلٍ، ويُقال: حِسْل، صَحَابيٌّ أيضًا كابنه حذيفة، رضي الله عنهما.

قوله: (لَأَرَى الشَّيْءَ): (أَرى): بفتح الهمزة، من رؤية العين.

قوله: (كَمَا[٢] يَعْرِفُ الرَّجُلَ): (الرجلَ): مَنْصُوبٌ مفعولٌ، أي: كما يَعرِف الرَّجُلُ الرَّجُلَ، كذا في أصلنا، ومُصحَّح عليه، وفي نسخة حدثت في هامش أصلنا: (الرجلُ) بالرفع[٣]، فيكون على هذه (الرجلُ) مَرْفُوعًا[٤] فاعل (يَعرف)، ويكون المفعولُ محذوفًا، أي: الرجلَ، والله أعلم.

٦٦٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَهُ عُودٌ يَنْكُتُ فِي الأَرْضِ وَقَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا قَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ أَوْ مِنَ الجَنَّةِ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ: أَلَا نَتَّكِلُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «لَا؛ اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ الآيَةَ [الليل: ٥].

---

(١) انظر «الإفهام» (ص٥٦٩-٥٧٠).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (مَا).

(٣) وكذا رواية «اليونينيَّة».

(٤) في (أ): (مرفوع)، ولعلَّ المُثبتَ هو الصَّوابُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي روَّاد، و(أَبُو حَمْزَةَ) بالحاء والزاي: مُحَمَّد بن ميمون السُّكَّريُّ، وإنَّما قيل له: السُّكَّريُّ؛ لحلاوة كلامه، و(الأَعْمَش): سليمان بن مِهْرَان، تَقَدَّمَ أعلاه وقبله مرارًا، و(سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ): بضَمِّ العين، وفتح المُوَحَّدة، وهذا مَعْرُوفٌ عند أهله، و(أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه عبد الله بن حَبِيب بن رُبَيِّعة، وتَقَدَّمَ أنَّ (السُّلَميَّ) بضَمِّ السين، وفتح اللام.

قوله: (يَنْكُتُ): تَقَدَّمَ معناه، وأنَّه بالمُثَنَّاة فوق، لا المُثَلَّثة[ح١٣٦٢]، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

قوله: (كُتِبَ مَقْعَدُهُ): (كُتِبَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(مَقعدُهُ): مَرْفُوعٌ قائمٌ مقام الفاعل.

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ): هذا الرجل لا أعرف اسمه، تَقَدَّمَ ذلك غَيْرَ مَرَّةٍ، وقال ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ: (وقع في «أُسْد الغابة» في ترجمة ذي اللحية الكلابيِّ -واسمه شريح بن عامر-: أنَّه قال: يا رسول الله؛ أنعمل في أمرٍ مستأنَفٍ أو في أمر قد فُرِغ منه؟(١) ثُمَّ قال: وهذا يَحتمِل أن يُفَسَّر به المبهمُ في حديث عِمران السابق، وحديثِ عليٍّ الذي نحن فيه، قال: وقد وقعت مثلُ هذه القضيَّةِ لعُمر بن الخَطَّاب، رواه التِّرْمِذيُّ في «جامعه» في (أبواب القدر)[ت٢١٣٥]، فذكرها). انتهى[الإفهام٥٧٠]، وقد رأيتُه في (أبواب القدر) في (باب ما جاء في الشقاء والسعادة)، وقال: حسنٌ صحيحٌ[ت٢١٣٥].

قال بعض حُفَّاظ مِصرَ: (تَقَدَّمَ في «التفسير»: أنَّ سُراقة سألَ عن ذلك[هُدى٣٣٦]، وقيل: إنَّ السائل هو عليٌّ الراوي، وفي «مسند أبي بكر» من «مسند أحمد»: أنَّ أبا بكر سأل عن ذلك[حم١٩]، وفي «مسند عُمر» لأبوَي بكرٍ المروزيِّ والبزَّار: أنَّ عمرَ سأل عن ذلك[بز١٢١]، ووقع مثلُ ذلك لذي اللحية الكلابيِّ، واسمه شريح بن عامر، أخرجه عبد الله بن أحمد في «زيادات المسند»[ح١٦٦٣٠]، والحسن بن سفيان، وابن أبي خيثمة[التاريخ١/٢١٢]، والطَّبَرانيُّ[طب٤٢٣٦]؛ كلُّهم من حديثه). انتهى(٢).

٥ - بابٌ: العَمَلُ بِالخَوَاتِيمِ

قوله: (بَابٌ: العَمَلُ بِالخَوَاتِيمِ): تَقَدَّمَ في (كتاب الرقاق): (باب الأعمال بالخواتيم وما يُخَاف منها)[قبل ح٦٥٩٣]، وهنا: (العمل) بالإفراد من غير زيادةٍ عليها.

واعلم أنَّه حكم الله في عباده في الخير والشرِّ، فيغفر الكفرَ وأعمالَهُ بكلمةِ الحقِّ يقولها العبدُ عند الموت قبل المعاينة لملائكة العذاب، وكذلك يحبط عمل المؤمن إذا خُتِم له بالكفر، ثُمَّ هذا الحكمُ

(١) انظر «أسد الغابة» (٢/٢٥)، والحديث أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٤/٦٧).

(٢) «هُدَى السَّاري» (ص٣٥٤-٣٥٥)، وانظر كلام الحافظ في «الفتح» (١١/٥٠٥).

موجودٌ في الشرع؛ كقوله: «مَن أدرك ركعةً من الصلاة؛ فقد أدرك الصلاةَ»[خ٥٨٠، م(٦٠٧)(١٦١)]، وقوله: «مَن أدرك ركعةً من الصبح»، وكذا «من العَصْر»[م(٦٠٨)(١٦٣)]؛ فجُعل مدرِكًا لفضل الوقت بإدراك الخاتمة وإن كان لم يدرِك منه إلَّا أقلَّه، وكذلك مَن أدرك جزءًا من ليل عرفة -وهي ليلة النحر- قبل الفجر فوقف بها؛ أدركَ الحجَّ، وتمَّ له ما فاته من مقدِّماته، كما عهد الذي لم يعمل خيرًا قطُّ أن يُحرَق ويُذرى، فكانت خاتمة سوء عمله خشيةً أدركته تلافاه الله بها، فغفر له سوءَ عمله طولَ عمره، هذا فعلُ مَن لا تضرُّه الذنوبُ، ولا تنفعه العبادةُ، وإنَّما تنفع وتضرُّ المكتسبَ لها، الدائمَ عليها إلى أن يموت.

٦٦٠٦ - **حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى**: أَخْبَرَنَا **عَبْدُ اللهِ**: أَخْبَرَنَا **مَعْمَرٌ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ**، عَنْ **سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ**، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: **شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ خَيْبَرَ، فَقَالَ** رَسُولُ اللهِ ﷺ **لِرَجُلٍ مِمَّنْ مَعَهُ يَدَّعِي الإِسْلَامَ**: «هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ»، فَلَمَّا **حَضَرَ الْقِتَالُ** قَاتَلَ الرَّجُلُ مِنْ أَشَدِّ الْقِتَالِ، فَكَثُرَتْ بِهِ الْجِرَاحُ **فَأَثْبَتَتْهُ**، **فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ** ﷺ فَقَالَ: يا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ الَّذِي تَحَدَّثْتَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، قَدْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللهِ مِنْ أَشَدِّ الْقِتَالِ، فَكَثُرَتْ بِهِ الْجِرَاحُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَمَا إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ**»، فَكَادَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ يَرْتَابُ، فَبَيْنَمَا هُوَ عَلَى ذَلِكَ إِذْ وَجَدَ الرَّجُلُ أَلَمَ الْجِرَاحِ، فَأَهْوَى بِيَدِهِ **إِلَى كِنَانَتِهِ** فَانْتَزَعَ سَهْمًا مِنْهَا **فَانْتَحَرَ بِهَا، فَاشْتَدَّ رِجَالٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ** إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ صَدَّقَ اللهُ حَدِيثَكَ، قَدِ انْتَحَرَ فُلَانٌ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا بِلَالُ، قُمْ فَأَذِّنْ: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَإِنَّ اللهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى**): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه بكسر الحاء مُطَوَّلًا، و(**عَبْدُ اللهِ**): هو ابن المبارك، و(**مَعْمَرٌ**): هو ابن راشد، و(**الزُّهْرِيُّ**): هو مُحَمَّد بن مسلم، و(**سَعِيد بْن الْمُسَيِّبِ**): بفتح ياء (الْمُسَيَّب) وكسرها، وغيره لا يقال فيه إلا بفتح الياء، و(**أَبُو هُرَيْرَةَ**): عبد الرَّحْمَن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ خَيْبَرَ**): تَقَدَّمَ أنَّ فيه مجازًا، أي: شهد الصَّحَابة، وأمَّا أبو هريرة؛ فإنَّما جاء بعد الفتح قبل القسمة[ح٣٠٦٢]، وقد تَقَدَّمَ متى كانت غزوتها بالاختلاف فيه، ومدرك الخلاف[ح٤١٩٥]، والله أعلم.

قوله: (**فَقَالَ**(١) **لِرَجُلٍ مِمَّنْ مَعَهُ يَدَّعِي الإِسْلَامَ**): تَقَدَّمَ أنَّ هذا الرجل اسمُه قُزمان، وتَقَدَّمَ

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (رَسُولُ اللهِ ﷺ).

الاختلافُ في أيِّ غزوة كانت قصَّته، وأنَّ أصحابَ «الصحيح» ذكروها في خيبر[ح٤٢٠٢]، وفي بعض الروايات: حُنين[م١١١]، وأنَّ غيرَهم ذكروها في أُحُد، وأنَّه هو الذي يظهر، وقد قَدَّمْتُ ذلك مُطَوَّلًا؛ فانظره في (خيبر)[٤٢٠٢].

قوله: (حَضَرَ القِتَالُ): (القتالُ): مَرْفُوعٌ فاعل (حضر).

قوله: (فَأَثْبَتَتْهُ) أي: أصابت مَقَاتِلَه.

قوله: (فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ...) إلى آخره: هذا الرجل تَقَدَّمَ[ح٢٨٩٨ و٤٢٠٢] أنِّي لا أعرفه، وأنَّ ابنَ شيخِنا البُلْقينيِّ قال: (لعلَّه أكثمُ بن الجون). انتهى[الإفهام٢٧٩].

قوله: (أَمَا إِنَّه): (أَمَا): بفتح الهمزة، وتخفيف الميم، و(إنَّه): بكسر الهمزة، وقد قَدَّمْتُ أنَّ (أَمَا) بمعنى (أَلَا) التي للاستفتاح، وأنَّ (إنَّ) بعدها همزتُها مكسورةٌ[ح٧٠].

قوله: (إِلَى كِنَانَتِهِ): تَقَدَّمَ ما (الكِنانة)[ح٢٧٣١، ٢٧٣٢].

قوله: (فَانْتَحَرَ بِهَا): تَقَدَّمَ أنَّه كذلك في أصلنا: (بها)[ح٤٢٠٣]، وإنِّي رأيت عن الصغانيِّ ما لفظه: (وقع في النسخ: «فانتحر بها»، والصوابُ: «به»، وروى الحديثَ أبو بكر الإسماعيليُّ من طريق حِبَّان وابنُ عمارة من طريق أحمد ابن حنبل عن عبد الله فقالا: «بِهِ» على الصواب). انتهى، وقد تَقَدَّمَ الجمع [بين] (فانتحر بها)، وبين (أنَّه اعتمد على ذُباب سيفه حتَّى خرج من ظهره)، وبين رواية ابن إسحاق: (أنَّه قطع رواهش يده)، ووجه الجمع: أنَّه فَعَلَ الثلاثَ فِعلاتٍ[ح٢٨٩٨]/. [٢/٣٥٧أ]

قوله: (فَاشْتَدَّ رِجَالٌ مِنَ المُسْلِمِينَ): (اشتدَّ) أي: عَدَوا، وهؤلاء الرجال لا أعرفهم، والظاهر أنَّ منهم أكثمَ بنَ أبي الجون الذي كان يَتْبَعُه.

٦٦٠٧ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَعْظَمِ المُسْلِمِينَ غَنَاءً عَنِ المُسْلِمِينَ فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا»، فَاتَّبَعَهُ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ، وَهوَ عَلَى تِلْكَ الحَالِ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَلَى المُشْرِكِينَ، حَتَّى جُرِحَ فَاسْتَعْجَلَ المَوْتَ، فَجَعَلَ ذُبَابَةَ سَيْفِهِ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ بَيْنِ كَتِفَيْهِ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مُسْرِعًا، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالَ: قُلْتَ: لِفُلَانٍ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَيْهِ»، وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِنَا غَنَاءً عَنِ المُسْلِمِينَ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَمَّا جُرِحَ اسْتَعْجَلَ المَوْتَ، فَقَتَلَ

نَفْسَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «إِنَّ العَبْدَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالخَوَاتِيمِ».

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه سعيد بن الحكمِ بن مُحَمَّد، ابن أبي مريم(١)، و(أَبُو غَسَّانَ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّ (غسَّان) يُصرَف ولا يُصرَف، وأنَّ (أبا غسَّان): اسمه مُحَمَّد بن مُطَرِّف، و(أَبُو حَازِمٍ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه بالحاء المُهْمَلة، وأنَّ اسمه سلمة بن دينار.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا كَانَ(٢) مِنْ أَعْظَمِ المُسْلِمِينَ غَنَاءً عَنِ المُسْلِمِينَ): هذا (الرجل): تَقَدَّمَ أنَّ هذا الرجل اسمُه قُزمان، وقد تَقَدَّمَ مُطوَّلًا في (غزوة خيبر)[ح٤٢٠٢].

قوله: (غَنَاءً): هو بفتح الغين المُعْجَمة، ممدودٌ، تَقَدَّمَ أنَّ معناه: كفاية، وكذا الثانية الآتية[ح٣١٤٥].

قوله: (فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّها غزوة خيبر، كذا في «الصحيحين»[ح٤٢٠٣](٣)، وتَقَدَّمَ[ح٤٢٠٢] ما فيه، وأنَّ الذي يظهر أنَّها أُحُد، كما جاء في روايةٍ في «أبي يعلى»[عل٧٥٤٤]، وكما ذكرها ابنُ إسحاق(٤).

قوله: (فَاتَّبَعَهُ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ): تَقَدَّمَ[ح٢٨٩٨، ٤٢٠٢] أنِّي لا أعرفه، وأنَّ ابنَ شيخِنا البُلْقينيِّ قال: (لعلَّه أكثم ابن الجون)[الإفهام٢٧٩].

قوله: (حَتَّى جُرِحَ): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (فَجَعَلَ ذُبَابَةَ سَيْفِهِ...) إلى آخره: تَقَدَّمَ قريبًا[ح٦٦٠٦] وبعيدًا[ح٢٨٩٨] الجمعُ بين هذا وبين غيرِه.

٦ - بَابُ إِلقَاءِ النَّذْرِ العَبْدَ إِلَى القَدَرِ

قوله: (بَابُ إِلقَاءِ النَّذْرِ العَبْدَ إِلَى القَدَرِ): (العبدَ): مَنْصُوبٌ مفعولُ المصدرِ؛ وهو (إلقاء)، و(النذرِ): مجرورٌ مضافٌ، وهذا ظاهرٌ.

وقوله: (بَابُ إِلقَاءِ النَّذْرِ العَبْدَ إِلَى القَدَرِ): وفي نسخة أخرى: (باب إلقاءِ العبدِ النذرُ إلى القدر)(٥)،

---

(١) في (أ): (سعيد بن أبي مريم الحكمِ بن محمَّد)، كما ذكر المصنِّفُ في مواضعَ أخرى، تبعًا للكاشف وقد سبق مرارًا.

(٢) (كان): ليست في «اليونينيَّة»، وهي مستدركة في (ق) وعليها علامة رواية الدمياطيِّ.

(٣) في «صحيح مسلم» (١١١): (حنينًا)، وصوَّب القاضي عياض في «شرحه» (٣٩٣/١) أنَّها خيبر.

(٤) انظر «سيرة ابن هشام» (٩٨/٣).

(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي، وعليها (النذر) بالرفع وهو الفاعل، و(الإلقاء) مضافٌ إلى المفعول وهو (العبد). وعلى رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ: (إِلقَاءِ النَّذْرِ العَبْدَ): (العبد) بالنصب وهو المفعول، و(الإلقاء) مضاف إلى الفاعل وهو (النذر).

رأيت بخطِّ شيخِنا شيخِ الإسلام البُلْقَينيِّ قال: (وليست واحدةٌ من الترجمتين مطابقةً للحديث، والمطابِق للحديث أن يُقال: «باب إلقاءِ القدرِ العبدَ إلى النذر»؛ لأنَّ الله تعالى قال: «لا يأتي ابنَ آدمَ النذرُ بشيءٍ لم يكن قد قدَّرتُه، ولكن يُلقيه القَدَرُ -وقد قدَّرتُه له- أَستَخرج به مِن البَخيل»، فالحديث يقتضي أنَّ القدرَ يُلقِي العبدَ إلى أن ينذر، فيستخرج به من مال البخيل ما نذره، وقضيَّة الترجمة المذكورة في هذه النسخة -يعني: «باب إلقاءِ العبدِ النذرَ إلى القدر»- أنَّ العبدَ يُلقِي النذرَ إلى القدر، وهذا لا يطابِقُ الحديثَ، وليس بمعنًى صحيحٍ، وقضيَّة الترجمة في أكثر النسخ: أنَّ النذر يُلقِي العبدَ إلى القدر، وليس كذلك، فتعيَّن ما قرَّرناه)، انتهت، وهو فَهمٌ حسنٌ في غايةٍ، والله أعلم. انتهى.

وكتب إليَّ بعض حُفَّاظ العَصْرِ: أنَّ البُخاريَّ رواه -والظاهر أنَّه يعني: في غير «صحيحه»-: «ولكن يُلقيه النَّذرُ إلى القَدَر»[١]، فكأنَّ البُخاريَّ أراد هذه الطريقَ، أو ما هذا معناه أو قريب منه. فكأنَّ هذا الحافظَ يقول: بوَّب البُخاريُّ بالحديث الذي ليس على شرطه، وأخرج ما هو على شرطه، والله أعلم[٢].

٦٦٠٨ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّذْرِ وقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ البَخِيلِ».**

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظ، و(**سُفْيَانُ**) بعده: تَقَدَّمَ أنَّ أبا نُعَيم روى عن السفيانين، وهما عن منصور، غير أنَّ الثَّوريَّ أثبتُ الناس في منصورٍ، والله أعلم، وقد سأل ابني أبو ذرٍّ حافظَ وقته ابنَ حَجَرٍ عن هذا المكان أو عن مثله، فأجابه فقال: (هو كما قال -أنا[٣]-: هو

(١) بل أخرجه البخاري (٦٦٩٤)، ورواية الكشميهني في طرفه في حديث الباب هنا (٦٦٠٩): «يُلقيه النذرُ» كما ذكر الحافظ في «فتح الباري» (١١/٥٠٠).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (١١/٥٠٨) ردًّا على البُلْقَينيِّ: (وما نفاه مردودٌ؛ بلِ المعنى بيِّنٌ لمَن له أدنى تأمُّل، وكأنَّه استبعد نسبة الإلقاء إلى النذر، وجوابه: أنَّ النسبةَ مجازيَّةٌ، وسوَّغ ذلك كونه سببًا إلى الإلقاء، فنسب الإلقاء إليه، وأيضًا فهما متلازمان، قال الكرمانيُّ: الظاهر أنَّ الترجمة مقلوبة؛ إذِ القدَر هو الذي يُلقي إلى النذر؛ لقوله في الخبر: «يُلقيه القدر»، والجواب: أنَّهما صادقان؛ إذِ الذي يُلقي في الحقيقة هو القدَر وهو الموصل، وبالظاهر هو النذر، قال: وكان الأَولى أن يقول: «يُلقيه القدرُ إلى النذر» ليطابق الحديثَ إلَّا أن يقال: إنَّهما متلازمان، وكأنَّه أيضًا ما نظر إلى رواية الكُشْمِيهَنِيِّ، وأيضًا فقد جرت عادة البخاريِّ أنَّه يترجم بما ورد في بعض طرق الحديث وإن لم يسُق ذلك اللفظَ بعينه؛ ليبعث ذلك الناظرَ في كتابه على تتبُّع الطُّرق، وليقدحَ الفِكْر في التطبيق، ولغير ذلك من المقاصد التي فاق بها غيره من المصنِّفين كما تقرَّر غيرَ مرَّة)، وتقدَّم أنَّ رواية الكشميهنيِّ في حديث الباب (٦٦٠٩): «يُلقيه النذرُ»، وكذا لفظه في (باب الوفاء بالنذر) (٦٦٩٨): (ولكن يُلقيه النَّذرُ إلى القَدَر).

(٣) قول الإمام البرهان في تفسير الضمير هنا: (أنا) يريد نفسه.

الثَّوريُّ، وأبو نُعَيم وإن كان روى عن ابن عُيَيْنَة، لكنَّه إذا روى عنه؛ [نسبه]، وإذا روى عن الثَّوريِّ؛ نسبه تارةً، ولم ينسبه أخرى، فإذا لم ينسبه؛ فهو الثَّوريُّ؛ لأنَّ الإطلاق ينصرفُ إلى مَن يكون المطلَقُ أشدَّ له ملازمةً، وأكثرَ عنه روايةً، وأبو نُعَيم معروفٌ بالرواية عن الثَّوريِّ، قليلُ الرواية عن ابن عُيَيْنَة، وقد نبَّه على ذلك ونظائرِه الخطيبُ في «المكمل»، وهكذا القولُ في مُحَمَّد بن كَثِير إذا قال: «حدَّثنا سفيان»...) إلى آخر كلامه[الأجوبة٥٦]، فإنَّه يتعلَّق بغيرِ ما نحن فيه، والله أعلم، و(مَنْصُورٌ): هو ابن المعتمر.

قوله: (**نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّذْرِ**): اعلم أنَّ هذه المسألةَ اختلف قولُ الشَّافِعيَّة فيها على أربعة آراء:

أحدها: أنَّ النذرَ مكروهٌ، كما أشار إليه النَّوَويُّ، وهذا هو الذي نصَّ عليه الشَّافِعيُّ، نقله عنه أبو عليٍّ السِّنْجيُّ في «الشرح الكبير»، كذا نقله عنه ابن أبي الدم في «شرح الوسيط»، وجزم به الشيخُ محيي الدين في «شرح المهذَّب»، ونقله عن التِّرْمِذيِّ وجماعةٍ من أهل العلم[المجموع٨/٢٦٣]، ولم ينقله عن الشَّافِعيِّ، ولا عن أحدٍ من أئمَّة مذهبه.

والثاني: أنَّه خلاف الأولى، وهو ما اختاره ابن أبي الدم في «الشرح» المذكور، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المكروهَ: ما ورد فيه نهيٌ مقصودٌ، وخلافُ الأولى: ما لم يرد ذلك فيه، كذا فرَّق الإمامُ(١) وغيرُه بينهما، ونقله عنه الرافعيُّ في (باب أداء الزكاة)(٢)، والنذر وردَ فيه نهيٌ مقصودٌ، فإن أوَّل ذلك وتمسَّك بالقياس وغيرِه؛ لزم استحبابه، وإن لم يُؤَوِّل وتمسَّك بظاهره؛ لزم كراهته، فالقول بأنَّه خلاف الأولى ضعيفٌ.

الثالث: قُربةٌ، وهو ما جزم به المتولِّي في (الوكالة)، فقال: (لا يجوز التوكيل في النذر؛ لأنَّه قُربةٌ)، وكذلك الغزاليُّ في كفَّارة الظهار من «الوسيط» قُبَيل الخَصلة الثانية(٣)، وهو مقتضى كلام الرافعيِّ(٤)، ونقل ابن أبي الدم: أنَّ جماعة قالوا بذلك، وهو القياس، وذكر النَّوَويُّ في (باب ما يفسد الصلاة) من «شرح المهذَّب» ما يقتضيه(٥).

والرابع: التفصيل؛ فيُستحبُّ نذرُ التبرُّر؛ وهو الذي ليس معلَّقًا على شيء، ولا يُستَحَبُّ النذر

---

(١) يقصد إمام الحرمين.

(٢) انظر «الشرح الكبير» (٣/١٣).

(٣) انظر «الوسيط» (٦/٥٧).

(٤) انظر «الشرح الكبير» (١٢/٣٥٥).

(٥) انظر «المجموع» (٤/١٤).

المعلَّق، وهذا التفصيلُ ذكره ابن الرِّفعة في (باب الوكالة) من «المطلب»[١].

واعلم أنَّ القولَ باستحبابه يعضده النصُّ والقياس، أمَّا النصُّ؛ فقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقۡتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوۡ نَذَرۡتُم مِّن نَّذۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٧٠] حثَّهم الله سبحانه وتعالى على النذر وأكَّده بالمصدر، فاقتضى أن يكون قربةً، وأمَّا القياس؛ فلأنَّه وسيلةٌ إلى القُربة، وللوسائل حُكمُ المقاصد، ولهذا قال ابن أبي هريرة: (إنَّ الحَلِف على الطاعة من النوافل المستحبَّةِ؛ لأنَّه يتوصَّل به إلى الإحسان، ويبعثه على القُرب وأفعالِ الخير)[٢]، والاستدلال بهذا الحديث يتوقَّف على قاعدتين؛ إحداهما: أنَّ المفرد المعرَّف بـ(أل) للعموم، الثانية: أنَّ قولَ الصَّحَابيِّ: (نهى عن كذا) عامٌّ، وفيهما خلافٌ، والله أعلم.

تنبيهٌ: قال الإمام المازَريُّ المالكيُّ: (يحتمل أن يكون سببُ النهي عن النذر كونَ الناذر يصير ملتزمًا[٣] له، فيأتي به تكلُّفًا بغير نشاط، قال: ويحتمل أن يكون سببُه كونَه يأتي بالقربة التي التزمها في نذرٍ على صورة المعاوضة للأمر الذي طلبه، [فـ]ينقص أجره، وشأن العبادة أن تكون متمحِّضةً لله تعالى)[٤]، قال القاضي عياض: (ويحتمل أنَّ النهيَ لكونه قد يظنُّ بعضُ الجَهَلة أنَّ النذرَ يردُّ القدرَ، ويمنعُ من حصول المقدَّر، فنُهِيَ عنه؛ خوفًا من جاهلٍ يعتقد ذلك، فسياق الحديث يؤيِّد هذا)[٥]، والله أعلم.

قوله: (**وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ البَخِيلِ**): (يُسْتَخرَج): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٦٦٠٩ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْتِ ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ قَدْ قَدَّرْتُهُ، وَلَكِنْ يُلْقِيهِ القَدَرُ وَقَدْ قَدَّرْتُهُ لَهُ، أَسْتَخْرِجُ بِهِ مِنَ البَخِيلِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه بكسر المُوَحَّدة، وبالشين المُعْجَمة، و(**عَبْدُ اللهِ**) بعده: هو ابن المبارك، و(**مَعْمَرٌ**): هو ابن راشد، و(**هَمَّام**): هو ابن مُنَبِّه بن كامل الصنعانيُّ.

قوله: (**لَا يَأْتِي**[٦] **ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ**): (النذرُ): مَرْفُوعٌ فاعل (يأتي)، و(ابنَ): مَنْصُوبٌ مفعولٌ مقَدَّمٌ، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

---

(١) انظر الأقوال في «النجم الوهاج في شرح المنهاج» (١٠/٩٥).
(٢) انظر «الحاوي الكبير» (١٥/٢٦٥).
(٣) في (أ): (متلزمًا)، ولعلَّ المُثبتَ هو الصَّوابُ.
(٤) انظر «المعلم» (٢/٣٦٠).
(٥) انظر «إكمال المعلم» (٥/٣٨٨)، وانظر «شرح مسلم» (١١/١٠٠) والكلام بتمامه له.
(٦) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (يَأْتِ).

قوله: (أَسْتَخْرِجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ): (أستخرجُ): بفتح همزة المتكلِّم، هو فعلٌ مستقبلٌ مَرْفُوعٌ؛ لأنَّه لم يتقدَّمْه ناصبٌ ولا جازمٌ.

٧- بَابُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ

٦٦١٠- حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ فَجَعَلْنَا لَا نَصْعَدُ شَرَفًا، وَلَا نَعْلُو شَرَفًا، وَلَا نَهْبِطُ وَادٍ(١) إِلَّا رَفَعْنَا أَصْوَاتَنَا بِالتَّكْبِيرِ، قَالَ: فَدَنَا مِنَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ؛ ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا»، ثُمَّ قَالَ: «يَا عَبْدَ اللهِ ابْنَ قَيْسٍ، أَلَا أُعَلِّمُكَ كَلِمَةً هِيَ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ».

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): هذا هو ابن المبارك، شيخ خراسان، و(خَالِدٌ الحَذَّاءُ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه خالد بن مِهْرَان، وتَقَدَّمَ لِمَ قيل: الحَذَّاء[ح٧٥]، و(أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه عبد الرَّحْمَن بن مَلٍّ، وتقدَّمتِ اللُّغات في (مَلٍّ)[ح٥٢٦]، و(النَّهديُّ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح النون، و(أَبُو مُوسَى): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه عبد الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريُّ الأميرُ.

قوله: (فِي غَزَاةٍ): هذه الغزاة لا أعرف عينَها، وأبو موسى إنَّما قَدِم بعد قتال خيبر، قبل القسمة، مع جعفرٍ، في السفينتَين، والغزوات بعدها معروفةٌ مضبوطةٌ.

قوله: (شَرَفًا): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الشين والراء؛ وهو ما علا من الأرض، وكذا تَقَدَّمَ (ارْبَعُوا) ضبطًا ومعنًى[ح٢٣٧١].

قوله: (فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا): جعل قولهم: (الله أكبر) دعاءً، والدعاء: النداء؛ من أجل أنَّهم يريدون به إسماعَه الشهادةَ له بالحقِّ.

٨- بابٌ: المَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللهُ

عَاصِمٌ: مَانِعٌ، قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦] عَنِ الحَقِّ يَتَرَدَّدُونَ فِي الضَّلَالَةِ. ﴿دَسَّـٰهَا﴾ [الشمس: ١٠] أَغْوَاهَا.

٦٦١١- حَدَّثَنا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا اسْتُخْلِفَ خَلِيفَةٌ إِلَّا لَهُ بِطَانَتَانِ: بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالخَيْرِ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، وَبِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، وَالمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللهُ».

---

(١) ضبب في الأصل فوقها: (صح)، وفي الهامش بخطِّ البرهان: (صوابه: واديًا)، ورواية «اليونينية»: (في وادٍ).

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّمَ مراراً أنَّه عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي روَّاد، وأنَّ عبدانَ لقبُه، و(عَبْدُ اللهِ) بعده: هو ابن المبارك/، شيخ خراسان، و(يُونُسُ): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(الزُّهْرِيُّ): هو [٢/٣٥٧ب] مُحَمَّد بن مسلم، العالم المشهور، و(أَبُو سَلَمَةَ): هو عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف، أحد الفقهاء السبعة على قول الأكثر، و(أَبُو سَعِيْدٍ): سعد بن مالك بن سنان الخُدْريُّ.

قوله: (مَا اسْتُخْلِفَ خَلِيفَةٌ): (استُخلِف) بضَمِّ التاء، وكسر اللام: مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(خليفةٌ): مَرْفُوعٌ مُنَوَّن نائبٌ مَنابَ الفاعل، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (إِلَّا لَهُ بِطَانَتَانِ): (البِطانة) بكسر المُوَحَّدة: دخلاء الإنسان ومَن يختصُّ به، و(البِطانة) أيضًا: السريرة، فسُمِّيَ مَن يطَّلع على السريرة بطانةً، يُقال منه: بَطنتُ أمرَه؛ إذا علمتَ مِن خفيِّه، وبَطُنَ الشيء: خَفِيَ[1]، وفي «النهاية»: بطانة الرجل: صاحبُ سِرِّه وداخلةِ أمره الذي يشاوره في أحواله.

٩ - بابٌ: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأنبياء: ٩٥] ﴿أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ آمَنَ﴾ [هود: ٣٦] ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧]

وَقَالَ مَنْصُورُ بْنُ النُّعْمَانِ: عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿وَحِرْمٌ﴾ [الأنبياء: ٩٥] بِالحَبَشِيَّةِ: وَجَبَ.

قوله: (وَقَالَ مَنْصُورُ بْنُ النُّعْمَانِ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما[2]): كذا في أصلنا: (منصور بن النعمان)، وكذا كان في أصلنا الدِّمَشْقيِّ، ثُمَّ ضَرَب عليها المِزِّيُّ بخطِّه، وكتب بخطِّه: (المعتمر)، وصحَّحَ عليه، وفي هامش أصلنا القاهريِّ: (صوابه: منصور بن المعتمر، وفي حاشية أصل أبي ذرٍّ: منصور بن النعمان، وكذا في أصل الأصيليِّ، وفي أصل ابن عساكر). انتهى، وكذا عزاه شيخُنا في «شرحه» حين ذكره، فقال: (منصور بن النعمان)، ولم يذكر فيه خلافًا، ولمَّا خرجه؛ قال: (أخرجه أبو جعفر)، والظاهر أنَّ مرادَه بـ(أبي جعفر): مُحَمَّد بن جرير الطَّبَريُّ في «تفسيره»، قال: (عن ابن قُهزاذ عن أبي عوانة عنه)[3]؛ يعني: عن منصور به، والله أعلم، و(منصور بن النعمان) هذا: يشكريٌّ، كنيته أبو حفص، بصريٌّ، نزل مروَ، ثُمَّ بُخارى، عن أبي مِجْلَز لاحقِ بن حُمَيدٍ وعكرمة، وعنه: ابن المبارك، وعبدالعزيز بن أبي رِزْمة، وأبو أحمد الزبيريُّ، وجماعةٌ، ذكره ابن حِبَّانَ في «الثقات»[4]، روى له البُخاريُّ تعليقًا، له ترجمةٌ في «الميزان»[٤/١٨٨][5].

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (١/٤٨٩).

(٢) الترضية ليست في «اليونينيَّة» و(ق).

(٣) انظر «التوضيح» (٣٠/١٥٤-١٥٥).

(٤) انظر «الثقات» (٧/٤٧٧).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٥٥٦).

قوله: (﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾): ﴿أَنَّهُۥ﴾: بفتح الهمزة من ﴿أَنَّهُۥ﴾، والتلاوة: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود: ٣٦][(١)].

قوله: (﴿وَحِرْمٌ﴾ [الأنبياء: ٩٥] **بِالحَبَشِيَّةِ: وَجَبَ**): ﴿حِرْمٌ﴾: بكسر الحاء، وإسكان الراء، وهذه قراءة أبي بكر، وحمزة، والكسائيِّ، والباقون قرؤوا بفتحهما وألفٍ بعد الراء[(٢)]، ثُمَّ قوله: (بالحبشيَّة) يعني: أنَّ الحبشيَّة وافقت العربيَّةَ أو عرَّبتها العربُ، وليس في القرآن شيءٌ بغير لغة العرب، وقوله: (وَجَبَ): فسَّر الاسمَ بفعلٍ، وكان من حقِّه تفسيرُه باسمٍ مثلِه، والله أعلم.

٦٦١٢ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: **أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ**، عَنِ **ابْنِ طَاوُسٍ**، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا رَأَيْتُ شَيْئًا **أَشْبَهَ بِاللَّمَمِ** مِمَّا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزِّنَى، أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَزِنَى العَيْنِ النَّظَرُ، وَزِنَى اللِّسَانِ المَنْطِقُ، وَالنَّفْسُ تَمَنَّى وَتَشْتَهِي، وَالفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ وَيُكَذِّبُهُ».

وَقَالَ شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنِ **ابْنِ طَاوُسٍ**، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (**أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ**): تَقَدَّمَ مرارًا [أنَّه] بفتح الميمين، بينهما عين ساكنة، وأنَّه ابن راشد، و(**ابْن طَاوُسٍ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه عبد الله.

قوله: (**أَشْبَهَ بِاللَّمَمِ**): تَقَدَّمَ الكلام على (اللَّمم) ما هو[ح٦٢٤٣].

قوله: (**وَقَالَ شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ**): (شَبابة) هذا: هو ابن سَوَّار؛ بفتح السين، وتشديد الواو، وهذا ظاهِرٌ، روى عنه: أحمد، وإسحاق، وابن المَدينيِّ، وابن معين، وعمرٌو الناقد، وعَبَّاسٌ الدُّوريُّ، أخرج له الجماعةُ، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٢٦٠]، وصحَّح عليه[(٣)]، و(ورقاء): هو ابن عمر، و(**ابْن طَاوُسٍ**): عبد الله، تَقَدَّمَ أعلاه.

١٠ - بابٌ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]

٦٦١٣ - **حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ**: حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ**: حَدَّثَنَا **عَمْرٌو**: عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾. قَالَ: هِيَ رُؤْيَا عَيْنٍ، أُرِيهَا النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ، قَالَ: ﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ﴾ قَالَ: هِيَ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ.

---

(١) هذه الفقرة جاءت في (أ) مستدركة متأخرة بعد قوله: (﴿وَحِرْمٌ﴾ بِالحَبَشِيَّةِ...).

(٢) انظر «السبعة» (ص٤٣١)، «الحجة» (٥/٢٦١)، «حجة القراءات» (ص٤٧٠)، «النشر» (٢/٣٢٤).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٣٤٣).

قوله: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ): تَقدَّمَ مرارًا أنَّه بضمِّ الحاء وفتح [الميم]، وتَقدَّمَ لماذا نُسِب، وأنَّه عبد الله بن الزُّبَير[ح١]، و(سُفْيَانُ) بعده: هو ابن عُيَيْنَة، و(عَمْرٌو): هو ابن دينار.

قوله: (﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٦٠]): إن قلت: لم يُذكَر في القرآن لعنُ تلك الشجرة؟ فالجواب: أنَّه لُعِن آكلُها، وهم الكفَّار، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ۝طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾ [الدخان: ٤٣-٤٤]، وقال: ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٦٤]، أو أنَّ كلَّ طعام مكروهٍ يُقال له: ملعونٌ، والله أعلم.

١١- بابٌ: تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى عِنْدَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ

٦٦١٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنْ عَمْرٍو، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ مُوسَى: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُونَا خَيَّبْتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الجَنَّةِ، وَقَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَى اصْطَفَاكَ اللهُ بِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ، أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدَّرَ اللهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى» ثَلَاثًا.

وَقَالَ سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): تَقدَّمَ مرارًا أنَّه ابن عُيَيْنَة، و(عَمْرٌو) بعده: هو ابن دينار.

قوله: (احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى): قال البُخاريُّ في الترجمة: (باب تحاجَّ آدم وموسى عند الله)، قال أبو الحسن القابسيُّ في قوله: «احتجَّ آدمُ وموسى»: (التقت أرواحُهُما في السماء، فوقع الحِجَاج بينهما)، قال القاضي عياض: (ويحتمل أنَّه على ظاهره، وأنَّهما اجتمعا بأشخاصهما، وقد ثبت في حديث الإسراء أنَّ النَّبيَّ ﷺ اجتمع بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين في السماوات وفي بيت المقدس، وصلَّى بهم، ولا يبعد أنَّ الله تعالى أحياهم، كما في الشهداء، قال: ويحتمل أنَّ ذلك جرى في حياة موسى ﷺ، سأل اللهَ تعالى أن يُرِيَه آدمَ، فحاجَّه)[إكمال ١٣٧/٨]، وقال شيخنا: (يحتمل أن يكون بين روحَيهما بعد موت موسى، أو يكون ذلك يوم القيامة، قال: وقال ابن بَطَّال: التقت أرواحهما في السماء، فوقع الحِجَاج بينهما، وقد جاءت الروايةُ بذلك[ابن بطال ٣١٤/١٠]، ثُمَّ ذكر دليلَه حديثًا مرفوعًا من عند «الطَّبَرِيِّ»(١)، والله أعلم.

قوله: (خَيَّبْتَنَا): قال الدِّمْيَاطيُّ: ([الخيبة](٢): الحرمان والخسران، وقد خاب يخيب ويخوب).

(١) «التوضيح» (١٦٢/٣٠)، والحديث ذكره الطبري في «البداية والنهاية» (٨٥/١-٨٦)، وأخرجه أبو داود في «سننه» (٤٧٠٢) (عن أحمد بن صالح، عن ابن وهب، به).

(٢) ما بين معقوفين مستفادٌ من هامش (ق).

انتهى، ومعنى (خيَّبتنا): أوقعتنا في الخيبة؛ وهي الحرمان والخسران[١].

قوله: (**وأَخْرَجْتَنَا مِنَ الجَنَّةِ**): المراد [با]الجنَّة التي أُخرِج منها آدم: جنَّة الخلد وجنَّة الفردوس، وهي دار الجزاء، وهي موجودةٌ من قَبْلِ آدم، هذا مذهبُ أهل الحقِّ، وقد تَقَدَّمَ[قبل ح٣٢٤٠].

قوله: (**قَدَّرَ اللهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً**): اعلم أن في بعض طرقه في «مسلم»: «بِكَمْ وجَدتَ الله كتبَ التَّوراةَ قَبلَ أن أُخلَق؟ قالَ موسى: بأربعينَ سنةً...»؛ الحديث[م(٢٦٥٢)(١٥)]، فهذه الرواية مصرِّحةٌ ببيان المراد بالتقدير، ولا يجوز أن ترادَ حقيقةُ القَدَر، فإنَّ علمَ الله ومَا قدَّرهُ على عباده وأراده مِن خلقه الأزليُّ، لا أوَّل له، ولم يزل سبحانه وتعالى مريدًا لما أرادهُ مِن خلقه مِن طاعةٍ ومعصيةٍ، وخيرٍ وشرٍّ.

قوله: (**فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى**): (آدمُ): مَرْفُوعٌ فاعلٌ، كذا الرواية في جميع كتب الحديث باتِّفاق الناقلين والرواةِ والشُّرَّاحِ وأهلِ الغريب؛ ومعناه: غلبه بالحُجَّة وظهرَ عليه، والله أعلم.

تنبيهٌ: ذكروا في ترجمة الحافظ أبي سعيد السجزيِّ الرَّكَّاب -واسمُه مسعود بن ناصر بن أبي زيد عبدِالله بن أحمد، الرَّحَّال، صاحب المصنَّفات، المُتَوفَّى في جمادى الأولى سنة سبع وسبعين وأربع مئة-: قال ابن الخاضبة: (كان قَدَريًّا، سمعته يقرؤُها: «فحجَّ آدمَ موسى» بالنصب)، وقال المؤتمن الساجيُّ: (كان يرجع إلى هدايةٍ وإتقانٍ وحسنِ ضبطٍ)، وقال عبد الغافر بن إسماعيل: (كان متقنًا وَرِعًا)[٢].

قوله: (**وَقَالَ[٣] سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا بِهِ[٤] أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ...**) إلى آخره: هذا معطوفٌ على السند الذي قبله، فرواه البُخاريُّ عن عليِّ بن عبد الله عن سفيان عن أبي الزِّناد به، وليس تعليقًا، و(أبو الزناد) بالنون: عبد الله بن ذكوان، و(الأعرج): عبد الرَّحْمَن بن هرمز.

١٢- بابٌ: لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَى اللهُ

٦٦١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ، عَنْ وَرَّادٍ مَوْلَى المُغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى المُغِيرَةِ: اكْتُبْ إِلَيَّ مَا سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ خَلْفَ الصَّلَاةِ، فَأَمْلَى عَلَيَّ المُغِيرَةُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ خَلْفَ الصَّلَاةِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ

(١) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٢/٩٠) مادَّة (خيب).

(٢) انظر «تذكرة الحفاظ» (٤/١٢١٧)، «لسان الميزان» (٨/٤٧-٤٨).

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة»: (قال) بلا واو.

(٤) (به): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

لَهُ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ». وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدَةُ، أَنَّ وَرَّادًا أَخْبَرَهُ بِهَذَا. ثُمَّ وَفَدْتُ بَعْدُ إِلَى مُعَاوِيَةَ فَسَمِعْتُهُ يَأْمُرُ النَّاسَ بِذَلِكَ القَوْلِ.

قوله: (حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه بضَمِّ الفاء، وفتح اللام، وهو ابن سليمان العدويُّ مولاهم، و(عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ): بإسكان المُوَحَّدة/. [٢/١٣٥٨أ]

قوله: (اكْتُبْ إِلَيَّ مَا سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ): تَقَدَّمَ الكلام على الرواية بالكتابة[ح٦٣٧]، سواء اقترنت بالإجازة أم لا، والصحيح المشهور بين أهل الحديث: أنَّها معدودةٌ في المسند الموصول، ومنعَ صحَّة ذلك قومٌ آخرون، وبه قطع الماورديُّ في «حاويه»(١)، وقال السيفُ الآمديُّ: (لا يرويه إلَّا بتسليطٍ من الشيخ؛ كقوله: فاروه عنِّي، أو: أجزت لك روايته)(٢)، وذهب ابن القَطَّان إلى انقطاعِ الرواية بالكتابة(٣)، وردَّ ذلك عليه ابن المَوَّاق، ويظهر لي أنَّه إذا التمس منه الكتابةَ كهذا؛ فإنَّه قائمٌ مقامَ الإجازة، والله أعلم.

قوله: (وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وأنَّ في الجيم الفتحَ -وهو أصحُّ- والكسرَ، وتَقَدَّمَ معنى المفتوحِ، ومعنى المكسور[ح٨٤٤].

قوله: (وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيجٍ، و(عَبْدَةُ) بعده: هو بإسكان المُوَحَّدة، كما تَقَدَّمَ، وهو ابن أبي لُبَابة كما تقدَّم، وتعليق ابن جُرَيجٍ أخرجه مسلمٌ في (الصلاة) عن مُحَمَّد بن حاتم، عن مُحَمَّد بن بكر، عن ابن جُرَيجٍ، عن عَبْدة به[م٥٩٣].

قوله: (ثُمَّ وَفَدْتُ بَعْدُ إِلَى مُعَاوِيَةَ): قائل هذا هو ورَّاد، قاله المِزِّيُّ في «أطرافه»[٨/٤٩٤].

١٣- بابُ مَنْ تَعَوَّذَ بِاللهِ مِنْ دَرَكِ الشَّقَاءِ وَسُوءِ القَضَاءِ، وَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۞ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ١-٢]

قوله: (بَابُ مَنْ تَعَوَّذَ بِاللهِ مِنْ دَرَكِ الشَّقَاءِ): تَقَدَّمَ الكلام على (دَرَك)، وأنَّه بفتح الدال والراء، وأنَّه اسمٌ من الإدراك؛ كاللَّحَق من اللحاق، وأنَّ بعضهم ضبطه بالإسكان، وأنَّ الأشهرَ هنا الفتحُ، وأمَّا الوجهان؛ ففي المنزلة؛ كقوله: ﴿فِي ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، وهي المنازِل إذا كانت بِسُفْلٍ، فإن كانت بعُلْوٍ؛ فبالجيم: دَرَج(٤)[ح٦٣٤٧].

(١) انظر «الحاوي الكبير» (٢٠/١٤٧).
(٢) انظر «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/١١٣).
(٣) انظر «بيان الوهم والإيهام» (٢/٥٣٨).
(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٢-٢٣).

٦٦١٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ جَهْدِ البَلَاءِ، وَدَرَكِ الشَّقَاءِ، وَسُوءِ القَضَاءِ، وَشَمَاتَةِ الأَعْدَاءِ».

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هو ابن عُيَيْنَة، و(سُمَيٌّ): تَقَدَّمَ ضبطه مرارًا، وأنَّه بضَمِّ السين المُهْمَلة، وفتح الميم، مشدَّد الياء، بوزن: (عُلَيٍّ) المصغَّر، و(أَبُو صَالِحٍ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه ذكوان السَّمَّان الزَّيَّات، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبد الرَّحْمَن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (مِنْ جَهْدِ البَلَاءِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وكذا (دَرَكِ الشَّقَاء)[ح٦٣٤٧](١).

١٤ - بابٌ: ﴿يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الأنفال: ٢٤]

٦٦١٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كَثِيرًا مِمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْلِفُ: «لَا وَمُقَلِّبِ القُلُوبِ».

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تَقَدَّمَ أنَّه عبد الله بن المبارك، شيخ خراسان.

٦٦١٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ وَبِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِابْنِ صَيَّادٍ: «خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا»، فَقَالَ: الدُّخُّ، قَالَ: «اخْسَ(٢)، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ». قَالَ عُمَرُ: ائْذَنْ لِي فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ، قَالَ: «دَعْهُ، إِنْ يَكُنْهُ فَلَا تُطِيقُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ): هذا مروزيٌّ، نزيل عسقلان، عن ابن المبارك، وعنه: البُخاريُّ، وقال: (لقيتُه سنة سبعَ عشرةَ ومئتين)[تخ٢٧٠/٦]، انفرد البُخاريُّ بالإخراج عنه، قال في بعض نسخ «الكاشف»: (لا نعرفه)[١٠٠أ]، ولم يذكره في «الميزان»، ولا ذكرَ فيه كلامًا لأحدٍ في «التذهيب»(٣)، لكنِّي رأيته في «ثقات ابن حِبَّانَ»، قال ابن حِبَّانَ: (عليُّ بن حفصٍ المروزيُّ، سكن عسقلان، يروي عن ابن المبارك، حديثُه عند أهل الشام). انتهى[الثقات٤٦٩/٨]، ولم أرَه في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، إنَّما ذكر فيه عليَّ بنَ حفص المدائنيَّ(٤)، ولأجل ذلك قرنه البُخاريُّ هنا ببِشْر بن مُحَمَّد إن لم يكن روى عنه

---

(١) جاء في رواية حديث سفيان (٦٣٤٧) أنَّه زاد واحدة، وهنا جزم فحدَّث بالأربع، وانظر في توجيه الروايات «فتح الباري» (١١/١٥٢-١٥٣).

(٢) في الأصل: (اخسء) بإضافة همزة ساكنة على السين.

(٣) انظر «التذهيب» (٦/٤٤٩).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٦/١٨٢).

في مكانٍ آخَرَ، ولم يتعرَّضوا إلى أنَّه روى عنه مقرونًا، وظاهر ذلك أنَّه روى عنه في مكانٍ آخَرَ مستقلًّا، والله أعلم[(١)]، و(بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ): بكسر المُوَحَّدة، وإسكان الشين المُعْجَمة، مروزيٌّ، روى عن ابن المبارك، وعنه: البُخاريُّ وغيره، ذكره ابن حِبَّانَ في «ثقاته»[(٢)]، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابن المبارك، و(مَعْمَرٌ): هو ابن راشد، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (لِابْنِ صَيَّادٍ): تَقَدَّمَ الكلام على ابن صيَّاد، وأنَّه عبد الله، ولقبه: صافٍ، وما يتعلَّق به، في (الجنائز)[ح١٣٥٤]، وكذا على (خَبَأْتُ[(٣)] خَبِيئًا)، وعلى (الدُّخِّ)، وعلى (فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ)، وعلى (ائْذَنْ لِي فَأَضْرِبَ)، وأنَّه بالنصب، وعلى (إِنْ يَكُنْ هُوَ[(٤)])، كلُّ ذلك في (الجنائز)[١٣٥٤].

١٥- بابٌ: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١]: قَضَى

قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿بِفَٰتِنِينَ﴾ [الصافات: ١٦٢]: بِمُضِلِّينَ، إِلَّا مَنْ كَتَبَ اللهُ أَنَّه يَصْلَى الجَحِيمَ. ﴿قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ٣]: قَدَّرَ الشَّقَاءَ وَالسَّعَادَةَ، وَهَدَى الأَنْعَامَ لِمَرَاتِعِهَا.

٦٦١٩- حَدَّثَنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الفُرَاتِ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الطَّاعُونِ فَقَالَ: «كَانَ عَذَابًا يَبْعَثُهُ اللهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ، فَجَعَلَهُ اللهُ رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، مَا مِنْ عَبْدٍ يَكُونُ فِي بَلَدِهِ يَكُونُ فِيهِ، وَيَمْكُثُ فِيهِ، لَا يَخْرُجُ مِنَ البَلْدَةِ، صَابِرًا مُحْتَسِبًا، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُصِيبُهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللهُ، إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ شَهِيدٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا[(٥)] النَّضْرُ): هو ابن شُمَيل الإمام، وقد تَقَدَّمَ أنَّه بالضاد المُعْجَمة، وأنَّه لا يشتبه بـ(نصر) مرارًا، و(يَحْيَى بْن يَعْمَرَ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الميم، وأنَّ ابنَ قُرْقُول نقل عن البُخاريِّ في اليَعْمَريِّ

---

(١) قال الحافظ في «فتح الباري» (٦/٦٨) في (كتاب الجهاد) عند الحديث (٢٨٥٣) بعد ذكره لعلي بن حفصٍ هذا: (وما أخرج عنه غير هذا الحديث، وآخر في «مناقب الزبير» موقوفًا، وآخر في آخر «كتاب القدر» قرنه فيه ببشر ابن محمد، وقد تعقب بن أبي حاتم تسميته على البخاري في الجزء الذي جمع فيه أوهامه وقال: الصواب أنَّه ابن الحسين بن نَشيط -بفتح النون وكسر المعجمة بوزن عظيم- قال: وقد لقيه أبي بعسقلان سنة سبع عشرة، قلت: فيحتمل أن يكون حفص اسم جده، وقد وقع للبخاري نسبة بعض مشايخه إلى أجدادهم).

(٢) انظر «الثقات» (٨/١٤٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٤/١٤٥).

(٣) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (لك).

(٤) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وهي رواية ابي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي، وفي (ق): (يَكُنْهُ).

(٥) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

أنَّه بالضَّمِّ أيضًا. انتهى(١)، و(يَعمَر): لا ينصرف؛ للعلميَّة ووزن الفعل[ح٣٤٧٤].

قوله: (عَنِ الطَّاعُونِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه في بابه وغيرِه، وأنَّه غير الوباءِ، أو هو هو، وأنَّ الصحيحَ أنَّ بينهما خصوصًا وعمومًا، فكلُّ طاعونٍ وباءٌ، ولا عكسَ[قبل ح٥٧٢٨، وقبل ح ٥٦٧٧].

قوله: (مُحْتَسِبًا): تَقَدَّمَ ما (الاحتسابُ)[قبل ح١٢٤٨].

١٦ - بابٌ ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣]

﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [الزمر: ٥٧]

٦٦٢٠ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الخَنْدَقِ يَنْقُلُ مَعَنَا التُّرَابَ وَهوَ يَقُولُ:

وَاللهِ لَوْلَا اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا ... وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا ... وَثَبِّتِ الأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا

وَالمُشْرِكُونَ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا ... إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَبَيْنَا

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل، وأنَّ لقبَ مُحَمَّدٍ عارمٌ، و(جَرِيرُ(٢) ابْنُ حَازِمٍ): هو بالحاء المُهْمَلة، و(أَبُو إِسْحَاقَ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه عَمرو بن عبد الله السَّبِيعيُّ.

قوله: (يَوْمَ الخَنْدَقِ): تَقَدَّمَ متى كانت غزوة الخندق في مكانها وغيرِه[ح٤٠٩٧، ح٥٩٦]، وتَقَدَّمَ الكلام على (السَّكِيْنَة)[ح٦٥٣].

❋ ❋ ❋

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٦/٢٩٤).

(٢) زيد في «اليونينيَّة»: (هو)، وهي في (ق) مستدركةٌ مصحَّحٌ عليها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

٨٢- كِتَابُ الأيْمَانِ وَالنُّذُورِ

١- قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ الآية [المائدة: ٨٩]

(كِتَابُ الأَيْمانِ والنُّذُورِ)... إلى (كِتَاب الكَفَّارَاتِ).

فائدةٌ: أمر الله سبحانه وتعالى النَّبيَّ ﷺ أن يحلف في القرآن العظيم في ثلاثةِ مواضعَ؛ **أحدها**: في قوله: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]، **الثاني**: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣]، **الثالث**: قوله: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧].

ثانيةٌ: أقسم النَّبيُّ ﷺ على ما أخبر به من الحقِّ في أكثر من ثمانين موضعًا، وهي موجودةٌ في «الصِّحَاح» و«المسانيد»، والله أعلم(١).

قوله: (**كِتَابُ الأَيْمانِ**): هو بفتح الهمزة، جمع (يمين)، و(**النذور**): جمع (نَذْر).

قوله تعالى: (﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]): هي جمع (يمين)، وهي يمينٌ على شيءٍ ظنَّه كذلك فتبيَّن غيرُه؛ لأنَّ النزول في تحريم الطيِّبات أو مارِيَة على ظنٍّ أنَّها قُربة، وقيل: ما يجري على اللسان بلا قصدٍ؛ نحو: لا والله، وبلى والله؛ لأنَّه لا يُعتَدُّ به، قالت عائشة رضي الله عنها: (إنَّ الآيةَ نزلت في ذلك)، وما ذكَرْتُه عن عائشة ساقه البُخاريُّ في هذا «الصحيح» بسنده إليها في (سورة المائدة)[ح٤٦١٣]، وسيأتي قريبًا أيضًا: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ موقوفًا عليها لفظًا، ولكنَّه مَرْفُوعٌ معنًى[قبل ح٦٦٦٣]، وهو مَرْفُوعٌ لفظًا في «أبي داود»[د٣٢٥٤] و«البيهقيِّ»[هق١٠/٤٩]، وصحَّحه ابن حِبَّانَ[ح٤٣٣٣]، قال الدَّارَقُطْنيُّ: (إنَّ الموقوفَ هو الصحيح)[العلل١٤/١٤٦]، والله أعلم/. [٢/٣٥٨ب]

٦٦٢١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه لَمْ يَكُنْ يَحْنَثُ فِي يَمِينٍ قَطُّ، حَتَّى أَنْزَلَ اللهُ كَفَّارَةَ اليَمِينِ، وَقَالَ: لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتُ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي.

---

(١) انظر على سبيل المثال: «صحيح البخاري» (الأرقام ٦٩٠٣، ١٩٠٤، ٢٦١٥، ٦٦٣٦)، و«صحيح مسلم» (الأرقام ١٢٥٢، ١٦١٩، ٢١٩٤، ٢٣٠٠)، و«جامع الأصول» (١١/ ٦٤٩ - فما بعد).

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن المبارك، شيخ خُراسان.

قوله: (قَطُّ): تَقَدَّمَ الكلام عليها بِلُغَاتِها في أَوَّل هذا التعليق[ح٧].

٦٦٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الفَضْلِ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ لَا تَسْأَلِ الإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُوتِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُوتِيتَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أَنَّ (حَازمًا) بالحاء المُهْمَلة، و(الحَسَنُ) بعده: هو ابن أبي الحسن البصريُّ، العالم المشهور، و(عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ): صَحَابيٌّ مشهورٌ، وأبوه سَمُرَة بن حَبِيب بن عبد شمس بن عبد مَناف بن قصيٍّ العَبْشَمِيُّ، وقال الذَّهبيُّ في «تجريده»: (الأمويُّ)، كذا في نسختي، وهو غلطٌ، إنَّما هو عَبْشَميٌّ، قال: (يُقال: إنَّه أسلم، ذكره ابن دَاسَةَ). انتهى[التجريد١/٢٣٩]، وقد عمل عليه ضبَّةً، وشرطُه فيمن ضبَّب عليه أن يكونَ غلطًا، فعلى هذا؛ ليس هو بصَحَابيٍّ(١).

فائدةٌ: حديث عبد الرَّحْمَن بن سَمُرة هذا أخرجه البُخاريُّ[خ٦٦٢٢، ٦٧٢٢، ٧١٤٦، ٧١٤٧]، ومسلم[م(١٦٥٢)(١٩)]، وأبو داود[د٢٩٢٩]، والتِّرمِذيُّ[ت١٥٢٩]، والنَّسائيُّ[س٨/٦١٦]، ولم يخرِّجه ابن ماجه فقط، وقد جمع طرقَه الحافظُ أبو الحَجَّاج يوسف بن خليل بن عبد الله الدِّمَشْقيُّ، نزيلُ حلبَ، والمُتوفَّى بها، وكان عندي نسخةٌ بخطِّه في جزء ضخمٍ، وهي وقفٌ وَقَفَها على المدرسة السُّلطانيَّة بحلبَ، وهو مُؤذِن بسَعة حفظه وروايته، وهذا أمرٌ مشهورٌ، ﵀.

قوله: (وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ): **إن قيل**: الحَلِف باليمين، لا على اليمين؟ **والجواب**: أنَّ فيه وجهين؛ **أحدُهما**: أنَّ (على) بمعنى الباء، ففي رواية النَّسائيِّ: «إذا حلفت بيمين»(٢)، **الثاني**: أنَّها على بابها، وسُمِّيَ المحلوف عليه يمينًا؛ لملابسة اليمين؛ والتقدير: على شيءٍ ممَّا يُحلَف عليه.

٦٦٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غَيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ أَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «وَاللهِ لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ»، قَالَ: ثُمَّ لَبِثْنَا مَا شَاءَ اللهُ أَنْ نَلْبَثَ، ثُمَّ أُتِيَ بِثَلَاثِ ذَوْدٍ غُرِّ الذُّرَى فَحَمَلَنَا عَلَيْهَا،

(١) انظر ترجمة سمرة بن حبيب في «الإصابة» (٢/٧٩).

(٢) لم أقف على هذه الرواية، والذي في «سنن النسائي الكبرى» (٥٩٧٣): «مَنْ حلفَ على مِنبري هذا بيمينٍ آثمةٍ؛ تبوَّأ مقعدَه مِنَ النَّارِ»، وهو عند ابن ماجه في «سننه» (٢٣٢٥).

فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قُلْنَا -أَوْ: قَالَ بَعْضُنَا-: وَاللهِ لَا يُبَارَكُ لَنَا، أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا ثُمَّ حَمَلَنَا، فَارْجِعُوا بِنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَنُذَكِّرُهُ، فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ: «مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ، بَلِ اللهُ حَمَلَكُمْ، وَإِنِّي وَاللهِ إِنْ شَاءَ اللهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا كَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». أَوْ: «أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل، عَارِمٌ السَّدوسيُّ، وتَقَدَّمَ (**أَبُو بُرْدَةَ**): أنَّه الحارث أو عامر، القاضي، وهو ابن أبي موسى عبدِ الله بن قيس الأشعريِّ الأمير.

قوله: (**فِي رَهْطٍ**): تَقَدَّمَ أنَّ (الرَّهْط): ما دون العشرة من الرجال؛ كـ(النفر)[ح٢٧].

قوله: (**بِثَلَاثِ ذَوْدٍ**): تَقَدَّمَ الكلام على (الذَّود)[ح١٤٠٥]، وعلى (**غُرِّ الذُّرَى**)[ح٣١٣٣].

٦٦٢٤- ٦٦٢٥- حَدَّثَنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: **أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ**، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ**»، **فَقَالَ رَسُولُ اللهِ** ﷺ: «**وَاللهِ، لأَنْ يَلَجَّ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ آثَمُ لَهُ عِنْدَ اللهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَّارَتَهُ** الَّتِي افْتَرَضَ اللهُ عَلَيْهِ».

قوله: (**أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن راشد، وأنَّه بفتح الميمين، وإسكان العين.

قوله: (**نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ** ﷺ: «**وَاللهِ لَأَنْ يَلَجَّ...**») إلى آخره: **إن قلت**: ما تعلُّق قوله: (نحن الآخرون السابقون) بالأيمان والنذور؟ **فالجوابُ**: أنَّ النسخَ التي إسنادُ أحاديثها واحدٌ -كهذه النسخةِ نسخةِ همَّام بن مُنَبِّه عن أبي هريرة، رواية عبد الرزاق بن همَّام عن مَعْمَر عن همَّام ونحوِها- الأحوطُ أن يجدِّدَ ذكرَ الإسناد عند كلِّ حديثٍ منها، ومن أهل الحديث مَن يفعله، وأوجبَ بعضُهم ذلك، والأغلبُ الأكثرُ أن يبدأ بالإسناد في أوَّلها، أو في أوَّل كلِّ مجلسٍ من سماعها، ويُدرِجَ الباقيَ عليه بقوله في كلِّ حديثٍ بعد الحديث الأوَّل: (وبه) أوْ (وبالإسناد)، ونحوِ ذلك.

ثُمَّ مَن سمع هكذا بذكرِ السندِ في أوَّله وإدراجِ ما بعدَهُ عليه؛ هل له أن يُفرِد ما بعد الحديث الأوَّل بالسند المذكورِ في أوَّله؟ ذهب الأكثرون إلى الجواز؛ منهم: وكيع، وابن مَعين، والإسماعيليُّ؛ لأنَّ المعطوفَ له حكم المعطوف عليه، وهو بمثابة تقطيع المتن الواحد في أبوابٍ بإسنادِه المذكورِ في أوَّله، وذهب أبو إسحاق الإسفرايينيُّ وبعضُ أهل الحديث إلى المنع إلَّا مع البيان في كيفيَّة التحمُّل، وعلى القول بالجواز؛ فالأحسنُ البيان، كما يفعل كثيرٌ من المؤلِّفين؛ منهم: مسلمٌ، فإنَّه يذكر سنده إلى عبد الرَّزَّاق: أخبرنا مَعْمَرٌ عن همَّام بن مُنَبِّه قال: هذا ما حدَّثنا أبو هريرة رضي الله عنه، فذكر أحاديثَ منها

كذا وكذا، والبُخاريُّ يذكر الحديثَ الأوَّل منها، ويَعطِف ما يريد ذكرَه عليه؛ كهذا[(١)].

قوله: (لَأَنْ يَلَجَّ[(٢)] أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ): (لَأَن): بفتح اللام والهمزة، وهي لام القَسَم، و(يَلَجَّ): بفتح المُثنَّاة تحت واللام، وتشديد الجيم، أي: يتمادى، والاسم: اللَّجاج، والمراد: التمادي عليها ولا يُكَفِّرها ويحنَث[(٣)].

قوله: (آثَمُ لَهُ عِنْدَ اللهِ): (آثم): بمدِّ الهمزة، أي: أكثرُ إثمًا؛ ومعنى الحديث: أنَّه إذا حلف يمينًا يتعلَّق بأهله، ويتضرَّرون بعدم الحِنث، ويكون الحِنثُ ليس بمعصيةٍ؛ فينبغي له أن يحنَثَ، فيفعلَ ذلك الشيءَ، ويكفِّرَ عن يمينه، فإن قال: لا أحنث، بل أتورَّع عن ارتكاب الحِنث، وأخاف الإثمَ؛ فهو مخطئ بهذا القول، بل استمراره في عدم الحِنث وإدامةِ الضرر على أهله أكثرُ إثمًا من الحِنث، و(اللَّجاج) في اللغة: هو الإصرار على الشَّيء، هذا مختصرُ بيانِ الحديث، ولا بدَّ من تنزيله على ما إذا كان الحِنْث ليس بمعصيةٍ، كما ذكرته، والله أعلم.

وقوله: (آثَمُ): خرج على لفظ المفاعلة المقتضية للاشتراك في الإثم؛ لأنَّه قصد مقابلةَ اللَّفظ على زعم الحالف وتوهُّمه، فإنَّه يتوهَّم أنَّ عليه إثمًا في الحِنث مع أنَّه لا إثمَ عليه، فقال ﷺ: الإثم في اللَّجاج لو ثبت الإثمُ، والله أعلم[(٤)].

ونقل شيخُنا كلامًا عن ابن حزم في هذا الحديث: (معناه: أن يحلفَ المرءُ أن يُحسِن إلى أهله، أو ألَّا يضرَّبَهم، ثُمَّ يَلَجَّ في أن يحنث، فيضربهم، ولا يحسن إليهم، ولا يكفِّر عن يمينه، فهذا بلا شكٍّ مستلِجٌّ بيمينه في أهله ألَّا يفيَ بها، وهو أعظم إثمًا بلا شكٍّ، والكفَّارة لا تغني عنه، ولا تحطُّ إثمَ إساءته إليهم وإن كانت واجبةً عليه، لا يحتمل هذا الخبرُ معنًى غيره[المحلى٨/٥٤]). انتهى[التوضيح٣٠/٢١٢].

٦٦٢٦ - حَدَّثَنا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اسْتَلَجَّ فِي أَهْلِهِ بِيَمِينٍ فَهوَ أَعْظَمُ إِثْمًا، لَيْسَ تُغْنِي الكَفَّارَةُ».

قوله: (حَدَّثَنَا[(٥)] إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ): (إسحاق) هذا: تَقَدَّمَ الكلام عليه في (غزوة

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٤١٩).

(٢) في «اليونينيَّة» بفتح اللام وكسرها.

(٣) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٩)، «مطالع الأنوار» (٣/٤١٩).

(٤) انظر «شرح مسلم» (١١/١٢٦).

(٥) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (حدَّثني).

الحديبية)[ح٤١٧١]، وفي هامش أصلنا نسخة: (ابن إبراهيم) منسوبًا إلى أبيه. انتهى، وفي «الأطراف»: أنَّه إسحاق بن إبراهيم[تحفة١٠/٢٨٥]، وكأنَّه وقع في روايته كذلك منسوبًا، و(**مُعَاوِيَةُ**): هو ابن سلَّام؛ بتشديد اللام، و(**يَحْيَى**): هو ابن أبي كثير.

قوله: (**مَنِ اسْتَلَجَّ**): تَقَدَّمَ أنَّ معناها: تمادى وأصرَّ[ح٦٦٢٥].

قوله: («**لِيَبَرَّ**»؛ **يَعْنِي: الكَفَّارَةَ**[(١)]): كذا في هامش أصلنا، وصُحِّح عليه، وفي الأصل وعليه علامة نسخة وراويها: (ليس تغني الكفَّارة)[(٢)]، قال ابن قُرْقُول: («الیبرَّ؛ يعني: الكفَّارة»، كذا لابن السكن، ولأبي ذرٍّ: «تغني الكفَّارة» بدلًا من «يعني»، وعند الأَصيليِّ والنَّسَفيِّ وعُبدوس: «ليس تغني الكفارة»، فجعل «ليس» بدلًا من قوله: «ليبرَّ»؛ كأنَّه تصحيفٌ منه، وما لابن السكن أحسنُ). انتهى[مطالع١/٤٨٠]، وقال شيخُنا: («ليس تغني الكفَّارة»، كذا رواه جماعةٌ، وروى أبو الحسن القابسيُّ: «لِيَبَرَّ»، وكذا رواه النَّسَفيُّ، وهو الصَّوابُ، ومَن روى «ليس تغني الكفَّارة»؛ فلا معنَى له؛ لأنَّ الكفَّارة تغني غِنًى شديدًا، وقد جعلها تحلَّةً للأيمان، ومعنى قوله: «لِيَبَرَّ»، أي: ليأتيَ البِرَّ، ثُمَّ فسَّر ذلك البرَّ ما هو بقوله: «يعني: الكفَّارة»؛ خوفًا من أن يُظَنَّ أنَّه من إبرار المُقسم والتمادي)[التوضيح٣٠/١٩٥].

فائدةٌ: هذا الحديث يردُّ قولَ مسروق، وعكرمة، وسعيد بن جُبَيرٍ، فإنَّهم ذهبوا إلى أنَّه يفعلُ الذي هو خيرٌ ولا كفَّارة عليه، وقولهم خلافُ الأحاديث، فلا معنَى له، نقله شيخُنا عنهم هنا[(٣)]، والله أعلم.

٢ - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَايْمُ اللهِ»

قوله: (**بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَايْمُ اللهِ»**): تَقَدَّمَ الكلام على (وايم)، ولُغَاتها، وهل همزتُها همزةُ وصلٍ -وهو الأكثر- أو قطعٍ[ح٣٤٤].

تنبيهٌ: اعلم أنَّ العلماء اختلفوا في (ايم الله)، فقال مالكٌ وأبو حنيفة: هو يمين، وقال أصحاب الشَّافِعيِّ: إن نوى به اليمينَ؛ فهو يمينٌ، وإلَّا؛ فلا.

٦٦٢٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعْثًا، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَطَعَنَ بَعْضُ النَّاسِ فِي إِمْرَتِهِ، فَقَامَ

---

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (ليس تغني الكفارة).

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستمليِّ.

(٣) انظر «التوضيح» (٣٠/١٩٥).

رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنْ كُنْتُمْ تَطْعُنُونَ فِي إِمْرَتِهِ، فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعُنُونَ فِي إِمْرَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ، وَايْمُ اللهِ إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنَّ هَذَا لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ».

قوله: (بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعْثًا، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ): تَقَدَّمَ متى أرسل هذا البعث [قبلح٤٤٦٨]، وهو آخر البعوث، والله أعلم/. [٣٥٩/٢أ]

قوله: (تَطْعُنُونَ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح العين وضمِّها؛ لُغتان[ح٣٣٤]، وكذا الثانية.

تنبيهٌ: الذي عُرِف من الطاعنين: عيَّاشُ بن أبي ربيعة، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٧٣٠].

قوله: (لَخَلِيقًا): هو بفتح الخاء المُعْجَمة، وكسر اللام، وبالقاف، وقد تَقَدَّمَ معناه[ح٢٧٣١، ٢٧٣٢].

٣- بابٌ: كَيْفَ كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ؟

وَقَالَ سَعْدٌ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ».

وَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ: لَا هَاءُ اللهِ إِذًا. يُقَالُ: وَاللهِ وَبِاللهِ وَتَاللهِ.

قوله: (وَقَالَ سَعْدٌ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ»): (سعدٌ) هذا: هو ابن أبي وقَّاص مالكِ بن أُهَيب، أحدُ العشرة.

قوله: (وَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا، وأنَّ الأصحَّ أنَّه الحارثُ بن رِبْعِيٍّ، وتَقَدَّمَ مترجمًا[ح١٥٣].

قوله: (لَا، هَا اللهِ إِذًا): تَقَدَّمَ الكلام عليه مُطَوَّلًا في (الجهاد)، وقال الدِّمْياطيُّ هنا: (قيل: الصَّواب: لا ها الله ذا). انتهى، وذكرت هناك كلامَ شيخِنا أبي جعفر بالتصويب في الرواية[ح٣١٤٢].

قوله: (وَاللهِ وَبِاللهِ وَتَاللهِ): الأولى بالمُوَحَّدة، والثانية بالمُثَنَّاة فوق.

٦٦٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا وَمُقَلِّبِ القُلُوبِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ): هذا هو الفِرْيَابيُّ، وقد قَدَّمْتُ الفرقَ بينه وبين مُحَمَّد بن يوسف البيكنديِّ، وقدَّمت الأماكنَ التي روى فيها البُخاريُّ عن البيكنديِّ في أوائل هذا التعليق[ح٦٨]، و(سُفْيَان): هو الثَّوريُّ.

٦٦٢٩- حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلَا قَيْصَرَ، وَإِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتُنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى): هو موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكيُّ الحافظ، تَقَدَّمَ مترجمًا[ح٦٣]، و(أَبُو عَوَانَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله، و(عَبْدُ المَلِكِ): هو ابن عُمير الكوفيُّ.

قوله: (إِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ): تَقَدَّمَ الكلام على (قيصر) في أوَّل هذا التعليق، وأنَّه لقبٌ لكلِّ مَن مَلَك الروم[ح٧]، وتَقَدَّمَ معنى الحديث[ح٣٠٢٧].

قوله: (وَإِذَا هَلَكَ كِسْرَى): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وأنَّه بكسر الكاف وفتحها، وأنَّه لقبٌ لكلِّ مَن مَلَك الفرس[ح٧]، وتَقَدَّمَ معنى الحديث: (فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ) أي: في العراق، و(لا هرقل بعده) أي: في الشام، قاله الشَّافِعيُّ في «المختصر»(١).

٦٦٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتُنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّمَ أنَّه الحكم بن نافع، و(شُعَيْبٌ): هو ابن أبي حمزة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، و(سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ): بفتح ياء أبيه وكسرها، وأنَّ غيرَ أبيه لا يجوز فيه إلَّا فتحُ الياء.

٦٦٣١ - حَدَّثَنا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ؛ وَاللهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا، وَلَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا».

قوله: (حَدَّثَنَا(٢) مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ): (مُحَمَّد) هذا: تَقَدَّمَ الكلام عليه في (الجهاد) في (باب الغسل بعد الحرب والغبار)[ح٢٨١٣]، و(عَبْدَةُ): تَقَدَّمَ أنَّه بإسكان المُوَحَّدة، وهو ابن سليمان.

٦٦٣٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَيْوَةُ: حَدَّثَنِي أَبُو عَقِيلٍ زُهْرَةُ ابْنُ مَعْبَدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّهُ عَبْدَ اللهِ بْنَ هِشَامٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهوَ آخِذٌ بِيَدِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ»، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: فَإِنَّهُ الآنَ وَاللهِ لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الآنَ يَا عُمَرُ».

---

(١) انظر «مختصر المزني» (ص٣٦٢).

(٢) كذا في (أ) و(ق) وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة»: (حدثني).

قوله: (حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن وَهْب، وأنَّه أحدُ الأعلام، و(حَيْوَةُ): بفتح الحاء المُهْمَلة، وإسكان المُثَنَّاة تحت، ثُمَّ واو مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث، وهو ابن شريح بن صفوان ابن مالك، أبو زرعة التُّجِيبيُّ المِصريُّ الفقيه، أحد الزُّهَّاد والعُبَّاد والأئمَّة، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٦٩٤]، لا حَيْوَة ابن شريح بن يزيد الحضرميُّ، هذا الثاني من شيوخ البُخاريِّ[ح٩٤٤]، و(أَبُو عَقِيلٍ): بفتح العين، وكسر القاف، وقد سمَّاه هنا (زُهْرَةُ بْنُ مَعْبَدٍ)، و(جَدُّهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ هِشَامٍ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (ابن زُهْرة ابن عثمان بن عَمرو بن كعب بن سعْد بن تيم بن مُرَّةَ، ذهبت به أمُّه إلى النَّبيِّ ﷺ وهو صغيرٌ، فمسح رأسَه، ودعا له، روى له البُخاريُّ حديثين، وروى [له](١) أبو داود). انتهى، له في «صحيح البُخاريِّ» حديث: زُهْرة بن معبد عن جدِّه عبد الله بن هشام وكان قد أدرك النَّبيَّ ﷺ، وذهبت به أمُّه زينبُ بنتُ حُميد، فقالت: (يا رسولَ الله؛ بايعه، فقال: «هو صغيرٌ»، فمسح رأسَه، ودعا له)، أخرجه البُخاريُّ في (الشركة)[ح٢٥٠١]، وأبو داودَ فيها[د٢٩٤٢]، وحديثٌ ثانٍ: حديث أبي عقيل: (أنَّه كان يخرج مع جدِّه عبدِ الله بن هشام إلى السُّوق، فيشتري الطَّعامَ، فيلقاه(٢) ابن عمر وابن الزُّبَير، فيقولان له: أشركنا..) الحديث، البُخاريُّ في (الدعوات)[ح٦٣٥٣] و(الشركة) أيضًا[ح٢٥٠٢]، والثالث: (كنَّا مع النَّبيِّ ﷺ وهو آخذٌ بيد عمرَ بن الخَطَّاب..) الحديث، في (النذور)[ح٦٦٣٢] -وأعاده في (مناقب عمر)[ح٣٦٩٤]- قولُه: (وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ)، فهذه ثلاثة أحاديثَ، ويمكن حملُ كلام الدِّمْيَاطيِّ على الصِّحَّة؛ لأنَّ الأوَّل والثاني في معنى حديثٍ واحدٍ، والله أعلم.

٦٦٣٣ - ٦٦٣٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ أَحَدُهُمَا: اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ، وَقَالَ الآخَرُ -وَهوَ أَفْقَهُهُمَا-: أَجَلْ يَا رَسُولَ اللهِ فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ، وَائْذَنْ لِي أَنْ أَتَكَلَّمَ، قَالَ: «تَكَلَّمْ»، قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا -قَالَ مَالِكٌ: وَالعَسِيفُ الأَجِيرُ- زَنَى بِامْرَأَتِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِئَةِ شَاةٍ وَجَارِيَةٍ، ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ العِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ، أَمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرَدٌّ عَلَيْكَ»، وَجَلَدَ ابْنَهُ مِئَةً وَغَرَّبَهُ عَامًا، وَأَمَرَ أُنَيْسًا الأَسْلَمِيَّ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَةَ الآخَرِ، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا، فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا.

---

(١) (له): زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في (أ): (فليقاه)، ولعلَّ المُثبتَ هو الصَّوابُ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي أويسٍ عبدِ الله، وأنَّه ابن أخت مالكِ بن أنس، و(ابْن شِهَابٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ): تَقَدَّمَ أنَّ هذين الرَّجلين لا أعرفُهما، ولا (ابن) أحدهما، ولا (امْرَأَة) الآخر[ح٢٣١٤].

قوله: (أَجَلْ): تَقَدَّمَ أنَّ اللَّامَ ساكنةٌ، وأنَّ معناه: (نعم)[ح١٠٤٦].

قوله: (كَانَ عَسِيفًا): تَقَدَّمَ الكلام على ضبطه، وأنَّه فسَّره مالكٌ بـ(الأَجِير)[ح٢٦٩٥و٢٦٩٦] كما هنا أيضًا.

قوله: (ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ العِلْمِ): تَقَدَّمَ الكلام على المفتين الذين كانوا يُفتون في عهده ﷺ، وأنَّه سبعةٌ، وفي كلام بعض الحُفَّاظ ستَّةٌ، فلم يذكر الصِّدِّيقَ فيهم، وفي كلام غيره زيادةٌ على ذلك، وذكرت هناك مَن حُفِظَت عنه الفتوى من الصَّحابة، وأنَّه مئةٌ وبضعٌ وثلاثون نفرًا[ح٢٦٩٥ و٢٦٩٦].

قوله: (لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه في (الصلح)[ح٢٦٩٥ و٢٦٩٦] وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (أُنَيسٍ الأَسْلَمِيِّ) وهو أنيس بن الضَّحَّاك، وفي أصلنا: (أُنيسَ) غير مصروف، وهذا إنَّما هو في ضرورة الشِّعر، أو أنَّه كتبه على نيَّة الوقف، وكذا يُوجَد في كتابة القدماء أحيانًا، وفي نسخة (أُنيسًا): مصروفٌ(١)، وهذه على القواعد.

قوله: (امْرَأَةَ الآخَرِ): هو بمدِّ الهمزة، وفتح الخاء، كذا رويناه، وقال شيخُنا: (كذا ضبطه الدِّمْيَاطيُّ، وقال ابن التين: هو بقصر الألف، وكسر الخاء، والله أعلم). انتهى[التوضيح٣٠/٢٣٧]، وفي هذا بُعدٌ من حيث المعنى، وقد تَقَدَّمَ تفسير (الأخِر) بقصر الهمزة، وكسر الخاء، وأنَّ معناه: الأبعدُ؛ على الذمِّ(٢)[ح١٩٣٧].

٦٦٣٥ - حَدَّثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ أَسْلَمُ وَغِفَارُ وَمُزَيْنَةُ وَجُهَيْنَةُ، خَيْرًا مِنْ تَمِيمٍ وَعَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ وَغَطَفَانَ وَأَسَدٍ، خَابُوا وَخَسِرُوا»، قَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُمْ خَيْرٌ مِنْهُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا(٣) عَبْدُ اللهِ بْن مُحَمَّدٍ): الظاهر أنَّه المسنَديُّ؛ لأنَّ عَبْدَ الغَنيِّ الحافظَ في «الكمال»[٩/٢٠٨] ذكره فيمَن روى عن وهب بن جرير، وكذا الكَلَاباذيُّ[الهداية٢/٧٦١]، ولم أرَ أحدًا اسمُه عبد الله بن

---

(١) الذي في أصله وهامشه بالعكس، والصرف رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة»: (وأُمِرَ أُنيسٌ) بالبناء للمجهول.

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (١/٢٠٩).

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (حدَّثني).

مُحَمَّد في الرواة عنه سواه، و(وَهْبٌ): هو ابن جرير بن حازم، و(مُحَمَّد ابْن أَبِي يَعْقُوبَ): هو مُحَمَّد بن عبد الله ابن أبي يعقوب التميميُّ الضَّبِّيُّ البصريُّ، وَثَّقَهُ ابن معين وأبو حاتم[(١)]، قال شعبةُ: سيِّد بني تميم. انتهى، أخرج له الجماعةُ[(٢)]، و(أَبُو بَكْرَةَ): نُفيع بن الحارث، وقد تَقَدَّمَ.

قوله: (وَأَسَدٍ): هو بفتح السين، قبيلةٌ معروفةٌ.

٦٦٣٦ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ عَامِلًا، فَجَاءَهُ العَامِلُ حِينَ فَرَغَ مِنْ عَمَلِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، فَقَالَ لَهُ: «أَفَلَا قَعَدْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ فَنَظَرْتَ أَيُهْدَى لَكَ أَمْ لَا؟!»، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَشِيَّةً بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَتَشَهَّدَ وَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ العَامِلِ نَسْتَعْمِلُهُ، فَيَأْتِينَا فَيَقُولُ: هَذَا مِنْ عَمَلِكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، أَفَلَا قَعَدَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَنَظَرَ هَلْ يُهْدَى لَهُ أَمْ لَا؟! وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَغُلُّ أَحَدُكُمْ مِنْهَا شَيْئًا، إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى عُنُقِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا جَاءَ بِهِ لَهُ رُغَاءٌ، وَإِنْ كَانَتْ بَقَرَةً جَاءَ بِهَا لَهَا خُوَارٌ، وَإِنْ كَانَتْ شَاةً جَاءَ بِهَا تَيْعَرُ، فَقَدْ بَلَّغْتُ». فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: ثُمَّ رَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَهُ حَتَّى إِنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى عُفْرَةِ إِبْطَيْهِ. قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: وَقَدْ سَمِعَ ذَلِكَ مَعِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَلُوهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(شُعَيْبٌ): هو ابن أبي حمزة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم، و(أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ): تَقَدَّمَ[قبل ح٧٣٨] أنَّه بضَمِّ الحاء، وفتح الميم، وأنَّ اسمَه عبدُ الرَّحْمَن ابن عمرو بن سعد، وقيل: ابن المنذر بن سعد، الخزرجيُّ، صَحَابيٌّ مشهورٌ، رضي الله عنه/. [٢/٣٥٩ب]

قوله: (اسْتَعْمَلَ عَامِلًا...) الحديث: تَقَدَّمَ أنَّ هذا العاملَ عبدُ الله ابن اللُّتْبِيَّة، وتَقَدَّمَ ضبط اللُّتْبيَّة، وأنَّ الأصحَّ والصوابَ سكونُ المُثنَّاة فوق[ح١٥٠٠].

قوله: (وَهَذَا أُهْدِيَ لِي): (أُهدِي): بضَمِّ الهمزة، وكسر الدال، مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وكذا (أَيُهْدَى إِلَيكَ[(٣)]؟!): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (عَشِيَّةً بَعْدَ الصَّلَاةِ): (العشيُّ) و(العشيَّة): من صلاة المغرب إلى العتمة[(٤)].

---

(١) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدَّارمي (١/١٩٨)، «الجرح والتعديل» (٧/٣٠٨).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٥٧٣).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (لَكَ).

(٤) انظر «الصحاح» مادَّة (عشا).

قوله: (أَمَّا بَعْدُ): تَقَدَّمَ الكلام على إعرابها، والاختلاف في أوَّل مَن قالها، في أوَّل هذا التعليق[ح٧].

قوله: (وَهَذَا أُهْدِيَ): (أُهدِيَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وكذا قوله بعده: (يُهْدَى لَهُ): مَبْنيٌّ أيضًا لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (لَا يَغُلُّ): هو بفتح أوَّله، وضمِّ الغين، و(الغُلول): تَقَدَّمَ ما هو[قبل ح٣٠٧٣]، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (الرُّغاء)[ح١٤٠٢]، وعلى (الخُوار)[قبل ح١٤٦٠]، وقال ابن قُرْقُول: («لها جُؤار»، أي: صوت، ورُوِيَ: «خُوار»، والمعنى واحدٌ، إلَّا أنَّ الخُوارَ يستعمل في الشاء والظِّباء، والجُؤار للبقر وللناس، ﴿فَإِلَيۡهِ[(١)] تَجۡـَٔرُونَ﴾ [النحل: ٥٣]، أي: تضجُّون)[مطالع٢/٨١].

قوله: (تَيْعَرُ[(٢)]): تَقَدَّمَ الكلام على (تيعِر) بِلُغَتَيها[ح٢٦٩٧]، وهو في أصلنا مفتوحٌ بالقلم، وطرأ عليها الكسرُ؛ وهو الأفصح.

قوله: (إِلَى عُفْرَةِ إِبْطَيْهِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٢٥٩٧].

قوله: (وَقَدْ سَمِعَ ذَلِكَ مَعِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلُوهُ[(٣)]): تنبيهٌ: لم أرَ حديثَ زيد بن ثابتٍ في ابن اللُّتْبِيَّة في شيءٍ من الكُتُب السِّتَّة، والله أعلم.

٦٦٣٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو القَاسِمِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا، وَلَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا».

قوله: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) قال الدِّمْياطيُّ: (هو ابن يوسف). انتهى، و(مَعْمَر): هو ابن راشد، و(هَمَّام): هو ابن مُنَبِّه بن كامل الأبناويُّ الصنعانيُّ.

٦٦٣٨ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنِ المَعْرُورِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَيْهِ فِي ظِلِّ الكَعْبَةِ يَقُولُ: «هُمُ الأَخْسَرُونَ وَرَبِّ الكَعْبَةِ، هُمُ الأَخْسَرُونَ وَرَبِّ الكَعْبَةِ» قُلْتُ: مَا شَأْنِي؟ أَتُرَى فِيَّ شَيْءٌ مَا شَأْنِي؟ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ وَهوَ يَقُولُ، فَمَا اسْتَطَعْتُ أَنْ أَسْكُتَ، وَتَغَشَّانِي مَا شَاءَ اللهُ، فَقُلْتُ: مَنْ هُمْ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: «الأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا».

قوله: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ): تَقَدَّمَ أنَّه عمر بن حفص بن غياث، وتَقَدَّمَ ضبط (غياث) مرارًا،

---

(١) في (أ): (ثُمَّ إليه).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» بفتح العين.

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَسَلُوه).

وتَقَدَّمَ (**الأَعْمَشُ**): أنَّه سليمان بن مِهْرَان، و(**المَعْرُور**): بالعين المُهْمَلة، وإيَّاك أن تصحِّفَه، وهو المعرور ابن سُوَيد الأسديُّ الكوفيُّ، وَثَّقَهُ ابن معين وأبو حاتم(١)، أخرج له الجماعة(٢)، ترجمتُه معروفةٌ، و(**أَبُو ذَرٍّ**): جُندب بن جنادة، وقيل غيرُ ذلك، وقد تَقَدَّمَ مترجمًا[ح٣٠].

قوله: (**أَتُرَى فِيَّ شَيْءٌ؟**): (أَتُرى): بفتح الهمزة همزةِ الاستفهام، (تُرى): بضَمِّ التاء المُثنَّاة فوق، و(فِيَّ): جارٌّ ومجرورٌ، و(شيءٌ): مَرْفُوعٌ، ورفعُه على أنَّه مبتدأ، و(فِيَّ) الجارُّ والمجرور المقدَّم خبرُه، ويجوز أن يُقدَّر: أنزل فِيَّ شيءٌ؟ كما يجيء في رواية، وفي بعض أصولنا الدِّمشقيَّة: (أتَرى فِيَّ شيئًا؟): (تَرَى): بفتح التاء، ونصب (شيئًا)، وهذه ظاهرةٌ، وفي نسخةٍ في هامش أصلنا، وعُزِيَت إلى أصل الدِّمْيَاطيِّ: (أتُرَى فِيَّ شيءٌ أُنزِل؟) بزيادة (أُنزِل)، وعليها (صح)، و(أُنزِل): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٦٦٣٩ - **حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**: أَخْبَرَنَا **شُعَيْبٌ**: حَدَّثَنَا **أَبُو الزِّنَادِ**، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**قَالَ سُلَيْمَانُ** ﷺ: لأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ **عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً**، كُلُّهُنَّ تَأْتِي بِفَارِسٍ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللهِ. **فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ**: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ، فَلَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ، فَطَافَ عَلَيْهِنَّ جَمِيعًا، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ، جَاءَتْ **بِشِقِّ رَجُلٍ**، وَايْمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ، لَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(**شُعَيْبٌ**): هو ابن أبي حمزة، و(**أَبُو الزِّنَادِ**) بالنون: عبد الله بن ذكوان.

قوله: (**قَالَ سُلَيْمَانُ** ﷺ): تَقَدَّمَ بعض ترجمة نبيِّ الله سليمانَ بنِ داودَ ﷺ في (كتاب الأنبياء ﷺ) [قبل ح٣٤١٧ وقبل ح٣٤٢٣].

قوله: (**عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً**): تَقَدَّمَ أنَّ رواياتِ هذا الحديث من عند البُخاريِّ وغيرِه: (ستُّون امرأةً)[ح٧٤٦٩]، وفي رواية: (سبعون)[ح٣٤٢٤]، وفي رواية: (تسعون)[ح٣٩]، وفي رواية: (تسع وتسعون)[ح٢٨١٩]، وفي رواية: (مئة)[ح٥٢٤٢]، وهذا ليس بمتعارضٍ، وليس في رواية القليل ما ينفي الكثير، وهو من باب مفهوم العدد، وقد تَقَدَّمَ ذلك مع زيادة في (كتاب الأنبياء): (أنَّه كان في ظهره ماءُ مئة رجلٍ)، وتَقَدَّمَ فيه ما كان له من الزوجات، وما كان له من السراري؛ فانظره إن أردته في (باب قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣])(٣).

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٤١٥/٨).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦٢/٢٨)، وقد تقدم عند الحديث (٣٠).

(٣) تقدم ذلك في باب قَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ﴾ [ص: ٣٠] عند الحديث (٣٤٢٤).

قوله: (فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ): تَقَدَّمَ في الباب المذكور أعلاه وقبله أيضًا[ح٣٤٢٤ وح ٢٨١٩] أنَّ صاحبَه هذا المَلَكُ، وهو الصحيح، وقيل: القرين، وقيل: صاحبٌ له آدميٌّ، وأبعدَ مَن قال: خاطِره.

قوله: (بِشِقِّ رَجُلٍ): تَقَدَّمَ أنَّ هذا هو الجسد الذي ذكره الله أنَّه أُلقِيَ على كُرسيِّه[ح٢٨١٩].

٦٦٤٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: أُهْدِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سَرَقَةٌ مِنْ حَرِيرٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَدَاوَلُونَهَا بَيْنَهُمْ، وَيَعْجَبُونَ مِنْ حُسْنِهَا وَلِينِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْهَا؟» قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَمَنَادِيلُ سَعْدٍ فِي الجَنَّةِ خَيْرٌ مِنْ هَذَا».

لَمْ يَقُلْ شُعْبَةُ وَإِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ): (مُحمَّد) هذا: قال الجَيَّانيُّ: (قال -يعني: البُخاري- في «الأيمان والنذور»: «حدَّثنا مُحمَّد: حدَّثنا أبو الأحوص» نسبه أبو عليٍّ ابن السكن: مُحمَّد بن سلام، وقال في «باب مَن نام عند السَّحَر» بعد حديثٍ ذكره عن عبدان، عن أبيه، عن شعبة: حدَّثنا مُحمَّد: حدَّثنا أبو الأحوص عن الأشعث مثلَهُ[ح١١٣٢]، هكذا قال: «مُحمَّد» غيرَ منسوب(١)، ونسبه ابن السكن وغيرُه: مُحمَّد بن سلام، ووقع في نسخة أبي ذرٍّ عن أبي مُحمَّد الحمُّويي: «حدَّثنا مُحمَّد بن سالم»، وذلك وَهَمٌ، وقد تَقَدَّمَ ذكر الصواب في ذلك في «علل البُخاريِّ»). انتهى[التقييد٣/١٠٢٢]، وقد رأيته في «علل البُخاريِّ» وقد ذكره، ثُمَّ قال: (قال لي أبو الوليد: سألت أبا ذرٍّ عنه، فقال: أُراه ابنَ سلام، وسها فيه أبو مُحمَّد الحمُّويي). انتهى[التقييد٢/٥٩٩].

و(أَبُو الأَحْوَصِ): بالحاء والصاد المُهْمَلَتين، وتَقَدَّمَ أنَّ اسمَه سلَّامُ -بتشديد اللام- ابن سُلَيم؛ بضَمِّ السين، وفتح اللام، و(أَبُو إِسْحَاقَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عمرو بن عبد الله السَّبِيعيُّ.

قوله: (أُهْدِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سَرَقَةٌ مِنْ حَرِيرٍ): (أُهدِيَ): مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(سَرَقَةٌ): مَرْفُوعٌ مُنَوَّن نائبٌ مَنابَ الفاعل، وقد تَقَدَّمَ مَن أهداها في (مناقب سعد بن معاذ)[ح٣٨٠٢]، وتَقَدَّمَ الكلام على (السَّرَقَة) في مكان آخرَ غير (مناقب سعد)[ح٣٨٩٥]؛ فانظر ذلك من مكانَيه.

قوله: (لَمْ يَقُلْ شُعْبَةُ وَإِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ): أمَّا (شعبة) فشعبة، وأمَّا (إسرائيل) فهو ابن يونس بن أبي إسحاق عمرِو بن عبد الله السَّبِيعيِّ.

(١) وهي رواية الأَصيلي وأبي الوقت، ورواية غيرهما: (محمَّد بن سلام) منسوب.

وحديث (شعبة) أخرجه البُخاريُّ ومسلمٌ؛ البُخاريُّ في (مناقب سعد) عن بُنْدَار[ح٣٨٠٢]، ومسلمٌ في (الفضائل) عن أبي موسى وبُنْدَار[م(٢٤٦٨)(١٢٦)]؛ كلاهما عن غُنْدَر، عن شعبة.

وحديث (إسرائيل) أخرجه البُخاريُّ في (اللباس) عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل به[ح٥٨٣٦]، والله أعلم.

٦٦٤١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّ هِنْدًا بِنْتَ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا كَانَ مِمَّا عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَهْلُ أَخْبَاءٍ -أَوْ: خِبَاءٍ- أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يَذِلُّوا مِنْ أَهْلِ أَخْبَائِكَ -أَوْ: خِبَائِكَ، شَكَّ يَحْيَى- ثُمَّ مَا أَصْبَحَ الْيَوْمَ أَهْلُ أَخْبَاءٍ أَوْ خِبَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يَعِزُّوا مِنْ أَهْلِ أَخْبَائِكَ -أَوْ: خِبَائِكَ- قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَأَيْضًا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ»، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مِسِّيكٌ، فَهَلْ عَلَيَّ حَرَجٌ أَنْ أُطْعِمَ مِنَ الَّذِي لَهُ؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، وأنَّ (اللَّيْث): هو ابن سعد الإمام، أحد الأعلام والأجواد، و(يُونُس): هو ابن يزيد الأيليُّ(١)، و(ابْن شِهَابٍ): مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، و(هِنْد بِنْت عُتْبَةَ): تَقَدَّمَ أنَّها أمُّ معاوية، وزوجُ أبي سفيان صخرِ بن حرب بن أُمَيَّة، وقد تَقَدَّمَ الكلام [عليها]، وتاريخ وفاتها، وبعض ترجمتها[قبل ح٣٨٢٥].

قوله: (أَهْلُ أَخْبَاءٍ -أَوْ خِبَاءٍ-): تَقَدَّمَ الكلام على (الخباء)[ح٤٣٩]، و(الأخباء): جمع قلَّة لـ(خباء)، وفي أصلنا نسخة تجاه (أخباء): (أحياء) يعني: بالحاء المُهْمَلة، والمُثَنَّاة تحت، وكذا تجاه (أخبائك): (أحيائك) بالمُهْمَلة، والمُثَنَّاة تحت، وعلى كلِّ واحدةٍ علامةُ نسخة الدِّمْيَاطيِّ، ومعناها ظاهرٌ، ولكنَّ لفظَها غريبٌ، وما رأيت مَن ذكرها سوى ما في هذه النسخة، والله أعلم.

قوله: (إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ): تَقَدَّمَ أنَّه صخرُ بن حرب بن أُمَيَّة بن عبد شمس، والدُ معاوية، رضي الله عنهما، تَقَدَّمَ بعض ترجمته[ح١٢٨٠ و١٢٨٢].

قوله: (رَجُلٌ مِسِّيكٌ(٢)): تَقَدَّمَ ضبطه، وتَقَدَّمَ أنَّ أبا سفيان كان حاضرًا، وأنَّه قد دخل الاستدلالُ به على غير واحدٍ ممَّن استدلَّ به على القضاء على الغائب[ح٢٤٦٠]، والله أعلم/. [٢/٣٦٠أ]

قوله: (أَنْ أُطْعِمَ): هو بفتح الهمزة، وكسر العين، رُباعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

---

(١) في (أ): (الليثي)، ولعلَّ المُثبتَ هو الصَّوابُ.

(٢) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق) بضم الميم وفتحها.

٦٦٤٢ - حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مُضِيفٌ ظَهْرَهُ إِلَى قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ يَمَانٍ، إِذْ قَالَ لأَصْحَابِهِ: «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ»؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «أَفَلَمْ تَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الجَنَّةِ»؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنِّي لأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الجَنَّةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ): تَقَدَّمَ أنَّه بالشين المُعْجَمة، وبالحاء المُهْمَلة، وهذا مَعْرُوفٌ عند أهلِه، و(إِبْرَاهِيمُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (هو إبراهيم بن يوسف بن إسحاق ابن أبي إسحاق عمرِو بن عبد الله السَّبِيعيِّ). انتهى.

قوله: (مُضِيفٌ ظَهْرَهُ إِلَى قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ): (مُضِيْف): بضَمِّ الميم، وكسر الضاد، ثُمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ فاء، أي: مسنِدٌ، يُقال: أضفتُه إليه أُضيفُه[١]، و(ظهرَه): بالنصب مفعولُ اسمِ الفاعل؛ وهو (مُضِيف)، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (مِنْ أَدَمٍ يَمَانٍ): (الأَدَم): بفتح الهمزة والدال، وهذا مَعْرُوفٌ.

قوله: (أَفَلَمْ تَرْضَوْنَ): كذا في أصلنا، وهذه لغةٌ، وفي نسخة: (أَفَلَمْ تَرْضَوا)[٢]، وهذه على الجادَّة.

قوله: (إِنِّي لأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الجَنَّةِ): تَقَدَّمَ الجمع بين هذا، وبين الحديث الآخَرِ: «أهل الجنَّة مئةٌ وعشرون صفًّا، أنتم منهم ثمانون»[ت٢٥٤٦، جه٤٢٨٩]، وقد تَقَدَّمَ أنَّ صفوفَ الكلِّ -المؤمنين والكافرين- مئةٌ وعشرون صفًّا، المؤمنون منهم ثلاثةُ صفوف، ومئة وسبعةَ عشرَ صفًّا كفَّارٌ، وطولُ كلِّ صفٍّ من هذه وعرضُه، والله أعلم[ح٣٣٤٨].

٦٦٤٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ يُرَدِّدُهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، وَكَأَنَّ الرَّجُلَ يَتَقَالُّهَا فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ».

قوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سعد بن مالك بن سنان الأنصاريُّ الخُدْريُّ.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ يُرَدِّدُهَا...)، إلى أن قال: (وَكَأَنَّ الرَّجُلَ

---

(١) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٣/١٠٨) مادَّة (ضيف).

(٢) وهي رواية «اليونينيَّة».

يَتَقالُّهَا): تَقَدَّمَ الكلام عليه في (فضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾) مَن هو الرجل، وقال الدِّمْيَاطيُّ هناك: ([الرجل] -يعني: المتقالَّ، وهو السامع أيضًا- قتادة بن النعمان، أخو أبي سعيد الخُدْريِّ لأمِّه). انتهى، وقد ذكرت أنا هناك من عند ابن بَشْكُوال أنَّ القارئ قتادةُ بن النعمان، وساق له شاهدًا من «الصَّحَابة» للعثمانيِّ[ح٥٠١٣]، وقال ابن شيخِنا البُلْقينيِّ: (الرجل الذي قرأ هو قتادة بن النعمان، والسامع أخو أبي سعيد الخُدْريِّ، كما سبق). انتهى[الافهام٥٧٣]، وقال بعض الحُفَّاظ المُتَأخِّرين من أهل مصر: (السامع هو أبو سعيد نفسُه، والقارئ هو قتادة بن النُّعمان). انتهى[هُدى٣٥٥].

قوله: (وَكَأَنَّ الرَّجُلَ يَتَقَالُّهَا): (كأنَّ): من أخوات (إنَّ)، و(الرجلَ): مَنْصُوبٌ اسمها، و(يتقالُّها): الخبر، ومعنى (يتقالُّها) أي: يراها قليلةً.

قوله: (إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه في (فضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾) فانظره إن أردته[ح٥٠١٣].

٦٦٤٤ - حَدَّثَنا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا حَبَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَتِمُّوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنِّي لأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي إِذَا مَا رَكَعْتُمْ، وَإِذَا مَا سَجَدْتُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا حَبَّانُ): (إسحاق) هذا: تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٥٧٤]، وعلى أماكنَ غيرِه؛ كهو: أنَّ الجَيَّانيَّ لم يجده منسوبًا عند أحدٍ من رواة الكتاب، قال: (ولعلَّه إسحاق بن منصور). انتهى[التقييد٩٧٥/٣]، والمِزِّيُّ لم ينسبه أيضًا[التحفة٣٦٠/١]، و(حَبَّان): بفتح الحاء، وتشديد المُوَحَّدة، وهو ابن هلال.

قوله: (إِنِّي لأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي): تَقَدَّمَ الكلام على رؤية النَّبيِّ ﷺ من ورائه في (كتاب الصلاة) فانظره إن أردته[ح٤١٨].

٦٦٤٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الأَنْصَارِ أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ مَعَهَا أَوْلَادٌ لَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّكُمْ لأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ». قَالَهَا: ثَلَاثَ مِرَارٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ): تَقَدَّمَ الكلام على رواية إسحاق عن وهب بن جرير، وقد ذكر الجَيَّانيُّ أماكنَ ليس هذا منها، ولفظه: (وقال -يعني: البُخاري- في «الأذان»[ح٦١٢]، و«الاستسقاء»[ح١٠١١]، و«ذكر الملائكة»[٣٢١٤]: «حدَّثنا إسحاق: حدَّثنا وهب» يعني: ابن جرير، نسب ابنُ

السكن موضعين من هذه: إسحاق بن إبراهيم، وأهمل الذي في «الأذان» وذكر أبو نصر: أنَّ وهب ابن جرير روى عنه إسحاق بن إبراهيم الحنظليُّ[الهداية٢/٧٦١]). انتهى[التقييد٣/٩٦٥]، والظاهر أنَّه لو ظفر بهذا؛ لقال فيه كذلك، والله أعلم، والمِزِّيُّ في «الأطراف»[تحفة١/٤٢٠] لم ينسبه.

قوله: (**أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الأَنْصَارِ أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ مَعَهَا أَوْلَادُهَا**(١)): هذه المرأة الأنصاريَّة وكذا أولادُها لا أعرفهم، والله أعلم.

٤ - بابٌ: لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ

قوله: (بَابٌ: **لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ**): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (الأحاديثُ مطابقةٌ للترجمة إلَّا حديثَ أبي موسى -يعني قولَهُ: «إنِّي لا أحلف على يمين، فأرى غيرها خيرًا منها؛ إلَّا أتيتُ الذي هو خيرٌ، وتحلَّلتها»[ح٦٦٤٩]- قال ابن المُنَيِّر: غير أنَّه ﷺ أخبر عن أيمانه دائمًا أنَّها قابلةٌ للتحليل بالكفَّارة، وإنَّما يُكفَّر اليمين بالله تعالى خاصَّةً، فدخل في ذلك أنَّه ﷺ لم يحلف إلَّا بالله، فيخرج الحَلِفُ بالآباء، و﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]). انتهى[المتواري١٩٢]، وما قاله حسنٌ في عامِّه.

٦٦٤٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ **أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ، وَهوَ يَسِيرُ فِي رَكْبٍ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ**، فَقَالَ: «**أَلَا إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ**، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ، أَوْ لِيَصْمُتْ».

قوله: (**أَدْرَكَ عُمَرَ**(٢) **وَهوَ يَسِيرُ فِي رَكْبٍ**): كان هذا المسيرُ في غزوة الحديبية، كما جاء التصريح به.

قوله: (**إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ**): قال العلماء رحمة الله عليهم: (الحكمة في النهي عن الحَلِف بغير الله تعالى: أنَّ الحَلِف يقتضي تعظيمَ المحلوف به، وحقيقةُ العَظَمَة مختصَّةٌ بالله عَزَّ وَجَلَّ، فلا يُضاهَى به غيرُه، وقد جاء عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: «لَأن أحلفَ بالله مئةَ مرَّةٍ أحبُّ إليَّ من أن أحلفَ بغيره فأَبَرَّ».

فإن قيل: هذا الحديث مخالفٌ لقوله ﷺ: «أَفْلَحَ وَأبيْهِ إِنْ صَدَقَ»(٣)؟ **فجوابه**: أنَّ هذه كلمةٌ تجري على اللسان لا يُقصَد بها اليمين.

فإن قيل: فقد أقسم الله ببعض مخلوقاته؛ كقوله: ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ﴾ [الصافات: ١]، ﴿وَٱلذَّـٰرِيَـٰتِ﴾ [الذاريات: ١]،

(١) كذا في (أ) وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (أولادٌ لها).

(٢) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (بْنَ الخَطَّابِ).

(٣) أخرجه مسلم (١١) (٩) من حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه.

﴿وَالطُّورِ﴾ [الطور: ١]، ﴿وَالنَّجْمِ﴾ [النجم: ١]، ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١]، ﴿وَاللَّيْلِ﴾ [الليل: ١]، وغيرِ ذلك؟ **فالجوابُ**: أنَّ الله يُقسِم بما شاء من مخلوقاته؛ تنبيهًا على شرفه)[(١)]، والله أعلم.

٦٦٤٧ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: قَالَ سَالِمٌ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ»، قَالَ عُمَرُ: فَوَاللهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا. قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤] يَأْثُرُ عِلْمًا. تَابَعَهُ عُقَيْلٌ وَالزُّبَيْدِيُّ وَإِسْحَاقُ الكَلْبِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ وَمَعْمَرٌ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ عُمَرَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بضَمِّ العين، وفتح الفاء، و(**ابْنُ وَهْبٍ**): هو عبد الله، أحد الأعلام، و(**يُونُس**): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(**ابْن شِهَابٍ**): هو مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، و(**سَالِمٌ**): هو ابن عبد الله بن عمر بن الخَطَّاب.

قوله: (**وَلَا آثِرًا**): هو بهمزة ممدودة، وكسر الثاء المُثَلَّثَة، أي: حاكيًا عن غيري، وقد تَقَدَّمَ[ح٧].

قوله: (**قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ[(٢)] مِّنْ عِلْمٍ﴾؛ يَأْثُرُ عِلْمًا**): هذا تفسيرٌ لقوله تعالى: ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ التي في (الأحقاف) [٤]، كذا في أصلنا، وفي الهامش: (﴿أَوْ أُثْرَةٍ﴾)، وعليها (صح)، وهي بالقلم بضَمِّ الهمزة، ثُمَّ مُثَلَّثَة ساكنة، ثُمَّ راء مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث، وقد تَقَدَّمَ في (سورة الأحقاف) كلامُ البُخاريِّ، وذكرت/ هناك أنَّها قُرِئت ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ بستَّة أوجهٍ؛ منها هذا المذكور هنا، وتَقَدَّمَ ما في «مسند أحمد» وغيره من تفسير (الأثارة من العلم)[بعدح٤٨٢٦]. [٢/٣٦٠ب]

قوله: (**تَابَعَهُ عُقَيْلٌ، وَالزُّبَيْدِيُّ، وَإِسْحَاقُ الكَلْبِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ**): الضمير في (تابعه) يعود على (يونس)، و(عُقَيل): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بضَمِّ العين، وفتح القاف، وهو ابن خالد، و(الزُّبَيديُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بضَمِّ الزاي، وفتح المُوَحَّدة، وأنَّه مُحَمَّد بن الوليد، وأمَّا (إسحاق الكلبيُّ) فقد قال الدِّمْيَاطيُّ: (إسحاق بن يحيى الكلبيُّ الحمصيُّ، استَشهد به البُخاريُّ في غير موضعٍ). انتهى، وهو إسحاق بن يحيى بن علقمة الكلبيُّ الحمصيُّ، يعرف بالعوصيِّ، عن الزُّهْرِيِّ، وعنه: يحيى الوُحاظيُّ فقط، قال مُحَمَّد بن يحيى الذهليُّ: (مجهولٌ)، وقال مُحَمَّد بن عوف: (يُقال: إنَّه قتل أباه)[(٣)]، له ترجمةٌ في

(١) انظر «شرح مسلم» (١١/١٠٧).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أثرة).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٤٩٢).

«الميزان»[١/٢٠٤]، وقد تَقَدَّمَ[ح١٣٥٥]، ومتابعة عقيل عن الزُّهْرِيِّ أخرجها مسلمٌ في (الأيمان والنذور) عن عبد الملك بن شعيب بن الليث، عن أبيه، عن جدِّه، عن عُقَيل به[م١٦٤٦(٢)]، ومتابعة الزُّبَيديِّ عن الزُّهْرِيِّ أخرجها النَّسائيُّ في (الأيمان والنذور) عن عمرو بن عثمان، عن مُحَمَّد بن حرب، عن الزُّبيديِّ به[س٧/٥]، وأمَّا متابعة إسحاقَ الكلبيِّ عن الزُّهْرِيِّ؛ فلم أرهَا في شيءٍ من الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا(١)، ولم يخرِّجها شيخُنا(٢).

قوله: (وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ وَمَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ عُمَرَ): أمَّا (ابن عُيَيْنَة) فأحد الأعلام، سفيانُ، شيخُ الحجاز، تَقَدَّمَ كلام الشَّافِعيِّ فيه: (لولا سفيانُ ومالكٌ؛ لذهب عِلم الحجاز)(٣)[ح٣٢٠]، وأمَّا (مَعْمَر) فبميمين مفتوحتين بينهما عين ساكنة، ابن راشد، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم، **والحاصل**: أنَّ يونس وعُقيلًا والزُبيديَّ وإسحاقَ الكلبيَّ رَوَوه عن الزُّهْرِيِّ، فجعلوه مِن مسند عُمر، وأنَّ ابنَ عُيَيْنَة ومَعْمَرًا رَوَياه عن الزُّهْرِيِّ، فجعلاه مِن مسند عبد الله بن عمر ابنِه، فإذن الحديثُ اختُلِف فيه عن الزُّهْرِيِّ(٤)، والله أعلم، و(النَّبيُّ): في رواية ابن عُيَيْنَة ومَعْمَر مَرْفُوعٌ فاعل (سمع)، و(عمرَ) مَنصُوبٌ مفعولٌ، وهذا ظاهِرٌ، والله أعلم.

وتعليق ابن عُيَيْنَة أخرجه مسلم في (النذور)[م١٦٤٦] عن أبي بكر ابن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وزهير ابن حرب، والتِّرْمِذيُّ[ت١٥٣٣] فيه عن قُتَيْبَة، والنَّسائيُّ[س٧/٤] فيه عن قُتَيْبَة وعُبَيد الله بن سعيد؛ خمستهم عن سفيان به، وقال التِّرْمِذيُّ: (حسنٌ صحيحٌ)، وأمَّا تعليق مَعْمَر عن الزُّهْرِيِّ؛ فلم يخرِّجْه أحدٌ من أصحاب الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا.

تنبيهٌ: قال شيخُنا: (ومتابعة سفيان رواها ابن ماجه عن مُحَمَّد بن أبي عمر العدنيِّ عنه[جه٢٠٩٤]، والتِّرْمِذيُّ[ت١٥٣٣] عن قُتَيْبَة عنه، وقال: «حسنٌ صحيحٌ»)، وإخراج ابن ماجه لها لم أره أنا، وهو أيضًا

---

(١) قال الحافظ في «فتح الباري» (١١/٥٤١): (وأمَّا متابعة إسحاق الكلبي -وهو ابن يحيى الحمصي- فوقعت لنا موصولة في نسخته المروية من طريق أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن شاذان، عن عبد القدوس بن موسى الحمصي، عن سليم بن عبد الحميد، عن يحيى بن صالح الوحاظي عن إسحاق).

(٢) انظر «التوضيح» (٣٠/٢٤٨).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (١/٣٢).

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (١١/٥٤٢) بعد ذكره لطرق الحديث: (فكان الاختلاف فيه على الزهري، رواه إسحاق ابن يحيى، وهو متقنٌ صاحب حديث، ويشبه أن يكون ابن عمر سمع المتن من النبيِّ ﷺ، والقصة التي وقعت لعمر منه، فحدَّثَ به على الوجهين).

ناقصٌ في العزو، قال شيخُنا: (ومتابعة مَعْمَر رواها أبو داود عن أحمد ابن حنبل، عن عبد الرَّزَّاق عنه[د٣٢٥٠])(١)[التوضيح٣٠/٢٤٩]، وهذا شيءٌ لم أرَه أنا، والله أعلم.

٦٦٤٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، وَالقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زَهْدَمٍ قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا الحَيِّ مِنْ جَرْمٍ وَبَيْنَ الأَشْعَرِيِّينَ وُدٌّ وَإِخَاءٌ، فَكَانَ عِنْدَ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، فَقُرِّبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ فِيهِ لَحْمُ دَجَاجٍ، وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللهِ، أَحْمَرُ كَأَنَّهُ مِنَ المَوَالِي، فَدَعَاهُ إِلَى الطَّعَامِ، فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَقَذِرْتُهُ، فَحَلَفْتُ أَنْ لَا آكُلَهُ، فَقَالَ: قُمْ فَلأُحَدِّثَنَّكَ عَنْ ذَاكَ، إِنِّي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «لَا وَاللهِ لَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ». فَأُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِنَهْبِ إِبِلٍ فَسَأَلَ عَنَّا فَقَالَ: «أَيْنَ النَّفَرُ الأَشْعَرِيُّونَ». فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ غُرِّ الذُّرَى، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قُلْنَا: مَا صَنَعْنَا؟ حَلَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَا يَحْمِلُنَا وَمَا عِنْدَهُ مَا يَحْمِلُنَا، ثُمَّ حَمَلَنَا، تَغَفَّلْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمِينَهُ، وَاللهِ لَا نُفْلِحُ أَبَدًا، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ فَقُلْنَا: إِنَّا أَتَيْنَاكَ لِتَحْمِلَنَا فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلَنَا وَمَا عِنْدَكَ مَا تَحْمِلُنَا، فَقَالَ: «إِنِّي لَسْتُ أَنَا حَمَلْتُكُمْ، وَلَكِنَّ اللهَ حَمَلَكُمْ، وَاللهِ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ): هذا هو عبد الوهَّاب بن عبد المجيد بن الصَّلْت الثقفيُّ، و(أَيُّوب): هو ابن أبي تميمة السَّخْتيَانيُّ، و(أَبُو قِلَابَةَ): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن زيد الجَرْميُّ، و(القَاسِمِ التَّمِيمِيِّ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (ابن عاصم التميميُّ الكُلَيبيُّ). انتهى، وهو القاسم بن عاصم البصريُّ، عن رافع بن خَديج، وزهدم الجَرْميِّ، وسعيد بن المُسَيَّب، وعنه: أيُّوب، وحميدٌ، وخالدٌ الحَذَّاء، ذكره ابن حِبَّانَ في «الثقات»(٢)، أخرج له البُخاريُّ، ومسلمٌ، والنَّسائيُّ، كذا هو مرقومٌ عليه في «الكاشف»[٢/٣٧٦] و«التذهيب»[٧/٣٦٦]، وقال أبو عليٍّ الغسَّانيُّ: (روى عنه أيُّوبُ السَّخْتيَانيُّ مقرونًا معه أبو قِلَابَة؛ كلاهما عن زهدم). انتهى[التقييد٢/٤٣٦]، وصدق؛ فهو هنا مقرونٌ، وكذا قُبَيل (كتاب الفرائض)[ح٦٧٢١]، و(الكُلَيبيُّ): مصغَّرٌ منسوبٌ إلى كُلَيب بن يَربوع من بني تميمٍ؛ قاله الغسَّانيُّ أيضًا[التقييد٢/٤٣٦]، وفي «المطالع»: (القاسم بن عاصم الكلبيُّ، كذا لابن السكن، والقابسيِّ، وعُبدوس، وعند الأَصيليِّ والنَّسَفيِّ: «الكُلَيبيُّ»؛ مصغَّرٌ)[المطالع٣/٤٠٥]. انتهى والله أعلم، و(أَبُو مُوسَى): هو عبد الله بن قيس ابن سُلَيم بن حضَّار الأشعريُّ الأميرُ.

---

(١) قال الحافظ في «الفتح» (١١/٥٤٢): (وأمَّا رواية معمر فوصلها الإمام أحمد [«المسند» (١/٣٦)] عن عبد الرزاق عنه).

(٢) انظر «الثقات» (٥/٣٠٣-٣٠٤).

قوله: (فَقُرِّبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ): (قُرِّب): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(طعامٌ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (فِيهِ لَحْمُ دَجَاجٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (الدَّجاج) و(الدَّجاجة) مثلَّثُ الدال[ح٨٨١].

قوله: (وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللهِ أَحْمَرُ؛ كَأَنَّهُ مِنَ المَوَالِي): هذا الرجل لا أعرفه، وقوله: (كَأَنَّهُ مِنَ المَوَالِي) أي: كأنَّه من سَبْيِ الروم.

قوله: (فَقَذِرْتُهُ): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر الذال المُعْجَمة في الماضي، مفتوحها في المستقبل[ح٣١٣٣].

قوله: (فَلَأُحَدِّثَنَّكَ): هو مفتوح اللام، مؤكَّدٌ بلام التأكيد وبالنون.

قوله: (فِي نَفَرٍ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ): هؤلاء النفر الذين مع أبي موسى لا أعرفُهم، إلَّا أنَّهم من الأشعريِّين قبيلته كما هنا، و(النفر): ما دون العشرة من الرجال؛ كـ(الرَّهْط)، تَقَدَّمَ[ح٦٦].

قوله: (فَأُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(رسولُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (بِنَهْبِ إِبِلٍ): هو بفتح النون بلا خلافٍ أعلمه، وهو في أصلنا مفتوحٌ ومكسورٌ بالقلم، وعليها (معًا)، وهذا لا أعرفه، ولا أعلم أحدًا ذكره به، وقد نصَّ النَّوَويُّ في «شرح مسلم» في أوائل (كتاب الأيمان) -بفتح الهمزة- في هذا الحديث: أنَّه بفتح النون، ولفظه: (قال أهل اللغة: النَّهب: الغنيمة، وهو بفتح النون، وجمعه: نِهاب؛ بكسرها، ونُهوب؛ بضمِّها، وهو مصدرٌ بمعنى: المنهوب؛ كالخلق بمعنى: المخلوق). انتهى[شرح١١/١١٥]، وقال شيخُنا مجد الدين في «القاموس»: (النَّهْب: الغنيمة، ج: نِهاب، ونَهِبَ النَّهْبَ؛ كـ«جَعَلَ» و«سَمِعَ» و«كَتَبَ»: أخذه؛ كانتهبَهُ، والاسم: النُّهبة، والنُّهْبَى، والنُّهَيْبَى، والنُّهَّيْبَى، والنَّهْبُ: الركض، وكلُّ ما انتُهِب). انتهى، وبعض هذا في «صحاح الجوهريِّ»(١)، وفي «النهاية»: (النَّهْب: الغنيمة، يُقال: نَهَبْتُ أنهبُ نَهْبًا). انتهى، وكذا في «المطالع»: أنَّه الغنيمة(٢)، وسمعت بعضَ الطَّلَبة غيرَ الحُذَّاق بالقاهرة يكسرون نونَ (النِّهْب)، ولا أعلم ذلك منقولًا، والمنقولُ ما ذكرته لك، والله أعلم.

قوله: (بِخَمْسِ ذَوْدٍ): تَقَدَّمَ الكلام على (الذَّود)[ح١٤٠٥]، وعلى (غُرِّ الذُّرَى) أي: بيض الأعالي والأسْنِمَة[ح٣١٣٣]، و(تَغَفَّلْنَا): تَقَدَّمَ، وأنَّ معناه: جعلناه غافلًا عن يمينه[ح٥٥١٨].

---

(١) انظر «الصحاح» مادَّة (نهب).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٢٥).

٥ - بابٌ: لَا يُحْلَفُ بِاللَّاتِ وَالعُزَّى، وَلَا بِالطَّوَاغِيتِ

قوله: (بَابٌ: لَا يُحْلَفُ بِاللَّاتِ وَالعُزَّى وَلَا بِالطَّوَاغِيتِ): (يُحلَف): مَبْنيٌّ لِما لـمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(اللَّات): تَقَدَّمَت[ح٤٨٥٩]، وكذا (العُزَّى)[ح٣٠٣٩]، وكذا (الطواغيت)[ح٨٠٦].

٦٦٥٠ - حَدَّثَنا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ فِي حَلِفِهِ بِاللَّاتِ وَالعُزَّى؛ فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أُقَامِرْكَ؛ فَلْيَتَصَدَّقْ».

قوله: (حَدَّثَنَا(١) عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المسنَديُّ، تَقَدَّمَ، و(هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ): هو قاضي صنعاء، تَقَدَّمَ، و(مَعْمَرٌ): هو ابن راشد، تَقَدَّمَ، وكذا (الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم، و(حُمَيْد بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الزُّهْرِيُّ، لا الحِمْيَرِيُّ.

قوله: (وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أُقَامِرْكَ؛ فَلْيَتَصَدَّقْ): قال العلماء: أُمِرَ بالصدقة؛ تكفيرًا لخطيئةٍ في كلامه بهذه المعصية. قال الخَطَّابيُّ: (معناه: فليتصدَّق بمقدار ما أراد أن يُقامِر به)[أعلام٣/١٩١٨]، قال الشيخ محيي الدين النَّوَويُّ: (والصوابُ الذي عليه المحقِّقون -وهو ظاهرُ الحديث-: أنَّه لا يختصُّ بذلك المقدار، بل يتصدَّق بما تيسَّر ممَّا ينطلق عليه اسمُ الصَّدَقَة، وتؤيِّده روايةُ مَعْمَر التي(٢) ذكرها مسلم: «فليتصدَّق بشيءٍ»[م١٦٤٧]). انتهى[شرح مسلم١١/١١٠]، وقد قَدَّمْتُ فيه قولًا آخَرَ؛ وهو هذا الآتي في هذا الحديث الذي أذكره من عند ابن عَدِيٍّ.

تنبيهٌ: ذكر شيخُنا في [«شرح] هذا الكتاب» حديثًا من عند ابن عَدِيٍّ عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا بإسنادٍ ضعيفٍ: «مَن قال لصاحبه: تعالَ أقامِرْك؛ فقد وجب عليه كفَّارة يمين»[الكامل٦/٣١٤]. انتهى(٣)، وقد رأيت هذا الحديثَ في «الميزان» للذهبيِّ في ترجمة مسلمة بن عُلَيٍّ، قال فيه الذَّهَبيُّ: (أبو همَّام السكونيُّ: حدَّثنا مسلمة: حدَّثنا الزُّبيديُّ عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا: «إذا قال الرجلُ لأخيه: هلمَّ أقامِرْك؛ فقد وجب عليه كفَّارة يمين وإن لم يفعل») انتهى. مسلمةُ متروكٌ، وقد ذكر هذا الحديثَ الذَّهَبيُّ في ترجمته فيما أُنكِر عليه مع جملةِ أحاديثَ(٤)/. [٢/٣٦١أ]

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (حدَّثني).

(٢) في (أ): (الذي)، ولعلَّ المُثبتَ هو الصَّواب.

(٣) انظر «التوضيح» (٣٠/٢٠٩).

(٤) انظر «ميزان الاعتدال» (٤/١٠٩، ١١٠).

٦- بابُ مَنْ حَلَفَ عَلَى الشَّيْءِ وَإِنْ لَمْ يُحَلَّفْ

قوله: (بابُ مَنْ حَلَفَ عَلَى الشَّيْءِ وَإِنْ لَمْ يُحَلَّفْ): (يُحَلَّف): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، ساق ابن المُنَيِّر حديثَ الباب على عادته، ثُمَّ قال: (مقصود الترجمة أن يَخرُج مثلُ هذا من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]؛ لئلَّا يُتخيَّلَ أنَّ الحالف قبل أن يُستَحلفَ مطلقًا مرتكبُ النَّهيَ، فبيَّن أنَّ اليمينَ بمثل هذا القصدِ الصحيحِ مشروعةٌ، والقصدُ تأكيدُ الكراهة عندهم للتختُّم بالذهب). انتهى[المتواري١٩٣]، تَقَدَّمَ من كلامٍ أنَّ النَّبيَّ ﷺ حلف في أكثرَ من ثمانين مكانًا من غير استحلافٍ في «الصحيحين» و«السنن» و«المسانيد»، والله أعلم، وأنَّ الله قد أمره في القرآن أن يحلف في ثلاثة أماكنَ[قبل ح٣٣٢١].

٦٦٥١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ اصْطَنَعَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ وَكَانَ يَلْبَسُهُ، فَجَعَلَ فَصَّهُ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ، فَصَنَعَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ ثُمَّ إِنَّهُ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَنَزَعَهُ، فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَلْبَسُ هَذَا الخَاتِمَ، وَأَجْعَلُ فَصَّهُ مِنْ دَاخِلٍ»، فَرَمَى بِهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَاللهِ لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا»، فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ.

قوله: (اصْطَنَعَ خَاتَمًا): تَقَدَّمَتِ اللُّغَات في (الخاتم)[ح٦٥]، و(اصطنع): (افتعل) من (صنع)، التاء مبدلةٌ منها(١) طاء، وقد تَقَدَّمَ متى اتَّخذ الخاتم[ح٥٩٣٨].

قوله: (يَلْبَسُهُ): هو بفتح المُوَحَّدة.

قوله: (فَصَّهُ): تَقَدَّمَ، بفتح الفاء وكسرها[قبل ح٥٨٦٩]، وقد تَقَدَّمَ أنَّ الجوهريَّ قال: (فَصُّ الخاتم: واحد الفُصوص، والعامَّة تقول: فِصٌّ؛ بالكسر). انتهى، وقد علمتَ أنَّ فيه اللُّغتين، ذكرهما صاحب «المطالع»(٢).

قوله: (فِي بَاطِنِ كَفِّهِ): تَقَدَّمَ الكلامُ على جعل الخاتم في بطن الكفِّ من (كتاب الزينة)[قبل ح٥٨٧٦].

قوله: (فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ): (نَبَذَ): بفتح النون والمُوَحَّدة والذال المُعْجَمة، أي: طَرَحَ، وهذا مَعْرُوفٌ.

٧- بابُ مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ سِوَى الإِسْلَامِ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَلَمْ يَنْسُبْهُ إِلَى الكُفْرِ.

قوله: (بَابُ مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ سِوَى الإِسْلَامِ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال:

---

(١) في (أ): (من)، ولعلَّ المُثبتَ هو الصَّوابُ.

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٢٥٣)، ولم يتقدم كلام الجوهري ولا «المطالع».

(قصد بهذه الترجمةِ وبما أعقبها من حديثِ الحَلِفِ باللَّات: أن يُبَيِّن أنَّ قولَه ﷺ: «مَن حلف بغير ملَّة الإسلام؛ فهو كما قال»[ح٦٦٥٢] ليس على ظاهره في نسبته إلى الكفر، بل هو كما قال في كَذِبه؛ مثل كذب المعظِّم للَّات من الجهة العامَّة إذا حلف بها). انتهى[المتواري١٩٤].

قوله: (مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالعُزَّى): تَقَدَّمَ الكلام على (اللَّات)[ح٤٨٥٩] و(العُزَّى)[ح٣٠٣٩] ما هما.

٦٦٥٢ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ مِلَّةِ الإِسْلَامِ فَهوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُذِّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَلَعْنُ المُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهوَ كَقَتْلِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه وُهيب بن خالد، و(أَيُّوب): هو ابن أبي تميمة السَّخْتيَانيُّ، و(أَبُو قِلَابَةَ): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّه عبد الله بن زيد الجَرْميُّ.

قوله: (عُذِّبَ بِهِ): (عُذِّب): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، مضموم العين، مشدَّد الذال.

٨- بابٌ: لَا يَقُولُ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ، وَهَلْ يَقُولُ: أَنَا بِاللهِ ثُمَّ بِكَ؟

قوله: (بَابٌ: لَا يَقُولُ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ، وَهَلْ يَقُولُ: أَنَا بِاللهِ ثُمَّ بِكَ؟): اعلم أنَّه ذكر فيها حديثًا معلَّقًا عن شيخه عمرو بن عاصم لشقِّ الترجمة الثاني، وقد قَدَّمْتُ مرارًا أنَّ البُخاريَّ إذا قال: (قال فلانٌ)، وفلانٌ المسندُ إليه القولُ شيخُه كهذا؛ فإنَّه يكون كـ(حدَّثنا)، غير أنَّ الغالبَ أَخْذُهُ ذلك عنه في حال المذاكرة[ح١٤٢]، وقد أسنده في (بني إسرائيل) فقال: حدَّثنا أحمد بن إسحاق: حدَّثنا عَمرو بن عاصم، وحدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا عبد الله بن رجاء؛ قالا: حدَّثنا همَّام بالسند هنا[ح٣٤٦٤]، وأمَّا شقُّها الأوَّل؛ فلم يذكر فيه حديثًا، وفيه حديثُ قُتَيلةَ الجُهَنيَّةِ في «النَّسائيِّ»، ولفظها: أنَّ يهوديًّا أتى النَّبيَّ ﷺ فقال: إنَّكم تندِّدون، وإنَّكم تشركون تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبةِ، فأمرهم النَّبيُّ ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا؛ أن يقولوا: وربِّ الكعبة، ويقولَ أحدُهم: ما شاء الله ثُمَّ شئت[كن١٠٧٥٦]، وفي الباب حديثُ حذيفة في «أبي داود»[ح٤٩٨٠]، أمَّا حديث قُتَيلةَ؛ ففي سنده عبد الله ابن يسار الجهنيُّ لم يخرِّج له البُخاريُّ ومسلمٌ شيئًا، إنَّما أخرج له أبو داود والنَّسائيُّ، وهو ثقةٌ(١)، وأمَّا حديث أبي داود؛ فلفظه: «لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله ثُمَّ شاء فلانٌ»، في سنده عبد الله المذكور، وقد تَقَدَّمَ أنَّه لم يخرِّج له البُخاريُّ ومسلمٌ شيئًا، فلمَّا لم يكن هذا على شرطه؛ أشار إلى

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٣٢٦).

الحكم في الترجمة، وأخرج الذي على شرطه، وهو يعطي المعنى المقصودَ الذي ليس على شرطه، والله أعلم، وقال شيخُنا: (قال المهلَّبُ: إنَّما أراد البُخاريُّ أن يجيزَ «ما شاء الله ثُمَّ شئت» استدلالًا من قوله ﷺ في حديث أبي هريرة: «فلا بلاغَ لي اليومَ إلَّا بالله ثُمَّ بك»[ح٦٦٥٣]). انتهى[التوضيح٣٠/٢٧٣]، وإنَّما امتنع (ما شاء الله وشئت) لأنَّ الواو للتشريك بين المشيئتَين، بخلاف (ثُمَّ)، فإنَّه يُقَدِّمُ مشيئةَ الله على مشيئةِ خَلْقه، والله أعلم.

٦٦٥٣ - **وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ ثَلَاثَةً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ أَرَادَ اللهُ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ، فَبَعَثَ مَلَكًا فَأَتَى الأَبْرَصَ، فَقَالَ: تَقَطَّعَتْ بِي الحِبَالُ، فَلَا بَلَاغَ لِي إِلَّا بِاللهِ، ثُمَّ بِكَ». فَذَكَرَ الحَدِيثَ.**

قوله: (**وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ**): هو عمرو بن عاصم بن عُبيد الله بن الوازع، أبو عثمان الكلابيُّ الحافظ، عن شعبة، وهمَّام، وجرير بن حازم، وجدِّهِ عبيد الله بن الوازع، وقُرَيبٍ والدِ الأصمعيِّ عبدِ الملك، وحمَّاد بن سلمة، وخلقٍ، وعنه: البُخاريُّ، وأبو خيثمة، وبُنْدَار، وابن مثنَّى، وعبد بن حُمَيدٍ، والدارميُّ، وخلقٌ، ثقةٌ، قال البُخاريُّ: (مات سنة ثلاثَ عشرةَ ومئتين)[تح٦/٣٥٥]، أخرج له الجماعة، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٢٦٩](١)، وتعليقُه هذا أخرجه البُخاريُّ في (ذكر بني إسرائيل) عن أحمد بن إسحاق عن عمرو بن عاصم، وعن مُحَمَّد عن(٢) عبد الله بن أبي رجاء[ح٣٤٦٤]، وفي (الأيمان والنذور) هنا: (وقال عمرو بن عاصم)، وأخرجه مسلمٌ في آخر الكتاب عن شيبان بن فرُّوخ[م٢٩٦٤]؛ ثلاثتهم عن همَّام به، و(همَّام): هو ابن يحيى العَوْذيُّ، تَقَدَّمَ، و(**إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): هو ابن أبي طلحة زيدِ بن سهلٍ الأنصاريِّ.

قوله: (**تَقَطَّعَتْ بِي الحِبَالُ**): تَقَدَّمَ الكلام أنَّه بالحاء المُهْمَلة، والباء المُوَحَّدة، وفيه روايتان أخريان، تَقَدَّمَ في (بني إسرائيل)[ح٣٤٦٤].

٩ - بَابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: **فَوَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ لَتُحَدِّثَنِّي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ فِي الرُّؤْيَا. قَالَ: «لَا تُقْسِمْ».**

قوله: (**بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾** [الأنعام: ١٠٩]): قال ابن المُنَيِّر بعد أن ذكر ما في الباب على عادته: (مقصوده من هذا الباب -والله أعلم- الردُّ على مَن لم يجعل القَسَم بصيغةِ

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٨٧).

(٢) في (أ): (بن)، ولعلَّ المُثبتَ هو الصَّوابُ.

«أُقْسِم بالله» يمينًا منعَقِدةً؛ كالشَّافِعِيِّ، وكمالكٍ في قوله: إنَّها ليست يمينًا حتَّى يذكرَ معها اسمَ الله أو ينوي(١)، فذكر البُخاريُّ الآيةَ وقد قرن القَسَمَ فيها بالله، ثُمَّ بيَّن أنَّ هذا الأمر ليس شرطًا بالأحاديث، فإنَّه جعل هذه الصيغةَ بمجرَّدها يمينًا تتَّصف بالبرِّ(٢) من غير الحالف، وهو المحلوف عليه). انتهى ما عزاه الإمام ابن المُنَيِّر إلى الشَّافِعِيِّ[المتواري١٩٥]، وفيه تفصيلٌ ذكره الشَّافِعِيَّة في كُتُب الفروع(٣).

تنبيهٌ: اختلف الفقهاء؛ إذا أقسم الشخص على شخصٍ، فحَنِثَ؛ فرُوِيَ عن ابن عمر: أنَّ الحالفَ يُكَفِّر(٤)، ورُويَ مثلُه عن عطاء وقتادة، وهو قولُ أهل المدينة والعراق والأوزاعيِّ، وفيه قولٌ ثانٍ: أنَّ الكفَّارة تجب على المُقسَم عليه، وفيه حديثٌ عن عائشة رضي الله عنها لا يثبت، قاله ابن المنذر(٥)، وفيه قولٌ ثالثٌ: رُوِيَ عن أبي هريرة وعُبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: أنَّهما لم يجعلا في ذلك كفَّارةً/، قال عُبيد الله: ألا ترى الصِّدِّيق قال ما قال؟ فقال الشارع: «لا تُقْسِم»، قال: ولم يبلغنا أنَّه أمره بالتكفير(٦)، هذا ملخَّصٌ من كلام شيخِنا(٧). [٢/٣٦١ب]

قوله: (فَوَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ؛ لَتُحَدِّثَنِّي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ): وكذا في «مسلم»[م(٢٢٦٩)(١٧)] في جميع نسخه، قال القاضي عياض حين ذكر الحديث: (وفيه: أنَّ مَن قال: أُقْسِم لا كفَّارة عليه؛ لأنَّ أبا بكر رضي الله عنه لم يَزِد على قوله)[إكمال٧/٢٢٨]، وهذا الذي قاله القاضي فيه نظرٌ؛ لما ذكرتُه من عند مسلم، وما هو مذكورٌ في «البُخاريِّ»، والله أعلم، وقد تعقَّب القاضيَ الشيخُ محيي الدين النَّوَوِيُّ في «شرح مسلم»، فقال: (وهذا الذي قاله القاضي عجيبٌ، فإنَّ الذي في جميع نسخ «مسلم» أنَّه قال: (فوالله يا رسولَ الله؛ لَتُحدِّثنِّي)، فهذا صريحٌ بيمينٍ، وليس فيه: أُقْسِم، والله أعلم)[شرح مسلم١٥/٣٢].

---

(١) انظر «المدونة الكبرى» (٣/١٠٤)، «الأم» (٨/١٥١).

(٢) في (أ): (بأكثر)، وهو تحريف، والمثبت من مصدره.

(٣) انظر «المجموع» (١٩/١٧٣).

(٤) أخرج عبد الرَّزاق في «مصنفه» (١٥٩٦٧) عن عبد الله بن عمر أنَّه قال: (إذا قال: «أقسمت عليك بالله» فينبغي له أن لا يحنثه، فإن فعل كفَّر الذي حلف).

(٥) كذا نقله عنه ابن بطَّال في «شرحه» (٦/١١١)، وانظر الأقوال في «الإشراف على مذاهب العلماء» (٧/١٠٥)، أمَّا حديث السيدة عائشة؛ فقد أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٥٩٧١) عن بن جريج قال: أُخبرت أنَّ مولاة لعائشة أمِّ المؤمنين أقسمت عليها في قديدة تأكلها فأحنثتها عائشة، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم تكفير اليمين على عائشة.

(٦) انظر «شرح ابن بطال» (٦/١١١).

(٧) انظر «التوضيح» (٣٠/٢٨١-٢٨٢).

قوله: (لَتُحَدِّثَنِّي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ[(١)]، قَالَ: «لَا تُقْسِمْ»): سيأتي الكلام في الذي أخطأ فيه الصِّدِّيقُ، والاختلاف في مكان الخطأ، في (كتاب الرؤيا) إن شاء الله تعالى[ح٧٠٤٦].

٦٦٥٤ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ البَرَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. (ح) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدِ بْنِ مُقَرِّنٍ، عَنِ البَرَاءِ قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِإِبْرَارِ المُقْسِمِ.

قوله: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح القاف، وكسر المُوَحَّدة، وأنَّه ابن عقبة، و(سُفْيَانُ) بعده: هو الثَّوريُّ فيما يظهر؛ وبيانه: أنَّ الحافظَ عَبْدَ الغَنيِّ في «الكمال»[٣١٨/٣] لم يذكر في الرواة عن الأشعث بن أبي الشعثاء إلَّا الثَّوريَّ، لم يذكر ابنَ عُيَيْنَة، وكذا الذَّهَبيُّ في «تذهيبه»[٣٩٧/١]، وكذا في ترجمة قبيصة بن عقبة عَبْدُ الغَنيِّ لم يذكر ابنَ عُيَيْنَة في مشايخه، إنما ذكر الثَّوريَّ[الكمال٨/١٩٤]، وفي «التذهيب» قال في مشايخه: سفيان، وأطلق[(٢)]، فحملت المطلق على المقيَّد، والله أعلم، و(أَشْعَث) بالثاء المُثَلَّثَة: هو ابن أبي الشعثاء سُلَيم بن أسودَ المحاربيُّ الكوفيُّ، مشهورٌ.

قوله: (ح[(٣)]): تَقَدَّمَ الكلام عليها كتابةً وتلفُّظًا في أوَّل هذا التعليق[ح٦]، وسأذكره في أواخره إن شاء الله تعالى[ح٧٥٦١].

قوله: (وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (بشَّارًا) بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشين المُعْجَمة، وأنَّ لقبَ مُحَمَّدٍ بُنْدَارٌ، و(غُنْدُرٌ): تَقَدَّمَ أيضًا مرارًا، وأنَّه مُحَمَّد بن جعفر، و(أَشْعَث): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه ابن أبي الشعثاء، وتَقَدَّمَ بعيدًا وقريبًا أنَّه بالمُثَلَّثَة، وتَقَدَّمَ أنَّ (أشعب) -بالمُوَحَّدة- الطامعَ فردٌ[ح١٦٨]، و(مُعَاوِيَة بْن سُوَيْدِ بْنِ مُقَرِّنٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (مُقَرِّنًا) بتشديد الراء المكسورة، اسمُ فاعلٍ، و(البَرَاء): هو ابن عازب، وعازبٌ صَحَابيٌّ، رضي الله عنهما.

٦٦٥٥ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَاصِمٌ الأَحْوَلُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُثْمَانَ يُحَدِّثُ: عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ ابْنَةً لِرَسُولِ اللهِ ﷺ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِ -وَمَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أُسَامَةُ وَسَعْدٌ وَأُبَيٌّ- أَنَّ ابْنِي قَدِ احْتُضِرَ فَاشْهَدْنَا، فَأَرْسَلَ يَقْرَأُ السَّلَامَ، وَيَقُولُ: «إِنَّ للهِ مَا أَخَذَ وَمَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ مُسَمًّى فَلْتَصْبِرْ وَتَحْتَسِبْ»، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ تُقْسِمُ عَلَيْهِ، فَقَامَ وَقُمْنَا مَعَهُ، فَلَمَّا قَعَدَ

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (فِي الرُّؤْيَا).

(٢) انظر «التذهيب» (٧/٣٩١).

(٣) (ح): ليست في «اليونينيَّة»، وعليها في (ق) علامة الزيادة.

رُفِعَ إِلَيْهِ، فَأَقْعَدَهُ فِي حَجْرِهِ وَنَفْسُ الصَّبِيِّ تَقَعْقَعُ، فَفَاضَتْ عَيْنَا رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدٌ: مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «هَذِهِ رَحْمَةٌ يَضَعُهَا اللهُ فِي قُلُوبِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ».

قوله: (سَمِعْتُ أَبَا عُثْمَانَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه النَّهْديُّ عبد الرَّحْمَن بن ملٍّ، وتقدَّمت اللُّغات في (ملٍّ)[ح٥٢٦]؛ وهو بتثليث الميم، وتشديد اللام، و(مَلْءٍ) بفتح الميم، وإسكان اللام، وبالهمز.

قوله: (أَنَّ ابْنَةً لِرَسُولِ اللهِ ﷺ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِ): تَقَدَّمَ أنَّها زينب في (الجنائز)[ح١٢٨٤].

وقوله: (وَمَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أُسَامَةُ وَسَعْدٌ): هذا هو سعد بن عبادة، كما جاء مصرَّحًا به في «صحيح مسلم»[م(٩٢٣)(١١)].

قوله: (وَأُبَيٌّ): هو بضَمِّ الهمزة، وفتح الباء، وهو أُبيُّ بن كعب.

قوله: (أَنَّ ابْنِي قَدِ احْتُضِرَ): (احتُضِر): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وتَقَدَّمَ الكلام على هذا الابن، وأنَّه عليُّ بن أبي العاصي بن الربيع[ح١٢٨٤].

قوله: (وَتَحْتَسِبُ): تَقَدَّمَ ما (الاحتساب) وهو ادِّخار الثوابِ عندَ الله عَزَّ وَجَلَّ[قبل ح١٢٤٨].

قوله: (فَرُفِعَ[١]) هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (فِي حَجْرِهِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الحاء وكسرها[ح١٦١٨].

قوله: (تَقَعْقَعُ): هو مَرْفوعٌ، فعلٌ مضارعٌ محذوفُ إحدى التاءين، وهذا ظاهِرٌ، ومعناه: تتحرَّك وتضطرِبُ.

قوله: (فَقَالَ سَعْدٌ): تَقَدَّمَ أنَّ سعدًا الذي ذهب معه هو ابن عبادة بن دُليم الأنصاريُّ أعلاه.

قوله: (وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ): تَقَدَّمَ في (الرحماء) إعرابان؛ النصب والرفع، في (الجنائز)، قاله الشيخ محيي الدين النَّوويُّ[٢][ح١٢٨٤].

٦٦٥٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الوَلَدِ، تَمَسُّهُ النَّارُ، إِلَّا تَحِلَّةَ القَسَمِ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي أويسٍ عبدِ الله، وأنَّ (إسماعيل) ابنُ أخت مالكٍ الإمام، و(ابْنِ شِهَابٍ): هو الزُّهْريُّ مُحمَّد بن مسلم، و(ابْنِ الْمُسَيَّبِ): هو سعيدٌ، وتَقَدَّمَ أنَّ ياء أبيه

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (رُفِعَ).

(٢) انظر «الأذكار» (ص٢٥٨).

بالفتح والكسر، وغير أبيه لا يُقال إلَّا بالفتح[ح٢٦]، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبد الرَّحْمَن بن صخرٍ، على الأصَحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (إِلَّا تَحِلَّةَ القَسَمِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح١٢٥١].

٦٦٥٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَعْبَدِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ الجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعَّفٍ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ، وَأَهْلِ النَّارِ: كُلُّ جَوَّاظٍ عُتُلٍّ مُسْتَكْبِرٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] غُنْدَرٌ): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّه مُحَمَّد بن جعفر.

قوله: (كُلُّ ضَعِيفٍ): تَقَدَّمَ في (تفسير ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾)، وكذا (مُتَضَعَّفٍ)، وأنَّ الأصحَّ فيه فتحُ العَين، في (ن)، وكذا (الجَوَّاظ)، وكذا (العُتُلّ)، في (ن)[ح٤٩١٨].

١٠ - بابٌ: إِذَا قَالَ: أَشْهَدُ بِاللهِ، أَوْ شَهِدْتُ بِاللهِ

٦٦٥٨ - حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ». قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَكَانَ أَصْحَابُنَا يَنْهَوْنَا وَنَحْنُ غِلْمَانٌ أَنْ نَحْلِفَ بِالشَّهَادَةِ وَالعَهْدِ.

قوله: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه شَيْبان بن عبد الرَّحْمَن النَّحْويُّ، وأنَّه منسوبٌ إلى القبيلة، لا إلى صناعة النحو، وتَقَدَّمَ ما قال فيه ابن أبي داود وغيرُه: إنَّ المنسوبَ إلى القبيلة يزيدُ بن أبي سعيد النَّحْويُّ، لا شيبان النَّحْويُّ، وتَقَدَّمَ مترجمًا[ح١١٢]، و(مَنْصُور): هو ابن المعتمر، و(إِبْرَاهِيم): هو ابن يزيد النَّخَعيُّ، و(عَبِيدَة): بفتح العين، وكسر المُوَحَّدة، وهو ابن عَمرو السَّلْمَانيُّ، و(عَبْد اللهِ): هو ابن مسعود ابن غافل.

قوله: (سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟): هذا السائل لا أعرفُه.

قوله: (قَرْنِي): تَقَدَّمَ الكلام على (القرن) في (فضائل الصَّحَابة)، وذكرتُ فيه أقوالًا، وأنَّ المرادَ بـ(قرنه): الصَّحَابة، و(الَّذِينَ يَلُونَهُمْ): التابعين، و(الَّذِينَ يَلُونَهُمْ): أتباع التابعين[ح٣٦٥٠].

قوله: (قَالَ إِبْرَاهِيمُ): هو ابن يزيد النَّخَعيُّ، كما تَقَدَّمَ أعلاه.

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (حدَّثني).

قوله: (وَكَانَ أَصْحَابُنَا يَنْهَوْنَنَا[(١)] وَنَحْنُ غِلْمَانٌ أَنْ نَحْلِفَ بِالشَّهَادَةِ وَالعَهْدِ): تَقَدَّمَ الكلام في (الشهادات) وغيرها[ح٢٦٥٢].

١١- بابُ عَهْدِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ

٦٦٥٩- ٦٦٦٠- حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ وَمَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ؛ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ -أَوْ قَالَ: أَخِيهِ- لَقِيَ اللهَ وَهوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ». فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ تَصْدِيقَهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٧].

قَالَ سُلَيْمَانُ فِي حَدِيثِهِ: فَمَرَّ الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ عَبْدُ اللهِ؟ قَالُوا لَهُ، فَقَالَ الأَشْعَثُ: نَزَلَتْ فِيَّ وَفِي صَاحِبٍ لِي، فِي بِئْرٍ كَانَتْ بَيْنَنَا.

قوله: (حَدَّثَنَا[(٢)] مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ قريبًا وبعيدًا مرارًا أنَّه بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشين المُعْجَمة، وأنَّ لقبَ مُحَمَّدٍ بُنْدَار، و(مُحَمَّدُ[(٣)] ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ): هو مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي عديٍّ، و(سُلَيْمَان): هو ابن مِهْرَان الأعمشُ، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ، و(مَنْصُور): هو ابن المعتمر، و(أَبُو وَائِل): شقيق بن سلمة، و(عَبْد اللهِ): هو ابن مسعود.

قوله: (قَالَ سُلَيْمَانُ فِي حَدِيثِهِ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه الأعمشُ سُليمانُ بن مِهْرَان.

قوله: (وَفِي صَاحِبٍ لِي، فِي بِئْرٍ كَانَتْ بَيْنَنَا): تَقَدَّمَ في (كتاب الخصومات)[ح٢٤١٦ و٢٦٦٧]: (كان بيني وبين رجلٍ من اليهود)، وقد قَدَّمْتُ أنَّ اليهوديَّ الذي خاصمه لا أعرف اسمَه، وفي «مبهمات النَّوَويِّ» التي اختصرها من كتاب الخطيب البغداديِّ ما لفظه: (حديثٌ عن الأشعث بن قيس: «مَن حلف على يمين صبر...»، قال: فيَّ نزلت: خاصمت رجلًا في بئر إلى رسول الله ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ: «بيِّنَتُك أو يمينُه»، قال الخطيب: هذا الرجلُ الذي خاصم الأشعثَ/ اسمُه الجَفشيش؛ بالجيم، وقيل: [٢/٣٦٢أ]
بالحاء المُهْمَلة، وقيل: بالخاء المُعْجَمة، ثُمَّ رواه الخطيبُ[الأسماء المبهمة٣٥١] عن كلِّ شيخٍ من شيوخه بوجهٍ من الأوجه الثلاثةِ، وعن أبي حاتمٍ الرازيِّ: أنَّه ذكره بالجيم، وكناه أبا الخير[(٤)]، قال الطَّبَرانيُّ: له

(١) كذا في (أ) وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (يَنْهَونَنا).
(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (حدَّثني).
(٣) (محمَّد): ليس في «اليونينيَّة».
(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٢/٥٥٠).

صحبةٌ، ولا روايةَ عنه(١)، وفي روايةٍ: رجل يُقال له: الجَفشيش بن حُصَين). انتهى، قال النَّوويُّ: (هو بالشين المُعْجَمة المكرَّرة، وبفتح أوَّله) انتهى[الإشارات٥٣٥]، وذكر غيرُه أنَّه يُقال بالحركات الثلاث، وقد ذكره بالجيم والحاء والخاء ابنُ عَبْدِ البَرِّ في «الاستيعاب»، وكناه أبا الخير، ونسبه: كِنْديًّا، قال: (ويُقال: حضرميٌّ...) إلى أن قال: (ورواه يحيى بن زكريَّاء بن أبي زائدة، عن مجالد، عن الشَّعْبيِّ قال: قال الأشعث بن قيس: كان بين رجلٍ منَّا وبين رجلٍ من الحضرميِّين -يُقال له: الجفشيش- خصومةٌ في أرضٍ...) الحديث[الاستيعاب١٣٣]، فهذا يدلُّ على أنَّ مخاصِمَ الجفشيش غيرُ الأشعث.

وقد رأيت في «معجم الطَّبَرانيِّ الصغير» في (الأباره) عن الجفشيش الكنديِّ قال: (جاء قومٌ من كِنْدَة إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: أنت منَّا، وادَّعَوه...) الحديث، قال الطَّبَرانيُّ: (لا يُروى عن الجفشيش الكنديِّ، وله صحبةٌ -وهو الذي خاصم الأشعث بن قيس إلى النَّبيِّ ﷺ في الأرض، فنزلت فيهما هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾...؛ الآية [آل عمران: ٧٧]- إلَّا بهذا الإسناد، تفرَّد به الحسن بن صالح). انتهى(٢)، وقد غايرَ الذَّهَبيُّ في «تجريده» بين الجَفشيش بن النعمان الكنديِّ أبي الخير -قال: (وهو الذي خاصم إلى رسول الله ﷺ في أرض)- وبين الجفشيش الكنديِّ مَعْدَان بن الأسود بن مَعْدِيكَرِب، فقال: (له وفادةٌ، قاله مُحمَّد بن سعدٍ(٣)). انتهى[التجريد١/٨٦]، وقال ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ في قصَّة الأشعث ما لفظه: (وفي «مختصر الاستيعاب»: أنَّه جَرير بن مَعْدَان). انتهى[الإفهام٢١٨]، والظاهر أنَّ قصَّة اليهوديِّ غيرُ هذه التي للجفشيش، والله أعلم.

١٢- بابُ الحَلِفِ بِعِزَّةِ اللهِ وَصِفَاتِهِ وَكَلَامِهِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ». وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا». وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَالَ اللهُ: لَكَ ذَلِكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ». وَقَالَ أَيُّوبُ عليه السلام: وَعِزَّتِكَ لَا غِنًى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ.

---

(١) كذا قال النووي تبعًا لكلام الخطيب حيث قال: (قال الطبراني: لا يروى عن الجفشيش وله صحبة)، لكنَّ الطبرانيَّ قال في «المعجم الصغير» (٢١٩) عقب الحديث الذي ساقه عنه الخطيب: (لا يُرْوَى هذا الحديث إلَّا عن الجفشيش، وله صحبة).

(٢) تقدم أعلاه بيان ما في «المعجم الصغير» (٢١٩) وأنَّ لفظ الطبري: (لا يُرْوَى هذا الحديث إلَّا عن الجفشيش، وله صحبة).

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٦/٢٥٠).

قوله: (بَابُ الحَلِفِ بِعِزَّةِ اللهِ وَصِفَاتِهِ وَكَلِمَاتِهِ[(١)]): سرد ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (مقصود الترجمة: أنَّ الحَلِف بالصفات القديمةِ بصيغة المصدر كالحَلِف بالأسماء، وطابقتِ الترجمةُ قولَه: «أعوذ بعزَّتك»، مع أنَّ هذا دعاءٌ وليس بقَسَم؛ من ناحية أنَّه لا يُستَعَاذ إلَّا بالقديم، فأثبت هذا أنَّ العزَّة من الصفات القديمة، لا من صفة الفعل، فينعقد اليمين، والله أعلم). انتهى[المتواري١٩٦].

قوله: (يَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ): تَقَدَّمَ الكلام على اسم هذا الرجل في (باب فضل السجود) من (كتاب الصلاة)[ح٨٠٦].

قوله: (وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سعد بن مالك بن سنان الخُدْريُّ.

قوله: (لَا غِنًى[(٢)] بِي عَنْ بَرَكَتِكَ): (غنًى): مُنَوَّن، وفي حاشية أصلنا القاهريِّ: (غَنَاء) بفتح الغَين، ممدود، بالقلم، نسخة، وعليها علامة راويها[(٣)]، و(الغَنَاء): الكفايةُ، والمنوَّن معناه: لا بُدَّ، والله أعلم.

٦٦٦١ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ وَعِزَّتِكَ وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ». رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ.

قوله: (قَدَمَهُ): تَقَدَّمَ الكلام على هذه الرواية في (سورة ﴿قٓ﴾) في (التفسير)، تعالى الله، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

قوله: (فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ): تَقَدَّمَ الكلام عليه في (ق)[ح٤٨٤٨]، وكذا (وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ): مَبْنيٌّ لِما لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ؛ ومعناه: ينضمُّ ويجتمع[ح٤٨٥٠].

قوله: (رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ): ما رواه شعبةُ عن قتادةَ أخرجه البُخاريُّ في (التفسير) وفي (التوحيد) عن عبد الله بن أبي الأسود، عن حَرَميِّ بن عُمَارة، عن شعبة به[ح٤٨٤٨ و٧٣٨٤]، والله أعلم.

١٣ - بابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: لَعَمْرُ اللهِ

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢] لَعَيْشُكَ.

قوله: (بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: لَعَمْرُ اللهِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢]: لَعَيْشُكَ): قوله: (لعمرُ الله): هو قَسَمٌ ببقاء الله ودوامِه، وهو رفعٌ بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ؛ تقديره: لعَمْرُ الله قَسَمي،

(١) كذا في هامش (أ) و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها، وفي (أ) من نسخة و(ق): (وكلامه)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (غنَى) بلا تنوين.

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

أو ما أُقْسِم، واللام للتوكيد، فإن لم تأتِ باللام؛ نصبتَه نصبَ المصادر، فقال: عَمْرَ الله، وعَمْرَكَ اللهُ، أي: بإقرارك لله تَعْمِيرَكَ له بالبقاء(١)، والله أعلم.

٦٦٦٢ - حَدَّثَنَا **الأُوَيْسِيُّ**: حَدَّثَنَا **إِبْرَاهِيمُ**، عَنْ **صَالِحٍ**، عَنِ **ابْنِ شِهَابٍ**. (ح) **وَحَدَّثَنَا حَجَّاجٌ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا **يُونُسُ** قَالَ: سَمِعْتُ **الزُّهْرِيَّ** قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ وَ**سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ** وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ وَعُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ: عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ **حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا**، فَبَرَّأَهَا اللهُ، وَكُلٌّ حَدَّثَنِي **طَائِفَةً** مِنَ الْحَدِيثِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَاسْتَعْذَرَ مِنْ **عَبْدِ اللهِ بْنِ أُبَيٍّ**، فَقَامَ **أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ** فَقَالَ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ: **لَعَمْرُ اللهِ** لَنَقْتُلَنَّهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا الأُوَيْسِيُّ**): تَقَدَّمَ أنَّ (الأُوَيسيَّ): هو عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى بن عمرو بن أويس بن سعد بن أبي سَرْح القرشيُّ العامريُّ، أبو القاسم المدنيُّ الأويسيُّ الفقيه، ترجمته معروفة، و(**إِبْرَاهِيمُ**) بعده: هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحْمَن بن عوف الزُّهْرِيُّ، و(**صَالِح**): هو ابن كيسان، و(**ابْن شِهَابٍ**): هو مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ.

قوله: (ح): تَقَدَّمَ الكلام عليها تلفُّظًا وكتابةً في أوَّل هذا التعليق[ح٦]، وسأذكره في أواخره إن شاء الله تعالى[ح٧٥٦١].

قوله: (**وَحَدَّثَنَا حَجَّاجٌ**): هو حَجَّاج بن منهال، تَقَدَّمَ، و(**يُونُسُ**): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم، تَقَدَّمَ، و(**سَعِيد بْن الْمُسَيَّبِ**): بفتح ياء أبيه وكسرها، وغيرُ أبيه لا يجوز فيه إلَّا الفتحُ في يائه[ح٢٦].

قوله: (**حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا**): تَقَدَّمَ الكلام على أهل الإفك في (الشهادات)، وكذا تَقَدَّمَ الكلام [على] (**الطَّائِفَة**)، وأنَّها القطعة، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (**عَبْد اللهِ بْن أُبَيٍّ**): هو ابن سلول؛ ترجمةً وكتابةً وتلفُّظًا[ح٢٦٦١]، وقبله أيضًا[ح١٢٦٩]، وكذا تَقَدَّمَ (**أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ**)، وأنَّه صَحَابيٌّ جليلٌ، بضَمِّ همزته، وضمِّ حاء أبيه، وبالضاد المُعْجَمة، وتَقَدَّمَ الكلام أعلاه على (**لَعَمْرُ اللهِ**)[قبل ح٦٦٦٢].

١٤ - بابٌ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢٢٥]

قوله: (**بَابٌ**: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]): ذُكِر هنا مسندًا إلى عائشة رضي الله عنها: أنَّ الآية نزلت في قول الرجل: لا والله، وبلى والله، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ على (اللَّغو) ما هو في أوَّل (كتاب الأيمان

(١) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٣/٢٩٨) مادَّة (عَمَرَ).

والنذور)، وتَقَدَّمَ أنَّ هذا الموقوفَ هنا لفظًا على عائشة هو مَرْفُوعٌ معنًى، وتَقَدَّمَ مَن رفعه في غير هذا الكتاب لفظًا أيضًا[قبل ح٦٦٢١].

٦٦٦٣ - حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي: عَنْ عَائِشَةَ ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] قَالَ: قَالَتْ: أُنْزِلَتْ فِي قولِهِ: لَا وَاللهِ، وَبَلَى وَاللهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هو ابن سعيد القَطَّان، شيخ الحُفَّاظ.

١٥ - بابٌ: إِذَا حَنِثَ نَاسِيًا فِي الأَيْمَانِ

وَقَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٥]، وَقَالَ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ [الكهف: ٧٣]

قوله: (بَاب إِذَا حَنِثَ نَاسِيًا فِي الأَيْمَانِ): ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب أجمعَ على عادته، ثُمَّ قال: (لمَّا كان حكمُ الناسي قاعدةً مختلفًا فيها، وكذلك الجاهلُ هل يلحق بالناسي أو العامد؛ أطال البُخاريُّ الأحاديثَ المتعارضةَ فيه؛ فمنها: ما أقام النسيان فيه عذرًا مطلقًا، ومنها: ما كان الخطأُ فيه ملغًى، وأُلحِقَ صاحبُه بالمتعمِّد، ومنها: ما عُذِر به من وجهٍ دون وجه، والتدبُّر بيَّن ذلك كلَّه). انتهى[المتواري١٩٩].

٦٦٦٤ - حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا زُرَارَةُ بْنُ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ قَالَ: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لأُمَّتِي عَمَّا وَسْوَسَتْ، أَوْ حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ أَوْ تَكَلَّمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ): هو بكسر الميم، وإسكان السين وفتح العين المُهْمَلَتين، ابن كدام، أحد الأعلام.

قوله: (يَرْفَعُهُ): تَقَدَّمَ الكلام على (يرفعه)، و(يبلغ به)، و(يَنْمِيه)، و(روايةً)، وأنَّه كلَّه مَرْفُوعٌ،
[٣٦٢/٢ب] مُطَوَّلًا[ح١٤١]، والله أعلم/.

قوله: (مَا(١) وَسْوَسَتْ أَوْ حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا): (الوَسواس) و(الوَسوسة): ما يُلقِيه الشيطانُ في القلب، وأصله: الحركة الخفيَّة، و(ما وسوست به أنفسها) أي: حدَّثتها به، وألقته خواطرُها إليها، و(أنفسُها) في رواية: (ما وسوست به أنفُسُها) بالرفع، وعند الأَصيليِّ بالنصب، وله وجهٌ بكون (وسوست) بمعنى: حدَّثَت، فالحاصل أنَّ في رواية: (وسوست به) (أنفسُها) بالرفع والنصب، و[أمَّا] في روايةِ (حدَّثت)

(١) كذا في (أ)، وهي رواية الحديث (٢٥٢٨)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (عَمَّا).

فبالنصب ليس غير، والله أعلم، هذا مقتضى كلام ابن قُرْقُول[1]، ولكن لا يمتنع أن يجيءَ أيضًا الرفعُ والنصبُ على رواية (حدَّثت)، والله أعلم.

قوله: (أَوْ تَكَلَّمْ): هو محذوف إحدى التاءين، وهو فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ، وهذا ظاهِرٌ.

٦٦٦٥ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الهَيْثَمِ أَوْ مُحَمَّدٌ عَنْهُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ العَاصِ حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ، إِذْ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسِبُ يَا رَسُولَ اللهِ كَذَا وَكَذَا، قَبْلَ كَذَا وَكَذَا. ثُمَّ قَامَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ كُنْتُ أَحْسِبُ كَذَا وَكَذَا لِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ» لَهُنَّ كُلِّهِنَّ يَوْمَئِذٍ، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ».

قوله: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الهَيْثَمِ، أَوْ مُحَمَّدٌ عَنْهُ): (مُحَمَّد) هذا: هو الذهليُّ مُحَمَّد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذُؤَيب الذهليُّ الحافظ، أحد الأعلام، فيما قاله الحاكمُ وغيرُه، وقد قَدَّمْتُ ذلك من كلام أبي عليٍّ الغسَّانيِّ في (اللباس) في (باب الذريرة)[ح٥٩٣٠]، وإذا كان الشيخُ مشكوكًا فيه، وكان الشكُّ بينه وبين ثقةٍ آخَرَ؛ فإنَّه لا يضرُّ؛ لأنَّهما عدلان، أمَّا لو كان أحدُهما عدلًا والآخرُ غيرَ ذلك؛ فإنَّه يسقطُ الاحتجاج بالحديث الذي هذا شأنه، والله أعلم، و(ابْن جُرَيْجٍ): عبد الملك ابن عبد العزيز ابن جُرَيجٍ، و(ابْن شِهَابٍ): هو مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ.

قوله: (إِذْ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسِبُ يَا رَسُولَ اللهِ كَذَا[2] قَبْلَ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ قَامَ آخَرُ): هذان الرجلان لا أعرفُهما، وقد قَدَّمْتُ ذلك[ح٨٣ و١٧٣٧].

قوله: (لَهُنَّ كُلِّهِنَّ): (كلِّ): مجرورةٌ، وجرُّها ظاهرٌ.

٦٦٦٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ زُرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، قَالَ: «لَا حَرَجَ»، قَالَ آخَرُ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ. قَالَ: «لَا حَرَجَ»، [قَالَ آخَرُ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ. قَالَ: «لَا حَرَجَ»][3].

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه أحمد بن عبد الله بن يونس، نسبه إلى جدِّه، و(أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ): بالمُثَنَّاة تحت، والشين المُعْجَمة، أحد الأعلام، مشهورٌ، و(عَبْد العَزِيزِ بْن رُفَيْعٍ): بضَمِّ

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢٥٤/٦)، وانظر «شرح مسلم» (٣٢٦/٢).

(٢) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (وَكَذَا).

(٣) ما بين معقوفين ساقط من (ق)، وأثبت من «اليونينيَّة».

الراء، وفتح الفاء، وهذا مَعْرُوفٌ عند أهله، و(عَطَاء) بعده: هو عطاء بن أبي رَباح المَكِّيُّ الفقيه.

قوله: (قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: زُرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ): هذا الرجل لا أعرفه، ومعنى (زرت) أي: طُفْت طواف الإفاضة.

قوله: (قَالَ آخَرُ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ): تَقَدَّمَ أنَّ هذا الرجل لا أعرفه[ح٨٣و١٧٣٧].

٦٦٦٧ - حَدَّثَنا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ المَسْجِدَ يُصَلِّي وَرَسُولُ اللهِ ﷺ فِي نَاحِيَةِ المَسْجِدِ، فَجَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَرَجَعَ فَصَلَّى، ثُمَّ سَلَّمَ فَقَالَ: «وَعَلَيْكَ، ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: فَأَعْلِمْنِي، قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِغِ الوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ القِبْلَةَ فَكَبِّرْ، وَاقْرَأْ بِمَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ وَتَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حَمَّاد بن أسامة.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ المَسْجِدَ يُصَلِّي): تَقَدَّمَ أنَّ هذا الرجل هو خلَّاد بن رافع الزُّرَقِيُّ[ح٧٥٧].

قوله: (فَأَعْلِمْنِي): هو بقطع الهمزة، وكسر اللام، رُباعيٌّ.

قوله: (فَأَسْبِغِ الوُضُوءَ): (أسبغ): بقطع الهمزة، وكسر المُوَحَّدة، رُباعيٌّ، و(الوُضوء) بضَمِّ الواو: الفعل، ويجوز فتحُها، تَقَدَّمَ[قبل ح١٣٥].

قوله: (ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ وَتَطْمَئِنَّ جَالِسًا): اعلم أنَّ في هذا الحديث التصريحَ بالطمأنينة في الجلوس بين السجدتين، وقد قال إمام الحرمين من الشَّافِعيَّة: إنَّ الطمأنينة بين السجدتين لم تُذكَر في حديث المسيء صلاتَه(١)، وفيه نظرٌ(٢)، وقد تَقَدَّمَ في (الاستئذان) أيضًا ثبوتُها فيه[ح٦٢٥١]، وكذا في «مسلم»[ح٣٩٧].

---

(١) انظر «نهاية المطلب» (٢/١٦١).

(٢) تقدم فيه كلام عند الحديث (٦٢٥١)، قال الحافظ في «التلخيص الحبير» (١/٥٦٢) بعد نقل الرافعي لكلام إمام الحرمين: (ولم يتعقبه الرافعي، وهو من المواضع العجيبة التي تقضي على هذا الإمام أنَّه كان قليل المراجعة لكتب الحديث المشهورة، فضلًا عن غيرها، فإن ذكر الطمأنينة بين السجدتين ثابت في «الصحيحين»)، ثم ساق المواضع في كتب السنن.

فائدةٌ: قال أيضًا الإمامُ: إنَّ الطمأنينةَ في الاعتدال لم تُذْكَر في حديث المسيء صلاتَه، وفيه نظرٌ أيضًا؛ فهي فيه في «صحيح ابن حِبَّانَ»[حب١٧٨٧]، والله أعلم، قال بعض حُفَّاظ العَصْرِ ما لفظه: (أخرجها ابن ماجه[١٠٦٠] بسندٍ أخرج مسلمٌ الحديثَ به[(٣٩٧)(٤٦)]، لكنَّه لم يَسُقْ لفظَه، وشيخُهما واحدٌ، والسَّنَدُ واحدٌ؛ فلو قال قائلٌ: إنَّ مسلمًا أخرجها؛ [صحَّ] إطلاقه). انتهى.

٦٦٦٨ - حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: هُزِمَ الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ أُحُدٍ هَزِيمَةً تُعْرَفُ فِيهِمْ، فَصَرَخَ إِبْلِيسُ: أَيْ عِبَادَ اللهِ أُخْرَاكُمْ، فَرَجَعَتْ أُولَاهُمْ فَاجْتَلَدَتْ هِيَ وَأُخْرَاهُمْ، فَنَظَرَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ فَإِذَا هُوَ بِأَبِيهِ، فَقَالَ: أَبِي أَبِي، فَوَاللهِ مَا انْحَجَزُوا حَتَّى قَتَلُوهُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: غَفَرَ اللهُ لَكُمْ. قَالَ عُرْوَةُ: فَوَاللهِ مَا زَالَتْ فِي حُذَيْفَةَ مِنْهَا بَقِيَّةٌ حَتَّى لَقِيَ اللهَ تَعَالَى.

قوله: (حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ): تَقَدَّمَ أنَّ (المَغْرَاء) بفتح الميم، وإسكان الغين، ممدود الآخر.

قوله: (هُزِمَ الْمُشْرِكُونَ): (هُزِم): بضمِّ الهاء، وكسر الزاي، مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(المشركون): نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (أُخْرَاكُمْ): نصب على الإغراء، أي: أدرِكوا، و(أُخراكم): آخر الجيش.

قوله: (فَاجْتَلَدَتْ): تَقَدَّمَ معناه، وأنَّه اقتتلت[ح٣٢٩٠].

قوله: (فَنَظَرَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِي): تَقَدَّمَ أنَّ اسم (اليماني) حُسَيل، ويُقال: حِسْل، رضي الله عنه، في (غزوة أُحُد)[ح٤٠٦٥ وقبل ح٤٠٧٨]، وتَقَدَّمَ[قبل ح٦١] أنَّ الصحيحَ إثباتُ الياء فيه، وفي (ابن العاصي)، و(ابن أبي الموالي)، و(ابن الهادي)، قاله النَّوَويُّ[شرح مسلم ٣٧/١].

قوله: (مَا انْحَجَزُوا حَتَّى قَتَلُوهُ): تَقَدَّمَ أنَّه يُقال: إنَّه قتله خطأً عتبةُ بن مسعود أخو عبد الله بن مسعود، وهو يظنُّه من العدوِّ[ح٣٢٩٠].

٦٦٦٩ - حَدَّثَنا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنِي عَوْفٌ، عَنْ خِلَاسٍ وَمُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا وَهوَ صَائِمٌ، فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللهُ وَسَقَاهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، و(عَوْفٌ): هو ابن أبي جميلة الأعرابيُّ، تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٤٧].

قوله: (عَنْ خِلَاسٍ وَمُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): أمَّا (خِلَاس) فقد تَقَدَّمَ أنَّه بكسر الخاء المُعْجَمة،

وتخفيف اللام[ح٣٤٠٤]، وهو ابن عَمرو البصريُّ، عن عليٍّ، وعمَّار، وعائشة، وأبي هريرة، وعنه: قتادة، وعوفٌ، وجماعةٌ، قال أحمدُ: ثقةٌ ثقةٌ، وروايته عن عليٍّ من كتاب، وقال: كان يحيى القَطَّان يتوقَّى أن يُحدِّث عن خِلاس عن عليٍّ خاصَّة(١)، وقال أبو داود: (لم يسمع من عليٍّ، وسمعتُ أحمدَ يقول: لم يسمع من أبي هريرة شيئًا)، وقال يحيى بن سعيد: (كان في «أطراف عوف»: خِلاس ومُحَمَّد عن أبي هريرة، حديث: أنَّ موسى ﷺ كان حَيِيًّا...) الحديث، فسألتُ عوفًا، فترك مُحَمَّدًا وقال: خِلاس مُرسِلٌ(٢)، وقال ابن معين: (ثقة)، أخرج له الجماعة؛ البُخاريُّ مقرونًا بآخَرَ كما ترى، وله ترجمةٌ في «الميزان»[١/٦٥٨]، وصحَّح عليه(٣)، و(مُحَمَّد): هو ابن سيرين، مشهور الترجمة، وقد قَدَّمْتُ هذا غَيْرَ مَرَّةٍ؛ منها في (سورة سبأ)(٤).

٦٦٧٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: **حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ**، قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ، فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ انْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ، فَكَبَّرَ وَسَجَدَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَسَلَّمَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا، مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن المغيرة ابن أبي ذئب، أحد الأعلام، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم، و(**الأَعْرَج**): عبد الرَّحْمَن بن هرمز، و(**عَبْدِ اللهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ**): تَقَدَّمَ، وتَقَدَّمَ نسبه، وأنَّ (بُحَينة) أمُّه، ومالكًا أبوه، وتَقَدَّمَ الكلام على مالك، وما وقع فيه، وأنَّ الأصحَّ [أنَّه] ليس بصَحَابيٍّ، ولا مسلمٍ أيضًا، وغلطُ مَن غَلِطَ فيه وعَدَّه صحابيًّا، وذكر له روايةً، والله أعلم[ح٣٩٠]/. [٢/٣٦٣أ]

٦٦٧١ - حَدَّثَنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعَ عَبْدَ العَزِيزِ بْنَ عَبْدِ الصَّمَدِ: **حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ**، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: **أَنَّ** نَبِيَّ اللهِ ﷺ صَلَّى بِهِمْ صَلَاةَ الظُّهْرِ، فَزَادَ أَوْ نَقَصَ مِنْهَا -قَالَ مَنْصُورٌ: **لَا أَدْرِي إِبْرَاهِيمُ وَهِمَ أَمْ عَلْقَمَةُ**- قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ **أَقَصُرَتِ** الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟». قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَسَجَدَ بِهِمْ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «هَاتَانِ السَّجْدَتَانِ لِمَنْ لَا يَدْرِي، أَزَادَ فِي صَلَاتِهِ أَمْ نَقَصَ، **فَيَتَحَرَّى الصَّوَابَ**، فَيُتِمُّ مَا بَقِيَ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ».

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٣/٤٠٢).

(٢) انظر «جامع التحصيل» (ص١٧٢).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٨/٣٦٤).

(٤) لم يذكره في (سورة سبأ) بل ذكره قبلها مباشرة عند الحديث (٤٧٩٩).

قوله: (حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ): هو ابن المعتمر، و(إِبْرَاهِيم): هو ابن يزيد النَّخَعيُّ.

قوله: (لَا أَدْرِي إِبْرَاهِيمُ وَهِمَ أَمْ عَلْقَمَةُ): (وَهِم): بكسر الهاء، قال شيخنا: (بفتح الهاء، -ثُمَّ نقل كلام الجوهريِّ، وهو-: وَهَمْتُ في الشيء؛ بالفتح، أَهَم وَهْمًا؛ إذا ذهبَ وهمك إليه وأنت تريد غيرَه). انتهى[التوضيح ٣٠/٣١٧]، وقال ابن قُرْقُول في قوله: (إنِّي أهم في صلاتي): (كذا للجمهور من الرواة، وعند القُلَيعيِّ: أُوهِم وهمًا، وهما صحيحان بمعنًى، يُقال: وَهِم؛ بالكسر، يوهَم؛ إذا غلط، ووهَم؛ بالفتح، يَهِم إلى كذا: ذهب وهمُه إليه، وأوهمت الشيءَ: تركتُه، قاله ثعلب، وأوهم في صلاته: أسقط). انتهى[مطالع ٦/٢٥١].

قوله: (أَقُصِرَتِ(١)؟): قائل ذلك هو ذو اليدين، واسمه الخِرباق، وقد تَقَدَّمَ مُطَوَّلًا[ح ٤٨٢]، و(أَقُصِرَت): تَقَدَّمَ الكلام عليه في (السهو)[ح ١٢٢٨].

قوله: (فَيَتَحَرَّ(٢) الصَّوَابَ): كذا في أصلنا، فعل أمر مجزومٌ، و(فَيُتِمَّ) عليه: مَنْصُوبٌ، ونصبُه معروفٌ، وفي نسخة: (فيتحرَّى) بإثبات الياء، و(فيتمُّ): مَرْفُوعٌ، وكلُّه ظاهرٌ، و(يتحرَّى): يتعمَّد ويتقصَّد، وهذا مَعْرُوفٌ.

٦٦٧٢ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾ [الكهف: ٧٣] فقَالَ: «كَانَتِ الأُولَى مِنْ مُوسَى نِسْيَانًا».

قوله: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ): تَقَدَّمَ مرارا أنَّه بضَمِّ الحاء وفتح الميم، وأنَّه عبد الله بن الزُّبَير، وأنَّه أوَّل شيخ حدَّث عنه البُخاريُّ في هذا «الصحيح»، و(سُفْيَانُ) بعده: تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه ابن عُيَيْنَة.

٦٦٧٣ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: كَتَبَ إِلَيَّ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَ البَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ: وَكَانَ عِنْدَهُمْ ضَيْفٌ لَهُمْ فَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يَذْبَحُوا قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ، لِيَأْكُلَ ضَيْفُهُمْ، فَذَبَحُوا قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الذَّبْحَ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ عِنْدِي عَنَاقٌ جَذَعٌ، عَنَاقُ لَبَنٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتَيْ لَحْمٍ، وَكَانَ ابْنُ عَوْنٍ يَقِفُ فِي هَذَا المَكَانِ عَنْ حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ، وَيُحَدِّثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ بِمِثْلِ هَذَا الحَدِيثِ، وَيَقِفُ فِي هَذَا المَكَانِ وَيَقُولُ: لَا أَدْرِي أَبَلَغَتِ الرُّخْصَةُ غَيْرَهُ أَمْ لَا. رَوَاهُ أَيُّوبُ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَقَصُرَتِ).

(٢) كذا في (أ) وهامش (ق) مصحَّحًا عليها، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (فَيَتَحَرَّى)، و(فيتم) بعدها ضبطها بالرفع والنصب معًا.

قوله: (كَتَبَ إِلَيَّ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ...) إلى آخره: اعلم أنِّي لا أستحضرُ أنَّ البُخاريَّ نفسَه روى بالمكاتبة في «صحيحه» إلَّا هذا الحديثَ، وأمَّا المكاتبة في أثناء السند؛ فكثيرٌ، وقد قَدَّمْتُ أنَّ الكتابةَ قسمان؛ **أحدهما**: الكتابة المقرونة بالإجازة، بأن يكتب إليه ويقول: أجزتُ لكَ ما كتبته، ونحو ذلك، وهي شبيهةٌ بالمناولة المقرونةِ بالإجازة في الصِّحَّة والقوَّة، **والقسم الثاني**: الكتابة المجرَّدة عن الإجازة كهذه؛ لأنَّه لو أجاز له معها؛ لنبَّه عليه البُخاريُّ، وهي صحيحةٌ تجوز الرواية بها على الصحيح المشهور بين أهل الحديث، وهو عندهم معدودٌ في المسندِ الموصولِ، وهو قولُ كثيرٍ من المتقدِّمين والمُتَأخِّرين؛ منهم: أيُّوب السَّخْتِيَانيُّ، ومنصور، والليث بن سعد، وغير واحد من الشَّافِعِيِّين؛ منهم: أبو المظفَّر السَّمعانيُّ وجعلها أقوى من الإجازة، وإليه صار جماعةٌ من الأصوليِّين؛ منهم: صاحب «المحصول»(١)، وفي «البُخاريِّ» و«مسلمٍ» أحاديثُ من هذا النوع، ولكنَّ هذا أَوَّلُ مكانٍ حدَّث فيه البُخاريُّ نفسُه بالمكاتبة؛ فلهذا ذكرتُ ذلك هنا، وقد قدَّمتُه أيضًا، لكنَّ ما تَقَدَّمَ المكاتبةُ فيه بعد البُخاريِّ، وقد منع صِحَّةَ ذلك قومٌ آخرون، وبه قطع الماورديُّ في «الحاوي»(٢)، وقال الآمديُّ: (لا يرويه إلَّا بتسليطٍ من الشيخ؛ كقوله: «فاروِه عنِّي» أو «أجزت لك روايتَه»)[الإحكام٢/١١٣] ولكن إذا بدأ الطالب بالمكاتبة للشيخ، وقال له: اكتب إليَّ ما سمعتَ من فلان، أو نحو ذلك؛ فالذي يظهر لي أنَّه كالإجازة؛ لأنَّه التمسَ منه ذلك، ولم أرَ هذه منقولةً، وهي ظاهرةٌ، وقد قدَّمتها، وقد ذهب أبو الحسن بن القَطَّان إلى انقطاع الرواية بالكتابة، وردَّ ذلك عليه أبو عبد الله بن المَوَّاق، والله أعلم[ح٦٣٧].

وقد أخرج هذا الحديثَ البُخاريُّ في (العيدين) [عن آدم و] عن سليمان بن حرب[ح٩٦٥ و٩٦٨]، وفي (العيدين) و(الأضاحي) عن حجَّاج بن منهال[ح٩٥١ و٥٥٦٠]، وفي (الأضاحي) عن بُنْدَار عن غُنْدَر[ح٥٥٤٥]؛ أربعتهم عن شعبة، وفي (العيدين) عن أبي نُعَيم عن مُحَمَّد بن طلحة؛ كلاهما عن زُبَيد[ح٩٧٦]، وفي (الأضاحي) عن موسى بن إسماعيل عن أبي عوانة عن فراس، وعن مسدَّد عن خالد عن مُطَرِّف[ح٥٥٦٣ و٥٥٥٦]، وفي (العيدين) عن عثمان عن جَرير، وعن مسدَّد عن أبي الأحوص؛ كلاهما عن منصور[ح٩٥٥،٩٨٣]، وهنا عن مُحَمَّد بن بَشَّار عن معاذ بن معاذ عن ابن عون؛ خمستهم عن عامر ابن شَراحيل عن البراء به، والله أعلم.

---

(١) انظر «المحصول» (٤/٦٤٥).

(٢) انظر «الحاوي الكبير» (٢٠/١٤٧).

و(ابْنُ عَوْنٍ): عبد الله بن عون بن أرطبان، لا ابن أميرِ مصر، هذا الثاني ليس له في «البُخاريِّ» شيءٌ، إنَّما روى له مسلمٌ والنَّسائيُّ[(١)]، و(الشَّعْبِيُّ): عامر بن شَراحيل، تَقَدَّمَ.

قوله: (قَالَ: قَالَ البَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ وَكَانَ عِنْدَهُمْ ضَيْفٌ): قال بعض الحُفَّاظ المُتَأَخِّرين من المصريِّين: (كذا وقع، والصواب أنَّ البراء روى ذلك عن أبي بُردة بن نِيَار خالِه، والضيف لم يُسَمَّ). انتهى[هُدى٣٥٥]، وما قاله حسنٌ صحيحٌ، والحديث أخرجه البُخاريُّ[خ٩٥٥، ٦٦٧٣]، ومسلمٌ[م(١٩٦١) (٤)]، وأبو داود[د٢٨٠٠، ٢٨٠١]، والتِّرْمِذيُّ[ت١٥٠٨]، والنَّسائيُّ[س٣/١٨٢، ٧/٢٢٢]، وقد طرَّفه المِزِّيُّ[تحفة٢/٢٠] من «أبي داود»، فقال: أبو داود في (الأضاحي) عن مسدَّد، عن أبي الأحوص به، وعن مسدَّد عن خالد به مختصرًا: (ضحَّى خالٌ لي يُقال له: أبو بردة قبل الصلاة)، ولم يذكر أوَّل الحديث. انتهى، فهذا يرشد إلى أنَّ المضحِّيَ أبو بُردة، والله أعلم.

قوله: (كَانَ عِنْدَهُمْ ضَيْفٌ): هذا الضَّيف لا أعرفه، وتَقَدَّمَ أعلاه أنَّه لم يُسمَّ.

قوله: (أَنْ يُعِيدَ الذِّبْحَ[(٢)]): في أصلنا بكسر الذَّال وفتحها بالقلم، وكُتِب عليها (معًا)، فالكسر معناه: المذبوح، وهذا هو الظَّاهر، وبه قَيَّدهُ الشيخ محيي الدِّين النَّوَويُّ[شرح مسلم١٣/١١٨]، وكذا قَيَّدهُ شيخُنا[التوضيح٣٠/٣١٨]، ونقله أيضًا عن ابن التين، وأمَّا الفتح؛ فهو المصدر، لكنَّ معناه هنا غيرُ ظاهرٍ إلَّا بتقديرٍ، والله أعلم، وقد ذكرته في (العيدين)[ح٩٨٤]، والظَّاهر الكسر، والله أعلم.

قوله: (عَنَاقٌ جَذَعٌ): هما مرفوعان منوَّنان، وقد تَقَدَّمَ ما (العَنَاق)[ح٩٥٥].

قوله: (فَكَانَ[(٣)] ابْنُ عَوْنٍ): تَقَدَّمَ أنَّه عبد الله بن عون بن أرطبان، لا ابن أمير مصر.

قوله: (رَوَاهُ أَيُّوبُ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ): أمَّا (أيُّوب) فهو ابن أبي تميمة السَّخْتيَانيُّ، و(ابن سيرين): مُحَمَّد، وقد تَقَدَّمَ عدد بني سيرين وبناته في أوَّل هذا التعليق[ح٦٧، وقبل ح١٢٦٠]، وما رواه أيُّوب عن ابن سيرين مُحَمَّدٍ عن أنس أخرجه البُخاريُّ في (صلاة العيد)، وفي (الأضاحي) عن مسدَّد[ح٩٥٤]، وفي (الأضاحي) عن عليِّ بن عبد الله[ح٥٦١]، وصدقة بن الفضل[ح٥٥٤٩]، فرَّقهم؛ ثلاثتهم عن إسماعيل ابن عُلَيَّة، وفي (صلاة العيد) عن حامد بن عمر عن حَمَّاد بن زيد؛ كلاهما عن أيُّوب عنه به[ح٩٨٤]، وأخرجه مسلمٌ[م(١٩٦٢) (١٢)]، والنَّسائيُّ[س٧/٢٥٦]، وابن ماجه[جه٣١٥١].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٠٢)، و«تذهيب التهذيب» (٥/٢٤٩).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» بالفتح فقط.

(٣) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (وكان).

٦٦٧٤ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ: سَمِعْتُ جُنْدَبًا قَالَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ عِيدٍ، ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ ذَبَحَ **فَلْيُبَدِّلْ مَكَانَهَا**، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ، فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللهِ».

قوله: (**فَلْيُبَدِّلْ مَكَانَهَا**): هو بضَمِّ أوَّله، وكسر الدال المُشَدَّدة، كذا هو مضبوطٌ في أصلنا بالقلم، وقال شيخُنا: (هو بضَمِّ أوَّله، من «أَبْدَلَ»). انتهى[١]، فظاهر كلامه أنَّه بالضَّمِّ مع التخفيف، وقد قال الجوهريُّ: (وأبدلتُ الشيءَ بغيره، وبدَّله اللهُ سبحانه من الخوف أَمْنًا، وتبديل الشيء أيضًا: تغييره وإن لم يأت بِبَدَل، واستبدل الشيءَ بغيره، وتبدَّله[٢] به؛ إذا أخذه مكانَه). انتهى، فما في الأصل يجوز فيه التشديد والتخفيف.

١٦ - **بابُ اليَمِينِ الغَمُوسِ**، ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ أَيْمَٰنَكُمْ دَخَلًۢا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌۢ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾ الآية [النحل: ٩٤] ﴿دَخَلًۢا﴾ مَكْرًا وَخِيَانَةً.

قوله: (**بَابُ اليَمِينِ الغَمُوسِ**): (اليمين الغَموس): هي التي يُقتَطع بها الحقُّ، وقال الخليل: (هي التي لا استثناءَ فيها)، قيل: سُمِّيَت بذلك؛ لغَمْسِها صاحبَها في الإثم، وقيل: في النار، قاله ابن قُرْقُول[٣]، وقال الجوهريُّ: (واليمين الغموس: التي تغمس صاحبها في الإثم)، وفي «النهاية»: (اليمين الكاذبة الفاجرة؛ كالتي يَقتطِع بها الحالفُ مالَ غيره، سُمِّيَت غموسًا؛ لأنَّها تغمس صاحبها في الإثم ثُمَّ في النار، و«فَعولٌ» للمبالغة). انتهى.

٦٦٧٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: **أَخْبَرَنَا النَّضْرُ**: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا **فِرَاسٌ** قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**الكَبَائِرُ: الإِشْرَاكُ بِاللهِ**، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَاليَمِينُ الغَمُوسُ اليَمِينُ الغَمُوسُ الَّذِي تَغْمِسُ صَاحِبَهَا فِي الإِثْمِ».

قوله: (**أَخْبَرَنَا النَّضْرُ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه بالضاد المُعْجَمة، وأنَّه ابن شُمَيل، و(**فِرَاسٌ**): بكسر الفاء، وتخفيف الراء، وفي آخره سين مهملة، وهو ابن يحيى الهَمْدانيُّ الكوفيُّ المُكْتِب، تَقَدَّمَ/.

قوله: (**الكَبَائِرُ: الإِشْرَاكُ بِاللهِ...**) إلى آخره: تَقَدَّمَ أنَّ الذَّهبيَّ قد ألَّف في الكبائر جزءًا بأدلَّتها، وعدَّها فيه ستَّةً وسبعين كبيرةً، وذكر في بعض نسخ هذا الكتاب الذي للذهبيِّ ممَّا يلحق بالكبائر ويتردَّد

---

(١) قوله: (انتهى) جاء في (أ) لاحقًا بعد قوله: (مع التخفيف)، انظر «التوضيح» (٣١٨/٣٠).

(٢) في (أ): (وتبدلت)، والمثبت من مصدره.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (١٥٦/٥).

النظرُ فيه، وقد ذكرتُ عددها فيما مضى، وذكر ابن قَيِّمِ الجوزيَّة في أواخر «معاليم المُوَقِّعين» جماعةً منها(١)، وقد أشرت إلى ذلك كلِّه فيما تَقَدَّمَ[ح٥٩٧٥].

١٧ - بابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ الآية [آل عمران: ٧٧]، وَقَولِ اللهِ: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢٢٤]، وَقولِهِ: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٩٥]، وَقولِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ﴾ إِلَى قَولِهِ: ﴿عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١]

٦٦٧٦ - ٦٦٧٧ - حَدَّثَنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ، يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لَقِيَ اللهَ وَهوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ». فَأَنْزَلَ اللهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إِلَى آخِرِ الآيَةِ [آل عمران: ٧٧]. فَدَخَلَ الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ فَقَالَ: مَا حَدَّثَكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالُوا: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فِيَّ أُنْزِلَتْ، كَانَتْ لِي بِئْرٌ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «بَيِّنَتُكَ أَوْ يَمِينُهُ». قلْتُ: إِذًا يَحْلِفُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ، وَهوَ فِيهَا فَاجِرٌ، يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لَقِيَ اللهَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَهوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله[ح٥ و٥٨]، و(الأَعْمَش): سليمان بن مِهْرَان[ح٣٢]، و(أَبُو وَائِلٍ): شقيق بن سَلَمة[ح٤٨]، و(عَبْد اللهِ): هو ابن مسعود[ح٣٢]، تَقَدَّمَ الكلُّ مترجَمين.

قوله: (يَمِينٍ(٢) صَبْرٍ): هما في أصلنا منوَّنين(٣)، وقد تَقَدَّمَ مثلُه له، وسيجيء في (كتاب الأحكام) في (باب الحكم في البئر ونحوها): (لا يحلف على يمين صبر): («يمينِ»: مجرورٌ غيرُ مُنَوَّن، وقد صُحِّحَ عليه في أصلنا -وكان قبل ذلك مُنَوَّنًا فكشط، وأُصلِح على غير التنوين بالكسر- وقد قَدَّمْتُ[ح٤٥٤٩] أنَّ الشيخ محيي الدين ضبطه بالإضافة في «كتاب الإيمان» -بكسر الهمزة- من «شرح مسلم»[٢/٣٠١])، وسيأتي كلام ابن الأثير[ح٧١٨٣]، وهو يقتضي أن يكون بالتنوين وبالإضافة، وقال ابن قُرْقُول: (ويمين الصَّبر: هي التي يُحبَس ويُجبَر عليها حالفُها). انتهى[مطالع٤/٢٥٧]، وفي «النهاية»: («من حلف على يمين مصبورة

(١) «إعلام الموقعين» (٤/٤٠١-٤٠٢)، وفي بعضه نظرٌ؛ فليحرر.

(٢) في «اليونينيَّة»: (يمينِ) بلا تنوين، ويُنظَر هامشها.

(٣) في (ق) التنوين طارئ بالحمرة على (يمين).

كاذبًا»[(١)]، وفي حديث آخَرَ: «مَن حلف على يمين صبر» أي: أُلزِم بها وحُبِس عليها، وكانت لازمةً لصاحبها من جهة الحكم، وقيل لها: «مصبورة» وإن كان صاحبها في الحقيقة هو المصبور؛ لأنَّه إنَّما صُبِر من أجلها، أي: حُبِس، فوُصِفَت بالصَّبر، وأُضِيفَت إليه مجازًا)، وقد تَقدَّمَ[ح٤٥٤٩و٤٥٥٠].

قوله: (فِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي): ابن عمِّه لا أعرفه، إلَّا أن يكون مخاصمَه، وهو الظاهر، فإن كان هو؛ فقد ذكرته قريبًا[ح٦٦٧٧]، والله أعلم.

قوله: (بَيِّنَتُكَ أَوْ يَمِينُهُ): هما مرفوعان في أصلنا بالقلم على أنَّه خبر مبتدأ محذوف، ويجوز نصبُهما.

قوله: (إِذًا يَحْلِفُ): هو مَنْصُوبٌ ومرفوعٌ في أصلنا بالقلم، وعليه (معًا)، وقد قَدَّمْتُ[ح٤٥٤٩] أنَّ الشيخ محيي الدين بعد أن ذكر النصبَ قال: (وقال أبو الحسن بن خَرُوف في «شرح الجُمَل»: إنَّ الرواية بالرفع)[شرح مسلم٢/٣٤٠].

١٨- باب اليَمِينِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَفِي المَعْصِيَةِ، وَالغَضَبِ

قوله: (بَابُ اليَمِينِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَفِي المَعْصِيَةِ وَالغَضَبِ[(٢)]): ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (حديث أبي موسى -يعني: «أتيت النَّبيَّ ﷺ في نفرٍ من الأشعريِّين، فوافقته وهو غضبان...» الحديث، قال ابن المُنَيِّر- : يطابقُ اليمينَ فيما لا يملك، قال الشارح -يعني: ابن بَطَّال- : لأنَّه حلف حين لم يملك ظهرًا يحملهم عليه، فلمَّا طرأ له الملك؛ حملهم[(٣)]، وفُهِم عن البُخاريِّ أنَّه نحا ناحية تعليق الطلاق قبل ملك العصمة، والحُريَّة قبل ملك الرقبة، والظاهر من قصد البُخاريِّ غيرُ هذا، وهو أنَّ النَّبيَّ ﷺ حلف ألَّا يحملَهم، فلمَّا حملهم وراجعوه في يمينه؛ قال: «ما أنا حملتكم، ولكنَّ الله حملكم»، فبيَّن أنَّ يمينه إنَّما انعقدت فيما يملكه بقصد حجَّة اليمين؛ لأنَّهم سألوه أن يحملهم، وإنَّما سألوه ظنًّا أنَّه يملك حملانًا، فحلف لا يحملهم على شيءٍ يملكه؛ لعدم الملك حينئذٍ، والذي حملهم عليه مالُ الله، لا مِلكُه الخاصُّ، فلو حملهم على ما يملكه؛ لكفَّر، ولا خلاف فيما إذا حلف على شيء وليس في ملكه أنَّه لا يفعل فعلًا متعلِّقًا بذلك الشيء؛ مثل قوله: «لا ركبت هذا البعير»، ولم يكن البعير في ملكه، [فلو ملكه] وركب؛ حَنِثَ وكفَّرَ، وليس هذا من تعليق العتق على الملك، والله أعلم) انتهى[المتواري٢٠٠].

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٣٢٤٢) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٢) في «اليونينيَّة»: (وفي الغضب)، و(في): ساقطة في رواية أبي ذرٍّ، ومستدركة مصحَّحٌ عليها في (ق).

(٣) انظر «شرح ابن بطال» (٦/٨٩).

٦٦٧٨ - حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أَرْسَلَنِي أَصْحَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَسْأَلُهُ الحُمْلَانَ فَقَالَ: «وَاللهِ لَا أَحْمِلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ»، وَوَافَقْتُهُ وَهوَ غَضْبَانُ، فَلَمَّا أَتَيْتُهُ، قَالَ: «انْطَلِقْ إِلَى أَصْحَابِكَ فَقُلْ: إِنَّ اللهَ -أَوْ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ- يَحْمِلُكُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حَمَّاد بن أسامة، و(بُرَيْد): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بضَمِّ المُوَحَّدة، وفتح الراء، و(أَبُو بُرْدَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحارث أو عامر، القاضي، ابن أبي موسى عبدِ الله بن قيس ابن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريِّ الأمير.

قوله: (أَرسَلَنِي أَصْحَابِي): تَقَدَّمَ أنَّ هؤلاء أصحابه لا أعرفهم، غير أنَّهم من قبيلة الأشعريِّين.

قوله: (أَسْأَلُهُ الحُمْلَانَ): تَقَدَّمَ ما (الحُملان)[قبل ح٢٩٧٠].

٦٦٧٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ (بْنُ عَبْدِ اللهِ): حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. (ح) وَحَدَّثَنَا حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الأَيْلِيُّ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ ابْنَ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ بْنَ المُسَيَّبِ وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ وَعُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا اللهُ مِمَّا قَالُوا، كُلٌّ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنَ الحَدِيثِ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ [النور: ١١] العَشْرَ الآيَاتِ كُلَّهَا فِي بَرَاءَتِي، قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه -وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ-: وَاللهِ لَا أُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ شَيْئًا أَبَدًا، بَعْدَ الَّذِي قَالَ لِعَائِشَةَ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ الآيَةَ [النور: ٢٢]. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: بَلَى وَاللهِ إِنِّي لَأُحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لِي، فَرَجَعَ إِلَى مِسْطَحٍ النَّفَقَةَ الَّتِي كَانَ يُنْفِقُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: وَاللهِ لَا أَنْزِعُهَا عَنْهُ أَبَدًا.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ): هو ابن عبد الله العامريُّ الأويسيُّ الفقيه، تَقَدَّمَ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ): هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحْمَن بن عوف الزُّهْرِيُّ، تَقَدَّمَ، و(صَالِح): هو ابن كيسان، و(ابْن شِهَابٍ): هو مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ.

قوله: (ح): تَقَدَّمَ الكلام عليها كتابةً وتلفُّظًا[ح٦]، وسأذكره في أواخر هذا التعليق إن شاء الله تعالى[ح٧٥٦١].

قوله: (وَحَدَّثَنَا حَجَّاجٌ(١)): هو ابن منهال، و(سَعِيد بْن المُسَيَّبِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح ياء (المُسَيَّب) وكسرِها، وأنَّ غيرَه ممَّن اسمه (المُسَيَّب) لا يجوز فيه إلَّا الفتحُ[ح٢٦].

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (الحَجَّاجُ).

قوله: (**أَهْلُ الإِفْكِ**): تَقَدَّمَ في (الشَّهادات) مَن هم أهلُ الإفكِ، وتَقَدَّمَ أنَّ (**طَائِفَةً مِنَ الحَدِيثِ**) أي: قطعةً منه، وتَقَدَّمَ الكلام على (**مِسْطَحٍ**)، وهو ابن أُثَاثَة، وتَقَدَّمَ أنَّ لقبه مِسْطَح، وأنَّ اسمَه عوفٌ، وقيل: عامرٌ، وقوله: (**لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ**): تَقَدَّمَ ما قرابته منه في نفس الحديث، وأنَّ قوله: (**فَرَجَعَ إِلَى مِسْطَحٍ النَّفَقَةَ**): تَقَدَّمَ أنَّ في «معجم الطَّبَرانيِّ الكبير» في (معجم النِّساء): أنَّه أضعفَ له ما كان يعطيه[طب٢٣/١٢٤]، أي: أعطاه مثلَهُ مرَّتين[ح٢٦٦١].

٦٦٨٠ - حَدَّثَنَا **أَبُو مَعْمَرٍ**: حَدَّثَنَا **عَبْدُ الوَارِثِ**: حَدَّثَنَا **أَيُّوبُ**، عَنِ **القَاسِمِ**، عَنْ زَهْدَمٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ **أَبِي مُوسَى** الأَشْعَرِيِّ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم **فِي نَفَرٍ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ**، فَوَافَقْتُهُ وَهوَ غَضْبَانُ فَاسْتَحْمَلْنَاهُ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، ثُمَّ قَالَ: «وَاللهِ إِنْ شَاءَ اللهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الميمين، بينهما عين ساكنة، وأنَّ اسمَه عبدُ الله ابن عمرو، و(**عَبْدُ الوَارِثِ**): هو ابن سعيد بن ذَكْوان، أبو عُبيدة الحافظ، تَقَدَّمَ مترجمًا[٢١٣]، و(**أَيُّوبُ**): هو ابن أبي تميمة السَّخْتيَانيُّ، و(**القَاسِم**): هو ابن عاصم البصريُّ، و(**أَبُو مُوسَى**): عبد الله بن قيس ابن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريُّ.

قوله: (**فِي نَفَرٍ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ**): تَقَدَّمَ أنَّ هؤلاء النفر لا أعرفهم[ح٦٦٤٩]، وتَقَدَّمَ أنَّ (النَّفر): ما دون العشرة من الرجال؛ كـ(الرَّهْط)[ح٦٦].

١٩ - بابٌ إِذَا قَالَ وَاللهِ لَا أَتَكَلَّمُ اليَوْمَ فَصَلَّى، أَوْ قَرَأَ، أَوْ سَبَّحَ، أَوْ كَبَّرَ، أَوْ حَمِدَ، أَوْ هَلَّلَ، فَهوَ عَلَى نِيَّتِهِ

وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَفْضَلُ الكَلَامِ أَرْبَعٌ سُبْحَانَ اللهِ، وَالحَمْدُ للهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ».

قَالَ **أَبُو سُفْيَانَ**: **كَتَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى هِرَقْلَ**: «﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ﴾» الآية.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: كَلِمَةُ التَّقْوَى: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

قوله: (**قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: كَتَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى هِرَقْلَ**): تَقَدَّمَ أنَّ (أبا سفيان): صخرُ بن حرب بن أُمَيَّة بن عبد شمس الأمويُّ، والد معاوية، تَقَدَّمَ بعض ترجمته[ح٧و١٢٨٠]، وتَقَدَّمَ متى كتب النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم إلى هرقل، وتَقَدَّمَ أنَّ (هرقل) فيه لُغتان، وأنَّ هذا اسمُه، وأنَّ (قيصر) لقبٌ له ولكلِّ مَن مَلَكَ الرومَ، وتَقَدَّمَ بعض ترجمة هرقل، وأنَّه هلك سنة عشرين[ح٧]/. [٢/٣٦٤أ]

٦٦٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الوَفَاةُ، جَاءَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، كَلِمَةً أُحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(شُعَيْبٌ): هو ابن أبي حمزة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مُسلِم ابن شهاب، و(سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ): بفتح ياء أبيه وكسرها، بخلاف غيره، فإنَّه لا يجوز فيه إلَّا الفتحُ[ح٢٦]، وقوله: (عَنْ أَبِيهِ): تَقَدَّمَ الكلام في رواية سعيدٍ عن أبيه، وأنَّه لم يروِ عنه غير ابنه سعيد[ح١٣٦٠].

قوله: (لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الوَفَاةُ): تَقَدَّمَ أنَّ اسم (أبي طالب): عبدُ مَناف على الصحيح، وقيل: اسمه كنيته، وأضعف منه أنَّ اسمه عِمران، وتَقَدَّمَ متى تُوُفِّيَ مُطوَّلًا في (كتاب الجنائز) في (بابُ قَولِ المشْرِكِ عِندَ الموت: لا إِلَهَ إِلَّا الله)[ح١٣٦٠]، وغيره أيضًا[١٠٠٨].

٦٦٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ القَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بضَمِّ الفاء، وفتح الضَّاد، و(عُمَارَةُ بْنُ القَعْقَاعِ): بضَمِّ العين، وتخفيف الميم، وهذا ظاهِرٌ معروفٌ عند أهله، و(أَبُو زُرْعَةَ): تَقَدَّمَ الاختلاف في اسمه، وأنَّه هَرِم[ح٧٤٤].

٦٦٨٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَلِمَةً، وَقُلْتُ أُخْرَى: «مَنْ مَاتَ يَجْعَلُ للهِ نِدًّا أُدْخِلَ النَّارَ». وَقُلْتُ أُخْرَى: مَنْ مَاتَ لَا يَجْعَلُ للهِ نِدًّا أُدْخِلَ الجَنَّةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ) هذا هو عبد الواحد بن زياد العبديُّ مولاهم، البصريُّ، تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ له ما يُنكَر، وأنَّ أصحابَ «الصحيح» تجنَّبا تلك المناكير[ح٣٦]، و(الأَعْمَشُ): سليمان بن مِهْران، و(شَقِيق): هو ابن سَلَمة أبو وائل، و(عَبْد اللهِ): هو ابن مسعود بن غافل الهُذَليُّ رضي الله عنه.

قوله: (قَالَ النَّبِيُّ(١) ﷺ كَلِمَةً، وَقُلْتُ أُخْرَى): تَقَدَّمَ الكلام على ذلك في (الجنائز)، وقدَّمتُ

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (رَسُولُ اللهِ).

جمعًا بين ما وقع في الروايات مُطوَّلًا[ح١٢٣٨].

٢٠ - بابُ مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى أَهْلِهِ شَهْرًا، وَكَانَ الشَّهْرُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ

٦٦٨٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: آلَى رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ، وَكَانَتِ انْفَكَّتْ رِجْلُهُ، فَأَقَامَ فِي مَشْرُبَةٍ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ نَزَلَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ آلَيْتَ شَهْرًا. فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ».

قوله: (عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (حُمَيدًا) هذا: هو الطويل، ابن تير، ويقال: تيرويه، لا حُمَيد ابن هلال، وقد قَدَّمْتُ ما روى ابنُ هلال في «البُخاريِّ»، وهو حديثان فقط، وذكرتُهما غيرَ مَرَّةٍ[ح٦١٠].

قوله: (آلَى رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ): تَقَدَّمَ معنى (آلى) أي: أَقْسَمَ وحلف، وتَقَدَّمَ[ح٣٧٨ و٥٢٠١] الكلام على (المَشْرُبَة) بما فيها من اللغات[ح٣٧٨].

٢١ - بابٌ: إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ نَبِيذًا فَشَرِبَ طِلَاءً، أَوْ سَكَرًا، أَوْ عَصِيرًا، لَمْ يَحْنَثْ فِي قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ بِأَنْبِذَةٍ عِنْدَهُ

قوله: (فَشَرِبَ طِلَاءً): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر الطاء، ممدودٌ؛ وهو ما طُبِخ من عَصير العِنَب حتَّى ذهب ثلثاه، وقد تَقَدَّمَ مُطوَّلًا[قبل ح٥٥٩٨].

قوله: (أَوْ سَكَرًا): هو بفتح السين والكاف؛ وهو نبيذ التمر، تَقَدَّمَ[قبل ح٥٦١٤].

قوله: (فِي قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ): لا شكَّ إن كان الطِّلاء والسَّكَر يُسكِران أنَّه يحنث، و(بعض الناس): هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زُوْطا، الإمام المجتهد، رحمه الله، فإنَّه قال: إنَّ الطلاء والعصيرَ ليسا بنبيذٍ في الحقيقة، وإنَّما النَّبيذ: ما نُبِذ في الماء، وأُنقِع فيه، ومنه سُمِّيَ المنبوذُ منبوذًا؛ لأنَّه نُبِذَ، أي: طُرِح(١)، والله أعلم.

٦٦٨٥ - حَدَّثَنا عَلِيٌّ: سَمِعَ عَبْدَ العَزِيزِ بْنَ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ أَبَا أُسَيْدٍ صَاحِبَ النَّبِيِّ ﷺ أَعْرَسَ فَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِعُرْسِهِ، فَكَانَتِ العَرُوسُ خَادِمَهُمْ، فَقَالَ سَهْلٌ لِلْقَوْمِ: هَلْ تَدْرُونَ مَا سَقَتْهُ؟ قَالَ: أَنْقَعَتْ لَهُ تَمْرًا فِي تَوْرٍ مِنَ اللَّيْلِ، حَتَّى أَصْبَحَ عَلَيْهِ فَسَقَتْهُ إِيَّاهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا(٢) عَلِيٌّ): هذا هو عليُّ بن عبد الله ابن المَدينيِّ الحافظ، و(عَبْد العَزِيزِ بْن أَبِي حَازِمٍ):

---

(١) انظر «المبسوط» (٨/١٨٦).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (حدَّثني).

بالحاء المُهْمَلة، تَقَدَّمَ، واسم (أَبِي حَازِمٍ): سَلَمة بن دينار، و(أَبُو أُسَيْدٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بضَمِّ الهمزة وفتح السين على الصواب، وقد قَدَّمْتُ اسمَه واسمَ أبيه[ح٧٠٤].

قوله: (فَكَانَتِ العَرُوسُ خَادِمَهُمْ): تَقَدَّمَ أنَّ (العروس): اسمٌ يقع على الرجل والمرأة ما داما في إعراسهما، وتَقَدَّمَ أنَّ هذه العروس أمُّ أُسَيد سلامةُ بنت وهب في أوائل (النكاح)[ح٥١٧٦]، صحابيَّةٌ معروفةٌ، رضي الله عنها.

قوله: (فِي تَوْرٍ): تَقَدَّمَ ما (التَّوْر)[ح١٨٦].

٦٦٨٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ سَوْدَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَتْ: مَاتَتْ لَنَا شَاةٌ فَدَبَغْنَا مَسْكَهَا، ثُمَّ مَا زِلْنَا نَنْبِذُ فِيهِ حَتَّى صَارَتْ شَنًّا.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن المبارك، شيخ خراسان، و(الشَّعْبِيُّ): عامر بن شَراحيل.

قوله: (فَدَبَغْنَا مَسْكَهَا): هو بفتح الميم، وإسكان السين؛ الجلد، تَقَدَّمَ[قبل ح٣١٤]، و(الشَّنُّ): القِربة البالية، تَقَدَّمَ[ح١٣٨].

فائدةٌ: قال الدِّمْيَاطيُّ: (حديث سودة -يعني: هذا- انفرد به البُخاريُّ، وحديث ميمونة -: (مرَّ عليه السلام بشاةٍ ميِّتة لها، فقال: «هلَّا انتفعتم بجلدها»)، من رواية ابن عَبَّاس عنها- انفرد به مسلمٌ[ح٣٦٤(١٠٣)]) انتهى. وهو كما قاله، فحديث سودة في «البُخاريِّ» فقط، ويعني بانفراد البُخاريِّ به؛ يعني: عن مسلم، والحديثُ المذكورُ حديثُ سودة في «النَّسائيِّ» أيضًا، وهو في «النَّسائيِّ» أيضًا من رواية ابن عَبَّاس[س١٩٥/٧].

وقوله في حديث ميمونة صحيحٌ أيضًا، لم يخرِّجْه البُخاريُّ(١)، إنَّما أخرجه مع مسلمٍ أبو داود[د٤١٢٠]، والنَّسائيُّ[س١٩٣/٧]، وابن ماجه[جه٣٦١٠]، والله أعلم، وقد اعترض شيخُنا على الدِّمْيَاطيِّ، فقال: (أمَّا حديث ابن عَبَّاس عن ميمونة: مرَّ عليه السلام بشاةٍ لها، فقال: «هلَّا انتفعتم بجلدها» فمِنَ المتَّفق عليه(٢)، لا كما زعمه خَلَفٌ في «أطرافه»، وتَبِعه عليه الدِّمْيَاطيُّ؛ فاحذره). انتهى[التوضيح٣٥٤/٣٠]، وما قاله شيخُنا لم أَرَه في «أطراف المِزِّيِّ»[تحفة٤٩١/١٢] فاعلمه، إنَّما رأيتُ فيه ما قاله الدِّمْيَاطيُّ، والله أعلم.

---

(١) لم يخرجه البخاري عن ميمونة رضي الله عنها، وإنَّما أخرجه عن ابن عباس رضي الله عنهما (١٤٩٢).

(٢) المتفق عليه هو متن الحديث، أمَّا السند، وهو رواية ابن عباس عن ميمونة رضي الله عنهم أجمعين، فهذه انفرد بها مسلم عن البخاري، والله تعالى أعلم.

٢٢- بابٌ إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَأْتَدِمَ فَأَكَلَ تَمْرًا بِخُبْزٍ، وَمَا يَكُونُ مِنْهُ الأُدْم

قوله: (إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَأْتَدِمَ، فَأَكَلَ تَمْرًا بِخُبْزٍ، وَمَا يَكُونُ مِنْهُ[(١)] الأُدْمُ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته مختصرًا، ثُمَّ قال: (مقصوده الردُّ على مَن زعم أنَّه لا يُقال: «ائتدم» إلَّا إذا اصطبغ، فذلك حديث عائشة رضي الله عنها، والمعلوم أنَّها نفت الإدام مطلقًا في سياق بيان شَظَف العيش، فدخل فيه التمرُ وغيرُه، وحديثُ أنسٍ رضي الله عنه أنَّها عصرت العُكَّة على الأقراص، فلم يكن اصطباغ، وقال: «فآدمته»[ح٦٦٨٨]). انتهى[المتواري٢٠١].

فقوله: (شَظَف العيش): هو بفتح الشين والظاء المشالة المعجمتين، وبالفاء؛ ضِيْقُه، قال أبو زيد: (الشَّظَف: الضيق والشِّدَّة؛ مثل الضَّغَف، وكذلك الشَّظَاف)[(٢)]، والله أعلم.

٦٦٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ خُبْزِ بُرٍّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، حَتَّى لَحِقَ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ لِعَائِشَةَ بِهَذَا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ): هذا هو الفِرْيَابيُّ، وقد قَدَّمْتُ الفرق بينه وبين مُحَمَّد بن يوسف البُخاريِّ البيكنديِّ، وذكرت الأماكن التي روى فيها البُخاريُّ عن البيكنديِّ في أوائل هذا التعليق[ح٦٨]، والله أعلم، و(سُفْيَانُ): هو الثَّوريُّ، و(عَبْد الرَّحْمَنِ بْن عَابِسٍ): بالمُوَحَّدة، وبالسين المُهْمَلة، وهو ابن ربيعة.

قوله: (آلُ مُحَمَّدٍ): الظاهر أنَّها تعني: أهلَ بيته، لا آلُه المعروفون؛ بنو هاشم، أو هم وبنو المُطَّلِب، ولا غيرُ ذلك من القولَين الآخَرين في (الآل)[(٣)].

قوله: (وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ): هذا هو مُحَمَّد بن كَثِير، بفتح الكاف وكسر المُثَلَّثَة، العبديُّ، وهو شيخ البُخاريِّ، وقد تَقَدَّمَ الكلام على ما إذا قال البُخاريُّ: (قال فلانٌ)، وفلانٌ المسندُ إليه القولُ شيخُه كهذا؛ أنَّه كـ(حدَّثنا)، غير أنَّ الغالبَ أَخْذُهُ ذلك عنه في حال المذاكرة[ح١٤٢]، وإنَّما أتى بهذا وإن كان

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (من).

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (شظف).

(٣) ذُكر في (آلِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم) أقوالًا منها: أنَّهم أمَّته، وقيل: هو نفسه، وقيل: آله: قرابته، وقيل: آله: هو المراد في تحريم الصدقة عليه وعليهم، وهم قرابته الأَدْنَونَ إليه، أو عشيرته، أو بنو هاشم فحسب، وبنو هاشم: بنو المطلب، انظر «مطالع الأنوار» (١/٢٦٠).

في علوِّ الأوَّل إلَّا أنَّ سفيانَ عنعن في الأوَّل، وسفيانُ مُدَلِّسٌ، فأتى بهذا؛ لأنَّ فيه تصريحَ سفيان بالتحديث من عبد الرَّحْمَن، والله أعلم، وفي الأوَّل: (قال: عابس، عن عائشة)، وفي الثاني: (قال لعائشة)، فصرَّح بأنَّه شافهها وإن كان عابسٌ غيرَ مُدَلِّس، إلَّا ليخرج من الخلاف.

٦٦٨٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: **قَالَ أَبُو طَلْحَةَ لأُمِّ سُلَيْمٍ**: لَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ضَعِيفًا أَعْرِفُ فِيهِ الجُوعَ، فَهَلْ عِنْدَكِ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. فَأَخْرَجَتْ أَقْرَاصًا مِنْ شَعِيرٍ، ثُمَّ أَخَذَتْ خِمَارًا لَهَا، فَلَفَّتِ الخُبْزَ بِبَعْضِهِ، ثُمَّ أَرْسَلَتْنِي إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَذَهَبْتُ فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي المَسْجِدِ وَمَعَهُ النَّاسُ، فَقُمْتُ عَلَيْهِمْ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَأَرْسَلَكَ** أَبُو طَلْحَةَ»؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِمَنْ مَعَهُ: «قُومُوا»، قَالَ: فَانْطَلَقُوا، وَانْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ حَتَّى جِئْتُ أَبَا طَلْحَةَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أُمَّ سُلَيْمٍ قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَلَيْسَ عِنْدَنَا مِنَ الطَّعَامِ مَا نُطْعِمُهُمْ، فَقَالَتِ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَانْطَلَقَ أَبُو طَلْحَةَ حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَبُو طَلْحَةَ حَتَّى دَخَلَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هَلُمِّي يَا أُمَّ سُلَيْمٍ مَا عِنْدَكِ**»؟ **فَأَتَيْتُ** بِذَلِكَ الخُبْزِ فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِذَلِكَ الخُبْزِ **فَفُتَّ**، وَعَصَرَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ **عُكَّةً** لَهَا فَأَدَمَتْهُ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ قَالَ: «ائْذَنْ لِعَشَرَةٍ». فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «ائْذَنْ لِعَشَرَةٍ» فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ قَالَ: «ائْذَنْ لِعَشَرَةٍ»، فَأَكَلَ القَوْمُ كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا، وَالقَوْمُ سَبْعُونَ أَوْ ثَمَانُونَ رَجُلًا.

قوله: (**قَالَ أَبُو طَلْحَةَ لأُمِّ سُلَيْمٍ**): (أبو طلحة): زيد بن سهل، نقيبٌ بدريٌّ، تَقَدَّمَ، و(أمُّ سُلَيم): زوجتُه، أمُّ أنس بن مالك، تَقَدَّمَ الاختلاف في اسمها[ح١٣٠].

قوله: (**آرْسَلَكَ**(١)؟): هو بمدِّ الهمزة على الاستفهام، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (**هَلُمِّي يَا أُمَّ سُلَيْمٍ مَا عِنْدَكِ**): تَقَدَّمَ الكلام (هلمَّ) بلُغَتَيها، والمذكورةُ هنا لغةُ أهل نجدٍ، ولغة أهل الحجاز: (هلمَّ) -وبها جاء القرآن- للأنثى والذكر، الواحد والاثنين والجمع[ح٩٧٩]/. [٣٦٤/٢ب]

قوله: (**فَأَتَيْتُ**): كذا في أصلنا القاهريِّ، وفي أصلنا الدِّمَشْقيِّ: (فأتَتْ)(٢)، وهو ظاهِرٌ، والله أعلم.

قوله: (**فَفُتَّ**): هو بضَمِّ الفاء الثانية، مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وتشديد المُثَنَّاة فوق، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أأَرْسَلَكَ).

(٢) وهي رواية «اليونينيَّة».

قوله: (وَعَصَرَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ عُكَّةً): (العُكَّة) بضمِّ العين: آنية السَّمْن، قال ابن السِّكِّيت: (يُقال لمثل الشُّكوة ممَّا يكون فيه السَّمْن: عُكَّةٌ، والجمع: عُكَك وعِكاك)، وفي «المطالع»: (العُكَّة: أصغر من القِربة، قاله الخليلُ[(١)])[(٢)].

قوله: (فَآدَمَتْهُ[(٣)]): هو بمدِّ الهمزة، وقد قَدَّمْتُ ما في هذه اللفظة من الروايات[ح٣٥٧٨].

٢٣- بابُ النِّيَّةِ فِي الأَيْمَانِ

قوله: (بَابُ النِّيَّةِ فِي الأَيْمَانِ): هو بفتح الهمزة، جمع (يمين)، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

٦٦٨٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الوهَّاب بن عبدِ المجيد الثقفيُّ، أبو مُحَمَّد الحافظُ، و(يَحْيَى بْن سَعِيدٍ) بعده: هو الأنصاريُّ.

قوله: (إِلَى دُنْيَا): تَقَدَّمَ في أوَّل هذا التعليق أنَّ (دنيَا) بغير تنوين الروايةُ، وتَقَدَّمَ الكلام على حقيقة الدنيا[ح١].

قوله: (أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا): تَقَدَّمَ الكلام على هذه المرأة، وأنَّها أمُّ قيس، وأنَّ ابن دحية قال: إنَّ اسمها قَيلة، وأنَّ الرجلَ الذي هاجر بسببها كانوا يُسَمُّونه مهاجرَ أمِّ قيسٍ، وما يتعلَّق بهما في أوَّل هذا التعليق، وأنَّهما صحابيَّان[ح١].

٢٤- بابٌ: إِذَا أَهْدَى مَالَهُ عَلَى وَجْهِ النَّذْرِ وَالتَّوْبَةِ

٦٦٩٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وَكَانَ قَائِدَ كَعْبٍ مِنْ بَنِيهِ حِينَ عَمِيَ

(١) انظر «العين» (٦٦/١).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٤٣٤/٤).

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (فَأَدَمَتْهُ).

قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ فِي حَدِيثِهِ: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟﴾ [التوبة: ١١٨] فَقَالَ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ: إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهوَ خَيْرٌ لَكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن وهب، أحد الأعلام، و(يُونُسُ): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(ابْنِ شِهَابٍ): مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ.

قوله: (مِنْ بَنِيهِ): هو جمع (ابن)، وقد تَقَدَّمَ ما فيه، وأنَّ هذا هو الصوابُ في حديث كعبٍ عقيب (غزوة تبوك)[ح٤٤١٨]، وفي غير مكان[ح٤٩٤٧].

قوله: (﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟﴾ [التوبة: ١١٨]): تَقَدَّمَ أنَّهم كعب بن مالك، وهلال بن أُمَيَّة الواقفيُّ، ومُرارة بن الربيع العَمريُّ[ح٤٤١٨].

٢٥ - بابٌ: إِذَا حَرَّمَ طَعَامًا، وَقولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ﴾ الآية [التحريم: ١]، وَقولُهُ: ﴿لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧]

٦٦٩١ - حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا الحَجَّاجُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: زَعَمَ عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَزْعُمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْكُثُ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا، فَتَوَاصَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ أَنَّ أَيَّتَنَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقُلْ: إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرَ، أَكَلْتَ مَغَافِيرَ؟ فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «لَا بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَلَنْ أَعُودَ لَهُ»، فَنَزَلَتْ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ﴾ [التحريم: ١]، ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [التحريم: ٤]، لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ، ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا﴾ [التحريم: ٣] لِقولِهِ: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا». وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى عَنْ هِشَامٍ: «وَلَنْ أَعودَ لهُ، وقدْ حلفتُ، فَلَا تُخْبِرِي بِذَلِكِ أَحَدًا ذلكِ».

قوله: (حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو ابن الصَّبَّاح، و(الحَجَّاجُ): هذا هو ابن مُحَمَّد المصيصيُّ الأعور الحافظ، عن ابن جُرَيجٍ، وابن أبي ذئب، وشعبة، وعنه: أحمد، والزعفرانيُّ، وهلال بن العلاء، قال أحمد: (ما كان أضبطَه وأشدَّ تعاهده للحروف!) ورفع من أمره جدًّا[(١)]، وقال أبو داود: (بلغني أنَّ ابن معين كتب عنه نحوًا من خمسين ألفَ حديثٍ)، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٦هـ)، أخرج له الجماعة، قال ابن المَدينيِّ: (ثقة)[(٢)]، و(ابْنِ جُرَيْجٍ): عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيجٍ الإمام، تَقَدَّمَ، و(عَطَاءٌ) بعده: هو ابن أبي رَباح.

(١) انظر «الجرح والتعديل» (١٦٦/٣).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٤٥١/٥)، «ميزان الاعتدال» (٤٦٤/١).

قوله: (**رِيحَ مَغَافِيرَ، أَكَلْتَ مَغَافِيرَ؟**): قال الدِّمْيَاطيُّ هنا: (المغافير: واحدُه: مُغْفُور؛ وهو شيءٌ ينضحه شجر العُرْفُط، كريهُ الرائحة). انتهى، وقد ضبطتُه وما هو في (سورة المتحرِّم)[ح٤٩١٢].

قوله: (﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا﴾ [التحريم: ٣]): هو قوله: «**بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا... وَلَنْ أَعُودَ لَهُ**»، وقد سبق، ويأتي هنا: «**وَقَدْ حَلَفْتُ، لَا**[(١)] **تُخْبِرِي بِذَلِكِ أَحَدًا**»، وقيل: قصَّة مَارِيَة، والصحيحُ الأوَّلُ، وأَغْرَبَ مَن قال: إنَّه أسرَّ خلافةَ الصِّدِّيق، وأنَّه خليفةٌ بعدَه، وقال ابن عبد السلام الشيخُ عزُّ الدين: (الخلافة، وقيل: تحريم مَارِيَة على نفسه). انتهى[(٢)].

قوله: (**وَقَالَ**[(٣)] **إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى عَنْ هِشَامٍ**): (إبراهيم) هذا: هو ابن موسى بن يزيد بن زاذان الفرَّاء، أبو إسحاق التميميُّ الرازيُّ الحافظ، أحد بحور الحديث، ويُعرَف بالفرَّاء الصغير، وكان أحمد ابن حنبل ينكر على من يقول: الصغير، ويقول: (هو كبيرٌ في العِلم)، تَقَدَّمَ ببعضِ ترجمةٍ[ح١٦٢٠]، روى عنه البُخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والباقون بواسطةٍ، وغيرُهم[(٤)]، وقد تَقَدَّمَ [الكلام] على ما إذا قال البُخاريُّ: (قال فلانٌ)، وفلانٌ المعزوُّ إليه القولُ شيخُه كهذا؛ أنَّه كـ(حدَّثنا)، غير أنَّ الغالبَ أنَّ أخذَه ذلك عنه في حال المذاكرة، والله أعلم[ح١٤٢]، وفي أصلنا الدِّمَشْقيِّ: (وقال لي إبراهيمُ بن موسى)[(٥)]، وهذا أصرح من الأوَّل، و(هشام) بعده: هو ابن يوسف الصنعانيُّ القاضي، عن ابن جُرَيجٍ به، وتعليق إبراهيم بن موسى أخرجه البُخاريُّ في (التفسير) به[ح٤٩١٢].

قوله: (**بِذَلِكِ أَحَدًا**): (ذلكِ): هو بكسر الكاف، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

٢٦ - بابُ الوَفَاءِ بِالنَّذْرِ، وَقولهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧]

قوله: (**بَابُ الوَفَاءِ بِالنَّذْرِ**): ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (موضع الاستشهاد قولُه: «فيُستَخْرَج به من البخيل»[٦٦٩٣]، وإنَّما يُخرِج البخيلُ ما يجب عليه، لا ما هو متبرِّعٌ به، وإلَّا؛ كان جوادًا). انتهى[المتواري٢٠٢].

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (فلا).

(٢) ذكر العز بن عبد السلام في المطبوع من «تفسيره» (٣٣٥/٣) أنَّه تحريم مارية، ولم يذكر الخلافة، وانظر «النكت والعيون» (٤٠/٦) فقد ذكر القولين.

(٣) زيد في «اليونينيَّة» و(ق) مستدركة مصحَّحًا عليها: (لي).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢١٩/٢)، «تذهيب التهذيب» (٢٧٤/١).

(٥) وهي رواية «اليونينيَّة».

٦٦٩٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الحَارِثِ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: أَوَلَمْ يُنْهَوْا عَنِ النَّذْرِ؟ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ النَّذْرَ لَا يُقَدِّمُ شَيْئًا، وَلَا يُؤَخِّرُ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِالنَّذْرِ مِنَ البَخِيلِ».

قوله: (حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بضَمِّ الفاء، وفتح اللام.

قوله: (أَوَلَمْ يُنْهَوْا عَنِ النَّذْرِ؟): (أَوَ): هو بتحريك الواو على الاستفهام، وهو استفهامُ إنكارٍ، و(يُنهَوا): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وقد قَدَّمْتُ قريبًا أنَّ في ابتداء النذر أربعةَ آراءٍ للشافعيَّة، وقدَّمتُ ما الحكمة في النهي عنه[ح٦٦٠٨]، والله أعلم.

قوله: (وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِالنَّذْرِ): (يُستَخرَج): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٦٦٩٣ - حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُمَرَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَلَكِنَّهُ يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ البَخِيلِ».

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو سفيان الظاهر أنَّه الثَّوريُّ؛ وذلك لأنَّ الحافظَ عَبْدالغنيِّ [الكمال٤/٣٩٦] ذكر في ترجمة خلَّاد أنَّه روى عن الثَّوريِّ، ولم يذكر في مشايخه ابنَ عُيَيْنَة، وأمَّا الذَّهبيُّ؛ فلم يتعرَّض لذكرهما ولا لأحدهما في مشايخه[تذهيب٣/١٤٩]، و(مَنْصُور): هو ابن المعتمر، وقد سمع منه السفيانان.

قوله: (نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّذْرِ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّ الشَّافِعيَّ نصَّ على كراهة النذر، وقدَّمتُ للشافعيَّة في ابتداء النذر أربعةَ آراءٍ، وقدَّمتُ ما الحكمة في النهي عنه[ح٦٦٠٨]، والله أعلم.

قوله: (يُسْتَخْرَجُ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٦٦٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَأْتِي ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ لَمْ أَكُنْ قَدَّرْتُهُ، وَلَكِنْ يُلْقِيهِ النَّذْرُ إِلَى القَدَرِ قَدْ قَدَّرْتُهُ، فَيَسْتَخْرِجُ اللهُ بِهِ مِنَ البَخِيلِ، فَيُؤْتِينِي عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ يُؤْتِينِي عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(شُعَيْبٌ): هو ابن أبي حمزة، و(أَبُو الزِّنَادِ) بالنون: تَقَدَّمَ مِرارًا، وأنَّ اسمه عبدُ الله بن ذكوان، و(الأَعْرَج): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الرَّحْمَن بن هرمز، وتَقَدَّمَ مِرارًا (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبد الرَّحْمَن بن صخرٍ، على الأصَحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (فَيُؤْتِي[(١)] عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ يُؤْتِي عَلَيْهِ): هو بكسر المُثنَّاة فوق بعد الواو فيهما، مَبْنيٌّ للفاعل، أي: يُعطِي ما لم يكن يُعطِي، وهذا ظاهِرٌ.

٢٧- بابُ إِثْمِ مَنْ لَا يَفِي بِالنَّذْرِ

٦٦٩٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ: حَدَّثَنَا زَهْدَمُ ابْنُ مُضَرِّبٍ قَالَ: سَمِعْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، قَالَ عِمْرَانُ: لَا أَدْرِي ذَكَرَ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا بَعْدَ قَرْنِي، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ يَنْذُِرُونَ وَلَا يَفُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ».

قوله: (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ[(٢)]): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى) بعد (مسدَّد): هو القَطَّان، شيخ الحُفَّاظ، و(أَبُو جَمْرَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالجيم، والرَّاء، وأنَّه نصر بن عِمران الضُّبَعيُّ، و(زَهْدَم): بالدال المُهْمَلة، و(مُضَرِّبٍ): بتشديد الراء المكسورة، اسمُ فاعلٍ، و(عِمْرَان بْن حُصَيْنٍ): بضَمِّ الحاء وفتح الصاد المُهْمَلَتين، وتَقَدَّمَ أنَّ الأسماء كذا، وأنَّ الكنى بالفتح[ح١١٠]، وتَقَدَّمَ الكلام على حُصَين، وأنَّه صَحَابيٌّ أيضًا.

قوله: (خَيْرُكُمْ قَرْنِي): تَقَدَّمَ الكلام على (القرن) في أوَّل (مناقب الصَّحابة)، وذكرتُ فيه أقوالًا، وأنَّ قوله: «خيركم قرني»، أي: الصَّحابة، و(الَّذِينَ يَلُونَهُمْ): التابعون، و(الَّذِينَ يَلُونَهُمْ): أتباع التابعين[ح٣٦٥٠]، والله أعلم/. [٣٦٥/٢أ]

قوله: (يَنْذُِرُونَ): هو بكسر الذال وضمِّها؛ لُغَتان تقدَّمتا[ح٢٦٥١].

قوله: (وَلَا يَفُونَ): وفي نسخة: (يوفون)[(٣)]، و(يَفُون): ثُلاثيٌّ، وهو صحيحٌ، يقال: وفى بعهده يفي، و(أوفى): لغة القرآن، رُباعيٌّ، وهو الأصحُّ، وفي «الصحاح»: وفى بعهده وأوفى بمعنًى.

قوله: (وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ): تَقَدَّمَ الكلام فيه مُطَوَّلًا مع الجمع بينه وبين «خير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يُسأَلها»[ح٢٦٥٠].

٢٨- بابُ النَّذْرِ فِي الطَّاعَةِ، ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠]

٦٦٩٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ المَلِكِ، عَنِ القَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِهِ».

---

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (فيؤتني)، وكذا الموضع اللاحق: (يؤتني).

(٢) (بن سعيدٍ): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابت في رواية أبي ذرٍّ.

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكُشميْهَنيِّ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفَضل بن دُكَين الحافظ، و(القَاسِم): هو ابن مُحَمَّد بن أبي بكر الصِّدِّيق، ابن أخي عائشةَ، وهو أحد الفقهاء السبعة.

٢٩- بابٌ إِذَا نَذَرَ أَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَ إِنْسَانًا فِي الجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ أَسْلَمَ

٦٦٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ ﵁ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي نَذَرْتُ فِي الجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ. قَالَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ».

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن المبارك، شيخ خراسان، و(عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ): هو ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخَطَّاب.

٣٠- بابُ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ

وَأَمَرَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَةً جَعَلَتْ أُمُّهَا عَلَى نَفْسِهَا صَلَاةً بِقُبَاءٍ، فَقَالَ: صَلِّي عَنْهَا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ.

قوله: (وَأَمَرَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَةً جَعَلَتْ [أُمُّهَا] عَلَى نَفْسِهَا صَلَاةً بِقُبَاءٍ): هذه المرأة لا أعرفها ولا أمَّها، و(قُباء): تَقَدَّمَت مرارًا بِلُغَاتها؛ وهو المدُّ والقصر، والتأنيث والتذكير، والصرف وعدمه[ح٤٠٣].

تنبيهٌ: ما أفتى به ابنُ عمر وابنُ عَبَّاس؛ فاعلم أنَّ مذهبَ الشَّافِعيِّ وجماهيرِ العلماء -كما قاله الشيخ محيي الدين في «شرح مسلم»-: أنَّه لا يصل ثوابُها إلى الميِّت، إلَّا إذا كان الصوم واجبًا على الميِّت فقضاه وليُّه أو من أَذِن له الوليُّ؛ فإنَّ فيه قولَين للشافعيِّ؛ أشهرهما عنه: أنَّه لا يصحُّ، وأصحُّهما عند محقِّقي متأخِّري أصحابِه: أنَّه يصحُّ(١). انتهى[شرح مسلم ٤٨/١]، واختار العلَّامة تقيُّ الدين السُّبكيُّ عليُّ ابن عبد الكافي: أنَّ الوليَّ يُصلِّي عنه(٢)، وقد رأيت في كلام بعض الناس: أنَّ ما أفتى به ابنُ عمر وابنُ عَبَّاس لا يُعرَف لهما مخالفٌ من الصحابة. انتهى.

وقد حكى صاحب «الحاوي الكبير» عن عطاء بن أبي رَباح وابنِ راهُوْيَه: أنَّهما قالا بجواز الصلاة عن الميِّت(٣)، واختاره أبو سعد عبدُ الله بن مُحَمَّد بن هبة الله بن أبي عصرون في «الانتصار»، وقال

(١) انظر «المجموع» (٢٧٢/٦).

(٢) انظر «قضاء الأرب في أسئلة حلب» (ص٤٥٤).

(٣) انظر «الحاوي الكبير» (٣١٢/١٥)، قال: (وهو قول شاذ تفردا به عن الجماعة).

البغويُّ في «تهذيبه»: (لا يبعد أن يُطعَم عن كلِّ صلاة مدٌّ من طعام)[١]، قال النَّوَويُّ: (وكلُّ هذه المذاهب ضعيفةٌ). انتهى[شرح مسلم١/٤٩].

ويصحُّ الحجُّ عنه، وفي الاعتكاف قولٌ للشافعيِّ[٢]، وأمَّا قراءة القرآن؛ فالمشهور من مذهب الشَّافِعيِّ أنَّه لا يصل ثوابُها إلى الميِّت، وقال بعض أصحابه: يصل، وذهب جماعةٌ من العلماء إلى أنَّه يصل إلى الميِّت ثوابُ جميع العبادات؛ من الصلاة، والصوم، والقراءة، وغير ذلك، وأمَّا الصدقة؛ فتصل بلا خلاف، وكذا حُكِيَ في الدعاء الإجماعُ أنَّه يصل[٣].

تنبيهٌ: ما حكاه الماورديُّ في «الحاوي» عن بعض أصحاب الكلام من أنَّ الميِّتَ لا يلحقه بعدَ موته ثوابٌ[٤]؛ فهذا مذهبٌ باطلٌ قطعًا، وخطأٌ بيِّنٌ مخالِفٌ لنصوص الكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الأمَّة، فلا التفاتَ إليه، ولا تعريجَ عليه. انتهى[٥]، والذي يظهر ما قاله جماعةٌ من العلماء: إنَّ ثواب جميع العبادات يصل إلى الميِّت، والله أعلم.

٦٦٩٨ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنُ عُتْبَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الأنصاريَّ اسْتَفْتَى النَّبِيَّ ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ، فَتُوُفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، فَأَفْتَاهُ أَنْ يَقْضِيَهُ عَنْهَا، فَكَانَتْ سُنَّةً بَعْدُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(شُعَيْبٌ): هو ابن أبي حمزة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحمَّد بن مسلم.

قوله: (فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ): تَقَدَّمَ أنَّ أمَّه صحابيَّةٌ، وهي عَمرة بنت مسعود رضي الله عنها، تُوُفِّيَت سنة خمسٍ من الهجرة[ح١٣٨٨].

قوله: (فَكَانَتْ سُنَّةً): هذا الكلام مِن كلام مَن؟ لم أرَ فيه كلامًا لأحدٍ، والذي ظهر لي أنَّه من كلام الزُّهْرِيِّ، وإنَّما قلتُ ذلك؛ لأنَّ هذه عادتُه؛ أنَّه يذكر أمثالَ ذلك في الأحاديث، ويفسِّر الحديثَ، ويذكر فيه غيرَ ذلك، وقد قَدَّمْتُ ما إذا قال التابعيُّ: (من السُّنَّة كذا)، أو: (السُّنَّة كذا)، وأنَّ الصحيحَ [أنَّه] موقوفٌ، والذي يظهر لي أنَّه مرسلٌ، مُطَوَّلًا[قبل ح٦٣٤].

(١) انظر «التهذيب» (٣/١٨٢).
(٢) انظر «الأم» (٣/٢٦٦)، «المجموع» (٦/٢٧١-٢٧٢).
(٣) انظر «المجموع» (١٦/٣٧٢-٣٧٣).
(٤) انظر «الحاوي» (٨/٢٩٨).
(٥) انظر «المنهاج» (١/٤٨).

٦٦٩٩- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ وَإِنَّهَا مَاتَتْ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَهُ»؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاقْضِ(١) اللهَ، فَهوَ أَحَقُّ بِالقَضَاءِ».

قوله: (عَنْ أَبِي بِشْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بكسر المُوَحَّدة، وإسكان الشين المُعْجَمة، وتَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه جعفر بن أبي وَحْشيَّةَ إيَاسٍ.

قوله: (أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ(٢): إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ): هذا الرجل وأختُه لا أعرفهما، وقال بعض حفَّاظ المصريِّين: (هو عقبة بن عامر الجهنيُّ، واسم أخته أمُّ حِبَّان، كما تَقَدَّمَ(٣))[هُدى٣٥٥]، وهذا بناءً منه على أنَّ الحديثَ مختصرٌ من ذاك؛ وهو: (إنَّ أختي نذرت أن تحجَّ ماشيةً)(٤)، والله أعلم.

٣١- بابُ النَّذْرِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ وَفِي مَعْصِيَةٍ

قوله: (بَابُ النَّذْرِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ وَفِي مَعْصِيَةٍ)، وفي نسخةٍ: (بَابُ النَّذْرِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ): ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته مختصرًا، ثُمَّ قال: (ألغى الشارح -يعني: ابن بَطَّال- ترجمته ههنا على النذر فيما لا يملك، وقال: لا تدخل في هذا الحديث، وإنَّما يدخل فيها نذرُ المعصية(٥)، والصواب مع البُخاريِّ؛ فإنَّه تلقَّى عدمَ لزوم النذر فيما لا يملك من عدم لزومه في المعصية، أو نذره فيما لا يملك نذر المتصرِّف في ملك الغير، وهو معصيةٌ، فمِن ههنا أدخله في الترجمة، والله أعلم، ولهذا لم يقل: «باب النذر فيما لا يملك وفي المعصية»، ولكن قال: «النذر فيما لا يملك»، ثُمَّ قال: «والنذر في معصية»، اندرج النذر في ملك(٦) الغير في النذر في المعصية الذي نفاه على العموم؛ فتأمَّلْه). انتهى[المتواري٢٠٣].

وقد ذكرت لك أوَّلًا أنَّ في أصلنا: (باب النذر فيما لا يملك وفي معصية)، والله أعلم.

---

(١) زيد في الأصل: (دين) ثم ضرب عليها.

(٢) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (له).

(٣) انظر «هُدى السَّاري» (ص٢٩٢).

(٤) وهو الحديث (١٨٦٦) بلفظ: (نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله).

(٥) انظر «شرح ابن بطال» (٦/١٦٣).

(٦) في (أ): (ذلك)، والمثبت من مصدره.

٦٧٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ المَلِكِ، عَنِ القَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلد النَّبيل، و(القَاسِم): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه ابن مُحَمَّد بن أبي بكر الصِّدِّيق، ابن أخي عائشة رضي الله عنهما.

٦٧٠١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللهَ لَغَنِيٌّ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ». وَرَآهُ يَمْشِي بَيْنَ ابْنَيْهِ.

وَقَالَ الفَزَارِيُّ: عَنْ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنِي ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى) بعد (مسدَّد): هو ابن سعيد القَطَّان، و(حُمَيْد)(١): هو ابن أبي حُمَيد الطويل.

قوله: (عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ): (نفسَهُ) بالنصب: مفعولُ المصدر وهو (تعذيب)، وهذا الرجل لا أعرفه، وكذا لا أعرف (ابْنَيْهِ)، وليس هو بأبي إسرائيل، ثُمَّ إنِّي رأيتُ بعد ذلك قد قال ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ عن خطِّ الحافظ مُغْلْطاي: إنَّه أبو إسرائيل، عن «مبهمات الخطيب»، قال: (ولم نرَه فيها)، ثُمَّ ذُكر من عند أحمدَ: أنَّ قصَّة أبي إسرائيل كانت في المسجد(٢)، والظاهر من حاله ردُّ كلام مُغْلْطاي، وهو مردودٌ بلا شكٍّ، وقد ذكرت ذلك وردَّه فيما مضى، والله أعلم[ح١٨٦٥و١٩٤٦].

قوله: (وَقَالَ الفَزَارِيُّ عَنْ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنِي ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ): أمَّا (الفزاريُّ) فهو مروان بن معاوية، ترجمته معروفة، كوفيٌّ حافظٌ واسعُ الرواية جدًّا، وهو من شيوخِ شيوخِ البُخاريِّ، أخرج له الجماعةُ، تُوُفِّيَ فجأةً في ذي الحجَّة سنة (١٩٣هـ)، له ترجمةٌ في «الميزان»[٤/٩٣](٣)، وقد أخرج هذا التعليقَ البُخاريُّ في (الحجِّ) عن مُحَمَّد بن سلَام عن مروان بن معاوية[ح١٨٦٥]، وأخرجه مسلمٌ في (النذور) عن ابن أبي عمر عن مروان الفزاريِّ[م١٦٤٢]، وإنَّما أتى بهذا؛ لأنَّ في رواية الفزاريِّ هذه تصريحَ حُمَيد بالتحديث من ثابت، وحُمَيدُ الطويل مُدَلِّسٌ(٤)، والله أعلم.

---

(١) في (أ): (وهو حميد)، ولعلَّ المُثبتَ هو الصَّوابُ.

(٢) «الإفهام» (ص١٦٥-١٦٦) و(ص٥٧٧-٥٧٨)، وانظر الحديث في «مسند الإمام أحمد» (٤/١٦٨)، وانظر «الأسماء المبهمة» (ص٢٧٣)، «التوضيح» (١٢/٤٨٩)، «فتح الباري» (٤/٩٤-٩٥).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧/٤٠٣).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٧/٣٥٥)، و«التبيين لأسماء المدلِّسين» (ص ٧٦).

٦٧٠٢ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الأَحْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَطُوفُ بِالكَعْبَةِ بِزِمَامٍ -أَوْ غَيْرِهِ- فَقَطَعَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلد النَّبيلُ، و(**ابْن جُرَيْجٍ**): عبد الملك ابن عبد العزيز بن جُرَيج.

قوله: (**رَأَى رَجُلًا يَطُوفُ بِالكَعْبَةِ بِزِمَامٍ -أَوْ غَيْرِهِ- فَقَطَعَهُ**): هذا الرجل المَقُود لا أعرفه، وقد رأيت ابنَ شيخِنا البُلْقينيِّ قال: (إنَّه يحتمل أن يفسَّر ببشرٍ أبي خليفة)، وعزاه لـ«أُسْد الغابة»[(١)]، وقد ذكرت ذلك في (الحجِّ)[ح١٦٢٠]، والقائدُ لا أعرفه أيضًا.

٦٧٠٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الأَحْوَلُ: أَنَّ طَاوُسًا أَخْبَرَهُ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ وَهوَ يَطُوفُ بِالكَعْبَةِ بِإِنْسَانٍ يَقُودُ إِنْسَانًا بِخِزَامَةٍ فِي أَنْفِهِ، فَقَطَعَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ أَمَرَهُ أَنْ يَقُودَهُ بِيَدِهِ.

قوله: (**أَخْبَرَنَا هِشَامٌ**): هذا هو هشام بن يوسف، القاضي الصنعانيُّ، و(**ابْن جُرَيْجٍ**): تَقَدَّمَ أعلاه وقبله مرارًا.

قوله: (**بِإِنْسَانٍ يَقُودُ إِنْسَانًا**): تَقَدَّمَ أنَّ المَقُود: قال ابن شيخِنا: (يحتمل أن يُفَسَّر ببشرٍ أبي خليفة)[الإفهام٥٧٩]، وتَقَدَّمَ ذلك في (الحجِّ)[ح١٦٢٠]، وأمَّا قائدُه؛ فتقدم أنِّي لا أعرفه/. [٢/٣٦٥ب]

٦٧٠٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَيَصُومَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مُرْهُ فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَقْعُدْ وَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ».

قَالَ عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو التَّبُوذَكيُّ، وتَقَدَّمَ الكلام على هذه النسبة لماذا، و(**وُهَيْبٌ**): تَقَدَّمَ، ابن خالد، و(**أَيُّوبُ**): هو ابن أبي تميمة السَّخْتيَانيُّ.

قوله: (**إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه مُطوَّلًا، وأنَّه لا يُعرَف إلَّا في هذا الحديث، وأنَّه ليس في الصَّحَابة من كنيته (أبو إسرائيل) سواه، وأنَّه ليس في الصَّحَابة مَن اسمه قُشَير سواه، وسمَّاه بعضهم قيصرَ، وكذلك ليس في الصَّحَابة مَن اسمه (قيصر) سواه[ح١٨٦٥]، والله أعلم.

---

(١) انظر «أسد الغابة» (١/٢٥٦).

قوله: (قَالَ عَبْدُ الوَهَّابِ): هو ابن عبد المجيد الثقفيُّ، تَقَدَّمَ: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): هذا الحديثُ رُوِيَ بوجهين؛ أحدهما: مسندٌ وقد قدَّمه، ومرسلٌ وقد أخَّره، وقد عُمِل في أصلنا الدِّمَشْقيِّ في الهامش بعد عكرمة: (عن ابن عَبَّاس)، وعُمِل عليه علامةُ نسخة، لكن كُتِب في آخرها: (صح)، وفي ذلك نظرٌ، وقد طرَّف المِزِّيُّ المعلَّقَ مرسلًا[تحفة ١١١/٥]، وقد أخرج الحديثَ أبو داود في (الأيمان) عن موسى بن إسماعيل بسند البُخاريِّ في هذا الحديث المسنَد[د ٣٣٠٠]، وأخرجه ابن ماجه في (الكفَّارات) عن الحُسين بن مُحَمَّد بن شيبة الواسطيِّ، عن العلاء بن عبد الجبَّار، عن وُهَيب، عن أيُّوب متَّصِلًا به[جه ٢١٣٦]، والله أعلم.

٣٢ - بابُ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ أَيَّامًا، فَوَافَقَ النَّحْرَ أَوِ الفِطْرَ

٦٧٠٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ المُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: حَدَّثَنِي حَكِيمُ بْنُ أَبِي حُرَّةَ الأَسْلَمِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ لَا يَأْتِيَ عَلَيْهِ يَوْمٌ إِلَّا صَامَ، فَوَافَقَ يَوْمَ أَضْحًى أَوْ فِطْرٍ، فَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، لَمْ يَكُنْ يَصُومُ يَوْمَ الأَضْحَى وَالفِطْرِ، وَلَا يَرَى صِيَامَهُمَا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ المُقَدَّمِيُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أن (المُقدَّمِيَّ) بضَمِّ الميم، وفتح الدال المُشَدَّدة، نسبة إلى جدِّه مُقدَّم؛ اسمُ مفعولٍ، و(فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ): تَقَدَّمَ أنَّه بضَمِّ الفاء، وفتح الضاد المُعْجَمة، و(حَكِيمُ بْنُ أَبِي حُرَّةَ): بفتح الحاء، وكسر الكاف، مكبَّر، و(حُرَّة): بضَمِّ الحاء المُهْمَلة، وفتح الراء المُشَدَّدة، وهذا مَعْرُوفٌ عند أهله.

قوله: (سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ): السائل لابن عمر لا أعرفه.

٦٧٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: نَذَرْتُ أَنْ أَصُومَ كُلَّ يَوْمِ ثَلَاثَاءَ أَوْ أَرْبِعَاءَ مَا عِشْتُ، فَوَافَقْتُ هَذَا اليَوْمَ يَوْمَ النَّحْرِ. فَقَالَ: أَمَرَ اللهُ بِوَفَاءِ النَّذْرِ، وَنُهِينَا أَنْ نَصُومَ يَوْمَ النَّحْرِ. فَأَعَادَ عَلَيْهِ، فَقَالَ مِثْلَهُ، لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ.

قوله: (عَنْ يُونُسَ): هذا هو يونس بن عبيد، أحد أئمَّة البصرة، عن الحسن وأبي بردة، وعنه: عبد الوهَّاب الثقفيُّ وابنُ عُلَيَّة، من العلماء العامِلين الأثبات، تُوُفِّيَ سنة (١٣٩هـ)، أخرج له الجماعة،

وَثَّقَهُ أحمدُ والجماعة(١)، تَقَدَّمَ[ح٣١].

تنبيهٌ: يونس بن عبيد شخصٌ آخَرُ كوفيٌّ، حدَّث عن البراء بن عازب، لا يُدرى مَن هو، وقد ذكره ابن حِبَّانَ في «الثقات»[٥/٥٥٤]، وحديثه: (ذكر راية النَّبيِّ ﷺ أنَّها سوداء مربَّعة من نَمِرَة)(٢)، أخرج له أبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وحديثُه حسنٌ(٣)، تَقَدَّمَ ذكرُه غير هذه المرَّة[ح٣١].

قوله: (فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: نَذَرْتُ أَنْ أَصُومَ كُلَّ يَوْمٍ ثَلَاثَاءَ أَوْ أَرْبِعَاءَ): هذا السائل لابن عمر لا أعرفه، وقد تَقَدَّمَ في (الصوم) ما في «ثقات ابن حِبَّانَ»؛ فانظره إن أردته[ح١٩٩٤]، وقال بعض حُفَّاظ مِصْرَ الآن: (لم يُسَمَّ، وفي «الأوسط» للطبرانيِّ: أنَّ كريمةَ بنتَ سيرين سألَتِ ابنَ عمر عن ذلك [طس٧٨٣٥]) [هُدى٣٥٥].

قوله: (أَوْ أَرْبِعَاءَ): هو مثلَّث المُوَحَّدة، الأفصحُ الكسرُ، ممدودٌ، وكذا (الثَّلَاثَاء): ممدودٌ أيضًا، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (أَمَرَ اللهُ بِوَفَاءِ النَّذْرِ، وَنُهِينَا أَنْ نَصُومَ يَوْمَ النَّحْرِ): تَقَدَّمَ الكلام على هذا في (الصوم)[ح١٩٩٤].

٣٣- بابٌ هَلْ تَدْخُلُ فِي الأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ الأَرْضُ وَالغَنَمُ وَالزَّرْعُ وَالأَمْتِعَةُ؟

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَالَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَصَبْتُ أَرْضًا لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ مِنْهُ. قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَّسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا».

وَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَحَبُّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءَ. لِحَائِطٍ لَهُ مُسْتَقْبِلَةِ المَسْجِدِ.

قوله: (بَابٌ: هَلْ يَدْخُلُ فِي الأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ الأَرْضُ وَالغَنَمُ وَالزَّرْعُ(٤) وَالأَمْتِعَةُ؟): قال شيخُنا الشارح: (وإنَّما أراد البُخاريُّ -والله أعلم- الردَّ على أبي حنيفة، فإنَّه يقول: إنَّ مَن حلف أو نذر أن يتصدَّق بماله كلِّه؛ فإنَّه لا تقع يمينُه ونذرُه من الأموال إلَّا على ما فيه الزكاة خاصَّةً(٥)، وعند مالكٍ ومَن تبعه: تقع يمينه على جميع ما يقع عليه اسمُ مالٍ[البيان والتحصيل١٣/٣٩٥]، قال ابن بَطَّال: وأحاديث

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٩/٢٤٢)، «تهذيب الكمال» (٣٢/٥١٧).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٤/٢٩٧) وأبو داود (٢٥٩١)، والترمذيُّ (١٦٨٠)، والنسائيُّ في «سننه الكبرى» (٨٥٥٢)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وقال الترمذيُّ عقيبه: (وهذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٥٣٤)، و«ميزان الاعتدال» (٤/٤٨٢)، قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/٤٧٢): (وقال ابن القطَّان: مجهول)، وقال في «التقريب» (ص٦١٣): (مقبول).

(٤) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (والزُّروع).

(٥) انظر «بدائع الصنائع» (٦/٣٤٧).

هذا الباب تشهد له، وهو الصحيح[ابن بطال٦/١٦٧]). انتهى [التوضيح٣٠/٣٩٦].

قوله: (**قَالَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَصَبْتُ أَرْضًا لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ مِنْهُ**): تَقَدَّمَ أن هذا المالَ أرضُه، وأنَّ اسمَها ثَمْغُ[ح٢٧٣٧، ٢٧٦٤].

قوله: (**حَبَّسْتَ أَصْلَهَا**): (حبَّس): بتشديد المُوحَّدة وتخفيفها، قاله الخطَّابيُّ(١)، تَقدَّمَ؛ ومعناه: وَقَفَ[ح٢٧٣٧].

قوله: (**وَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه زيد بن سهل، نقيبٌ بدريٌّ جليلٌ، رضي الله عنه.

قوله: (**بَيْرُحَاءٍ**(٢)): تَقَدَّمَت اللغات فيها، وأين هي، وأنَّها وَقْفٌ، وتُعرَف بالنوريَّة في شمالي المدينة المشرَّفة، وأنَّها اشترتها امرأةٌ من النوريِّين، ووَقَفَتْها على الفقراء والمساكين[ح١٤٦١].

قوله: (**لِحَائِطٍ لَهُ**): تَقَدَّمَ أنَّ (الحائط): البستان[ح٢١٦]، و(**مُسْتَقْبِلَةَ**): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر المُوحَّدة[ح١٤٦١].

٦٧٠٧ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدِّيلِيِّ، عَنْ **أَبِي الغَيْثِ** مَوْلَى ابْنِ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: **خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَر**، فَلَمْ نَغْنَمْ ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً إِلَّا الأَمْوَالَ وَالثِّيَابَ وَالمَتَاعَ، **فَأَهْدَى رَجُلٌ مِنْ بَنِي الضُّبَيْبِ**، **يُقَالُ لَهُ**: **رِفَاعَةُ بْنُ زَيْدٍ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ غُلَامًا يُقَالُ لَهُ**: **مِدْعَمٌ**، فَوَجَّهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى وَادِي القُرَى حَتَّى إِذَا كَانَ بِوَادِي القُرَى بَيْنَمَا مِدْعَمٌ يَحُطُّ رَحْلًا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ **إِذَا سَهْمٌ عَائِرٌ** فَقَتَلَهُ، فَقَالَ النَّاسُ: هَنِيئًا لَهُ الجَنَّةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَلَّا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ **الشَّمْلَةَ** الَّتِي أَخَذَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنَ المَغَانِمِ، لَمْ تُصِبْهَا المَقَاسِمُ؛ **لَتُشْعِلُ عَلَيْهِ نَارًا**». فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ النَّاسُ جَاءَ رَجُلٌ **بِشِرَاكٍ أَوْ شِرَاكَيْنِ** إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «**شِرَاكٌ** مِنْ نَارٍ، أَوْ: شِرَاكَانِ مِنْ نَارٍ».

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي أويسٍ عبدِ الله، وأنَّه ابن أختِ مالكٍ الإمامِ أحدِ الأعلام، و(**أَبُو الغَيْث**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سالم.

قول أبي هريرة: (**خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى**(٣) **خَيْبَرَ**): هذا فيه مجازٌ، وهو لم يخرج معهم،

---

(١) كذا عزاه للخطَّابي تبعًا لـ«مطالع الأنوار» (٢/٢١٨)، ولفظ القاضي في «مشارق الأنوار» (١/٣٧٠): («احتبس أدراعه»، أي: أوقفها في سبيل الله، واللغة الفصيحة: أحبس، قاله الخطابيُّ، يقال: حَبَس؛ مخفَّفًا، وحَبَّس؛ مشدَّدًا)، وهو الصواب قال الخطَّابيُّ في «غريب الحديث» (١/٥٢٢): («حبس خيلًا»: اللغة العالية أن يقال: «أحبس»؛ بالألف).

(٢) كذا في (أ) و«اليونينيَّة» وفي (ق) بدون ضبط.

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (يَوْمَ).

وإنَّما جاء إلى المدينة المشرَّفة، فلم يجد النَّبيَّ ﷺ فيها، فصلَّى خلف سباع بن عُرفطة، ثُمَّ إلى خيبر بعد القتال قبل القسمة، وقد تَقَدَّمَ مثله في (غزوة خيبر)، وتَقَدَّمَ ما قيل فيه[ح٤٢٣٤].

قوله: (**فَأَهْدَى رَجُلٌ مِنْ بَنِي الضُّبَيْبِ يُقَالُ لَهُ: رِفَاعَةُ بْنُ زَيْدٍ [لِرَسُولِ اللهِ ﷺ] غُلَامًا، يُقَالُ لَهُ: مِدْعَمٌ**): تَقَدَّمَ الكلام على هذه الجملة في (غزوة خيبر)، وأنَّ ما وقع هنا هو الصواب[ح٤٢٣٤].

تنبيهٌ شاردٌ: وقع في كلام الذَّهَبيِّ في «المشتبه» مالفظه: (وبمعجمةٍ ثُمَّ مُوَحَّدة: ضَبينة؛ بطنٌ من جذام؛ منهم رفاعة بن زيد الضبينيُّ، وقال بعض المحدِّثين: الضُّبَيبي؛ من الضُّبيب من حزام(١)، له صحبةٌ). انتهى[المشتبه٣١٨]، وقد راجعت كلام ابن عَبْدِ البَرِّ في «الاستيعاب»؛ فوجدته قال: (رفاعة بن زيد بن وهب الجذاميُّ الضُّبَيبيُّ، من بني الضُّبَيب، هكذا يقولُ أهل الحديث، وأمَّا أهل النسب؛ فيقولون: الضِّبني، من بني ضِبين من جذام) وذكر قصَّة الأسود[الاستيعاب٢٣١]، وتجاه هذا الاسم في هامش «الاستيعاب» بخطِّ أبي إسحاق بن الأمين ما لفظه: (صوابه: الضَّبِيني، من بني ضَبِينة). انتهى.

قوله: (**إِذَا سَهْمٌ عَائِرٌ**): تَقَدَّمَ في (غزوة خيبر)، وهو الذي لا يُدرى مَن رماه[ح٤٢٣٤].

قوله: (**لَتُشْعِلُ(٢) عَلَيْهِ نَارًا**): (تُشعِل): بضَمِّ أَوَّله، وكسر العين، رُباعيٌّ، كذا في أصلنا بالقلم، و(نارًا): مَنْصُوبٌ مفعولٌ، والفاعل: (هي) عائدٌ على (**الشَّمْلَة**)، و(أشعل): رُباعيٌّ متعدٍّ، وثلاثيٌّ قاصرٌ، وقال ابن القَطَّاع في «أفعاله»: (وأشعلتُ النارَ والحربَ: أوقدتهما، وقال أبو زيد: شعلتُ النارَ وأشعلتها بمعنًى). انتهى[الأفعال٢/١٧٨]، وفي بعض نسخ «البخاريِّ»: (لَتَشْتَعِلُ عليه نارًا)(٣).

قوله: (**جَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكٍ أَوْ شِرَاكَيْنِ**): الرجل لا أعرف اسمَه، و(الشِّراك): أحد سُيور النعل التي على ظهر القدم.

❊ ❊ ❊

---

(١) فوقها في (أ): (كذا)، وفي هامشها: (صوابه: جذام).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) من نسخة: (لَتَشْتَعِلُ).

(٣) وهي رواية «اليونينيَّة» هنا، ورواية الحديث (٤٢٣٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

٨٣- كِتَابُ الكَفَّارَاتِ

١-بابُ كفَّاراتِ الأَيْمَانِ، وَقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩]، وَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم حِينَ نَزَلَتْ: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]

وَيُذْكَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ وَعِكْرِمَةَ: مَا كَانَ فِي القُرْآنِ ﴿أَوْ﴾ ﴿أَوْ﴾ فَصَاحِبُهُ بِالخِيَارِ، وَقَدْ خَيَّرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم كَعْبًا فِي الفِدْيَةِ

(كِتَابُ الكَفَّاراتِ)... إلى (كِتَاب الفَرَائِضِ).

فائدةٌ هي تنبيهٌ: ذكر الزمخشريُّ في «تفسيره» في (سورة التحريم) في قوله: ﴿قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَـٰنِكُمْ﴾ [التحريم: ٢]: (**إن قلتَ**: هل كفَّر النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم لذلك؟ **قلتُ**: عن الحسن أنَّه لم يُكَفِّر[(١)]؛ لأنَّه كان مغفورًا له ما تَقَدَّمَ من ذنبه وما تأخَّر، وإنَّما هو تعليمٌ للمؤمنين، وعن مقاتل: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق رقبةً في تحريم مَارِيَة). انتهى[الكشاف٤/٤٢٨].

وفي «التِّرْمِذيِّ» في (تفسير التحريم) حديثُ عمر رضي الله عنه، وفيه: (وكان قد أقسم ألَّا يدخلَ على نسائه شهرًا، فعاتبه الله في ذلك، وجعل له كفَّارة اليمين)، وهو حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، كما قاله التِّرْمِذيُّ[ت٣٣١٨]، والله أعلم.

وقوله في الحديث: «إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِيْنِي»[(٢)] على القولِ بأنَّه لا يجب عليه كفَّارةٌ: أنَّه كفَّر للتشريع لأمَّته، والله أعلم.

قوله: (**وَيُذْكَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ وَعِكْرِمَةَ**): (يُذكَر): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وكأنَّه لم يصحَّ ذلك عنهم على شرطه، و(عطاءٌ): هو -فيما يظهر- ابن أبي رَباح المَكِّيُّ.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «الكافِ الشافِ» في ذيل «الكشاف»: (لم أجده، وفي «المراسيل» لأبي داود (٢٠١/١) عنه خلاف ذلك، عن قتادة، عن الحسن: «... فأُمر أن يكفِّر عن يمينه، وعُوتب في ذلك»).

(٢) هي رواية الحديث (٦٦٢٣) من «صحيح البخاري»، وسيأتي برقم (٦٧١٨) بلفظ: (إِلَّا كَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ).

قوله: (﴿أَوْ﴾ ﴿أَوْ﴾): هو بإسكان الواو فيهما، وهذا في غاية الوضوح، كاد أن يكون عند الطلبة بديهيًّا، وهي للتخيير، وقد قَدَّمْتُ متى تُفتَح الواو، ومتى تُسَكَّن[ح٣].

قوله: (كَعْبًا فِي الفِدْيَةِ): هو كعب بن عُجرة، وقد تَقَدَّمَ حديثُه غَيْرَ مَرَّةٍ، صَحَابيٌّ مشهورٌ، رضي الله عنه، وإنَّما قيَّدته؛ لأنَّ في الصَّحَابة أحدٌ وثلاثون شخصًا يُسمَّى كلٌّ منهم: كعبًا، وفيهم مَن الصحيحُ أنَّه تابعيٌّ جماعةٌ(١).

٦٧٠٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، قَالَ: أَتَيْتُهُ يَعْنِي النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «ادْنُ»، فَدَنَوْتُ فَقَالَ: «أَيُؤْذِيكَ هَوَامُّكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ». وَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَالنُّسُكُ شَاةٌ، وَالمَسَاكِينُ سِتَّةٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه أحمد بن عبد الله بن يونس، نسبة إلى جدِّه، و(أَبُو شِهَابٍ) هذا: هو الأصغر، واسمه عبد ربِّه بن نافع المدائنيُّ الحنَّاط، تَقَدَّمَ، وتَقَدَّمَ أنَّ أبا شهاب اثنان؛ أحدهما: هذا الأصغر، والآخر: أبو شهاب الأكبر، واسمه موسى بن نافع الهُذَليُّ الحنَّاط، من أهل الكوفة، ذكر لهذا البُخاريُّ حديثًا واحدًا في (كتاب الحجِّ)[ح١٥٦٨]، وقد قَدَّمْتُ ذلك[ح١٤٤٦]، ولكن طال العهد به، و(ابْن عَوْنٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عون بن أرطبان، لا عبدُ الله بن عون ابن أمير مصر، هذا الثاني ليس له في «البُخاريِّ» شيءٌ، إنَّما روى له مسلمٌ والنَّسائيُّ(٢)، تَقَدَّمَ ذلك غَيْرَ مَرَّةٍ[ح٦٧].

قوله: (هَوَامُّكَ) أي: قَمْلُك، وقد تَقَدَّمَ[ح١٨١٤]/. [٢/٣٦٦أ]

قوله: (وَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَوْنٍ): قائل ذلك هو أبو شهاب عبدُ ربِّه بن نافع، وهذا ظاهرٌ جدًّا، (عَنْ أَيُّوبَ): هو ابن أبي تميمة السَّخْتيَانيُّ؛ يعني: (عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ ابْنِ عُجْرَةَ).

٢ - بابُ مَتَى تَجِبُ الكَفَّارَةُ عَلَى الغَنِيِّ وَالفَقِيرِ

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [التحريم: ٢]

قوله: (بَابٌ(٣): ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحريم: ٢]...) إلى آخر الترجمة: ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (مقصوده التنبيهُ على أنَّ الكفَّارة إنَّما تجب بالحنث؛ كما أنَّ كفَّارة

---

(١) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٣٠، ٣٤).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٠٢)، و«تذهيب التهذيب» (٥/٢٤٩).

(٣) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (قَوْلِهِ)، ثُمَّ زيد في «اليونينيَّة»: (تَعَالَى).

الإفطار إنَّما كانت بعد اقتحام الذنب، وأدرجَ في ذلك إيجابَها على الفقير؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ عَلِم فقرَه، ومع ذلك أعطاه ما يكفِّر به؛ كما لو أُعطِيَ الفقيرُ ما يقضي به دَينَه). انتهى[المتواري٢٠٤].

٦٧٠٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهريِّ، قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ فِيهِ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ، قَالَ: «وَمَا شَأْنُكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «تَسْتَطِيعُ تُعْتِقُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «اجْلِسْ»، فَجَلَسَ فَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ -وَالعَرَقُ المِكْتَلُ الضَّخْمُ- قَالَ: «خُذْ هَذَا، فَتَصَدَّقْ بِهِ»، قَالَ: أَعَلَى أَفْقَرَ مِنَّا؟! فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ قَالَ: «أَطْعِمْهُ عِيَالَكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا سُفيَانُ): هو ابن عُيَيْنَة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم، و(حُمَيْد بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن عوف الزُّهْرِيُّ، لا الحِمْيَرِيُّ، هذا الثاني ليس له شيءٌ عن أبي هريرة عند البُخاريِّ، إنَّما روى [له] مسلمٌ عنه حديثًا واحدًا: «أفضل الصيام بعد رمضان...» الحديث[م١١٦٣]، وهذا ليس في «البُخاريِّ»(١)[ح٣٧].

قوله: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ(٢) ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ): تَقَدَّمَ أنَّ اسمَ هذا الرجل سلمةُ بن صخر البياضيُّ، وفي «التِّرْمِذيِّ»: سلمان بن صخر[ت١٢٠٠]، فانظره في (كتاب الصوم) من هذا التعليق[ح١٩٣٥]، فإنَّه مطوَّلٌ هناك، وقال بعضهم هنا حين ذكر القولَين اللَّذَين ذكرتُهما، قال: (وقيل: سليمان). انتهى(٣)، وهذا ما رأيتُه لغيره، إلَّا أنِّي رأيتُ في بعض النسخ الصحيحة من «المصابيح» ذلك، فما أدري أهو سبق قلمٍ من النُّسَّاخ، أو من المؤلِّف؟

قوله: (وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي): امرأة سلمة بن صخر لا أعرف اسمها.

قوله: (فَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(النَّبيُّ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل، وهذا ظاهِرٌ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ الذي جاء به هو فروة بن عمرو البياضيُّ[ح١٩٣٥]، ذكره التِّرْمِذيُّ في «جامعه» في (كتاب الظهار)[ت١٢٠٠].

قوله: (بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح العين والراء، وبالقاف[ح١٩٣٥]، وقد فسَّره هنا بأنَّه (المِكْتَلُ

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٧/٣٨١).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبِيِّ).

(٣) انظر «التنقيح» (٣/١٢٠٩).

الضَّخْمُ)، و(**المِكْتَل**): بكسر الميم، وإسكان الكاف، ثُمَّ مُثنَّاة فوق مفتوحة، ثُمَّ لام، وقد تَقَدَّمَ[ح١٢٢].

قوله: (**نَوَاجِذُهُ**): تَقَدَّمَ أنَّ (النواجذ): الأنياب، ويُقال: الأضراس[ح٤٨١١].

قوله: (**أَطْعِمْهُ**): هو بفتح الهمزة، وكسر العين، رُباعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

٣- بابُ مَنْ أَعَانَ الْمُعْسِرَ فِي الكَفَّارَةِ

٦٧١٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ**: حَدَّثَنَا **مَعْمَرٌ**، عَنِ **الزُّهريِّ**، عَنْ **حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: **جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ** فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ بِأَهْلِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «تَجِدُ رَقَبَةً»؟ قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَل تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ بِعَرَقٍ -**وَالعَرَقُ المِكْتَلُ** فِيهِ تَمْرٌ- فَقَالَ: «اذْهَبْ بِهَذَا، فَتَصَدَّقْ بِهِ» فقَالَ: عَلَى أَحْوَجَ مِنَّا يَا رَسُولَ اللهِ؟! وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ مَا بَيْنَ **لَابَتَيْهَا** أَهْلُ بَيْتٍ أَحْوَجُ مِنَّا ثُمَّ قَالَ: «اذْهَبْ، **فَأَطْعِمْهُ** أَهْلَكَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن زياد، وتَقَدَّمَ بعض ترجمته، وأنَّه له مناكير تجنَّبَها أهلُ «الصحيح»[ح٣٦]، و(**مَعْمَرٌ**): تَقَدَّمَ ضبطه، وهو ابن راشد، و(**الزُّهْرِي**): مُحَمَّد بن مسلم، و(**حُمَيْد بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ**): هو ابن عوف الزُّهْرِيُّ، وتَقَدَّمَ أعلاه بقيَّة الكلام عليه.

قوله: (**جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبيِّ**(١) **ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ**): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه سلمة بن صخر البياضيُّ، وأنَّ في «التِّرْمِذيِّ»: سلمان بن صخر[ت١٢٠٠]، وتَقَدَّمَ أعلاه أنَّ الرجل الذي جاء بالعَرَق فروةُ بن عمرو البياضيُّ، ذكره التِّرمِذيُّ في «جامعه» في (كتاب الظهار)[ت١٢٠٠]، وتَقَدَّمَ الكلام على (**العَرَق**) أعلاه وقبله[ح١٩٣٥]، وعلى ضبط (**المِكْتَل**)[ح٦٧٠٩]، وعلى (**اللَّابَتَيْنِ**) قبل ذلك، وأنَّ (اللابة): الحَرَّة، و(الحَرَّة): أرضٌ تركبها حجارةٌ سودٌ[ح١٨٦٩]، وعلى (**أَطْعِمْهُ**): أنَّه بفتح الهمزة، وكسر العين، رُباعيٌّ، أعلاه[ح٦٧٠٩].

٤- بابٌ: يُعْطِي فِي الكَفَّارَةِ عَشَرَةَ مَسَاكِينَ قَرِيبًا كَانَ أَوْ بَعِيدًا

قوله: (**بَابٌ: يُعْطِي فِي الكَفَّارَةِ عَشَرَةَ مَسَاكِينَ، قَرِيبًا كَانَ أَوْ بَعِيدًا**): ذكر ابن المُنَيِّر حديث الباب -وهو حديث المجامِع في رمضان- على عادته، ثُمَّ قال: (أعاد الحديثَ في هذه الترجمة، وما فيه إلَّا «أَطْعِمْهُ أهلك»[ح٦٧١١]، لكن إذا جاز إعطاءُ الأقرباء؛ فالبُعَداء أجوزُ، وقاس البُخاريُّ كفَّارة اليمين على كفَّارة الإفطار في إجازة الصَّرْف إلى الأقرب). انتهى[المتواري٢٠٥].

---

(١) كذا في (أ)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (رسول الله).

٦٧١١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ، قَالَ: «وَمَا شَأْنُكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، فقَالَ: «هَلْ تَجِدُ مَا تُعْتِقُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا أَجِدُ، فَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ فَقَالَ: «خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ» فَقَالَ: أَعَلَى أَفْقَرَ مِنَّا؟! مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَفْقَرُ مِنَّا، ثُمَّ قَالَ: «خُذْهُ فَأَطْعِمْهُ أَهْلَكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابن عُيَيْنَة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، و(حُمَيْد بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ[(١)]): هو ابن عوف، وقد تَقَدَّمَ بقيَّة الكلام عليه أعلاه وقبله مرارًا.

قوله: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ): تَقَدَّمَ أنَّه سلمة بن صخر البياضيُّ[ح١٩٣٥]، وأنَّ في «التِّرْمِذيِّ»: سلمان بن صخر[ت١٢٠٠]، و(أُتِيَ النَّبِيُّ): تَقَدَّمَ أنَّه مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(النَّبيُّ): مَرْفُوعٌ نائبٌ منابَ الفاعل، وتَقَدَّمَ أنَّه فروة بن عمرو البياضيُّ[ح١٩٣٥]، كما في (ظهار التِّرْمِذيِّ)[ت١٢٠٠]، وتَقَدَّمَ الكلام على (العَرَق) أعلاه، وعلى (اللَّابَتَيْنِ)، وعلى (فَأَطْعِمْهُ أَهْلَكَ)، وأنَّه بقطع الهمزة، وكسر العين، رُباعيٌّ[ح٦٧٠٩].

٥ - بابُ صَاعِ المَدِينَةِ وَمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ وَبَرَكَتِهِ، وَمَا تَوَارَثَ أَهْلُ المَدِينَةِ مِنْ ذَلِكَ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ

قوله: (بَابُ صَاعِ المَدِينَةِ وَمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ): (الصاع): أربعة أمداد، و(المُدُّ): رطلٌ وثلثٌ برطل بغداد عند أهل الحجاز، ورطل بغداد: مئةٌ وثمانيةٌ وعشرون درهمًا وأربعةُ أسباعِ درهم، وقيل: بلا أسباع، وقيل: وثلاثون، فالصاع على الصحيح عند أهل الحجاز: ستُّ مئة وخمسةٌ وثمانون درهمًا وخمسة أسباع درهم، وقد تَقَدَّمَ ذلك[قبل ح٢٠١].

قوله: (قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ): تَقَدَّمَ الاختلاف في (القرن) على أقوال ذكرتها[(٢)] في أوَّل (مناقب الصَّحَابة ﵃)[ح٣٦٥٠].

٦٧١٣ - حَدَّثَنَا مُنْذِرُ بْنُ الوَلِيدِ الجَارُودِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ -وَهوَ سَلْمٌ-: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي زَكَاةَ رَمَضَانَ بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ المُدِّ الأَوَّلِ، وَفِي كَفَّارَةِ اليَمِينِ: بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ.

---

(١) (عبد الرحمن): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) في (أ): (ذكرها)، ولعلَّ المُثبتَ هو الصَّواب.

قَالَ أَبُو قُتَيْبَةَ: قَالَ لَنَا مَالِكٌ: مُدُّنَا أَعْظَمُ مِنْ مُدِّكُمْ، وَلَا نَرَى الفَضْلَ إِلَّا فِي مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ لِي مَالِكٌ: لَوْ جَاءَكُمْ أَمِيرٌ فَضَرَبَ مُدًّا أَصْغَرَ مِنْ مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ، بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تُعْطُونَ؟ قُلْتُ: كُنَّا نُعْطِي بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: أَفَلَا تَرَى أَنَّ الأَمْرَ إِنَّمَا يَعُودُ إِلَى مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ -وَهُوَ سَلْمٌ-): بفتح السين، وإسكان اللام، وهو ابن قُتَيْبَة، وهذا ظاهِرٌ، إلَّا أنَّه ربَّما جاء مُغفَّل يقوله: سالم.

قوله: (عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي زَكَاةَ رَمَضَانَ بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ؛ المُدِّ الأَوَّلِ): قال شيخُنا: (ووصف ابن عمر «الأوَّل»)، كذا قال، وإنَّما وصفَه نافعٌ، قال شيخُنا: (ليفرِّق بينه وبين مُدِّ هشام بن الحارث الذي أخذ به أهلُ المدينة في كفَّارة الظهار؛ ليُغلِّظَها على المتظاهرين الذين شهد عليهم أنَّهم[(١)] يقولون مُنكَرًا من القول وزُورًا، فجعلوها بمُدِّ هشام، وهو أكبر من مُدِّه ﷺ بثلثي مُدٍّ، ولم يكن لرسول الله ﷺ إلَّا مدٌّ واحدٌ، وهو الذي نقله أهلُ المدينة وعَمِل به الناس إلى اليوم). انتهى [التوضيح ٣٠/٤١٢].

قوله: (قَالَ أَبُو قُتَيْبَةَ): هو سَلْمُ بن قُتَيْبَة الذي تَقَدَّمَ.

قوله: (تُعْطُونَ): هو بضَمِّ الطاء، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (نُعْطِي): هو بكسر الطاء، وهذا ظاهِرٌ.

٦- بَابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩] وَأَيُّ الرِّقَابِ أَزْكَى؟

٦٧١٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي غَسَّانَ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً، أَعْتَقَ اللهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنَ النَّارِ، حَتَّى فَرْجَهُ بِفَرْجِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ): تَقَدَّمَ أنَّه بضَمِّ الراء، وفتح الشين المُعْجَمة، وهذا ظاهِرٌ عند أهله/. [٢/٣٦٦ب]

قوله: (عَنْ أَبِي غَسَّانَ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (غسَّان) يُصرَف ولا يُصرَف، وأنَّ (مُطَرِّفًا) بكسر الراء[(٢)] المُشَدَّدة، اسمُ فاعلٍ، و(عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ): هو زَين العابدين.

---

(١) في (أ): (أنَّه)، والمثبت من مصدره.

(٢) في (أ): (الطاء)، ولعلَّ المُثبتَ هو الصَّوابُ.

٧- بابُ عِتْقِ المُدَبَّرِ وَأُمِّ الوَلَدِ وَالمُكَاتَبِ فِي الكَفَّارَةِ، وَعِتْقِ وَلَدِ الزِّنَى

وَقَالَ طَاوُسٌ: يُجْزِئُ المُدَبَّرُ وَأُمُّ الوَلَدِ.

قوله: (بَابُ عِتْقِ المُدَبَّرِ وَأُمِّ الوَلَدِ وَالمُكَاتَبِ فِي الكَفَّارَةِ، وَعِتْقِ وَلَدِ الزِّنَى): ذكر ابن المُنَيِّر حديثَ الباب على عادته، وهو حديث بيع المُدَبَّر لنُعَيْم النَّحَّام[ح٦٧١٦]، ثُمَّ قال: (وجه مطابقة الترجمة لبيع المُدَبَّر أنَّه باعه، وبيعه يدلُّ على ملكه، فهو كالقِنِّ، وقول طاوس بإجازة أمِّ الولد يوجب إجازة المكاتب بطريقٍ أَولى، ولا أعلمُ مناسبةً بين عِتْق ولد الزنى وبين ما أدخله في الترجمة، إلَّا أن يكون المخالِفُ في عِتْقه خالفَ في عِتْق ما ذكرته، فاستدلَّ عليه البُخاريُّ بطريق لا قائل بالفصل، أو لأنَّ الذي منع عتق المكاتَب ونحوِه في الكفَّارة بنى على نقص قيمته، فلا يُجزِئ في الكفَّارة؛ كعيب العين، فنقض عليه البُخاريُّ بنقص ولد الزنى في القيمة، ومع ذلك جاز عتقه في الكفَّارة، والله أعلم). انتهى[المتواري٢٠٥].

وقد نقل شيخُنا: (أنَّ عتق ولد الزنى في الرقاب الواجبة أجازه الفقهاء، رُوِيَ ذلك عن عمر، وعليٍّ، وعائشة، وجماعةٍ من الصَّحَابة، وقال عطاءٌ والشَّعْبيُّ والنَّخَعيُّ: لا يجوز عتقه، وهو قول الأوزاعيِّ، وما رُوِيَ عن أبي هريرة: «أنَّه شرُّ الثلاثة»[د٣٩٦٣ حم٨٠٩٨]؛ فقد رُوِيَ عن عائشة وابنِ عَبَّاس ﵄ إنكارُ ذلك، قال ابن المنذر[الإشراف٧/١٣٦]: روينا عن فَضالة بن عبيد وأبي هريرة إجزاءه، وبه قال سعيد بن المُسَيَّب، والحسن، وطاوس، وإسحاق، والشَّافِعيُّ، وأحمدُ، وأبو عبيد، وبه نقول؛ لدخوله في قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢])[التوضيح٣٠/٤١٨]. والله أعلم.

تنبيهٌ: جاء في الحديث: أنَّه ﵇ سُئِل عن عِتْق ولد الزنى، فقال: «لا خيرَ فيه، نعلان أجاهد فيهما في سبيل الله أحبُّ إليَّ من أن أُعتِق ولدَ زنى»، ذكره الإمام أحمد[حم٢٧٦٢٤].

٦٧١٦- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ دَبَّرَ مَمْلُوكًا لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟». فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ النَّحَّامِ بِثَمَانِ مِئَةِ دِرْهَمٍ، فَسَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: عَبْدًا قِبْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل السدوسيُّ، وأنَّ لقبَ مُحَمَّدٍ عارمٌ، وهو بعيدٌ منها؛ لأنَّ العَارِم: الشِّرير أو الشَّرِس[ح٦٠]، و(عَمْرو): هو ابن دينار المَكِّيُّ الإمام، أبو مُحَمَّد، مولى قريش، لا عَمرو بن دينار قهرمان آل الزُّبَير، هذا ليس له في «البُخاريِّ» و«مسلمٍ» شيءٌ، إنَّما روى له

التِّرْمِذيُّ وابن ماجه، وهو ضعيفٌ[1]، و(جَابِر): هو ابن عبد الله بن عَمرو بن حرام الأنصاريُّ.

قوله: (**أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ دَبَّرَ مَمْلُوكًا**): هذا الرجل الأنصاريُّ تَقَدَّمَ أنَّ في «مسلم» أنَّه يُقال له: أبو مذكور[م٩٩٧/م]، و(المملوك) يقال له: يعقوب، وهو قِبطيٌّ، كما سيأتي في هذا الحديث، ﵄، تُوُفِّيَ يعقوبُ أيَّام ابن الزُّبَير[ح٢١٤١].

قوله: (**فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ النَّحَّامِ**): كذا في أصلنا، وقد تَقَدَّمَ الكلام على نُعَيم هذا، وأنَّه هو النَّحَّام، لا أبوه، وما ذكرتُه هو الصواب، وقد قَدَّمْتُ الكلامَ في ترجمته[ح٢١٤١و٢٤١٥].

٨- بابٌ: إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ، وإِذَا أُعْتِقَ فِي الكَفَّارَةِ لِمَنْ يَكُونُ وَلَاؤُهُ؟

قوله: (باب: **إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وبَيْنَ آخَرَ[2] فِي الكَفَّارَةِ؛ لِمَنْ يَكُونُ وَلَاؤُهُ؟**): ساق ابن المُنَيِّر حديثَ الباب على عادته، ثُمَّ قال: (ترجم على العبد المشترَك يُعتِقُه أحدهما، وحديث بَريرة لا اشتراك فيه، لكنَّهم لمَّا اشترطوا الولاءَ وكانت الرقبةُ لعائشة؛ صار الحقُّ في الأَمَة مدخولًا فيه على الاشتراك، فأسقط الشرع حقَّ الولاء عن غير المعتِق، وخصَّ به المعتِق، فكذلك أحدُ الشريكين إذا أعتق نصيبَه[3] وكان موسرًا، ويجزئه في الكفَّارة عند مالك ﵁[4]). انتهى[المتواري٢٠٦].

قوله: (**إِذَا أُعْتِقَ[5] فِي الكَفَّارَةِ**): (أُعتِق): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٦٧١٧- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، **عَنِ الحَكَمِ**، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، **عَنِ الأَسْوَدِ**، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ **فَاشْتَرَطُوا عَلَيْهَا الوَلَاءَ**، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا إِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

قوله: (**عَنِ الحَكَمِ**): هو ابن عُتَيبةَ [الإمام، وليس] القاضي، وقد سبق التنبيهُ فيه على وَهمٍ وَهِم فيه البُخاريُّ[6][ح١١٧]، و(**إِبْرَاهِيم**): هو ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ، و(**الأَسْوَد**): هو ابن يزيد النَّخَعيُّ.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/١٣)، تقدم عند الحديث (١٢٢).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن المستملي، وزيد فيها: (باب: إذا أعتق)، ورواية «اليونينيَّة» الشطر الثاني من الترجمة فقط.

(٣) في (أ): (يريد)، وفي هامشها: (لعله: نصيبه).

(٤) انظر «البيان والتحصيل» (١٨٩/٥).

(٥) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أَعْتَقَ).

(٦) قدَّمت الكلامَ على توهيم البخاريِّ في الحديث المشار إليه؛ فانظره إن أردته.

قوله: (فَاشْتَرِطُوا وَلَاءَهَا[١]) أي: اشترط أهلُها، وقد تَقدَّمَ مَن أهلُها[ح٢١٦٨].

٩- بابُ الاِسْتِثْنَاءِ فِي الأَيْمَانِ

قوله: (بَابُ الاِسْتِثْنَاءِ فِي الأَيْمَانِ): ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (ترجم على الاستثناء في اليمين، وليس في حديث أبي موسى إلَّا قولُه ﷺ: «وإنِّي إن شاء الله»[ح٦٧١٨]، وهذه ليست بيمينٍ، وأمَّا حديث سليمان؛ ففيه: «لأطوفنَّ»[ح٦٧٢٠]، وهذا لم يكن فيه يمينٌ، لكنَّ فيه ما يتعيَّن أن يكون جوابَ قَسَمٍ، وكأنَّ البُخاريَّ يقول: إذا استُثْنِيَ من الأخبار؛ فكيف لا يُستَثْنَى من الأخبار المؤكَّدة بالقسم؟! وهو أحوج للتفويض إلى المشيئة؛ لأنَّه أدخلُ في التألِّي على الله بالغيب المستقبل، والله أعلم، وفي حديث سليمان لطيفةٌ تدلُّ على أنَّ الفصل اليسير بين اليمين والاستثناء لا يضرُّ؛ لأنَّه قال: «فقال له المَلَك: قل: إن شاء الله، فنَسِيَ» فمقتضى هذا أنَّه لو قالها؛ لاعتُبِر استثناؤه، وذلك مع الفصل بقول المَلَك بين اليمين والاستثناء، لكنَّ المذهبَ الصحيحَ عند العلماء: اشتراطُ الاتِّصال في الاستثناء[٢]، فيُحمَل على أنَّ المَلَك قال له ذلك خلال يمينه [بحيث] لو لم ينسَ؛ لكان الاستثناء متَّصلًا، ففيه دليلٌ على أنَّ حدوثَ نيَّة الاستثناء خلال اليمين كافٍ، وهو الصحيح عند مالكٍ[٣]؛ لأنَّا لا نعتبر مقارنة النيَّة لأوَّل اليمين، بل لو حدثت متَّصلة بآخِرِ جزء؛ جاز واعتُبِر، والله أعلم) انتهى[المتواري٢٠٨].

فقول ابن المُنَيِّر هذا الإمامِ في حديث أبي موسى: (وليس فيه إلَّا قولُه: «وإنِّي إن شاء الله»)، وكأنَّه وقع في نسخته كذلك، وأمَّا في أصل سماعنا على العِرَاقيِّ وكذا في أصلنا الدِّمَشْقيِّ: «وإنِّي والله إن شاء الله»، وأيضًا جاء في غير هذه الطريق، وهو في «مسلم» أيضًا[م(١٦٤٩)(٧)]، والله أعلم.

٦٧١٨- ٦٧١٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ غَيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ أَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «وَاللهِ لَا أَحْمِلُكُمْ، ومَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ»، ثُمَّ لَبِثْنَا مَا شَاءَ اللهُ، فَأُتِيَ بِإِبِلٍ، فَأَمَرَ لَنَا بِثَلَاثَةِ ذَوْدٍ، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: لَا يُبَارِكُ اللهُ لَنَا، أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا فَحَمَلَنَا، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ، بَلِ اللهُ حَمَلَكُمْ،

(١) كذا في (أ)، وهو بنحو رواية الحديث (٢٥٧٨)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (عَلَيْهَا الوَلَاءَ).

(٢) انظر «الإشراف على مذاهب العلماء» (١٢١/٧).

(٣) انظر «المدونة» (١٠٩/٣).

إنِّي وَاللهِ -إنْ شَاءَ اللهُ- لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا كَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، أَوْ أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرْتُ».

حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، وَقَالَ: «إِلَّا كَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ أَوْ أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرْتُ».

قوله: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ(١): حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): هو حَمَّاد بن زيد، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(أَبُو بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوْسَى): تَقَدَّمَ أنَّه الحارث أو عامر القاضي، و(أَبُو مُوسَى): عبد الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريُّ الأميرُ.

قوله: (فِي رَهْطٍ): تَقَدَّمَ الكلام على (الرَّهْط) وعلى (النَّفَر)[ح٢٧،٦٦]، وكذا تَقَدَّمَ على (أَسْتَحْمِلُهُ)[ح٤٣٨٥].

قوله: (فَأُتِيَ بِإِبِلٍ): كذا في أصلنا، وفي نسخة في هامش أصلنا: (بشائل)(٢) عوض (بإبل)، و(الشائل) بالشين المُعْجَمة: قال ابن قُرْقُول: (وهي ناقةٌ ارتفع لبنُها، وقد يُوصَف بذلك الجماعةُ منها، والمسموع: «شوائل» في الجمع...) إلى آخر كلامه[مطالع ١/١٧١]، وفي «الصحاح»: (والشَّوْل أيضًا: النوق التي خفَّ لبنها، وارتفع ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعةُ أشهرٍ أو ثمانية، الواحدة: شائلة، وهو جمعٌ على غير قياسٍ، تقول منه: شوَّلت الناقةُ -بالتشديد- أي: صارت شائلة، وأنشد بيتًا، ثُمَّ قال: وأمَّا الشائل؛ بلا هاء؛ فهي الناقة التي تشول بذنبها للِّقاح، ولا لبنَ لها أصلًا، والجمع: شُوَّل؛ مثل: رَاكع ورُكَّع)/. [٢/٣٦٧أ]

قوله: (بِثَلَاثَةِ ذَوْدٍ): تَقَدَّمَ الكلام على (الذَّود) في الإبل[١٤٠٥].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل السدوسيُّ عَارم، و(حَمَّادٌ): هو ابن زيد، وقد تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ أنَّ (حَمَّادًا) إذا أُطلِق؛ فإن كان الراويَ عنه مُحَمَّد بن الفضل عَارم أو سليمان ابن حرب؛ فهو ابن زيد، وإن كان الذي أطلقه -وهو الراوي عنه- موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكيُّ أو عَفَّانُ أو حجَّاج بن منهال؛ فهو ابن سلمة، وكذا إذا أطلقه هدَّاب، وقد تَقَدَّمَ أنَّ ابن سلمة لم يروِ له البُخاريُّ في الأصول، وإنَّما أخرج له مسلمٌ والأربعة، والله أعلم[ح١٤٢].

ويعني البخاريُّ بالسند الذي ساقه -وهو حَمَّاد-: عن غيلان بن جَرِير، عن أبي بردة، عن أبي موسى، وهذا ظاهِرٌ، وقد اختصره.

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (بْنُ سَعِيدٍ).

(٢) وهي رواية الأَصيليِّ، وأبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

٦٧٢٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَالَ سُلَيْمَانُ: لأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً، كُلٌّ تَلِدُ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ -قَالَ سُفْيَانُ: يَعْنِي المَلَكَ- قُلْ إِنْ شَاءَ اللهُ، فَنَسِيَ، فَطَافَ بِهِنَّ فَلَمْ تَأْتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ بِوَلَدٍ إِلَّا وَاحِدَةٌ بِشِقِّ غُلَامٍ»، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَرْوِيهِ قَالَ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ؛ لَمْ يَحْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا لَه فِي حَاجَتِهِ».

وَقَالَ مَرَّةً: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوِ اسْتَثْنَى». قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الأَعْرَجِ: مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أَنَّ (سفيان) بعد (عليِّ ابن المَدينيِّ): هو ابن عُيَيْنَة، و(هِشَام ابْن حُجَيْر): هو مثل تصغير (حَجَرٍ) بتقديم الحاء على الجيم، وترجمة هشامٍ معروفةٌ، وله ترجمةٌ في «الميزان»(١).

قوله: (سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْن دَاوُد ﷺ(٢): لأَطُوفَنَّ...) الحديث: هذا موقوفٌ على أبي هريرة لفظًا، مَرْفُوعٌ معنًى، وقد تَقَدَّمَ مرفوعًا لفظًا[ح٢٨١٩]، وقد رفع بعضَه هنا في قوله: (فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَرْوِيهِ، قَالَ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ...»، وَقَالَ مَرَّةً: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوِ اسْتَثْنَى»).

قوله: (عَلَى تِسْعِينَ): تَقَدَّمَ الكلام على روايات هذا الحديث، وأنَّه لا تنافيَ بينها وبين (المئة) في (كتاب الأنبياء) في (باب قول الله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣])(٣) وغيره[ح٢٨١٩]، وقد ذكرت هناك كَم كان لسليمان ﷺ من زوجةٍ وسُرِّيَّة، وكم كان في ظهره ماءُ رَجُلٍ، والله أعلم.

قوله: (فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ -قَالَ سُفْيَانُ: يَعْنِي: المَلَكَ-): تَقَدَّمَ الخلاف في صاحبه في الباب المذكور أعلاه، وأنَّ الصحيح: أنَّه المَلَك[ح٣٤٢٤]؛ لأنَّه جاء في رواية في «الصحيح»: (فقال له المَلَك)[ح٥٢٤٢].

قوله: (فَلَمْ تَأْتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ بِوَلَدٍ إِلَّا وَاحِدَةٌ): (واحدةٌ): مَرْفُوعٌ مُنَوَّن، كذا في أصلنا، وعليه (صح).

قوله: (بِشِقِّ غُلَامٍ): تَقَدَّمَ[ح٢٨١٩] أنَّ هذا يُقال: إنَّه المذكورُ في قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا﴾[ص: ٣٤].

قوله: (فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَرْوِيهِ): تَقَدَّمَ أنَّ قولَه: (يرويه)، أو: (يبلغ به)، أو: (رواية)، أو: (ينميه)، أو: (يرفعه) كلُّه مَرْفُوعٌ[ح١٤١].

---

(١) انظر «ميزان الاعتدال» (٢٩٥/٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٧٩/٣٠).

(٢) (بْن دَاوُد ﷺ): ليس في «اليونينيَّة» و(ق)، وهي ثابتة في رواية الحديث (٢٨١٩) بنحوها.

(٣) تقدم ذلك في (باب قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَٰنَ﴾ [ص: ٣٠]) عند الحديث (٣٤٢٤).

قوله: في (دَرَكًا لِحَاجَتِهِ[(١)]): قال ابن قُرْقُول: (الدَّرَك؛ بالفتح في الراء والدال: اسمٌ من الإدراك؛ كاللَّحَق من اللَّحَاق، وقد ضبطه بعضهم في الحديثَين -يعني: في «دَرَك الشقاء»، وهذا الحديث- بالإسكان، والأشهرُ ههنا الفتحُ...) إلى آخر كلامه[مطالع٣/٢٢]، وقد قدَّمتُه غيرَ هذه المرَّة[ح٣٦٤٧].

قوله: (وَحَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ): قائل (وحدَّثنا أبو الزناد): هو سفيان بن عُيَيْنَة، و(أبو الزِّناد) بالنون: عبد الله بن ذكوان، و(الأَعْرَج): عبد الرَّحْمَن بن هرمز، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبد الرَّحْمَن بن صخرٍ، على الأصَحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

١٠ - بابُ الكَفَّارَةِ قَبْلَ الحِنْثِ وَبَعْدَهُ

قوله: (بَابُ الكَفَّارَةِ قَبْلَ الحِنْثِ وَبَعْدَهُ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب مختصرًا على عادته، وهو حديث أبي موسى: «إنِّي والله إن شاء الله لا أحلف على يمين، فأرى غيرَها خيرًا منها؛ إلَّا أتيتُ الذي هو خيرٌ، وتحلَّلْتُها»[ح٦٧١٨]، والحديث الآخر حديثُ عبد الرَّحْمَن بن سَمُرة: «وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرَها خيرًا منها؛ فائتِ الذي هو خيرٌ، وكفِّر عن يمينك»[ح٦٧٢٢]، قال: (**إن قيل**: ترجم على التكفير قبلُ وبعدُ، وساق الحديثَ المجمَل في الترتيب؛ لأنَّ الواو لا تدلُّ إلَّا على الجمع المطلق؟ **فالجواب**: أنَّه لو كان الترتيبُ بينهما شرعيًّا بحيث لا تُشرَع الكفَّارة إلَّا بعد الحِنْث؛ لنبَّه الشرعُ عليه، فلمَّا لم يلتفت إلى ذلك؛ فُهِمَ التساوي فيه) انتهى[المتواري٢٠٩].

٦٧٢١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ القَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زَهْدَمٍ الجَرْمِيِّ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ هَذَا الحَيِّ مِنْ جَرْمٍ إِخَاءٌ وَمَعْرُوفٌ، قَالَ: فَقُدِّمَ طَعَامُهُ، قَالَ: وَقُدِّمَ فِي طَعَامِهِ لَحْمُ دَجَاجٍ، قَالَ: وَفِي القَوْمِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللهِ، أَحْمَرُ كَأَنَّهُ مَوْلًى، قَالَ: فَلَمْ يَدْنُ، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: ادْنُ، فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ، قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا قَذِرْتُهُ، فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أَطْعَمَهُ أَبَدًا، فَقَالَ: ادْنُ أُخْبِرْكَ عَنْ ذَلِكَ، أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ أَسْتَحْمِلُهُ، وَهوَ يُقْسِمُ نَعَمًا مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ -قَالَ أَيُّوبُ: أَحْسِبُهُ قَالَ: وَهوَ غَضْبَانُ- قَالَ: «وَاللهِ لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ»، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا، فَأُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِنَهْبِ إِبِلٍ، فَقِيلَ: «أَيْنَ هَؤُلَاءِ الأَشْعَرِيُّونَ أَيْنَ هَؤُلَاءِ الأَشْعَرِيُّونَ؟». فَأَتَيْنَا فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ غُرِّ الذُّرَى، قَالَ: فَانْدَفَعْنَا، فَقُلْتُ لأَصْحَابِي: أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْنَا

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (في حاجته)، وفي رواية أبي ذرٍّ: (له في حاجته).

فَحَمَلَنَا، نَسِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمِينَهُ، وَاللهِ لَئِنْ تَغَفَّلْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمِينَهُ لَا نُفْلِحُ أَبَدًا، ارْجِعُوا بِنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَلْنُذَكِّرْهُ يَمِينَهُ، فَرَجَعْنَا فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ أَتَيْنَاكَ نَسْتَحْمِلُكَ فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَلْتَنَا، فَظَنَنَّا -أَوْ: فَعَرَفْنَا- أَنَّكَ نَسِيتَ يَمِينَكَ، قَالَ: «انْطَلِقُوا، فَإِنَّمَا حَمَلَكُمُ اللهُ، إِنِّي وَاللهِ -إِنْ شَاءَ اللهُ- لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا».
تَابَعَهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، وَالْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ الْكُلَيْبِيِّ.
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، وَالْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زَهْدَمٍ بِهَذَا.
حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ زَهْدَمٍ بِهَذَا.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ): هو بضَمِّ الحاء، وإسكان الجيم، و(إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيم): هو ابن عُلَيَّة، و(أَيُّوب): هو ابن أبي تميمة السَّخْتيَانيُّ، و(الْقَاسِم التَّمِيمِيُّ): هو القاسم بن عاصم التميميُّ، ويُقال: الكُلَيبيُّ، ستأتي ترجمته قريبًا، وتقدَّمت[ح٦٦٤٩]، و(أَبُو مُوسَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريُّ الأميرُ.

قوله: (فَقُدِّمَ طَعَامٌ): (قُدِّم): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، مشدَّد الدال، و(طعامٌ): مَرْفُوعٌ مُنَوَّن نائبٌ مَنَابَ الفاعل، وكذا قوله: (وَقُدِّمَ فِي طَعَامِهِ لَحْمُ دَجَاجٍ): مَبْنيٌّ أيضًا، مشدَّد الدال، و(لحمُ): مرفوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللهِ أَحْمَرُ؛ كَأَنَّهُ مَوْلًى): تَقَدَّمَ أنَّ هذا الرجل لا أعرفه[ح٣١٣٣]، وسيجيء كلامُ ابنِ شيخِنا البُلْقينيِّ: أنَّ زَهدمًا جرت له هذه القضيَّة، وليس المرادَ، بل شخصٌ آخَرُ من بني تيم، والاثنان جرت لهما القصَّة مع أبي موسى الأشعريِّ ﷺ[ح٧٥٥٥].

قوله: (قَذِرْتُهُ): تَقَدَّمَ أنَّ الماضيَ بكسر الذال المُعْجَمة، وأنَّ المستقبل بفتح الذال المُعْجَمة[ح٣١٣٣].

قوله: (أُخْبِرْكَ): هو مجزومٌ جوابُ الأمر، وهو (ادْنُ)، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (فِي رَهْطٍ): تَقَدَّمَ ما (الرَّهْط)[ح٢٧].

قوله: (قَالَ أَيُّوبُ): هو أيُّوب المذكورُ في السند، أيُّوب بن أبي تميمة السَّخْتيَانيُّ.

قوله: (فَأُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(رسولُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعل.

قوله: (بِنَهْبِ إِبِلٍ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح النون، ولا أحفظ غيرَه، وما تَقَدَّمَ في أصلنا من أنَّه بفتح النون وكسرها؛ فلا أعرف الكسرَ، وقد قَدَّمْتُ ذلك قريبًا مُطَوَّلًا، وكلام أهل اللغة الذي وقفتُ على كلامهم،

وأنَّ الشيخ محيي الدين النَّوَويَّ في «شرح مسلم» ضبطه بالفتح ليس إلَّا(١)، كما أحفظه[ح٦٦٤٩].

قوله: (بِخَمْسِ ذَوْدٍ): تَقَدَّمَ ما (الذَّود) في الإبل[ح١٤٠٥]، وتَقَدَّمَ الكلام على قوله: (غُرِّ الذُّرَى) أي: بيضِ الأعالي والأسْنِمَة[ح٣١٣٣].

قوله: (فَلْنُذَكِّرْهُ): هو بإسكان اللام مجزومٌ، وهذا ظاهِرٌ، وبه مضبوطٌ في أصلنا.

قوله: (تَابَعَهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَالقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ الكُلَيْبِيِّ): الضمير في (تابعه) يعود على إسماعيل بن إبراهيم؛ وهو ابن عُلَيَّة، ومتابعة حَمَّاد بن زيد أخرجها البُخاريُّ في (التوحيد) عن عبد الله بن عبد الوهَّاب عن حَمَّاد بن زيد به[ح٧٥٥٥]، وأخرجها مسلمٌ في (الأيمان والنذور) عن أبي الربيع الزَّهرانيُّ عن حَمَّاد بن زيد به[م١٦٤٩(٩)]، و(أيُّوب): هو ابن أبي تميمة السَّخْتيَانيُّ، و(أبو قِلَابَة): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر القاف(٢)، وتخفيف اللام، وبعد الألف مُوَحَّدة، ثُمَّ تاء التأنيث، وتَقَدَّمَ أنَّ اسمه عبد الله بن زيد الجَرْميُّ، و(القاسم بن عاصم الكُلَيبيُّ): هو القاسم بن عاصم البصريُّ، عن رافع بن خديج، وزَهدم الجَرْميِّ، وسعيد بن المُسَيَّب، وعنه: أيُّوب، وحُمَيد، وخالد الحَذَّاء، ذكره ابن حِبَّانَ في «الثقات»، أخرج له البُخاريُّ، ومسلمٌ، والنَّسائيُّ(٣).

وقوله: (الكُلَيبي): هو بضَمِّ الكاف، وفتح اللام، نسبة إلى كُلَيب بن يَربوع، من بني تميم، قاله أبو عليٍّ الغسَّانيُّ(٤)، وفي «المطالع»: («القاسم بن عاصم الكلبيُّ»، كذا لابن السكن والقابسيِّ وعُبدوس، وعند الأَصيليِّ والنَّسَفيِّ: «الكُلَيبيُّ» مُصَغَّرًا). انتهى[مطالع٣/٤٠٥]، وقد تَقَدَّمَ بزيادة من كلام الغسَّانيِّ ذكرتُها فيما مضى؛ فانظرها[ح٦٦٤٩]، والله أعلم/. [٢/٣٦٧ب]

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الوهَّاب بن عبد المجيد الثقفيُّ، و(أَيُّوب): هو السَّخْتيَانيُّ، تَقَدَّمَ، و(أَبُو قِلَابَة): عبد الله بن زيد الجَرْميُّ، و(القَاسِم): هو ابن عاصم الكُلَيبيُّ، و(زَهْدَمٍ) كلُّهم تقدَّموا قريبًا جدًّا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الميمين، بينهما عين ساكنة، وأنَّ اسمَه عبدُ الله ابن عمرو، و(عَبْدُ الوَارِثِ): تَقَدَّمَ أعلاه، وكذا (أَيُّوبُ)، و(القَاسِم)، و(زَهْدَم).

---

(١) انظر «شرح مسلم» (١١/١١٥).

(٢) في (أ): (الفاء)، ولعلَّ المُثبتَ هو الصَّوابُ.

(٣) انظر «الثقات» (٥/٣٠٣)، «تهذيب الكمال» (٢٣/٣٧١).

(٤) انظر «تقييد المهمل» (٢/٤٣٦).

٦٧٢٢ - حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ فَارِسٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَسْأَلِ الإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ خَيْرًا مِنْهَا، فَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ». تَابَعَهُ أَشْهَلُ بْنُ حَاتِمٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ. وَتَابَعَهُ يُونُسُ وَسِمَاكُ بْنُ عَطِيَّةَ وَسِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ وَحُمَيْدٌ وَقَتَادَةُ وَمَنْصُورٌ وَهِشَامٌ وَالرَّبِيعُ[1].

قوله: (حَدَّثَنَا[2] مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ فَارِسٍ): نظرت ترجمةَ عثمانَ ابنِ عمر بن فارس في «الكمال»[٧/٢٦٩] و«التذهيب»[٦/٣١٤] فرأيتهما لم يذكرا فيها أنَّه روى عنه مَن اسمه مُحَمَّد بن عبد الله سوى المُخَرِّميِّ؛ وهو مُحَمَّد بن عبد الله بن المبارك، أبو جعفر المُخَرِّميُّ، و(المُخَرِّم) بضَمِّ الميم، وفتح الخاء المعجمة، وتشديد الراء المكسورة: محلَّة ببغداد، وقد قَدَّمْتُ ضبطَها[ح٤٠٧٢]، وهذا الرجل قَدَّمْتُ بعضَ ترجمته، وهو حافظٌ قاضي حُلوان، عن يحيى القَطَّان، وأبي معاوية، والناسِ، وعنه: البُخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن خزيمة، والمحامليُّ، وخلقٌ من أئمَّة الأثر، مات سنة (٢٥٤هـ)، أخرج له مِن الأئمَّة السِّتَّة مَن أخذ عنه منهم، وَثَّقَهُ جماعةٌ[3][ح٥٢٧٦]، و(ابْنُ عَوْنٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عون بن أرطبان، لا عبد الله بن عون ابن أمير مصر، هذا الثاني ليس له شيءٌ في «البُخاريِّ»، إنَّما روى له مسلمٌ والنَّسائيُّ[4]، و(الحَسَن): هو ابن أبي الحسن البصريُّ يَسارٍ.

قوله: (إِنْ أُعْطِيتَهَا): هو بضَمِّ الهمزة، مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وكذا الثانية، وكذا (أُعِنْتَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ؛ والثلاثة بفتح تاء الخطاب فيها.

قوله: (تَابَعَهُ أَشْهَلُ بْنُ حَاتِمٍ[5] عَنِ ابْنِ عَوْنٍ): الضمير في (تابعه) يعود على عثمان بن عمر بن فارس، و(ابن عون): تَقَدَّمَ أعلاه، و(أشهل): بالشين المُعْجَمة، يروي عن ابن عون وكَهْمَس، روى عنه: ابن مثنَّى والذُّهْليُّ، قال أبو زرعة وغيرُه: ليس بقويٍّ، تُوُفِّيَ سنة (٣٠٨هـ)، أخرج له البُخاريُّ والتِّرْمِذيُّ، وحسَّن له التِّرْمِذيُّ، له ترجمةٌ في «الميزان»[١/٢٦٩]، ومتابعة أشهل لم أرها في شيءٍ من الكُتُب السِّتَّة،

(١) في هامش الأصل: (د: بن صَبيح) وبعده بخطِّ البرهان: (في تفسير سورة النساء تنبيه منقول من خط الدمياطي على هذا المكان فانظره).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حدَّثني).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٥٣٤).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٠٢)، و«تذهيب التهذيب» (٥/٢٤٩).

(٥) (ابن حاتم) ليس في «اليونينيَّة».

ولا أخرجها شيخُنا، كتب بعض حُفَّاظ العَصْرِ: (هي في «صحيح أبي عوانة»). انتهى(١).

قوله: (**وَتَابَعَهُ يُونُسُ، وَسِمَاكُ بْنُ عَطِيَّةَ، وَسِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، وَحُمَيْدٌ، وَقَتَادَةُ، وَمَنْصُورٌ، وَهِشَامٌ، وَالرَّبِيعُ**): الضمير في (تابعه) يعود على ابن عون؛ وهو عبد الله، وهؤلاء كلُّهم روَوه عن الحسن بن أبي الحسن البصريِّ، واسم أبي الحسن يسارٌ، أمَّا (يونس) فهو ابن عبيد، أحد أئمَّة البصرة، أخرج له الجماعة(٢)، ومتابعته أخرجها البُخاريُّ في (الأحكام) عن أبي مَعْمَر عن عبد الوارث عن يونس[ح٧١٤٧]، وأخرجها مسلمٌ في (الأيمان والنذور) عن عليِّ بن حُجر عن هُشَيم عن يونس، وعن أبي كامل الجحدريِّ، عن حَمَّاد بن زيد، عن سِماك بن عَطيَّة ويونس بن عبيد وهشام بن حسَّان، في آخرين، وعن يحيى بن يحيى عن خالد بن عبد الله عن يونس به[م١٦٥٢]، وأخرجها أبو داود في (الخراج) عن مُحَمَّد بن الصَّبَّاح البزَّاز الدَّولابيِّ، عن هُشَيم، عن يونس ومنصور بقصَّة الإمارة[د٢٩٢٩]، وأخرجها النَّسائيُّ بقصَّة الإمارة في (القضاء) وفي (السير) عن مجاهد بن موسى، عن إسماعيل ابن عُلَيَّة، عن يونس به[س٨/٢٢٦] [كن٨٧٤٩]، وعن زياد بن أيُّوب، عن هُشَيم، عن منصور بن زاذان ويونس به[س٧/١١].

و(سِمَاك بن عَطيَّة): ثقةٌ قديمٌ، أخرج له البُخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود(٣)، ومتابعة سِمَاك بن عَطيَّة أخرجها مسلمٌ عن أبي كامل الجحدريِّ، عن حَمَّاد بن زيد، عن سِمَاك بن عَطيَّة ويونس بن عبيد وهشام بن حسَّان، في آخرين[م١٦٥٢].

و(سِمَاك بن حرب): هو الذهليُّ، أبو المغيرة، أحد علماء الكوفة، ثقةٌ ساء حفظه، وكان شعبة يضعِّفُه، وضعَّفَه أيضًا عدَّةٌ، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٢٣٢]، عَلَّقَ له البُخاريُّ، وروى له مسلمٌ والأربعةُ(٤)، ومتابعة سماك بن حرب لا أعلم مَن خرَّجها من أصحاب الكُتُب السِّتَّة، ولا خرَّجها شيخُنا، وقال بعض حُفَّاظ العَصْرِ في هذه المتابعة: (هي في «الطَّبَرانيِّ الكبير»(٥)). انتهى(٦).

---

(١) «فتح الباري» (١١/٦٢٣) ولفظه: (ووقعت روايته موصولة عند أبي عوانة [في «مسنده» (٥٩٤١)] والحاكم والبيهقي [١٩٦٥٨] من طريق أبي قلابة الرقاشي).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣/٤٥٧)، وقد تقدم عند الحديث (٣١).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/١٢٣).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/١١٥).

(٥) لم أقف على الحديث في «المعجم الكبير» وهو في «المعجم الأوسط» من طريق حماد عن يونس عن سماك بن عطية (٨٠٤٣).

(٦) «فتح الباري» (١١/٦٢٣) وقال أيضًا: (وصلها عبد الله بن أحمد في «زياداته») ولم أقف عليه في «مسند الإمام أحمد» من طريق سماك بن حرب، بل هو من طريق سماك بن عطية «المسند» (٥/٦٢).

و(حُمَيد): هو الطويل، تَقَدَّمَ، أخرج له الجماعة(١)، ومتابعة حُمَيد أخرجها مسلمٌ عن عليِّ بن حُجر، عن هُشَيم، عن يونس ومنصور وحُمَيد به[م١٦٥٢].

و(قتادة): ثقةٌ مشهورٌ، ومتابعته أخرجها مسلمٌ عن عقبة بن مكرَّم، عن سعيد بن عامر، عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن به[م١٦٥٢]، وأخرجها أبو داود[د٣٢٧٨] في (الخراج) عن يحيى بن خلف، عن عبد الأعلى ابن عبد الأعلى، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن.

و(منصور) هذا: هو ابن زاذان الواسطيُّ، أبو المغيرة، ثقةٌ عابدٌ، كبيرُ الشأن، سريعُ القراءة جدًّا، أخرج له الجماعة(٢)، وقد تَقَدَّمَ[ح١٧٢١]، قال أبو نُعَيم في «الحِلْيَة»: (كان يصلِّي في ركعتين بين المغرب والعشاء يقرأ فيهما القرآنَ مرَّتين، ويقرأ في الثالثة إلى الطواسين)[الحلية٥٧/٣] ومتابعته أخرجها مسلمٌ عن عليِّ بن حُجر، عن هُشَيم، عن يونس ومنصور وحُمَيد به[م١٦٥٢]، وأخرجها أبو داود في (الخراج) عن مُحَمَّد بن الصَّبَّاح البزَّاز الدَّولابيِّ، عن هُشَيم، عن يونس ومنصور بقصَّة الإمارة[د٢٩٢٩]، وأخرجها النَّسائيُّ عن زياد بن أيُّوب، عن هُشَيم، عن منصور بن زاذان ويونس به[س١١/٧].

و(هشام): هو ابن حسَّان الأزديُّ مولاهم، الحافظ، تَقَدَّمَ[ح١٩٣٣]، أخرج له الجماعة(٣)، ومتابعة هشام بن حسَّان أخرجها مسلمٌ عن أبي كامل الجحدريِّ، عن حَمَّاد بن زيد، عن سِمَاك بن عَطيَّة ويونس ابن عبيد وهشام بن حسَّان -في آخرين- عن الحسن به[م١٦٥٢].

و(الرَّبيع): هو ابن صَبِيح، وكذا وقع منسوبًا في نسخة الدِّمْيَاطيِّ(٤)، وهو بفتح الراء، و(صَبِيح): بفتح الصاد، وكسر المُوَحَّدة، السعديُّ، عَلَّقَ له البُخاريُّ، وأخرج له التِّرْمِذيُّ وابن ماجه، صدوقٌ غزَّاءٌ عابدٌ، قال أبو زرعة: (صدوقٌ)(٥)، وضعَّفه النَّسائيُّ، تُوُفِّيَ سنة (١٦٠هـ) بالسِّنْدِ، له ترجمةٌ في «الميزان»[٤١/٢](٦)، ومتابعة الرَّبيع لا أعلمُ مَن خرَّجها مِن أصحاب الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، قال بعض

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥٥/٧).
(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٥٢٣/٢٨).
(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٨١/٣٠)، «ميزان الاعتدال» (٢٩٥/٤) وصحَّح عليه.
(٤) كذا في هامش الأصل، وقال الحافظ بن حجر في «فتح الباري» (٦٢٣/١١): (جزم الدمياطي في حاشيته أنه ابن مسلم، والذي يغلب على ظني أنه ابن صبيح، فقد وقع لنا في «الشرانيات» من رواية شبابة عن الربيع بن صبيح بوزن عظيم عن الحسن).
(٥) انظر «الجرح والتعديل» (٤٦٤/٣).
(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٨٩/٩).

حُفَّاظ العَصْرِ: (وصلها أبو عوانة في «صحيحه»[عو٥٩١٦]) انتهى[١].

❋ ❋ ❋

(١) «فتح الباري» (١١/٦٢٣-٦٢٤) وقال: (وأخرجه الطبراني من رواية مسلم بن إبراهيم...).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

٨٤- كِتَابُ الفَرَائِضِ

١- وَقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ الآيَاتِ كُلِّها إِلَى: ﴿حَلِيمٌ﴾ [النساء: ١١-١٢]

٦٧٢٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: مَرِضْتُ فَعَادَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَهُمَا مَاشِيَانِ، فَأَتَانِي وَقَدْ أُغْمِيَ عَلَيَّ فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَبَّ عَلَيَّ وَضُوءَهُ فَأَفَقْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي؟ كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَلَمْ يُجِبْنِي بِشَيْءٍ حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ المِيرَاثِ.

(كِتَابُ الفَرَائِضِ)(١)... إلى (كِتَاب الحُدُودِ).

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هو ابن عُيَيْنَة، أحد الأعلام.

قوله: (فَصَبَّ عَلَيَّ وَضُوءَهُ): هو بفتح الواو: الماء، ويجوز فيه الضمُّ، وقد تَقَدَّمَ مِرارًا[قبل ح١٣٥].

قوله: (فَنَزَلَتْ(٢) آيَةُ المَوَارِيثِ): إن قيل: أيُّ آيةٍ نزلت في جابر؟ فالجواب على ما فيه ممَّا سيأتي: أنَّ البُخاريَّ ذكر في (سورة النساء): ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، وقد سبق أنَّ الحافظَ شرفَ الدين أبا مُحَمَّد عبدَ المؤمن بنَ خلف الدِّمْيَاطيَّ شيخَ شيوخِنا قال: (إنَّ ذلك وَهَمٌ من ابن جُرَيجٍ، والتي(٣) نزلت في جابر الآيةُ الأخيرة: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، كذلك رواه شعبةُ والثَّوريُّ وابن عُيَيْنَة عن مُحَمَّد بن المنكدر(٤)...) إلى آخر كلامه[ح٤٥٧٧]، وهو كلامٌ حسنٌ ذكرتُه حيث ذكره في (سورة النساء) فانظره من هناك، وذكرت هناك تعقُّبًا في بعض كلام الدِّمْيَاطيِّ[ح٤٥٧٧].

---

(١) في هامش (ق): (في «تفسير سورة النِّساء» تنبيهٌ منقولٌ من خطِّ الدِّمياطيِّ على هذا المكان؛ فانظره).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حتَّى نزلت).

(٣) في (أ): (الذي)، ولعلَّ المُثبتَ هو الصَّوابُ.

(٤) أمَّا شعبةُ؛ فقد رواه مسلم (١٦١٦) (٨)، وأمَّا الثوريُّ؛ فقد رواها مسلم أيضًا (١٦١٦) (٧) لكن بلفظ: (حتى نزلت آية الميراث)، وأمَّا ابن عُيَينة؛ فقد رواه مسلم أيضًا (١٦١٦) (٥)، والتِّرمذيُّ في «سننه» (٢٠٩٧)، والنسائيُّ في «السنن الكبرى» (٦٢٨٨).

٢ - بابُ تَعْلِيمِ الفَرَائِضِ

وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ: تَعَلَّمُوا قَبْلَ الظَّانِّينَ؛ يَعْنِي الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ بِالظَّنِّ.

قوله: (**وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ**): هذا هو عقبة بن عامر بن عبس بن عمرو الجهنيُّ، كان من أحسن الناس صوتًا بالقرآن، مشهورٌ نبيلٌ، أميرٌ شريفٌ، فصيحٌ فَرَضِيٌّ شاعرٌ، وُلِّيَ غزوَ البحر، تُوُفِّيَ سنة (٥٨هـ) بمصر، أخرج له الجماعةُ وأحمد في «المسند»(١)، وقد زرتُ قبرَه بالقرافة، رضي الله عنه.

قوله: (**قَبْلَ الظَّانِّينَ**): هو بتشديد النون، جمع (ظانٍّ) وهو الذي يتكلَّم بالظنِّ.

٦٧٢٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا **ابْنُ طَاوُسٍ**، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «**إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ، وَلَا تَحَسَّسُوا وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا**، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ**): هذا هو التَّبُوذَكيُّ الحافظ، تَقَدَّمَ الكلام عليه وعلى نسبته هذه، و(**وُهَيْبٌ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنه ابن خالد، و(**ابْن طَاوُسٍ**): هو عبد الله، تَقَدَّمَ.

قوله: (**إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ**): (الظَّنَّ): مَنْصُوبٌ على الإغراء، أي: احذروا.

قوله: (**فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ**): (الظنُّ): الشكُّ، ويأتي بمعنى: الشكِّ، والتُّهَمةِ، واعتقادِ ما لا تحقيقَ له، ومنه هذا الحديث، والاسم منه: الظِّنَّة، و(الظَّنُّ) قد جاء بمعنى: العِلْم، وهو من الأضداد(٢)، وقد تَقَدَّمَ معنى الحديث[ح٦٠٦٤].

قوله: (**وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَجَسَّسُوا**): الأُولى بالحاء، والثانية بالجيم، وقد تَقَدَّمَ الكلام عليهما[ح٥١٤٣]، وكذا (**تَدَابَرُوا**)، و(التدابر): المعاداة[قبل ح٦٠٤٦].

٣ - باب قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «**لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ**»

قوله: (**مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وأنَّ (صَدَقةٌ): مَرْفُوعٌ مُنَوَّن، خلافًا للإماميَّة، في (فرض الخمس)[ح٣٠٩٣].

٦٧٢٥ - ٦٧٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا **هِشَامٌ**: **أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ**، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ فَاطِمَةَ وَالعَبَّاسَ أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ يَلْتَمِسَانِ مِيرَاثَهُمَا مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، وَهُمَا حِينَئِذٍ

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٥٦١)، «تهذيب الكمال» (٢٠/٢٠٢)، «تذهيب التهذيب» (٦/٣٨٦)، تقدم ترجمته عند الحديث (٢٠٧٩).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٣١١).

يَطْلُبَانِ أَرْضَيْهِمَا مِنْ فَدَكٍ، وَسَهْمَهُمَا مِنْ خَيْبَرَ. فَقَالَ لَهُمَا أَبُو بَكْرٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا المَالِ»، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللهِ لَا أَدَعُ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَصْنَعُهُ فِيهِ إِلَّا صَنَعْتُهُ. قَالَ: فَهَجَرَتْهُ فَاطِمَةُ، فَلَمْ تُكَلِّمْهُ حَتَّى مَاتَتْ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المسنَديُّ الحافظ، وقد قَدَّمْتُ لم قيل له: المسنَديُّ في أوائل هذا التعليق[ح٩]، و(هِشَامٌ): هذا هو ابن يوسف، القاضي الصنعانيُّ، و(مَعْمَرٌ): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّه ابن راشد، مرارًا، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (مِنْ فَدَكٍ): تَقَدَّمَ الكلام عليها، وبُعدُها من المدينة، وأنَّ فيها الصرفَ وعدمَه، وأنَّها بفتح الفاء والدال المُهْمَلة، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على قوله: (فَهَجَرَتْهُ فَاطِمَةُ) أي: انقبضت عن لقائه، وأنَّ هذا ليس بحَرَامٍ، ذاك أن يلتقيا(١) فيصدَّان أو يصُدُّ أحدُهما، وأيُّهما صدَّ؛ كان مرتكبًا المحذورَ، وكذا تَقَدَّمَ (فَلَمْ تُكَلِّمْهُ) أي: في هذه المسألة، وتَقَدَّمَ الاختلاف في تاريخ وفاتها(٢)، وذكرت فيها أقوالًا أصحُّها أنَّه عاشت بعد أبيها ﷺ ستَّة أشهرٍ[ح٣٠٩٣]/. [٢/١٣٦٨أ]

٦٧٢٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ المُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ): تَقَدَّمَ أنَّ (أبانًا) الصحيحُ صرفُه مُطَوَّلًا في أوَّل هذا التعليق[ح٤٤]، و(ابْنُ المُبَارَكِ): هو عبد الله، شيخ خراسان، و(يُونُسُ): هو ابن يزيد(٣)، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (صَدَقَةٌ): تَقَدَّمَ أنَّه مَرْفُوعٌ مُنوَّن، وتَقَدَّمَ كلام الإماميَّة في (فرض الخمس) والردُّ عليهم[ح٣٠٩٢].

٦٧٢٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسِ بْنِ الحَدَثَانِ، وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ذَكَرَ لِي مِنْ حَدِيثِهِ ذَلِكَ، فَانْطَلَقْتُ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَيْهِ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: انْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى عُمَرَ، فَأَتَاهُ حَاجِبُهُ يَرْفَأُ فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عُثْمَانَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالزُّبَيْرِ وَسَعْدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَذِنَ لَهُمْ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ لَكَ فِي عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ عَبَّاسٌ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ اقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا، قَالَ: أَنْشُدُكُمْ بِاللهِ الَّذِي تَقُومُ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ بِإِذْنِهِ، هَلْ

---

(١) في (أ): (يلقيا)، ولعلَّ المُثبتَ هو الصَّوابُ.

(٢) في (أ): (وفتها)، ولعلَّ المُثبتَ هو الصَّوابُ.

(٣) في (أ): (راشد)، ولعلَّ المُثبتَ هو الصَّوابُ.

تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ» يُرِيدُ رَسُولُ اللهِ ﷺ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ الرَّهْطُ: قَدْ قَالَ ذَلِكَ، فَأَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ، فَقَالَ: هَلْ تَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ؟ قَالَا: قَدْ قَالَ ذَلِكَ، قَالَ عُمَرُ: فَإِنِّي أُحَدِّثُكُمْ عَنْ هَذَا الأَمْرِ، إِنَّ اللهَ كَانَ قَدْ خَصَّ لِرَسُولِهِ ﷺ فِي هَذَا الفَيْءِ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرَهُ، فَقَالَ عزَّ وجلَّ: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قَدِيرٌ﴾. فَكَانَتْ خَالِصَةً لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، وَوَاللهِ مَا احْتَازَهَا دُونَكُمْ وَلَا اسْتَأْثَرَ بِهَا عَلَيْكُمْ، لَقَدْ أَعْطَاكُمُوهُ وَبَثَّهَا حَتَّى بَقِيَ مِنْهَا هَذَا المَالُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ هَذَا المَالِ نَفَقَةَ سَنَتِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ فَيَجْعَلُهُ مَجْعَلَ مَالِ اللهِ، فَعَمِلَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَيَاتَهُ، أَنْشُدُكُمْ بِاللهِ هَلْ تَعْلَمُونَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ: أَنْشُدُكُمَا بِاللهِ هَلْ تَعْلَمَانِ ذَلِكَ؟ قَالَا: نَعَمْ، فَتَوَفَّى اللهُ نَبِيَّهُ ﷺ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَبَضَهَا فَعَمِلَ بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ تَوَفَّى اللهُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ: أَنَا وَلِيُّ وَلِيِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَبَضْتُهَا سَنَتَيْنِ أَعْمَلُ فِيهَا مَا عَمِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ جِئْتُمَانِي وَكَلِمَتُكُمَا وَاحِدَةٌ وَأَمْرُكُمَا جَمِيعٌ، جِئْتَنِي تَسْأَلُنِي نَصِيبَكَ مِنِ ابْنِ أَخِيكَ، وَأَتَانِي هَذَا يَسْأَلُنِي نَصِيبَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَبِيهَا، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتُمَا دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ، فَتَلْتَمِسَانِ مِنِّي قَضَاءً غَيْرَ ذَلِكَ؟ فَوَاللهِ الَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ، لَا أَقْضِي فِيهَا قَضَاءً غَيْرَ ذَلِكَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، فَإِنْ عَجَزْتُمَا فَادْفَعَاهَا إِلَيَّ، فَأَنَا أَكْفِيكُمَاهَا.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر؛ بضَمِّ المُوَحَّدة وفتح الكاف، و(**اللَّيْثُ**): هو ابن سعد، أحد الأعلام، و(**عُقَيْل**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بضَمِّ العين وفتح القاف، وأنَّه ابن خالد، و(**ابْن شِهَابٍ**): تَقَدَّمَ أعلاه وقبله مرارًا، و(**مَالِكُ بْنُ أَوْسِ بْنِ الحَدَثَانِ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وأن الصحيحَ أنَّه تابعيٌّ، وإذا كان كذلك؛ فقد قال ابن عَبْدِ البَرِّ: (إنَّه سَمِع العشرةَ)[الاستيعاب٦٦٣]، ولم يذكر قيسَ بن أبي حازم[1]، وقد تَقَدَّمَ ذلك مُطَوَّلًا، و(الحَدَثان): بفتح الحاء والدال المُهْمَلَتين، وبالثاء المُثَلَّثَة، وتَقَدَّمَ مترجمًا[ح٢١٣٤].

قوله: (**فَأَتَاهُ حَاجِبُهُ يَرْفَا**[2]): تَقَدَّمَ الكلام عليه وضبطُه، وأن الصحيحَ المشهورَ أنَّه غيرُ مهموزٍ، ومنهم مَن همزه[ح٣٠٩٤].

قوله: (**وَسَعْدٍ**): هو ابن أبي وقَّاص، أحد العشرة.

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٦١٥).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (يرفأ).

قوله: (أَنْشُدُكُمْ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الهمزة، وضمِّ الشين، أي: أسألكم.

قوله: (صَدَقَةٌ): تَقَدَّمَ قريبًا وبعيدًا أنَّه مَرْفُوعٌ مُنَوَّن، خلافًا للإماميَّة، وتَقَدَّمَ ردُّه[ح٣٠٩٢]، وتَقَدَّمَ الكلام على (الرَّهْطِ)[ح٢٧]، وتَقَدَّمَ الكلام على قوله: (قَدْ خَصَّ رَسُولَهُ ﷺ فِي هَذَا الفَيْءِ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرَهُ) ما معناه، وتَقَدَّمَ الكلام على (وَلَا اسْتَأْثَرَ بِهَا) و(الاستئثار): الانفراد[ح٣٠٩٤].

٦٧٢٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمُؤْنَةِ عَامِلِي فَهوَ صَدَقَةٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي أويسٍ عبدِ الله، وأنَّه ابن أخت مالكٍ أحدِ الأعلام، و(أَبُو الزِّنَاد): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالنون، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن ذكوان، و(الأَعْرَج): تَقَدَّمَ أنَّه عبد الرَّحْمَن بن هرمز، و(أَبُو هُرَيْرَةَ) عبد الرَّحْمَن بن صخرٍ، على الأصَحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (وَمُؤْنَةِ عَامِلِي): تَقَدَّمَ الكلام عليه، فقيل: الخليفة بعده، ويُقال: جابي الصدقات، وقيل: حافر قبره، واستُبعِد؛ لأنَّهم كانوا لا يحفرون بالأجرة[ح٣٠٩٦].

٦٧٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، أَرَدْنَ أَنْ يَبْعَثْنَ عُثْمَانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ يَسْأَلْنَهُ مِيرَاثَهُنَّ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ»؟

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ.

قوله: (أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ): أزواجُه تَقَدَّمَ أنَّهنَّ تسعٌ مشهوراتٌ[ح١٤٦وح١٩٨]، وقد قدَّمتُهنَّ -قبل ذلك- اللَّاتي تُوُفِّيَ عنهنَّ ﵇[ح٢٦٨].

قوله: (تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ): (تُوُفِّيَ): مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(رسولُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (صَدَقَةٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مَرْفُوعٌ مُنَوَّن، وتَقَدَّمَ كلام الإماميَّة فيه وردُّه[ح٣٠٩٢].

٤ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِأَهْلِهِ»

٦٧٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، وَلَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً، فَعَلَيْنَا قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عثمان بن جَبَلة بن أبي روَّاد، وأنَّ عبدانَ لقبٌ لعبد الله، و(عَبْدُ اللهِ) بعده: هو ابن المبارك، و(يُونُسُ) هو ابن يزيد، و(ابْن شِهَابٍ): مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، و(أَبُو سَلَمَةَ): هو عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف الزُّهْرِيُّ.

٥ - بابُ مِيرَاثِ الوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: إِذَا تَرَكَ رَجُلٌ أَوِ امْرَأَةٌ بِنْتًا فَلَهَا النِّصْفُ، وَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَلَهُنَّ الثُّلُثَانِ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ بُدِئَ بِمَنْ شَرِكَهُمْ، فَيُعْطَى فَرِيضَتَهُ، فَمَا بَقِيَ فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ.

قوله: (بَابُ مِيرَاثِ الوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ): (أَبيه): بفتح الهمزة، ثُمَّ مُوَحَّدة، ثُمَّ مُثَنَّاة تحت، وهذا يُعرَف من قوله: (الولد)، ومن قوله: (وأمِّه).

قوله: (وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ): سيأتي قريبًا ببعض ترجمةٍ في الصفحة التي بعد هذه؛ فانظره[قبل ح٦٧٣٥]، رضي الله عنه، وقد تَقَدَّمَ أيضًا[قبل ح٣٨١٠].

قوله: (بُدِئَ بِمَنْ شَرِكَهُمْ): (بُدِئَ): بضَمِّ المُوَحَّدة، وكسر الدال، ثُمَّ همزة مفتوحة، مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(شَرِكَهم): بكسر الراء.

قوله: (فَيُؤْتَى فَرِيضَتَهُ): (يُؤتَى): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وفي نسخة: (فيُعْطَى)(١) مَبْنيٌّ أيضًا، و(فريضتَه) بالنصب: مفعولٌ ثانٍ.

٦٧٣٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيه، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَلْحِقُوا الفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهوَ لأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه [ابن] خالد، و(ابْنُ طَاوُس): عبد الله، تَقَدَّمَ مِرارًا.

قوله: (أَلْحِقُوا الفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا): (ألحِقوا): بقطع الهمزة، وكسر الحاء، رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (فَلِأَوْلَى(٢)) أي: فَلِأَقْرَب.

قوله: (رَجُلٍ ذَكَرٍ): قال ابن قُرْقُول: («فلِأَوْلَى رَجلٍ ذَكَرٍ» و«فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ»: على التأكيد، وقيل: احترازًا من الخنثى، وقيل: تنبيهًا على نقص الذُّكوريَّة في الزكاة مع ارتفاع السِّنِّ، وعلى معنى اختصاص الرجال بالتعصيب بالذُّكوريَّة التي لها القيام على الإناث، وقيل: في الزكاة؛ لأنَّ «الولد» يقع على الذَّكر والأنثى، ثُمَّ قد يُوضَع «الابن» موضعَ «الولد»، فعُبِّر به عن الذكر والأنثى، فعيَّنه بـ«ذَكَرًا» ليزول

(١) كذا في (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (فَهُوَ لِأَوْلَى).

الالتباس، وقيل: لأنَّ «ابن» يقال لذَكَرٍ بعض الحيوانات وأنثاه؛ كابن آوى، وابن قِتْرَة، وابن عِرس، فرفع الإشكال بذكر الذُّكوريَّة) انتهى[مطالع ٣/٧٤]، وقد قَدَّمْتُ هذا في (الزكاة)[ح١٤٥٤]، ولكن طال العهد به(١).

٦ - بابُ مِيرَاثِ البَنَاتِ

٦٧٣٣ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَرِضْتُ بِمَكَّةَ مَرَضًا، فَأَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى المَوْتِ، فَأَتَانِي النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا، وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثَيْ مَالِي؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَالشَّطْرُ؟ قَالَ: «لَا»، قلتُ: الثُّلُثُ؟ قَالَ: «الثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى اللُّقْمَةَ تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَأُخَلَّفُ عَنْ هِجْرَتِي؟ فَقَالَ: «لَنْ تُخَلَّفَ بَعْدِي، فَتَعْمَلَ عَمَلًا تُرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللهِ، إِلَّا ازْدَدْتَ بِهِ رِفْعَةً وَدَرَجَةً، وَلَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ بَعْدِي حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ، لَكِنِ البَائِسُ سَعْدُ ابْنُ خَوْلَةَ». يَرْثِي لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ.

قَالَ سُفْيَانُ: وَسَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ.

قوله: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه عبد الله بن الزُّبَير، وأنَّه بضَمِّ الحاء، وفتح الميم، وهو أوَّل شيخٍ روى البُخاريُّ عنه في هذا الكتاب، و(سُفْيَانُ) بعده: تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن عُيَيْنَة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (مَرِضْتُ بِمَكَّةَ): تقدَّمَ أنَّه مَرِض في حَجَّة الوداع، كما هو مصرَّح به[ح١٢٩٥وح٤٤٠٩].

قوله: (وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي(٢)): تَقَدَّمَ أن هذه البنتَ اسمُها عائشةُ، وأنَّها تابعيَّةٌ لها رؤيةٌ، وتَقَدَّمَ ما قاله بعضُ حفَّاظ [مصر] من العصريِّين: أنَّ الصوابَ أنَّها أمُّ الحكم الكبرى، وتَقَدَّمَ أن شرط اللُّقيِّ في الصحبة التمييزُ مع اللُّقِيِّ[قبل ح٣٦٤٩]، وتَقَدَّمَ أنَّ سعدًا جاءه عِدَّة أولاد بعد ذلك؛ بضعٌ وثلاثون بين ذَكَر وأنثى، ذكرتهم في أوائل (البيع) من هذا التعليق[ح٢١٤٤].

قوله: (كَثِيرًا): هو بالثاء المُثَلَّثَة في أصلنا هنا/. [٢/٣٦٨ب]

قوله: (عَالَةً): تَقَدَّمَ ذكره، وأنَّهم الفقراء، وتَقَدَّمَ أنَّه بتخفيف اللام، وتَقَدَّمَ (يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ):

---

(١) لم يشرح عليه في الموضع السابق، وإنَّما أحال إلى هذا المكان.

(٢) في هامش (ق): (هذه الابنة اسمها عائشة، ذكرها غير واحد من الحفَّاظ، ولم يكن له إذ ذاك غيرها، ثُمَّ جاءه أولادٌ سواها، وقال بعض الحفَّاظ المتأخِّرين: هي أمُّ الحكم الكبرى، وليست بعائشة، عائشة بقيت حتَّى أدركها مالكٌ).

أنَّ معناه: يأخذون الصدقات في أكُفِّهم[ح١٢٩٥].

قوله: (**أَأُخَلَّفُ**(١)؟): هو بمدِّ الهمزة على الاستفهام.

قوله: (**ولَعَلَّ**(٢) **أَنْ تُخَلَّفَ**): تَقَدَّمَ أنَّه كان ما ترجَّاه النَّبيُّ ﷺ، فتُوُفِّيَ سنة خمسٍ وخمسين من الهجرة، وقيل غيرُ ذلك، والقصَّة جرت في حَجَّة الوداع، فبينهما خمسٌ وأربعون سنةً[ح١٢٩٥].

قوله: (**حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ، وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه في (الجنائز)، وعلى قوله: (**لَكِنِ البَائِسُ سَعْدُ ابْنُ خَوْلَةَ**)، وأنَّه من كلام الزُّهْرِيِّ، وقيل: غيره؛ وهو سعدٌ[ح١٢٩٥]، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على قوله: (**أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ**)، وتَقَدَّمَ متى تُوُفِّيَ، والخلاف في ذلك[قبل ح١٢٩٥].

قوله: (**قَالَ سُفْيَانُ: وَسَعْدُ ابْنُ خَوْلَةَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ**): تَقَدَّمَ ما في هذه المسألة من الخلاف[قبل ح١٢٩٥]، و(**سُفْيَانُ**): هو ابن عُيَيْنَة المذكورُ في السند.

٦٧٣٤ - **حَدَّثَنا مَحْمُودٌ**: حَدَّثَنَا **أَبُو النَّضْرِ**: حَدَّثَنَا **أَبُو مُعَاوِيَةَ شَيْبَانُ**، عَنْ **أَشْعَثَ**، عَنِ **الأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ** قَالَ: أَتَانَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ بِاليَمَنِ مُعَلِّمًا وَأَمِيرًا، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ رَجُلٍ تُوُفِّي وَتَرَكَ ابْنَتَهُ وَأُخْتَهُ، فَأَعْطَى الابْنَةَ النِّصْفَ وَالأُخْتَ النِّصْفَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا**(٣) **مَحْمُودٌ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن غيلان، و(**أَبُو النَّضْرِ**): هو بالضاد المُعْجَمة، وهو هاشم بن القاسم، و(**أَبُو مُعَاوِيَةَ**): هو شيبان بن عبد الرَّحْمَن النَّحْويُّ، منسوبٌ إلى القبيلة، لا إلى صناعة النَّحْو، تَقَدَّمَ مِرارًا، وأنَّ هذا قاله ابن الأثير في «لُبابه»(٤)، وأنَّ ابنَ أبي داود وغيرَه قالوا: إنَّ المنسوب إلى القبيلة يزيد بن أبي سعيد النَّحْويُّ، لا شيبان النَّحْويُّ هذا. انتهى(٥)[ح١١٢]، و(**أَشْعَث**) بالثاء المُثَلَّثَة: هو ابن سُلَيم؛ بضَمِّ السين، وفتح اللام، و(**الأَسْوَد بْن يَزِيدَ**): هو النَّخَعيُّ.

٧- بابُ مِيرَاثِ ابْنِ الابْنِ إِذَا لَمْ يَكُنِ ابْنٌ

وَقَالَ زَيْدٌ: وَلَدُ الأَبْنَاءِ بِمَنْزِلَةِ الوَلَدِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهُمْ وَلَدٌ، ذَكَرُهُمْ كَذَكَرِهِمْ، وَأُنْثَاهُمْ كَأُنْثَاهُمْ، يَرِثُونَ كَمَا يَرِثُونَ، **وَيَحْجُبُونَ كَمَا يَحْجُبُونَ**، وَلَا يَرِثُ وَلَدُ الابْنِ مَعَ الابْنِ.

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أَأُخَلَّفُ).

(٢) كذا في هامش (أ) و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها، وفي (أ) من نسخة و(ق): (ولعلَّك)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفوقها فيهما ورواية «اليونينيَّة»: (حدَّثني).

(٤) انظر «اللباب في تهذيب الأنساب» (٣٠١/٣).

(٥) انظر «تاريخ بغداد» (٢٧١/٩)، وانظر «تذهيب التهذيب» (٣٠٦/٤).

قوله: (وَقَالَ زَيْدٌ): هو زيد بن ثابت بن الضَّحَّاك بن زيد بن لَوذان النَّجَّاريُّ -بالنون والجيم- المالكيُّ، كاتب الوحي، استُصغِر يوم بدر، وقيل: إنَّه شهد أحدًا، وقد شهد الخندق، ورُويَ: أنَّ راية بني مالك بن النَّجَّار كانت يومَ تبوك مع عمارة بن حزم، فدفعها النَّبيُّ ﷺ إلى زيد، وقال: «هو أكثر أخذًا للقرآن منك»[ك٣/٤٢١]، وكان أفرضَ الأمَّة، واستخلفه عمرُ وعثمانُ رضي الله عنهما على المدينة، ووُلِّيَ بيتَ المال لعثمان، وكان من أفكه شيءٍ إذا خلا مع أهله رضي الله عنه، أخرج له الجماعةُ وأحمدُ في «المسند»، تُوُفِّيَ سنة (٤٥هـ)، وقيل: سنة (٤٨هـ)، رضي الله عنه[(١)]، تَقَدَّمَ[قبل ح٣٨١٠].

قوله: (وَيَحْجُبُونَ كَمَا يَحْجُبُونَ): هما بفتح أوَّلهما، وضمِّ ثالثهما، مَبْنيٌّ للفاعل، وهذا ظاهِرٌ.

٦٧٣٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلْحِقُوا الفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): هذا هو الفراهيديُّ، تَقَدَّمَ، وتَقَدَّمَ الكلام على هذه النسبة، وأنَّها نسبة إلى جدِّه فُرهود، والنسبةُ إليه: فرهوديٌّ وفراهيديٌّ[ح٢٦٤]، و(وُهَيْبٌ): هو ابن خالد، و(ابْن طَاوُس): عبد الله، تقدَّموا.

قوله: (أَلْحِقُوا): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه بفتح الهمزة، وكسر الحاء، رُباعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ، وكذا تَقَدَّمَ قريبًا الكلامُ على (لِأَوْلَى) وعلى (رَجُلٍ ذَكَرٍ)[ح٦٧٣٢].

٨- بابُ مِيرَاثِ بِنْتِ ابْنٍ مَعَ بِنْتٍ

٦٧٣٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ هُزَيْلَ بْنَ شُرَحْبِيلَ يَقُولُ: سُئِلَ أَبُو مُوسَى عَنْ بِنْتٍ وَابْنَةِ ابْنٍ وَأُخْتٍ، فَقَالَ: لِلبِنْتِ النِّصْفُ وَلِلأُخْتِ النِّصْفُ، وَأْتِ ابْنَ مَسْعُودٍ فَسَيُتَابِعُنِي، فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ -وَأُخْبِرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى- فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ، أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لِلبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِابْنَةِ الابْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثُّلُثَيْنِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلأُخْتِ»، فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَخْبَرْنَاهُ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الحَبْرُ فِيكُمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو قَيْسٍ: سَمِعْتُ هُزَيْلَ بْنَ شُرَحْبِيلَ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (أبو قيس: عبد الرَّحْمَن ابن ثروان الأوديُّ الكوفيُّ، مات سنة عشرين ومئة، انفرد به وبهُزَيل البُخاريُّ). انتهى؛ يعني: عن مسلم، و(أبو قيس): عبد الرَّحْمَن بن ثروان، أخرج له البُخاريُّ والأربعة، قال ابن معين: (ثقة)، وقال أحمد

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٢٤٥)، «تهذيب الكمال» (١٠/٢٤).

العِجْليُّ: (ثقةٌ ثبتٌ)، وقال أبو حاتم: (ليس بقويٍّ، ليس بحافظٍ)، وقال أحمد: (يخالفُ في أحاديثه)، وقد خرَّج له البُخاريُّ حديثَه عن هُزَيل هنا -كما ترى- في ميراث ابنةٍ وابنةِ ابنٍ وأختٍ، وصحَّح له التِّرْمِذيُّ حديثَه عن هُزَيل عن عبد الله في لعن المحلِّل والمحلَّل له[ت١١٢٠]، وخرَّج له البُخاريُّ بالإسناد: (إنَّ أهل الجاهليَّة كانوا يُسيِّبُون...) الحديث[ح٦٧٥٣]، له ترجمةٌ في «الميزان»(١).

وأمَّا (هُزَيل) فهو بضَمِّ الهاء، وفتح الزاي، الأوديُّ، عن أخيه أرقمَ بنِ شُرَحبيل، وعليٍّ، وابن مسعود، وطلحة، وأبي موسى، وجماعةٍ، وعنه: السَّبِيعيُّ، وأبو قيس عبد الرَّحْمَن بن ثروان المذكورُ أعلاه، وطلحةُ بن مُصَرِّف، وجماعةٌ، وكان ثقةً، أخرج له البُخاريُّ والأربعة(٢)، والله أعلم، و(أَبُو مُوسَى): هو الأشعريُّ عبد الله بن قيس بن سُليم بن حضَّار الأميرُ.

قوله: (لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذًا): هو بفتح اللام، و(الضلال): ضدُّ الرشاد، يُقال منه: ضلَلت أَضِلُّ، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى﴾ [سبأ: ٥٠]، فهذه لغة نجدٍ، وهي الفصيحةُ، وأهل العالية يقولون: ضلِلت -بالكسر- أَضَلُّ(٣).

قوله: (السُّدُسُ تَكْمِلَةُ(٤)): (تكملةُ): هو مَرْفُوعٌ.

قوله: (هَذَا الحَبْرُ فِيكُمْ): (الحَبر) بفتح الحاء وكسرها: الرجلُ العالم.

٩- بابُ مِيرَاثِ الجَدِّ مَعَ الأَبِ وَالإِخْوَةِ

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ: الجَدُّ أَبٌ.

وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الأعراف:٢٧] ﴿وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٣٨]. وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ أَحَدًا خَالَفَ أَبَا بَكْرٍ فِي زَمَانِهِ وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مُتَوَافِرُونَ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَرِثُنِي ابْنُ ابْنِي دُونَ إِخْوَتِي، وَلَا أَرِثُ أَنَا ابْنَ ابْنِي.

وَيُذْكَرُ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدٍ، أَقَاوِيلُ مُخْتَلِفَةٌ.

قوله: (وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ): هو الصِّدِّيقُ الخليفةُ، عبدُ الله بن عثمان، و(ابْنُ الزُّبَيْرِ): عبد الله بن الزُّبَير

---

(١) «الجرح والتعديل» (٥/٢١٨)، «معرفة الثقات» (٢/٧٤)، «العلل ومعرفة الرجال» (١/٤١٢)، «ميزان الاعتدال» (٢/٥٥٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٧/٢٠).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/١٧٢).

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (ضلل).

(٤) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (تكملةَ).

ابن العَوَّام بن خُوَيلد.

قوله: (**وَلَمْ يُذْكَرْ أَنَّ أَحَدًا خَالَفَ أَبَا بَكْرٍ فِي زَمَانِهِ**): (يُذكَر): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وكذا (**يُذْكَرُ عَنْ عُمَرَ**): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(**أَقَاوِيلُ**): مَرْفُوعٌ غير مُنَوَّن؛ لأنَّه لا ينصرف، وهو نائبٌ مَنَابَ فاعلِ (يُذكَر).

قوله: (**وَزَيْدٍ**): هو زيد بن ثابت، تَقَدَّمَ بعض ترجمته أعلاه[قبل ح٦٧٣٥].

٦٧٣٧ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: **حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ**، عَنِ **ابْنِ طَاوُسٍ**، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أَلْحِقُوا** الفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ **فَلأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن خالد، و(**ابْن طَاوُسٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن طَاوُس.

قوله: (**أَلْحِقُوا**): تَقَدَّمَ غيرَ مَرَّةٍ أنَّه بفتح الهمزة، وكسر الحاء، وكذا (**فَلِأَوْلَى**): تَقَدَّمَ، وكذا (**رَجُلٍ ذَكَرٍ**)[ح٦٧٣٢].

٦٧٣٨ - **حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ**: حَدَّثَنَا **عَبْدُ الوَارِثِ**: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: **أَمَّا الَّذِي** قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُهُ، **وَلَكِنْ خُلَّةُ الإِسْلَامِ أَفْضَلُ** -أَوْ قَالَ: خَيْرٌ-»، **فَإِنَّهُ أَنْزَلَهُ أَبًا** -أَوْ قَالَ: قَضَاهُ أَبًا-.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ**): تَقَدَّمَ ضبطه مرارًا، وأنه عبد الله بن عمرو، و(**عَبْدُ الوَارِثِ**): تَقَدَّمَ أنَّه ابن سعيد بن ذكوان، أبو عبيدة الحافظ.

قوله: (**أَمَّا الَّذِي**): (أَمَّا): بفتح الهمزة، وتشديد الميم.

قوله: (**وَلَكِنْ خُلَّةُ الإِسْلَامِ أَفْضَلُ**): تَقَدَّمَ الكلام على (الخُلَّة)[ح٤٦٧]، وعلى قوله: (خُلَّة الإسلام أفضل)[ح٣٦٥٧].

قوله: (**فَإِنَّهُ أَنْزَلَهُ أَبًا**): (إنَّه): بكسر الهمزة، وهذا ظاهِرٌ.

١٠ - بابُ مِيرَاثِ الزَّوْجِ مَعَ الوَلَدِ وَغَيْرِهِ

٦٧٣٩ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ**، عَنْ وَرْقَاءَ، عَنِ **ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ**، عَنْ **عَطَاءٍ**، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ المَالُ لِلْوَلَدِ، وَكَانَتِ الوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ، فَنَسَخَ اللهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ، فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ، وَجَعَلَ لِلأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسَ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الثُّمُنَ وَالرُّبُعَ، وَلِلزَّوْجِ الشَّطْرَ وَالرُّبُعَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ**): هذا هو الفِرْيَابيُّ، تَقَدَّمَ، وتَقَدَّمَ الفرق بينه وبين مُحَمَّد بن يوسف

البيكنديّ البُخاريّ، وذكرت الأماكن التي روى فيها البُخاريُّ عن البيكنديّ في أوائل هذا التعليق[ح٦٨]، و(وَرْقَاء): هوبفتح الواو وإسكان الراء، ممدودُ الآخِر، وهو ابن عمر، تَقَدَّمَ، و(ابْن أَبِي نَجِيحٍ): عبد الله ابن أبي نَجِيْح يسارٍ، مولى الأخنس بن شَرِيق الثقفيّ، و(عَطَاءٌ): هو ابن أبي رباح/. [٢/٣٦٩أ]

١١- بابُ مِيرَاثِ المَرْأَةِ وَالزَّوْجِ مَعَ الوَلَدِ وَغَيْرِهِ

٦٧٤٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ المُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لِحْيَانَ، سَقَطَ مَيِّتًا بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، ثُمَّ إِنَّ المَرْأَةَ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا بِالغُرَّةِ تُوُفِّيَتْ، فَقَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِأَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا، وَأَنَّ العَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): هو ابن سعد الإمام، أحد الأعلام والأجواد، و(ابْن شِهَابٍ): مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، و(ابْن المُسَيِّبِ): سعيد، وتَقَدَّمَ مِرارًا أن ياءَ أبيه بالفتح والكسر، وغير أبيه لا يجوز في يائه إلَّا الفتحُ[ح٢٦].

قوله: (فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ): تَقَدَّمَ الكلام على هذه المضروبة، وأنَّها مُلَيكة بنت عُوَيمر، والضاربة أمُّ غُطَيف، ويُقال: أمُّ عفيف بنت مسروح، و(لَحيان): بفتح اللام وكسرها، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (الغُرَّة)، وأنَّ قوله: (بِغُرَّةٍ عَبْدٍ): بتنوينهما؛ الثاني على البدل، وأنَّ بعضهم قاله بالإضافة، وأنَّ المحدِّثين يروُونه بالإضافة، والصوابُ: البدل، وتَقَدَّمَ أنَّ الإسماعيليَّ قال: إنَّه قرأه العامَّة على الإضافة، قال: (ويُقرَأ بالتنوين). انتهى[ح٥٧٥٨].

قوله: (قَضَى عَلَيْهَا): (قَضَى): بفتح القاف والضاد، مَبْنيٌّ للفاعل.

قوله: (وَأَنَّ العَقْلَ): تَقَدَّمَ، وأنَّه الدِّيَة[ح٣٠٤٧].

١٢- بابٌ مِيرَاثِ الأَخَوَاتِ مَعَ البَنَاتِ عَصَبَةٌ

قوله: (بَابٌ: مِيرَاثُ[(١)] الأَخَوَاتِ مَعَ البَنَاتِ عَصَبَةٌ): (بابٌ): مُنَوَّن مَرْفُوعٌ، و(عَصَبةٌ) مثلُه.

٦٧٤١ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ قَالَ: قَضَى فِينَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ النِّصْفُ لِلابْنَةِ وَالنِّصْفُ لِلأُخْتِ، ثُمَّ قَالَ سُلَيْمَانُ: قَضَى فِينَا. وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر المُوَحَّدة، وإسكان الشين المُعْجمة، و(مُحَمَّدُ بْنُ

(١) في «اليونينيَّة» و(ق): (بابُ ميراثِ) معًا.

جَعْفَرٍ) بعده: هو غُنْدَر، و(سُلَيْمَان): هو الأعمش سليمان بن مِهْرَان، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ، و(إِبْرَاهِيم): هو ابن يزيد النَّخَعيُّ، و(الأَسْوَد): هو ابن يزيد النَّخَعيُّ.

تنبيهٌ: لهم آخر اسمه الأسود، ووالده اسمه هلالٌ المحاربيُّ، روى عن معاذ بن جبل في «البُخاريِّ» و«مسلم»[(١)]، والله أعلم، وهذا الحديث للأسود بن يزيد؛ فاعلمه.

قوله: (النِّصْفُ لِلاِبْنَةِ، وَالنِّصْفُ الآخَرُ[(٢)]): (النصفُ) فيهما: مَرْفُوعٌ، ويجوز نصبه.

قوله: (ثُمَّ قَالَ سُلَيْمَانُ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه الأعمش، والله أعلم.

٦٧٤٢- حَدَّثَنا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هُزَيْلٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: لأَقْضِيَنَّ فِيهَا بِقَضَاءِ النَّبِيِّ ﷺ -أَوْ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ-: لِلاِبْنَةِ النِّصْفُ، وَلِابْنَةِ الِابْنِ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلأُخْتِ.

قوله: (حَدَّثَنَا[(٣)] عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالمُوَحَّدة، والسين المُهْمَلة، و(عَبْدُ الرَّحْمَنِ) بعده: هو ابن مهديٍّ، أحد الأعلام، و(سُفْيَانُ) بعده: هو الثَّوريُّ، فيما يظهر؛ وذلك لأنَّ الحافظ عَبْدَ الغنيِّ ذكر في ترجمة أبي قيس عبد الرَّحْمَن بن ثروان أنَّ الثَّوريَّ روى عنه، ولم يذكر ابنَ عُيَيْنَة، والذَّهبيُّ ذكر في ترجمته: أنَّه روى عنه سفيان، فحملت المطلَق على المقيَّد[(٤)]، و(أَبُو قَيْسٍ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه عبد الرَّحْمَن بن ثروان، وتَقَدَّمَ بعض ترجمته[ح٦٧٣٦]، و(هُزَيْل): هو ابن شُرحبيل، تَقَدَّمَ قريبًا، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابن مسعود بن غافل.

١٣- بابُ مِيرَاثِ الأَخَوَاتِ وَالإِخْوَةِ

٦٧٤٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ: سَمِعْتُ جَابِرًا قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ، فَدَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ نَضَحَ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَأَفَقْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّمَا لِي أَخَوَاتٌ، فَنَزَلَتْ آيَةُ الفَرَائِضِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ): هذا عبدان، وهو عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي روَّاد، وعبدان لقبٌ لعبدِ الله، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(عَبْدُ اللهِ) بعده: هو ابن المبارك، شيخ خراسان.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣١/٣).

(٢) (الآخر): ليس في «اليونينيَّة» و(ق)، وفيهما بدلًا منها: (للأخت).

(٣) كذا في (أ) و(ق) وهي رواية ابي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» (حدثني).

(٤) انظر «الكمال» (٤٠٢/٦)، «تذهيب التهذيب» (٣٩٤/٥).

قوله: (فَدَعَا بِوَضُوءٍ): هو بفتح الواو: الماء، ويجوز فيه الضمُّ، وقد تَقَدَّمَ مِرارًا، وكذا بعده (مِنْ وَضُوئِهِ): بالفتح، ويجوز الضمُّ[قبل ح١٣٥].

قوله: (فَنَزَلَتْ آيَةُ الفَرَائِضِ): تَقَدَّمَ في أوَّل (الفرائض) أيُّ آيةٍ، وهي آيةُ الكلالة على الصحيح[ح٦٧٢٣].

١٤- بابٌ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ الآية [النساء: ١٧٦]

قوله: (فِي الكَلَالَةِ): تَقَدَّمَ الاختلاف في (الكلالة) في أوَّل هذا التعليق[ح١٩٤].

٦٧٤٤- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ قَالَ: آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ خَاتِمَةُ سُورَةِ النِّسَاءِ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦].

قوله: (عَنْ إِسْرَائِيلَ): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعيِّ عمرِو بن عبد الله، و(البَرَاء): هو ابن عازب، وعازبٌ صَحَابيٌّ، تَقَدَّمَ.

قوله: (آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ خَاتِمَةُ سُورَةِ النِّسَاءِ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]): تَقَدَّمَ في أوَّل هذا التعليق الخلاف في آخر ما نزل من القرآن، وفي أوَّلَ أيضًا[ح٣].

١٥- بابُ ابْنَيْ عَمٍّ أَحَدُهُمَا أَخٌ لِلأُمِّ وَالآخَرُ زَوْجٌ

وَقَالَ عَلِيٌّ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلأَخِ مِنَ الأُمِّ السُّدُسُ وَمَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ.

قوله: (وَقَالَ عَلِيٌّ): هو عليُّ بن أبي طالب ﵁، وفي الصَّحَابة مَن اسمه عليٌّ سبعةَ عشرَ شخصًا، لكنَّ منهم مَن الصحيحُ أنَّه تابعيٌّ ثلاثة(١).

٦٧٤٥- حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَنَا أَوْلَى بِالمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا فَمَالُهُ لِمَوَالِي العَصَبَةِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا أَوْ ضَيَاعًا، فَأَنَا وَلِيُّهُ فَلِأُدْعَى لَهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ): هذا هو ابن غيلان، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(عُبَيْدُ اللهِ): هو ابن موسى العَبسيُّ؛ بالمُوَحَّدة، أبو مُحمَّد، أحد الأعلام على تشيُّعه وبِدعته، تَقَدَّمَ، وقد روى عنه البُخاريُّ أيضًا نفسه[ح١٨٤٤]، و(إِسْرَائِيل): هو ابن يونس بن أبي إسحاق عمرِو بن عبد الله، و(أَبُو حَصِيْنٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الحاء وكسر الصاد المُهْمَلَتين، وأنَّ الكنى بالفتح، والأسماء بالضَّمِّ[ح١١٠]، وتَقَدَّمَ أن اسمَ هذا عثمانُ ابن عاصم، و(أَبُو صَالِحٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ اسمه ذكوان.

(١) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٣٩٢-٣٩٣).

قوله: (وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الكاف واللام، وتَقَدَّمَ ما هو[ح٢٣٩٨]، وكذا (ضَيَاعًا)، وأنَّهم العيال[٢٣٩٩].

٦٧٤٦ - حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ رَوْحٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَلْحِقُوا الفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا تَرَكَتِ الفَرَائِضُ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامَ): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر المُوَحَّدة وفتحها، وأنَّه غير مصروفٍ، وقد صرفه بعضُهم(١)، قال ابن الصلاح: (عجميٌّ لا ينصرف، وقال ابن دُرَيد: ليس من كلام العرب[الجمهرة٢/١١٢٤]، قال(٢): ووجدتُه في كتاب الجواليقيِّ في «المُعرَّب»[١٠٤] مصروفًا، وهو بعيدٌ)(٣)، وقال النَّوَويُّ: (قال الجوهريُّ في «صحاحه»: بسطام ليس من أسماء العرب). انتهى[شرح مسلم١/١٤٨]، و(رَوْح): تَقَدَّمَ[ح١٤٥٨] أنَّه بفتح الراء، وأنَّ بعضَهم حكى في مثله الضمَّ، والمذكور هنا: هو ابن القاسم.

قوله: (أَلْحِقُوا): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الهمزة، وكسر الحاء، رُباعيٌّ، وكذا تَقَدَّمَ (فَلِأَوْلَى)، وكذا (رَجُلٍ ذَكَرٍ) كلُّه قريبًا[ح٦٧٣٢].

١٦ - بابُ ذَوِي الأَرْحَامِ

٦٧٤٧ - حَدَّثَنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أُسَامَةَ: حَدَّثَكُمْ إِدْرِيسُ: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَالِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَٱلَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٣٣] قَالَ: كَانَ المُهَاجِرُونَ حِينَ قَدِمُوا المَدِينَةَ يَرِثُ الأنصاريُّ المُهَاجِرِيَّ دُونَ ذَوِي رَحِمِهِ لِلأُخُوَّةِ الَّتِي آخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمْ، فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾ قَالَ: نَسَخَتْهَا ﴿وَٱلَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٣٣].

قوله: (حَدَّثَنَا(٤) إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): هو ابن راهُوْيَه فيما يظهر، و(أَبُو أُسَامَةَ): حَمَّاد بن أسامة، و(إِدْرِيسُ): هو إدريس بن يزيد الأوديُّ، أبو عبد الله الكوفيُّ، عن طلحة بن مُصرِّف، وسِمَاك، وعلقمة ابن مرثد، وقيس بن مسلم، وطائفةٍ، وعنه: ابنه عبد الله بن إدريس، ووكيع، ومُحَمَّد ويعلى ابنا

(١) وكذا هو في «اليونينيَّة» مصروفٌ.
(٢) أي: ابن الصلاح.
(٣) انظر «شرح مسلم» (١/١٤٨).
(٤) كذا في (أ) و(ق) وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» (حدثني).

عبيد، وضمرة بن ربيعة، وجماعةٌ، وَثَّقَهُ ابن معين[(١)] والنَّسائيُّ، أخرج له الجماعة[(٢)]، و(طَلْحَةُ) هذا: هو ابن مُصرِّف اليامي.

تنبيهٌ: في الرواة طلحة عن سعيد بن جُبَيرٍ عن ابن عَبَّاس، وهو طلحة بن نافع، أبو سفيان الواسطيُّ، له بهذا الإسناد في «ابن ماجه» فقط[ح٢٠٧٠]، والله أعلم/. [٣٦٩/٢ب]

قوله: (يَرِثُ الأَنْصَارِيُّ المُهَاجِرِيَّ): (الأنصاريُّ): مَرْفُوعٌ فاعلٌ، و(المهاجريَّ): مَنْصُوبٌ مفعولٌ[(٣)].

١٧- بابُ مِيرَاثِ المُلَاعَنَةِ

٦٧٤٨- حَدَّثَنا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فَفَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَأَلْحَقَ الوَلَدَ بِالمَرْأَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا[(٤)] يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الزاي، ومنهم مَن سكَّنها، وصوَّبه ابنُ مكِّيٍّ، وكذلك وُجِد بخطِّ ابن الأنباريِّ، قاله في «المطالع»[(٥)].

قوله في حديث ابن عمر: (أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ): تَقَدَّمَ في (سورة النور): أنَّ الظاهر أنَّه عويمر العجلانيُّ، وإذا كان عُوَيمرًا؛ فامرأته لا أعرفها، وقال ابن شيخِنا البُلْقينيِّ في هذا: (يحتمل أن يُفَسَّر بقضيَّة عويمر، ويحتمل أن يُفَسَّر بقضيَّة هلال بن أُمَيَّة). انتهى[الإفهام٥٨٢]، وقد تَقَدَّمَ له ذلك أيضًا غير هذه المرَّة. انتهى، وقد تَقَدَّمَ في (سورة النور) ما قاله ابن شيخِنا البُلْقينيِّ، وما قاله بعضُ الحُفَّاظ المصريِّين المُتَأخِّرين: من أنَّها خولة بنت قيس[ح٤٧٤٥].

١٨- بابٌ الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أَمَةً

[قوله]: (بَابٌ: الوَلَدُ لِلفِرَاشِ) أي: لمالك الفراش؛ مِن زوجٍ أو سَيِّد، وهو كنايةٌ عن وطء المفترَش لها بوجهِ الحقِّ، فذلك من اختصار الكلام، ويُقال: افترش فلانٌ فلانةً؛ إذا تزوَّجها[(٦)]، وسيأتي قريبًا: «الولدُ لصاحب الفراش»[ح٦٧٥٠].

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٢/٢٦٣).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٢٩٩).

(٣) في هامش (أ): (تقرأ الفرجة).

(٤) كذا في (أ) و(ق) وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» (حدثني).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤٢٣).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٢٢٤).

٦٧٤٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ عُتْبَةُ عَهِدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدٍ: أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ مِنِّي، فَاقْبِضْهُ إِلَيْكَ، فَلَمَّا كَانَ عَامُ الفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدٌ، فَقَالَ: ابْنُ أَخِي عَهِدَ إِلَيَّ فِيهِ فَقَامَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، فَقَالَ أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةِ أَبِي، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَتَسَاوَقَا إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنَ زَمْعَةَ، الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ»، ثُمَّ قَالَ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ: «احْتَجِبِي مِنْهُ»، لِمَا رَأَى مِنْ شَبَهِهِ بِعُتْبَةَ، فَمَا رَآهَا حَتَّى لَقِيَ اللهَ.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مسلم الزُّهرِيُّ.

قوله: (عُتْبَةُ عَهِدَ إِلَى أَخِيهِ): هو عتبة بن أبي وقَّاص، أخو سعدٍ أحدِ العشرة، وقد تَقَدَّمَ[ح٢٠٥٣] الكلام عليه هل أسلم أم لا، والصواب: أنَّه لم يسلم، وتَقَدَّمَ أنَّه قتله حاطبُ بن أبي بَلْتَعَة يوم أُحُد، كذا في «مستدرك الحاكم»[٣٠١/٣].

قوله: (أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ): تَقَدَّمَ أنَّ ابن وليدة زمعة: هو عبد الرَّحْمَن بن زَمْعة، وتَقَدَّمَ نسبه، وتَقَدَّمَ أنَّ وليدةَ زَمعة لا أعرف اسمَها، ولكنَّها امرأة يمانِيَة[ح٢٠٥٣].

قوله: (عَامُ الفَتْحِ): تَقَدَّمَ أنَّ الفتحَ كان في رمضان سنة ثمانٍ، وتَقَدَّمَ الاختلافُ كم كان في الشهر[ح١٠٤ وقبل ح٤٢٧٤].

قوله: (فَقَامَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ): تَقَدَّمَ رضي الله عنه.

قوله: (فَتَسَاوَقَا): تَقَدَّمَ معناه، وأنَّ حقيقةَ المساوقة: مجيءُ واحدٍ بعد آخَر[ح٢٠٥٣].

قوله: (يَا عَبْدُ بْنَ زَمْعَةَ): تَقَدَّمَ في مثل هذا أنَّه يجوز فتح (عبد) وضمُّه، وكذا (ابن) فتحه وضمُّه.

قوله: (وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ): تَقَدَّمَ معناه[ح٢٠٥٣].

٦٧٥٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الوَلَدُ لِصَاحِبِ الفِرَاشِ».

قوله: (حَدَّثَنَا(١) يَحْيَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى) بعد (مسدَّد): هو ابن سعيد القَطَّان الحافظ.

١٩ - بابٌ: الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَمِيرَاثُ اللَّقِيطِ

وَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: اللَّقِيطُ حُرٌّ.

٦٧٥١ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (عَنْ).

قَالَت: **اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اشْتَرِيهَا، فَإِنَّ الوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ» وَأُهْدِيَ لَهَا، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ».**

قَالَ الحَكَمُ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا. وَقَوْلُ الحَكَمِ مُرْسَلٌ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: رَأَيْتُهُ عَبْدًا.

قوله: (**عَنِ الحَكَمِ**): هو ابن عُتَيبةَ [الإمام، وليس] القاضي، و(**إِبْرَاهِيم**): هو ابن يزيد النَّخَعيُّ، و(**الأَسْوَد**): هو ابن يزيد النَّخَعيُّ.

قوله: (**اشْتَرَتْ**[(١)] **بَرِيرَةَ**): تَقَدَّمَ الكلام عليها ولمن كانت مُطَوَّلًا[ح٢١٦٨].

قوله: (**وَأُهْدِيَ لَهَا شَاةٌ**[(٢)]): (أُهدِيَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(شاةٌ): مَرْفُوعٌ مُنَوَّن نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (**قَالَ الحَكَمُ**): تَقَدَّمَ أنَّه ابن عُتَيبةَ.

قوله: (**كَانَ**[(٣)] **زَوْجُهَا حُرًّا**): تَقَدَّمَ أنَّ زوجَها مغيثٌ، ويُقال: برير، ويُقال: مِقْسم[ح٢١٦٨ وح٥٢٧٩].

قوله: (**وَقَوْلُ الحَكَمِ مُرْسَلٌ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: رَأَيْتُهُ عَبْدًا**): تَقَدَّمَ الاختلاف في اسم زوجها، ثلاثة أقوال ذكرها شيخُنا في «تخريج أحاديث الرافعيِّ» عن أبي موسى، وتَقَدَّمَ الخلافُ في أنَّه حرٌّ أو عبد؛ وهو الصحيح، في (باب الشقاق) في (كتاب النكاح)[ح٥٢٧٩].

٦٧٥٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): هذا هو ابن أبي أويسٍ، وهو ابن أخت مالكٍ الإمامِ.

٢٠ - باب مِيرَاثِ السَّائِبَةِ

قوله: (**بَابُ مِيرَاثِ السَّائِبَةِ**): هو بالسين المُهْمَلة، وهو العبد يُعتَق سائبةً، يقول مالِكُه: أنت سائبةٌ؛ يريد بذلك عتقه، وأنْ لَا ولاءَ عليه، أو: أعتقتك سائبةً، فالعتق على هذا ماضٍ بالإجماع، وإنَّما اختَلف الفقهاءُ في ولايته، وفي كراهةِ هذا الشرط وإباحتِه، والجمهورُ على كراهتِه، وعلى أنَّ ولاءَه للمسلمين خاصَّةً، كأنَّه قصد عتقه عنهم، قاله في «المطالع». انتهى[(٤)].

---

(١) كذا في (أ)، وهي رواية الحديث (٦٧٥٤)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (اشْتَرَيْتُ).

(٢) (شاة): ليس في (ق).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وكان).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٥٥٣).

وقد أخرج فيه حديث: «الولاء لمن أعتق»[٦٧٥٤]، فولاؤه للذي أعتقه، وهذا خلافُ ما تَقَدَّمَ ذِكرُه، وما تَقَدَّمَ الظاهرُ أنَّه مذهبُه، وأمَّا مذهبُ الشَّافِعيِّ: أنَّه لو أعتقه على أن يكون سائبةً؛ يلغو الشرطُ ويثبتُ الولاء للمعتِق، وكذا لو أعتقه على أنْ لا ولاءَ عليه؛ فولاؤُه للمُعتِق(١)، وهو ظاهِرُ استدلال البُخاريِّ.

٦٧٥٣ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هُزَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: إِنَّ أَهْلَ الإِسْلَامِ لا يُسَيِّبُونَ، وَإِنَّ أَهْلَ الجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يُسَيِّبُونَ.

قوله: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح القاف، وكسر المُوَحَّدة، و(سُفْيَانُ) بعده: هو الثَّوريُّ فيما يظهر، وقد تَقَدَّمَ قريبًا، وكذا (أَبُو قَيْسٍ): عبد الرَّحْمَن بن ثروان، وكذا (هُزَيْل): هو ابن شُرحبيل.

٦٧٥٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ: أَنَّ عَائِشَةَ اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ لِتُعْتِقَهَا، وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاءَهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ لأُعْتِقَهَا، وَإِنَّ أَهْلَهَا يَشْتَرِطُونَ وَلَاءَهَا، فَقَالَ: «أَعْتِقِيهَا فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» أَوْ قَالَ: «أَعْطَى الثَّمَنَ» قَالَ: فَاشْتَرَتْهَا فَأَعْتَقَتْهَا، قَالَ: وَخُيِّرَتْ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَقَالَتْ: لَوْ أُعْطِيتُ كَذَا وَكَذَا مَا كُنْتُ مَعَهُ، قَالَ الأَسْوَدُ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا. قَالَ البُخَارِيُّ قَوْلُ الأَسْوَدِ مُنْقَطِعٌ، وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: رَأَيْتُهُ عَبْدًا، أَصَحُّ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى): هو ابن إسماعيل التَّبُوذَكيُّ الحافظ، تقدَّم، و(أَبُو عَوَانَةَ): الوضَّاح بن عبد الله، و(مَنْصُور): هو ابن المعتمر، و(إِبْرَاهِيم): هو ابن يزيد النَّخَعيُّ، و(الأَسْوَد): هو ابن يزيد النَّخَعيُّ.

قوله: (اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ): تَقَدَّمَ الكلام عليها، وكذا على أهلها مَن هم[ح١٢٦٨].

قوله: (وَخُيِّرَتْ): مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه، وكذا (لَوْ أُعْطِيتُ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وفي آخره تاء المتكلِّم مضمومة.

٢١ - بابُ إِثْمِ مَنْ تَبَرَّأَ مِنْ مَوَالِيهِ

٦٧٥٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: مَا عِنْدَنَا كِتَابٌ نَقْرَؤُهُ إِلَّا كِتَابُ اللهِ، غَيْرَ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قَالَ: فَأَخْرَجَهَا فَإِذَا فِيهَا أَشْيَاءُ مِنَ الجِرَاحَاتِ وَأَسْنَانِ الإِبِلِ، وَقَالَ: وَفِيهَا: المَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى كَذَا، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ

(١) انظر «المجموع» (٢٣/١٧).

آوَى مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ، وَمَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، وَذِمَّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ، وَالمَلَائِكَةِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ.

قوله: (**حَدَّثَنَا جَرِيرٌ**): هو ابن عبد الحميد الضَّبِّيُّ القاضي، و(**الأَعْمَش**): سليمان بن مِهْرَان.

قوله: (**فِيهَا أَشْيَاءُ مِنَ الجِرَاحَاتِ وَأَسْنَانِ الإِبِلِ**): (أسنانِ): مجرورٌ بالقلم في أصلنا، والذي أحفظه: (وأسنانُ) بالرفع، والله أعلم.

قوله: (**مَا بَيْنَ عَيْرٍ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وكذا قوله: (**إِلَى كَذَا**[(١)])، في (الحجِّ)[ح١٨٧٠]، وكذا على (**مَنْ**[(٢)] **أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا**)[ح١٨٦٧].

قوله: (**أَوْ آوَى**): تَقَدَّمَ أنَّ هذا بالمدِّ؛ لأنَّه متعدٍّ، وأنَّ اللازم بالقصر، ويجوز في كلٍّ المدُّ والقصر، ولكنَّ الفرقَ لغةُ القرآن[ح٦٦].

قوله: (**صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ**): تقدَّما[ح١٨٧٠].

قوله: (**بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ**): قد احتجَّ به قومٌ على جواز التولِّي بإذن مواليه، قال الشيخ محيي الدين: (والصحيح الذي عليه الجمهورُ: أنَّه لا يجوز وإن أَذِنوا؛ كما لا يجوز الانتساب إلى غير أبيه وإن أذن أبوه، وحملوا التقييد في الحديث على الغالب؛ لأنَّ غالبَ ما يقع هذا بغير إذن الموالي، فلا يكون له مفهومٌ يُعمَل به...) إلى آخر كلامه[شرح مسلم١٠/٣٨٩].

قوله: (**وَذِمَّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ**): (الذِّمَّة): الأمان، وقيل: العهد، وقد تَقَدَّمَ[قبل ح٣١٧٢].

قوله: (**أَدْنَاهُمْ**): العبد والمرأة، وقد أجاز عمر رضي الله عنه أمانَ عبدٍ على جميع الجيش، وقد قال عليه السلام: «قد أجرنا مَن أجرتِ يا أمَّ هانئ».

قوله: (**فَمَنْ أَخْفَرَ**): تَقَدَّمَ.

٦٧٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ بَيْعِ الوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تَقَدَّمَ أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظ مرارًا، و(**سُفْيَانُ**) بعده: هو الثَّوريُّ.

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (ثَوْرٍ).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَمَن).

٢٢ - بابٌ إِذَا أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ، وَكَانَ الحَسَنُ لَا يَرَى لَهُ وِلَايَةً

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». وَيُذْكَرُ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رَفَعَهُ قَالَ: «هُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِمَحْيَاهُ وَمَمَاتِهِ». وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ هَذَا الخَبَرِ.

قوله: (وَيُذْكَرُ عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ رَفَعَهُ[(١)]: «هُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِمَحْيَاهُ وَمَمَاتِهِ»، وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ هَذَا الخَبَرِ): هذا الخبر أخرجه الأربعةُ أصحابُ «السنن» في (الفرائض)[د٢٩١٨، جه٢٧٥٢]، رواه عن تميم قَبِيصةُ بن ذؤيب، وقد وُلد قَبِيصةُ عامَ الفتح على الصحيح، وقيل: أوَّل سَنَةٍ من الهجرة، قال الميمونيُّ صاحبُ أحمدَ: قال بعضُ أصحابنا: لم يلقَ قَبِيصة تميمًا؛ يعني: الداريَّ، وقال يعقوب الفسويُّ[المعرفة والتاريخ٢/٢٢٣]: إنَّ قَبِيصة لم يدرك تميمًا. انتهى[تهذيب الكمال٢٣/٤٧٦]، وقد رأيت الخَطَّابيَّ نقل عن أحمد: أنَّه ضعَّف هذا الحديثَ، وقال: عبد العزيز راويه ليس من أهل الحفظ والإتقان. انتهى[تهذيب التهذيب٥/٢٤١]، وقد أخرج لعبد العزيز الجماعةُ، وقد عقَّب التِّرْمِذيُّ[ت٢١١٢] الحديثَ بأن قال: لا نعرفه إلَّا من حديث عبد الله بن موهب -ويقال: ابن وهب- عن تميم الداريِّ، وقد أدخل بعضُهم بين عبد الله بن موهب وبين تميم قَبِيصةَ بنَ ذؤيب، وهو عندي ليس بمتَّصلٍ. انتهى، قيل: لو صحَّ هذا الحديثُ؛ لكان معناه: هو أحقُّ به أن يواليَه، وينصرَه، ويَبَرَّه، ويَصِلَه، ويُغَسِّلَه، ويصلِّيَ عليه، ويدفِنَه.

٦٧٥٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ المُؤْمِنِينَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكِهَا عَلَى أَنَّ وَلَاءَهَا لَنَا، فَذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكِ ذَلِك، فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

قوله: (أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا): تَقَدَّمَ أنَّها بَريرة، وتَقَدَّمَ مَن أهلها[ح١٢٦٨].

قوله: (لَا يَمْنَعُكِ ذَلِكِ): هما بكسر الكاف فيهما؛ لأنَّه خطابٌ لمؤنَّثٍ.

٦٧٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتِ: اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ فَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاءَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «أَعْتِقِيهَا فَإِنَّ الوَلَاءَ لِمَنْ أَعْطَى الوَرِقَ»، قَالَتْ: فَأَعْتَقْتُهَا، قَالَتْ: فَدَعَاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَخَيَّرَهَا مِنْ زَوْجِهَا، فَقَالَتْ: لَوْ أَعْطَانِي كَذَا وَكَذَا مَا بِتُّ عِنْدَهُ. فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا قَالَ وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا.

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (قال).

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا[(١)] جَرِيرٌ): ذكر الجَيَّانيُّ هذا الموضعَ، فقال: (هو مُحَمَّد بن سلَام إن شاء الله، فقد روى البُخاريُّ في «الجامع» عن مُحَمَّد بن سلَام عن جَرِير) انتهى[التقييد٣/١٠٣٠]، و(جَرِير): هو ابن عبد الحميد الضَّبِّيُّ القاضي، و(مَنْصُور): هو ابن المعتمر، و(إِبْرَاهِيم): هو ابن يزيد النَّخَعيُّ، و(الأَسْوَد): هو ابن يزيد النَّخَعيُّ.

قوله: (فَخَيَّرَهَا مِنْ زَوْجِهَا): تَقَدَّمَ أنَّه مغيثٌ، وقيل: برير، وقيل: مِقْسَم.

٢٣ - بَابُ مَا يَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الوَلَاءِ

٦٧٥٩ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ، فَقَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّهُمْ يَشْتَرِطُونَ الوَلَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اشْتَرِيهَا، فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

قوله: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ): هو همَّام بن يحيى العَوْذِيُّ، تَقَدَّمَ.

٦٧٦٠ - حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْطَى الوَرِقَ، وَوَلِيَ النِّعْمَةَ».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ): تَقَدَّمَ أنَّه مُحَمَّد بن سلَام، وأنَّ الصحيحَ: أنَّه مخفَّف، وتَقَدَّمَ ذلك مُطوَّلًا، و(سُفْيَان): لا أعرفه بعينه، فيحتمل أنَّه الثَّوريُّ، وأنَّه ابنُ عُيَيْنَة؛ لأنَّ وكيعًا روى عنهما، وهما عن منصور، غير أنَّ الثَّوريَّ أثبتُ الناس في منصور، والله أعلم، و(مَنْصُور): هو ابن المعتمر، و(إِبْرَاهِيم): هو ابن يزيد النَّخَعيُّ، و(الأَسْوَد): هو ابن يزيد النَّخَعيُّ.

٢٤ - بَابٌ: مَوْلَى القَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَابْنُ الأُخْتِ

٦٧٦١ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ وَقَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَوْلَى القَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ». أَوْ كَمَا قَالَ.

قوله: (بَابٌ: مَوْلَى القَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَابْنُ الأُخْتِ): قوله في الحديث: («مَوْلَى القَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ»، أَوْ كَمَا قَالَ): قال ابن شيخنا البُلْقينيُّ: (الذي قال النَّبيُّ ﷺ في حقِّه: «مولى القوم من أنفسهم»: هو رُشَيد الفارسيُّ، مولى بني معاوية بن مالك من الأنصار)، ثُمَّ ذكر مستنده[الإفهام٥٨٣]، وكذا ذكره

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

بعضُ حفَّاظ المصريِّين المُتَأخِّرين[هُدى٣٥٦]، وعزاه لابن سعد(١).

قال ابن شيخنا وذكر نحو هذه القصَّة لعقبة مولى جبر بن عتيك: (رواها في «الأُسْد»[٥٤٦/٣]، وقال فيها: إنَّ «مولى القوم من أنفسهم» الذي قال النَّبيُّ ﷺ في حقِّه للأنصار: هو النعمان بن مُقَرِّن، والذي قال ذلك في حقِّه لقريش: هو عتبة بن غزوان، والذي قال ذلك في حقِّه لوفد عبد القيس: هو مشمرج بن خالد، والأوَّل أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» من طريق أنس، والثاني ذكره الحاكمُ في «المستدرك» في ترجمة عتبة بن غزوان[ك٢٦٢/٣]، والثالث ذكره ابن الأثير في «الأُسْد» في مشمرج[أسد١٧٣/٥]، والذي قال في حقِّه لبني عبد المُطَّلِب: «ابن أخت القوم منهم»: هو جبير بن مُطعِم، كما في «تاريخ دمشق» لابن عساكر في ترجمته[تاريخ دمشق٤٥/٧٢])، والله أعلم[الإفهام٥٨٢]، وكذا قاله بعض الحُفَّاظ المُتَأخِّرين من المصريِّين[هُدى٣٥٦]. انتهى، و(رُشَيد): له ترجمة في «الاستيعاب»[ص٢٣٦] وغيره(٢).

٦٧٦٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ابْنُ أُخْتِ القَوْمِ مِنْهُمْ». أَوْ: «مِنْ أَنْفُسِهِمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطيالسيُّ الحافظ.

٢٥ - بابُ مِيرَاثِ الأَسِيرِ

وَكَانَ شُرَيْحٌ يُوَرِّثُ الأَسِيرَ فِي أَيْدِي العَدُوِّ وَيَقُولُ: هُوَ أَحْوَجُ إِلَيْهِ، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ: أَجِزْ وَصِيَّةَ الأَسِيرِ، وَعَتَاقَتَهُ، وَمَا صَنَعَ فِي مَالِهِ، مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ عَنْ دِينِهِ، فَإِنَّمَا هُوَ مَالُهُ، يَصْنَعُ فِيهِ مَا يَشَاءُ.

قوله: (وَكَانَ شُرَيْحٌ): هو بالشين المُعْجَمة، والحاء المُهْمَلة، ابن الحارث بن قيس بن الجهم الكنديُّ الكوفيُّ التابعيُّ، ويقال: شُريح بن شُرحبيل، ويقال: شَراحيل، ويُقال: إنَّه من أولاد الفُرْسِ الذين كانوا باليمن، والصحيحُ الأوَّلُ، تَقَدَّمَ مترجمًا(٣)، ولَّاه عمرُ رضي الله عنه قضاءَ الكوفة، ووُلِّيَ قضاءَ البصرة، قيل: إنَّه تعلَّم من معاذ باليمن، تُوُفِّيَ سنة (٧٨هـ)، وقيل: سنة (٨٠هـ)، أخرج له النَّسائيُّ(٤).

٦٧٦٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَإِلَيْنَا».

---

(١) لم نجده في المطبوع من طبقات ابن سعد.

(٢) «معجم الصحابة» للبغوي (٤١٥/٢)، الإصابة (٤٠٢/٢).

(٣) في باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض، قبل الحديث (٣٢٥).

(٤) انظر تهذيب الكمال (٤٣٥/١٢) وإكمال تهذيب الكمال (٢٣٣/٦).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تَقَدَّمَ أعلاه وقبله مترجمًا، و(عَدِيٌّ): هو ابن ثابت، و(أَبُو حَازِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالحاء المُهْمَلة، سلمان مولى عَزَّة الأشجعيَّة، تَقَدَّمَ[ح١٠١].

قوله: (وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا): تَقدَّمَ ما (الكَلُّ)[ح٣]، وأنَّه بفتح الكاف، وتشديد اللام.

٢٦ - بابٌ: لَا يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ وَلَا الكَافِرُ المُسْلِمَ، وَإِذَا أَسْلَمَ قَبْلَ أَنْ يُقْسَمَ المِيرَاثُ فَلَا مِيرَاثَ لَهُ

قوله: (بَابٌ: لَا يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ، وَلَا الكَافِرُ المُسْلِمَ): اعلم أنَّهم أجمعوا على أنَّ الكافرَ لا يرثُ المسلمَ، وأمَّا المسلمُ؛ فلا يرث الكافرَ عند جماهير العلماء من الصَّحَابة والتابعين ومَن بعدهم، وذهبت طائفةٌ إلى توريث المسلمِ من الكافر، وهو مذهب معاذ بن جبل، ومعاوية، وسعيد ابن المُسَيِّب، ومسروق، وغيرِهم[التمهيد٩/١٦٣]، زاد الحافظ الإمام محبُّ الدين الطَّبَريُّ في «مناسكه»: والحسن البصريّ وإبراهيم النَّخَعيّ، ورُوِيَ أيضًا عن أبي الدرداء والشَّعْبيِّ والزُّهْرِيِّ والنَّخَعيِّ نحوَه، على خلافٍ بينهم في ذلك، والصحيحُ عنهم كقول الجمهور.

وأمَّا المرتدُّ؛ فلا يرث المسلمَ إجماعًا، وأمَّا العكس؛ فكذا عند الشَّافِعيِّ، ومالكٍ، وربيعةَ، وابنِ أبي ليلى، وغيرِهم، بل يكون فَيئًا للمسلمين، وقال أبو حنيفة، والكوفيُّون، والأوزاعيُّ، وإسحاقُ: وَرَثَتُه المسلمون، ورُوِيَ ذلك عن عليٍّ وابنِ مسعود وجماعةٍ من السَّلَف، لكن قال الثَّوريُّ وأبو حنيفة: ما كسبه في رِدَّتِه؛ فهو للمسلمين، وقال آخرون: الجميع لوَرَثَتِه من المسلمين.

وأمَّا توريث الكفَّار بعضِهم من بعض؛ كاليهوديِّ من النصرانيِّ، وعكسه، والمجوسيِّ منهما، وهما منه؛ فقال به الشَّافِعيُّ وأبو حنيفة وآخرون، ومنعه مالكٌ، لكن قال الشَّافِعيُّ: لا يرث حربيٌّ مِن ذِميٍّ، ولا العكس، قال أصحابه: وكذا لو كانا حربيَّين في بلدَين متحارِبَين؛ لم يتوارثا، والله أعلم(١).

٦٧٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ، وَلَا الكَافِرُ المُسْلِمَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلد، و(ابْن جُرَيْجٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيجٍ، و(ابْن شِهَابٍ): مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، و(عَلِيُّ بْن حُسَيْنٍ): هو زَين العابدين، و(عَمْرُو(٢) بْنُ عُثْمَانَ): كذا في أصلنا بفتح العين وزيادة واو، وعليه (صح)، وفي

(١) «التمهيد» ٩/١٦٣، والاستذكار (٥/٣٦٩) و«شرح مسلم» للنووي (١١/٥٢) و«فتح الباري» (١٢/٥١).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (عُمَر).

هامش أصلنا: (عُمر) بضَمِّ العين، محذوف الواو، وعلى الآخَرِ أيضًا (صح)، قال في «المطالع»: وفي (باب ميراث أهل المِلَل) في «المُوطَّأ»: (عن عمرو بن عثمان)، كذا ليحيى وابنِ وهب وابنِ القاسم، وكذا قاله الحُفَّاظ من أصحاب مالك، وكذا ذكره أصحاب التاريخ والنَّسَب، ووقف عبدُ الرَّحْمَن بن مهديٍّ مالكًا على ذلك، فأبى أن يرجع، قال: نحن أعلم به، كان لعثمانَ ابنٌ يُقال له: عَمرو، وقال: أنا أعرفُ عَمرًا مِن عُمر، هذه دار عَمرو، وهذه دارُ عُمر، قال ابن أبي أويسٍ وغيرُه: وَهِمَ مالكٌ في ذلك، ولم يقُلْه غيرُه، ولا يُعرَف لعثمانَ ابنٌ يُقال له: عمرو، وقد رواه القعنبيُّ ومعنٌ وغيرُهما عن مالك: (عُمر بن عثمان) بضَمِّ العين، وروى ابن بُكَيْر عن مالك: (عَمرو بن عثمان، أو عُمر) على الشكِّ، وقد وافقَ مالكًا على قوله: «إنَّ لعثمان ولدًا يُقال له: عَمرو، وآخرُ يُقال له: عُمر» مُحَمَّدُ بنُ سعدٍ كاتبُ الواقديِّ، فذكر عَمرو بن عثمان وولده، وعُمر بن عثمان، وقال: ومِن ولده زيدٌ وعاصم، روى عنه: الزُّهْرِيُّ، وكان قليلَ الحديث. انتهى[مطالع٥/٨١].

وقال الذَّهَبيُّ في عُمر: عُمر بن عثمان الأمويُّ المدنيُّ، عن أسامة: (لا يرث المسلمُ الكافرَ)، قاله مالكٌ عن الزُّهْرِيِّ، عن عليِّ بن حُسين، عنه، قال الناسُ عن الزُّهْرِيِّ عن عليٍّ: «عن عمرو». انتهى [التذهيب٧/١٠٦]، وذكر له ترجمةً في عمرو[التذهيب٧/١٨٤]، والظاهر من كلامه أنَّه عَمرو؛ بفتح العين، وزيادة واو، لا عُمر، وقال في «الكاشف»: والصواب: عمرو. انتهى[الكاشف٥١٠أ].

وذكره عَبْد الغَنيِّ الحافظُ في «الكمال» في عَمرو؛ بفتح العين، وزيادة واو، ثُمَّ قال: قال أبو زرعة: الرواة يقولون: (عَمرو)، ومالكٌ يقول: (عُمر)، قال البُخاريُّ: وهو وَهَمٌ، وقال إبراهيم بن طهمان عن مالك: عَمرو، وهو أخو أبان وسعيد، وقال يحيى القَطَّان: قلت لمالك: إنَّما هو عمرو بن عثمان، فأبى أن يرجع، وقد كان لعثمانَ ابنٌ يُقال له: عُمر، وهذه داره. انتهى[الكمال٨/٣٥].

والمِزِّيُّ ذكر في «أطرافه» عُمرَ بن عثمان الأمويَّ عن أسامة في ترجمة عَمرو بن عثمان عن أسامة، ثُمَّ ذكر هذا الحديث، ثُمَّ نقل عن النَّسائيِّ ما لفظه: والصواب من حديث مالك: (عن عمر بن عثمان)، ولا نعلم أحدًا تابع مالكًا على قوله: (عمر بن عثمان)، والله أعلم. انتهى[تحفة١/٥٥].

فإذن الصواب مع مَن قال: عمرو بن عثمان، والله أعلم.

٢٧ - بابُ مِيرَاثِ العَبْدِ النَّصْرَانِيِّ وَمُكَاتَبِ النَّصْرَانِيِّ

قوله: (بَابُ مِيرَاثِ العَبْدِ النَّصْرَانِيِّ وَمُكَاتَبِ النَّصْرَانِيِّ): كذا في أصلنا هذه الترجمة، ولم يذكر فيها حديثًا، وفي أصلنا الدِّمَشْقيِّ هذه الترجمة مع زيادة: (وَإِثْمِ مَنِ انْتَفَى مِنْ وَلَدِهِ): قال ابن المُنَيِّر:

لم يُدخِلِ البُخاريُّ تحت هذا الرسم حديثًا، وكأنَّه أدرجها تحت الحديث المتقدِّم؛ ليُفهَم أنَّ النظر فيها يحتمل أن يُقال: لا يرثه؛ عملًا بعموم الحديث، وأن يُقال: يأخذ المالَ؛ لأنَّ العبدَ مالٌ، وله انتزاعُ مالِه حيًّا، فكيف لا يأخذه ميِّتًا؟! هذا إن قلنا: إنَّه يملك، وإن قلنا: إنَّه لا يملك العبدُ ألبتَّة؛ فأَولى. انتهى[المتواري١٦٤].

وقد رأيت حديثًا في «المستدرك» عن جابر، وفيه عنعنة أبي الزُّبَير عنه: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يرث المسلمُ النصرانيَّ إلَّا أن يكون عبدَه أو أَمَتَه»، ثُمَّ قال: صحيحٌ[ك٣٤٥/٤]، ولم يتعقَّبْه الذَّهَبيُّ في «تلخيصه»، قد رواه النَّسائيُّ[كن٦٣٥٦]، وأعلَّه ابنُ حزم بعنعنة أبي الزُّبَير عن جابر[المحلى٣٠٥/٩]؛ كعادته في ردِّه عنعنةَ أبي الزُّبَير من غير طريق الليث، وأعلَّه ابن القَطَّان بمُحَمَّد بن عمرو اليافعيِّ الذي في سنده، وقال: إنَّه مجهولُ الحال[بيان الوهم٥٣٨/٣]. انتهى.

وقد انفرد عنه ابن وهب، لكن أخرج له مسلمٌ في «صحيحه»[م٢٢٢٨]، وذكره ابن حِبَّانَ في «ثقاته»[٤٠/٩]، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: شيخٌ[الجرح والتعديل٣٢/٨]، وقال الحاكمُ: صدوقُ الحديثِ صحيحٌ[ك٣٤٥/٤]، وقال ابن عديٍّ: له مناكيرُ، وقد ذكر الذَّهَبيُّ منها هذا الحديثَ[الميزان٦٧٥/٣]، وقال ابن يونس: روى عنه ابن وهب وحدَه غرائبَ.

أمَّا إذا هلك العبد المعتَق الكافرُ وله معتِقٌ مسلمٌ؛ فإنَّه لا يرثه؛ عملًا بالحديث: «لا يرث المسلمُ الكافرَ...»؛ الحديث، وعن أحمد: أنَّه يرثه بالولاء، واختلاف الدين لا يمنع الإرث بالولاء، ولحديث «المستدرك»، ونقل هذا القاضي عبدُ الوهَّاب المالكيُّ عن الشَّافِعيِّ، لكنْ في «الأمِّ» خلافُه[الأم٧٣/٤]، والله أعلم، وفي «شرح التنبيه» لشيخنا الشارح: فرع: لو أعتق المسلمُ عبدًا كافرًا ومات؛ ورثه عندنا، خلافًا لمالكٍ، أفاده القاضي عبد الوهَّاب في كتابه «الأشراف بيننا وبين مالك». انتهى، ولم يتعقَّب شيخُنا هذا الفرع، وقد قَدَّمْتُ أنَّ في «الأمِّ» خلافَه.

أمَّا إذا مات شخصٌ وليس له وارثٌ وله عبدٌ عتق؛ فإنَّه يرثه عند بعضهم، وقد سُئِل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجلٍ مات ولم يَدَعْ وارثًا إلَّا غلامًا له كان أعتقه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هل له أحدٌ؟» قالوا: لا، إلَّا غلامًا له كان أعتقه، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثَه له، رواه أحمدُ[حم١٩٣٠] وأهل السُّنَن[د٢٩٠٥، ت٢١٠٦، كن٦٣٧٦، حب٢٧٤١]، قال ابن قَيِّمِ الجَوزيَّة: وهو حديثٌ حسنٌ، قال: وبهذه الفتوى نأخذ. انتهى[أعلام الموقعين٤٢٣/٦]، وأخرجه الحاكم وقال: على شرط البُخاريِّ[ك٣٤٥/٤]، والله أعلم/. [٣٧٠/٢أ]

٢٨- بابُ مَنِ ادَّعَى أَخًا أَوِ ابْنَ أَخٍ

قوله: (بَابُ مَنِ ادَّعَى أَخًا أَوِ ابْنَ أَخٍ): كذا في أصلنا هذه الترجمة، ولم يذكر فيها حديثًا، ولم يتكلَّم على ذلك ابن المُنَيِّر، وذكر بعده: (باب إثم من انتفى من ولده)، ولو جعل بعد هذه الترجمة التي لم يذكر فيها حديثًا (باب مَن ادَّعى إلى غير أبيه) لقلنا باندراج الترجمة تحت الحديث الذي ذكره في (باب من ادَّعى إلى غير أبيه)، إلَّا [أنَّه] لم يذكره بعده، لكنَّها داخلةٌ في حديث الترجمة التي بعدها، وهو حديث سعد؛ فإنَّه ادَّعى ابنَ أخٍ؛ بلا فرق، والله أعلم.

٦٧٦٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتِ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ فَقَالَ سَعْدٌ: هَذَا يَا رَسُولَ اللهِ ابْنُ أَخِي عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَهِدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، انْظُرْ إِلَى شَبَهِهِ. وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللهِ، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى شَبَهِهِ فَرَأَى شَبَهًا بَيِّنًا بِعُتْبَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ، الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ، وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتَ زَمْعَةَ». قَالَتْ: فَلَمْ يَرَ سَوْدَةَ قَطُّ.

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): هو ابن سعد، الإمام المشهور، و(ابْنِ شِهَابٍ): هو مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ.

قوله: (وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ): تَقَدَّمَ الكلام على عبد بن زَمعة رضي الله عنه [ح٤٣٠٣].

قوله: (فِي غُلَامٍ): تَقَدَّمَ أنَّه عبد الرَّحْمَن بن زَمعة.

قوله: (ابْنُ أَخِي عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ): تَقَدَّمَ الكلام على عتبة بن أبي وقَّاص، وأنَّ الصحيح: [أنَّه] لم يُسلِم[ح٢٠٥٣]، وغُلِّط من قال: إنَّه أسلم، وقد تَقَدَّمَ قريبًا[٦٧٤٩] وبعيدًا[ح٢٧٤٥] أنَّ عتبةَ قتله حاطب بن أبي بَلْتَعَة يوم أُحُد، كما في «المستدرك»[ك٣/٣٠١].

قوله: (مِنْ وَلِيدَتِهِ): تَقَدَّمَ[ح٢٢١٨] أنَّ هذه الوليدة لا أعرف اسمَها، وأنَّها(١) امرأةٌ يَمانيَة.

قوله: (الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ) أي: لصاحب الفراش، وقد تَقَدَّمَ، وكذا تَقَدَّمَ (وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ)[ح٢٠٥٣].

٢٩- بابُ مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ

٦٧٦٦ - ٦٧٦٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ -هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللهِ-: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَهوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ، فَالجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ». فَذَكَرْتُهُ لأَبِي بَكْرَةَ فَقَالَ: وَأَنَا سَمِعَتْهُ أُذُنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

(١) في (أ): (وأنَّه)، ولعلَّ المُثبتَ هو الصَّوابُ.

قوله: (عَنْ أَبِي عُثْمَانَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو أبو عثمان النهديُّ، عبد الرَّحْمَن بن مَلٍّ، وتَقَدَّمَ أنَّ (مَلًّا) مثلَّثُ الميم[ح٥٢٦]، وفيه لغةٌ رابعةٌ.

قوله: (عَنْ سَعْدٍ): هو سعد بن أبي وقَّاص مالكِ بن أُهيب، أحدُ العشرة رضي الله عنهم.

قوله: (فَالجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ): يعني: إن استحلَّ ذلك، والقول الثاني: أنَّه جزاؤه، أو أنَّها محرَّمة عليه أوَّلًا عند دخول الفائزين وأهلِ السلامة، ثُمَّ إنَّه يُجازَى فيُمنَعها عند دخولهم، ثُمَّ يدخلها بعد ذلك، وقد لا يُجازَى، بل يعفو الله عَزَّ وَجَلَّ عنه، ومعنى (حرام): ممنوعة، ومعنى (رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ[(١)]): ترك الانتساب إليه وجَحَدَه، والله أعلم.

قوله: (فَذَكَرْتُهُ لأَبِي بَكْرَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه نُفَيع بن الحارث، وتَقَدَّمَ بعض ترجمته.

تنبيهٌ: حديث أبي بكرة في ذلك أخرجه البُخاريُّ[ح٦٧٦٦]، ومسلمٌ[م٦٢]، وأبو داود[د٥١١٥]، وابن ماجه[جه٢٤٧].

٦٧٦٨ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الفَرَجِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عِرَاكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كُفْرٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا[(٢)] ابْنُ وَهْبٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا[ح٨٩] أنَّه عبد الله بن وهب، أحد الأعلام، و(عَمْرٌو): هو ابن الحارث بن يعقوب، أبو أُمَيَّة الأنصاريُّ مولاهم، أحد الأعلام، تَقَدَّمَ[ح٢٠٢]، و(عِرَاك): هو ابن مالك الغِفاريُّ المدنيُّ.

قوله: (فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ؛ فَهُوَ كُفْرٌ): قيل: فيه تأويلان؛ أحدهما: أنَّه في حقِّ المستحِلِّ، والثاني: كفر النعمة والإحسان، وحقِّ الله، وحقِّ أبيه، وليس المراد الكفرَ الذي يُخرِجُه من ملَّة الإسلام، والله أعلم.

٣٠ - بابٌ: إِذَا ادَّعَتِ المَرْأَةُ ابْنًا

٦٧٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كَانَتِ امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا، جَاءَ الذِّئْبُ فَذَهَبَ بِابْنِ إِحْدَاهُمَا، فَقَالَتْ لِصَاحِبَتِهَا: إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكِ وَقَالَتِ الأُخْرَى: إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكِ، فَتَحَاكَمَتَا إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى، فَخَرَجَتَا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَأَخْبَرَتَاهُ، فَقَالَ: ائْتُونِي بِالسِّكِّينِ أَشُقُّهُ بَيْنَهُمَا، فَقَالَتِ

(١) كذا في (أ)، وهي رواية الحديث (٦٧٦٨) الآتي، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) هنا: (مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ).

(٢) كذا في (أ) و(ق) وهي رواية أبي ذر.

الصُّغْرَى: لَا تَفْعَلْ يَرْحَمُكَ اللهُ هُوَ ابْنُهَا، فَقَضَى بِهِ لِلصُّغْرَى». قالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللهِ إِنْ سَمِعْتُ بِالسِّكِّينِ قَطُّ إِلَّا يَوْمَئِذٍ، وَمَا كُنَّا نَقُولُ إِلَّا الْمُدْيَةُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع[ح٧]، و(شُعَيْبٌ): هو ابن أبي حمزة، و(أَبُو الزِّنَادِ): تَقَدَّمَ، عبد الله بن ذكوان[ح١٦٢]، و(الأَعْرَجِ[1]): عبد الرَّحْمَن بن هرمز، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبد الرَّحْمَن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى): تَقَدَّمَ الكلام عليه مُطَوَّلًا في مناقب داود ﷺ[2].

قوله: (فَقَالَ: ائْتُونِي بِالسِّكِّينِ أَشُقُّهُ بَيْنَهُمَا): هذا حديثٌ عظيمٌ، وفيه فوائدُ، وقد ذكره ابن قَيِّمِ الجَوزيَّة، وذكر أنَّ النَّسائيَّ استنبط منه أحكامًا، ثُمَّ أثنى على النَّسائيِّ، وقال: فهذا فَهمُ مَن عَقِلَ عن الله ورسولِه[3].

قوله: (وَاللهِ إِنْ سَمِعْتُ): (إِنْ): بكسر الهمزة، وسكون النون، أي: ما سمعت، نافية.

قوله: (إِلَّا الْمُدْيَةَ): يجوز فيها الرفع والنصب، وهذا ظاهِرٌ.

٣١- بابُ القَائِفِ

قوله: (بَابُ القَائِفِ): (القائف): هو الذي يتتبَّعُ الآثارَ ويعرفها، ويعرف شَبَهَ الرجلِ بأخيه وأبيه، والجمع: القافة، يُقال: فلان يقوف الأثر، ويقتافه قيافةً؛ مثل: قفا الأثر واقتفاه.

٦٧٧٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا، تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ مُجَزِّزًا نَظَرَ آنِفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تَقَدَّمَ أنَّه [ابن] سعد، الإمام الجَوَاد، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، العالم المشهور.

قوله: (تَبْرُقُ[4]): هو بضَمِّ الراء: تتلألأ.

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (عبد الرحمن).

(٢) تقدَّم الحديث في (كتاب الأنبياء) (٣٤٢٧)، وقال: (سأذكر الكلام عليه)، ولم يذكر، وقد علَّق عليه هناك، وفُصِّل الكلامُ فيه، وذُكر كلام الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٦/٥٣٥-٥٣٦)، فلينظر.

(٣) انظر «زاد المعاد» (٣/١٣٢) و«أعلام الموقعين» (٢/١٦٥).

(٤) في (أ): (يبرق)، ثمَّ فيها: (تتلألأ)، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة» و(ق).

قوله: (أَسَارِيرُ وَجْهِهِ): هو بالسين المُهْمَلة، وراءين مهملتين، بينهما مُثنَّاة تحت ساكنة، الأولى مكسورة، وهي خطوط الجبهة وتكسُّرها، واحدها: سِرٌّ وسَرَر، والجمع: أسرار، وجمع الجمع: أسارِيْر.

قوله: (أَنَّ مُجَزِّزًا): هو بضَمِّ الميم، وفتح الجيم، وكسر الزاي الأولى المشدَّدة، ثُمَّ زاي أخرى، هذا هو الصحيح المشهور، وقال بعض الحُفَّاظ: إنَّه الصوابُ المشهورُ في ضبط هذا الاسم[فتح الباري٥٩/٨]، وحكى القاضي عياض[مشارق٨٣/٢] عن الدارقطنيِّ وعبد الغنيِّ(١): أنَّهما حَكَيَا عن ابن جُرَيجٍ: أنَّه بفتح الزاي الأولى، وعن ابن عَبْدِ البَرِّ وأبي عليٍّ الغسَّانيِّ: أنَّ ابنَ جُرَيجٍ قال: إنَّه مُحْرِز؛ بإسكان الحاء، وبعدها راء، وقد راجعتُ كلام أبي عليٍّ الغسَّانيِّ في «تقييده»، فوجدته كما نُقِل عنه رُوِي بإسناده عن سفيان عن ابن جُرَيجٍ يُحَدِّث به عن الزُّهْرِيِّ، فقال فيه: «ألم تَرَي أنَّ مُحْرِزًا...»، فقلت له: يا أبا الوليد؛ إنَّما هو مُجَزِّز، فأنكر ورجع. انتهى.

وهو مُجَزِّز بن الأعور بن جعدة الكنديُّ المدلِجيُّ القائف، روى عنه النَّبيُّ ﷺ قولَه، وقد تَقَدَّمَ.

قوله: (آنِفًا): تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ أنَّه بالمدِّ والقصر، وأنَّ معناه: الآن والساعة.

قوله: (إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ): قال العلماء: سبب سروره ﷺ: أنَّ أسامةَ كان/ لونُه أسودَ، وكان طويلًا، خرج إلى أمِّه، وكان أبوه زيدٌ قصيرًا أبيضَ، [٣٧٠/٢ب] وقيل: بل بين البياض والسواد، وكان بعض المنافقين قصد المغايظة والإيذاء، فدفع الله ذلك، وله الحمد.

٦٧٧١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ وَهوَ مَسْرُورٌ، فَقَالَ: «أَيْ عَائِشَةُ، أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ مُجَزِّزًا المُدْلِجِيَّ دَخَلَ فَرَأَى أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ، قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو سفيان بن عُيَيْنَة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (أَنَّ مُجَزِّزًا): تَقَدَّمَ ضبطه قريبًا جدًّا، وما وقع فيه.

قوله: (وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ): تَقَدَّمَ ما (القطيفة)[ح١٣٥٥].

❁ ❁ ❁

(١) لم أجد ذلك في المؤتلف والمختلف للدارقطني ولا في الكمال لعبد الغني.

بسم الله الرحمن الرحيم

٨٥- كِتَابُ الحُدُودِ

١- بابُ وَمَا يُحْذَرُ مِنَ الحُدُودِ

(كِتَابُ الحُدُودِ) إلى (كِتَاب المُحَارِبِيْن).

قوله: (وَمَا يُحْذَرُ مِنَ الحُدُودِ): (يُحذَر): مَبْنيٌّ لِما لـمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٢- بابٌ: لَا يَشْرَبُ الخَمْرَ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يُنْزَعُ مِنْهُ نُورُ الإِيمَانِ فِي الزِّنَى.

٦٧٧٢- حَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ: إِلَّا النُّهْبَةَ.

قوله: (حَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، و(اللَّيْثُ): هو ابنُ سعد، و(عُقَيلٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بضَمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابن خالد، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو الزُّهْرِيُّ مُحمَّد بن مسلم، و(أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): هو ابنُ الحارث بن هشام بن المغيرة المخزوميُّ، أحد الفقهاء السَّبعة على قولٍ، مشهورٌ.

قوله: (لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ): اعلم أنَّ هذا الحديث ممَّا اختلف العلماءُ في معناه؛ فالقولُ الصحيحُ الذي قاله المحقِّقونَ: أنَّ معناه: لا يفعل هذه المعاصي وهو كاملُ [الإيمان][1]، وهذا مِنَ الألفاظ التي تُطلَق على نفي الشَّيء ويُراد: نفيُ كماله ومختاره، وكما يقال: لا علمَ إلَّا ما نفع، ولا مالَ إلَّا الإبل، ولا عيشَ إلَّا عيش الآخرة، وإنَّما تأوَّل ما ذُكِر بحديث أبي ذرٍّ: «مَن قال: لا إله إلَّا الله؛

(١) (الإيمان): ليس في النسخ، وهو مستدرك من «شرح مسلم» للنووي.

دخل الجنَّة وإن زنى وإن سرق»[خ٥٨٢٧]، وبحديث عبادة: «فمن وفى منكم؛ فأجره على الله، ومَن أصاب مِن ذلك شيئًا فعوقب به في الدُّنيا، فهو كفَّارة» الحديث[خ١٨]، فهذان الحديثان ونظائرهما في «الصَّحيح» مع قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] مع إجماع أهل الحقِّ على أنَّ الزاني والسارق والقاتل وغيرَهم من أصحاب الكبائر غير الشِّرك لا يكفرون بذلك، بل هم مؤمنون ناقصو الإيمان، إن تابوا، سقطت عقوبتهم، وإن ماتوا مصرِّين على الكبائر، كانوا في المشيئة، إن شاء، عفا عنهم وأدخلهم الجنَّة [أوَّلًا، وإن شاء؛ عذَّبهم ثمَّ أدخلهم الجنَّة](١)، وتأوَّل بعض العلماء [هذا الحديث](٢) على مَن فعل ذلك مُستحِلًّا مع علمه بورود الشَّرع بتحريمه، وقال الحسنُ وابنُ جَرير الطَّبَريُّ[تهذيب الآثار٩٥٦]: معناه: يُنزَعُ مِنه(٣) اسمُ المدح الذي يُسمَّى به أولياء الله المؤمنين، ويستحقُّ الذَّمَّ، فيُقال: سارقٌ، وزانٍ، وفاجرٌ(٤)، وحُكِي عن ابن عَبَّاس: أنَّ معناه: أنَّه يُنزَعُ منه نورُ الإيمان، وهذا قد نقله عنه الإمام شيخ الإسلام البُخاريُّ هنا مُعلَّقًا مجزومًا به(٥)، وسيأتي مُسنَدًا إليه في (كتاب المحاربين) قريبًا جدًّا[ح٦٨٠٩]، وفي ذلك حديث مَرْفُوعٌ(٦)، وقال المُهلَّب: تُنزَع منه بصيرتُه في طاعة الله. وذهب الزُّهْرِيُّ إلى أنَّ هذا الحديث وما أشبهه يُؤمَنُ بها، وتُمَرُّ على ما جاءت، ولا يُخاض في معناها، وأنَّا لا نعلم معناها، وقال: أمرُّوها كما أمرَّها مَن قبلكم، وقيل في معنى الحديث غيرُ ما ذُكِر ممَّا ليس بظاهر، بل بعضُها غلطٌ، والصَّحيحُ في معناه ما تَقَدَّمَ، والله أعلم(٧).

وفي «المطالع»: («وهو مؤمنٌ»: قيل: آمنٌ مِن عذاب الله، وقيل: مُصدِّقٌ حقيقةَ التَّصديق بما جاء في ذلك مِنَ النَّهي والوعيد، وقيل: كامل الإيمان، وقيل: هو على المبالغة في التَّغليظ كما جاء: «لا إيمانَ لمَن لا أمانةَ له»(٨)، ومعناه: النهي عن أن يفعل ذلك وهو مؤمن، وأنَّ هذا لا يليق بالمؤمن،

---

(١) ما بين معقوفين ليس في (أ)، وهو مستدرك من «شرح مسلم» للنووي.

(٢) ما بين معقوفين مستدرك من «شرح مسلم».

(٣) في (أ): (من).

(٤) انظر «تهذيب الآثار» بعد حديث (٩٦٥).

(٥) أي: قبل هذا الحديث.

(٦) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٦٣٦٤)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٩٠٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٧) الكلام بتمامه للنووي في «شرح مسلم» (٢/٢٣٠)، وانظر «غاية الإحكام» للمحب الطبري (٦/٣٩٢).

(٨) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٢٣٨٣) و(١٢٥٦٧) و(١٣١٩٩) و(١٣٦٣٧)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١١٩٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٨٦٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٣٣٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٩٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٩٧) و(٦/٢٨٨) و(٩/٢٣١)، وغيرهم من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفي الباب عن غيره.

وقيل: إذا استحلَّ ذلك ولم يره معصية، وقيل: يُنزَع منه الإيمان فيكون فوقه كالقبَّة، فإذا فارق الذَّنب، عاد إليه إيمانُه). انتهى[مطالع١/٢٩٣].

قوله: (وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً): (النُّهبة)، بضمِّ النون، وكذا (النُّهبى): اسم الانتهاب، وهو أخذ الجماعة الشيءَ اختطافًا على غير سويَّة، لكن بحسب السَّبق إليه.

قوله: (وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ إِلَّا النُّهْبَةَ): هذا معطوفٌ على السَّند الذي قبلَه، فروى هذا الثاني أيضًا البُخاريُّ عن يحيى ابن بُكَيْر، عن اللَّيث، عن عُقَيل، عن ابن شهاب، عن سعيد وأبي سَلَمة به، وليس تعليقًا، فاعلمه.

٢م- بابُ مَا جَاءَ فِي ضَرْبِ شَارِبِ الخَمْرِ

٦٧٧٣ - حدَّثنا آدَمُ بنُ أبي إِيَاسٍ: حدَّثنا شُعْبَةُ: حدَّثنا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنِّعَالِ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ.

حدَّثنا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حدَّثنا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.

قوله: (ح: وَحَدَّثَنَا[(١)] حَفْصُ بْنُ عُمَرَ): تَقَدَّمَ الكلام على (ح) كتابةً وتلفُّظًا[ح٦]، وسأذكره في أواخر هذا التعليق إن شاء الله تعالى[ح٧٥٦١]، و(هِشَامٌ) بعد (حفص بن عمر): هو هشامُ بن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ.

٣- بابُ مَنْ أَمَرَ بِضَرْبِ الحَدِّ فِي البَيْتِ

٦٧٧٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ قَالَ: جِيءَ بِالنُّعَيْمَانِ -أَوْ: بِابْنِ النُّعَيْمَانِ- شَارِبًا، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ بِالبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ، قَالَ: فَضَرَبُوهُ، فَكُنْتُ أَنَا فِيمَنْ ضَرَبَهُ بِالنِّعَالِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ عبد المجيد الثقفيُّ، و(أَيُّوبُ): هو ابنُ أبي تميمةَ السَّخْتِيَانيُّ الإمامُ، و(ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ): هو عبدُ الله بن عُبيد الله بن أبي مُلَيْكَةَ زُهيرِ -وزُهيرٌ صحابيٌّ- ابنِ عبد الله بن جُدعانَ التَّيميُّ.

قوله: (جِيءَ بِالنُّعَيْمَانِ أَوْ بِابْنِ النُّعَيْمَانِ شَارِبًا): الصَّوابُ مِن أحد الشَّكَّين: النُّعيمان، وكان مُكَبَّرًا صُغِّرَ، قال الدِّمْيَاطيُّ: («نُعيمان» -تصغير «نُعمان»- : ابن عمرو بن رفاعة بن الحارث بن سواد بن

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة»: (حدَّثنا) بغير واوٍ.

[مالك بن] غنم بن مالك بن النَّجَّار، شهد العقبةَ مع السَّبعينَ). انتهى، وقد تَقَدَّمَ الاختلافُ في عددهم[ح١٨]، وسيأتي(١)، قال: (وبدرًا، وأحُدًا، والخندق، وسائر المشاهد، وأُتِي به في شرب الخمر إلى النَّبيِّ ﷺ، فجلده، ثم أُتِي به فجلده أربعًا أو خمسًا، فقال رجلٌ مِنَ القوم: اللَّهُمَّ العَنْه ما أكثرَ ما يشرب وأكثر ما يُجلد! فقال ﷺ: «لا تَلْعَنْه؛ فإنَّه يحبُّ اللهَ ورسولَه»(٢)، وكان صاحبَ مِزاحٍ). انتهى.

فقولُ الحافظِ الدِّمْيَاطيِّ: (مع السَّبعينَ): اعلم أنَّه اختُلِف في عددِهِم؛ فيُقال: ثلاثةٌ وسبعون، ويقال: سبعون رجلًا -وقال ابنُ سعدٍ: (يزيدونَ رجلًا أو رجلينِ)[الكبرى١/١٨٨]- وامرأتانِ، وقال ابنُ إسحاقَ: (ثلاثةٌ وسبعونَ وامرأتانِ)(٣)، وقال الحاكمُ: (خمسةٌ وسبعونَ نَفْسًا)(٤)، وقد تَقَدَّمَ، وتَقَدَّمَ أنَّ المرأتينِ: نَسيبة بنت كعب أمُّ عُمارة، وأسماءُ بنت عمرو بن عديٍّ بن نابي أمُّ منيع[ح١٨]، والله أعلم.

قال الواقديُّ: (بقي نُعيمانُ حتَّى تُوُفِّيَ أيَّام معاويةَ)(٥)، كذا نقلَهُ ابنُ عَبْدِ البَرِّ. انتهى(٦).

وكان كثيرَ المزاح يَضحكُ رسولُ الله ﷺ مِن مزاحه، وهو صاحبُ سُويبط بن حرملةَ، وقصَّتُهما مشهورةٌ، وأنَّ نُعيمانَ باع سُويبطًا بالشام، وقال للذين اشترَوه: (هو ذو لسانٍ، وسيقولُ: إنَّه حرٌّ، فلا تغترُّوا بقولِه)(٧)، وله أشياءُ كثيرةٌ في المزاح مشهورة(٨).

تنبيهٌ شاردٌ: وقع في أصل سماعنا بـ«سنن ابن ماجه» -وهو أصلٌ عظيمٌ جدًّا دخل فيه حفَّاظٌ كبارٌ- في (باب المزاح): (خرج أبو بكرٍ في تجارةٍ إلى بصرى قبل موت النَّبيِّ ﷺ بعامٍ ومعه نُعَيمانُ وسُوَيبطُ بنُ حرملةَ، وكانا شهدا(٩) بدرًا، وكان نُعيمانُ على الزَّاد/، وكان سُوَيبطٌ رجلًا مزَّاحًا، فقال [٢/١٣٧١أ]

(١) أي: هنا.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مصنَّفه» (١٣٥٥٢) من حديث زيد بن أسلم رضي الله عنه.

(٣) انظر «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/٦٨).

(٤) الذي في «المستدرك» (٢/٦٢٥): أنَّهم سبعون، وعزاه للحاكم مُغْلْطاي في «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص١٤٨).

(٥) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٤٥٨).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٧٢٠) و(ص٧٣٣-٧٣٥).

(٧) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٦٦٨٧)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (ص٧٣٣) من حديث أم سلمة رضي الله عنها، من طريق روح عن زمعة بن صالح، وفيه: أنَّ نعيمان باع سويبطًا، وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (٣٧١٩)، وابن راهُوْيَه في «مسنده» (١٨٦٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/٣٠٩)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (ص٣٢٣) من طريق وكيع عن زمعة بن صالح به، وفيه: أنَّ سويبطًا باع نعيمان.

(٨) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٢٧٧-٢٧٨).

(٩) في (أ): (شهد)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب، ورواية أحمد: (وكلاهما بدري).

لنُعيمان: أطعمني، فقال: حتَّى يجيء أبو بكرٍ، قال: أَمَا لأغيظنَّك، قال: فمَرُّوا بقومٍ، فقال لهم سُويبط: تشترون منِّي عُبيدًا لي؟ قالوا: نعم) إلى أن قال: (فقال نُعيمان: إنَّ هذا يستهزئ بكم)، الحديث[جه٣٧١٩]، كذا في أصلِنا: أنَّ سويبطًا باع نُعَيمان، والمعروف العكس، وكذا ذكره الزُّبَير بن بكَّار في كتاب «المزاح»، والواقديُّ في «مغازيه»، وغيرُهما، وكذا ذكره بعضُ الحُفَّاظ، وقد ذكر ابنُ عَبْدِ البَرِّ سويبطًا في «استيعابه» وذكر هذا الحديث من طريق ابن أبي شيبة بإسناده، ثم قال: (هكذا روى هذا الحديث وكيعٌ، وخالفه غيرُه، فجعل مكان «سويبطٍ»: «نُعَيمانَ»). انتهى[الاستيعاب٣٢٣].

وسويبط بن حرملة، وقيل: ابن سعد بن حرملة القرشيُّ العبدريُّ، هاجر إلى الحبشة، وهو الذي سافر مع أبي بكر ومزح معه نُعَيمان. انتهى، وذكر في نُعيمان بن رفاعة بن عمرو النَّجَّاريِّ: هو نُعمان، فصُغِّر، بدريٌّ، كان يمزح كثيرًا، وذكره النَّوويُّ في «تهذيبه» كما في أصلنا في «ابن ماجه»، فخالف(١).

ويَحتملُ أنَّ كلًّا منهما صنع ذلك، والثاني عمله مكافأةً لفعل الأوَّل، والله أعلم.

٤ - بابُ الضَّرْبِ بِالجَرِيدِ وَالنِّعَالِ

٦٧٧٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وُهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِالنُّعَيْمَانَ -أَوْ: بِابْنِ النُّعَيْمَانَ- وَهُوَ سَكْرَانُ فَشَقَّ عَلَيْهِ، وَأَمَرَ مَنْ فِي البَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ، فَضَرَبُوهُ بِالجَرِيدِ وَالنِّعَالِ، فَكُنْتُ فِيمَنْ ضَرَبَهُ.

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): تَقَدَّمَ أنَّه السَّختيانيُّ، و(عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ): تَقَدَّمَ نسبُه قريبًا جدًّا[ح٦٧٧٤].

قوله: (أُتِيَ بالنُّعَيْمَانِ(٢)): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(النُّعَيمَان أو ابن النُّعيمان): تَقَدَّمَ أنَّ الصَّواب مِن أحد الشَّكَّين: أنَّه النُّعيمان، وتَقَدَّمَ الكلامُ عليه قريبًا، وأنَّه مُكبَّرٌ صُغِّرَ[ح٦٧٧٤].

٦٧٧٦ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الخَمْرِ بِالجَرِيدِ وَالنِّعَالِ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ): هو ابنُ إبراهيمَ الفراهيديُّ، الحافظ، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(هِشَامٌ): هو ابنُ أبي عبد الله الدَّستوائيُّ.

---

(١) الذي في مطبوع «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٢٧٧): (وأنَّ نعيمان باع سويبطًا بالشام)، فليتنبه.

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (بنُعَيمان أو بابن نُعَيمان).

٦٧٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ أَنَسٌ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ الهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ قَالَ: «اضْرِبُوهُ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَمِنَّا الضَّارِبُ بِيَدِهِ، وَالضَّارِبُ بِنَعْلِهِ، وَالضَّارِبُ بِثَوْبِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ بَعْضُ القَوْمِ: أَخْزَاكَ اللهُ، قَالَ: «لَا تَقُولُوا هَكَذَا، لَا تُعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانَ».

قوله: (أَخْبَرَنَا(١) أَبُو ضَمْرَةَ أَنَسٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه أنسُ بنُ عِياض، و(يَزِيد ابْن الهَادِ): هو يزيد ابن عبد الله بن أسامة بن الهادي، وهو في أصلنا: بغير ياء، وقد تَقدَّمَ أنَّ الصحيحَ: إثباتُ الياء[قبل ح٦١]، و(مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): هو ابنُ الحارث التيميُّ، و(أَبُو سَلَمَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبد الرَّحْمَن بن صخر، على الأَصَحِّ.

قوله: (أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(الرَّجل): يَحتمل أن يكون النُّعيمان، ويحتمل أن يكون عبدَ الله الملقَّب بحمار، على ما فيه، وسيأتي قريبًا ما فيه من كلام الحافظ الدِّمْيَاطيِّ[ح٦٧٨٠]، ثمَّ إنِّي رأيتُ كلامَ ابن شيخنا البُلْقَينيِّ، فقال: (يصحُّ تفسيرُه بالنُّعيمان وبعبد الله حمارٍ)، قال: (وفي «مختصر الاستيعاب» في ترجمة نُعيمان بن عمرو[الاستيعاب٧٣٤]: قال أبو عمر: كان نُعيمان رجلًا صالحًا على ما كان فيه من الدُّعابة، وكان له ابنٌ قد أَنْهك في الخمر، فجلده رسول الله ﷺ فيها أربعَ مرَّاتٍ، وقال ﷺ للذي لعنه: «لا تلعنه، فإنَّه يحبُّ الله ورسوله»، وقد رُوِي ذلك في النُّعيمان نفسِه(٢)، وفيه قال القوم: أخزاك الله). انتهى[الإفهام٥٨٥].

قوله: (قَالَ بَعْضُ القَوْمِ: أَخْزَاكَ اللهُ): القائلُ ذلك لا أعرفه، وقال بعضُ الحُفَّاظ المُتَأخِّرين في هذا الحديث -وهو حديث أبي هريرة-: (هو عمرُ بنُ الخَطَّاب، رواه البيهقيُّ[٩/١٠٣]، ثمَّ قال: ويُفسَّر به القائلُ في حديث عمرَ في قصَّةِ عبد الله الملقَّب حمارًا[خ٦٧٨٠]). انتهى[هُدى٣٥٦].

٦٧٧٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الحَارِثِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو حَصِينٍ: سَمِعْتُ عُمَيْرَ بْنَ سَعِيدٍ النَّخَعِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: مَا كُنْتُ لِأُقِيمَ حَدًّا عَلَى أَحَدٍ فَيَمُوتَ، فَأَجِدَ فِي نَفْسِي، إِلَّا صَاحِبَ الخَمْرِ، فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ؛ وَدَيْتُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَسُنَّهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو سفيانُ بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ، و(أَبُو حَصِينٍ)، بفتح الحاء وكسر الصَّاد المُهْمَلَتين، وقد تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ الكُنَى بالفتح، والأسماءَ بالضَّمِّ، واسمُ أبي حَصِين هذا:

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

(٢) أخرجه الصنعانيُّ في «مصنَّفه» (١٣٥٥٢) من حديث زيد بن أسلم رضي الله عنه.

عثمانُ بنُ عاصم[ح٠١١]، و(**عُمَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ النَّخَعِيُّ**): يَروي عنِ ابنِ مسعودٍ وعليٍّ رضي الله عنهما، وعمَّارٍ، وسعدٍ، وأبي موسى رضي الله عنهم، وطائفة، وعنه: الشَّعْبيُّ، وأبو حَصِينٍ، والأعمشُ، وحجَّاجُ بن أرطاةَ، وآخرون، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِين(١)، تُوُفِّيَ في ولاية خالد بن عبد الله سنة خمسَ عشرةَ ومئةٍ، وقال ابن حِبَّانَ: (سنة سبع ومئة في ولاية عمر بن هُبيرَة)[الثقات٥/٢٥٢]، أخرج له البُخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، وابن ماجه(٢).

تنبيهٌ: يَشتبه به عُمير بن سعد؛ بغير ياءٍ، وهذا أنصاريٌّ أوسيٌّ، يَروي عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، وعنه: ابنه محمود، وكثير بن مُرَّة، وأبو إدريس الخولانيُّ، وراشد بن سعد، وجماعة، وكان يقال له: نسيج وحده، وُلِيَ فلسطين لعمر، وأبوه بدريٌّ.

قال مُحَمَّد بن عبد الله بن نمير(٣): سعد بن عبيد هو أبو زيد الذي جمع القرآن على عهده عليه السلام، وهو بدريٌّ، قُتل بالقادسيَّة سنة ستَّ عشرةَ، وابنه عمير هو والي عمر.

وأمَّا مصعب الزُّبَيريُّ؛ فروى عبد الله بن مُحَمَّد بن عُمارة بن القدَّاح(٤) قال: عمير بن سعد بن شهيد ابن قيس بن النُّعمان بن عمرو بن أُمَيَّة، صحب النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم، ولم يشهد شيئًا من المشاهد، واستعمله عمر على حمص، ثمَّ ارتحل عنها إلى المدينة، وكانت ولايته بعد سعيد بن عامر.

وقال ابن سيرين: كان عمير بن سعد يُعجِبُ عمرَ بن الخَطَّاب، وكان مِن عجبه به يسمِّيه: نسيج وحده.

رُوِي: أنَّه مات في زمن عمر، وقيل: زمن عثمان.

أخرج لهذا التِّرْمِذيُّ والنَّسائيُّ في «عمل اليوم واللَّيلة»، وليس له في الكتابَين شيءٌ(٥).

وأبو زيد(٦) قد ذكرتُه في مكانه[ح٠١٣٨]، قال أنس: (وهو أحد عمومتي)(٧) (ونحن ورثناه)(٨)، وهذا

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٦/٣٧٦).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٣٧٦).

(٣) أسنده عنه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٥٣).

(٤) في (أ): (الفلاح)، والمُثبَت من كتب التَّراجم.

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٣٧١-٣٧٥)، «سير أعلام النبلاء» (٢/٥٥٧)، «الإصابة» (٣/٣٢).

(٦) أي والده: سعد القارئ.

(٧) هو في حديثه عند البخاري (٣٨١٠): (جَمَعَ القرآنَ على عهدِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم أربعةٌ كلُّهم مِن الأنصار؛ أُبَيٌّ، ومعاذُ ابنُ جَبَلٍ، وأبو زيدٍ، وزيدُ بنُ ثابتٍ، قلتُ لأنسٍ: مَن أبو زيدٍ؟ قال: أحدُ عُمومتي).

(٨) هو في رواية أخرى عند البخاري (٥٠٠٤).

مِن الخزرج(١)، والله أعلم.

قوله: (فَيَمُوتَ، فَأَجِدَ فِي نَفْسِي): هو بنصبِ (يَمُوتَ) و(أَجِدَ)، ويصحُّ رفعُهُما أيضًا.

قوله: (إِلَّا صَاحِبَ): هو مَنْصُوبٌ على الاستثناءِ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (وَدَيْتُهُ) أي: أعطيتُ دِيتَه، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (لَمْ يَسُنَّهُ): معناه: لم يُقدِّر فيه حدًّا مضبوطًا، قاله النَّوويُّ[شرح مسلم ١١/٢١٨]، وقال في «تهذيبه»: (قيل: لم يسنَّ الزيادةَ على الأربعين؛ تعزيرًا، فأنا إذا زدتُها تعزيرًا فمات، وديتُه، والثَّاني معناه: لم يسنَّه بالسَّوط، بل بالنِّعال وأطراف الثِّياب). انتهى[تهذيب الأسماء ٣/٢٧٥]، وقال في «شرح مسلم»: (وقد أجمعَ العلماءُ على أنَّ مَن وَجَبَ عليه حدٌّ، فجلده الإمامُ أو جلَّادُه الحدَّ الشرعيَّ، فمات؛ فلا ديةَ له ولا كفَّارةَ، لا على الإمام ولا على جلَّاده ولا في بيت المال، وأمَّا مَن مات مِن التَّعزير، فمذهبُ الشَّافِعيِّ وجوبُ ضمانِهِ بالدِّية والكفَّارة، وفي محلِّ ضمانِه قولان للشَّافعيِّ؛ أصحُّهما: تجبُ دِيتُه على عاقلة الإمام، والكفَّارةُ في مال الإمام، والثَّاني: تجبُ الدِّية في بيت المال، وفي الكفَّارة على هذا وجهان لأصحاب الشَّافِعيِّ؛ أحدهما: في بيت المال أيضًا، والثاني: في مال الإمام، وقال جماهيرُ العلماء: لا ضمانَ فيه، لا على الإمام ولا على عاقلته ولا في بيت المال، والله أعلم)[شرح مسلم ١١/٢١٨].

تنبيهٌ: قوله: (وقد أجمع العلماء) إلى آخره: فيه شيءٌ يُعرَف مِن كلام الشَّافِعيَّة فيما إذا مات المحدودُ في شرب الخمر وكان قد حُدَّ أربعين فقط، والله أعلم.

٥- بابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ لَعْنِ شَارِبِ الخَمْرِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنَ المِلَّةِ

٦٧٨٠- **حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ**: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ: **أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللهِ، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا، وَكَانَ يُضْحِكُ** رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِيَ بِهِ يَوْمًا، فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، **فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ: اللهمَّ العَنْهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ!** فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا تَلْعَنُوهُ، فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، و(**اللَّيْثُ**): هو ابنُ سعد، الإمام الجواد.

---

(١) أي: أنس، أي: فكيف يكون أبو زيد عم أنس الذي جمع القرآن وهو خزرجي والد عمير وهو أوسي، وقد تقدم الخلاف في أبي زيد الذي في حديث أنس من هو.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ(١) ﷺ كَانَ(٢) اسْمُهُ عَبْدَ اللهِ، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا): قال الدِّمْيَاطيُّ: (هذا وَهَمٌ، واسمُه النُّعيمان، كما تَقَدَّمَ) انتهى، واعلم أنَّ عبد الله حمارًا معدودٌ في الصَّحَابة، وقد ذكره ابن عَبْدِ البَرِّ فيهم وغيرُه(٣)، وقد رأيتُ بخطِّ الحافظ فتح الدِّين ابنِ سيِّد النَّاس: (أنَّه كان يُضحِكُ رسولَ الله ﷺ، ذكر حديثَه البزَّارُ[ح٢٦٩]). انتهى، ولا أعرفُ نسبَه، وهو صاحبُ مزاحٍ، وكان يُهدي إلى النَّبيِّ ﷺ ويضحِكُه، والتَّوهيمُ في كلامِ الدِّمْيَاطيِّ: الذي ظهر لي أنَّه لم يُنكِر صحبةَ عبدِ الله حمارٍ، ولكنَّه أنكرَ كونَه المعروفَ بشُرب الخمر، وأنَّه جُلد فيه، إنَّما يُعرَفُ بها النُّعيمان، لا أنَّه يُنكِر أن يكونَ عبدُ الله حمارٌ صحابيًّا، والله أعلم.

و(حمارٌ): لقبُ هذا الرَّجل، كالحمار الدَّابَّة المعروفة، ووقع في «الاستيعاب» في آخر (العبادلة): (أنَّه يلقَّب جمازًا)، بالجيم والزَّاي بالقلم، وقد كَتَبَ تُجاه ذلك ابنُ الأمين أبو إسحاق: (أنَّ صوابَه: حمار)، وكذا رأيتُ بخطِّ أبي الفتحِ اليَعْمَريِّ، ولفظه: (الصَّوابُ عندهم: حمار؛ بالمُهْمَلَتين). انتهى، وهذا مَعْرُوفٌ لا شكَّ فيه، وكأنَّه سبقُ قلمٍ مِنَ النَّاسخ، والله أعلم.

قوله: (وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ اللهِ ﷺ): (يُضحِكُ) بضَمِّ أوَّلِه، رُباعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ: اللَّهُمَّ العَنْهُ): هذا (الرجلُ) لا أعرفُ اسمَه، وقال ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ: (هذا الرجل مُسمًّى في رواية البيهقيِّ، وهو عمر بن الخَطَّاب راوي الحديث[الكبرى٩/١٠٣]) -وكذا ذكر بعض الحُفَّاظ المُتَأخِّرين[هُدى٣٥٦] كما تَقَدَّمَ قريبًا[ح٦٧٧٧]- ثمَّ ذكر الحديث. انتهى[الإفهام٥٨٦].

واعلم أنَّ ترجمةَ البُخاريِّ: (بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ لَعْنِ شَارِبِ الخَمْرِ): مرادُه بالكراهة: التَّحريمُ، وقد تَقَدَّمَ له أمثالُه، وهذه/ عادةُ الأقدمين. [٢/٣٧١ب]

واعلم أنَّ لعنَ الإنسانِ بعينِهِ إذا اتَّصفَ بشيءٍ مِنَ المعاصي، كيهوديٍّ أو نصرانيٍّ أو ظالمٍ أو زانٍ أو آكلِ ربًا، فظواهرُ الأحاديثِ أنَّه ليسَ بحرامٍ، وأشارَ الغزاليُّ إلى تحريمِهِ، وهو مذهبُ البُخاريِّ، وسيأتي قريبًا: (بَابُ لَعْنِ السَّارِقِ إذا لم يُسَمَّ) انتهى(٤)، قال الغزاليُّ: (إلَّا في حقِّ مَن علمنا أنَّه مات على الكفر، كأبي لَهَبٍ وأبي جَهْلٍ وفرعونَ وهامانَ وأشباهِهِم... قال: ويَقرُب مِن اللَّعن الدُّعاء على

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبِيِّ).

(٢) في (أ): (وكان)، ولعلَّه سبق نظر، والمثبت من «اليونينيَّة» و(ق).

(٣) «الاستيعاب» (ص٤٤٢)، وانظر «معرفة الصحابة» (٣/١٦٢٦)، «أُسد الغابة» (١/٦٠٢) (٣/١١١)، «الإصابة» (١/٣٥١-٣٥٢)(٢/٣٨٥-٣٨٦).

(٤) عقب الحديث (٦٧٨١).

الإنسان بالشَّرِّ حتَّى الدُّعاء على الظَّالم، كقولِ الإنسان: لا أصحَّ اللهُ جسمَه، ولا سلَّمه اللهُ، وما جرى مجراه، وكلُّ ذلك مذمومٌ، وكذلك جميعُ الحيواناتِ والجمادِ، فكلُّه مذمومٌ[الإحياء٥/٤٥١]، وفي تبويبِ «رِياض الصَّالحين» منعُ لعن المعيَّن[الرياض٢٨٦]، وما ذكرتُه أعلاه هو كلامُه في «الأذكار»[ص٥٦٩].

وعن أحمدَ روايتان في لعن المعيَّن، حكاهما ابنُ تيمية في «الرَّدِّ على الرَّافضيِّ» في قضيَّة يزيد ابن معاوية، فمرَّةً لعنه، ومرَّةً أمسك، والله أعلم[منهاج٤/٥٧٣].

وأمَّا غيرُ المُعيَّن؛ فيجوزُ، قال الله: ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، وقال ﷺ: «لَعَنَ اللهُ الوَاصِلَةَ وَالمُسْتَوْصِلَةَ»(١)، وقال: «لَعَنَ اللهُ آكِلَ الرِّبَا»(٢)، و(لَعَنَ المُصَوِّرِينَ)(٣)، و«لَعَنَ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الأَرْضِ»(٤)، أي: حُدُودَها، و«لَعَنَ السَّارِقَ»(٥)، وأمثالُ هذا كثيرٌ(٦).

قوله: (مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ): كذا في أصلِنا، وفي الهامش خُرِّجَ (إلَّا) بعدَ (عَلِمْتُ)، وعُمِلَ عليها علامةُ راويها، فيبقى الكلامُ: ما علمتُ إلَّا أنَّه يحبُّ الله ورسولَه، ولا إشكالَ في هذه النسخةِ، وأمَّا الرِّوايةُ التي هي في الأصلِ: (مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ) فقال في «المطالع»: (وتاءُ المُتكلِّم مضمومةٌ، و«أَنَّهُ»؛ بفتحِ الهمزة، ومعناهُ: فواللهِ، الذي علمتُه أنَّه يحبُّ اللهَ ورسولَه، أو لقد علمتُ، وليست «ما» بنافيةٍ، و«أَنَّهُ» وما بعده بتأويلِ المفعولِ بـ«عَلِمْتُ»، ووقعَ عندَ بعضِهم: «فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ» بكسرِ الهمزةِ مِنْ «إِنَّهُ»، وهو وَهمٌ محيلٌ للمعنى إلى ضِدِّه، ويَجعلُ «ما» نافيةً، والتَّاءُ عندَ الأَصيليِّ: مضمومةٌ، وعندَ ابنِ السَّكن: مفتوحةٌ؛ «علمتَ» تاء المخاطب على طريقِ التَّقرير له، ويصحُّ على هذا كسرُ «إنَّه» وفتحُها، والصَّوابُ: كسرُ «إنَّ» وضمُّ التَّاء؛ وتقديرُ الكلام: لا تلعنوهُ، فواللهِ إنَّه يحبُّ اللهَ ورسولَه ما علمتُ، أي: مدَّةَ علمي، و«ما»: ظرفٌ للمحبَّةِ، وفتحُ التَّاءِ خطأٌ). انتهى[مطالع١/٣٢٠].

وقال في (حرف الميم مع الهمزة): (في «بابِ لعْنِ الشَّارِبِ»: «لَا تَلْعَنْهُ، فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ»: «ما» ههنا بمعنى: الَّذي، و«إِنَّ» بعدَه مكسورةٌ مبتدأٌ، وفي بعضِ الرِّواياتِ: «فَوَاللهِ

---

(١) أخرجه البخاري (٥٩٣٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه أحمد (٣٧٢٥) و(٣٨٠٩) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.
(٣) أخرجه البخاري (٥٣٤٧) من حديث أبي جُحيفة رضي الله عنه.
(٤) أخرجه مسلم (١٩٧٨) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
(٥) أخرجه البخاري (٦٧٨٣ و٦٧٩٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٦) انظر «رياض الصالحين» (ص٢٨٧)، «الأذكار» للنووي (ص٥٦٧-٥٦٨).

لَقَدْ عَلِمْتُ») انتهى[مطالع ٤/٨](١).

٦٧٨١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ الهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِسَكْرَانَ، فَأَمَرَ بِضَرْبِهِ، فَمِنَّا مَنْ يَضْرِبُهُ بِيَدِهِ، وَمِنَّا مَنْ يَضْرِبُهُ بِنَعْلِهِ، وَمِنَّا مَنْ يَضْرِبُهُ بِثَوْبِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ رَجُلٌ: مَا لَهُ أَخْزَاهُ اللهُ؟!، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَكُونُوا عَوْنَ الشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ».

قولُه: (حَدَّثَنَا ابْنُ الهَادِ): كذا في أصلِنا، وقد قَدَّمْتُ مِرارًا أنَّ الصَّحيحَ: إثباتُ الياءِ فيه، وفي (العاصي) و(ابن أبي الموالي) و(ابن اليماني)[قبل ح٦١]، وتَقَدَّمَ أنَّه يزيدُ بنُ عبدِ الله بن أسامةَ بنِ الهادي، وتَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح٦٤٦، ١٩٦٣]، و(مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه ابنُ الحارثِ التَّيميُّ[ح٢٠١٨]، و(أَبُو سَلَمَةَ): عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف.

قوله: (أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِسَكْرَانَ): (أُتِي): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(النَّبيُّ): مَرْفوعٌ نائبٌ منابَ الفاعل، وهذا (السَّكران): يَحتملُ أن يكونَ النُّعيمانَ أو عبد الله حمارًا، على ما قَدَّمْتُ فيه من كلام الدِّمْيَاطيِّ[ح٦٧٧٧، ٦٧٨٠].

قوله: (رَجُلٌ: مَا لَهُ أَخْزَاهُ اللهُ؟!): تَقَدَّمَ أنَّ هذا لا أعرفُه[ح٦٧٧٧].

٦- بابُ السَّارِقِ حِينَ يَسْرِقُ

٦٧٨٢ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دَاوُدَ: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ غَزْوَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

قولُه: (حَدَّثَنَا(٢) عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو الفلَّاسُ الصيرفيُّ، الحافظ، أحدُ الأعلام[ح١٧٧٤م]، و(فُضَيْلُ بْنُ غَزْوَانَ)، بضَمِّ الفاء، وفتح الضَّاد المُعجَمَة.

قوله: (لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه قريبًا في أَوَّلِ (كتاب الحدود)[ح٦٧٧٢].

٧- بابُ لَعْنِ السَّارِقِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ

قوله: (بَابُ لَعْنِ السَّارِقِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ): (يُسَمَّ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وقوله: (إِذَا لَمْ يُسَمَّ):

(١) انظر «فتح الباري» (١٢/٧٩-٨٠)، «إعراب الحديث النبوي» (ص٣٧٤)، «الكاشف» (٨/٢٥٤٥).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حَدَّثَنِي).

تَقَدَّمَ الكلامُ على لعنِ المعيَّنِ مِن أصحابِ المعاصي، فانظرْهُ أعلاه، وأمَّا لعنُ غيرِ المعيَّنِ، فقد تَقَدَّمَ أعلاهُ أنَّه يجوزُ[ح٦٧٨٠].

٦٧٨٣ - **حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللهُ السَّارِقَ، يَسْرِقُ البَيْضَةَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الحَبْلَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ».**

قالَ الأَعْمَشُ: كَانُوا يُرَوْنَ أَنَّهُ بَيْضُ الحَدِيدِ، وَالحَبْلُ كَانُوا يُرَوْنَ أَنَّهُ مِنْهَا مَا يَسْوَى دَرَاهِمَ.

قولُه: (**حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (غِيَاثًا) بكسرِ الغينِ المُعْجَمَةِ، وتخفيفِ المُثَنَّاةِ تحت، وفي آخرِه ثاءٌ مُثَلَّثَةٌ، و(**الأَعْمَشُ**): سليمانُ بنُ مِهْرَانَ، و(**أَبُو صَالِحٍ**): ذكوانُ.

قوله: (**يَسْرِقُ البَيْضَةَ**): سيأتي عقب هذا في طرف الحديث: (**قَالَ الأَعْمَشُ: كَانُوا يُرَوْنَ**[1] **أَنَّهُ بَيْضُ الحَدِيدِ**) انتهى، قيل: هي بيضةُ الطَّائر المعروفة، وهذا يؤيِّدُ مذهبَ مَن يقطعُ في كلِّ قليلٍ وكثيرٍ، ولا يَعْتَبِرُ النِّصَابَ، وقيل: هو مَثَلٌ وإِخْبَارٌ عن مآلِ مَنِ اعتادَ السَّرقةَ ولو للشيءِ التَّافه، فإنَّ ذلك يجرُّه إلى سرقةِ ما له بالٌ، وقيل: المراد: بيضةُ الحديد -كما تَقَدَّمَ عنِ الأعمش- التي لها قدرٌ[2].

قال ابن الأثير في «نهايته»: («يسرقُ البيضةَ» يعني: الخوذة، قال ابن قُتَيْبَة: الوجهُ في الحديث: أنَّ الله لمَّا أنزل: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]؛ قال النَّبيُّ ﷺ: «لَعَنَ اللهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ البَيْضَةَ، فَتُقْطَعُ يَدُهُ»، على ظاهر ما نَزَلَ عليه، يعني: بيضةَ الدَّجاجةِ ونحوها، ثمَّ أعلمَه اللهُ بعدُ أنَّ القطعَ لا يكونُ إلَّا في ربعِ دينارٍ فما فوقَه، وأُنْكِرَ تأويلُها بالخوذةِ؛ لأنَّ هذا ليس موضعَ تكثيرٍ لما يأخذُه السارقُ، إنَّما هو موضعُ تقليلٍ، فإنَّه لا يُقال: قبَّحَ اللهُ فلانًا عرَّضَ نفسَه للضَّرب في عِقدِ جوهرٍ، إنَّما يُقال: لعنه اللهُ تعرَّضَ لقطعِ يدهِ في خَلِقٍ رَثٍّ أو كبَّة شعر). انتهى.

قوله: (**وَيَسْرِقُ الحَبْلَ، فَتُقْطَعُ يَدُهُ**): عقَّبه الأعمشُ، فقال: (**وَالحَبْلُ كَانُوا يُرَوْنَ**[1] **أَنَّهُ مِنْهَا مَا يَسْوَى دَرَاهِمَ**): وفي نسخة: (يُسَاوي)[3]، وهذه الفصيحةُ، و(يَسْوى): لُغيَّةٌ، وفي «مسلمٍ» في آخر (كتاب النذر) استعمالُها مِن كلام عبد الله بن عُمَرَ[4]، قال الجوهريُّ: (الفرَّاء: هذا الشَّيءُ لا يُساوي كذا، وكذا لا يُساويه،

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة»: (يَرَوْن).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (١/٥٦١).

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٤) وهو حديث (١٦٥٧) عن زَاذَانَ أبي عُمَرَ قال: أَتَيْتُ ابن عُمَرَ وقد أَعْتَقَ مَمْلُوكًا، قال: فَأَخَذَ من الأرضِ عُودًا أو شيئًا=

أي: لا يُعادِلُه). انتهى، وقال المرزوقيُّ في «شرح الفصيح»: (هذا الشيءُ يُساوي ألفًا، أي: يستوي معه في القَدْرِ، قال: والعامَّةُ تقولُ: يَسْوَى، وليس بشيءٍ، واعتذرَ بعضُهم عن كلامِ ابنِ عمرَ، فقال: هو تغييرٌ مِن بعضِ الرُّواةِ).

و(الحبل): قيل: هو على ظاهرِه، وقيل: حبلُ السَّفينةِ، واللهُ أعلم، ويأتي فيه ما ذكرتُه في (البيضةِ) أعلاهُ.

٨- بابٌ الحُدُودُ كَفَّارَةٌ

قوله: (بَابٌ: الحُدُودُ كَفَّارَةٌ): تَقَدَّمَ الكلامُ على (الحُدُودُ كَفَّارَةٌ)، وعلى حديثِ أبي هريرةَ: (ما أدري الحدودُ كفَّاراتٌ لأهلِها أم لا؟) في أوَّلِ هذا التعليق، وإشكالٌ على حديث عُبادةَ هذا، والجوابُ عنه مُطَوَّلًا، فانظره في (كتاب الإيمان)، بكسر الهمزة[ح١٨].

٦٧٨٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلَانِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ فَقَالَ: «بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا»، وَقَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ كُلَّهَا «فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ؛ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ؛ فَهْوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَسَتَرَهُ اللهُ عَلَيْهِ؛ إِنْ شَاءَ؛ غَفَرَ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ؛ عَذَّبَهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ): هو الفِرْيَابيُّ، والفِرْيَابيُّ قد روى عن السُّفيانَينِ، ويُؤَيِّدُ أنَّه الفِرْيَابيُّ: أنَّ أبا عليٍّ الغسَّانيَّ ذكرَ الفِرْيَابيَّ ومُحَمَّدَ بنَ يوسفَ أبا أحمدَ البُخاريَّ البِيكَنْدِيَّ، فقال: (حدَّث -يعني: الثَّاني- عن سُفيان بن عُيَيْنَةَ، وعبد الأعلى بن مُسْهِر، وأبي أسامة، وأحمدَ بنِ يزيدَ الحرَّانيِّ)، ثمَّ ذكر أماكنَ في «صحيح البُخاريِّ» رواها البُخاريُّ عنه[تقييد٢/٥٣٧]، ولم يَذكُرْ هذا المكانَ منها، بل ذَكَرَ مكانًا بعدَ هذا يأتي[ح٦٨٥٩]، وأَتَتْ مِنْ وراءِ الكشفِ، ولم يعيِّنه المِزِّيُّ في «أطرافِه»، بل قال: (مُحَمَّد بن يوسف)[تحفة٤/٢٥٢]، ولم يتعرَّض له شيخُنا بالكليَّةِ[التوضيح٣١/٤٦]، واللهُ أعلم/، و(الزُّهْرِيُّ): [٢/٣٧٢أ] مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، و(أَبُو إِدْرِيسَ الخَوْلَانِيُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ اسمه عائذُ الله بن عبد الله.

قوله: (كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ): تَقَدَّمَ أنَّ هذا كان في بيعةِ العقبةِ، وقد تَقَدَّمَ متى كانتْ هذه الثَّانيةُ، وإنْ شئتَ؛ قلت: الثَّالثة، وكم كانوا، والاختلافُ في عددِهم[ح١٨]، واللهُ أعلم.

= فقال: ما فيه من الأَجْرِ ما يَسْوَى هذا، إلَّا أنِّي سمعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقول: «مَن لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أو ضَرَبَهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ».

٩- بابٌ ظَهْرُ المُؤْمِنِ حِمًى، إلَّا فِي حَدٍّ أَوْ فِي حَقٍّ

٦٧٨٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ وَاقِدِ ابْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: قَالَ عَبْدُ اللهِ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ: «أَلَا، أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمَ حُرْمَةً»؟ قالُوا: أَلَا شَهْرُنَا هَذَا، قَالَ: «أَلَا، أَيُّ بَلَدٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمَ حُرْمَةً»؟ قالُوا: أَلَا بَلَدُنَا هَذَا، قَالَ: «أَلَا، أَيُّ يَوْمٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمَ حُرْمَةً؟» قالُوا: أَلَا يَوْمُنَا هَذَا، قَالَ: «فَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَيكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ» ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يُجِيبُونَهُ: أَلَا، نَعَمْ، قَالَ: «وَيْحَكُمْ، أَوْ وَيْلَكُمْ! لَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

قوله: (حَدَّثَنِي[(١)] مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هذا فيما يظهَرُ لي مُحَمَّدُ بنُ يَحيى بن عبد الله بن خالد ابن فارس الذُّهْليُّ الحافظ، ومُستنَدِي في ذلك: أنَّ الذَّهَبيَّ قال في «التذهيب»[١٣/٥] في ترجمة عاصم ابن عليٍّ: (وعنه فلانٌ وفلانٌ، وقد روى البُخاريُّ وابنُ ماجه عن مُحَمَّدِ بنِ يحيى الذُّهْليِّ عنه)[(٢)]، واللهُ أعلم[ح١٩٥٢].

و(عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ): هو عاصمُ بنُ عليِّ بن عاصم بن صهيبٍ الواسطيُّ، أبو الحسين، ويُقال: أبو الحسن، التَّميميُّ، روى عن: أبيه، وابنِ أبي ذئبٍ، والمسعوديِّ، وعِكرمةَ بنِ عمَّارٍ، وعاصمِ بنِ مُحَمَّد بن زيدٍ العُمريِّ، وشعبةَ، وطائفةٍ، وعنه: البُخاريُّ، والدارميُّ، وعليُّ بن عبد العزيز البغويُّ، وكان مِن ثقاتِ الشيوخِ وأعيانِهم، قال أحمدُ: ما أقلَّ خطأَهُ! لقد عرض عليَّ حديثَه، وهو أصحُّ حديثًا مِن أبيه[تاريخ بغداد١٢/٢٤٩]، وقال ابنُ مَعِين: ضعيفٌ، وفي روايةٍ: ليس بشيءٍ، وفي رواية: ليس بثقةٍ، وفي رواية: كذَّاب[(٣)]، قال ابنُ سعدٍ وغيرُه: مات في نصف رجب سنة (٢٢١هـ)[الكبرى٩/٣١٨]، أخرج له البُخاريُّ، والتِّرْمِذيُّ، وابنُ ماجه، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٣٥٤]، وصحَّح عليه[(٤)].

و(عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (عاصمٌ وواقدٌ وزيدٌ وعمرُ وأبو بكرٍ أولادُ مُحَمَّدِ بنِ زيدِ ابن عبدالله بن عمرَ، روى عاصمٌ عن أبيه، وعن أخويه واقدٍ وعمرَ، اتَّفقا على واقدٍ وعاصمٍ وعمرَ، وانفردَ البُخاريُّ لعاصمِ بنِ عليٍّ الواسطيِّ). انتهى، و(وَاقِدٌ) بالقافِ، وهذا مَعْرُوفٌ، وقد تَقَدَّمَ[ح٢٥]، وقولُه:

---

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة» وهامش (ق)، وهي رواية غير أبي ذرٍّ، وروايته: (حدَّثنا)، كما في (ق).

(٢) تقدَّمت ترجمته عند الحديث (١٩٥٢).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٢/٢٤٩).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٣/٥٠٨)، وتقدمت ترجمته عند الحديث (٤٨٠).

(**وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ: سَمِعْتُ أَبِي**): يعني: مُحَمَّدَ بنَ زيدِ بن عبد الله بنِ عمرَ بنِ الخَطَّاب، عن جدِّه عبدِ الله بنِ عمرَ بنِ الخَطَّاب، وهذا ظاهِرٌ، وإنَّما كتبتُه؛ لأنَّ في أصلِنا تحتَ قولِه: (سَمِعْتُ أَبِي) ما لفظُه: (هو زيدٌ)، وهذا خطأٌ، وإنَّما هو مُحَمَّدُ بنُ زيدٍ، وهذا الحديثُ الذي نحن فيه ذكرَه المِزِّيُّ في مسندِ مُحَمَّدِ بنِ زيد بن عبد الله بنِ عمرَ بنِ الخَطَّاب عن جدِّه ابنِ عمرَ[تحفة٦/٣٧]، لا في مسندِ زيدِ بنِ عبد الله بنِ عمرَ، ومُحَمَّدُ بنُ زيدٍ له أحاديثُ في «البُخاريِّ»، وروى له أيضًا عن عبدِ الله بنِ عمرَ جدِّه مسلمٌ، وأبو داودَ، والتِّرْمِذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، وأمَّا زيدُ بنُ عبدِ الله بنِ عمرَ(١)؛ فليس له في شيءٍ مِنَ الكُتُبِ عن عبدِ الله بنِ عمرَ إلَّا حديثًا واحدًا: (بَيْنَمَا هُوَ فِي الدَّارِ -يعني: عمرَ- خَائِفًا؛ إِذْ جَاءَهُ العَاصِي بْنُ وَائِلٍ)، الحديث في إسلامِ عمرَ[ح٣٨٦٤]، وحديثًا آخرَ مُعلَّقًا: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنْ مَخِيلَةٍ»، الحديث، عقيبَ حديثِ محاربٍ عنِ ابنِ عمرَ[ح٥٧٩١]، قال: (تَابَعَهُ زَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنْ أَبِيهِ)، واللهُ أعلم، وكتبَ بعضُ فُضلاءِ الحنفيَّةِ(٢) تحتَ (عَبْدُ اللهِ) ما لفظُه: (ابْنُ عُمَرَ، وهو جَدُّ زيدٍ) انتهى، [و]إنَّما هو والدُه، واللهُ أعلم.

قولُه: (**أَلَا شَهْرُنَا هَذَا**)، وكذا (**بَلَدُنَا**)، وكذا (**يَوْمُنَا**): كلُّه مَرْفُوعٌ، وهذا ظاهِرٌ.

قولُه: (**كُلَّ ذَلِكَ يُجِيبُونَهُ**): (كُلَّ): مَنْصُوبٌ على الظَّرفِ، أي: في كلِّ ذلكَ يُجيبونَه، ويصحُّ رفعُه(٣).

قولُه: (**وَيْحَكُمْ، أَوْ وَيْلَكُمْ!**): تَقَدَّمَ الكلامُ على (وَيْح)[ح٤٤٧]، وعلى (وَيْل)[ح١٤٥٢، ١٦٨٩].

قولُه: (**يَضْرِبُ**): تَقَدَّمَ أنَّه بالرفعِ، وأنَّ مَنْ جزمَه أخطأَ، وتَقَدَّمَ ما قال فيه أبو البقاءِ[إعراب الحديث٢٦٦] وابنُ مالكٍ(٤)، وتَقَدَّمَ أنَّ الروايةَ بالرَّفعِ في أوائلِ هذا التعليقِ[ح١٢١].

١٠- بابُ إِقَامَةِ الحُدُودِ، وَالانْتِقَامِ لِحُرُمَاتِ اللهِ

٦٧٨٦- **حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ**

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٨٣).

(٢) وهو الإمامُ عزُّ الدِّين الحاضريُّ ﵀.

(٣) وهو روايةُ اليونينيَّة.

(٤) «شواهد التوضيح» (ص٢٠٢)، وقد جوَّزا الجزم على تقدير شرطٍ مضمرٍ، أي: إنْ ترجعوا كفَّارًا، يضربْ بعضُكُم رقابَ بعضٍ، وهذا على رأيِ الكِسائيِّ، بناءً على أنَّه لا يُشترط عنده دخولُ (إنْ) قبل (لا) لصحَّة المعنى، بخلاف غيره، فالأحسنُ عندَهم الرفعُ في هذا وأمثاله؛ لأنَّه لو وضعت (إنْ) قبلَ (لا)، لما صحَّ المعنى؛ لقول ابن مالك في «ألفيته»:

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ مُخَالِفٍ يَقَعْ

وانظر «شرح ابن عقيل» (٢/٣٥٦-٣٥٧).

قَالَتْ: مَا خُيِّرَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَأْثَمْ، فَإِذَا كَانَ الإِثْمُ؛ كَانَ أَبْعَدَهُمَا مِنْهُ، وَاللهِ؛ مَا انْتَقَمَ لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ يُؤْتَى إِلَيْهِ قَطُّ، حَتَّى تُنْتَهَكَ حُرُمَاتُ اللهِ، فَيَنْتَقِمُ للهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، و(اللَّيْثُ): هو ابنُ سعد، و(عُقَيلٌ) مرارًا: أنَّه بضَمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالدٍ، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ.

قوله: (مَا خُيِّرَ رَسُولُ اللهِ[(١)] ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَأْثَمْ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه[ح٦١٢٦]، و(خُيِّرَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (يُؤْتَى إِلَيْهِ): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (قَطُّ): تَقَدَّمَتْ بلُغاتِها[ح٧].

قوله: (حَتَّى تُنْتَهَكَ حُرُمَاتُ اللهِ): (تُنْتَهَكَ): مَبْنيٌّ لما يُسَمَّ فاعلُهُ، و(حُرُمَاتُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (فَيَنْتَقِمُ): يجوزُ نصبُه ورفعُه[(٢)].

١١ - بابُ إِقَامَةِ الحُدُودِ عَلَى الشَّرِيفِ وَالوَضِيعِ

٦٧٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ كَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ فِي امْرَأَةٍ فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا يُقِيمُونَ الحَدَّ عَلَى الوَضِيعِ وَيَتْرُكُونَ الشَّرِيفَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ فَاطِمَةُ فَعَلَتْ ذَلِكَ لَقَطَعْتُ يَدَهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه هشامُ بنُ عبد الملك الطَّيالسيُّ الحافظُ، و(اللَّيْثُ): هو ابنُ سعدٍ، و(ابْنُ شِهَابٍ): مُحَمَّدُ بنُ مسلمٍ الزُّهْرِيُّ.

قوله: (كَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ فِي امْرَأَةٍ): هذه (المرأةُ) هي السارقةُ، وقد قَدَّمْتُ أنَّ اسمَها فاطمةُ بنتُ أبي الأسد أو أبي الأسود، وقيل: بنتُ الأسود بن عبد الأسد المخزوميَّةُ، صحابيَّةٌ رضي الله عنها[ح٢٦٤٨].

قوله: (أَنَّهُمْ كَانُوا): (أَنَّهُم)، بفتح الهمزة، وهذا ظاهِرٌ معروف.

قوله: (لَوْ فَاطِمَةُ فَعَلَتْ ذَلِكَ): تَقَدَّمَ أنَّ الحكمةَ في تنظيرِ السَّارقةِ بفاطمةَ، للاسمِ، ولأنَّ كلَّ

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبِيُّ).

(٢) النصبُ روايةُ أبي ذرٍّ، والرفعُ روايةُ غيره.

واحدةٍ منهما قرشيَّةٌ[ح٣٤٧٥]، وقد تَقَدَّمَ ما ذكره ابن ماجه عن شيخه مُحَمَّد بن رُمْح عن اللَّيث بن سعد في أنَّ حقًّا على كلِّ مسلمٍ سمع هذا الحديثَ أنْ يقولَ: قد أعاذها اللهُ مِن أن تسرق، قد أعاذها الله مِن أنْ تسرقَ[جه٢٥٤٧].

١٢- بابُ كَرَاهِيَةِ الشَّفَاعَةِ فِي الحَدِّ إِذَا رُفِعَ إِلَى السُّلْطَانِ

قوله: (بَابُ كَرَاهِيَةِ الشَّفَاعَةِ فِي الحَدِّ إِذَا رُفِعَ إِلَى السُّلْطَانِ): قوله: (كَرَاهِيَةِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّها بتخفيفِ الياءِ، ويُقال مِن حيثُ اللُّغةُ: كراهي، وقوله: (باب كراهية) إلى آخره: يريد: تحريم، والقدماءُ يعبِّرونَ بالمكروه عنِ الحرام، وقد تَقَدَّمَ له أمثاله.

قوله: (إِذَا رُفِعَ إِلَى السُّلْطَانِ): (رُفِعَ): مَبْنيٌّ لما لَمْ يُسَمَّ فاعلُه.

٦٧٨٨ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّتْهُمُ المَرْأَةُ المَخْزُومِيَّةُ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ، حِبُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَكَلَّمَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ»، ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ، قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا ضَلَّ مَنْ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ الشَّرِيفُ، تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ الضَّعِيفُ فِيهِمْ، أَقَامُوا عَلَيْهِ الحَدَّ، وَايْمُ اللهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ، لَقَطَعَ مُحَمَّدٌ يَدَهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): هو ابنُ سعدٍ، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو الزُّهْرِيُّ مُحَمَّدُ بنُ مُسلمٍ.

قوله: (شَأْنُ(١) المَرْأَةِ(٢) الَّتِي سَرَقَتْ): تَقَدَّمَ أعلاهُ وقبلَه اسمُها ونسبُها[ح٣٤٧٥].

قوله: (وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ): (يَجْتَرِئُ): هو بهمزةٍ في آخرِه، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

قوله: (إِلَّا أُسَامَةُ): هو مَرْفُوعٌ، استثناءٌ مفرَّغٌ.

قوله: (حِبُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ): (حِبُّ)، بكسر الحاء، وتشديد المُوَحَّدة، أي: محبوبٌ.

قوله: (وَايْمُ اللهِ): تَقَدَّمَ الكلام على (وَايم) وما يتعلَّقُ بها، وهل همزتُها وصل -وهو الصَّحيحُ- أو قطع[ح٣٤٤]، والله أعلم/. [٢/٣٧٢ب]

١٣- بابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وَفِي كَمْ يُقْطَعُ؟ وَقَطَعَ عَلِيٌّ مِنَ الكَفِّ. وَقَالَ قَتَادَةُ فِي امْرَأَةٍ سَرَقَتْ فَقُطِعَتْ شِمَالُهَا: لَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ

(١) (شَأْنُ): ليس في «اليونينيَّة» و(ق)، وقد وردت في الحديث (٣٤٧٥).

(٢) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (المخزوميَّة).

قوله: (وَفِي كَمْ تُقْطَعُ(١)): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (فِي امْرَأَةٍ سَرَقَتْ): هذه (المرأة) لا أعرفُ اسمَها.

٦٧٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تُقْطَعُ الْيَدُ فِي رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ وَمَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ): هو إبراهيمُ بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحْمَن بن عوفٍ الزُّهْرِيُّ، تَقَدَّمَ[ح١٧٧٤]، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو الزُّهْرِيُّ مُحَمَّد بن مسلمٍ، و(عَمْرَةُ): بنتُ عبد الرَّحمن، تَقَدَّمَتْ، وأنَّها مِن أجلِّ التابعيَّات، وأجلُّ التابعيَّات: عَمْرَةُ، وحفصةُ بنتُ سيرينَ، وأمُّ الدَّرداءِ الصُّغرى، و(عَمْرَةُ): هي بنتُ عبدِ الرَّحْمَن بن سعد بن زُرارةَ الأنصاريَّةُ المدنيَّةُ الفقيهةُ، كانت في حَجْرِ عائشةَ، تَقَدَّمَ بعضُ ترجمتها[ح٤٥٦].

قوله: (تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، وَمَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ): الضَّميرُ في (تَابَعَهُ) يعودُ على إبراهيم بن سعد، و(عبدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ): هو ابنُ مُسافرٍ أميرُ مصرَ، تَقَدَّمَتْ ترجمتُه[ح٢١١٦]، أخرج له البُخاريُّ، ومسلمٌ، والتِّرْمِذيُّ، والنَّسائيُّ، و(ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّدُ بنُ عبد الله ابن مسلمٍ، أخرج له الجماعةُ، ومتابعَتُهُما لم أرهما في شيءٍ مِنَ الكُتُبِ السِّتَّةِ إلَّا ما هنا، وقال شيخُنا: (رواهما مُحَمَّدُ بن خالد الذُّهْليُّ في كتاب «علل أحاديث الزُّهْرِيِّ» عن رَوحِ ابنِ عُبادةَ ومُحَمَّدِ بنِ أبي بكرٍ عنهما)[التوضيح٣١/٦٦]، أي: عن عبد الرَّحْمَن بن خالد وابن أخي الزُّهْرِيِّ، و(مَعْمَرٌ): هو ابنُ راشدٍ، تَقَدَّمَ مِرارًا، ومتابعةُ مَعْمَرٍ أخرجها مسلمٌ عن عَبْدِ بنِ حُمَيدٍ وإسحاقَ بنِ إبراهيمَ، كلاهما عن عبدِ الرَّزَّاقِ عن مَعْمَرٍ عن الزُّهْرِيِّ[م١٦٨٤]، وأخرجها النَّسائيُّ عنِ الحسن بن مُحَمَّد الزَّعفرانيِّ، عن عبد الوهَّاب -وهو ابن عطاء الخفَّاف- عن سعيد بن أبي عَروبة، عن مَعْمَر به[س٨/٧٨].

٦٧٩٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَعَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبُعِ دِينَارٍ».

قوله: (عَنِ ابْنِ وَهْبٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن وَهْب، و(يُونُس): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، و(ابْنُ شِهَابٍ): مُحَمَّد بن مسلم.

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (يُقطَع).

٦٧٩١ - حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَتْهُ: أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُقْطَعُ فِي رُبُعِ دِينَارٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ): هو ابنُ سعيد، أبو عُبَيدَةَ، الحافظ، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(الحُسَيْنُ): هو ابنُ ذكوانَ المُعلِّمُ، وقوله فيه: (عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَنْصَارِيِّ[(١)]): كذا في أصلِنا القاهريِّ، وفي الدِّمَشْقيِّ: (عن يحيى بن آدم، عن مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن، عن عَمرة)، وفي «أطراف المِزِّيِّ»: (البُخاريُّ في «الحدود» عن عمران بن ميسرة، عن عبد الوارث، عن الحُسين المُعلِّم، عن مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن، عن عمرة به، والنَّسائيُّ في «القطع»[س٧٨/٨] عن إبراهيم بن يعقوب، عن عبد الله بن يوسف، عن عبد الرَّحْمَن بن أبي الرِّجال مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن، عن أبيه نحوه: «تُقطَع يد السَّارق في ثمن المجنِّ ربع دينار»، وعن يحيى بن دُرُسْتَ، عن أبي إسماعيل القنَّاد، عن يحيى ابن أبي كَثِير به، وعن حُمَيد بن مَسْعَدة عن عبد الوارث به، أخرجه أبو مسعود في هذه الترجمة، وأخرجه خلف في ترجمة مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن ابن أخي عمرة عن عمرة، ورواه لُوَين، عن أبي إسماعيلَ القنَّادِ، عن يحيى، عن[(٢)] مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن ثوبان، عن عَمْرة). انتهى[تحفة١٢/٤١٦][(٣)]، والظَّاهرُ أنَّ نُسختي بـ«الأطراف» سقطَ منها (يحيى)، والظَّاهرُ أنَّه ابنُ أبي كَثِير، لقولِ المِزِّيِّ: (عن يَحيى بن أبي كَثِير به)، ويحيى بن آدم، ليس في هذه الطَّبقةِ، واللهُ أعلم، ورأيتُ في نُسختينِ؛ إحداهما: (يحيى ابنِ أبي كَثِيرٍ[(٤)])، والثَّانية: (يحيى: هو ابنُ أبي كَثِيرٍ)، واللهُ أعلم.

٦٧٩٢ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخْبَرَتْنِي عَائِشَةُ: أَنَّ يَدَ السَّارِقِ لَمْ تُقْطَعْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا فِي ثَمَنِ مِجَنٍّ حَجَفَةٍ أَوْ تُرْسٍ.

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَةُ): تَقدَّمَ مِرارًا أنَّه بإسكان المُوَحَّدة، وهو ابنُ سليمانَ.

قوله: (إِلَّا فِي ثَمَنِ مِجَنٍّ حَجَفَةٍ أَوْ تُرْسٍ): (المِجَنُّ)، بكسر الميم، وفتح الجيم، وتشديد النون؛

---

(١) هو أبو الرجال محمَّد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان، وأمُّه عَمرة بنت عبد الرحمن، انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٦٠٢).

(٢) في مطبوع «التحفة»: (بن).

(٣) انظر «علل الدارقطني» (١٤/٤٠٢).

(٤) وهي روايةُ أبي ذرٍّ كما في هامش «اليونينيَّة».

وهو التُّرْس، ومِيمُهُ أصليَّةٌ عند سيبويه، وقيل: زائدة، وفي (جنن) أخرجه الجوهريُّ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عُثْمَانُ**): هذا هو ابنُ أبي شيبةَ، أخو الحافظ أبي بكر، وهو أسنُّ من أبي بكر ابن أبي شيبة، و(**حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**): هو الرؤاسيُّ، أخرج له الجماعةُ، مشهورٌ[(١)].

٦٧٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: **أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمْ تَكُنْ **تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ** فِي أَدْنَى مِنْ حَجَفَةٍ أَوْ تُرْسٍ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذُو ثَمَنٍ.

قوله: (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ المبارك، شيخُ خُراسانَ.

قوله: (**تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ**): (تُقْطَعُ): مَبْنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(يَدُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

٦٧٩٤ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: **حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**: قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمْ **تُقْطَعْ يَدُ سَارِقٍ** عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَدْنَى مِنْ ثَمَنِ المِجَنِّ، تُرْسٍ أَوْ حَجَفَةٍ، وَكَانَ كُلٌّ مِنْهُمَا ذَا ثَمَنٍ.
رَوَاهُ وَكِيعٌ وَابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حَمَّاد بن أسامة.

قوله: (**تُقْطَعْ يَدُ سَارِقٍ**): (تُقطَع): مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(يدُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (**رَوَاهُ وَكِيعٌ، وَابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، مُرْسَلًا**)[(٢)]: أمَّا (وكيعٌ)، فهو ابنُ الجرَّاح الرؤاسيُّ، أحدُ الأعلام، و(ابنُ إدريسَ): هو عبدُ الله بنُ إدريسَ الأوديُّ، أحدُ الأعلام، و(المُرسَل) فيه أقوالٌ؛ الأصحُّ فيه: أنَّه قولُ التابعيِّ: (قال رسولُ الله ﷺ)، وهو الذي أراده البُخاريُّ هنا، أو قولُ التابعيِّ الكبير، أو ما سقط مِن رجالِ إسنادِه واحدٌ، وفيه غيرُ ذلك من الأقوال[(٣)].

وهذا المُرسَل لم أره في شيءٍ مِنَ الكُتُبِ السِّتَّة إلَّا ما هنا، وقال شيخنا في رواية وكيع: (أخرجها عبد الرزَّاق في «مُصنَّفه» عنه فيما ذكره الطَّبَرانيُّ في «أوسطه»). انتهى[التوضيح٣/٦٨]، وسكت عن رواية ابنِ إدريسَ. انتهى، [وقد] كتب بعض حُفَّاظ العَصْرِ تجاه هذا المكان على كلامي ما لفظه: (هذا العزوُ -أي: رواية وكيع- ليس بشيءٍ، وقد وصل البيهقيُّ روايتَي وكيعٍ وعبدِ الله بن إدريسَ[هق٨/٢٥٥]، وأخرج

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٧/٣٧٥).

(٢) هذه العبارة جاءت في «اليونينيَّة» مُقدَّمة على حديث يوسف بن موسى (٦٧٩٤)، وعقب حديث محمد بن مقاتل (٦٧٩٣)، وعليها في (ق) علامة تقديم، وتأخيرها روايةُ أبي ذرٍّ.

(٣) انظر «مقدمة علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٥١).

ابنُ أبي شيبةَ روايةَ وكيع في «مُصنَّفه»[ش٢٨٦٩٣]، وليس لشيءٍ مِنْ ذلك ذِكْرٌ في «الأوسط» للطَّبرانيِّ).

٦٧٩٥ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَطَعَ **فِي مِجَنٍّ** ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ.

تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ: قِيمَتُهُ(١).

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ أبي أُويس عبدِ الله، وأنَّه ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ.

قوله: (**فِي مِجَنٍّ**): تَقَدَّمَ ضبطُه أعلاه، وما هو[ح٦٧٩٢].

٦٧٩٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: **حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللهِ**: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ **فِي مِجَنٍّ** ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى) بعدَ (مُسدَّد): هو ابنُ سعيدٍ القَطَّانُ، و(**عُبَيْد اللهِ**): هو ابنُ عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخَطَّاب.

قوله: (**فِي مِجَنٍّ**): تَقَدَّمَ أعلاه ضبطُه، وما هو[ح٦٧٩٢].

٦٧٩٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: **حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ**: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ **يَدَ سَارِقٍ فِي مِجَنٍّ** ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ.

تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ: قِيمَتُهُ

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه أنسُ بن عِياض.

قوله: (**يَدَ سَارِقٍ**): هذا (السَّارقُ) لا أعرفُ اسمَه.

قوله: (**تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ**): الضَّميرُ في (تابعه) يعودُ على موسى بن عُقبة(٢)، وهذه المتابعةُ رأيتُها في أصلِنا الدِّمَشْقيِّ، ولم أُراجع أصلَنا القاهريَّ، ثمَّ إنِّي رأيتُها في أصلِنا(٣)، وعليها بالحُمرةِ: (ز) يعني: زائدة، وعليها أيضًا علامةُ راويها بالحمرةِ، وفي آخرِه: (صح)، بالحمرة، ثمَّ ذَكَر في أصلنا هذه المتابعةَ بعينِها قبلَ حديثِ موسى بنِ إسماعيلَ: «لَعَنَ اللهُ السَّارِقَ»، الحديث[ح٦٧٩٩]، وقد كُتِبَ عليها:

---

(١) هنا جاءت هذه المتابعة في الأصل (ق) وجاءت بعد الحديث (٦٧٩٨) في غيرها وعليها شرح السبط.

(٢) على إثبات المتابعة عقب حديثه كما في رواية غير أبي ذرٍّ كما سبق التنبيه إليه.

(٣) وقد جاءت فيه عقب حديث إسماعيل حدثني مالك...: (قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم) (٦٧٩٥).

(لا، هـ)، وفي آخرها: (إلى) و(صح)، وفي ثبوتِها في الموضعَين نظرٌ[١]، واللهُ أعلم.

وقد كتب بعضُ حُفَّاظِ العَصْرِ ما لفظُه: (ومتابعةُ ابنِ إسحاقَ وصلَها الإسماعيليُّ في «مستخرجِه»)، انتهى[٢]، ورأيتُ المِزِّيَّ ذكرَها في «الأطراف»[تحفة٦/٢٢٤]، لكن ذكرَها شيخُنا في طرفِ الحديثِ ولم يخرِّجْها[التوضيح٣١/٦٨]، ولا أعلمُ مَن خرَّجَها[٣]، وليستْ في شيءٍ مِنَ الكُتُبِ السِّتَّةِ إلَّا ما هنا، واللهُ أعلم.

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ: قِيمَتُهُ)[٤]: كذا في أصلِنا الدِّمَشْقيِّ، ولم أُراجع أصلَنا القاهريَّ، وتعليقُ اللَّيثِ أخرجه مسلمٌ عن قُتَيْبَةَ ومُحَمَّدِ بن رُمْح؛ كلاهما عن اللَّيث به[م١٥٠١]، وأخرجه التِّرْمِذِيُّ عن قُتَيْبَةَ به، وقال: حسن صحيح[ت١٤٤٦].

٦٧٩٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَعَنَ اللهُ السَّارِقَ، يَسْرِقُ البَيْضَةَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الحَبْلَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ زياد، وقد قَدَّمْتُ بعضَ ترجمتِه، وأنَّ صاحبَي «الصَّحيح» تجنَّبا ما أُنكِر عليه مِن تلك الأحاديث[ح٣٦]، و(الأَعْمَشُ): هو سليمانُ بنُ مِهْرَانَ، و(أَبُو صَالِحٍ): ذكوانُ.

قوله: (لَعَنَ اللهُ السَّارِقَ، يَسْرِقُ البَيْضَةَ، فَتُقْطَعُ يَدُهُ) إلى آخره: تَقَدَّمَ الكلام عليه قريبًا[ح٦٧٨٣].

١٤ - بابُ تَوْبَةِ السَّارِقِ

٦٨٠٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ يَدَ امْرَأَةٍ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَكَانَتْ تَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَرْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَتَابَتْ وَحَسُنَتْ تَوْبَتُهَا.

---

(١) لأنَّها في الموضع الأول ثابتةٌ في رواية أبي ذر، وفي الثاني ثابتةٌ في رواية غيره، فكيف تثبت في النص في الموضعين؟

(٢) «فتح الباري» (١٢/٣٠٧)، وقد ساقها الحافظ في «تغليق التعليق» (٥/٢٣٣) بإسناده إلى الإسماعيلي، عن الحسن، عن حبان، عن ابن المبارك، عن مالك ومحمَّد بن إسحاق وعبيد الله بن عمر، ثلاثتهم عن نافع به، وأخرجها أيضًا الدارقطنيُّ في «سننه» (٣٣٨٥) من طريق عبد الله بن إدريس، عن يحيى بن سعيدٍ ومحمَّد بن إسحاق ومالك ابن أنس، عن نافع به.

(٣) قد أخرجها غير الإسماعيلي -كما تقدم- الدارقطنيُّ في «سننه» (٣٣٨٥) من طريق عبد الله بن إدريس، عن يحيى ابن سعيدٍ ومحمَّد بن إسحاق ومالك بن أنس، عن نافع به.

(٤) ما ذكره في متابعة ابن إسحاق مِن أنَّ أخرَها (صح) بالحمرة، جاء في (ق) عند قوله: (قيمته).

قوله: (حَدَّثَنَا[١] ابْنُ وَهْبٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبدُ الله بن وَهْب، أحدُ الأعلام، و(يُونُس): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، و(ابْنُ شِهَابٍ): مُحَمَّدُ بنُ مسلمٍ الزُّهْرِيُّ.

قوله: (قَطَعَ يَدَ امْرَأَةٍ): الظاهرُ، بلِ البتُّ أنَّها المخزوميَّةُ التي سرقتْ في الفتحِ، وتكلَّمَ فيها أسامةُ، وقد تَقَدَّمَ اسمُها قريبًا وبعيدًا، فانظرها[ح٢٦٤٨، ٦٧٨٧].

٦٨٠١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ الله ﷺ فِي رَهْطٍ، فَقَالَ: «أُبَايِعُكُمْ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَأُخِذَ بِهِ فِي الدُّنْيَا؛ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَطَهُورٌ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللهُ، فَذَلِكَ إِلَى اللهِ، إِنْ شَاءَ؛ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ؛ غَفَرَ لَهُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ رحمه الله: إِذَا تَابَ السَّارِقُ بَعْدَ مَا قُطِعَت يَدُهُ، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ، وَكُلُّ مَحْدُودٍ كَذَلِكَ، إِذَا تَابَ، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ): هذا هو المسنَدِيُّ، تَقَدَّمَ مِرارًا، ولِمَ قيل له: المسنَديُّ، تَقَدَّمَ[ح٩]، و(هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ): هو الصنعانيُّ، قاضي صنعاء، تَقَدَّمَ[ح٨٨٥]، و(مَعْمَرٌ): هو ابنُ راشدٍ؛ بفتح الميمَين، وإسكان العين بينهما، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّدُ بن مسلمٍ، و(أَبُو إِدْرِيس): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عائذُ الله بن عبد الله، أبو إدريس الخولانيُّ/. [٢/٣٧٣أ]

قوله: (بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي رَهْطٍ): تَقَدَّمَ أنَّ هذه البيعة كانت في العقبة الثانية، وإن شئت؛ قلت: الثَّالثة، وتَقَدَّمَ كم كانتِ الأنصارُ المبايعون فيها، مع الخلاف في ذلك في أوائل هذا التعليق[ح١٨] وغيرِه، وهم معروفونَ، فإن أردتَهُم؛ فانظر «سيرةَ أبي الفتح اليَعْمَريِّ»، وإن شئت، غيرَها مِنَ السِّيَر[٢].

قوله: (فَهُوَ كَفَّارَةٌ[٣] وَطُهُورٌ): هو بضمِّ الطَّاء وتُفتَح، وقد تَقَدَّمَ مِرارًا.

❋❋❋

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق): (حدَّثني).

(٢) «عيون الأثر» (١/٢٦٣-٢٦٧)، وانظر «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/٥٢-٨٠).

(٣) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (له).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(*) - كِتَابُ المُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الكُفْرِ وَالرِّدَّةِ

١٥ - وَقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة: ٣٣] إِلَى آخِرِهَا

(كِتَابُ المُحَارِبِينَ) إلى (بَاب رَجْمِ المُحْصَنِ).

ساق ابنُ المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (تَرْجَم على المحاربينَ الكفَّارِ، وأدخل الآية -يعني: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ الآية [المائدة: ٣٣]- وهي عامَّةٌ لا تخصُّ الكافرَ، وبها استدلَّ الفقهاءُ على أحكامِ المحاربينَ مِنَ المسلمينَ، ولكن -والله أعلم- بنى على قولِ مَنْ قال: إنَّها نزلتْ في هؤلاءِ النَّفَرِ المرتدِّينَ، وهو قولُ قَتادةَ). انتهى(١).

٦٨٠٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو قِلَابَةَ الجَرْمِيُّ: عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ نَفَرٌ مِنْ عُكْلٍ، فَأَسْلَمُوا فَاجْتَوَوُا المَدِينَةَ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ، فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَفَعَلُوا فَصَحُّوا، فَارْتَدُّوا وَقَتَلُوا رُعَاتَهَا وَاسْتَاقُوا الإِبِلَ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَأُتِيَ بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، ثُمَّ لَمْ يَحْسِمْهُمْ حَتَّى مَاتُوا.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هذا هو ابنُ المَدينيِّ، تَقَدَّمَ[ح١٣٧]، و(الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ): أحدُ الأعلام الدِّمَشْقيُّ، و(الأَوْزَاعِيُّ): أبو عَمرو عبدُ الرَّحْمَن بنُ عَمرٍو، تَقَدَّمَ أنَّه منسوبٌ إلى الأوزاع، وهو بطنٌ مِن حِمْيَر، وقيل: مِن هَمْدان، بإسكان الميم، وبالدَّال المُهْمَلَة، وقيل: إنَّ الأوزاع: قريةٌ

(١) «المتواري على أبواب البخاري» (ص٣٤٤)، قال الحافظ في «التمييز» (٣/٤٥٠-٤٥١): (وجاء عن ابن عباس في «سنن أبي داود» (٤٣٧٢) بإسنادٍ حسنٍ، عن يزيد النَّحْوي، عن عكرمة، عن ابن عباس في قوله: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ الآية، قال: «نزلتْ في المشركينَ، فمَن تاب منهم قبلَ أن يُقدرَ عليه؛ لم يمنعْه ذلك أنْ يُقامَ فيه الحدُّ الذي أصابَه»، وعن ابنِ عمرَ: «أنَّها نزلتْ في المرتدينَ»، ونقلَه ابنُ المنذرِ عنِ الحسن وعطاء وعبد الكريم)، وقال ابن بطَّال في «شرح البخاري» (٨/٤١٦): (وذُكِرَ مثلُه عن أبي هريرةَ، وممَّن قال: إنَّ هذه الآية نزلتْ في أهل الشرك: الحسنُ، والضَّحَّاكُ، وعطاءٌ).

كانت عند باب الفراديس مِن دمشق، وهي نسبة إلى الأوزاع، القبائل، أي: فِرقها وبقايا مجتمعة من قبائل شتَّى، تَقَدَّمَ بعضُ ترجمته(١)، وأنَّه أفتى في سبعين ألف مسألة، وهو شيخ الإسلام رحمه الله[ح٧٨]، و(**يَحْيَى ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الكاف، وكسر المُثَلَّثة، و(**أَبُو قِلَابَةَ**): تَقَدَّمَ ضبطُه مرارًا، و(**الجَرْمِيُّ**): تَقَدَّمَ أنَّه بالجيم المفتوحة، وإسكان الرَّاء، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بنُ زيد، وتَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح٢١٣].

قوله: (**نَفَرٌ مِنْ عُكْلٍ**): تَقَدَّمَ أنَّهم كانوا ثمانية[ح٢٣٣]، كما في «البُخاريِّ»[ح٣٠١٨] و«مسلم»[م١٦٧١]، وقيل: سبعة، وتَقَدَّمَ أنَّ في روايةٍ: (**أَنَّهُمْ مِنْ عُكْلٍ**)[ح٣٠١٨، ٦٨٠٤، ٦٨٩٩]، وفي روايةٍ: (**مِنْ عُرَيْنَةَ**)[ح١٥٠١]، وفي روايةٍ بالشَّكِّ[ح٢٣٣، ٦٨٠٥]، وفي روايةٍ: (**مِنْ عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ**)[ح٤١٩٢، ٥٧٢٧]، و(**أَنَّ نَفَرًا**) ولم يذكر مِن أيِّ قبيلةٍ هم، وأنَّ الكلَّ في «الصَّحيح» من حديث أنسٍ[ح٢٣٣].

قوله: (**فَاجْتَوَوُا المَدِينَةَ**): تَقَدَّمَ معناه في (الوضوء)، وكذا تَقَدَّمَ الكلامُ على: (**فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا**)، وكذا تَقَدَّمَ الكلامُ على قوله: (**وَقَتَلُوا رُعَاتَهَا**)[ح٢٣٣]، وكذا وقع في «مسلم»: (**وَمَالُوا عَلَى الرُّعَاةِ**)[م١٦٧١]، وفي بعض النُّسخ: (الرِّعَاءِ)، وهما لُغتانِ، ولا أعرفُ منهم إلَّا واحدًا، وكذا في بعضِ طُرُقِه: (**وَقَتَلُوا الرَّاعِي**)[ح٣٠١٨]، فالظاهرُ أنَّ الجمعَ مجازٌ، وقد قَدَّمْتُ أنَّ اسمَه يسارٌ[ح٢٣٣]، وكذا تَقَدَّمَ الكلامُ على (**الإِبِلِ**) التي أخذوا، وأنَّها كانت خمسَ عشرةَ غِزارًا، وأنَّهم ردُّوها إلى المدينة، ففقدوا منها واحدة تُدعى: الحَنَّاء، فسأل عنها، فقيل: نحروها[ح٢٣٣، ٤١٩٢]، والذي أحفظُه فيها: أنَّها بفتحِ الحاءِ المُهْمَلَة، وتشديد النُّون، ممدودة، وتَقَدَّمَ مَن (**بَعَثَ فِي آثَارِهِمْ**)، وأنَّه أرسل أمير السَّريَّة سعيد ابن زيد عند ابن عقبة(٢)، قال بعضهم: أحد العشرة، ويقال: الأشهليُّ سعيد بن زيد الأنصاريُّ، وأنَّ السَّريَّة كانت في شوَّال سنة ستٍّ(٣) عند ابن سعدٍ، قال ابنُ سعدٍ: (بلغَ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم الخبرُ، فبعثَ في إثْرِهم عشرينَ فارسًا، واستعملَ عليهم كُرْزَ بنَ جابرٍ الفِهْرِيَّ)[الكبرى ٨٩/٢]، وقد تَقَدَّمَ تغليطُ مَن قال: إنَّ أميرَهم جَرِيرُ بنُ عبد الله البَجَليُّ[ح٢٣٣]، وهو ظاهِرُ التغليط، وكذا (**سَمَلَ**): تَقَدَّمَ معناه[ح٥٦٨٦]، وكذا (**لَمْ يَحْسِمْهُمْ**)، و(الحسم): قطع سيلان الدَّم بالكيِّ، كلُّ ذلك في (الوضوء)[ح٢٣٣]؛ فانظره إن أردته.

١٦- بابٌ: لَمْ يَحْسِمِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم المُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الرِّدَّةِ حَتَّى هَلَكُوا

قوله: (**بَابٌ: لَمْ يَحْسِمِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم المُحَارِبِينَ**): هو بكسر السِّين، وقد تَقَدَّمَ أعلاه ما (الحسم).

---

(١) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٦٨٥/١-٦٨٩).

(٢) انظر «عيون الأثر» (١٣١/٢).

(٣) في (أ): (عشر)، والمثبت هو الصواب الذي تقدَّم كما في «طبقات ابن سعد».

٦٨٠٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ أَبُو يَعْلَى: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ: حَدَّثَنِي الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ العُرَنِيِّينَ وَلَمْ يَحْسِمْهُمْ حَتَّى مَاتُوا.

قوله: (حَدَّثَنَا الوَلِيدُ): هو ابنُ مسلمٍ، أحدُ الأعلام، تَقَدَّمَ أعلاهُ، وكذا (الأَوْزَاعِيُّ) أعلاه، و(يَحْيَى): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه ابنُ أبي كَثِير؛ بفتح الكاف، وكسر المُثَلَّثَة، و(أَبُو قِلَابَةَ): عبد الله بن زيد الجَرْميُّ، تَقَدَّمَ أعلاه، وتَقَدَّمَ كم كان (العُرَنِيُّونَ).

١٧ - بابٌ: لَمْ يُسْقَ المُرْتَدُّونَ المُحَارِبُونَ حَتَّى مَاتُوا

قوله: (بَابٌ: لَمْ يُسْقَ المُرْتَدُّونَ): (يُسْقَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(المُرْتَدُّونَ): نائبٌ مَنَابَ الفاعل، و(المُحَارِبُونَ): صفةٌ له.

٦٨٠٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ وُهَيْبٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَدِمَ رَهْطٌ مِنْ عُكْلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا فِي الصُّفَّةِ، فَاجْتَوَوُا المَدِينَةَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَبْغِنَا رِسْلًا، فَقَالَ: «مَا أَجِدُ لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَلْحَقُوا بِإِبِلِ رَسُولِ اللهِ»، فَأَتَوْهَا فَشَرِبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا حَتَّى صَحُّوا وَسَمِنُوا، وَقَتَلُوا الرَّاعِيَ وَاسْتَاقُوا الذَّوْدَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ الصَّرِيخُ، فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ، فَمَا تَرَجَّلَ النَّهَارُ حَتَّى أُتِيَ بِهِمْ، فَأَمَرَ بِمَسَامِيرَ فَأُحْمِيَتْ فَكَحَلَهُمْ وَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَمَا حَسَمَهُمْ، ثُمَّ أُلْقُوا فِي الحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ، فَمَا سُقُوا حَتَّى مَاتُوا.

قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَحَارَبُوا اللهَ وَرَسُولَهُ.

قوله: (عَنْ وُهَيْبٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ خالدٍ، و(أَيُّوبُ): هو ابنُ أبي تميمةَ السَّخْتِيَانيُّ، و(أَبُو قِلَابَةَ): عبدُ الله بنُ زيدٍ الجَرْميُّ.

قوله: (رَهْطٌ): تَقَدَّمَ ما (الرَّهطُ) مِنَ العدد[ح٢٧]، وتَقَدَّمَ الكلامُ على: (عُكْلٍ)، وكم كانوا، وعلى: (فَاجْتَوَوُا)[ح٢٣٣].

قوله: (أَبْغِنَا رِسْلًا): قال ابنُ قُرْقُول: («أَبغِنِي أحجارًا»[(١)]، و«أَبْغِنا رِسْلًا»، والرِّسْلُ: اللَّبنُ، و«أَبْغِني حَبِيبًا»[(٢)]، أي: اطلُب، ويقال: أعنِّي على طلبِ[(٣)] ذلك، وأصلُ البِغاءِ: الطَّلبُ، ومنه البَغِيُّ؛ لأنَّها تطلبُ الفسادَ، قال ابن قُتَيْبَةَ: البُغاء [الطلب]، والبِغاء: الزِّنى، وابغِ [لي]، أي: اطلُب لي، وأَبْغِني: أعنِّي

(١) أخرجه البخاري (١٥٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (١٨٠٧) من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

(٣) في (أ): (الطلب)، والمثبت من مصدره.

على الطَّلب) إلى آخر كلامه[مطالع١/٥٣٢]، وقال ابنُ الأثير: (يُقال: ابْغِنِي، بهمزةِ الوصل، أي: اطلُب لي، وأَبغِنِي، بهمزةِ القطعِ، أي: أعنِّي على الطَّلب)، وقد تَقَدَّمَ ذلك[ح١٥٥]، و(الرِّسْل)، بكسر الرَّاء، وإسكانِ السينِ المُهْمَلَة لا غير: اللَّبن، قال في «المطالع»: (وكذلك «أَبْغِنَا رِسْلًا»، أي: هبْه لنا واطلُبْه، وقال ابنُ دُرَيدٍ: الرَّسَلُ، بفتحِ الرَّاءِ والسِّينِ: المالُ مِنَ الإبلِ والغَنَمِ، وقال غيرُه: الإبلُ تُرْسَلُ إلى الماءِ). انتهى[مطالع٣/١٨٦].

قوله: (فَيَشْرِبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه في (الوُضوء)، وكذا تَقَدَّمَ أنَّ (الرَّاعِي) اسمُه يسار، وتَقَدَّمَ (الذَّوْد)، وأنَّه كانَ خمسةَ عشرَ غِزارًا[ح٢٣٣].

قوله: (الصَّرِيخُ): مَرْفُوعٌ فاعلُ (أَتَى)، ومعناه: المُستغِيثُ، وقد يأتي بمعنى: المغيث، والأوَّلُ: هو المرادُ هنا، وأصلُه: رفعُ الصَّوتِ، وكذا تَقَدَّمَ الكلامُ على (بَعَثَ الطَّلَبَ)، وكم كانوا فارسًا، ومَن أميرُهُم، وتاريخ البَعث[ح٢٣٣٠].

قوله: (فَمَا تَرَجَّلَ النَّهَارُ): معناه: ارتفعَ، وقد تَقَدَّمَ، وكذا (حَسَمَهُمْ): تَقَدَّمَ معناهُ.

قوله: (ثُمَّ أُلْقُوا): هو بضَمِّ الهمزةِ، مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (قَالَ أَبُو قِلَابَةَ): تَقَدَّمَ ضبطُه، وتَقَدَّمَ أعلاه أنَّ اسمَه عبدُ الله بنُ زيدٍ الجَرْميُّ.

قوله: (سَرَقُوا): هذه ليستْ بسَرِقةٍ، وقد تَقَدَّمَ[ح٢٣٣]/. [٢/٣٧٣ب]

١٨- بابُ سَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ أَعْيُنَ المُحَارِبِينَ

قوله: (بَابٌ: سَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيُنَ المُحَارِبِينَ): (بَابٌ): مَرْفُوعٌ مُنَوَّنٌ، و(سَمَرَ): فعلٌ ماضٍ؛ بالتَّخفيف، ويُقال: بالتَّشديد، و(النَّبِيُّ): مَرْفُوعٌ فاعلٌ، و(أَعْيُنَ): مَنْصُوبٌ مفعولٌ، وفي روايةٍ: (بابُ): مَرْفُوعٌ من غير تنوينٍ، و(سَمْرِ)(١)؛ بفتح السين، وإسكان الميم: مجرورٌ مُضافٌ، و(أَعْيُنَ): مَنْصُوبٌ مفعولُ المصدرِ، وهو (سَمْرِ).

٦٨٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَهْطًا مِنْ عُكْلٍ -أَوْ قَالَ: مِنْ عُرَيْنَةَ، وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: مِنْ عُكْلٍ- قَدِمُوا المَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَشَرِبُوا حَتَّى إِذَا بَرِئُوا، قَتَلُوا الرَّاعِيَ وَاسْتَاقُوا النَّعَمَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ غُدْوَةً فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي إِثْرِهِمْ، فَمَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ حَتَّى جِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ

(١) وهي روايةُ «اليونينيَّة»، ويُنظر هامشها.

بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، فَأُلْقُوا بِالحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ.
قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: هَؤُلَاءِ قَوْمٌ سَرَقُوا، وَقَتَلُوا، وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ، وَحَارَبُوا اللهَ وَرَسُولَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): هو ابنُ زيدٍ، الإمام، و(أَيُّوبُ): هو السَّخْتيانيُّ ابنُ أبي تميمةَ، و(أَبُو قِلَابَةَ): عبدُ الله بنُ زيدٍ الجَرْميُّ، تقدَّموا.

قوله: (أَنَّ رَهْطًا): تَقَدَّمَ الكلامُ على (الرَّهطِ) كم هو[ح٢٧]، وتَقَدَّمَ أنَّ هؤلاءِ في «البُخاريِّ»[ح٢٣٣] و«مسلمٍ»[م١٦٧١] كانوا ثمانيةً، وأنَّ النَّوويَّ عزا ذلك لخارج الكُتُب السِّتَّة(١)، وأنَّ عددهم ثمانيةٌ في «البُخاريِّ» و«مسلم»، وقيل: كانوا سبعة، وتَقَدَّمَ الكلام على (عُكْلٍ)، وعلى (عُرَيْنَةَ)، وتَقَدَّمَ (اللِّقَاح): جمع (لِقْحَة)، وتَقَدَّمَ أنَّها كانت خمسةَ عشرَ غِزارًا، وتَقَدَّمَ الكلامُ على (أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا)، وشربهم البول، وعلى (الرَّاعِي)، وأنَّ اسمه يسار، وعلى قوله: (فَبَعَثَ الطَّلَبَ): تَقَدَّمَ متى بعثهم، وكم كانوا فارسًا، ومن أميرهم قريبًا[ح٦٨٠٢]، وفي (الطَّهارة)[ح٢٣٣] وغيرِها، وعلى (سَمَرَ): أنَّه بالتَّخفيف، وضبطه بعضُهم بالتَّشديد، وعلى (الحَرَّةِ) وأنَّها أرض تركبها حجارة سود[ح٢٣٣].

قوله: (فَلَا يُسْقَوْنَ): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

١٩- بابُ فَضْلِ مَنْ تَرَكَ الفَوَاحِشَ

٦٨٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللهَ فِي خَلَاءٍ فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي المَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ إِلَى نَفْسِهَا، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ فَأَخْفَى حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ الصَّحيحَ: تخفيفُ لام (سلَام) في أوائل هذا التَّعليق[ح٢٠]، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابنُ المبارك، و(عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ): هو عبيدُ الله بنُ عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخَطَّاب الفقيه، و(خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): هو بضَمِّ الخاء المُعْجَمَة، وفتح المُوَحَّدة، تَقَدَّمَ[ح٥٨٤]، و(حَفْصُ بْنُ عَاصِمٍ): هو ابنُ عمر بن الخَطَّاب، و(أَبُو هُرَيْرَة): هو عبد الرَّحمَن بن صخر،

(١) قال الزركشيُّ في «التنقيح» (٢/٦٣٣) وابنُ الملقِّن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/١٣٤): (عزا ذلك النووي في «مبهماته» إلى «مسند أبي يعلى» [٢٨١٦])، ولم أقف على كلام النووي في «الإشارات»، ولم يَعْزه له ابن العراقي في «المستفاد» (ص١١٦).

على الأصحِّ من نحو ثلاثينَ قولًا.

قوله: (**سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ**(١) **فِي ظِلِّهِ**): تَقَدَّمَ أنِّي زدتُ هؤلاء السَّبعة جماعةً آخرين، وقد ذكرتُهم جملةً في هذا التعليق[ح٦٦٠]، وهُمُ الذينَ يستظلُّون بظِلِّه تعالى، وتَقَدَّمَ الكلامُ على (ظِلِّه) عَزَّ وَجَلَّ، وما المراد به[ح٦٦٠]، أو هو ظلُّ عرشه كما جاء في روايةٍ(٢)، وما الظِّلُّ، وما الفَيءُ[ح٥٣٥،٦٦٠].

قوله: (**نَشَأَ**): هو بهمزةٍ مفتوحةٍ في آخرِه.

قوله: (**ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ**): تَقَدَّمَ الكلامُ على (المَنصِب)، أي: ذاتُ قَدْرٍ وشرفٍ[ح٦٦٠].

قوله: (**حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ**): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه[ح٦٦٠]، وعلى الرواية التي وقعتْ في «مسلمٍ» على العكس في (الزَّكاة)[م١٠٣١]، وأنَّها وهمٌ مِن بعضِ الرواة دونَ مسلمٍ.

٦٨٠٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ (ح).

وَحَدَّثَنِي **خَلِيفَةُ**: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا **أَبُو حَازِمٍ**، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ **تَوَكَّلَ** لِي **مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ** وَ**مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ** تَوَكَّلْتُ لَهُ بِالجَنَّةِ».

قوله: (**وَحَدَّثَنِي خَلِيفَةُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ خيَّاطٍ شَبابٌ العُصْفُريُّ، الحافظ، و(**أَبُو حَازِمٍ**)، بالحاء المُهْمَلَة، تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سلمةُ بنُ دِينارٍ.

قوله: (**تَوَكَّلَ**): كذا هنا، وهو بمعنى: (تكفَّل) في الرِّوايةِ الأُخرى(٣)، وفي «النِّهاية»: («توكَّل»: ضَمِنَ القيامَ به، وقيل: بمعنى: تكفَّل له).

قوله: (**مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ**) أي: لسانه، وقيل: بطنه، تَقَدَّمَ، و(**مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ**): فرجه.

٢٠ - بابُ إِثْمِ الزُّنَاةِ، وقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا يَزْنُونَ﴾ [الفرقان: ٦٨]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢]

٦٨٠٨ - حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ شَبِيبٍ: **حَدَّثَنَا هَمَّامٌ**، عَنْ قَتَادَةَ: أَخْبَرَنَا أَنَسٌ قَالَ: لَأُحَدِّثَنَّكُمْ حَدِيثًا لَا يُحَدِّثُكُمُوهُ أَحَدٌ بَعْدِي، سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ: سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ -**وَإِمَّا قَالَ**: مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ- **أَنْ يُرْفَعَ العِلْمُ**، وَيَظْهَرَ الجَهْلُ، وَيُشْرَبَ **الخَمْرُ**، وَيَظْهَرَ الزِّنَى، وَيَقِلَّ الرِّجَالُ، وَيَكْثُرَ النِّسَاءُ، **حَتَّى يَكُونَ لِلْخَمْسِينَ امْرَأَةً القَيِّمُ الوَاحِدُ**».

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (يَوْمَ القِيَامَةِ).

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥٨٤٥)، والطبراني في «الأوسط» (٩١٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٤٠٨) بلفظ: (يتكفَّل).

قوله: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه همَّامُ بن يحيى العَوْذِيُّ، وتَقَدَّمَ مُترجَمًا.

قوله: (وَإِمَّا قَالَ): (إِمَّا)، بكسرِ الهمزةِ، وتشديدِ الميم.

قوله: (أَنْ يُرْفَعَ العِلْمُ): (يُرفَعَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(العِلمُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعلِ، وكذا (يُشْرَبَ الخَمْرُ) مثلُه.

قوله: (حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ[1] امْرَأَةً القَيِّمُ الوَاحِدُ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٨١]، والذي فهمه البُخاريُّ رحمه الله هو أحدُ الاحتمالَين؛ وهو التَّزوُّج، فالزِّيادة على أربعٍ زِنًى، أو أنَّه يَطَؤُهُنَّ بغير عَقدٍ؛ فالكلُّ زنى بهنَّ.

٦٨٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا الفُضَيْلُ بْنُ غَزْوَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَزْنِي العَبْدُ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَقْتُلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

قَالَ عِكْرِمَةُ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: كَيْفَ يُنْزَعُ الإِيمَانُ مِنْهُ؟ قَالَ: هَكَذَا -وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ثُمَّ أَخْرَجَهَا- فَإِنْ تَابَ، عَادَ إِلَيْهِ هَكَذَا، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا[2] الفُضَيْلُ بْنُ غَزْوَانَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُصغَّر، وأنَّه بضَمِّ الفاء، وفتح الضَّاد.

قوله: (لَا يَزْنِي العَبْدُ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه قريبًا[ح٦٧٧٢].

٦٨١٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَالتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ».

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سليمانُ بنُ مِهْرَانَ، أبو مُحَمَّدٍ، الكاهليُّ القارئُ، و(ذَكْوَانُ): هو أبو صالحٍ السَّمَّانُ الزَّيَّاتُ، تَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح١٠١].

٦٨١١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ وَسُلَيْمَانُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ أَجْلَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ».

قَالَ يَحْيَى: وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي وَاصِلٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مِثْلَهُ.

---

(١) كذا في (أ)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (للخمسين).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

قَالَ عَمْرٌو: فَذَكَرْتُهُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَكَانَ حَدَّثَنَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الأَعْمَشِ وَمَنْصُورٍ وَوَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ قَالَ: دَعْهُ دَعْهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه أحدُ الأعلام الصَّيرفيُّ الفلَّاسُ، و(يَحْيَى) بعدَه: هو ابنُ سعيدٍ القَطَّانُ شيخُ الحُفَّاظ، و(سُفْيَانُ): هو الثَّوريُّ، والله أعلم، و(مَنْصُورٌ): وهو ابنُ المُعْتَمِر، و(سُلَيْمَانُ): هو الأعمشُ، و(أَبُو وَائِلٍ): شقيقُ بنُ سَلَمة، و(أَبُو مَيْسَرَةَ): اسمُه عمرُو بنُ شُرحبيلَ الهَمْدَانيُّ، مشهورٌ جِدًّا، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابنُ مسعود بن غافل الهُذَليُّ.

قوله: (نِدًّا): تَقَدَّمَ ما (النِّدُّ) تعالى اللهُ عنه[ح٤٤٧٧]، وتَقَدَّمَ الكلامُ [على] (أيُّ) هل هي[(١)] مرفوعةٌ مُنَوَّنَةٌ [أو] مرفوعةٌ مِن غيرِ تنوينٍ في أوائل هذا التَّعليق[ح٥٢٧].

قوله: (أَجْلَ[(٢)] أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ): (أَجْلَ) بفتح الهمزة، وإسكان الجيم، مفتوح اللَّام، تَقَدَّمَ[ح٦٢٩٠]، و(يَطْعَمَ) بفتح أوَّله وثالثه، أي: يأكل، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (قَالَ يَحْيَى: وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا معطوفٌ على السند الذي قبلَه الذي يرويه عَمرو بن عليٍّ عن يحيى، و(يَحْيَى): تَقَدَّمَ أنَّه ابنُ سعيدٍ القَطَّانُ، و(سُفْيَانُ): هو الثَّوريُّ، و(وَاصِلٌ): هو واصلُ ابنُ حَيَّانَ -بفتحِ الحاء، وتشديدِ المُثنَّاةِ تحتُ- الأَحْدَبُ الأَسَديُّ، بيَّاعُ السَّابريِّ، مولى أبي بكر بن عيَّاش من فوق، عن: شُرَيْحٍ القاضي، والمَعْرور بن سُويد، وأبي وائل، وإبراهيم النَّخعيِّ، وجماعة، وعنه: مغيرةُ بنُ مِقْسَم، ومِسْعَرٌ، وشعبةُ، والثَّوريُّ، ومهديُّ بن ميمونٍ، وطائفةٌ، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِين[(٣)] وأبو داود[(٤)]، قال أبو داود[(٥)]: مات سنة عشرين ومئة، أخرج له الجماعة، تَقَدَّمَ[ح١٥٩٤]، و(أَبُو وَائِلٍ): شقيقُ بنُ سَلَمَةَ، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابنُ مسعودٍ/. [٢/٣٧٤أ]

قوله: (قَالَ عَمْرٌو: فَذَكَرْتُهُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ): أمَّا (عَمْرٌو)، فهو ابنُ عليٍّ الفلَّاسُ الصَّيرفيُّ، شيخُ البُخاريِّ، وأمَّا (عبد الرَّحْمَن)، فهو ابنُ مهديٍّ، أحدُ الأعلام.

قوله: (وَكَانَ حَدَّثَنَا عَنْ سُفْيَانَ[(٦)]): تَقَدَّمَ أنَّه الثَّوريُّ، و(حَدَّثَنَا): فعلٌ ماضٍ ومفعولٌ، وهذا ظاهِرٌ.

---

(١) في (أ): (هي هل)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق): (مِنْ أَجْلِ)، وهي رواية الكشميهنيِّ.

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٩/٣٠).

(٤) انظر «سؤالات الآجريِّ أبا داود» (ص١٠٢).

(٥) عزاه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/١٧١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٠٠) لأبي نُعيم الفضل بن دُكَين.

(٦) يعني: العراقي.

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ وَمَنْصُورٍ وَوَاصِلٍ): (الأعمش): هو سليمانُ بنُ مِهْرَانَ، و(منصورٌ): هو ابنُ المُعْتَمِرِ، و(واصلٌ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه ابنُ حَيَّانَ، و(منصور) و(واصل): مجروران بالعطف على (الأعمشِ)، و(أَبُو وَائِلٍ): تَقَدَّمَ قريبًا وبعيدًا أنَّه شقيقُ بنُ سَلَمَة، و(أَبُو مَيْسَرَةَ): تَقَدَّمَ قريبًا، عَمرو بن شُرَحبيل.

قوله: (قَالَ: دَعْهُ دَعْهُ) أي: قال عبدُ الرَّحْمَن بنُ مهديٍّ: دَعْه دَعْه، قال شيخُنا: (أي: دع حديث أبي وائل عن عبد الله، فإنَّه لم يروه عنه وإن كان قد روى عنه الحديث الكثير). انتهى[التوضيح٣١/٢/١٤٢]؛ يعني: أنَّه إنَّما روى هذا الحديثَ أبو وائلٍ شقيقُ بنُ سَلَمَة عن أبي ميسرةَ عَمرو بن شُرحْبيل عن عبد الله، ولم يأخُذْه عن عبد الله نفسِه، وقد ذكرَ شيخُنا الحافظ العِرَاقيُّ في (المُدرَج) من «شرح الألفيَّة» له في علوم الحديث فيما قرأتُه عليه وسمعتُه أيضًا بقراءةِ غيري، قال: (رواه التِّرْمِذيُّ عن بُنْدَار، عن عبد الرَّحْمَن بن مهديٍّ، عن سفيانَ الثَّوريِّ، عن واصلٍ ومنصورٍ والأعمشِ، عن أبي وائلٍ، عن عَمرِو بنِ شُرَحْبيل، عن عبد الله[ت٣١٨٢]، قال: وهكذا رواه مُحَمَّد بن كَثِير العبديُّ عن سفيان فيما رواه الخطيب[الفصل٧٦٧]، فروايةُ واصلٍ هذه مدرجةٌ على رواية منصورٍ والأعمش؛ لأنَّ واصلًا لا يَذكُرُ فيه عَمْرًا، بل جعله عن أبي وائلٍ عن عبد الله، هكذا رواه شعبةُ ومهديُّ بنُ ميمون ومالكُ بن مِغْول وسعيدُ بنُ مرزوق عن واصل كما رواه الخطيب، وقد بيَّن الإسنادَين معًا يحيى بنُ سعيدٍ القَطَّانُ في روايتِه عن سفيان، وفصلَ أحدَهما من الآخر، رواه البُخاريُّ في «صحيحه» في «كتاب المحاربين» عن عَمرو بن عليٍّ، عن يحيى، عن سفيانَ، عن منصورٍ والأعمشِ؛ كلاهما عن أبي وائلٍ، عن عَمرٍو، عن عبدِ الله، وعن سفيانَ، عن واصلٍ، عن أبي وائلٍ، عن عبدِ الله مِن غيرِ ذكرِ عَمرِو بنِ شُرَحْبيلَ، قال عمرٌو: فذكرتُه لعبد الرَّحْمَن، وكان حَدَّثَنا عن سفيان عن الأعمشِ ومنصورٍ وواصلٍ، عن أبي وائلٍ، عن أبي ميسرةَ -يعني: عَمرًا- فقال: دعْه دعْه -قال شيخُنا[(١)]-: ولكن رواه النَّسائيُّ في «المحاربة»[س٨٩/٧] عن بُنْدَار، عن ابنِ مهديٍّ، عن سفيان، عن واصل وحدَه، عن أبي وائلٍ، عن عَمرِو بن شُرَحْبيل، فزاد في السَّند عَمْرًا من غير ذكر أحدٍ أُدرج عليه روايةَ واصلٍ، وكأنَّ ابنَ مهديٍّ لَمَّا حدَّث به عن سفيانَ عن منصورٍ والأعمشِ وواصلٍ بإسنادٍ واحدٍ؛ ظنَّ الرواةُ عن ابن مهديٍّ اتِّفاقَ طُرُقِهم، فربَّما اقتصر أحدُهم على بعض شيوخ سفيان). انتهى[(٢)].

---

(١) يعني: العراقي.

(٢) «شرح التبصرة والتذكرة» (١/٢٥٨-٢٦٠)، قال: (ولهذا لا ينبغي لمن يَروي حديثًا بسندٍ فيه جماعةٌ في طبقةٍ واحدةٍ مجتمعينَ في الرواية عن شيخٍ واحدٍ أنْ يَحذِفَ بعضَهم؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ اللفظُ في السندِ أو المتنِ لأحدهم وحُمِل روايةُ الباقين عليه، فربما كان مَنْ حَذَفَه هو صاحبُ ذلك اللفظ).

٢١- بابُ رَجْمِ المُحْصَنِ

وَقَالَ الحَسَنُ: مَنْ زَنَى بِأُخْتِهِ حَدُّهُ حَدُّ الزَّانِي.

(بَابُ رَجْمِ المُحْصَنِ) إلى (كِتَاب الدِّيَاتِ).

وفي بعض النُّسخ: (كِتَابُ رَجْمِ المُحْصَنِ).

قوله: (بَابُ رَجْمِ المُحْصَنِ): اعلم أنَّ (الإحصانَ) أصلُه: المنعُ، والمرأةُ مُحصَنةٌ بالإسلامِ، وبالعفافِ والحرِّيَّةِ، وبالتَّزويجِ، وهو المرادُ هنا، يُقال: أحصنتِ المرأةُ، فهي مُحْصَنة ومُحْصِنة، وكذلك الرَّجل، فـ(المُحْصَن) في كلام البُخاريِّ يُقرَأ بالكسر وبالفتح أيضًا، والله أعلم[١].

فائدةٌ: شرطُ المُحصَنِ الَّذي يُرجَم في الزِّنى أن يكون بالغًا عاقلًا حُرًّا، وَطِئ في نكاحٍ صحيحٍ في حالِ تكليفِه وحُرِّيَّتِه، أمَّا إذا وَطِئَ في نكاحِ شبهةٍ أو فاسدٍ، فإنَّه ليس بمُحصَنٍ على القولِ الصحيحِ، والله أعلم[٢].

قوله: (وَقَالَ الحَسَنُ): هو ابنُ أبي الحسنِ البصريُّ، أحدُ الأعلام المشهورين، وفي نسخة في هامش أصلنا القاهريِّ عِوضُ (الحسن): (منصور)، وفيه نظرٌ، وقد عزا شيخُنا أَثَرَ الحسن إلى «ابن أبي شيبةَ»[ش٢٩٤٧٢]، ولم يذكر منصورًا بالكليَّة[التوضيح١٤٨/٣١]، والله أعلم.

قوله: (مَنْ زَنَى بِأُخْتِهِ حَدُّهُ حَدُّ الزَّانِي): (أُخْته) بالمُثنَّاة فوقُ، والحكمُ فيمَن زنى بأحدٍ مِن مَحارِمه كذا حدُّه عند الشَّافِعيِّ، وبه قال مالكٌ، ويعقوبُ، ومُحَمَّدٌ، وأبو ثورٍ[٣]، وقالت طائفةٌ: إذا زنى بالمَحْرَم منه قُتِل، رُوِيَ عن جابر بن زيدٍ، وهو قولُ أحمدَ وإسحاقَ[٤]، واحتجُّوا بحديثِ البَراء الذي أخرجه البزَّارُ عن البَراء قال: (لقيتُ خالي ومعه الرَّاية، فقلت له: [إلى أين؟][٥]، فقال: بعثني رسول الله ﷺ إلى رجلٍ تزوَّجَ امرأةَ أبيه أن أقتلَه أو أضربَ عُنُقَه)[٦]، وللدَّارقطنيِّ مِن حديث معاويةَ بنِ قُرَّةَ عن أبيه: (أنَّه ﵇ بعث إلى رجل عَرَّسَ بامرأةِ أبيه أن يُضْرَبَ عنقُه)[قط٣٤١٧]، زاد ابنُ ماجه: (وأُصَفِّيَ مالَه)[جه٢٦٠٨]،

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٣٢٥/٢)، «لسان العرب» مادة (حصن).

(٢) انظر «التنبيه» (ص٢٤١).

(٣) انظر «فتح القدير» (٤٠/٥-٤١)، «الذخيرة» (٥٠/١٢)، «الحاوي الكبير» (٥٤/١٧-٥٥).

(٤) انظر «المغني» (٢٠٨/١٢-٢٠٩).

(٥) ما بين معقوفين سقط من النسخ، وهو من مصادر التخريج.

(٦) «مسند البزار» (٣٢١١)، وهو عند أحمد في «مسنده» (١٨٥٥٧) و(١٨٥٧٨)، والنسائي في «المجتبى» (١٠٩/٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٤٧٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٤١١٢)، وغيرهم.

وللطَّحاويِّ: (ويُخمِّس مالَهُ[١])[شرح معاني٣/١٥٠]، وروى ابنُ أبي شيبةَ عن جابر بن زيدٍ فيمَن أتى ذاتَ مَحْرَمٍ منه قال: ضُرِبَ عُنُقُه[ش٢٩٤٦٧]، وقال ابنُ عَبَّاس مرفوعًا: «مَن وقع على ذاتِ مَحْرَمٍ، فاقتلوه»[٢]، قال الطَّحاويُّ في «مشكله»: (هذا الحديثُ يدور على إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ، وهو متروكُ الحديث)[شرح مشكل٩/٤٣٩]، وفي الباب غير ذلك، فانظر المُطوَّلات إن أردت الوقوف على ذلك.

فائدةٌ: في «إكمال ابن ماكولا» في (عُقَيل) ما لفظُه: (وزبَّان بن سيَّار بن عمرو العشراء[٣] بن جابر ابن عُقَيل بن هلال بن سُمَيٍّ رئيسٌ شاعرٌ، وابنُه منظور بن زبَّان بن سيَّار، هو منافر عُيَيْنَة بن حصن، وهو الذي تزوَّج امرأة أبيه، فأنفذ إليه النَّبيُّ ﷺ خالَ البَراء؛ ليقتلَه). انتهى[الإكمال٦/٢٤٢]، ومنظورُ ابنُ زبَّانَ الفزاريُّ المُتزوِّجُ بامرأةِ [أبيه] أنفذَ إليه النَّبيُّ ﷺ مَن يقتلُه، ذكره ابن ماكولا[٤]، وقال [ابن الأثير]: (لو لم يكن مسلمًا؛ لما أمر رسولُ الله ﷺ بقتله؛ لنكاحِ امرأةِ أبيه). انتهى[أسد٤/٤٨٠]، وقد رأيتُ الذَّهبيَّ ذكره في «تجريده»، وحمَّر عليه[التجريد٢/٩٦]، فهو عنده تابعيٌّ، وخالُ البَراء: هو أبو بردةَ بنُ نِيَار، والله أعلم.

٦٨١٢ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: **حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ** قَالَ: **سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيٍّ حِينَ رَجَمَ الْمَرْأَةَ فِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقَالَ: رَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.**

قوله: (**حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ**): تَقَدَّمَ أنَّه بضَمِّ الكاف، وفتح الهاء، و(**الشَّعْبِيُّ**): عامرُ بنُ شَراحيل، تَقَدَّمَ مِرارًا، وقوله: (عَنْ عَامرٍ الشَّعْبيِّ عن عليٍّ): في «التَّذهيب»: (روى عن عليٍّ في «البُخاريِّ»، وفلان وفلان) إلى [أن] قال: (ولم يسمع منهم) انتهى[التذهيب٥/٢٦].

قوله: (**حِينَ رَجَمَ الْمَرْأَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ[٥]: رَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ**): هذه (المرأةُ) اسمُها شُرَاحَةُ، بضَمِّ الشين المُعْجَمَة، وتخفيف الرَّاء، وبعد الألف حاءٌ مهملةٌ مفتوحةٌ، ثمَّ تاءُ التأنيث، وسأذكر شاهدًا لذلك، والحديث في «النَّسائيِّ» عن عليٍّ كرَّم الله وجهه: (أنَّه جلد شُرَاحَةَ الهَمْدانيَّةَ، ثمَّ رجمها، وقال: جلدتُها بكتاب الله، ورجمتُها بسنَّة رسول الله ﷺ)[كن٧١٠٢]، ورواه أيضًا الحاكم،

(١) في (أ): (ما به)، والمُثبَت من مصدره.

(٢) أخرجه أحمد (٢٧٢٧)، والترمذي (١٤٦٢)، وابن ماجه (٢٥٦٤)، وغيرهم من حديث إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس به.

(٣) في النسخ: (العشر)، والمثبت من مصدره.

(٤) المصدر السابق.

(٥) زيد في «اليونينيَّة»: (وقد).

وقال: صحيح الإسناد[ك٤/٣٦٤، حم٨٣٩]، وقد عزاه غير واحد إلى البُخاريِّ، وتوقَّف في ذلك الضِّياء المقدسيُّ، والذي في «البُخاريِّ» ما قد رأيتَه، وقد قال المِزِّيُّ في «أطرافه» ما لفظُه: (حديثٌ: البُخاريُّ والنسائيُّ: «أنَّ عليًّا حينَ رَجَمَ المرأةَ وضربَها يوم الخميس ورجمها يومَ الجمعة، وقال: جلدتُها بكتابِ الله، ورجمتُها بسنَّةِ رسولِ الله ﷺ»، وفي حديثِ بهْزٍ: «أنَّ عليًّا جلدَ شُرَاحَةَ يوم الخميسِ»)، والباقي مثله، ثم طرَّفه من عند البُخاريِّ والنَّسائيِّ[تحفة٧/٣٩١].

وقد راجعتُ «تلخيص المستدرك» للذَّهبيِّ، فرأيتُه قد ساقه من طريقين؛ الثانية عن الشَّعْبيِّ، وسُئِل: هل رأيت مِن عليٍّ شيئًا؟ قال: نعم، أذكر أنَّه جلد شُرَاحَة يوم الخميس، ورجمها يوم الجمعة، قال: (جلدتُها بكتابِ الله، ورجمتُها بسُنَّة رسولِ الله ﷺ)، ثمَّ قال: (صحيح، وفي الطَّريق الأولى: أُتِيَ بامرأة من هَمْدان، يقال لها: شُرَاحَة، فجلدها مئة، ثمَّ رجمها) إلى آخره[ك٤/٣٦٤].

فائدةٌ: اختلفوا في جلد الثَّيِّبِ مع الرَّجم؛ فقالتْ طائفةٌ: يجبُ الجمعُ بينهما، فتُجلَدُ، ثمَّ تُرجَم، وبه قال عليٌّ رضي الله عنه، والحسنُ البصريُّ، وابنُ راهُوْيَه، وداودُ، وأهلُ الظاهر، وبعضُ أصحاب الشَّافِعيِّ، وقال جماهيرُ العلماء: الواجبُ الرَّجمُ وحدَه(١)، وحكى القاضي عياض عن طائفةٍ مِن أهل الحديث: (أنَّه يجبُ الجمع بينهما إن كان الزاني شيخًا ثَيِّبًا، فإن كان شابًّا، اقتُصِر على الرَّجم)(٢)، قال النَّوويُّ: (وهذا مذهبٌ باطلٌ لا أصل له، وحجَّةُ الجمهور: أنَّ النَّبيَّ ﷺ اقتصرَ على رجمِ الثَّيِّبِ في أحاديثَ كثيرةٍ؛ منها: قصَّةُ ماعزٍ[خ٦٨٢٤]، وفي قصَّةِ الغامديَّة[م١٦٩٥]، وفي قوله: «يا أُنَيسُ، اغْدُ على امرأةِ هذا، فإنِ اعترفتْ، فارجُمْها»(٣)، قالوا: وحديثُ الجمع بين الجَلْد والرَّجم منسوخٌ، فإنَّه كان في أوَّلِ الأمر)[شرح مسلم١١/١٩٠]، وقال ابنُ قَيِّمِ الجَوزيَّة الحافظ شمسُ الدين في «الهدي»: (إنَّه منسوخٌ، قال: هذا كان في أوَّل الأمر عند نزول حدِّ الزاني، ثمَّ رَجَمَ ماعزًا والغامديَّة ولم يجلدهما، وهذا بعدَ حديثِ عبادةَ بلا شكٍّ، وأمَّا حديثُ جابرٍ في «السُّنن»: «أنَّ رجلًا زنى، فأمر به النَّبيُّ ﷺ، فجُلِد الحدَّ، ثمَّ أقرَّ أنَّه مُحصَن، فأَمَرَ به، فَرُجِم»؛ [فقد] قال جابرٌ في الحديث نفسِه: «لم يعلم بإحصانه، فجُلِد، ثمَّ علم بإحصانه، فَرُجِمَ»، رواه أبو داود[د٤٤٣٨، ٤٤٣٩]) انتهى[الهدي٥/٣١].

---

(١) انظر «فتح القدير» (٥/٢٥)، «الأم» (٨/٤٦١)، «المدونة الكبرى» (١٦/٢٣٦)، «المغني» (١٢/١٧٠-١٧١).

(٢) انظر «إكمال المُعْلِم» (٥/٥٠٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢٣١٤) و(٢٣١٥) من حديث زيد بن خالد وأبي هريرة رضي الله عنهما.

٦٨١٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى: هَلْ رَجَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: قَبْلَ سُورَةِ النُّورِ أَمْ بَعْدُ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي.

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ): (إسحاقُ) هذا: ذكرَ الجَيَّانيُّ أماكنَ في «البُخاريِّ» قد ذكرتُها قبلَ هذا، ليس هذا المكانُ منها، فيها: (حَدَّثَنَا إسحاقُ: حَدَّثَنَا خالدٌ)، ثمَّ قال: (فإسحاقُ في هذِه المواضعِ كلِّها: هو إسحاقُ بنُ شاهينَ أبو بِشْرٍ الواسطيُّ عن خالدِ بنِ عبد الله الطَّحَّانِ، قال: وكذلك نَسَبَه أبو عليٍّ/ ابنُ السَّكنِ في أكثرِ هذه المواضعِ من «الجامع»، وقال أبو نصرٍ الكَلَاباذيُّ في «كتابه»: إسحاق بن [٢/٣٧٤ب] شاهين الواسطيُّ سمع خالدَ بن عبد الله، روى [عنه] البُخاريُّ في «الصَّلاة» وفي غيرِ موضعٍ، فلم يزدْ -يعني: البُخاري- على أن قال: «حَدَّثَنَا إسحاق الواسطيُّ»، ولم ينسبه إلى أبيه[الهداية١/٧٦]، وكذلك قال أبو عبد الله الحاكم في «المدخل»[٣/٩٦٨]). انتهى، والظاهر أنَّ الغسَّانيَّ لو رأى هذا المكان، لقال فيه كما قال فيما وقع كذلك، والله أعلم.

و(خالد): تَقَدَّمَ أنَّه ابنُ عبد الله الطَّحَّان، وقد تَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح١٩١]، ومِن جملةِ ترجمتِه: أنَّه اشترى نفسَه مِنَ الله عَزَّ وَجَلَّ ثلاثَ مَرَّاتٍ، كلَّ مرَّةٍ بزِنَتِهِ فِضَّةً تصدَّقَ بها، وأمَّا (الشَّيْبَانِيُّ)، فهو بالشِّين المُعْجَمَة، وهو سليمان بن فيروز، أبو إسحاق الشَّيبانيُّ، تَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح٣٠٢]، وكذا (عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى)، وتَقَدَّمَ أنَّ (أبا أوفى): علقمةُ بنُ خالدٍ، صحابيٌّ أيضًا رضي الله عنه وعن ابنه عبد الله[قبل ح١٧٦].

٦٨١٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فَحَدَّثَهُ أَنَّهُ قَدْ زَنَى، فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَرُجِمَ، وَكَانَ قَدْ أُحْصِنَ.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): هو ابنُ المبارك، شيخُ خُراسان، و(يُونُسُ): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، و(ابْنُ شِهَابٍ): مُحَمَّدُ بنُ مسلمٍ الزُّهْرِيُّ، و(أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبدُ الله -وقيل: إسماعيلُ- ابنُ عبد الرَّحْمَن بن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة، على قول الأكثر.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ): هذا (الرَّجل) هو ماعزُ بنُ مالكٍ الأسلميُّ، وقد تَقَدَّمَ، وقدَّمتُ أنَّ بعضَهم سمَّاه: عَرِيبًا، بالعين المُهْمَلَة المفتوحة، وكسر الرَّاء[ح٥٢٧٠].

قوله: (فَرُجِمَ): هو بضَمِّ الرَّاء، وكسرِ الجيم، مَبْنِيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

قوله: (وَكَانَ قَدْ أُحْصِنَ): هو بفتح الهمزة والصَّاد، وبضمِّ الهمزة وكسر الصَّاد، وقد تَقَدَّمَ[ح٥٢٧١].

٢٢- بابٌ: لَا يُرْجَمُ المَجْنُونُ وَالمَجْنُونَةُ

وَقَالَ عَلِيٌّ لِعُمَرَ رضي الله عنهما: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ القَلَمَ رُفِعَ عَنِ المَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يُدْرِكَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ.

قوله: (بَابٌ: لَا يُرْجَمُ المَجْنُونُ وَالمَجْنُونَةُ): (يُرجَمُ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(المجنونُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعلِ، و(المجنونةُ): معطوفةٌ عليه.

قوله: (وَقَالَ عَلِيٌّ لِعُمَرَ رضي الله عنهما: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ القَلَمَ رُفِعَ عَنِ المَجْنُونِ) إلى آخره: هذا مُعلَّقٌ بصيغةِ جزمٍ موقوفٌ على عليٍّ رضي الله عنه، وقد رواه الأربعةُ والحاكمُ من روايةِ عليٍّ مُسنَدًا، قال التِّرمِذيُّ: حسنٌ، وقال الحاكم: صحيحٌ على شرط الشيخَين، وصحَّحه ابن حِبَّانَ(١).

ورواه الحاكم أيضًا مِن رواية أبي قتادةَ، وقال: صحيحُ الإسناد[ك٣٨٩/٤].

ورواه أبو داودَ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، وابنُ حِبَّانَ، والحاكمُ مِن رواية عائشةَ رضي الله عنها(٢)، قال الحاكم: على شرط مسلمٍ، قال صاحبُ «الإمام»: (هو أقوى إسنادًا مِن رواية عليٍّ رضي الله عنه)[الإمام٥٣٤/٣].

٦٨١٥- ٦٨١٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ فِي المَسْجِدِ فَنَادَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى رَدَّدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، دَعَاهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «أَبِكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ أَحْصَنْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ فَرَجَمْنَاهُ بِالمُصَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الحِجَارَةُ، هَرَبَ، فَأَدْرَكْنَاهُ بِالحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، و(اللَّيْثُ): هو ابنُ سعدٍ،

---

(١) أخرجه أحمد (٩٤٠) و(٩٥٦)، وأبو داود (٤٤٠١-٤٤٠٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٣٠٣)، والترمذي (١٤٢٣)، وابن ماجه (٢٠٤٢)، وابن خزيمة (١٠٠٣) و(٣٠٤٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١٤٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢٥٨/١) و(٥٩/٢) و(٣٨٩/٤).

(٢) أخرجه أحمد (٢٤٦٩٤)، وأبو داود (٤٣٩٨)، والنسائي (٣٤٣٢)، وابن ماجه (٢٠٤١)، وابن حبان في «صحيحه» (١٤٢)، والحاكم في «المستدرك» (٥٩/٢).

و(عُقَيْل) بضَمِّ العين، وفتح القاف: هو ابنُ خالدٍ، وقد قَدَّمْتُ[ح٣] أنَّ هذا في «البُخاريِّ» و«مسلمٍ»، ويحيى بن عُقَيل: روى له مسلمٌ[م٥٥٣، ٧٢٠، ١٠٠٦، ٢٦٥٠]، والقبيلةُ بنو عُقَيل: لهم ذكر عند مسلمٍ[م١٦٤١]، والباقي في «البُخاريِّ» و«مسلم»: عَقِيل؛ بفتح العين، وكسر القاف، و(ابْنُ شِهَابٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مسلمٍ الزُّهْرِيُّ، أحدُ الأعلام المشهورين، و(أَبُو سَلَمَةَ): تَقَدَّمَ أعلاه، و(سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّب)، بفتح ياء أبيه وكسرِها، وغيرُ أبيه لا يجوزُ فيه إلَّا الفتحُ، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبدُ الرَّحْمَن بنُ صَخْرٍ، على الأصَحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ) إلى آخره: تَقَدَّمَ أنَّ هذا الرَّجلُ هو ماعزُ بنُ مالكٍ الأسلميُّ، وتَقَدَّمَ أعلاه أنَّ اسمه عَرِيب[ح٥٢٧٠، ٦٨١٤].

قوله: (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ) إلى آخره: قال شيخُنا: (الظَّاهرُ أنَّ المُحدِّث لابنِ شهابٍ أبو سلمةَ كما أخرجه بعدُ في «باب الرَّجمِ بالمُصَلى»[ح٦٨٢٠]) انتهى[التوضيح٣١/١٦٢]، وجزمَ به بعضُ الحُفَّاظ المُتَأخِّرين(١).

قوله: (فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الحِجَارَةُ): (أَذْلَقَتْهُ)، بالذال المُعْجَمَة السَّاكنة وبالقاف، أي: أصابتْهُ بحَدِّها، وسِنانٌ مُنذلِقٌ: حادٌّ، وقد تَقَدَّمَ[ح٥٢٧٢].

قوله: (بِالحَرَّةِ): تَقَدَّمَ ما هي، وأنَّها أرضٌ تركبها حجارةٌ سودٌ[ح٢٣٣].

٢٣- بابٌ: لِلْعَاهِرِ الحَجَرُ

قوله: (بَابٌ: لِلْعَاهِرِ الحَجَرُ): تَقَدَّمَ أنَّ (العاهرَ) الزَّاني، و(الحجرُ) يعني: الخيبةَ والحرمانَ وعدمَ الانتساب، وقيل: للزَّاني الرَّجم(٢)، وليس كذلك؛ لأنَّ كلَّ زانٍ لا رجمَ عليه، إنَّما الرَّجمُ على مَن أحصن مِن الزُّناة، والله أعلم.

٦٨١٧- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتِ: اخْتَصَمَ سَعْدٌ وَابْنُ زَمْعَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْن زَمْعَةَ، الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ».
زَادَ لَنَا قُتَيْبَةُ عَنِ اللَّيْثِ: «لِلْعَاهِرِ الحَجَرُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه هشامُ بنُ عبد الملك الطيالسيُّ الحافظ، و(اللَّيْثُ): تَقَدَّمَ أعلاه، وكذا (ابْن شِهَابٍ).

---

(١) انظر «هُدى الساري» (ص٣٥٦).
(٢) في (أ): (للرَّجم)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

قوله: (اخْتَصَمَ سَعْدٌ وَابْنُ زَمْعَةَ): أمَّا (سعْدٌ)، فهو ابنُ أبي وقَّاصٍ مالكِ بنِ أُهيب، أحدُ العشرة، و(ابنُ زمعة): هو عبدُ بنُ زَمعة، تقدَّما، وزَمعة: هو ابنُ قيس بن عبد شمس بن عبد ودٍّ بن نصر بن مالك، وقد قَدَّمْتُ في نسبه وهمًا لأبي نعيم أحمدَ بن عبد الله بن إسحاق الحافظ الأصبهانيِّ، والله أعلم[ح٢٠٥٣].

قوله: (يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ): يجوزُ في (عبد) وجهان: الفتحُ والضَّمُّ، وكذا في (ابن)، وهذا مَعْرُوفٌ.

٢٤- بابُ الرَّجْمِ بالبَلَاطِ

قوله: (بَابُ الرَّجْمِ بالبَلَاطِ(١)): الباء: بمعنى (عند)، بدليل الحديث[٦٨١٩]، وكذا هي في نسخةٍ في أصلنا، أو بمعنى (في)، وكذا هو في [هامش] أصلنا: (باب الرَّجم في البَلاط)، ذكرَ ابنُ المُنَيِّرِ ما في الباب على عادتِهِ، ثمَّ قال: (استشكلَ ابنُ بَطَّالٍ ترجمتَه هذه، وقال: البَلاطُ وغيرُه سواءٌ[ابن بطال٨/٤٣٧]، أي: فلا فائدةَ للاحتجاجِ على صورةٍ غيرِ مقصودةٍ -قال ابنُ المنيِّر-: ويَحتملُ عندي فائدتينِ تُقصَدان؛ إحداهما: أن نبَّه على أنَّ الرَّجمَ لا يختصُّ بمكانٍ مخصوص؛ لأنَّه مرَّةً رجم بالبَلاط، ومرَّةً بالمصلَّى، وهو الذي ترجم عليه بعدَ(٢) هذه التَّرجمة، ويَحتمل على أن نبَّه على أنَّه لا يُحفَر للمرأة؛ لأنَّ البَلاط لا يُحفَر فيه عادةً، كما استدلَّ على عدم الحفر بكون اليهوديِّ أكبَّ عليها يقيها بنفسه، على أنَّ منهم مَن قال: إنَّ البَلاط: هو الأرض الملساء الصُّلْبة، والظَّاهر أنَّ البَلاط مكانٌ معروفٌ عندهم بالمدينة، باقٍ على العرف المعهود في إطلاقه كما قدَّمناه). انتهى[المتواري٣٤٥]، ولا شكَّ أنَّ (البَلاط) -بفتح المُوَحَّدة-: مكانٌ معروفٌ، وسيأتي قريبًا، قال ابنُ قُرْقُول: (موضعٌ مُبلَّط بالحجارةِ بين المسجدِ والسُّوق بالمدينة). انتهى[مطالع١/٥٨٨]، ويحتمل ما قاله ابن المُنيِّر أنَّ البُخاريَّ قصدَه؛ أعني: عدمَ الحفر، وكأنَّ البُخاريَّ أراد ردَّ روايةَ بشير بن المهاجر التي رواها مسلمٌ عن عبد الله بن بُريدةَ عن أبيه: (أنَّه ﷺ حفر لماعز بن مالك حفرةً، ثمَّ أمر به، فَرُجِم)[م١٦٩٥]، وهذه الروايةُ قال ابنُ إمامِ الجوزيَّة: (غلطٌ، فالثِّقةُ قد يَغلط، على أنَّ أحمدَ وأبا حاتمٍ الرازيَّ قد تكلَّما فيه، وإنَّما حصل الوهمُ مِن حفره للغامديَّة، فسرى إلى ماعز، والله أعلم) انتهى[أعلام الموقعين٤/٣٦٩].

٦٨١٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِيَهُودِيٍّ وَيَهُودِيَّةٍ قَدْ أَحْدَثَا جَمِيعًا، فَقَالَ لَهُمْ: «مَا تَجِدُونَ فِي

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي روايةُ أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (في البلاط).

(٢) في (أ): (قبل)، والمُثْبَت موافق لمصدره.

كِتَابِكُمْ؟» قَالُوا: إِنَّ أَحْبَارَنَا أَحْدَثُوا تَحْمِيمَ الوَجْهِ وَالتَّجْبِيَةَ. قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ: ادْعُهُمْ يَا رَسُولَ اللهِ بِالتَّوْرَاةِ. فَأُتِيَ بِهَا فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، وَجَعَلَ يَقْرَأُ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ ابْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَإِذَا آيَةُ الرَّجْمِ تَحْتَ يَدِهِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَرُجِمَا.

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَرُجِمَا عِنْدَ البَلَاطِ، فَرَأَيْتُ اليَهُودِيَّ أَجْنَأَ عَلَيْهَا.

قوله: (عَنْ سُلَيْمَانَ): هذا هو سليمانُ بنُ بلالٍ المدنيُّ.

قوله: (أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِيَهُودِيٍّ وَيَهُودِيَّةٍ قَدْ أَحْدَثَا): (أُتِي): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(رسولُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعلِ، و(اليهوديُّ) لا أعرف أحدًا سمَّاه، وأمَّا (اليهوديَّةُ) الزَّانيةُ؛ فسمَّاها السُّهَيليُّ: بُسرةَ[الروض٢/٢٩٨]، وقد تَقَدَّمَ[ح١٣٢٩].

فائدةٌ: رجمُ اليهوديَّين كان في السَّنة الرَّابعة من الهجرة، ذكره أبو الفتح اليَعْمَريُّ في «سيرته» في (الحوادث)، والله أعلم[عيون الأثر٢/٣٧٣]/. [٢/٣٧٥أ]

قوله: (تَحْمِيمَ الوَجْهِ) أي: تسويدُه، مِن الحُمَم؛ وهو الفحمُ.

قوله: (وَالتَّجْبِيَهَ): هو بفتح المُثنَّاة فوق، ثمَّ جيمٌ ساكنة، ثمَّ مُوحَّدةٌ مكسورة، ثمَّ مُثنَّاةٌ تحت ساكنة، ثمَّ هاءٌ، لا تاء، قال ابنُ قُرْقُول: (جاء تفسيرُه في الحديث: أنَّهما يُجلَدان وتُحمَّم وجوههما، ويُحمَلان على دابَّةٍ، ويُخالَف بين وجوهِهما[1]، قال الحربيُّ: معناه: التَّعييرُ والتَّوبيخ، يقال: جَبَهتُه؛ إذا قابلتَه بما يكره). انتهى[مطالع٢/٨٥].

وفي «النِّهاية» بعد أن ذكر ما جاء تفسيره في الحديث: (أصل التَّجْبِيْه: أن يُحمَل اثنان على دابَّة، ويُجعَلَ قفا أحدهما إلى قفا الآخر، والقياس: أن يُقابَل بين وجوهِهما؛ لأنَّه مأخوذٌ مِنَ الجبهة، والتَّجْبِيْه أيضًا: أن ينكّس رأسه، فيَحتمل أن يكون المحمول على الدابَّة إذا فُعِل به ذلك؛ نَكَسَ رأسه، فسُمِّي الفعل تجبيهًا، ويَحتمل أن يكون من الجَبْهِ؛ وهو الاستقبال بالمكروه، وأصله من إصابة الجَبْهة، يقال: جبهتُه؛ إذا أصبتَ جبهتَه). انتهى، وفي «سيرة ابن هشام» عن ابن إسحاقَ بسنده إلى أبي هريرةَ رضي الله عنه وذكر قصَّة التَّجْبِيْهِ ما لفظه: (و«التَّجْبِيْه»: الجلدُ بحبلٍ مِنْ ليفٍ مَطليٍّ بقَارٍ، ثمَّ تُسوَّدُ وجوهُهما، ثمَّ يُحمَلان على حمارَين[2]، وتُجعَل وجوهُهما مِن قِبَل أدبارِ الحمارَين). انتهى[سيرة ابن هشام٢/١٧٧]، فما أدري: هل هذا كلُّه تفسيرُ التَّجْبِيْهِ أم إلى قوله: (بِقارٍ)، والباقي زيادةٌ عليه؟ ولا أدري مِن تفسيرِ مَن مِن الرُّواة؟ والله أعلم.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٤٣)، ومسلم (١٦٩٩) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) في (أ): (حمار).

قوله: (قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه[ح٢١٢٥]، وبعضُ ترجمته في (المناقب) الذي للصَّحابة رضي الله عنهم[ح٣٣٢٩، وقبل ح٣٨١٢].

قوله: (فَأُتِيَ بِهَا): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ): هذا الذي وضعَ يدَه على آية الرَّجمِ هو عبدُ الله بن صُوري الأعور الحَبْر، وسيجيءُ في آخر «البُخاريِّ»: (ارْفَعْ يَدَكَ يَا أَعْوَرُ)(١)، قال الإمام السُّهَيليُّ: (عنِ النَّقَّاش: إنَّه أسلمَ). انتهى[الروض٢/٢٨٩]، ويقال في أبيه: صُوريا.

قوله: (أَجْنَأَ عَلَيْهَا)(٢): هو بفتحِ الهمزةِ في أوَّلِه وفتحِها في آخره، كذا في أصلنا، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ على الروايات التي فيها، فانظرها إنْ أردتَها[ح٣٦٣٥].

قوله: (فَرُجِمَا): هو مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، وكذا قوله بعدَه: (فَرُجِمَا عِنْدَ البَلَاطِ).

قوله: (عِنْدَ البَلَاطِ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه بفتح المُوَحَّدة، وأين هو في المدينة المُشرَّفة[ح٦٨١٧].

قوله: (فَرَأَيْتُ اليَهُودِيَّ): تَقَدَّمَ أنِّي لا أعرف اسمَ اليهوديِّ الزَّاني.

قوله: (أَجْنَأَ): هو بهمزةٍ مفتوحةٍ في آخره، وقد تَقَدَّمَ أعلاه وقبلَه.

٢٥- بابُ الرَّجْمِ بِالمُصَلَّى

٦٨٢٠- **حَدَّثَنا مَحْمُودٌ**: حَدَّثَنَا **عَبْدُ الرَّزَّاقِ**: أَخْبَرَنَا **مَعْمَرٌ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ**، عَنْ **أَبِي سَلَمَةَ**، عَنْ **جَابِرٍ**: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَاعْتَرَفَ بِالزِّنَى، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَبِكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «آحْصَنْتَ؟». قَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ بِالمُصَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الحِجَارَةُ؛ فَرَّ، فَأُدْرِكَ فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم خَيْرًا، وَصَلَّى عَلَيْهِ.

وَلَمْ يَقُلْ **يُونُسُ** وَ**ابْنُ جُرَيْجٍ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ**: فَصَلَّى عَلَيْهِ.

سُئِلَ **أَبُو عَبْدِ اللهِ**: فَصَلَّى عَلَيْهِ يَصِحُّ؟ قَالَ: رَوَاهُ مَعْمَرٌ، قِيلَ لَهُ: رَوَاهُ غَيْرُ مَعْمَرٍ؟ قَالَ: لَا.

قوله: (حَدَّثَنَا(٣) مَحْمُودٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه محمود بن غَيلان، و(عَبْدُ الرَّزَّاقِ): هو ابنُ هَمَّامٍ،

---

(١) لفظ حديث البخاري (٧٥٤٣): (فَجَاؤُوا فَقَالُوا لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَرْضَوْنَ: يَا أَعْوَرُ اقْرَأْ، فَقَرَأَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْهَا، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، قَالَ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ، فَإِذَا فِيهِ آيَةُ الرَّجْمِ تَلُوحُ)، وقد قدَّم المصنف الإشارة إليه بهذا اللفظ عند الحديث (٣٦٣٥).

(٢) كذا في (أ)، وقد كرَّرها بعد فقرات، ولم تأت في «اليونينيَّة» و(ق) إلَّا في الموضع اللَّاحق.

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

المُحدِّثُ الحافظ الكبير المُصنِّف، الصَّنعانيُّ، و(مَعْمَرٌ): تَقَدَّمَ ضبطُه، وأنَّه ابنُ راشدٍ، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، و(أَبُو سَلَمَةَ): عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف، و(جَابِر): هو ابنُ عبد الله بن عَمرو بن حَرَام -بالرَّاء- الأنصاريُّ، وتَقَدَّمَ أنَّ في الصَّحَابة جماعةً، كلٌّ منهم: جابر، وأنَّ فيهم أربعةً، كلٌّ منهم: جابر بن عبد الله، والله أعلم[قبل ح٧٨ وح٥٩٨].

قوله: (أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ): تَقَدَّمَ أنَّه ماعزُ بنُ مالكٍ الأسلميُّ، وأنَّ اسمَه عَرِيب[ح٥٢٧٠].

فائدةٌ: المرأةُ التي زنى بها ماعزٌ هي أَمَةٌ لهزَّال الأسلميِّ، اسمُها فاطمةُ، قال الشيخ محيي الدين بعد أن ذكر هذا القول في «مبهماته» في (حرف الجيم): (وقيل: اسمُها منيرة). انتهى[الإشارات١١أ]، وقال ابنُ شيخنا البُلْقَينيِّ: (وفي «طبقات ابن سعد»: اسمها مهيرة، والذي صرعه لمَّا هرب هو عبدُ الله بن أُنَيس، وكان أبو بكرٍ مبعوثًا من النَّبيِّ ﷺ على رجمه، ذكر ذلك ابنُ سعد في «طبقاته»[الكبرى٥/٢٢٨]، وروى الحاكم أيضًا قصَّة عبد الله بن أُنَيس، ثمَّ قال: وروى عبد الوارث عن ابن جُرَيجٍ: أنَّه عمر بن الخَطَّاب). انتهى[الإفهام٥٨٩]، وقد رأيتُ في «تلخيص المستدرك» في (كتاب الحدود) هذا الحديث، ولفظُه: (فخرجَ عبدُ الله بنُ أنيسٍ من باديتِه، فرماهُ بوظيفِ حمارٍ فصرعَه، ورماهُ النَّاسُ حتَّى قتلوه) انتهى(١).

قوله: (فَرُجِمَ): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وقد تَقَدَّمَ (أَذْلَقَتْهُ) ضبطه ومعناه[ح٥٢٧٢].

قوله: (فَأُدْرِكَ): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وكذا (فَرُجِمَ): مَبْنيٌّ أيضًا.

قوله: (وَصَلَّى عَلَيْهِ، لَمْ يَقُلْ يُونُسُ وَابْنُ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: فَصَلَّى عَلَيْهِ): وفي بعض النُّسخ بعد هذا: (سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: فَصَلَّى عَلَيْهِ يَصِحُّ؟ قال: رَواهُ مَعْمَرٌ، قِيلَ لَهُ: رَواهُ غيرُ مَعْمَرٍ؟ قال: لَا). انتهى، اعلم أنَّه اختُلِف على الزُّهْرِيِّ في ذكر الصَّلاة على ماعز؛ فأثبتَها محمودُ بنُ غَيلان عن عبد الرَّزَّاق [عنه]، وخالفه ثمانيةٌ مِن أصحاب عبد الرَّزَّاق، فلم يذكروها؛ وهم: ابنُ راهُوْيَه، ومُحَمَّدُ بنُ يحيى الذُّهْليُّ، ونوحُ بن حبيب، والحسنُ بن عليٍّ، ومُحَمَّدُ بن المُتوكِّل، وحُمَيدُ بن زنجويه، وأحمدُ ابن منصورٍ الرَّماديُّ، وهؤلاء سبعةٌ، وكأنَّه سقط واحدٌ، فإنَّ ابن قَيِّمِ الجَوزيَّة قال: (ثمانية، قال البيهقيُّ: وقولُ محمودِ بنِ غَيلانَ: «إنَّه صلَّى عليه»؛ خطأٌ؛ لإجماعِ أصحابِ عبدِ الرَّزَّاق على خِلافه، ثمَّ إجماعِ أصحابِ الزُّهْرِيِّ على خِلافه[المعرفة١٢/٣٠٢]، وقدِ اختُلِف في قصَّة ماعز؛ فقال أبو سعيدٍ الخدريُّ: «ما استغفرَ له ولا سبَّه»، وقال بُريدة بن الحُصَيب: «إنَّه قال: استغفروا لماعز بن مالك، فقالوا(٢): غفر الله

---

(١) هو عند الحاكم في «المستدرك» (٤/٣٦٣) و«التلخيص».

(٢) في (أ): (فقال).

لماعز بن مالك»، ذكرهما مسلمٌ[م١٦٩٤، ١٦٩٥]، وقال جابرٌ -كما هنا-: «فصلَّى عليه» ذكره البُخاريُّ، وهو حديثُ عبد الرَّزَّاق المُعلَّل، وقال أبو بَرْزَةَ الأسلميُّ: لم يصلِّ عليه النَّبيُّ ﷺ، ولم يَنْهَ عنِ الصَّلاة عليه، ذكره أبو داود[د٣١٨٦]). انتهى[(١)]، وقولُ البيهقيِّ: (ثمَّ إجماعِ أصحابِ الزُّهْرِيِّ على خِلافه): تَقَدَّمَ أن مَعْمَرًا روى الصَّلاةَ عليه عن الزُّهْرِيِّ، فلم يُجمِعوا، بل روايةُ مَعْمَر شاذَّةٌ، والشَّاذُّ قال الشَّافِعيُّ: (ليس الشَّاذُّ من الحديث أنْ يرويَ الثِّقةُ ما لا يَروي غيرَه، إنَّما الشَّاذُّ: أنْ يرويَ الثِّقةُ مُخالفًا روايةَ النَّاسِ)[مقدمة١١٩]، وهذا الحديثُ قد عقَّبه البُخاريُّ بأنَّه قد خالفَه في الصَّلاة عليه عنِ الزُّهْرِيِّ مَعْمَرٌ وابنُ جُرَيجٍ، وقال ما قال في بعضِ النُّسخ الذي سقتُه، والله أعلم.

٢٦- بابُ مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا دُونَ الحَدِّ فَأَخْبَرَ الإِمَامَ، فَلَا عُقُوبَةَ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ إِذَا جَاءَ مُسْتَفْتِيًا

قَالَ عَطَاءٌ: لَمْ يُعَاقِبْهُ النَّبِيُّ ﷺ.

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَلَمْ يُعَاقِبِ الَّذِي جَامَعَ فِي رَمَضَانَ.

وَلَمْ يُعَاقِبْ عُمَرُ صَاحِبَ الظَّبْيِ، وَفِيهِ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (**قَالَ عَطَاءٌ: لَمْ يُعَاقِبْهُ النَّبِيُّ ﷺ**): (عطاءٌ): هو ابنُ أبي رَباح، وكأنَّ مرادَه حديثُ المُجامعِ في رمضانَ[خ٦٨٢١]، وهو كقولِ ابن جُرَيجٍ، والظاهرُ أنَّه لم يُرِدْه؛ لأنَّه يأتي قريبًا: (ولم يُعاقِبِ الذي جامَعَ في رمضانَ)، ويَحتملُ أن يريدَ حديثَ ابنِ[(٢)] مسعودٍ أيضًا[خ٥٢٦]، قال شيخُنا: (قال الدَّاوديُّ: لعلَّه يريد الذي قال: أتيت امرأة فعلت بها كلَّ شيء إلَّا اللِّواطَ كذا، وحديث أبي عثمان عن ابن مسعودٍ المشار إليه، فهو أبينُ شيءٍ في البابِ، والله أعلم)[التوضيح٣١/١٩٠].

قوله: (**وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيجٍ، أحدُ الأعلام، تَقَدَّمَ مُترجَمًا[خ٢٩٦]/. [٢/٣٧٥ب]

قوله: (**وَلَمْ يُعَاقِبِ الَّذِي جَامَعَ فِي رَمَضَانَ**): تَقَدَّمَ أنَّه سَلَمَةُ بنُ صخرٍ البَيَاضِيُّ[خ١٩٣٥]، وفي «التِّرمِذيِّ»: (سلمان بن صخر)[ت١٢٠٠].

قوله: (**وَلَمْ يُعَاقِبْ عُمَرُ صَاحِبَ الظَّبْيِ**): اعلم أنَّه روى مالكٌ [عن عبد الملك بن قُرير] عن مُحَمَّد بن سيرين: (أنَّ رجلًا أتى عمرَ بنَ الخَطَّاب رضي الله عنه، فقال: إنِّي أجريتُ أنا وصاحبٌ لي فَرَسينِ إلى

(١) نقله ابن القيم في «زاد المعاد» (١/٤٩٧).

(٢) في (أ): (أبي)، ثم وجدته ناقلًا عن «التوضيح» (٣١/١٩٠)، وهو فيه على الصواب.

ثُغرةٍ ثَنِيَّة، فأصبنا ظَبْيًا ونحن مُحرِمان، فما ترى؟ قال عمر ﵁ لرجلٍ إلى جنبِه: تعالَ حتَّى أحكُمَ أنا وأنت، قال: فحكما عليه بعَنْزٍ، فولَّى الرجلُ، وهو يقول: هذا أمير المؤمنين لا يستطيعُ أن يحكُمَ في ظبيٍ حتَّى دعا رجلًا فحكمَ معه، فسمعَ عمرُ قولَ الرَّجل، فدُعِي له فسأله: هل تقرأُ سورةَ المائدة؟ قال: لا، قال: تعرفُ هذا الرَّجلَ الذي حَكَمَ معي؟ قال: لا، قال عمرُ: لو أخبرتني أنَّك تقرأُ سورةَ المائدة؛ لأوجعتُك ضربًا، ثمَّ قال: إنَّ الله تعالى يقول في كتابه: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]، وهذا عبدُ الرَّحْمَن بنُ عوفٍ)[الموطأ١/٤١٤]، فالظَّاهرُ أنَّ مرادَ الإمام شيخِ الإسلامِ البُخاريِّ هذا، والله أعلم، والرَّجلُ: هو قَبِيصةُ بنُ جابرٍ الأسَديُّ، قاله ابنُ بَشْكُوال في «مبهماته»[الغوامض٢/٥٧٠]، والثُّغرة: الثُّلمة. انتهى.

وقال ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ: (صاحبُ الظَّبْيِ الظاهرُ أنَّه قَبِيصةُ بنُ جابرٍ، ثمَّ ذكر قصَّتَه مِن «سنن البيهقيِّ الكبرى»[هق٥/١٨١]). انتهى[الإفهام٥٨٩].

وقال شيخُنا الشَّارح: (يعني: حيث حكم على قَبِيصةَ بنِ جابرٍ في الظَّبْيِ بشاةٍ هو وعبد الرَّحْمَن بن عوف، فقال قَبِيصةُ: فقلتُ: يا أمير المؤمنين، إنَّ أمره أهون من أن تدعوَ أحدًا يحكُمُ معك، قال: فضربني بالدِّرَّة حتَّى سابقتُه عَدْوًا، ثمَّ قال: قتلتَ الصَّيدَ وأنتَ مُحرِم، ثمَّ تَغمض الفتوى؟! والقصَّةُ أخرجها مالكٌ عن عبد الملك بن قُرَير[(١)] عن ابن سيرين)، ثمَّ ذكر القصَّة كما ذكرتُها من عند ابن بَشْكُوال.

ثمَّ إنِّي رأيتُ في «تلخيص المستدرك» للذَّهبيِّ في ترجمة عبد الرَّحْمَن بن عوف، وذكر القصَّةَ بنحو ما ذكرتُها، لكنَّها أطولُ، وسمَّاه أيضًا: قَبِيصةَ بنَ جابرٍ الأسَديَّ، وقال: (خ، م) يعني: على شرطِهما، وسكتَ عليه الذَّهَبيُّ في «تلخيصه»، والله أعلم[ك٣/٣١٠].

ونقل بعضُهم: أنَّه قَبِيصةُ بنُ جابرٍ عن الثَّعلبيِّ[الكشف٤/١١٠] وابن عَطيَّة[المحرر٥/٤٠].

قوله: (**عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ**): أمَّا (أبو عثمان)، فهو النَّهديُّ عبدُ الرَّحْمَن بنُ مَلٍّ، وتقدَّمت اللُّغات في (مَلٍّ)[ح٥٢٦]، وحديثُ أبي عثمانَ عنِ ابن مسعودٍ: «أنَّ رجلًا أصاب من امرأة قُبلةً» الحديث، في «البُخاريِّ»[ح٥٢٦]، و«مسلم»[م٢٧٦٣]، و«التِّرمِذيِّ»[ت٣١١٤]، و«النَّسائيِّ»[كن٣٢٣، ٧٢٨٥، ١١١٨٣]، و«ابن ماجه»[جه٤٢٥٤]، وقوله: (عن ابن مسعود): كذا في أصلنا، وفي نسخةٍ في هامش أصلنا: (أبي) عوض: (ابن)، وفيها نظرٌ، وليس في الكُتُب السِّتَّة روايةٌ لأبي عثمانَ عن أبي مسعودٍ، فضلًا عنِ «البُخاريِّ»، فالصوابُ: (ابن)، والله أعلم، وفي أصلِنا الدِّمَشْقيِّ: (ابن)، بلا خلافٍ.

---

(١) في (أ): (قريب) تبعًا لأصل «التوضيح»، وفي هامشهما: (لعلَّه: قُرَير)، والمثبت الذي في «الموطأ» هو الصواب.

٦٨٢١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ، فَاسْتَفْتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «هَلْ تَسْتَطِيعُ صِيَامَ شَهْرَيْنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَأَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا».

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): هو ابنُ سعدٍ، الإمام الجواد، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، و(حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الزُّهْرِيُّ، وأنَّ الحِمْيَريَّ ليس له في «البُخاريِّ» شيءٌ عن أبي هريرةَ، إنَّما روى له عنه مسلمٌ حديثًا واحدًا، وهو: «أفضلُ الصِّيامِ بعدَ رمضان»[م١١٦٣]، وقد تَقَدَّمَ مِرارًا[ح٣٧].

قوله: (أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ): تَقَدَّمَ مَرَّاتٍ أنَّ هذا (الرَّجلَ) هو سلمةُ بنُ صخرٍ البَيَاضِيُّ[ح١٩٣٥]، وأنَّ في «التِّرْمِذيِّ»: (سلمان بن صخر)[ت١٢٠٠]، وتَقَدَّمَ أنَّ بعضهم قال: سليمان أيضًا، (امرأته): لا أعرفها.

٦٨٢٢ - وَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ الحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ القَاسِمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فِي المَسْجِدِ فَقَالَ: احْتَرَقْتُ. قَالَ: «مِمَّ ذَاكَ؟»، قَالَ: وَقَعْتُ بِامْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ قَالَ لَهُ: «تَصَدَّقْ»، قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ، فَجَلَسَ وَأَتَاهُ إِنْسَانٌ يَسُوقُ حِمَارًا وَمَعَهُ طَعَامٌ -فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَا أَدْرِي مَا هُوَ- إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَيْنَ المُحْتَرِقُ»، قَالَ: هَا أَنَا ذَا. قَالَ: «خُذْهَا فَتَصَدَّقْ بِهِ»، قَالَ: عَلَى أَحْوَجَ مِنِّي؟ مَا لأَهْلِي طَعَامٌ، قَالَ: «فَكُلُوهُ».

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ الحَارِثِ) إلى آخره: هذا تعليقٌ مجزومٌ به، وقد أخرجه البُخاريُّ في (الصَّوم) عن عبد الله بن مُنِير، عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن يحيى بن سعيد[ح١٩٣٥]، وفي (المحاربين): وقال اللَّيث: عن عمرو بن الحارث، كلاهما عن عبد الرَّحْمَن بن القاسم، عن مُحَمَّد ابن جعفر بن الزُّبَير به، وتعليقُ اللَّيث أخرجه مسلمٌ في (الصَّوم) عن مُحَمَّد بن رُمْح، عنِ اللَّيث، عن يحيى بن سعيد[م(١١١٢)(٨٥)]، ولم أرَ تعليقَ اللَّيث عن عمرو بن الحارث، إنَّما رأيتُه فيما وصفتُ لك عن يحيى بن سعيد، ولكن في «مسلم» أخرجه عن أبي الطَّاهر بن السَّرح، عن ابن وهب، عن عَمرو ابن الحارث به[م(١١١٢)(٨٧)]، والله أعلم، وكتب بعضُ حُفَّاظ العَصْرِ تجاه ذلك: (روايةُ اللَّيث عن عَمرو بن الحارث وصلها البُخاريُّ في «تاريخه»[تخ١/٥٤]، والإسماعيليُّ في «مستخرجه»، والطَّبَرانيُّ في «الأوسط»[طس٨٦٥٥])(١).

(١) انظر «الفتح» (١٢/١٣٦).

قوله: (أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فِي المَسْجِدِ): هذا (الرَّجلُ) هو المُجامِع في رمضان، وقد تَقَدَّمَ أعلاهُ، وتَقدَّمَ أنَّ (امْرَأته) لا أعرفُها.

قوله: (فَأَتَاهُ[(١)] إِنْسَانٌ يَسُوقُ حِمَارًا وَمَعَهُ طَعَامٌ): تَقَدَّمَ أنَّ في (الظِّهارِ) مِن «التِّرْمِذيِّ»: أنَّه فروةُ ابنُ عمرٍو البَيَاضيُّ[ت١٢٠٠].

٢٧ - بابٌ: إِذَا أَقَرَّ بِالحَدِّ وَلَمْ يُبَيِّنْ، هَلْ لِلإِمَامِ أَنْ يَسْتُرَ عَلَيْهِ؟

٦٨٢٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ القُدُّوسِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ الكِلَابِيُّ: حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ. قَالَ: وَلَمْ يَسْأَلْهُ عَنْهُ، قَالَ: وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ، قَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْ فِيَّ كِتَابَ اللهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا»؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَإِنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ»، أَوْ قَالَ: «حَدَّكَ».

قوله: (فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، وَلَمْ يَسْأَلْهُ[(٢)]: وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ...)، الحديث: الظَّاهرُ أنَّه غيرُ المذكور في حديث ابنِ مسعودٍ: (أنَّ رجلًا أصابَ مِن امرأةٍ قُبلةً...)، الحديث، ذاك اختُلِفَ فيه على أقوالٍ ذكرتُها في (سورة هود) في (التَّفسير)[ح٤٦٨٧]، ومِنْ قبله في (باب الصَّلاة كفَّارة)[ح٥٢٦]، ويَحتملُ أن يكون هو، قال ابنُ شيخِنا البُلْقينيِّ: (هذا تَقَدَّمَ أنَّه أبو اليَسَر كعبُ ابنُ عمرٍو، وقيل: نبهانُ التَّمَّار، وقد حكينا الخلافَ فيه مُطَوَّلًا). انتهى[الإفهام٥٩٠]، فظهر له أنَّ القِصَّتينِ واحدةٌ، والله أعلم، وكذا قال بعضُ الحُفَّاظ المتأخِّرين: إنَّه أبو اليَسَر كعبُ بنُ عمرٍو[هُدى٣٥٦]، فجَعل القِصَّتين واحدةً.

٢٨ - بابٌ: هَلْ يَقُولُ الإِمَامُ لِلْمُقِرِّ: لَعَلَّكَ لَمَسْتَ أَوْ غَمَزْتَ؟

٦٨٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الجُعْفِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ يَعْلَى ابْنَ حَكِيمٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا أَتَى مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ، أَوْ غَمَزْتَ، أَوْ نَظَرْتَ»، قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «أَنِكْتَهَا» لَا يَكْنِي، قَالَ: فَعِنْدَ ذَلِكَ أَمَرَ بِرَجْمِهِ.

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وَأَتَاهُ).

(٢) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (عَنْهُ، قال).

قوله: (حَدَّثَنَا[١] عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الجُعْفِيُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه المسنَديُّ.

٢٩- بابُ سُؤَالِ الإِمَامِ المُقِرَّ: هَلْ أَحْصَنْتَ؟

٦٨٢٥- ٦٨٢٦- حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ المُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ وَهْوَ فِي المَسْجِدِ فَنَادَاهُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنِّي زَنَيْتُ -يُرِيدُ نَفْسَهُ- فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَتَنَحَّى لِشِقِّ وَجْهِهِ الَّذِي أَعْرَضَ قِبَلَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَجَاءَ لِشِقِّ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي أَعْرَضَ عَنْهُ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ؛ دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «أَبِكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ: «أَحْصَنْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا قَالَ: فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ، فَرَجَمْنَاهُ بِالمُصَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الحِجَارَةُ، جَمَزَ حَتَّى أَدْرَكْنَاهُ بِالحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنه بضمِّ العين، وفتح الفاء، و(اللَّيْثُ): هو ابنُ سعدٍ، و(ابْنُ شِهَابٍ): الزُّهْرِيُّ، و(ابْنُ المُسَيِّبِ): سعيدٌ، و(المُسَيِّب)، بفتح الياء وكسرها، وغيرُه لا يقال فيه إلَّا بالفتح، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(أَبُو سَلَمَةَ): هو ابنُ عبد الرَّحْمَن بن عوفٍ الزُّهْرِيُّ، أحدُ الفقهاء السَّبعة، على قول الأكثر، اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبد الرَّحْمَن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ وَهْوَ فِي المَسْجِدِ، فَنَادَاهُ...) الحديث: هذا (الرجل) هو مالكُ بنُ مالكٍ الأسلميُّ.

قوله: (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا قَالَ: كُنْتُ[٢] فِيمَنْ رَجَمَهُ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّ شيخَنا قال: (الظاهرُ أنَّ المُحدِّث لابنِ شهابٍ أبو سلمةَ، كما أخرجه بعدُ في «باب الرَّجم بالمصلَّى»[ح٦٨٢٠]) انتهى[٣]، والله أعلم، وهذا بالسند الذي قبلَه: سعيد ابن عُفَير عن اللَّيث، عن عبد الرَّحْمَن ابن خالد، عن ابن شهابٍ، فلا تظنَّه تعليقًا، والله أعلم.

قوله: (فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الحِجَارَةُ): تَقَدَّمَ معنى (أذْلقته) وضبطُه[ح٥٢٧٠]، وكذا تَقَدَّمَت (الحَرَّة) ما هي[ح٢٣٣].

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَكُنْتُ).

(٣) «التوضيح» (٣١/١٦٢)، وانظر «فتح الباري» (١٢/١٢٦-١٢٧).

٣٠- بابُ الاعْتِرَافِ بِالزِّنَى

٦٨٢٧ - ٦٨٢٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنْ فِي الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ: أَنَّهُ سمعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ قَالَا: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: أَنْشُدُكَ اللهَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ، فَقَامَ خَصْمُهُ، وَكَانَ أَفْقَهَ مِنْهُ، فَقَالَ: اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ وَائْذَنْ لِي؟ قَالَ: «قُلْ». قالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِئَةِ شَاةٍ وَخَادِمٍ، ثُمَّ سَأَلْتُ رِجَالًا مِن أَهْلِ العِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي: أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِئَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَعَلَى امْرَأَتِهِ الرَّجْمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ، المِئَةُ شَاةٍ وَالخَادِمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ، فَارْجُمْهَا». فَغَدَا عَلَيْهَا فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا.

قُلْتُ لِسُفْيَانَ: لَمْ يَقُلْ: فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ؟ فَقَالَ: أَشُكُّ فِيهَا مِنَ الزُّهْرِيِّ، فَرُبَّمَا قُلْتُهَا، وَرُبَّمَا سَكَتُّ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابنُ عُيَيْنَة، وقد قَدَّمْتُ مرارًا أنَّ (سفيان) بعدَ (عليِّ ابن المَدينيِّ): هو ابنُ عُيَيْنَة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم، و(عُبَيْدُ اللهِ): هو ابنُ عبد الله بن عُتبة بن مسعود.

قوله: (فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: أَنْشُدُكَ اللهَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ): هذا (الرَّجلُ) و(امْرَأَتُهُ)، و(الرَّجُلُ) الآخرُ و(ابْنُهُ)، الكلُّ تَقَدَّمَ أنِّي لا أعرفُهُم[ح٢٣١٤].

قوله: (أَنْشُدُكَ اللهَ): تَقَدَّمَ أنَّ معناه: أسألُكَ[ح٦٣].

قوله: (إِلَّا قَضَيْتَ لِي[(١)] بِكِتَابِ اللهِ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه في (باب: إذا اصطلحوا على جور؛ فهو مردودٌ)[ح٢٦٩٥].

قوله: (كَانَ عَسِيفًا): تَقَدَّمَ ضبطُ (العَسِيفِ)، وأنَّ مالكًا قال في بعض طرقه: (الأجير)[ح٦٦٣٣]/. [٢/٣٧٦أ]

قوله: (ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ العِلْمِ): تَقَدَّمَ أسماءُ الَّذينَ كانوا يُفتونَ في عهدِ رسولِ الله ﷺ، وتَقَدَّمَ عدد مَن حُفِظَتْ عنهم الفتوى مِن الصَّحابة ﵃[ح٢٦٩٥].

قوله: (وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ): تَقَدَّمَ الكلامُ على (أُنَيس) هذا، وهو أسلميٌّ، واسمُ والده الضَّحَّاكُ[ح٢٣١٤].

قوله: (قُلْتُ لِسُفْيَانَ): القائلُ له ذلك هو عليُّ بن عبد الله بن جعفر ابن المَدينيِّ الرَّاوي عنه في السَّند.

قوله: (فَرُبَّمَا قُلْتُهَا، وَرُبَّمَا سَكَتُّ): (قلتُ) و(سكتُّ)، بضَمِّ تاءِ المُتكلِّم فيهما، وهذا ظاهِرٌ.

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (بَيْنَنَا).

٦٨٢٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: **حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ**، عَنْ **عُبَيْدِ اللهِ**، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ حَتَّى يَقُولَ قَائِلٌ: لَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللهِ. فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللهُ، أَلَا وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى وَقَدْ أَحْصَنَ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، **أَوْ كَانَ الْحَمْلُ**، أَوِ الِاعْتِرَافُ، قَالَ سُفْيَانُ: كَذَا حَفِظْتُ، أَلَا وَقَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه ابنُ عُيَيْنَةَ بعد (ابنِ المَدينيِّ)، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم، و(**عُبَيْدُ اللهِ**): هو ابنُ عبد الله بن عُتبة بن مسعود.

قوله: (**أَوْ كَانَ الحَمْلُ**): تَقَدَّمَ الكلامُ على مَن قال بأنَّ الحمل مُوجِبٌ للحدِّ، قيل: هذا إذا لم يكن لها زوج ولا سيِّد، وهو مذهب عمر، وبه أخذ بعضُ العلماء، كما قدَّمته.

٣١- بابُ رَجْمِ الحُبْلَى مِنَ الزِّنَى إِذَا أَحْصَنَتْ

قوله: (**بَابُ رَجْمِ الحُبْلَى مِنَ الزِّنَى إِذَا أَحْصَنَتْ**): اعلم أنَّه لا تُرجَم الحُبْلى ما كان حملها من زنًى أو غيرِه حتَّى تضع، وهذا مُجمَعٌ عليه؛ لئلَّا يُقتَل جنينُها، وكذا لو كان حدُّها الجلدَ وهي حاملٌ، لم تُجلَد بالإجماع حتَّى تضعَ، وكأنَّ الإمامَ البُخاريَّ لمَّا كان هذا إجماعًا، لم يقيِّدِ التَّرجمةَ للعلم به، والله أعلم.

٦٨٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: **كُنْتُ أُقْرِئُ رِجَالًا مِنَ المُهَاجِرِينَ؛ مِنْهُمْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ**، فَبَيْنَمَا أَنَا فِي مَنْزِلِهِ بِمِنًى، وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ **فِي آخِرِ حَجَّةٍ حَجَّهَا**، إِذْ رَجَعَ إِلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: **لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا أَتَى أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ** اليَوْمَ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، هَلْ لَكَ فِي فُلَانٍ؟ يَقُولُ: لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ **لَقَدْ بَايَعْتُ فُلَانًا**، فَوَاللهِ؛ **مَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا فَلْتَةً فَتَمَّتْ**. فَغَضِبَ عُمَرُ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي إِنْ شَاءَ اللهُ **لَقَائِمٌ العَشِيَّةَ فِي النَّاسِ**، فَمُحَذِّرُهُمْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَغْصِبُوهُمْ أُمُورَهُمْ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، لَا تَفْعَلْ، فَإِنَّ المَوْسِمَ يَجْمَعُ **رَعَاعَ النَّاسِ وَغَوْغَاءَهُمْ**، فَإِنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَغْلِبُونَ **عَلَى قُرْبِكَ** حِينَ تَقُومُ فِي النَّاسِ، وَأَنَا أَخْشَى أَنْ تَقُومَ فَتَقُولَ مَقَالَةً **يُطَيِّرُهَا عَنْكَ كُلُّ مُطَيِّرٍ**، وَأَنْ لَا يَعُوهَا، وَأَنْ لَا يَضَعُوهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا، **فَأَمْهِلْ** حَتَّى تَقْدَمَ المَدِينَةَ، فَإِنَّهَا دَارُ الهِجْرَةِ وَالسُّنَّةِ، **فَتَخْلُصَ** بِأَهْلِ الفِقْهِ وَأَشْرَافِ النَّاسِ، فَتَقُولَ مَا قُلْتَ مُتَمَكِّنًا، فَيَعِي أَهْلُ العِلْمِ مَقَالَتَكَ، وَيَضَعُونَهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا. فَقَالَ عُمَرُ: **أَمَا وَاللهِ** -إِنْ شَاءَ اللهُ- لَأَقُومَنَّ بِذَلِكَ أَوَّلَ مَقَامٍ أَقُومُهُ بِالمَدِينَةِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَدِمْنَا المَدِينَةَ **فِي عُقْبِ ذِي الحِجَّةِ**، فَلَمَّا

كَانَ يَوْمُ الجُمُعَةِ؛ عَجَّلْنَا الرَّوَاحَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ، حَتَّى أَجِدُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ جَالِسًا إِلَى رُكْنِ المِنْبَرِ، فَجَلَسْتُ حَوْلَهُ تَمَسُّ رُكْبَتِي رُكْبَتَهُ، فَلَمْ أَنْشَبْ أَنْ خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ مُقْبِلًا، قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ: لَيَقُولَنَّ العَشِيَّةَ مَقَالَةً لَمْ يَقُلْهَا مُنْذُ اسْتُخْلِفَ، فَأَنْكَرَ عَلَيَّ وَقَالَ: مَا عَسَيْتَ أَنْ يَقُولَ مَا لَمْ يَقُلْ قَبْلَهُ، فَجَلَسَ عُمَرُ عَلَى المِنْبَرِ، فَلَمَّا سَكَتَ المُؤَذِّنُونَ، قَامَ، فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنِّي قَائِلٌ لَكُمْ مَقَالَةً قَدْ قُدِّرَ لِي أَنْ أَقُولَهَا، لَا أَدْرِي لَعَلَّهَا بَيْنَ يَدَيْ أَجَلِي، فَمَنْ عَقَلَهَا وَوَعَاهَا؛ فَلْيُحَدِّثْ بِهَا حَيْثُ انْتَهَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وَمَنْ خَشِيَ أَنْ لَا يَعْقِلَهَا، فَلَا أُحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَكْذِبَ عَلَيَّ: إِنَّ اللهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ اللهُ آيَةَ الرَّجْمِ، فَقَرَأْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا، رَجَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: وَاللهِ مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللهِ، فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللهُ، وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أُحْصِنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ البَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الحَبَلُ أَوِ الاعْتِرَافُ، ثُمَّ إِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ فِيمَا نَقْرَأُ مِنْ كِتَابِ اللهِ: أَنْ لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَإِنَّهُ كُفْرٌ بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، أَوْ إِنَّ كُفْرًا بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ. أَلَا ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أُطْرِيَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، وَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ». ثُمَّ إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ قَائِلًا مِنْكُمْ يَقُولُ: وَاللهِ لَوْ مَاتَ عُمَرُ بَايَعْتُ فُلَانًا، فَلَا يَغْتَرَّنَّ امْرُؤٌ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلْتَةً وَتَمَّتْ، أَلَا وَإِنَّهَا قَدْ كَانَتْ كَذَلِكَ، وَلَكِنَّ اللهَ وَقَى شَرَّهَا، وَلَيْسَ فِيكُمْ مَنْ تُقْطَعُ الأَعْنَاقُ إِلَيْهِ مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ، مَنْ بَايَعَ رَجُلًا عَنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ المُسْلِمِينَ فَلَا يُتَابَعُ هُوَ وَلَا الَّذِي بَايَعَهُ، تَغِرَّةً أَنْ يُقْتَلَا، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ خَبَرِنَا حِينَ تَوَفَّى اللهُ نَبِيَّهُ أَنَّ الأَنْصَارَ خَالَفُونَا، وَاجْتَمَعُوا بِأَسْرِهِمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، وَخَالَفَ عَنَّا عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ وَمَنْ مَعَهُمَا، وَاجْتَمَعَ المُهَاجِرُونَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ: يَا أَبَا بَكْرٍ، انْطَلِقْ بِنَا إِلَى إِخْوَانِنَا هَؤُلَاءِ مِنَ الأَنْصَارِ، فَانْطَلَقْنَا نُرِيدُهُمْ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْهُمْ، لَقِيَنَا مِنْهُمْ رَجُلَانِ صَالِحَانِ، فَذَكَرَا مَا تَمَالَأَ عَلَيْهِ القَوْمُ، فَقَالَا: أَيْنَ تُرِيدُونَ يَا مَعْشَرَ المُهَاجِرِينَ؟ فَقُلْنَا: نُرِيدُ إِخْوَانَنَا هَؤُلَاءِ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَالَا: لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَقْرَبُوهُمْ، اقْضُوا أَمْرَكُمْ، فَقُلْتُ: وَاللهِ لَنَأْتِيَنَّهُمْ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَاهُمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَإِذَا رَجُلٌ مُزَمَّلٌ بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِمْ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: هَذَا سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، فَقُلْتُ: مَا لَهُ؟ قَالُوا: يُوعَكُ، فَلَمَّا جَلَسْنَا قَلِيلًا تَشَهَّدَ خَطِيبُهُمْ، فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَنَحْنُ أَنْصَارُ اللهِ وَكَتِيبَةُ الإِسْلَامِ، وَأَنْتُمْ مَعْشَرَ المُهَاجِرِينَ رَهْطٌ، وَقَدْ دَفَّتْ دَافَّةٌ مِنْ قَوْمِكُمْ، فَإِذَا هُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَخْتَزِلُونَا مِنْ أَصْلِنَا، وَأَنْ يَحْضُنُونَا مِنَ الأَمْرِ. فَلَمَّا سَكَتَ؛ أَرَدْتُ أَنْ

أَتَكَلَّمَ، وَكُنْتُ زَوَّرْتُ مَقَالَةً أَعْجَبَتْنِي أُرِيدُ أَنْ أُقَدِّمَهَا بَيْنَ يَدَيْ أَبِي بَكْرٍ، وَكُنْتُ أُدَارِي مِنْهُ بَعْضَ الحَدِّ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَلَى رِسْلِكَ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُغْضِبَهُ، فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَكَانَ هُوَ أَحْلَمَ مِنِّي وَأَوْقَرَ، وَاللهِ مَا تَرَكَ مِنْ كَلِمَةٍ أَعْجَبَتْنِي فِي تَزْوِيرِي، إِلَّا قَالَ فِي بَدِيهَتِهِ مِثْلَهَا أَوْ أَفْضَلَ مِنْهَا حَتَّى سَكَتَ، فَقَالَ: مَا ذَكَرْتُمْ فِيكُمْ مِنْ خَيْرٍ فَأَنْتُمْ لَهُ أَهْلٌ، وَلَنْ يُعْرَفَ هَذَا الأَمْرُ إِلَّا لِهَذَا الحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ، هُمْ أَوْسَطُ العَرَبِ نَسَبًا وَدَارًا، وَقَدْ رَضِيتُ لَكُمْ أَحَدَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ، فَبَايِعُوا أَيَّهُمَا شِئْتُمْ، فَأَخَذَ بِيَدِي وَبِيَدِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الجَرَّاحِ، وَهُوَ جَالِسٌ بَيْنَنَا، فَلَمْ أَكْرَهْ مِمَّا قَالَ غَيْرَهَا، كَانَ وَاللهِ أَنْ أُقَدَّمَ فَتُضْرَبَ عُنُقِي، لَا يُقَرِّبُنِي ذَلِكَ مِنْ إِثْمٍ، أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَأَمَّرَ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ، اللهمَّ، إِلَّا أَنْ تُسَوِّلَ إِلَيَّ نَفْسِي عِنْدَ المَوْتِ شَيْئًا لَا أَجِدُهُ الآنَ. فَقَالَ قَائِلٌ مِنَ الأَنْصَارِ: أَنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ، وَعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ، مِنَّا أَمِيرٌ، وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ، يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ. فَكَثُرَ اللَّغَطُ، وَارْتَفَعَتِ الأَصْوَاتُ، حَتَّى فَرِقْتُ مِنَ الاخْتِلَافِ، فَقُلْتُ: ابْسُطْ يَدَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، فَبَسَطَ يَدَهُ فَبَايَعْتُهُ، وَبَايَعَهُ المُهَاجِرُونَ ثُمَّ بَايَعَتْهُ الأَنْصَارُ. وَنَزَوْنَا عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: قَتَلْتُمْ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ، فَقُلْتُ: قَتَلَ اللهُ سَعْدَ ابْنَ عُبَادَةَ، قَالَ عُمَرُ: وَإِنَّا وَاللهِ مَا وَجَدْنَا فِيمَا حَضَرْنَا مِنْ أَمْرٍ أَقْوَى مِنْ مُبَايَعَةِ أَبِي بَكْرٍ، خَشِينَا إِنْ فَارَقْنَا القَوْمَ وَلَمْ تَكُنْ بَيْعَةٌ، أَنْ يُبَايِعُوا رَجُلًا مِنْهُمْ بَعْدَنَا، فَإِمَّا بَايَعْنَاهُمْ عَلَى مَا لَا نَرْضَى، وَإِمَّا نُخَالِفُهُمْ فَيَكُونُ فَسَادٌ، فَمَنْ بَايَعَ رَجُلًا عَلَى غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ المُسْلِمِينَ فَلَا يُتَابَعُ هُوَ وَلَا الَّذِي بَايَعَهُ، تَغِرَّةً أَنْ يُقْتَلَا.

قوله: (عَنْ صَالِحٍ): هو ابنُ كَيسانَ، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو الزُّهْرِيُّ مُحَمَّدُ بن مسلم.

قوله: (كُنْتُ أُقْرِئُ رِجَالًا مِنَ المُهَاجِرِينَ؛ مِنْهُمْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ): (أُقرِئ): بهمزةٍ في آخره؛ مِنَ القراءة، لا مُعتلٌ مِنَ القِرى، وفي «سيرة ابن هشام»: (كنتُ أُقرِؤُهُمُ القُرآنَ)[(١)]، وإنَّما ذكرتُ هذا[(٢)] حتَّى تتَّضِحَ لك؛ لئلَّا تستنكِرَ عليه قراءةَ ابنِ عوفٍ عليه وغيره مِنَ المهاجرين وهو حَدَثٌ.

قوله: (فِي آخِرِ حَجَّةٍ حَجَّهَا): هذه (الحجَّةُ) كانت في سنة ثلاث وعشرين، فقَدِمَ في ذي الحجَّة في أواخرها، فقُتِل في أواخرها، طُعِن يوم الأربعاء لأربعٍ بقين من ذي الحجَّة، وقد تَقَدَّمَ في (مناقبه). انتهى [قبل ح٣٦٧٩].

قوله: (إِذْ رَجَعَ إِلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ): (إليَّ)، بالتشديد: جارٌّ ومجرور، و(عبدُ الرَّحْمَن): مَرْفُوعٌ فاعل (رجع)، والله أعلم.

---

(١) في «سيرة ابن هشام» (٤/٣١٤): (وكنتُ أُقرِؤُهُ القُرآنَ) يعني: ابن عوف.

(٢) في (أ): (هنا)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

قوله: (لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا أَتَى أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ): هذا (الرَّجلُ) لا أعرفه، قال بعضُ حفَّاظ مصر مِن المُتَأخِّرين: (ولم يُسمَّ القائل ولا النَّاقل[١]، ثمَّ وجدتُه في «الأنساب» للبلاذريِّ مِن روايةِ هشامِ ابنِ يوسفَ عن مَعْمَرٍ، عنِ الزُّهْرِيِّ بالإسناد المذكور في الأصل، ولفظه: «قال عمر: بلغني أنَّ الزُّبَيرَ قال: لو مات عمر، بايعنا عليًّا...»، الحديث، فهذا أصحُّ) -يعني: مِن الذي يأتي في «مسند البزَّار» و«الجعديَّات»- قال بعضُ حفَّاظ مصر الآن: (إنَّ في «مسند البزَّار» و«الجعديَّات» بإسنادٍ ضعيفٍ أنَّ المبايَع له طلحةُ بن عبيدالله[بز٢٨٦]). انتهى[٢]، وقال بعد ذلك في مكان آخر: (ويمكن أن يكون كلٌّ مِن طلحة والزُّبَير قال ألفاظه[٣]، فلا تتضادُّ الرِّوايتان). انتهى.

قوله: (لَقَدْ بَايَعْتُ فُلَانًا): (بايعتُ)، بضَمِّ تاءِ المُتكلِّم، والقائلُ لا أعرفُه، كما تَقَدَّمَ أعلاه، والمقولُ عنه: قال الإمام الحافظ وليُّ الدين ابنُ شيخِنا العراقيِّ: (حديثُ عمرَ رضي الله عنه في قصَّة السقيفةِ وبيعةِ أبي بكرٍ...) إلى أن قال: («بايعتُ فلانًا»: فلانٌ المشارُ إليه هو طلحةُ بنُ عبيد الله كما في «فوائد البغويِّ» عن عليِّ بن الجعد). انتهى[المستفاد٢/١٣٣٣]، نقل ذلك عن ابن بَشْكُوال، وقدِ اختصرتُ أنا «مبهمات ابن بَشْكُوال»، ولم أر هذا فيها، وكأنِّي أغفلتُه أو سقط من النُّسخة التي اختصرتُ منها[٤]، والله أعلم.

قوله: (مَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا فَلْتَةً فَتَمَّتْ): قال ابنُ قُرْقُول: («الفلتةُ»: كلُّ شيءٍ عُمِل على غير رويَّةٍ، وبُودر به انتشار خبره، هذا قول أبي عبيدة، وأنكره بعضُهم، وقال: بل كانت بيعةُ أبي بكرٍ عن مشورةٍ واتِّفاق مِن الأنصار والمهاجرين، وإنَّما معناه: ما رُوِي عن سالم بن عبد الله وقد سُئِل عنه، فقال: كانت الجاهليَّة تتحاجز في الأشهر الحُرُم، فلا يعدو بعضها على بعض، فإذا كانت ليلة ثلاثين مِن الشهر الأخير منها أدغلت فيها فأغارت، وكان يسمُّون تلك اللَّيلة: فلتة، ثمَّ يحتجُّون بأنَّها مِن أوَّل الشَّهر الحلال، وأنَّ الشهر الحرَام كان ناقصًا؛ إدغالًا منهم وتطرُّقًا إلى ما يحبُّون، قال سالم: فكذلك كان لمَّا ماتَ[٥] رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ أدغل النَّاس بموته بين مُدَّعٍ إمارةً، وجاحدٍ زكاةً، ومُرتَدٍّ إلى غير الإسلام، فلولا بيعةُ أبي بكر التي اعترضت دون هذه الأمور؛ كانت[٦] الفضيحة،

---

(١) أي: في رواية «مسند البزار» والبغوي في «الجعديات».

(٢) «هُدى الساري» (ص٣٥٦)، فالتصحيح لكون المبايَع هو علي.

(٣) كيف ورواية البزار تفيد بأن طلحة هو المبايَع له لا القائل.

(٤) بل هو عند ابن بَشْكُوال في «الغوامض والمبهمات» (١/٣٨٣).

(٥) في (أ): لمّا كان رسول. والمثبت من مصدره.

(٦) في (أ): (كان)، والمثبت من مصدره.

وإلى هذا ذهب الخَطَّابيُّ؛ إذ كان موته بعد الأمن في حياته شبهَ الفلتةِ آخرَ شهور الحُرُم التي كانت[1] أمنًا، وتلك اللَّيلة فلتةٌ كما كان موت النَّبيِّ ﷺ وبيعة أبي بكر بعده فلتةً بعد أمان، وبفتح الفاء، هو الضبط المشهور والرواية المعروفة، قال القاضي أبو الفضل: ووجدتُ بخطِّ الجَيَّانيِّ فيما قيَّدته[2] عن أبي مروان: بضَمِّ الفاء[3]. انتهى[مطالع٥/٢٤٠].

قوله: (العَشِيَّةَ): تَقَدَّمَ الكلام عليها[ح٠٤].

قوله: (رَعَاعَ النَّاسِ وَغَوْغَاءَهُمْ): (الرَّعاعُ)، بفتح الرَّاء، وعينَين مهملتَين، بينهما ألفٌ، و(الغَوْغَاء)، بفتح الغين المُعْجَمَة، ثمَّ واوٌ ساكنة، ثمَّ غينٌ أخرى معجمة، ممدودٌ، وهما سواءٌ، أي: سُقَّاطهم، واحدُهم: رُعْرُع[مشارق١/٥٨٢].

قوله: (عَلَى قُرْبِكَ): هو بضَمِّ القاف، وبالموحَّدة، كذا لهم، وعند المَروزيِّ: (على قرنك)، بالنُّون، قال في «المطالع»: (والأوَّلُ هو الصحيحُ)[مطالع٥/٣٥٠].

قوله: (يُطَيِّرُهَا عَنْكَ كُلُّ مُطَيِّرٍ): (يُطيِّر)، بتشديد المُثنَّاة تحت المكسورة بعد الطَّاء المُهْمَلَة، و(مُطيِّر): اسمُ فاعلٍ مِن المُضعَّف، كذا في أصلنا، و(كلُّ): مَرْفُوعٌ فاعلُ (يُطيِّر)، وفي «المطالع»: («فيُطَيِّر بها النَّاسُ كلَّ مُطيَّر»، أي: يشيِّعونها ويذهبون بها كلَّ مذهب). انتهى؛ يعني: بضَمِّ أوَّله، وفتح الطاء، وتشديد المُثنَّاة تحت المكسورة، و(النَّاسُ): مَرْفُوعٌ فاعل، و(كلَّ): مَنْصُوبٌ، ونصبُه معروف، و(مُطَيَّر)، بفتح الطَّاء، وتشديد الياء مفتوحة، قال ابنُ قُرْقُول: (وضبطه بعضُهم في «كتاب الرَّجم»: «يُطِيْرها كلُّ مُطِيْر»؛ برفع «كلُّ» على أنَّه فاعلٌ، و«مُطِير»: اسمُ فاعلٍ مِن «أطار»). انتهى[مطالع٣/٢٩٠]، و(يُطِيْرها) بكسر الطَّاء، وسكون الياء، و(كلُّ): مَرْفُوعٌ فاعل (يُطِيْر)، و(مُطِيْر) بإسكان الياء، **والحاصلُ** أنَّه يَجتمعُ في هذه اللَّفظة ثلاثةُ ضبوط، والله أعلم.

قوله: (فَأَمْهِلْ): هو بفتح الهمزة، فعلُ أمرٍ مِنَ الرُّباعيِّ.

قوله: (فَتَخْلُصَ): هو مَنْصُوبٌ، وهذا ظاهِرٌ، وكذا (فَتَقُولَ): معطوفٌ عليه.

قوله: (أَمَا وَاللهِ): هو بفتح الهمزة، وتخفيف الميم، مثل: (ألَا)، للاستفتاح/. [٢/٣٧٦ب]

قوله: (فِي عُقْبِ ذِي الحِجَّةِ): هو بضَمِّ العين، وإسكان القاف، كذا هو مضبوطٌ في أصلنا، قال

(١) في (أ): (كان)، والمثبت من مصدره.

(٢) في مصدره: (قيَّده).

(٣) (وبالفتح معًا)، كذا تمام عبارة «مشارق الأنوار» (٢/٣٧٦).

الجوهريُّ: (تقول أيضًا: جئتُ في عُقْبِ شهر رمضان، وفي عُقبانه؛ إذا جئتَ بعدما يمضي كلُّه، وجئتُ في عَقِبه؛ بكسر القاف؛ إذا جئتَ وقد بقيتْ منه بقيَّةٌ، حكاهُ ابنُ السِّكِّيت[إصلاح المنطق٣٠٧]). انتهى، وقد طرأ على أصلنا فتحُ العين، وكسرُ القاف، والحال: أنَّه إنَّما جاء المدينةَ وقد بقيتْ مِنَ الشهر بقيَّةٌ، وقد تَقَدَّمَ متى طُعِنَ، والله أعلم[قبل ح٣٦٧٩].

قوله: (**ذِي الحِجَّةِ**): تَقَدَّمَ أنَّ فيه لغتين: الفتحَ والكسرَ، والكسر أرجح[ح٦٧].

قوله: (**عَجَّلْتُ**[١] **الرَّوَاحَ**): تَقَدَّمَ متى يكونُ الرَّواح[ح٨٨١، ٢٧٩١]، ولهذا قال هنا: (**حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ**).

قوله: (**حَتَّى أَجِدُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ جَالِسًا**): (أجدُ): مَرْفُوعٌ في أصلنا، وقد قَدَّمْتُ أنَّ مثلَه مَرْفُوعٌ على الحال، ومثلُه: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]؛ بالرَّفع على قراءة مَن قرأه كذلك[٢]، و(سعيدٌ): هو أحدُ العشرة المشهود لهم بالجنَّةِ، تَقَدَّمَ[ح٢٤٥٢].

قوله: (**فَلَمْ أَنْشَبْ**): هو بفتح الهمزة، وسكون النُّون، وفتح الشين، ثمَّ مُوَحَّدة، أي: ألبث، ولم أُحدِثْ شيئًا حتَّى خرج.

قوله: (**لَيَقُولَنَّ العَشِيَّةَ**): تَقَدَّمَ ما (العشيَّة)[ح٤٠].

قوله: (**مُنْذُ اسْتُخْلِفَ**): هو بضَمِّ التَّاء، وكسر اللَّام، مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (**أَمَّا بَعْدُ**): تَقَدَّمَ الكلامُ على إعرابها، والاختلافُ في أوَّل مَن قالها[ح٧].

قوله: (**قَدْ قُدِّرَ لِي**): (قُدِّر): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، مُشدَّد الدَّال.

قوله: (**فَلَا أُحِلُّ لأَحَدٍ**): (أُحِلُّ)، بضَمِّ الهمزة، وكسر الحاء، مُشدَّد اللَّام، رُباعيٌّ.

قوله: (**فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ**[٣] **آيَةُ الرَّجْمِ**): (آية): مَرْفُوعٌ اسمُ (كان)، و(آيةُ الرجم) المرادُ بها: (الشيخُ والشيخةُ إذا زنيا، فارجموهما ألبتَّةَ)، وسيأتي الكلامُ عليها، وفي أيِّ سورة كانت[ح٧١٦٩]، وقد كانت في (الأحزاب) كما في «مسند أحمد» وغيره[٤]، وهي في أصلنا: (آيَةَ) بالنَّصب، وفيه نظرٌ، فقد كُتِبَ

---

(١) كذا في (أ)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت والأَصيليِّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (عجلنا).

(٢) وهي قراءة نافع، والنصب قراءة الباقين، انظر «السبعة» (ص١٨١)، «الحجَّة» (٢/٣٠٥)، «حجَّة القراءات» (ص١٣١).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَنْزَلَ اللهُ).

(٤) أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد في زياداته على «مسند» أبيه (٢١٢٠٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧١١٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٤٢٨) و(٤٤٢٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٢١١)، وغيرهم.

بعد قراءتنا نسخةٌ، وهي مرفوعةٌ، وهذا الصَّواب، والله أعلم.

قوله: (إِذَا أُحْصِنَ): هو بضَمِّ الهمزة، وكسر الصَّاد، ويجوزُ فتحهما، وقد تَقَدَّمَ ما (الإحصان)[ح٢١٥٣، ٥٢٧١].

قوله: (أَوْ كَانَ الحَبَلُ): تَقَدَّمَ مذهب مَن هذا[ح٦٨٢٩].

قوله: (فَإِنَّهُ كُفْرٌ بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ): تَقَدَّمَ ما المراد بـ(الكفر) في هذا وأمثاله[ح٦٧٦٨].

قوله: (لَا تُطْرُونِي): هو بضَمِّ أَوَّلِه، رُباعيٌّ، وقد تَقَدَّمَ ما (الإطراء)[ح٢٦٦٣].

قوله: (كَمَا أُطْرِيَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ): (أُطرِي): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (ثُمَّ[(١)] بَلَغَنِي أَنَّ قَائِلًا مِنْكُمْ يَقُولُ: وَاللهِ لَوْ مَاتَ عُمَرُ): هذا (القائلُ) تَقَدَّمَ أنِّي لا أعرفه، وتَقَدَّمَ ما ذكرته عن بعضِ الحُفَّاظ مِن أنَّ القائل هو الزُّبَير.

قوله: (بَايَعْتُ فُلَانًا): تَقَدَّمَ أنَّ (فلانًا) هو طلحةُ بن عبيد الله، أحدُ العشرة رضي الله عنهم، وتَقَدَّمَ ما هو أصحُّ منه، وهو أنَّه عليٌّ رضي الله عنه، وأنَّ الجمعَ مُمْكِنٌ.

قوله: (إِنَّمَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلْتَةً وَتَمَّتْ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليها قريبًا.

قوله: (وَلَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ تُقْطَعُ الأَعْنَاقُ إِلَيْهِ مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ): معناه: ليس فيكم سابقٌ للخيرات مثله حتَّى لا يُلحَق، يقال للفرس: تقطَّعتْ أعناقُ الخيل عليه، فلا[(٢)] تلحقه، ويقال: الجواد يقطعُ الخيل، إذا خَلَّفَها ومضى، وطيرٌ قُطَّع: إذا أسرعت في طيرانها، وقال بعضُهم في قول عمر رضي الله عنه: إنَّه مِن قولهم: فلانٌ مُنقَطِع القرين، أي: ليس له مَن يُقارِنُه[(٣)].

قوله: (منْ[(٤)] غَيْرِ مَشْورَةٍ[(٥)]): هي بفتح الميم، وإسكان الشين: الشُّورى، وكذلك (المَشُورة) بضَمِّ الشين.

قوله: (فَلَا يُتَابَعُ هُوَ وَلَا الَّذِي تَابَعَهُ[(٦)]): (يُتابَع): هو بفتح المُثَنَّاة تحت قبل العين، كذا هو مضبوطٌ في أصلنا بالقلم، ومكتوب قبالته: (التتايعُ: التَّهافُت في الشَّرِّ واللَّجاجُ). انتهى، وهذا صريحٌ

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» (ق): (أنَّه).

(٢) في مصدره: (فلم).

(٣) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٤٢٣)، «مطالع الأنوار» (٥/٣٥٤).

(٤) كذا في (أ)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (عن).

(٥) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة»: (مَشُورَة)، ولم تضبط هنا في (ق)، لكن ضبطت في الموضع اللاحق كـ«اليونينيَّة».

(٦) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة»: (يُبَايَعُ... بَايَعَهُ).

فيما ضبطه به، والتفسيرُ بذلك هو لفظ الجوهريِّ، وفي هذا الضبط نظرٌ، ولعلَّه: (يُتَابَع)، بموحَّدة بعد الألف وقبل العين، مِن المتابعة، ثمَّ إنَّها أُصلِحت في أصلنا على هذا، فبقيتِ الحاشيةُ مُسيَّبة، وضبطه بعضُهم[(١)]: (يُبايَع)، من البيعة، قال: (ورُوِي: «يُتَابَع»؛ بمُثنَّاة، وفتح المُوَحَّدة). انتهى.

قوله: (**تَغِرَّةً أَنْ يُقْتَلَا**): (تَغِرَّة)، بفتح المُثنَّاة فوق، وكسر الغين، ثمَّ راءٌ مُشَدَّدة، ثمَّ تاء، قال ابنُ قُرْقُول: (أي: حذارًا وتغريرًا، أي: مخاطرة؛ لئلَّا يُقتَلا، وهي مصدرٌ منصوبةٌ على المفعول من أجله أو له، قاله الأزهريُّ[تهذيب اللغة٨/١٧]، وقال الخليل: غرَّر فلانٌ بنفسه: عرَّضها للمكروه وهو لا يدري تغريرًا وتَغِرَّةً[(٢)]، وقال بعضُهم: معنى قوله: «تَغِرَّةً أن يُقتَلا»، أي: عقوبتهما، وهذا بعيدٌ من جهة اللُّغة والمعنى). انتهى[مطالع٥/١٣٧].

وفي «النِّهاية»: («التَّغِرَّةُ»: مصدرُ «غرَّرتُه»، إذا ألقيتَه في الغرَر، وهي من التَّغرير، كالتَّعِلَّة مِن التَّعليل، وفي الكلام مضافٌ محذوفٌ، تقديره: خوف تغرَّة أن يُقتَلَا، أي: خوف وقوعهما في القتل، فحَذَفَ المضافَ الذي هو الخوف، وأقام المضاف إليه الذي هو «تغرَّة» مُقامَه، وانتصب على أنَّه مفعولٌ له، ويجوز أن يكون قوله: «أن يُقتَلا» بدلًا من «تغرَّة»، ويكون المضاف محذوفًا، كالأوَّل، ومَن أضاف «تغرَّة» إلى «أن يقتلا»، فمعناه خوف تَغْرِيةِ قتلهما؛ ومعنى الحديث: أنَّ البيعة حقُّها أن تقعَ صادرةً عن المشورة والاتِّفاق، فإذا استبدَّ رجلان دون الجماعة فبايع أحدُهما الآخر، فذلك تظاهُر بينهما بشقِّ العصا واطِّراح الجماعة، فإن عُقِد لأحدٍ بيعةٌ، فلا يكون المعقود له واحدًا منهما، وليكونا معزولين من الطَّائفة التي تتَّفق على تمييز الإمام منها؛ لأنَّه إن عُقِد لواحد منهما وقد[(٣)] ارتكبا تلك الفعلة الشنيعة التي أخطأت[(٤)] الجماعة مِن التَّهاون بهم والاستغناء عن رأيهم؛ لم يُؤْمَن أن يُقتَلا). انتهى.

قوله: (**وَإِنَّهُ**[(٥)] **كَانَ مِنْ خَيْرِنَا**[(٦)]): هو بالمُثنَّاة تحت، كذا في هامش أصلنا، وفي الأصل: بالموحَّدة،

---

(١) هو الزركشي رحمه الله في «التنقيح» (٣/١٢١٧).

(٢) انظر «العين» (٤/٣٤٦).

(٣) في (أ): (فقد)، والمثبت من مصدره.

(٤) كذا في (أ)، وفي مصدره: (أحفظت).

(٥) زيد في «اليونينيَّة» وهامش (ق): (قد).

(٦) كذا في (أ) وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن المستملي، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (مِن خَبَرِنا).

قال ابن قُرْقُول: (بالموحَّدة، كذا للكافَّة، وعند المستملي وعُبدوس: «من خيرنا»: بالمُثَنَّاة تحت؛ يعني: أبا بكر؛ لأنَّه مذكورٌ من قبل). انتهى[مطالع٢/٤١٠].

قوله: (فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ): (بنو ساعدة): قوم مِن الخزرج، وسقيفتهم بالمدينة بمنزلة دار لهم، والله أعلم، و(السَّقيفة): الصُّفَّة، و(ساعدة): هو ابنُ كعب بن الخزرج، ولساعدة ولدٌ اسمه الخزرج.

قوله: (لَقِيَنَا مِنْهُمْ رَجُلَانِ صَالِحَانِ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (أحدهما: معن بن عديٍّ بن الجدِّ بن العجلان أخو عاصم، والآخر: عويم بن ساعدة). انتهى، وكذا قال غيرُه ممَّن تقدَّمه، وقد صَرَّحَ بهما البُخاريُّ في (غزوة بدر)[ح٤٠٢١].

تنبيهٌ: كون عُوَيم بن ساعدة مذكورًا في هذه القِصَّة هو على القول بأنَّه تُوُفِّيَ في خلافة عمر رضي الله عنه، وقد بدأ في «الاستيعاب» بأنَّه تُوُفِّيَ في حياتِه صلى الله عليه وسلم[الاستيعاب٥٩١]، فاعلمه.

قوله: (ما تَمَالَأَ(١) عَلَيْهِ القَوْمُ): هو بهمزة مفتوحة في آخره، أي: اجتمع.

قوله: (اقْضُوا أَمْرَكُمْ): هو بهمزة وصلٍ، فإنِ ابتدأتَ بها، كسرتَها.

قوله: (مُزَمَّلٌ) أي: مُلفَّفٌ في أثوابه.

[٢/٣٧٧أ] قوله: (بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِمْ): هو بفتح النُّون، أي: بينهم، وقد تَقَدَّمَ[ح٦٣]/.

قوله: (يُوعَكُ): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، أي: بالحمَّى والرِّعدة -والله أعلم-، لهول ذلك المقام، وقد تَقَدَّمَ ما (الوَعْكُ)[ح١٨٨٩].

قوله: (تَشَهَّدَ خَطِيبُهُمْ): خطيبُ الأنصار المعروف المشهور: هو ثابتٌ بن قيس بن شمَّاس الصَّحَابيُّ المشهور، فإنْ أُرِيد غيرُه، فلا أعرفه، ثمَّ رأيتُ ابن شيخنا البُلْقَينيِّ قال: (الظاهرُ أنَّه ثابتُ ابن قيس بن شمَّاس)[الإفهام٥٩١]، وقال بعضُ الحُفَّاظ المُتَأخِّرين: (قيل: هو ثابت بن قيس بن شمَّاسٍ)[هُدى٣٥٧].

قوله: (أَمَّا بَعْدُ): تَقَدَّمَ في أوَّل هذا التعليق إعرابُها، والاختلافُ في أوَّل مَن قالها[ح٧].

قوله: (وَكَتِيبَةُ الإِسْلَامِ) أي: جيشُه، وهو بالمُثَنَّاة فوقُ، لا المُثَلَّثَة؛ فاحذَرْ.

قوله: (مَعْشَرَ المُهَاجِرِينَ): (معشرَ): مَنْصُوبٌ، ونصبه معروف.

قوله: (رَهْطٌ): تَقَدَّمَ ما (الرهط) وأنَّه ما دون العشرة من الرِّجال؛ كالنفر[ح٢٧]، ويريد هنا: جماعة قليلة.

قوله: (دَفَّتْ دَافَّةٌ مِنْ قَوْمِكُمْ): (الدَّافَّةُ)، بالدال المُهْمَلَة، وتشديد الفاء، من الدَّفِّ؛ وهو سيرٌ

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (تَمَالَى).

ليس بالشديد في جماعة، وقال الدِّمْيَاطيُّ: («الدَّافَّة»: قومٌ يسيرون سَيْرًا ليس بالشديد، لضعفهم وحاجتِهم). انتهى.

قوله: (أَنْ يَخْتَزِلُونَا): هو بالخاء المُعْجَمَة، والزَّاي المكسورة، قال الدِّمْيَاطيُّ: (أي: يقتطعونا ويذهبوا بنا مُتفرِّقين). انتهى، وما قاله هو عبارةُ «النِّهاية» لابن الأثير، غير أنَّ في «النهاية»: (منفردين)، لا (مُتفرِّقين)، وهو قريب، وفي «المطالع»: (أي: يُنحُّونا، و«يختزلونا عن الأمر»[1] في حديث السقيفة، أي: يقطعونا ويزيلوه عنَّا)[مطالع٢/٤٢٨].

قوله: (وَأَنْ يَحْضُنُونَا مِنَ الأَمْرِ): هو بحاءٍ مهملةٍ ساكنة، ثمَّ ضادٍ معجمة مضمومة، قال في «المطالع»: («يحضنونا»، أي: يخرجونا في ناحية عنه، ويستبدُّون به علينا، ويختزلونا منه، كذا للكافَّة، وعند ابن السَّكن: «يحتضُّونا»، بحاء مهملة، وفي رواية أبي الهيثم: «يحصُّوننا»، بصاد مهملة، ولا وجهَ له، وقد جاء مُفسَّرًا فيما قبله: «يريدون أن يختزلوا الأمر ويحضُّوننا عنه»، قال ابنُ دُرَيد: «يُقال: أحضنتُ الرَّجل عن كذا، إذا نحَّيتَه عنه، واستبددتَ به دونَه، ومنه قول الأنصار...» وذكره فيه[الجمهرة٥٤٨]، قال الهرويُّ فيه: حضنته: ثُلاثيٌّ، وروى الحديث كذلك، بفتح الياء[2]، وأمَّا «يحتصُّونا»؛ فمعناه: يقطعوننا عنه ويستأصلوننا، من «حَصَّتِ البيضةُ رأسَه»)[مطالع٢/٣٣٢]، وفي «النِّهاية»: («أن يحضنونا»، أي: يخرجونا، يُقال: حضنتُ الرَّجل عن الأمر حضنًا وحضانةً، إذا نحَّيتَه عنه، وانفردتَ به دونه، كأنَّه جعله في حضن منه، أي: جانب، قال الأزهريُّ: «قال اللَّيث: يُقال: أحضنني مِن هذا الأمر، أي: أخرجني منه، قال: والصَّواب: حَضَنَني»[3]). انتهى.

قوله: (فَلَمَّا سَكَتَ) أي: الخطيبُ.

قوله: (زَوَّرْتُ مَقَالَةً) أي: هيَّأتُها وأصلحتُها، وقيل: صوَّبتُها وشددتُها، ومعناهما قريبٌ، أي: زَوَّرَ ما يقول وأعدَّه، قال بعضُهم[4] عنِ الزُّهْرِيِّ: (وأراد عمرُ بـ«المقالة» قولَه: إنَّ رسولَ الله ﷺ لم يمُت).

---

(١) في حديث البخاري: (يَحْضُنُونَا مِنَ الأَمْرِ) كما سيأتي.

(٢) انظر «الغريبين» للهروي (٢/٤٥٩)، «غريب الحديث» لابن سلام (٤/١١١).

(٣) عبارة الأزهري في «تهذيب اللغة» (٤/١٢٤) مادة (حضن): (وقال الليث: «جاء في الحديث: أنَّ بعضَ الأنصار قال يوم بُويع أبو بكرٍ: تُرِيدون أن تحْضِنُونا من هذا الأمر»، قلت: هكذا وجدتُه في كتاب الليث: أَحْضَنني بالألف، والصواب: حَضَنَني).

(٤) هو الزركشي رحمه الله في «التنقيح» (٣/١٢١٨).

قوله: (**وَكُنْتُ أُدَارِي مِنْهُ**): كذا في أصلنا، هو معتلٌّ ومهموزٌ، لغتان، ومدارأة النَّاس، بهمزة ولا تُهمَز: الملاينة، وقد تَقَدَّمَ[ح٥١٨٣].

قوله: (**بَعْضَ الجَدِّ**[١]): هو بفتح الجيم، وتشديد الدَّال المُهْمَلَة، كذا في أصلنا، وعليه (صح)، وفي الهامش: (الحَدِّ)، بفتح الحاء المُهْمَلَة وتحتها علامةُ إهمال، وتشديد الدَّال المُهْمَلَة، قال في «المطالع» في (الحاء والدَّال) -يعني: المُهْمَلَتين- ذكر هذه اللَّفظة وغيرها، ثمَّ قال: (كلُّها مِن سُرعةِ الغضب وحِدَّة الخُلُق)[مطالع٢/٢٤٤]، ولم يذكر فيها شيئًا غير ذلك، وقال ابن الأثير في «نهايته» في (الحاء والدال) يعني: المُهْمَلَتين: (وفيه: «الحِدَّة تعتري خيار النَّاس»[٢]، «الحدَّة»؛ كالنَّشاط والسُّرعة، والمضاء فيها، مأخوذٌ مِن حَدِّ السَّيف، والمراد بالحِدَّة هنا: المضاء في الدين والصلابة والقصد إلى الخير)، ثمَّ ذكر حديثًا آخر من هذه المادَّة، ثمَّ قال: (ومنه حديث عمر ﵁: «كنتُ أُداري مِن أبي بكرٍ بعضَ الحَدِّ»، والحَدُّ والحِدَّةُ سواءٌ، من الغضب، يقال: حَدَّ يحِدُّ حَدًّا وحِدَّةً، إذا غضب، وبعضُهم يرويه بالجيم، من الجَدِّ: ضِدُّ «الهزل»، ويجوزُ أن يكونَ بالفتح، من الحظِّ). انتهى، وقال أبو ذرٍّ في «حواشيه على السِّيرة الهشاميَّة» -وذكر هذا- قال: («وكنتُ أُداري منه بعضَ الحَدِّ»، يعني: أنَّه كان في خُلُقه حِدَّةٌ، وكان عمرُ يُداريه). انتهى.

والحاصل: أنَّه يجوزُ فيه ثلاثةُ ضبوطٍ: (الحَدُّ)، و(الحِدُّ)، و(الجَدُّ)، والله أعلم.

قوله: (**عَلَى رَسْلِكَ**): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الرَّاء وكسرها، باختلافِ المعنى[ح٥٦٧].

قوله: (**أَنْ أُغْضِبَهُ**): كذا في أصلنا، مِنَ الغضب، وفي هامش أصلنا: (أعصيه)، مِنَ العِصيان، وعليه علامةُ راويها[٣]، ولم أرَ هذه اللَّفظةَ في «المطالع»، ومعناها صحيحٌ، والذي أحفظُه: (أُغْضِبَهُ) مِنَ الغضب، والله أعلم.

قوله: (**وَلَنْ يُعْرَفَ هَذَا الأَمْرُ**): (يُعْرَفَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(الأمرُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل، ويعني بـ(الأمر): الخلافة.

تنبيهٌ: لم يُستحضَر في ذلك المجلس: «الأئمَّةُ مِن قريش»، رواه النَّسائيُّ عن أنس[كن٥٩٠٩]، والبيهقيُّ

---

(١) كذا في (أ) و(ق) مُصحَّحًا عليه، وفي «اليونينيَّة» مُصحَّحًا عليه وهامش (ق): (الحَدِّ).

(٢) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢٤٥٠)، والطبراني في «الكبير» (١١/١٩٤) من حديث ابن عباس ﵄، وفيهما وفي «النهاية»: (أُمَّتي) بدل (الناس).

(٣) وهي روايةُ أبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ.

مِن رواية عليٍّ[(١)]، وفي «الرَّافعيِّ»: أنَّ أبا بكرٍ احتجَّ على الأنصار يوم السقيفة بهذا الحديث، وهذا لا أعرفه فيها مرفوعًا، نعم؛ في «البيهقيِّ» نحوُ ذلك عن مُحَمَّد بن [إسحاق بن] يسار[(٢)]، وفي سَنَدِ حديث أنسٍ بكيرُ بنُ وهب، قال ابنُ القَطَّان أبو الحسن: (لا يُعرَف)[بيان الوهم٤/٣٥٩]، وقال الذَّهَبيُّ في «ميزانه»: (يُجهَل، وعنه أبو الأسد فقط. انتهى، قال الذَّهَبيُّ: وهو الجزريُّ[(٣)] الذي قال فيه الأزديُّ: ليس بالقويِّ). انتهى[الميزان١/٣٥١]، وقد رأيتُه في «ثقات ابن حِبَّانَ»[الثقات٤/٧٦]، كتب بعضُ حُفَّاظ العَصْرِ تجاه ذلك: (هو باللَّفظ المذكور -يعني: الذي لم أره أنا- هو في «مسند أحمد» في أثناء حديث السقيفة، لكن مِن وجه آخر عن أبي بكرٍ[(٤)]). انتهى.

قوله: (**هُمْ أَوْسَطُ العَرَبِ نَسَبًا**) أي: أشرفُهم.

قوله: (**وَدَارًا**) أي: خيرُهم دارًا، والمرادُ بـ(الدَّار): مكَّة؛ لأنَّها أشرفُ البِقاع بعد البُقعة التي ضمَّت أعضاءه ﷺ.

قوله: (**كأنَّ وَاللهِ أَنْ أُقَدَّمَ، فَتُضْرَبَ عُنُقِي**): (كأنَّ): من أخوات (إنَّ)، كذا في أصلنا، وفيه وقفةٌ، وقد أُصلِحَت على (كان)[(٥)] التي هي فعل ماضٍ، وهذه ظاهرة.

قوله: (**كَانَ وَاللهِ لَأَنْ تُضْرَبَ**[(٦)] **عُنُقِي لَا يُقَرِّبُنِي ذَلِكَ مِنْ إِثْمٍ؛ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَأَمَّرَ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ**): معنى هذا الكلام -والله أعلم-/: أنَّي لو قُدِّمْتُ لِتُضْرَبَ عُنُقِي ولا يكونُ ضربُ عُنُقي [٢/٣٧٧ب]

---

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/١٤٣)، وأخرج البخاري (٣٥٠١)، ومسلم (١٨٢٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا: «لَا يَزَالُ هذا الأَمْرُ في قُرَيْشٍ ما بَقِيَ منهمُ اثْنَانِ».

(٢) في (أ): (محمد بن بشَّار)، والذي في «السنن الكبرى» للبيهقي (٨/١٤٣) من حديث يونس بن بُكير، عن **محمَّد ابن إسحاق بن يسار**: في خطبة أبي بكر رضي الله عنه قال: (وإنَّ هذا الأمر في قريش ما أطاعوا الله واستقاموا على أمره، قد بلغكم ذلك أو سمعتموه من رسول الله ﷺ، ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم، واصبروا إنَّ الله مع الصابرين، فنحنُ الأمراء وأنتم الوزراء، إخواننا في الدين وأنصارنا عليه. وفي خطبة عمر رضي الله عنه بعده: نشدتُكم بالله يا معشرَ الأنصار، ألم تسمعوا رسول الله ﷺ أو من سمعه منكم وهو يقول: «الولاةُ مِن قريش ما أطاعوا الله واستقاموا على أمره»؟ فقال مَن قال مِن الأنصار: بلى، الآن ذكرنا، قال: فإنَّا لا نطلب هذا الأمر إلَّا لهذا، فلا تستهوينَّكُمُ الأهواءُ، فليس بعد الحقِّ إلَّا الضلال، فأنَّى تُصرفون).

(٣) في (أ): (الخرزي)، وهو تصحيفٌ.

(٤) «مسند أحمد» (١٨)، ولفظه: (ولقد عَلِمتَ يا سعد أنَّ رسول الله ﷺ قال وأنت قاعد: «قريش ولاة هذا الأمر...»).

(٥) كذا في «اليونينيَّة».

(٦) كذا في (أ)، ورواية «اليونينيَّة» كالفقرة السَّابقة.

يُقرِّبني مِن إثمٍ.

قوله: (**فَقَالَ قَائِلٌ مِنَ الأَنْصَارِ: أَنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ**) إلى آخره: هذا (القائلُ) هو الحُبَاب ابن المنذر، قاله غيرُ واحدٍ؛ منهم: مالك روايةً(١)، حتَّى الجوهريُّ في «صحاحه» في (رجَّب)، وفي (عذَّق)، وفي (حكَّك)، وفي (جذَّل)، وقال بعضهم(٢) بعد أن ذكر أنَّه الحُبَاب: (وقيل: سعد بن عبادة، والصَّحيح الأوَّل). انتهى، و(الحُبَاب)، بضَمِّ الحاء المُهْمَلَة، وتخفيف المُوَحَّدة، وفي آخره مُوَحَّدةٌ أُخرى، وهذا مَعْرُوفٌ عند أهله، وهو الحُبَاب بن المنذر بن الجموح بن زيد بن حرام بن كعب ابن غنم بن كعب بن سَلِمة الخزرجيُّ السَّلَميُّ أبو عُمَر، وقيل: أبو عمرٍو، شهد بدرًا، وكان يقال له: ذو الرَّأي؛ لأنَّه أشار على النَّبيِّ ﷺ يوم بدر أن ينزل، روى عنه: أبو الطُّفيل، وتُوُفِّيَ في خلافة عمر(٣).

تنبيهٌ: لهم: حُبَاب -كهو- في الصَّحَابة جماعةٌ غيرُه(٤).

و(الجِذْل)، بكسر الجيم، وبالذال المُعْجَمَة، قال ابنُ قُرْقُول: («أنا جُذَيلُهَا المُحكَّك»: تصغير «جِذْل»، وهو عود يُنصَب للجرباء مِن الإبل تَستحِكُّ به في مَرابِدها، فتَطرحُ ما عليها من قُراد وغيرِه ممَّا يؤذيها عند الاحتكاك، فتَستشفي بذلك، كالتمرُّغ للدَّابَّة؛ يعني: أنَّه ممَّن يُستشفَى برأيه، وتصغيرُه تصغيرُ تعظيمٍ، وقيل: معناه: أنا صاحب رِهان، و«المُحكَّك»: المعاود له، كما قيل: [من الرجز]

جِذْلُ رِهَانٍ فِي ذِرَاعَيْهِ جَرَب(٥)

يريد: الميسرَ، ضربه مثلًا لفخره، وصغَّره للمدح أو للتقريب، كما قيل: أُخيَّ وبُنيَّ). انتهى[مطالع٢/١٠٣].

و(المُحكَّك)، بالحاء المُهْمَلَة، وتشديد الكاف الأولى المفتوحة، وهو الذي كَثُرَ الاحتكاك به، وقيل: إنَّه أراد أنَّه شديدُ البأس، صلبُ المكْسَرِ، كالجِذْل المُحكَّك، وقيل: معناه: أنا دون الأنصار جِذْلٌ حكَّاك، فبي تُقْرَنُ الصعبةُ(٦).

قوله: (**وَعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ**): قال ابن قُرْقُول: («العَذْق»، بفتح العين: النخلةُ، وبالكسر: العُرجون،

---

(١) هو في رواية مالك عن الزهري عن ابن المسيب عند أحمد (٣٩١)، وابن حبان في «صحيحه» (٤١٣).

(٢) هو الزركشي رحمه الله في «التنقيح» (٣/١٢١٩).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص١٧٢-١٧٣)، «الإصابة» (١/٣٠٢).

(٤) وهم: الحباب بن قيظي، والحباب بن زيد، والحباب بن جَزْء، والحباب بن جبير، والحباب بن عمرو، والحباب ابن عبد الفزاري.

(٥) صدر بيت عجزه: (أَزَلَّ إنْ قِيدَ وإنْ قامَ نَصَبْ)، ووقع في «اللسان» مادة (جذل) وغيره: (حدب) بدل: (جرب).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٣٩٥).

واختُلِف في هذا: هل هو تصغير النَّخلة أو العُرجون؟)[مطالع٢/١٠٣]، وقال في (المُرجَّب): («وعُذيقُها المرجَّبُ»: تصغير: عِذق، بكسر العين، وهو العُرجون، أو عَذق، وهو النَّخلة). انتهى[مطالع٣/١١٩]، وفي «النِّهاية»: (و«العُذَيق»: تصغير «العَذْق»، بالفتح، وهي النخلة). انتهى، وكذا قال أيضًا في (عذق) في هذا الحديث، قال ابن قُرْقُول: (تصغير تعظيم أو تصغير مدح، كما قيل: قُرَيش، أو تصغير تقريب، كبُنيَّ وأُخيَّ، و«المُرجَّب»: المعمَّد يُبنى مِن حجارة، خوف سقوطه؛ لكثرة حمله، وقد يعمَّدُ ويرفد بخشب ذوات شُعَب، وقد يُفعَل ذلك بالعُرجون إذا خُشِي انكسارُه بالحمل، وفعل [ذلك]: التَّرجيب، واسمه: الرُّجْبَةُ والرَّجمة). انتهى[مطالع٣/١١٩]، وفي «النهاية» بعد أن ذكر نحو ما ذكره ابنُ قُرْقُول في تفسير (المرجَّب)، قال: (وقيل: أراد بـ«الترجيب»: التَّعظيم، يقال: رجَّب فلانٌ مولاه، أي: عظَّمه، ومنه سُمِّي: شهر رجب؛ لأنَّه كان يُعظَّم). انتهى.

قوله: (مِنَّا أَمِيرٌ، وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ) أي: مِن الأنصار أميرٌ، فإذا مات أميرُ الأنصار، أُقِيمَ أميرُ قريش، كذا رأيتُه في كلامٍ لا أستحضرُ قائلَه، وقال بعضُهم(١): (وإنَّما قال ذلك؛ لأنَّ العربَ لم تكن تعرف الإمارة، إنَّما كانت تعرف السِّيادة، لكلِّ قبيلةٍ سيِّد، فلا تُطيع إلَّا سيِّدَ قومِها، فجرى هذا القول معه على العادة المألوفة لهم، فلمَّا بلغه قولُ النَّبيِّ ﷺ: «الخلافة في قريش»؛ أمسَكَ عن ذلك).

قوله: (فَكَثُرَ اللَّغَطُ): تَقَدَّمَ ما هو[ح١١٤].

قوله: (فَرِقْتُ مِنَ الِاخْتِلَافِ): هو بكسر الرَّاء، أي: فَزِعتُ.

قوله: (وَنَزَوْنَا عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ): (نَزَوْنا): هو بفتح النُّون، ثمَّ زاي مفتوحة، ثمَّ واو ساكنة، قال ابن الأثير: («فنزونا»، أي: وقعوا عليه ووَطِئُوه).

قوله: (فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: قَتَلْتُمْ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ): هذا القائلُ مِن الأنصار لا أعرف اسمَه.

قوله: (قَتَلَ اللهُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ): الذي يظهرُ أنَّ عمرَ قاله من باب التغليظ عليه، حيث أراد القيام في فتنة، قال شيخُنا: (فيه الدعاءُ على مَن تُخشَى منه الفتنة، وقال الخَطَّابيُّ: «قتل الله سعد بن عُبَادة»: أي: اجعلوه كمن قَتَلَه، واحسبوه في عدد الأموات، ولا تعتدُّوا لمشهده، وذلك أنَّ سعدًا أراد في ذلك المقام أن يُبعَث أميرًا على قومه على مذهب العرب في الجاهليَّة، ألَّا يسود القبيلةَ إلَّا رجلٌ منها، وكان حكم الإسلام خلافَ ذلك، فرأى عمر رضي الله عنه إبطالَه بما غلظ مِن القول وأشنعه...) إلى آخر كلامه[التوضيح٣١/٢٢٩].

قوله: (إِنْ فَارَقْنَا الْقَوْمَ): هو بإسكان القاف، والضَّميرُ فاعلٌ، و(القومَ): مَنْصُوبٌ مفعولٌ، وهذا ظاهِرٌ.

---

(١) هو الزركشي رحمه الله في «التنقيح» (١٢١٩/٣).

قوله: (فَإِمَّا بَايَعْنَاهُمْ): (إمَّا)، بكسر الهمزة وتشديد الميم، وكذا الثَّانية، وفي نسخة: (تابعناهم)[(١)].

قوله: (مَشُورَةٍ): تَقَدَّمَ قريبًا فيها لغتان: مَشْوَرة، ومَشُورة، وهي الشُّورى.

قوله: (فَمَنْ بَايَعَ رَجُلًا...) إلى أن قال: (فَلَا يُتَابَعُ هُوَ وَلَا الَّذِي بَايَعَهُ): تَقَدَّمَ الكلام عليه قريبًا، وكذا قوله: (تَغِرَّةً).

٣٢- بابٌ: البِكْرَانِ يُجْلَدَانِ وَيُنْفَيَانِ

﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ الآيَة [النور: ٢].

قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: رأفةٌ في إِقَامَةِ الحَدِّ.

قوله: (بَابٌ: البِكْرَانِ يُجْلَدَانِ وَيُنْفَيَانِ): (يُجلَد) و(يُنفى): مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُما، والمراد بـ(البكر) هنا مِن الرِّجال والنِّساء: مَن لم يُجامع في نكاحٍ صحيح وهو حرٌّ بالغٌ عاقلٌ، ولو جامع في نكاحِ شبهةٍ أو نكاحٍ فاسد، ففيه قولان للشافعيِّ؛ الصَّحيح: أنَّه لا يُعتدُّ بذلك الوطء[(٢)]، والثَّيِّب إذا ورد في هذا المقام؛ فالمراد به: مَن جامع في دهره ولو مرَّةً في نكاح صحيح وهو بالغٌ حرٌّ عاقلٌ، والرَّجلُ والمرأة في هذا سواءٌ، وسواءٌ في هذا المسلمُ والكافرُ، والرَّشيدُ والمحجورُ عليه لسَفَهٍ، والله أعلم[(٣)].

٦٨٣١ - ٦٨٣٢ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْمُرُ فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يُحْصَنْ: جَلْدَ مِئَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ غَرَّبَ، ثُمَّ لَمْ تَزَلْ تِلْكَ السُّنَّةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ): هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلَمة الماجِشُون أبو عبد الله، تَقَدَّمَ، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو الزُّهْريُّ مُحمَّد بن مسلم.

قوله: (جَلْدَ مِئَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ): (جلدَ): مَنْصُوبٌ على نزع الخافض، أي: بِجَلْد، وكذا (تغريبَ).

قوله: (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ...) إلى آخره: هذا معطوف على السَّند الذي قبلَه، فرواه البُخاريُّ عن مالك بن إسماعيل عن عبد العزيز -هو ابن عبد الله بن أبي سلمة- عن ابن شهاب، عن عروة به، واعلم أنَّ عُروة بن الزُّبَير لم يُدرك عمر بن الخَطَّاب، وذلك أنَّ عمر تُوُفِّيَ سنة

---

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ ورواية الأَصيلي.

(٢) انظر «الوسيط» (٦/٤٣٥)، «منهاج الطالبين» (ص٥٠٣).

(٣) انظر «شرح مسلم» (١١/١٩٠).

ثلاثٍ وعشرين، كما تَقَدَّمَ مِرارًا، وقد وُلِد عروةُ تلك السَّنة، وقال مصعب الزُّبيريُّ: وُلِد لستِّ سنين مِن خلافة عثمانَ، وُلِد سنة تسعٍ وعشرين[تاريخ دمشق ٤٠/٢٤٤]، وليس لعُروةَ عن عمر في «البُخاريِّ» غيرُه، ولا له في بقيَّةِ الكُتُبِ السِّتَّة عنه شيءٌ، والله أعلم.

قوله: (**تِلْكَ السُّنَّةَ**): (السُّنَّة): مَنْصُوبٌ خبرُ (تَزَلْ)، و(تلك): هو الاسمُ، وهذا ظاهِرٌ.

٦٨٣٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يُحْصَنْ، بِنَفْيِ عَامٍ بِإِقَامَةِ الحَدِّ عَلَيْهِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، و(**اللَّيْثُ**): هو ابنُ سعد، و(**عُقَيْلٌ**) بضَمِّ العين، وفتح القاف: ابن خالد، و(**ابْنُ شِهَابٍ**): هو مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله ابن عبد الله بن شهاب الزُّهريُّ، و(**سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ**) بفتح الياء وكسرها، وغيرُه لا يقال فيه إلَّا بالفتح، و(**أَبُو هُرَيْرَةَ**): عبد الرَّحْمَن بن صخر، على الأصَحِّ من نحو ثلاثين قولًا/. [٢/١٣٧٨أ]

٣٣- بابُ نَفْيِ أَهْلِ المَعَاصِي وَالمُخَنَّثِينَ

قوله: (**بَابُ نَفْيِ أَهْلِ المَعَاصِي وَالمُخَنَّثِينَ**): تَقَدَّمَ أنَّ (المُخَنَّث)، بكسر النُّون وفتحها، وتَقَدَّمَ ما صفتُه[ح٤٣٢٤].

٦٨٣٤ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ». وَأَخْرَجَ فُلَانًا، وَأَخْرَجَ فُلَانًا.

قوله: (**حَدَّثَنَا هِشَامٌ**): هو ابنُ أبي عبد الله الدَّستوائيُّ، تَقَدَّمَ[ح٤٤]، و(**يَحْيَى**) بعدَه: هو ابنُ أبي كَثِير.

قوله: (**أَخْرِجُوهُمْ**): هو بفتح الهمزة، وكسر الراء، رُباعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (**وَأَخْرَجَ فُلَانًا، وَأَخْرَجَ فُلَانًا**): كذا في أصلنا، وفي الطُّرَّة بعدَ (وَأَخْرَجَ) الثَّانيةِ: (عُمَرُ)[(١)]؛ فالظاهرُ أنَّ الضميرَ في قوله: (وَأَخْرَجَ) الأُولى عائدٌ إلى النَّبيِّ ﷺ، وإذا كان كذلك؛ فالذي أخرجَه: هيتُ، وأمَّا المُخنَّث الذي أخرجه عمرُ، سيأتي الكلام عليه، وفي بعضِ أصولنا الدِّمشقيَّة: (وأخرجَ عمرُ فلانًا وفلانًا)، قال ابنُ شيخِنا البُلْقينيِّ في قوله: (لعن النَّبيُّ ﷺ المُخنَّثين، وأخرجَ فلانًا

(١) وعليها علامة أبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ.

وفلانًا) ما لفظه: (تَقدَّمَ أنَّه أُخرِج هيتُ، وهرمٌ(١)، وماتعٌ، وأنَّةُ) انتهى[الإفهام٥٩٢].

٣٤- بابُ مَنْ أَمَرَ غَيْرَ الإِمَامِ بِإِقَامَةِ الحَدِّ غَائِبًا عَنْهُ

٦٨٣٥ - ٦٨٣٦ - حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَعْرَابِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ، فَقَالَ: يا رَسُولَ اللهِ اقْضِ بِكِتَابِ اللهِ، فَقَامَ خَصْمُهُ فَقَالَ: صَدَقَ، اقْضِ لَهُ يَا رَسُولَ اللهِ بِكِتَابِ اللهِ، إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ بِمِئَةٍ مِنَ الغَنَمِ وَوَلِيدَةٍ، ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ العِلْمِ، فَزَعَمُوا أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ، أَمَّا الغَنَمُ وَالوَلِيدَةُ، فَرَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُنَيْسُ، فَاغْدُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا فَارْجُمْهَا»، فَغَدَا أُنَيْسٌ فَرَجَمَهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): تَقدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن المغيرة ابن أبي ذئب، أحدُ الأعلام، و(الزُّهْرِي): مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَعْرَابِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ...) الحديث: (الأعراب): سُكَّانُ البوادي، وقد قَدَّمْتُ أنَّ هذا الرَّجلَ لا أعرفه، ولا (امْرَأَته)، ولا (الرَّجُل) الآخر، ولا (ابْنه)[ح٢٣١٤]، وتَقَدَّم الكلامُ على (اقْضِ بَيْنَنا(٢) بِكِتَابِ اللهِ)[ح٢٦٩٥]، وتَقَدَّمَ أنَّ (العَسِيف): الأجير، وكذا جاء تفسيره في بعض طرقه من كلام مالك[ح٦٦٣٣]، وتَقَدَّمَ أنَّ (الوَلِيْدَة): الجاريةُ الصَّبيَّةُ[ح٤٣٩]، وتَقَدَّم أسماءُ الذين كانوا يُفتُون في عهده ﷺ، وقد تَقَدَّمَ عددُ مَن حُفِظَتْ عنه الفتوى من الصَّحابة[ح٢٦٩٥]، وتَقَدَّمَ الكلام على (أُنَيْس)، وهو ابن الضَّحَّاك الأسلميُّ[ح٢٣١٤].

٣٥م- بَابُ إِذَا زَنَتِ الأَمَةُ

٦٨٣٧ - ٦٨٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَنْ؟ قَالَ: «إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ، فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ، فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ بِيعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لَا أَدْرِي بَعْدَ الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ.

---

(١) كذا، وقد تقدَّم أنَّ ابن الملقِّن ضبطه في «التوضيح» (٤٨١/٢١): (هِدْم).

(٢) (بيننا): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا كثيرةً أنَّه مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (سُئِلَ عَنِ الأَمَةِ: إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَنْ؟): قال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (قال الطَّحاويُّ: لم يذكر أحدٌ من الرُّواة: «ولم تُحصَن» غيرُ مالكٍ، وأشار بذلك إلى تضعيفها، وأنكر الحُفَّاظُ هذا على الطَّحاويِّ، قالوا: بل روى هذه اللَّفظةَ أيضًا ابنُ عُيَيْنَة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب، كما قال مالكٌ، فحصل أنَّ هذه اللَّفظة صحيحةٌ، وليس فيها حكم مخالف...) إلى آخر كلامه[شرح مسلم ١١/٢١١].

قوله: (سُئِلَ عَنِ الأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَنْ): فيه ردٌّ لما قاله ابن عَبَّاس، وطاوسٌ، وعطاءٌ، وابن جُرَيجٍ، وأبو عُبَيد مِن أنَّ الأَمَةَ إن كانت مزوَّجةً، كان عليها نصفُ حدِّ الحرَّة من الجلد؛ استدلالًا بالآية، وإن كانت غيرَ مُزَوَّجةٍ؛ فلا حدَّ عليها، وقد تكلَّم العلماء على هذه؛ ومنهم: النَّوويُّ في «شرح مسلم»، فإن أردتَ ذلك، فانظرْه(١)، والحكمُ فيها: أنَّ عليها نصفَ الحدِّ، ولا تُرجَم اتِّفاقًا، أمَّا وجوبُ نصف الحدِّ على المُزوَّجة، فبالقرآن(٢)، وأمَّا على غير المُزوَّجة، فبالأحاديث الصَّحيحة؛ ومنها: حديث مالك هذا، وما في الرِّوايات المُطلَقة: «إذا زنتْ أَمةُ أحدِكم، فلْيَجْلِدْها»، وهذا يتناول المُزوَّجة وغيرَها، وهذا مذهبُ الشَّافِعيِّ، ومالك، وأبي حنيفة، وأحمد، والجماهير(٣).

قوله: (وَلَوْ بِضَفِيرٍ): قال مالكٌ: (الحبل)[ط ٢/٨٢٧]، أراد: التَّقليل للثَّمن، وقد جاء مُفسَّرًا: (ولو بحبلٍ)[ح ٢١٥٢]، وفي «النِّهاية»: (أي: حبلٍ مفتولٍ مِن شعر، «فعيل» بمعنى «مفعول»). انتهى.

٣٦- بابٌ: لَا يُثَرَّبُ عَلَى الأَمَةِ إِذَا زَنَتْ، وَلَا تُنْفَى

قوله: (بَابٌ: لَا يُثَرَّبُ عَلَى الأَمَةِ إِذَا زَنَتْ): (التَّثريبُ): التَّعييرُ والتَّوبيخ بالذَّنب.

٦٨٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا زَنَتِ الأَمَةُ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُثَرِّبْ،

---

(١) «شرح مسلم» (١١/١٩٠)، وانظر «المجموع شرح المهذب» (٢٢/٣٥-٣٧).

(٢) يريد قوله تعالى في سورة النساء (٢٥): ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُم بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنكُمْ وَأَن تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٣) انظر «فتح القدير» (٥/٢٠)، «الكافي في فقه أهل المدينة» (٢/١٧٠)، «المهذَّب» (٢/٢٦٦)، «الكافي في فقه الإمام أحمد» (٤/٩١).

ثُمَّ إِنْ زَنَتْ، فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُثَرِّبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةَ، فَلْيَبِعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعَرٍ».

تَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (**عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ**): تَقَدَّمَ أنَّه سعيد بن أبي سعيد، واسم أبي سعيد كيسانُ، وأنَّ (المَقْبُري) بضَمِّ المُوَحَّدة وفتحها.

قوله: (**تَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**): الضَّمير في (تابعه) يعودُ على اللَّيث، وقد تابعه في رواية الحديث، ولكن خالفه في أنَّ اللَّيث رواه عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهذا رواه عن سعيد عن أبي هريرة، بإسقاط (أبيه)، فقد تابعه مِن وجهٍ، وخالفه في آخرَ، وكما رواه إسماعيلُ بنُ أُمَيَّة رواه غيرُ واحدٍ كذلك عن سعيد عن أبي هريرة، والله أعلم، ومتابعةُ إسماعيلَ أخرجها النَّسائيُّ في (الرَّجم) عن إسماعيل بن مسعود، عن بِشْر بن المفضَّل، عن إسماعيل بن أُمَيَّة به[كن٧٢١٣].

٣٧- بابُ أَحْكَامِ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَإِحْصَانِهِمْ إِذَا زَنَوْا وَرُفِعُوا إِلَى الإِمَامِ

قوله: (**وَرُفِعُوا إِلَى الإِمَامِ**): (رُفِعوا): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٦٨٤٠- حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ**: حَدَّثَنَا **الشَّيْبَانِيُّ** قَالَ: سَأَلْتُ **عَبْدَ اللهِ ابْنَ أَبِي أَوْفَى** عَنِ الرَّجْمِ فَقَالَ: رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: أَقَبْلَ النُّورِ أَمْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي.

تَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ وَالمُحَارِبِيُّ وَعَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ. وَقَالَ بَعْضُهُم: المَائِدَةُ، وَالأَوَّلُ أَصَحُّ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن زياد العبديُّ، وتَقَدَّمَ في ترجمته أنَّ له ما يُنكر تجنَّبه أهلُ «الصَّحيح»، و(**الشَّيْبَانِيُّ**): تَقَدَّمَ أنَّه بالشين المُعْجَمَة، تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ اسمه سليمان بن فَيروز، أبو إسحاق، الشَّيبانيُّ الكوفيُّ، و(**عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى**): علقمة بن خالد بن الحارث، وقد تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ أبا أوفى صحابيٌّ، كابنه عبد الله.

قوله: (**تَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَالمُحَارِبِيُّ، وَعَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ**): أمَّا الضميرُ في (تابعه)، فيعود على عبد الواحد، وهو ابنُ زيادٍ العبديُّ، و(خالد بن عبد الله): هو الطَّحَّان، تَقَدَّمَ مُترجَمًا، و(المحاربيُّ): هو عبدُ الرَّحْمَن بن مُحَمَّد بن زياد المحاربيُّ، أبو مُحَمَّد، الكوفيُّ، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِين[الدوري١/١٩٨] والنَّسائيُّ، وقال أبو حاتم: صدوقٌ إذا حدَّث عن الثِّقات، ويروي عن المجهولين أحاديثَ مُنكَرةً، فيفسد حديثه بذلك[الجرح والتعديل٥/٢٨٢]، أخرج له الجماعة، تُوُفِّيَ سنة (١٩٥هـ)، له ترجمة

في «الميزان»[٢/٥٨٥](١)، و(عَبِيدة بن حُمَيد): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه بفتح العين، وكسر المُوَحَّدة، قال الدِّمْيَاطيُّ: (عَبِيدة بن حُمَيد انفرد به البُخاريُّ، وعَبِيدة بن سفيان انفرد به مسلم، وعَبِيدة بن عمرو السلمانيُّ اتَّفقا عليه)، ومتابعةُ عليِّ بن مسهر أخرجها مسلم في (الحدود) عن أبي كامل، عن عبد الواحد، عن أبي إسحاق الشَّيبانيِّ به[م١٧٠٢]، وباقي المُتابَعات لم أرها ولا واحدةً منها في شيء مِن الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، والله أعلم، قال شيخنا: (ومتابعة عَبِيدة أخرجها أحمد بن منيع في «مسنده» عنه، عن أبي بكر إسحاقَ، عن ابن أبي أوفى)[التوضيح٣١/١٥٢]، كتب بعض حُفَّاظ العَصْرِ على هذا المكان ما لفظه: (متابعةُ عليِّ ابن مسهر وصلها مسلم من طريقه[م١٧٠٢]، ومتابعةُ خالدٍ وصلها المُؤلِّف -أعني: البُخاري-[ح٦٨١٣]، ومتابعةُ عَبِيدة وصلها الإسماعيليُّ من طريقه بالسند الذي هنا، ومتابعةُ المُحارِبيِّ لم أجدْها بعد طول البحث والتَّنقيب). انتهى[هُدى٧١].

قوله: (**وَقَالَ بَعْضُهُم: المَائِدَةِ، وَالأَوَّلُ أَصَحُّ**): (بعضُهم): لم أعرفه(٢).

٦٨٤١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ اليَهُودَ جَاؤُوا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنَيَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَاةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ؟» فَقَالُوا: نَفْضَحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ، قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبْتُمْ، إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ، فَأَتَوْا بِالتَّوْرَاةِ فَنَشَرُوهَا، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، قَالُوا: صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ. فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَرُجِمَا، فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَجْنَأُ عَلَى المَرْأَةِ يَقِيهَا الحِجَارَةَ.

قوله: (**أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنَيَا**): تَقَدَّمَ أنَّ الرَّجل الزاني اليهوديَّ لا أعرف اسمه، وأنَّ اليهوديَّةَ الزَّانيةَ اسمُها بُسْرة، كذا سمَّاها السُّهَيليُّ في «روضه»، كما رأيتُه فيه(٣).

قوله: (**فَقَالَ(٤) عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ**): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّ (سلاماً) والدَ عبد الله بتخفيف اللَّام، وتقدَّمت

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٧/٣٨٦)، وتقدم عند الحديث (٩٧).

(٢) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٢/١٧٣): (قوله: «وقال بعضُهم» أي: بعضُ المسلمين، وهو عَبِيدة؛ فإنَّ لفظه في «مسند أحمد بن مَنيع» ومن طريقه الإسماعيليُّ: «فقلتُ: بعدَ سورة المائدة أو قبلها؟»)، وكذا ساقه بلفظه ابن الملقن في «التوضيح» (٣١/١٥٣).

(٣) «الروض الأُنُف» (٢/٢٩٨)، وقد تقدَّم برقم (١٣٢٩).

(٤) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قال).

[٣٧٨/٢ب] ترجمة عبد الله بن سلام رضي الله عنه [ح٢١٢٥، ٣٣٢٩، وقبل ح٣٨١٢]/.

قوله: (**فَأَتَوْا بِالتَّوْرَاةِ**): (أَتَوْا): فعلٌ ماضٍ.

قوله: (**فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ**): تَقَدَّمَ أنَّ هذا الذي وضع يدَه هو الأعورُ، كما يأتي في آخر هذا «الصحيح»: (ارْفَعْ يَدَكَ يَا أَعْوَرُ)(١)، وهو عبدُ الله بنُ صُوري، ويُقال في والده: صُوريا، ذكر السُّهيليُّ عن النَّقَّاش: أنَّه أسلم [الروض٢/٢٨٩].

قوله: (**يَجْنَأُ**(٢)): هو بالجيم، مهموزٌ، كذا في أصلنا، وفي نسخةٍ: (يحني)، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ على الروايات في ذلك، فانظره [ح٣٦٣٥].

٣٨- بابُ إِذَا رَمَى امْرَأَتَهُ أَوِ امْرَأَةَ غَيْرِهِ بِالزِّنَى عِنْدَ الحَاكِمِ وَالنَّاسِ، هَلْ عَلَى الحَاكِمِ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهَا فَيَسْأَلَهَا عَمَّا رُمِيَتْ بِهِ؟

٦٨٤٢- ٦٨٤٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، **عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ: **أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا** إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ أَحَدُهُمَا: اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ، وَقَالَ الآخَرُ -وَهُوَ أَفْقَهُهُمَا-: **أَجَلْ** يَا رَسُولَ اللهِ **فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ**، وَائْذَنْ لِي أَنْ أَتَكَلَّمَ، قَالَ: «تَكَلَّمْ»، قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ **عَسِيفًا** عَلَى هَذَا -قَالَ مَالِكٌ: وَالعَسِيفُ: **الأَجِيرُ**- فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَبِجَارِيَةٍ لِي، **ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ العِلْمِ** فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «**أَمَا وَالَّذِي** نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ، أَمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ؛ فَرَدٌّ عَلَيْكَ»، وَجَلَدَ ابْنَهُ مِائَةً وَغَرَّبَهُ عَامًا، وَأَمَرَ **أُنَيْسًا الأَسْلَمِيَّ** أَنْ يَأْتِيَ **امْرَأَةَ الآخَرِ**، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ، فَارْجُمْهَا، فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا.

قوله: (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): تَقدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحمَّد بن مسلم الزُّهْريُّ.

---

(١) لفظ حديث البخاري (٧٥٤٣): (فَجَاؤُوا فَقَالُوا لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَرْضَوْنَ: يَا أَعْوَرُ اقْرَأْ، فَقَرَأَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْهَا، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، قَالَ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ، فَإِذَا فِيهِ آيَةُ الرَّجْمِ تَلُوحُ)، وقد قدَّم المصنِّف الإشارة إليه بهذا اللفظ عند الحديث (٣٦٣٥).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن المستملي والكشميهنيِّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (يَحْنِي).

قوله: (أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا): تَقَدَّمَ أنَّ هذينِ الرجلينِ لا أعرفُهُما، ولا (ابن) أحدهما، ولا (زَوْجَة) الآخر، والله أعلم[ح٢٣١٤].

قوله: (أَجَلْ): تَقَدَّمَ ضبطُه، وأنَّ معناه: نَعَم.

قوله: (فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه[ح٢٦٩٥].

قوله: (كَانَ عَسِيفًا): تَقَدَّمَ مَرَّاتٍ أنَّه بفتح العين وكسر السين المُهْمَلَتينِ، وبالفاء، وقال مالكٌ هنا: (والعَسِيفُ: الأَجِيرُ).

قوله: (ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ العِلْمِ): تَقَدَّمَ أسماءُ الجماعة الذين كانوا يُفتون في عهده ﷺ، وتَقَدَّمَ عددُ مَن حُفِظَت عنه الفتوى من الصَّحَابة رضي الله عنهم، وأنَّه مئةٌ ونيِّفٌ وثلاثون شخصًا[ح٢٦٩٥].

قوله: (أَمَا وَالَّذِي): (أَمَا): بفتح الهمزة، وتخفيف الميم.

قوله: (وَأَمَرَ أُنَيْسًا الأَسْلَمِيَّ): تَقَدَّمَ أنَّه أُنيس بن الضَّحَّاك الأسلميُّ[ح٢٣١٤].

قوله: (امْرَأَةَ الآخَرِ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الهمزة الممددة، وفتح الخاء، وتَقَدَّمَ[ح٦٦٣٣] ما نقل فيه شيخُنا من أنَّه بقصر الهمزة، وكسر الخاء[التوضيح٣٠/٢٣٧].

٣٩- باب مَنْ أَدَّبَ أَهْلَهُ أَوْ غَيْرَهُم دُونَ السُّلْطَانِ

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا صَلَّى فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى، فَلْيُقَاتِلْهُ». وَفَعَلَهُ أَبُو سَعِيدٍ.

قوله: (وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ): هو سعدُ بن مالك بن سِنان الخدريُّ.

٦٨٤٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ وَاضِعٌ رَأْسَهُ عَلَى فَخِذِي، فَقَالَ: حَبَسْتِ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَالنَّاسَ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، فَعَاتَبَنِي، وَجَعَلَ يَطْعُنُ بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، وَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللهِ ﷺ. فَأَنْزَلَ اللهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه ابنُ أبي أُويسٍ عبدِ الله، وأنَّه ابنُ أُخت مالكٍ المجتهدِ أحدِ الأعلام.

قوله: (وَجَعَلَ يَطْعُنُ بِيَدِهِ): هو بضَمِّ العين وفتحها، تَقَدَّمَ مِرارًا.

قوله: (إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللهِ ﷺ): (مكانُ): مَرْفُوعٌ، استثناءٌ مفرَّغٌ.

قوله: (فَأَنْزَلَ اللهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ): تَقَدَّمَ في (التيمُّم) وغيرِه أيُّ آيةٍ نزلت في ذاك، والاختلافُ فيها[ح٣٣٤].

٦٨٤٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ القَاسِمِ: حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ فَلَكَزَنِي لَكْزَةً شَدِيدَةً، وَقَالَ: حَبَسْتِ النَّاسَ فِي قِلَادَةٍ، فَبِي الْمَوْتُ لِمَكَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَقَدْ أَوْجَعَنِي، نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: لَكَزَ وَوَكَزَ وَاحِدٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] ابْنُ وَهْبٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن وَهْب، أحدُ الأعلام، و(عَمْرٌو) بعدَه: هو ابنُ الحارث بن يعقوب، أبو أُمَيَّةَ الأنصاريُّ، أحدُ الأعلام.

قوله: (فِي قِلَادَةٍ): (في): سببيَّة هنا، وفيه ردٌّ على مَن أنكر مجيئها سببيَّة[(٢)].

٤٠ - بابُ مَنْ رَأَى مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ

٦٨٤٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ، عَنْ وَرَّادٍ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ المُغِيرَةِ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصْفَحٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللهُ أَغْيَرُ مِنِّي».

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ إسماعيلَ التَّبُوذكيُّ، و(أَبُو عَوَانَةَ): الوضَّاحُ بنُ عبد الله، و(عَبْدُ المَلِكِ): هو ابنُ عُمير.

قوله: (مَعَ امْرَأَتِي): امرأةُ سعد بن عُبَادة هي أمُّ [ثابت][(٣)].

قوله: (غَيْرَ مُصْفَحٍ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه في أوَّل (النكاح) في (باب الغَيرة)[بعد ح٥٢١٩]، وهو بالصاد، والفاء، والحاء، المهملتين، قال في «المطالع»: (بكسر الفاء وفتحها، مع ضمِّ الميم، وسكون الصاد، أي: بحدِّهِ لا بعَرْضِه، تأكيدًا لبيانِ ضرْبِه ليقتله، فمَن فتحه؛ كان وصفًا للسيف، ومَن كسره؛ جعله حالًا من الضَّارِبِ، وصَفْحا السيفِ: وَجهاهُ العَريضانِ، وغِراراهُ: حدَّاه). انتهى[مطالع ٤/٣٠٠]، ورأيتُه في بعض النُّسخ مشدَّد الفاء ومفتوحها، قال شيخُنا عنِ ابن التين: (والتشديدُ هو ما في سائر الأمَّهاتِ). انتهى[التوضيح ٢٥/١٠٤].

٤١ - بابُ مَا جَاءَ فِي التَّعْرِيضِ

٦٨٤٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ: «هَلْ

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنِي).

(٢) انظر «شواهد التوضيح» (ص١١٠).

(٣) (ثابت): بياض في (أ)، والمثبت مستفاد ممَّا تقدَّم عند الحديث (٤٢٣).

لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا أَلْوَانُهَا؟» قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَنَّى كَانَ ذَلِكَ؟» قَالَ: أُرَاهُ عِرْقٌ نَزَعَهُ، قَالَ: «فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه ابنُ أبي أُويسٍ عبدِ الله، وأنَّه ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ، أحدُ الأعلام، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو مُحَمَّد بن مسلمٍ الزُّهْرِيُّ، و(سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غيرَه لا يُقال إلَّا بالفتح[1].

قوله: (جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ): هذا الأعرابيُّ تَقَدَّمَ أنَّ اسمَه ضمضمُ بنُ قَتادةَ[ح٥٣٠٥]، قاله عَبْدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ الأزديُّ المصريُّ في «مبهماته» -وقد رويتُها بالسماع بالقاهرة- وساقَ له شاهداً، وفي الشاهد: (فقدمْنَ عجائزُ من بني عجل، فأخبرْنَ أنَّ للمولود جدَّةً سوداءَ)[الغوامض١٦٥]، وكذا سمَّاه الذَّهَبيُّ في «تجريده»[التجريد١/٢٧٣].

قوله: (وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ): هذا الولدُ لا أعرف اسمَه.

قوله: (مِنْ أَوْرَقَ): تَقَدَّمَ ما (الأورقُ)[ح٤٠٧٢].

قوله: (أُرَاهُ عِرْقٌ نَزَعَهُ): (أُراه): بضَمِّ الهمزةِ، أي: أظنُّه.

٤٢ - بابٌ: كَمِ التَّعْزِيرُ وَالأَدَبُ؟

٦٨٤٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ».

قوله: (حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه بفتح الحاء المُهْمَلَة، وكسر المُوَحَّدة.

قوله: (عَنْ أَبِي بُرْدَةَ): هو هانئُ بن نِيَار، وهو أبو بُردة بن نِيار بن عَمرو بن عُبيد بن عَمرو الأوسيُّ، وقيل غيرُ ذلك في نسبه، وهو خالُ البَراءِ بنِ عازبٍ، عَقَبِيٌّ بدريٌّ جليلٌ، تُوُفِّيَ عامَ الجماعة، أخرج له الجماعةُ، رضي الله عنه.

قوله: (لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشَرَةِ[2]): (يُجلَدُ): مَبْنِيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (جَلَدَاتٍ): بفتح اللام.

---

(١) في (أ): (بالكسر)، والمثبت موافق للمواضع السابقة.

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (عَشْرِ).

٦٨٤٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ: عَمَّنْ سمعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا عُقُوبَةَ فَوْقَ عَشْرِ ضَرَبَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه أحدُ الأعلام، الفَلَّاس الصيرفيُّ، و(فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ): بضَمِّ الفاء، وفتح الضاد المُعْجَمَة/. [٢/٣٧٩أ]

قوله: (حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ عَمَّنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ): اعلم أنَّ الجهل بعين الصَّحابيِّ -وسيجيءُ مَنْ هو- لا يضرُّ؛ لأنَّهم كلَّهم عدولٌ، وهذا هو الصحيح، وقد قَدَّمْتُ فيه خلافًا[ح٣٦٧٣]، وهذا الحديثُ ذكره المِزِّيُّ في «أطرافه» في ترجمة عبد الرَّحْمَن بن جابر بن عبد الله عمَّن سمع النَّبيَّ ﷺ... الحديث، فقال: (البُخاريُّ في «المحاربين»)، وطرَّفه عن صحابيٍّ منهم كما هنا، ثم قال: (رُوِيَ عن سليمان بن يسار، عن عبد الرَّحْمَن بن جابر، عن أبي بُردة بن نِيار، وقيل: عنه، عن عبد الرَّحْمَن بن جابر، عن أبيه، عن أبي بُردة بن نِيار، وقد مضى). انتهى[تحفة١١/١٧٧]؛ يعني: في مسند أبي بُردة هانئ ابن نِيار[تحفة٩/٦٥]، والله أعلم.

٦٨٥٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو: أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، إِذْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ فَحَدَّثَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ: أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بُرْدَةَ الأَنْصَارِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَجْلِدُوا فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ».

قوله: (حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبدُ الله بنُ وَهْبٍ، أحدُ الأعلام، و(عَمْرٌو) بعدَه: هو ابنُ الحارث بن يعقوب، أبو أُمَيَّةَ، أحدُ الأعلام، تَقَدَّمَ[ح٢٠٢].

قوله: (فَحَدَّثَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ): (سليمانَ): مَنْصُوبٌ مفعولٌ، وفاعلُ (حدَّثَ): (هو)، عائدٌ على (عبد الرَّحْمَن بن جابر)، و(أَبُو بُرْدَةَ الأَنْصَارِيُّ): تَقَدَّمَ أنَّه هانئُ بن نِيار قريبًا، [و]أنَّه عَقَبيٌّ بدريٌّ جليلٌ.

٦٨٥١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الوِصَالِ، فَقَالَ لَهُ رِجَالٌ مِنَ المُسْلِمِينَ: فَإِنَّكَ يَا رَسُولَ اللهِ تُوَاصِلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَيُّكُمْ مِثْلِي؟ إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ»، فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا

عَنِ الوِصَالِ، وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا، ثُمَّ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَوُا الهِلَالَ، فَقَالَ: «لَوْ تَأَخَّرَ لَزِدْتُكُمْ»، كَالمُنَكِّلِ بِهِمْ حِينَ أَبَوْا.

تَابَعَهُ شُعَيْبٌ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَيُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، و(**اللَّيْثُ**): هو ابنُ سعد، أحدُ الأعلام الأجواد، و(**عُقَيْلٌ**): بضَمِّ العين، وفتح القاف، وهو ابنُ خالدٍ، و(**ابْنُ شِهَابٍ**): مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، و(**أَبُو سَلَمَةَ**): عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف، أحدُ الفقهاء السبعة على قول الأكثر، و(**أَبُو هُرَيْرَةَ**): عبد الرَّحْمَن بن صخرٍ، على الأصَحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الوِصَالِ**): تَقَدَّمَ أنَّه صومُ يومَين فما زاد من غير أن يتناول بينهما مفطرًا(١)، وقدَّمتُ حُكْمَهُ[قبل ح١٩٦١].

قوله: (**فَقَالَ لَهُ رِجَالٌ**): هؤلاء الرجالُ لا أعرفُهم.

قوله: (**إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ**): تَقَدَّمَ الكلامُ مُطوَّلًا، وذكرتُ فيه أقوالًا في (الصوم)، وأنَّ الصحيحَ: أنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يجعلُ فيه قوَّةً مِن أكلٍ وشُرْبٍ[ح١٩٦١].

قوله: (**تَابَعَهُ شُعَيْبٌ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَيُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ**): الضميرُ في (تابعه) يعود على عُقَيل، و(شعيب): هو ابنُ أبي حمزة، ومتابعة شعيب أخرجها البُخاريُّ في (الصوم) عن أبي اليمان عن شعيب به[ح١٩٦٥]، وأخرجها النَّسائيُّ فيه عن عمرو بن عثمان، عن أبيه، عن شعيب به[كن٣٢٥١]، و(يحيى بنُ سعيدٍ): هو الأنصاريُّ القاضي، تَقَدَّمَ، ومتابعةُ يحيى بنِ سعيدٍ لم أرَها في شيءٍ مِنَ الكُتُبِ السِّتَّةِ سوى ما هنا(٢)، و(يونسُ): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، ومتابعةُ يونسَ أخرجها مسلمٌ في (الصوم) عن حَرْملةَ، عن ابن وَهْب، عن يونسَ به[م(١١٠٣)(٥٧)].

قوله: (**وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ**): هو عبد الرَّحْمَن بن خالد بن مسافرٍ أميرُ مصرَ، عن الزُّهْرِيِّ، وعنه: مولاهُ الليثُ بن سعد، ويحيى بن أيُّوب، تَقَدَّمَ[ح٢١١٦]، وتعليقه هذا: قال المِزِّيُّ: (قال أبو مسعود: هكذا رواه البُخاريُّ، ولم يقل شعيب عمَّن؟ وإنَّما هو شعيب عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمةَ، وقال في حديث ابنِ مسافرٍ: عن سعيدٍ وحدَه، وإنَّما هو عن سعيدٍ وأبي سلمةَ، زاد المِزِّيُّ: [و]كذلك هو في نسخة أبي

---

(١) لم يتقدَّم تفسير (الوصال).

(٢) وصلها الذُّهْليُّ في «الزُّهريَّات» كما قال الحافظ في «فتح الباري» (١٢/١٨٦).

اليمان من رواية عليٍّ بن مُحَمَّد الجَكَّانيِّ عنه، عن شعيب، عن الزُّهْرِيِّ عن أبي[١] سلمةَ، وكذلك أخرجه البُخاريُّ في «الصوم» عن أبي اليمان بإسناده، وقال: عن أبي سلمةَ). انتهى[تحفة١٠/٢٣]، وقد ذكرتُ هذا الكلامَ أنا في (الصوم) أيضًا، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو الزُّهْرِيُّ، و(سَعِيدٌ): هو ابنُ المُسَيِّب.

٦٨٥٢ - حَدَّثَنِي عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جِزَافًا أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ، حَتَّى يُؤْوُوهُ إِلَى رِحَالِهِمْ.

قوله: (حَدَّثَنِي عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالمُثَنَّاة تحت، والشين المُعْجَمَة، وقدَّمت الكلام عليه مرارًا، وعلى عَبَّاس بن الوليد؛ بالموحَّدة، والسين المُهْمَلَة، وعيَّنتُ الأماكنَ التي له -أي: لهذا الثاني- في «البُخاريِّ»، وهي ثلاثة[٢] أماكن، وفي الأخير منها عيَّنه[٣]: (النرسي)[ح٢٨٥]، و(عَبْدُ الأَعْلَى): هو ابنُ عبد الأعلى، و(مَعْمَرٌ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الميمين، بينهما عين ساكنة، وأنَّه ابنُ راشدٍ، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّدُ بنُ مسلمٍ.

قوله: (يُضْرَبُونَ): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (جُزَافًا): هو مثلَّثُ الجيم.

٦٨٥٣ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله: أَخْبَرَنَا يُونُس، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا انْتَقَمَ رَسُولُ الله ﷺ لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ يُؤْتَى إِلَيْهِ، حَتَّى يُنْتَهَكَ مِنْ حُرُمَاتِ اللهِ فَيَنْتَقِمَ للهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي روَّاد، وأنَّ عبدان لقبُه، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابنُ المبارك، شيخ خُراسان، و(يُونُس): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، و(الزُّهْرِيُّ): هو مُحَمَّد ابن مسلم ابن شهاب.

قوله: (يُؤْتَى إِلَيْهِ): (يُؤتَى): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (حَتَّى يُنْتَهَكَ): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٤٣ - بابُ مَنْ أَظْهَرَ الفَاحِشَةَ وَاللَّطْخَ وَالتُّهَمَةَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ

قوله: (وَاللَّطْخَ): هو بفتح اللَّام، وإسكان الطاء المُهْمَلَة، وبالخاء المُعْجَمَة، قال في «المطالع»:

---

(١) في (أ): (الزهري وأبي)، والمثبت من مصدره.

(٢) في (أ): (ثلاث)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٣) أي: فقال: (عباس النرسي).

(هو التُّهَمَةُ، وإلصاقُ الشرِّ إلى الملطوخ). انتهى[مطالع ٣/٤٢٨]، ومقتضى عطفِ البُخاريِّ (التُّهَمَةَ) عليه: أنَّه غيرُه، وفي «الصحاح»: (لَطَخَهُ لَطْخًا، فتَلَطَّخَ به، أي: لوَّثَه به فتلوَّث، ولُطِخَ فلانٌ بِشَرٍّ: رُمِيَ به)، ومثله في «القاموس»، **والحاصل**: أنَّ (اللَّطْخ): الرَّميُ بالقبيحِ.

قوله: (وَالتُّهَمَةَ): هو بفتح الهاء، وفي «النهاية» لابن الأثير: (وقد تُفتَح الهاء)، وسأذكر لفظه إن شاء الله تعالى[ح ٧١٦٠].

٦٨٥٤ - **حَدَّثَنَا عَلِيٌّ**: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: **شَهِدْتُ الْمُتَلَاعِنَيْنِ** وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، **فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ زَوْجُهَا**: كَذَبْتُ عَلَيْهَا إِنْ أَمْسَكْتُهَا قَالَ: فَحَفِظْتُ ذَاكَ مِنَ الزُّهْرِيِّ: إِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا، فَهُوَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا **كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ**؛ فَهُوَ.

وَسَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: جَاءَتْ بِهِ لِلَّذِي **يُكْرَهُ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَلِيٌّ**): هو عليُّ بن عبد الله بن جعفر بن نَجِيْح ابن المَدينيِّ، الحافظ الكبير، و(**سُفْيَانُ**) بعدَه: هو ابنُ عُيَيْنَة، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم، تَقَدَّمَ أعلاه.

قوله: (**شَهِدْتُ الْمُتَلَاعِنَيْنِ**): هذان المتلاعنان هما: عُويمر العجلانيُّ وامرأتُه، كما صَرَّحَ به في (اللِّعان)[ح ٥٣٥٠]، وتَقَدَّمَ أنِّي لا أعرفُ اسمها، وتَقَدَّمَ في (سورة النور) ما قاله ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ[ح ٤٧٤٥]، وما قاله ابنُ الملقِّن شيخُنا الشارحُ[ح ٤٧٤٧].

قوله: (**فَرَّقَ بَيْنَهُمَا**): هو مَبْنيٌّ للفاعل، أي: فرَّق بينهما رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويجوزُ بناؤُه للمفعول، والله أعلم.

قوله: (**قَالَ**(١) **زَوْجُهَا**): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّ زوجَها عويمرُ العجلانيُّ.

قوله: (**كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ**): هو بفتح الواو والحاء المُهْمَلَة والراء، ثمَّ تاء التأنيث، تَقَدَّمَ معناه.

قوله: (**يُكْرَهُ**): مَبْنيٌّ للمفعول.

٦٨٥٥ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا **أَبُو الزِّنَادِ**، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْمُتَلَاعِنَيْنِ فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ شَدَّادٍ: هِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا امْرَأَةً عَنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ». قَالَ: لَا، **تِلْكَ امْرَأَةٌ أَعْلَنَتْ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه ابنُ المَدينيِّ، الحافظُ الجِهْبِذُ، و(**سُفْيَانُ**) بعدَه: هو ابنُ عُيَيْنَةَ، و(**أَبُو الزِّنَادِ**)، بالنون: عبد الله بن ذكوان.

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَقَالَ).

قوله: (تِلْكَ امْرَأَةٌ أَعْلَنَتْ): هذه المرأة المعلنةُ لا أعرفُ اسمَها.

٦٨٥٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ذُكِرَ التَّلَاعُنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا، ثُمَّ انْصَرَفَ وَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ، فَقَالَ عَاصِمٌ: مَا ابْتُلِيتُ بِهَذَا إِلَّا لِقَوْلِي، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُصْفَرًّا، قَلِيلَ اللَّحْمِ، سَبِطَ الشَّعَرِ، وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَ أَهْلِهِ آدَمَ، خَدْلًا، كَثِيرَ اللَّحْمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللهمَّ بَيِّنْ». فَوَضَعَتْ شَبِيهًا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجُهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا فَلَاعَنَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلِسِ: هِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوْ رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ؛ لَرَجَمْتُ هَذِهِ»، فَقَالَ: لَا، تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهِرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءَ.

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): هو ابنُ سعدٍ الإمام، و(يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) بعدَه: هو الأنصاريُّ، قاضي السَّفَّاح/. [٢/٣٧٩ب]

قوله: (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ): كذا في أصلنا، وعلى (القاسم بن مُحَمَّد) علامةُ أبي ذرٍّ، وهذه الروايةُ -أعني: إثبات (القاسم بن مُحَمَّد)- قال في هامش أصلنا ما لفظه: (الصواب: إثبات «القاسم بن مُحَمَّد» التي هي رواية أبي ذرٍّ؛ لأنَّ عبد الرَّحْمَن بنَ القاسم لم يسمع من ابن عَبَّاس)، انتهت، ولم يذكرِ المِزِّيُّ في «أطرافه» الحديثَ إلَّا في ترجمة القاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر الصِّدِّيق عن ابن عَبَّاس[تحفه٥/١٩٤]، ولم يذكر في «أطرافه» روايةً: عن عبد الرَّحْمَن ابن القاسم عن ابن عَبَّاس بالكُلِّيَّة، فالصواب: إثباتُ (القاسم بن مُحَمَّد)، والله أعلم، وكذا هو ثابتٌ في أصلِنا الدِّمَشْقيِّ بلا خلافٍ، والله أعلم.

قوله: (ذُكِرَ التَّلَاعُنُ): (ذُكِر): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(التَّلاعنُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعل.

قوله: (فَجَاءَهُ(١) رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ): هذا الرجل هو عويمر العجلانيُّ، كما صَرَّحَ به في (كتاب اللعان)[ح٤٧٤٥]، والله أعلم.

قوله: (مَا ابْتُلِيتُ): هو بضَمِّ التاءينِ؛ الأُولى؛ لأنَّه لم يُسَمَّ فاعلُه، والثانيةُ؛ لأنَّها تاء المتكلِّم، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ): امرأةُ عويمر العجلانيِّ تَقَدَّمَ الكلامُ عليها في (سورة النور)[ح٤٧٤٥]، وأنِّي لا أعرفها، وتَقَدَّمَ ما قاله شيخُنا الشارحُ وابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ[ح٤٧٤٧].

---

(١) كذا في (أ) و(ق) بعد الإصلاح، وفي «اليونينيَّة»: (وَأَتَاهُ).

قوله: (سَبِطَ الشَّعرِ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه، وكذا (آدَمَ)[ح٣٢٣٩]، وكذا (خَدْلًا)[ح٥٣١٠].

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عَبَّاسٍ): تَقَدَّمَ أنَّ هذا الرجلَ هو عبد الله بن شدَّاد، مشهورُ الترجمة[ح٥٣١٠].

قوله: (تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهِرُ فِي الإِسْلَامِ السُّوءَ): تَقَدَّمَ قريبًا وبعيدًا أنِّي لا أعرفُ هذه المرأة[ح٥٣١٠].

٤٤ - بابُ رَمْيِ المُحْصَنَاتِ

وَقَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا﴾ الآية [النور: ٤-٥].

قوله: (بَابُ رَمْيِ المُحْصِنَاتِ): هو بفتح الصاد وكسرها، وهذا مَعْرُوفٌ.

٦٨٥٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الله: حَدَّثَني سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِالله، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ الله إِلَّا بِالحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ اليَتِيمِ، وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ المُحْصَنَاتِ الغَافِلَاتِ المُؤْمِنَاتِ».

قوله: (حَدَّثَنَا(١) سُلَيْمَانُ): هو ابنُ بلال، و(أَبُو الغَيْثِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سالمٌ مولى عبد الله بن مُطيع.

قوله: (المُوبِقَاتِ): هو بكسر المُوَحَّدة، اسمُ فاعلٍ، وهذا ظاهِرٌ، وتَقَدَّمَ تفسيرها بـ(المُهْلِكَات)[ح٢٧٦٦].

٤٥ - بابُ قَذْفِ العَبِيدِ

٦٨٥٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا القَاسِمِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّا قَالَ، جُلِدَ يَوْمَ القِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى بن سعيد) بعد (مسدَّد): هو القَطَّان الحافظ، شيخ الحُفَّاظ، و(فُضَيْل بْن غَزْوَانَ): بضَمِّ الفاء، وفتح الضاد المُعْجَمَة، وهذا ظاهِرٌ جِدًّا، و(ابْنُ أَبِي نُعْمٍ): بضَمِّ النون، وهو عبدُ الرَّحْمَن بن أبي نُعْمٍ البَجَلِيُّ، أبو الحكم العابد، أخرج له الجماعة، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٥٩٥]، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٣٤٤].

قوله: (جُلِدَ يَوْمَ القِيَامَةِ): (جُلِد): مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٤٦ - بابٌ: هَلْ يَأْمُرُ الإِمَامُ رَجُلًا فَيَضْرِبُ الحَدَّ غَائِبًا عَنْهُ؟ وَقَدْ فَعَلَهُ عُمَرُ

قوله: (فَيَضْرِبَ الحَدَّ): (يضربَ): مَنْصُوبٌ جواب الاستفهام؛ وهو (هل) في أوَّل الترجمة، وفي

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثني).

أصلنا رُفِعَ بالقلم(١)، والظاهر أنَّ الرَّفعَ طارئٌ عليها.

٦٨٥٩- ٦٨٦٠- **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ**، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ قَالَا: جَاءَ **رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ** ﷺ فَقَالَ: **أَنْشُدُكَ اللهَ**، إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ، فَقَامَ خَصْمُهُ وَكَانَ أَفْقَهَ مِنْهُ فَقَالَ: صَدَقَ، اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ، وَائْذَنْ لِي يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قُلْ» فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي **كَانَ عَسِيفًا** فِي أَهْلِ هَذَا فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَخَادِمٍ، وَإِنِّي سَأَلْتُ **رِجَالًا مِنْ أَهْلِ العِلْمِ** فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ، المِائَةُ وَالخَادِمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَيَا **أُنَيْسُ**، اغْدُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا فَسَلْهَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ، فَارْجُمْهَا»، فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ**): هذا هو مُحَمَّد بن يوسف، أبو أحمد البيكنديُّ البُخاريُّ، تَقَدَّمَ في (العلم)[ح٦٨و٧٧] و(بدء الخلق)[ح٣٢٣٥] و(علامات النبوَّة في الإسلام)[ح٣٦١٥] وغير ذلك، وذكرتُ بعضَ ترجمته، وأنَّه واسع الرحلة، ولا أعلم فيه جرحًا ولا تعديلًا، إلَّا أنَّ البُخاريَّ روى عنه مُحتجًّا به غَيْرَ مَرَّةٍ، والله أعلم.

قوله: (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مسلم بن عُبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهْرِيُّ، أحدُ الأعلامِ المشاهيرِ.

قوله: (**رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ**(٢) ﷺ): تَقَدَّمَ أنَّ هذا الرجلَ وامرأتَه، والزانيَ بها وأباه(٣)، لا أعرفهم[ح٢٣١٤].

قوله: (**أَنْشُدُكَ اللهَ**): (أَنشُدُكَ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الهمزة، وضمِّ الشين، أي: أسأَلُك[ح٦٣].

قوله: (**كَانَ عَسِيفًا**): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّ مالكًا فسَّره في بعض الطرق بـ(الأجير)[ح٦٦٣٣]، وكذا (**الرِّجَال مِنْ أَهْلِ العِلْمِ**): قَدَّمْتُ أسماءَ الذين كانوا يُفتون في عهده ﷺ، والاختلافَ في عَددهم، وقدَّمت عددَ مَن حُفِظَت عنه الفتوى من الصَّحَابة، وأنَّهم مئةٌ ونيِّفٌ وثلاثون شخصًا من بين رجلٍ وامرأةٍ[ح٢٦٩٥]، وتَقَدَّمَ الكلام على (**أُنَيس**)، وأنَّه ابن الضَّحَّاك الأسلميُّ، وما قال فيه بعضُهم، ولا يصحُّ[ح٢٣١٤].

❁❁❁

(١) وكذا في «اليونينيَّة» بالرفع.

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبيِّ).

(٣) في (أ): (وأبوه)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

بسم الله الرحمن الرحيم

٨٦- كِتَابُ الدِّيَاتِ

وَقَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣]

(كِتَابُ الدِّيَاتِ) إلى (بَاب القَسَامَةِ).

قوله: (كِتَابُ الدِّياتِ): هي جمع (دِيَة)، والهاءُ عِوضٌ من الواو، تقول: وَدَيْتُ القتيلَ أَديه دِيَةً؛ إذا أعطيتَ دِيَتَه، واتَّدَيْتُ، أي: أخذتُ دِيَتَه، وإذا أمرتَ منه، قلتَ: دِ فلانًا، وللاثنين: دِيَا، وللجماعة: دُوا فلانًا، قاله الجوهريُّ.

واعلم أنَّ أوَّل مَن قضى بها مئةً مِنَ الإبل أبو سيارة، وسمَّاه السُّهَيليُّ: عُميلة بن الأعزل، عن ابن إسحاق، وعن الخَطَّابيِّ: أنَّ اسمَه العاصي[الروض١/١٤٦]، وقيل: أوَّل مَن قضى بها عبدُ المُطَّلِب، قاله ابن قُتَيْبَة، ونقل بعضُ شيوخِ شيوخِنا ثلاثةَ أقوالٍ في أوَّل مَن قضى بها مئةً؛ القولَين اللَّذين ذكرتُهما، والثالث: القَلَمَّسُ، والله أعلم.

٦٨٦١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللهِ؟ قَالَ: «أَنْ تَدْعُوَ لِلَّهِ نِدًّا، وَهُوَ خَلَقَكَ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ»، قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ». فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ تَصْدِيقَهَا: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ الآيَة [الفرقان: ٦٨].

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه [ابنُ] عبد الحميد الضَّبِّيُّ القاضي، و(الأَعْمَشُ): سليمانُ ابن مِهْرَان، و(أَبُو وَائِلٍ): شقيقُ بن سلمة، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابنُ مسعود.

قوله: (قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ[١]؟): تَقَدَّمَ أنَّ هذا الرجل لا أعرف اسمَه، وقال بعضُ الحُفَّاظ المُتَأخِّرين: (هو ابنُ مسعودٍ راوي الحديث، كما وقع عند المصنِّف من وجهٍ آخَر[ح٤٤٧٧]). انتهى[هُدى٣٥٧].

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَكْبَرُ).

قوله: (أَنْ تَدْعُوَ لِلهِ نِدًّا): تَقَدَّمَ ما (النِّدُّ)، وأنَّه بكسر النون[ح٤٤٧٧]، تعالى اللهُ عنه، وتَقَدَّمَ الكلامُ على (أَيٌّ) هل هي مُنَوَّنة، أو مرفوعة من غير تنوين[ح٥٢٧]، وتَقَدَّمَ (يَطْعَمَ): أنَّه بفتح الياء والعين، أي: يأكل[ح٤٤٧٧]، وتَقَدَّمَ الكلام على (الحَلِيْلَة)[ح٦٠٠١].

٦٨٦٢ - حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ العَاصِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَنْ يَزَالَ المُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ، مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا».

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ العَاصِي(١)): أمَّا (عليٌّ) فقد قال الذَّهَبيُّ في «تذهيبه»: (عليٌّ: عن إسحاق بن سعيد القُرشيِّ وخلفِ بن خليفة، فقيل: هو عليُّ بن الجَعْد، وعن مالك بن سُعير، وعنه: البُخاريُّ، فقيل: هو عليُّ بن سلمة اللبقيُّ). انتهى[التذهيب ٧/٥٠]؛ فتَحرَّرَ أنَّه عليُّ بن الجَعْد؛ لأنَّه هنا يَروي عن إسحاق بن سعيد، وعليُّ بن الجَعْد: هو ابنُ عُبيد، أبو الحسن الهاشميُّ مولاهم، البغداديُّ الجوهريُّ، أحدُ الأعلام الحُفَّاظ، عن حَريز بن عثمان، وابن أبي ذئب، وشعبة(٢)، وعبد الحميد بن بهرام، وخلقٍ، وعنه: البُخاريُّ، وابنُ مَعِين، وأبو زرعة، وأحمدُ ابن حنبل، وابن أبي الدنيا، وأبو يعلى المَوْصِليُّ، وأبو القاسم البغويُّ، وخلقٌ كثيرٌ، ثَبْتٌ، تَقَدَّمَ[ح١٣٩٣]، ومسلمٌ أعرض عنه، وقد سمع منه جملةً، لكن لم يخرِّج له شيئًا في «كتابه»، وهو أكبرُ شيخٍ لقيه مسلمٌ، وقد وَثَّقَهُ، لكنَّه قال: جهميٌّ. انتهى، وقد قال: مَن قال: القرآنُ مخلوقٌ؛ لم أعنِّفْه، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣/١١٦]، أخرج له البُخاريُّ وأبو داود، تُوُفِّيَ في رجب سنة (٢٣٠هـ)، وله ستٌّ وتسعون سنةً(٣).

قوله: (فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ): (الفُسْحَةُ) بضَمِّ الفاء: السَّعَةُ.

قوله: (مِنْ دِينِهِ): هو بكسر الدال المُهْمَلَة، ثم مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثم نون، قال ابن قُرْقُول: («مِن دِينِهِ»: كذا للأَصيليِّ، وأبي ذرٍّ، وابنِ السَّكَن، وعند غيرهم: «ذنبِه»، وكلاهما له وجهٌ، والأوَّل أوجهُ عندي). انتهى[مطالع ٣/٦٠]، وقد تَقَدَّمَ، والأُولى في أصلنا، والثانيةُ نسخةٌ في الطُّرَّة(٤).

٦٨٦٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: إِنَّ مِنْ وَرَطَاتِ الأُمُورِ الَّتِي لَا مَخْرَجَ لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا سَفْكَ الدَّمِ الحَرَامِ بِغَيْرِ حِلِّهِ.

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (العاص) بلا ياء.

(٢) في (أ): (سعيد) تبعًا لبعض نسخ «التذهيب» (٦/٤٢٤)، وما أثبت هو الصواب.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٣٤١).

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

قوله: (حَدَّثَنِي(١) أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ): هذا هو المسعوديُّ الكوفيُّ، عن عبد الرَّحْمَن ابن الغَسِيل، وإسحاق بن سعيد بن عمرو الأمويِّ، ويزيد بن المقدام، وجماعةٍ، وعنه: البُخاريُّ، وابن نُمَيْر، وأبو سعيد الأشجُّ، وأبو مُحَمَّد الدارميُّ، وجماعةٌ، تُوُفِّيَ سنة بضعَ عشرةَ ومئتين، فإنَّ أبا زرعة أدركه ولم يكتب عنه(٢)/. [٢/١٣٨٠أ]

قوله: (إِنَّ مِنْ وَرْطَاتِ(٣) الأُمُورِ): قال في «المطالع»: («ورطات الأمور»؛ بإسكان الراء، أي: شدائدها، وما لا يُتخلَّص منه، قال الخليل: «الورْطةُ: البليَّةُ يقع الإنسانُ فيها»[العين٧/٤٤٦]). انتهى[مطالع٦/١٩٢]، والمفرد بإسكان الرَّاء، بلا خلاف في ذلك أعلمُه، وفي أصلنا: (ورَطات) بفتح الرَّاء، وعليه (صح)، وكتب بعضُ علماء الحنفيَّة تجاهه: (قال ابنُ مالكٍ: صواب: «ورَطات» أن يكون مُحرَّكًا، مثل: ثمَرة وثَمَرات(٤)، ورُطَبة ورُطَبات). انتهى، كذا قال، والله أعلم، وكذا نقله بعضُهم عن ابن مالك، ومثَّلَ المثال الأوَّل فقط عنه(٥).

٦٨٦٤ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ».

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سليمانُ بن مِهْرَان، و(أَبُو وَائِلٍ): شقيقُ بن سلَمة، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابنُ مسعود بن غافل.

قوله: (أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ): تَقَدَّمَ الجمع بين هذا وبين قوله ﷺ: «أوَّل ما يُحاسَب به العبدُ مِن عملِه صلاتُه»(٦)، في (الرَّقائق)[ح٦٥٣٣].

٦٨٦٥ - ٦٨٦٦ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ: أَنَّ عُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَدِيٍّ حَدَّثَهُ: أَنَّ المِقْدَادَ بْنَ عَمْرٍو الكِنْدِيَّ حَلِيفَ بَنِي زُهْرَةَ حَدَّثَهُ -وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ-: أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنْ لَقِيتُ كَافِرًا فَاقْتَتَلْنَا، فَضَرَبَ يَدِيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا،

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثنا).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١/٥٢٢)، «تهذيب التهذيب» (١/٥٢).

(٣) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (وَرَطات)، بفتح الراء.

(٤) كذا في (أ)، وفي هامش (ق): (تمرة وتمرات) بالتاء، وكذا في «التنقيح».

(٥) انظر «التنقيح» (٣/١٢٢١).

(٦) أخرجه أحمد في «مسنده» (٧٩٠٢) و(٩٤٩٤)، والترمذي (٤١٣)، والنسائي في «المجتبى» (١/٢٣٢-٢٣٣)، وابن ماجه (١٤٢٥) وغيرهم، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ثُمَّ لَاذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ وَقَالَ: أَسْلَمْتُ للهِ، آقْتُلُهُ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَقْتُلْهُ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَإِنَّهُ طَرَحَ إِحْدَى يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا قَطَعَهَا، آقْتُلُهُ؟ قَالَ: «لَا تَقْتُلْهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَأَنْتَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ».

وَقَالَ حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْمِقْدَادِ: «إِذَا كَانَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ يُخْفِي إِيمَانَهُ مَعَ قَوْمٍ كُفَّارٍ، فَأَظْهَرَ إِيمَانَهُ، فَقَتَلْتَهُ، فَكَذَلِكَ كُنْتَ أَنْتَ تُخْفِي إِيمَانَكَ بِمَكَّةَ مِنْ قَبْلُ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي روَّاد، وأنَّ (عبدان) لقبه، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابنُ المباركِ شيخ خُراسان، و(يُونُسُ): هو ابنُ يزيد الأيليُّ، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، و(المِقْدَادُ بْنُ عَمْرٍو الكِنْدِيُّ حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه[ح٣٩٥٢]، وهو ابنُ عَمرٍو، كما نسبه هنا، والأسودُ بنُ عبدِ يغوث تبنَّاه، وليس بابنه، وقد قدَّمته مُطوَّلًا في (النِّكاح) في أوائله[ح٥٠٨٧].

قوله: (إِنْ لَقِيتُ كَافِرًا)، الحديث: تنبيهٌ: هذا لم يقع، وإنَّما هو فَرْضٌ، أي: لو وقع؛ ما حُكمُه؟

قوله: (ثُمَّ لَاذَ): هو بالذَّال المُعْجَمَة، أي: تستَّر واختفى، وقد تَقَدَّمَ[ح٤٠١٩].

قوله: (آقْتُلُهُ): هو بمدِّ الهمزة على الاستفهام، وكذا الثَّانية.

قوله: (فَإِنْ قَتَلْتَهُ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَأَنْتَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ): اعلم أنَّه اختُلِف في معنى هذا الحديث؛ فأحسنُ ما قيل فيه وأظهرُه ما قاله الإمام الشَّافِعيُّ وابنُ القصَّار المالكيُّ وغيرُهما: أنَّ معناه: فإنَّه معصومُ الدَّم مُحرَّمٌ قتلُه بعدَ قوله: (لا إله إلَّا الله)، كما كنتَ أنتَ قبل أن تقتُلَه، وإنَّكَ بعدَ قتلِه غيرُ معصومِ الدَّم، ولا مُحرَّم القتلِ كما كان هو قبلَ قوله: (لا إله إلَّا الله)، قال ابنُ القصَّار: (يعني: لولا عذرُك بالتَّأويل المُسقِط للقِصاصِ عنك)، قال القاضي عياض: (وقيل معناه: إنَّك مثلُه في مخالفة الحقِّ، وارتكابك الإثم وإنِ اختلفتْ أنواع المخالفة والإثم، فيُسمَّى إثمُه: كُفرًا، وإثمُك: معصيةً وفِسقًا)[إكمال ١/٣٦٨]. انتهى ما قاله الشيخ محيي الدين في «شرح مسلم»[٢/٨٨]، وقد تَقَدَّمَ أيضًا[ح٤٠١٩].

قوله: (وَقَالَ حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ): هو بفتح الحاء المُهْمَلَة، وكسر المُوَحَّدة، القصَّاب الكوفيُّ، عن أمِّ الدَّرداء وسعيد بن جُبَيرٍ، وعنه: شُعبة وابنُ فُضَيل، ثقة، تُوُفِّيَ سنة (١٤٢هـ)، أخرج له البُخاريُّ، ومسلم، والتِّرْمِذيُّ، والنَّسائيُّ، وابن ماجه، قال أحمد وابنُ مَعِين: ثقة(١)، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، و(سَعِيد): هو ابنُ

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (١/٥١٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٥/٣٨٦)، وقد تقدم عند الحديث (١٥٢٠).

جُبَيرٍ، قال شيخُنا[التوضيح ٣١/٢٩٧] في تعليقِ حَبِيب: (أخرجه ابن سعْد في «طبقاته» عن عُبيد الله بن موسى: حَدَّثَنَا إسرائيل عنه، عن سعيد بن جُبَيرٍ به)(١).

٢ - بابٌ: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ [المائدة: ٣٢]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ حَرَّمَ قَتْلَهَا إِلَّا بِحَقٍّ؛ حَيِيَ النَّاسُ مِنْهُ جَمِيعًا.

٦٨٦٧ - **حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ**: حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ**، عَنِ **الأَعْمَشِ**، عَنْ **عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ**، عَنْ **مَسْرُوقٍ** عَنْ **عَبْدِ اللهِ** عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْهَا**».

قوله: (**حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح القاف، وكسرِ المُوَحَّدة، وهو ابنُ عُقبةَ السُّوائيُّ، و(**سُفْيَانُ**) بعدَه: هو الثَّوريُّ، و(**الأَعْمَشُ**): سليمانُ بنُ مِهْرَانَ، و(**عَبْدُ اللهِ**): هو ابنُ مسعودٍ.

قوله: (**إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الأَوَّلِ**): تَقَدَّمَ الكلامُ [على] ابنَي آدم: هل هما لصُلبه، أو مِن بني إسرائيل في (الجنائز)، وإذا كانا لصلبه؛ فالقاتلُ: قابيلُ[قبل ح ١٢٨٤].

قوله: (**كِفْلٌ مِنْهَا**): (الكِفْل) أي: نصيبٌ، وقال الخليل: ضِعْفٌ[العين ٥/٣٧٣]، ويُقال: يُستعمَلُ في الأجر والوِزر، قال تعالى: ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ﴾ [الحديد: ٢٨]، وقال: ﴿شَفَعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا﴾ [النِّساء: ٨٥]، والله أعلم.

٦٨٦٨ - **حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**: حَدَّثَنَا **شُعْبَةُ** قَالَ: **وَاقِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ** أَخْبَرَنِي عَنْ **أَبِيهِ**: سَمِعَ **عَبْدَ اللهِ ابْنَ عُمَرَ** عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه هِشامُ بنُ عبد الملك الطَّيالسيُّ، و(**وَاقِدُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ**): هو بالقاف، وهو واقدُ بنُ مُحَمَّد بن زيد بن عبد الله بن عمر العُمَريُّ المدنيُّ، نُسِب هنا إلى جدِّه[ح ٢٥].

قوله: (**يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**): تَقَدَّمَ الكلامُ في أوائل هذا التعليق في (كتاب العلم) على (يَضْرِب)، وأنَّه مَرْفُوعٌ، ومَن جوَّز فيه الجزمَ مُطوَّلًا[ح ١٢١].

٦٨٦٩ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**: حَدَّثَنَا **غُنْدَرٌ**: حَدَّثَنَا **شُعْبَةُ**، عَنْ **عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ** قَالَ: سَمِعْتُ **أَبَا زُرْعَةَ ابْنَ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ**، عَنْ **جَرِيرٍ**: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ: «اسْتَنْصِتِ النَّاسَ، **لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**».

رَوَاهُ **أَبُو بَكْرَةَ** وَ**ابْنُ عَبَّاسٍ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

---

(١) انظر «تغليق التعليق» (٥/٢٤٢-٢٤٤).

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشين المُعْجَمَة، وأنَّ لقبَ مُحَمَّد بُنْدَارٌ، و(غُنْدُرٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا، وأنَّه مُحَمَّد بن جعفر، و(عَلِيُّ بْنُ مُدْرِكٍ): هو بضَمِّ الميم، وإسكان الدَّال المُهْمَلَة، وكسر الرَّاء، اسم فاعل من (أدرك)، وهذا ظاهِرٌ معروف عند أهلِه، و(أَبُو زُرْعَةَ): تَقَدَّمَ مرَّةً الاختلافُ في اسمه[ح٣٦]، وهو هَرِم -وقيل غير ذلك- ابن عَمرو بن جَرِير بن عبد الله البَجَليُّ، و(جَرِير): هو ابنُ عبد الله البَجَليُّ.

قوله: (يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (يَضرِب): مَرْفُوعٌ، وتَقَدَّمَ كلام مَن أجاز فيه الجزم على تقدير شرطٍ، وأنَّ الروايةَ بالرفع[ح١٢١].

قوله: (رَوَاهُ أَبُو بَكْرَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه نُفَيعُ بنُ الحارث، وتَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح٣١].

٦٨٧٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «الكَبَائِرُ: الإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ -أَوْ قَالَ: اليَمِينُ الغَمُوسُ-» شَكَّ شُعْبَةُ.

وَقَالَ مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: «الكَبَائِرُ: الإِشْرَاكُ باللهِ، وَاليَمِينُ الغَمُوسُ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ -أَوْ قَالَ: وَقَتْلُ النَّفْسِ-».

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ ضبطه أعلاه وقبله مرارًا، و(مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ): هو غُنْدَر، و(فِرَاس): هو بكسر الفاء، وتخفيف الرَّاء[(٢)]، وهو ابنُ يحيى الهَمْدانيُّ الكوفيُّ، تَقَدَّمَ[ح١٤٢٠]، و(الشَّعْبِي): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عامرُ بنُ شَراحيلَ، و(الشَّعْبيُّ)، بفتح الشين المُعْجَمَة، وهذا مشهورٌ معروفٌ.

قوله: (الكَبَائِرُ: الإِشْرَاكُ بِاللهِ): تَقَدَّمَ أنَّ الذَّهَبيَّ أفردها بمُؤلَّف بلَّغها ستًّا وسبعين كبيرةً، وذكر في بعض نسخ «الكبائر» أعمالًا يتردَّد النَّظر في أنَّها كبيرة أم لا؟ وأنَّ ابنَ قَيِّمِ الجَوزيَّة ذكر جملةً مِن الكبائر في آخر «إعلام الموقِّعين»[ح٥٩٧٤].

قوله: (وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ): تَقَدَّمَ ما (العقوق)[ح٢٤٠٨و٥٩٧٤]/. [٢/٣٨٠ب]

قوله: (أَوْ قَالَ: اليَمِينُ الغَمُوسُ): تَقَدَّمَ لِمَ سُمِّيت غموسًا في (الأيمان)، بفتح الهمزة[قبل ح٦٦٧٥].

قوله: (مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ): هو معاذُ بنُ معاذٍ، أبو المثنَّى، التَّميميُّ العنبريُّ البصريُّ، الحافظ،

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

(٢) في (أ): (الفاء)، وليس بصحيح.

قاضي البصرة، تَقَدَّمَ[ح٦٦٣]، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، وقد أخرج لمعاذٍ هذا الجماعةُ، وعنه: ابناه؛ عبد الله والمثنَّى[١]، وأحمد، وابن المَدينيِّ.

٦٨٧١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: سَمِعَ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الكَبَائِرُ».

(ح) وَحَدَّثَنِي عَمْرٌو: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَكْبَرُ الكَبَائِرِ: الإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ، وَقَوْلُ الزُّورِ، أَوْ قَالَ: وَشَهَادَةُ الزُّورِ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو عبد الصَّمد بن عبد الوارث، أبو سهل، حافظٌ حُجَّةٌ، تَقَدَّمَ[ح١٧٣].

قوله: (وَحَدَّثَنَا[٢] عَمْرٌو): هذا هو ابنُ مرزوق، كما نصَّ عليه المِزِّيُّ في «أطرافه»[تحفة١/٢٨٥]، روى عنه البُخاريُّ مقرونًا، وهنا قد قرنه بإسحاق بن منصور، لا بعبد الصَّمد بن عبد الوارث، وهذا نوعٌ مِنَ القرن، وقد تَقَدَّمَ[ح١١٥٢]، وإنَّما أتى به؛ لعلوِّه؛ لأنَّه يعلو على المُتقدِّم بواحدٍ، وله ترجمة في «الميزان»[٣/٢٨٧][٣].

تنبيهٌ: عَمرو بن مرزوق هذا باهليٌّ مولاهم، كُنيتُه أبو عثمان، بصريٌّ، ولهم آخرُ يُقال له: عَمرو ابن مرزوق واشحيٌّ بصريٌّ، يروي عن غير واحدٍ، وعنه: أبو داود وأبو الوليد الطَّيالسيَّان، ومسلم بن إبراهيم، وجماعة، قال ابنُ مَعِين: ليس به بأس[الدوري٤/٣٠٣]، ذكره في «الميزان»[٣/٢٨٨] تمييزًا من الراوي هنا، فقال فيه: (شيخٌ صدوقٌ، روى عنه: الحوضيُّ ومسلم). انتهى[٤].

و(ابْنِ أَبِي بَكْرٍ): اسمه عُبَيد الله -بالتَّصغير- ابن أبي بكر بن أنس بن مالك المذكور في السند الذي قبلَه، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِين[٥] وأبو داود[٦]، قال أبو حاتم: صالح[٥]، أخرج له الجماعة[٧].

(١) في (أ): (أحمد، وعبد الله بن المثنَّى)، وهو تحريف للمثبت، انظر «تذهيب التهذيب» (٢٣/٩)، «تهذيب الكمال» (١٣٢/٢٨).

(٢) كذا في (أ) مصحَّحًا عليه و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق) و(أ) من نسخة: (وحدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢٤/٢٢)، وتقدم عند الحديث (٢٩١).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣٠/٢٢).

(٥) انظر «الجرح والتعديل» (٣٠٩/٥).

(٦) «سؤالات الآجري» (ص٢٤٢).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/١٩).

٦٨٧٢ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ: حَدَّثَنَا أَبُو ظَبْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ يُحَدِّثُ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى الحُرَقَةِ مِنْ جُهَيْنَةَ قَالَ: فَصَبَّحْنَا القَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ قَالَ: وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ قَالَ: فَلَمَّا غَشِينَاهُ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، قَالَ: فَكَفَّ عَنْهُ الأَنْصَارِيُّ، فَطَعَنْتُهُ بِرُمْحِي حَتَّى قَتَلْتُهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فَقَالَ لِي: «يَا أُسَامَةُ، أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا. قَالَ: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» قَالَ: فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا عَلَيَّ، حَتَّى تَمَنَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ اليَوْمِ.

قوله: (حَدَّثَنَا(١) هُشَيْمٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه هُشيم بن بَشِير، حافظُ بغداد، و(حُصَيْنٌ) بعدَه: بضَمِّ الحاء وفتح الصَّاد المُهْمَلَتين، وقد تَقَدَّمَ أنَّ الأسماء بالضَّمِّ، والكُنى بالفتح[ح١١٠]، وهذا هو كما قال الدِّمْيَاطيُّ: (حُصَين بن عبد الرَّحْمَن السُّلميُّ عن أبي ظِبيانَ حُصَين بن جندب الكوفيِّ، اتَّفقا عليهما). انتهى، و(أَبُو ظَبْيَانَ): تَقَدَّمَ أنَّ أهل اللُّغة يفتحون الظاء المُعْجَمَة، ويُلَحِّنُون مَن يكسرُها، وأنَّ أهل الحديث يكسرونها، وكذا قَيَّدهُ بالكسر غيرُ واحد من الحُفَّاظ، والله أعلم[ح٤٢٦٩].

قوله: (بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ): هو بفتح الثاء، و(رسولُ): مَرْفُوعٌ فاعلٌ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (إِلَى الحُرَقَةِ مِنْ جُهَيْنَةَ): (الحُرَقة)، بضَمِّ الحاء المُهْمَلَة، وفتح الراء، وبالقاف، ثمَّ تاء التأنيث، وهي بطنٌ مِن جُهَينة، وقد تَقَدَّمَ[قبل ح٤٢٦٩].

قوله: (أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ): أمَّا (الرَّجلُ الأنصاريُّ)، فلا أعرفُه، وأمَّا الرَّجل المقتولُ الذي طعنه أسامةُ بنُ زيدٍ بالرُّمح، فاسمُه مِرداس بن نَهيك، قاله ابن بَشْكُوال[الغوامض٢/٧٤٠] وغيره، ويُقال: اسمُه مِرداس بن عَمرو بن نَهيك الفَدَكيُّ، قال الذَّهَبيُّ: (هو الذي قتله أسامةُ وهو يتشهَّد)(٢)، وقد تَقَدَّمَ[ح٤٢٦٩]، وقد ذكره الذَّهَبيُّ في «تجريده»(٣)، ولم يحمِّره، وينبغي أن يُحمَّر؛ لأنَّه إنَّما رأى الصَّحَابةَ بعدَ إسلامه، ولم يرَ النَّبيَّ ﷺ.

قوله: (حَتَّى تَمَنَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ اليَوْمِ): معناه: لم يكن تَقَدَّمَ إسلامي، بل ابتدأتُ الآن الإسلام؛ ليمحوَ عنِّي ما تَقَدَّمَ، وقال هذا الكلام مِن عِظَمِ ما وقع فيه، وقد قَدَّمْتُ ذلك،

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (أخبرنا).

(٢) في (أ): (شهيد)، والمثبت عبارة الذهبي، وكلاهما صحيح.

(٣) «تجريد أسماء الصحابة» (٦٨/٢)، وانظر «الإصابة» (٤٠٠/٣).

وقدَّمتُ فرعًا ذكره بعضُ الشَّافِعيَّة في كُتُبهم مثلَ هذا؛ فانظره[ح٤٢٦٩].

٦٨٧٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ، عَنْ أَبِي الخَيْرِ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: إِنِّي مِنَ النُّقَبَاءِ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ، بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللهِ شَيْئًا، وَلَا نَزْنِيَ وَلَا نَسْرِقَ، وَلَا نَقْتُلَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ، وَلَا نَنْتَهِبَ، وَلَا نَعْصِيَ، بِالجَنَّةِ إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ، فَإِنْ غَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا؛ كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا(١) اللَّيْثُ): هو ابنُ سعد الإمام الجوادُ، و(يَزِيدُ) بعدَه: هو ابنُ أبي حَبِيب، بفتح الحاء المُهْمَلَة، وكسر المُوَحَّدة، و(أَبُو الخَيْر): قال الدِّمْيَاطيُّ: (مَرْثد بن عبد الله اليزنيُّ) انتهى، وهذا تَقَدَّمَ[ح٢٨]، و(الصُّنَابِحِيُّ): تَقَدَّمَ أنَّ اسمه عبد الرَّحْمَن بن عُسَيلة بن عِسْل بن عسَّال الصُّنابِحِيُّ، أبو عبد الله، أخرج له الجماعة، وَثَّقَهُ ابن سعد[الكبرى٩/٥١٥] وغيره، تُوُفِّيَ في خلافة عبد الملك، وكان جليلَ القدر[ح٣٨٩٣].

قوله: (إِنِّي مِنَ النُّقَبَاءِ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ): اعلم أنَّ (النُّقباءَ) كانوا اثني عشر؛ تسعةً مِن الخزرج، وثلاثةً مِنَ الأوس، وقد قدَّمتُهم في (كتاب الإيمان) -بكسر الهمزة- في أوَّل هذا التعليق[ح١٨].

٦٨٧٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ، فَلَيْسَ مِنَّا».

رَوَاهُ أَبُو مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ أسماء.

قوله: (مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ، فَلَيْسَ مِنَّا): اعلم أنَّ مِن قاعدة أهل السُّنَّة والفقهاء: أنَّ مَن حمل السِّلاح على المسلمين بغير حقٍّ ولا تأويل ولم يستحلَّه، فهو عاصٍ، ولا يكفر بذلك، فإنِ استحلَّه، كفر، وأمَّا تأويل الحديث، فقيل: هو محمولٌ على المُستحِلِّ بغير تأويل، فيكفر، ويخرج عنِ المِلَّة، وقيل: ليس على سيرتنا الكاملة، وكان سفيان بن عُيَيْنَة يكره قول مَن يفسِّر بـ(ليس على هدينا)، ويقول: ليس هذا القول؛ يعني: بل يُمسِك عن تأويله؛ ليكون أوقعَ في النفوس وأبلغَ في الزَّجر، والله أعلم(٢).

---

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثني).

(٢) انظر الكلام بتمامه في «شرح مسلم» (٢/٢٩١).

قوله: (رَوَاهُ أَبُو مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): (أبو موسى): هو الأشعريُّ عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم ابن حَضَّار، تَقَدَّمَ مِرارًا.

٦٨٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَيُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ الأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: ذَهَبْتُ لأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ، فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ: أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ، قَالَ: ارْجِعْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا التَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، فَالقَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا القَاتِلُ فَمَا بَالُ المَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ): هو ابنُ أبي تميمةَ السَّخْتِيَانيُّ، واسمُ أبي تميمةَ كَيسانُ، أحدُ الأعلام أيُّوب، و(الحَسَن): هو ابنُ أبي الحسن البصريُّ، أحد الأعلام، و(الأَحْنَفُ بْنُ قَيْسٍ)، بفتح الهمزة، ثمَّ حاء مهملة ساكنة، ثمَّ نون، ثمَّ فاء، واسمه الضَّحَّاك، ويقال: الحارث بن قيس، ويقال: صخر، والأصحُّ: أنَّه تابعيٌّ مخضرمٌ سيِّدٌ نبيل، تُوُفِّيَ سنة (٦٧هـ)، وقيل: سنة (٧٢هـ)، أخرج له الجماعة.

تنبيهٌ: ووقع في «المُستَوفى» لابن دحية: أنَّ اسمَه قيسٌ، وإنَّما قيسٌ اسمُ أبيه، والله أعلم.

قوله: (ذَهَبْتُ لِأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ): الرَّجلُ المشارُ إليه: هو عليُّ بنُ أبي طالب رضي الله عنه.

قوله: (فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه نُفَيع بن الحارث، وتَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح٣١].

قوله: (إِذَا التَقَى المُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا) إلى آخره: تَقَدَّمَ الكلامُ عليه في (كتاب الإيمان)، بكسر الهمزة، فانظره[ح٣١].

٣ - بابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَى﴾ الآية [البقرة: ١٧٨]

٦٨٧٦ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا: مَنْ فَعَلَ هَذَا بِكِ؟ أَفُلَانٌ أَوْ فُلَانٌ؟ حَتَّى سُمِّيَ اليَهُودِيُّ، فَأُتِيَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى أَقَرَّ، فَرُضَّ رَأْسُهُ بِالحِجَارَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ): هو همَّامُ بنُ يحيى العَوْذِيُّ.

قوله: (أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ): (اليهوديُّ) و(الجاريةُ) لا أعرف اسمَيهما.

قوله: (أَفُلَانٌ أَوْ فُلَانٌ): هذانِ(١) لا أعرفُهُما.

---

(١) في (أ): (هذا)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

قوله: (حَتَّى سُمِّيَ اليَهُودِيُّ): (سُمِّي): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(اليهوديُّ) بالرَّفع: نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (فَأُتِيَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ): (أُتِي): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(النَّبيُّ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل/. [١٣٨١/٢أ]

قوله: (فَرُضَّ رَأْسُهُ بِالحِجَارَةِ): (رُضَّ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(رأسُه): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

٥ - بابٌ إِذَا قَتَلَ بِحَجَرٍ أَوْ بِعَصًا

٦٨٧٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ جَدِّهِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: خَرَجَتْ جَارِيَةٌ عَلَيْهَا أَوْضَاحٌ بِالمَدِينَةِ قَالَ: فَرَمَاهَا يَهُودِيٌّ بِحَجَرٍ، قَالَ: فَجِيءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبِهَا رَمَقٌ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فُلَانٌ قَتَلَكِ؟» فَرَفَعَتْ رَأْسَهَا، فَأَعَادَ عَلَيْهَا قَالَ: «فُلَانٌ قَتَلَكِ»؟ فَرَفَعَتْ رَأْسَهَا، فَقَالَ لَهَا فِي الثَّالِثَةِ: «فُلَانٌ قَتَلَكِ»؟ فَخَفَضَتْ رَأْسَهَا، فَدَعَا بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَتَلَهُ بَيْنَ الحَجَرَيْنِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ): (مُحَمَّد) هذا: قال الجَيَّانيُّ لمَّا ذكر هذا الموضع: (نسبَه ابنُ السَّكن: مُحَمَّد بن سلَام، وقال أبو نصر: مُحَمَّد بن عبد الله بن نُمَيْر، سمع أباه، وعبد الله بن إدريس(١)). انتهى[التقييد٣/١٠٣٠]، وقال المِزِّيُّ فيه ما لفظه: (عن مُحَمَّد، هو ابنُ سلَام) انتهى[تحفة١/٤١٧]، و(عبدُ الله بنُ إدريس): هو ابنُ يزيدَ الأوديُّ، أبو مُحَمَّد، أحدُ الأعلام، تَقَدَّمَ[ح٣٠٣٥].

قوله: (خَرَجَتْ جَارِيَةٌ): تَقَدَّمَ أنَّ هذه (الجارية) لا أعرف اسمَها، وكذا (اليَهُودِيُّ) الذي ضربَها[ح٢٤١٣].

قوله: (عَلَيْهَا أَوْضَاحٌ): تَقَدَّمَ ما (الأوضاح)، وأنَّه الحَلْي من الفضَّة على قولٍ، وتَقَدَّمَ مُطوَّلًا[ح٥٢٩٥].

قوله: (فُلَانٌ قَتَلَكِ؟): هذا (فلانٌ) لا أعرفُه، وكذا (فُلَانٌ) الذي بعدَه، وقد قَدَّمْتُ ذلك[ح٦٨٧٦].

٦ - بابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾ الآية [المائدة: ٤٥]

قوله: (بَابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ(٢): ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]): ﴿أَنَّ﴾، بفتح الهمزة، وتشديد النون، كذا التلاوةُ، فلا تكسرها فتقول: إنَّها بعد القول، وافتحها على الحكاية.

---

(١) ذكره أبو نصر في «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد» (٢/٦٥٨)، ولم يذكر من مواضع رواية البخاري عنه (كتاب الديات).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (تعالى).

٦٨٧٨ - **حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ**: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا **الأَعْمَشُ**، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ **عَبْدِ اللهِ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: **النَّفْسُ بِالنَّفْس**، **وَالثَّيِّبُ** الزَّانِي، **وَالمُفَارِقُ** لِدِينِهِ التَّارِكُ الجَمَاعَةَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ**): تَقدَّمَ مِرارًا أنَّه عمرُ بن حفص بن غِيَاث، وقد تَقدَّمَ ضبط (غِيَاث) مرارًا، و(**الأَعْمَشُ**): سليمان بن مِهْرَان، و(**عَبْدُ اللهِ**): هو ابنُ مسعود بن غافل الهُذَليُّ رضي الله عنه.

قوله: (**النَّفْسُ بِالنَّفْسِ**): (النَّفسُ): مَرْفُوعٌ، وكذا ما بعدَه مِن (**الثَّيِّب**) و(**المُفَارِق**[1])، ويجوزُ جَرُّ الكُلِّ على البدل، وهما ظاهران.

٧- بابُ مَنْ أَقَادَ بِالحَجَرِ

٦٨٧٩ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**: حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ: **أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ لَهَا**، فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ، فَجِيءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبِهَا رَمَقٌ، فَقَالَ: «**أَقَتَلَكِ فُلَانٌ**»؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا، ثُمَّ قَالَ الثَّانِيَةَ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا، ثُمَّ سَأَلَهَا الثَّالِثَةَ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ نَعَمْ، فَقَتَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِحَجَرَيْنِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): تَقدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشين المُعْجَمَة، وأنَّ لقب مُحمَّد بُنْدَار، وتَقدَّمَ ما معنى (البُنْدَار)، و(**مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ**): هو غُنْدُر المشهورُ.

قوله: (**أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً**): تَقدَّمَ غيرَ مَرَّةٍ أنَّ (اليهوديَّ) و(الجارية) لا أعرف اسميهما.

قوله: (**عَلَى أَوْضَاحٍ**): تَقدَّمَ (الأوضاح) ما هو، وهو الحَلْيُ مِنَ الفِضَّة على قول، تَقدَّمَ أعلاه.

قوله: (**أَقَتَلَكِ فُلَانٌ؟**): هذا لا أعرفه، وكذا الثاني.

٨- بابٌ: مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ

قوله: (**بَابُ مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ**): (قُتِل): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(قَتِيلٌ): مَرْفُوعٌ مُنَوَّن نائبٌ مَنَابَ الفاعل.

قوله: (**فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ**): يعني: القِصاص والدِّية، أيُّهما اختارَ، كان له، وكذا قال في الحديث الذي في الباب: «فهو بخيرِ النَّظرَين؛ إمَّا أن يُودَى، وإمَّا أن يُقاد»[ح٦٨٨٠].

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنيِّ، والأَصيليِّ، وروايةُ «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (والمارق).

٦٨٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ خُزَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا.

(ح) وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ، عَنْ يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ، قَتَلَتْ خُزَاعَةُ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ، بِقَتِيلٍ لَهُمْ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولَهُ وَالمُؤْمِنِينَ، أَلَا وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، أَلَا وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ، لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يَلْتَقِطُ سَاقِطَتَهَا إِلَّا مُنْشِدٌ. وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا يُودَى، وَإِمَّا يُقَادُ»، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ، يُقَالُ لَهُ: أَبُو شَاهٍ، فَقَالَ: اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ»، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِلَّا الإِذْخِرَ، فَإِنَّمَا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِلَّا الإِذْخِرَ».

وَتَابَعَهُ عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ شَيْبَانَ فِي الفِيلِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ: «القَتْلَ».

وَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ: «إِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ القَتِيلِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظ، و(شَيْبَانُ) بعدَه: هو شيبانُ ابنُ عبد الرَّحْمَن النَّحْويُّ، منسوبٌ إلى القبيلة، لا إلى صناعة النَّحْو، تَقَدَّمَ مِرارًا، وتَقَدَّمَ كلام ابن أبي داود وغيرِه: (أنَّ المنسوب إلى القبيلة: يزيدُ بن أبي سعيد النَّحْويُّ، لا شيبان هذا). انتهى(١)[ح١١٢]، و(يَحْيَى) بعدَه: هو ابنُ أبي كَثِيرٍ، و(أَبُو سَلَمَةَ): عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف أحد الفقهاء السبعة، على قول الأكثر، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبدُ الرَّحْمَن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا، تَقَدَّمَ مِرارًا.

قوله: (أَنَّ خُزَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا): هذا (الرجلُ) الذي قتله خُزاعة عام الفتح تَقَدَّمَ الكلامُ عليه في (كتاب العلم) في (باب كتابة العلم)[ح١١٢]، وفي (الفتحِ(٢)) أيضًا[قبل ح٤٢٧٤].

قوله: (وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ رَجَاءٍ): هذا أبو عَمرو الغُدَانيُّ البصريُّ، عن شعبة، وعكرمة، وحرب ابن شدَّاد، وخلق، وعنه: البُخاريُّ، وأبو بكر الأثرم، وأبو حاتم، وعثمان الدَّارميُّ، وأبو مسلم الكَجِّيُّ،

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٥٩٦/١٢)، «تذهيب التهذيب» (٣٠٧/٤).

(٢) في (أ): (الحج)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

وخلائقُ، قال الفلَّاسُ: صدوقٌ كثيرُ الغلط والتَّصحيف، ليس بحُجَّة، وقال أبو حاتم: ثقةٌ رِضًا[الجرح والتعديل ٥/٥٥]، وقال ابنُ المَدينيِّ: اجتمع أهلُ البصرة على عدالة رجلين؛ أبي عمر الحوضيِّ، وعبد الله ابن رجاء، تُوُفِّيَ في سَلْخ ذي الحجَّة سنة تسعَ عشرةَ ومئتين، وقيل: في أوَّل سنة عشرين، أخرج له البُخاريُّ والنَّسائيُّ، له ترجمة في «الميزان»[٢/٤٢١]، وصحَّح عليه، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٥١]، لكن طال به العهد، وقد قَدَّمْتُ أنَّ البُخاريَّ إذا قال: (قال فلان)، وفلانٌ المسندُ إليه القولُ شيخُه -كهذا-؛ فإنَّه كـ(حَدَّثَنا)، غيرَ أنَّ الغالبَ أنَّ أَخْذَهُ ذلك عنه في حال المذاكرة[قبل ح٦٤]، وإنَّما أتى بهذا؛ لأنَّ يحيى -هو ابنُ أبي كَثِير- مُدَلِّسٌ، فأتى بهذا الثَّاني؛ لأنَّ فيه تصريحَ يحيى بالتحديث من أبي سلَمة، وفي الأوَّل عنعن، والله أعلم، و(حَرْبٌ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه ابنُ شدَّاد، و(يَحْيَى): هو ابنُ أبي كَثِير.

تنبيهٌ: مَن يُقال له: يحيى، ويَروي عن أبي سلمة عن أبي هريرة في الكُتُب السِّتَّة أو بعضها، هذا يحيى الذي ذكرناه، ويحيى بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ روى له بهذا السَّند البُخاريُّ والنَّسائيُّ.

و(أَبُو سَلَمَةَ): تَقَدَّمَ أعلاه وقبلَه مِرارًا، وكذا (أَبُو هُرَيْرَةَ).

قوله: (أَنَّهُ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ): تَقَدَّمَ أنَّها فُتِحَت في رمضان سنة ثمانٍ، وقد تَقَدَّمَ الاختلاف متى كان مِن شهر رمضان، وكان يوم الجمعة، والله أعلم[ح١٠٤].

قوله: (رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ): تَقَدَّمَ الكلامُ على هذا (الرَّجل) في (كتاب العلم)[ح١١٢] وفي (الفتح[(١)])[قبل ح٤٢٧٤]، وكذا (القَتِيل الذي لَهُم فِي الجَاهِلِيَّة).

قوله: (إِنَّ اللهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الفِيلَ): كذا هو في أصلنا: (الفيل)، وقد قَدَّمْتُ أنَّ الفيلَ المحبوسَ عن مكَّةَ اسمُه محمود[ح١١٢].

قوله: (أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ): (أُحِلَّتْ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وقد قَدَّمْتُ هذه (الساعة) كم كانت[ح١٠٤]، والله أعلم، وتَقَدَّمَ الكلام على (لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا)، وعلى (وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا)[ح١١٢]، وتَقَدَّمَ الكلام على (المُنْشِد)، وعلى (خَيْر النَّظَرَين)، وعلى (أَبِي شَاهٍ)، وعلى كتابة العلم، وأنَّ الإجماع انعقد بعد الاختلاف على الجواز، وعلى (الرَّجُل مِنْ قُرَيش) القائل: (إِلَّا الإِذْخِر)، وأنَّه العَبَّاس[ح١١٢]، وهذا مشهور معروف، وقد وقع التَّصريح به في «الصَّحيح»[ح١٣٤٩]، وقال بعضُ حفَّاظ مصر من المُعاصِرين بعد أن قال: إنَّه العَبَّاس: (وفي «مُصنَّف ابن أبي شيبة»: «فقام رجلٌ مِن قريشٍ يُقال له: أبو شاهٍ»[ش٣٨٠٥٥]) انتهى[(٢)]،

(١) في (أ): (الحج)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٢) «هُدى الساري» (ص٣٥٧)، وقال الحافظ في «فتح الباري» (٢٤٩/١): (وهو غلطٌ).

ولا أعرفُ أحدًا مِن قريشٍ يُقال له: (أبو شاه)، وإنَّما (أبو شاه) المذكور من أهل اليمن، والله أعلم، وعلى (الإِذْخِر)[ح١١٢].

قوله: (تَابَعَهُ(١) عُبَيْدُ اللهِ عَنْ شَيْبَانَ): الضميرُ في (تابعه) يعودُ على أبي نُعيم، و(عُبيدُ الله): هو ابنُ موسى العبسيُّ الكوفيُّ أبو مُحمَّد، أحدُ الحُفَّاظ المشاهير، عن أبيه، وهشام بن عُروة، وإسماعيل ابن أبي خالد، والأعمش، وشيبان، ومِسْعَر، وخلْقٍ، وعنه: البُخاريُّ، وابن راهُوْيَه، وأبو بكر ابنُ أبي شيبةَ، وعبدُ بنُ حُمَيدٍ، ومُحَمَّدُ بنُ يحيى الذُّهْليُّ، والدَّارميُّ، وخلْقٌ كثيرٌ، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِين وغيره. انتهى(٢)، تُوُفِّيَ سنة ثلاثَ عشرةَ ومئتين في ذي القعدة، وكان مع تشيُّعه كاملًا في الزُّهد والعبادة والتَّألُّه، له ترجمة في «الميزان»[٣/١٦](٣)، وقد تَقَدَّمَ، ولكن طال العهدُ به[ح٦٢]، و(شيبان): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه ابن عبد الرَّحْمَن النَّحْويُّ، ومتابعةُ عُبَيد الله عن شيبان أخرجها مسلمٌ في (الحجِّ) عن إسحاقَ بنِ منصور عن عُبيد الله بن موسى به[م(١٣٥٥)(٤٤٨)]/. [٢/٣٨١ب]

قوله: (فِي الفِيلِ): هو بالفاء، وهذا يُعرَف مِن ضبطي ذلك قُبَيلَهُ.

قوله: (وَقَالَ(٤) بَعْضُهُمْ: عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ: القَتْلَ): يعني: بالقاف، والمُثنَّاة فوق، و(بعضُهم): هو الإمامُ مُحمَّد بن يحيى الذُّهْليُّ النَّيسابوريُّ، كذا في هامش أصلنا بخطِّ بعضِ علماء الحنفيَّةِ، والله أعلم، وكذا رأيتُ بعضَهم قاله، وكذا قاله بعضُ حُفَّاظ العَصْرِ[هُدى٣٥٧]، [ونسبه] في مكانٍ آخرَ -أعني: بعض حُفَّاظ العَصْرِ- إلى الجَوزقيِّ في «المُتَّفِق» من طريق الذُّهْليِّ كذلك. انتهى[هُدى٧١].

قوله: (وَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه ابنُ موسى، وقدَّمتُه مُترجَمًا، وكذا قبل هذا المكان.

٦٨٨١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَتْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ قِصَاصٌ، وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَةُ، فَقَالَ الله لِهَذِهِ الأُمَّةِ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾ إِلَى هَذِهِ الآيَةِ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَالعَفْوُ أَنْ يَقْبَلَ الدِّيَةَ فِي العَمْدِ، قَالَ: ﴿فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨] أَنْ يُطْلَبَ بِمَعْرُوفٍ وَيُؤَدِّيَ بِإِحْسَانٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ فيما ظهر لي، و(عَمْرٌو): هو ابنُ دينارٍ المَكِّيُّ الأثرم.

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (وتابعه).

(٢) انظر «تذهيب التهذيب» (٦/٢٤٢-٢٤٣).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/١٦٤).

(٤) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (قال) بغير واو.

قوله: (فَالعَفْوَ[(١)] أَنْ يَقْبَلَ الدِّيَةَ): هو بالنَّصبِ في أصلنا، وعليه (صح) بالقلم، ولا شكَّ أنَّه يجوز أيضًا من حيث العربيَّةُ الرَّفعُ، وهذان ظاهران.

٩- بابُ مَنْ طَلَبَ دَمَ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ

٦٨٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللهِ ثَلَاثَةٌ: مُلْحِدٌ فِي الحَرَمِ، وَمُبْتَغٍ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةَ الجَاهِلِيَّةِ، وَمُطَّلِبُ دَمِ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لِيُهَرِيقَ دَمَهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مِرارًا أنَّه الحكمُ بنُ نافعٍ، و(شُعَيْبٌ): هو ابنُ أبي حمزةَ.

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ ابنِ أَبِي حُسَيْنٍ): هو عبدُ الله بنُ عبد الرَّحْمَن بن أبي حُسَين[(٢)]، مُكبَّرٌ، ووقع في بعض أصولنا، وهو أصلنا الدِّمَشْقيُّ: (عُبيد الله)، مُصغَّرًا، وهو خطأٌ، وقد ضبَّبتُ عليه، وصوَّبتُ في الهامش.

قوله: (مُلْحِدٌ فِي الحَرَمِ): أصلُه: المَيل، والمُلحِدُ: المائلُ عنِ الحقِّ، يُقال: لَحَد ولَحُد، ومُلحَدٌ ومُلحِدٌ، ومنه: (مُلحِد في الحرم)، والله أعلم، ومثله لابن الأثير، ولفظه: («احتكارُ الطَّعامِ في الحرمِ إلحادٌ فيه»، أي: ظلمٌ وعدوانٌ، وأصلُ الإلحاد: المَيلُ والعدولُ عنِ الشَّيءِ).

قوله: (وَمُبْتَغِي[(٣)] فِي الإِسْلَامِ سُنَّةَ الجَاهِلِيَّةِ): كذا في أصلنا: (ومُبتغِي)، بالياء، والجادَّةُ حذفُ الياء؛ لأنَّه منقوصٌ، ولكن إثباتها لغة، وهو مِن الابتغاء؛ وهو الطَّلبُ.

قوله: (لِيُهَرِيقَ): هو بضمِّ الياء، وفتح الهاء، ويجوز سكونها، وقد تقدَّم [ح١٩٨، ٢٢٠].

١٠- بابُ العَفْوِ فِي الخَطَأِ بَعْدَ المَوْتِ

٦٨٨٣- حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي المَغْرَاءِ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ.

(ح) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ يَعْنِي الوَاسِطِيَّ، عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: صَرَخَ إِبْلِيسُ يَوْمَ أُحُدٍ فِي النَّاسِ: يَا عِبَادَ اللهِ، أُخْرَاكُمْ، فَرَجَعَتْ أُولَاهُمْ عَلَى أُخْرَاهُمْ، حَتَّى قَتَلُوا اليَمَانَ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَبِي أَبِي، فَقَتَلُوهُ. فَقَالَ حُذَيْفَةُ: غَفَرَ اللهُ لَكُمْ.

قَالَ: وَقَدْ كَانَ انْهَزَمَ مِنْهُمْ قَوْمٌ حَتَّى لَحِقُوا بِالطَّائِفِ.

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة»: (العفوُ) بالرَّفع، وفي (ق) بالضَّبطين معًا.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٢٠٥).

(٣) في «اليونينيَّة»: (وَمُبْتَغٍ)، وهي في (ق): (ومُبْتَغِي).

قوله: (حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بنُ أَبِي المَغْرَاءِ[1]): تَقَدَّمَ ضبطُ (المَغْرَاء) مرارًا، وهو أنَّه بفتح الميم، وإسكان الغين المُعْجَمَة، ممدود الآخر[ح١٣٩٠،م(٣)].

قوله: (أُخْرَاكُمْ): تَقَدَّمَ إعرابُه[ح٦٦٦٨].

قوله: (حَتَّى قَتَلُوا اليَمَانِ): هو بكسرِ النُّونِ في أصلِنا، وصُحِّحَ عليه، وقد تَقَدَّمَ أنَّ الشيخَ محيي الدين النَّوويَّ قال: (إنَّ الصحيحَ أنَّ «اليماني» و«ابن أبي العاصي» و«ابن أبي الموالي» و«ابن الهادي»: بإثباتِ الياءِ)[شرح مسلم١٢/٣٥٦]، وقُدِّم أنَّ اسم (اليماني) حُسَيل -ويُقال: حِسْل، وقُدِّم كلٌّ من القولين على الآخر- ابن جابر بن عمرو بن ربيعة بن جِروة، بكسر الجيم، وقد تَقَدَّمَ لقبه [و]نسبه[قبل ح٦١]، و(اليماني): لقبُ حُسَيل، كذا قالوا، وقال الكلبيُّ وابنُ سعدٍ: هو لقب جِروة، قالوا: ولُقِّب بـ(اليماني) لأنَّه أصاب دمًا في قومه؛ فهرب إلى المدينة، فحالف بني عبد الأشهل مِن الأنصار، فسمَّاه قومُه: اليماني؛ لأنَّه حالف الأنصار وهو مِن اليمن[2]، وحُسَيل صحابيٌّ، قُتِل شهيدًا في أُحُد، وقد تَقَدَّمَ، وقدَّمتُ أنَّ الذي قتله خطأً هو عتبة بن مسعود أخو عبد الله بن مسعود، والله أعلم[ح٣٢٩٠،٢٢٤].

قوله: (وَقَدْ كَانَ انْهَزَمَ مِنْهُمْ قَوْمٌ حَتَّى لَحِقُوا بِالطَّائِفِ): قال شيخُنا: (قال الدَّاوديُّ: يعني: من المشركين، وكان الله أَدَال المسلمين[3]، وقال رسولُهُ لهم: لا تبرحوا حتَّى يُؤذَن لكم، فهُزِمَ المشركون، فمال القوم للغنيمة، فصرف اللهُ وجوهَهُم، وهُزِموا، وقُتِل مِنَ المسلمين يومئذٍ سبعون)[التوضيح٣١/٣٥٦]، وقد قَدَّمْتُ الاختلاف في قتلى أُحُد في (أُحُد)[ح٣٠٣٩]، والله أعلم.

١٢- بَابُ إِذَا أَقَرَّ بِالقَتْلِ مَرَّةً، قُتِلَ بِهِ

قوله: (قُتِلَ بِهِ): (قُتِل): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٦٨٨٤- حَدَّثَنا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا حَبَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا: مَنْ فَعَلَ بِكِ هَذَا؟ أَفُلَانٌ أَفُلَانٌ؟ حَتَّى سُمِّيَ اليَهُودِيُّ فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا، فَجِيءَ بِاليَهُودِيِّ فَاعْتَرَفَ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَرُضَّ رَأْسُهُ بِالحِجَارَةِ.

وَقَدْ قَالَ هَمَّامٌ: بِحَجَرَيْنِ.

---

(١) كذا في (أ) و(ق) وعليها فيها علامة راويها، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، وليس في رواية «اليونينيَّة»: (بن أبي المَغْراءِ).

(٢) «الطبقات الكبرى» (٤/٢٤٩)، وانظر «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٣٨٣).

(٣) أي: أظفرهم، ووقع في «التوضيح»: (أزال المشركين)، وهو خطأ.

قوله: (حَدَّثَنِي[(١)] إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا حَبَّانُ): (إسحاقُ) هذا: تَقَدَّمَ الكلامُ عليه غَيْرَ مَرَّةٍ، وأنَّ الجَيَّانيَّ قال: (لم أجد «إسحاق» هذا منسوبًا عند أحد مِن رواة «الكتاب»، ولعلَّه: إسحاق بن منصور، وقد روى مسلمٌ عن إسحاق بن منصور عن حَبَّان بن هلال[م٢٢٣]). انتهى[التقييد٣/٩٧٥]، والمِزِّيُّ لم ينسبه في «الأطراف»[تحفة١/٣٥٧]، و(حَبَّان) بفتح الحاء المُهْمَلَة، وتشديد المُوَحَّدة، وهو ابنُ هلالٍ، كما تَقَدَّمَ أعلاه، و(هَمَّامٌ): هو ابنُ يحيى العَوْذِيُّ، تَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح٢١٩].

قوله: (أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (اليهوديَّ) و(الجارية) لا أعرف اسميهما[ح٢٤١٣].

قوله: (أَفُلَانٌ، أَفُلَانٌ؟): تَقَدَّمَ أنَّ (فلانًا) و(فلانًا) لا أعرفهما[ح٦٨٧٦].

قوله: (حَتَّى سُمِّيَ اليَهُودِيُّ): (سُمِّي): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(اليهوديُّ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (فَرُضَّ رَأْسُهُ): (رُضَّ) بضَمِّ الراء: مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(رأسُه): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (وَقَالَ[(٢)] هَمَّامٌ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه همَّام بن يحيى العَوْذِيُّ.

١٣- بابُ قَتْلِ الرَّجُلِ بِالمَرْأَةِ

٦٨٨٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَتَلَ يَهُودِيًّا بِجَارِيَةٍ قَتَلَهَا عَلَى أَوْضَاحٍ لَهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا (سعيد): هو ابنُ أبي عَرُوْبَةَ، وتَقَدَّمَ ما قاله شيخُنا صاحب «القاموس» في (عَرُوبة) غَيْرَ مَرَّةٍ[ح٢٨٤].

قوله: (قَتَلَ يَهُودِيًّا بِجَارِيَةٍ): تَقَدَّمَ أعلاه وقبلَه أنَّ (اليهوديَّ) و(الجاريةَ) لا أعرفُهما.

١٤- بابُ القِصَاصِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الجِرَاحَاتِ

وَقَالَ أَهْلُ العِلْمِ: يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالمَرْأَةِ.

وَيُذْكَرُ عَنْ عُمَرَ: تُقَادُ المَرْأَةُ مِنَ الرَّجُلِ فِي كُلِّ عَمْدٍ يَبْلُغُ نَفْسَهُ فَمَا دُونَهَا مِنَ الجِرَاحِ. وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ وَإِبْرَاهِيمُ وَأَبُو الزِّنَادِ، عَنْ أَصْحَابِهِ.

وَجَرَحَتْ أُخْتُ الرُّبَيِّعِ إِنْسَانًا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «القِصَاصُ».

---

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثنا).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وقد قال).

قوله: (**يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالمَرْأَةِ**): (يُقتَل): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(الرَّجل): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (**وَيُذْكَرُ عَنْ عُمَرَ** رضي الله عنه): (يُذكَرُ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وكأنَّ هذا الأثرَ لم يصحَّ عند البُخاريِّ على شرطه، فلهذا مرَّضه، قال شيخُنا: (وأثرُ عمرَ أخرجه ابنُ أبي شيبةَ بإسنادٍ صحيح: حَدَّثنا جَرِيرٌ، عن مُغيرةَ، عن إبراهيمَ، عن شُريح قال: «أتاني عُروةُ البارقيُّ من عند عمر بن الخَطَّاب رضي الله عنه: أنَّ جراحات الرِّجال والنِّساء» الحديث[س٢٨٠٦٨])[التوضيح٣٦٥/٣١].

قوله: (**وَإِبْرَاهِيمُ**): هو ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ، و(**أَبُو الزِّنَادِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالنُّون، وأنَّه عبد الله بن ذكوان.

قوله: (**وَجَرَحَتْ أُخْتُ الرُّبَيِّعِ إِنْسَانًا**): كذا في أصلنا: (أخت الرُّبَيِّع)، وقد تَقَدَّمَ في (سورة المائدة) إنَّما هي الرُّبَيِّع -بضَمِّ الرَّاء، وفتح المُوَحَّدة، وكسر المُثَنَّاة تحت- بنت النَّضْر، عمَّة أنس ابن مالك، تَقَدَّمَت[ح٢٨٠٩، ٤٦١١]، وقد تَقَدَّمَ الكلام على رواية: (كَسَرتْ ثنيَّة جارية)، وعلى الذي هنا: (جرحت إنسانًا)، وقال ابنُ شيخنا البُلْقَينيِّ هنا: (قال البيهقيُّ/: «ظاهر الخبرين يدلُّ على كونهما قضيَّتَين، وإلَّا، فثابتٌ أحفظُ»[هق٦٤/٨]، يشير بذلك إلى أنَّ رواية ثابت عن أنس: «أنَّ أخت الرُّبَيِّع جرحت إنسانًا»، ورواية حُمَيد عن أنس: «أنَّ الرُّبَيِّع بنت النَّضْر كسرت ثنيَّة جارية»، وعكس هذا النَّوويُّ، فقال: «إنَّ العلماء قالوا: المعروف في الروايات روايةُ البُخاريِّ، قال: ويَحتمل أنَّهما قضيَّتان»[شرح مسلم١٦٥/١١]، فعلى كلِّ تقديرِ كونُهما قضيَّتين؛ يحتاجُ إلى بيانِ المُبهَم، وهي أُخت الرُّبَيِّع، ووقع في «السُّنَن الكبير» للبيهقيِّ في «أبواب الجنايات» أنْ ذكر التعليق المذكور، ثمَّ قال: «أمَّا حديث الرُّبَيِّع، فأخبرنا به أبو مُحَمَّد [بن][1] يوسفُ، فساقه إلى حَمَّاد [عن ثابت] عن أنس، ثمَّ قال: وخالفه حُمَيد عن أنس، فقال: لطمت الرُّبَيِّع بنت مُعوِّذ جاريةً، فكسرت ثنيَّتها، وثابتٌ أحفظُ، ويَحتمل أنَّهما قضيَّتان، وهو الأظهر». [٣٨٢/٢أ]

انتهى، قال ابنُ شيخنا: وهذا مُتعقَّبٌ، فإنَّ القصَّة التي فيها مخالفةُ حُمَيد لثابتٍ إنَّما هي في الرُّبَيِّع بنت النَّضْر عمَّة أنس بن مالك، لا في الرُّبَيِّع بنت مُعوِّذ ابن عفراء، وقد ذكر ذلك البيهقيُّ في جماع «أبواب القصاص فيما دون النَّفس» على الصَّواب، فنسب القصَّة الأولى إلى مسلم، وهي التي فيها جراحة أختِ الرُّبَيِّع، ونسب الثَّانية إلى البُخاريِّ التي فيها كسر السِّنِّ أيضًا كذلك في الرُّبَيِّع بنت النَّضْر، وقال ما تَقَدَّمَ عنه من احتمال الاختلاف والتَّرجيح[هق٦٤/٨]؛ فلْيُتأمَّل، فإنَّه موضعٌ مُهمٌّ). انتهى[الإفهام٥٩٦].

(١) (بن): سقط من (أ)، وأثبت من مصدره، وهو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن بابويه الأردستاني، انظر «سير أعلام النبلاء» (٢٢٧/٣٣).

وقال بعضُ حُفَّاظ العَصْرِ: (كونُها أُختُ الرُّبَيِّع هذه رواية حَمَّاد بن سلمة عن ثابت عن أنس، والمحفوظُ قصَّةُ الرُّبَيِّع، لكنَّ الخبر يَحتملُ التَّعدُّد؛ لأنَّ هذه جرحت، وتلك كسرت). انتهى[هُدى ٣٥٧].

٦٨٨٦ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَدَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ فِي مَرَضِهِ فَقَالَ: «لَا تَلُدُّونِي»، فَقُلْنَا: كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: «لَا يَبْقَى أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَّا لُدَّ، غَيْرُ الْعَبَّاسِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفلَّاس الصَّيرفيُّ، أحد الأعلام، و(يَحْيَى) بعدَه: هو ابنُ سعيد القَطَّان، و(سُفْيَانُ) بعدَه: يَحتمل أن يكون سفيانَ الثَّوريَّ، ويَحتمل أن يكون ابن عُيَيْنَة؛ لأنَّهما رويا عن موسى بن أبي عائشة، والله أعلم، والقطَّان روى عنهما(١)، و(عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هو ابنُ عُتْبَة ابن مسعود.

قوله: (لَدَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ): تَقَدَّمَ أنَّ (اللَّدَّ): جَعْلُ اللَّدود في جانب الفم، وقد تَقَدَّمَ أنَّه ﷺ لُدَّ يوم الأحد، وكانت وفاتُه يومَ الاثنين عند الزَّوال ﷺ[ح٤٤٥٨].

قوله: (كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ): تَقَدَّمَ أنَّ (كراهيَة)، بتخفيف الياء[ح١٢٦]، وأنَّه يُقال من حيث اللُّغةُ: كراهي[ح٤١٧]، وتَقَدَّمَ أنَّ (الدَّواء) فيه لغتان، فتحُ الدَّال وكسرُها، وكلاهما مع المدِّ[قبل ح٥٦٨٢].

قوله: (غَيْرُ الْعَبَّاسِ): يجوزُ في (غيرُ) النَّصبُ والرَّفعُ، وبهما ضُبِطَ في أصلنا، وعلى الرَّفع علامةُ راويها(٢)، وتَقَدَّمَ روايةُ أنَّ العَبَّاسَ لُدَّ أيضًا[ح٤٤٥٨م].

١٥- بابُ مَنْ أَخَذَ حَقَّهُ أَوِ اقْتَصَّ دُونَ السُّلْطَانِ

قوله: (بَابُ مَنْ أَخَذَ حَقَّهُ، أَوِ اقْتَصَّ دُونَ السُّلْطَانِ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (الحديثُ الأوَّل مطابق للترجمة، والثاني -ويعني بالحديث الثَّاني: حديث أنس رضي الله عنه: «أنَّ رجلًا اطَّلع في بيت النَّبيِّ ﷺ، فسدَّد إليه مشقصًا...»، الحديث، قال ابن المُنَيِّر:- يَرِدُ عليه أن يُقال: المُومِئ بالمشقص هو النَّبيُّ ﷺ، وهو الإمام الأعظم، فكيف يستدلُّ بهذا على أنَّ آحاد النَّاس لهم ذلك دون الإمام؟ ويمكنه الإجابة عن ذلك بأنَّ النَّبيَّ ﷺ أُسوةُ غيره في حقوقه المُتعلِّقة به، ولو لم يكن هذا لآحادِ النَّاس، لَفعل فيه كما فعل في غيره من التَّحاكم إلى من دونه، كقضيَّته(٣) مع

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١١/١٥٤-١٦٤) و(١١/١٧٧-١٨٨).

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) في مصدره: (كقصته)، ومراده حديث خزيمة بن ثابت عند أحمد (٢١٨٨٣)، وأبو داود (٣٦٠٧): أَنَّ النبيَّ ﷺ =

الذي أنكر حقًّا التمسه منه في المبايعة في فرس). انتهى[المتواري٣٤٦]، وأوضحُ منه أن يقال: إنَّه ﷺ لا فرق بينه وبين غيره في ذلك، ولو كان حكمُه مُخالِفًا لغيره؛ لَنَصَّ على الخصوصيَّة، فلمَّا سكت عنها، دلَّ على أنَّه كغيره في ذلك، والله أعلم.

٦٨٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ: أَنَّ الأَعْرَجَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَومَ القِيَامَةِ».

٦٨٨٨ - وَبِإِسْنَادِهِ: «لَوِ اطَّلَعَ فِي بَيْتِكَ أَحَدٌ وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ، خَذَفْتَهُ بِحَصَاةٍ فَفَقَأْتَ عَيْنَهُ، مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(شُعَيْبٌ): هو ابنُ أبي حمزةَ، و(أَبُو الزِّنَادِ) بالنُّون: عبد الله بن ذكوان، و(الأَعْرَجُ): عبدُ الرَّحْمَن بنُ هُرمُز.

قوله: (نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ): تَقَدَّمَ معناه[ح٢٣٨]، وتَقَدَّمَ[ح٢٣٩] لِمَ أتى بمثل هذا قبل الحديث الذي بعده(١)؛ وهو: «لوِ اطَّلعَ في بيتِكَ» الحديث.

قوله: (خَذَفْتَهُ): هو بالخاء والذَّال المعجمتَين المفتوحتَين، وفي نسخة في هامش أصلنا وعليها (صح): (حذفتَه) بالحاء المُهْمَلَة(٢)، قال صاحبُ «المطالع»: («فَخَذَفْتَهُ بِحَصَاةٍ»، وللقابِسيِّ في «كتاب الدِّيات»: بحاء مهملة، والأوَّل أصوب). انتهى[مطالع٢/٤١٨].

قوله: (فَقَأْتَ(٣) عَيْنَهُ): هو بهمزة ساكنة بعد القاف، وهذا ظاهرٌ.

٦٨٨٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ حُمَيْدٍ: أَنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَدَّدَ إِلَيْهِ مِشْقَصًا، فَقُلْتُ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ.

= ابْتَاعَ فَرَسًا من أَعْرَابِيٍّ، فَاسْتَتْبَعَهُ النبيُّ ﷺ لِيَقْضِيَهُ ثَمَنَ فَرَسِهِ، فَأَسْرَعَ رسولُ اللهِ ﷺ المَشْيَ، وَأَبْطَأَ الأَعْرَابِيُّ، فَطَفِقَ رِجَالٌ يَعْتَرِضُونَ الأَعْرَابِيَّ فَيُسَاوِمُونَهُ بِالفَرَسِ، ولا يَشْعُرُونَ أَنَّ النبيَّ ﷺ ابْتَاعَهُ، فنادى الأَعْرَابِيُّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فقال: إنْ كُنْتَ مُبْتَاعًا هذا الفَرَسَ وَإِلَّا بِعْتُهُ، فَقَامَ النبيُّ ﷺ حين سمع نِدَاءَ الأَعْرَابِيِّ فقال: «أَوَلَيس قد ابْتَعْتُهُ مِنْكَ؟»، فقال الأَعْرَابِيُّ: لَا واللهِ ما بِعْتُكَهُ، فقال النبيُّ: «بَلَى قدِ ابْتَعْتُهُ مِنْكَ»، فَطَفِقَ الأَعْرَابِيُّ يقولُ: هَلُمَّ شَهِيدًا، فقال خُزَيْمَةُ بن ثَابِتٍ: أنا أَشْهَدُ أَنَّكَ قد بَايَعْتَهُ، فَأَقْبَلَ النبيُّ ﷺ على خُزَيْمَةَ فقال: «بِمَ تَشْهَدُ؟»، فقال: بِتَصْدِيقِكَ يا رَسُولَ اللهِ، فَجَعَلَ رسول الله ﷺ شَهَادَةَ خُزَيْمَةَ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ.

(١) في (أ): (قبله)، والمثبت هو الصواب.

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَفَقَأْتَ).

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى) بعد (مُسدَّد): هو ابنُ سعيدٍ القَطَّان، و(حُمَيْد): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الطَّويل، لا حُمَيد بن هلال.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ): هذا (الرَّجلُ): هو الحكمُ بنُ أبي العاصي، قاله ابن بَشْكُوال في «مبهماته»: أنَّ شيخه أبا الحسن بن مغيث قاله له، ولم يأْتِ عليه بشاهدٍ؛ يعني: ابن مغيث[الغوامض ٥٨٧/٢]، وقد رأيتُ في «مبهمات الإمام الحافظ وليِّ الدين أبي زُرعة أحمد ابن شيخِنا العِرَاقيِّ» ما لفظه: (قلتُ: قد رواه ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق»[تاريخ دمشق ٢٧٢/٥٧]) انتهى[المستفاد ١١٨٠/٢].

قوله: (فَسَدَّدَ إِلَيْهِ مِشْقَصًا): قال ابن قُرْقُول: (وفي «الدِّيات»: «فسدَّد إليه مِشقَصًا»، كذا للأَصيليِّ وأبي ذرٍّ، وعند الحمُّويي والباقين: «شدَّد»؛ بالشين المُعْجَمَة، وهو وَهم). انتهى[مطالع ٤٧٣/٥]، ومعنى (سدَّد)، بالمُهْمَلَة، أي: قوَّمه إليه، وقصده به.

قوله: (مِشْقَصًا): تَقَدَّمَ ضبطه وما هو[ح ١٧٣٠ و٦٢٤٢].

١٦- بابٌ إِذَا مَاتَ فِي الزِّحَامِ أَوْ قُتِلَ

قوله: (أَوْ قُتِلَ): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٦٨٩٠- أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ: هِشَامٌ أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ، هُزِمَ الْمُشْرِكُونَ، فَصَاحَ إِبْلِيسُ: أَيْ عِبَادَ اللهِ، أُخْرَاكُمْ، فَرَجَعَتْ أُولَاهُمْ، فَاجْتَلَدَتْ هِيَ وَأُخْرَاهُمْ، فَنَظَرَ حُذَيْفَةُ فَإِذَا هُوَ بِأَبِيهِ الْيَمَانِ فَقَالَ: أَيْ عِبَادَ اللهِ، أَبِي أَبِي. قَالَتْ: فَوَاللهِ مَا احْتَجَزُوا حَتَّى قَتَلُوهُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: غَفَرَ اللهُ لَكُمْ، قَالَ عُرْوَةُ: فَمَا زَالَتْ فِي حُذَيْفَةَ مِنْهُ بَقِيَّةُ خَيرٍ حَتَّى لَحِقَ بِاللهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حَمَّاد بن أسامة.

قوله: (لَمَّا كَانَ يَوْمُ[(٢)] أُحُدٍ): تَقَدَّمَ متى كانت وقعة أُحُد في مكانه وفي غير ذلك: سنة ثلاث/. [٣٨٢/٢ب]

قوله: (هُزِمَ الْمُشْرِكُونَ): (هُزِم): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(المشركون): نائبُ مَنابَ الفاعل.

قوله: (أُخْرَاكُمْ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح ٦٦٦٨].

قوله: (فَاجْتَلَدَتْ): تَقَدَّمَ معناه[ح ٣٢٩٠].

قوله: (فَإِذَا هُوَ بِأَبِيهِ الْيَمَانِ): كذا في أصلنا، وقد قَدَّمْتُ غَيْرَ مَرَّةٍ أنَّ الصَّحيحَ: إثباتُ الياءِ فيه وفي (العاصي) و(ابن أبي الموالي) و(ابن الهادي)، وقد تَقَدَّمَ أنَّ اسمَ (اليماني) حِسْل، ويقال: حُسَيل،

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (أخبرنا).

(٢) في «اليونينيَّة» (يومَ) بالفتح والضمِّ معًا.

وتَقَدَّمَ نسبه[قبل ح٦١]، وأنَّ الذي قتله خطأ عتبةُ بن مسعود أخو عبد الله بن مسعود[ح٣٢٩٠].

١٧- بابٌ: إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَأً، فَلَا دِيَةَ لَهُ

قوله: (بَابٌ: إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَأً؛ فَلَا دِيَةَ لَهُ): ساق ابنُ المُنَيِّر حديث الباب بلا إسناد، وهو حديثُ سلمة ابن الأكوع في قتل عامرٍ نفسَه في غزوة خيبر، ثمَّ قال: (إنَّما يتمُّ مقصود الترجمة بذكر الصِّفة التي مات بها عامر، وذلك أنَّ سيفه كان قصيرًا، فرجع إلى رُكبته مِن ضربتِهِ، فمات منها، وقد بيَّنه في غير هذا الموضع[ح٤١٩٦ و٦١٤٨ و٦٣٣١]، فاكتفى بذلك) انتهى[المتواري٣٤٧].

٦٨٩١- حَدَّثَنَا المَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: أَسْمِعْنَا يَا عَامِرُ مِنْ هُنَيْهَاتِكَ، فَحَدَا بِهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنِ السَّائِقُ»؟ قَالُوا: عَامِرٌ، فَقَالَ: «رَحِمَهُ اللهُ» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ هَلَّا أَمْتَعْتَنَا بِهِ، فَأُصِيبَ صَبِيحَةَ لَيْلَتِهِ فَقَالَ القَوْمُ: حَبِطَ عَمَلُهُ، قَتَلَ نَفْسَهُ. فَلَمَّا رَجَعْتُ وَهُمْ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، فَقَالَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهَا، إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ اثْنَيْنِ، إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، وَأَيُّ قَتْلٍ يَزِيدُهُ عَلَيْهِ».

قوله: (عَنْ سَلَمَةَ): تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ أنَّه سلمةُ بنُ عَمرو بن الأكوع، وتَقَدَّمَ ببعض ترجمةٍ.

قوله: (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ(١) ﷺ إِلَى خَيْبَرَ): تَقَدَّمَ متى كانت غزوة خيبر بالاختلاف في تاريخها غَيْرَ مَرَّةٍ، والله أعلم[قبل ح٤١٩٥].

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: أَسْمِعْنَا يَا عَامِرُ مِنْ هُنَيْهَاتِكَ): تَقَدَّمَ أنَّ هذا (الرجل) لا أعرف اسمه في (غزوة خيبر)، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (هنيهاتك) فيها[ح٤١٩٦]، وقال بعض الحُفَّاظ المُتأخِّرين: (هو عمر بن الخَطَّاب)(٢).

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبِيِّ).

(٢) قال الحافظ في «فتح الباري» في (الدعوات) (١١/١٤١): (قوله: «خرجنا مع النَّبيِّ ﷺ إلى خيبر، فقال رجل من القوم»: هو عمرُ بن الخطاب...، وقد تقدَّم بيان ذلك كلِّه في «غزوة خيبر» من «كتاب المغازي»، وسبب قول عمر: «لولا متعتنا به»، وأنَّ ذلك ورد مصرَّحًا به في «صحيح مسلم» [١٨٠٧])، وقال في «الفتح» في (غزوة خيبر) (٧/٥٣١): («فقال رجل من القوم لعامر: يا عامر ألا تسمعنا»: لم أقف على اسمه صريحًا)، ثمَّ ساق من عند ابن إسحاق حديثًا فيه: أنَّ رسول الله ﷺ قال لعامر بن الأكوع: «انزل يا ابن الأكوع؛ فَاحْدُ لنا من هُنياتك»، ثمَّ قال: (ففي هذا أنَّ النَّبيَّ ﷺ هو الذي أمره بذلك)، فلعلَّ الذي جاء في (الدعوات) وقع سهوًا، وقد عيَّن الحافظ الرجلَ المبهم في «هُدَى الساري» (ص٣٢٣) فقال: («قال رجل من القوم»: هو عمر بن الخطاب، كما في «صحيح مسلم»)، والذي سأل=

قوله: (فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ هَلَّا أَمْتَعْتَنَا بِهِ): تَقَدَّمَ أنَّ قائلَ ذلك هو عمرُ بنُ الخَطَّاب، ومن أين أخذ ذلك عمر رضي الله عنه[ح٤١٩٦]، وهنا: (فقالوا)، والظاهرُ أنَّه أحدُ القائلين، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي)، وعلى التَّفدية بالأبوين[ح٩٧٩ و٤٠٥٥]، وتَقَدَّمَ الكلام على (كَذَبَ مَنْ قَالَهَا)، وذِكْرُ مَن قال ذلك، وهم في «الصَّحيح»: (فلان وفلان، وأُسَيد بن الحُضَير)، وهذا في «البُخاريِّ»[ح٦١٤٨] و«مسلم»[م١٨٠٢]، وقدَّمتُ أنِّي لا أعرفُ فلانًا وفلانًا المذكورين مع أُسَيد، وتَقَدَّمَ الكلام على قوله: (لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ)[ح٤١٩٦].

١٨- بابٌ: إِذَا عَضَّ رَجُلًا فَوَقَعَتْ ثَنَايَاهُ

٦٨٩٢- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: سَمِعْتُ زُرَارَةَ بْنَ أَوْفَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَنَزَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ، فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتَاهُ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «يَعَضُّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعَضُّ الفَحْلُ، لَا دِيَةَ لَكَ».

قوله: (عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (حُصَينًا) بضَمِّ الحاء وفتح الصَّاد المُهْمَلَتين، وقدَّمتُ أنَّ الأسماء كذلك إلَّا حُضَين بن المنذر، فإنَّه بالضَّاد المُعْجَمَة، فَرْدٌ، وأنَّ الكنى بالفتح[ح١١٠]، وقدَّمت أنَّ حُصَينًا صحابيٌّ أيضًا[ح٣٤٤].

قوله: (أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ): في «صحيح مسلم»: (أنَّ يعلى ابن مُنْيَة -أو أُمَيَّة- قاتل رجلًا، فعضَّ أحدُهما صاحبَه)[م١٦٧٣(١٨)]، وفي طريقٍ أُخرى بعدَها: (أنَّ أجيرًا ليَعلى ابن مُنْيَة عضَّ رجلٌ ذراعَه، فجذبها، فسقطت ثنيَّتُه)[م١٦٧٤(٢٠)]، قال الشَّيخ محيي الدين النَّووي: (قال الحُفَّاظ: الصحيح المعروف أنَّ صاحب القصَّة أجير يعلى، لا يعلى، ويَحتمل أنَّهما قضيَّتان ليعلى ولأجيره في وقت أو وقتَين، والله أعلم)[شرح مسلم١١/١٦٢]، وفي بعض طرقه في «مسلم»: (أنَّ أجيرًا ليعلى عضَّ رجلٌ ذراعَه، فسقطت ثنيَّتُه)[م١٦٧٤(٢٠)]، وفي أخرى: (فسقطت ثنيَّتُه أو ثناياه)[م١٦٧٣(٢١)]، ولم يُسمَّ العاضُّ ولا المعضوضُ، وفي طريق أخرى: (فسقطت ثنيَّتاه)[م١٦٧٤(٢٢)]، وفي طريق أخرى: أنَّ الغزوة التي كانوا فيها غزوةُ تبوك، وأنَّه أسقط إحدى ثنيَّتَيه، وأنَّ أحدَهما عضَّ الآخر[م١٦٧٤(٢٣)]، وقوله: (أنَّ يَعلى ابن مُنْيَة أو أُمَيَّة): مُنْيَة هي أمُّ يَعلى، وقيل: جدَّتُه، وأمَّا أُمَيَّة، فهو أبوه، فيصحُّ أن يقال: ابن مُنْيَةَ وابن أُمَيَّةَ[(١)]، وقال ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ: (وما قاله -يعني: النَّووي- مُتعقَّبٌ، فلم نرَ في روايةِ مسلمٍ أنَّ يَعلى هو المعضوض، لا صريحًا ولا إشارةً) انتهى[الإفهام٥٩٧]، وقال بعضُ الحُفَّاظ المُتَأخِّرين: (تَقَدَّمَ أنَّ العاضَّ يعلى بن أُمَيَّة،

= عامرًا أولًا هو أُسيد بن حُضير)، وقال مثله في موضعين آخرين من «هُدَى الساري» (ص٣٥١، ٣٥٧).

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٧٦٥)، «تهذيب الكمال» (٣٧٨/٣٢)، «الإصابة» (٦٦٨/٣).

والمعضوضَ أجيرُه، وهو مُصرَّح به عند النَّسائيِّ مِن رواية يَعلى بعينه[س٣١/٨] -بخلاف ما وقع في «شرح مسلم» للنَّوويِّ- ولم يُسَمِّ الأجيرَ)(١).

قوله: (كَمَا يَعَضُّ الفَحْلُ؟ لَا دِيَةَ لَكَ): (الفحلُ) مِنَ الإبلِ معروفٌ.

٦٨٩٣ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْتُ فِي غَزْوَةٍ، فَعَضَّ رَجُلٌ فَانْتَزَعَ ثَنِيَّتَهُ، فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلد النَّبيل، و(ابْنُ جُرَيْجٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، و(عَطَاء): هو ابنُ أبي رَباح.

قوله: (خَرَجْتُ فِي غَزْوَةٍ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّها تبوك.

قوله: (فَعَضَّ رَجُلٌ): تَقَدَّمَ الكلام على العاضِّ والمعضوض أعلاه وقبله.

١٩ - بابٌ: السِّنُّ بِالسِّنِّ

٦٨٩٤ - حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ ابْنَةَ النَّضْرِ لَطَمَتْ جَارِيَةً، فَكَسَرَتْ ثَنِيَّتَهَا، فَأَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ بِالقِصَاصِ.

قوله: (حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ): هو مُحَمَّد بن عبد الله بن المثنَّى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاريُّ، وتَقَدَّمَ أنَّ (حُمَيدًا): هو الطَّويل ابن تير، ويقال: تيرويه، لا ابنُ هلال، وتَقَدَّمَ أنَّ ابن هلال ليس له في «البُخاريِّ» غيرُ حديثين ذكرتُهما مرارًا[ح٤٩].

قوله: (أَنَّ ابْنَةَ النَّضْرِ): تَقَدَّمَ أنَّ (ابنةَ النَّضرِ): هي الرُّبَيِّع، بضَمِّ الرَّاء، وفتح المُوَحَّدة، وتشديد الياء المُثنَّاة تحت المكسورة، وتَقَدَّمَ أنَّ (النَّضر)، بالضَّاد المُعْجَمَة، وأنَّه لا يحتاج إلى تقييد غيْرَ مَرَّةٍ، وقال بعضُهم(٢): («إنَّ ابنةَ النَّضر لطمتْ جارية»: قيل: كذا وقعت الرواية، والصوابُ: أخت النَّضر ابن أنس، وهي الرُّبَيِّع). انتهى، وهذا غلطٌ محضٌ، والصوابُ: ابنة النَّضر، وهي الرُّبَيِّع، والله أعلم، وقد قَدَّمْتُ قريبًا ما الصَّواب: هل هي أخت الرُّبَيِّع أو الرُّبَيِّع بنت النَّضر[ح٦٨٨٥]، وقدَّمته في (المائدة) أيضًا[ح٤٦١١].

قوله: (لَطَمَتْ جَارِيَةً): تَقَدَّمَ أنَّ هذه (الجارية الملطومة) لا أعرف اسمها.

---

(١) «هُدى الساري» (ص٣٥٧)، وانظر «فتح الباري» (١٢/٢٢٩-٢٣٠).

(٢) هو الزركشي رحمه الله في «التنقيح» (٣/١٢٢٢).

٢٠- باب دِيَةِ الأَصَابِعِ

٦٨٩٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ»، يَعْنِي: الخِنْصِرَ وَالإِبْهَامَ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، نَحْوَهُ.

قوله: (يَعْنِي الخِنْصِرَ[1]): هي بكسر الخاء المُعْجَمَة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ صاد مهملة مكسورة: الإصبع الصَّغيرة في اليد والرِّجل، قال أبو عليٍّ: (والخِنْصِر أيضًا: الإصبع الوسطى)، قاله ابنُ قُرْقُول[مطالع٢/٤٥٦]، وقد تَقَدَّمَ ذلك[قبل ح٥٨٧٤].

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا ضبطُه، وأنَّ لقبَ مُحَمَّدٍ بُنْدَارٌ، و(ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي عديٍّ.

٢١- بابٌ: إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ مِنْ رَجُلٍ هَلْ يُعَاقَبوا أَوْ يَقْتَصُّ مِنْهُمْ كُلِّهِمْ؟

وَقَالَ مُطَرِّفٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ فِي رَجُلَيْنِ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ: أَنَّهُ سَرَقَ فَقَطَعَهُ عَلِيٌّ رضي الله عنه، ثُمَّ جَاءَا بِآخَرَ وَقَالَا: أَخْطَأْنَا، فَأَبْطَلَ شَهَادَتَهُمَا وَأُخِذَا بِدِيَةِ الأَوَّلِ، وَقَالَ: لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكُمَا تَعَمَّدْتُمَا، لَقَطَعْتُكُمَا.

قوله: (بَابٌ: إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ مِنْ رَجُلٍ؛ هَلْ يُعَاقَبُوا[2]) إلى آخر الترجمة: ساق ابنُ المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (فترجم على القصاص من الجماعة بالواحد، وذكر في جملة الآثار القصاصَ مِن اللَّطمة والسَّوط، يعني: من المُنفَرِد، فيقال: ما وجهُ [تعلُّقِ] هذا الحديث بالترجمة؟/ [٢/٣٨٣أ]
والجواب: أنَّه استفاد مِن إجراء القصاص في هذه الصَّغائر المُحقَّرات، وأن لا يُقْنَعَ فيها بالأدب العامِّ[3]: إجراؤه في الشُّركاء في الجناية، كالقتل وغيره؛ لأن نصِيبَ كلٍّ واحد منهم سهمٌ عظيمٌ معدودٌ من الكبائر، فكيف لا نقتَصُّ منه وقد اقتصصنا في الصَّغائر؟! والله أعلم)[المتواري٣٤٨].

قوله في التَّرجمة: (هل يُعاقَبوا): كذا في أصلنا، وفي الهامش نسخة: (يُعاقِب)، وكالنُّسخة هو في أصلنا الدِّمَشْقيِّ، وما في الأصل القاهريِّ ليس على الجادَّة، ولو كان (يعاقبون) لكان عليها، (ويُعاقَبوا) هو على لغةٍ، وهو حذف النُّون، حيث لا ناصبَ ولا جازمَ، مثل: «لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا

---

(١) في «اليونينيَّة»: (الخِنْصَر) بفتح الصاد.

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق): (يُعاقِب)، وينظر هامش «اليونينيَّة».

(٣) كذا في مصدره، وعبارة (أ): (وأن لا تَضييعَ فيها، والأدب العام...).

تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»[(١)]، وأمَّا روايةُ (يُعاقِب)، فهي بكسر القاف، وهي ظاهرةٌ، وهي في بعضِ أصولنا الدِّمشقيَّة، ولم يذكر غيرها، كما قدَّمتُه، والله أعلم.

قوله: (كُلِّهِمْ): هو مجرورٌ، وجرُّه معروفٌ.

قوله: (وَقَالَ مُطَرِّفٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ): أمَّا (مُطَرِّف)، فهو اسم فاعل من (طرَّف) المُضعَّف، وهو مُطَرِّف ابن طريف الحارثيُّ، وقيل: الخارفيُّ الكوفيُّ، أبو بكر، عن عبد الرَّحْمَن بن أبي ليلى، والشَّعْبيِّ، وحَبِيب ابن أبي ثابت، وجماعةٍ، وعنه: السُّفيانان، وجَرِير بن عبد الحميد، وخلقٌ كثيرٌ، وَثَّقَهُ أحمد[العلل ١/١٥٧] وأبو حاتم[الجرح والتعديل ٨/٣١٣] وغيرهما، قال الفلَّاس وغيره: مات سنة (١٤٣هـ)، وقيل غير ذلك، أخرج له الجماعة[(٢)]، و(الشَّعْبيُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عامر بن شَراحيل.

قوله: (فِي رَجُلَيْنِ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَرَقَ): هؤلاء الثَّلاثةُ لا أعرفُ أسماءَهم.

---

(١) الحديث أخرجه بلفظه أحمد (٩٠٨٤) و(٩٧٠٩) و(١٠١٧٧)، وأبو داود (٥١٩٣)، والترمذي (٢٦٨٨)، وابن ماجه (٦٨، ٣٦٩٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو عند مسلم (٥٤)، وذكر النووي في «شرح مسلم» (٢/٢٢٤) في شرحه لهذا الحديث: أنَّ حذفَ النونِ لغةٌ معروفةٌ صحيحةٌ، وقال ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/٦٢-٦٤): (ونَدَرَ حذفُها مفردةً في الرفعِ نظمًا ونثرًا)، واستشهدَ بحديثِ مسلمٍ هذا، وبقراءةِ أبي عمرٍو في بعض طرقه: ﴿قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَّاهَرَا﴾ [القصص: ٤٨]، وهي قراءة الحسن ويحيى الذِّماري وأبي حَيْوة وأبي خلاد عن اليَزيدي، وهي شاذَّةٌ، ولكنَّها ابنُ خالويه في «القراءات الشاذة» (ص١١٣)، ولم يعرفْ وجهَها الهُذليُّ في «الكامل» (ص٦١٤)، وأبو الفضل صاحبُ «اللوامح»، قال في «الدر المصون» (٨/٦٨٣): (وهذا عجيبٌ مِنْ هؤلاء، وقد حُذفتْ نونُ الرفعِ في مواضعَ، حتى في الفصيح)، وانظر «شواهد التوضيح» (ص٢٣٩-٢٤١)، وقال أبو حيان في «البحر المحيط» (٨/٣١٢): (وله تخريجٌ في اللسان؛ وذلك أنَّه مضارعٌ حُذفت منه النونُ، وقد جاء حذفُها في قليلٍ من الكلامِ وفي الشعرِ، و﴿سَاحِرَانِ﴾: خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرُه: أنتُما ساحرانِ تَتَظَاهَرَانِ، ثم أُدغمتِ التاءُ في الظاء، وحُذفت النونُ، ورُوعيَ ضميرُ الخطاب)، قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» (١/٢١٠-٢١١): (ومنهُ: ما أنشدَه ابنُ طاهرٍ في «تعليقه» على «سيبويه»: [من الرجز]

أَبِيــتُ أَسْرِي وَتَبِيتِــي تَــدْلُكِي
وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذَّكِي

والأصل: «تبيتين» و«تدلكين»، فحذفَ النونين دونَ جازمٍ ولا ناصبٍ، ومن ذلك قول أبي طالب: [من الطويل]

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَـا صَنَعْتُمُ   سَيَحْتَلِبُوهَا لَاقِحًـا غَيْـرَ بَاهِلِ

أرادَ: فسيحتلبونَها، فحذفَ الفاءَ والنونَ للضرورةِ)، وقد قال السيوطي في «همع الهوامع» (١/٥١) بعد ذكر المسألة وأمثلتها: (ولا يقاسُ على شيءٍ من ذلك في الاختيارِ)، وانظر «الكاشف عن حقائق السنن» (٧/٣٠٣٨).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٦٤)، وتقدم عند الحديث (١١١).

قوله: (ثُمَّ جاءَا بِآخَرَ): هذا (الآخَرُ) لا أعرفه أيضًا.

قوله: (وَأُخِذَا بِدِيَةِ الأَوَّلِ): (أُخِذا): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٦٨٩٦ - وَقَالَ لِي ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ غُلَامًا قُتِلَ غِيلَةً، فَقَالَ عُمَرُ: لَوِ اشْتَرَكَ فِيهَا أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ.

وَقَالَ مُغِيرَةُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ: إِنَّ أَرْبَعَةً قَتَلُوا صَبِيًّا، فَقَالَ عُمَرُ، مِثْلَهُ.

وَأَقَادَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَعَلِيٌّ وَسُوَيْدُ بْنُ مُقَرِّنٍ مِنْ لَطْمَةٍ. وَأَقَادَ عُمَرُ مِنْ ضَرْبَةٍ بِالدِّرَّةِ. وَأَقَادَ عَلِيٌّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْوَاطٍ. وَاقْتَصَّ شُرَيْحٌ مِنْ سَوْطٍ وَخُمُوشٍ.

قوله: (وَقَالَ لِي ابْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا ضبطه، وأنَّه مُحَمَّد بن بَشَّار، وأنَّ لقبَ مُحَمَّد بُنْدَارٌ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ البُخاريَّ إذا قال: (قال لي فلانٌ)، أنَّه كـ(حَدَّثَنا)، غير أنَّ الغالب أَخْذُهُ ذلك عنه في حال المذاكرة[قبل ح٦٤]، و(يَحْيَى) بعدَه: هو ابنُ سعيد القَطَّان، و(عُبَيد اللهِ): هو ابنُ عمر بن حفص بن عاصم ابن عمر بن الخَطَّاب، تَقَدَّمَ مِرارًا.

قوله: (أَنَّ غُلَامًا قُتِلَ غِيلَةً): هذا (الغلامُ): قال ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ عن ابن بَشْكُوال[الغوامض١/٤٩٥]: (هو أُصَيْل، وهو كذلك في «السُّنَن الكبير» للبيهقيِّ[هق٨/٤١])[الإفهام٥٩٩]، ثمَّ ذكره مِن «السُّنَن» المذكورة، وأُصَيْل؛ بضَمِّ الهمزة، وفتح الصَّاد المُهْمَلَة، ثمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ لام، كذا أحفظُه.

قوله: (غِيلَةً): هو بكسر الغين المُعْجَمَة، ثمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، وهو أن يُقتَل خُفيةً، فيُذْهَبَ به إلى موضعٍ، فإذا صار إليه؛ قَتَلَه.

قوله: (لَوِ اشْتَرَكَ فِيهَا أَهْلُ صَنْعَاءَ): تَقَدَّمَ الكلام على (صنعاء)، وأنَّها باليمن، وذكرت واحدةً بقرب الرَّبوة بدمشقَ، وأخرى بالرُّوم، والمُرَاد: الأولى[ح٣٦١٢].

قوله: (وَقَالَ مُغِيرَةُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ): (مُغيرة بن حَكِيم)، بفتح الحاء، وكسر الكاف: الأبناويُّ الصَّنعانيُّ، يروي المغيرة عن أبيه، وأبي هريرة، وابن عمر، وصفيَّة بنت شيبة، وأمِّ كلثوم بنت أبي بكر الصِّدِّيق، وطاوس، وغيرهم، وعنه: مجاهد مع تقدُّمه، ونافع، وهو من أقرانه، وليث بن أبي سُلَيم، وعُقَيل ابن خالد، وابن جُرَيجٍ، وجَرِير بن حَازم، وآخرون، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِين والنَّسائيُّ، عَلَّقَ له البُخاريُّ، وأخرج له مسلمٌ، والتِّرمِذيُّ، والنَّسائيُّ(١)، وأمَّا (والدُه)، فقد قَدَّمْتُ ضبطَه قريبًا، الصَّنعانيُّ، عن عُمر: (في أربعةٍ

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٣٥٦).

قَتلوا صبيًّا)، وعنه: ابنه المغيرة، عَلَّقَ له البُخاريُّ كما تَرى، ذكره الذَّهَبيُّ في «الميزان»[٥٨٧/١]، وقال: (لا يُعرَف)(١).

قوله: (أنَّ(٢) أَرْبَعَةً قَتَلُوا صَبِيًّا): قال ابنُ شيخِنا البُلْقينيّ: (هذه القضيَّة هي المذكورة في «السُّنن الكبير» للبيهقيِّ في قضيَّة أُصَيْل[هق٤١/٨]؛ هو الصَّبيُّ المقتول غِيْلة، قال: وقد تبيَّن أنَّ القاتل فيها أربعة: الخليل، ورجل آخر، والمرأة، وخادمها، وقد أخرجها البيهقيُّ مِن طريق المغيرة بن حَكِيم). انتهى[الإفهام٥٩٩]، وقد تَقَدَّمَ أعلاه ضبطُ (أُصَيْل).

قوله: (وَسُوَيْدُ بْنُ مُقَرِّنٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (مُقرِّنًا) بضَمِّ الميم، وفتح القاف، وكسر الراء المُشَدَّدة، ثمَّ نون، ثمَّ اعلم أنَّ ما فعله أبو بكر، وعبد الله بن الزُّبَير، وسُويد بن مُقَرِّن، وكذا الآثار التي بعده، وكذا الحديث الذي أخرجه حديثُ عائشة رضي الله عنها: (لددنا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم)، في الكلِّ معاقبةُ الجاني بمثل ما فعل سواء، وهذا العمل مِن البُخاريِّ صريحٌ في أنَّه مذهبُه، قال ابنُ القَيِّم: (وهذا هو الصوابُ المقطوع به لبضعةَ عشرَ دليلًا قد ذكرناها في موضعٍ آخرَ، وهو منصوصُ أحمد، وهو ثابت عن الخلفاء الرَّاشدين، وترجمة المسألة بالقِصاص في اللَّطمة والضَّربة، وفيها عدَّةُ أحاديثَ لا مُعارِض لها ألبتَّة، فيتعيَّن القول بها). انتهى[الهدي٧٧/٤]، وقال في «معاليم المُوقِّعين»: (وقالت الشَّافِعيَّة، والمالكيَّة، والحنفيَّة، ومُتَأخِّرو أصحابِ أحمد: لا قِصاصَ في اللَّطمة والضَّربة، وإنَّما فيها التَّعزيرُ(٣)، وحكى بعضُ المُتَأخِّرين في ذلك الإجماعَ، وخرجوا عن محضِ القياس، ومُوجِب النُّصوص، وإجماع الصَّحَابة) إلى آخر كلامه[أعلام الموقعين٣١٨/١]، وفي آخرِ كلامه: (فهذه سنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا إجماع الصَّحَابة، وهذا ظاهِرُ القرآن، وهذا محض القياس، يعني: القَوَدُ فيها بالمِثل) إلى آخر كلامه[أعلام الموقعين٣٢١/١]، والله أعلم.

قوله: (وَاقْتَصَّ شُرَيْحٌ): تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ أنَّه بالشين المُعْجَمَة، وبالحاء المُهْمَلَة، وهو ابنُ الحارث القاضي، تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ ببعض ترجمة.

٦٨٩٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: لَدَدْنَا رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي مَرَضِهِ، وَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: «لَا تَلُدُّونِي»،

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠٩/٧).

(٢) في (أ): (في)، ولعلَّه سبق نظر.

(٣) انظر «بدائع الصنائع» (٢٩٨/٧-٢٩٩)، «المدونة الكبرى» (٣٠٨/١٦)، «المهذَّب» (١٨٧/٢)، «الكافي في فقه الإمام أحمد» (٢٧٦/٣).

فَقُلْنَا: كَرَاهِيَةُ المَرِيْضِ بِالدَّوَاءِ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: «أَلَمْ أَنْهَكُمْ أَنْ تَلُدُّونِي» قَالَ: قُلْنَا: كَرَاهِيَةٌ لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَبْقَى مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا لُدَّ، وَأَنَا أَنْظُرُ، إِلَّا العَبَّاسَ فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى) بعد (مُسدَّد): هو ابنُ سعيد القَطَّان، شيخ الحُفَّاظ، و(عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه عُبَيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود.

قوله: (لَدَدْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ): تَقَدَّمَ ما (اللَّدُّ) قريبًا وبعيدًا، وتَقَدَّمَ أنَّه لُدَّ يوم الأحد، فتُوفِّي يوم الاثنين مع الزَّوال[ح٤٤٥٨].

قوله: (كَرَاهِيَةُ): تَقَدَّمَ قريبًا وبعيدًا أنَّها بتخفيف الياء[ح١٢٦]، وتَقَدَّمَ أنَّ (الدَّواء) بفتح الدَّال وكسرها؛ كلاهما مع المدِّ[ح٥٦٨٢].

٢٢- بابُ القَسَامَةِ

وَقَالَ الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ». وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: لَمْ يُقِدْ بِهَا مُعَاوِيَةُ.

وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ إِلَى عَدِيِّ بْنِ أَرْطَاةَ -وَكَانَ أَمَّرَهُ عَلَى البَصْرَةِ- فِي قَتِيلٍ وُجِدَ عِنْدَ بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ السَّمَّانِينَ: إِنْ وَجَدَ أَصْحَابُهُ بَيِّنَةً، وَإِلَّا فَلَا تَظْلِمِ النَّاسَ، فَإِنَّ هَذَا لَا يُقْضَى فِيهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ.

(بَابُ القَسَامَةِ) إلى (كِتَابِ اسْتِتَابَةِ المُرْتَدِّينَ).

قوله: (القَسَامَةِ): هي بفتح القاف، قال الإمام(١): (القَسَامة) في اللُّغة: اسمٌ للأولياء الذين يحلفون على دعوى الدَّم، وفي لسان الفقهاء: هي اسم للأيمان/، وقال الجوهريُّ: هي الأيمان تُقسَم على الأولياء في الدَّم، وعلى التقديرَين؛ فهي اسم أُقِيم مُقَام المصدر، قال الإمام: ولا اختصاصَ لها بأيمان الدِّماء، إلَّا أنَّ الفقهاء استعملوها فيها، وأصحابنا استعملوها في الأيمان التي يقع الابتداء فيها بالمُدَّعي، وصورتها: أن يوجد قتيلٌ بموضع لا يُعرَف قاتلُه، ولا يثبتُ، فيدَّعي وليُّه قتلَه على شخص أو جماعة، وتوجَدُ قرينة تُشعِر بتصديق الوليِّ في دعواه، ويقال له: اللَّوث، فيحلف الوليُّ خمسين يمينًا، ويثبتُ القتلُ، فتجب الدِّية لا القصاصُ، وفي قولٍ للشافعيِّ: يجب القصاصُ(٢). [٢/٣٨٣ب]

(١) أي: الرافعي.

(٢) الكلام بتمامه في «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/٥٠٦).

قال القاضي عياض: (حديث القَسَامة أصلٌ من أصولِ الشَّرع، وقاعدةٌ مِن قواعد الأحكام، وركنٌ مِن أركان مصالح العباد، وبه أخذ العلماء كافَّة مِن الصَّحَابة، والتابعين، ومَن بعدهم مِن علماء الأمصار الحجازيِّين، والشَّاميِّين، والكوفيِّين، وغيرهم وإن اختلفوا في كيفيَّة الأخذ به، ورُوِي عن جماعة إبطالُ القَسَامة، وأنَّه لا حكمَ لها، ولا عملَ بها، وممَّن قال بهذا سالمُ بنُ عبد الله، وسليمان ابن يسار، والحكم بن عُتَيبة، وقتادة، وأبو قِلَابَة، ومسلم بن خالد، وابن عُلَيَّة، والبُخاريُّ، وغيرُهم، وعن عمر بن عبد العزيز روايتان كالمذهبين). انتهى[إكمال المعلم ٥/٤٤٨]، والاستدلال للفريقين ليس هذا موضعه، والله أعلم.

ثمَّ اعلم أنَّ أوَّل مَن قضى بها في الجاهليَّة الوليدُ بن المغيرة، فأقرَّه ﷺ، قاله شيخُنا في «شرح المنهاج» له(١).

ذكر ابن المُنَيِّر ما ذكره البُخاريُّ في هذا الباب على عادته، ثمَّ قال: (مذهب البُخاريِّ تضعيفُ القَسَامة، فلهذا صدَّر الباب بالأحاديث الجارية على أنَّ اليمين مِن جانب المُدَّعَى عليه، وذكر حديث سعيدِ بن عُبَيد، وهو جارٍ على قواعد الدَّعاوي، وإلزام المُدَّعِي البيِّنةَ ليس من خصوصيَّة القَسَامة في شيء، ثمَّ ذكر البُخاريُّ حديثَ القَسَامة الدَّالَّ على خروجها من القواعدِ بطريق العَرَض في «كتاب الموادَعة والجزية»، حذرًا من أن يذكره ههنا؛ لئلَّا يعتمد على ظاهره في الاستدلال على القَسَامة واعتبارِها، فيغلط المستدلُّ به على اعتقاد البُخاريِّ، وهو الإخفاء مع صِحَّة القَصْد، ليس مِن كتمان العلم، بل هو من قبيل ما ورد: «لا تُعطوا الحكمةَ غير أهلها، فتظلمُوها، ولا تمنعوها أهلها، فتظلموهم»، فالنَّصيحةُ تُوجِب توقِّي الغلط، والله أعلم، ووَهِمَ المُهلَّبُ فظنَّ أنَّ أبا قِلَابَة اعترض على حديث القَسَامة بحديث العُرنيِّينَ مُعارِضًا به بحديث القَسَامة، فقال: لا تَعارُض؛ لأنَّ العرنيِّين اشتُهِر أمرهم، وقتْلُهُمُ الرَّاعي، وارتدادُهم عنِ الإسلام، ولم يكن هذا الحديثُ يمكن خفاؤه ولا جحوده، وإنَّما قتلهم النَّبيُّ ﷺ بعد ثُبوت ذلك عليهم شرعًا بطريقه، وهذا وَهَمٌ من المُهلَّب، وأمَّا أبو قِلَابَة؛ فلمَّا اعتُرِض عليه في إبطال القَسَامة بالحديث العامِّ الذي دلَّ على حصر القتل الشرعيِّ في الثَّلاثة؛ قتْل، أو كفْر، أو زنًى بحديث العرنيِّين؛ لأنَّ المُعترِض سبق ذهنه إلى [أنَّ] العرنيِّين لم يثبت عليهم أحد الثَّلاثة، ومع هذا قُتِلُوا، أجاب أبو قِلَابَة بأنَّه قد ثبت عليهم ثبوتًا واضحًا القتلُ، والرِّدَّةُ، والمحاربةُ، وكلام أبي قِلَابَة هذا في هذا الجواب مستقيمٌ، والله أعلم). انتهى[المتواري ٣٥٢].

---

(١) انظر «عجالة المحتاج» (١٥٩٧/٤).

قوله: (وَقَالَ الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ): هو بالثاء المُثَلَّثَة، وذاكَ الطَّامع أشعبُ -بالموحَّدة- فَرْدٌ، وقد تَقَدَّمَ بعضُ ترجمة الأشعث بن قيس[ح٤٥٤٩]، وهو الأشعثُ بنُ قيس بن معديكرب بن معاوية بن جَبَلَة بن عديٍّ الكنديُّ، اسمه معديكرب، أبو مُحَمَّد، وَفَدَ سنة عشرٍ في قومه، وكانوا ستِّين راكبًا، فأسلموا، ثمَّ ارتدَّ فيمَن ارتدَّ، فحُوصِر وأُتِي به إلى الصِّدِّيق أسيرًا، فقال: استَبْقِني لحربك، وزوِّجني أختَك -وهي أمُّ فروة أمُّ مُحَمَّد بن الأشعث- فزوَّجه، شَهِد اليرموك، ثمَّ القادسيَّة وجَلُولاء، وكان ممَّن ألزم عليًّا بالحكمين، ترجمتُه مشهورة، فلا نُطوِّل بها، أخرج له الجماعة، وأحمد في «المسند»، تُوُفِّيَ بعد عليٍّ بأربعين ليلةً(١).

قوله: (وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عُبَيد الله ابن أبي مُلَيْكَة زُهيرٍ -وتَقَدَّمَ أنَّ زُهيرًا صحابيٌّ- ابن عبد الله بن جُدعان التَّيميُّ.

قوله: (إِلَى عَدِيِّ بْنِ أَرْطَاةَ وَكَانَ أَمَّرَهُ عَلَى البَصْرَةِ): هو عديُّ بنُ أرطاةَ الفَزاريُّ الدِّمَشْقيُّ، عن عَمرو بن عبَسة وأبي أُمامة، وعنه: بكر بن عبد الله المزنيُّ، وهشام بن الغاز، وبُرَيد بن أبي مريم السَّلُوليُّ، ويزيد بن أبي مريم الشَّاميُّ، وآخرون، وَثَّقَهُ الدَّارَقُطْنيُّ، وقد وُلِّي البصرة لعُمر بن عبد العزيز، فَقَدِمَها سنة تسع وتسعين، قُتِل سنة اثنتين ومئة، أخرج له البُخاريُّ في كتاب «الأدب المُفرَد»[ح٧٦١](٢).

قوله: (فِي قَتِيلٍ وُجِدَ عِنْدَ بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ السَّمَّانِينَ): هذا (القتيلُ) لا أعرفُ اسمَه، و(وُجِد): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(السَّمَّانون): بيَّاعونَ السَّمنَ، وهذا غايةٌ في الظهور، إلَّا أنِّي سُئِلت عنه.

قوله: (لَا يُقْضَى فِيهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ): (يُقضى): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٦٨٩٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ: زَعَمَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ نَفَرًا مِنْ قَوْمِهِ انْطَلَقُوا إِلَى خَيْبَرَ، فَتَفَرَّقُوا فِيهَا، وَوَجَدُوا أَحَدَهُمْ قَتِيلًا، وَقَالُوا لِلَّذِي وُجِدَ فِيهِمْ: قَدْ قَتَلْتُمْ صَاحِبَنَا، قَالُوا: مَا قَتَلْنَا وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا، فَانْطَلَقُوا إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، انْطَلَقْنَا إِلَى خَيْبَرَ، فَوَجَدْنَا أَحَدَنَا قَتِيلًا، فَقَالَ: «الكُبْرَ الكُبْرَ»، فَقَالَ لَهُمْ: «تَأْتُونَ بِالبَيِّنَةِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ»، قَالُوا: مَا لَنَا بَيِّنَةٌ، قَالَ: «فَيَحْلِفُونَ»، قَالُوا: لَا نَرْضَى بِأَيْمَانِ اليَهُودِ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يُبْطِلَ دَمَهُ، فَوَدَاهُ مِئَةً مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، و(بُشَيْر بْن يَسَارٍ): تَقَدَّمَ أنَّه بضَمِّ المُوحَّدة، وفتح الشين المُعْجَمَة، و(يسار) بتقديم المُثَنَّاة تحت، وبالسين المُهْمَلَة.

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٧١)، «تهذيب الكمال» (٣/٢٨٦).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/٥٢٠).

قوله: (أَنَّ نَفَرًا مِنْ قَوْمِهِ انْطَلَقُوا إِلَى خَيْبَرَ): تَقَدَّمَ أَنَّ (النَّفَر): ما دون العشرةِ مِن الرِّجال[ح٦٦]؛ كالرَّهط، وقد تَقَدَّمَ[ح٢٧].

قوله: (وَوَجَدُوا أَحَدَهُمْ قَتِيلًا): المقتولُ هو عبد الله بن سهل، كما جاء مُصرَّحًا به فيما تَقَدَّمَ[ح٦١٤٢]، وهو عبد الله بن سهل بن زيد بن كعب بن عامر [بن عدي] بن مجدعة بن حارثة الأنصاريُّ الحارثيُّ المدنيُّ، كان خرج إلى خيبر بعد فتحها مع أصحابٍ له يمتارون تمرًا، فوُجد قتيلًا فيها رضي الله عنه(١)، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ على (زيد) في نَسب حُوَيِّصة ومُحَيِّصة فيما مضى[ح٢٧٠٢].

قوله: (وُجِدَ فِيهِمْ): (وُجِد): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، والموجودُ فيهم هم يهود خيبر.

قوله: (فَقَالَ: الْكُبْرَ الْكُبْرَ): (الكُبْرَ) بضَمِّ الكاف، وإسكان المُوَحَّدة، مَنْصُوبٌ، أي: قدِّم السِّنَّ، وقد فسَّره [يحيى](٢)، و(الكُبْر): جمع (أكبر) مثل: أحمر وحُمْر، وقد تَقَدَّمَ[ح٦١٤٢].

قوله: (فَوَدَاهُ) أي: أعطى دِيتَه.

قوله: (مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ): وكذا إحدى روايات «مسلم»[م(١٦٦٩)(٥)]، وفي روايةٍ فيهما: (فوداه من عنده)[خ(٧١٩٢) م(١٦٦٩)(٤)]، وفي «أبي داود»: (أنَّه ألقى دِيته على اليهود؛ لأنَّه وُجِد بينهم)[د٤٥٢٦]، وفي «مُصنَّف عبد الرَّزَّاق»: (أنَّه ﷺ بدأ باليهود، فأَبَوا أن يحلفوا، فردَّ القَسَامة على الأنصار، فأَبَوا أن يحلفوا، فجعله عقلًا على اليهود)[ق١٨٢٥٥]، وفي «سنن النَّسائيِّ»: (عقله على اليهود، وأعانهم ببعضها)(٣)[س٨/١٢].

قال بعضُ العلماء: إنَّ قوله: (من إبل الصَّدقة)، غلطٌ مِن بعض الرواة؛ لأنَّ الصدقة المفروضة لا تُصرَف هذا المَصْرَف، بل هي لأصناف/ سمَّاهم الله عَزَّ وَجَلَّ، وقال الإمام أبو إسحاق المروزيُّ الشَّافِعيُّ: [٢/٣٨٤أ] يجوز صرفُها مِن إبل الزَّكاة؛ لهذا الحديث، فأخذ بظاهره، وقال جمهور الشَّافِعيَّة وغيرُهم: معناه: اشتراها مِن إبل(٤) الصدقات بعد أن ملكوها، ودفعها تبرُّعًا إلى أهل القتيل، وحكى القاضي عياض عن

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٤٤٠)، «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٦٢٧).

(٢) (يحيى): ليس في (أ)، وهو مستدرك من كلامه سابقًا عند الحديث (٦١٤٢)، وفيه: (فَبَدَأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَكَانَ أَصْغَرَ القَوْمِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «كَبِّرِ الكُبْرَ»، قَالَ يَحْيَى -أي: ابن سعيد الأنصاري راوي الحديث-: يَعْنِي: لِيَلِيَ الكَلَامَ الأَكْبَرُ...).

(٣) لفظ حديث النسائي: (وأعانهم بنصفها) بدل (ببعضها).

(٤) في «شرح مسلم»: (أهل) بدل (إبل).

بعض العلماءِ: أنَّه يجوز صرفُ الزكاة في المصالح العامَّة، وتأوَّل هذا الحديث عليه[١]، وتأوَّله بعضُهم على أنَّ أولياء القتيل كانوا محتاجين ممَّن تباح لهم الزَّكاة، وهذا تأويل باطل؛ لأنَّ هذا قدرٌ لا يُدفَع إلى الواحد، بخلاف أشراف القبائل، ولأنَّه سمَّاه دية، وتأوَّله بعضُهم على أنَّه دفعه مِن سهم المُؤلَّفة مِن الزَّكاة؛ استئلافًا لليهود، لعلَّهم يُسلمون، وهذا ضعيف؛ لأنَّ الزَّكاة لا يجوز صرفُها إلى كافر، فالمختار: ما حكى الجمهور: أنَّه اشتراها من إبل الصَّدقة[٢].

وفي هذا الحديث أحكامٌ أشكل هذا الحكمُ منها على كثيرٍ مِن النَّاس، وهو إعطاؤه ﷺ الدِّية مِن إبل الصَّدقة، وقد ظنَّ بعضُ النَّاس أنَّ ذلك مِن سهم الغارمين[٣]، وهذا لا يصحُّ، فإنَّ غارم أهل الذِّمَّة لا يُعطَى مِن الزَّكاة، وظنَّ بعضُهم أنَّ ذلك ممَّا فَضُل مِن الصَّدقة عن أهلها، فللإمام أن يصرفَه في المصالح، وهذا أقربُ مِن الأوَّل، وأقربُ منه: أنَّه ﷺ وداهُ مِن عنده، واقترض الدِّية مِن إبل الصَّدقة، ويدلُّ عليه قوله[٤]: (مِن عنده)، قال بعضُ العلماء: وأقربُ من هذا كلِّه أن يُقال: لمَّا تحمَّلها النَّبيُّ ﷺ، لإصلاح ذات البَيْنِ بين الطَّائفتَين، كان حكمُها حكمَ القضاء عن الغارم بما غرمه، لإصلاح ذات البَيْنِ، ولعلَّ هذا مرادُ مَن قال: إنَّه قضاها مِن سهم الغارمين، وهو ﷺ لم يأخذ منها لنفسه شيئًا، فإنَّ الصَّدقة لا تحلُّ له، ولكن جرى إعطاءُ الدِّية منها مجرى إعطائها في الغرم، لإصلاح ذات البَيْنِ، والله أعلم.

فإن قيل: كيف تصنعون بقوله: (فجعل عقله على اليهود)؟ **فيقال**: هذا مُجمَلٌ لم يَحفَظ راويه كيفيَّة جعلِه عليهم، فإنَّه ﷺ لمَّا كتب إليهم أن يدوا القتيلَ أو يُؤذِنوا بحرب، كان هذا كالإلزام لهم بالدِّية، ولكن الذي حَفِظ أنَّهم أنكروا أن يكونوا قتلوه، وحلفوا على ذلك، وأنَّ رسول الله ﷺ وداه مِن عنده، حفظوا زيادة على ذلك، فهم أولى بالتَّقديم.

فإن قيل: كيف تصنعون برواية النَّسائيِّ: (قسمها على اليهود، وأعانهم ببعضها)؟ **قيل**: هذا ليس بمحفوظٍ قطعًا، فإنَّ الدِّية لا تلزمُ المُدَّعى عليهم بمجرَّدِ دعوى أولياء القتيل، بل لا بدَّ مِن إقرارٍ، أو بيِّنةٍ، أو أيمانِ المُدَّعِين، ولم يوجد هنا شيءٌ مِن ذلك، وقد عرض النَّبيُّ ﷺ أيمانَ القَسامة على

(١) انظر «إكمال المُعْلِم» (٥/٤٥٧).
(٢) انظر «شرح مسلم» (١١/١٥٠).
(٣) في (أ): (الغانمين)، والتصحيح من «زاد المعاد».
(٤) في «زاد المعاد»: (فوداه) بدل (قوله).

المُدَّعِين، فأَبَوا أن يحلفوا، فكيف يُلزِم اليهودَ [بالدية] بمجرَّد الدَّعوى؟! والله أعلم(١).

٦٨٩٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو بِشْرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الأَسَدِيُّ: حَدَّثَنَا الحَجَّاجُ ابْنُ أَبِي عُثْمَانَ: حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاءٍ مِنْ آلِ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو قِلَابَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ أَبْرَزَ سَرِيرَهُ يَوْمًا لِلنَّاسِ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُمْ فَدَخَلُوا، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي القَسَامَةِ؟ قَالُوا: نَقُولُ: القَسَامَةُ القَوَدُ بِهَا حَقٌّ، وَقَدْ أَقَادَتْ بِهَا الخُلَفَاءُ. قَالَ لِي: مَا تَقُولُ يَا أَبَا قِلَابَةَ؟ وَنَصَبَنِي لِلنَّاسِ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، عِنْدَكَ رُؤُوسُ الأَجْنَادِ وَأَشْرَافُ العَرَبِ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ مُحْصَنٍ بِدِمَشْقَ أَنَّهُ قَدْ زَنَى، لَمْ يَرَوْهُ، أَكُنْتَ تَرْجُمُهُ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ بِحِمْصَ أَنَّهُ سَرَقَ، أَكُنْتَ تَقْطَعُهُ وَلَمْ يَرَوْهُ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَوَاللهِ مَا قَتَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا فِي إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: رَجُلٌ قَتَلَ بِجَرِيرَةِ نَفْسِهِ فَقُتِلَ، أَوْ رَجُلٌ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ رَجُلٌ حَارَبَ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَارْتَدَّ عَنِ الإِسْلَامِ، فَقَالَ القَوْمُ: أَوَلَيْسَ قَدْ حَدَّثَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَطَعَ فِي السَّرَقِ، وَسَمَرَ الأَعْيُنَ، ثُمَّ نَبَذَهُمْ فِي الشَّمْسِ؟ فَقُلْتُ: أَنَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثَ أَنَسٍ، حَدَّثَنِي أَنَسٌ: أَنَّ نَفَرًا مِنْ عُكْلٍ ثَمَانِيَةً، قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَبَايَعُوهُ عَلَى الإِسْلَامِ، فَاسْتَوْخَمُوا الأَرْضَ فَسَقِمَتْ أَجْسَامُهُمْ، فَشَكَوْا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «أَفَلَا تَخْرُجُونَ مَعَ رَاعِينَا فِي إِبِلِهِ، فَتُصِيبُونَ مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا»، قَالُوا: بَلَى، فَخَرَجُوا فَشَرِبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَصَحُّوا، فَقَتَلُوا رَاعِيَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَأَطْرَدُوا النَّعَمَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَأَرْسَلَ فِي آثَارِهِمْ، فَأُدْرِكُوا فَجِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَقُطِّعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، ثُمَّ نَبَذَهُمْ فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا، قُلْتُ: وَأَيُّ شَيْءٍ أَشَدُّ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ! ارْتَدُّوا عَنِ الإِسْلَامِ، وَقَتَلُوا وَسَرَقُوا.

فَقَالَ عَنْبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ: وَاللهِ؛ إِنْ سَمِعْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ فَقُلْتُ: أَتَرُدُّ عَلَيَّ حَدِيثِي يَا عَنْبَسَةُ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ جِئْتَ بِالحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ، وَاللهِ، لَا يَزَالُ هَذَا الجُنْدُ بِخَيْرٍ مَا عَاشَ هَذَا الشَّيْخُ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ فِي هَذَا سُنَّةٌ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، دَخَلَ عَلَيْهِ نَفَرٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَتَحَدَّثُوا عِنْدَهُ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنْهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ فَقُتِلَ، فَخَرَجُوا بَعْدَهُ، فَإِذَا هُمْ بِصَاحِبِهِمْ يَتَشَحَّطُ فِي الدَّمِ، فَرَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، صَاحِبُنَا كَانَ يَتَحَدَّثُ مَعَنَا، فَخَرَجَ بَيْنَ أَيْدِينَا، فَإِذَا نَحْنُ بِهِ يَتَشَحَّطُ فِي الدَّمِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «بِمَنْ تَظُنُّونَ، أَوْ تَرَوْنَ قَتَلَهُ»؟ قَالُوا: نُرَى أَنَّ اليَهُودَ قَتَلَتْهُ، فَأَرْسَلَ إِلَى اليَهُودِ فَدَعَاهُمْ، فَقَالَ: «آنْتُمْ قَتَلْتُمْ هَذَا»؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: «أَتَرْضَوْنَ نَفَلَ خَمْسِينَ

---

(١) الكلام بتمامه في «زاد المعاد» (٥/١٠-١٢) من قوله: وقد ظن بعض الناس أن ذلك من سهم الغانمين.

مِنَ اليَهُودِ مَا قَتَلُوهُ»؟ فَقَالُوا: مَا يُبَالُونَ أَنْ يَقْتُلُونَا أَجْمَعِينَ، ثُمَّ يَنْتَفِلُونَ، قَالَ: «أَفَتَسْتَحِقُّونَ الدِّيَةَ بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ»؟ قَالُوا: مَا كُنَّا لِنَحْلِفَ، فَوَدَاهُ مِنْ عِنْدِهِ، قُلْتُ: وَقَدْ كَانَتْ هُذَيْلٌ خَلَعُوا خَلِيعًا لَهُمْ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَطَرَقَ أَهْلَ بَيْتٍ مِنَ اليَمَنِ بِالبَطْحَاءِ، فَانْتَبَهَ لَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَحَذَفَهُ بِالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ، فَجَاءَتْ هُذَيْلٌ، فَأَخَذُوا اليَمَانِيَّ فَرَفَعُوهُ إِلَى عُمَرَ بِالمَوْسِمِ، وَقَالُوا: قَتَلَ صَاحِبَنَا، فَقَالَ: إِنَّهُمْ قَدْ خَلَعُوهُ، فَقَالَ: يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْ هُذَيْلٍ مَا خَلَعُوا، قَالَ: فَأَقْسَمَ مِنْهُمْ تِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ رَجُلًا، وَقَدِمَ رَجُلٌ مِنْهُمْ مِنَ الشَّأْمِ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يُقْسِمَ، فَافْتَدَى يَمِينَهُ مِنْهُمْ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، فَأَدْخَلُوا مَكَانَهُ رَجُلًا آخَرَ، فَدَفَعَهُ إِلَى أَخِي المَقْتُولِ، فَقُرِنَتْ يَدُهُ بِيَدِهِ، فَانْطَلَقَا وَالخَمْسُونَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِنَخْلَةَ، أَخَذَتْهُمُ السَّمَاءُ، فَدَخَلُوا فِي غَارٍ فِي الجَبَلِ، فَانْهَجَمَ الغَارُ عَلَى الخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا فَمَاتُوا جَمِيعًا، وَأَفْلَتَ القَرِينَانِ، وَاتَّبَعَهُمَا حَجَرٌ فَكَسَرَ رِجْلَ أَخِي المَقْتُولِ، فَعَاشَ حَوْلًا ثُمَّ مَاتَ، قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ عَبْدُ المَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ أَقَادَ رَجُلًا بِالقَسَامَةِ، ثُمَّ نَدِمَ بَعْدَ مَا صَنَعَ، فَأَمَرَ بِالخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا، فَمُحُوا مِنَ الدِّيوَانِ، وَسَيَّرَهُمْ إِلَى الشَّأْمِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو بِشْرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الأَسَدِيُّ): (أبو بِشْر)، بكسر المُوَحَّدة، وإسكان الشين المُعْجَمَة، و(الأَسَديُّ)، بفتح السين المُهْمَلَة: نسبةً إلى أسدِ خُزيمة، وهو مولاهم، مشهورٌ جدًّا، و(أَبُو رَجَاءٍ مِنْ آلِ أَبِي قِلَابَةَ): (أبو رجاء) هذا: اسمُه سلمان مولى أبي قِلَابَة الجَرْميِّ، روى عن مولاه، وعمر ابن عبد العزيز، وغيرِهما، وعنه: أيُّوب، وحجَّاجٌ الصَّوَّاف، وغيرُهما، وكان ثقة، أخرج له البُخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ[1]، و(أَبُو قِلَابَةَ): تَقَدَّمَ ضبطُه مرارًا، وأنَّ اسمه عبد الله بن زيد الجَرْميُّ.

قوله: (عِنْدَكَ رُؤُوسُ الأَجْنَادِ): تَقَدَّمَ أنَّ (الأجناد): هي المدن الخمس؛ فلسطين، والأردنُّ، ودمشق، وحمص، وقِنَّسْرِين[ح٥٧٢٩].

قوله: (بِدِمَشْقَ): بلدٌ معروف، وهو بكسر الدَّال، وفتح الميم، وتُكسَر أيضًا.

قوله: (بِحِمْصَ): تَقَدَّمَ الكلام عليها، وأنَّها مِن المدن القديمة، وأنَّه جاء في حديث ضعيف: أنَّها من مُدن الجنَّة[ح٧].

قوله: (قَطُّ): تَقَدَّمَ الكلام عليها بلغاتها في أوَّل هذا التَّعليق[ح٧].

قوله: (بِجَرِيرَةِ نَفْسِهِ) أي: بجناية نفسِه.

قوله: (فَقُتِلَ): هو مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٢٦٠).

قوله: (فَقَالَ القَوْمُ: أَوَلَيْسَ قَدْ حَدَّثَ أَنَسٌ؟!): قال بعضُ الحُفَّاظ المُتَأخِّرين: (المُخاطِبُ بذلك لأبي قِلَابَة هو عنبسةُ بن سعيد بن العاصي). انتهى[1].

قوله: (أَوَلَيْسَ): هو بفتح الواو على الاستفهام، وقد تَقَدَّمَ متى تُفتَح واوُ (أو) ومتى تُسكَّن[ح٣]، وهو استفهامُ إنكارٍ.

قوله: (فِي السَّرَقِ): هو بفتح السِّين والراء، وبالقاف، قال الجوهريُّ: (سَرَقَ منه مالًا يَسرِق سرَقًا، بالتَّحريك، والاسمُ: السَّرِق والسَّرِقة، بكسر الرَّاء فيهما، وربَّما قالوا: سرقه مالًا). انتهى، وفي «النِّهاية»: («السَّرَق»، بالتحريك بمعنى: السَّرِقة، وهو في الأصل مصدرٌ، يقال: سرق يسرِق سرَقًا). انتهى.

قوله: (وَسَمَرَ الأَعْيُنَ): هو بالتَّخفيف في أصلنا، وفي نسخة في هامش أصلنا: بالتَّشديد[2]، قال ابنُ قُرْقُول: («سَمَرَ أعينهم»؛ بالتَّخفيف: كحلها بالمسامير المُحمَّاة، وضبطناه عنهم في «البُخاريِّ»: بتشديد الميم، والأوَّل أوجه، ويُروى: «سمل»؛ باللَّام، ومعناه متقارِب). انتهى[مطالع٥/٥٠٦]، وقد تَقَدَّمَ[ح٥٦٨٦].

قوله: (ثُمَّ نَبَذَهُمْ) أي: طرحهم.

قوله: (أَنَّ نَفَرًا مِنْ عُكْلٍ ثَمَانِيَةً): تَقَدَّمَتِ الرواياتُ في ذلك غَيْرَ مَرَّةٍ[ح٢٣٣]؛ أعني: في أنَّهم من (عُكْلٍ أو عُرَيْنَةَ)[ح٢٣٣ و٦٨٠٥]، أو (مِنْ عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ)[ح٤١٩٢ و٥٧٢٧]، أو (من عكل)[ح٣٠١٨ و٦٨٠٤ و٦٨٩٩]، أو (من عرينة)[ح١٥٠١]، أو (أنَّ نفرًا)[ح٥٦٨٥]، وكلُّه في «الصحيح» من حديث أنس، وقد تَقَدَّمَ أنَّهم كانوا ثمانيةً، كما في «البُخاريِّ»[ح٣٠١٨]، و«مسلم»[م١٦٧١]، وقيل: إنَّهم كانوا سبعةً.

قوله: (فَسَقِمَتْ أَجْسَامُهُمْ): سقِم، بكسر القاف، يسقَم، بفتحها.

قوله: (مَعَ رَاعِينَا فِي إِبِلِهِ): تَقَدَّمَ أنَّ هذا (الرَّاعي): هو مولاه ﷺ، وأنَّ اسمه يسار، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (فَتُصِيبُونَ مِنْ أَبْوَالِهَا وأَلْبَانِهَا[3])، وأنَّ غالب الشَّافِعيَّة حملوه على التَّداوي، وأنَّ عندهم يجوزُ التَّداوي بالأشياء النَّجسة إلَّا الخمرَ، بشرطين تقدَّما في أوَّل هذا التعليق[ح٢٣٣] وغيره، وأمَّا قوله: (فتُصِيبُون): الجادَّةُ حذفُ النُّون، ويجوزُ إثباتُها على لغة، والله أعلم، وكذا تَقَدَّمَ الكلامُ على (المُرْسَل في آثَارِهِمْ) كم كانوا فارسًا، وتَقَدَّمَ الكلام على أميرهم: هل هو سعيد بن زيد أحد العشرة، أو الأنصاريُّ الأشهليُّ/، أو كُرز بن جابر، وأنَّ بعضهم قال: إنَّه جَرِير بن عبد الله البَجَليُّ، وهو غلط[ح٢٣٣]. [٢/٣٨٤ب]

---

(١) «هُدى الساري» (ص٣٥٨)، وانظر «فتح الباري» (١٢/٢٥٠).

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (ألبانها وأبوالها).

قوله: (**وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ**): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه بالتَّخفيف والتَّشديد، وهما نسختان في أصلنا، المُخَفَّفة في الأصل، والمُشَدَّدة في الهامش.

قوله: (**ثُمَّ نَبَذَهُمْ**): تَقَدَّمَ أنَّ معناه: طرحَهم.

قوله: (**وَسَرَقُوا**): تَقَدَّمَ أنَّ هذه ليست سرقةً[ح٢٣٣].

قوله: (**فَقَالَ عَنْبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ**): هو عنبسة بن سعيد بن العاصي بن سعيد الأمويُّ، أخو عَمرٍو الأشدق، ترجمته معروفة، أخرج له البُخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، وهو ثقة.

قوله: (**إِنْ سَمِعْتُ**): هو بكسر همزة (إِنْ)، وسكون النُّون؛ بمعنى: (ما)، وهي نافية.

قوله: (**قَطُّ**): تَقَدَّمَ اللُّغات فيها[ح٧].

قوله: (**بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ**) أي: بينهم.

قوله: (**دَخَلَ عَلَيْهِ نَفَرٌ مِنَ الأَنْصَارِ**): تَقَدَّمَ أنَّ (النَّفر): ما دون العشرة مِن الرِّجال، كالرَّهط.

قوله: (**فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنْهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ فَقُتِلَ**): تَقَدَّمَ أنَّ المقتولَ عبدُ الله بن سهل[ح٦١٤٢]، وفي هذه العبارة ما يُوهِم أنَّ ذلك كان بالمدينة، وليس كذلك، بل قُتِل عبد الله بن سهل بخيبر.

قوله: (**يَتَشَحَّطُ فِي الدَّمِ**) أي: يضطربُ.

قوله: (**أَوْ مَنْ**(١) **تُرَوْنَ قَتَلَهُ**): (تُرَون)، بضَمِّ أوَّله، ويجوز فتحه، وبهما ضُبِط في أصلنا بالقلم، ومعنى الضَّمِّ: تظنُّون، وكذا قوله: (**قَالُوا: نُرَى أَنَّ اليَهُودَ قَتَلَتْهُ**): (نُرَى)، بضَمِّ النون وفتحها.

قوله: (**نَفَلَ خَمْسِينَ مِنَ اليَهُودِ**): (النَّفَلُ)، بفتح النُّون والفاء، وباللَّام، وكذا هو مضبوط في أصلنا، وفي هامش الأصل بإسكان الفاء: (نفْل)، وكُتِب عليها علامة نسخة الدِّمْيَاطيِّ، وهو بالتحريك: الأيمان، وسُمِّيت القَسَامة نفَلًا؛ لأنَّ الدَّم يُنفَى بها، ومنه: (وانتفل مِن ولدها) أي: نفاه وجحده، وفي «النِّهاية» نحوه، ولفظه: («أترضون بنفل خمسين من اليهود ما قتلوه»، يقال: نفَّلْتُه فنَفَل، أي: حلَّفْتُه فحَلَف، ونَفَل وانتَفَل، إذا حَلَف، وأصلُ النَّفَل: النَّفي، يقال: نفلتُ الرَّجل عن نسبه، وانْفُلْ عن نفسِك إن كنتَ صادقًا، أي: انفِ ما قيل فيك، وسُمِّيَت اليمينُ في القَسَامة نَفَلًا؛ لأنَّ القِصاص يُنفَى بها). انتهى، وأمَّا السكون في (النَّفْل)، بمعنى: الانتفاء، فقد يُؤخَذ مِن «الصِّحاح»(٢)، والله أعلم.

---

(١) كذا في (أ)، وهي رواية أبي ذرٍّ، و(من): ليس في رواية «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) «الصحاح» مادة (نفل) حيث قال: (النَّفْلُ والنَّافلة: عطية التطوع... وانتفل من الشيء، أي: انتفى منه وتنصل، **كأنَّه إبدالٌ منه**).

قوله: (ثُمَّ يَنْتَفِلُونَ): كذا في أصلنا، وفي نسخة: (يُنَفِّلون)، وقد تَقَدَّمَ أعلاه معناه.

قوله: (فَوَدَاهُ) رَسُولُ اللهِ ﷺ، أي: أعطى دِيته.

قوله: (مِنْ عِنْدِهِ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه قريبًا، فانظره، والكلامُ على الروايات في ذلك[٦٨٩٨].

قوله: (خَلَعُوا خَلِيعًا): هو بالخاء المُعْجَمَة، والعين المُهْمَلَة، قال في «المطالع»: (هكذا لهم -يعني: «خلعوا خليعًا»-؛ ومعناه: تبرَّؤوا منه، لجناياته، فلا ينصرونه، ولا يُطْلَبون بجناياته، ولا يَطلبون بما جُنِي عليه، وهو أصلُ ما سُمِّي به الشَّاطر خليعًا؛ لأنَّ أصل هذا الاسم موضوع للخبيث الشِّرِّير، ورواه القابِسيُّ: «حليفًا»، أي: نقضوا حِلْفَه، يقال: تخالع القوم، إذا نقضوا ما كانوا عقدوه مِن الحِلْف بينهم). انتهى[مطالع٢/٢٩٤]، وقال الدِّمْيَاطيُّ: (كانتِ العربُ يتعاهدون ويتعاقدون على النُّصرة والإعانة، وأن يُؤخَذ كلٌّ منهم بالآخر، فإذا أرادوا أن يتبرَّؤوا مِن إنسانٍ قد حالفوه، أظهروا ذلك إلى النَّاس، وسَمَّوا ذلك الفعلَ خَلْعًا، والمُتبرَّأ منه خليعًا، أي: مخلوعًا، فلا يُؤخَذون بجنايته، ولا يُؤخَذ بجنايتهم). انتهى، وهذا لفظُ ابنِ الأثير بحروفه، وذكر في عقب ذلك: (كأنَّهم قد خَلَعوا اليمينَ التي كانوا قد لبسوها معه، وسَمَّوه خَلْعًا وخَلِيعًا؛ مجازًا واتِّساعًا، وبه سُمِّي الإمامُ والأميرُ إذا عُزِل خَلِيعًا؛ كأنَّه كان قد لَبِسَ الخلافةَ والإمارةَ، ثمَّ خَلَعَها). انتهى لفظُه.

قوله: (خَلَعُوا خَلِيعًا(١) فِي الجَاهِلِيَّةِ) إلى أن قال: (فَانْتَبَهَ لَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَحَذَفَهُ بِالسَّيْفِ): هذان الرَّجلان لا أعرفهما.

قوله: (فَطَرَقَ أَهْلَ بَيْتٍ): (طَرَقَهُم) أي: أتاهم ليلًا.

قوله: (فَحَذَفَهُ بِالسَّيْفِ): هو بالحاء المُهْمَلَة، وبالذال المُعْجَمَة، كذا هو في أصلنا بالقلم، أي: رماه به إلى جانبٍ، و(الحَذْفُ): الرَّميُ إلى ناحية الجانب، قاله في «المطالع»[٢/٢٥١]، وفي «الصِّحاح»: (و«حذفته بالعصا»، أي: رميتُه بها)، وفي «النِّهاية»: (في حديث عَرفجة: «فتناول السَّيفَ فحَذَفَه به»: ضربَه به عن جانبٍ، و«الحذفُ»: يُستعمَل في الضَّرب والرَّمي معًا).

قوله: (فَأَخَذُوا اليَمَانِيَّ(٢)): كذا في أصلنا مُشدَّد الياء، واعلم أنَّ النسبة إلى اليمن: يمنيٌّ ويمانٍ؛ مُخَفَّفة، والألف عوضٌ مِن ياء النِّسبة، فلا يجتمعان، قال سيبويه: (وبعضهم يقول: يمانيٌّ؛ بالتَّشديد)[الكتاب٣/٣٣٨]، فما في الأصل على لغة، والله أعلم.

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (لهم).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق): (اليمانيَ) بلا تشديد.

قوله: (بِالْمَوْسِمِ): (موسم الحجِّ): مَعْلَمٌ يُجتَمَعُ إليه، وقد يُقَال: لأنَّ له سِمةً وعلامةً؛ وهي رؤيةُ الهلال يُقتَدى به له، والله أعلم.

قوله: (قَتَلَ صَاحِبَنَا): (قَتَل) بفتح القاف والتَّاء: فعلٌ ماض مَبْنيٌّ للفاعل، و(صَاحِبَنَا): مَنْصُوبٌ ومضافٌ إليه، وهذا ظاهِرٌ جِدًّا، إلَّا أنَّه قد يَشتبه بأنَّ (قُتِل): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(صاحبُنا): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل، والله أعلم/. [٢/٣٨٥أ]

قوله: (فَقَالُوا: إِنَّهُ[(١)] خَلَعُوهُ): تَقَدَّمَ في ظاهرها ما (الخَلْعُ).

قوله: (فَقُرِنَتْ يَدُهُ بِيَدِهِ): (قُرِنَتْ): هو بالنُّون، مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(يَدُهُ): بالرَّفع نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (حَتَّى إِذَا كَانُوا بِنَخْلَةَ): هو بالنون، والخاء المُعْجَمَة؛ موضعٌ قريبٌ من مكَّةَ.

قوله: (أَخَذَتْهُمُ السَّمَاءُ) أي: المطرُ.

قوله: (فِي غَارٍ): هو الفتح في الجبل، وهو الكهفُ.

قوله: (وَأَفْلَتَ القَرِينَانِ): (أَفْلَتَ) بفتح الهمزة واللَّام، يُقال: أفلتَ الشيءُ، وتفلَّتَ، وانْفَلَتَ بمعنًى، وأفلتَه غيرُه، قاله الجوهريُّ.

قوله: (فَكَسَرَ رِجْلَ أَخِي المَقْتُولِ): (أخو المقتول) لا أعرفه، كما لا أعرف أخاه.

قوله: (وَقَدْ كَانَ عَبْدُ المَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ): هو عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاصي بن أُمَيَّة بن عبد شمس بن عبد مناف الخليفة، أبو الوليد، الأُمويُّ المدنيُّ الدِّمَشْقيُّ، بُويِع بالخلافة بعهدٍ مِن أبيه، روى عن أبيه، وأبي هريرة، وأمِّ سلمة، وعثمانَ بن عَفَّانَ، ومعاوية، وأبي سعيد الخدريِّ، وغيرِهم، وعنه: ابنه مُحَمَّد، وعروة، ورجاء بن حَيْوة، وخالد بن مَعْدان، والزُّهْرِيُّ، ويونس بن مَيْسَرة ابن حَلْبَس، وآخرون، قال ابن سعد: كان عابدًا ناسكًا قبل الخلافة، وشهد يوم الدَّار مع أبيه وله عشر سنين[الكبرى٥/٢٢١]، ترجمته معروفة، تُوُفِّيَ بدمشق يوم الأربعاء[(٢)] النِّصف من شوَّال سنة ستٍّ وثمانين، أخرج له البُخاريُّ في كتاب «الأدب المُفرَد»، له ترجمةٌ في «الميزان»[(٣)].

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَقَالَ: إِنَّهُمْ قَدْ).

(٢) كذا في «تذهيب التهذيب» (٦/١٦٨)، وفي «تهذيب الكمال»: (يوم الخميس).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٢/٦٦٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/٤٠٨)، وقد تقدم عند الحديث (١٦٦٠) أن ترجمته تقدمت، ولم تتقدم، وإنَّما ترجمه عند الحديث (٣٩٧٣).

قوله: (أَقَادَ رَجُلًا بِالقَسَامَةِ): هذا الرجل لا أعرفه.

قوله: (فَمُحُوا مِنَ الدِّيوَانِ): (مُحُوا): مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(الدِّيوان): تَقَدَّمَ الكلام عليه في حديث كعب بن مالك في قصَّته في تبوك[ح٤٤١٨]، وهو بكسر الدال على المشهور، وفي لغة بفتحها، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ، وقيل: عربيٌّ، وهو الكتاب الذي يُكتَب فيه أهلُ الجيش وأهل العَطيَّة، وأوَّلُ من دوَّن الدواوين في الإسلام عمرُ بن الخطَّاب رضي الله عنه[(١)].

٢٣- بابُ مَنِ اطَّلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ فَفَقَؤوا عَيْنَهُ، فَلَا دِيَةَ لَهُ

قوله: (فَفَقَؤوا عَيْنَهُ): (فقؤوا): هو بهمزةٍ مضمومةٍ في آخره.

٦٩٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ مِنْ جُحْرٍ فِي بَعْضِ حُجَرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ إِلَيْهِ بِمِشْقَصٍ -أَوْ بِمَشَاقِصَ- وَجَعَلَ يَخْتِلُهُ لِيَطْعُنَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكمُ بن نافع، وكونه (أبو اليمان) كذا في هامش أصلنا، وعليه (صح)، وعِوَضه في أصلنا: (أبو النعمان)، وعليه علامة راويه[(٢)]، وقد وقع في أصلنا الدِّمَشْقيِّ: (أبو اليمان)، وقد ضَبَّب عليه كاتبُ الأصل، وكتب بخطه: (أبو النُّعمان)، وعَمِلَ عليه علامةَ نسخةٍ، وصحَّح، وقد راجعتُ «أطراف المِزِّيِّ» في ذلك؛ فرأيتُه طرَّف الحديثَ في هذا المكان عن أبي النُّعْمان مُحَمَّد بن الفضل[تحفة١/٢٨٥]، فإذن الصوابُ: (أبو النعمان)، لا (أبو اليمان)، والله أعلم.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ مِنْ جُحْرٍ[(٣)] فِي بَابِ[(٤)] رَسُولِ اللهِ[(٥)] ﷺ): تَقَدَّمَ أنَّ هذا الرجل هو الحكم ابن أبي العاصي، قاله ابن بَشْكُوال عن ابن مغيث، قال: ولم يأتِ عليه بشاهدٍ[الغوامض٢/٥٨٧]، وأنَّ ابنَ شيخِنا الحافظِ العِرَاقيِّ ذكر أنَّه شاهده في «تاريخ دمشق» لابن عساكر[(٦)][ح٥٩٢٤ و٦٨٨٨].

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٥٥).

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيلي ابن عساكر وأبي الوقت.

(٣) (من جحر): ليس في «اليونينيَّة»، وإثباتها رواية أبي ذرٍّ.

(٤) كذا في (أ)، وهي رواية الحديث (٦٩٠١)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فِي بَعْضِ حُجَرِ) من رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(٥) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبِيِّ).

(٦) «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» (٢/١١٨٠)، وانظر «تاريخ دمشق» (٥٧/٢٧٢)، «تاريخ مكة» للفاكهي (٥/٢٣٨).

قوله: (مِنْ جُحْرٍ): هو بضَمِّ الجيم، وإسكان الحاء.

قوله: (فَقَامَ إِلَيْهِ بِمِشْقَصٍ، أَوْ بِمَشَاقِصَ): تَقَدَّمَ ما (المِشْقَصُ)، و(المشاقصُ): جمعُه[ح٦٢٤٢].

قوله: (يَخْتِلُهُ): تَقَدَّمَ معناه[ح٤٣٢٢ و٦٢٤٢]، وأنَّه بكسر التاء وضمِّها.

قوله: (لِيَطْعُنَهُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بضَمِّ العين وفتحها[ح٦٢٤٢].

٦٩٠١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ فِي جُحْرٍ فِي بَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَمَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِدْرًى يَحُكُّ بِهِ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَآهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَعْلَمُ أَنْ تَنْتَظِرُنِي، لَطَعَنْتُ بِهِ فِي عَيْنَيْكَ»، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِذْنُ مِنْ قِبَلِ البَصَرِ».

قوله: (حَدَّثَنَا لَيْثٌ): تقَدَّمَ مِرارًا أنَّه [ابنُ] سعدٍ الإمامُ، أحدُ الأعلام والأجواد، و(ابْنُ شِهَابٍ): مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه الحكمُ بنُ أبي العاصي.

قوله: (مِدْرًى): تَقَدَّمَ ما (المدرى)[ح٥٩٢٤].

قوله: (إِنَّمَا جُعِلَ الإِذْنُ): (جُعِل): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(الإِذْنُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

٦٩٠٢ - حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو القَاسِمِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ امْرَأً اطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَخَذَفْتَهُ بِحَصَاةٍ، فَفَقَأْتَ عَيْنَهُ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ): وفي نسخةٍ: (ابنُ عبد الله)، وهو عليُّ بن عبد الله ابن المَدينيِّ الحافظُ، وكذا طرَّفه المِزِّيُّ عن عليِّ بن عبد الله[تحفة١٠/١٦٧]، و(سُفْيَانُ) بعدَه: تَقَدَّمَ أنَّه ابنُ عُيَيْنَة، و(أَبُو الزِّنَادِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالنون، وأنَّه عبد الله بن ذكوان، و(الأَعْرَجُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبدُ الرَّحْمَن بن هُرمز، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبدُ الرَّحْمَن بن صخرٍ على الأصَحِّ.

قوله: (فَخَذَفْتَهُ بِحَصَاةٍ): (خَذَفْتَه): بالخاء المفتوحة وكذا الذال المعجمتَين، قال ابنُ قُرْقُول: («فخَذَفْتَه بحصاةٍ»؛ يعني: بالخاء والذال المعجمتين، قال: وللقابِسيِّ في «كتاب الدِّيَات» بحاء مهملة، والأوَّل أصوبُ) انتهى[مطالع٢/٤١٨]، وقد تَقَدَّمَ[ح٦٨٨٨].

قوله: (فَقَأْتَ[(١)] عَيْنَهُ): (فقأْتَ): هو بهمزة ساكنة، ثمَّ تاء الخطاب المفتوحة.

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَفَقَأْتَ).

٢٤- بابُ العَاقِلَةِ

قوله: (بَابُ العَاقِلَةِ): (العاقلةُ): العَصَبةُ والأقاربُ من قِبَل الأب الذين يُعْطُون دِيَةَ قتيلِ الخطأ، وهي صفةُ جماعةٍ عاقلةٍ، وأصلُها: اسم فاعلة من العقل، وهي من الصفات الغالبة، والله أعلم، وأوضح من هذا: أنَّ (العاقلة): عَصَبةُ الشخص لا الأصل والفرع، وقيل: يَعقِلُ ابنٌ هو ابنُ عمِّها، ويُقَدَّمُ الأقربُ، فإن بقي شيءٌ، فمَن يليه، ومُدْلٍ بأبوين، والقديمُ: التسويةُ(١).

٦٩٠٣- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الفَضْلِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ: **حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ** قَالَ: سَمِعْتُ **الشَّعْبِيَّ** قَالَ: سَمِعْتُ **أَبَا جُحَيْفَةَ**: سَأَلْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مَا لَيْسَ فِي القُرْآنِ؟ -وَقَالَ مَرَّةً: مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ- فَقَالَ: وَالَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ **وَبَرَأَ النَّسَمَةَ**، **مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي القُرْآنِ**، إِلَّا فَهْمًا **يُعْطَى رَجُلٌ** فِي كِتَابِهِ، وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ، قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: **العَقْلُ**، **وَفَكَاكُ الأَسِيرِ**، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بضَمِّ الميم، وفتح الطاء، وكسر الراء المُشَدَّدة، وبالفاء، وهو مُطَرِّف بن طَريف الحارثيُّ، وقيل: الخارفيُّ، تَقَدَّمَ غير بعيد مترجمًا[ح١١١ و٦٨٩٥]، و(**الشَّعْبِيُّ**): عامر بن شَراحيل، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(**أبو جُحَيْفَةَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بضَمِّ الجيم، وفتح الحاء المُهْمَلَة، وأنَّ اسمَه وهْبُ بن عبد الله السُّوائيُّ، وقيل: وهب بن وهب، صحابيٌّ مشهورٌ/. [٢/٣٨٥ب]

قوله: (**وَبَرَأَ النَّسَمَةَ**): (برأ): بهمزة مفتوحة في آخره، و(النَّسَمة): بفتح السين، قال الخليل: (النَّسَمة: الإنسان).

قوله: (**مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي القُرْآنِ**): في هذا إبطالٌ لما تقوله الرافضةُ مِن أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم اختصَّ أهلَ البيت بعلمٍ لم يُطْلِع عليه غيرَهم، وكذبوا.

قوله: (**يُعْطَى رَجُلٌ**): (يُعطَى): مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(رجلٌ): مَرْفُوعٌ نائبُ مَنابَ الفاعل.

قوله: (**العَقْلُ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وأنَّه الدِّيَةُ[ح١١١].

قوله: (**وَفَكَاكُ الأَسِيرِ**): هو بفتح الفاء، وتُكسَر أيضًا، لغةٌ حكاها الكِسائيُّ، نقلها الجوهريُّ عنه.

٢٥- بابُ جَنِينِ المَرْأَةِ

٦٩٠٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ. (ح): وَحَدَّثَنَا **إِسْمَاعِيلُ**: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ **أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: **أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ**، **رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى**

---

(١) انظر «المنهاج» (ص٤٩٢).

فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِيهَا بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ.

قوله: (ح[1]): تَقَدَّمَ الكلامُ عليها كتابةً وتلفُّظًا في أوَّل هذا التعليق[ح٦]، وسأذكر الكلام عليها في أواخر هذا التعليق[ح٧٥٦١].

قوله: (وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ أبي أويسٍ عبدِ الله، وأنَّه ابنُ أخت مالكٍ الإمامِ، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، و(أَبُو سَلَمَةَ بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف، أحدُ الفقهاء السبعة على قول الأكثر.

قوله: (أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى): تَقَدَّمَ الكلام على هاتين المرأتين، وأنَّ المضروبةَ مُلَيْكَةُ بنت عُويمر، وأنَّ الضاربةَ أمُّ غُطَيف، ويُقال: أمُّ عَفيف بنت مسروح[ح٥٧٥٨].

قوله: (بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٥٧٥٨].

٦٩٠٥ - ٦٩٠٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالْغُرَّةِ؛ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ. فَشَهِدَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ أَنَّه شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تَقَدَّمَ أنَّ هذا هو التَّبُوذكيُّ، وتَقَدَّمَ الكلام على هذه النسبة[ح٦٣]، وتَقَدَّمَ أنَّ (وُهَيْبًا): هو ابنُ خالد الكرابيسيُّ الحافظ[ح٨٤].

قوله: (فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ): (الإملاصُ)، بكسر الهمزة، وفي آخره صاد مهملة: قال الدِّمْيَاطيُّ: (الإملاصُ: أن يزلَقَ الجنين قبل وقت الوِلادة، وكلُّ ما زلق من اليد؛ فقد مَلَصَ وامَّلَصَ). انتهى، وهذه عبارةُ «النهاية» غيرَ يسير، وقال ابنُ قُرْقُول: (هو إزلاقُها الولدَ قبل حينه، يُقال: أملصتِ المرأةُ الجنينَ، وأملصتْ به، وملَصَ هو يَمْلَصُ، وامَّلَصَ؛ إذا زلق، وقد جاء في رواية بعضِهم: «في مِلاص المرأة»؛ كأنَّه اسمٌ لفعلِ الولدِ، [فحذفه] وأقام المضاف إليه مُقامَه، أو اسمٌ لتلك الولادة، كالخِداج)[مطالع ٤/٤١].

قوله: (قَضَى[2] بِالْغُرَّةِ؛ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٥٧٥٨].

٦٩٠٧ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ نَشَدَ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي السِّقْطِ؟ وَقَالَ الْمُغِيرَةُ: أَنَا سَمِعْتُهُ قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ؛ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ.

---

(١) (ح): ليست في «اليونينيَّة».

(٢) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبِيُّ ﷺ).

٦٩٠٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، مِثْلَهُ.

قوله: (نَشَدَ النَّاسَ) أي: سأل الناسَ.

قوله: (فِي السِّقْطِ): تَقَدَّمَ أنَّه مثلَّث السين في (الجنائز)[ح١٣٥٨] وغيرِها.

قوله: (بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ): تَقَدَّمَ[ح٥٧٥٨].

قوله: (حَدَّثَنَا(١) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ): قال الكَلَاباذيُّ وابنُ طاهرٍ في ترجمة مُحَمَّد بن سابق: (روى عنه البُخاريُّ) إلى أن قالا: (فروى عن الفضلِ بن يعقوب) إلى أن قالا: (ومُحَمَّدِ بن عبد الله، يُقال: إنَّه الذهْليُّ عنه). انتهى[الهداية ٢/٦٥١]، و(مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ): بموحَّدةٍ قبل القاف، وهو شيخُ البُخاريِّ أيضًا، تَقَدَّمَ[ح٢٧٨١]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٥٥٥]، ثقةٌ، و(زَائِدَةُ): هو ابنُ قُدامة، أبو الصَّلْت الثقفيُّ، تَقَدَّمَ[ح٢٦٩].

٢٦ - بابُ جَنِينِ الْمَرْأَةِ، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الْوَالِدِ وَعَصَبَةِ الْوَالِدِ لَا عَلَى الْوَلَدِ

قوله: (وَأَنَّ الْعَقْلَ): تَقَدَّمَ أنَّ (العَقْلَ): الدِّيَة، وتَقَدَّمَ [لِمَ] سُمِّيَ العَقْلُ عقلًا[ح١١١].

٦٩٠٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لِحْيَانَ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تُوُفِّيَتْ، فَقَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ سعد، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، و(سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غيرَه لا يُقال فيه إلَّا بفتح الياء.

قوله: (فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لِحْيَانَ): تَقَدَّمَ أعلاه وقبله أنَّ المرأة(٢) صاحبة الجنين هي المضروبة، واسمُها مُلَيْكَة بنت عُويمر، وتَقَدَّمَ أنَّ اسمَ ضاربتها أمُّ غُطَيف، ويُقال: أمُّ عَفِيف بنت مسروح[ح٦٩٠٤].

قوله: (مِنْ بَنِي لِحْيَانَ): هو بكسر اللَّام وفتحها.

قوله: (بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ): تَقَدَّمَ[ح٥٧٥٨].

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حَدَّثَنِي).

(٢) في (أ): (أن اسم المرأة).

قوله: (**ثُمَّ إِنَّ المَرْأَةَ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا**): هو بفتح القاف والضاد، مَبْنيٌّ للفاعل، وقد تَقَدَّمَ أعلاه وقبله اسمُ هذه الضاربة.

قوله: (**وَأَنَّ العَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا**) أي: عَصَبة القاتلة، وقد تَقَدَّمَ اسمُها أعلاه وقبله.

قوله: (**أَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا**): بنوها وزوجُها لا أعرفُهم، إلَّا أنَّ في بعضِ طُرُقه: أنَّ الزوج هو حَمَلُ بن مالك بن النابغة، والضاربة والمضروبة كانتا ضَرَّتين تحته[(١)].

قوله: (**وَأَنَّ العَقْلَ**) أي: الدِّيَة، وقد تَقَدَّمَ مِرارًا.

٦٩١٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ المُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هُذَيْلٍ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى بِحَجَرٍ قَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَى أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى دِيَةَ المَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا.

قوله: (**حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبدُ الله بن وهْب، أحدُ الأعلام، و(**يُونُسُ**): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، و(**ابْنُ شِهَابٍ**): هو مُحمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، و(**ابْنُ المُسَيَّبِ**): سعيد، وقد تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غيرَه لا يُقال فيه إلَّا بالفتح[(٢)]، و(**أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف الزُّهْرِيُّ، أحدُ الفقهاء السبعة على قول الأكثر.

قوله: (**اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هُذَيْلٍ**): تَقَدَّمَ اسم الضاربة والمضروبة أعلاه وقبلَه غَيْرَ مَرَّةٍ.

قوله: (**غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ**[(٣)]): تَقَدَّمَ الكلام عليه، والله أعلم/. [٢/١٣٨٦أ]

قوله: (**عَلَى عَاقِلَتِهَا**): تَقَدَّمَ مَن عاقلة الإنسان[قبل ح٦٩٠٣].

٢٧ - بابُ مَنِ اسْتَعَانَ عَبْدًا أَوْ صَبِيًّا

وَيُذْكَرُ أَنَّ أُمَّ سُلَمَةَ بَعَثَتْ إِلَى مُعَلِّمِ الكُتَّابِ: ابْعَثْ إِلَيَّ غِلْمَانًا يَنْفُشُونَ صُوفًا، وَلَا تَبْعَثْ إِلَيَّ حُرًّا.

قوله: (**وَيُذْكَرُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ**[(٤)]): (يُذكَر): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وكأنَّه لم يصحَّ عندَه على

---

(١) أخرجه أحمد (٣٤٣٩) و(١٦٧٢٩) و(٢٢٧٧٨)، وأبو داود (٤٥٧٢)، والنسائيُّ في «سننه» (٢١/٨)، وابن ماجه (٢٦٤١، ٢٦٤٣).

(٢) في (أ): (بالكسر)، والمثبت من المواضع السابقة.

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (وَلِيدَةٌ).

(٤) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (سُلَيم).

شرطِه، فلهذا مرَّضه، وفي أصلِنا: (أمَّ سَلَمة)، وعليها علامة راويها و(صح)، وهو ما قاله شيخُنا في «شرحه»، وفي الهامش: (سُلَيم) -يعني: أمَّ سُلَيم- وعليها (صح)، وفي أصلنا الدِّمَشْقيِّ في الأصل: (أمُّ سُلَيم)، وفوقها: (سلمة) أي: أمُّ سلمة، وشيخُنا شرحه على أنَّها أمُّ سلمة، وصرَّح بأنَّها أمُّ المؤمنين، والله أعلم، قال شيخُنا الشارح: (أخرجه وكيع، عن مَعْمَر، عن سفيان، عن ابن المنكدر عنها، ولم يسمع منها). انتهى[التوضيح٣١/٤٧١]، و(أمُّ سلمة): هند بنتُ أبي أُمَيَّةَ حذيفةَ المخزوميَّةُ، تَقَدَّمَ بعض ترجمتِها، وذكرتُ أنَّها تُوُفِّيَت بعد قتل الحُسين رضي الله عنهما[ح١١٥]، و(أمُّ سُلَيم): تَقَدَّمَت[ح١٣٠]، وهي زوجُ أبي طلحة زيدِ بن سهل.

قوله: (إِلَى مُعَلِّمِ الكُتَّابِ): كذا أحفظُه بضَمِّ الكاف، وتشديد التاء، وكذا أسمعُ الناسَ يقرؤونَه، وأُخبِرْتُ أنَّ بعضَ طلبة العلم ضبطه بالقلم: (الكِتَاب)، بكسر الكاف، وتخفيف التاء، ومعناه: مُعَلِّم القرآن، و(مُعَلِّم الكُتَّاب): الذي يُعَلِّم الأولادَ الكتابةَ، أو يعلِّمهما(١).

قوله: (يَنْفُشُونَ صُوفًا): هو بضَمِّ الفاء، وهذا مَعْرُوفٌ.

قوله: (وَلَا تَبْعَثْ إِلَيَّ حُرًّا): قال شيخُنا: (واشتراطُ أمِّ سلمةَ ألَّا يُرسِلِ إليها حُرًّا؛ فلأنَّ الجمهورَ قائلون: بأنَّ مَنِ استعان صبيًّا حُرًّا لم يبلغ أو عبدًا بغير إذن مواليه، فهلكا في ذلك العمل، فهو ضامنٌ لقيمة العبدِ ولِدِيَة الصبيِّ الحُرِّ على عاقلته، ولا شكَّ أنَّ أمَّ سلمة أمٌّ لنا، فمالُنا كمالِها، وعَبيدُنا كعَبيدِها، وقال الداوديُّ: يَحتمل فِعْل أمِّ سلمة لأنَّها أمُّهم، وعلى هذا لا يفترق أن يُفرَّق بين حرٍّ وعبدٍ) إلى آخر كلامه[التوضيح٣١/٤٧٢].

ويَحتمل أنَّ أمَّ سلمةَ أرادت إجلالَ الصبيِّ الحرِّ عنِ العمل، ولم تُجِلَّ العبدَ؛ لأنَّه ممتَهَنٌ، ولا يأنَفُ سيِّدُه عن عاريته في الأعمال؛ بخِلاف الحُرِّ، فإنَّ والدَه أو والدَتَه قد يُجِلُّه عنِ الامتهان، وإن كان حكمُ أمِّ سلمة بخلاف حكم غيرها مع الناس، أو لأنَّ المهانةَ(٢) في العبد خفيفةٌ جِدًّا، والله أعلم، قلتُه ولم أرَه لأحدٍ.

٦٩١١- حَدَّثَنا عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم المَدِينَةَ، أَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ بِيَدِي فَانْطَلَقَ بِي إِلَى رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَنَسًا غُلَامٌ كَيِّسٌ، فَلْيَخْدُمْكَ، قَالَ: فَخَدَمْتُهُ فِي الحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَوَاللهِ مَا قَالَ لِي لِشَيْءٍ صَنَعْتُهُ: لِمَ صَنَعْتَ هَذَا هَكَذَا؟ وَلَا لِشَيْءٍ لَمْ أَصْنَعْهُ: لِمَ لَمْ تَصْنَعْ هَذَا هَكَذَا؟

(١) أي: الكتابة والقرآن.

(٢) في (أ): (المانة)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

قوله: (عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ): هو ابنُ صُهَيب.

قوله: (أَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ بِيَدِي): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (أبا طلحة): زيدُ بن سهل، نقيبٌ بدريٌّ جليلٌ، وتَقَدَّمَ بعضُ ترجمته.

قوله: (لِمَ صَنَعْتَ؟): هو بكسر اللَّام، وفتح الميم على الاستفهام، وكذا (لِمَ لَمْ تَصْنَعْ؟).

٢٨- بابٌ المَعْدِنُ جُبَارٌ، وَالبِئْرُ جُبَارٌ

قوله: (بَابٌ: المَعْدِنُ جُبَارٌ): تَقَدَّمَ الكلام عليه في (باب في الركاز الخُمس) في (كتاب الزكاة)[ح١٤٩٨].

٦٩١٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «العَجْمَاءُ جُرْحُهَا جُبَارٌ، وَالبِئْرُ جُبَارٌ، وَالمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الخُمُسُ».

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ سعد الإمام، أحدُ الأعلام، و(ابْنُ شِهَابٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، و(سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح ياء أبيه وكسرها، وأنَّ غيرَ أبيه لا يجوز فيه إلَّا الفتحُ، و(أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): تَقَدَّمَ قريبًا وبعيدًا أنَّه عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف الزُّهْرِيُّ.

قوله: (العَجْمَاءُ جُرْحُهَا جُبَارٌ): (العجماءُ): البهيمةُ فِعلُها هَدَرٌ لا طلبَ فيه، ولا قَوَدَ، ولا دِيَةَ، وأصلُه: أنَّ العربَ كانت تُسَمِّي السَّيل جُبارًا لهذا المعنى، وسُمِّيَتْ عَجماء؛ لأنَّها لا تتكلَّم.

قوله: (وَالبِئْرُ جُبَارٌ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه في (الزكاة)، وكذا (المَعْدِنُ جُبَارٌ)، وكذا (وَفِي الرِّكَازِ الخُمُسُ)[ح١٤٩٨، ١٤٩٩].

٢٩- بابٌ العَجْمَاءُ جُبَارٌ

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: كَانُوا لَا يُضَمِّنُونَ مِنَ النَّفْحَةِ، وَيُضَمِّنُونَ مِنْ رَدِّ العِنَانِ.

وَقَالَ حَمَّادٌ: لَا تُضْمَنُ النَّفْحَةُ إِلَّا أَنْ يَنْخُسَ إِنْسَانٌ الدَّابَّةَ.

وَقَالَ شُرَيْحٌ: لَا تُضْمَنُ مَا عَاقَبَتْ أَنْ يَضْرِبَهَا فَتَضْرِبَ بِرِجْلِهَا.

وَقَالَ الحَكَمُ وَحَمَّادٌ: إِذَا سَاقَ المُكَارِي حِمَارًا عَلَيْهِ امْرَأَةٌ فَتَخِرُّ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: إِذَا سَاقَ دَابَّةً فَأَتْعَبَهَا، فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ، وَإِنْ كَانَ خَلْفَهَا مُتَرَسِّلًا، لَمْ يَضْمَنْ.

قوله: (بَابٌ: العَجْمَاءُ جُبَارٌ): اعلم أنَّ للعلماء فيما تُفسدُه البهائمُ إذا انفلتتْ ليلًا أو نهارًا

ثلاثةَ مذاهبَ: الضمانُ مطلقًا، وهو مذهبُ الليث، وعدمُه إلَّا أن يكون له فعلٌ فيها، وهو مذهبُ الكوفيِّين[(١)]، ثالثها: التفصيلُ بين ما أفسدتْه نهارًا، فلا ضمانَ إلَّا أن يكون صاحبُها معها ويقْدِرُ على منعها، وبين ما أفسدتْه ليلًا، فضمانُه على أرباب المواشي، قاله مالكٌ والشَّافِعيُّ[(٢)].

قوله: (وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ): تَقَدَّمَ أنَّه مُحَمَّد بن سيرين، وتَقَدَّمَ الكلامُ على بني سيرين وبناته، وكم هم [من] واحد[ح٦٧].

قوله: (كَانُوا لَا يُضَمِّنُونَ): هو بضَمِّ أوَّله، وكسر الميم المُشَدَّدة.

قوله: (مِنَ النَّفْحَةِ): هو بالحاء المُهْمَلَة، (نفحت الدَّابَّةُ): ضربتْ برِجلها.

قوله: (وَقَالَ حَمَّادٌ): الذي ظهر لي أنَّه ابنُ زيد، وقد رأيتُ الذَّهبيَّ في «تذهيبه[(٣)]» ذكر مكانًا واحدًا من «البُخاريِّ» لفظه: (عن حَمَّاد)، وأنَّه أرادَ به البُخاريُّ حَمَّادَ بنَ أبي سليمان، وهو: (ما إذا أقرَّ مرَّة بالزنى عند الحاكم، رُجِم)[قبل ح٧١٧٠]، ورأيتُ ابنَ زيد عالمَ أهل البصرة وممَّن أخذ عنه الثَّوريُّ، فغلبَ على ظنِّي أنَّه أراد به هنا -وكذا المكان الذي بعدَه الذي يأتي قريبًا- حَمَّادَ بنَ زيد، والله أعلم، فإن كان هو -وهو الظاهر- فقد تَقَدَّمَ[ح١٠٥]، وإن كان ابنَ أبي سليمان، فاسمُ أبي سليمان مسلمٌ، وكنيةُ حَمَّادٍ: أبو إسماعيل، أشعريٌّ كوفيٌّ، أحد الأئمَّة الفقهاء، سمع أنسًا، وتفقَّه بإبراهيم النَّخعيِّ، روى عنه: سفيان، وشعبة، وأبو حنيفة، وخلقٌ، تُكُلِّم فيه للإرجاء، قال في «الميزان»: (ولولا ذكر ابنُ عديٍّ له في «كامله»؛ لما أوردته، قال ابن عَدِيٍّ: كثير الرواية، له غرائبُ، وهو متماسِكٌ، لا بأس به[الكامل٢/٢٣٨]، وقال ابنُ مَعِين وغيرُه: ثقةٌ[(٤)]، وقال أبو حاتم: صدوق، لا يُحتَجُّ به، مستقيمٌ في الفقه، فإذا جاء الأثر؛ شوَّش[الجرح والتعديل٣/١٤٧]). انتهى، له ترجمةٌ في «الميزان»[١/٥٩٥]، وقد أخرج له مسلمٌ والأربعةُ، وذكره ابنُ حِبَّانَ في «الثقات» فقال: (يُخطِئ، وكان مرجئًا)[الثقات٤/١٦٠]، فإن أردت تتمَّة ترجمته، فانظرها من المطوَّلات[(٥)]، مات سنة (١٢٠هـ)، وقال ابنُ حِبَّانَ: سنة (١١٩هـ) [الثقات٤/١٦٠].

قوله: (النَّفْحَةُ): تَقَدَّمَ أعلاه ما (النفحة).

---

(١) انظر «بدائع الصنائع» (٤/٢٧٣).

(٢) هذه الفقرة جاءت مستدركة في (أ) قبل الفقرة السابقة، وانظر «الذخيرة» (١٢/٢٦٣-٢٦٤)، «المهذَّب» (٢/٢٢٦)، وهو قول الإمام أحمد أيضًا كما في «المغني» (١٢/٤٨١).

(٣) في (أ): (تهذيبه)، والمُثبَت هو الصَّواب، انظر «تذهيب التهذيب» (٣/١٧).

(٤) «الجرح والتعديل» (٣/١٤٧).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٧/٢٦٩-٢٧٩)، «تذهيب التهذيب» (٣/١٥-١٧).

قوله: (إِلَّا أَنْ يَنْخُِسَ): هو بضَمِّ الخاء وكسرها؛ لُغَتان حكاهما الجوهريُّ، وفي هامش أصلنا ما لفظه: (تُضَمُّ وتُكسَر وتُفتَح، والضمُّ أعلى اللغات، ولم يحكِ الجوهريُّ سوى الفتح والضمِّ). انتهى، والذي في نسختي بـ«الصحاح» -وقد قوبلت أربع مَرَّاتٍ، وهي صحيحة غايةً-: (ينخُسه وينخِسه)، بضَمِّ الأولى، وكسر الثانية بالقلم، والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ شُرَيْحٌ): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه بالشين المُعْجَمَة، والحاء المُهْمَلَة، وهو ابنُ الحارث، القاضي المشهور، تَقَدَّمَ مترجماً[ح٣٢٤].

قوله: (مَا عَاقَبَتْ[(١)] أَنْ يَضْرِبَهَا فَتَضْرِبَ بِرِجْلِهَا) انتهى: (عاقبتْ): هو بتاء التأنيث الساكنة، و(إلَّا) في أصلنا مضروبٌ عليها بالحمرة، و(إلَّا) في أصلنا الدِّمَشْقيِّ ملحقةٌ بغير خطِّ الكاتب ولا المقابل في آخر السطر، قال ابنُ الأثير في «نهايته»: (ومنه حديث شريح: «أنَّه أبطل النفح إلَّا أن تُضْرَب فتُعاقِب»، أي: أبطل نفح الدَّابَّة برجلها إلَّا أن تُتبع ذلك رَمْحًا). انتهى.

وقوله: (لَا تُضْمَنُ): بضَمِّ أوَّله، وفتح الميم، مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، قال ابنُ قُرْقُول: (وفي «باب العجماء جُبار»: «قال شريحٌ: لا تُضْمَنُ -يعني: الدَّابَّة- ما عاقبتْ أنْ يَضربَها، فتَضرب -بسبب ذلك- برجلها»، هو كلامٌ صحيحٌ، [ومعنى «عاقَبَت» هنا: فعَلَت ذلك من أجلِ فعلِكَ بها، كما فسَّرناه قبلُ في معنى «العقابِ»، وعندَ ابنِ السَّكنِ: «إلَّا أن تضرِبها»، وهذا صحيحٌ][(٢)] على مذهب مالكٍ وجماعةٍ غيره[(٣)]، وليس مذهبَ شريح، بل مذهبه: أنَّه لا تُضمَنُ بوجهٍ[(٤)]، ورواه بعضُهم: «إذا عاقبتْ أنْ تضربها»؛ [أي]: إذا لم تضربها، نحو[(٥)] معنى رواية ابن السكن، وكلُّه وَهَمٌ، لما ذكرناه من مذهب شريح المعلوم). انتهى[مطالع ٥/٣٩].

قوله: (وَقَالَ الحَكَمُ وَحَمَّادٌ): أمَّا (الحَكَم)، فهو ابن عُتيبة الإمام، وأمَّا (حَمَّاد)، فالذي ظهر لي أنَّه ابن زيد، فإن كان هو -وهو الظاهر- فقد تَقَدَّمَ[ح١٠٥]، وانظر ما ذكرتُه أعلاه، فإنَّه سببُ ما غلب على ظنِّي أنَّه حَمَّادُ بنُ زيد، والله أعلم، وإن كان ابنُ أبي سليمان، فقد تَقَدَّمَ أعلاه بعض ترجمته.

---

(١) زيد في (أ): (إلا)، وضرب عليها بالحمرة.

(٢) ما بين معقوفين سقط من الأصل، ومثبت من مصدره.

(٣) انظر «المدونة الكبرى» (١٦/٤٤٤).

(٤) انظر «التمهيد» (٧/٢٣).

(٥) في (أ): (بحق)، والمثبت وما استدرك قبلُ من مصدره.

قوله: (إِذَا سَاقَ الْمُكَارِي حِمَارًا): قال الجوهريُّ: (الكراء: ممدودٌ؛ لأنَّه مصدرُ «كاريت»، والدليل على ذلك: أنَّك تقول: رجلٌ مكارٍ، و«مُفاعلٌ» إنَّما هو من «فَاعَلْتُ»، وهو من ذواتِ الواو؛ لأنَّك تقول: أعطِ الكَرِيَّ كِرْوَته، بالكسر، أي: كِراءه) إلى أن قال: (والمُكاريْ: مخفَّف، والجمع: المكارون، سقطت الياء؛ لاجتماع الساكنين، تقول: هؤلاء المُكَارون، وذهبتُ إلى المُكَارِين، ولا تقلْ: المُكارِيِّين؛ بالتشديد، وإذا أضفتَ «المُكاري» إلى نفسك، قلتَ: هذا مُكارِيَّ، بياء مفتوحة مُشَدَّدة، وكذلك الجمع تقول: هؤلاء مُكارِيَّ، سقطت نون الجمع/؛ للإضافة، وقُلِبَت الواو ياء، وفَتَحْت ياءك وأُدغِمَت؛ [٢/٣٨٦ب]
لأنَّ قبلها ساكنًا، وهذان مكارِيايَ؛ تفتح ياءك).

قوله: (وَقَالَ الشَّعْبِيُّ): هو عامرُ بنُ شَراحيل، تَقَدَّمَ مِرارًا.

قوله: (فَأَتْعَبَهَا): هو بمُثَنَّاةٍ فوق قبل العين، ثم مُوَحَّدة بعد العين؛ مِنَ التعب؛ وهو النَّصَبُ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (وَإِنْ كَانَ خَلْفَهَا مُتَرَسِّلًا): معناه -والله أعلم-: مُتَّئِدًا في مشيته.

٦٩١٣- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «العَجْمَاءُ عَقْلُهَا جُبَارٌ، وَالمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَالبِئْرُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الخُمُسُ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ): هو مسلمُ بنُ إبراهيمَ الفراهيديُّ الحافظ، تَقَدَّمَ مِرارًا، وكذا نسبه المِزِّيُّ في «الأطراف» إلى أبيه[تحفة١٠/٣٢٦]، والظاهر أنَّه وقع له كذلك، وليس مِن توضيحه ولا توضيح مَن هو دون البُخاريِّ.

قوله: (العَجْمَاءُ): تَقَدَّمَ الكلام عليها قريبًا[ح٦٩١٢]، وفي (الزَّكاة)[ح١٤٩٩].

قوله: (عَقْلُهَا جُبَارٌ): هو مثلُ: (جُرْحُها جُبَار)، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (المَعْدِنِ جُبَار)[ح١٤٩٨]، وعلى (البِئْر جُبَار)، وعلى قوله: (وَفِي الرِّكَازِ الخُمُسُ)[ح١٤٩٩].

٣٠- بابُ إِثْمِ مَنْ قَتَلَ ذِمِّيًّا بِغَيْرِ جُرْمٍ

٦٩١٤- حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ: حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عَمْرٍو: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهَدًا؛ لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا يُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ زياد العبديُّ، تَقَدَّمَ بعض ترجمته، وأنَّ له ما يُنكر، وأنَّ صاحبَي «الصَّحيح» تجنَّبا ما يُنكر عليه[ح٣٦]، و(الحَسَنُ): هو ابنُ عمرو الفُقيميُّ الكوفيُّ، عن

إبراهيم ومجاهد، وعنه: ابنُ المبارك وابنُ فُضَيل، ثقة، تُوُفِّيَ سنة (١٤٢هـ)، أخرج له البُخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه، وَثَّقَهُ أحمد[١] وابنُ مَعِين[٢].

قوله: (**مُجَاهِدٌ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرٍو**): يعني: ابن العاصي، قال شيخُنا في أوائل «شرحه» لهذا «الكتاب»: (قال الدَّارَقُطْنيُّ: مُرسَلٌ، قال الدَّارَقُطْنيُّ: لم يسمع مجاهد من عبد الله بن عَمرو بن العاصي، وإنَّما سمعه -يعني: هذا الحديث- من جُنادة بن أبي أُمَيَّة، عن ابن عَمرو، كذلك رواه مروان، عن الحسن ابن عَمرو، عنه به[التتبع١٥٣]). انتهى[التوضيح٣/٣٥٤]، وقال الحافظُ صلاح الدين العلائيُّ في «مراسيله» لمَّا ذكر سماعه من عبد الله بن عَمرو قال: (لم يسمع منه)، ثمَّ تعقَّبه بقوله: (قد أخرج عنه البُخاريُّ حديثين). انتهى[جامع التحصيل٢٧٣]، وإنَّما أخرج له عن عبد الله بن عَمرو بن العاصي ثلاثةَ أحاديثَ؛ **أحدها**: هذا الذي نحن فيه، **والثَّاني**: «ليس الواصل بالمكافئ»[ح٥٩٩١]، **والثَّالث**: (أَنْكَحَنِي أبي امرأةً ذات حسب)[ح٥٠٥٢]، والله أعلم، وقد تَقَدَّمَ[ح١٩٧٨].

قوله: (**مُعَاهَدًا**): هو بفتح الهاء، اسمُ مفعول، كذا في أصلنا، وفي «الصِّحاح» في نسختي -وهي صحيحةٌ قُوبلتْ أربع مَرَّاتٍ-: المعاهِد: الذِّمِّي؛ بكسر الهاء، وكذا في «القاموس» بالقلم، وقال ابنُ الأثير في «نهايته»: (يجوز أن يكون بكسر الهاء وفتحها، على الفاعل والمفعول، وهو في الحديث بالفتح أشهر وأكثر، والمعاهد: من كان بينك وبينه عَهد، وأكثر ما يُطلَق في الحديث على أهل الذِّمَّة، وقد يُطلَق على غيرهم مِن الكفَّار إذا صُولحوا على ترك الحرب مدَّة). انتهى، ولا شكَّ أنَّ مَن عاهدك؛ فقد عاهدتَه، فهو باعتبارٍ فاعلٌ، وباعتبارٍ مفعولٌ، والله أعلم.

قوله: (**لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ**): قال في «المطالع»: («لم يَرَح» و«لم يَرِح» و«لم يُرِح»: كلُّ ذلك جائزٌ، وبفتح الرَّاء والياء أفصَحُها، يُقال: رِحْتُ، وأَرِيحُ، وأَرَاحُ، وأَرَحتُه، واستراح ريحَه، كلُّ ذلك إذا شمَّه فوجد ريحه). انتهى[مطالع٣/١٩٥]، وقد ضبطه: (يَرَح) و(يَرِح) و(يُرِح) الهرويُّ في «غريبيه»[الغريبين٣/٧٨٨]، والجوهريُّ في «صحاحه».

قوله: (**وَإِنَّ رِيحَهَا يُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا**): تَقَدَّمَ الكلام على الأحاديث التي جاءت فيها رائحة الجنَّة؛ وهي: (من خمس مئة عام)، و(من سبعين)، و(من أربعين)، وذكرتُ لابن بَطَّال في ذلك كلامًا، انظره في (الجزية والموادعة)[ح٣١٦٦]، والله أعلم.

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٣/٢٦).

(٢) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدَّارميِّ (ص٥٨)، «تهذيب الكمال» (٦/٢٨٣).

٣١- بابٌ: لَا يُقْتَلُ المُسْلِمُ بِالكَافِرِ

قوله: (لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ[١] بِالكَافِرِ): (يُقْتَلُ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(مُسْلِمٌ): مَرْفُوعٌ مُنَوَّنٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعلِ.

٦٩١٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ قال: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ: أَنَّ عَامِرًا حَدَّثَهُمْ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ. وَحَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الفَضْلِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ فِي القُرْآنِ؟ قَالَ: العَقْلُ، وَفِكَاكُ الأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): هذا السَّند إلى التَّحويل في هامش أصلنا، وعليه علامة نسخة[٢]، ولكنَّه في أصلنا الدِّمَشْقيِّ في الأصل، وهو أحمد بن عبد الله بن يونس، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(زُهَيْرٌ): هو ابنُ معاويةَ بنِ حُديجٍ، أبو خيثمةَ، الجعفيُّ، تَقَدَّمَ، و(مُطَرِّفٌ): هو ابنُ طَرِيف، تَقَدَّمَ، و(عامرٌ): هو ابنُ شَراحيل الشَّعْبيُّ، و(أَبُو جُحَيْفَةَ): يأتي قريبًا، وتَقَدَّمَ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ): تَقَدَّمَ قريبًا ضبطه، وأنَّه ابن طَرِيف، وتَقَدَّمَ قبل ذلك مُترجَمًا، و(الشَّعْبِي): عامر بن شراحيل، و(أَبُو جُحَيْفَةَ): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّه وهب بن عبد الله السُّوائيُّ، وقيل: وهب بن وهب، صحابيٌّ مشهور.

قوله: (العَقْلُ) أي: الدِّية، تَقَدَّمَ[ح١١١]، و(فِكَاكُ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الفاء وكسرها[ح٦٩٠٣].

٣٢- بابٌ: إِذَا لَطَمَ المُسْلِمُ يَهُودِيًّا عِنْدَ الغَضَبِ

رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٩١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الأَنْبِيَاءِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، و(سُفْيَانُ) بعدَه: يَحتملُ أن يكونَ ابنَ عُيَيْنَة، وأن يكونَ الثَّوريَّ، وقد روى أبو نُعيم عنهما، ورويا عن عَمرو بن يحيى بن عُمارة بن أبي حسن، والله أعلم، و(أَبُو سَعِيدٍ): سعد بن مالك بن سنان الخُدريُّ.

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (المسلمُ).

(٢) وقد صحَّ سقوطه في رواية أبي ذرٍّ.

قوله: (**لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الأَنْبِيَاءِ**): أُجيب عنه بخمسة أجوبة؛ **أحدها**: قاله قبل أن يعلم أنَّه سيِّد ولد آدم، فلمَّا عَلِم، أَخْبَر به، **الثَّاني**: قاله أدبًا وتواضُعًا، **الثَّالث**: أنَّ النهي إنَّما هو عن تفضيلٍ يؤدِّي إلى تنقيص المفضول، **الرَّابع**: أنَّه نهى عن تفضيلٍ يؤدِّي إلى الخصومة والفتنة، كما هو المشهور في سبب الحديث، **الخامس**: أنَّ النهيَ مُختصٌّ بالتَّفضيل في نفس النُّبوَّة، فلا تفاضُلَ فيها، وإنَّما التَّفاضُل بالخصائص وفضائلَ أُخرى، [و]لا بدَّ مِن [اعتقاد] التَّفضيل؛ فقد قال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، والله أعلم[١]، وقد تَقَدَّمَ ذلك في (الإشخاص)[ح٢٤١١].

٦٩١٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: جَاءَ **رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى رَسُولِ اللهِ** ﷺ **قَدْ لُطِمَ وَجْهُهُ**، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، **إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِكَ مِنَ الأَنْصَارِ لَطَمَ فِي وَجْهِي**، فقَالَ: «ادْعُوهُ»، فَدَعَوْهُ، فَقَالَ: «**لِمَ لَطَمْتَ وَجْهَهُ**؟!» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي مَرَرْتُ بِالْيَهُودِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ، قَالَ: قُلْتُ: وَعَلَى مُحَمَّدٍ؟ فَأَخَذَتْنِي غَضْبَةٌ فَلَطَمْتُهُ، قَالَ: «**لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي، أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ جُزِيَ بِصَعْقَةِ الطُّورِ؟».

قوله: (**رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى رَسُولِ اللهِ**[٢] ﷺ): هذا (اليهوديُّ) لا أعرف اسمه، وسيأتي قريبًا ما فيه، وقد تَقَدَّمَ[ح٢٤١١].

قوله: (**قَدْ لُطِمَ وَجْهُهُ**): (لُطِم): مَبْنيٌّ لِما لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(وجهُه): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (**إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِكَ مِنَ الأَنْصَارِ لَطَمَ**[٣] **وَجْهِي**): هذا (الأنصاريُّ) لا أعرفه، وقد تَقَدَّمَ أنَّ ابن بَشْكُوال قال: (إنَّ اليهوديَّ: فنحاص، وإنَّ اللَّاطم: هو أبو بكر الصِّدِّيق)[الغوامض ٣٠١/١]، وتَقَدَّمَ روايةُ: (من الأنصار)، وهذه تُبطِل هذا، والله أعلم، وقدَّمت أنَّ تلك قضيَّة أخرى بين أبي بكر وفنحاص في قوله: إِنَّ اللهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ[ح٢٤١١]، وقال بعضُ المُتَأخِّرين من الحُفَّاظ: (لم يُسمَّ الأنصاريُّ، ووقع مثل هذه القصَّة لأبي بكر أو لعُمر، كما تَقَدَّمَ بيانُه). انتهى[هُدى ٣٢٩].

---

(١) انظر «شرح مسلم» (١٥/٤٠).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (النَّبيِّ).

(٣) زيد في «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (في).

قوله: (لِمَ لَطَمْتَ وَجْهَهُ؟!): (لِمَ)، بفتح [الميم وكسر] اللَّام، على الاستفهام، وهو استفهام إنكار.

قوله: (لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الأَنْبِيَاءِ): تَقَدَّمَ عنه خمسة أجوبة أعلاه وقبلَه أيضًا في (الإشخاص) [ح٢٤١١ و٦٩١٦]، والله أعلم/. [٣٨٧/٢أ]

قوله: (فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه مُطَوَّلًا في (الإشخاص) فانظره[ح٢٤١١].

❋ ❋ ❋

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

٨٧- كِتَابُ اسْتِتَابَةِ الْمُرْتَدِّينَ وَالْمُعَانِدِينَ وَقِتَالِهِمْ

(كِتَابُ اسْتِتَابَةِ الْمُرْتَدِّينَ وَالْمُعَانِدِينَ وَقِتَالِهِمْ) إلى (كِتَابِ الإِكْرَاهِ).

قوله: (وَالْمُعَانِدِينَ): كذا في أصلنا، وفي أصلنا الدِّمَشْقيِّ: (المعاهدين)، قال ابنُ قُرْقُول في (العين والنون): («والمُعَانِدِينَ»: كذا للكافَّة[1]، وعند الجُرْجانيِّ والنَّسَفيِّ: «وَالمُعَاهِدِينَ»، والأَوَّلُ أصوبُ). انتهى[مطالع ٥/١٢]، وعلى هذه الرواية يجوزُ فتح الهاء وكسرها، كما تَقَدَّمَ قريبًا[ح٦٩١٤].

١- بابُ إِثْمِ مَنْ أَشْرَكَ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَعُقُوبَتِهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ

قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

قوله: (﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزُّمَر: ٦٥]): كذا في أصلنا، وكان فيه: (و﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾)، فضُرِب على الواو، وهي ثابتةٌ في أصلنا الدِّمَشْقيِّ، والتِّلاوةُ بغير واو، فإنْ صحَّتْ مجيئًا، فهي للعطفِ، لعطف آيةٍ على آية، لا أنَّها في التلاوة، والله أعلم.

٦٩١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالُوا: أَيُّنَا لَمْ يَلْبِسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِذَاكَ، أَلَا تَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾».

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): هو بفتح الجيم، وكسر الرَّاء، ابن عبد الحميد الضَّبِّيُّ، القاضي، و(الأَعْمَشُ): سليمانُ بنُ مِهْرَان، تَقَدَّمَ، و(إِبْرَاهِيمُ): هو ابنُ يزيدَ النَّخعيُّ، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابنُ مسعود بن غافل الهُذَليُّ الصَّحَابيُّ المشهور رضي الله عنه.

قوله: (إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ): تَقَدَّمَ الكلامُ على (لقمان) في (الأنبياء)[ح٣٤٢٧]، وفي (سورته)[ح٤٧٧٦]،

---

(١) في (أ): (كذا لهم وللكافة)، والمثبت من مصدره.

والاختلاف في أنَّه نبيٌّ أم لا، وأنَّ لهم شخصًا آخرَ يقال له: لقمان، وتَقَدَّمَ الاختلاف في اسم ابن لقمان الذي اختُلف في نُبوَّته، والله أعلم.

٦٩١٩ - حدَّثنا مُسَدَّدٌ: **حدَّثنا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ**: حدَّثنا **الْجُرَيْرِيُّ** -وحدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ: حدَّثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أخبَرَنا سَعِيدٌ الْجُرَيْرِيُّ-: حدَّثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ **أَبِي بَكْرَةَ**، عَنْ أَبِيهِ قالَ: قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ: الإِشْرَاكُ بِاللهِ، **وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ**، وَشَهَادَةُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ» ثَلَاثًا، أَوْ: «قَوْلُ الزُّورِ». فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ**): (بِشْر) بكسر المُوَحَّدة، وإسكان الشين المُعْجَمَة، و(المفضَّل): اسمُ مفعول من (فضَّله) المُضعَّف، تقدَّما[ح٦٧ و٣٨٥]، و(**الْجُرَيْرِيُّ**)، بضَمِّ الجيم، وفتح الرَّاء: اسمُه سعيد، وكذا وقع مُسمًّى بعد التَّحويل، واسمُ أبيه إياس، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(**أَبُو بَكْرَةَ**): نُفَيع بن الحارث، تَقَدَّمَ مِرارًا ومُترجَمًا.

قوله: (**وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ**): تَقَدَّمَ ما (العُقُوق)[ح٢٤٠٨ و٥٩٧٤].

٦٩٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى: **أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ**، عَنْ **فِرَاسٍ**، عَنِ **الشَّعْبِيِّ**، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: **جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ** ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا الْكَبَائِرُ؟ قَالَ: «الإِشْرَاكُ بِاللهِ»، قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «**ثُمَّ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ**»، قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «**الْيَمِينُ الْغَمُوسُ**»، قُلْتُ: وَمَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ؟ قَالَ: «الَّذِي يَقْتَطِعُ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ».

قوله: (**حَدَّثَنَا**(١) **شَيْبَانُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ عبد الرَّحْمَن النَّحْويُّ، نسبةً إلى القبيلة، لا إلى صناعة النَّحو، تَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح١١٢]، وتَقَدَّمَ مَرَّاتٍ ما قاله ابن أبي داود وغيره: (أنَّ المنسوب إلى القبيلة يزيد ابن أبي سعيد النَّحْويُّ، لا شيبان). انتهى(٢)، و(**فِرَاس**): هو ابنُ يحيى الهَمْدانيُّ الكوفيُّ، تَقَدَّمَ، و(**الشَّعْبِي**)، بفتح الشين: عامر بن شراحيل، تَقَدَّمَ.

قوله: (**جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ** ﷺ): هذا (الأعرابيُّ) لا أعرفُ اسمه.

قوله: (**ثُمَّ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ**): تَقَدَّمَ أنَّ (العقوق): المعصية، وكذا ما (**الْيَمِينُ الْغَمُوسُ**)، وقد عرَّفها هنا، وتَقَدَّمَ، ولِمَ سُمِّيت غَموسًا[ح٦٦٧٤].

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٥٩٦)، «تذهيب التهذيب» (٤/٣٠٧).

٦٩٢١ - حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنُؤَاخَذُ بِمَا عَمِلْنَا فِي الجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: «مَنْ أَحْسَنَ فِي الإِسْلَامِ، لَمْ يُؤَاخَذْ بِمَا عَمِلَ فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَمَنْ أَسَاءَ فِي الإِسْلَامِ، أُخِذَ بِالأَوَّلِ وَالآخِرِ».

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو سفيان، الظاهر أنَّه الثَّوريُّ سفيان بن سعيد بن مسروق؛ وذلك لأنَّ الحافظ عَبْد الغَنيِّ ذكر في ترجمة خلَّاد بن يحيى أنَّه روى عن الثَّوريِّ، ولم يذكر ابن عُيَيْنَة في مشايخه[1]، وقد روى هذا الحديث أيضًا قَبيصة -وهو ابنُ عُقبة- عن سفيان، وقد ذكر عَبْد الغَنيِّ الثَّوريَّ في مشايخه، ولم يذكرِ ابنَ عُيَيْنَة فيهم، وأمَّا الذَّهَبيُّ في «التذهيب»؛ فإنَّه قال في مشايخه: (سفيان)، وأَطْلَق، والله أعلم[2]، و(مَنْصُور): هو ابنُ المُعتَمِر، و(الأَعْمَش): سليمانُ بن مِهْرَان، و(أَبُو وَائِلٍ): شقيق بن سلَمة.

قوله: (قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنُؤَاخَذُ بِمَا عَمِلْنَا فِي الجَاهِلِيَّةِ؟): في «صحيح مسلم» من حديث ابن مسعود أيضًا قال: (قال أُناسٌ لرسول الله ﷺ: أَنُؤَاخَذُ بما عَمِلْنا في الجاهليَّةِ؟)[م (١٢٠) (١٨٩)]، ثمَّ ساقه من طريق أُخرى من حديثه، قال: (قلنا: يا رسول الله، أَنُؤاخَذُ بما عملنا في الجاهليَّة؟)[م(١٢٠)(١٩٠)]، فلعلَّ عبد الله بن مسعود هو السَّائل أو هو منهم، والله أعلم.

قوله: (مَنْ أَحْسَنَ فِي الإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخَذْ): قال جماعةٌ: الإحسانُ هنا: الدُّخولُ في الإسلام بالظاهر والباطن، ويكون مسلمًا حقيقيًا[3]، فهذا يُغفَر له ما سلف في الكفر بنصِّ القرآنِ والحديثِ الصَّحيح: «الإسلامُ يهدم ما قبله»[م (١٢١) (١٩٢)]، وبالإجماعِ، والمرادُ بالإساءة في الإسلام: هو عدمُ دخولِه فيه بقلبه، بل يكونُ مُنْقادًا في الظاهر مُظهِرًا للشَّهادتَين غيرَ مُعتَقِدٍ للإسلام بقلبه، فهذا منافقٌ باقٍ على كفره بالإجماع، فيُؤاخَذُ بما عمل في الجاهليَّة قبل إظهار صُورة الإسلام، وبما عمل بعدَ إظهارها؛ لأنَّه مُستَمِرٌّ على كفره، وهذا مَعْرُوفٌ في استعمال الشرع، يقولون: حَسُنَ إسلامُ فلان؛ إذا دخل فيه حقيقةً بإخلاص، وساءَ إسلامُه أو لم يحسُن؛ إذا لم يكن كذلك، والله أعلم[4].

قوله: (وَالآخِرِ): هو بكسر الخاء، وهذا ظاهِرٌ.

---

(١) وكذا المِزيُّ في «تهذيب الكمال» (٣٦٠/٨).

(٢) «تذهيب التهذيب» (٣٩١/٧)، وقد جزم المِزيُّ في «تهذيب الكمال» (٤٨٢/٢٣) أنَّه الثوري.

(٣) في (أ): (حقيقًا).

(٤) انظر «شرح مسلم» (٣١٦/٢).

٢ - بابُ حُكْمِ المُرْتَدِّ وَالمُرْتَدَّةِ، وَاسْتِتَابَتِهِمْ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَالزُّهْرِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ: تُقْتَلُ المُرْتَدَّةُ.

وَقَالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ﴾ الآيَةَ [آل عمران: ٨٦-٩٠]، وَقَالَ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ كَـٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٠]. وَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟﴾ إِلَى ﴿سَبِيلًۢا﴾ [النساء: ١٣٧]، وَقَالَ: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، وَقَالَ: ﴿وَلَـٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ إِلَى ﴿وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَـٰفِلُونَ ۝ لَا جَرَمَ﴾ يَقُولُ: حَقًّا ﴿أَنَّهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ ۝ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ﴾ ﴿مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٩-١١٠] ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَـٰعُوا۟﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

قوله: (وَالزُّهْرِيُّ): هو مُحَمَّدُ بن مسلم، أحدُ الأعلام المشهورين.

قوله: (وَإِبْرَاهِيمُ): هو ابنُ يزيدَ النَّخعيُّ، أحدُ الأعلام.

٦٩٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الفَضْلِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: أُتِيَ عَلِيٌّ بِزَنَادِقَةٍ فَأَحْرَقَهُمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أُحْرِقْهُمْ؛ لِنَهْيِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللهِ» وَلَقَتَلْتُهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ».

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): هو ابنُ أبي تميمة السَّخْتيانيُّ، أحد الأعلام، تَقَدَّمَ.

قوله: (أُتِيَ عَلِيٌّ بِزَنَادِقَةٍ): (أُتِي): مَبنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(عليٌّ): مَرْفُوعٌ مُنَوَّن نائبٌ مَنابَ الفاعل، وهمُ الذين ادَّعَوا فيه الإلهيَّة.

قوله: (بِزَنَادِقَةٍ): هم جمع (زِنديق)، بكسر الزَّاي، وهو مُعرَّب، والهاء عوض من الياء المحذوفة، وأصله: الزَّناديق، وقد تزنْدَق، والاسم: الزَّنْدَقَة، قال ابن قُرْقُول: (الزَّنادقة: مَن لا يعتقدُ مِلَّةً مِنَ المِلل المعروفة، ثمَّ يُستعمَل في كلِّ مَن عطَّل الأديان، وأنكر الشرائع، وفيمَن أظهر الإسلام وأسرَّ غيره، وأصله: مَن كان على مذهب ماني[1]، ونُسِبوا إلى كتابه الذي وضعه في إبطال النُّبوَّة، ثمَّ عرَّبتْه

(١) هو ماني بن فاتك الحكيم، الذي ظهر في زمان سابور بن أردشير، وقتله بهرام بن هرمز بن سابور، يرجَّح أنَّه ولد في أوائل القرن الثالث بعد الميلاد، اتخذ دينًا بين المجوسيَّة والنصرانيَّة، وقال بنبوَّة المسيح، ولم يقُل بنبوَّة موسى، وزعم أنَّ العالم مصنوع مركَّب من أصلين قديمين؛ أحدهما نور، والآخر ظلمة، وأنَّهما لا يزالا قويَّين حساسين سميعين بصيرين، وهما مع ذلك في النفس والصورة والفعل والتدبير متضادَّان، وفي الخير متحاذيان تحاذي=

العرب). انتهى[مطالع٣/٢٣٥]، والزِّنديقُ عند الشَّافِعيَّة: الذي لا ينتحِلُ/ دِينًا على الأقرب، وقيل: هو [٣٨٧/٢ب] الذي يُظهِر الإسلام، ويُخفِي الكفر، وهو ما ذكره في أصل «الرَّوضة» في (الرِّدَّة)، و(الفرائض)، و(صفة الأئمَّة)، والأوَّل ذكره في (اللِّعان)[(١)].

قوله: (لَمْ أُحْرِقْهُمْ): هو بضَمِّ الهمزة، رُباعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

٦٩٢٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِي رَجُلَانِ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي، وَالآخَرُ عَنْ يَسَارِي، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَسْتَاكُ، فَكِلَاهُمَا سَأَلَ، فَقَالَ: «يَا أَبَا مُوسَى، أَوْ: يَا عَبْدَ اللهِ ابْنَ قَيْسٍ» قَالَ: قُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ، مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ العَمَلَ، فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَسِوَاكِهِ تَحْتَ شَفَتِهِ قَلَصَتْ، فَقَالَ: «لَنْ - أَوْ: لَا - نَسْتَعْمِلُ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ، وَلَكِنِ اذْهَبْ أَنْتَ يَا أَبَا مُوسَى -أَوْ يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ قَيْسٍ- إِلَى اليَمَنِ»، ثُمَّ أَتْبَعَهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ أَلْقَى لَهُ وِسَادَةً، قَالَ: انْزِلْ، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ مُوثَقٌ، قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ، قَالَ: اجْلِسْ، قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، قَضَاءُ اللهِ وَرَسُولِهِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. فَأَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ، ثُمَّ تَذَاكَرْنَا قِيَامَ اللَّيْلِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَمَّا أَنَا فَأَقُومُ وَأَنَامُ، وَأَرْجُو فِي نَوْمَتِي مَا أَرْجُو فِي قَوْمَتِي.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن سعيد القَطَّان، و(أَبُو بُرْدَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحارث أو عامر، القاضي، ابن أبي موسى الأشعريِّ عبدِ الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأمير، تَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح١١].

قوله: (وَمَعِي رَجُلَانِ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ): تَقَدَّمَ أنَّ هذين لا أعرفُهما[ح٢٢٦١].

قوله: (وَمَا شَعَرْتُ) أي: علمتُ، وقد تَقَدَّمَ[ح٢١٣٨].

قوله: (قَلَصَتْ): هو بفتح القاف واللَّام والصَّاد، أي: ارتفعت.

قوله: (ثُمَّ أَتْبَعَهُ[(٢)] مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ): (معاذُ): هو مَرْفُوعٌ في أصلنا، وعليه: (صح)، و(أَتْبَعَه) و(اتَّبعه) بإسكان التاء وفتحها مُشَدَّدة؛ لغتان تقدَّمتا[ح٢٠٣]، و(معاذُ): فاعلُ (أتبع)، والضميرُ في (أتبعه): مفعولٌ، وبخطِّ شيخِنا العلَّامة أبي جعفر الأندلسيِّ: (معاذَ): مَنْصُوبٌ بالقلم، وكذا في نسخةٍ أُخرى صحيحةٍ قديمة، وهو مفعولٌ، أي: أَتْبَعَ النَّبيُّ ﷺ أبا موسى معاذَ بنَ جبل، والله أعلم.

= الشخص والظل، ينظر «الملل والنحل» للشهرستاني (١/٢٨٩-٢٩٨).

(١) انظر «روضة الطالبين»(١٠/٧٥)(٦/٣٠)(١/٣٥٢)(٨/٣٥٤).

(٢) في «اليونينيَّة»: (اتَّبعه).

قوله: (إِذَا[١] رَجُلٌ عِنْدَهُ مُوثَقٌ): هذا (الرَّجلُ) سيجيء في هذا الحديث نفسه أنَّه يهوديٌّ أسلم، ثمَّ تهوَّد، ولا أعرفُ اسمَه.

قوله: (قَضَاءُ اللهِ وَرَسُولِهِ): (قضاءُ): مَرْفُوعٌ غيرُ مُنَوَّنٍ، وهو خبرُ مبتدأٍ محذوف، أي: هذا قضاءُ الله ورسوله، والله أعلم، ويجوزُ النَّصب على الاختصاص، أو على المصدر، أو على المفعول بفعلٍ مُضمَر، أي: اقضِ قضاءَ اللهِ ورسوله[٢].

قوله: (فَقُتِلَ): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٣- باب قَتْلِ مَنْ أَبَى قَبُولَ الفَرَائِضِ، وَمَا نُسِبُوا إِلَى الرِّدَّةِ

قوله: (وَمَا نُسِبُوا): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٦٩٢٤- ٦٩٢٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ، وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ العَرَبِ، قَالَ عُمَرُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ؟ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ، إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللهِ لأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ المَالِ، وَاللهِ لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهَا، قَالَ عُمَرُ: فَوَاللهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنْ قَدْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الحَقُّ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، و(اللَّيْثُ): هو ابنُ سعدٍ، و(عُقَيْلٌ): تَقَدَّمَ أنَّه بضَمِّ العين، وفتح القاف، وهو ابنُ خالد، و(ابْنُ شِهَابٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ.

قوله: (وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ): (استُخلِف): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (عَنَاقًا): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وهو بفتح العين[ح٩٥٥].

٤- بابٌ: إِذَا عَرَّضَ الذِّمِّيُّ وَغَيْرُهُ بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يُصَرِّحْ، نَحْوَ قولِهِ: السَّامُ عَلَيْكَ

قوله: (بَابٌ: إِذَا عَرَّضَ الذِّمِّيُّ وَغَيْرُهُ بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يُصَرِّحْ): ذكر ابنُ المُنَيِّر ما ذكره

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وإذا).

(٢) انظر «التنقيح» (١٢٢٦/٣).

البُخاريُّ على عادته، ثمَّ قال: (كأنَّ البُخاريَّ كان على مذهب الكوفيِّين في هذه المسألة، وهو أنَّ الذِّمِّيَّ يُعزَّر ولا يُقتَلُ، ولهذا أدخل في التَّرجمة حديثَ ابن مسعود ﵁)، يعني: (كأنِّي أنظُرُ إلى النَّبيِّ ﷺ يحكي نبيًّا مِن الأنبياء)، الحديث، قال ابنُ المُنَيِّر: (ومقتضاه: أنَّ خُلُق الأنبياء عليهم السَّلام الصَّبرُ والصَّفحُ، ألا ترى إلى النَّبيِّ ﷺ الذي ضربه قومُه فأدْمَوه، وهو يدعُو لهم بالمغفرة، فأين هذا من السَّبِّ؟! فكان[1] حديث ابن مسعود يُطابِق التَّرجمة بالأولويَّة، والله أعلم). انتهى[2]، وقال القاضي عياض في «الشفا» لمَّا ذكر هذه الترجمة؛ أعني: ترجمةَ البُخاريِّ، ثمَّ قال: (قال بعضُ علمائِنا: وليس هذا بتعريضٍ بالسَّبِّ، وإنَّما هو تعريضٌ بالأذى)، ثمَّ قال القاضي: (وقد قدَّمنا أنَّ الأذى والسَّبَّ في حقِّه ﵇ سواء). انتهى[الشفا٧٨٣]، والله أعلم.

قوله: (**السَّامُ عَلَيْكَ**): تقدَّمَ الكلام على (السَّام)، وأنَّه الموت، أو السَّآمة، وهي المللُ، مُطوَّلًا[ح٥٦٨٨].

٦٩٢٦ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدِ بْنِ** أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: **مَرَّ يَهُودِيٌّ بِرَسُولِ الله** ﷺ فَقَالَ: السَّامُ عَلَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**وَعَلَيْكَ**»، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَتَدْرُونَ مَاذا يَقُولُ؟ قَالَ: السَّامُ عَلَيْكَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَا نَقْتُلُهُ؟ قَالَ: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الكِتَابِ؛ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ».

قوله: (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ المبارك، شيخُ خُراسان.

قوله: (**مَرَّ يَهُودِيٌّ بِرَسُولِ اللهِ** ﷺ): هذا (اليهوديُّ) لا أعرفُه.

قوله: (**وَعَلَيْكَ**): تَقَدَّمَ الكلام على هذه الواو مُطوَّلًا، فانظره[ح٦٢٥٨].

٦٩٢٧ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ **الزُّهْرِيِّ**، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتِ: **اسْتَأْذَنَ رَهْطٌ مِنَ اليَهُودِ** عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: **السَّامُ عَلَيْكُمْ**، فَقُلْتُ: بَلْ عَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ» قُلْتُ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «**قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظ، و(**الزُّهْرِيُّ**): تَقَدَّمَ أعلاه وقبلَه مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مسلم.

---

(١) في (أ): (وكلُّ)، وفي مصدره: (وكان)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٢) «المتواري» (ص٣٥٤-٣٥٥)، وقد تعقَّب ابنَ المنيِّر الحافظُ في «الفتح» (١٢/٢٩٣).

قوله: (اسْتَأْذَنَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ): تَقَدَّمَ أنَّ (الرَّهط): ما دون العشرة مِن الرِّجال؛ كالنَّفر، وتقدَّمَ أنَّ هؤلاء الرَّهط مِن اليهود لا أعرفهم، ولا أحدًا منهم[ح٢٧].

قوله: (السَّامُ عَلَيْكَ[(١)]): تَقَدَّمَ الكلامُ على (السَّام) مُطَوَّلًا، وأنَّه الموت، أو السآمة؛ وهي الملل[ح٥٦٨٨].

قوله: (وَعَلَيْكُمْ): تَقَدَّمَ الكلام على هذه الواو مُطَوَّلًا، فانظره[ح٦٢٥٨].

٦٩٢٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلَّمُوا عَلَى أَحَدِكُمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ: سَامٌ عَلَيْكَ، فَقُلْ: عَلَيْكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى) بعد (مُسدَّد): هو القَطَّان شيخ الحُفَّاظ، و(سُفْيَان) بعدَه: هو الثَّوريُّ سفيان بن سعيد بن مسروق، أحد الأعلام.

٥ - بابٌ

٦٩٢٩ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ ضَرَبَهُ قَوْمُهُ فَأَدْمَوْهُ، فَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، وَيَقُولُ: رَبِّ، اغْفِرْ لِقَوْمِي، فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ.

قوله: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عمر بن حفص بن غِيَاث، وتَقَدَّمَ ضبط (غِيَاث) مرارًا، و(شَقِيقٌ) بعدَه: هو أبو وائل شقيق بن سلَمة، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابنُ مسعود بن غافل الهُذَليُّ رضي الله عنه/. [٢/٣٨٨أ]

قوله: (يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ): تَقَدَّمَ ما قال فيه القرطبيُّ: (إنَّه النَّبيُّ ﷺ)[(٢)]، فإن لم يكن هو، فلا أعرفه بعينه، وقد قدَّمته مُطَوَّلًا في (الأنبياءِ)[ح٣٤٧٧].

٦ - بابُ قَتْلِ الخَوَارِجِ وَالمُلْحِدِينَ بَعْدَ إِقَامَةِ الحُجَّةِ عَلَيْهِمْ

وَقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥].

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَرَاهُمْ شِرَارَ خَلْقِ اللهِ، وَقَالَ: إِنَّهُمُ انْطَلَقُوا إِلَى آيَاتٍ نَزَلَتْ فِي الكُفَّارِ فَجَعَلُوهَا عَلَى المُؤْمِنِينَ.

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (عليكم).

(٢) انظر «المفهم» (٦٥١/٣).

٦٩٣٠- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا خَيْثَمَةُ: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ، قَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم حَدِيثًا، فَوَاللهِ؛ لَأَنْ أَخِرَّ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْذِبَ عَلَيْهِ، وَإِذَا حَدَّثْتُكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ؛ فَإِنَّ الحَرْبَ خَدْعَةٌ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «سَيَخْرُجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، أَحْدَاثُ الأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ البَرِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ؛ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أَنَّ (غِيَاثًا) بكسر الغين المُعْجَمَة، ثمَّ مُثَنَّاة تحت مُخَفَّفة، وفي آخره ثاء مُثَلَّثَة، وهذا مَعْرُوفٌ مشهورٌ عند أهلِه، و(الأَعْمَشُ): سليمان بن مِهْرَان، أبو مُحَمَّد، الكاهليُّ القارئُ، و(خَيْثَمَةُ): هو ابنُ عبد الرَّحْمَن بن أبي سَبْرة يزيد بن مالك، لأبيه وجدِّه صحبةٌ ووفادةٌ، و(خَيْثمة) بفتح الخاء المُعْجَمَة، ثمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ ثاء مُثَلَّثَة: الجعفيُّ، عن عليٍّ، وعائشة، وغيرهما، وعنه: الحكم ومنصور، إمامٌ ثقةٌ، ورث مئتي ألف، فأنفقها على العلماء، أخرج له الجماعة، تُوُفِّيَ قبل أبي وائل(١)، قاله البُخاريُّ[تخ٣/٢١٥]، وقال غيره: بعد سنة ثمانين(٢)، و(سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ)، بفتح الغين المُعْجَمَة والفاء، وصحَّفه عبد القدُّوس بن حبيب الكلاعيُّ الشَّاميُّ الدِّمَشْقيُّ، وهو وضَّاع: (عَقَلة) بفتح العين المُهْمَلَة والقاف، ذكر عنه مسلم في المُقدِّمة[مق١/٢٥]، واختَلف فيه رواةُ مسلمٍ؛ فقال أكثرُهم كما ضبطتُه، وعندَ ابنِ أبي جعفرٍ: (عَفَلة) بالفاء والعين المُهْمَلَة. انتهى[مطالع٥/١٨٢]، و(سويد) هذا: ابنُ غَفَلة بن عوسجة بن عامر بن وداع الجعفيُّ، أبو أُمَيَّة، الكوفيُّ، من سادة التَّابعين، رُوِي عنه أنَّه قال: (أنا لدة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وُلِدت عام الفيل)[المعرفة والتاريخ١/٩١]، وروى عنه(٣) أنَّه قال: (أنا أصغر بسنتين)، قدم المدينة حين نُفِضَت الأيدي مِن دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشهد اليرموك، وسمع أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعليًّا، وجماعةً، وعنه: إبراهيم النَّخَعيُّ، والشَّعْبيُّ، وخَيْثمة بن عبد الرَّحْمَن، وخَلْقٌ، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِين(٤) وغيرُه، قال جماعةٌ: تُوُفِّيَ سنة (٨١هـ)، وقال خليفة: سنة (٨٢هـ)[التاريخ٢٨٨]، أخرج له الجماعة(٥).

(١) أي: شقيق بن سلمة، وقد توفي سنة (٨٢هـ)، انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٥٤٨).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٨/٣٧٠)، «الكاشف» (١/٢٤٢)، وقد ذكر عند الحديث (٣٦١١) أنَّه تقدَّم، ولم يترجم سابقًا.

(٣) رمز في (أ) بدل (عنه) لأبي داود، وإنَّما أسنده البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/١٤٢).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٤/٢٣٤).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٢٦٥)، وقد تقدم عند الحديث (٢٤٢٦) و(٥٠٥٧).

قوله: (**فَإِنَّ الحَرْبَ خَدْعَةٌ**): تَقَدَّمَ الكلامُ عليها في (الجهاد)، وذكرتُ معناها، وذكرت فيها خمسَ لغات؛ فانظر ذلك[ح٣٠٢٦].

قوله: (**سُفَهَاءُ الأَحْلَامِ**) أي: صغيرو العقول، وقد تَقَدَّمَ، وكذا تَقَدَّمَ (**حَنَاجِرَهُمْ**)، ما الحناجرُ، وكذا قولُه: (**مِنَ الدِّينِ**)، أي: مِن طاعة الإمام، وكذا تَقَدَّمَ (**الرَّمِيَّة**)[ح٥٠٥٧].

٦٩٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ** قَالَ: سَمِعْتُ **يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ** قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ **أَبِي سَلَمَةَ** وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّهُمَا أَتَيَا **أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ** فَسَأَلَاهُ **عَنِ الحَرُورِيَّةِ**، أَسَمِعْتَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم؟ قَالَ: لَا أَدْرِي مَا الحَرُورِيَّةُ؟ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ -وَلَمْ يَقُلْ: مِنْهَا- قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، يَقْرَؤُونَ القُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حُلُوقَهُمْ -أَوْ حَنَاجِرَهُمْ- يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ **مِنَ الرَّمِيَّةِ**، فَيَنْظُرُ الرَّامِي إِلَى سَهْمِهِ إِلَى نَصْلِهِ إِلَى **رِصَافِهِ**، **فَيَتَمَارَى فِي الفُوقَةِ**، هَلْ عَلِقَ بِهَا مِنَ الدَّمِ شَيْءٌ».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ**): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه عبد الوهَّاب بن عبد المجيد بن عبد الصَّلت بن عبيد الله ابن الحكم بن أبي العاصي، الثَّقفيُّ، أبو مُحمَّد، الحافظ، أحد أشراف البصرة، تَقَدَّمَ مُترجمًا[ح٤٥٦]، و(**يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ**): هو الأنصاريُّ القاضي، و(**أَبُو سَلَمَةَ**): تَقَدَّمَ أنَّه عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف، و(**أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ**): سعد بن مالك بن سنان.

قوله: (**عَنِ الحَرُورِيَّةِ**): تَقَدَّمَ الكلامُ عليهم، وأنَّهمُ الخوارج، وأنَّهم نُسِبوا إلى حروراء، وتَقَدَّمَ أين هي[ح٣٢١].

قوله: (**مِنَ الرَّمِيَّةِ**): تَقَدَّمَ الكلامُ عليها[ح٥٠٥٧]، وكذا تَقَدَّمَ (**الرِّصَاف**)، وأنَّه بكسر الرَّاء، وبالصاد المُهْمَلَة[ح٣٦١٠](١)، وكذا (**الفُوقَةِ**) وكذا (الفُوق) وهو الكاز(٢)[ح٥٠٥٨]، و(**يُتَمَارَى**): مَبْنيٌّ للفاعل، وفي نسخة: للمفعول(٣).

٦٩٣٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانُ: **حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ**: حَدَّثَنا **عُمَرُ**: **أَنَّ أَبَاهُ** حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُمَرَ وَذَكَرَ الحَرُورِيَّةَ فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ».

---

(١) جاء في ورقة مفردة في (أ): (فالرِّصافة: العقابة التي تُلوَى على مدخل النَّصل في السَّهم)، ثمَّ جاء في ورقة مفردة بعدها: (شرحي على «الشِّفا» هل عندك منه شيء أو لا؟ فإن كان عندك منه شيء؛ أرسله)، وكلاهما بخطٍّ مغايرٍ.

(٢) هكذا كان يسميه الناس في عصره، انظر تصريحه بذلك في شرح الحديث (٧٥٦٢).

(٣) المبني للفاعل رواية «اليونينيَّة» و(ق). والمبني للمفعول رواية أبي ذرٍّ.

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] ابْنُ وَهْبٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن وَهْب، و(عُمَرُ عَنْ أَبِيهِ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (عمر بن مُحَمَّد [بن زيد] بن عبد الله بن عمر بن الخَطَّاب العسقلانيُّ، وأصله مِن المدينة، اتَّفقا عليه، أخو أبي بكر، وعاصم، وزيد، وواقد) انتهى، قال أبو عليٍّ الغسَّانيُّ في «تقييده»: (حدَّثني عمر بن مُحَمَّد: أنَّ أباه حدَّثه عن عبد الله بن عَمرو، وذكر حديث الحَروريَّة، قال أبو مُحَمَّد: قرأ لنا أبو زيد في عَرْضةِ بغداد: «عَمرو بن مُحَمَّد»؛ بزيادة واوٍ في الخطِّ، والصواب: «عُمر بن مُحَمَّد»، كما قال [سائرُ] الرُّواة، وهو عُمر بن مُحَمَّد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخَطَّاب). انتهى[التقييد٢/٧٤٩]، وفي «المطالع» المسألة، ولفظُها: («حدَّثني عُمر: أنَّ أباه حدَّثه»، كذا للكافَّة، وفي أصل الأَصيليِّ: «حدَّثني عَمرو»، ثمَّ بَشَرَ الواوَ، وردَّه: «عُمَر»، وقال: في عَرْضةِ مكَّةَ [عُمَر]). انتهى[مطالع٥/٧٨].

٧- بابُ مَنْ تَرَكَ قِتَالَ الخَوَارِجِ لِلتَّأَلُّفِ وأَلَّا يَنْفِرَ النَّاسُ عَنْهُ

قوله: (بَابُ مَنْ تَرَكَ قِتَالَ الخَوَارِجِ لِلتَّأَلُّفِ وأَلَّا يَنْفِرَ النَّاسُ عَنْهُ): (ينْفِر) بإسكان النون، وكسر الفاء، و(الناسُ): مَرْفُوعٌ فاعلٌ.

تنبيهٌ: كان الخوارجُ الذين خرجوا على عليٍّ ﵁ خمسةَ آلاف، وقيل: عشرة آلاف، وفي «مسند أبي يعلى»: (أنَّهم بضعةَ عشرَ ألفًا)[عل٤٧٣]، وفيه أيضًا: (أنَّهم كانوا ثمانيةَ آلافٍ، فرجعَ منهم أربعةُ آلافٍ؛ كلُّهُم تائبٌ)[عل٤٧٤].

٦٩٣٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ، جَاءَ عَبْدُ اللهِ بْنُ ذِي الخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيُّ فَقَالَ: اعْدِلْ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ؟!»، قَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ: ائْذَنْ لِي فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ، قَالَ: «دَعْهُ، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يُنْظَرُ فِي قُذَذِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي نَصْلِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي رِصَافِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي نَضِيِّهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، قَدْ سَبَقَ الفَرْثَ وَالدَّمَ، آيَتُهُمْ رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ -أَوْ قَالَ: ثَدْيَيْهِ- مِثْلُ ثَدْيِ المَرْأَةِ -أَوْ قَالَ: مِثْلُ البَضْعَةِ- تَدَرْدَرُ، يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ».

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا قَتَلَهُمْ وَأَنَا مَعَهُ، جِيءَ بِالرَّجُلِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: فَنَزَلَتْ فِيهِ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [التوبة: ٥٨].

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المسنديُّ، تَقَدَّمَ، و(هِشَامٌ): هو ابنُ يوسفَ، قاضي صنعاء، و(مَعْمَرٌ): تَقَدَّمَ ضبطُه، وأنَّه ابنُ راشدٍ، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهابٍ، و(أَبُو سَلَمَةَ): عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابنُ عبد الرَّحْمَن بن عوف، و(أَبُو سَعِيْدٍ): سعدُ بن مالك بن سِنان الخدريُّ.

قوله: (يَقْسِمُ): هو بفتح أوَّلِه، ثُلاثيٌّ، أي: يَقسِم غنائمَ حُنَين.

قوله: (جَاءَ عَبْدُ اللهِ بْنُ ذِي الخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيُّ): تَقَدَّمَ الكلامُ على (عبد الله) هذا، وأنَّ الصَّواب: إنَّما هو ذو الخُوَيصرة القائلُ، لا ابنه عبد الله، وكذا قال بعضُ الحُفَّاظ العصريِّين، ولفظه: (جاء ذو الخويصرة، وهو أصوب)[هُدى٣٥٨]، واسمُ (ذي الخويصرة): حُرقوص بن زُهير، وقد قَدَّمْتُ أنَّه يَحتمل أنَّهما قالا ذلك[ح٣٦١٠و٦١٦٣]، قال شيخُنا: (وفي «الثَّعلبيِّ»: أنَّه أصول الخوارج[الكشف والبيان٥/٥٥] -أعني: ذا الخويصرة- قيل: ولقبُه: ذو الثُّدَيَّة، وسمَّاه أبو داود: نافعًا[د٤٧٧٠]، قال السُّهَيليُّ: وهو أصحُّ[الروض٤/١٩٨]). انتهى[التوضيح٢٠/١٩٣]، قال بعضُ حفَّاظ العصريِّين: (إنَّ اسمه نافع، قال: وقاتلُه الأشهب البَجَليُّ). انتهى[هُدى٣٥٨]، وسيأتي قريبًا جدًّا الكلام على ذي الثُّدَيَّة.

تنبيهٌ: في «مسند أبي يعلى الموصليِّ» من حديث أبي سعيد قال: (حضرتُ رسولَ الله ﷺ يوم حُنين وهو يَقسم)، فذكر الحديث إلى أن قال: (وحضرتُ مع عليٍّ رضي الله عنه حين قتلهم بنهروان) إلى أن قال: (قال رجلٌ من القوم: نحن نعرفه هذا حرقوس، وأمُّه ههنا، قال: فأرسل عليٌّ إلى أمِّه، فقال/لها: مَن أبُ هذا؟[(١)] قالت: ما أدري يا أمير المؤمنين إلَّا أنِّي كنتُ أرعى غنمًا لي في الجاهليَّة بالرَّبذة، فغشيني شيءٌ كهيئة الظُّلمة[(٢)]، فحملتُ منه، فولدتُ هذا) انتهى[عل١٠٢٢]، فهذا أبوه جِنِّيٌّ؛ فلْيُعلم، وسأذكرُ فيه قريبًا كلامًا آخرَ إن شاء الله تعالى. [٣٨٨/٢ب]

قوله: (قَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ: ائْذَنْ لِي؛ فَأَضْرِبَ[(٣)] عُنُقَهُ): تَقَدَّمَ أنَّ الذي سأله خالدُ بنُ الوليد[ح٣٣٤٤]، وتَقَدَّمَ هذا[ح٦١٦٣]، والظاهرُ أنَّهما سألا ذلك، وقد تَقَدَّمَ.

قوله: (مِنَ الرَّمِيَّةِ): تَقَدَّمَت[ح٥٠٥٧]، وكذا (يُنْظَرُ إِلَى[(٤)] قُذَذِهِ): (يُنظَر): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وكذا ما بعدَه، وتَقَدَّمَ الكلامُ على (القذذ) ضبْطًا، وأنَّ معناها: ريش السَّهم، وعلى (الرِّصَاف)، وأنَّه

---

(١) في مصدره: (من هذا؟).

(٢) في مصدره: (الظُّلَّة).

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (دعني أضربْ).

(٤) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (في).

العَقَبُ الملويُّ على السَّهم مدخل النَّصل، وكذا (النَّضِيُّ)، وأنَّه بفتح النون، وكسر الضاد المُعْجَمَة، مُشدَّد الياء، وأنَّه(١) عود السَّهم، وتَقَدَّمَ (الفَرْث)، وأنَّه ما في الكَرِش، و(آيَتُهُمْ) أي: علامتُهم، و(البَضْعَة) بفتح المُوَحَّدة، وإسكان الضاد المُعْجَمَة: القطعة، تَقَدَّمَت، و(تَدَرْدَرُ): تَقَدَّمَ[ح٣٦١٠].

قوله: (عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ): (حينِ): الأصحُّ جرُّها؛ لأنَّ ما بعدَها مُعرَبٌ، ويجوزُ فتحُها.

قوله: (جِيءَ بِالرَّجُلِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَهُ النَّبِيُّ ﷺ): هذا (الرَّجلُ) إنْ كان ذا الثُّدَيَّة؛ فاسمُه نافعٌ، كما في «أبي داود» في (كتاب(٢) السُّنَّة)[د٤٧٧٠]، وفي «صحاح الجوهريِّ»: (اسمُه ثُرْمُلَة)، ذكر ذلك في (المعتلِّ) في (ثَدَى)، وذكرَ شيخُنا عنِ الثَّعلبيِّ[الكشف والبيان٥/٥٥] في حُرقوص: أنَّه ذو الثُّدَيَّة[التوضيح٢٠/١٩٣]، وقد تَقَدَّمَ قريبًا جدًّا، وقال في «مرآة الزَّمان»: إنَّ اسمه بُلبل، وقد تَقَدَّمَ(٣).

تنبيهٌ: رأيتُ في «مسند أبي يعلى الموصليِّ» من حديث أنس رضي الله عنه قال: (كان في عهد رسول الله ﷺ رجلٌ يُعجبنا تعبُّدُه واجتهادُه، فذكرناه لرسول الله ﷺ باسمه، فلم يَعرفْه، ووصفناه بصفتِه، فلم يعرفْه، فبينا نحن نذكره، إذْ طلع الرَّجلُ، فقلنا: ها هو ذا، فقال: «إنَّكم لتخبروني عن رجلٍ إنَّ على وجهه سفعةً من الشَّيطان»، فذكر حديثًا إلى أن قال -يعني: رسول الله ﷺ-: «لو قُتِل، ما اختلف في أمَّتي رجلان»، قال موسى -يعني: ابن عُبيدة المذكور في سند هذا الحديث-: سمعتُ مُحَمَّد بن كعب يقول: هو الذي قتله عليٌّ رضي الله عنه ذو الثُّديَّة)[عل٩٠]، ثمَّ ذكره من حديث أنسٍ بسندٍ آخرَ، ولم يذكر كلامَ موسى بن عُبيدة[عل٣٦٦٨]، ورأيتُ فيه أيضًا مِن حديث سعد بن مالك أنَّه سمع النَّبيَّ ﷺ، وذكر ذا الثُّديَّة الذي يوجد مع أهل النَّهروانة(٤)، فقال: «شيطان»، الحديث[عل٧٥٣].

٦٩٣٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ: حَدَّثَنَا يُسَيْرُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: قُلْتُ لِسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ: هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي الخَوَارِجِ شَيْئًا؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ وَأَهْوَى بِيَدِهِ قِبَلَ العِرَاقِ: «يَخْرُجُ مِنْهُ قَوْمٌ يَقْرَؤُونَ القُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): هو التَّبُوذكيُّ، تَقَدَّمَ، وتَقَدَّمَ الكلام على هذه النسبة لماذا،

(١) في (أ): (وأنَّ)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

(٢) زيد في (أ): (شرح)، ولعلَّه سبق قلم.

(٣) تقدم برقم (٣٦١٠)، وأنَّ اسمه (بلبول).

(٤) في المطبوع من «مسند أبي يعلى»: (النَّهر)، والمثبت من (أ)، وفوقها: (كذا)، ولعل نسخته من «المسند» كذلك.

و(عَبْدُ الوَاحِدِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن زياد، وتَقَدَّمَ مُترجَمًا، و(الشَّيْبَانِيُّ): هو بالشين المُعْجَمَة، تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سليمان بن أبي سليمان فيروز، ويقال: خاقان، أبو إسحاق الشَّيبانيُّ مولاهم، الكوفيُّ، تَقَدَّمَ مُترجَمًا، و(يُسَيْرُ بْنُ عَمْرٍو): هو بضَمِّ المُثَنَّاة تحت، وفتح السين المُهْمَلَة، ثمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ راء، مُصغَّر، ويُقال فيه: أُسَير، وقيل في أبيه: جابر، أبو الخيار المحاربيُّ، ويُقال: العبديُّ، ويُقال: الكِنديُّ، ويُقال: القِتْبانيُّ، ويُقال: هما اثنان، روى عن النَّبيِّ ﷺ حديثين، ولم يذكر سماعًا، ويُقال: له رؤية، قال الذَّهَبيُّ في «تجريده»: (يُسَيْر بن عمرو الكِنديُّ السَّكونيُّ الدرمكيُّ، تُوُفِّيَ رسولُ الله ﷺ وله عشر سنين، [روى عن النَّبيِّ ﷺ حديثين، وقال ابنُ مَعين: أبو الخيار الذي يروي] عن ابن مسعود اسمُه يُسَيْر بن عمرو، أدرك النَّبيَّ ﷺ، وعاش إلى زمن الحَجَّاج، وقال ابنُ المَدينيِّ: أهل البصرة يروون عنه عن عُمر قصَّة أويس، ويُسمُّونه: أُسير بن جابر، وأهل الكوفة يقولون: أُسَير بن عَمرو، روى [عنه] زُرارة بن أوفى، وابن سيرين، وجماعة، والظاهرُ أنَّه يُسير بن عمرو بن جابر). انتهى[التجريد٢/١٤٣]، روى عن عُمر، وعليٍّ، وسلمان، وابن مسعود، وسهل ابن حُنَيف، وعنه: ابنه قيس -وقال: أدرك من حياة النَّبيِّ ﷺ عشر سنين- وزُرارة بن أوفى، وجماعة، تُوُفِّيَ سنة خمس وثمانين، وفيها أرَّخه ابنُ سعدٍ[الكبرى٨/٢٦٧]، أخرج له البُخاريُّ، ومسلم، والنَّسائيُّ، قال الذَّهَبيُّ في «ميزانه»[٤/٤٤٧]: (يُسَيْر بن جابر، ويقال: أُسَير، صاحبُ قِصَّة حديث أُويس، صدوق، وقال أبو مُحَمَّد ابن حزم: ليس بالقويِّ)(١).

و(سَهْل بْن حُنَيْفٍ): صحابيٌّ مشهورٌ، و(حُنَيف): مُصغَّر، وهذا مشهورٌ عند أهله.

قوله: (تَرَاقِيَهُمْ): تَقَدَّمَ ما (التَّراقي)[ح١٤٤٣م]، ولكلِّ إنسان تَرْقُوَتان، وكذا تَقَدَّمَ الكلامُ على (الرَّمِيَّةِ)[ح٥٠٥٧].

٨- بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتَتِلَ فِئَتَانِ دَعْوَاهُمَا وَاحِدَةٌ»

قوله: (حَتَّى تَقْتَتِلَ فِئَتَانِ، دَعْوَاهُمَا(٢) وَاحِدَةٌ): قد كان هذا في الصَّدر الأوَّل رضي الله تعالى عنِ الصَّحَابة أجمعين، هما: علِيٌّ ومعاوية.

٦٩٣٥- حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتَتِلَ فِئَتَانِ دَعْوَاهُمَا وَاحِدَةٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ): هو عليُّ بن عبد الله بن جعفر ابن المَدينيِّ، الحافظ الجِهبذ، و(سُفْيَانُ) بعدَه:

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٣٠٢-٣٠٥).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (دعوَتُهما).

ابنُ عُيَيْنَة، و(أَبُو الزِّنَادِ) بالنُّون: عبد الله بن ذكوان، و(الأَعْرَجُ): عبدُ الرَّحْمَن بنُ هُرمز، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبد الرَّحْمَن بن صخر، على الأصَحِّ من نحو ثلاثين قولًا، تقدَّموا كلُّهم.

٩ - بابُ مَا جَاءَ فِي المُتَأَوِّلِينَ

٦٩٣٦ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ المِسْوَرَ ابْنَ مَخْرَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدٍ القَارِيَّ أَخْبَرَاهُ: أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ ابْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ الله ﷺ فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَؤُهَا عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ الله ﷺ كَذَلِكَ، فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ فَانْتَظَرْتُهُ حَتَّى سَلَّمَ، فلمَّا سَلَّمَ، لَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ -أَوْ بِرِدَائِي- فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ؟ قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ الله ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: كَذَبْتَ، فَوَالله إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَقْرَأَنِي هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَؤُهَا، فَانْطَلَقْتُ أَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا، وَأَنْتَ أَقْرَأْتَنِي سُورَةَ الفُرْقَانِ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَرْسِلْهُ يَا عُمَرُ، اقْرَأْ يَا هِشَامُ»، فَقَرَأَ عَلَيْهِ القِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَؤُهَا، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «اقْرَأْ يَا عُمَرُ»، فَقَرَأْتُ فَقَالَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ»، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَا القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ».

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) إلى آخره: هذا تعليقٌ بصيغة جزمٍ، وقد أخرج البُخاريُّ في (فضائل القرآن) عن سعيد ابن عُفَير، عنِ اللَّيث، عن عُقَيل، عنِ الزُّهريِّ به[ح٤٩٩٢]، ولم أر في الكُتُب السِّتَّة: اللَّيثَ عن يونس به(١)، وفي «شرح شيخنا» كالصَّريح في أنَّه رواه كذلك البُخاريُّ في (فضائل القرآن)[التوضيح٣١/٥٨٢]، وليس كذلك؛ فاعلمه، إنَّما رواه عن اللَّيث عن عُقَيل في (فضائل القرآن)، والله أعلم.

و(المِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بكسر الميم، وإسكان السين، وأنَّه صحابيٌّ صغير، وأنَّ أباه (مَخْرَمة): من مُسلِمة الفتح، و(عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدٍ القَارِيُّ): منسوبٌ إلى القارة؛ القبيلة المعروفة، لا إلى القراءة، تَقَدَّمَ أنَّه رأى النَّبيَّ ﷺ، وتَقَدَّمَ بعضُ ترجمته[ح٢٠١٠]، قال أبو داود: أُتِي به النَّبيُّ ﷺ وهو طفل، وقد حمَّر عليه الذَّهَبيُّ في «تجريده»[١/٣٥١]، فالصحيحُ: أنَّه تابعيٌّ، وذلك لأنَّ شرط الصُّحبة أن تكون الرُّؤية مع التمييز، كما قدَّمته في حدِّ الصَّحَابيِّ، والله أعلم[قبل ح٣٦٤٩].

(١) وإنَّما وصله الإسماعيليُّ في «مستخرجه» على ما قاله الحافظ في «الفتح» (١٢/٣١٨).

قوله: (سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ): تَقَدَّمَ أنَّه هشامُ بنُ حَكِيم -بفتح الحاء، وكسر الكاف- ابن حِزام؛ بالزَّاي، الأَسَديُّ، مِن الطُّلقاء؛ كأبيه، تَقَدَّمَ بعضُ ترجمته.

قوله: (عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ): قال بعضُ الحُفَّاظ المُتَأخِّرين: (بيَّنها ابنُ عَبْدِ البَرِّ في «التَّمهيد» في كلامه على هذا الحديث[التمهيد ٨/٢٧٧]). انتهى[(١)]، وقد قَدَّمْتُ ذلك أيضًا[ح٥٠٤١].

قوله: (فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وأنَّه أُواثِبه[ح٤٩٩٢]، وكذا (لَبَّبْتُهُ)، وأنَّه بالتشديد والتخفيف، وتَقَدَّمَ معناه، وتَقَدَّمَ (الرِّدَاء) ما هو[ح٢٤١٩].

قوله: (أَرْسِلْهُ): هو بفتح الهمزة؛ لأنَّه رُباعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ): تَقَدَّمَ الكلام عليه في (باب: أُنزِل القرآن على سبعة أحرف) مُطَوَّلًا؛ فانظرْه إن أردته[ح٤٩٩٢].

٦٩٣٧- وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ. (ح) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]؛ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالُوا: أَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيْسَ كَمَا تَظُنُّونَ، إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]».

قوله: (حَدَّثَنَا[(٢)] إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): هذا هو ابنُ راهُوْيَه، أحدُ الأعلام، و(وَكِيعٌ): هو ابنُ الجرَّاح، أحدُ الأعلام.

قوله: (ح): تَقَدَّمَ الكلام عليها كتابةً وتلفُّظًا في أوَّل هذا التعليق[ح٦]، وسأذكره في أواخره إن شاء الله تعالى[ح٧٥٦١].

قوله: (وحَدَّثَنَا[(٣)] يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ): تَقَدَّمَ الكلام عليه في (سورة الأعراف)[ح٤٦٤٣]، و(الأَعْمَش): سليمان بن مِهْرَان، و(إِبْرَاهِيم): هو ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ، و(عَبْد اللهِ): هو ابنُ مسعود/. [٢/٣٨٩أ]

قوله: (كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ): تَقَدَّمَ الكلام على (لقمان) في (الأنبياء)[ح٣٤٢٧]، وفي (سورته)[ح٤٧٧٦]،

(١) «هُدى الساري» (ص٣٥٨)، «فتح الباري» (٨/٦٤٤)، وانظر «الفتح» (٨/٦٤٣-٦٥٥)، والحديث (٢٤١٩).

(٢) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (وحدَّثنا).

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (حدَّثنا).

وأنَّ الأكثرين قالوا: إنَّه ليس بنبيٍّ، وأنَّ مقتضى إيراد البُخاريِّ له في (كتاب الأنبياء): أنَّه عنده نبيٌّ، وتَقَدَّمَ أنَّهما لقمانان، وقدَّمت الاختلاف في اسم ابنِ الذي اختُلف في نُبوَّته.

٦٩٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ قَالَ: سَمِعْتُ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: غَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخْشُنِ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَّا: ذَلِكَ مُنَافِقٌ، لَا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا تَقُولُوهُ: يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ»، قَالَ: بَلَى، قَالَ: «فَإِنَّهُ لَا يُوَافَى عَبْدٌ يَوْمَ القِيَامَةِ بِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ النَّارَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدَانُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي روَّاد، وأنَّ (عبدان) لقبُه، و(**عَبْدُ اللهِ**) بعدَه: تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ المبارك، شيخ خُراسان، و(**مَعْمَرٌ**): تَقَدَّمَ ضبطُه، وأنَّه ابنُ راشدٍ، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، و(**مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه مُطَوَّلًا في (كتاب العلم)[ح٧٧]، وتَقَدَّمَ (**عِتْبَان بْن مَالِكٍ**) رضي الله عنه.

قوله: (**فَقَالَ رَجُلٌ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخْشُنِ؟**): تَقَدَّمَ أنَّ (الرَّجل) لا أعرفه، و(مالك بن الدُّخْشُن) واللُّغات في أبيه تَقَدَّمَت في أوائل هذا التعليق[ح٤٢٥].

قوله: (**فَقَالَ رَجُلٌ مِنَّا: ذَلِكَ مُنَافِقٌ**): تَقَدَّمَ ما قاله شيخُنا: أنَّه عِتْبان[التوضيح٥/٤٤٩]، وقد تعقَّبتُه في ذلك[ح٤٢٥].

قوله: (**أَلَا تَقُولُوهُ: يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**): كذا الرِّوايةُ؛ ومعناه: تظنُّوه يقولها، كما قال: [من الكامل]

فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا؟(١)

أي: تظنُّ، فالظاهرُ أنَّه خِطابٌ للجميع، فإن كان على هذا، فهو وَهَم، وصوابُه: (ألا تقولونه)، قال بعضُهم: ويَحتملُ أن يكونَ خِطابًا للواحد، فأشبع الضَّمَّةَ؛ كما قالَ: [من البسيط]

... ... أَدْنُو فَأَنْظُورُ(٢)

(١) عجز بيت لعمر ابن أبي ربيعة في «ديوانه» (ص ٤٣٤)، وصدره: (أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ)، وهو من شواهد «الكتاب» (١/١٢٤)، «المقتضب» (٢/٣٤٩)، «شرح المفصَّل» (٧/٧٨)، «أوضح المسالك» (٢/٦٧)، «خزانة الأدب» (٩/١٨٥).

(٢) بعض بيت ينسب لإبراهيم بن هرمة، وتمامه:

وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي ... مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

وهو من شواهد «الخصائص» (٢/٣١٨)، «سر صناعة الإعراب» (١/٣٣٨) و(٢/٦٣٠)، «الإنصاف» (١/٤٠)، «شرح الرضي على الكافية» (١/٧٨) و(٤/٢٦)، «مغني اللبيب» (٤٨٢).

يريد: أنظُرُ، ومثلُه ما رُوِيَ في أذانِ بلالٍ: (أكبار) بإشباع الفتحةِ، قاله ابنُ قُرْقُول[1]. انتهى، أمَّا لو قال الشخص في تكبيرة افتتاح الصَّلاة: الله أكبار؛ فإنَّها لا تصحُّ صلاتُه، والله أعلم.

٦٩٣٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ فُلَانٍ قَالَ: تَنَازَعَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَحِبَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِحِبَّانَ: لَقَدْ عَلِمْتُ الَّذِي جَرَّأَ صَاحِبَكَ عَلَى الدِّمَاءِ؛ يَعْنِي عَلِيًّا، قَالَ: مَا هُوَ لَا أَبَا لَكَ؟ قَالَ: شَيْءٌ سَمِعْتُهُ يَقُولُهُ، قَالَ: مَا هُوَ؟ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَالزُّبَيْرَ وَأَبَا مَرْثَدٍ، وَكُلُّنَا فَارِسٌ، قَالَ: «انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ حَاجٍ -قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: هَكَذَا قَالَ أَبُو عَوَانَةَ: حَاجٍ وَإِنَّما هُوَ خَاخٍ- فَإِنَّ فِيهَا امْرَأَةً مَعَهَا صَحِيفَةٌ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ، فَأْتُونِي بِهَا»، فَانْطَلَقْنَا عَلَى أَفْرَاسِنَا حَتَّى أَدْرَكْنَاهَا حَيْثُ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، تَسِيرُ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا، وَقَدْ كَانَ كَتَبَ بِهَا إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ بِمَسِيرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَقُلْنَا: أَيْنَ الْكِتَابُ الَّذِي مَعَكِ؟ قَالَتْ: مَا مَعِي كِتَابٌ، فَأَنَخْنَا بِهَا بَعِيرَهَا، فَابْتَغَيْنَا فِي رَحْلِهَا فَمَا وَجَدْنَا شَيْئًا، فَقَالَ صَاحِبِي: مَا نَرَى مَعَهَا كِتَابًا، قَالَ: فَقُلْتُ: لَقَدْ عَلِمْنَا مَا كَذَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ حَلَفَ عَلِيٌّ: وَالَّذِي يُحْلَفُ بِهِ، لَتُخْرِجِنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَأُجَرِّدَنَّكِ، فَأَهْوَتْ إِلَى حُجْزَتِهَا، وَهِيَ مُحْتَجِزَةٌ بِكِسَاءٍ، فَأَخْرَجَتِ الصَّحِيفَةَ، فَأَتَوْا بِهَا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ خَانَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، دَعْنِي، فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا حَاطِبُ؛ مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ مَا بِي إِلَّا أن أَكُونَ مُؤْمِنًا بِاللهِ وَرَسُولِهِ؟ وَلَكِنِّي أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ لِي عِنْدَ الْقَوْمِ يَدٌ يُدْفَعُ بِهَا عَنْ أَهْلِي وَمَالِي، وَلَيْسَ مِنْ أَصْحَابِكَ أَحَدٌ إِلَّا لَهُ هُنَاكَ مِنْ قَوْمِهِ مَنْ يَدْفَعُ اللهُ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ، قَالَ: «صَدَقَ، لَا تَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرًا»، قَالَ: فَعَادَ عُمَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ قَدْ خَانَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، دَعْنِي فَلأَضْرِبَ عُنُقَهُ، قَالَ: «أَوَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ؟ وَمَا يُدْرِيكَ، لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ أَوْجَبْتُ لَكُمُ الْجَنَّةَ»، فَاغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: خَاخٍ أَصَحُّ، وَلَكِنْ كَذَا قَالَ أَبُو عَوَانَةَ: حَاجٍ، وَحَاجٍ تَصْحِيفٌ، وَهُوَ مَوْضِعٌ، وهُشَيْمٌ يَقُولُ: خَاخٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله، و(حُصَيْن) بعدَه: تَقَدَّمَ أنَّه بضمِّ الحاء وفتح الصَّاد المُهْمَلَتين، وقدَّمتُ أنَّ الأسماء بالضَّمِّ، والكنى بالفتح[ح١١٠]، وهو حُصَين بن عبد الرَّحْمَن، تَقَدَّمَ[ح٥٩٥].

---

(١) «مطالع الأنوار» (٥/٤٠٩)، وانظر «مشارق الأنوار» (٢/٤٤٨).

وقوله: (عَنْ فُلَانٍ): هو سعد بن عُبَيدة، وقد ذكر هذا الحديث المِزِّيُّ في ترجمة سعد بن عُبيدة السُّلميِّ عن أبي عبد الرَّحْمَن السُّلميِّ، عن عليٍّ، وطرَّفه... إلى أن قال: (وفي «استتابة المُرتدِّين» -يعني: هذا الباب-: عن موسى بن إسماعيل عن أبي عوانة)، ثمَّ طرَّفه من عند مسلم... إلى أن قال: (خمستهم عن حُصَين عنه -أي: عن سعد بن عُبيدة- به)[التحفة٧/٤٠٠]؛ يعني: بالسَّند، قال ابنُ شيخنا البُلْقَينيِّ: («فلان»: هو سعد بن عُبيدة، وقد صَرَّحَ بذلك البُخاريُّ في «باب [فضل] مَن شهد بدرًا»[ح٣٩٨٣]). انتهى[الإفهام٦٠٤]، وكذا رأيتُه بخطِّ والده شيخِنا البُلْقَينيِّ، وكذا بعضُ حُفَّاظ العَصْرِ قاله[هُدى٣٥٨].

قوله: (تَنَازَعَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَحِبَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ): أمَّا (أبو عبد الرَّحْمَن)، فهو السُّلَميُّ، واسمُه عبد الله بن حَبِيب، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(حِبَّانُ بنُ عَطِيَّةَ) بكسر الحاء، وتشديد المُوَحَّدة، كذا جزم به ابنُ ماكولا[الإكمال٢/٣٠٨] والمشارقة، وبه صدَّر صاحبُ «المشارق» كلامَهُ[المشارق١/٤٤٩]، وذكر أبو الوليد الفرضيُّ: أنَّه بالفتح، وحكاه أبو عليٍّ الجَيَّانيُّ وصاحبُ «المشارق» عن بعض رواة أبي ذرٍّ، وقالا: وهو وَهَم(١)، وكذا قال ابن قُرْقُول في «مطالعه»، ولفظه: (وضبَطَه بعضُ رواة أبي ذرٍّ «حَبَّان بن عَطيَّة»؛ بفتح الحاء، وهو وَهَمٌ). انتهى[مطالع٢/٣٩٠]، وفي «تذهيب الذَّهَبيِّ»: (حِبَّان بن عَطيَّة السُّلَميُّ صاحب عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال سعد بن عُبيدة: تنازع هو وأبو عبد الرَّحْمَن السُّلَميُّ، وكان عثمانيًّا، وبعضُهم قَيَّدَهُ «حيَّان»؛ بياء). انتهى[التذهيب٢/١٩٨].

فحصل فيه ثلاثةُ أقوال: (حِبَّان) بكسر الحاء، وبالموحَّدة، وهو الصحيح، وبفتح الحاء، وهو وَهَم، و(حيَّان) بمُثَنَّاة تحت، والله أعلم.

قوله: (لَقَدْ عَلِمْتُ الَّذِي جَرَّأَ صَاحِبَكَ عَلَى الدِّمَاءِ): (علمتُ) بضَمِّ تاء المُتكلِّم، وتُفتَح على الخطاب، وبهما ضُبِط في أصلنا بالقلم، وكُتِب عليه: (معًا).

قوله: (جَرَّأَ): هو بهمزة مفتوحة، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (لَا أَبَا لَكَ): هو أكثر ما يُستعمَل في المدح، أي: لا كافي لك غيرُ نفسِك، وقد يُذكَر في معرض الذَّمِّ، كما يقال: لا أمَّ لك، وقد يُذكَر في معرض التَّعجُّب ودفعًا للعين، كقولهم: لله درُّك! وقد يُذكَر بمعنى: جِدَّ في أمرك وشمِّرْ؛ لأنَّ مَن له أبٌ(٢)؛ اتَّكل عليه في بعض شأنه، وقد تُحذَف اللَّام، فيُقال: لا أباك؛ بمعناه، والله أعلم أنَّه قاله في معرض الذَّمِّ، وقد قَدَّمْتُ أنَّ هذا ليس بكلامٍ حسنٍ في حقِّ أمير المؤمنين عليٍّ من عند الدَّاوديِّ، فانظره[ح٣٠٨١].

---

(١) «تقييد المهمل» (١/٢٠١)، «مشارق الأنوار» (١/٤٤٩).

(٢) في (أ): (أب له)، وقد تقدَّم على الصَّواب (ح٣٠٥٩).

قوله: (وَالزُّبَيْرَ وَأَبَا مَرْثَدٍ، وَكُلُّنَا فَارِسٌ): تَقَدَّمَ مَن بعثه ﷺ معهم مُطَوَّلًا.

قوله: (رَوْضَةَ حَاجٍ): هو هنا بحاءٍ مهملة، ثمَّ ألف، ثمَّ جيم، (قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: هَكَذَا قَالَ أَبُو عَوَانَةَ[(١)]، وَإِنَّمَا هُوَ خَاخٍ)[(٢)]؛ يعني: بمعجمتين، كما قدَّمتُه أنا[ح٣٠٠٧]، وما قاله أبو عوانةَ تصحيفٌ، و(أبو سلَمة) قائلُ ذلك عن أبي عوانة: هو شيخ البُخاريِّ موسى بن إسماعيل التَّبُوذكيُّ، كُنيتُه أبو سلَمة.

قوله: (فَإِنَّ فِيهَا امْرَأَةً): تَقَدَّمَ اسمُ (المرأة)، والاختلافُ في اسمِها مُطَوَّلًا[ح٣٠٠٧]، وهي أمُّ سارَّة، أو سارَّة، أو كَنُود المُزنيَّة.

قوله: (مَعَهَا صَحِيفَةٌ): تَقَدَّمَ ما في (صحيفتها)، والاختلاف في اللَّفظ الذي فيها مُطَوَّلًا[ح٣٠٠٧].

قوله: (مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ): تَقَدَّمَ الكلام على (حاطب) ﵁، وبعض ترجمته[٣٠٠٧].

قوله: (إِلَى الْمُشْرِكِينَ): تَقَدَّمَ أنَّه كتب إلى سُهَيل بن عَمرو، وعكرمة بن أبي جهل، وصفوان بن أُمَيَّة[ح٣٠٠٧]، وتَقَدَّمَ أنَّ الثَّلاثة أسلموا[ح١٨٤٦ و٢٤٢٢ و٢٧١١].

قوله: (فَابْتَغَيْنَا فِي رَحْلِهَا): (ابتغينا) أي: طلبنا.

قوله: (فَقَالَ صَاحِبَايَ[(٣)]): تَقَدَّمَ هنا مَن (صاحباه)، وقد قَدَّمْتُ أنَّهم كانوا جماعة، وذكرتُ مجموعَهم فيما مضى[ح٣٠٠٧].

قوله: (وَالَّذِي يُحْلَفُ بِهِ): (يُحلَف): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (إِلَى حُجْزَتِهَا): تَقَدَّمَ أنَّ (الحُجْزَة) بضَمِّ الحاء المُهْمَلَة، وإسكان الجيم، ثمَّ زاي، ثمَّ تاء التأنيث، وأنَّ (الحُجْزَة): معقِد الإزار والسَّراويل، وتَقَدَّمَ الجمع بين هذا وبين: (وأخرجته مِن عقاصها)[ح٣٠٠٧]/. [٢/٣٨٩ب]

قوله: (دَعْنِي؛ فَأَضْرِبَ): هو بنصب (أَضْرِبَ)، ونصبُه معروف، وكذا الثَّانية.

قوله: (عَنْ أَهْلِي وَمَالِي): الذي أعرفُ أنَّه كان له فيهم أمٌّ، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٠٠٧].

قوله: (أَوَلَيْسَ): هو بفتح الواو على الاستفهام، وقد قَدَّمْتُ متى تُحرَّك الواو، ومتى تُسكَّنُ[ح٣].

قوله: (فَاغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ) أي: امتلأت عيناه بالدُّموع، ولم تَفِض.

❁ ❁ ❁

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (حاج).

(٢) (وإنَّما هو خاخ): ليس في «اليونينيَّة».

(٣) كذا في (أ) وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وهي نسخة في هامش «اليونينيَّة»، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (صاحبي).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

٨٨- كِتَابُ الإِكْرَاهِ

وَقَوْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦]، وَقَالَ: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨] وَهِيَ تَقِيَّةٌ، وَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النساء: ٩٧] إِلَى ﴿عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء: ٩٩] وَقَالَ: ﴿وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٧٥]، فَعَذَرَ اللهُ الْمُسْتَضْعَفِينَ الَّذِينَ لَا يَمْتَنِعُونَ مِنْ تَرْكِ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ، وَالْمُكْرَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَضْعَفًا غَيْرَ مُمْتَنِعٍ مِنْ فِعْلِ مَا أُمِرَ بِهِ.

وَقَالَ الحَسَنُ: التَّقِيَّةُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِيمَنْ يُكْرِهُهُ اللُّصُوصُ فَيُطَلِّقُ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَالشَّعْبِيُّ وَالحَسَنُ.

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ».

(كِتَابُ الإِكْرَاهِ) إلى (كِتَاب الحِيَلِ).

قوله: (مِنْ تَرْكِ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ): كذا في أصلنا القاهريِّ، وفي الدِّمَشْقيِّ: (مِن فِعْلِ ما أُمِرَ بِهِ)، وكذا في غيرها، وهذه أوضح، وتلك تحتاج إلى تقدير؛ ليصحَّ الكلام؛ وتقديره: مِن تَرْك مَا أَمَرَ اللهُ بِتَرْكِهِ[1].

قوله: (وَالمُكْرَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَضْعَفًا): (المُكْرَهُ): اسمُ مفعولٍ؛ بفتح الرَّاء، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

قوله: (إِلَّا مُسْتَضْعَفًا): هو بفتح العين، اسمُ مفعولٍ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (مِنْ فِعْلِ): هو مجرورٌ غير مُنَوَّن مضافٌ إلى (ما) التي[2] هي بمعنى: الذي، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (مَا أُمِرَ بِهِ): (أُمِر): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، والفاعل: هو المُكْرِه؛ بكسر الرَّاء: الآمِرُ.

---

(١) قال الكرمانيُّ في «الكواكب الدراري» (٦٢/٢٤): (غرضه: أن المستضعف لا يقدر على الامتناع من الترك، أي: هو تارك لأمر الله، وهو معذور، فكذلك المكره لا يقدر على الامتناع من الفعل، فهو فاعل لأمر المكره، فهو معذور، أي: كلاهما عاجزان).

(٢) في (أ): (الذي)، ولعلَّه سبق قلم.

قوله: (وَقَالَ الحَسَنُ): هو ابنُ أبي الحسن البصريُّ، أحد الأعلام.

قوله: (وَالشَّعْبِيُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عامر بن شَراحيل.

قوله: (وَالحَسَنُ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه ابن أبي الحسن البصريُّ، أحدُ الأعلام.

٦٩٤٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أُسَامَةَ: أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ: «اللهمَّ؛ أَنْجِ عَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَالوَلِيدَ بْنَ الوَلِيدِ، اللهمَّ أَنْجِ المُسْتَضْعَفِينَ مِنَ المُؤْمِنِينَ، اللهمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، وَابْعَثْ عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، و(اللَّيْثُ): هو ابنُ سعد الإمام، أحد الأعلام، و(أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف الزُّهْرِيُّ، أحد الفقهاء السَّبعة، على قول الأكثر، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبد الرَّحْمَن ابن صخر.

قوله: (أَنْجِ): هو بفتح الهمزة، وكسر الجيم، رُباعيٌّ، فعلُ أمرٍ معتلٌّ، تَقَدَّمَ[ح٨٠٤]، وكذا تَقَدَّمَ (عَيَّاشُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ)، وأنَّه بالمُثنَّاة تحت، والشين المُعْجَمَة، وتَقَدَّمَ بعض ترجمته[ح٨٠٤]، و[كذا] (سَلَمَةُ بْنُ هِشَامٍ)، و[أنَّه][1] أخو أبي جهلٍ لأبويه، وعيَّاش أخوه لأمِّه، و(الوَلِيدُ بْنُ الوَلِيدِ): تَقَدَّمَ بعض ترجمته، وأنَّه أخو خالد بن الوليد رضي الله عن الثَّلاثة[ح٨٠٤]، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (الوَطْأَة)، وهي العِقاب، وعلى (مُضَر)، وعلى (سِنِين)، وعلى (كَسِنِي يُوسُفَ)، وأنَّها بتخفيف الياء، وأنَّ (السَّنَة): القحطُ والجدبُ[ح٨٠٤].

١- بابُ مَنِ اخْتَارَ الضَّرْبَ وَالهَوَانَ وَالقَتْلَ عَلَى الكُفْرِ

٦٩٤١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَوْشَبٍ الطَّائِفِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ المَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا للهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَوْشَبٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (حَوْشَبًا) بفتح الحاء المُهْمَلَة، ثمَّ واو ساكنة، ثمَّ شين معجمة مفتوحة، ثمَّ مُوَحَّدة[ح٦٥٥]، وهذا مَعْرُوفٌ عند أهله، و(عَبْدُ الوَهَّابِ) بعدَه: هو ابنُ

(١) في (أ): (وكذا).

عبد المجيد الثَّقفيُّ، تَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح٤٥٦]، و(أَيُّوبُ): هو ابنُ أبي تميمةَ السَّخْتِيَانيُّ، و(أَبُو قِلَابَةَ): تَقَدَّمَ ضبطه، واسمه عبد الله بن زيد الجَرْميُّ.

قوله: (مِمَّا سِوَاهُمَا): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه في أوَّل هذا التعليق.

٦٩٤٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: **حَدَّثَنَا عَبَّادٌ**، عَنْ **إِسْمَاعِيلَ** قَالَ: سَمِعْتُ **قَيْسًا** قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: لَقَدْ **رَأَيْتُنِي وَإِنَّ عُمَرَ مُوثِقِي عَلَى الإِسْلَامِ**، **وَلَوِ انقَضَّ أُحُدٌ** مِمَّا فَعَلْتُمْ بِعُثْمَانَ كَانَ مَحْقُوقًا أَنْ يَنْقَضَّ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبَّادٌ**): هذا هو عبَّاد بن العَوَّام الواسطيُّ أبو سهل، عن حُصَين، وعبد الله بن أبي نَجِيْح، وعدَّةٍ، وعنه: أحمد، وابن عرفة، وخلقٌ، قال أبو حاتم: (ثقة)، قال أحمد: (حديثه عن ابن أبي عَروبة مُضطَرِب)[الجرح والتعديل ٦/٨٣]، مات سنة خمس وثمانين ومئة، أخرج له الجماعة(١)، و(**إِسْمَاعِيل**): هو ابنُ أبي خالد، و(**قَيْس**): هو ابنُ أبي حَازم، و(**سَعِيد بْن زَيْدٍ**): هو ابنُ عَمرو بن نُفيل، أحد العشرة ﷺ، تقدَّموا.

قوله: (**رَأَيْتُنِي**): هو بضَمِّ التَّاء، وتَقَدَّمَ أنَّ معناه: رأيتُ نفسي[ح٥٠٨].

قوله: (**وَإِنَّ عُمَرَ لمُوثِقِي عَلَى الإِسْلَامِ**): (عمر): هو ابنُ الخَطَّاب، أوثقَ سعيدَ بن زيد، وهو ابنُ عمِّ والد سعيد، وسعيد زوج أخت عمر فاطمةَ بنت الخطَّاب، أَوْثَقَهُ عمر بسبب كونه أسلم، وسعيدٌ قديم الإسلام، وكذا زوجتُه، بل يُقال: إنَّها أوَّل امرأة أسلمت بعد خديجة، ويُقال: إنَّ أوَّل امرأة بعد خديجة أمُّ الفضل لُبابة زوج العَبَّاس أمُّ بنيه السِّتَّة النُّجباء، وهذا مَعْرُوفٌ عند أهله.

قوله: (**وَلَوِ انْقَضَّ أُحُدٌ**)، الحديث: هو بالقاف في أصلنا، وقال ابنُ قُرْقُول: («ولو انفضَّ أُحُد؛ لكان محقوقًا أن ينفضَّ»، بالفاء: كذا للأَصيليِّ، والحمُّويي، والكافَّة، وفي رواية عن القابِسيِّ: بالقاف، والفاء عنده في «الإكراه» بلا خلاف، ورواه بعضهم: «ارفضَّ»، وقد تَقَدَّمَ في «الرَّاء») انتهى[مطالع ٥/٢٥٨]، وذكر في (الرَّاء): (أنَّ معنى «ارفضَّ»: انهار، وخرق، وتفرَّق، وفي رواية: «انقضَّ») انتهى[مطالع ٣/١٧٤]، وقد تَقَدَّمَ في (إسلام عمر)[ح٣٨٦٧].

٦٩٤٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: **حَدَّثَنَا يَحْيَى** عَنْ **إِسْمَاعِيلَ**: حَدَّثَنَا **قَيْسٌ**، عَنْ **خَبَّابِ بْنِ الأَرَتِّ** قَالَ: شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً لَهُ فِي ظِلِّ الكَعْبَةِ، فَقُلْنَا: **أَلَا تَسْتَنْصِرُ لَنَا**؟ أَلَا تَدْعُو لَنَا؟ فَقَالَ: «قَدْ كَانَ مَنْ قَبْلَكُمْ، يُؤْخَذُ الرَّجُلُ **فَيُحْفَرُ** لَهُ فِي الأَرْضِ، **فَيُجْعَلُ** فِيهَا، **فَيُجَاءُ بِالمِنْشَارِ** فَيُوضَعُ عَلَى

(١) تقدم عند الحديث (١٧١)، انظر «تهذيب الكمال» (١٤/١٤٠).

رَأْسِهِ فَيُجْعَلُ نِصْفَيْنِ، وَيُمَشَّطُ بِأَمْشَاطِ الحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ وَعَظْمِهِ، فَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَاللهِ، لَيَتِمَّنَّ هَذَا الأَمْرُ، حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ، لَا يَخَافُ إِلَّا اللهَ وَالذِّئْبَ عَلَى غَنَمِهِ، وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى) بعد (مُسدَّد): هو ابنُ سعيدٍ القَطَّان، شيخ الحُفَّاظ، و(**إِسْمَاعِيلُ**): هو ابنُ أبي خالد، و(**قَيْسٌ**): هو ابنُ أبي حازم، و(**خَبَّابُ بْنُ الأَرَتِّ**) بفتح الخاء المُعْجَمَة، وتشديد الباء المُوَحَّدة، وفي آخره مُوَحَّدة، و(الأَرَتِّ) بفتح الهمزة، وتشديد التَّاء المُثَنَّاة فوق في آخره، تَقَدَّمَ[ح٧٤٦ و١٢٧٦].

قوله: (**أَلَا تَسْتَنْصِرُ لَنَا**): هو مَرْفُوعٌ، ورفعُه ظاهر.

قوله: (**مَنْ قَبْلَكُمْ**): (مَن) بفتح الميم؛ بمعنى: الَّذِين.

قوله: (**فَيُحْفَرُ لَهُ**)، وكذا (**فيُجعل**): هما مبنيَّان لما لم يُسَمَّ فاعلُهما، وكذا (**فَيُجَاءُ**).

قوله: (**بِالمِنْشَارِ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وهو في أصلنا هنا: بالنُّون وبالياء، وعليه: (معًا)، وقد تَقَدَّمَت لغاته، وهو بالنون وبالياء، وإذا كان بالياء، يُهمَز ولا يُهمَز[ح٣٦١٢]، قال الشيخ محيي الدين في «شرح مسلم»: (ورُوِيَ بهنَّ كلِّهنَّ). انتهى[شرح مسلم١٨/٢٧٦].

قوله: (**فَيُجْعَلُ نِصْفَيْنِ**)، وكذا (**يُمَشَّطُ**): هما مبنيَّان لما لم يُسَمَّ فاعلُهما.

قوله: (**بِأَمْشَاطِ الحَدِيدِ**): (الأمشاط): واحدُها: مشط، وقد قَدَّمْتُ اللُّغاتِ فيه[ح٥٧٦٣]؛ وهي بضَمِّ الميم مع إسكان الشين، ومع ضمِّها، وكسر الميم مع إسكان الشِّين، ويقال: مِمْشَط، بميمَين، الأولى: مكسورة/. [٢/١٣٩٠أ]

قوله: (**لَيَتِمَّنَّ هَذَا الأَمْرُ**): (يَتِمَّنَّ): مَبْنيٌّ للفاعل، وهو بفتح أوَّله، و(الأمرُ): مَرْفُوعٌ فاعل.

قوله: (**مِنْ صَنْعَاءَ**): تَقَدَّمَ ضبطُها، وأين هي، وأنَّها باليمن، فإنَّ بدمشق بقرب الرَّبوة صنعاء، وبالرُّوم صنعاء، والمراد: التي باليمن[ح٣٦١٢].

قوله: (**إِلَى حَضْرَمَوْتَ**): تَقَدَّمَ الكلام عليها أيضًا، وهي من اليمن[ح٣٦١٢].

٢- بابٌ: فِي بَيْعِ المُكْرَهِ وَنَحْوِهِ، فِي الحَقِّ وَغَيْرِهِ

قوله: (**بَابٌ: فِي بَيْعِ المُكْرَهِ وَنَحْوِهِ، فِي الحَقِّ وَغَيْرِهِ**): ساق ابنُ المُنَيِّر حديث الباب بغير إسناد، ثمَّ قال: (**إن قيل**: ترجم على بيع المُكرَه في الحقِّ وغيره، ولم يذكر إلَّا بيع اليهود أموالهم مُكرَهين على

الجلاء والإكراه بحقٍّ لا غير، فما موقع قوله: «وغيره»؟ **قلتُ**: يَحتمل أن يريد: «باب بيع المُكرَه في الدَّيْن مثلًا وغيره»، والكلُّ حقٌّ، وذكر الحديث؛ لأنَّهم أُكرِهوا على بيع أموالهم، لا لحقٍّ عليهم، ولكن كان الإكراه حقًّا، فالإكراه على البيع في الحقِّ ولسببٍ آخرَ غيرِ ماليٍّ سواءٌ في نفوذ البيعِ، كما نُقِل عن مالك أنَّ المُفسِد يُلزَم بيعَ داره بحقٍّ جاره في إبعاده عنه، على تفصيلٍ عند الفقهاء). انتهى[المتواري٣٣٧].

قوله: (**بَابٌ [فِي]**[1] **بَيْعِ المُكْرَهِ**): هو بفتح الرَّاء، اسم مفعول.

قوله: (**فِي الحَقِّ وَغَيْرِهِ**) أي: في الدَّيْن وغيره، كما تَقَدَّمَ أعلاه.

٦٩٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: **حَدَّثَنِي اللَّيْثُ**، عَنْ **سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ**، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي المَسْجِدِ إِذْ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «انْطَلِقُوا **إِلَى يَهُودَ**»، فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى جِئْنَا **بَيْتَ المِدْرَاسِ**، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَنَادَاهُمْ: «يَا مَعْشَرَ يَهُودَ، أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا»، فَقَالُوا: قَدْ بَلَّغْتَ يَا أَبَا القَاسِمِ، فَقَالَ: «ذَلِكَ أُرِيدُ»، ثُمَّ قَالَهَا الثَّانِيَةَ، فَقَالُوا: قَدْ بَلَّغْتَ يَا أَبَا القَاسِمِ، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ، فَقَالَ: «اعْلَمُوا أَنَّ الأَرْضَ للهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي أُرِيدُ **أَنْ أُجْلِيَكُمْ**، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْئًا، فَلْيَبِعْهُ، وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّ الأَرْضَ للهِ وَرَسُولِهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا**[2] **اللَّيْثُ**): هو ابنُ سعدٍ الإمام، و(**سَعِيْد المَقْبُرِي**): تَقَدَّمَ أنَّه سعيد بن أبي سعيد كيسان، و(المَقْبُري) بضَمِّ المُوَحَّدة وفتحها.

قوله: (**إِلَى يَهُودَ**): هو بالفتح، والفتح علامة الجرِّ في كلِّ ما لا ينصرف، وهذا لا ينصرف؛ للعلميَّة والتأنيث.

قوله: (**بَيْتَ المِدْرَاسِ**): هو بكسر الميم، وإسكان الدَّال، وفي آخره سين مهملتان، قال ابن قُرْقُول: (هو البيتُ الذي يَقرأ فيه أهلُ الكتاب، درستُ الكتاب: قرأته). انتهى[مطالع٣/٢٥]، وفي «النِّهاية»: (هو البيت الذي يدرسون فيه، و«مِفْعال» غريبٌ في المكان).

قوله: (**أَنْ أُجْلِيَكُمْ**): هو بضَمِّ الهمزة، رُباعيٌّ، أي: أُخرِجَكم.

---

(١) (في): ليست في (أ)، وسلفت في النص عنده، وهي مثبتة في «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) كذا في (أ) و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثني).

٣- بابٌ: لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمُكْرَهِ، ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَـٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ﴾ إِلَى ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣]

قوله: (لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمُكْرَهِ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه بفتح الرَّاء، اسمُ مفعولٍ، وهذا ظاهِرٌ.

٦٩٤٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعٍ ابْنَيْ يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةَ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ خَنْسَاءَ بِنْتِ خِذَامٍ الأَنْصَارِيَّةِ، أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الزَّاي وإسكانها، و(مُجَمِّعٍ): هو بضَمِّ الميم الأولى، وفتح الجيم، وكسر الميم الثانية مُشَدَّدة، وهو غير مُنَوَّن، و(جَارِيَةُ) جدُّه؛ بالجيم، و(خَنْسَاءُ بِنْتُ خِذَامٍ) بكسر الخاء وبالذَّال المعجمتين، و(خِذام): هو ابنُ خالد، وقيل: ابن وديعة، من بني عمرو ابن عوف، وكنية (خِذام) أبو وديعة، وفي «تجريد الذَّهبيِّ» في الصَّحابة: (خِذام بن وديعة بن الأوس، وقيل: خِذام بن خالد، هو الذي زوَّج ابنته فكرهت). انتهى[التجريد١/١٥٧].

قوله: (وَهِيَ ثَيِّبٌ): هو بفتح الثَّاء المُثَلَّثَة، وتشديد المُثَنَّاة تحت، ثمَّ مُوَحَّدة، و(الثَّيِّب) معروفةٌ، وقد اختُلِف في أنَّها حين زوَّجها أبوها خِذام كانت ثيِّبًا أو بكرًا، وقد جاءت الروايات بهما، قال الشيخ محيي الدين النَّوويُّ: (والصَّحيح: أنَّها ثَيِّب)[التهذيب٢/٧٧٦]، وقد تَقَدَّمَ ذلك[ح٥١٣٨]، وقد تَقَدَّمَ في (النِّكاح) في قوله: (وهي ثيِّب) ما قال بعضهم(١): (هذا مدرجٌ في الحديث، قاله ابنُ عَبْدِ البَرِّ[الاستذكار٥/٤٦٧]، وقد أخرجه النَّسائيُّ، وقال: «وهي بكر»(٢)) انتهى[ح٥١٣٨].

تنبيهٌ: كانت خنساء مُتزوِّجة بأُنَيس بن قتادة بن ربيعة الأنصاريِّ الأوسيِّ، وقد روى مُجَمِّع ابن جارية: (أنَّ خنساء بنتَ خِذام كانت تحت أُنَيس بن قتادة، فزوَّجها أبوها رجلًا، فكرهته، فجاءت إلى النَّبيِّ ﷺ، فردَّ نكاحه، فتزوَّجها أبو لُبابة، فجاءت بالسَّائب بن أبي لُبابة)(٣)، قاله ابنُ شيخِنا البُلْقينيِّ[الإفهام٦٠٥]، وقد تَقَدَّمَ زوجها في (كتاب النِّكاح)[ح٥١٣٨].

---

(١) هو الزركشي في «التنقيح» (٣/١٠٤٠).

(٢) أخرجه النسائي بهذا اللفظ في «السنن الكبرى» (٥٣٦٣)، لكن من حديث جابر رضي الله عنه، وهو عند النسائي أيضًا في «الكبرى» (٥٣٦١) من حديث خنساء بلفظ: (وأنا بكر).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/٢٥٠).

٦٩٤٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو -هُوَ: ذَكْوَانُ- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ يُسْتَأْمَرُ النِّسَاءُ فِي أَبْضَاعِهِنَّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: فَإِنَّ الْبِكْرَ تُسْتَأْمَرُ فَتَسْتَحْيِي فَتَسْكُتُ، قَالَ: «سُكَاتُهَا إِذْنُهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ): هذا هو الفِرْيَابيُّ، وقد قَدَّمْتُ الفرق بينه وبين مُحَمَّد بن يوسف البُخاريِّ البيكنديِّ في أوائل هذا التَّعليق، وذكرتُ الأماكن التي روى فيها البُخاريُّ عنه[ح٦٨]، و(سُفْيَانُ) بعدَه: هو الثَّوريُّ فيما يظهر وإن كان الفِرْيَابيُّ روى عنِ السُّفيانَين، لكنَّه مُكثِر عنِ الثَّوريِّ، والله أعلم، و(ابْنُ جُرَيْجٍ): عبدُ الملك بنُ عبد العزيز بنِ جُرَيجٍ، أحدُ الأعلام، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عُبيد الله ابن أبي مُلَيْكَة زُهيرٍ، وتَقَدَّمَ أنَّ زُهيرًا صحابيٌّ، و(أَبُو عَمْرٍو[(١)] ذَكْوَانُ) بفتح العين، وزيادة واو في آخره، وَثَّقَهُ أبو زُرْعة[(٢)]، تَقَدَّمَ[قبل ح٦٩٢].

قوله: (يُسْتَأْمَرُ النِّسَاءُ): (يُستَأمَرُ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(النِّساءُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل، وكذا (تُسْتَأْمَرُ) بعدَها.

قوله: (فِي أَبْضَاعِهِنَّ): (الأبضاعُ): جمع (بُضْع) بضَمِّ المُوَحَّدة؛ وهو الفرجُ، أي: في فروجهنَّ.

٤ - بابٌ: إِذَا أُكْرِهَ حَتَّى وَهَبَ عَبْدًا أَوْ بَاعَهُ لَمْ يَجُزْ

وَبِهِ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: فَإِنْ نَذَرَ الْمُشْتَرِي فِيهِ نَذْرًا، فَهْوَ جَائِزٌ بِزَعْمِهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ دَبَّرَهُ.

قوله: (بَابٌ: إِذَا أُكْرِهَ حَتَّى وَهَبَ عَبْدًا): (أُكرِه): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (وَبِهِ قَالَ[(٣)] بَعْضُ النَّاسِ): قال شيخُنا: (أبو حنيفةَ المرادُ)[التوضيح ٣٢/٣٧].

قوله: (بِزُعْمِهِ): (الزُّعم): مُثلَّث الزَّاي؛ ثلاث لغات حكاها غيرُ واحدٍ، والزُّعمُ: القول، وأكثرُ ما تُستعمَل بمعنى القول فيما لا يتحقَّق، قال ابنُ المُظفَّر: أهلُ العربيَّة يقولون: زعم فلان، إذا شكَّ فيه، ولم يدرِ كَذِبٌ أو باطلٌ؟ وعنِ الأصمعيِّ: الزَّعم: الكذب، وقال شُريح: زعموا: كنية الكذب[(٤)]، وقال ثعلب عن ابن الأعرابيِّ: الزَّعمُ: القول يكون حقًّا، ويكون باطلًا. انتهى[(٥)]، وقد أكثر سيبويه

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (هو).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٣/٤٥١).

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (وقال).

(٤) أسنده إليه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٨/٢٦٢).

(٥) انظر «اللسان» مادة (زعم).

في «كتابه» الذي هو قُدوةُ أهل العربيَّة مِن قوله: (زعم الخليل)، و(زعم أبو الخطَّاب)، وهما شيخاه، ويعنى بـ(زعم): قال، والله أعلم.

قوله: (**وَكَذَلِكَ إِنْ دَبَّرَهُ**): (التَّدبيرُ): تعليقُ العِتق بدُبر الحياة، سُمِّي تدبيرًا مِن لفظ (الدُّبر)، وقيل: لأنَّه دبَّر أمر دنياه باستخدامه واسترقاقه، وأمر آخرته بإعتاقه، وهذا عائدٌ إلى الأوَّل؛ لأنَّ التَّدبير في نفس الأمر مأخوذٌ مِن الدُّبر أيضًا؛ لأنَّه نظر في عواقب الأمور وأدبارها.

٦٩٤٧ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ: **أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ دَبَّرَ مَمْلُوكًا**، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» **فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ النَّحَّامِ** بِثَمَانِ مِئَةِ دِرْهَمٍ. قَالَ: فَسَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: عَبْدًا قِبْطِيًّا، مَاتَ عَامَ أَوَّلَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحمَّد بن الفضل عَارمٌ.

قوله: (**أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ دَبَّرَ مَمْلُوكًا**): تَقَدَّمَ أنَّ (الرَّجل الأنصاريَّ) يُقال له: أبو مذكور، و(المملوك المُدبَّر): يعقوب[٢١٤١]، وهذان في «مسلم»[م٩٩٧].

قوله: (**فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ النَّحَّامِ**): كذا في أصلنا، وكذا في أصلنا الدِّمَشْقيِّ، قال الدِّمْيَاطيُّ: (صوابه: نُعَيم النَّحَّام) انتهى، وقد ذكرت الكلام على (نُعَيم النَّحَّام)، وأنَّ الصَّواب فيه: أنَّه صفة لنُعَيم، لا لأبيه، وقد تَقَدَّمَ لِمَ قيل له: النَّحَّام[ح٢١٤١].

٥ - بابٌ: مِنَ الإِكْرَاهِ ﴿كَرْهًا﴾ وَ﴿كُرْهًا﴾ [النساء: ١٩] وَاحِدٌ

قوله: (**بَابٌ: مِنَ الإِكْرَاهِ: ﴿كَرْهًا﴾ وَ﴿كُرْهًا﴾**(١) [النساء: ١٩]): يعني: بفتح الكاف وضمِّها؛ لغتان، وقد قُدِّمَ هذا في (سورة براءة)[قبل ح٤٦٥٤]، وهذا قول الكِسائيِّ، وأمَّا الفرَّاءُ، فإنَّه قال/: الكُره؛ بالضَّمِّ: المشقَّة، يقال: قمتُ على كُرهٍ، أي: على مَشقَّةٍ، ويقال: أقامني فلانٌ على كَره؛ بالفتح؛ إذا أكرهك عليه، وقد قدَّم الجوهريُّ قولَ الفرَّاء على قول الكِسائيِّ، وفي «المطالع»: («الكُره والكَره»: لغتان عند البصريِّين، وقال الكوفيُّون: بالفتح: الكراهية، وبالضَّمِّ: المشقَّة، وقال القُتبيُّ: بالفتح: القهر، وبالضَّمِّ: المَشقَّة[أدب الكاتب ٣٠٨]، وقيل: بالفتح: المصدر، وبالضَّمِّ: الاسم، أي: المكروه، وقيل: بالفتح: ما أُكرِهت عليه، وبالضَّمِّ: ما كرهتَه مِن عند نفسك، وهو قول القتبيِّ بعينه، والكَره والكُره: لغتان [٣٩٠/٢ب]

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (كَرهٌ وكُرهٌ)، وقد قرأ حمزة والكسائيُّ بضمِّ الكاف في ﴿كُرْهًا﴾ [النساء: ١٩]، والباقون بفتحها، انظر «السبعة» (ص٢٢٩)، «الحجة» (١٤٤/٣)، «حجة القراءات» (ص١٥٩).

عند البُخاريِّ). انتهى[مطالع٣/٣٥٥]، وقد قَدَّمْتُ في ﴿بَرَآءَةٌ﴾ بعضَ ما هنا[قبل ح٤٦٥٤].

وقال شيخُنا: (قال المهلَّب: فائدة هذا الباب -والله أعلم- ليعرِّفك أنَّ كلَّ مَن أمسك امرأته ولا أربَ له فيها؛ طمعًا أن تموتَ؛ فلا يحلُّ له ذلك بنصِّ القرآن). انتهى[التوضيح٣٢/٤٠].

٦٩٤٨ - حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ: **حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ سُلَيْمَانُ بْنُ فَيْرُوزَ**، عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ الشَّيْبَانِيُّ: وَحَدَّثَنِي **عَطَاءٌ أَبُو الْحَسَنِ السُّوَائِيُّ**، وَلَا أَظُنُّهُ إِلَّا ذَكَرَهُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩] الآيَةَ قَالَ: كَانُوا إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ؛ كَانَ أَوْلِيَاؤُهُ أَحَقَّ بِامْرَأَتِهِ، إِنْ شَاءَ بَعْضُهُمْ؛ تَزَوَّجَهَا، وَإِنْ شَاؤُوْا؛ زَوَّجُوهَا، وَإِنْ شَاؤُوْا؛ لَمْ يُزَوِّجُوهَا، فَهُمْ أَحَقُّ بِهَا مِنْ أَهْلِهَا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِي ذَلِكَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ سُلَيْمَانُ بْنُ فَيْرُوزَ**): (الشَّيبانيُّ) بالشين المُعْجَمَة، وهذا مَعْرُوفٌ عند أهله، و(**عَطَاءٌ أَبُو الْحَسَنِ السُّوَائِيُّ**) بضَمِّ السين المُهْمَلَة، -ونقل شيخنا في (تفسير النِّساء) فتحَها. انتهى[التوضيح٢٢/٢١٦]- وتخفيف الواو، وهمزة ممدودة مكسورة، ثمَّ ياء، النِّسبة: إلى سُواءة بن عامر ابن صعصعة، تَقَدَّمَ[ح٤٥٧٩].

٦ - بابٌ: إِذَا اسْتُكْرِهَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى الزِّنَى فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا؛

لِقَولِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣]

قوله: (**بَابٌ: إِذَا اسْتُكْرِهَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى الزِّنَى**): (استُكرِهتْ) بضَمِّ التَّاء، وكسر الرَّاء: مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، ساق ابنُ المُنَيِّر ما في الباب مِن الآيات وحديث الباب بغيرِ إسناد، ثمَّ قال: (إدخالُ حديث سارَة[ح٦٩٥٠] في التَّرجمة غيرُ حَسَنٍ ولا مطابقٍ إلَّا مِن جهة سقوط الملامة عنها في خلوته بها؛ لأنَّها مُكرَهةٌ، وآيةُ سقوط الملامة ظهورُ الكرامة في إجابة الدَّعوة، ولم يكن مِن الأدب الحسن إدخالُ الحديث في التَّرجمة بالجملة، والله المُوفِّق) انتهى[المتواري٣٣٨]، وما قاله ابن المُنَيِّر هذا الإمامُ في غايةٍ مِن الحُسْن، وهو الأدب.

٦٩٤٩ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ: أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ عَبدًا مِنْ رَقِيقِ الإِمَارَةِ وَقَعَ عَلَى وَلِيدَةٍ مِنَ الخُمُسِ، فَاسْتَكْرَهَهَا حَتَّى افْتَضَّهَا، فَجَلَدَهُ عُمَرُ الحَدَّ وَنَفَاهُ، وَلَمْ يَجْلِدِ الوَلِيدَةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ اسْتَكْرَهَهَا.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: فِي الأَمَةِ البِكْرِ، يَفْتَرِعُهَا الحُرُّ، يُقِيمُ ذَلِكَ الحَكَمُ مِنَ الأَمَةِ العَذْرَاءِ بِقَدْرِ ثَمَنِهَا، وَيُجْلَدُ، وَلَيْسَ فِي الأَمَةِ الثَّيِّبِ فِي قَضَاءِ الأَئِمَّةِ غُرْمٌ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ الحَدُّ.

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ: أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ[١] أَبِي عُبَيْدٍ)، الأثر إلى آخره: هذا تعليقٌ مجزومٌ به، و(اللَّيث): هو ابنُ سعد الإمام، و(نافع): هو مولى عبد الله بن عمر، الثِّقة المشهور، و(صفيَّة بنت أبي عُبَيد): ابن مسعود الثَّقفيَّة، أُختُ المختار بن أبي عُبَيد الكذَّاب، وزوجةُ عبد الله ابن عمر بن الخَطَّاب، روتْ عن عائشة، وحفصة، وأمِّ سلمة، وغيرِهنَّ، وعنها: سالم، ونافع، وعبد الله ابن دينار، وموسى بن عُقبة، وجماعة، وثَّقها أحمد العِجْليُّ[معرفة الثقات٢/٤٥٤] وغيرُه، أخرج لها[٢] البُخاريُّ تعليقًا كما ترى، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه[٣].

قال شيخُنا: (أثرُ عمر أخرجه ابن أبي شيبة[ش٢٩٠١٢] عن حفص، عن عبيد[٤] الله، [عن نافع]، عن ابن عمر: أنَّ عمر) فذكره[التوضيح٣٢/٤٢].

قوله: (أَنَّ عَبْدًا مِنْ رَقِيقِ الإِمَارَةِ وَقَعَ عَلَى وَلِيدَةٍ مِنَ الخُمُسِ): (العبد) و(الأَمة) لا أعرفهما، و(الوليدة): الجارية الصَّبيَّة.

قوله: (حَتَّى اقْتَضَّهَا): هو بالقاف مُجوَّد في أصلنا، قال ابنُ قُرْقُول: في قوله: (لا تَفُضَّ الخاتمَ إلَّا بحقِّه)[٥] ما لفظه: (لا تكسره؛ وهو عبارةٌ عنِ افتراع البكر، وافتضاض عُذرتِها، وكسر الخاتم الذي جعله الله عليها، يُقال: افتضَّ الجاريةَ واقتضَّها). انتهى[مطالع٥/٢٥٥]، وفي «الصِّحاح» في (القاف): (واقتضَّ الجارية: افترعها)، وقال في (الفاء): (الفضُّ: الكسر بالتَّفرقة).

قوله: (مِنْ أَجْلِ): هو بفتح الهمزة، وتُكسَر أيضًا، وإسكانِ الجيم، وقد تَقَدَّمَ[ح٦٢٩٠].

قوله: (وَقَالَ[٦] الزُّهْرِيُّ): هو مُحَمَّد بن مسلم بن عُبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهرِيُّ، أحدُ الأعلام، تَقَدَّمَ.

قوله: (يَفْتَرِعُهَا): تَقَدَّمَ ما (الافتراع)، وهو بالفاء، والرَّاء، والعين المُهْمَلَة، أي: يقتضُّها.

قوله: (يُقِيمُ ذَلِكَ الحَكَمُ مِنَ الأَمَةِ): (الحَكَمُ) بفتح الحاء، والكاف؛ وهو الحاكم، وهو مَرْفُوعٌ فاعل (يُقيم)، وقوله: (مِنَ الأَمَةِ): هو بفتح الهمزة، والميم المُخَفَّفة، وهي الرَّقيقةُ.

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (ابنة).

(٢) في (أ): (له)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥/٢١٢).

(٤) في (أ) تبعًا لـ«التَّوضيح»: (عبد)، وكُتِب فوقها: (يُحرَّر)، والمُثبَت وما استُدرِك بعده من «مُصنَّف ابن أبي شيبة».

(٥) أخرجه البخاري (٢٢١٥) و(٢٢٧٢) و(٣٤٦٥) من حديث ابن عمر ﵄.

(٦) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة»: (قال).

قوله: (الْعَذْرَاءِ): تَقَدَّمَ أنَّها البكْرُ[ح٢٢٣٤].

قوله: (وَيُجْلَدُ): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٦٩٥٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ بِسَارَةَ، دَخَلَ بِهَا قَرْيَةً فِيهَا مَلِكٌ مِنَ المُلُوكِ -أَوْ: جَبَّارٌ مِنَ الجَبَابِرَةِ- فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ أَرْسِلْ إِلَيَّ بِهَا، فَأَرْسَلَ بِهَا، فَقَامَ إِلَيْهَا، فَقَامَتْ تَوَضَّأُ وَتُصَلِّي، فَقَالَتِ: اللهمَّ إِنْ كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ، فَلَا تُسَلِّطْ عَلَيَّ الكَافِرَ، فَغُطَّ حَتَّى رَكَضَ بِرِجْلِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(شُعَيْبٌ): هو ابنُ أبي حمزة، و(أَبُو الزِّنَادِ) بالنون: عبد الله بن ذكوان، و(الأَعْرَجِ): عبد الرَّحْمَن بن هُرمز، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبد الرَّحْمَن ابن صخر، على الأصَحِّ من نحو ثلاثين قولًا، تقدَّموا.

قوله: (دَخَلَ بِهَا قَرْيَةً): تَقَدَّمَ هل هي مصرُ أو الأُردنُّ، وتَقَدَّمَ (الْجَبَّار): أنَّه اختُلِف في اسمه؛ هل هو صادوف(١)، أو سنان بن علوان، أو عَمرو بن امرئ القيس بن بابَلْيُون[ح٢٢١٧].

قوله: (أَنْ أَرْسِلْ إِلَيَّ بِهَا): (أَنْ) بفتح الهمزة، وإسكان النُّون، و(أَرْسِل) بفتح الهمزة: فعلُ أمرٍ مِنَ الرُّباعيِّ، وكلُّه ظاهرٌ.

قوله: (تَوَضَّأُ): هو محذوفُ إحدى التَّاءَين مَرْفُوعٌ، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ عليه في الردِّ على مَن قال: إنَّ الوضوء مِن خصائص هذه الأمَّة في أوَّل (الوضوء)[ح١٣٦]، وكذا حديث جُرَيج فيه: أنَّه توضَّأ وصلَّى[ح٢٤٨٢].

قوله: (فَغُطَّ حَتَّى رَكَضَ بِرِجْلِهِ): (غُطَّ) بضَمِّ الغين، وتشديد الطَّاء المُهْمَلَة، تَقَدَّمَ معناه والجمع بينه وبين ما في «مسلم»[م(٢٣٧١)(١٥٤)] في (باب شراء المملوك من الحربيِّ وهبته) قُبَيل (السلم)[ح٢٢١٧].

٧- باب يَمِينِ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ أَنَّهُ أَخُوهُ إِذَا خَافَ عَلَيْهِ القَتْلَ أَوْ نَحْوَهُ

وَكَذَلِكَ كُلُّ مُكْرَهٍ يَخَافُ، فَإِنَّهُ يَذُبُّ عَنْهُ المَظَالِمَ وَيُقَاتِلُ دُونَهُ وَلَا يَخْذُلُهُ، فَإِنْ قَاتَلَ دُونَ المَظْلُومِ، فَلَا قَوَدَ عَلَيْهِ وَلَا قِصَاصَ، وَإِنْ قِيلَ لَهُ: لَتَشْرَبَنَّ الخَمْرَ، أَوْ لَتَأْكُلَنَّ المَيْتَةَ، أَوْ لَتَبِيعَنَّ عَبْدَكَ، أَوْ تُقِرُّ بِدَيْنٍ، أَوْ تَهَبُ هِبَةً وَتَحُلُّ عُقْدَةً، أَوْ لَتَقْتُلَنَّ أَبَاكَ أَوْ أَخَاكَ فِي الإِسْلَامِ؛ وَسِعَهُ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ».

(١) انظر «المعارف» لابن قتيبة (ص٣٢).

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَوْ قِيلَ لَهُ: لَتَشْرَبَنَّ الخَمْرَ، أَوْ لَتَأْكُلَنَّ المَيْتَةَ، أَوْ لَنَقْتُلَنَّ ابْنَكَ، أَوْ أَبَاكَ، أَوْ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ، لَمْ يَسَعْهُ؛ لأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمُضْطَرٍّ، ثُمَّ نَاقَضَ فَقَالَ: إِنْ قِيلَ لَهُ: لَنَقْتُلَنَّ أَبَاكَ أَوِ ابْنَكَ، أَوْ لَتَبِيعَنَّ هَذَا العَبْدَ، أَوْ تُقِرُّ بِدَيْنٍ أَوْ تَهَبُ، يَلْزَمُهُ فِي القِيَاسِ، وَلَكِنَّا نَسْتَحْسِنُ وَنَقُولُ: البَيْعُ وَالهِبَةُ وَكُلُّ عُقْدَةٍ فِي ذَلِكَ بَاطِلٌ، فَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ وَغَيْرِهِ بِغَيْرِ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِامْرَأَتِهِ هَذِهِ أُخْتِي، وَذَلِكَ فِي اللهِ».

وَقَالَ النَّخَعِيُّ: إِذَا كَانَ المُسْتَحْلِفُ ظَالِمًا؛ فَنِيَّةُ الحَالِفِ، وَإِنْ كَانَ مَظْلُومًا؛ فَنِيَّةُ المُسْتَحْلِفِ.

قوله: (**بَابُ يَمِينِ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ أَنَّهُ أَخُوهُ**): (أنَّه) بفتح همزتها، أي: بأنَّه.

قوله: (**وَكَذَلِكَ كُلُّ مُكْرَهٍ**): هو بفتح الرَّاء، اسم مفعول.

قوله: (**يَذُبُّ عَنْهُ المَظَالِمَ**): (المَظَالِم): مَنْصُوبٌ مفعولُ (يَذُبُّ)، وهو جمعُ (مَظْلِمَة)، كذا هو في أصلنا القاهريِّ، وفي الدِّمَشْقيِّ: (الظَّالم)، بغير ميم.

قوله: (**وَيُقَاتِلُ دُونَهُ**) (يُقاتِل) بكسر التَّاء.

قوله: (**وَلَا يَخْذُلُهُ**): هو مَرْفُوعٌ، ومضمومةٌ الذَّالُ المُعْجَمَة.

قوله: (**فَلَا قَوَدَ عَلَيْهِ**): (القَوَد) بفتح القاف والواو، وبالدال المُهْمَلَة: القِصاص، وأقدتُ القاتل بالقتيل، أي: قتلتُه به، قاله الجوهريُّ، وقوله: (**وَلَا قِصَاصَ**) أي: ولا دِيَةَ، و(القِصاص): هو الأَخْذُ، ومثلُه: «قصَّ اللهُ به مِن خطاياه»(١)، أي: نقص وأخذ، ومنه القِصاص؛ لأنَّه يأخذ منه حقَّه، وقيل: هو مِن القطع؛ لأنَّ أصله: الجُرح يُقطَع كما يقطع جارحه، والله أعلم(٢)، ومقتضى إيراد شيخنا: أن يكون غيرَ ذلك، ولفظُه: (والمراد بـ«القَوَد» في قول البُخاريِّ: «لا قَوَدَ ولا قِصاصَ»، يريد: ولا دِيَةَ؛ لأنَّ الدِّيَةَ تُسمَّى: أَرْشًا، نبَّه عليه الدَّاوديُّ). انتهى[التوضيح٣٢/٤٧]، أو عطف (القِصاص) على (القَوَد)، وإن كانا بمعنًى؛ لتغاير اللَّفظ، فَحَسُنَ ذلك، والله أعلم.

[٢/٣٩١] قوله: (**أَوْ تُقِرُّ**): هو مِنَ الإقرار، وهو مَرْفُوعٌ؛ لعدم تَقَدُّمِ النَّاصب والجَازم/.

قوله: (**وَتَحُلُّ عُقْدَةً**): (تَحُلُّ) بفتح التاء أوَّله، وضمِّ الحاء المُهْمَلَة: ضدُّ الرَّبْطِ؛ مثل أن تُطلَبَ منه الإقالةُ في البيع أو الإجارة، أو طلاق، ونحوها.

قوله: (**وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ**): قال شيخُنا في أثناء كلامه: (إنَّه أبو حنيفة)[التوضيح٣٢/٥٠].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٢) (٥٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) الكلام بتمامه في «مطالع الأنوار» (٥/٣٧٦).

قوله: (**وَقَالَ**[1] **إِبْرَاهِيمُ لِامْرَأَتِهِ: هَذِهِ أُخْتِي**): امرأتُه هي سارة رضي الله عنها.

قوله: (**وَقَالَ النَّخَعِيُّ**): هو إبراهيم بن يزيدَ النَّخَعيُّ، أحدُ الأعلام المشهورين.

قوله: (**إِذَا كَانَ الْمُسْتَحْلِفُ**): هو بكسر اللام، اسمُ فاعلٍ، وكذا (**الْمُسْتَحْلِفُ**) الثاني: بكسر اللام، والمذاهب في هذه المسألةِ معروفةٌ، فلا نطوِّل بها.

٦٩٥١ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ**: حَدَّثَنَا **اللَّيْثُ**، عَنْ **عُقَيْلٍ**، عَنِ **ابْنِ شِهَابٍ**: أَنَّ سَالِمًا أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، **وَلَا يُسْلِمُهُ**، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ، كَانَ اللهُ فِي حَاجَتِهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر؛ بضَمِّ المُوَحَّدة، وفتح الكاف، و(**اللَّيْثُ**): هو ابنُ سعد الإمامُ، أحدُ الأعلام، و(**عُقَيْلٌ**): بضَمِّ العين، وفتح القاف، وهو ابنُ خالد، و(**ابْنُ شِهَابٍ**): هو مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ.

قوله: (**وَلَا يُسْلِمُهُ**): هو بضَمِّ أوَّله، يُقال: أسلم فلانٌ فلانًا، إذا ألقاه إلى الهَلَكة ولم يَحْمِه من عدوِّه، وهو عامٌّ في كلِّ مَن أسلمتَه إلى شيءٍ، لكن دخله التخصيص، وغلب عليه الإلقاء في الهَلَكة، والله أعلم.

٦٩٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: **حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ**: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا»، **فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ**، أَنْصُرُهُ إِذَا كَانَ مَظْلُومًا، أَفَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ ظَالِمًا، كَيْفَ أَنْصُرُهُ؟ قَالَ: «**تَحْجُزُهُ** -أَوْ: تَمْنَعُهُ- مِنَ الظُّلْمِ - **فَإِنَّ ذَلِكَ نَصْرُهُ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ بَشِير.

قوله: (**فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ**): هذا الرجلُ لا أعرف اسمَه.

قوله: (**تَحْجُزُهُ**): هو بضَمِّ الجيم[2]، ومعناه: تمنعه.

قوله: (**فَإِنَّ ذَلِكَ نَصْرُهُ**): (نصرُه): مَرْفُوعٌ خبر (إنَّ).

❁ ❁ ❁

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قال) بلا واو.

(٢) في (أ): (الحاء)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٩- كِتَابٌ فِي الحِيَلِ

١- بابٌ: تَرْكِ الحِيَلِ، وَأَنَّ لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فِي الأَيْمَانِ وَغَيْرِهَا

(كِتَابٌ فِي[(١)] الحِيَلِ)[(٢)] إلى (كِتَاب التَّعْبِيْرِ).

كذا في أصلنا القاهريِّ، وعليه (ز)، وبعد (الحِيَل): (إلى) أي: أنَّ هذا زائدٌ، وعُلِّمَ عليه علامةُ مثبِتِه[(٣)]، وبعده في الأصل: (بَابُ تَرْكِ الحِيَلِ)، وهذه في الأصل بلا زيادةٍ، و(كتاب الحيل): زائدةٌ في رواية.

ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثم قال: (أدخل التَّركَ في الترجمة؛ حَذَرًا من إيهام إجازة الحِيَل، وهو شديدٌ على مَن أجازها، فتحرَّى في الترجمة، خلاف إطلاقه «باب بيعة الصغير» وإن كان النَّبيُّ ﷺ لم يبايعه، كما تَقَدَّمَ آنفًا[المتواري٣٣٥]، ولكن لا تدخل بيعتُه في الإنكار كالحِيَل، ولهذا عوَّضه عن البيعة أن دعا له، ومسح رأسَه، والله أعلم). انتهى[المتواري٣٤٠].

وفي أصلنا القاهريِّ بغير (ترك)، وفي أصلنا الدِّمَشْقيِّ بإثبات (ترك).

٦٩٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ ابْنِ وَقَّاصٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ يَخْطُبُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ هَاجَرَ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه مُحَمَّد بن الفضل عَارم، وتَقَدَّمَ ما (العَارم)[ح٦٠]، وهو بعيد منها[(٤)]، و(يَحْيَى) بعد (حَمَّاد بن زيد): هو ابنُ سعيد الأنصاريُّ، وكذا هو[(٥)] منسوبٌ إلى أبيه في

(١) زيد في هامش (أ) من نسخة: (ترك).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، و(كتاب في الحيل): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابت في هامشها من رواية أبي ذرٍّ: (كتاب الحيل).

(٣) إثباته رواية أبي ذرٍّ.

(٤) أي: من العرامة، إذ العارم: الشِّرير المفسد.

(٥) في (أ): (في)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

نسخة[(١)].

قوله: (إِلَى دُنْيَا): تَقَدَّمَ الكلام على (الدنيا)، وفي حقيقتها، وأنَّ الرواية بغير تنوينٍ، ولا يجوز تنوينها إلَّا على لُغَيَّة تَقَدَّمَت[ح١].

قوله: (أَوِ امْرَأَةٍ): تَقَدَّمَ أنَّ هذه المرأة كُنيتُها أمُّ قيس، وسمَّاها ابنُ دِحية قَيلةَ، وقدَّمتُ الكلامَ عليها مُطوَّلًا في أوَّل هذا التعليق[ح١].

٢ - بابٌ: فِي الصَّلَاةِ

قوله: (بَابٌ فِي الصَّلَاةِ): ذكر ابنُ المُنَيِّر حديثَ الباب بغير إسناد، وهو حديث أبي هريرة ﵁: «لا يقبلُ الله صلاةَ أحدكم إذا أحدث حتَّى يتوضَّأ»، ثم قال: (**إن قلتَ**: ما موقعُها؟ **قلت**: عدَّ قولَ أبي حنيفة: «إنَّ المُحدِث عمدًا في أثناء الجلوس الأخير كالمُسَلِّم»[(٢)] من التَّحَيُّل لتصحيح الصَّلاة مع الحَدَث؛ لأنَّ البُخاريَّ ﵀ بنى على أنَّ التحلُّلَ من الصَّلاة ركنٌ منها، فلا يُقبَل مع الحَدَث، والذي قبله [بنى] على أنَّ التحلُّلَ ضِدُّها، لا ركنُها، فتحيَّل؛ لقبوله بهذا الرأي). انتهى[المتواري٣٤٠].

وقال لنا شيخُنا الحافظُ نور الدين الهيثميُّ تلميذُ شيخِنا العِراقيِّ: إنَّ هذا الحديثَ أخرجه البُخاريُّ هنا؛ ليردَّ قولَ مَن قال: إنَّ الجِنازة إذا حضرت وخاف فوتَها، يجوز له أن يتيمَّم لها عند الحنفيَّة، فاستدلَّ بهذا؛ ليَرُدَّ هذا، والله أعلم.

٦٩٥٤ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ الله صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ».**

قوله: (حَدَّثَنَا[(٣)] إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ): كذا في أصلنا، وفي نسخة: (ابن نصر)[(٤)]، وقد تَقَدَّمَ الكلام على (إسحاق) هذا في (سورة النساء)[ح٤٥٩٠]، وما في نسخةٍ في أصلنا هو أَحَدُ الأقوال فيه، وفي «أطراف المِزِّيِّ»: (إسحاق ابن نصر)[تحفة١٠/٣٩٧]، وكأنَّه وقع له كذلك، وليس هو موضحًا، بل كذلك وقع ذلك، والله أعلم.

---

(١) صحَّ ثبوتها في رواية غير أبي ذرٍّ.

(٢) انظر «الهداية» (١/١٥٣).

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وراوية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ.

٣- بابٌ: فِي الزَّكَاةِ

وَأَلَّا يُفَرَّقَ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا يُجْمَعَ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ.

قوله: (**وأَلَّا يُفَرَّقَ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا يُجْمَعَ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ**): (يُفرَّق) و(يُجمَع): مبنيَّان لِما لمْ يُسَمَّ فاعلُهُما، وقد قدَّمْتُ معنى ذلك في (الزكاة)[قبل ح١٤٥٠].

٦٩٥٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، **عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ**، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ: **أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ثَائِرَ الرَّأْسِ**، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «**الصَّلَوَاتِ الخَمْسَ**، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا»، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللهُ عَلَيَّ مِنَ الصِّيَامِ؟ قَالَ: «**شَهْرَ رَمَضَانَ** إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا»، قَالَ: أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللهُ عَلَيَّ مِنَ الزَّكَاةِ؟ قَالَ: فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَرَائِعَ الإِسْلَامِ، قَالَ: وَالَّذِي أَكْرَمَكَ، لَا أَتَطَوَّعُ شَيْئًا، وَلَا أَنْقُصُ مِمَّا فَرَضَ اللهُ عَلَيَّ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ، أَوْ: دَخَلَ الجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ».

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: فِي عِشْرِينَ وَمِئَةِ بَعِيرٍ حِقَّتَانِ، فَإِنْ أَهْلَكَهَا مُتَعَمِّدًا، أَوْ وَهَبَهَا، أَوِ احْتَالَ فِيهَا فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

قوله: (**عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ**): (أبو سهيل): اسمه نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحيُّ، مشهورٌ، وهو عمُّ مالك بن أنسٍ الإمامِ أحدِ الأعلام.

قوله في حديث طلحة بن عُبيد الله: (**أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ثَائِرَ الرَّأْسِ**): هذا الأعرابيُّ تَقَدَّمَ الكلامُ عليه في أوائل هذا التعليق في (باب الزكاة من الإسلام)، وقول مَن قال: إنَّه ضمام[ح٤٦].

قوله: (**ثَائِرَ الرَّأْسِ**): تَقَدَّمَ الكلام على إعرابه ومعناه في الباب المذكور أعلاه[ح٤٦].

قوله: (**الصَّلَوَاتِ الخَمْسَ**): (الصلواتِ): مَنْصُوبٌ، وعلامةُ النصب فيه الكسرةُ، وهو مفعولٌ، و(الخمسَ): مَنْصُوبٌ صفة لـ(الصلوات).

قوله: (**شَهْرَ رَمَضَانَ**): (شهرَ): مَنْصُوبٌ، كـ(الصلوات).

قوله: (**وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: فِي عِشْرِينَ وَمِئَةِ بَعِيرٍ حِقَّتَانِ**): قال شيخُنا: («بعضُ الناس»: هو أبو حنيفة رحمه الله)[التوضيح٣٢/٦٣].

قوله: (**حِقَّتَانِ**): تَقَدَّمَ الكلام على ما هي، في (الزكاة)[ح١٤٤٨].

٦٩٥٧ - ٦٩٥٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَكُونُ كَنْزُ أَحَدِكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ، يَفِرُّ مِنْهُ صَاحِبُهُ فَيَطْلُبُهُ، وَيَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ، قَالَ: وَاللهِ لَنْ يَزَالَ يَطْلُبُهُ حَتَّى يَبْسُطَ يَدَهُ فَيُلْقِمَهَا فَاهُ». وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا مَا رَبُّ النَّعَمِ لَمْ يُعْطِ حَقَّهَا تُسَلَّطُ عَلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، تَخْبِطُ وَجْهَهُ بِأَخْفَافِهَا».

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: فِي رَجُلٍ لَهُ إِبِلٌ، فَخَافَ أَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ، فَبَاعَهَا بِإِبِلٍ مِثْلِهَا أَوْ بِغَنَمٍ أَوْ بِبَقَرٍ أَوْ بِدَرَاهِمَ، فِرَارًا مِنَ الصَّدَقَةِ بِيَوْمٍ وَاحْتِيَالًا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَقُولُ: إِنْ زَكَّى إِبِلَهُ قَبْلَ أَنْ يَحُولَ الحَوْلُ بِيَوْمٍ أَوْ بِسَنَةٍ جَازَتْ عَنْهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا(١) إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ): تَقَدَّمَ الكلام على (إسحاق) هذا في (سورة النساء)[ح٤٥٩٥]، والمِزِّيُّ لم ينسبه في «أطرافه»[تحفة١٠/٤٠٥]، و(عبد الرَّزَّاق): هو ابنُ همَّام الصنعانيُّ، الحافظ الكبير، و(مَعْمَرٌ): هو ابنُ راشد، و(هَمَّامٌ): هو ابنُ مُنَبِّه بن كامل الأبناويُّ.

قوله: (شُجَاعًا أَقْرَعَ): تَقَدَّمَ ما (الشُّجَاع)، وما (الأقرع)، في (الزكاة)، وما الحكمة في كونه يكون (الكَنْزُ) حيَّةً، والله أعلم[ح١٤٠٣]/. [٣٩١/٢ب]

قوله: (فَيُلْقِمَهَا): هو بضَمِّ أَوَّله، وكسر القاف، رُباعيٌّ، وهو مَنْصُوبٌ، ويجوزُ رفعُه، والله أعلم.

قوله: (رَبُّ النَّعَمِ): (ربُّ) بمعنى: صاحب، وهذا مَعْرُوفٌ، و(النَّعَم): تَقَدَّمَ الكلام عليها[ح٩٢٣].

قوله: (وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ) قال شيخُنا: (هو أبو حنيفة رحمه الله تعالى).

٦٩٥٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ الأَنْصَارِيُّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ، تُوُفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اقْضِهِ عَنْهَا».

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِذَا بَلَغَتِ الإِبِلُ عِشْرِينَ؛ فَفِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ، فَإِنْ وَهَبَهَا قَبْلَ الحَوْلِ أَوْ بَاعَهَا، فِرَارًا وَاحْتِيَالًا لِإِسْقَاطِ الزَّكَاةِ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَتْلَفَهَا فَمَاتَ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا لَيْثٌ): هو ابنُ سعد، و(ابْنُ شِهَابٍ): مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ.

قوله: (فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ): أمُّ سعد بن عبادة صحابيَّة، تَقَدَّمَ أَنَّ اسمها عَمرةُ بنت مسعود، وأنَّها تُوُفِّيَت سنةَ خمسٍ، وهي من المبايعات، وكان ابنُها غائبًا عنها[ح١٣٨٨].

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حَدَّثَنِي).

قوله: (وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِذَا بَلَغَتِ الإِبِلُ عِشْرِينَ): قال شيخُنا: (المراد بـ«بعض الناس»: أبو حنيفة رحمه الله تعالى)[التوضيح٣٢/٦٣].

٤ - بابُ الحِيَلِ فِي النِّكَاحِ

٦٩٦٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الشِّغَارِ، قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَا الشِّغَارُ؟ قَالَ: يَنْكِحُ ابْنَةَ الرَّجُلِ وَيُنْكِحُهُ ابْنَتَهُ بِغَيْرِ صَدَاقٍ، وَيَنْكِحُ أُخْتَ الرَّجُلِ وَيُنْكِحُهُ أُخْتَهُ بِغَيْرِ صَدَاقٍ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنِ احْتَالَ حَتَّى تَزَوَّجَ عَلَى الشِّغَارِ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ.

وَقَالَ فِي الْمُتْعَةِ: النِّكَاحُ فَاسِدٌ، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُتْعَةُ وَالشِّغَارُ جَائِزٌ، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّمَ أَنَّ (يحيى) بعد (مسدَّد): هو ابنُ سعيد القَطَّان مرارًا، و(عُبَيْدُ اللهِ): هو ابنُ عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخَطَّاب، تَقَدَّمَ مِرارًا.

قوله: (نَهَى عَنِ الشِّغَارِ): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر الشين وبالغين المعجمتين، وقد فسَّره في الحديث نافعٌ أحدُ رواته، وقد تَقَدَّمَ الكلام عليه، والاختلاف فيه، أعني: فيمَن فسَّره بذلك، في (باب ما يحلُّ من النساء وما يحرم)، والله أعلم[قبل ح٥١١٣].

قوله: (أَنْ[1] يَنْكِحَ ابْنَةَ الرَّجُلِ وَيُنْكِحَهُ ابْنَتَهُ): (يَنكح) الأُولى: بالفتح، والثانية: بالضَّمِّ، وهذا مَعْرُوفٌ جدًّا، وكذا (وَيَنْكِحُ أُخْتَ الرَّجُلِ وَيُنْكِحُهُ أُخْتَهُ): الأُولى بالفتح، والثانية بالضَّمِّ.

قوله: (وَقَالَ بَعْضُهُمْ): (بعضهم): هو كما قال شيخُنا في الذي قبله.

٦٩٦١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنِ الحَسَنِ وَعَبْدِ اللهِ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا: أَنَّ عَلِيًّا قِيلَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَا يَرَى بِمُتْعَةِ النِّسَاءِ بَأْسًا، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنِ احْتَالَ حَتَّى تَمَتَّعَ، فَالنِّكَاحُ فَاسِدٌ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: النِّكَاحُ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّمَ أَنَّ (يحيى) بعد (مسدَّد): هو ابنُ سعيد القَطَّان، شيخ الحُفَّاظ،

---

(١) (أن): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

و(**عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ**): هو ابنُ حفص بن عاصم بن عمر بن الخَطَّاب، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (**قِيلَ لَهُ**): القائل لعَلِيٍّ ذلك لا أعرفه.

قوله: (**نَهَى عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ وَعَنْ لُحُومِ الحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ**): تَقَدَّمَ [الكلام] على ذلك، وأنَّ المتعة ما حُرِّمت يوم خيبر، بل إنَّما حُرِّمت عامَ الفتح، وقدَّمتُ سبعَ رواياتٍ في وقت تحريمها، وقدَّمتُ كلامَ الناس في ذلك، وردَّ قول مَن قال: (حُرِّمت يومَ خيبر) من عند السُّهَيليِّ وابن قَيِّمِ الجَوزيَّة، وهو كلامٌ حسنٌ معقولٌ، في (غزوة خيبر)[ح٤٢١٦].

قوله: (**الإِنْسِيَّةِ**): تَقَدَّمَ الكلام عليها في (خيبر) وغيرِها[ح٢٤٧٧و٤١٩٦].

قوله: (**وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ**): القول فيه كالذي قبله.

٥ - بابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الاحْتِيَالِ فِي البُيُوعِ، وَلَا يُمْنَعُ فَضْلُ المَاءِ؛ لِيُمْنَعَ بِهِ فَضْلُ الكَلأ

قوله: (**وَلَا يُمْنَعُ فَضْلُ المَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ فَضْلُ الكَلَأ**): (يُمنَع) في الموضعين: مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(فضلُ) في الموضعين: مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل، وكذا في الحديث، و(الكلأ): مهموزٌ مقصورٌ، تَقَدَّمَ ما هو[ح٧٩].

٦٩٦٢ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ **أَبِي الزِّنَادِ**، عَنِ **الأَعْرَجِ**، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ المَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ فَضْلُ الكَلَأ».

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه ابنُ أبي أويسٍ عبدِالله، وأنَّه ابنُ أُخت مالكٍ الإمامِ المجتهدِ، و(**أَبُو الزِّنَادِ**): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه بالنون، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن ذكوان، و(**الأَعْرَجُ**): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه عبدُ الرَّحْمَن بنُ هُرمز الأعرج، و(**أَبُو هُرَيْرَةَ**): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه عبد الرَّحْمَن بن صخرٍ، على الأصَحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

٦ - بابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّنَاجُشِ

٦٩٦٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّجْشِ.

قوله: (**بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّنَاجُشِ**): (يُكرَه): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وقوله: (يُكرَه): تَقَدَّمَ في أمثاله أنَّ مراده: يَحرُم[قبل ح١٢٩١]، و(**النَّجْش**): تَقَدَّمَ ما هو في (البيوع) وغيرِها[قبل ح٢١٤٣].

٧- باب مَا يُنْهَى مِنَ الخِدَاعِ فِي البَيعِ

وَقَالَ أَيُّوبُ: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ كَأَنَّمَا يُخَادِعُونَ آدَمِيًّا، لَوْ أَتَوُا الأَمْرَ عِيَانًا كَانَ أَهْوَنَ عَلَيَّ.

قوله: (بَابُ مَا يُنْهَى مِنَ الخِدَاعِ فِي البُيُوعِ[(١)]): (يُنهَى): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وأصلُ الخَدْع: إظهارُ أمرٍ وإضمارُ خِلافِه، ويُقال: خدع الرِّيقُ: فسد، فكأنَّ الخِداع يُفسِد تدبيرَ المخدوع، وفي كلام بعضِهم: أصل الخداع: مِنْ إخفاء الشيء، وقال الليثُ: خدعتُ الشيءَ: أخفيتُه، وقال آخرون: أصل الخِداع: الفساد، والخَدْع: الفساد، وقال ابنُ الأعرابيِّ: الخادع: الفاسد من الطعام[(٢)].

قوله: (وَقَالَ أَيُّوبُ): هو ابنُ أبي تميمةَ السَّخْتيانيُّ، واسمُ أبي تميمةَ كيسان، وهو أحدُ الأئمَّة الأعلام، وكذا عزوه إليه، وممَّن عزاه إليه ابنُ القَيِّمِ في «معاليم المُوَقِّعين»[٣/١٦١]، وفي حفظي: أنَّ الذَّهبيَّ عزاه أيضًا إليه، والله أعلم.

٦٩٦٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَني مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يُخْدَعُ فِي البُيُوعِ، فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ، فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه ابنُ أبي أويسٍ عبدِ الله.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يُخْدَعُ فِي البُيُوعِ): تَقَدَّمَ الكلام على هذا الرجل، وأنَّ جماعةً قالوا: هو حَبَّان بن مُنقِذ، وأنَّ الصحيح: أنَّه والدُه مُنقِذ، والله أعلم[ح٢١١٧].

قوله: (لَا خِلَابَةَ): تَقَدَّمَ ضبطُه ومعناه في (باب كم يجوز من الخيار)[(٣)][ح٢١١٧].

٨- باب مَا يُنْهَى مِنَ الاِحْتِيَالِ لِلْوَلِيِّ فِي اليَتِيمَةِ المَرْغُوبَةِ، وَأَلَّا يُكَمِّلَ صَدَاقَهَا

قوله: (بَابُ مَا يُنْهَى): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (وَأَلَّا يُكْمِلَ[(٤)] صَدَاقَهَا): (يُكْمِل): هو بضَمِّ أوَّله، وسكون الكاف، وكسر الميم، وفي أصلنا مشدَّد الميم المكسورة، وهما لُغتان، كمَّل الشيء وأكمله؛ بمعنى: أتمَّه، ويترجَّح هنا التخفيفُ؛ لأنَّه سيأتي في الحديث بعد الترجمة: (فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ)، والله أعلم.

---

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (البيع).

(٢) انظر «الصحاح» مادة (خدع).

(٣) إنَّما هو في (باب ما يكره من الخداع في البيع) بعده بستَّة أبواب.

(٤) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (يُكَمِّل).

٦٩٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كَانَ عُرْوَةُ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم﴾ [النساء: ٣] قَالَتْ: هِيَ اليَتِيمَةُ فِي حَجْرِ وَلِيِّهَا، فَيَرْغَبُ فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا، فَيُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَدْنَى مِنْ سُنَّةِ نِسَائِهَا، فَنُهُوا عَنْ نِكَاحِهِنَّ، إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهُنَّ فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، ثُمَّ اسْتَفْتَى النَّاسُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعْدُ فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾ [النساء: ١٢٧]، فَذَكَرَ الحَدِيثَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(شُعَيْبٌ): هو ابنُ أبي حمزة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (فِي حَجْرِ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الحاء وكسر ها[ح٢٢٣].

٩ - بابٌ: إِذَا غَصَبَ جَارِيَةً فَزَعَمَ أَنَّهَا مَاتَتْ فَقُضِيَ بِقِيمَةِ الجَارِيَةِ المَيِّتَةِ، ثُمَّ وَجَدَهَا صَاحِبُهَا، فَهِيَ لَهُ، وَيَرُدُّ القِيمَةَ، وَلَا تَكُونُ القِيمَةُ ثَمَنًا

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: الجَارِيَةُ لِلْغَاصِبِ لأَخْذِهِ القِيمَةَ، وَفِي هَذَا احْتِيَالٌ لِمَنِ اشْتَهَى جَارِيَةَ رَجُلٍ لَا يَبِيعُهَا، فَغَصَبَهَا وَاعْتَلَّ بِأَنَّهَا مَاتَتْ، حَتَّى يَأْخُذَ رَبُّهَا قِيمَتَهَا فَيُطَيَّبُ لِلْغَاصِبِ جَارِيَةُ غَيْرِهِ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، وَلِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ يَوْمَ القِيَامَةِ».

قوله: (فَقُضِيَ بِقِيمَةِ الجَارِيَةِ): (قُضِيَ): مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ): قال شيخُنا: (هو أبو حنيفة رحمه الله)[التوضيح ٣٢/٧٧].

[٢/٣٩٢أ] قوله: (حَتَّى يَأْخُذَ رَبُّهَا) أي: مالِكُها، وهذا مَعْرُوفٌ/.

قوله: (فَيُطَيَّبُ(١) لِلْغَاصِبِ): (يُطَيَّب): بتشديد الياء تحت بعد الطاء، كذا في أصلنا، و(الطَّيِّب): خلاف الخبيث، وطاب الشيء يطيب طِيبةً، وتَطْيابًا، وأطابه غيرُه، وطيَّبه أيضًا، فما في الأصل يُقرَأ بالتخفيف والتثقيل، لكن كذا سمعناه بالتشديد، والرواية المُتَّبَعَة.

٦٩٦٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ يَوْمَ القِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظ، و(سُفْيَانُ) بعدَه: هو الثَّوريُّ سفيان بن سعيد بن مسروق، أحدُ الأعلام.

---

(١) كذا في (أ)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (فَيَطِيبُ)، وفي (ق) بالضبطين معًا.

قوله: (يُعْرَفُ بِهِ): (يُعرَف): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

١٠- بابٌ

٦٩٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْتَمِعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا، فَلَا يَأْخُذْ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (كَثِيرًا) بفتح الكاف، وكسر الثاء المُثَلَّثَة، و(سُفْيَان) بعدَه: هو -فيما يظهر- الثَّوريُّ؛ وذلك لأنِّي راجعتُ ترجمة مُحَمَّد بن كَثِير في «الكمال»[٢/٣٨٠] للحافظ عَبْد الغَنيِّ؛ فوجدته ذكر في مشايخه الثَّوريَّ، ولم يذكر ابنَ عُيَيْنَة، وراجعتُ كلام الذَّهَبيِّ في «تذهيبه» [٨/٢٦٥]، ذكر في مشايخه سفيانَ، وأطلق(١)، فحملت المطلَق على المقيَّد، والله أعلم، وقد تَقَدَّمَ مثلُه غَيْرَ مَرَّةٍ، و(زَيْنَبُ بِنْتُ(٢) أُمِّ سَلَمَةَ): ذكرتُها مع بعض ترجمتِها[ح٢٩٨]، وكذا أمُّها (أُمُّ سَلَمَةَ): هند بنت أبي أُمَيَّة حذيفةَ المخزوميَّة، تُوُفِّيَت بعد مقتل الحُسين، ﵂، أمُّ المؤمنين[ح١١٥].

قوله: (أَلْحَنَ) أي: أفْطَنَ.

١١- بابٌ: فِي النِّكَاحِ

٦٩٦٨ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، وَلَا الثَّيِّبُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ كَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «إِذَا سَكَتَتْ».

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ لَمْ تُسْتَأْذَنِ الْبِكْرُ وَلَمْ تَزَوَّجْ، فَاحْتَالَ رَجُلٌ فَأَقَامَ شَاهِدَيْ زُورٍ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِرِضَاهَا، فَأَثْبَتَ الْقَاضِي نِكَاحَهَا، وَالزَّوْجُ يَعْلَمُ أَنَّ الشَّهَادَةَ بَاطِلَةٌ؛ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَطَأَهَا، وَهُوَ تَزْوِيجٌ صَحِيحٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو الفراهيديُّ الحافظ، و(هِشَامٌ) بعدَه: هو ابنُ أبي عبدالله الدَّستوائيُّ، و(يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الكاف، وكسر الثاء المُثَلَّثَة، و(أَبُو

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٣٣٤) فقد قيَّده بالثوري.

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (ابنة).

سَلَمَةَ): هو عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف الزُّهْرِيُّ، أحد الفقهاء السبعة على قول الأكثر.

قوله: (**لَا تُنْكَحُ البِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ**): (تُنكَح): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(البكرُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعل، و(تُستَأذَن): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ أيضًا، وكذا (**حَتَّى تُسْتَأْمَرَ**): مَبْنيٌّ أيضًا.

قوله: (**وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ لَمْ تُسْتَأْذَنْ**): (بعضُ النَّاس): نقل شيخُنا عن المُهَلَّب: أنَّه أبو حنيفة رحمه الله[التوضيح ٣٢/٨٣].

قوله: (**إِنْ لَمْ تُسْتَأْذَنِ البِكْرُ**): (تُستَأذَن): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(البِكْرُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعل.

قوله: (**وَلَمْ تَزَوَّجْ**): هو بفتح التاء في أصلنا، مشدَّد الواو، محذوف إحدى التاءين.

٦٩٦٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ القَاسِمِ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ وَلَدِ جَعْفَرٍ تَخَوَّفَتْ أَنْ يُزَوِّجَهَا **وَلِيُّهَا** وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى شَيْخَيْنِ مِنَ الأَنْصَارِ **عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعٍ ابْنَيْ جَارِيَةَ**، قَالَا: **فَلَا تَخْشَيْنَ**، فَإِنَّ خَنْسَاءَ بِنْتَ خِذَامٍ أَنْكَحَهَا أَبُوهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ فَرَدَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ذَلِكَ.

قَالَ سُفْيَانُ: وَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: عَنْ أَبِيهِ: إِنَّ خَنْسَاءَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو ابن المَدينيِّ الحافظ الجِهْبِذ، و(**سُفْيَانُ**) بعدَه: هو ابنُ عُيَيْنَة، و(**يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ**): هو الأنصاريُّ القاضي، و(**القَاسِم**): هو ابنُ مُحَمَّد بن أبي بكر الصِّدِّيق.

قوله: (**أَنَّ امْرَأَةً مِنْ وَلَدِ جَعْفَرٍ**): هذه المرأة هي أمُّ كلثوم بنت عبد الله بن جعفر، و(**وَلِيُّهَا**): أبوها، والمراد جعفرُ بن أبي طالب، وكان الخاطبَ لها يزيدُ بنُ معاوية، فتزوَّجت ابنَ عمِّها القاسمَ بنَ مُحَمَّد بن جعفر، قاله بِرُمَّتِه بعضُ الحُفَّاظ المُتَأخِّرين[هُدى ٣٥٩].

قوله: (**عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعٍ**(١) **ابْنَيْ جَارِيَةَ**): تَقَدَّمَ الكلام عليهما، وضبط (مُجمِّع)، وأنَّه بغير تنوينِ كسرٍ، مكسورٌ فقط، وأنَّ (جارية) بالجيم، وبمُثَنَّاة تحت بعد الراء[ح ٦٩٤٥].

قوله: (**فَلَا تَخْشَيْنَ**): كذا هو في أصلنا، وقال شيخُنا: (صوابه بكسر الياء، وتشديد النون؛ لأنَّه فعلٌ مَبْنيٌّ على النون المُشَدَّدة(٢)، وإن جعلتَه للمخاطبة؛ فيكون غيرَ مستقيمٍ في الإعراب إذا لم تحذفِ

---

(١) في «اليونينيَّة»: (مجمِّعٍ) بالتنوين.

(٢) أي: (تَخْشَيِنَّ).

النونَ منه في النهي). انتهى[التوضيح٣٢/٨٥].

قوله: (فَإِنَّ خَنْسَاءَ بِنْتَ خِذَامٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (خِذامًا) بالخاء المُعْجَمَة المكسورة، وبالذال المُعْجَمَة أيضًا.

قوله: (أَنْكَحَهَا أَبُوهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ): تَقَدَّمَ أنَّه اختُلِف في خنساء هذه؛ هل كانت ثيِّبًا أم بكرًا، وأنَّ الصحيحَ: أنَّها كانت ثيِّبًا، قاله النَّوويُّ[تهذيب الأسماء٢/٧٧٦]، وتَقَدَّمَ مَن كان زوَّجَها أبوها[ح٥١٣٨]، وقد تَقَدَّمَ في (النكاح) أيضًا[ح٥١٣٨] وقريبًا جدًّا[ح٦٩٤٥] في قوله: (وهي ثيِّبٌ) ما قال بعضهم[(١)]: (هذا مدرَجٌ في الحديث، قاله ابن عَبْدِ البَرِّ[الاستذكار٥/٤٦٧]، وقد أخرجه النَّسائيُّ، وقال: وهي بكرٌ[(٢)]). انتهى.

قوله: (قَالَ سُفْيَانُ): هو ابنُ عُيَيْنَة، كما قدَّمتُه أعلاه.

قوله: (وَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ): هو عبد الرَّحْمَن بن يزيد بن جارية، تَقَدَّمَ.

٦٩٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ البِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ» قَالُوا: كَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ».

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنِ احْتَالَ إِنْسَانٌ بِشَاهِدَيْ زُورٍ عَلَى تَزْوِيجِ امْرَأَةٍ ثَيِّبٍ بِأَمْرِهَا، فَأَثْبَتَ القَاضِي نِكَاحَهَا إِيَّاهُ، وَالزَّوْجُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجْهَا قَطُّ؛ فَإِنَّهُ يَسَعُهُ هَذَا النِّكَاحُ، وَلَا بَأْسَ بِالمُقَامِ لَهُ مَعَهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظ، و(شَيْبَانُ): هو ابنُ عبد الرَّحْمَن النَّحْويُّ، تَقَدَّمَ أنَّه منسوبٌ إلى القبيلة، لا إلى صناعة النَّحْو، كذا قاله ابن الأثير في «لُبابه»[٣/٣٠١]، وتَقَدَّمَ مَرَّاتٍ أنَّ ابنَ أبي داود وغيرَه قالوا: (إنَّ المنسوبَ إلى القبيلة يزيدُ بن أبي سعيد، لا شيبانُ هذا). انتهى[(٣)][ح١١٢]، و(يَحْيَى) بعدَه: هو ابنُ أبي كَثِير، و(أَبُو سَلَمَةَ): عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف، أحد الفقهاء السبعة على قول الأكثر.

قوله: (لَا تُنْكَحُ الأَيِّمُ): (تُنكَح): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(الأَيِّمُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل، وقد قَدَّمْتُ مَنِ (الأَيِّمُ)[ح٤٠٠٥].

قوله: (وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ): القول فيه كالذي قبلَه[ح٦٩٥٩].

---

(١) هو الزركشي رحمه الله في «التنقيح» (٣/١٢٤٠).

(٢) أخرجه النسائي بهذا اللفظ في «السنن الكبرى» (٥٣٦٣)، لكن من حديث جابر رضي الله عنه، وهو عند النسائي أيضًا في «الكبرى» (٥٣٦١) من حديث خنساء بلفظ: (وأنا بكر).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٥٩٦)، «تذهيب التهذيب» (٤/٣٠٧).

قوله: (قَطُّ): تَقَدَّمَ الكلام عليها بِلُغَاتها[ح٧].

قوله: (بِالمُقَامِ لَهُ مَعَهَا): هو بضَمِّ الميم وفتحِها.

٦٩٧١- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «البِكْرُ تُسْتَأْذَنُ»، قُلْتُ: إِنَّ البِكْرَ تَسْتَحْيِي، قَالَ: «إِذْنُهَا صُمَاتُهَا».

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ هَوِيَ رَجُلٌ جَارِيَةً يَتِيمَةً أَوْ بِكْرًا، فَأَبَتْ فَاحْتَالَ فَجَاءَ بِشَاهِدَيْ زُورٍ عَلَى أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا، فَأَدْرَكَتْ فَرَضِيَتِ اليَتِيمَةُ، فَقَبِلَ القَاضِي شَهَادَةَ الزُّورِ، وَالزَّوْجُ يَعْلَمُ بِبُطْلَانِ ذَلِكَ؛ حَلَّ لَهُ الوَطْءُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخلد النَّبيل، و(ابْنُ جُرَيْجٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيجٍ، و(ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عبيد الله ابن أبي مُلَيْكَة زُهيرِ بنِ عبد الله بن جُدعان التيميُّ، وتَقَدَّمَ أنَّ زُهيرًا صحابيٌّ، و(ذَكْوَانُ): هو مولى عائشةَ أمِّ المؤمنين رضي الله عنها، وكنيته أبو عمرو.

قوله: (تُسْتَأْذَنُ): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ): القول فيه كالقول فيما قبلَه[ح٦٩٥٩]/. [٢/٣٩٢ب]

قوله: (هَوِيَ رَجُلٌ جَارِيَةً): (هَوِيَ): بفتح الهاء، وكسر الواو، أي: أحبَّ.

١٢- باب مَا يُكْرَهُ مِنِ احْتِيَالِ المَرْأَةِ مَعَ الزَّوْجِ وَالضَّرَائِرِ، وَمَا نَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ

٦٩٧٢- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُحِبُّ الحَلْوَاءَ، وَيُحِبُّ العَسَلَ، وَكَانَ إِذَا صَلَّى العَصْرَ، أَجَازَ عَلَى نِسَائِهِ فَيَدْنُو مِنْهُنَّ، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ، فَاحْتَبَسَ عِنْدَهَا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَحْتَبِسُ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِي: أَهْدَتِ امْرَأَةٌ مِنْ قَوْمِهَا عُكَّةَ عَسَلٍ، فَسَقَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً، فَقُلْتُ: أَمَا وَاللهِ لَنَحْتَالَنَّ لَهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَوْدَةَ، قُلْتُ: إِذَا دَخَلَ عَلَيْكِ فَإِنَّهُ سَيَدْنُو مِنْكِ، فَقُولِي لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَكَلْتَ مَغَافِيرَ؟ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ: لَا، فَقُولِي لَهُ: مَا هَذِهِ الرِّيحُ؟ -وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوجَدُ مِنْهُ الرِّيحُ- فَإِنَّهُ سَيَقُولُ: سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ، فَقُولِي لَهُ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ العُرْفُطَ، وَسَأَقُولُ ذَلِكِ، وَقُولِيهِ أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى سَوْدَةَ؛ قَالَتْ: تَقُولُ سَوْدَةُ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ كِدْتُ أَنْ أُبَادِرَهُ بِالَّذِي

قُلْتِ لِي، وَإِنَّهُ لَعَلَى البَابِ فَرَقًا مِنْكِ، فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، قُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَكَلْتَ مَغَافِيرَ؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: فَمَا هَذِهِ الرِّيحُ؟ قَالَ: «سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ»، قُلْتُ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ العُرْفُطَ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيَّ، قُلْتُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ. وَدَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ فَقَالَتْ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ، قَالَتْ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ؟ قَالَ: «لَا حَاجَةَ لِي بِهِ»، قَالَتْ: تَقُولُ سَوْدَةُ: سُبْحَانَ اللهِ لَقَدْ حَرَمْنَاهُ، قَالَتْ: قُلْتُ لَهَا: اسْكُتِي.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة.

قوله: (يُحِبُّ الحَلْوَاءَ): تَقَدَّمَ أنَّ (الحَلواء) بالمدِّ عند أكثرهم، والأصمعيُّ يقصرها، وحكى أبو عليٍّ الوجهين، وقال الليث: الحَلواء؛ ممدودٌ: كلُّ حلو يُؤكَل، قاله ابن قُرْقُول[مطالع٢/٢٩٤]، وقد قَدَّمْتُ الاختلاف فيها ما هي، وكلام المحبِّ الطَّبَريِّ[ح٥٢٦٨].

قوله: (أَجَازَ عَلَى نِسَائِهِ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (جاز الوادي جوازًا، وأجازه: قطعه، وقال الأصمعيُّ: جازه: مشى فيه، وأجازه: قطعه، وأجزتُ عليه: نفذت، وكذلك جزت عليه). انتهى، وهذا أيضًا قاله غيرُه، والقولان معروفان(١).

قوله: (فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ، فَاحْتَبَسَ عِنْدَهَا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَحْتَبِسُ) الحديث: كذا هنا أنَّ شُرب العسل كان عند حفصة، وقد قَدَّمْتُ في (باب مَن أجاز طلاقَ الثلاث)(٢) أنَّ الأصحَّ: أنَّ شُرب العسل إنَّما كان عند زينب، لا حفصة، وقد تَقَدَّمَ هناك كلامُ الداوديِّ، وما عند عَبْد بن حُمَيدٍ، فانظره[ح٥٢٦٨].

قوله: (أَهْدَتْ لَهَا(٣) امْرَأَةٌ مِنْ قَوْمِهَا عُكَّةَ عَسَلٍ): تَقَدَّمَ أنَّ هذه المرأة لا أعرفها.

قوله: (أَمَا وَاللهِ): (أَمَا): بفتح الهمزة، وتخفيف الميم.

قوله: (أَكَلْتَ مَغَافِيرَ؟): تَقَدَّمَ الكلام على (المغافير) ضبطًا، وما هو[ح٤٩١٢].

قوله: (أَنْ يُوجَدَ مِنْهُ الرِّيحُ): يعني: الريح الكريهة، وحذف الوصف؛ للعلم به، وذلك لأنَّ المعروفَ أنَّ الرائحةَ الطيِّبَةَ كان يُحِبُّها ﷺ، ويكره الكريهةَ، فلهذا حذف الوصفَ الراوي، والله أعلم.

قوله: (جَرَسَتْ نَحْلُهُ العُرْفُطَ): تَقَدَّمَ الكلام على (جَرَسَت)، ومعناه: رَعَت، وتَقَدَّمَ الكلام على

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٨٣).

(٢) إنَّما هو في (باب ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾) بعده بثلاثة أبواب.

(٣) (لها): ليس في «اليونينيَّة» و(ق)، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(العُرْفُط) ضبطًا، وما هو، وأنَّه شجر العِضاه[ح٥٢٦٨].

قوله: (وَسَأَقُولُ ذَلِكِ): هو بكسر الكاف؛ لأنَّه خطابٌ لمؤنَّث، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (فَرَقًا مِنْكِ): (الفَرَق) بفتح الفاء والراء، وبالقاف: الفَزَع.

قوله: (حَرَمْنَاهُ): تَقَدَّمَ أنَّ (حَرَمه): ثُلاثيٌّ مُتَعَدٍّ، وِزان: سَرَقَه يسرِقه سَرِقًا؛ بكسر الراء، ويُقال أيضًا في لغة: أحرمه؛ إذا منعه.

١٣- بابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الاِحْتِيَالِ فِي الفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونِ

٦٩٧٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رضي الله عنه خَرَجَ إِلَى الشَّأْمِ، فَلَمَّا جَاءَ بِسَرْغَ بَلَغَهُ أَنَّ الوَبَاءَ وَقَعَ بِالشَّأْمِ، فَأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تُقْدِمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ»، فَرَجَعَ عُمَرُ مِنْ سَرْغَ.

وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عُمَرَ إِنَّمَا انْصَرَفَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

قوله: (بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الاِحْتِيَالِ فِي الفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونِ): اعلم أنَّ البُخاريَّ استدلَّ في هذا «الصحيح» على بطلان الحِيَل بأحاديثَ؛ منها: حديثُ الفِرار من الطاعون، وهذا من دِقَّة فهمه، وأنَّه إذا كان قد نهى عليه السلام عن الفِرار من قَدَر الله إذا نزل بالعبد؛ رضًا بقضاء الله، وتسليمًا بحُكمه؛ فكيف بالفِرار من أمره ودِينه إذا نزل بالعبد؟! قاله ابن قَيِّم الجَوزيَّة في «إغاثة اللَّهفان»[١/٥١٧].

قوله: (مِنَ الطَّاعُونِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وعلى (الوَبَاءَ)، وأنَّ بينهما خصوصًا وعمومًا، فإنَّ كلَّ طاعون وَباءٌ، وليس كلُّ وَباء طاعونًا، والله أعلم[ح٥٦٧٧ و٥٧٢٨].

قوله: (فَلَا تُقْدِمُوا): هو بفتح التَّاء والدَّال، وبضمِّ التَّاء، وكسر الدَّال.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ.

قوله: (فَلَمَّا جَاءَ سَرْغَ(١)): تَقَدَّمَ ضبطها وأين هي في (باب ما يُذكَر في الطَّاعون) في (كتاب المرضى والطِّبِّ)[ح٥٧٢٩]، وتَقَدَّمَ الكلام على (الشَّأم) طولًا وعرضًا[ح٧].

قوله: (وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عُمَرَ) إلى آخره: هذا معطوف على السَّند الذي قبله، فرواه البُخاريُّ عن عبد الله بن مَسْلَمةَ القعنبيِّ، عن مالك، عن الزُّهْرِيِّ، وليس تعليقًا؛ فاعلمه،

(١) كذا في (أ) وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (بِسَرْغ).

وحديث سالم عن أبي بكر وعمر مُرسَل، قاله أبو زُرْعة(١)، وهذا لا شكَّ فيه.

٦٩٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ يُحَدِّثُ سَعْدًا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ ذَكَرَ الوَجَعَ فَقَالَ: «رِجْزٌ -أَوْ: عَذَابٌ- عُذِّبَ بِهِ بَعْضُ الأُمَمِ، ثُمَّ بَقِيَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ، فَيَذْهَبُ المَرَّةَ وَيَأْتِي الأُخْرَى، فَمَنْ سَمِعَ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا يَقْدَمَنَّ عَلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ بِأَرْضٍ وَقَعَ بِهَا فَلَا يَخْرُجْ فِرَارًا مِنْهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(شُعَيْبٌ): هو ابنُ أبي حمزة، و(الزُّهْرِي): مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: ([ذَكَرَ الوَجَعَ فَقَالَ: رِجزٌ أَوْ عَذَابٌ] عُذِّبَ بِهِ بَعْضُ الأُمَمِ): المراد بـ(الوجع) هنا: الطَّاعون، والمراد بـ(بعض الأمم): بنو إسرائيل، وهذا الوصف بكونه عذابًا مُختَصٌّ بمَن كان قبلنا، وأمَّا هذه الأمَّة، فهو لها رحمة وشهادة، ففي «البُخاريِّ»[ح٦٥٣] و«مسلم»[م(١٩١٤) (١٦٤)]: «المطعون شهيدٌ»، وفي الحديث الصَّحيح: «أنَّه كان عذابًا يبعثُهُ اللهُ على مَن يشاءُ، فجعَلَهُ رَحْمَةً للمُؤْمِنينَ»(٢).

١٤- بابٌ فِي الهِبَةِ وَالشُّفْعَةِ

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ وَهَبَ هِبَةً أَلْفَ دِرْهَمٍ أَوْ أَكْثَرَ، حَتَّى مَكَثَ عِنْدَهُ سِنِينَ، وَاحْتَالَ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ رَجَعَ الوَاهِبُ فِيهَا، فَلَا زَكَاةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَخَالَفَ الرَّسُولَ ﷺ فِي الهِبَةِ وَأَسْقَطَ الزَّكَاةَ.

قوله: (وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ وَهَبَ هِبَةً) إلى آخره: (بعض النَّاس): القول فيه كالقول في الذي قبله[ح٦٩٥٩].

٦٩٧٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «العَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ، لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوْءِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظ، و(سُفْيَانُ) بعدَه: هو الثَّوريُّ، وقد تَقَدَّمَ مثلُه قبل ذلك، وذكرتُ فيه كلامًا قاله بعضُ حُفَّاظ العَصْرِ[ح٦٦٠٨]، والله أعلم، و(أَيُّوبُ): هو ابنُ أبي تميمةَ، و(السَّخْتِيَانِيُّ): تَقَدَّمَ أنَّه مُثلَّث السِّين غيرَ مَرَّةٍ.

قوله: (فِي قَيْئِهِ): هو بهمزةٍ مكسورة بعد الياء، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (مَثَلُ السَّوْءِ): هو بفتح السين، مهموز، وهذا ظاهِرٌ.

---

(١) انظر «مراسيل ابن أبي حاتم» (ص٨١).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٣٤) من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها.

٦٩٧٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ، فَلَا شُفْعَةَ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: الشُّفْعَةُ لِلْجِوَارِ، ثُمَّ عَمَدَ إِلَى مَا شَدَّدَهُ فَأَبْطَلَهُ وَقَالَ: إِنِ اشْتَرَى دَارًا فَخَافَ أَنْ يَأْخُذَ الجَارُ بِالشُّفْعَةِ، فَاشْتَرَى سَهْمًا مِنْ مِائَةِ سَهْمٍ، ثُمَّ اشْتَرَى البَاقِيَ، وَكَانَ لِلْجَارِ الشُّفْعَةُ فِي السَّهْمِ الأَوَّلِ، فَلَا شُفْعَةَ لَهُ فِي بَاقِي الدَّارِ، وَلَهُ أَنْ يَحْتَالَ فِي ذَلِكَ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المسنديُّ، تَقَدَّمَ، و(هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ): هو قاضي صنعاء، و(مَعْمَرٌ) بفتح الميمَين، وإسكان العين: هو ابنُ راشد، و(الزُّهْري): مُحَمَّد بن مسلم، و(أَبُو سَلَمَةَ): عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف، أحد الفقهاء السَّبعة، على قول الأكثر/. [٢/٣٩٣أ]

قوله: (وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٢٢١٣].

قوله: (وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ): القولُ فيه كالقولِ في الذي قبله[ح٦٩٥٩].

قوله: (ثُمَّ عَمَدَ): هو بفتح الميم في الماضي، يعمِد؛ بكسرِها في المضارع، عكس (صعِد)، وقد ذكرتُ لك[ح١٢٢] ما رأيته في حاشية نسخةٍ أنَّه بكسر الميم في الماضي، ونقله عن «شرح الفصيح» لِلَّبْلِيِّ[(١)].

قوله: (إِلَى مَا شَدَّدَهُ): بالشِّين المُعْجَمَة في أصلنا، وبالمُهْمَلَة نسخةٌ في الهامش.

٦٩٧٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ الشَّرِيدِ قَالَ: جَاءَ المِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى مَنْكِبِي، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ إِلَى سَعْدٍ، فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ لِلْمِسْوَرِ: أَلَا تَأْمُرُ هَذَا يَشْتَرِي مِنِّي بَيْتِي الَّذِي فِي دَارِهِ، فَقَالَ: لَا أَزِيدُهُ عَلَى أَرْبَعِمِائَةٍ، إِمَّا مُقَطَّعَةٍ وَإِمَّا مُنَجَّمَةٍ، قَالَ: أُعْطِيتُ خَمْسَمِائَةٍ نَقْدًا، فَمَنَعْتُهُ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ». مَا بِعْتُكَهُ -أَوْ قَالَ: مَا أَعْطَيْتُكَهُ- قُلْتُ لِسُفْيَانَ: إِنَّ مَعْمَرًا لَمْ يَقُلْ هَكَذَا، قَالَ: لَكِنَّهُ قَالَهُ لِي هَكَذَا.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَبِيعَ الشُّفْعَةَ فَلَهُ أَنْ يَحْتَالَ حَتَّى يُبْطِلَ الشُّفْعَةَ، فَيَهَبَ البَائِعُ لِلْمُشْتَرِي الدَّارَ، وَيَحُدُّهَا وَيَدْفَعُهَا إِلَيْهِ، وَيُعَوِّضُهُ المُشْتَرِي أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَلَا يَكُونُ لِلشَّفِيعِ فِيهَا شُفْعَةٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ المَدينيِّ، الجِهْبِذ، و(سُفْيَانُ) بعدَه: تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن عُيَيْنَة، و(عَمْرو بْن الشَّرِيدِ) بفتح الشين المُعْجَمَة، وكسر الراء المُخَفَّفة، ثمَّ مُثنَّاة تحت

(١) «تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح» (ص٨٣).

ساكنة، ثمَّ دال مهملة، وهذا مَعْرُوفٌ عند أهله، و(المِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بكسر الميم، وإسكان السين المُهْمَلَة، وأنَّه صحابيٌّ صغيرٌ، وأنَّ (مَخْرَمَة) والده: من مُسلِمة الفتح، وتقدَّما مُترجَمَين.

قوله: (عَلَى مَنْكِبِي): هو بالإفراد.

قوله: (فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ إِلَى سَعْدٍ): هو سعد بن أبي وقَّاص مالكٍ، وسيأتي أنَّه سعد بن مالك[ح٦٩٨١]، وهو هو، أحدُ العشرة رضوان الله عليهم أجمعين.

قوله: (فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ لِلْمِسْوَرِ): (أبو رافع) هذا: هو مولى النَّبيِّ ﷺ، اسمه إبراهيم القِبطيُّ، وقيل: أسلم، ويُقال: ثابت، ويُقال: هُرمُز، ترجمتُه معروفة، صحابيٌّ مشهور، أخرج له الجماعة، وقد تَقَدَّمَ، وكان قِبطِيًّا(١).

قوله: (أَلَا تَأْمُرُ): (أَلَا) بفتح الهمزة، مخفَّف اللَّام.

قوله: (بَيْتِي الَّذِي فِي دَارِهِ(٢)): (بيتي) بالإفراد، ولهذا قال: (الذي)، وسيأتي في آخر (باب احتيال العامل؛ ليُهدَى له): (أنَّ أبا رافعٍ ساومَ سعد بن مالك بيتًا)[ح٦٩٨١]، وقد تَقَدَّمَ في (الشُّفعة): (ابتع منِّي بيتيَّ في دارك): (بيتيَّ) بتشديد الياء: مثنًّى، (فقال: ما أبتاعهما، فقال له المسور: لَتَبْتَاعَنَّهُمَا)[ح٢٢٥٨]، ففي هذا أنَّهما بيتان، والجواب: لعلَّه أراده أن يبيعه أوَّلًا بيتًا، فقال له ما قال، ثمَّ عرض له بيع البيتَين، فقال ما قال، ولا يَحتمل أنَّه أراد بالإفراد: الجنسَ، ولا دارًا تجمع بيتَين؛ لاختلاف الثمن، ولو كان الثمن مُتَّحِدًا؛ لجاز هذا والذي قبله، والله أعلم.

قوله: (إِمَّا مُقَطَّعَةٍ وَإِمَّا مُنَجَّمَةٍ): (إمَّا) في الموضعين: بكسر الهمزة، وتشديد الميم.

قوله: (مُقَطَّعَةٍ وَإِمَّا مُنَجَّمَةٍ): معناهما: مُقسَّطة، ولكن شكَّ الراوي: أيَّ اللَّفظَين قال؟ و(مُقطَّعة) و(مُنجَّمة) مجروران مع التَّنوين، ويجوزُ نصبُهما مُنوَّنَين على الحال.

قوله: (بِسَقَبِهِ(٣)): تَقَدَّمَ ما (السَّقَبُ)، ويقال: سَقَبٌ وصَقَبٌ؛ وهو القربُ، وقد قَدَّمْتُ أنَّه مِن الأضداد[ح٢٢٥٨].

قوله: (قُلْتُ لِسُفْيَانَ): قائل ذلك هو شيخُ البُخاريِّ عليُّ بن عبد الله ابن المَدينيِّ، و(سفيان): تَقَدَّمَ أنَّه ابنُ عُيَيْنَة، و(مَعْمَر): تَقَدَّمَ ضبطه مرارًا، وأنَّه ابنُ راشد.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٣/٣٠١).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق): (داري).

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (بِصَقَبِهِ).

قوله: (وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ): القول فيه كالذي قبله[ح٦٩٥٩].

قوله: (فَيَهَبُ): هو بفتح الهاء مَنْصُوبٌ ومرفوعٌ في أصلنا بالقلم(١).

٦٩٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ: أَنَّ سَعْدًا سَاوَمَهُ بَيْتًا بِأَرْبَعِمِائَةِ مِثْقَالٍ فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الجَارُ أَحَقُّ بِصَقَبِهِ» لَمَا أَعْطَيْتُكَ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنِ اشْتَرَى نَصِيبَ دَارٍ، فَأَرَادَ أَنْ يُبْطِلَ الشُّفْعَةَ، وَهَبَ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ، وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ يَمِينٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ): هذا هو الفِرْيَابيُّ، وقد قَدَّمْتُ الفرق بينه وبين مُحَمَّد بن يوسف البيكنديِّ البُخاريِّ، وذكرتُ المواضع في هذا «الصَّحيح» التي روى فيها البُخاريُّ عن البيكنديِّ في أوائل هذا التعليق[ح٦٨]، و(سُفْيَانُ) بعدَه: هو الثَّوريُّ، و(عَمْرو بْن الشَّرِيدِ): تَقَدَّمَ أعلاه ضبطُه، و(أَبُو رَافِعٍ): تَقَدَّمَ أعلاه، و(سَعْدٌ): هو ابنُ أبي وقَّاص مالكِ بن أُهَيب، أحدُ العشرة، تَقَدَّمَ أعلاه.

قوله: (بِصَقَبِهِ): تَقَدَّمَ ما (الصَّقَبُ)، ويقال: سَقَبٌ، وتَقَدَّمَ أعلاه وقبلَه أنَّه القُرب، وقدَّمت أيضًا أنَّه من الأضداد[ح٢٢٥٨، ٦٩٧٧].

قوله: (وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ): القولُ فيه كالذي قبله[ح٦٩٥٩].

١٥ - بابُ احْتِيَالِ العَامِلِ لِيُهْدَى لَهُ

قوله: (لِيُهْدَى لَهُ): (يُهدَى): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٦٩٧٩ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَجُلًا عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ، يُدْعَى ابْنَ اللُّتْبِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسَبَهُ، قَالَ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَهَلَّا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ، حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا»، ثُمَّ خَطَبَنَا، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنِّي أَسْتَعْمِلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى العَمَلِ مِمَّا وَلَّانِي اللهُ، فَيَأْتِي فَيَقُولُ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ، وَاللهِ، لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا لَقِيَ اللهَ يَحْمِلُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَلَأَعْرِفَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللهَ يَحْمِلُ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ، أَوْ شَاةً تَيْعِرُ»، ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ حَتَّى رُئِيَ بَيَاضُ إِبْطِهِ، يَقُولُ: «اللهمَّ هَلْ بَلَّغْتُ». بَصُرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أُذُنِي.

---

(١) الذي في (ق) النصب فقط، وفيه علامة كشط؛ فلعلَّها الضمَّة كُشِطَت.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، و(**أَبُو حُمَيْد السَّاعِدِيُّ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الرَّحْمَن بن عمرو بن سعد، وقيل: ابن المنذر بن سعد، الخزرجيُّ، صحابيٌّ مشهور رضي الله عنه، تَقَدَّمَ[ح٧٣٧].

قوله: (**رَجُلًا عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ يُدْعَى ابْنَ اللُّتْبِيَّةِ**): تَقَدَّمَ ضبطُه، وأنَّ الصواب فيه سكونُ التَّاء سواءٌ قلتَه بالألف أو باللَّام، وتَقَدَّمَ أنَّه وقع تسميتُه في بعض الروايات في «البُخاريِّ»: (عبد الله)[ح١٥٠٠](١)، و(بنو سُلَيم) بضَمِّ السِّين، وفتح اللَّام.

قوله: (**هَذَا مَالُكُمْ**): هو بضَمِّ اللَّام، وهو خبر، والمبتدأ: (هذا)، وكذا قولُه: (يأْتِيْنا **فَيَقُولُ: هَذَا مَالُكُمْ**)، وكذا في أصلنا [بضمِّ اللام، ويجوز فتحها، وتكون اللَّام جارَّة](٢)، و(مَا): هي (ما) بمعنى: الَّذي، والله أعلم.

قوله: (**أَمَّا بَعْدُ**): تَقَدَّمَ الكلام على إعرابها، والاختلافِ في أوَّل مَن قالها، في أوَّل هذا التعليق[ح٧].

قوله: (**لَهُ رُغَاءٌ**): تَقَدَّمَ ضبطُه، وما هو[ح١٤٠٢]، وكذا (**خُوَارٌ**)[ح١٤٥٩]، وكذا (**تَيْعِرُ**)، وأنَّها بالكسر أفصحُها منها بالفتح(٣)[ح٢٥٩٧]، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (**بَيَاضُ إِبْطَيْهِ**(٤))، وأنَّه مِن علامات نُبوَّتِه [صلى الله عليه وسلم][ح٣٩٠]، و(**رِيْءَ**): بكسر الرَّاء مفتوح الهمزة(٥)، وبضمِّها ثمَّ همزة مكسورة وفتح الياء[ح٣٦٤](٦).

قوله: (**بَصْرَ عَيْنِي وَسَمْعَ أُذُنِي**): (بَصْرَ) بفتح المُوَحَّدة، وإسكان الصَّاد المُهْمَلَة، وفتح الراء، و(سَمْعَ) بفتح السين المُهْمَلَة، وإسكان الميم، وبالعين المُهْمَلَة أيضًا، كذا هو مضبوط في أصلنا، وعلى (بَصْر): (صح)، وكذا على (سَمْع): (صح)، وفي الهامش: (بَصُرَ) و(سَمِعَ)، وعليهما علامة الدِّمْيَاطيِّ، وأنَّها روايةُ أبي ذرٍّ. انتهى، قال ابنُ قُرْقُول: (وفي «كتاب الحيل»: «بَصْرَ عيني، وسَمْعَ أُذُني»؛ بسكون الصَّاد والميم، وفتح الراء والعين، كذا ضبطه أكثرُهم، والرفعُ في الحديث الأوَّل أوجهُ، قال سيبويه: «العرب تقول: سمْعُ أُذُني زيدًا، ورَأْيُ عيني ذا»[الكتاب١/١٩١]؛ بضَمِّ آخرهما، وأمَّا الذي في «كتاب الحيل»؛ فوجهُهُ النَّصبُ على المصدر؛ لأنَّه لم يُذكَر المفعول بعدَه). انتهى[مطالع١/٥٢٣].

---

(١) وهي رواية أبي زيد المروزي.

(٢) ما بين معقوفين ليس في (أ)، ولا بُدَّ منه لاستقامة الكلام.

(٣) كذا رواية «اليونينيَّة»: (تيعَر).

(٤) كذا في (أ)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (إبطِهِ).

(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٦) وهي رواية «اليونينيَّة» و(ق).

٦٩٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الجَارُ أَحَقُّ بِصَقَبِهِ».

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنِ اشْتَرَى دَارًا بِعِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَحْتَالَ حَتَّى يَشْتَرِيَ الدَّارَ بِعِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَيَنْقُدُهُ تِسْعَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ وَتِسْعَمِائَةِ دِرْهَمٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ دِرْهَمًا، وَيَنْقُدُهُ دِينَارًا بِمَا بَقِيَ مِنَ العِشْرِينَ الأَلْفَ، فَإِنْ طَلَبَ الشَّفِيعُ؛ أَخَذَهَا بِعِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَإِلَّا فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَى الدَّارِ، فَإِنِ اسْتُحِقَّتِ الدَّارُ، رَجَعَ المُشْتَرِي عَلَى البَائِعِ بِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ، وَهُوَ تِسْعَةُ آلَافِ دِرْهَمٍ وَتِسْعُمِائَةٍ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَدِينَارٌ؛ لأَنَّ البَيْعَ حِينَ اسْتُحِقَّ انْتَقَضَ الصَّرْفُ فِي الدِّينَارِ، فَإِنْ وَجَدَ بِهَذِهِ الدَّارِ عَيْبًا وَلَمْ تُسْتَحَقَّ؛ فَإِنَّهُ يَرُدُّهَا عَلَيْهِ بِعِشْرِينَ أَلْفًا، قَالَ: فَأَجَازَ هَذَا الخِدَاعَ بَيْنَ المُسْلِمِينَ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَيْعُ المُسْلِمِ لَا دَاءَ وَلَا خِبْثَةَ وَلَا غَائِلَةَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضلُ بنُ دُكَين، الحافظ، و(سُفْيَانُ) بعدَه: هو الثَّوريُّ، و(عَمْرُو بْنُ الشَّرِيدِ) وكذا (أَبُو رَافِعٍ) تقدَّما أعلاه/. [٢/٣٩٣ب]

قوله: (أَحَقُّ بِصَقَبِهِ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه القرب، وأنَّ السَّقَب والصَّقَب: القُرب، وأنَّه من الأضدادِ[ح٦٩٧٧].

قوله: (وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ): القول فيه كالذي قبلَهُ[ح٦٩٥٩].

قوله: (بِعِشْرِينَ أَلْفَ): (ألفَ): مَنْصُوبٌ غيرُ مُنَوَّنٍ؛ للإضافة، ونصبُه على التَّمييز، وكذا الثَّانية، وكذا الثَّالثة.

قوله: (وَيَنْقُدَهُ): هو بفتح أوَّله؛ لأنَّه ثُلاثيٌّ، ومضمومُ القاف، ومفتوح الدال، ويجوزُ ضمُّها، والثَّاني في أصلنا، والأوَّلُ عليها علامةُ نسخةِ الدِّمْيَاطيِّ(١)، وكذا الثَّانية.

قوله: (أَخَذَهَا(٢)): هو فعلٌ ماضٍ، كذا هو مضبوطٌ في أصلنا.

قوله: (فَإِنِ اسْتُحِقَّتِ الدَّارُ): (استُحِقَّتْ) بضَمِّ التَّاءِ، وكسر الحاء: مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(الدارُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل، أي: خرجتْ مُستَحقَّةً، وكذا (اسْتُحِقَّ): مَبْنيٌّ أيضًا للمفعول، وكذا (تُسْتَحَقَّ): هو بضَمِّ أوَّله، وفتح ثالثه، مَبْنيٌّ أيضًا.

قوله: (هَذَا الخِدَاعَ): تَقَدَّمَ في أوَّل هذا الكتاب (كتاب الحيل) ما (الخِداع) فانظره[قبل ح٦٩٦٤].

(١) وهي رواية «اليونينيَّة»، وينظر هامشها.

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» (أَخْذَهَا).

قوله: (بَيْعُ الْمُسْلِمِ[(١)]): (بيعُ): مَرْفُوعٌ، ورفعُه معروفٌ.

قوله: (لَا دَاءَ وَلَا خِبْثَةَ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه في (البيوع)، وكذا (وَلَا غَائِلَةَ)[ح٢٠٧٨].

٦٩٨١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ: أَنَّ أَبَا رَافِعٍ سَاوَمَ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ بَيْتًا بِأَرْبَعِمِائَةِ مِثْقَالٍ وَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الجَارُ أَحَقُّ بِصَقَبِهِ» مَا أَعْطَيْتُكَ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى) بعد (مُسدَّد): هو ابنُ سعيد القَطَّان، و(سُفْيَانُ) بعدَه: هو الثَّوريُّ، و(عَمْرُو بْنُ الشَّرِيدِ) و(أَبُو رَافِعٍ) تقدَّما قريبًا، و(سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه ابنُ أبي وقَّاص، أحدُ العشرة رضي الله عنهم.

قوله: (بِصَقَبِهِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وأنَّه القُرب، وأنَّ في روايةٍ: (السَّقَب) بالسين، وأنَّهما من الأضداد، والمُراد هنا: القُرب[ح٢٢٥٨].

❋ ❋ ❋

(١) (بيعُ المسلمِ): ليس في رواية «اليونينيَّة»، وإثباتُها روايةُ أبي ذرٍّ.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

٩٠ - كِتَابُ التَّعْبِيرِ

١ - بابٌ: وَأَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ

(كِتَابُ التَّعْبِيرِ) إلى (كِتَاب الفِتَنِ).

فائدةٌ: يُقال: عَبَرْتُ الرؤيا -بالتَّخفيف- أَعْبُرُها عِبارةً -بكسر العين في المصدر، نصَّ عليه ابن قُرْقُول(١)-؛ إذا فسَّرتَها، قال الله تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وأوصلَ الفعلَ باللَّام كما قال: إنْ كنت للمال جامعًا، ويُقال أيضًا: عبَّرتُ الرؤيا تعبيرًا؛ إذا فسَّرتَها، قاله الجوهريُّ غيرَ يسير، وذكر ابنُ قُرْقُول: (عَبَرَ وعبَّر؛ مُخفَّفًا ومُشدَّدًا)(١)، وكذا حكاهما ابنُ الأثير، والذي قاله شيخُ الإسلام البُخاريُّ على لغة التَّشديد، وكان الأولى به استعمالَ لغةِ القرآن، والله أعلم.

فائدةٌ: قال عُبادة بن الصَّامت موقوفًا عليه: (رؤيا المؤمنِ: كلامٌ يكلِّمُ اللهُ به عبدَه في النَّوم) انتهى، وهذا لا يُقال مِن جهة الرأي، فهو مَرْفُوعٌ، والله أعلم، نقله ابن القَيِّمِ في «شرح منازل السَّائرين»[٦٦/١]، وزاد في كتاب «الرُّوح»: (وقاله غير عبادة). انتهى[الروح٢٩]، وقد رأيتُ في ذلك حديثًا مرفوعًا إلى النَّبيِّ ﷺ، لكن لا أدري مِن حديث مَنْ مِن الصَّحَابة؟ ثمَّ رأيتُه مرفوعًا عن عُبادة في «نوادر الأصول» للحَكِيم التِّرْمِذيِّ، ذكره بإسنادٍ لنفسه(٢).

قوله: (**وأَوَّلُ مَا بُدِئَ**): (بُدِئَ) بضَمِّ أوَّله، وكسر الدَّال، بهمزة مفتوحة: مَبْنِيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (**مِنَ الوَحْيِ**): تَقَدَّمَ الكلام على (مِن) هذه، وأنَّ فيها قولين؛ أحدهما: لبيان الجنس، والثاني:

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٣٦٦/٤).

(٢) أخرجه الحكيم الترمذي في «النوادر» (٤٩٤) من حديث عمر بن أبي عمر عن نعيم بن حماد، وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٨٦) من حديث عمرو بن عثمان، والضياء في «المختارة» (٢٧٥/٨) من حديث إبراهيم بن محمد بن عرق عن عمرو بن عثمان، كلاهما نعيم وعمرو عن أبيه عثمان بن كثير، عن محمد بن مهاجر، عن جنيد بن ميمون، عن حمزة بن الزبير، عن عبادة، وجنيد مجهول.

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١١٨/٢) من حديث أحمد بن المعلى، عن هشام بن عمار، عن الوليد ابن مسلم. ح: وعن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة، عن أبيه، عن إسماعيل بن عياش، كلاهما الوليد وإسماعيل عن صفوان بن عمرو، عن حميد بن عبد الله المزني، عن عبادة، وفيه انقطاع وحميد مجهول.

للتبعيض، مُطَوَّلًا في أوَّل هذا التعليق[ح٣].

قوله: (**الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ**): تَقَدَّمَ أنَّ في «مسلم»: (الصَّادقة)[م١٦٠]، وكذا رواه البُخاريُّ هنا -كما سيأتي[ح٦٩٨٢]- وفي ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ في (التَّفسير)[ح٤٩٥٣و٤٩٥٦]، و(الصَّادقة) و(الصَّالحة): هي تباشير النُّبوَّة؛ لأنَّه لم يقع فيها ضِغْث[ح٣].

٦٩٨٢ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ.**

(ح): وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ **فَلَقِ الصُّبْحِ**، فَكَانَ يَأْتِي **حِرَاءَ فَيَتَحَنَّثُ** فِيهِ -**وَهُوَ التَّعَبُّدُ**- اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ العَدَدِ، وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَتُزَوِّدُهُ لِمِثْلِهَا، حَتَّى **فَجِئَهُ** الوَحْيُ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ، فَجَاءَهُ **المَلَكُ** فِيهِ، فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «فَقُلْتُ: **مَا أَنَا بِقَارِئٍ**، فَأَخَذَنِي **فَغَطَّنِي** حَتَّى بَلَغَ مِنِّي **الجُهْدَ**، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الجُهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الجُهْدُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾ -حَتَّى بَلَغَ- ﴿مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾»، فَرَجَعَ بِهَا تَرْجُفُ **بَوَادِرُهُ**، حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ، فَقَالَ: «**زَمِّلُونِي** زَمِّلُونِي»، فَزَمَّلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ **الرَّوْعُ**، فَقَالَ: «يَا خَدِيجَةُ، مَا لِي؟»، وَأَخْبَرَهَا الخَبَرَ، وَقَالَ: «**قَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي**»، فَقَالَتْ لَهُ: كَلَّا، أَبْشِرْ، فَوَاللهِ لَا **يُخْزِيكَ** اللهُ أَبَدًا، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ **الكَلَّ**، **وَتَقْرِي الضَّيْفَ**، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الحَقِّ، ثُمَّ انْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى أَتَتْ بِهِ **وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلِ** بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ العُزَّى بْنِ قُصَيٍّ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّ خَدِيجَةَ **أَخُو أَبِيهَا**، وَكَانَ امْرَأً **تَنَصَّرَ فِي الجَاهِلِيَّةِ**، وَكَانَ يَكْتُبُ الكِتَابَ العَرَبِيَّ، **فَيَكْتُبُ بِالعَرَبِيَّةِ** مِنَ الإِنْجِيلِ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَكْتُبَ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا **قَدْ عَمِيَ**، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: أَيِ ابْنَ عَمِّ؛ اسْمَعْ مِنِ ابْنِ أَخِيكَ، فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: ابْنَ أَخِي، مَاذَا تَرَى؟ فَأَخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ مَا رَأَى، فَقَالَ وَرَقَةُ: هَذَا **النَّامُوسُ** الَّذِي **أُنْزِلَ عَلَى مُوسَى**، يَا لَيْتَنِي **فِيهَا جَذَعًا**، **أَكُونُ أَحْيَا** حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ**»، فَقَالَ وَرَقَةُ: لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ **قَطُّ** بِمَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِيَ، وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرْكَ نَصْرًا **مُؤَزَّرًا**، ثُمَّ لَمْ **يَنْشَبْ** وَرَقَةُ أَنْ تُوُفِّيَ، **وَفَتَرَ** الوَحْيُ فَتْرَةً حَتَّى حَزِنَ النَّبِيُّ ﷺ **فِيمَا بَلَغَنَا**، **حُزْنًا عَدَا** مِنْهُ مِرَارًا كَيْ يَتَرَدَّى مِنْ رُءُوسِ **شَوَاهِقِ** الجِبَالِ، فَكُلَّمَا أَوْفَى **بِذِرْوَةِ** جَبَلٍ لِكَيْ يُلْقِيَ نَفْسَهُ مِنْهُ تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ ؈، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ؛ إِنَّكَ رَسُولُ اللهِ حَقًّا، فَيَسْكُنُ لِذَلِكَ **جَأْشُهُ**، **وَتَقِرُّ** نَفْسُهُ، فَيَرْجِعُ، فَإِذَا طَالَتْ عَلَيْهِ فَتْرَةُ الوَحْيِ؛ **غَدَا لِمِثْلِ ذَلِكَ**، فَإِذَا

أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ ﷺ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٦]: ضَوْءُ الشَّمْسِ بِالنَّهَارِ، وَضَوْءُ القَمَرِ بِاللَّيْلِ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، و(اللَّيْثُ): هو ابنُ سعد، و(عُقَيْلٌ): بضَمِّ العين، وفتح القاف، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو الزُّهْرِيُّ.

قوله: (ح): تَقَدَّمَ الكلام عليها كتابةً وتلفُّظًا[ح٦]، وسأذكره في أواخر هذا التَّعليق إن شاء الله تعالى[ح٧٥٦١].

قوله: (حَدَّثَنَا[1] عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): الظاهرُ أنَّه المسنَديُّ، ومستندي في «الكمال» لعبد الغنيِّ، وذلك أنَّه لم يذكر في الرُّواةِ عن عبد الرَّزَّاق أحدًا اسمه عبد الله بن مُحَمَّد سوى المسنَديِّ، والله أعلم[2]، وتَقَدَّمَ الكلامُ على (مِثْلَ)، وعلى (فَلَقِ الصُّبْحِ)، وعلى (حِرَاء)، وأنَّه يُمَدُّ ويُقصَر، ويُؤنَّث ويُذكَّر، ويُصرَف ولا يُصرَف، وأنَّه جبلٌ على ثلاثة أميال من مكَّةَ، وقدَّمت كلام الخَطَّابيِّ في تخطئة أهل الحديث في النطق به[إصلاح٤٥]، وعلى (التَّحَنُّث؛ وَهُوَ التَّعَبُّدُ)، و(فَجِئَهُ)، معناه: جاءه بغتةً، و(المَلَكُ): تَقَدَّمَ أنَّه جبريل ﷺ، وتَقَدَّمَ الكلامُ على قوله: (مَا أَنَا بِقَارِئٍ)، وعلى (فَغَطَّنِي) ومعناه: عصرني وضمَّني، وعلى (الجَهْدَ) وإعرابِه، وعلى الحكمة في أنَّه غطَّه ثلاث مَرَّاتٍ مِن عند السُّهَيليِّ[الروض١/٢٧١]، وعلى قوله: (﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١])، وكلام الدِّمْيَاطيِّ في ذلك، وأنَّ فيه دليلًا على أنَّه أوَّل ما نَزَل مِن القرآن، وقدَّمتُ الاختلافَ في ذلك[ح٤]، وعلى (البَوَادِر)[ح٤]، وعلى (زَمِّلُونِي)، وعلى (الرَّوْعُ) بفتح الرَّاء؛ وهو الفَزَع، وعلى قوله: (لَقَدْ[3] خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي) ما هذه الخشية، وعلى (يُخْزِيكَ)، وعلى (الكَلَّ)، وعلى (تَقْرِي الضَّيْفَ)، وأنَّه ثُلاثيٌّ، وعلى (وَرَقَة بْن نَوْفَل)، وما يتعلَّق به، وبعض ترجمته، وأنَّه أوَّلُ ذَكَرٍ أَسلَمَ، وفي أصلنا: (أَخُو أَبِيهَا) أي: وهو أخو أبيها، وفي نسخةٍ: (أخي أبيها)، وهذه الجادَّةُ، وعلى (تَنَصَّرَ فِي الجَاهِلِيَّةِ)، ذكرتُ أنَّه تهوَّدَ أوَّلًا، ثمَّ تنصَّرَ، وعلى (فَيَكْتُبُ بِالعَرَبِيَّةِ) ما وقع في أوَّل «الصَّحيح»[4]، والصَّوابُ غيرُه، وقد أُوِّلتْ، وعلى (قَدْ عَمِيَ)، وعددتُ العميان مِنَ الأنبياءِ، والصَّحَابةِ، وبعضِ التَّابعين، وعلى (النَّامُوسُ) وما هو، وعلى قولِه: (أُنزِلَ عَلَى مُوسَى)،

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وَحَدَّثَنِي).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/٥٥).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قد).

(٤) إذ وقع في الحديث (٣): (بالعبرانيَّة).

ولم يُذكَر في «الصحيح»: (على عيسى)، ولكن وردتْ[(١)]، والحكمة في عدوله لو لم يُرِد تلك، وعلى (فِيهَا)، وعلى (جَذَعًا) أي: شابًّا قويًّا، كلُّ ذلك في أوَّل هذا التَّعليق[ح٣].

قوله: (أَكُونُ أَحْيَا[(٢)]): كذا في أصلنا: بفتح الهمزة مُعتلٌّ، وله معنًى، ولكن الذي أحفظه: (حَيًّا)، وكذا هو في نسخةٍ طرأتْ على هامش أصلنا، وتَقَدَّمَ الكلام على (أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟)، وعلى (قَطُّ) بلغاتها[ح٧]، وعلى (مُؤَزَّرًا)، وعلى (يَنْشَبْ) أي: يلبث ويمكُث، وعلى (فُتُور الوَحْي)، كم مُدَّتُه، وما الحكمة في ذلك[ح٣].

قوله: (حَتَّى حَزِنَ رَسُولُ اللهِ[(٣)] ﷺ فِيمَا بَلَغَنَا حُزْنًا عَدَا[(٤)] مِنْهُ مِرَارًا) إلى آخره: قال القاضي في «الشفا»: (وقولُ مَعْمَر في فترة الوحي: «فحَزِنَ رسولُ الله ﷺ» إلى آخره: [لا يَقدَحُ في هذا الأصلِ[(٥)]؛ لقولِ مَعمَرٍ عنه: «فِيمَا بَلَغَنَا»، و]لم يُسنِدْه، ولا ذكرَ رواتَه، ولا مَن حدَّث به، ولا أنَّه ﷺ قاله، ولا يُعرَف هذا إلَّا مِن جهة النَّبيِّ ﷺ) إلى آخر كلام القاضي، وهو حَسَنٌ، فانظره في «الشفا»[٦١٥]، وقولُ القاضي: (إنَّ هذا قول مَعْمَر) فيه نظر؛ وذلك لأنَّ في «سيرة أبي الفتح اليَعْمَريِّ ابنِ سيِّدِ النَّاس» ما لفظُه: («وروينا من طريق الدُّولابيِّ: حَدَّثَنَا يونس بن عبد الأعلى: حَدَّثَنَا عبد الله ابن وَهْب، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهْرِيِّ، عن عُروةَ، عن عائشةَ ﵂»، فذكر نحوَ ما تَقَدَّمَ -وفي آخره-: ثمَّ لم ينشبْ ورقةُ أن تُوُفِّيَ، وفترَ الوحي فترةً حتَّى حَزِنَ رسولُ الله ﷺ فيما بلغنا [حُزْنًا] غَدَا منه مرارًا) الحديث[عيون الأثر١/١٧٠]، فهذا بسندٍ ليس فيه مَعْمَر بالكليَّة، ولعلَّ قائلَ هذا الكلامِ الزُّهْرِيُّ، فإنَّها عادتُه، ويَحتمل أن يكون غيرَه، والجوابُ عنه كالجواب عن بلاغِ مَعْمَرٍ في أنَّه قاله/. [٢/٣٩٤أ]

---

(١) أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/١٨١)، وفيه: (هذا الناموس الذي أُنزل على عيسى ﵇)، ورواه الزبير ابن بَكَّار في «جمهرة نسب قريش» (١/٤٥٤): (ناموس عيسى ابن مريم).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) من نسخة: (حَيًّا).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبِيُّ).

(٤) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) من نسخة: (غدا).

(٥) مراده بـ(الأصل): أنَّ ما وَرَدَ في حديثِ السِّيرةِ ومُبتدَأِ الوَحْيِ مِن قولِهِ ﷺ لخديجة: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي» ليسَ معناهُ الشَّكَّ فيما آتاهُ اللهُ بعدَ رُؤيةِ الملَك، ولكن لعلَّه خشيَ ألَّا تَحتملَ قوَّتُهُ مقاومةَ الملَك، وأعباءَ الوحيِ، فينخلعَ قلبُهُ، أو تزهقَ نفسُهُ، وهذا على ما وردَ في الصَّحيح: أنَّه قاله بعدَ لقائِهِ الملَك، أو يكونُ ذلك قبلَ لُقياهُ الملَك، وقبلَ إعلامِ الله له بالنُّبوَّةِ وإظهارِه واصطفائِهِ له بالرِّسالة لِأوَّلِ ما عُرِضتْ عليه مِن العجائبِ، وتسليم الحجر والشَّجر عليه، وابتدائه بالمنامات والتَّباشير، تأنيسًا له ﵇، لئلَّا يَفْجَأَهُ الأمرُ مشاهدةً ومُشافهةً، فلا يَحتملُهُ لأوَّلِ حالةِ بنيةُ البشريَّة.

ثمَّ على تقدير صحَّتِهِ عن قائلِه مَن كان؛ عنه جوابان ذكرهما القاضي في «الشفا»؛ وهو أنَّه يُحمَل على أنَّه كان في أوَّل الأمر كما ذكرنا(١)، أو أنَّه فعل ذلك؛ لِمَا أحرجه مِن تكذيب مَن بلَّغه، كما قال تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦]، ويُصحِّح معنى هذا التأويل حديثٌ رواه شَريك، عن عبد الله بن مُحَمَّد بن عَقِيل، عن جابر بن عبد الله: أنَّ المشركين لمَّا اجتمعوا بدار النَّدْوة للتَّشاوُر في شأن النَّبيِّ ﷺ، واتَّفق رأيُهم أن يقولوا: إنَّه ساحر؛ اشتدَّ ذلك عليه، وتزمَّل في ثيابه، وتدثَّر فيها، فأتاه جبريل، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ﴾ [المزمل: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]، أو خاف أنَّ الفترة لأمرٍ أو سبب منه، فخَشِي أن تكون عقوبةً مِن ربِّه، ففعل ذلك بنفسه، ولم يَرِد بعدُ شرعٌ بالنَّهي عن ذلك، فيُعترَض به إلى آخر كلامه، وهو حَسَنٌ[الشفا٦١٦].

قوله: (عَدَا مِنْهُ): هو بإهمال العين في أصلنا في الموضعين(٢)، ومعناه معروفٌ، وفي أصلنا الدِّمَشْقيِّ: بإعجام الغين في الموضعين، وقد رأيتُ في نسخةٍ مقروءةٍ مقابلةٍ بعِدَّة نُسخٍ: (غدا) بإعجامِ الغين، وتجاه هذه في الحاشية: (عدا)، وعُمِل عليها ما صورته: (س)، وعُمِل تحت العين علامةُ إهمالٍ، وكُتِب إلى جانبها ما لفظُه: (حاشية دار الذَّهب مُعلَّمة كذا بالسِّين) انتهى، وأمَّا الثانية؛ فإنَّه أعجم غينَها، ولم يكتب تجاهها شيئًا، وبخطِّ شيخِنا الإمام الأستاذ أبي جعفر: (عدا) بإهمال العين وإعجامها بالقلم، وكُتِب عليها: (معًا)، وكذا في المكان الثاني.

قوله: (بِذُرْوَةِ جَبَلٍ): تَقَدَّمَ أنَّها بكسر الذال المُعْجَمَة وضمِّها أعلاه(٣)، و(تَبَدَّى): مُعتلٌّ غيرُ مهموزٍ، أي: ظهر، وتَقَدَّمَ الكلامُ على (الجَأْشُ)، وأنَّه بالجيم، ثمَّ همزة ساكنة، ويجوزُ تسهيلُها، ثمَّ شين معجمة، قال أبو عُبيد(٤): الجاش: القلبُ، وقال غيرُه: الجأش: ثبوتُ القلب عند الأمر المَهُولِ يَنْزِلُ، وقال الحربيُّ: هو ما ارتفع مِن القلب، قاله في «المطالع»، وأخرجه في (الجيم مع الهمزة)[مطالع ٢/٨١]، وكذا أخرجه في «الصِّحاح» في (جأش)، وقال: («الجأش»: القلب، وهو رُواعُه إذا اضطرب عند الفزع، يُقال: فلانٌ رابطُ الجأش، أي: يَربِطُ [نفسه] عنِ الفرار؛ لشجاعته). انتهى، وكذا أخرجه ابن الأثير في (الجيم مع الهمزة).

---

(١) أي: قبلَ لُقياهُ الملَك، وقبلَ إعلامِ الله له بالنُّبوَّةِ وإظهارِه واصطفائِهِ له بالرِّسالة.

(٢) الموضع الثاني في (ق): (غدا) بالغين المعجمة، وهي من الذهاب غدوة، ومعناه بالإهمال من (العدو) وهو الذهاب بسرعة.

(٣) إنَّما تقدَّم عند الحديث (٣١٣٣).

(٤) في «مطالع الأنوار»: (أبو عبيدة).

قوله: (وَتَقَرُّ نَفْسُهُ): (تَقَرُّ) بفتح أوَّله والقاف، وتُكسَر أيضًا، مُشدَّد الراء.

قوله: (عَدَا[١] لِمِثْلِ ذَلِكَ): تَقَدَّمَ الكلام عليه أعلاه.

٢- بابُ رُؤْيَا الصَّالِحِينَ

وَقَولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ إِلَى ﴿فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ٢٧].

٦٩٨٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الرُّؤْيَا الحَسَنَةُ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ».

قوله: (جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ): قال الشيخ محيي الدين النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ورُؤيا المسلم جزءٌ مِن خمسة وأربعين جزءًا مِنَ النُّبوَّة»[٢]، وفي رواية: «رؤيا الرجل الصالح جزءٌ من ستَّة وأربعين جزءًا من النُّبوَّة»[٣]، وفي رواية: «الرؤيا الصالحة جزءٌ من سبعين جزءًا من النُّبوَّة»[٤]، فحصل ثلاثُ روايات؛ المشهورُ: «جزءٌ من ستَّة وأربعين»، والثانية: «خمسة وأربعين»، والثالثة: «سبعين»، وفي غير «مسلم» مِن رواية ابن عَبَّاس: «من أربعين جزءًا»[٥]، وفي رواية: «من تسعة وأربعين»[٦]، وفي رواية العَبَّاس: «من خمسين»[٧]، ومن رواية ابن عمر: «ستَّة وعشرين»[٨]، ومن رواية

(١) لم تُضبَط هنا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (غدا).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٦٣) (٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٦٣) (٨/٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم (٢٢٦٥) (٩) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، ووقع عند الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢٣/١٠): (جزء من ستة وسبعين) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه أحمد (١٦١٨٣)، والترمذي (٢٢٧٨)، والطبراني في «الكبير» (٢٠٤/١٩) وغيرهم من حديث أبي رزين العقيلي، وأخرج أبو يعلى في «مسنده» (٦٧٠٦) من حديث أبي هريرة يقول لابن عباس: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رؤيا المسلم جزء من أربعين جزءًا من النبوة»، قال ابن عباس: من ستين، فقال أبو هريرة: تسمعني أقول: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتقول: من ستين!

(٦) أخرجه أحمد (٧٠٤٤) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٧) أخرجه البزار في «مسنده» (١٢٩٨)، والطبراني في «الأوسط» (٥٨٠٨).

(٨) أخرجه ابن عبد البر في «الاستذكار» (٤٥٤/٨)، و«التمهيد» (٢٨٢/١) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأمَّا من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ فقال الحافظ في «الفتح» (٣٨٠/١٢): (ووقع في «شرح النووي»: «وفي رواية عبادة: أربعة وعشرين، وفي=

عبادة: «من أربعة وعشرين»(١) انتهى [شرح مسلم١٥/٢٣].

وفي «المسند»: «جزءٌ من النُّبوَّة» من حديث جابر [ح١٤٦٨١]، وفيه: «من سبعة وأربعين» من حديث عبد الله ابن عَمرٍو(٢).

فحصل رواياتٌ في ذلك: (ستَّة وأربعون)، و(خمسة وأربعون)، و(سبعون)، و(أربعون)، و(تسعة وأربعون)، و(خمسون)، و(ستَّة وعشرون)، و(أربعة وعشرون)، و(جزءٌ من النُّبوَّة)، و(سبعة وأربعون)، هذا الذي وقفت أنا عليه من الروايات في ذلك، والله أعلم، ولم يخرِّجِ البُخاريُّ إلَّا (ستَّة وأربعين)(٣).

قال القاضي عياض رحمه الله: (أشار الطَّبَريُّ إلى أنَّ هذا الاختلاف راجعٌ إلى حال الرَّائي، فالمؤمن الصالح تكونُ رؤياه من ستَّة وأربعين جزءًا). انتهى [إكمال٧/٢١٣]، ويدلُّ له قولُه هنا: (الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح) الحديث. انتهى، قال(٤): (والفاسق جزءٌ مِن سبعين جزءًا).

وقيل: المراد: أنَّ الخفيَّ منها جزءٌ من سبعين، والجليَّ من ستَّة وأربعين، قال الخَطَّابيُّ وغيره: (قال بعضُ العلماء: أقام عليه السلام يُوحَى إليه ثلاثًا وعشرين سنة؛ منها عشر سنين بالمدينة، وثلاثَ عشرةَ بمكَّة، وكان قبل ذلك ستَّة أشهر يرى في المنام، وهي جزء من ستَّة وأربعين). انتهى [الأعلام٤/٢٣١٥]، وعنِ القاضي عياض: ومَن قال: كانت وفاته في أثناء العام الثَّالث والستِّين، جعل ذلك القدر من العام المُتوفَّى فيه جزءًا مِن خمسة وأربعين، ومَن قال: تُوُفِّيَ على السِّتِّين، جعل الجزء من أربعين؛ لأنَّ مدَّة النُّبوَّة على هذا عشرون سنة، وتبقى بقيَّةُ الرِّوايات لا وجهَ لها على هذا التَّأويل، وإنَّما يُتوجَّه على ما قيل في ذلك على ما سنذكره إن شاء الله تعالى.

وسمعتُ مِن ابن شيخنا البُلْقَينيِّ أنَّ قوله: (من سبعين جزءًا من النُّبوَّة) لأنَّ النُّبوَّة ثلاث وعشرون

= رواية ابن عمر: ستة وعشرين»، وهاتان الروايتان لا أعرف مَن أخرجهما إلَّا أنَّ بعضَهم نسب روايةَ ابن عمر هذه لتخريج الطبري)، ثم قال: (ووقع في كلام ابن أبي جمرة: أنَّه ورد بألفاظ مختلفة... فذكر بعض ما تقدَّم، وزاد: في رواية: اثنين وسبعين، وفي أخرى: اثنين وأربعين، وفي أخرى: سبعة وعشرين، وفي أخرى: خمسة وعشرين، فبلغت على هذا خمسة عشر لفظًا).

(١) في «شرح مسلم»: (أربعة وأربعين)، وهو ما أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٧٧٣٠).

(٢) الذي عند أحمد في «مسنده» (٧٠٤٤) من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما: «تسعة وأربعين» كما سلف.

(٣) انظر «التمهيد» (١/٢٧٩-٢٨٣)، «فتح الباري» (١٢/٣٧٩-٣٨٠).

(٤) أي: القاضي عياض.

سنة، وقد قال ﷺ: «أنا بِشارةُ عيسى، ودعوةُ إبراهيم، ورأَتْ أُمِّي نورًا»(١)، فهذه ثلاثٌ في ثلاثٍ وعشرين تبلُغُ تسعًا وستِّين، والرؤيا تكملة السبعين، هذا معنى ما قال أو نحوه. انتهى.

وقيل: إنَّ الوحي كان يأتي على ستِّة وأربعين نوعًا، وقد حاول الحَليميُّ تعدادَ هذه الأنواع. انتهى(٢).

وقد قَدَّمْتُ في أوَّل هذا التعليق على كم حالةٍ جاء النَّبيَّ ﷺ الوحيُ من عند السُّهَيليِّ[الروض ١/٢٦٩]، وهي سبعة، والله أعلم[ح٢].

وقال المازريُّ: وقيل: المراد: إنَّ للمنامات شبهًا ممَّا حصل له ومُيِّز به من النُّبوَّة بجُزءٍ(٣) من ستَّة وأربعين، قال: وقدح بعضُهم في الأوَّل بأنَّه لم يَثبُت أنَّ مدَّةَ رؤياه ﷺ قبل النُّبوَّة ستَّةُ أشهر، وبأنَّه رأى بعدَ النُّبوَّة مناماتٍ كثيرةً، وانضمَّ إلى الأشهر السِّتَّة، وحينئذٍ تتغيَّر النسبة، قال المازريُّ: هذا الاعتراض الثاني باطلٌ؛ لأنَّ المناماتِ المُوجَدةَ بعد الوحي بإرسال الملَك مُنغَمِرةٌ في الوحي، فلم تُحسَب، قال: ويَحتمل أن يكون المراد: أنَّ المنام فيه إخبارٌ بالغيب، وهو إحدى ثمرات النُّبوَّة، وهو يسيرٌ في جنب النُّبوَّة؛ لأنَّه يجوز أن يبعث الله تعالى نبيًّا؛ ليشرِّع الشرائع، ويبيِّن الأحكام، ولا يخبر بغيب أبدًا، ولا يقدح ذلك في نبوَّته، ولا يؤثِّر في مقصودها، وهذا الجزء مِن النُّبوَّة -وهو الإخبار بالغيب- إذا وقع لا يكون إلَّا صدقًا، والله أعلم، قال الخَطَّابيُّ: هذا الحديث توكيد لأمر الرؤيا، وتحقيق لمنزلتها، قال: وإنَّما كانت جزءًا من أجزاء النُّبوَّة في حقِّ الأنبياء دون غيرهم، وكان الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم يُوحَى إليهم في منامهم كما يُوحَى إليهم في اليقظة، قال الخَطَّابيُّ: قال بعض العلماء: معنى الحديث: أنَّ الرؤيا تأتي على موافقة النُّبوَّة؛ لأنَّها جزء باقٍ من النُّبوَّة، والله أعلم. انتهى(٤).

٤ - بابٌ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ

٦٩٨٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ خَيْرًا، لَقِيتُهُ بِاليَمَامَةِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللهِ، وَالحُلْمُ

(١) أخرجه أحمد (١٧١٥٠)، وابن حبَّان في «صحيحه» (٦٤٠٤)، والطبرانيُّ في «الكبير» (١٨/٢٥٢)، والحاكم في «المستدرك» (٤/٩٩)، عن عرباض بن سارية رضي الله عنه.

(٢) انظر «المنهاج في شعب الإيمان» للحَليميِّ (١/٢٤٠).

(٣) كذا في (أ) و«شرح مسلم»، وفي «المعلم»: (إنَّ المناماتِ نسبتُها... جزءٌ).

(٤) «المعلم» (٣/٢٠٣-٢٠٤)، والكلام بلفظه في «شرح مسلم» (١٥/٢٣-٢٤)، وانظر «أعلام الحديث» (٤/٢٣١٩).

مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حَلَمَ؛ فَلْيَتَعَوَّذْ مِنْهُ، وَلْيَبْصُقْ عَنْ شِمَالِهِ، فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ».

وَعَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ): هو بفتح الكاف، وكسر المُثَلَّثَة، و(أَبُو سَلَمَةَ): هو عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف الزُّهْرِيُّ، أحد الفقهاء السَّبعة، على قول الأكثر، و(أَبُو قَتَادَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحارث بن ربعيٍّ، وقد اختُلِف في اسمه؛ فقيل: الحارث، وقيل: النُّعمان، وقيل: عمرو، ابن ربعيِّ بن بلدمة، وقد تَقَدَّمَ[ح١٥٣].

قوله: (وَالحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ): (الحُلْمُ) بضَمِّ الحاء، وإسكان اللَّام، والفعل منه: حَلَم، قاله النَّوويُّ[شرح مسلم١٩/١٥]، وفي «المطالع»: («من غير حُلْم»؛ بجزم اللَّام، أي: لا مِن حُلْم المنام؛ وهو الاحتلام) إلى أن قال: (والحُلُمُ؛ بضَمِّ اللام أيضًا وسكونها: رؤيا النَّوم، والفعل منه: حَلَم؛ بفتح اللَّام)[مطالع٢/٢٨٩]، وفي «النهاية» في هذا الحديث: (الرؤيا والحلم: عبارة عمَّا يراه النائم في نومه من الأشياء، لكن غلبت الرؤيا على ما يراه من الخير والشيءِ الحسن، وغلب الحُلم على ما يراه من الشَّرِّ والقبيح، ومنه قوله تعالى: ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾ [يوسف: ٤٤]، ويُستعمَل كلُّ واحد منهما موضعَ الآخر، وتُضمُّ لام «الحلُم»، وتُسكَّن). انتهى/. [٢/٣٩٤ب]

قوله: (وَلْيَبْصُقْ عَنْ شِمَالِهِ): تنبيهٌ: أمر رسولُ الله ﷺ في أحاديثَ النَّائمَ الذي يرى ما يكره بخمسةِ أشياء: أن ينفث عن شماله(١)، وأن يستعيذ بالله من شرِّها، وشرِّ الشيطان(٢)، وألَّا يُخبِر بها أحدًا(٣)، وأن يتحوَّل عن جنبه الذي كان عليه(٤)، وأن يقوم يصلِّي(٥)، وذكر شيخنا أيضًا هذه الروايات غير: «ولا يُخبِر بها»، وهي في «الصَّحيح»[ح٦٩٨٥](٦)، ثمَّ قال: (وفي أخرى -أي: في رواية أخرى- ذكرها

(١) أخرجها البخاريُّ كما في هذا الحديث، ومسلم (٢٢٦١) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

(٢) أخرجها البخاريُّ (٦٩٨٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، و(٧٧٠٤) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه، ومسلم (٢٢٦٢) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) أخرجها البخاريُّ (٦٩٨٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ومسلم (٢٢٦١) (٣) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

(٤) أخرجها مسلم (٢٢٦٢) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٥) أخرجها البخاريُّ (٧٠١٧) ومسلم (٢٢٦٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) ذكرها شيخه ابن الملقِّن مع رواية الاستعاذة: «فليستعذ من شرِّها ولا يذكرها لأحد؛ فإنَّها لا تضرُّه» عند شرح الحديث (٦٩٨٣)، لكنه لم يذكرها عند شرح هذا الحديث (١٣٦/٣٢).

الدَّاوديُّ: أن يقرأ آية الكرسيِّ)[1]، وأيًّا فعلَ مِن المذكورات في الحديث، ردَّ عنه مكروهَ الرُّؤيا، والأكملُ فِعلُ الكُلِّ، والله أعلم.

قوله: (وَعَنْ أَبِيهِ): هذا معطوفٌ على السند الذي قبلَه، رواه البُخاريُّ عن مُسدَّد، عن عبد الله ابن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبيه، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، أخرجه هنا كذلك.

قوله: (مِثْلَهُ): هو مَنْصُوبٌ مفعول (حَدَّثَنَا)، ولو كان تعليقًا، لكان (مثلُهُ) مرفوعًا على الابتداء، و(عن أبيه): الجارُّ والمجرور خبرٌ مُقدَّم، فاعلمه، والله أعلم.

٦٩٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ».

وَرَوَاهُ ثَابِتٌ وَحُمَيْدٌ وَإِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ وَشُعَيْبٌ، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا ضبطُه، وأنَّ لقب مُحمَّد بُنْدار، وتَقدَّمَ ما معنى (البُنْدار)، و(غُنْدُرٌ): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّه مُحمَّد بن جعفر.

قوله: (وَرَوَاهُ[2] ثَابِتٌ)[3] إلى آخره: هو ثابت بن أسلم البُنانيُّ، أبو مُحمَّد، البصريُّ، و(حُمَيْدٌ): هو ابنُ أبي حُمَيد الطَّويل، أبو عُبيدة، البصريُّ، و(إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هو إسحاقُ بنُ عبد الله بن أبي طلحةَ الأنصاريُّ، ابنُ أخي أنس بن مالكٍ لأُمِّه، و(شُعَيْبٌ): هو ابنُ الحَبحاب الأزديُّ، أبو صالحٍ، البصريُّ.

٦٩٨٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهريِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزْعَةَ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الزاي وسكونها، و(إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحْمَن بن عوف، و(الزُّهْرِيُّ): مُحمَّد بن مسلم، و(سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح ياء أبيه وكسرها، وأنَّ غير أبيه ممَّن اسمه المُسَيَّب؛ بالفتح ليس إلَّا،

(١) انظر «التوضيح» (٣٢/١٢٤)، قال الحافظ في «الفتح» (١٢/٣٨٧): (رأيت في بعض الشروح ذكر سابعة؛ وهي قراءة آية الكرسي، ولم يذكر لذلك مستندًا، فإن كان أخذه من عموم قوله في حديث أبي هريرة: «ولا يقربنَّك الشيطان»؛ فيتَّجه، وينبغي أن يقرأها في صلاته المذكورة).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (رواه) بغير واو.

(٣) قوله: (ورواه ثابت...) كذا جاء في (أ) و(ق) متقدِّمًا على حديث يحيى بن قزعة، وجاء في اليونينية متأخِّرًا عنه، لكن عليه في (ق) علامة تقديمٍ وتأخير، فليتأمَّل.

و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبد الرَّحمَن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

٦٩٨٩ - حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ».

قوله: (حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ): أمَّا (ابنُ أبي حازم)، فقد تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالحاء المُهْمَلَة، وأنَّ اسمَه عبدُ العزيز بن أبي حَازم سلمة بن دينار، وأمَّا (الدَّراورديُّ)، فقد تَقَدَّمَ أنَّ اسمه عبد العزيز بن مُحَمَّد بن عُبَيد، تَقَدَّمَ مُترجَمًا، و(يَزِيدُ): هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي اللَّيثيُّ المدنيُّ، و(عَبْدُ اللهِ بْنُ خَبَّابٍ) بفتح الخاء المُعْجَمَة، وتشديد المُوَحَّدة، وفي آخره مُوَحَّدة أُخرى، و(أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سعد بن مالك بن سِنان.

٥ - بابُ المُبَشِّرَاتِ

قوله: (بَابُ المُبَشِّرَاتِ): هي بكسر الشِّين، اسم فاعل.

٦٩٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَمْ يَبْقَ مِنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا المُبَشِّرَاتُ»، قَالُوا: وَمَا المُبَشِّرَاتُ؟ قَالَ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) و(شُعَيْبٌ): هو ابنُ أبي حمزة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم، و(سَعِيدُ ابْنُ المُسَيِّبِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح ياء أبيه وكسرها، بخلاف غيره؛ فإنَّه لا يجوز فيه إلَّا الفتح.

٦ - بابُ رُؤْيَا يُوسُفَ عليه السلام

وَقولهِ عزَّ وجلَّ: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ إِلَى قَولِهِ: ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [يوسف: ٤-٦]، وَقَولِهِ: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ إِلَى قَولِهِ: ﴿وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠٠-١٠١].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: فَاطِرٌ وَالبَدِيعُ وَالمُبْتَدِعُ وَالبَارِئُ وَالخَالِقُ وَاحِدٌ، مِنَ البَدْءِ بَادِئَةٍ.

قوله: (﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]): هي حرثان والطَّارق؛ وهو النَّجم الذي يُقال له: كوكب الصُّبح، وقيل: رأى إخوته وأبويه، فكنَّى، وكرَّر ﴿رَأَيْتُ﴾، توكيدًا، أو الأوَّل للنزول، والثَّاني للسجود، وهو فعلُ العقلاء، فجمعَهم جمعَهم، والله أعلم.

قوله: (فَاطِرٌ وَالبَدِيعُ وَالمُبْتَدِعُ وَالبَارِئُ وَالخَالِقُ وَاحِدٌ): كذا في أصلنا: (المُبتَدِع)، وفي نسخةٍ أخرى: (والمُبدِع)، وكذا في أصلنا: (البَارِئ)، وفي نسخةٍ: (والبادئ) بالدَّال، قال في «المطالع»: («الفاطر، والبديع، والمُبْدِع، والبادئ، والخالق واحد»: كذا عند أبي ذرٍّ وبعضهم، وعند أبي الهيثم، والأَصيليِّ، وآخرين: «والبارِئ -بالرَّاء- واحدٌ»، وهو أشبه وأصحُّ إن شاء الله). انتهى[مطالع ١/٤٦٣]، وقوله: (والبادئ): ينبغي أن يكون بالهمز أيضًا مع الدَّال؛ ليكون بمعنى الألفاظ التي ساقها، ويكون من الثُّلاثي المهموز، وفيه لغةٌ أُخرى: رُباعيٌّ مهموز، وكلاهما في القرآن(١)، ويَحتمل أن يكون غيرَ مهموزٍ: (البادي) ويكون قد فسَّر: ﴿وَجَآءَ بِكُم مِّنَ ٱلۡبَدۡوِ﴾ [يوسف: ١٠٠]؛ فلا تُهمَز، والله أعلم، لكن يُعكِّر عليه (واحدٌ) لأنَّ غيرَ المهموز ليس من هذه المادَّة، وقد يدلُّ على أنَّه غير مهموز: أنَّ في نسخة: (فاطر، والمُبتدِع، والمُبدِع، والبارئ، والخالق واحدٌ، ﴿مِنَ ٱلۡبَدۡوِ﴾: بادِيةٍ). انتهى، والله أعلم، وقوله: (وَاحِدٌ): ممنوعٌ عند المُحقِّقين، والله أعلم.

٧- بابُ رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ عليه السلام

وَقَوْلُهُ عز وجل: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعۡيَ﴾ إِلَى قَوۡلِهِ: ﴿نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [الصافات: ١٠٢-١٠٥].

قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿أَسۡلَمَا﴾ سَلَّمَا مَا أُمِرَا بِهِ. ﴿وَتَلَّهُۥ﴾ وَضَعَ وَجْهَهُ بِالأَرْضِ.

قوله: (مَا أُمِرَا بِهِ): مبنيٌّ لِمَا لمْ يُسَمَّ فاعلُه.

٨- بابُ التَّوَاطُؤِ عَلَى الرُّؤْيَا

قوله: (بَابُ التَّوَاطُؤِ): هو بضَمِّ الطاء، ثمَّ همزة مكسورة، أي: التوافُق.

٦٩٩١- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ أُنَاسًا أُرُوا لَيْلَةَ القَدْرِ فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ، وَأَنَّ أُنَاسًا أُرُوا أَنَّهَا فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «التَمِسُوهَا فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، و(اللَّيْثُ): هو ابنُ سعد، الإمام المجتهد، و(عُقَيْل) بضَمِّ العين، وفتح القاف؛ وهو ابنُ خالدٍ، و(ابْنُ شِهَابٍ): مُحَمَّد ابن مسلم الزُّهْرِيُّ.

---

(١) كقوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗاۖ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقًّاۚ إِنَّهُۥ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلۡقِسۡطِۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ شَرَابٞ مِّنۡ حَمِيمٖ وَعَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡفُرُونَ﴾ [يونس: ٤]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ كَيۡفَ يُبۡدِئُ ٱللَّهُ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [العنكبوت: ١٩].

قوله: (أَنَّ أُنَاسًا أُرُوا لَيْلَةَ القَدْرِ): هؤلاء النَّاس لا أعرف أسماءَهم.

٩- بابُ رُؤْيَا أَهْلِ السُّجُونِ وَالفَسَادِ وَالشِّرْكِ

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ إِلَى قَولِهِ: ﴿ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٣٦-٥٠] ﴿تُحْصِنُونَ﴾ تَحْرُسُونَ. ﴿وَٱدَّكَرَ﴾ افْتَعَلَ، مِنْ ذَكَرَ، ﴿أُمَّةٍ﴾ قَرْنٍ، وَيُقْرَأُ: (أَمَهٍ) نِسْيَانٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿يَعْصِرُونَ﴾ الأَعْنَابَ وَالدُّهْنَ.

قوله: (﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ [يوسف: ٣٦]) أي: عليه، وتأويله: حَصَلَ معه، و(الفَتَيَان): ساقِي الملكِ وخَبَّازُه، ولا أعرف اسمَيهما.

قوله: (﴿أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]: قَرْنٍ[1]): هذه القراءة العامَّة، وهي بضَمِّ الهمزة، وتشديد الميم، وبالتَّاء[2]، و(القَرْن): قد اختُلِف فيه على أقوال ذكرتُها في (مناقب الصَّحَابة)[ح٣٦٥٠].

قوله: (وَيُقْرَأُ: (أَمَهٍ): نِسْيَانٍ): (أَمَهٍ) بفتح الهمزة، وبالميم المُخَفَّفة، ثمَّ هاء، لا تاء، وقد قرأها بعضُ فضلاء القاهرة من النُّحاة بالتَّاء فردُّوا عليه لمَّا كنتُ بالقاهرة الرِّحلةَ الثَّانيةَ، و(الأَمَهُ): النِّسيان، كما قال، وهذه قراءةُ ابنِ عَبَّاس، كذا عزاها الجوهريُّ إليه[3]، وقد رأيتُ في «إعراب» الإمام شهاب الدين السَّمين القاهريِّ قال: (وقرأ الأشهبُ العُقَيليُّ بكسر الهمزة، وفسَّرها بالنِّعمة، أي: بعدَ نِعمةٍ أنعمَ بها عليه، وهي خَلاصُه مِن السِّجنِ، ونجاتُه مِن القتل) إلى أن قال: (وقرأ ابنُ عَبَّاسٍ، وزيدُ بنُ عليٍّ، وقَتادةُ، والضَّحَّاكُ، وأبو رجاءٍ: (أَمَهٍ)؛ بفتح الهمزة، وتخفيف الميم، وهاء مُنَوَّنة؛ مِنَ الأَمَهِ، وهو النِّسيانُ، يُقال: أمَه يأْمَهُ أَمْهًا؛ بفتح الميم وسكونها، والسكونُ غيرُ مَقيسٍ) -ذكر الثَّعلبيُّ في «تفسيره» عن عكرمةَ أنَّه قرأ بما قرأ به ابنُ عَبَّاسٍ والضَّحَّاكُ: (أَمَهٍ)[4]- قال السَّمينُ: (وقرأ مجاهد، وعكرمة، وشُبَيل بن عَزْرة: (بَعْدَ أَمْهٍ)؛ بسكون الميم، وقد تَقَدَّمَ أنَّه مصدرٌ لـ«أَمَهَ» على غيرِ قياسٍ، قال الزَّمخشريُّ: «ومَن قرأ بسكون الميم؛ فقد خُطِّئ»[الكشاف٢/٣٥٠]، قال الشيخ -يعني: العلَّامة الأستاذ أبا حيَّان-: «وهذا على عادته في نسبة الخطأ إلى القرَّاء»[البحر المحيط٦/٢٨٤]، قلتُ: لم ينسب هو الخطأَ إليهم، ولكن حكى

---

(١) كذا في (أ)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (قرنٌ).

(٢) انظر «المحرر» (٧/٥٢٢-٥٢٣)، «البحر» (٦/٢٨٤).

(٣) انظر «الصحاح» مادة (أمه).

(٤) انظر «تفسير الثعلبي» (٥/٢٢٦).

[٢/٣٩٥أ] أنَّ بعضَهم خطَّأَ هذا القارئَ) إلى آخره[١]/.

٦٩٩٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهرِيِّ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَأَبَا عُبَيْدٍ أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوْ لَبِثْتُ فِي السِّجْنِ مَا لَبِثَ يُوسُفُ، ثُمَّ أَتَانِي الدَّاعِي؛ لأَجَبْتُهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ قَالَ[٢]: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ): (عبد الله) هذا: هو عبد الله بن مُحَمَّد بن أسماء، ووقع في أصلنا الدِّمَشْقيِّ: (عبد الله بن مُحَمَّد: حَدَّثَنَا عبد الله بن مرَّة بن أسماء: حَدَّثَنَا جويرية، عن مالك)، وهذا خبطٌ، وصوابه: (عبدُ الله بن مُحَمَّد: حَدَّثَنَا جويرية، عن مالك)، وطرحُ الباقي، والله أعلم، و(جويرية): هو ابنُ أسماء، وهو عمُّ عبد الله الراوي عنه ههنا، و(الزُّهْرِيُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مسلم، و(سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ): تَقَدَّمَ أنَّ ياء أبيه بالفتح والكسر، وغير أبيه ممَّن اسمه المُسَيَّب لا يجوزُ في يائه إلَّا الفتح، وأمَّا (أبو عبيد) فاسمُه سعد بن عبيد، أبو عبيد، مولى ابن أَزْهَر، عن عمر وعليٍّ، وعنه: الزُّهْرِيُّ وسعيد بن خالد، وَثَّقَهُ ابنُ سعد، تُوُفِّيَ سنة (٩٨هـ)، أخرج له الجماعة[ح١٩٩٠].

تنبيهٌ: هذا الحديث هنا لم أره في «أطراف المِزِّيِّ»، وإنَّما رأيتُه[تحفة٩/٤٦٣] قد عزاه إلى البُخاريِّ في (التَّفسير)[٣]، وفي (أحاديث الأنبياء)[ح٣٣٨٧]، ولعلَّه سقط من نسختي بـ«الأطراف»[٤]، فإنَّه ثابت في أصلَينا؛ القاهريِّ والدِّمَشْقيِّ هنا أيضًا.

قوله: (ثُمَّ أَتَانِي الدَّاعِي؛ لَأَجَبْتُهُ): تَقَدَّمَ أنَّ (الدَّاعي) رسولُ الملِك، لا المرأة التي دعتْه، إذ قال يوسف: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٥٠]، وقدَّمتُ أنَّ هذا قاله ﵇ تأدُّبًا وتواضعًا مع يوسف ﵇[ح٣٣٧٢].

١٠- بابُ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ

قوله: (بَابُ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ): مسألةٌ: سُئِل عنها الشيخ محيي الدين النَّوويُّ في «فتاواه»، وهي: أنَّ رؤيتَه ﷺ في النوم تختصُّ بالصَّالحين أو تكون لهم ولغيرهم؟ فأجاب:

(١) «الدر المصون» (٦/٥٠٧-٥٠٨)، وانظر «القراءات الشاذة» (ص٦٤)، «المحتسب» (١/٣٤٤)، «الكامل» (ص٣٨٩)، «التحصيل» (٣/٥٠٦)، «المحرر» (٧/٥٢٢-٥٢٣)، «البحر» (٦/٢٨٤).

(٢) (قال): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٣) كذا في «تحفة الأشراف» وبعده: (لا بل في «التعبير»)، وفي هامشها حاشية من نسخة منها: (بخطِّ الحافظ ابن حجر: لم أره في «التفسير»)، وإنَّما تصحف عن (التعبير).

(٤) بل هو تصحيف كما سلف.

بأنَّها تكون لهم ولغيرهم[فتاوى٢٧٥].

فائدةٌ: ذكر شيخُنا عن أبي الحسن عليِّ بن أبي طالب في «مدخله الكبير»: (أنَّ رؤيةَ النَّبيِّ ﷺ تدلُّ على الخِصْب، والأمطار، وكثرة الرَّحمة، ونصر المجاهدين، وظُهورِ الدين، وظَفَر الغُزاة والمقاتلين، ودمار الكفَّار وظَفَرِ المسلمين بهم، وصحَّة الدين إذا رُئِي في الصِّفات المحبوبة، وربَّما دلَّ على الحوادث في الدين وظهور الفتن والبدع إذا رُئِي في الصِّفات المكروهة، وقد يُعبَّر به عن البارئ تعالى؛ لأنَّه قَرَن طاعتَه بطاعتِه) انتهى[التوضيح٣٢/١٦٦].

٦٩٩٣ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَآنِي فِي المَنَامِ، فَسَيَرَانِي فِي اليَقَظَةِ، وَلَا يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي».

قَالَ أَبُو عَبْدِ الله: قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: إِذَا رَآهُ فِي صُورَتِهِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدَانُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي روَّاد، و(**عَبْدُ اللهِ**): هو ابنُ المبارك، و(**يُونُس**): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، و(**أَبُو سَلَمَةَ**): عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف الزُّهْرِيُّ، أحد الفقهاء السَّبعة، على قول الأكثر.

قوله: (**مَنْ رَآنِي فِي المَنَامِ، فَسَيَرَانِي فِي اليَقَظَةِ**): هكذا بغير شكٍّ، وهو في «مسلمٍ» بالشكِّ[م(٢٢٦٦) (١١)]، قال الشيخ محيي الدين النَّوويُّ: (قوله: «مَن رآني في المنام، فسيراني في اليقظة، أو لكأنَّما رآني في اليقظة»: قال العلماءُ: إنْ كان الواقع في نفس الأمر «فكأنَّما رآني»، فهو كقوله: «فقد رآني»، أو «فقد رأى الحقَّ»، كما سبق تفسيره، وإن كان: «فسيراني في اليقظة»، ففيه أقوال؛ **أحدُها**: المرادُ: أهلُ عصره؛ ومعناه: إن رآه في النَّوم ولم يكن هَاجَرَ، يوفِّقه الله تعالى للهجرة ورؤيته ﷺ في اليقظة عيانًا، **والثاني**: معناه: أنَّه يرى تصديق تلك الرؤيا في اليقظة في الدار الآخرة؛ لأنَّه يراه في الدار الآخرة جميعُ أُمَّتِه مَن رآه في الدُّنيا ومَن لم يره، **والثالث**: يراه في الآخرة رؤيةً خاصَّة في القرب منه، وحصول شفاعته، ونحو ذلك). انتهى[شرح مسلم١٥/٢٨]، وقوله في هذا الكلام: (إن كان الواقع في نفس الأمر) إلى آخره: يعني: أنَّه ﷺ إن كان قال: «فسيراني في اليقظة»، أو إن كان قال: «لكأنَّما رآني في اليقظة»؛ لأنَّ الراوي شكَّ أيَّ اللَّفظين قال ﷺ؟ وهذا ظاهرٌ، ولكنِّي سُئِلت عنه، فلهذا كتبته، وقد تَقَدَّمَ أنَّ البُخاريَّ رواه من هذه الطريق بالجزم: «فسيراني في اليقظة»، والله أعلم.

قوله: («وَلَا يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي»، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: قَالَ ابْنُ سِيْرِينَ: إِذَا رَآهُ فِي صُورَتِهِ): هذا القدرُ ثابتٌ في بعض الروايات؛ قولُ ابنِ سيرين، و(أبو عبد الله): هو البُخاريُّ، وهذا ظاهِرٌ جدًّا، قال شيخُنا في غير شرح هذا «الكتاب» فيما قرأته عليه: (قال القاضي أبو بكر: معناه: أنَّ رؤياه صحيحة، ليست بأضغاث أحلام، وقال آخرون: معناه: أنَّه رآه حقيقة، قال عياض: ويَحتمل أن يكون المراد ما إذا رآه على صفته المعروفة له في حياته، فإن رآه على خِلافها، كانت رؤيا تأويلٍ، لا رؤيا حقيقة[إكمال المعلم٧/٢١٩]). انتهى، وهذا هو الذي قاله ابنُ سيرينَ، ومقتضى إيراد البُخاريِّ له عقب الحديث اختيارُه وتقييدُ الحديث المُطلَق به، قال الشيخ محيي الدين بعد أن نقل هذا الكلام عن القاضي: (وهذا الذي قاله القاضي ضعيفٌ، بل الصَّحيح: أنَّه رآه حقيقة سواء كان على صفته المعروفة أو غيرها، كما ذكره المازريُّ[المعلم٣/٢٠٦]) انتهى[شرح مسلم١٥/٢٨]، وقد نقل النَّوويُّ كلامَ ابنِ الباقِلَّانيِّ، والمازريِّ، والقاضي، وغيرِهم؛ فانظر ذلك.

قال شيخُنا: (قال بعضُ العلماء: خُصَّ ﷺ بأنَّ رؤيتَه في المنام صحيحةٌ، ومُنِع الشيطانُ أن يتصوَّر في خِلقته؛ لئلَّا يكذب على لسانه في النَّوم، كما منعه أن يتصوَّر في صورته في اليقظة؛ إكرامًا له، إذا تقرَّر؛ فما سمعه الرَّائي منه في المنام ممَّا يتعلَّق بالأحكام لا يُعمَل به؛ لعدم الضبط، لا للشَّكِّ في الرؤية، فإنَّ الخبر لا يُقبَل إلَّا من ضابط مُكلَّف، والنائمُ بخلافه، هذا ما قاله القاضي حُسين في «فتاويه» في مسألة صيام رمضان، وآخرون مِن الأصحاب، وجزم به في «الرَّوضة» مِن زوائده في أوَّل الكلام على الخصائص[روضة٧/١٦]، ونقل القاضي عياض الإجماعَ عليه.

ونقل النَّوويُّ أيضًا في «شرح مسلم» في «باب بيان أنَّ الإسناد من الدين» عن أصحابنا وغيرهم: أنَّهم نقلوا الاتِّفاق على أنَّه لا يغيِّر ما رآه النَّائمُ ما تقرَّر في الشرع، ثمَّ قال: «وهذا في منام يتعلَّق بإثبات حكم، على خلاف ما يحكم به الولاة(١)، أمَّا إذا رآه يأمرُه بفعلِ ما هو مندوب إليه، أو ينهاه عن منهيٍّ عنه، أو يُرشده إلى فعل مصلحة؛ فلا خلاف في استحباب العمل على وَفقه؛ لأنَّ ذلك ليس حكمًا بمجرَّد المنام، بل بما تقرَّر مِن أصل ذلك الشَّيء»[شرح مسلم١/٧٥].

نعم؛ في «فتاوى الخياطيِّ» من جلَّة أصحابنا: أنَّ إنسانًا رأى النَّبيَّ ﷺ في منامه على الصِّفة المنقولة، فسأله عن الحكم، فأفتاه بخلاف مذهبه، وليس مخالفًا لنصٍّ ولا إجماعٍ، ففيه وجهان؛ **أحدهما**: يأخذُ بقولِه؛ لأنَّه مُقدَّمٌ على القياس، **وثانيهما**: لا؛ لأنَّ القياسَ دليلٌ، والأحلام لا تعويلَ عليها، فلا يُترَك مِن أجلها الدَّليلُ.

---

(١) في (أ): (لولاه).

وعن كتاب «الجدل» للأستاذ أبي إسحاق الإسفرايينيِّ حكايةُ وجهين: في أنَّ الرَّجل لو رأى النَّبيَّ ﷺ في المنام، وأمَرَه بأمر؛ هل يجب عليه امتثالُه إذا استيقظ، كذا في مجموعٍ عتيقٍ منسوبٍ لابن الصَّلاح عنه، وفيه أيضًا حكايةُ وجهين في وجوب التَّمسُّك بالحكم مِن حيث هو في الحالة المذكورة.

وعن «روضة الحكَّام» للقاضي شُريح من أصحابنا: لو كان النَّبيُّ ﷺ قال: لفلانٍ على فلانٍ كذا؛ هل للسامع أن يشهدَ لفلانٍ على فلانٍ كذا؛ وجهان)[غاية السول٢٩١].

فائدةٌ: روى الطَّبَرانيُّ -أظنُّه في «أوسط معاجمه»[طس٣٠٥٠]- من حديث أبي سعيدٍ الخدريِّ: (أنَّه ﷺ قال: «مَن رآني في المنام؛ فقد رآني، فإنَّ الشيطان لا يتمثَّل بي، ولا بالكعبة»)، ثمَّ قال: (لا تحفظ هذه اللَّفظة إلَّا في هذا الحديث). انتهى، وقد رأيت هذا الحديث في «المعجم الصغير» للطبرانيِّ(١).

فائدةٌ: ذكر شيخنا الشارح في هذا «الشرح» في (فضائل الصِّدِّيق) ما لفظه: (ورُوي مِن حديث عِمران مرفوعًا: «مَن رأى أبا بكرٍ في المنام؛ فقد رآه، فإنَّ الشيطان لا يتمثَّل به»(٢)، وهو غريبٌ من حديث أيُّوب، تفرَّد به ابن أبي عائشة(٣) عبيد الله بن عمرو، وله خصائصُ أخرُ نحو الثلاثين، ذكرتُها في «العدَّة في رجال العمدة»)[التوضيح٢٠/٢٥١]، قال شيخنا: (تنبيهٌ: جعل القضاعيُّ هذه الخصوصيَّة -يعني: في رؤيته ﷺ- ممَّا خُصَّ به دون غيره من الأنبياء أيضًا، وعبَّر/ بقوله: «إنَّه حرَّم على الشيطان أن [٢/٣٩٥ب]
يتمثَّل به») انتهى[غاية السول٢٩٣]، وإذا كان الصِّديقُ لا يتمثَّل الشيطان به كما تَقَدَّمَ؛ فأحرى ألَّا يتمثَّل بأحدٍ من الأنبياء؛ لأنَّهم أرفعُ مقامًا من الصِّدِّيق، ولو لم يرد هذا في الصِّدِّيق؛ لكان الذي ينبغي أنَّهم كلُّهم كذلك في أنَّ الشيطان لا يتمثَّل بأحدٍ من الأنبياء، والله أعلم.

٦٩٩٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللهِ، وَالحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَمَنْ رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ؛ فَلْيَنْفِثْ عَنْ شِمَالِهِ ثَلَاثًا، وَلْيَتَعَوَّذْ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَزَايَا بِي».

---

(١) «المعجم الأوسط» (٣٠٥٠)، و«الصغير» (٢٧٨).

(٢) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٣٣/٨) من حديث عبيد الله بن محمد التيمي، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن الحصين قال: سمعت حذيفة بن اليمان قال: سمعت رسول الله ﷺ...

(٣) كذا في (أ)، وفي «التوضيح»: (ابن أبي يمان).

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، و(**اللَّيْثُ**): هو ابنُ سعد، و(**أَبُو سَلَمَةَ**): عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف، و(**أَبُو قَتَادَةَ**): تَقَدَّمَ قريبًا الاختلافُ في اسمه، واسمُه الحارث بن ربعيٍّ.

قوله: (**وَالحُلُمُ**[1] **مِنَ الشَّيْطَانِ**): تَقَدَّمَ الكلام على (الحُلُم) قريبًا[ح٦٩٨٦].

قوله: (**فَلْيَنْفُثْ عَنْ شِمَالِهِ**): (ينفُث) بضَمِّ الفاء وكسرها، و(لينفث): أكثرُ الروايات؛ وهي ثلاث: (فلينفث)، و(ليبصُق)، و(ليتفِل)، وقد تَقَدَّمَ الفرق بين الألفاظ الثلاثة[ح٣٤٠]، و(النفثُ): نفخٌ لطيفٌ لا ريقَ معه، و(البَصْقُ والتَّفْلُ): محمولان على النَّفثِ؛ لعلَّةٍ، وقد تَقَدَّمَ ماذا يصنعه مَن رأى ما يكره قريبًا، وهي خمس خلال، والسَّادسة ما ذكره الداوديُّ: قرآءة آية الكرسيِّ، وذكر أنَّه جاء في رواية[ح٣٢٩٢و٦٩٨٦].

قوله: (**فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ**): معنى ذلك: أنَّ الله تعالى جعل هذا سببًا لسلامته مِن مكروهٍ يترتَّب عليها، كما جعل الصدقة وِقايةً للمال، وسببًا لدفع البلاء، وينبغي أن يجمع الرائي بين ما جاء في هذا الباب: أن ينفث عن شماله، وأن يستعيذ بالله من شرِّها وشرِّ الشيطان، وألَّا يُخبر بها أحدًا، وأن يتحوَّل مِن جنبه الذي كان عليه، وأن يقوم يصلِّي، وأن يقرأ آية الكرسيِّ، قال: كذا جاء في روايةٍ، فإن اقتصر على بعضِ ما ذكرتُه؛ أجزأه في دفع ضررِها بإذن الله عَزَّ وَجَلَّ كما جاءت به الأحاديث.

قال القاضي عياض: (وأُمر بالنَّفث ثلاثًا؛ طردًا للشيطان الذي حضر رؤياه المكروهة، وتحقيرًا له واستقذارًا، وخُصَّت به اليسار؛ لأنَّها محلُّ الأقذار والمكروهات ونحوها، واليمينُ ضدُّها). انتهى[2].

قوله: (**لَا يَتَرَاءَى**[3]): هو بالرَّاء، كذا أحفظُه، وقال بعضُهم[4]: («يتزايا»؛ بالزاي، ورُوي: «يُتراءى»).

> ٦٩٩٦ - **حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خَلِيٍّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ رَآنِي، فَقَدْ رَأَى الحَقَّ».**
>
> **تَابَعَهُ يُونُسُ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ.**

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (الحُلْم) بإسكان اللَّام.

(٢) انظر «إكمال المُعْلِم» (٧/٢٠٧)، والكلام بتمامه في «شرح مسلم» (١٥/٢١).

(٣) كذا في (أ)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (يتزايا).

(٤) هو الزركشي رحمه الله في «التنقيح» (٣/١٢٣٢).

قوله: (**حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خَلِيٍّ**): هو بفتح الخاء المُعْجَمَة، وكسر اللَّام، وتشديد الياء، بوزن: (عَلِيٍّ)، وهو كلاعيٌّ حمصيٌّ قاضيها، كُنيته أبو القاسم، قال البُخاريُّ: (صدوق)[تاريخ دمشق ١٦/١٥]، وقال النَّسائيُّ: (ليس به بأس)[تاريخ دمشق ١٦/١٦]، وذكره ابنُ حِبَّانَ في «الثِّقات»[٨/٢٢٥]، ولَّاه المأمون القضاء، أخرج له البُخاريُّ والنَّسائيُّ(١)، و(**الزُّبَيْدِيُّ**) بضَمِّ الزاي، وفتح المُوَحَّدة، تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الوليد، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، و(**أَبُو سَلَمَةَ**): عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن ابن عوف، و(**أَبُو قَتَادَةَ**): الحارث بن ربعيٍّ، وقيل غير ذلك، وقد قدَّمته قريبًا وبعيدًا.

قوله: (**فَقَدْ رَأَى الحَقَّ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه قريبًا[ح٦٩٩٣].

قوله: (**تَابَعَهُ يُونُسُ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ**): الضميرُ في (تابعه) يعود على الزُّبَيديِّ مُحَمَّد بن الوليد، و(يُونُس): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، ومتابعةُ يُونُسَ أخرجها مسلمٌ عن أبي الطاهر وحرملة؛ كلاهما عن ابن وهب عن يونس به[م٢٢٦٦(١١)]، و(ابنُ أخي الزُّهْرِيِّ): هو مُحَمَّد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله ابن عبد الله بن شهاب، تَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح٢٧]، ومتابعتُه أخرجها مسلمٌ عن زُهير بن حرب، عن يعقوب ابن إبراهيم بن سعد، عن ابن أخي الزُّهْرِيِّ عنه به[م٢٢٦٧(١١) م]، وأخرجها التِّرْمِذيُّ في «الشمائل»[تم٤١١] عن عبد الله(٢) ابن أبي زياد، عن يعقوب بن إبراهيم به، والله أعلم.

٦٩٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي ابْنُ الهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَآنِي؛ فَقَدْ رَأَى الحَقَّ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَكَوَّنُنِي».

قوله: (**حَدَّثَنَا اللَّيْثُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ سعد، الإمامُ، و(**ابْنُ الهَادِ**): كذا في أصلنا: بغير ياء، وقد قَدَّمْتُ أنَّ الصحيح: إثباتُ الياء فيه، وفي (العاصي) و(ابن أبي الموالي) و(ابن اليماني)[قبل ح٦١]، واسم (ابن الهادي) يزيدُ بن عبد الله بن أسامة بن الهادي، و(**عَبْدُ اللهِ بْنُ خَبَّابٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الخاء المُعْجَمَة، وتشديد المُوَحَّدة بعدَها، وفي آخره مُوَحَّدةٌ، و(**أَبُو سَعِيْدٍ الخُدْرِيُّ**): سعد بن مالك ابن سِنان.

قوله: (**مَنْ رَآنِي؛ فَقَدْ رَأَى الحَقَّ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه قريبًا[ح٦٩٩٣].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٨/٥٠)، و«تقريب التهذيب» (ص١٨٧)، وقد تقدَّم عند الحديث (٧٨).

(٢) في (أ): (عبيد الله)، والصواب: عبد الله، وهو عبد الله بن الحكم بن أبي زياد القطواني، انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٤٢٧).

١١- بابُ رُؤْيَا اللَّيْلِ

رَوَاهُ سَمُرَةُ.

قوله: (رَوَاهُ سَمُرَةُ): هو سَمُرة بن جُندب، أبو عبد الله، الفَزاريُّ، تَقَدَّمَ مُترجَمًا، وإنَّما قيَّدتُه؛ لأنَّ في الصَّحَابة مَن اسمُه سَمُرة عشرة؛ فيهم واحدٌ ذِكْرُه فيهم غَلَطٌ، وحديث سَمُرة بن جندب هذا المشار إليه أخرجه البُخاريُّ مُقطَّعًا في عدَّة أبواب، ومُطَوَّلًا في (الجنائز)[ح١٣٨٦] وفي (التَّعبير)[ح٧٠٤٧]، وأخرجه مسلم في (التَّعبير)[م(٢٢٧٥)(٢٣)].

٦٩٩٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ المِقْدَامِ العِجْلِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ البَارِحَةَ إِذْ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الأَرْضِ حَتَّى وُضِعَتْ فِي يَدِي». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَذَهَبَ رَسُولُ الله ﷺ وَأَنْتُمْ تَنْتَثِلُونَهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ): تَقَدَّمَ أنَّه بضَمِّ الطاء المُهْمَلَة، ثمَّ فاء مُخَفَّفة، وبعد الألف واوٌ، ثمَّ ياء النِّسبة إلى طُفَاوة؛ حيٌّ من عبد القيس، و(أَيُّوبُ): هو ابنُ أبي تميمةَ السَّخْتِيانيُّ، واسمُ أبي تميمةَ كيسانُ، أحدُ الأعلام أيُّوب، و(مُحَمَّد): هو ابنُ سيرين.

قوله: (أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الكَلِمِ): (أُعطِيتُ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(مفاتيحَ): مَنصُوبٌ مفعولٌ ثانٍ، وفي بعضِ طرقه: (مفاتح)، وهما جمع: مِفتاح ومِفتح، وهما في الأصل: كلُّ ما يُتوسَّل به إلى استخراجِ المغلَقات التي يُتعذَّرُ الوصول[(١)] إليها، فأخبر ﷺ أنَّه أوفى مفاتيح الكلام، وهو ما يسَّر اللهُ له مِن البلاغة والفصاحة، والوصول إلى غوامض المعاني، وبدائع الحكم، ومحاسن العبارات والألفاظ التي أُغلِقت على غيره وتعذَّرت، ومَن كان في يده مفاتيحُ شيءٍ مخزونٍ، سَهُلَ عليه الوصولُ إليه.

قوله: (وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ): (نُصِرتُ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، والتاءُ في آخره مضمومةٌ؛ تاءُ المُتكلِّم، و(أُتِيتُ): مَبْنيٌّ أيضًا، وتاؤُه مضمومةٌ؛ تاءُ المُتكلِّم.

قوله: (بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الأَرْضِ): أراد: ما سهَّل اللهُ له ولأُمَّتِه مِن افتتاح البلاد المُتعذِّرات، واستخراجِ الكنوز المُمتَنِعات.

قوله: (حَتَّى وُضِعَتْ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، والتاء في آخره تاءُ التأنيث الساكنة.

---

(١) في (أ): (الموصول)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

قوله: (فِي يَدِي): هو بإسكان الياء على الإفراد، كذا هو مضبوط في أصلنا.

قوله: (وَأَنْتُمْ تَنْتَثِلُونَهَا(١)): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٢٩٧٧]، كذا في نسخةٍ، وفي الهامش نسخةٌ مُصحَّحٌ عليها: (تنتقلونها).

٦٩٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَرَانِي اللَّيْلَةَ عِنْدَ الكَعْبَةِ فَرَأَيْتُ رَجُلًا آدَمَ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَاءٍ مِنْ أُدْمِ الرِّجَالِ، لَهُ لِمَّةٌ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَاءٍ مِنَ اللِّمَمِ قَدْ رَجَّلَهَا، تَقْطُرُ مَاءً، مُتَّكِئًا عَلَى رَجُلَيْنِ أَوْ عَلَى عَوَاتِقِ رَجُلَيْنِ، يَطُوفُ بِالبَيْتِ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: المَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ، ثُمَّ إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعْدٍ قَطَطٍ، أَعْوَرِ العَيْنِ اليُمْنَى، كَأَنَّهَا عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: المَسِيحُ الدَّجَّالُ».

قوله: (أَرَانِي(٢) اللَّيْلَةَ عِنْدَ الكَعْبَةِ): (أَرَانِي) بفتح الهمزة، مِن رُؤية العين، قاله ابن قُرْقُول[مطالع١٠٢/٣]، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٤٤٠]، وكذا هو مضبوطٌ في أصلنا.

قوله: (فَرَأَيْتُ رَجُلًا آدَمَ) أي: أسمر، كذا في حديث ابن عمر: (أنَّ عيسى ﷺ آدمُ)[ح٣٤٤١]، وفي حديث أبي هريرة: (أنَّه أحمر)[ح٣٤٣٧]، وقد تقدَّما في (باب قول الله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ﴾ [مريم: ١٦]) في (الأنبياء)، وذكرت جمعًا للشيخ محيي الدين، وذكرتُ كلام الداوديِّ؛ أنَّ أَثْبَتَهُما روايةُ ابنِ عمر -أي: أسمر- مُطوَّلًا، فانظره[ح٣٤٤١].

قوله: (كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَاءٍ): (أحسنِ): مجرورٌ بالإضافة، وإن كان لا يَنصرف؛ إلَّا أنَّه إذا أُضِيف؛ انجرَّ بالكسرة، قال الله تعالى: ﴿فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

قوله: (مِنْ أُدْمِ الرِّجَالِ) أي: سُمْرِ الرِّجال، وقد تَقَدَّمَ أعلاه وقبله أيضًا/. [٣٩٦/٤أ]

قوله: (لَهُ لِمَّةٌ): (اللِّمَّةُ): شعرُ الرَّأس، إذا ألَمَّ بالمنكِبين، وقد تَقَدَّمَ الكلام على اللِّمَّة، والوفرة، والجُمَّة، وما وقع للجوهريِّ من التَّناقض[ح٢٨٥٥ و٣٤٤٠].

قوله: (كَأَحْسَنِ): هو مجرورٌ كما تَقَدَّمَ قريبًا، وإن كان لا ينصرف، إلَّا أنَّه إذا أُضِيف أو دخله الألفُ واللَّامُ، انجرَّ بالكسرة.

قوله: (قَدْ رَجَّلَهَا): تَقَدَّمَ ما (التَّرجيل)[ح١٦٨].

قوله: (عَلَى رَجُلَيْنِ): هذان (الرَّجلان) لا أعرفهما، والله أعلم.

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (تنتقلونها).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أُرَانِي) بضمِّ الهمزة.

قوله: (**المَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ**): تَقَدَّمَ الكلام على (المسيح ابن مريم) لِمَ قيل له: مسيحٌ، وعلى (**المَسِيح الدَّجَّال**) أيضًا[ح٨٦].

قوله: (**بِرَجُلٍ جَعْدٍ قَطَطٍ**): هذا (الرَّجل) سيأتي هنا: أنَّه المسيح الدَّجَّال، و(**جَعْد**): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وعلى (القَطَط)، وأنَّه بفتح الطَّاء الأولى -المُهْمَلَتين- وكسرِها[ح٣٢٣٩و٥٣١٦].

قوله: (**أَعْوَرِ العَيْنِ اليُمْنَى**): تَقَدَّمَ الكلام على الجمع بين هذا وبين الرواية التي في «مسلم»: (أعور العين اليُسرى)[م(٢٩٣٤)(١٠٤)]، والجمع بينهما[ح٣٤٣٩].

قوله: (**كَأَنَّهَا عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ**): تَقَدَّمَ أنَّها تُهمَز ولا تُهمَز؛ باختلاف المعنى، وتَقَدَّمَ ما معناها[ح٣٤٣٩].

قوله: (**فَقِيلَ: المَسِيحُ الدَّجَّالُ**): تَقَدَّمَ عليه بعضُ كلام[ح٨٦]، ومَن أراد الزِّيادة، فلينظر «تذكرة القرطبيِّ»، فإنَّه ذكر أقوالًا: لِمَ سُمِّي المسيحَ؛ فانظره(١).

٧٠٠٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أُرِيتُ اللَّيْلَةَ فِي المَنَامِ، وَسَاقَ الحَدِيثَ.

وَتَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ شُعَيْبٌ وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ: كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَكَانَ مَعْمَرٌ لَا يُسْنِدُهُ حَتَّى كَانَ بَعْدُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ**): (يحيى) هذا: هو يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(اللَّيثُ): هو ابنُ سعد، و(**يُونُس**): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، و(**ابْنُ شِهَابٍ**): مُحَمَّد بن مسلمٍ الزُّهْرِيُّ، و(**عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): هو ابنُ عُتبةَ بنِ مسعودٍ الهُذَليُّ.

قوله: (**أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ(٢) اللَّيْلَةَ(٣)**): هذا (الرَّجل) لا أعرف اسمه.

---

(١) انظر «التذكرة» (ص٦٩٠-٦٩١، ٧١٠-٧١٣).

(٢) كذا في (أ)، وهي رواية ابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أُرِيتُ).

(٣) الحديث يأتي عند البخاري بتمامه برقم (٧٠٤٦).

قوله: (تَابَعَهُ[(١)] سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ[(٢)]، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ): أمَّا الضميرُ في (تابعه) فإنَّه يعودُ على يونس؛ هو ابن يزيدَ الأيليُّ[(٣)]، كما قدَّمتُه، و(سليمانُ بنُ كَثِيرٍ) بفتح الكاف، وكسر الثَّاء المُثلَّثَة: العبديُّ، أخو مُحَمَّد، تَقَدَّمَ[ح١٠٦٦]، أخرج له الجماعة، ومتابعة سليمان أخرجها مسلم عن عبد الله بن عبد الرَّحْمَن، عن مُحَمَّد بن كَثِير، عن أخيه سليمان بن كَثِير، عن الزُّهْرِيِّ به[م(٢٢٦٩) (١٧) م٣]، و(ابنُ أخي الزُّهْرِيِّ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه مُحَمَّد ابن عبد الله بن مسلم، أخرج له الجماعة، وقد تَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح٢٧]، ومتابعتُه لم أرها في شيءٍ من الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجها شيخُنا[(٤)]، و(سفيانُ بنُ حُسين): هو الواسطيُّ، أبو مُحَمَّد وأبو الحسن، عَلَّقَ له البُخاريُّ، وأخرج له الأربعة، وقد تَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح١٠٦٦]، ومتابعتُه لم أرها في شيءٍ من الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجها[(٥)] شيخنا ﷺ، وقال بعضُ [حفَّاظ] العصر: (متابعة سفيان بن حُسين أخرجها أحمد في «مسنده»[حم٢١١٣])[هدى٧٢]، و(الزُّهْرِيُّ): تَقَدَّمَ مُحَمَّد بن مسلم، و(عبيد الله): هو ابنُ عبد الله بن عتبة بن مسعود، تَقَدَّمَ.

قوله: (وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا[(٦)] هُرَيْرَةَ): كذا في أصلنا، وفي نسخة: (أو أبا هريرة)، و(الزُّبَيديُّ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه بضَمِّ الزَّاي، وأنَّه مُحَمَّد بن الوليد، وتعليقُ الزُّبَيديِّ أخرجه مسلم عن حاجب بن الوليد، عن مُحَمَّد بن حرب، عن الزُّبيديِّ، عن الزُّهْرِيِّ به[ح(٢٢٦٩) (١٧)]، و(الزُّهْرِيُّ)[(٧)] تَقَدَّمَ، و(عُبيدُ الله) أيضًا كذلك.

قوله: (وَقَالَ شُعَيْبٌ وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ: كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ): (شعيب): هو ابنُ أبي حمزة، وتعليقُه لا أعلم أحدًا أخرجه من أصحاب الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، وشيخنا لم يخرِّجه[(٨)]، و(إسحاقُ بنُ يحيى): تَقَدَّمَ أنَّه إسحاقُ بنُ يحيى بنِ علقمةَ الكلبيُّ الحمصيُّ، ويُعرَف بالعَوْصيِّ، عن

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وتابعه).

(٢) زيد في (ق): (بن عبد الله)، وعليها علامة زيادة.

(٣) في (أ): (اللَّيثيُّ)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

(٤) وصلها الذُّهلي في «الزهريات» كما ذكر الحافظ في «الفتح» (١٢/٤٠٨).

(٥) في (أ): (يخرجه)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٦) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية ابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق): (أَوْ أَبا).

(٧) في (أ) استدرك تخريج التعليق على الهامش، وضرب على قوله: (والزهري) في الداخل، ولا بُدَّ منه لاستقامة الكلام.

(٨) وصله الذُّهلي في «الزهريات» كما ذكر الحافظ في «الفتح» (١٢/٤٠٨).

الزُّهْرِيِّ، وعنه: يحيى الوُحاظيُّ، لا يُعرَف، وقيل: إنَّه قَتَل أباه، استشهد به البُخاريُّ، تَقَدَّم[ح١٣٥٥]، وأنَّ له ترجمةً في «الميزان»[٢٠٤/١]، وأخرج له البُخاريُّ في كتاب «الأدب المفرد»(١)، والله أعلم، وتعليقُه لا أعلمُ مَن خرَّجه مِن أصحاب الكُتُب السِّتَّة سوى ما هنا، ولم يخرِّجه شيخُنا رحمه الله(٢).

قوله: (وَكَانَ مَعْمَرٌ لَا يُسْنِدُهُ حَتَّى كَانَ بَعْدُ): (مَعْمَر): تَقَدَّمَ مِرارًا ضبطُه، وأنَّه ابنُ راشدٍ، يروي عن الزُّهْرِيِّ، وقوله: (لا يُسنِدُه) أي: لا يَذكرُه مُسنَدًا، والمُسنَد: هو المرفوع إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم خاصَّة، وقد يكون مُتَّصلًا، وقد يكون مُنقطِعًا، وقال الخطيب: (هو عند أهل الحديث: ما اتَّصل إسنادُه مِن راويه إلى منتهاه)[الكفاية٢١]، قال ابنُ الصَّلاح: (وأكثر ما يُستعمَل فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، دون ما جاء عن الصَّحابة وغيرِهم)[علوم الحديث٤٢]، وكذا قال ابن الصَّبَّاغ في «العدَّة»، والقولُ الثَّالث: لا يقعُ إلَّا على ما رُفِع إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم بإسنادٍ مُتَّصل، وبهذا جزم الحاكمُ أبو عبد الله في «علومه»[معرفة١٧]، وحكاه ابن عَبْدِ البَرِّ قولًا لبعض أهل الحديث(٣)، وقوله: (حتَّى كان بعدُ) أي: فأسنده، والله أعلم.

١٢- بابُ الرُّؤْيَا بِالنَّهَارِ

وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ: عَنِ ابْنِ سِيرِينَ: رُؤْيَا النَّهَارِ مِثْلُ رُؤْيَا اللَّيْلِ.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ: رُؤْيَا النَّهَارِ مِثْلُ(٤) اللَّيْلِ): وفي نسخةٍ: (مثل رؤيا اللَّيل)، (ابنُ عَون): هو عبد الله بن عون بن أرطبان، تَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح٦٧]، لا عبد الله بن عون ابن أمير مصر، و(ابنُ سِيرين): هو مُحمَّد بن سِيرين، وقد تَقَدَّمَ بنو سِيرين كم هم، وكذا بناته[ح٦٧].

٧٠٠١- ٧٠٠٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ، وَكَانَتْ تَحْتَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَأَطْعَمَتْهُ، وَجَعَلَتْ تَفْلِي رَأْسَهُ، فَنَامَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ. قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ، غُزَاةً فِي سَبِيلِ اللهِ، يَرْكَبُونَ ثَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ، مُلُوكًا عَلَى الأَسِرَّةِ -أَوْ: مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الأَسِرَّةِ» شَكَّ إِسْحَاقُ- قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ،

(١) انظر «الأدب المفرد» (٩٣٤) و(١١٧١) و(١٢٢٦).

(٢) وصله الذُّهلي في «الزهريات» كما ذكر الحافظ في «الفتح» (٤٠٨/١٢).

(٣) انظر «التمهيد» (٢٥/١).

(٤) زيد في «اليونينيَّة» و(ق) من رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي: (رُؤْيَا).

ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ، غُزَاةً فِي سَبِيلِ اللهِ» كَمَا قَالَ فِي الأُولَى قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتِ مِنَ الأَوَّلِينَ». فَرَكِبَتِ البَحْرَ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ فَصُرِعَتْ عَنِ الدَّابَّةِ حِينَ خَرَجَتْ مِنَ البَحْرِ، فَهَلَكَتْ.

قوله: (يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ): تَقَدَّمَ أنَّها بفتح الحاء وبالرَّاء، وأنَّها أُخت أمِّ سُلَيم أمِّ أنس بن مالك، وقد تَقَدَّمَت ترجمتُها في (باب الدُّعاء بالجهاد والشَّهادة للرِّجال والنِّساء)[ح٢٧٨٨]، وتَقَدَّمَ أنَّ أبا عمر بن عَبْدِ البَرِّ قال: (لم أقف على اسمٍ لها صحيح)[الاستيعاب٩٤٨]، وقال الذَّهَبيُّ: (يُقال لها: الغُميصاء أو الرُّمَيصاء... إلى أن قال: وقال غيرُ واحدٍ: اسمها مُلَيْكَة). انتهى(١)، وقال المِزِّيُّ في «أطرافه»: (يقال لها: الغُمَيصاء -ويقال: الرُّمَيصاء- بنت مِلحانَ -واسمُه مالك- ابن خالد بن زيد بن حَرام بن جُندب بن عامر بن غنم بن عديِّ بن النَّجَّار)[تحفة الأشراف٧١/١٣].

قوله: (بِنْتِ مِلْحَانَ): هو بكسر الميم وفتحها أيضًا.

قوله: (وَجَعَلَتْ تَفْلِي رَأْسَهُ): هو بإسكان الفاء، وقد قَدَّمْتُ أنَّ ابنَ سبع قال في «الشِّفا»: (إنَّ القمل لم يكن يؤذي رسول الله ﷺ؛ تعظيمًا وتكريمًا)[ح٢٧٨٨]، وكلامُه يَحتمل وجهين؛ أحدهما: أنَّه لم يكن عليه قملٌ، والثاني: أنَّه عليه ولم يكن يؤذيه، وهذا أظهر؛ لهذا الحديثِ وحديثِ: (وتَفْلِي ثَوْبَه)، وقوله: (تَفلِي رأسَه): تَقَدَّمَ أنَّها كانت خالتَه أو خالةَ أبيه، وما قيل في ذلك من عند ابن الجوزيِّ وغيره، وما قاله الدِّمْيَاطيُّ شيخ شيوخنا مُطَوَّلًا، فانظره في أوائل (كتاب الجهاد)[ح٢٧٨٨].

قوله: (عُرِضُوا عَلَيَّ): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، بضَمِّ العين، وكسر الرَّاء، وكذا الثانية.

قوله: (ثَبَجَ هَذَا البَحْرِ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الثَّاء المُثَلَّثَة، ثمَّ مُوَحَّدة مفتوحة، ثمَّ جيم، وأنَّه الظَّهر، و(الثَّبج): ما بين الكتِفَين/. [٢/٣٩٦ب]

قوله: (شَكَّ إِسْحَاقُ): هو إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة المذكور في السند.

قوله: (فِي زَمَنِ(٢) مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ): تَقَدَّمَ الكلام عليه في (باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء)، وأنَّه ليس المراد بـ(زمن معاوية): زمن خِلافته، إنَّما المراد حين كان عليهم في الغزو من جهة

(١) الذي في «سير أعلام النبلاء» (٢٧٠/٣) أنَّ الغميصاء أو الرميصاء هو اسم أم سُليم، وكذا في «تجريد أسماء الصحابة» (٢٩٢/٢).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (زَمَانِ).

عثمان، وقد تَقَدَّمَ الاختلاف في ذلك وكلام القاضي عياض، ويردُّه تاريخُ وفاةِ أمِّ حَرام؛ فانظره[ح٢٧٨٨]، والله أعلم.

قوله: (فَصُرِعَتْ عَنْ دَابَّتِهَا): (صُرِعَتْ): مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(دابَّتُها): كانت بغلة، كما في بعض طرقه[م(١٩١٢)(١٦٠)، د٢٤٩٠، ٤١/٦٥].

١٣- بابُ رُؤْيَا النِّسَاءِ

٧٠٠٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ ابْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ أُمَّ العَلَاءِ -امْرَأَةً مِنَ الأَنْصَارِ بَايَعَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ- أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهُمُ اقْتَسَمُوا المُهَاجِرِينَ قُرْعَةً، قَالَتْ: فَطَارَ لَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ فَأَنْزَلْنَاهُ فِي أَبْيَاتِنَا، فَوَجِعَ وَجَعَهُ الَّذِي تُوُفِّي فِيهِ، فَلَمَّا تُوُفِّي؛ غُسِّلَ وَكُفِّنَ فِي أَثْوَابِهِ، دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْكَ أَبَا السَّائِبِ، فَشَهَادَتِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَمَا يُدْرِيكِ أَنَّ اللهَ أَكْرَمَهُ»، فَقُلْتُ: بِأَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ، فَمَنْ يُكْرِمُهُ اللهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمَّا هُوَ؛ فَوَاللهِ لَقَدْ جَاءَهُ اليَقِينُ، وَاللهِ إِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الخَيْرَ، وَوَاللهِ مَا أَدْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللهِ مَاذَا يُفْعَلُ بِي»، فَقَالَتْ: وَاللهِ لَا أُزَكِّي بَعْدَهُ أَحَدًا أَبَدًا.

٧٠٠٤- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا، وَقَالَ: «مَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِهِ». قَالَتْ: وَأَحْزَنَنِي فَنِمْتُ، فَرَأَيْتُ لِعُثْمَانَ عَيْنًا تَجْرِي، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «ذَلِكِ عَمَلُهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بضَمِّ العين المُهْمَلَة، وفتح الفاء، و(اللَّيْثُ): هو ابنُ سعد، و(عُقَيْلٌ) بضَمِّ العين، وفتح القاف: هو ابنُ خالد، و(ابْنُ شِهَابٍ): مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، و(أُمُّ العَلَاءِ): تَقَدَّمَت في (الجنائز)[ح١٢٤٣]، وهي بنت الحارث بن ثابت بن خارجة الأنصاريَّة، بايعت رسول الله ﷺ، ويُقال: إنَّها زوجة زيد بن ثابت، وأمُّ ابنِه خارجةَ، قال الدِّمْيَاطيُّ هنا: (بنت الحارث ابن ثابت، وعمَّتها: كبشة بنت ثابت، وبنت أخيها: أمُّ نوح بنت ثابت بن الحارث بن ثابت، أسلمن كلُّهنَّ، وبايعْنَ) انتهى، وأمُّ نوح هذه: لم أرها في «الاستيعاب»، ولا في «تجريد الذَّهَبيِّ» في (الكنى) مع جمعه، وكذا لم نرها في «تلقيح ابن الجوزيِّ»، قال بعضُ حُفَّاظ العَصْرِ: (هي في «طبقات ابن سعد»).

قوله: (فَطَارَ لَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ): (طار) أي: خرج في قُرعتنا، و(مظعون): تَقَدَّمَ أنَّه بالظاء المُعْجَمَة المشالة، وتَقَدَّمَ بعض ترجمته رضي الله عنه[ح١٢٤٣].

قوله: (فَوَجِعَ وَجَعَهُ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ): (وَجِعَ) بكسر الجيم، وقد تَقَدَّمَ متى تُوُفِّيَ عثمان هذا[ح١٢٤٣].

قوله: (**أَبَا السَّائِبِ**): تَقَدَّمَ أَنَّها كُنيةُ عثمانَ بنِ مَظعون.

قوله: (**أَمَّا هُوَ**): هو بفتح الهمزة، وتشديد الميم، و(**اليَقِينُ**): الموتُ، وتَقَدَّمَ الكلام على (**مَا يُفْعَلُ بِي**) في (الجنائز)[ح١٢٤٣]، وستأتي رواية: (**ما يُفعَل به**) قريبًا[ح٧٠٠٤].

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أَنَّه الحكم بن نافع، الحافظ، و(**شُعَيْبٌ**): هو ابنُ أبي حمزة، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (**ذَلِكِ عَمَلُهُ**): (ذلكِ) بكسر الكاف؛ لأَنَّه خطابٌ لمؤنَّث.

١٤- بابٌ الحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ

فَإِذَا حَلَمَ فَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ، وَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ.

قوله: (**بَابٌ: الحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ**): تَقَدَّمَ ضبط (الحلم) قريبًا[ح٦٩٨٦].

قوله: (**فَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ**): تَقَدَّمَ الكلام على الروايات التي وردتْ في ذلك قريبًا؛ فانظرها [ح٣٢٩٢و٦٩٨٦و٦٩٩٥].

٧٠٠٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ الأَنْصَارِيَّ -وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَفُرْسَانِهِ- قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الرُّؤْيَا مِنَ اللهِ، **وَالحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حَلَمَ** أَحَدُكُمُ الحُلُمَ يَكْرَهُهُ؛ فَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ، وَلْيَسْتَعِذْ بِالله مِنْهُ، **فَلَنْ يَضُرَّهُ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أَنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، وأَنَّ (**بُكَيْرًا**) بضَمِّ المُوَحَّدة، وفتح الكاف، و(**اللَّيْثُ**): هو ابنُ سعد، و(**عُقَيلٌ**) بضَمِّ العين، وفتح القاف، وأَنَّه ابنُ خالد، و(**ابْنُ شِهَابٍ**): هو الزُّهْرِيُّ مُحَمَّد بن مسلم، و(**أَبُو سَلَمَةَ**): عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف الزُّهْرِيُّ، أحد الفقهاء السَّبعة، على قول الأكثر، و(**أَبُو قَتَادَةَ الأَنْصَارِيُّ**): الحارث ابن ربعيٍّ، وقيل غير ذلك، وتَقَدَّمَ مُطوَّلًا، وبعض ترجمته[ح١٥٣].

قوله: (**وَالحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ**): تَقَدَّمَ[ح٦٩٨٦].

قوله: (**فَإِذَا حَلَمَ**): تَقَدَّمَ أَنَّه بفتح الحاء واللَّام[ح٦٩٨٦].

قوله: (**فَلَنْ يَضُرَّهُ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه قريبًا[ح٦٩٩٥].

١٥- بابُ اللَّبَنِ

٧٠٠٦- **حَدَّثَنَا عَبْدَانُ**: أَخْبَرَنَا **عَبْدُ اللهِ**: أَخْبَرَنَا **يُونُسُ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ** قَالَ: أَخْبَرَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ؛ **أُتِيتُ بِقَدَحِ** لَبَنٍ، فَشَرِبْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنِّي **لأَرَى الرِّيَّ** يَخْرُجُ فِي أَظَافِيرِي، ثُمَّ أَعْطَيْتُ فَضْلِي -يَعْنِي- عُمَرَ». **قَالُوا: فَمَا أَوَّلْتَهُ** يَا رَسُولَ اللهِ؟ **قَالَ: «العِلْمَ»**.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدَانُ**): تَقَدَّمَ أنَّ اسمه عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي روَّاد، وأنَّ (عبدان) لقبُه، و(**عَبْدُ اللهِ**): هو ابنُ المبارك، شيخُ خُراسان، و(**يُونُسُ**): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ[(١)]، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد ابن مسلم ابن شهاب.

قوله: (**أُتِيتُ بِقَدَحٍ**): (أُتيتُ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وفي آخره تاءُ المُتكلِّم المضمومة.

قوله: (**لَأَرَى**): هو بفتح الهمزة؛ لأنَّه مِن رؤية العين.

قوله: (**الرِّيَّ**): بكسر الرَّاء وتُفتَح، مُشدَّد الياء، وقد تَقَدَّمَ[ح٨٢].

قوله: (**قَالُوا: فَمَا أَوَّلْتَهُ**): عُرِف مِن القائلين: أبو بكرٍ الصِّدِّيق، كما تَقَدَّمَ في أوَّل هذا التعليق[ح٨٢].

قوله: (**قَالَ: «العِلْمَ»**): هو بالنَّصب، ويجوز الرَّفعُ.

١٦- بابٌ: إِذَا جَرَى اللَّبَنُ فِي أَطْرَافِهِ، أَوْ أَظَافِيرِهِ

٧٠٠٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، **عَنْ صَالِحٍ**، عَنِ **ابْنِ شِهَابٍ** قَالَ: حَدَّثَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ **أُتِيتُ** بِقَدَحِ لَبَنٍ، فَشَرِبْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنِّي لأَرَى **الرِّيَّ** يَخْرُجُ مِنْ أَطْرَافِي، فَأَعْطَيْتُ فَضْلِي عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ»، **فَقَالَ مَنْ حَوْلَهُ: فَمَا أَوَّلْتَ ذَلِكَ** يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «العِلْمَ».

قوله: (**عَنْ صَالِحٍ**): هو ابنُ كَيسان، و(**ابْنُ شِهَابٍ**): هو مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ.

قوله: (**أُتِيتُ**): تَقَدَّمَ أعلاه، وكذا (**الرِّيُّ**)، وكذا (**قَالَ**[(٢)] **مَنْ حَوْلَهُ: فَمَا أَوَّلْتَ ذَلِكَ؟**): تَقَدَّمَ أعلاه، وفي (كتاب العلم) أنَّه عُرِف منهم: أبو بكر الصِّدِّيق[ح٨٢].

---

(١) في (أ): (اللَّيثيُّ)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَقَالَ).

١٧- بابُ القَمِيصِ فِي المَنَامِ

٧٠٠٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ، وَعَلَيْهِمْ قُمُصٌ، مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثُّدِيَّ، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ دُونَ ذَلِكَ، وَمَرَّ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجُرُّهُ» قَالُوا: مَا أَوَّلْتَ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: «الدِّينَ».

قوله: (حَدَّثَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ): تَقَدَّمَ أنَّ اسمَه أسعدُ بن سهل بن حُنَيف، وتَقَدَّمَ بعض ترجمته، وأنَّه وُلِد في زمان رسول الله ﷺ [ح٥٤٩]، و(أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ): سعد بن مالك بن سِنان.

قوله: (يُعْرَضُونَ): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثُّدِيَّ[1]): هو بضَمِّ الثاء وكسرها، وكسر الدال المُهْمَلَة، وتشديد الياء، على (فُعول)، جمع: ثَدْي، ويُجمع أيضًا على: أثْدٍ، و(الثَّدْيُ): يُذكَّر ويُؤنَّث، وهو للمرأة، وللرَّجل أيضًا.

١٨- بابُ جَرِّ القَمِيصِ فِي المَنَامِ

٧٠٠٩- حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ: عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ عُرِضُوا عَلَيَّ، وَعَلَيْهِمْ قُمُصٌ، فَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثُّدِيَّ، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ دُونَ ذَلِكَ، وَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْتَرُّهُ» قَالُوا: فَمَا أَوَّلْتَهُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «الدِّينَ».

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بضَمِّ العين، وفتح الفاء، و(اللَّيْثُ): هو ابنُ سعد، و(عُقَيْلٌ) بضَمِّ العين وفتح القاف، وهو ابن خالد، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو الزُّهْرِيُّ مُحَمَّد بن مسلم، و(أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ): تَقَدَّمَ أعلاه، وكذا (أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ).

قوله: (عُرِضُوا عَلَيَّ): (عُرِضُوا): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وكذا قوله: (وَعُرِضَ عَلَيَّ): مَبْنيٌّ أيضًا لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (يَبْلُغُ الثُّدِيَّ[1]): تَقَدَّمَ أعلاه الكلامُ عليه.

١٩- بابُ الخُضَرِ فِي المَنَامِ، وَالرَّوْضَةِ الخَضْرَاءِ

قوله: (بَابُ الخُضَرِ فِي المَنَامِ): (الخُضَر) بضَمِّ الخاء وفتح الضَّاد المعجمتين: كذا هو مضبوط

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (الثَّدْيَ).

في أصلنا، وكذا في أُخرى مقروءةٍ ومقابلةٍ بعدَّة نُسخ.

٧٠١٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الجُعْفِيُّ: حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: قَالَ قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ: كُنْتُ فِي حَلْقَةٍ فِيهَا سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ وَابْنُ عُمَرَ، فَمَرَّ عَبْدُ اللهِ ابْنُ سَلَامٍ، فَقَالُوا: هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُمْ قَالُوا: كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللهِ! مَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا مَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ، إِنَّمَا رَأَيْتُ كَأَنَّمَا عَمُودٌ وُضِعَ فِي رَوْضَةٍ خَضْرَاءَ، فَنُصِبَ فِيهَا وَفِي رَأْسِهَا عُرْوَةٌ، وَفِي أَسْفَلِهَا مِنْصَفٌ -وَالمِنْصَفُ: الوَصِيفُ- فَقِيلَ: ارْقَهْ، فَرَقِيتُ حَتَّى أَخَذْتُ بِالعُرْوَةِ، فَقَصَصْتُهَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَمُوتُ عَبْدُ اللهِ وَهُوَ آخِذٌ بِالعُرْوَةِ الوُثْقَى».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الجُعْفِيُّ): هذا هو المسنديُّ، تَقَدَّم، و(حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ): تَقَدَّمَ أنَّه لا كالمنسوب إلى الحَرَم، فإنَّ المَنسوب إلى الحَرَم: حِرْميٌّ؛ بكسر الحاء، وإسكان الراء، والمرأةُ: حِرْميَّة؛ بكسر الحاء أيضًا، وإسكان الرَّاء، وأنَّه بفتح الحاء والرَّاء، مُشدَّد الياء، وأنَّ (عُمارة) بضَمِّ العين، وتخفيف الميم[ح٢٥ و٣٦ و٨٨٠]، و(قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ): تَقَدَّمَ أنَّه بضَمِّ العين، وتخفيف المُوحَّدة[ح٣٨١٣]/. [٢/٣٩٧أ]

قوله: (كُنْتُ فِي حَلْقَةٍ): هي بإسكان اللَّام، ويجوز فتحُها، تَقَدَّمَت[قبل ح٦٦].

قوله: (فِيهَا سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ): الظاهر أنَّ هذا هو ابن أبي وقَّاص، أحدُ العشرة، أو البَتُّ، وفي الصَّحابة مَنِ اسمُه سعدُ بن مالك: سعدُ بن أبي وقَّاص، وسعدُ بن مالك بن خالد بن ثعلبةَ الخزرجيُّ الساعديُّ والد سهل، وأبو سعيد الخدريُّ، وهو بالكُنية أشهرُ، وسعد بن مالك العُذريُّ، وَفَدَ في بني عُذْرة، وسعد ابن مالك بن الأقيصر بن مالك بن قُرَيع أبو الكنود الأزديُّ، قال ابنُ يونس: له وِفادة، وشهد فتحَ مصرَ، والله أعلم(١).

قوله: (فَمَرَّ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بتخفيف اللَّام، وتَقَدَّمَ بعض ترجمته في (مناقبه) [ح٢١٢٥ و٣٣٢٩، وقبل ح٣٨١٢].

قوله: (وُضِعَ فِي رَوْضَةٍ): (وُضِع): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وكذا قوله: (فَنُصِبَ): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (مِنْصَفٌ، وَالمِنْصَفُ: الوَصِيفُ): (المِنْصَف) بكسر الميم، وإسكان النون، وفتح الصاد، قال ابن قُرْقُول: («مِنْصَف»، ويُروى: «مَنْصَف»(٢)، وكلاهما وَصِيفٌ، وقد جاء مُفسَّرًا بـ«الوَصِيف»،

(١) انظر «الإصابة» (٢/٣٣-٣٤).

(٢) كذا ضبطها في (أ)، ورواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي عند الحديث (٣٨١٣): (مَنْصِف).

وبـ«الخادم» أيضًا، و«الوَصِيف»: الصغير الذي قد أدرك الخدمة، يقال: نَصَفْتُ القوم؛ إذا خدمتَهُم، وقد ضبطه بعضُهم: بضَمِّ الميم وكسر الصَّاد، وآخرون: بفتح الميم وكسر الصاد، والأوَّل أعرفُ). انتهى[مطالع٢/١٧٠]، وقال الشيخ محيي الدين النَّوويُّ: (هو بكسر الميم وفتح الصاد، قال القاضي: ويُقال بفتح الميم أيضًا[إكمال٧/٥٢٠]). انتهى[شرح مسلم١٦/٢٦٠]، وفي «الصِّحاح»: (بكسر الميم: الخادم، هذا قول الأصمعيِّ)، وقد تَقَدَّمَ ذلك في (عبد الله بن سلَام)[ح٣٣٩٢و٣٨١٣].

قوله: (**ارْقَهْ**): هو بهمزة وصلٍ، فإنِ ابتدأتَ بها، كسرتَها، والهاء للسَّكت.

قوله: (**فَرَقِيتُ**): هو بكسر القاف، وهذه اللُّغة الفصيحة، وحكى فيها ابنُ قُرْقُول ثلاثَ لغات؛ هذه أحدها، **والثَّانية**: بفتح القاف بغير همز، **والثَّالثة**(١): بفتحها مع الهمز، والله أعلم(٢).

٢٠- بابُ كَشْفِ المَرْأَةِ فِي المَنَامِ

قوله: (**بَابُ كَشْفِ المَرْأَةِ فِي المَنَامِ**): ذكر ابن المُنيِّر حديثَ عائشة على عادته، ثمَّ قال: (وترجم: «باب الحرير في المنام»)، ثمَّ قال: (كأنَّ البُخاريَّ يقفُ على كلام مَن لا يُوافِقُ كلامَهُ -والله أعلم- فيَرُدُّ عليه بالرَّمز في هذه التراجم، ففي النَّاس مَن قال: ما احتلمتُ قطُّ إلَّا بِوَلِيٍّ وشاهِدَيْ [عَدْلٍ]، يشير إلى أنَّه لا يرى في المنام إلَّا مثل ما يجوز في اليقظة شرعًا، وهذا غيرُ لازمٍ، فإنَّ النَّائمَ يرى أمثالًا هو فيها غيرُ مُكلَّف، ألا ترى أنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأى عائشة، وكشف عنها قبل أن يتزوَّج بها على سبيل التَّمثيل، ويَحتمل أن يكون رأى منها ما يجوزُ للخاطب أن يَراه، ويكون الضَّمير في قوله: «فأكشفُها» لـ«السَّرَقة»). انتهى[المتواري٣٨٨]، وأيضًا لمَّا رآها؛ كانت صغيرةً غيرَ مُشتهاةٍ؛ وذلك لأنَّه رآها لمَّا تُوفِّيت خديجةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وقد تَقَدَّمَ في ذلك حديثٌ[ح٣٨٩٦](٣)، وأيضًا النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معصوم.

٧٠١١- حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: **حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أُرِيتُكِ فِي المَنَامِ مَرَّتَيْنِ، إِذَا رَجُلٌ يَحْمِلُكِ فِي سَرَقَةِ حَرِيرٍ، فَيَقُولُ: هَذِهِ امْرَأَتُكَ، فَأَكْشِفُهَا، فَإِذَا هِيَ أَنْتِ، فَأَقُولُ: إِنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللهِ؛ يُمْضِهِ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حَمَّاد بن أسامة.

(١) في(أ): (والثَّانية)، ولعلَّه سبق قلم.

(٢) «مطالع الأنوار» (٣/١٨٤)، وانظر الحديث (١٣٦).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٩١٩).

قوله: (أُرِيتُكِ فِي المَنَامِ[(١)] مَرَّتَيْنِ): تَقَدَّمَ أنَّ في «مسلمٍ»: (أنَّه رآها ثلاثَ مَرَّاتٍ)[م٢٤٣٨(٧٩)]، وقد جمعتُ بينهما في أَوَّل (النِّكاح)[ح٥٠٧٨].

قوله: (إِذَا رَجُلٌ يَحْمِلُكِ): تَقَدَّمَ أنَّ هذا (الرَّجل): هو مَلَكٌ، كما في بعضِ طرقه[ح٥١٢٥]، وسيأتي قريبًا[ح٧٠١٢]، وهو جبريلُ ﷺ، كما في «التِّرْمذيِّ»[ت٣٨٨٠]، وقد تَقَدَّمَ في (النكاح)[ح٥٠٧٨].

قوله: (فِي سَرَقَةٍ): تَقَدَّمَ ما (السَّرَقَة) وضبطها[ح٣٨٩٥و٥٠٧٨].

قوله: (فَأَكْشِفُهَا): هو بفتح الهمزة مَرْفُوعٌ فعلٌ مضارعٌ، وسيأتي معارضه، والجمع بينهما[ح٧٠١٢].

قوله: (إِنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللهِ؛ يُمْضِهِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه في (باب تزويجه ﷺ بعائشة ﵂)[ح٥٠٧٨].

٢١- بابُ ثِيَابِ الحَرِيرِ فِي المَنَامِ

٧٠١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُرِيتُكِ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكِ مَرَّتَيْنِ، رَأَيْتُ المَلَكَ يَحْمِلُكِ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ، فَقُلْتُ لَهُ: اكْشِفْ، فَكَشَفَ فَإِذَا هُوَ أَنْتِ، فَقُلْتُ: إِنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللهِ يُمْضِهِ، ثُمَّ أُرِيتُكِ يَحْمِلُكِ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ، فَقُلْتُ: اكْشِفْ. فَكَشَفَ، فَإِذَا هِيَ أَنْتِ، فَقُلْتُ: إِنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللهِ؛ يُمْضِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا[(٢)] أَبُو مُعَاوِيَةَ): (مُحَمَّد) هذا: تَقَدَّمَ الكلام عليه في (غزوة أُحُد) في (باب ما أصاب النَّبيَّ ﷺ من الجراح يوم أُحُد)[ح٤٠٧٧].

قوله: (أُرِيتُكِ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكِ مَرَّتَيْنِ): تَقَدَّمَ أنَّ في «مسلم»: (أنَّه رآها ثلاث مَرَّاتٍ)[م٢٤٣٨(٧٩)]، وذكرتُ جمعًا في (النكاح)[ح٥٠٧٨].

قوله: (رَأَيْتُ المَلَكَ يَحْمِلُكِ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه جبريل، كما في «التِّرمِذيِّ»[ت٣٨٨٠].

قوله: (فِي سَرَقَةٍ): تَقَدَّمَ ضبط (السَّرَقَة)، وما هي[ح٣٨٩٥و٥٠٧٨].

قوله: (فَقُلْتُ لَهُ: اكْشِفْ): (اكشِفْ): فعلُ أمرٍ بهمزة وصلٍ؛ لأنَّه ثُلاثيٌّ، وكذا المكان الثاني الآتي، واعلم أنَّه تَقَدَّمَ في الرواية الماضية قبل هذه: (فأَكْشِفُها): فعلٌ مضارعٌ، وتَقَدَّمَ قبل ذلك أنَّه أمِر بالكشف عنها[ح٣٨٩٥]، فحصل ثلاثة ألفاظ؛ **أحدها**: أنَّه ﷺ أَمِر بالكشف عنها، **والثانية**: أنَّه كَشَفَ مِن غير ذكرِ أَمْرٍ، **الثالثة**: أنَّه ﷺ أمرَ الملَكَ بالكشف عنها، والذي في «صحيح البُخاريِّ»: (أنَّه رآها

---

(١) زيد في (أ): (في المنام)، وهو تكرارٌ.

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أَخْبَرَنَا).

مرَّتين)، وفيه: (أنَّه رآها)[ح٥١٢٥]، ولم يتعرَّض لمرَّة، ولا مرَّتين، ولا ثلاثٍ، وفي «مسلم» في (الفضائل): (أنَّه رآها ثلاثَ مَرَّاتٍ)[م(٢٤٣٨) (٧٩)]، وقد قَدَّمْتُ في (النكاح) جمعًا بين (مرَّتين) و(ثلاثٍ)[ح٥٠٧٨]، فالظَّاهر أنَّ الثَّلاثةَ الألفاظ لرؤيتها ثلاثَ مَرَّاتٍ، والله أعلم، وقد يُجمَع بغير ذلك أيضًا.

قوله: (إِنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللهِ؛ يُمْضِهِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه في (باب تزويجه ﷺ بعائشة ﵂)[ح٥٠٧٨].

٢٢- بابُ المَفَاتِيحِ فِي اليَدِ

٧٠١٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ ابْنُ المُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الأَرْضِ، فَوُضِعَتْ فِي يَدِي».

قَالَ مُحَمَّد: بَلَغَنِي أَنَّ جَوَامِعَ الكَلِمِ: أَنَّ اللهَ يَجْمَعُ الأُمُورَ الكَثِيرَةَ الَّتِي كَانَتْ تُكْتَبُ فِي الكُتُبِ قَبْلَهُ فِي الأَمْرِ الوَاحِدِ وَالأَمْرَيْنِ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا قريبًا وبعيدًا أنَّه بضَمِّ العين، وفتح الفاء، و(اللَّيْثُ): هو ابنُ سعدٍ، و(عُقَيْلٌ) بضَمِّ العين، وفتح القاف، وهو ابنُ خالد، و(ابْنُ شِهَابٍ): الزُّهْرِيُّ، و(سَعِيدُ ابْنُ المُسَيَّبِ) بفتح الياء وكسرها، وغير أبيه لا يجوز في يائه إلَّا الفتح، تَقَدَّمَ مِرارًا.

قوله: (بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ): (بُعِثْتُ): مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، والتاء في آخره مضمومة؛ تاءُ المُتكلِّم، و(جوامع) واحدها: جامعة، أي: كلمة جامعة، وسيأتي: (قَالَ مُحَمَّدٌ: وجَوَامِعَ[(١)] الكَلِمِ: أَنَّ اللهَ يَجْمَعُ الأُمُورَ الكَثِيرَةَ الَّتِي كَانَتْ تُكْتَبُ فِي الكُتُبِ قَبْلَهُ، فِي الأَمْرِ الوَاحِدِ، وَالأَمْرَيْنِ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ) انتهى، واعلم أنَّ (جوامع الكلم): القرآن؛ لإيجازه، وكان ﷺ يتكلَّمُ بجوامع الكلم، أي: بالمُوجَز مِن القول، وهو ما قلَّت ألفاظه، واتَّسعت معانيه.

قوله: (وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ): (نُصِرتُ): هو مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، والتاءُ في آخره مضمومة؛ تاء المُتكلِّم/. [٣٩٧/٢ب]

قوله: (أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الأَرْضِ): (أُتِيتُ): مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(مفاتيح خزائن الأرض): تَقَدَّمَ الكلام عليها قريبًا ما هي[ح٦٩٩٨].

قوله: (فِي يَدِي): هو بالإفراد، كما سبق قريبًا[ح٦٩٩٨].

---

(١) كذا في (أ) و(ق) بعد الإصلاح، وفي «اليونينيَّة»: (قال أبو عبد الله: وبلغني أنَّ جوامعَ).

قوله: (قَالَ مُحَمَّدٌ: بَلَغَنِي[(١)]...) إلى آخره: كذا في أصلنا القاهريِّ، و(مُحَمَّد) عليها: (صح)، وعلامة راويها، فالرِّواية الأخرى: (قال)، بغير ذكر (مُحَمَّد)[(٢)]، وفي أصلنا الدِّمَشْقيِّ: (قال مُحَمَّد)، بلا تردُّد، و(مُحَمَّد) هذا: هو مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهْرِيُّ المذكور في السَّند بـ(ابن شهاب) الرَّاوي عن ابن المُسَيَّب، وهذا البلاغ هو هنا كما ترى، قال شيخُنا في (كتاب الجهاد) في (باب قول النَّبيِّ ﷺ): (نُصرتُ بالرُّعب مسيرة شهر) ما لفظه: (وقال ابن شهاب -فيما ذكر الإسماعيليُّ-: بلغني أنَّ جوامع الكلم...)، فذكره[التوضيح١٨/١٠٧]، وأمَّا في «خصائص النَّبيِّ ﷺ» لشيخنا وقد قرأتُها عليه، فعزا بلاغ ابن شهاب إلى البيهقيِّ في «دلائله»، وعزاه[(٣)] إلى «البُخاريِّ» و«مسلم»[دلائل٥/٤٧١]. انتهى[(٤)].

قوله: (أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ): (نحوَ): مَنْصُوبٌ، ونصبُه معروفٌ.

٢٣ - بابُ التَّعْلِيقِ بِالعُرْوَةِ وَالحَلْقَةِ

قوله: (التَّعْلُّقِ[(٥)] بِالعُرْوَةِ وَالحَلْقَةِ): تَقدَّمَ قريبًا وبعيدًا أنَّ (الحلْقة) بإسكان اللَّام، وأنَّه يجوز فتحُها[قبل ح٦٦].

٧٠١٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ. (ح): وَحَدَّثَنِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ: رَأَيْتُ كَأَنِّي فِي رَوْضَةٍ، وَسَطُ الرَّوْضَةِ عَمُودٌ فِي أَعْلَى العَمُودِ عُرْوَةٌ، فَقِيلَ لِي: ارْقَهْ، قُلْتُ: لَا أَسْتَطِيعُ، فَأَتَانِي وَصِيفٌ فَرَفَعَ ثِيَابِي فَرَقِيتُ، فَاسْتَمْسَكْتُ بِالعُرْوَةِ، فَانْتَبَهْتُ وَأَنَا مُسْتَمْسِكٌ بِهَا، فَقَصَصْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «تِلْكَ الرَّوْضَةُ رَوْضَةُ الإِسْلَامِ، وَذَلِكَ العَمُودُ عَمُودُ الإِسْلَامِ، وَتِلْكَ العُرْوَةُ عُرْوَةُ الوُثْقَى، لَا تَزَالُ مُسْتَمْسِكًا بِالإِسْلَامِ حَتَّى تَمُوتَ».

قوله: (حَدَّثَنَا[(٦)] عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هو المسنَديُّ فيما ظهر لي، و(أَزْهَرُ): هو ابنُ سعدٍ السَّمَّان،

---

(١) كذا في (أ) و(ق) بعد الإصلاح، وفي «اليونينيَّة»: (وبلغني).

(٢) كذا قال، وذكر الحافظ في «الفتح» (١٢/٤١٨) أنَّ رواية أبي ذرٍّ: (قال أبو عبد الله) -وهي التي كانت في (ق) وضرب عليها- وأنَّ رواية كريمة: (قال محمد)، وكذا في «اليونينيَّة» عزوُ رواية أبي ذرٍّ.

(٣) أي: البيهقي.

(٤) انظر «غاية السول» (ص٢٨٨).

(٥) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (التَّعْلِيق).

(٦) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

أبو بكر، الباهليُّ مولاهم، البصريُّ، عن سليمان التَّيميِّ، ويُونُس، وابنِ عونٍ، وهشامٍ الدَّستوائيِّ، وعنه: عليُّ ابن المَدينيِّ، وابنُ راهُوْيَه، وبُنْدَارٌ، ومُحَمَّدُ بنُ يحيى الذُّهْليُّ، ومحمودُ بنُ غَيلان، وخلقٌ، قال ابنُ سعدٍ: (ثقةٌ أوصى إليه ابنُ عون، وعاش أربعًا وتسعين سنة)[الكبرى٩/٢٩٥]، وقال غيره: مات سنة ثلاث ومئتين، أخرج له البُخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والتِّرْمِذيُّ، والنَّسائيُّ، له ترجمة في «الميزان»[١/١٧٢]، وصحَّح عليه(١)، و(ابْنُ عَوْنٍ): هو عبد الله بن عون بن أرطبان، لا ابن أمير مصرَ، وقد قَدَّمْتُ ذلك مرارًا.

قوله: (ح): تَقَدَّمَ الكلام عليها كتابةً وتلفُّظًا[ح٦]، وسأذكره في أواخر هذا التعليق إن شاء الله تعالى[ح٧٥٦١].

قوله: (وَحَدَّثَنِي خَلِيفَةُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه خليفة بن خيَّاط، شَبَاب، العُصفريُّ الحافظُ، و(مُعَاذٌ) بعدَه: هو ابنُ معاذ، تَقَدَّمَ، و(مُحَمَّدٌ): هو ابنُ سيرين، و(قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ): تَقَدَّمَ قريبًا وبعيدًا أنَّه بضَمِّ العين، وتخفيف المُوَحَّدة، و(عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ) بتخفيف اللَّام، تَقَدَّمَ مِرارًا، وهو مشهور[ح٢١٢٥و٣٣٢٩،وقبلح٣٨١٢].

قوله: (وَسَطُ الرَّوْضَةِ): هو بفتح السِّين، وتُسكَّن.

قوله: (ارْقَهْ): تَقَدَّمَ أنَّه بهمزة وصل، والهاء للسَّكت[ح٧٠١٠].

قوله: (فَرَقِيتُ): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر القاف وتُفتَح، ومع الهمزة أيضًا، وفتح القاف؛ ثلاث لغات، تَقَدَّمَت قريبًا وبعيدًا[ح١٣٦و٧٠١٠].

٢٤- بابُ عَمُودِ الفُسْطَاطِ تَحْتَ وِسَادَتِهِ

قوله: (بَابُ عَمُودِ الفُسْطَاطِ تَحْتَ وِسَادَتِهِ): كذا في أصلنا، ولم يذكر فيها حديثًا، وكذا في أصلنا الدِّمَشْقيِّ، وبعد هذه التَّرجمة في الأصلين: (بَابُ الإستبرق ودخول الجَنَّة في المنام)، وذكر فيها حديث ابن عمر ﵄: (رأيتُ كأنَّ في يَدِي سَرَقَةً من حرير...)، الحديث[ح٧٠١٥]، وكأنَّه لمَّا كانتِ الترجمة الأولى مندرجةً في حديث التَّرجمة الثانية، لم يذكر فيها حديثًا، وذكره في الثانية، هذا على ما في أصلينا، وأمَّا ابنُ المُنَيِّر، فإنَّه ذكر في «تراجمه»: (باب الفسطاط تحت وسادته ودخول الجنَّة في المنام)، وذكر فيها حديث ابن عمر ﵄ بغيرِ إسنادٍ، ثمَّ قال: (روى غيرُ البُخاريِّ هذا الحديثَ بزيادة: «عمود الفسطاط، ووضع ابن عمر له تحت الوسادة»، ولكن لم توافق الزِّيادةُ شرطَه، فدَرَجَها في التَّرجمة نفسِها(٢)، والله أعلم).

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٣٢٣)، وتقدم عند الحديث (٣٨١٣).

(٢) في مصدره: (تنبيهًا).

انتهى[المتواري٣٨٩]، وقال شيخُنا: (قلتُ: كأنَّه رأى أنَّ حديثَ السَّرَقة أكملُ ممَّا ذكره في «كتابه»، وفيه: أنَّ السَّرَقَة مضروبةٌ في الأرض على عمودٍ كالخِباء، وأنَّ ابنَ عمرَ اقتلعها مِن عمودها، فوضعها تحت وسادته، وقام هو بالسَّرَقة يُمسِكُها، وهي كالهودجِ مِن إستبرق، فلا ينوي مكانًا من الجنَّة إلَّا طارت إليه، ولم يرضَ سندَه بهذه الزِّيادة، فلم يذكره، وأدخله في «كتابه» من طريقٍ وَثِقَهُ، وقد فعل في «كتابه» مثل هذا كثيرًا...) فذكر بعضَ الأماكن مثلَ ذلك، ثمَّ قال: (كذا أجاب به المُهلَّب) [التوضيح٣٢/١٩٨]. انتهى(١)، وقد رأيتُ أنا حديثًا، فلعلَّ البُخاريَّ أراده، رأيتُه في «زوائد المعجمين الأوسطِ والصغيرِ للطَّبرانيِّ» إفرادُ شيخِنا الحافظ نور الدين الهيثميِّ مِن حديث عبد الله بن عَمرو رضي الله عنهما: أنَّه صلى الله عليه وسلم قال: «رأيتُ في المنام أنَّهم أخذوا عمود الكتاب، فعمدوا به إلى الشَّام، فإذا وقعت الفتن، فالآمن الشَّام»، ثمَّ قال: (لم يروه عن أيُّوب إلَّا مَعمر، ولا عنه إلَّا مُحَمَّد بن ثور، تفرَّد به مُؤمَّل)، قاله الطَّبَرانيُّ[طس٢٧١٠]، -كتب بعضُ حُفَّاظ العَصْرِ تجاه ذلك ما لفظه: (أكثرَ ابنُ عساكر في مقدِّمة «تاريخ دمشق» مِن تخريج هذه الأحاديث وتطريفها). انتهى- ونحوه في «المستدرك» في (الفتن والأهوال)، وقال: (على شرط البُخاريِّ ومسلم)[ك٤/٥٠٩]، ورأيتُ في «تذكرة القرطبيِّ» حديثًا عزاه إلى «البزَّار»[ح٤١١١] من حديث أبي الدَّرداء: (قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «رأيتُ عمود الكتاب احتُمِل من تحت رأسي، فظننتُ أنَّه مذهوبٌ به، فأتبعتُه بصري، فعُمِد به إلى الشام، ألا وإنَّ الإيمان حين تقع الفتنُ بالشَّام»(٢)، خرَّجه أبو بكر النَّجَّاد، وقال: «عمود الإسلام»، قال أبو مُحَمَّد عبد الحقِّ: «هذا صحيح»(٣)). انتهى[التذكرة٦٣٤].

قوله: (**بَابُ عَمُودِ الفُسْطَاطِ**): تَقَدَّمَ الكلام على (الفسطاط) بلغاته، وما هو[ح٩٦٩].

٢٥ - بابُ الإِسْتَبْرَقِ، وَدُخُولِ الجَنَّةِ فِي المَنَامِ

قوله: (**بَابُ الإِسْتَبْرَقِ**): تَقَدَّمَ الكلام [عليه]، ما هو.

٧٠١٥ - ٧٠١٦ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: **حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ**، عَنْ **أَيُّوبَ**، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: رَأَيْتُ فِي المَنَامِ كَأَنَّ فِي يَدِي سَرَقَةً مِنْ حَرِيرٍ، **لَا أُهْوِي** بِهَا إِلَى مَكَانٍ فِي الجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ بِي إِلَيْهِ، فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ. فَقَصَّتْهَا حَفْصَةُ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «إِنَّ أَخَاكِ رَجُلٌ صَالِحٌ» أَوْ قَالَ: «إِنَّ عَبْدَ اللهِ رَجُلٌ صَالِحٌ».

---

(١) انظر «شرح البخاري» لابن بطال (٩/٥٣٧).

(٢) وهو عند أحمد في «مسنده» (٥/١٩٨).

(٣) انظر «الأحكام الكبرى» (٤/٥١١).

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه [ابن] خالد، و(أَيُّوبُ): هو ابنُ أبي تميمةَ كَيسان السَّخْتِيَانيُّ.

قوله: (كَأَنَّ فِي يَدِي): (كأنَّ): من أخوات (إنَّ)، و(يَدِيْ) بالإفراد.

قوله: (لَا أُهْوِي[١]): هو بضَمِّ الهمزة، وكسر الواو، وفي نسخة في هامش أصلنا: (أَهوِي) بفتح الهمزة، وكسر الواو[٢]، وعليها (كذا)، قال الجوهريُّ في «صحاحه»: (وأهوى إليه بيده ليأخذه، قال الأصمعيُّ: أهويتُ بالشيء؛ إذا أومأتَ به، ويُقال: أهويتُ له بالسيف)، وفي «المطالع»: (يقال: أهوى بيده، وأهوى يدَهُ [للشيء]: تناولَه، وقال صاحبُ «الأفعال»: هوى إليه بالسيف، وأهوى إليه؛ أماله إليه). انتهى[مطالع ١٤٨/٦]، والمراد بـ(صاحب «الأفعال»): ابن القطَّاع، فإنَّه قال ذلك، ولفظه: (وهويت إليه بالسَّيف والشيء هويًّا، وأهويت: أملتُه إليه وقصدته) انتهى[الأفعال ٣٦٠/٣]، والمراد: لا أهوي بها إلى مكان، أي: لا أقصد وأُرِيد، وفي «مسلم»: (وليس مكانٌ مِنَ الجنَّةِ أُريدُ[٣] إلَّا طارتْ إليه)[م(٢٤٧٨)(١٣٩)]، والله أعلم.

٢٦- بابُ القَيْدِ فِي المَنَامِ

٧٠١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ صَبَّاحٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ عَوْفًا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ، لَمْ تَكَدْ تَكْذِبُ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ، وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ، وَمَا كَانَ مِنَ النُّبُوَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَكْذِبُ».

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَنَا أَقُولُ هَذِهِ، قَالَ: وَكَانَ يُقَالُ: الرُّؤْيَا ثَلَاثٌ: حَدِيثُ النَّفْسِ، وَتَخْوِيفُ الشَّيْطَانِ، وَبُشْرَى مِنَ اللهِ، فَمَنْ رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلَا يَقُصُّهُ عَلَى أَحَدٍ وَلْيَقُمْ فَلْيُصَلِّ، قَالَ: وَكَانَ يُكْرَهُ الغُلُّ فِي النَّوْمِ، وَكَانَ يُعْجِبُهُمُ القَيْدُ، وَيُقَالُ: القَيْدُ ثَبَاتٌ فِي الدِّينِ.

وَرَوَى قَتَادَةُ، وَيُونُسُ، وَهِشَامٌ، وَأَبُو هِلَالٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَدْرَجَهُ بَعْضُهُمْ كُلَّهُ فِي الحَدِيثِ، وَحَدِيثُ عَوْفٍ أَبْيَنُ.

وَقَالَ يُونُسُ: لَا أَحْسِبُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي القَيْدِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: لَا تَكُونُ الأَغْلَالُ إِلَّا فِي الأَعْنَاقِ.

قوله: (سَمِعْتُ عَوْفًا): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو عوف بن أبي جَمِيلة، الأعرابيُّ.

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أَهْوِي)، وينظر هامشها.

(٢) في (أ): (الراء)، وهو تحريفٌ.

(٣) في «مسلم»: (أريد من الجنة).

قوله: (إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ...) إلى آخره: قال الخَطَّابيُّ[الغريب ١/٩٤] وغيره: (قيل: المراد: إذا قارب الزمان أن يعتدِلَ ليلُه ونهارُه، وقيل: المراد: إذا قارب القيامةَ، والأوَّلُ/ أشهرُ عند أهل الرُّؤيا، وجاء في حديثٍ ما يُؤيِّد الثَّاني، والحديث: «إذا كان آخر الزَّمان لا تكادُ رُؤيا المؤمنِ تكذبُ»، وأصله في «مسلم»[م(٢٢٦٣)(٦)]، و«التِّرْمِذيِّ»[ت٢٢٩١]، واللَّفظ للتِّرمذيِّ[(١)]، والله أعلم)[(٢)]. [٢/٣٩٨أ]

قوله: (وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه قريبًا[ح٦٩٨٣].

قوله: (قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَنَا أَقُولُ هَذِهِ): (مُحَمَّد) هذا: هو ابنُ سيرين الرَّاوي في السَّند عن أبي هريرةَ.

قوله: (وَكَانَ يُقَالُ: الرُّؤْيَا ثَلَاثٌ...) إلى آخره: هو هنا كما ترى، وهو في «مسلم» من جملة الحديث من الطريق التي في «البُخاريِّ»: مُحَمَّد بن سيرين عن أبي هريرة، ولفظه: («إذا اقتربَ الزَّمانُ؛ لم تَكَدْ رؤيا المسلمِ تَكذِبُ، وأصدقُكم رؤيا أصدقُكُم حديثًا، ورؤيا المؤمنِ جُزْءٌ من خمسة وأربعين جزءًا من النُّبوَّة، والرُّؤيا ثلاثٌ؛ فرؤيا الصَّالحةِ بُشرى من الله، ورؤيا تحزينٍ مِن الشيطان، ورؤيا ممَّا يحدِّث المرءُ نفسَه، فإن رأى أحدُكم ما يَكْرَه؛ فليقُمْ فليُصلِّ، ولا يُحدِّث بها النَّاسَ»، قال: وأُحِبُّ القيدَ، وأَكرَهُ الغُلَّ، والقيدُ ثباتٌ في الدِّين، فلا أدري أهو في الحديث أم قاله ابنُ سِيرينَ؟)[م(٢٢٦٣)(٦)]، وبعده: (وحدَّثنيه مُحَمَّد بن رافع...)، فذكر سندًا[(٣)] إلى أيُّوب، ثمَّ قال: (بهذا الإسناد، وقال في الحديث: «قال أبو هريرة: فيُعجِبُني القَيْدُ، وأَكْرَهُ الغُلَّ، والقيدُ ثباتٌ في الدِّين)[م(٢٢٦٣)(٦) م(١)]، فبيَّن في الطريق الثانية أنَّه مِن قولِ أبي هريرةَ مُدرجًا في الحديث؛ أعني: (يُعجِبُني القَيدُ...) إلى آخره، ثمَّ ذكره من طريقٍ أخرى عن مُحَمَّد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ، قال مسلمٌ: (وأَدرجَ في الحديث قولَهُ: «وأكره الغُلَّ...» إلى تمام الكلام، ولم يذكُر: «الرُّؤيا جُزْءٌ مِن سِتَّةٍ وأربعينَ جُزءًا مِنَ النُّبُوَّة»)[م(٢٢٦٣)(٦) م(٣)]، ولفظُ البُخاريِّ: (قال مُحَمَّد: وأنا أقولُ هذه، [قال]: وكان يُقالُ: الرُّؤيا ثلاثٌ...) إلى آخره: قال: (ورواهُ قتادةُ، ويُونُسُ، وهشامٌ، وأبو هلالٍ، عن ابن سيرين، عن أبي هريرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ، وأَدرَجَ[(٤)] بعضُهم كلَّه في الحديث، وحديثُ عوفٍ أبينُ) يعني: الذي فيه أنَّه مفصول من الحديث، لا منه، والصَّحيحُ: أنَّ فَصْلَه أصحُّ.

---

(١) لفظ «الترمذي»: (في آخر الزمان...).

(٢) انظر «شرح مسلم» (١٥/٢٣).

(٣) في (أ): (سند)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٤) في اليونينيَّة: (وأدرجه)، وتحتملها (ق).

واختُلِف مِن كلام مَن هو؛ قال شيخُنا عنِ الخطيب: (إنَّه مِن قول مُحَمَّد)[١]؛ يعني: ابن سيرين، وفي «صحيح مسلم» قولان؛ هل هو من كلام أبي هريرة، أو مُحَمَّد بن سيرين؟[م٢٢٦٣] وقال بعضُهم[٢]: (هذا من كلام أبي هريرة مُدرَجٌ في الحديث، وبيَّنه مَعْمَر في روايته عن أيُّوب عن ابن سيرين، وبعضُهم يعزوه لابن سيرين). انتهى، وسيأتي هذا من كلام الخطيب.

قوله: (وَكَانَ يُكْرَهُ الغُلُّ فِي النَّوْمِ): وإنَّما كُرِه الغُلُّ في النَّوم؛ لأنَّ موضعَه العُنُق، وهو صفةُ أهلِ النَّار، قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا﴾ [يس: ٨]، وقال تعالى: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧١].

قوله: (وَكَانَ يُعْجِبُهُمُ القَيْدُ، وَقَالَ[٣]: القَيْدُ ثَبَاتٌ فِي الدِّيْنِ): قال العلماء: إنَّما أعجبهم القيد؛ لأنَّه في الرِّجلِ، وهو كفٌّ عنِ المعاصي، والشُّرورِ، وأنواعِ الباطل، وأمَّا أهلُ العِبارة؛ فنزَّلوا هاتين اللَّفظتَين منازلَ، فقال[٤]: إذا رأى القيد في رجليه وهو في المسجد أو في مشهد خيرٍ وعلى هيئةٍ حسنة؛ فهو دليلٌ لثباته في ذلك، وكذا لو رآهُ صاحبُ ولايةٍ؛ كان دليلًا لثباته فيها، فلو رآهُ مريضٌ، أو مسافرٌ، أو مسجونٌ، أو مكروبٌ؛ كان [دليلًا] لثباته فيه، قالوا: ولو قارنَه مكروهٌ بأن يكون مع القيدِ غُلٌّ؛ غلبَ المكروهُ؛ لأنَّه صفةُ المُعذَّبين، وأمَّا الغُلُّ؛ فهو مذمومٌ إذا كان في العُنُق، وقد يدلُّ للولايات[٥] إذا كان معه قرائنُ؛ كما أنَّ كلَّ والٍ يُحشَر مغلولًا حتَّى يُطلِقَهُ عدلُهُ، فأمَّا إذا كان مغلولَ اليدين دون العُنُق؛ فهو حَسَنٌ، [و]دليلٌ لكفِّهما عن الشَّرِّ، وقد يدُلُّ على بُخلهما، وقد يدلُّ على منع ما نواه مِن الأفعال. انتهى كلام الشيخ محيي الدين النَّوويِّ[شرح مسلم١٥/٢٤].

قوله: (وَرَوَاهُ[٦] قَتَادَةُ، وَيُونُسُ، وَهِشَامٌ، وَأَبُو هِلَالٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): أمَّا (قتادةُ) فهو ابنُ دِعامة، أبو الخطَّاب السدوسيُّ الأعمى، الحافظ المفسِّر، مشهورٌ،

---

(١) «التوضيح» (٣٢/٢٠٥)، لكن الخطيب جزم أنَّه من قول أبي هريرة رضي الله عنه كما عند الترمذي، قال في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (١/١٧٠): (جاء في هذه الأحاديث التي ذكرناها جميع هذا المتن من قول رسول الله ﷺ، وليس هو كذلك؛ لأنَّ ذكر القيد والغُل قولُ أبي هريرة أُدرج في الحديث، وبيَّنَه معمرٌ في روايته عن أيوب عن محمَّد)، فليُتنبَّه.

(٢) هو الزركشي رحمه الله في «التنقيح» (٣/١٢٣٣).

(٣) كذا في (أ)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (ويُقال).

(٤) في مصدره: (فقالوا).

(٥) في (أ): (للوالات)، ولعلَّ المُثْبَت من مصدره هو الصَّواب.

(٦) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (وَرَوَى).

وأمَّا (يُونُس) فهو ابنُ عُبيد، أحدُ أئمَّة البصرة، أخرج له الجماعة، تَقَدَّمَ[ح٣١]، وأمَّا (هشام) فهو ابن حسَّان الحافظ، أخرج له الجماعة، وأمَّا (أبو هلال) فهو مُحَمَّد بن سُلَيم، أبو هلال الراسبيُّ، عَلَّقَ له البُخاريُّ، وروى له الأربعة، وَثَّقَهُ أبو داود، وقال ابنُ مَعِين: (صدوق)[الدارمي٤٩]، وقال النَّسائيُّ وغيرُه: (ليس بالقويِّ)[الضعفاء٢٣١]، له ترجمة في «الميزان»[٣/٥٧٤](١).

وما رواه قتادة عن مُحَمَّد بن سيرين أخرجه مسلمٌ عن إسحاق بن إبراهيم، عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة به[م (٢٢٦٣) (٦) م (٣)]، وما رواه يُونُس عن ابن سيرين لا أعلمُ أحدًا أخرجه من أصحاب الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، وكتب بعض حفَّاظ تجاه ذلك: (رواية يونس وصلها البزَّار في «مسنده»[كشف الأستار٢١٢٦]). انتهى، وأمَّا ما رواه هشام عنِ ابن سيرينَ؛ فلا أعلم أحدًا من أصحاب الكُتُب السِّتَّة أخرجه إلَّا ما قاله البُخاريُّ، وأمَّا أبو هلال؛ فكذلك، ولم يخرِّجْ شيخُنا ﵀ شيئًا منها، وقال بعض الحُفَّاظ المُتَأَخِّرين في رواية يونس: (وصلها البزَّار، وروايةُ هشام وصلها أحمدُ[حم٧٦٤٢] وإسحاقُ في «مسنَدَيهما»(٢)، وروايةُ هلال لم أرَها). انتهى[فتح الباري١٢/٤٢٧].

قوله: (**وَأَدْرَجَهُ بَعْضُهُمْ كُلَّهُ فِي الحَدِيثِ**): الروايةُ المدرَجةُ روايةُ قَتادةَ فمَن بعدَه.

ثمَّ اعلم أنَّ المدرَجَ على أقسامٍ؛ الأوَّل منه: ما أُدرِج في آخِرِ الحديث من غير فصلٍ بين الحديث وبين ذلك الكلام، إمَّا أن يُدرِجه الصَّحَابيُّ أو غيرُه، فيُتَوهَّمُ أنَّ الجميعَ مَرْفُوعٌ، والإدراجُ تارةً يكونُ في آخِرِ الحديثِ كهذا، وتارةً في أوَّله، وتارةً في الأثناء، وللإدراج ثلاثةُ أقسامٍ أخرى -ذكروها- معروفةٍ، وله صورتان أخريان.

تنبيهٌ: عمدُ الإدراج بكلِّ هذه الأقسام محظورٌ، أي: ممنوعٌ، قال ابنُ الصلاح: (واعلم أنَّه لا يجوزُ تعمُّدُ شيءٍ مِنَ الإدراجِ المذكور)[علوم الحديث٩٧]، والله أعلم.

قوله: (**وَحَدِيثُ عَوْفٍ أَبْيَنُ**): يعني: الذي فيه الفصلُ: (**وَكَانَ يُقَالُ...**) إلى آخره.

قوله: (قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَنَا أَقُولُ هَذِهِ الأُمَّة) معناه: قال شيخُنا: (-والله أعلم- إنَّه لمَّا كان عنده معنى قوله: «رُؤيا المؤمن...» إلى آخره يُراد به: رُؤيا الرجل الصالح؛ [لقوله ﵇: «الرُّؤيا الحسنة يراها الرجلُ الصالح...»] الحديث، وقال: «إذا اقترب الزمان؛ لم تكد تكذب رؤيا المؤمن»؛ خَشِيَ ابنُ سِيرينَ أن يُتَأَوَّل معناه: عندَ تقارُبِ الزمانِ لا تُصدَّقُ إلَّا رُؤيا الصالح المستكمِلِ الإيمانَ خاصَّةً،

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٢٩٢)، وقد تقدم وهشام بن حسان عند الحديث (١٢١٩).

(٢) وهو في «مسند الدارمي» (٢١٨٩).

فقال: «وأنا أقولُ: هذه الأمَّة»، أنَّه تُصدَّقُ رُؤيا هذه الأمَّةِ كلِّها؛ صالِحِها وفاجِرِها، فيكونُ صِدقُ رُؤياهم زاجرًا[1] لهم، وحجَّةً عليهم؛ لدُرُوسِ أعلام الدين، وطمسِ آثاره بموت العلماء، وظهورِ المنكر، وما ذكرتُه مِن قوله: «الأمَّة» بعد «هذه»[2] [... إلى هنا]، كذا في «كتاب ابن بَطَّال» أصلًا وشرحًا[٥٣٩/٩]، والذي في الأصول: حذف لفظ «الأمَّة» كما سُقتُه، وقد قال الخطيبُ: «إنَّ الإدراجَ إنَّما هو قول مُحمَّد، لا مِن قول غيرِه»[3]، [خلاف] ما سلف عنِ التِّرمِذيِّ، فكأنَّ مُحمَّدًا لمَّا انتهى الحديثُ المرفوعُ؛ قال: «وأنا أقول هذه المقالة»، وهو أوضحُ ممَّا ذكرَهُ ابنُ بَطَّال). انتهى[التوضيح٣٢/٢٠٥].

قوله: (**وَقَالَ يُونُسُ: لَا أَحْسِبُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ**): (يُونُس) هذا: هو ابنُ عُبيد، تَقَدَّمَ أعلاه.

قوله: (**أَبُو عَبْدِ اللهِ: الأَغْلَالُ لَا تَكُونُ**[4] **إِلَّا فِي الأَعْنَاقِ**): في «المحكم»: (الغُلُّ: جامعة توضع في العنق أو اليد)، وفي «الجامع»[5]: (واليدُ مغلولةٌ، أي: مجعولةٌ في الغُلِّ، قال تعالى: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]).

٢٧- بابُ العَيْنِ الجَارِيَةِ فِي المَنَامِ

٧٠١٨- **حَدَّثَنَا عَبْدَانُ**: أَخْبَرَنَا **عَبْدُ اللهِ**: أَخْبَرَنَا **مَعْمَرٌ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ**، عَنْ **خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ**، عَنْ **أُمِّ العَلَاءِ** -وَهِيَ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَائِهِمْ بَايَعَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ- قَالَتْ: طَارَ لَنَا **عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ** فِي السُّكْنَى حِينَ اقْتَرَعَتِ الأَنْصَارُ عَلَى سُكْنَى المُهَاجِرِينَ، فَاشْتَكَى فَمَرَّضْنَاهُ حَتَّى تُوُفِّي، ثُمَّ جَعَلْنَاهُ فِي أَثْوَابِهِ، فَدَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْكَ أَبَا السَّائِبِ، فَشَهَادَتِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللهُ، قَالَ: «وَمَا يُدْرِيكِ؟» قُلْتُ: لَا أَدْرِي وَاللهِ، قَالَ: «أَمَّا هُوَ فَقَدْ جَاءَهُ اليَقِينُ، إِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الخَيْرَ مِنَ اللهِ، وَاللهِ مَا أَدْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللهِ مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ» قَالَتْ أُمُّ العَلَاءِ: فَوَاللهِ لَا أُزَكِّي أَحَدًا بَعْدَهُ، قَالَتْ: وَأُرِيتُ لِعُثْمَانَ فِي النَّوْمِ عَيْنًا تَجْرِي، فَجِئْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «ذَاكِ عَمَلُهُ يَجْرِي لَهُ».

---

(١) في (أ): (راحةً)، ولعلَّ المثبت من مصدره و«ابن بطال» هو الصَّواب.

(٢) في (أ) تبعًا لمصدره: (هذا)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٣) تقدَّم أنَّ الخطيب جزم أنَّه من قول أبي هريرة رضي الله عنه كما عند الترمذي، قال في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (١٧٠/١): (جاء في هذه الأحاديث التي ذكرناها جميع هذا المتن من قول رسول الله ﷺ، وليس هو كذلك؛ لأنَّ ذكر القيد والغُل قولُ أبي هريرة أُدرج في الحديث، وبيَّنه معمرٌ في روايته عن أيوب عن محمَّد)، فليُتنبَّه.

(٤) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (لَا تَكُونُ الأَغْلَالُ).

(٥) أي: «الجامع في اللغة» لمحمَّد بن جعفر القزَّاز القيرواني، أبو عبد الله التميميُّ النَّحْويُّ (ت ٤١٢ هـ).

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي روَّاد، وأنَّ لقبَه عبدانُ، و(عَبْدُ اللهِ) بعدَه: هو ابنُ المبارك، شيخُ خُراسان، و(مَعْمَرٌ): هو ابنُ راشد، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم، و(أُمُّ العَلَاءِ): تَقَدَّمَت قريبًا[ح٧٠٠٣]، وفي (الجنائز)[ح١٢٤٣].

قوله: (طَارَ لَنَا) أي: خرج في قُرعتنا، وقد تَقَدَّمَ[ح٧٠٠٣]، و(عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ): بالظاء المُعْجَمَة المشالة، من السابقين، تَقَدَّمَ[ح١٢٤٣]، وهو أبو السائب، وكذا تَقَدَّمَ الكلامُ على (اليَقِين)، وأنَّه الموتُ، وكذا على قوله: (مَا يُفْعَلُ بِي)، في (الجنائز) مُطَوَّلًا[ح١٢٤٣]، و(ذَاكِ): بكسر الكاف، خطابٌ لمؤنَّث، تَقَدَّمَ[ح٣٩٢٩و٧٠٠٤].

٢٨ - باب نَزْعِ المَاءِ مِنَ البِئْرِ حَتَّى يَرْوَى النَّاسُ

رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَتَّى يَرْوَى النَّاسُ): (يَروَى): بفتح أوَّلِه وثالثِه، و(الناسُ): مَرْفُوعٌ فاعلٌ، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

٧٠١٩ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا عَلَى بِئْرٍ أَنْزِعُ مِنْهَا إِذْ جَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَأَخَذَ أَبُو بَكْرٍ الدَّلْوَ، فَنَزَعَ ذَنُوبًا -أَوْ ذَنُوبَيْنِ- وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، فَغَفَرَ اللهُ لَهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا ابْنُ الخَطَّابِ مِنْ يَدِ أَبِي بَكْرٍ، فَاسْتَحَالَتْ فِي يَدِهِ غَرْبًا، فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَفْرِي فَرِيَّهُ، حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطَنٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الكاف، وكسر المُثَلَّثَة.

قوله: (ذَنُوبًا أَوْ ذَنُوبَيْنِ): تَقَدَّمَ الكلامُ على (الذَّنوب) وضبطه، وأنَّه جزم في موضع بـ(ذَنوبين)[ح٧٠٢٢]، ولم يشكَّ[ح٢٢٠و٣٦٣٤].

قوله: (وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ): هو قِصَرُ مُدَّتِهِ في الخِلافةِ.

قوله: (فَغَفَرَ اللهُ لَهُ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه ما معناه.

قوله: (فَاسْتَحَالَتْ) أي: تحوَّلت، وقد تَقَدَّمَ، وكذا تَقَدَّمَ (العَبْقَرِيُّ) ضبطًا ومعنًى، وعلى (يَفْرِي فَرِيَّهُ(١)) أي: ينزع نزعه، وعلى (حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطَنٍ) ما معناه[ح٣٦٣٤]، وقد قَدَّمْتُ كلام السُّهيليِّ في «روضه»[ح٣٦٦٤]، ولفظه: (وقد رأى رسولُ الله ﷺ أنَّه ينزع [على] قليبٍ وحولَها غنمٌ سُودٌ وغنمٌ عُفْرٌ، ثمَّ جاء أبو بكرٍ، فنزع نَزْعًا ضعيفًا، والله يغفرُ له، ثمَّ جاء عمرُ، فاستحالتْ غربًا -يعني: الدلو-

(١) في «اليونينيَّة» (فَرْيَهُ).

فلم أرَ عبقريًّا يَفرِي فَرِيَه، فأوّلها الناسُ في الخلافة لأبي بكرٍ وعمرَ، ولولا ذكر الغنم السُّود والعُفْر؛ لبَعُدتِ الرؤيا عن معنى الخلافة والرِّعاية؛ إذِ الغنمُ السُّود والعُفْر عبارةٌ عنِ العرب والعجَم، وأكثرُ المحدِّثين لم يذكروا الغنم في هذا الحديث، ذكره البزّار في «مسنده»، وأحمدُ ابنُ حَنْبَلٍ أيضًا[(١)]، وبه يصحُّ المعنى، والله أعلم)[الروض١/١٩٢].

وقد تَقَدَّمَ هذا في (مناقب الصِّدِّيق)، وذكرتُ هناك أنِّي رأيتُه في «مسند أحمد» من حديث أبي الطُّفيل، وفي آخر الحديث التعبيرُ المذكور[حم٢٣٨٠١]؛ فانظره[ح٣٦٦٤].

٢٩- بابُ نَزْعِ الذَّنُوبِ وَالذَّنُوبَيْنِ مِنَ البِئْرِ بِضَعْفٍ

قوله: (نَزْعِ الذَّنُوبِ وَالذَّنُوبَيْنِ): تَقَدَّمَ ضبط (الذَّنوب)، وما هو[ح٢٢٠و٣٦٣٤].

٧٠٢٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّاسَ اجْتَمَعُوا فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ فَنَزَعَ ذَنُوبًا -أَوْ ذَنُوبَيْنِ- وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ وَاللهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ قَامَ ابْنُ الخَطَّابِ، فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا فَمَا رَأَيْتُ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَفْرِي فَرِيَّهُ، حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطَنٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه أحمد بن عبدالله بن يونس، نسب إلى جدِّه، و(زُهَيْرٌ): هو زُهير بن معاوية بن حُدَيج الحافظ، تَقَدَّمَ[ح٣٢]، و(مُوسَى): هو ابنُ عُقبة، وكذا هو في نسخةٍ.

قوله: (ذَنُوبًا أَوْ ذَنُوبَيْنِ): تَقَدَّمَ ما (الذَّنوب) وضبطه، وكذا على قوله: (أو ذَنوبين)، هكذا بالشكِّ[ح٢٢٠و٣٦٣٤]، وسيأتي قريبًا: (ذَنوبين) من غير شكٍّ[ح٧٠٢٢]، وتَقَدَّمَ بعيدًا[ح٣٦٣٤]، وكذا قوله: (وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ)، وكذا على قوله: (وَاللهُ يَغْفِرُ لَهُ)، وعلى (اسْتَحَالَتْ)، وعلى (غَرْبًا)، وعلى (يَفْرِي فَرِيَّهُ)، وعلى (حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطَنٍ)[ح٣٦٣٤].

٧٠٢١- حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي عَلَى قَلِيبٍ وَعَلَيْهَا دَلْوٌ، فَنَزَعْتُ مِنْهَا مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ فَنَزَعَ مِنْهَا ذَنُوبًا -أَوْ ذَنُوبَيْنِ- وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، وَاللهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ اسْتَحَالَتْ غَرْبًا، فَأَخَذَهَا عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ، فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَنْزِعُ نَزْعَ عُمَرَ ابْنِ الخَطَّابِ، حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بِعَطَنٍ».

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٣٨٠١)، وأبو يعلى في «مسنده» (٩٠٤) من حديث أبي الطفيل ﵁.

قوله: (**حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ**): تَقَدَّمَ قريبًا وبعيدًا أنَّ (عُفَيْرًا) بضَمِّ العين، وفتح الفاء، و(**اللَّيْثُ**): هو ابنُ سعدٍ، و(**عُقَيْلٌ**) بضَمِّ العين، وفتح القاف: هو ابنُ خالدٍ، و(**ابْنُ شِهَابٍ**): هو الزُّهْرِيُّ مُحَمَّد ابن مسلم، و(**سَعِيدٌ**): هو ابنُ المُسَيَّب، و(**أَبُو هُرَيْرَةَ**): عبد الرَّحْمَن بن صخرٍ، على الأصَحِّ من نحو ثلاثين قولًا/. [٢/٣٩٨ب]

قوله: (**رَأَيْتُنِي**): هو بضَمِّ التاء، أي: رأيتُ نفسي، وقد تَقَدَّمَ[ح٢٢٥ و٥٠٨].

٣٠- بابُ الاِسْتِرَاحَةِ فِي المَنَامِ

٧٠٢٢- **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ** يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ أَنِّي عَلَى حَوْضٍ أَسْقِي النَّاسَ، فَأَتَانِي أَبُو بَكْرٍ فَأَخَذَ الدَّلْوَ مِنْ يَدِي لِيُرِيحَنِي، فَنَزَعَ ذَنُوبَيْنِ وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، وَاللهُ يَغْفِرُ لَهُ، فَأَتَى ابْنُ الخَطَّابِ فَأَخَذَ مِنْهُ، فَلَمْ يَزَلْ يَنْزِعُ، حَتَّى تَوَلَّى النَّاسُ وَالحَوْضُ يَتَفَجَّرُ».

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**): الظاهر أنَّه ابنُ راهُوْيَه، و(**عَبْدُ الرَّزَّاقِ**): هو ابنُ همَّام، الحافظ الكبير الصنعانيُّ، و(**مَعْمَرٌ**): هو ابنُ راشد، و(**هَمَّامٌ**): هو ابنُ مُنَبِّه بن كامل الأبناويُّ الصنعانيُّ.

٣١- بابُ القَصْرِ فِي المَنَامِ

٧٠٢٣- **حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ** قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ **رَأَيْتُنِي فِي الجَنَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرٍ**، قُلْتُ: لِمَنْ هَذَا القَصْرُ؟ قَالُوا: لِعُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، **فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا**»، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: **فَبَكَى عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ**، ثُمَّ قَالَ: أَعَلَيْكَ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ أَغَارُ؟!

قوله: (**حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ**): تَقَدَّمَ ضبطُ (عُفَيْر) قريبًا وبعيدًا أنَّه بضَمِّ العين، وفتح الفاء، و(**اللَّيْثُ**): هو ابنُ سعد، و(**عُقَيْلٌ**) بضَمِّ العين، وفتح القاف: هو ابنُ خالد، و(**ابْنُ شِهَابٍ**): هو مُحَمَّدُ بنُ مسلمٍ الزُّهْرِيُّ، و(**سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غيرَه لا يُقال إلَّا بالفتح.

قوله: (**رَأَيْتُنِي فِي الجَنَّةِ**): هو بضَمِّ التاء مِن (رأيتُني)، وقد تَقَدَّمَ أعلاه أنَّ معناه: رأيتُ نفسي[ح٧٠٢١]، وقبلَه أيضًا[ح٢٢٥ و٥٠٨].

قوله: (فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ[١] إِلَى جَانِبِ قَصْرٍ): تَقَدَّمَ الكلام على (تَتَوَضَّأ)، وأنَّه تصحيفٌ من (شوهاء)، واللفظةُ صحيحةٌ عند البُخاريِّ؛ لأنَّه أخرجه وبوَّبَ عليه: (بَابُ الوُضُوءِ فِي المَنَامِ)، فدلَّ أنَّ لفظةَ: (تَتَوَضَّأُ) صحيحةٌ عندَه، وقد ذكرتُ ذلك في (بَاب صِفَةِ الجَنَّةِ) في (بَدْءِ الخَلْقِ)[ح٣٢٤٢].

قوله: (فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ): هي بفتح الغين المُعْجَمَة، معروفةٌ.

قوله: (فَبَكَى عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ): تَقَدَّمَ بكاءُ عمرَ لماذا، في (صفة الجنَّة)[ح٣٢٤٢].

٧٠٢٤- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيمَانَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ المُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَخَلْتُ الجَنَّةَ فَإِذَا أَنَا بِقَصْرٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَمَا مَنَعَنِي أَنْ أَدْخُلَهُ يَا بْنَ الخَطَّابِ إِلَّا مَا أَعْلَمُ مِنْ غَيْرَتِكَ» قَالَ: وَعَلَيْكَ أَغَارُ يَا رَسُولَ اللهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ): تَقَدَّمَ أنَّ هذا هو الصيرفيُّ الفَلَّاس، أحدُ الأعلام، مرارًا.

٣٢- بابُ الوُضُوءِ فِي المَنَامِ

قوله: (بَابُ الوُضُوءِ): هو بضَمِّ الواو: الفعل، والماءُ بالفتح، ويجوزُ في كلٍّ منهما الضمُّ والفتحُ.

٧٠٢٥- حَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ ابْنُ المُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الجَنَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرٍ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا القَصْرُ؟ فَقَالُوا: لِعُمَرَ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا»، فَبَكَى عُمَرُ وَقَالَ: عَلَيْكَ بِأَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ أَغَارُ.

قوله: (حَدَّثَنَا[٢] يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، و(اللَّيْثُ): هو ابنُ سعدٍ، و(عُقَيْلٌ) بضَمِّ العين، وفتح القاف: هو ابنُ خالد، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو الزُّهْرِيُّ مُحَمَّد بن مسلم، و(سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ): بفتح الياء وكسرها، بخلاف غيره، فإنَّه لا يُقال إلَّا بالفتح.

قوله: (رَأَيْتُنِي): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه بضَمِّ التاء، وكذا تَقَدَّمَ (تَتَوَضَّأُ) أعلاه، وفي (صفة الجنَّة) مُطَوَّلًا[ح٣٢٤٢]، وكذا (غَيْرَتُهُ)، وأنَّها بفتح الغين، وعلى (بُكَاءِ عُمَرَ) لماذا.

٣٣- بابُ الطَّوَافِ بِالكَعْبَةِ فِي المَنَامِ

قوله: (بَابُ الطَّوَافِ بِالكَعْبَةِ فِي المَنَامِ): ذكر ابن المُنَيِّر حديثَ الباب على عادته، ثمَّ قال: (ذكر

---

(١) في (أ): (تَوَضَّأُ)، والمثبت من «اليونينيَّة» و(ق) والموضع اللاحق.

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (حَدَّثَنِي).

الشارح -يعني: ابن بَطَّال- أنَّ الكعبةَ مثالُ الإمام الأعظم[(١)]، ومصداقُ ذلك عندي: أنِّي رأيتُ قبلَ واقعةِ بغداد[(٢)] -جَبَرَ اللهُ المسلمين عن مصيبتها- كأنِّي في الحَرَمِ شرَّفَه اللهُ تعالى، وكان مكان الكعبة خالٍ منها، وكان ذلك قبل الوقعة بنحوِ السَّنَة). انتهى[المتواري٣٨٩].

و(واقعةُ بغداد) يريد بها: واقعة هولاكو[(٣)] بأهل بغداد، وكانت[(٤)] سنة ستٍّ وخمسين وستِّ مئة[(٥)]، وأمَّا واقعتُه مع أهل الشام؛ فكانت في صفر سنة ثمانٍ وخمسين وستِّ مئة، وفي هذا الشهر دخل حلبَ، وأوقع بأهلها[(٦)].

٧٠٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالكَعْبَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ آدَمُ، سَبْطُ الشَّعَرِ، بَيْنَ رَجُلَيْنِ، يَنْطُفُ رَأْسُهُ مَاءً، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: ابْنُ مَرْيَمَ، فَذَهَبْتُ أَلْتَفِتُ فَإِذَا رَجُلٌ أَحْمَرُ جَسِيمٌ، جَعْدُ الرَّأْسِ، أَعْوَرُ العَيْنِ اليُمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا الدَّجَّالُ، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا ابْنُ قَطَنٍ».

وَابْنُ قَطَنٍ رَجُلٌ مِنْ بَنِي المُصْطَلِقِ مِنْ خُزَاعَةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكمُ بنُ نافعٍ الحافظ، و(شُعَيْبٌ): هو ابنُ أبي حمزةَ، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (رَأَيْتُنِي): تَقَدَّمَ أنَّه بضَمِّ التاء، أي: رأيتُ نفسي، وقد تَقَدَّمَ أعلاه[ح٧٠٢١]، وقبلَه[ح٢٢٥و٥٠٨].

قوله: (آدَمُ) أي: أسمر؛ يعني: ابن مريم، تَقَدَّمَ الكلام على هذه الرواية[ح٣٤٤١]، وروايةِ أبي هريرةَ: (أنَّه أحمر)[ح٣٤٣٧]، وجمعُ الشيخ محيي الدين النَّوويِّ بينهما، وكلامُ الداوديِّ: أنَّ أثبَتَهُما روايةُ ابنِ عمرَ؛ يعني: هذه أنَّه أسمر، في (باب قول الله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ﴾ [مريم: ١٦]) من (كتاب الأنبياء)[ح٣٤٤١].

قوله: (سَبْطُ الشَّعَرِ): تَقَدَّمَ ضبطه[ح٣٢٣٩].

---

(١) انظر «شرح ابن بطَّال» (٩/٥٤٥).

(٢) زيد في (أ): (إذ)، ولا يستقيم.

(٣) في (أ): (هولاؤو).

(٤) في (أ): (وكان).

(٥) انظر «البداية النهاية» (١٣/٢٢٦).

(٦) انظر «البداية النهاية» (١٣/٢٤٧).

قوله: (يَنْطِفُ): هو بكسر الطاء وضمِّها، أي: يقطر[ح٦٣٩].

قوله: (جَعْدُ الرَّأْسِ): تَقَدَّمَ[ح٣٢٣٩]، وكذا (أَعْوَرُ العَيْنِ اليُمْنَى): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وعلى ما في «مسلمٍ» في رواية: (اليسرى)[م(٢٩٣٤)(١٠٤)]، والجمعُ بينهما[ح٣٤٣٩]، وعلى (عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ)، وأنَّها(١) تُهمَز ولا تُهمَز باختلاف المعنى، وما معنى كلٍّ واحدةٍ منهما[ح٣٤٣٩]، وتَقَدَّمَ الكلام على (ابْنُ قَطَنٍ) مُطوَّلًا، وأنَّه بفتح القاف والطاء المُهْمَلَة، وبالنون[ح٣٤٤٠]، قال الدِّمْيَاطيُّ هنا: (واسمُه عبدُ العُزَّى بن قَطَن بن عَمرو بن حبيب بن سعيد بن عائذ بن مالك بن جذيمة -وهو المصطلق- ابن سعد؛ وهو [و]كعبٌ وعديٌّ أولادُ عمرو بن ربيعةَ(٢)، وأمُّه: هالة أختُ خديجةَ). انتهى، وعبدُ العُزَّى هَلَكَ في الجاهليَّة، كما صُرِّحَ به في هذا «الصحيح» مِن كلامِ الزُّهْرِيِّ[ح٣٤٤١]، وقد ذكرتُ فيما تَقَدَّمَ حديثًا مِن عند أحمدَ(٣)، صريحٌ في إسلامه، لكن فيه: (قَطَن بن عبد العزَّى) على العكس، في (باب قول الله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ﴾ [مريم: ١٦])[ح٣٤٤٠]، وذكرتُ هناك أنَّه ﷺ شبَّه الدَّجَّال برجلٍ آخَرَ؛ وهو أكثمُ بنُ أبي الجَون(٤)، وشبَّه عينَ الدَّجَّال بعَينِ شخصٍ آخَرَ من الأنصار يُقال له: أبو تِحْيَى؛ شيخٌ من الأنصار، كما رواه الحاكم في (الكسوف) من «المستدرك» من حديث سَمُرة(٥)، وأصحابُ السنن الأربعة من حديثه؛ بعضهم مُطوَّلًا، وبعضهم مختصرًا(٦)، والله أعلم.

٣٤- بابٌ: إِذَا أَعْطَى فَضْلَهُ غَيْرَهُ فِي النَّوْمِ

٧٠٢٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحِ لَبَنٍ، فَشَرِبْتُ مِنْهُ، حَتَّى إِنِّي لأَرَى الرِّيَّ يَجْرِي، ثُمَّ أَعْطَيْتُ فَضْلَهُ عُمَرَ»، قَالُوا: فَمَا أَوَّلْتَهُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «العِلْمُ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ قريبًا وبعيدًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، وأنَّ (اللَّيْثَ): هو

---

(١) في (أ): (وأنهما)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٢) أي: عمرو بن لحي.

(٣) «مسند أحمد» (٧٩٠٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) ذكره ابن سعد في «الطبقات» (١٩٦/٥).

(٥) «مستدرك الحاكم» (٣٢٩/١-٣٣٠)، وهو عند أحمد في «مسنده» (٢٠١٧٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٣٩٧)، والطبراني في «الكبير» (٦٧٩٧) و(٦٧٩٨) (٦٧٩٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٣٩/٣) من حديث سمرة ابن جندب رضي الله عنه، وفيه ذكر أبي تِحْيَى.

(٦) أخرجه أبو داود (١١٨٤)، والترمذي (٥٦٢)، والنسائي في «المجتبى» (١٤٠/٣-١٤١)، وابن ماجه (١٢٦٤) من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه مختصرًا، وليس عند جميعهم ذكرٌ لأبي تِحْيَى.

ابنُ سعد، وأنَّ (عُقَيلًا): هو ابنُ خالد، وأنَّه بضَمِّ العين، وفتح القاف، و(ابْن شِهَابٍ): هو الزُّهْرِيُّ.

قوله: (أُتِيتُ) هو مَبْنِيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، والتاءُ في آخره مضمومةٌ للتكلُّم.

قوله: (الرِّيَّ): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر الراء وفتحها[ح٨٢].

قوله: (قَالُوا: فَمَا أَوَّلْتَهُ يَا رَسُولَ اللهِ؟): تَقَدَّمَ أنَّ مِن القائلين أبا بكر الصِّدِّيق[ح٨٢].

٣٥- بابُ الأَمْنِ وَذَهَابِ الرَّوْعِ فِي المَنَامِ

قوله: (بَابُ الأَمْنِ وَذَهَابِ الرَّوْعِ): (الرَّوع) بفتح الرَّاء: الفَزَع، وكذا في «الصحاح»، إلى أن قال: (والرُّوع؛ بالضَّمِّ: القلب والعقل)، وفي «المطالع»: (والرَّوع: النفس، وقيل: الرُّوع؛ بالضَّمِّ: موضعُ الرَّوع -بالفتح- وهو الفَزَع)[مطالع٣/١٩٧].

٧٠٢٨- ٧٠٢٩- حَدَّثَنا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: إِنَّ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَانُوا يَرَوْنَ الرُّؤْيَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَيَقُصُّونَهَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَيَقُولُ فِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مَا شَاءَ اللهُ، وَأَنَا غُلَامٌ حَدِيثُ السِّنِّ، وَبَيْتِي المَسْجِدُ قَبْلَ أَنْ أَنْكِحَ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: لَوْ كَانَ فِيكَ خَيْرٌ لَرَأَيْتَ مِثْلَ مَا يَرَى هَؤُلَاءِ، فَلَمَّا اضْطَجَعْتُ ذَاتَ لَيْلَةٍ قُلْتُ: اللهمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ فِيَّ خَيْرًا؛ فَأَرِنِي رُؤْيَا، فَبَيْنَمَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ جَاءَنِي مَلَكَانِ، فِي يَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِقْمَعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ، يُقْبِلَا بِي إِلَى جَهَنَّمَ، وَأَنَا بَيْنَهُمَا أَدْعُو اللهَ: اللهمَّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ جَهَنَّمَ، ثُمَّ أَرَانِي لَقِيَنِي مَلَكٌ فِي يَدِهِ مِقْمَعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ: لَم تُرَعْ، نِعْمَ الرَّجُلُ أَنْتَ، لَوْ تُكْثِرُ الصَّلَاةَ، فَانْطَلَقُوا بِي حَتَّى وَقَفُوا بِي عَلَى شَفِيرِ جَهَنَّمَ فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ البِئْرِ، لَهُ قُرُونٌ كَقَرْنِ البِئْرِ، بَيْنَ كُلِّ قَرْنَيْنِ مَلَكٌ بِيَدِهِ مِقْمَعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ، وَأَرَى فِيهَا رِجَالًا مُعَلَّقِينَ بِالسَّلَاسِلِ، رُؤُوسُهُمْ أَسْفَلَهُمْ، عَرَفْتُ فِيهَا رِجَالًا مِنْ قُرَيْشٍ، فَانْصَرَفُوا بِي عَنْ ذَاتِ اليَمِينِ.

[٢/٣٩٩أ] قوله: (إِنَّ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ(١) ﷺ كَانُوا يَرَوْنَ الرُّؤْيَا): هؤلاء الرجال لا أعرفهم/.

قوله: (قَبْلَ أَنْ أَنْكِحَ): هو بفتح الهمزة، وكسر الكاف، أي: أتزوَّج.

قوله: (إِذْ جَاءَنِي مَلَكَانِ): هذانِ المَلَكَانِ لا أعرفُ اسميهما.

قوله: (مِقْمَعَةٌ): هي بكسر الميم الأُولى، ثم قاف ساكنة، وفتح الميم الثانية، قال الدِّمْيَاطيُّ: (المِقْمَعة: سِياطٌ مِن حديدٍ رُؤُوسُها مُعوَجَّةٌ). انتهى، وقال ابنُ الأثير: (المِقْمَعةُ: واحدةُ «المقامع»؛

---

(١) كذا في (أ)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (رسول الله).

وهي سِياطٌ تُعمَلُ مِن حديدٍ، رُؤُوسُها مُعوَجَّةٌ). انتهى، وفي «الصحاح» نحوُ كلام ابن الأثير، فالمِقْمَعة واحدةٌ لا جَمْعٌ، فقولُ الدِّمْيَاطيِّ: (سِياطٌ) إمَّا أن يكونَ سقطَ مِنَ الناقلِ شيءٌ، أو أنَّه عرَّفَ الجَمْعَ، فنقلَه الناقلُ إلى المفردِ، والله أعلم.

قوله: (**يُقْبِلَا بِي إِلَى جَهَنَّمَ**): كذا في أصلنا، وكذا في أصلٍ آخَرَ، و(بي): جارٌّ ومجرورٌ، و(يُقبِلَا): محذوفُ النون، وهذا جارٍ على لغةِ حذفِ النون حيث لا ناصبَ ولا جازم، وفي حاشيةِ أصلِنا طرأ نسخة: (يقبلان إلى جهنَّم)، وفي نسخةِ شيخِنا أبي جعفرٍ الأندلسيِّ: (يعتلان)، كذا في الأصل، وفي الهامش كما في أصلنا، وقال شيخُنا: («يُقبلاني إلى جهنَّم»، يُقال: أقبلتُه، أي: جعلتُه قُبالتَه). انتهى[التوضيح ٣٢/٢٢٥].

قوله: (**ثُمَّ أَرَانِي**): هو بفتح الهمزة؛ لأنَّه مِن رُؤْية العين، وكذا في أصلنا أيضًا.

قوله: (**مِقْمَعَةٌ**): تَقَدَّمَ أعلاه ما (المِقْمَعة).

قوله: (**لَمْ تُرَعْ**[١]): هو بضَمِّ التاء، وفتح الراء، وبالعين المُهْمَلَة، مجزومٌ، أي: لا تفزعْ، كذا في أصلنا، وفي نسخةٍ في طرَّة أصلنا: (لن تُرَاعَ)، وعليها (صح)، وفي أصلٍ آخَرَ مِن أُصولي: (لَنْ تُرَعْ)[٢]؛ مجزومٌ بـ(لن)، وهي لغةٌ تَعارضتْ هي و(لم) في الجزم والنصب[٣]، وقد أُنشِد شاهدٌ[٤] لذلك: [من المنسرح]

لَـنْ يَخِـبِ الآنَ مِـنْ رَجَائِـكَ مَـنْ حَرَّكَ مِنْ [دُونِ] بَابِكَ الحَلَقَهْ[٥]

وأُنشِد شاهدٌ آخرُ كذلك[٦]، وقد قُرِئَ شاذًّا: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الشرح: ١]؛ بالنصب[٧]، والله أعلم.

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية الأَصيليِّ ورواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (لَنْ تُرَاعَ)، قال الحافظ في «الفتح» (١١٣/٧): (وروى الأكثر بلفظ: «لن تراعَ»، وهو الوجه).

(٢) وهي رواية القابِسي.

(٣) قال ابن مالك في «شواهد التوضيح» (ص٢٢٧): (لغةٌ حكاها الكِسائي)، وكذا حكاها اللحياني كما في «ارتشاف الضرَب» (١٦٤٣/٤).

(٤) في (أ): (شاهدًا)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٥) البيت لأعرابي يمدح الحسين بن علي رضي الله عنهما، وهو في «البحر المحيط» (١٦٦/١)، «همع الهوامع» (٤/٢).

(٦) وهو قوله: [من الطويل]

أَيَادِي سَبَا يَا عَزُّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ وَلَـنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ

وهو لكُثَيِّر عَزَّة في «ديوانه» (ص١٣٣) يمدح عبد العزيز بن مروان، وهو من شواهد «مغني اللبيب» (ص٣٧٥)، «شرح الأشموني» (٤٩٧/٣). ومِنَ الجَزْمِ بـ(لن) أيضًا: قولُ الكِنديِّ: [من الوافر]

فَلَـنْ أَكْفُـرْ بَـلَاءَ بَنِـي عَـدِيٍّ وَعَفْوَهُمُ عَلَى حَدَثِ الخُطُوبِ

(٧) انظر «المحتسب» (٣٦٦/٢)، «المحرَّر» (٤٩٥/١٥)، «البحر» (٤٩٩/١٠)، قال الإمام المهدوي في «التحصيل» =

قوله: (فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ البِئْرِ) أي: مبنيَّةٌ كبناءِ البئرِ، وقد تَقَدَّمَ[ح١١٢١].

قوله: (لَهُ قُرُونٌ كَقَرْنِ البِئْرِ): تَقَدَّمَ ما (قرن البئر)[ح١١٢١].

قوله: (لَهُ قُرُونٌ): كذا في أصلنا، وفيه أيضًا نسخة: (عَلَى شَفِيرِ جَهَنَّمَ)، فيكونُ الضميرُ المذكَّر للشفير، ويجوزُ [...][(١)].

قوله: (وَأَرَى فِيهَا رِجَالًا مُعَلَّقِينَ): (أَرى): بفتح الهمزة، تَقَدَّمَ؛ لأنَّه من رؤية العين.

قوله: (رُؤُوسُهُمْ أَسْفَلَهُمْ): هو بفتح اللَّام، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (عَرَفْتُ فِيهَا رِجَالًا مِنْ قُرَيْشٍ): هؤلاء الرجال لا أعلم أنَّه جاء في بعض طرقه تسميتُهم، والله أعلمُ بهم.

قوله: (عَنْ ذَاتِ اليَمِينِ) أي: ذاتَ اليمين.

٣٦- بابُ الأَخْذِ عَلَى اليَمِينِ فِي النَّوْمِ

٧٠٣٠- ٧٠٣١- حَدَّثَنا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا شَابًّا عَزَبًا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَكُنْتُ أَبِيتُ فِي المَسْجِدِ، فَكَانَ مَنْ رَأَى مَنَامًا قَصَّهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: اللهمَّ إِنْ كَانَ لِي عِنْدَكَ خَيْرٌ فَأَرِنِي مَنَامًا يُعَبِّرُهُ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَنِمْتُ فَرَأَيْتُ مَلَكَيْنِ أَتَيَانِي فَانْطَلَقَا بِي، فَلَقِيَهُمَا مَلَكٌ آخَرُ فَقَالَ لِي: لَمْ تُرَعْ، إِنَّكَ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَانْطَلَقَا بِي إِلَى النَّارِ، فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ البِئْرِ، وَإِذَا فِيهَا نَاسٌ قَدْ عَرَفْتُ بَعْضَهُمْ، فَأَخَذَا بِي ذَاتَ اليَمِينِ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ؛ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِحَفْصَةَ.

فَزَعَمَتْ حَفْصَةُ أَنَّهَا قَصَّتْهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ عَبْدَ اللهِ رَجُلٌ صَالِحٌ، لَوْ كَانَ يُكْثِرُ

= (١٢٦/٧-١٢٧): (رُوي عن أبي جعفرٍ المنصور أنَّه قرأ: ﴿أَلم نشرحَ﴾؛ بفتح الحاء، وهو بعيدٌ، وقد تُؤوِّل على تقدير النون الخفيفة، ثم أُبدلتِ النونُ ألفًا للوقف، ثم حُمِلَ الوصلُ على الوقف، ثم حُذفتِ الألفُ، وأُنشدَ عليه: [من المنسرح]

اِضْرِبَ عَنْكَ الهمومَ طارِقَها ... ضَرْبَكَ بالسَّيفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

أراد: اضربَنْ)، والبيت في «النوادر» (ص١٣)، «المحتسب» (٣٦٦/٢)، وهو مصنوع، وهو من شواهد «المغني» (١٠٩٥)، واستشهد به البغدادي في «الخزانة» (٤٥٠/١١)، وقونس الفرس: عظمٌ ناتئٌ بين الأُذُنين، انظر «اللسان» مادة (قنس).

(١) أخلى بياضًا في (أ).

الصَّلَاةَ مِنَ اللَّيْلِ».

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَكَانَ عَبْدُ اللهِ بَعْدَ ذَلِكَ يُكْثِرُ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّيْلِ.

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو المسنَديُّ، و(هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ) بعدَه: هو القاضي الصنعانيُّ، و(مَعْمَرٌ): تَقَدَّمَ ضبطُه مرارًا، وأنَّه ابنُ راشدٍ، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (يَعْبُرُهُ لِي): هو بفتح أوَّله، وإسكان العين، كذا في أصلنا، وفي الهامش: (يُعَبِّرُهُ)[(٢)]؛ بضمِّ أوَّله، وفتح العين، وتشديد المُوَحَّدة المكسورة، وقد تَقَدَّمَ أنَّهما لغتان[قبل ح٦٩٨٢]، والتي في الأصل لغةُ القرآن، والثانيةُ لغةٌ معروفةٌ تَقَدَّمَت في أوَّل هذا الكتاب[(٣)]، قال الجوهريُّ: عَبَرتُ الرؤيا أعبُرُها عِبارةً: فسَّرتُها، قال تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ثمَّ ذكر: عَبَّرت؛ بالتشديد، تعبيرًا، كما تَقَدَّمَ نقلُه عنه في أوَّل (التعبير)، وذكرت كلام «المطالع»، وأنَّه بهما[مطالع ٤/٣٦٦]، وحكى اللغتين أيضًا ابنُ الأثير.

قوله: (كَأَنَّ مَلَكَانِ[(٤)] أَتَيَانِي): تَقَدَّمَ قريبًا أنِّي لا أعرفُ اسميهما، وكذا قوله: (فَلَقِيَهُمَا مَلَكٌ آخَرُ): لا أعرفُ اسمَه.

قوله: (لَمْ تُرَعْ[(٥)]): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّ معناه: لا تفزعْ، وكذا تَقَدَّمَ (مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبِئْرِ)، وكذا تَقَدَّمَ أنِّي لا أعرفُ (النَّاسَ) الذين رآهم ابنُ عمر فيها، ولا مَن عرف منهم، لكنَّهم من قريشٍ، كما ذُكر في الطريق التي قبلَ هذه، والله أعلم.

قوله: (قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَكَانَ[(٦)] عَبْدُ اللهِ...) إلى آخره: تَقَدَّمَ هذا من قول نافع[ح٧٠٢٩]، وقول الزُّهْرِيِّ هذا منقطعٌ على قول أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين، وإن شئت؛ قلت: مرسلٌ، ومتَّصل على قول عليِّ ابن المَدينيِّ؛ وذلك لأنَّه قال: سمع من ابن عمر حديثَين فيما حَدَّثَنَا به عبد الرَّزَّاق، والله أعلم[(٧)].

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثَنِي).

(٢) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٣) يعني: كتاب التعبير.

(٤) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَرَأَيْتُ مَلَكين).

(٥) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية الأَصيليِّ وابنِ عساكر ورواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (لَنْ تُرَاعَ).

(٦) كذا في (أ) و(ق) بعد الإصلاح، وهي رواية أبي ذرٍّ كما في هامش «اليونينيَّة»، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق): (وكان)، وهي رواية أبي ذرٍّ كما في هامش (ق).

(٧) انظر «مراسيل ابن أبي حاتم» (ص١٩٠)، «تهذيب الكمال» (٢٦/٤٢٣).

٣٧- بابُ القَدَحِ فِي النَّوْمِ

٧٠٣٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحِ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ مِنْهُ، ثُمَّ أَعْطَيْتُ فَضْلِي عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ»، قَالُوا: فَمَا أَوَّلْتَهُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «العِلْمَ».

قوله: (حَدَّثَنَا لَيْثٌ[1]): هو ابنُ سعد، الإمام المجتهد الجَوَاد، و(عُقَيْلٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بضَمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابن خالد، و(ابْن شِهَابٍ): هو مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، و(حَمْزَة بْن عَبْدِ اللهِ): بالحاء المُهْمَلَة، والزاي، وهذا مشهورٌ.

قوله: (أُتِيتُ بِقَدَحِ لَبَنٍ): (أُتِيتُ): مَبْنِيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وفي آخره تاءُ المتكلِّم المضمومة.

قوله: (فَمَا أَوَّلْتَهُ يَا رَسُولَ اللهِ؟): تَقَدَّمَ أنَّ مِن القائلين أبا بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه [ح٨٢].

٣٨- بابٌ: إِذَا طَارَ الشَّيْءُ فِي المَنَامِ

٧٠٣٣- ٧٠٣٤- حَدَّثَنا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ نَشِيطٍ قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَنْ رُؤْيَا رَسُولِ اللهِ ﷺ الَّتِي ذُكِرَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ذُكِرَ لِي: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، أُرِيتُ أَنَّهُ وُضِعَ فِي يَدَيَّ إِسْوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ، فَفُظِعْتُهُمَا وَكَرِهْتُهُمَا، فَأُذِنَ لِي، فَنَفَخْتُهُمَا فَطَارَا، فَأَوَّلْتُهُمَا كَذَّابَيْنِ يَخْرُجَانِ». فَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ: أَحَدُهُمَا العَنْسِيُّ الَّذِي قَتَلَهُ فَيْرُوزُ بِاليَمَنِ، وَالآخَرُ مُسَيْلِمَةُ.

قوله: (عَنْ صَالِحٍ): هذا هو صالح بن كيسان، تَقَدَّمَ، و(أَبُو[2] عُبَيْدَةَ بْنُ نَشِيطٍ): هو بضَمِّ العين، وفتح المُوَحَّدة، كذا في أصلنا: (عن أبي عُبيدة)، وعليها علامة راويها، وفي الهامش: (صوابه: ابن)، وعليها (صح). انتهى، ومكتوبٌ تحتها: (وهو الصواب)، ولا أعرف أنا كنيته، ثمَّ إنِّي رأيتُ بخطِّي: (أنَّه أبو عبيدة، وابن عُبَيدة، ولفظ البُخاريِّ المتَّبع، وكلاهما صواب). انتهى[3]، وفي أصلنا الدِّمَشْقيِّ في

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (اللَّيثُ).

(٢) في (أ) و(ق) -وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ-: (عن أبي)، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (عن ابن).

(٣) وعليه يكون أبو عبيدة كنية عبدالله ونسب إلى جدِّه على رواية أبي ذرٍّ عن الكُشميهنيِّ، وقد رجَّحَ الحافظ في «الفتح» (١٢/٤٣٨) رواية الجمهور وقال: (والصواب «ابن» فقد تقدم هذا الحديث بهذا السند في أواخر «المغازي» [ح٤٣٧٨] في قصة العنسي، وقال فيه: «عن ابن عبيدة» بغير اختلاف).

الأصل: (عن ابن عُبَيدة)، وعليها (صح)، وفي الهامش: (أبي عُبَيدة)، وعليها (خ) يعني: أنَّها نسخة، والله أعلم، و(نَشِيْط): بفتح النون، وكسر الشين المُعْجَمَة، ثم مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثم طاء مهملة، قال الدِّمْيَاطيُّ: (هو عبد الله بن عُبَيدة بن نَشِيْط، أخو موسى بن عُبَيدة، يُقال: بينهما في الولادة ثمانون سنةً). انتهى.

أبو عبيدة هذا وَثَّقَهُ غيرُ واحدٍ، وتُكُلِّمَ فيه أيضًا، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٤٥٩]، انفرد به البُخاريُّ من بين الأئمَّة السِّتَّة(١)، وأمَّا قول الدِّمْيَاطيِّ: (أخو موسى بن عبيدة، يُقال: بينهما في الولادة ثمانون سنةً)، هذا ذكرَهُ ابنُ الجوزيِّ الحافظُ أبو الفرج في «التلقيح»، ولفظُه: (هل تعرفون أَخَوَين تباعدا في السِّنِّ جدًّا؟ **فالجواب**/: أنَّ منهم موسى بن عُبَيدة الرَّبذيَّ، كان بينه وبين أخيه عبدِ الله بن عُبيدة ثمانون [٢/٣٩٩ب]
سنةً)[تلقيح فهوم ٧٠١]، وذكر قبل ذلك: (هل تعرفون أبًا وابنًا تقاربا في السِّنِّ جدًّا؟ **فالجواب**: أنَّ منهم عمرو ابن العاصي، بينه وبين ابنِه عبدِ الله اثنتا(٢) عشرة سنةً، قاله الشَّعْبيُّ)، وقد قَدَّمْتُ ذلك أنا، وقدَّمت بعضَ ترجمة أبي عبيدة في قصَّة الأسود العنسيِّ[ح٤٣٧٨]، و(**عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): هو ابنُ عتبةَ بنِ مسعودٍ الهُذَليُّ.

قوله: (**الَّتِي ذَكَرَ**): فعلٌ ماضٍ مَبْنيٌّ للفاعل وللمفعول أيضًا.

قوله: (**ذُكِرَ لِي**): (ذُكِر): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، والذاكر له: هو أبو هريرة رضي الله عنه، وقد رواه ابنُ عَبَّاس عن أبي هريرة، قال: (قَدِمَ مسيلمةُ الكذَّاب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينةَ، فجعل يقول: إنْ جَعَلَ لي مُحَمَّدٌ الأمرَ مِن بعده؛ تَبِعْتُه...) الحديث، أخرجه البُخاريُّ[ح٣٦٢٠-٣٦٢١ و٤٣٧٣]، ومسلمٌ[م(٢٢٧٣)(٢٢٧٤)(٢١)]، والتِّرْمِذيُّ[ت٢٢٩٢]، والنَّسائيُّ[كن٧٦٠٢]، والله أعلم.

قوله: (**وُضِعَ فِي يَدَيَّ**): (وُضِعَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(يَدَيَّ): بالتثنية، و(**إِسْوَارَانِ**(٣)): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعل.

قوله: (**إِسْوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ**): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه في (باب قصَّة الأسود العنسيِّ) في (المغازي)[ح٣٦٢١و٤٣٧٣].

قوله: (**فَفُظِعْتُهُمَا**): هو بضَمِّ الفاء، وكسر الظاء المُعْجَمَة المشالة، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ عليه في (قصَّة الأسود) في (المغازي)[ح٤٣٧٩].

قوله: (**فَأُذِنَ لِي**): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٢٦٣)، وتقدَّمت ترجمته عند الحديث (٤٣٧٨).

(٢) في (أ) تبعًا لمصدره: (اثنا)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (سِوَارَانِ).

قوله: (قَالَ[(١)] عُبَيْدُ اللهِ): هو المذكور في السند ابنُ عبد الله بن عتبة بن مسعود الهُذَليُّ، كما قدَّمتُه أعلاه.

قوله: (أَحَدُهُمَا العَنْسِيُّ): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وأنَّه بالنون، في (باب وفد بني حنيفة)[ح٤٣٧٤].

قوله: (الَّذِي قَتَلَهُ فَيْرُوزُ[(٢)] بِاليَمَنِ): (فيروزُ): لا ينصرِفُ؛ للعلميَّة والعُجمةِ، وهو فيروزُ الديلميُّ، كُنيتُه أبو عبد الله، وقيل: أبو عبد الرَّحْمَن، وقيل: أبو الضَّحَّاك، قال مُحَمَّد بن سعد: (مِن أهل الحديث مَن يقول: فيروزُ الديلميُّ، ومنهم مَن يقول: فيروزُ بن الديلميِّ، وهو واحدٌ، ويُقال له: الحِمْيَرِيُّ؛ لنزوله في حِمْيَر، وهو من أبناء الفُرس الذين بعثهم كِسرى إلى اليمن، فنَفَوا الحَبَشَةَ عنها، واستَولَوا عليها، وَفَدَ فيروزُ على النَّبيِّ ﷺ فأسلم، ثمَّ قَتلَ الأسودَ العَنْسيَّ في آخر حياةِ النَّبيِّ ﷺ، ووصل خبرُ قتله إيَّاه في مرضه ﷺ الذي تُوُفِّيَ فيه، فقال ﷺ: «قتلَه الرجلُ الصالح فيروزُ الديلميُّ»، وفي روايةٍ: «قتلَه رجلٌ مباركٌ من أهل بيتٍ مبارَكِين»، وهذا قول كثيرين -أو الأكثرين-: أنَّ فيروزَ قَتل الأسودَ في حياته ﷺ)[الكبرى٦/٣١٧]، وقال خليفةُ بن خيَّاط، والواقديُّ، وآخرون من أهل المغازي: إنَّما قتله في خلافة الصِّدِّيق سنة إحدى عشرة، ورُوِيَ: أنَّه قُتِل في زمن رسول الله ﷺ، وحُمِل إليه رأسُه، وأنكر الحاكمُ أبو أحمد هذا: أنَّه قُتِل في حياته، وأنَّ رأسَه حُمِل إليه، وأطنب في إنكاره والاستدلالِ على بُطلانه، وقال: الصوابُ قولُ خليفة: (أنَّه قُتِل زمنَ أبي بكر)، ذكره في (ترجمة أبي عبد الرَّحْمَن)[تاريخ خليفة٧٦]، [قال] ابنُ منده: (يُقال: إنَّ فيروزَ ابنُ أختِ النجاشيِّ)، روى عنه: بنوه: الضَّحَّاك، وعبد الله، وسعيدٌ، وغيرُهم، تُوُفِّيَ في خلافة عثمان، وقيل: مات باليمن في خلافة معاوية سنة (٥٣هـ)، وجزم بهذا الذَّهَبيُّ في «كاشفه»[١١٥أ]، أخرج له الأربعةُ وأحمدُ في «المسند»[(٣)]، وقد ذكرتُ في (باب وفد بني حنيفة)[ح٤٣٧٤]: أنَّه قتلَه فيروزُ هذا وداذويه مِن الأبناء وقيسُ بن مكشوح، دخلوا عليه من سرَب صنعتْه لهمُ امرأةٌ كان قد غَلَبَ عليها -قد ذكرتُ في (الوفود)[ح٤٣٧٤] امرأةً ذكرَها الذَّهَبيُّ في «تجريده» سمَّاها مَرزُبانةَ، زوجة الأسود العنسيِّ، كانت صالحةً، فسَقَتْه البنجَ، وأعانتهم على قتله. انتهى[التجريد٢/٣٠٤]، فلعلَّها المرأةُ التي غَلَبَ عليها، والله أعلم-، فوجدوه سكرانَ لا يَعقِلُ، وقيل: سببُ قتلِه غيرُ ذلك.

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَقَالَ).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (فيروزٌ) مصروفًا.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/٣٢٢).

وداذويه اختُلِف في صحبتِه، فجزمَ به النَّوويُّ[تهذيب١/٤٣٦]، وذكرَهُ أبو عُمر في «استيعابه»[٢١٨]، ولم يذكر فيه شيئًا، لكن ذكره له فيهم يدُلُّ على أنَّه صحابيٌّ عندَه، وقد حمَّر عليه الذَّهَبيُّ، فهو عندَه تابعيٌّ على الصحيح[التجريد١/١٦٥].

وقيسُ بنُ مكشوح: قال أبو عمر: (قيل: لا صحبةَ له، وقيل: له صحبةٌ باللِّقاءِ والرُّؤية، ولا أعلمُ له روايةً)[الاستيعاب٦١٥]، وقد حمَّر عليه الذَّهَبيُّ، فهو عندَه تابعيٌّ على الصحيح[التجريد٢/٢٥].

وأمَّا فيروزُ، فوَفَدَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وقد خرَّج النَّسائيُّ من حديث ضمرةَ عن يحيى السَّيْبانيِّ، عن عبد الله بن فيروز، عن أبيه: (أتينا النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ برأس العنسيِّ الكذَّاب). انتهى[كن٨٦٧٢]، وهذا ممَّا انفرد النَّسائيُّ بإخراجه من بين أصحاب الكُتُب السِّتَّة، قال ابن عَبْدِ البَرِّ: (لم يتابَع ضمرةُ بن ربيعة على قوله عن السَّيبانيِّ، عن عبد الله ابن الديلميِّ، عن أبيه: أنَّه قدم على النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ برأس الأسود العنسيِّ الكذَّاب، وقد روى حديثَ فيروزَ في قدومه على النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحديثه في الأشربة عن السَّيبانيِّ، عن عبد الله بن الديلميِّ، عن أبيه جماعةٌ، لم يذكر واحدٌ منهم أنَّه قدم برأس العنسيِّ الكذَّاب.

وأهلُ السِّيَر لا يختلفون: أنَّ الأسود العنسيَّ الكذَّابَ قُتِل في سنة إحدى عشرة، ومنهم مَن يقولُ: في خلافة أبي بكرٍ، وليس ذلك عندي بصحيحٍ، والصحيحُ: أنَّه قبلَ وفاةِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنَّه خبَّره(١) وهو مريضٌ مرضَه الذي مات منه). انتهى[الاستيعاب٦٠٢].

وضمرةُ لا أعلمُ فيه مقالًا، وهو ثقةٌ، واللهُ أعلم(٢).

قوله: (وَالآخَرُ مُسَيْلِمَةُ): تَقَدَّمَ الكلامُ على مسيلِمة الكذَّاب[ح٣٦٢٠].

٣٩- بَابٌ: إِذَا رَأَى بَقَرًا تُنْحَرُ

قوله: (بَابٌ: إِذَا رَأَى بَقَرًا تُنْحَرُ): ذكر في الحديث الذي ذكره في هذه الترجمة: «وَرَأَيْتُ فِيهَا بَقَرًا -وَاللهُ خَيْرٌ- فَإِذَا هُمُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ أُحُدٍ»، تَقَدَّمَ الكلام على هذا في (باب علامات النبوَّة في الإسلام)[ح٣٦٢٢]، وأنَّه قد جاء في روايةٍ -وهي في «مسند أحمد»-: «ورأيتُ فيها بقرًا مُنَحَّرة»[حم١٤٧٨٧]،

---

(١) في مصدره: (وأتاهُ خبرُه).

(٢) وقد قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/٣٨٩) عن حديث النسائي: (رجاله ثقات، وتفرد ضمرة به لا يضرُّه)، وانظر ترجمة ضمرة بن ربيعة في «تهذيب الكمال» (١٣/٣١٦).

وبهذه الزيادة يتمُّ تأويل الرؤيا بما ذكر، فنَحْرُ البَقَر: هو قتلُ الصَّحَابة رضي الله [عنهم] الذين قُتِلوا بأُحُد، وقد تَقَدَّمَ الاختلاف في عدد القتلى في أُحُد[ح٤٠٤٣]، و(مُنَحَّرة) لم تُوافق شرطَه، فذكرها في الترجمة، وأخرج ما هو على شرطه، والله أعلم.

٧٠٣٥- حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى -أُرَاهُ- عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ فِي المَنَامِ أَنِّي أُهَاجِرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضٍ بِهَا نَخْلٌ، فَذَهَبَ وَهَلِي إِلَى أَنَّهَا اليَمَامَةُ أَوْ هَجَرٌ، فَإِذَا هِيَ المَدِينَةُ يَثْرِبُ، وَرَأَيْتُ فِيهَا بَقَرًا، وَاللهُ خَيْرٌ، فَإِذَا هُمُ المُؤْمِنُونَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَإِذَا الخَيْرُ مَا جَاءَ اللهُ مِنَ الخَيْرِ، وَثَوَابِ الصِّدْقِ الَّذِي آتَانَا اللهُ بِهِ بَعْدُ يَوْمَ بَدْرٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حَمَّاد بن أسامة، و(بُرَيْدٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بضَمِّ المُوَحَّدة، وفتح الرَّاء، وهو بُرَيد بن عبد الله بن أبي بُردة الحارثِ أو عامرٍ القاضي ابنِ أبي موسى الأشعريِّ عبدِ الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأمير.

قوله: (أُرَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): (أُراه): بضَمِّ الهمزة، أي: أظنُّه، وفي مكانٍ آخَرَ جزم بأنَّه عنِ النَّبيِّ ﷺ [قبل ح٣٨٩٧].

قوله: (فَذَهَبَ وَهَلِي): هو بفتح الهاء، كذا ضبطه بالفتح الشيخُ محيي الدين النَّوويُّ في «شرح مسلم»، وقال: (معناه: وهمي واعتقادي)[شرح مسلم ١٥/٣٣]، وفي نسخةٍ في هامش أصلنا: (وَهْلِي) بإسكان الهاء، وعليها علامةُ الدِّمْيَاطيِّ، وقد ذكره ابنُ الأثير في «نهايته»، ثمَّ قال: (وَهَل إلى الشيءِ؛ بالفتح، يَهِلُ؛ بالكسر، وَهْلًا؛ بالسكون؛ إذا ذهبَ وَهْمُه إليه)، وقد ذكرتُ هذا بأجمعه مع زيادةٍ؛ فانظره في (باب هجرة النَّبيِّ ﷺ)[قبل ح٣٨٩٧](١)، وكذا تَقَدَّمَ (اليَمَامَةُ)[ح٢٨٤٥] و(هَجَرٌ)[ح٣١٥٦]، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (وَاللهُ خَيْرٌ)، في (باب علامات النبوَّة في الإسلام)[ح٣٦٢٢]، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على قوله: (بَعْدُ يَوْمَ بَدْرٍ) فانظر ذلك[ح٣٦٢٢].

٤٠- بَابُ النَّفْخِ فِي المَنَامِ

٧٠٣٦- ٧٠٣٧- حَدَّثَنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ». وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ إِذْ أُوتِيتُ خَزَائِنَ الأَرْضِ، فَوُضِعَ فِي يَدَيَّ سِوَارَيْنِ مِنْ

(١) لم يذكر ذلك هناك، وإنَّما أحال على الحديث (٣٦٢٢).

ذَهَبٍ، فَكَبُرَا عَلَيَّ وَأَهَمَّانِي، فَأُوحِيَ إِلَيَّ أَنِ انْفُخْهُمَا، فَنَفَخْتُهُمَا فَطَارَا، فَأَوَّلْتُهُمَا الكَذَّابَيْنِ اللَّذَيْنِ أَنَا بَيْنَهُمَا صَاحِبَ صَنْعَاءَ، وَصَاحِبَ اليَمَامَةِ».

قوله: (قَالَ: «نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ»): تَقَدَّمَ معناه في (الجمعة)[ح٨٧٦]، وتَقَدَّمَ لِمَ ذكر[(١)] هذا الحديثَ أوَّلًا، ثمَّ قال: (وقال رسول الله ﷺ)، فذكرَ الشاهِدَ لِما بوَّب به[ح٢٣٩].

قوله: (فَوُضِعَ فِي يَدَيَّ سِوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ): (وُضِع): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(يديَّ): مشدَّد الياء، وكذا ضبطه النَّوويُّ[شرح مسلم ٣٥/١٥]، و(سِوَارَان): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل، وتَقَدَّمَ الكلام على (السِّوَار) بِلُغَاتِه، وأنَّه يُقال: سِوار، وسُوار، وأُسوار؛ بضَمِّ الهمزة[ح٣٦٢١]، و(كَبُرَا[(٢)] عَلَيَّ): (كَبُر): بفتح الكاف، وضمِّ المُوَحَّدة، أي: عَظُما، و(أُوحِيَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ/. [٢/٤٠٠أ]

قوله: (صَاحِبَ صَنْعَاءَ): (صاحبَ): بالنصب، بدلٌ من (الكَذَّابَيْنِ) وهو مَنْصُوبٌ، و(صاحب صنعاء): هو الأسود الكذَّاب، وكذا (صَاحِبَ اليَمَامَةِ): مَنْصُوبٌ أيضًا، وهو مسيلِمة، تقدَّما[ح٣٦٢٠-٤٣٧٣].

٤١ - بَابٌ: إِذَا رَأَى أَنَّهُ أَخْرَجَ الشَّيْءَ مِنْ كُورَةٍ فَأَسْكَنَهُ مَوْضِعًا آخَرَ

قوله: (مِنْ كُورَةٍ): هي بضَمِّ الكاف، ثمَّ واو ساكنة، ثمَّ راء، ثمَّ تاء التأنيث؛ وهي المدينة والصُّقع، والجمع: كُوَر، هذا لفظ «الصحاح»، وقال شيخُنا: (قال صاحبُ «العين»[٤٠١/٥]: «الكُور: الرَّحْلُ، بضَمِّ الكاف، وسكون الواو، والجمع: أكوار وكيران»، وضبطه الدِّمْيَاطيُّ بخطِّه بضَمِّ الكاف، وفتح الراء، وتنوين التاء). انتهى[التوضيح ٢٤٠/٣٢]، وما قرأتُه أنا قطُّ إلَّا كما ضبطتُه لك، وكما ضبطه الدِّمْيَاطيُّ، والله أعلم.

٧٠٣٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي عَبْدُ الحَمِيدِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ كَأَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ ثَائِرَةَ الرَّأْسِ، خَرَجَتْ مِنَ المَدِينَةِ، حَتَّى قَامَتْ بِمَهْيَعَةَ -وَهِيَ الجُحْفَةُ- فَأَوَّلْتُ أَنَّ وَبَأَ المَدِينَةِ نُقِلَ إِلَيْهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هذا هو ابن أبي أويسٍ، تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ أُخت مالكٍ الإمامِ أحدِ الأعلام[ح٢٢]، وأخو إسماعيل (عَبْدُ الحَمِيدِ): ابن أبي أويس، تَقَدَّمَ الكلام عليه، وما قاله عنه الأزديُّ غيرُ صحيحٍ، وقد تَقَدَّمَ[ح٥٣٣].

قوله: (بِمَهْيَعَةَ؛ وَهِيَ الجُحْفَةُ): (مَهْيَعة): بفتح الميم، وإسكان الهاء بعدها، ثمَّ مُثنَّاة تحت

(١) في (أ): (ذكره).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (فَكَبُرَا).

مفتوحة، ثمَّ عين، ثمَّ تاء، قال القاضي عياض في «شرح مسلم»: (ويُقال لها أيضًا: مَهِيْعَة؛ كـ«مَعِيْشَة»)، انتهى[1]، وفي «المطالع»: («مَهْيَعة؛ وهي الجُحْفَة»: وقيل: قريب من الجُحْفَة، وضبطها بعضهم: «مَهِيْعَة») انتهى[مطالع ٤/٨٢]، وقد تَقَدَّمَت[ح١٥٢٨].

قوله: (وَبَأَ[2] المَدِينَةِ): تَقَدَّمَ أَنَّ (الوبأ) يُمَدُّ ويُقصَر مع الهمز، وقدَّمت للممدود جَمْعًا، وللمقصور المهموزِ جَمْعًا، وهل هو الطاعون أو غيرُه؛ قولان، في (الطِّبِّ) وبُعَيده[3][قبل ح٥٦٧٧ وقبل ح٥٧٢٨]، وأنَّ الصحيحَ أنَّ بينهما خصوصًا وعُمومًا.

قوله: (نُقِلَ إِلَيْهَا): (نُقِل): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٤٢ - بَابُ المَرْأَةِ السَّوْدَاءِ

٧٠٣٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ المُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: فِي رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ فِي المَدِينَةِ: «رَأَيْتُ امْرَأَةً سَوْدَاءَ ثَائِرَةَ الرَّأْسِ، خَرَجَتْ مِنَ المَدِينَةِ، حَتَّى نَزَلَتْ بِمَهْيَعَةَ، فَتَأَوَّلْتُهَا أَنَّ وَبَاءَ المَدِينَةِ نُقِلَ إِلَى مَهْيَعَةَ، وَهِيَ الجُحْفَةُ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ[4] المُقَدَّمِيُّ): تَقَدَّمَ أنَّه منسوبٌ إلى جدِّه، وأنَّه بفتح الدال المُشَدَّدة، اسمُ مفعولٍ، و(فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ): بضَمِّ الفاء، وفتح الضاد المُعْجَمَة، وهذا مشهورٌ، و(مُوسَى): هو ابنُ عقبةَ، أحدُ الأعلام.

قوله: (ثَائِرَةَ الرَّأْسِ): تَقَدَّمَ ما (الثائر الرأس)[ح٤٦]، وكذا تَقَدَّمَ أعلاه (مَهْيَعَة)، وتَقَدَّمَ (الوَبَأ)[قبل ح٥٦٧٧ وقبل ح٥٧٢٨]، وتقدَّمت (الجُحْفَةُ)[ح١٣٣-١٥٢٢].

٤٣ - بَابُ المَرْأَةِ الثَّائِرَةِ الرَّأْسِ

٧٠٤٠- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ امْرَأَةً سَوْدَاءَ ثَائِرَةَ الرَّأْسِ، خَرَجَتْ مِنَ المَدِينَةِ، حَتَّى قَامَتْ بِمَهْيَعَةَ -وَهِيَ الجُحْفَةُ- فَأَوَّلْتُ أَنَّ وَبَاءَ المَدِينَةِ نُقِلَ إِلَيهَا».

---

(١) انظر «إكمال المُعْلِم» (٤/١٦٩)، وقد حكاه عن بعضهم، وعزا الأوَّل للأكثر.

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (وَباءَ)؛ بالمدِّ، وكذا في المواضع اللاحقة.

(٣) كذا، وإنَّما تقدم قبيل كتاب الطب وفيه.

(٤) كذا في (أ) و(ق) وهامش «اليونينيَّة» من نسخة، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة»: (حدَّثنا أبو بكرٍ).

قوله: (حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ): هذا هو عبد الحميد بن أبي أويس عبدِ الله، ابنُ أختِ مالكٍ، أخو إسماعيل، تَقَدَّمَ مترجمًا، وأنَّ ما قاله الأزديُّ عنه في جرحه لا يصحُّ عنه، والله أعلم[ح٥٣٣]، و(سُلَيْمَانُ): هو ابنُ بلال.

قوله: (ثَائِرَةَ الرَّأْسِ): تَقَدَّمَ ما (ثائر الرأس)[ح٤٦]، وكذا تَقَدَّمَت (مَهْيَعَة) أعلاه، وكذا (الجُحْفَة) وضبطها[ح١٣٣،١٥٢٢]، وكذا (الوَبَأ)[قبل ح٥٦٧٧ وقبل ح٥٧٢٨]، و(نُقِلَ): مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٤٤ - بَابٌ: إِذَا هَزَّ سَيْفًا فِي المَنَامِ

٧٠٤١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى: أُرَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ فِي رُؤْيَايَ أَنِّي هَزَزْتُ سَيْفًا فَانْقَطَعَ صَدْرُهُ، فَإِذَا هُوَ مَا أُصِيبَ مِنَ المُؤْمِنِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، ثُمَّ هَزَزْتُهُ أُخْرَى، فَعَادَ أَحْسَنَ مَا كَانَ، فَإِذَا هُوَ مَا جَاءَ اللهُ بِهِ مِنَ الفَتْحِ، وَاجْتِمَاعِ المُؤْمِنِينَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه حَمَّاد بن أسامة، و(بُرَيْدِ بْن عَبْدِ اللهِ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه بضَمِّ المُوَحَّدة، وفتح الراء، و(أَبُو بُرْدَةَ): تَقَدَّمَ قريبًا وبعيدًا أنَّه الحارث أو عامر القاضي، و(أَبُو مُوسَى): تَقَدَّمَ مرارًا قريبًا وبعيدًا أنَّه عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأميرُ، وتَقَدَّمَ أنَّ (أُرَاهُ) بضَمِّ الهمزة بمعنى: أظنُّه[ح٧٠٣٥]، وأنَّه جزم به في غير هذا المكان[قبل ح٣٨٩٧].

٤٥ - بَابُ مَنْ كَذَبَ فِي حُلُمِهِ

قوله: (فِي حُلُمِهِ): تَقَدَّمَ الكلام على (الحُلُم) قريبًا، وأنَّه (حُلْم) و(حُلُم)[ح٦٩٨٦].

٧٠٤٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلُمٍ لَمْ يَرَهُ، كُلِّفَ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ، وَلَنْ يَفْعَلَ، وَمَنِ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ أَوْ يَفِرُّونَ مِنْهُ، صُبَّ فِي أُذُنَيْهِ الآنُكُ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةً؛ عُذِّبَ وَكُلِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ».

قَالَ سُفْيَانُ: وَصَلَهُ لَنَا أَيُّوبُ.

وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَوْلَهُ: «مَنْ كَذَبَ فِي رُؤْيَاهُ».

وَقَالَ شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الرُّمَّانِيِّ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَوْلَهُ: «مَنْ صَوَّرَ، وَمَنْ تَحَلَّمَ، وَمَنِ اسْتَمَعَ».

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «مَنِ اسْتَمَعَ، وَمَنْ تَحَلَّمَ، وَمَنْ صَوَّرَ»، نَحْوَهُ. تَابَعَهُ هِشَامٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أَنَّ هذا هو ابنُ المَدينيِّ، الحافظُ الجِهْبِذُ، و(سُفْيَانُ) بعدَه: تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ عُيَيْنَة، و(أَيُّوب): هو ابنُ أبي تميمةَ السَّخْتِيَانيُّ كَيسانَ.

قوله: (مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلُمٍ لَمْ يَرَهُ؛ كُلِّفَ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ...) الحديث: إن قيل: ما الحكمةُ في كونه يُكلَّف أنْ يَعقِدَ بين شعيرتين، ولِمَ لا يُكلَّف[(١)] أن يَعقِد بين غيرهما؟ والجواب: أنَّه قال قولَ مَن لا يشعر، أي: يعلم؛ لأنَّه لو كان يشعر ما قال؛ ما قال ما قال، فلمَّا أنَّه قال ذلك؛ كُلِّفَ أن يَعقِد بين ما هو مشتقٌّ من جنس ما جهلَه، وهما الشعيرتان، والله أعلم، وقال شيخُنا: (لمَّا كان المنامُ مِنَ الشُّعور، وكذب فيه؛ فناسب فيه ذِكر الشعير دون غيره؛ إعلامًا له مِن لفظه). انتهى[التوضيح٣٢/٢٤٦].

فإن قيل: الكاذبُ في منامه لا يزيد على كذبه في يقظتِه؛ فلِمَ زادتْ عقوبتُه ووعيدُه وتكليفُه عقدَ الشعيرتين؟ قيل: قد صحَّ في الخبرِ: (أنَّ الرؤيا الصادقةَ جزءٌ مِنَ النبوَّةِ)[(٢)]، والنبوَّةُ لا تكونُ إلَّا وَحْيًا، والكاذبُ في رُؤياهُ يدَّعي أنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ أراه ما لم يُرِه، وأعطاه جُزءًا مِنَ النبوَّةِ لم يُعطِه إيَّاهُ، والكاذبُ على اللهِ أعظمُ فِرْيَةً ممَّن كَذَبَ على مخلوقٍ، أو على نفسِه، قاله برمَّتِهِ ابنُ الأثيرِ في «نهايته».

وممَّا يُؤيِّد ما قاله ابنُ الأثير ما قاله الحافظُ شمسُ الدين ابنُ قَيِّمِ الجَوزيَّة في «شرح منازل السَّائرين»: (قال عُبادة بنُ الصامت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «رُؤيا المؤمنِ: كلامٌ يُكَلِّمُ اللهُ به عبدَه في النوم»)[المدارج١/٦٦]، وكذا عزاهُ ابن القَيِّمِ إلى عُبادة في كتاب «الروح»، وزاد: (وقاله غيرُ عُبادة)، انتهى[الروح٢٩].

وأمَّا أنا؛ فرأيتُه حديثًا مرفوعًا إلى النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لكن لا أدري مِن حديث مَنْ مِن الصَّحَابة، والله أعلم، وقد تَقَدَّمَ في أوَّل (كتاب التعبير) أنِّي رأيتُه مِن حديث عُبادةَ مرفوعًا في «نوادر الأصول»[(٣)][قبل ح٦٩٨٢].

---

(١) في (أ): (كلف)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٨٩) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وانظر رواياته عند الحديث (٦٩٨٣).

(٣) أخرجه الحكيم الترمذي في «النوادر» (٤٩٤) من حديث عمر بن أبي عمر عن نعيم بن حماد، وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٨٦) من حديث عمرو بن عثمان، والضياء في «المختارة» (٢٧٥/٨) من حديث إبراهيم بن محمد بن عرق عن عمرو بن عثمان، كلاهما نعيم وعمرو عن أبيه عثمان بن كثير، عن محمد بن مهاجر، عن جنيد ابن ميمون، عن حمزة بن الزبير، عن عبادة، وجنيد مجهول. =

قوله: (**صُبَّ فِي أُذُنَيْهِ الآنُكُ يَوْمَ القِيَامَةِ**): (صُبَّ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(الآنُكُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعل، و(الآنُك): بهمزة ممدودة، ثمَّ نون مضمومة، ثمَّ كاف، قال الدِّمْيَاطيُّ: (الآنُك: الرَّصَاص الأبيضُ، وقيل: الأسود، وقيل: الخالص منه). انتهى، وهذا أخذه من «النهاية»، وزاد فيها: (ولم يجئ على «أفعُل» واحدًا غير هذا، فأمَّا «أشُدُّ»؛ فمختَلَفٌ فيه هل هو واحدٌ أو جمعٌ؟ وقيل: يحتمل أن يكون «الآنُك» «فاعُلًا» لا «أفعُلًا»، وهو أيضًا شاذٌّ). انتهى لفظه.

وفي «الصحاح»: (الآنُك: الأُسْرُبُّ)، كذا في نُسختي بـ«الصحاح» مشدَّد الباء[(١)]، وفيه نظرٌ؛ إذْ في «القاموس» لشيخِنا العلَّامةِ مجدِ الدين: (والأُسْرُبُ؛ كـ«قُنْفُذ»)[(٢)]، ثمَّ ذكر الجوهريُّ الحديثَ، ثمَّ قال: (و«أفعُل» من أبنية الجمع، ولم يجئْ عليه الواحدُ إلَّا «آنُك» و«أشُدُّ»). انتهى.

قوله: (**وَقَالَ قُتَيْبَةُ**): تَقَدَّمَ أنَّ البُخاريَّ إذا قال: (قال فلانٌ)، وفلانٌ المسنَدُ إليه القولُ شيخُه كهذا؛ فإنَّه كـ(حَدَّثَنَا)، غيرَ أنَّ الغالبَ أخْذُه ذلك عنه/ في حال المذاكرة[ح٤-١٤٢]، و(**أَبُو عَوَانَةَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله. [٢/٤٠٠ب]

قوله: (**قَوْلَهُ**) أي: مِن قولِه، وهو مَنْصُوبٌ بنَزْعِ الخافضِ، ومعنى ذلك: أنَّه[(٣)] موقوفٌ على أبي هريرةَ، لا مَرْفُوعٌ إلى النَّبيِّ ﷺ.

قوله: (**وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الرُّمَّانِيِّ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ...**) إلى آخره: أمَّا (شعبةُ) فشعبةُ، وأمَّا (أبو هاشمٍ الرُّمَّانيُّ) فهو بالرَّاء المضمومة، كان ينزلُ قصرَ الرُّمَّان بواسط، فنُسب إليه، كذا ذكره غيرُ واحدٍ مِنَ الحُفَّاظ، واسمه يحيى بن دينار، وقيل في اسم أبيه غيرُ ذلك، وقيل في اسمه نفسِه: نافع، أخرج له الجماعةُ، ووَثَّقَهُ أحمدُ وابنُ مَعِين، وقال أبو حاتم: كان فقيهًا صدوقًا، تُوُفِّيَ سنة (١٢٢هـ)، ذكره في «الميزان»[٤/٥٨١] تمييزًا[(٤)]، قال ابنُ قُرْقُول: (وأبو هاشمٍ الرُّمَّانيُّ؛ بالراء المغفلة:

= وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١١٨/٢) من حديث أحمد بن المعلى، عن هشام بن عمار، عن الوليد ابن مسلم (ح) وعن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة، عن أبيه، عن إسماعيل بن عياش، كلاهما الوليد وإسماعيل عن صفوان بن عمرو، عن حميد بن عبد الله المزني، عن عبادة، وفيه انقطاع وحميد مجهول.

(١) وكذا في المطبوع من «الصحاح» مادَّة (أنك).

(٢) الذي في «القاموس» مادَّة (سرب): (والأُسْرُبُ: كَـ«قُنْفُذٍ» و«أُسْقُفٍّ»)، فلعلَّه سقط: (وأسقف) من نسخة المصنِّف بـ«القاموس».

(٣) في (أ): (أنَّ)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٦٢/٣٤)، وتقدم عند الحديث (٣٩٦٨).

وقع عند الطرابلسيِّ في «البُخاريِّ» بالزاي مكسورة، وهو تصحيفٌ؛ إنَّما الزِّمَّانيُّ عبدُ الله بن معبد الزِّمانيُّ، تفرَّد به مسلمٌ(١)). انتهى[مطالع٣/٢١٩].

وتعليقُ شعبةَ هذا لا أعلمُه في شيءٍ مِنَ الكُتُبِ السِّتَّة إلَّا ما هنا، قال شيخُنا: (وتعليقُ أبي هاشمٍ أخرجه الإسماعيليُّ من حديث وُهَيب عن خالدٍ في «صحيحه» من حديث شعبةَ، عن أبي هاشمٍ، عن عِكرمةَ، وحديثُ خالدٍ الموقوفُ أخرجه الإسماعيليُّ من حديث وُهَيب، عن خالد، عن عكرمة، عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «مَن صوَّر صورة...»؛ الحديث، ومن حديث عبد الوهَّاب، عن خالد، عن عكرمة...؛ فذكره مرفوعًا). انتهى[التوضيح٣٢/٢٤٤].

قوله: (**قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَوْلَهُ**): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّ (قولَه) مَنصُوبٌ بنزع الخافض، أي: مِن قولِه، وأنَّ معناه: أنَّه موقوفٌ على أبي هريرةَ، لا مَرْفُوعٌ إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ خَالِدٍ**): (إسحاق) هذا: هو ابنُ شاهين، أبو بِشْر الواسطيُّ، عن خالد بن عبد الله الطَّحَّان، قاله الجَيَّانيُّ كذلك بعد أن ذكر أنَّه ورد كذلك في مواضعَ مِنَ «البُخاريِّ»، وقد ذكرتُها أنا قبلَ هذا[ح٣٠٩]، قال الجَيَّانيُّ: (وقد نسبه ابنُ السكن في أكثر هذه المواضع من «الجامع»، قال أبو نصر الكَلَاباذيُّ في «كتابه»: إسحاق بن شاهين الواسطيُّ، سمع خالد بن عبد الله، روى عنه: البُخاريُّ في «الصَّلاة»، وفي غير موضعٍ، فلم يَزِدْ على أن قال: (حَدَّثَنَا إسحاق الواسطيُّ)، ولم ينسبه إلى أبيه، وكذلك قال أبو عبد الله الحاكم في «المدخل»). انتهى[التقييد٣/٩٦٢].

وقد قَدَّمْتُ أنَّ (خالدًا) الأوَّل: هو خالد بن عبد الله الطَّحَّان، ومن ترجمته: أنَّه اشترى نفسه من الله تعالى ثلاث مَرَّاتٍ بزِنتِهِ فضَّةً[ح١٩١]، و(خالدٌ) الثاني: هو الحَذَّاء خالد بن مِهْرَان.

قوله: (**تَابَعَهُ هِشَامٌ عَنْ عِكْرِمَةَ**): الضميرُ في (تابعه) يعود على خالد الحَذَّاء، و(هشام): هو ابنُ حسَّان القُردوسيُّ البصريُّ، تَقَدَّمَ مترجمًا، أخرج له الجماعةُ، ومتابعةُ هشامٍ لم أرَها في شيءٍ من الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجْها شيخُنا.

قوله: (**عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَهُ**): تَقَدَّمَ أنَّ (قولَه) مَنصُوبٌ بنزعِ الخافض، وأنَّ معناه: مِنْ قولِه؛ يعني: أنَّه موقوفٌ عليه، لا مَرْفُوعٌ إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم.

٧٠٤٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «**مِنْ أَفْرَى الفِرَى أَنْ يُرِيَ عَيْنَهُ مَا لَمْ تَرَ**».

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٦/١٦٨).

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ): هذا هو عليُّ بن مسلمٍ الطُّوسيُّ، أبو الحسن، عن هُشَيم، ويوسف ابن الماجِشُون، وغيرِهما[1]، وعنه: البُخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن صاعد، والمَحامليُّ، صدوقٌ، وقال النَّسائيُّ: لا بأسَ به، مات سنة (٢٥٣هـ)، أخرج له مَن روى عنه من أصحاب الكتب[2]، و(عَبْدُ الصَّمَدِ): هو ابنُ عبد الوارث.

قوله: (مِنْ أَفْرَى الفِرَى): (الفِرى): جمعُ (فِرية) وهي الكِذْبة، و(أفرى): (أفعل) التي للتفضيل، أي: أَكْذَبُ الكَذِب أن يقول: رأيتُ في النوم كذا، ولم يكن رأى شيئًا؛ لأنَّه كذب على الله عَزَّوَجَلَّ؛ فإنَّه هو الذي يرسل مَلَك الرؤيا ليُرِيَه المنامَ، قاله ابن الأثير، وقد تَقَدَّمَ ما قاله عُبادة بن الصامت، وأنِّي رأيتُه حديثًا مرفوعًا[قبل ح٦٩٨٢ و٧٠٤٢]، وفي «المطالع»: («مِن أَفْرَى الفِرى»، أي: من أشدِّ الكَذِب، والفِريةُ: الكَذِبُ، يُقال منه: فَرِي؛ بالكسر، يفرِي فِريةً؛ إذا كذب)[المطالع٥/٢٢٦].

٤٦ - بَابٌ: إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ؛ فَلَا يُخْبِرْ بِهَا وَلَا يَذْكُرْهَا

قوله: (فَلَا يُخْبِرْ بِهَا): (يخبرْ): مجزومٌ بـ(لا) الناهية، و(يَذْكُرْهَا): مجزومٌ معطوفٌ عليه، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

٧٠٤٤- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِرَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ يَقُولُ: لَقَدْ كُنْتُ أَرَى الرُّؤْيَا فَتُمْرِضُنِي، حَتَّى سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: وَأَنَا كُنْتُ لَأَرَى الرُّؤْيَا تُمْرِضُنِي، حَتَّى سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «الرُّؤْيَا الحَسَنَةُ مِنَ اللهِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يُحِبُّ؛ فَلَا يُحَدِّثْ بِهِ إِلَّا مَنْ يُحِبُّ، وَإِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ؛ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللهِ مِنْ شَرِّهَا، وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ، وَلْيَتْفُلْ ثَلَاثًا، وَلَا يُحَدِّثْ بِهَا أَحَدًا فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ».

قوله: (سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف الزُّهرِيُّ، أحد الفقهاء السبعة على قول الأكثر.

قوله: (فَتُمْرِضُنِي): هو مضموم الأوَّل، ومكسور[3] الراء، رُباعيٌّ، وكذا المكان الثاني، وهذا غايةٌ في الظهور.

---

(١) في (أ): (ونحوهما)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢١/١٣٢).

(٣) في (أ): (وكسر)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

قوله: (سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ): تَقَدَّمَ الاختلاف في اسمه واسم أبيه، والأصحُّ: الحارث بن رِبْعِيٍّ الأنصاريُّ، رضي الله عنه[ح١٥٣].

قوله: (فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللهِ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ[(١)] الشَّيْطَانِ، وَلْيَتْفِلْ ثَلَاثًا، وَلَا يُحَدِّثْ بِهَا أَحَدًا): تَقَدَّمَ ماذا يصنعه في الرؤيا المكروهةِ، وأنَّه ينفث عن شماله، ويستعيذ بالله مِن شرِّها وشرِّ الشيطان، ولا يُخبِر بها أحدًا، وأن يتحوَّل عن جَنْبِه الذي كان عليه، وأن يقومَ يصلِّي، والسادسة: أنَّه يقرأ آيةَ الكرسيِّ، كما قاله الداوديُّ في روايةٍ، وأيًّا[(٢)] فَعَلَ مِنَ المذكورات؛ دُفِع به شرُّها، والله أعلم[ح٦٩٨٦].

قوله: (لَنْ تَضُرَّهُ): تَقَدَّمَ معناه.

٧٠٤٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ الهَادِ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمُ الرُّؤْيَا يُحِبُّهَا؛ فَإِنَّهَا مِنَ اللهِ؛ فَلْيَحْمَدِ اللهَ عَلَيْهَا، وَلْيُحَدِّثْ بِهَا، وَإِذَا رَأَى غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْرَهُ؛ فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الشَّيْطَانِ؛ فَلْيَسْتَعِذْ مِنْ شَرِّهَا، وَلَا يَذْكُرْهَا لِأَحَدٍ، فَإِنَّهَا لا تَضُرُّهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا[(٣)] ابْنُ أَبِي حَازِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالحاء المُهْمَلَة، وأنَّ اسمَه عبدُ العزيز بن أبي حَازم سلمةَ بنِ دينار، و(الدَّرَاوَرْدِيُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد العزيز بن مُحَمَّد، و(عَبْدُ اللهِ بْنُ خَبَّابٍ): بالخاء المُعْجَمَة، ثمَّ موحَّدتَين بينهما ألفُ الأولى مُشَدَّدة، و(أَبُو سَعِيْدٍ): سعد بن مالك بن سِنان الخُدريُّ.

٤٧ - بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ الرُّؤْيَا لِأَوَّلِ عَابِرٍ إِذَا لَمْ يُصِبْ

قوله: (بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ الرُّؤْيَا لِأَوَّلِ عَابِرٍ إِذَا لَمْ يُصِبْ): (العابر): اسم فاعلٍ مِن (عَبَر)، فاستعمل هنا لغةَ القرآن، وقد تَقَدَّمَ أنَّه قال في أوَّل هذا: (كتاب التعبير)، فاستعمل الأخرى، ولغةُ القرآن أفصحُ[قبل ح٦٩٨٢]، وقوله: (إذا لم يُصِب): هو بضَمِّ أوَّله، وكسر الصاد، رُباعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

وفي هذا التبويب مع الحديث ردٌّ على الحديث الذي فيه: (الرؤيا لِأَوَّلِ عابرٍ على رِجْل طائرٍ) يعني: أنَّها على رِجلِ قَدَرٍ وقضاءٍ ماضٍ مِنْ خيرٍ أو شرٍّ، وأنَّ ذلك هو الذي قَسَمَه اللهُ لصاحبها، مِن قولهم: اقتسَموا دارًا فطار لهم سهمُ فلانٍ في ناحيتها، أي: وقع سهمُه وخرج، وكلُّ حركةٍ مِن كلمةٍ أو شيءٍ تجري لك؛ فهو طائرٌ، والمراد: أنَّ الرؤيا هي التي يُعَبِّرُها المُعَبِّر الأوَّل، فكأنَّها كانت على

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ومِنْ شَرِّ).

(٢) في (أ): (وأي)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حَدَّثَنِي).

رِجل طائرٍ، فسقطتْ ووقعتْ حيث عُبِّرَت؛ كما يسقط الذي يكون على رِجلِ طائرٍ بأدنى حركةٍ، وهذا الحديثُ ذكره أبو داود[د٥٠٢٠]، والتِّرْمِذيُّ[ت٢٢٧٨، ٢٢٧٩]، وابن ماجه[جه٣٩١٤]، قال التِّرْمِذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وفي سنده: وكيع بن عُدس عن عمِّه، لا يُعرَف، تفرَّد عنه يعلى بن عطاء.

٧٠٤٦ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ**: حَدَّثَنَا **اللَّيْثُ**، عَنْ **يُونُسَ**، عَنِ **ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ **عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ**: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يُحَدِّثُ: **أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللهِ** ﷺ فَقَالَ: **إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ ظُلَّةً تَنْطِفُ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ**، فَأَرَى النَّاسَ **يَتَكَفَّفُونَ مِنْهَا فَالْمُسْتَكْثِرُ** وَالْمُسْتَقِلُّ، **وَإِذَا سَبَبٌ وَاصِلٌ** مِنَ الأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ، فَأَرَاكَ أَخَذْتَ بِهِ فَعَلَوْتَ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَعَلَا بِهِ، **ثُمَّ** أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَعَلَا بِهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَانْقَطَعَ، **ثُمَّ وُصِلَ**، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ بِأَبِي أَنْتَ، وَاللهِ **لَتَدَعَنِّي فَأَعْبُرَهَا**، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اعْبُرْ»، قَالَ: أَمَّا الظُّلَّةُ؛ فَالإِسْلَامُ، وَأَمَّا الَّذِي **يَنْطِفُ** مِنَ الْعَسَلِ وَالسَّمْنِ؛ فَالْقُرْآنُ حَلَاوَتُهُ تَنْطِفُ، فَالْمُسْتَكْثِرُ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْمُسْتَقِلُّ، وَأَمَّا السَّبَبُ الْوَاصِلُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ؛ فَالْحَقُّ الَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ تَأْخُذُ بِهِ فَيُعْلِيكَ اللهُ، **ثُمَّ** يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ مِنْ بَعْدِكَ فَيَعْلُو بِهِ، **ثُمَّ** يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَيَعْلُو بِهِ، ثُمَّ يَأْخُذ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَيَنْقَطِعُ بِهِ، **ثُمَّ يُوَصَّلُ لَهُ** فَيَعْلُو بِهِ، فَأَخْبِرْنِي يَا رَسُولَ اللهِ بِأَبِي أَنْتَ أَصَبْتُ أَمْ أَخْطَأْتُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَصَبْتَ بَعْضًا وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا**»، قَالَ: فَوَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ لَتُحَدِّثَنِّي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ، قَالَ: «**لَا تُقْسِمْ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا**[(١)] **يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، وأنَّ (**اللَّيْثَ**): هو ابنُ سعد، وأنَّ (**يُونُسَ**): هو ابنُ يزيد الأيليُّ، وأنَّ (**ابْنَ شِهَابٍ**): هو مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ.

قوله: (**أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللهِ** ﷺ): هذا الرجلُ لا أعرف اسمَه إلَّا أنَّه جاء في بعض الأحاديث من حديث أبي هريرة رواه ابن عَبَّاس: أنَّه من الأنصار، كما رواه ابن أبي عاصم، كما عزاه شيخُنا إليه في (الأيمان والنذور)[(٢)].

قوله: (**رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ**): قال ثعلبٌ والجمهورُ: (رأيتُ الليلةَ): مِنَ الصباح إلى زوال الشمس، ومِنَ الزوال إلى الليل: (رأيتُ البارحة)، وقد ثبت في «صحيح مسلم» في آخر (كتاب الرؤيا) متَّصلًا بـ(كتاب المناقب) عن سَمُرة بن جندب قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا صلَّى الصبح؛

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، ورواية «اليونينيَّة»: (حَدَّثَنِي).

(٢) «التوضيح» (٣٠/٢٧٧)، وهو عند ابن أبي عاصم في «السنة» (١١٤٣) بلفظ: (كان أبو هريرة يحدِّث أنَّ رجلًا أتى...) دون قوله: (من الأنصار).

أقبل علينا[(١)] بوجهه، فقال: «هل رأى [أحدٌ] منكم البارحة رؤيا؟»[م(٢٢٧٥) (٢٣)]، هكذا هو في جميع النسخ: (البارحة)، فيُحمَل قولُ ثعلبٍ والجمهورِ على أنَّ ذاك حقيقةٌ، وهذا مجازٌ، وإلَّا؛ فقولُهُم مردودٌ بهذا الحديث، والله أعلم، قاله الشيخ محيي الدين في «تهذيبه»[٣/٤٠].

قوله: (ظُلَّةً): (الظُّلَّةُ): السحابةُ.

قوله: (تَنْطُفُ السَّمْنَ وَالعَسَلَ): (تنطِف): بضَمِّ الطاء وكسرِها، أي: تقطُرُ، وقد قدَّمته[ح٧٠٢٦] قريبًا[(٢)].

قوله: (يَتَكَفَّفُونَ مِنْهَا) أي: يأخذون بأكُفِّهم.

[٢/٤٠١ أ] قوله: (وَإِذَا سَبَبٌ): (السَّبَبُ): الحَبْلُ/.

قوله: (وَاصِلٌ): يعني: موصولًا.

قوله: (ثُمَّ وُصِلَ): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (لَتَدَعَنِّي، فَأَعْبُرُهَا): هو بقطعِ الهمزة، وهو مَرْفُوعٌ؛ وتقديرُه: فأنا أعبرُها، وكذا هو في أصلنا، وعليه: (صح)، وهو أبلغُ في الأدب مِن أن يُجْعَل جوابًا، والله أعلم.

قوله: (أَصَبْتَ بَعْضًا، وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا): اختلفَ العلماءُ في معناه؛ فقال ابنُ قُتَيْبَةَ وآخرون: معناه: أصبتَ في بيان تفسيرِها، وصادفتَ حقيقةَ تأويلها، وأخطأتَ في مبادرتك لتفسيرها مِنْ غير أن آمرك به، وقال آخرون: هذا الذي قاله ابن قُتَيْبَة وموافقوه فاسدٌ؛ لأنَّه ﷺ قد أَذِنَ له في ذلك، وقال: «اعبُرْها»، وإنَّما أخطأ في ترك تفسيرِ بعضِها، فإنَّ الرَّائي[(٣)] قال: (رأيتُ ظُلَّةً تَنْطفُ السَّمنَ والعسلَ)، ففسَّره الصِّدِّيق رضي الله عنه بالقرآن؛ حلاوته ولينه، وهذا إنَّما هو تفسيرُ العسل، وتَرَكَ تفسيرَ السَّمن، وكان حقُّه أن يقول: القرآن والسُّنَّة، وإلى هذا أشار الطَّحاويُّ، وقال آخرون: الخطأ وقع في خلع عثمان رضي الله عنه؛ لأنَّه ذكر في المنام أنَّه أخذ بالسَّبب، فانقطع به، وذلك يدلُّ على انخلاعه بنفسه، وفسَّره [الصديق] بأنَّه يأخذ به رجل، فينقطع به، ثمَّ يُوصَل [له]، فيعلُو [به]، وعثمانُ قد خُلِع قهرًا وقُتِل، ووُلِّي غيرُه، فالصَّواب في تفسيره: أن يحمل وَصْلُه على ولاية غيرِه مِن قومه، وقال آخرون: الخطأ في سؤاله ليُعَبِّرها. انتهى ما قاله النَّوويُّ في «شرح مسلم»[١٥/٣١].

---

(١) في «الصحيح»: (عليهم).

(٢) (وقد قدَّمته قريبًا): جاء في (أ) سابقًا بعد قوله: (في «تهذيبه»).

(٣) زيد في (أ): (إذا)، والصواب بدونها كما في مصدره.

وفي كلام بعضهم(١): (والذي انقطع به ووُصِلَ عمرُ؛ لأنَّه لمَّا قُتِل؛ وُصِل بأهل الشُّورى، وبعثمان). انتهى، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الذي انقطع به هو الثَّالث، لا الثاني، والله أعلم، وقال الإمام الرَّافعيُّ في كتاب «التَّدوين في تاريخ قزوين» في ترجمة عُبيد الله بن مُحَمَّد بن عبد اللَّطيف الخجنديِّ ما لفظه: (والصَّحيحُ في تفسيره: ما أشار إليه النَّبيُّ ﷺ في حديثٍ آخرَ)، ثمَّ ذكر حديث عبد الله بن عمرو -وهو ابن العاصي- بإسناده: (أنَّه رأى في المنام كأنَّ في إحدى أصابعه عسلًا، وفي الأخرى سمنًا، وكان يلعقُهُما، فأصبح ذكر ذلك للنَّبيِّ ﷺ، فقال: «إن عشتَ؛ قرأتَ الكتابين؛ التَّوراة والفُرقان»، فكان يقرؤهما، وكان مِن حقِّه أن يُحمل السمنُ على التوراة، والعسلُ على القرآن، ويدلُّ عليه قولُه: [«فالمستقلُّ والمستكثِرُ»]: فالمستقلُّ: أهلُ التَّوراة، والمستكثرُ: أهل القرآن)[التدوين ٣/٢٨٨]، والحديث الذي أشار إليه ذكرتُ مَن رواه في (باب ما ذُكِر في الأسواق)[ح٢١٢٥]، والذي قاله الإمامُ الرَّافعيُّ حَسَنٌ، غير أنَّه يكون تأويلُ الرُّؤيا سلفَ بعضُه؛ وهو الأخذُ بالتوراة، فالرؤيا لماضٍ ولآتٍ، والله أعلم.

قوله: (لَا تُقْسِمْ): قال بعضُهم(١): (دليلٌ على أنَّ إبرار القسم إنَّما يجب في أمر يجوز الاطِّلاع عليه دون ما لا يجوز، ألا تراه منعَه العلم فيما اتَّصل بعلم الغيب الذي لم يجز الاطِّلاع عليه). انتهى، والذي رأيتُه لغيره أنَّ فيه دليلًا على أنَّ إجابة القَسَم مُستحبَّة ليستْ بواجبةٍ، ولو كانتْ واجبةً؛ لأجابه.

٤٨ - بَابُ تَعْبِيرِ الرُّؤْيَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ

٧٠٤٧ - حَدَّثَنا **مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ** أَبُو هِشَامٍ: حَدَّثَنَا **إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**: حَدَّثَنَا **عَوْفٌ**: حَدَّثَنَا **أَبُو رَجَاءٍ**: حَدَّثَنَا **سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ** قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **مِمَّا يُكْثِرُ** أَنْ يَقُولَ لِأَصْحَابِهِ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ رُؤْيَا؟»، قَالَ: فَيَقُصُّ عَلَيْهِ مَنْ شَاءَ اللهُ أَنْ يَقُصَّ، وَإِنَّهُ قَالَ ذَاتَ غَدَاةٍ: «**إِنَّهُ أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتِيَانِ**، وَإِنَّهُمَا ا**بْتَعَثَانِي**، وَإِنَّهُمَا قَالَا لِي: انْطَلِقْ، وَإِنِّي انْطَلَقْتُ مَعَهُمَا، وَإِنَّا أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ **مُضْطَجِعٍ**، وَإِذَا آخَرُ قَائِمٌ عَلَيْهِ بِصَخْرَةٍ، وَإِذَا هُوَ **يَهْوِي** بِالصَّخْرَةِ لِرَأْسِهِ **فَيَثْلَغُ** رَأْسَهُ، **فَيَتَدَهْدَهُ** الحَجَرُ هَهُنَا، فَيَتْبَعُ الحَجَرَ فَيَأْخُذُهُ، فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ حَتَّى يَصِحَّ رَأْسُهُ كَمَا كَانَ، ثُمَّ يَعُودُ عَلَيْهِ فَيَفْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ **المَرَّةَ الأُولَى**، قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: سُبْحَانَ اللهِ! مَا هَذَانِ؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقِ انْطَلِقْ، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا، فَأَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ **مُسْتَلْقٍ لِقَفَاهُ**، وَإِذَا آخَرُ قَائِمٌ عَلَيْهِ **بِكَلُّوبٍ** مِنْ حَدِيدٍ، وَإِذَا هُوَ يَأْتِي أَحَدَ شِقَّيْ وَجْهِهِ **فَيُشَرْشِرُ شِدْقَهُ** إِلَى قَفَاهُ، **وَمَنْخِرَهُ** إِلَى قَفَاهُ، وَعَيْنَهُ إِلَى قَفَاهُ -قَالَ: وَرُبَّمَا قَالَ **أَبُو رَجَاءٍ**: فَيَشُقُّ- قَالَ: ثُمَّ يَتَحَوَّلُ إِلَى الجَانِبِ الآخَرِ فَيَفْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ بِالجَانِبِ الأَوَّلِ، فَمَا يَفْرُغُ مِنْ ذَلِكَ الجَانِبِ حَتَّى يَصِحَّ ذَلِكَ

(١) هو العلامة الزركشي رحمه الله في «التنقيح» (٣/١٢٣٦).

الجَانِبُ كَمَا كَانَ، ثُمَّ يَعُودُ عَلَيْهِ فَيَفْعلُ مِثْلَ مَا فَعَلَ المَرَّةَ الأُولَى، قَالَ: قُلْتُ: سُبْحَانَ اللهِ! مَا هَذَانِ؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقِ انْطَلِقْ، فَانطَلَقنا، فَأَتَيْنَا عَلَى مِثْلِ التَّنُّورِ -قَالَ: فَأَحْسِبُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ- : فَإِذَا فِيهِ **لَغَطٌ** وَأَصْوَاتٌ، قَالَ: فَاطَّلَعْنَا فِيهِ، فَإِذَا فِيهِ رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاةٌ، وَإِذَا هُمْ يَأْتِيهِمْ لَهَبٌ مِنْ أَسْفَلَ مِنْهُمْ، فَإِذَا أَتَاهُمْ ذَلِكَ اللَّهَبُ؛ **ضَوْضَوْا**، قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقِ انْطَلِقْ، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا، فَأَتَيْنَا عَلَى **نَهَرٍ** -حَسِبْتُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ- **أَحْمَرَ** مِثْلِ الدَّمِ، وَإِذَا فِي **النَّهَرِ** رَجُلٌ سَابِحٌ يَسْبَحُ، وَإِذَا عَلَى **شَطِّ النَّهَرِ** رَجُلٌ قَدْ جَمَعَ عِنْدَهُ حِجَارَةً كَثِيرَةً، وَإِذَا ذَلِكَ السَّابِحُ **يَسْبَحُ مَا يَسْبَحُ**، ثُمَّ يَأْتِي ذَلِكَ الَّذِي قَدْ جَمَعَ عِنْدَهُ الحِجَارَةَ، **فَيَفْغَرُ** لَهُ فَاهُ **فَيُلْقِمُهُ** حَجَرًا فَيَنْطَلِقُ يَسْبَحُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ كُلَّمَا رَجَعَ إِلَيْهِ؛ **فَغَرَ** لَهُ فَاهُ فَأَلْقَمَهُ حَجَرًا، قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَذَانِ؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقِ انْطَلِقْ، قَالَ: فَانطَلَقْنَا، فَأَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ **كَرِيهِ المَرْآةِ**، كَأَكْرَهِ مَا أَنْتَ رَاءٍ رَجُلًا مَرْآةً، وَإِذَا عِنْدَهُ نَارٌ لَهُ **يَحُشُّهَا** وَيَسْعَى حَوْلَهَا، قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَذَا؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقِ انْطَلِقْ، فَانطَلَقْنَا، فَأَتَيْنَا عَلَى رَوْضَةٍ **مُعْتَمَّةٍ**، فِيهَا مِنْ كُلِّ نَوْرِ الرَّبِيعِ، وَإِذَا بَيْنَ **ظَهْرَيِ الرَّوْضَةِ** رَجُلٌ طَوِيلٌ، لَا أَكَادُ أَرَى رَأْسَهُ طُولًا فِي السَّمَاءِ، وَإِذَا حَوْلَ الرَّجُلِ مِنْ أَكْثَرِ وِلْدَانٍ رَأَيْتُهُمْ **قَطُّ**، قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقِ انْطَلِقْ، فَانطَلَقْنَا فَانْتَهَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ عَظِيمَةٍ، لَمْ أَرَ رَوْضَةً **قَطُّ** أَعْظَمَ مِنْهَا وَلَا أَحْسَنَ، قَالَ: قَالَا لِي: **ارْقَ فِيهَا**، قَالَ: فَارْتَقَيْنَا فِيهَا، فَانْتَهَيْنَا إِلَى مَدِينَةٍ مَبْنِيَّةٍ **بِلَبِنِ** ذَهَبٍ وَلَبِنِ فِضَّةٍ، فَأَتَيْنَا بَابَ المَدِينَةِ فَاسْتَفْتَحْنَا **فَفُتِحَ لَنَا** فَدَخَلْنَاهَا، فَتَلَقَّانَا فِيهَا رِجَالٌ شَطْرٌ مِنْ خَلْقِهِمْ **كَأَحْسَنِ** مَا أَنْتَ رَاءٍ، وَشَطْرٌ **كَأَقْبَحِ** مَا أَنْتَ رَاءٍ، قَالَ: قَالَا لَهُمْ: اذْهَبُوا فَقَعُوا فِي ذَلِكَ النَّهَرِ، قَالَ: وَإِذَا نَهَرٌ مُعْتَرِضٌ يَجْرِي **كَأَنَّ** مَاءَهُ **المَحْضُ فِي البَيَاضِ**، فَذَهَبُوا فَوَقَعُوا فِيهِ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَيْنَا فَذَهَبَ ذَلِكَ السُّوءُ عَنْهُمْ، فَصَارُوا **فِي أَحْسَنِ** صُورَةٍ، قَالَ: قَالَا لِي: هَذِهِ جَنَّةُ عَدْنٍ وَهَذَاكَ مَنْزِلُكَ، قَالَ: **فَسَمَا بَصَرِي صُعُدًا**، فَإِذَا قَصْرٌ مِثْلُ **الرَّبَابَةِ البَيْضَاءِ**، قَالَ: قَالَا لِي: هَذَاكَ مَنْزِلُكَ، قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: بَارَكَ اللهُ فِيكُمَا ذَرَانِي **فَأَدْخُلَهُ**، قَالَا: **أَمَّا الآنَ؛ فَلَا**، وَأَنْتَ دَاخِلُهُ، قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ مُنْذُ اللَّيْلَةِ عَجَبًا، فَمَا هَذَا الَّذِي رَأَيْتُ؟ قَالَ: قَالَا لِي: **أَمَا إِنَّا سَنُخْبِرُكَ**، أَمَّا الرَّجُلُ الأَوَّلُ الَّذِي أَتَيْتَ عَلَيْهِ يُثْلَغُ رَأْسُهُ بِالحَجَرِ؛ فَإِنَّهُ الرَّجُلُ يَأْخُذُ القُرْآنَ **فَيَرْفُضُهُ** وَيَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ المَكْتُوبَةِ، **وَأَمَّا الرَّجُلُ** الَّذِي أَتَيْتَ عَلَيْهِ **يُشَرْشَرُ شِدْقُهُ** إِلَى قَفَاهُ، وَمَنْخِرُهُ إِلَى قَفَاهُ، وَعَيْنُهُ إِلَى قَفَاهُ؛ فَإِنَّهُ الرَّجُلُ يَغْدُو مِنْ بَيْتِهِ، فَيَكْذِبُ **الكَذْبَةَ** تَبْلُغُ **الآفَاقَ**، وَأَمَّا الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ العُرَاةُ الَّذِينَ فِي مِثْلِ بِنَاءِ التَّنُّورِ؛ فَإِنَّهُمُ الزُّنَاةُ وَالزَّوَانِي، وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي أَتَيْتَ عَلَيْهِ يَسْبَحُ فِي النَّهَرِ وَيُلْقَمُ الحِجَارَةَ؛ فَإِنَّهُ آكِلُ الرِّبَا، وَأَمَّا الرَّجُلُ الكَرِيهُ المَرْآةِ، الَّذِي عِنْدَ النَّارِ يَحُشُّهَا وَيَسْعَى حَوْلَهَا؛ فَإِنَّهُ مَالِكٌ خَازِنُ جَهَنَّمَ، وَأَمَّا

الرَّجُلُ الطَّوِيلُ الَّذِي فِي الرَّوْضَةِ؛ فَإِنَّهُ إِبْرَاهِيمُ ﷺ، وَأَمَّا الوِلْدَانُ الَّذِينَ حَوْلَهُ؛ فَكُلُّ مَوْلُودٍ مَاتَ عَلَى الفِطْرَةِ»، قَالَ: فَقَالَ بَعْضُ المُسْلِمِينَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ وَأَوْلَادُ المُشْرِكِينَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَأَوْلَادُ المُشْرِكِينَ، وَأَمَّا القَوْمُ الَّذِينَ كَانُوا شَطْرٌ مِنْهُمْ حَسَنٌ وَشَطْرٌ مِنْهُمْ قَبِيحٌ؛ فَإِنَّهُمْ قَوْمٌ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا، تَجَاوَزَ اللهُ عَنْهُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا(١) مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ): (مُؤَمَّل) بضَمِّ الميم الأُولى، وتشديد الميم الثانية المفتوحة، اسم مفعول مِن (أَمَّله) إذا رجاه، ويجوز أن يقال: أَمَله؛ بالتَّخفيف وبالتَّشديد؛ إذا رجاه، و(عَوْفٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي جَمِيلة الأعرابيُّ، تَقَدَّمَ مُترجَمًا، و(أَبُو رَجَاءٍ): هو العطارديُّ، تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ اسمه عمران بن مِلحان، وقيل في اسم أبيه غير ذلك، وقد تَقَدَّمَ مُترجَمًا، و(سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ): تقدَّمَ أنَّه بضَمِّ الدال وفتحها، صحابيٌّ مشهور.

قوله: (مِمَّا يُكْثِرُ): هو بضَمِّ أوَّله، رُباعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (مِنْ رُؤْيَا): تَقَدَّمَ أنَّها غير مُنَوَّنة: (فُعْلى).

قوله: (أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتِيَانِ): هذان (الآتيان) هما: جبريلُ وميكائيلُ، كما في «البُخاريِّ» في (الجنائز)[ح١٣٨٦].

قوله: (ابْتَعَثَانِي) أي: أيقظاني مِن منامي.

قوله: (وَإِذَا هُوَ يُهْوِي(٢)): هو بضَمِّ أوَّله، وفي نسخة: بفتح أوَّله، وقد تَقَدَّمَ الكلام على (هوى وأهوى)، وأنَّهما لغتان، قريبًا وبعيدًا[ح٨٦٣، ٤٤٥٤، ٧٠١٥].

قوله: (فَيَثْلَغُ رَأْسَهُ): (يَثْلَغ) بفتح المُثنَّاة تحت، ثمَّ ثاء مُثَلَّثَة ساكنة، ثمَّ لام مفتوحة، ثمَّ غين معجمة، و(رأسَه): مَنْصُوبٌ مفعول، ومعنى (يثلغ): يشقُّ، ويشدخ، ويفضخ، قال ابنُ قُرْقُول: (ومثله: إذًا يثلغوا رأسي، ومَن رواه بعين مهملة؛ فقد صحَّف)[مطالع٢/٥٤]، وقد تَقَدَّمَ[ح١١٤٣]، وتَقَدَّمَ (فَيَتَدَهْدَهُ(٣) الحَجَرُ)، وكذا (الكَلُّوب)[ح١٣٨٦]، وكذا (يُشَرْشِرُ)، وقال الدِّمْيَاطيُّ هنا: (شرشره: شقَّقه وقطعه) انتهى، وهذه عبارةُ ابن الأثير، وكذا قاله غيره، و(شِدْقَهُ) تَقَدَّمَ[ح١٣٨٦]، وكذا (وَمَنْخِرَهُ)، وأنَّه بفتح الميم، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ خاء معجمة مكسورة؛ وهو ثقب الأنف، وقد تُكسر الميم؛ إتباعًا لكسرة الخاء، كما قالوا:

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

(٢) كذا في (أ)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (يَهْوي)؛ بفتح الياء، وفي (ق) بالضَّبطين معًا.

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي، ورواية «اليونينيَّة»: (فَيَتَهَدْهَدُ)، وهي رواية ابن عساكر من نسخة.

مِنتِن، وهما نادران؛ لأنَّ (مِفْعِلًا) ليس في الأبنية، و(المنخور) لغةٌ فيه[ح١٩٣٤]، و(أَبُو رَجَاءٍ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه عِمران بن مِلحان، وقيل: اسم أبيه غير ذلك، وتَقَدَّمَ الكلام على (اللَّغَط)[ح١١٤]، و(ضَوْضَوْا) بضادين معجمتين مفتوحتين، بعد كلٍّ واحدة واوٌ ساكنة، و(الضوضأة) و(الضوضو): كلُّه ارتفاعُ الأصوات واختلاطُها، وقد ضوضأ الناس، وضبطه بعضُ الشيوخ: ضَوْضَؤوا، والأوَّلُ أصوبُ، قاله ابنُ قُرْقُول[مطالع٤/٣٥٦]، وفي «الصِّحاح» في (المعتلِّ): (الأصمعيُّ: الضَّوَّة: الصوتُ والجَلَبة، يقال: سمعتُ ضَوَّةَ القوم، وأبو زيدٍ مثله، والضَّوْضَاءَةُ: أصواتُ النَّاس وجلبتُهم، يقال: «ضَوضَوا»؛ بلا همز). انتهى، وتَقَدَّمَ (النَهْر): أنَّه بفتح الهاء وإسكانِها، و(أَحْمَرَ) بفتح الرَّاء، وهو مجرورٌ، علامة الجرِّ فيه الفتحة؛ لأنَّه لا ينصرف، و(مِثْلِ[(١)]): مجرورٌ، وهذا ظاهِرٌ، و(يَسْبَحُ) بفتح المُوَحَّدة، مفتوحٌ في المستقبل وفي الماضي؛ كـ(مَنَعَ)، و(شَطِّ النَّهَرِ) بفتح الشين المُعْجَمَة، وتشديد الطاء المُهْمَلَة: جانبه، و(يَسْبَحُ مَا يَسْبَحُ) بالموحَّدة المفتوحة، وقد تَقَدَّمَ، و(يَفْغَر) بفتح الياء المُثَنَّاة تحت في أوَّله، ثمَّ فاء ساكنة، ثمَّ غين معجمة مفتوحة، ثمَّ راء، أي: يفتح فاه، يقال: فَغَرَ فاهُ: فتحَه، وفَغَرَ فُوه، أي: انفتحَ، يتعدَّى ولا يتعدَّى، قاله الجوهريُّ، وكذا قال ابن القطَّاع في «أفعاله»، ولفظه: (فغر فمَه فَغْرًا، وأفغره: فتحه، وفغر هو: انفتح)[الأفعال٢/٤٥٠]، و(يُلقِمُهُ) بضَمِّ أوَّله، وكسر القاف، رُباعيٌّ، و(يَسْبَحُ) بفتح المُوَحَّدة، وقد تَقَدَّمَ، و(فَغَرَ): تَقَدَّمَ قريبًا ضبطه ومعناه.

و(كَرِيهِ المَرْآةِ): هو بفتح الميم، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ همزة ممدودة، ثمَّ تاء، وهي المنظر، وفي «الصِّحاح»: (والمَرآةُ: على مَفْعَلَةٍ؛ بالفتح: المنظر الحسن، يقال: امرأة/ حسنةُ المَرآة والمَرأى، كما يقال: [٢/٤٠١ب]
حسنة المَنظرة والمَنظر، وفلان حسن في مَرآةِ العين، أي: في المَنظر)، وفي «النهاية» ما لفظه: (وفي حديث الرُّؤيا: رجل كريه المَرآة، أي: قبيحُ المنظرِ، يُقال: رجلٌ حسنُ المَرأى والمَرآة، وحسنٌ في مَرآةِ العَين، وهي «مَفْعَلة» مِنَ الرُّؤية) انتهى، وقوله: (مَرْآة): هي بفتح الميم، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ همزة ممدودة، ثمَّ تاء، تَقَدَّمَ قريبًا.

و(يَحُشُّهَا) بفتح أوَّله، ثمَّ حاء مهملة مضمومة، ثمَّ شين معجمة مُشَدَّدة، ويجوزُ ضمُّ أوَّله، وكسرُ الحاء، والباقي مثله في الأوَّل، قال ابنُ قُرْقُول: (أي: يُلهِبُها، يُقال: حشَّها وأحشَّها وأحمشها). انتهى[مطالع٢/٣٥٨]، ولم يذكر الجوهريُّ غير (حششتُ النَّار أحشُّها حَشًّا: أوقدتُها)، وكذا ابنُ الأثير في «نهايته»، و(مُعْتَمَّةٍ) بضَمِّ الميم، ثمَّ عين مهملة ساكنة، ثمَّ مُثَنَّاة فوق، ثمَّ ميم مُشَدَّدة مفتوحتين، ثمَّ تاء

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (يَحْنِي).

التأنيث، قال الدِّمْيَاطيُّ: (يُقال للنَّبْتِ إذا طال: قدِ اعتمَّ) انتهى، وفي «المطالع»: (أي: تامَّة النَّبات مجتمعة)[مطالع٤/٤٥٥]، وفي «الصِّحاح» في (عمَّ): (واعتمَّ النَّبتُ: اكتهل، ويُقال للشابِّ إذا طال: اعتمَّ). انتهى، قال الدِّمْيَاطيُّ: (يُقال للنَّبت إذا طال: اعتمَّ، والنَّور: الزَّهرُ، نوَّرتِ الشَّجرةُ؛ إذا أَخرجَتْ نوَرَها) انتهى، و(النَّورُ) بفتح النُّون، و(ظَهْرَيِ الرَّوْضَةِ) أي: بينها[(١)]، (قطُّ): تَقَدَّمَتِ اللُّغات فيها[ح٧]، و(ارْقَ فِيهَا) بهمزة وصلٍ -فإنِ ابتدأتَ بها؛ كسرتَها- ساكن الرَّاء، مفتوح القاف، فعلُ أمرٍ بالرُّقِيِّ، و(اللَّبِنُ) بكسر المُوَحَّدة، ويجوزُ تسكينُها، و(فُتِحَ لَنَا): مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(كَأَحْسَنِ) و(كَأَقْبَحِ) بالجرِّ فيهما؛ لأنَّهُما أُضِيفا، وما لا ينصرفُ إذا أُضِيف أو دخلَه الألفُ واللَّام؛ انجرَّ بالكسرة.

و(كَأَنَّ مَاءَهُ المَحْضُ): (كأنَّ): مِن أخوات (إنَّ)، و(ماءَه): اسمها، و(المحضُ): مَرْفُوعٌ الخبر، و(المَحْض) بفتح الميم، وإسكان الحاء المُهْمَلَة، وبالضاد المُعْجَمَة: اللَّبَن الخالص، وفي «الصِّحاح»: («المحض»: اللَّبن الخالص الذي لم يخالطه الماء حلوًا كان أو حامضًا، ولا يسمَّى اللَّبنُ محضًا إلَّا إذا كان كذلك)، وقوله: (فِي أَحْسَنِ): هو مجرورٌ بالإضافة، كما تَقَدَّمَ، وقوله: (فَسَمَا بَصَرِي) أي: ارتفعَ، و(صُعُدًا) بضَمِّ الصاد والعين المُهْمَلَتين، مُنَوَّنٌ، قال ابنُ قُرْقُول: («فسما بصري صُعُدًا»: كذا لهم، وعند الأَصيلي: «صُعَداء»، والأوَّلُ أبينُ، أي: سما وارتفع طالعًا، وأمَّا الصُّعَداء؛ فمن التَّنفُّس). انتهى[مطالع٤/٢٩٦]، و(الرَّبَابَةُ البَيْضَاءُ) بفتح الرَّاء، ثمَّ مُوحَّدتين مُخفَّفتين، بينهما ألفٌ، وبعدَ الثَّانية تاءُ التأنيث، قال الدِّمْيَاطيُّ: («الرَّبابة»: السحابةُ الَّتي ركب بعضُها بعضًا). انتهى، وهذه عبارةُ «النِّهاية»، وبنحوه لابن قُرْقُول[مطالع٣/٨٩]، وفي «الصِّحاح»: و(الرَّباب؛ بالفتح: السَّحابُ أبيض، ويُقال: إنَّه السَّحاب الذي تراه كأنَّه دون السحاب، وقد يكون أبيضَ، وقد يكون أسودَ، الواحدة: رَبابة). انتهى، وقوله: (فَأَدْخُلَهُ): هو مَنْصُوبٌ على جوابِ الأمر، وهذا ظاهِرٌ، وقوله: (أَمَّا الآنَ؛ فَلَا): (أمَّا) بفتح الهمزة، وتشديد الميم، وقوله: (أَمَا إِنَّا سَنُخْبِرُكَ): (أَمَا) بفتح الهمزة، وتخفيف الميم، و(إنَّا) بكسر الهمزة؛ لأنَّها ابتدائيَّة؛ لأنَّ (أَمَا) بمنزلة (أَلَا).

وقوله: (وَأَمَّا الرَّجُلُ): بفتح الهمزة، وتشديد الميم، و(يَرْفُضُهُ) بضَمِّ الفاء وكسرها؛ لغتان مشهورتان؛ ومعناه: يتركُه، و(يُشَرْشَرُ شِدْقُهُ): مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(شِدقُه): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعل، و(مِنْخَرُهُ): تَقَدَّمَ أعلاه وبعيدًا في (الجنائز)[(٢)]، و(الكِذْبَة) بفتح الكاف وتُكسَر، وأنكر بعضُهم

---

(١) في «الشروح»: (أي: وسطها).

(٢) إنَّما تقدم عند الحديث (١٣٩٤).

الكسرَ إلَّا إذا أراد الحالة والهيئة، و(الآفَاقُ): النَّواحي.

قوله: (فَقَالَ بَعْضُ المُسْلِمِينَ): قائلُ ذلك لا أعرفه، أو لا أعرفهم.

قوله: (وَأَوْلَادُ المُشْرِكِينَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَأَوْلَادُ المُشْرِكِينَ»): تَقَدَّمَ أنَّ في هذه المسألة عشرةَ أقوال ذكرتُها في (الجنائز)[ح١٣٨٣]، وهذا هو الصحيح، والله أعلم أنَّهم في الجنَّة بهذا النَّصِّ، وقد قَدَّمْتُ الكلام على أولاد الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم وأولاد المسلمين[قبل ح١٣٨١].

❁ ❁ ❁

بسم الله الرحمن الرحيم

٩١ - كِتَابُ الفِتَنِ

(كِتَابُ الفِتَنِ)... إلى (كِتَاب الأَحْكَامِ).

فائدةٌ: روى الإمام أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل في «مسنده» حديثًا بإسناده إلى أبي الدرداء رضي الله عنه عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم قال: «كلُّ شيءٍ ينقُصُ إلَّا الشَّرَّ؛ فإنَّه يُزادُ فيه»، فيه رجل مُبهَم مجهول(١)، وقد روى زكريَّا ابن يحيى الكِنانيُّ أبو يحيى عن مالكٍ، عن نافعٍ، عن ابن عمر رضي الله عنهما بخبرٍ باطلٍ، الإسنادُ إليه ظلماتٌ، ساقه الخطيبُ في «أصحاب مالك»، والمتن: «لا يزالُ الخيرُ في انتقاصٍ، والشَّرُّ في زيادةٍ»، ذكره الذَّهَبيُّ في ترجمة [أبي] يحيى هذا في «ميزانه»[٢/٨٠].

تنبيهٌ: الحديثُ المرويُّ بين الناس: «لا تَكرهوا الفِتن؛ فإنَّ فيها حصادَ المنافقين»، رأيتُ في سؤالٍ سُئِلَ عنه ابنُ تيمية أبو العَبَّاس ذكر فيه أحاديث؛ منها: «لا تَكرهوا الفتن؛ فإنَّ فيها حصادَ المنافقين»، قال فيه: (هذا ليس معروفًا عنه)[أحاديث القصاص٩٣]. انتهى، وذكره شيخُنا الشارح في أوائل «شرح هذا الكتاب»، ثمَّ ذكر شيئًا، ثمَّ قال: (ففيه إبطالٌ للحديث)، فذكر هذا الحديث[التوضيح٥/٥٣٩]، وقال في (كتاب الفتن) من «شرح هذا الكتاب» في (باب التَّعوُّذ من الفتن): (وهذا خلاف ما رُوِي عن بعض مَن قَصُرَ عِلمُه أنَّه قال: «اسألوا اللهَ الفتنةَ، فإنَّ فيها حصادَ المنافقين»، وزعم أنَّ ذاك مرويٌّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حديث لا يثبُت، والصَّحيحُ: خلافُه من روايةِ أنسٍ وغيرِه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما نبَّه عليه ابن بَطَّال[١٠/٤٣]). انتهى[التوضيح٣٢/٣٥٣].

ثانيةٌ: اعلم أنَّ الذين قعدوا عنِ القتال في الفتن التي جرت بين الصَّحَابة مِنَ الصَّحَابة: مُحَمَّد ابن مَسْلَمة، وأبو بَكْرَةَ نُفَيع بن الحارث، وعبد الله بن عمر بن الخَطَّاب، وأسامة بن زيد، وأبو ذرٍّ جُندب بن

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٦/٤٤١) من حديث محمَّد بن مصعب قال: حدَّثني أبو بكر، عن زيد بن أرطاة، عن بعض إخوانه، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، ومحمَّد بن مصعب هو القَرْقَساني، ضعيف، وأبو بكر: هو ابن أبي مريم، ضعيف أيضًا، والراوي عن أبي الدرداء مجهول، وقد أخرجه أبو عمرو الدَّاني في «الفتن» (٣٠١)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٤٧٤) من حديث ابن أبي مريم به، إلَّا أنَّه سقط عند الطبراني الراوي عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

جُنادة -كذا عُدَّ فيهم، وفيه نظرٌ؛ لما سيأتي قريبًا جدًّا- وحُذيفة بن اليماني، وعِمران بن الحُصَين، وأبو موسى الأشعريُّ، وأُهْبان بن صَيفيٍّ، وسعد بن أبي وقَّاص، وفي «البُخاريِّ»: (لَمَّا قُتِلَ عُثْمَانُ؛ خَرَجَ سَلَمَةُ بْنُ عمرو بن الأَكْوَعِ إِلَى الرَّبَذَةِ، ولَمْ يَزَلْ بِهَا إلى قبل أَنْ[1] يَمُوتَ بِلَيَالٍ، فَنَزَلَ المَدِينَةَ)، فهذا يُعَدُّ أيضًا، وغيرُهم، ومِنَ التَّابعين: شُريح، والنَّخَعيُّ، وغيرُهما، وأبو ذرٍّ تُوُفِّيَ سنة اثنتين وثلاثين قبل وقوع الفتن، فعَدُّه فيهم فيه نظرٌ، والله أعلم.

ثالثةٌ: في كتاب «الجامع لأخلاق الرَّاوي والسَّامع» للخطيب: أنَّ ابنَ مَعِين قال: (هذه الأحاديث التي يحدِّثون بها في الفتن وفي الخلفاء: تكون وتكون...؛ كلُّها كَذِبٌ وريحٌ، لا يعلم هذا أحدٌ إلَّا بوحيٍ)[الجامع٢/٩٢]، وقال الإمام أحمدُ: (ثلاثةُ كُتبٍ ليس لها أصل: المغازي، والملاحم، والتفسير)[الجامع٢/٩٣]، قال شيخُنا: (وهو كما قال الخطيبُ محمولٌ على وجه أنَّ المراد: كتبٌ مخصوصةٌ غيرُ مُعتَمَدٍ عليها، وأمَّا كُتُبُ الملاحم؛ فجميعُها بهذه الصِّفة، وليس يصِحُّ في ذِكر الملاحم المرتقبةِ والفِتنِ المنتظرةِ غيرُ أحاديثَ يسيرةٍ[الجامع٢/٩٢]). انتهى[التوضيح٣٢/٢٧٣].

١- بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ﴾، وَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَذِّرُ مِنَ الفِتَنِ

٧٠٤٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: **حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ**: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنِ **ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ**: قَالَتْ **أَسْمَاءُ** عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَنَا عَلَى حَوْضِي أَنْتَظِرُ مَنْ يَرِدُ عَلَيَّ، **فَيُؤْخَذُ بِنَاسٍ مِنْ دُونِي** فَأَقُولُ: أُمَّتِي، فَيُقَالُ: لَا تَدْرِي، **مَشَوْا عَلَى القَهْقَرَى**»، **قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ**: اللَّهُمَّ؛ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَرْجِعَ عَلَى أَعْقَابِنَا **أَوْ نُفْتَنَ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ**): هو بكسر المُوَحَّدة، و(السَّرِيُّ) بفتح السين، وكسر الراء، وتشديد الياء، بوزن (عَلِيٍّ)، و(السَّرِيُّ): الشريف على (فَعيل)، و(**ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ**): عبد الله بن عبيد الله ابن أبي مُلَيْكة زُهيرٍ -وتَقَدَّمَ أنَّ زُهيرًا صحابيٌّ- ابن عبد الله بن جُدعان التَّيميُّ، و(**أَسْمَاءُ**): هي بنت أبي بكر عبد الله بن عثمان الصِّدِّيق، تَقَدَّمَ بعض ترجمتها، وذكرتُ أنَّ وفاتَها بعد وفاة ابنها عبد الله بن الزُّبَير بيسيرٍ رضي الله عنهم.

قوله: (**فَيُؤْخَذُ بِنَاسٍ**[2] **دُونِي**): تَقَدَّمَ مَن هؤلاء النَّاس في (سورة المائدة)[ح٤٦٢٥].

قوله: (**مَشَوْا عَلَى القَهْقَرَى**): تَقَدَّمَ ما (القهقرى)[ح٣٧٧].

(١) في (أ): (إلى)، والمثبت من «اليونينيَّة»، ويراجع الحديث (٧٠٨٧).

(٢) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (مِن).

قوله: (قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ): تَقَدَّمَ أعلاه وقبلَه مُترجَمًا.

قوله: (أَوْ نُفْتَنَ): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٧٠٤٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، لَيُرْفَعَنَّ إِلَيَّ رِجَالٌ مِنْكُمْ حَتَّى إِذَا أَهْوَيْتُ لِأُنَاوِلَهُمُ؛ اخْتُلِجُوا دُونِي، فَأَقُولُ: أَيْ رَبِّ؛ أَصْحَابِي، يَقُولُ: لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله، و(مُغِيرَةُ): هو ابنُ مِقْسَم الضَّبِّيُّ، و(أَبُو وَائِلٍ): شقيق بن سلمة، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابنُ مسعود بن غافل الهُذَليُّ رضي الله عنه/. [٢/٤٠٢أ]

قوله: (أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ): تَقَدَّمَ ما (الفَرَط)، وأنَّه بفتح الفاء والرَّاء[ح١٣٣٤].

قوله: (وَلَيُرْفَعَنَّ[(١)] إِلَيَّ رِجَالٌ مِنْكُمْ): (يُرْفَعَنَّ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(رِجَالٌ): مَرْفُوعٌ مُنَوَّنٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعل، و(إليَّ): جارٌّ ومجرور.

قوله: (إِذَا أَهْوَيْتُ): تَقَدَّمَ الكلام على (أهوى وهوى)[ح٨٦٣، ٤٤٥٤، ٧٠١٥].

قوله: (اخْتُلِجُوا دُونِي): (اختُلِجوا): بضَمِّ التاء، وكسر اللَّام، مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وتَقَدَّمَ معناه[ح٦٥٧٦].

٧٠٥٠- ٧٠٥١- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، مَنْ وَرَدَهُ؛ شَرِبَ مِنْهُ، وَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ؛ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا، لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ».

قَالَ أَبُو حَازِمٍ: فَسَمِعَنِي النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ: وَأَنَا أُحَدِّثُهُمْ هَذَا فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتَ سَهْلًا؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ لَسَمِعْتُهُ يَزِيدُ فِيهِ قَالَ: «إِنَّهُمْ مِنِّي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا بَدَّلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ بَدَّلَ بَعْدِي».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): هو يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، و(أَبُو حَازِمٍ) بالحاء المُهْمَلَة، تَقَدَّمَ مِرارًا، وأنَّه سلَمة بن دينار.

قوله: (أَنَا فَرَطُكُمْ): تَقَدَّمَ ما (الفَرَط)[ح١٣٣٤]، وتَقَدَّمَ أعلاه ضبطُه.

قوله: (لَمْ يَظْمَأْ): تَقَدَّمَ أنَّه بهمزة ساكنة في آخره، وتَقَدَّمَ في معناه قولان؛ أحدهما: أنَّه مَن شرب منه؛ لا يدخل النار، أو وإن دخل النَّار؛ فإنَّه لا يظمأ فيها، والله أعلم[ح٦٥٨٣].

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (لَيُرْفَعَنَّ)؛ بلا واو، وهي في رواية الحديث (٦٥٧٦).

قوله: (لَيَرِدُ): هو مَرْفُوعٌ، واللَّام للتَّأكيد، وهي مفتوحة، وإنَّما رُفِع؛ لأنَّه لم يتقدَّمْه ناصبٌ ولا جازم.

قوله: (قَالَ أَبُو حَازِمٍ): تَقَدَّمَ أعلاه ضبطه واسمه واسم أبيه، وقبل ذلك ترجمتُه.

قوله: (النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (أبا عيَّاش) بالمُثنَّاة تحت، وبالشين المُعْجَمَة، وتَقَدَّمَ مُترجَمًا.

قوله: (عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سعد بن مالك بن سِنان الأنصاريُّ الخُدريُّ.

قوله: (سُحْقًا سُحْقًا): تَقَدَّمَ الكلام على (سُحقًا) ومعناه: بُعْدًا.

٢- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَتَرَوْنَ بَعْدِي أُمُورًا تُنْكِرُونَهَا»

وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ زَيْدٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الحَوْضِ».

٧٠٥٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً أُمُورًا تُنْكِرُونَهَا»، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ، وَسَلُوا اللهَ حَقَّكُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سليمانُ بنُ مِهْرَان، أبو مُحَمَّد، الكاهليُّ القارئ، و(عَبْدالله) هذا: هو ابنُ مسعود بن غافل الهُذَليُّ.

قوله: (أُثْرَةً): تَقَدَّمَ ضبطها، وما هي[ح٢٣٧٦].

٧٠٥٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، عَنِ الجَعْدِ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا؛ فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شِبْرًا؛ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو ابن سعيد بن ذكوان، أبو عُبيدة، الحافظ، و(الجَعْدُ) بعدَه: قال الدِّمْيَاطيُّ: (هذا هو الجَعْدُ بنُ دِينارٍ اليَشْكُرِيُّ البصريُّ الصَّيرفيُّ، اتَّفقا عليه وعلى الجَعْد بن عبد الرَّحْمَن بن أوس، ويُقال في هذا: جُعَيد، وليس في «الصَّحيحَين» جَعْد غيرُهما) انتهى، بل ليس في الكُتُب السِّتَّة مِن الرواة جَعْد غيرُهما، وليس في «ابن ماجه» أحدٌ منهما، وسيأتي هذا الحديثُ من طريق الجَعْد فيما يلي هذا، وقال فيه: (عن الجَعْد أبي عثمان) وهو ابنُ دِينارٍ، و(أَبُو رَجَاءٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه العُطارديُّ، وسيأتي ذلك قريبًا جدًّا فيما يلي هذا، وتَقَدَّمَ أيضًا أنَّ اسمَه عِمران بن مِلحان، وقيل في اسم أبيه غير ذلك.

قوله: (مِيتَةً جَاهِلِيَّةً): (المِيتة) بكسر الميم، أي: على حالة موت الجاهليَّة مِن الضَّلال والفُرقة.

٧٠٥٤- **حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الجَعْدِ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاءٍ العُطَارِدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ؛ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل، وأنَّ لقبه عارمٌ[ح٦٠].

٧٠٥٥- ٧٠٥٦- **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**: حَدَّثَنِي **ابْنُ وَهْبٍ**، عَنْ **عَمْرٍو**، عَنْ **بُكَيْرٍ**، عَنْ **بِشْرِ بْنِ سَعِيدٍ**، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَهْوَ مَرِيضٌ فَقُلْنَا: أَصْلَحَكَ اللهُ، **حَدِّثْ بِحَدِيثٍ يَنْفَعُكَ اللهُ بِهِ** سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: دَعَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَبَايَعْنَاهُ. فَقَالَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا: **أَنْ بَايَعَنَا** عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ **فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا**، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، **وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا**، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا **بَوَاحًا**، عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي أويس عبدِ الله، وأنَّه ابنُ أختِ مالكٍ أحد الأعلام[ح٢٢]، و(**ابْنُ وَهْبٍ**): عبد الله، أحدُ الأعلام، و(**عَمْرٌو**): هو عمرو بن الحارث المصريُّ الأنصاريُّ مولاهم، أحد الأعلام، وجدُّه اسمه يعقوب، و(**بُكَيْرٌ**): هو ابنُ الأشجِّ، و(**بُسْر بْن سَعِيدٍ**) بضَمِّ المُوَحَّدة، وبالسين المُهْمَلَة، ووقع في أصلنا القاهريِّ: (بشر) بإعجام الشين، وهو تصحيف، وقد ضبَّبتُ عليه، ونبَّهت عليه في الهامش(١).

قوله: (**حَدِّثْ بِحَدِيثٍ؛ يَنْفَعْكَ اللهُ بِهِ**): (ينفعْك): مجزوم، جواب الأمر، ويجوز رفعُه(٢).

قوله: (**أَنْ بَايَعَنَا**): هو بفتح همزة (أَنْ)، وفتح العين، والضَّميرُ مفعولٌ في (بايعَنا).

قوله: (**فِي مَنْشَطِنَا**): (المَنْشَط) بفتح الميم، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ شين معجمة مفتوحة، ثمَّ طاء مهملة، وهو (مَفْعَل) من النَّشاط، وهو الأمر الذي يُنشَط له، ويُخفُّ إليه، ويُؤثَر فعلُه، وهو مصدرٌ بمعنى: النشاط؛ ومعناه: الشيءُ المحبوب.

قوله: (**وَمَكْرَهِنَا**): هو بفتح الميم، والكاف ساكنة، والرَّاء مفتوحة، ثمَّ هاء، وهو مصدر كالَّذي قبلَه؛ ومعناه: الشيءُ المكروه.

---

(١) في هامش (ق): (إنَّما هو بُسْر؛ بضَمِّ المُوَحَّدة، ثم سين مهملة، ولا أعلم أحدًا في الكتب الستة يقال له: بشر بن سعيد؛ بالإعجام، والله أعلم).

(٢) وهي رواية «اليونينيَّة»، وفي (ق) بالضَّبطين معًا.

قوله: (**وَأُثْرَةٍ عَلَيْنَا**): تَقَدَّمَ ما (الأثرة)، وضبطها[ح٢٣٧٦].

قوله: (**بَوَاحًا**): هو بفتح المُوَحَّدة، وتخفيف الواو، وبالحاء المُهْمَلَة، أي: ظاهرًا لا يَحتمل التأويلَ، وفي «المطالع» ما لفظه: (وفي «مسلمٍ»: «إِلَّا أنْ تَرَوا معصيةً بَرَاحًا»: كذا قيَّدته عن كتاب الخُشنيِّ، وعند غيره مِن شيوخنا: «بواحًا»[م(١٧٠٩)(٤٢)]؛ بالواو، ومعناهما قريب، أي: ظاهرًا[(١)] بيِّنًا؛ أحدهما: مِنَ البَرْح؛ وهو الظهور والانكشاف، والثاني: مِنَ البَوح؛ وهو الظهور أيضًا، والآخر: مِن «بُحْتُ بالأمر»؛ إذا أظهرتُه). انتهى[مطالع ١/٤٨٣]، وهذا لا ينبغي أن يُذكَر في هذا الكتاب؛ لأنَّه مُتعلِّق بـ«مسلم»، لا بـ«البُخاريِّ»، وإنَّما كتبتُه؛ لأنِّي رأيتُ بعضَهُم قال في (بَواحًا): ويُروى بالرَّاء، فصريحُه: أنَّ هذا متى ورد؛ فيه روايتان، وهذا إنَّما يُروى في «مسلم»، لا في «البُخاريِّ»، والله أعلم.

٧٠٥٧- **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ الحَجَّاجِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ **أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ**: **أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ** ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ اسْتَعْمَلْتَ **فُلَانًا** وَلَمْ تَسْتَعْمِلْنِي؟ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ بَعْدِي **أُثَرَةً**، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بعينَين مفتوحتَين، بعد كلِّ عين راءٌ؛ الأولى ساكنة، والثانية مفتوحة، وبعد الثانية تاءٌ، و(**أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا ضبطه، وأنَّه بضَمِّ الهمزة، وفتح السين، وأنَّ والده بضَمِّ الحاء المُهْمَلَة، وفتح الضاد المُعْجَمَة.

قوله: (**أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ** ﷺ): هذا (الرجل) لا أعرفُه، وقال بعض الحُفَّاظ المُتَأخِّرين: (تَقَدَّمَ أنَّ القائل أُسَيدٌ الرَّاوي، والمراد بـ«**فُلَان**»: عمرو بن العاصي)[هدى ٣١٨].

قوله: (**أُثَرَةً**): تَقَدَّمَ ضبطُها، وما هي[ح٢٣٧٦].

٣- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَلَاكُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيْ **أُغَيْلِمَةٍ سُفَهَاءَ**»

قوله: (**أُغَيْلِمَةٍ سُفَهَاءَ**): (الغُلام): معروفٌ، وتصغيرُه: غُليم، والجمع: غِلمة وغِلمان، وقد تَقَدَّمَ الكلام على (أُغَيلِمة)، وأنَّه تصغير (أَغْلِمَة) جمع (غُلام) في القياس، ولم يَرِدْ في جمعه: أَغْلمة، وإنَّما قالوا: غِلْمة، ومثله: أُصَيْبِيَة، تصغير (صِبْية)، ويُريد بـ(الأغيلمة): الصبيان؛ ولذلك صغَّرَهُم[(٢)][ح١٧٩٨]، وسيأتي قريبًا مَن هم[ح٧٠٥٨].

---

(١) في (أ): (ظاهر)، والمثبت من مصدره.

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٣/٣٨٢) مادَّة (غلم).

٧٠٥٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَدِّي قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ بِالمَدِينَةِ وَمَعَنَا مَرْوَانُ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ الصَّادِقَ المَصْدُوقَ يَقُولُ: «هَلَكَةُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيْ غِلْمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ»، فَقَالَ مَرْوَانُ: لَعْنَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ غِلْمَةً، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ بَنِي فُلَانٍ وَبَنِي[1] فُلَانٍ؛ لَفَعَلْتُ، فَكُنْتُ أَخْرُجُ مَعَ جَدِّي إِلَى بَنِي مَرْوَانَ حِينَ مَلَكُوا بِالشَّأْمِ، فَإِذَا رَآهُمْ غِلْمَانًا أَحْدَاثًا؛ قَالَ لَنَا: عَسَى هَؤُلَاءِ أَنْ يَكُونُوا مِنْهُمْ، قُلْنَا: أَنْتَ أَعْلَمُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ): وفي هامش أصلنا نسخة بعد (سعيد): (ابنِ عمرِو بنِ سعيدٍ)، وكَتَبَ -بعد (سعيد) الثَّاني- الدِّمْيَاطيُّ الحافظ: (ابنِ العاصي/ بنِ سعيدِ بنِ العاصي بنِ أُمَيَّةَ، [٢/٤٠٢ب]
أبو أميَّة الكوفيُّ، سمع جدَّه أبا عثمان سعيدًا[2]، اتَّفقا على الجدِّ، وانفرد البُخاريُّ بعَمرو بن يحيى). انتهى.

قوله: (وَمَعَنَا مَرْوَانُ): تَقَدَّمَ[ح١٨٩] أنَّه مروان بن الحكم الأمويُّ، وُلد سنة اثنتين، ولم يصحَّ له سماعٌ، ولا رؤية، له عن عثمان وبُسرة، وعنه: عروة، ومجاهد، وعليُّ بن الحسين، دولتُه تسعة أشهر وأيَّام، تُوُفِّيَ في رمضان سنة (٦٥هـ)، وتملَّك ابنُه عبدُ الملك، أخرج له البُخاريُّ والأربعة[الكاشف١٣٨أ]، له أعمالٌ مُوبِقة، نسأل الله السلامة، رمى طلحةَ بن عُبيد الله أحدَ العشرةِ بسهمٍ فمات منه، وفعل وفعل، له ترجمة يسيرةٌ في «الميزان»[٤/٨٩][3].

قوله: (عَلَى يَدَيْ غِلْمَةٍ): تَقَدَّمَ الكلام على (الغلمة) قريبًا.

قوله: (غِلْمَةً): مَنصُوبٌ مُنَوَّن، ويجوزُ رفعُه مع التنوين.

قوله: (قَالَ[4] أَبُو هُرَيْرَةَ: لَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ: بَنِي فُلَانٍ وَبَنِي فُلَانٍ؛ لَفَعَلْتُ): قال القرطبيُّ في «تذكرته»: (وكأنَّهم -والله أعلم- يزيدُ بن معاوية، وعبيدُ الله بن زياد، ومَن ينزل منزلتهم مِن أحداث ملوك بني أُمَيَّة، فقد صدر عنهم مِن قَتْل أهل بيت رسول الله ﷺ وسَبْيِهم، وقَتْلِ خيار المهاجرين والأنصار بالمدينة وبمكَّة وغيرهما، وغيرُ خافٍ ما صدر عن الحَجَّاج وسليمان بن عبد الملك وولده مِن

(١) في الأصل فوقها: (لا س).
(٢) في (أ) تبعًا لـ(ق): (سعيد) بغير تنوين.
(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٦٨١)، «تهذيب الكمال» (٢٧/٣٨٧)، «تهذيب التهذيب» (٤/٥٠).
(٤) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَقَالَ).

سفك الدِّماء، وإتلاف الأموال، وإهلاك الناس بالحجاز والعراق وغير ذلك) انتهى[التذكرة٥٩٩]، وقال بعض حفَّاظ مصر المُتَأخِّرين: (بني مروان وبني معاوية). انتهى[هُدى٣٥٩].

قوله: (فَكُنْتُ أَخْرُجُ مَعَ جَدِّي إِلَى بَنِي مَرْوَانَ حِينَ مَلَكُوا): قائل ذلك هو عَمرو بن يحيى بن سعيد، و(جدُّه): سعيد بن عمرو بن سعيد.

٤ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ»

٧٠٥٩ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ الزُّهْرِيَّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ أَنَّهَا قَالَتِ: اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ النَّوْمِ مُحْمَرًّا وَجْهُهُ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ، فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ»، وَعَقَدَ سُفْيَانُ تِسْعِينَ أَوْ مِئَةً قِيلَ: أَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟! قَالَ: «نَعَمْ؛ إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ».

قوله: (سَمِعَ الزُّهْرِيَّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، و(زَيْنَبُ بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ): تَقَدَّمَت، ربيبة النَّبيِّ ﷺ، وأبوها: أبو سلمة عبد الله بن عبد الأسد، وأمُّها: أمُّ سلمة هند بنت أبي أُمَيَّة حذيفةَ، المخزوميَّة، أمُّ المؤمنين، و(أُمُّ حَبِيبَةَ): هي بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أُمَيَّة، أمُّ المؤمنين، واسمُها رملة، و(زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ): هي أمُّ المؤمنين، تقدَّمنَ رضي الله عنهن، و(زينبُ) هذه: أمُّها أميمةُ بنت عبد المُطَّلِب، فهي بنت عمَّة النَّبيِّ ﷺ، فهؤلاء ثلاث صحابيَّات يروي بعضُهنَّ عن بعضٍ، وهذا الحديث في «مسلم» في أوَّل (كتاب الفتن) كذلك[م٢٨٨٠]، ثمَّ عقَّبه بإسنادٍ آخرَ، فقال: (وحَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبي شيبة، وسعيد بن عَمرو الأشعثيُّ، وزُهير بن حرب، وابن أبي عمر؛ قالوا: حَدَّثَنَا سفيان عن الزُّهْرِيِّ بهذا الإسناد)، وزادوا في الإسناد عن سفيان، فقالوا: عن زينب بنت أمِّ سلمة، عن حبيبة، عن أمِّ حبيبة، عن زينب بنت جحش، فاجتمع فيه أربعُ صحابيَّاتٍ يروي بعضُهنَّ عن بعض؛ ربيبتان وزوجتان، و(حبيبة) هذه: هي بنت عُبيد الله بن جحش الذي تنصَّر في الحبشة.

فائدةٌ: جمع الحافظ أبو الحَجَّاج يوسف بن خليل الدِّمَشْقيُّ تسعة أحاديثَ في جزء فيه أربعةٌ من الصَّحَابة يروي بعضُهم عن بعض، وفي آخرِ هذه الأحاديث حديثٌ يرويه خمسة من الصَّحَابة -وقد سمعتُ هذا الجزءَ بحلب من أصحاب أَصحاب ابن خليل، وسمعتُه بالقاهرة على بعض أصحاب الدِّمْيَاطيِّ بإجازته منه بسماعه من ابن خليل- وهو حديث رواه عبد الله بن عمرو بن العاصي، عن عثمان، عن عمر ابن الخَطَّاب، عن أبي بكر الصِّدِّيق، عن بلال، رضي الله عنهم، عنه ﷺ: «الموتُ كفَّارةٌ لكلِّ مسلمٍ»، وقد ذكرتُه أيضًا فيما مضى في (كتاب الأنبياء) قُبيل ذكر إبراهيم ﷺ[ح٣٣٤٦]، ولكن بَعُد العهد به، وأفاد شيخنا: أنَّ الحافظ

أبا موسى الأصبهانيَّ جمع هذا النوع أيضًا وخماسيَّهم[١]، وهذا المشار إليه قبلَ الحافظِ ابن خليل، وسيأتي بأطول من هذا قريبًا[ح٧١٦٣].

قوله: (مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ): تَقَدَّمَ فيما مضى قولان في هذا (الشرِّ).

قوله: (فُتِحَ اليَوْمَ): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ): تَقَدَّمَ الكلام عليهما في (كتاب الأنبياء) قُبَيل ذكر إبراهيم ﷺ[قبل ح٣٣٤٦، ح٤٧٤١]، وهما يُهمَزان ولا يُهمَزان، وقد قُرِء بهما في السَّبع.

قوله: (وَعَقَدَ سُفْيَانُ تِسْعِينَ أَوْ مِئَةً): أمَّا (سفيان) فهو ابنُ عُيَيْنَة المذكور في السَّند، قد جُزِمَ فيما يأتي بـ(تسعين)[ح٧١٣٦] وفي (كتاب الأنبياء) أيضًا[ح٣٣٤٧][٢]، فإذن الصواب مِن أحد الشَّكَّين: (تسعين)[٣]، وفي «مسلمٍ»: (وعقد سفيان بيده عشرة)[م(٢٨٨٠)]، هكذا وقع في رواية سفيان عن الزُّهْرِيِّ، ووقع بعدَه في رواية يونس عن الزُّهْرِيِّ: (وحَلَّقَ بإِصبَعَيهِ الإبهامِ والَّتِي تَلِيهَا)[٤][م(٢٨٨٠) (٢)]، وفي حديث أبي هريرة بعدَه: (وعقد بيده تسعين)[م(٢٨٨١) (٣)]، فأمَّا روايتا يونس وسفيان؛ فمتَّفقتان في المعنى، وأمَّا روايةُ أبي هريرة؛ فمخالفةٌ لهما؛ لأنَّ عقد التسعين أضيق من عقد العشرة، قال القاضي: (لعلَّ حديث أبي هريرة متقدِّم، فزاد قدرَ الفتحِ بعد هذا القدر، قال: أو يكون المرادُ التقريبَ بالتَّمثيل، لا حقيقةَ التَّحديد). انتهى[إكمال٨/٤١٢]، قال شيخُنا: (وروى نعيم بن حَمَّاد في «كتابه» عن ابن عُيَيْنَة، عن الزُّهْرِيِّ، عن عروة، عن زينب بنت جحش، وفيه: «وعَقَد ثنتي عشرة»[٥]) انتهى[التوضيح١٩/٣٤٤]، فيحتاج إلى التَّوفيق بين الروايات، فـ(عشرة) و(تسعين) تَقَدَّمَ الجمع بينهما، وبقيت رواية: (ثنتي عشرة)، والله أعلم، قال شيخُنا: (وليس عَقْدُ التسعين في الحِساب مثلَ التَّحليق، كما نبَّه عليه ابن التِّين)[التوضيح١٩/٣٤٥]، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٣٤٧]، قال ابنُ الأثير: (في «حلق وعقد عشرًا»، أي: جَعَلَ إِصبَعيه كالحَلْقة، وعَقْدُ العشرِ مِن مواضَعات الحُسَّاب، وهو أن يجعلَ رأس إصبَعه السَّبَّابةِ في وَسَط إِصبَعه الإبهام، ويعملَها كالحَلْقة)

---

(١) انظر «التوضيح» (٢/١٥٤).

(٢) وهما من حديث وهيب عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة، وحديثه في «صحيح مسلم» (٢٨٨١) (٣) أيضًا، وكذا جزم به في حديث زينب ﵂ معلقًا عند البخاري بعد الحديث (٥٢٩٣).

(٣) كتب فوقها في (أ) من نسخة: (تسعون)، وصحَّحها.

(٤) وكذا في رواية عُقيل عن الزُّهري عند البخاري (٣٣٤٦)، ورواية شُعيب عن الزُّهري عنده أيضًا (٣٥٩٨)، وروايته ورواية محمَّد بن أبي عَتيق عن الزُّهري عنده أيضًا (٧١٣٥).

(٥) الذي في «الفتن» (٢/٥٩١): (وعَقَدَ سُفيانُ عَشرًا).

انتهى، وكذا ذكر شيخنا عن الدَّاوديِّ كما ذكر ابن الأثير، ثمَّ اعترضه وقال: (قد عُلِم من مقالة أهل العلم بالحساب: أنَّ صِفةَ عقدِ التسعين أن يثنيَ السَّبَّابة حتَّى يعود طرفُها عند أصلها من الكفِّ، ويُغلِقَ عليه الإبهام) انتهى[التوضيح ٣٢/٢٩٣].

قوله: (أَنَهْلِكُ): هو بكسر اللام، وهذا مَعْرُوفٌ.

قوله: (إِذَا كَثُرَ الخَبَثُ): هو الزِّنى، وقيل: أولاد الزِّنى، وقد جاء في حديث آخر: «ويكثُرَ الزِّنى»، ويقال فيه: خِبْثَةٌ، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٣٤٦].

٧٠٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. وَحَدَّثَنِي مَحْمُودٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: أَشْرَفَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَلَى أُطُمٍ مِنْ آطَامِ المَدِينَةِ، فَقَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَإِنِّي لأَرَى الفِتَنَ تَقَعُ خِلَالَ بُيُوتِكُمْ كَوَقْعِ القَطْرِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظ، و(الزُّهْرِيُّ): مُحمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (وَحَدَّثَنِي مَحْمُودٌ): هو محمود بن غيلان، و(عَبْدُ الرَّزَّاقِ): هو ابنُ همَّام، و(مَعْمَرٌ) بميمين مفتوحتين بينهما عينٌ ساكنةٌ، وهو ابنُ راشدٍ، و(الزُّهْرِيُّ): تَقَدَّمَ أعلاه.

قوله: (عَلَى أُطُمٍ): هو بضَمِّ الهمزة والطَّاء المُهْمَلَة: بناءٌ مرتفعٌ، وجمعه: آطامٌ، وقد تَقَدَّمَ[ح١٣٥٤].

٥- بَابُ ظُهُورِ الفِتَنِ

٧٠٦١- حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «يَتَقَارَبُ الزَّمَنُ، وَيَنْقُصُ العَمَلُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ، وَتَظْهَرُ الفِتَنُ، وَيَكْثُرُ الهَرْجُ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَيُّمَ هُوَ؟ قَالَ: «القَتْلُ القَتْلُ».

وَقَالَ يُونُسُ وَشُعَيْبٌ وَاللَّيْثُ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

قوله: (حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا[(١)] عَبْدُ الأَعْلَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (عيَّاشًا) هذا: بالمُثَنَّاة تحت، وبالشين المُعْجَمَة، وقد نبَّهتُ على عَبَّاس بن الوليد؛ بالموحَّدة، والسين المُهْمَلَة، وكم هو

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أَخْبَرَنَا).

مذكور في مكانٍ من «البُخاريِّ» فيما مضى[ح٢٨٥]، و(عبد الأعلى): هو ابنُ عبد الأعلى، و(مَعْمَرٌ): تَقَدَّمَ أعلاه، وكذا (الزُّهْرِيُّ)، و(سَعِيدٌ): هو ابنُ المُسَيِّب.

قوله: (يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ) قيل: هو دنوُّه من السَّاعة، وقيل: قِصَر الأعمار، وقيل: قِصَر الليل والنهار، وقيل: تقارب الناس في الأحوال، وقلَّة الدِّين والعِلْم، وعدم التفاضل في الدِّين والعِلم، والأمرِ بالمعروف، والنَّهيِ عن المنكر، ويكون أيضًا يُردي ويسوء؛ لما ذكره من كثرة الفتن وما يتبعها، قاله في «المطالع»[٥/٣٢٦]/. [٢/٤٠٣أ]

قوله: (وَيُلْقَى الشُّحُّ): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ(١)، وهو بإسكان اللَّام، و(الشُّحُّ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل، و(الشُّحُّ): هو البُخْل وشِدَّة الحِرص، ورجلٌ شَحيحٌ وشَحَاحٌ، وشَحِحتُ أَشَحُّ وأَشُحُّ شَحًّا؛ بالفتح، والاسم: الشُّحُّ؛ بالضَّمِّ، وقيل: الشحُّ عامٌّ؛ كالجنس، والبُخْل خاصٌّ في أفراد الأمور؛ كالنوع له، قاله في «المطالع»[٦/١٩]، وفي «القاموس»: («الشُّحُّ» مُثَلَّثَة: البُخْل والحِرص، وشَحِحْتَ -بالكسر- به وعليه، تَشَحُّ، وشَحَحْتَ تَشُحُّ وتَشِحُّ، وهو شَحَاحٌ وشَحيحٌ وشَحْشَحٌ وشَحْشاحٌ وشَحْشَحانٌ، وقومٌ شِحاحٌ وأَشِحَّةٌ وأَشِحَّاءُ)، وفي «الصِّحاح»: («الشحُّ»: البُخل مع الحِرص) [و(يُلقى الشُّحُّ)]، أي: يُجْعَلُ في القلوب، ويُطْبَعُ عليها، وهذا الضبطُ مشهورٌ، وهو الذي قدَّمه ابنُ قُرْقُول على ما هو مقتضى كلامه، فإنَّه ذكر معنى هذا، ثمَّ ذكر ما يأتي، قال ابن قُرْقُول: ([وضبطناه] على أبي بحرٍ: «ويُلَقَّى»؛ مشدَّدُ القاف؛ بمعنى: يُعْطَى ويُسْتَعمل به الناس ويُحْمَلون(٢) عليه؛ كما قيل في قوله: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ﴾ [فصلت: ٣٥]: أي: يُعْطَاها، وقيل: يُوفَّق لها)[مطالع٣/٤٥٢]، وفي «تذكرة القرطبيِّ» الروايتان في (يلقى)، وذكر معنى التخفيفِ: يُتْرَك؛ لإفاضة المال وكثرته... إلى أن قال: (ولا يجوز أن يكون «يُلْفى» بمعنى: يوجد -يعني: بالفاء-؛ لأنَّ الشُّحَّ ما زال موجودًا قبل تقارب الزمان). انتهى[التذكرة٥٨٥].

قوله: (وَيَكْثُرُ الهَرْجُ): تَقَدَّمَ[ح٨٥]، وقد فسَّره رسول الله ﷺ في هذا الحديث نفسِه بـ(القَتْل).

قوله: (أَيُّمَ هُوَ؟): كذا في أصلنا، وفوقها: (أيُّما هو؟)، والأُولى: مُشَدَّدة الياء مفتوحة الميم، قال ابنُ قُرْقُول: (كذا وجدتُه مضبوطًا بخطِّه بفتح الياء، وإسكان الميم، وأظنُّه وهمًا، الصواب:

---

(١) في (أ): (فله)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٢) في (أ) تبعًا لمصدره: (ويحملوا)، وحذف النون من غير ناصبٍ ولا جازمٍ وإن كان لغة معروفة صحيحة، لكن قال السيوطي في «همع الهوامع» (١/٥١) بعد ذكر المسألة وأمثلتها: (ولا يقاسُ على شيءٍ من ذلك في الاختيارِ)، وقد تقدم الكلام على هذه اللغة عند الحديث (١١٤).

«آيَّمَ هذا؟» أو «أَيَّمَ هذا؟»: كذا ضبطه الأَصيليُّ، وعند ابن أبي صفرة: «أَيْمَ هذا؟» بسكون الياء، وفتح الميم، وفتحُ الهمزة على كلِّ حالٍ، وهما لغتان؛ تشديد الياء وإسكانها، مفتوح الميم، قاله الخَطَّابيُّ، وهي كلمةُ استفهامٍ، قال الحربيُّ: هي «أيٌّ»، و«ما»: صلةٌ، قال الله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]، و﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ [الإسراء: ١١٠])[مطالع ١/٣٦٠]، وقال ابن الأثير: («أَيْمَ هو؟»؛ يريد: ما هو؟ وأصله: أيُّ ما هو؟ أي: [أيُّ] شيءٍ هو؟ فخَفَّفَ الياء، وحَذَف الألف). انتهى(١)، وقد تَقَدَّمَ[ح ٤٣٤١].

قوله: (**وَقَالَ يُونُس، وَشُعَيْبٌ**(٢)**، وَاللَّيْثُ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ** ﷺ): أمَّا (يونس) فهو ابن يزيد الأيليُّ، وأمَّا (شعيب) فهو ابن أبي حمزة، وأمَّا (اللَّيث) فهو ابن سعد، وأمَّا (ابن أخي الزُّهْرِيِّ) فاسمه مُحَمَّد بن عبد الله بن مسلم، و(الزُّهْرِيُّ): هو مُحَمَّد بن مسلم بن عُبيد الله بن عبد الله بن شهابٍ الزُّهْرِيُّ، وأمَّا (حُمَيد) فهو ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف الزُّهْرِيُّ، وقد قَدَّمْتُ أنَّ كلَّ ما في «البُخاريِّ» (حُمَيد بن عبد الرَّحْمَن عن أبي هريرة) فهو الزُّهْرِيُّ، لا الحِمْيَريُّ، وأنَّ البُخاريَّ لم يَرْوِ للحِمْيَريِّ عن أبي هريرة، إنَّما روى مسلمٌ حديثًا واحدًا؛ وهو: «أفضلُ الصيامِ بعدَ رمضانَ شهر الله المُحرَّم»[م ١١٦٣]؛ فاعلمه[ح ٣٧].

وتعليقُ يونس به أخرجه مسلمٌ عن حرملةَ، عن ابن وَهْبٍ، عن يونسَ به[م (١٥٧) (١١) بعد ح ٢٦٧٢]، وأخرجه أبو داود في (الفتن) عن أحمد بن صالح، عن عَنْبسة بن خالد، عن يونس به[د ٤٢٥٥].

وأمَّا تعليقُ شُعيب به؛ فأخرجه البُخاريُّ في (الأدب) عن أبي اليمان عن شعيب[ح ٦٠٣٧]، وأخرجه مسلم في (القدر) عن عبد الله بن عبد الرَّحْمَن الدارميِّ عن أبي اليمان به[م (١٥٧) (١١م) بعد ح ٢٦٧٢].

وأمَّا تعليقُ الليث به؛ فلم أره في شيءٍ من الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما في «البُخاريِّ»، وقال شيخُنا: (رواه أبو بكر عن ابن المبارك عنه). انتهى[التوضيح ٣٢/٢٩٩]، وما عرفتُ مَن هو أبو بكر؟ قال بعض حُفَّاظ العَصْرِ عن تعليق الليث: (هو في «الأوسط» للطَّبرانيِّ[طس ٨٦٧٧]، وكذا تعليقُ ابن أخي الزُّهْرِيِّ[طس ٤٥١٩]، والذي ذكره شيخنا عن ابن المبارك أراد بـ«أبي بكر»: أبا بكر ابن أبي شيبة، فإنَّه أخرجه في «مصنَّفه» عن ابن المبارك عن يونس عن الزُّهْرِيِّ، فأوهَمَ شيخُنا أنَّ ابنَ المبارك رواه عن اللَّيث، وليس كذلك؛ فليُعلَم)، كتبه ابن حجر. انتهى(٣).

---

(١) «النهاية في غريب الحديث» (١/٨٦) مادَّة (أيم)، ونحوه كلام الخطابي في «أعلام الحديث» (٣/١٧٦٨).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (شُعَيْبٌ وَيُونُسُ).

(٣) انظر «فتح الباري» (١٣/١٨).

وأمَّا تعليقُ ابن أخي الزُّهْرِيِّ به؛ فلم أره في شيءٍ مِنَ الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما في «البُخاريِّ»، ولم يخرِّجه شيخُنا رحمه الله[(١)].

٧٠٦٢- ٧٠٦٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى: عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللهِ وَأَبِي مُوسَى، فَقَالَا: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ لَأَيَّامًا يَنْزِلُ فِيهَا الجَهْلُ، وَيُرْفَعُ فِيهَا العِلْمُ، وَيَكْثُرُ فِيهَا الهَرْجُ، وَالهَرْجُ القَتْلُ».

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سليمان بن مِهْرَان، و(شَقِيقٌ): هو ابنُ سلمة، أبو وائل، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابنُ مسعود بن غافل الهُذَليُّ، و(أَبُو مُوسَى): عبد الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريُّ الأمير.

قوله: (وَيُرْفَعُ فِيهَا العِلْمُ): (يُرفع): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(العلمُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (وَيَكْثُرُ فِيهَا الهَرْجُ): تَقَدَّمَ ما (الهرج) أعلاه.

٧٠٦٤- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا شَقِيقٌ قَالَ: جَلَسَ عَبْدُ اللهِ وَأَبُو مُوسَى فَتَحَدَّثَا، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامًا يُرْفَعُ فِيهَا العِلْمُ، وَيَنْزِلُ فِيهَا الجَهْلُ، وَيَكْثُرُ فِيهَا الهَرْجُ، وَالهَرْجُ: القَتْلُ».

٧٠٦٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ: عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: إِنِّي لَجَالِسٌ مَعَ عَبْدِ اللهِ وَأَبِي مُوسَى فَقَالَ أَبُو مُوسَى: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم... مِثْلَهُ، وَالهَرْجُ بِلِسَانِ الحَبَشَةِ: القَتْلُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ): هو عمر بن حفص بن غِيَاث، تَقَدَّمَ ضبط جدِّه مرارًا، و(الأَعْمَشُ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه سليمان بن مِهْرَان، و(شَقِيقٌ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه أبو وائل شقيقُ بن سلمة، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابنُ مسعود، و(أَبُو مُوسَى): هو الأشعريُّ عبد الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأميرُ.

قوله: (يُرْفَعُ فِيهَا العِلْمُ): (يُرفع): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(العلمُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه جَرِير بن عبد الحميد، و(الأَعْمَشُ): تَقَدَّمَ أعلاه وقبلَه مرارًا، سليمانُ بن مِهْرَان، و(أَبُو وَائِلٍ): شقيقُ بن سلمة، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابنُ مسعود، و(أَبُو مُوسَى): عبد الله بن قيس.

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٥١٩) كما سلف.

قوله: (وَالهَرْجُ بِلِسَانِ الحَبَشَةِ: القَتْلُ): وقد فسَّره هنا أنَّه بلسان الحبشة: القتل، قال في «المطالع»: (فقوله: «بلسان الحبشة»: مِنْ(١) بعضِ الرُّواةِ، وإلَّا؛ فهي عربيَّةٌ صحيحةٌ). انتهى[مطالع٦/١٢١]، والذي قاله صحيحٌ، وفي بعضِ طُرُق «الصَّحيح» فيما يأتي قريبًا: (قَالَ أَبُو مُوسَى: وَالهَرْجُ بِلِسَانِ الحَبَشَةِ: القَتْلُ)[ح٧٠٦٦]، فعلى هذا؛ تكون اللغتان اتَّفقتا، والله أعلم.

٧٠٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ -وَأَحْسِبُهُ رَفَعَهُ- قَالَ: «بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامُ الهَرْجِ، يَزُولُ فِيهَا العِلْمُ، وَيَظْهَرُ فِيهَا الجَهْلُ»، قَالَ أَبُو مُوسَى: وَالهَرْجُ: القَتْلُ بِلِسَانِ الحَبَشَةِ.

٧٠٦٧- وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ: عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنِ الأَشْعَرِيِّ: أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللهِ: تَعْلَمُ الأَيَّامَ الَّتِي ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَيَّامَ الهَرْجِ؟ نَحْوَهُ.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ): قال الجَيَّانيُّ: (وقال -يعني: البُخاريُّ- في «الصِّيام»[ح١٩٨٦]، و«سورة اقتربت»[٤٨٧٣]، وفي «كتاب الطلاق»[ح٥٣٢٣](٢): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ»، لم ينسب أحدٌ من شيوخنا مُحَمَّدًا في شيءٍ من هذه المواضع، ولعلَّه: مُحَمَّد بن بَشَّار وإنْ كان مُحَمَّدُ بنُ المثنَّى يروي عن غُنْدَر، وذكر أبو نصرٍ: أنَّ بُنْدَارًا ومُحَمَّدَ بنَ المثنَّى الزَّمِنَ ومُحَمَّدَ بنَ الوليدِ البُسْرِيَّ(٣) قد رَوَوْا(٤) عن غُنْدَر في «الجامع الصحيح»(٥)). انتهى[التقييد٣/١٠٣٣]، ولم يذكر هذا المكان(٦)، والظاهر أنَّه لو رآه كذلك؛ لقال فيه ما قال في الأبواب المذكورة، وقد راجعتُ «أطراف المِزِّيِّ»، فرأيتُه ذكره: مُحَمَّد بن بَشَّار[تحفة٧/٥٩]، ومقتضى كلامه أنَّه كذلك جاء، وليس هو موضَّحًا، والله أعلم، و(غُنْدَرٌ): تَقَدَّمَ ضبطه،

(١) في مصدره: (وَهَمٌ من).

(٢) وهو فيه منسوب.

(٣) في (أ) تبعًا لبعض نسخ «تقييد المهمل»: (التُّستَري)، وصوابه: (البُسري)، وقد ترجمه المصنف على الصواب عند الحديث (٤٨٤٣)، وهو من ولد بُسر بن أبي أرطاة، انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٥٩١).

(٤) في (أ): (روى)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٥) لكن لفظ أبي نصر الكَلَاباذي في «الهداية والإرشاد» (٢/٦٤١-٦٤٢): (رَوَى عَنهُ -يعني: عن غُنْدر-: عليُّ ابن المديني وإسحاق الحنظلي وبُنْدار وأبو موسى وبِشر بن خالد ومحمَّد بن الوليد في «العلم» و«تفسير النِّساء» و«الأدب»... قال البخاريُّ: «قَالَ مُحَمَّدٌ» هُوَ ابْنُ المثنَّى)، فأفاد أنَّ محمَّدًا غير المنسوب عن غُنْدر هو ابن المثنَّى.

(٦) وكذا الحديث (١٢١٤) والحديث (٣٣٩٥).

وأنَّه مُحَمَّد بن جعفرٍ[ح٨٧]، و(**وَاصِلٌ**): هو ابنُ حَيَّان؛ بفتح الحاء، وتشديد المُثَنَّاة تحت، الأسديُّ الأحدب، و(**أَبُو وَائِلٍ**): شقيقُ بن سلمة، و(**عَبْدُ اللهِ**): هو ابنُ مسعود.

قوله: (**قَالَ أَبُو مُوسَى: وَالهَرْجُ: القَتْلُ بِلِسَانِ الحَبَشَةِ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه أعلاه؛ فانظره.

قوله: (**وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله، و(**عَاصِمٌ**) بعدَه: هو ابنُ أبي النَّجود بَهْدَلة، أحدُ القرَّاء السَّبعة، و(**أَبُو وَائِلٍ**): تَقَدَّمَ أنَّه شقيقُ بن سلمة، و(**الأَشْعَرِيُّ**): هو أبو موسى عبد الله ابن قيس بن سُليم بن حَضَّار.

وتعليقُ أبي عَوانة -فيما ظهر لي أنَّه تعليقٌ- لم أره في شيءٍ من الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما في «البُخاريِّ»، ولم يخرِّجْه شيخُنا(١).

قوله: (**وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: [سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ]: «مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ...»**) إلى آخره: قال شيخُنا: (هو إخبارٌ عن [أنَّ] الكفَّار والمنافقين شِرارُ(٢) الخلق، [وهم] حينئذٍ أحياءٌ إذْ ذاك، قاله ابنُ التِّين، قال ابنُ بَطَّال: وهو وإن كان لفظُه العمومَ؛ فالمرادُ به الخصوص، ومعناه: أنَّ الساعة تقوم في الأغلب والأكثر على شِرار النَّاس؛ بدليل قوله ﷺ: «لا تزال طائفةٌ مِن أمَّتي على الحقِّ منصورةٌ، لا يضرُّها مَن ناوَأَها حتَّى تقوم الساعة»(٣)، فدلَّ هذا الخبر أنَّ الساعة أيضًا تقوم على قومٍ فضلاء، وأنَّهم في صبرهم على دِينهم كالقابض على الجمر، وقد ذكر ﷺ فَضْلَهم في أحاديثَ جمَّةٍ[ابن بطال١٠/١٣]). انتهى[التوضيح٣٢/٣٠٢]، وقد تَقَدَّمَ الكلام في قوله ﷺ: «لا تزالُ طائفةٌ مِنْ أُمَّتي ظاهرين على الحقِّ لا يضرُّهم...»، إلى أن قال: «حتَّى(٤) يأتي أمر الله»[ح٧١]، وذكرتُ هناك أنَّ الصحيح: أنَّ المراد بـ(أمر الله): الريح التي تأتي من اليمن، تقبض رُوحَ كلِّ مؤمنٍ(٥) ومؤمنةٍ، ولا تقومُ الساعةُ إلَّا على شِرار الخلق، ولا

(١) قال الحافظ في «الفتح» (١٣/٢١): (ووجدتُ لأبي عَوانةَ عن عاصمٍ في المعنى سندًا آخر؛ أخرجه ابن أبي خيثمة، عن عفان وأبي الوليد جميعًا، عن أبي عَوانة، عن عاصمٍ، عن شقيقٍ، عن عروة بن قيس، عن خالد بن الوليد... فذكر قصةً فيها: «فأولئك الأيام التي ذكر النبيُّ ﷺ بين يدي الساعة أيام الهرج»، وذكر فيه: أن الفتنة تدهش حتى ينظر الشخص هل يجد مكانًا لم ينزل به، فلا يجد، وقد وافقه على حديث ابن مسعود الأخير زائدةُ؛ أخرجه الطبرانيُّ [«المعجم الكبير» (١٠/١٤٧)] من طريقه عن عاصم، عن شقيق، عن عبد الله: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ مِن شِرار النَّاسِ مَن تُدرِكُهُمُ الساعةُ وهم أحياء...» الحديث).

(٢) في (أ): (وشرار)، والمثبت من مصدره.

(٣) أخرجه بنحوه البخاري (٣٦٤٠)، ومسلم (١٩٢١) (١٧١) من حديث المغيرة رضي الله عنه، وفي الباب عن غيرهما.

(٤) زيد في (أ): (حتَّى)، وهو تكرار.

(٥) في (أ): (مؤمنة)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

تقومُ على مَن يقول: الله الله، فالذي يظهر تأويلُ ما ذكره ابنُ بَطَّال أيضًا، والله أعلم.

٦ - بَابٌ: لَا يَأْتِي زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ

٧٠٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ قَالَ: أَتَيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، فَشَكَوْنَا إِلَيْهِ مَا يَلْقَوْنَ مِنَ الحَجَّاجِ، فَقَالَ: «اصْبِرُوا؛ فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ»، سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ ﷺ.

قوله: (بَابٌ لَا يَأْتِي زَمَنٌ[١] إِلَّا والَّذِي[٢] بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ...) الحديث: سُئل الحسن بن أبي الحسن البصريُّ، فقيل له: ما بالُ زمن عمر بن عبد العزيز بعد زمان الحَجَّاج، فقال: لا بدَّ للناس من تنفُّسٍ؛ يعني: أنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يُنَفِّس عبادَه وقتًا ما، ويكشف البلاء عنهم حينًا، وهذا جوابٌ حسنٌ، وقال ابن قَيِّمِ الجَوزيَّة: (إنَّ/ المراد به: في الدين، لا في غيره). انتهى، كذا أُخبِرتُ عنه، ولم أره في كلامه، وكلا [٢/٤٠٣ب] الكلامين[٣] في كلِّ واحدٍ منهما مجازٌ، والله أعلم، ثمَّ إنِّي رأيتُ كلامَ ابنِ مسعودٍ رواه البُخاريُّ في غيرِ «الصحيح» عن سُنَيْدٍ: حَدَّثَنَا يحيى بن زكريَّا، عن مجالدٍ[٤]، عن الشَّعْبيِّ، عن مسروق، عن عبد الله: «ليس عامٌ إلَّا والذي بعدَه شرٌّ منه، لا أقول: عامٌ أمطرُ مِن عامٍ، ولا عامٌ أخصَبُ مِن عامٍ، ولا أميرٌ خيرٌ مِن أميرٍ، ولكن ذهابُ خياركم وعلمائكم، ثمَّ يحدُثُ قومٌ يقيسون الأمورَ برأيهم، فينهدمُ الإسلامُ وينْثَلمُ»[٥]، ويَحتمل أن يكون هذا مرادَ أنسٍ، وهو قريبٌ ممَّا نُقل لي عنِ ابنِ القَيِّمِ، والله أعلم، و(سُنيد): لم يخرِّج له البُخاريُّ شيئًا في «صحيحه»، والله أعلم.

تنبيهٌ: قول العامَّة في الأسواق يعزونه إلى النَّبيِّ ﷺ: (كلُّ عامٍ ترذلون)، لا أعرفه أنا حديثًا، ويعطي معناه حديث أنسٍ المتقدِّم، والله أعلم.

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (زمان).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (الذي)؛ بلا واو.

(٣) في (أ): (الكلامان)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٤) في (أ): (مجاهد)، والمُثْبَت من المصادر، وهو مجالد بن سعيد بن عمير بن بسطام الكوفي.

(٥) أخرجه من طريق البخاري ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢٠٠٧)، وهو عنده أيضًا برقم (٢٠٠٨) و(٢٠٠٩) و(٢٠١٠)، وعند الدارمي في «المسند» (١٩٤)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/٣٧٧) -ومن طريقه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/٤٥٦)- وابن وضاح في «البدع» (ص٤٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/١٠٥)، وغيرهم، جميعهم من طرق مدارها على مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن مسروق، عن ابن مسعود به، ومجالد ضعيف، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٧/٢١٩).

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو الفِرْيَابيُّ الحافظ، وقد قَدَّمْتُ الفرق بينه وبين مُحَمَّد بن يوسف البُخاريِّ البيكنديِّ، وذكرتُ الأماكن التي روى فيها البيكنديُّ، وعنه البخاريُّ[(١)]، والله أعلم[ح٦٨]، و(**سُفْيَانُ**): هو الثَّوريُّ، و(**الزُّبَيْرُ بْنُ عَدِيٍّ**): بالدَّال.

قوله: (**مَا نَلْقَى مِنَ الحَجَّاجِ**): (الحَجَّاج): أشهرُ من أن يُتَرْجَم، وقد قَدَّمْتُ الكلام عليه في (كتاب الحجِّ)[ح١٦٤٠].

قوله: (**لَا يَأْتِي**[(٢)] **زَمَانٌ إِلَّا وَالَّذِي**[(٣)] **بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ...**) الحديث: تَقَدَّمَ الكلام عليه أعلاه.

٧٠٦٩- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. (ح): وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ هِنْدٍ بِنْتِ الحَارِثِ الفِرَاسِيَّةِ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتِ: اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيْلَةً فَزِعًا يَقُولُ: «سُبْحَانَ اللهِ! مَاذَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ الخَزَائِنِ؟! وَمَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الفِتَنِ؟! مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الحُجُرَاتِ -يُرِيدُ أَزْوَاجَهُ- لِكَيْ يُصَلِّينَ؟ رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا، عَارِيَةٍ فِي الآخِرَةِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(**شُعَيْبٌ**): هو ابنُ أبي حمزة، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (**ح**): تَقَدَّمَ الكلام عليها كتابة وتلفُّظًا[ح٦]، وسأذكره في أواخر هذا التعليق إن شاء الله تعالى[ح٧٥٦١].

قوله: (**وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ أبي أُويس عبدِالله، وأنَّه ابنُ أخت مالكٍ الإمامِ[ح٢٢]، و(**أَخُوهُ**): هو عبد الحميد بن أبي أويس، أبو بكر، تَقَدَّمَ مترجمًا، وما قاله الأزديُّ عنه باطلٌ[ح٥٣٣]، و(**مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ**): تَقَدَّمَ أنَّه مُحَمَّد بن عبد الله بن أبي عَتيق مُحَمَّدِ بن عبد الرَّحْمَن بن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ التيميُّ المدنيُّ، تَقَدَّمَ مترجمًا[ح٨٥٠]، أخرج له البُخاريُّ مقرونًا، وهذا المكان هو مقرونٌ فيه بشعيب بن أبي حمزة، و(**ابْنُ شِهَابٍ**): هو الزُّهْرِيُّ، و(**هِنْدُ بِنْتُ الحَارِثِ الفِرَاسِيَّةُ**): تَقَدَّمَت[(٤)] مترجمة، و(**أُمُّ سَلَمَةَ**): هند بنت أبي أُمَيَّة حذيفةَ، المخزوميَّةُ، أمُّ المؤمنين، تَقَدَّمَت، وأنَّها تُوفِّيَت بعد مقتل الحسين رضي الله عنهما[ح١١٥].

---

(١) كذا العبارة هنا في (أ)، ولفظ المصنف في أماكن أخرى: (روى فيها البخاريُّ عن البيكنديِّ).

(٢) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (عَلَيْكُم).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (الذي)؛ بلا واو.

(٤) في (أ): (تَقَدَّمَ)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

قوله: (فَزِعًا): هو بكسر الزاي، اسم فاعل، ونصبه على الحال.

قوله: (رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الآخِرَةِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح١١٥]، و(عارية): يجوزُ جرُّه مع التنوين، ورفعُه معه، والله أعلم.

٧- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ؛ فَلَيْسَ مِنَّا»

٧٠٧٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ؛ فَلَيْسَ مِنَّا».

قوله: (مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ؛ فَلَيْسَ مِنَّا): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٦٨٧٤].

٧٠٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ؛ فَلَيْسَ مِنَّا».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حَمَّاد بن أسامة، و(بُرَيْدٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بضَمِّ المُوَحَّدة، وفتح الرَّاء، وأنَّه بريد بن عبد الله بن أبي بردة الحارثِ -أو عامرٍ- ابن أبي موسى الأشعريِّ عبدِ الله ابن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار[ح١١].

٧٠٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ بِالسِّلَاحِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ، فَيَقَعُ فِي حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا(١) عَبْدُ الرَّزَّاقِ): قال أبو عبد الله الحاكم: (مُحَمَّد عن عبد الرزَّاق): هو الذُّهْليُّ[المدخل إلى الصحيح٢٣٧/٤]، وأمَّا أبو عليٍّ ابن السَّكن؛ فنسب الذي في (كتاب العتق): مُحَمَّد بن سلام، ونسبةُ الحاكم أشبه، وأهمل الذي في (كتاب الفتن) -يعني: هذا- ولم يقل أبو نصر في (مُحَمَّد عن عبد الرزاق) شيئًا. انتهى، هذا ملخَّصٌ من كلام الجَيَّانيِّ أبي عليٍّ[التقييد١٠٤٩/٣]، وقال شيخنا: («مُحَمَّد»: هو ابنُ سلام). انتهى[التوضيح٣٠٨/٣٢]، ولم ينسبْهُ المِزِّيُّ[التحفة٤٠١/١٠]، و(عبد الرزَّاق): هو ابنُ هَمَّام، الحافظ الكبير، و(مَعْمَرٌ): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّه ابنُ راشد، و(هَمَّامٌ): هو ابنُ مُنَبِّه بن كامل الصنعانيُّ، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبد الرَّحْمَن بن صخر، على الأَصَحِّ من نحو ثلاثين قولًا، تَقَدَّمَ مِرارًا.

قوله: (لَا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ بِالسِّلَاحِ): كذا في أصلنا القاهريِّ، وكذا الدِّمَشْقيِّ: بإثبات

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أَخْبَرَنَا).

الياء، وهو خبرٌ ومعناه النهي، وهو أبلغُ مِنَ النهيِ المجرَّد، والله أعلم.

قوله: (**لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ**): (ينزِع) بكسر الزاي وبالعين المُهْمَلَة، وبفتح الزاي مع الغين المُعْجَمَة، ومعناهما متقارِبٌ، فمعناه بالمُهْمَلَة: يرمي، وبالمُعْجَمَة أيضًا: يرمي ويُفْسِد، وأصلُ (النَّزغ): الطَّعنُ والفسادُ، قاله النَّوويُّ في «رياضه» في أواخر (المَنْهيَّات)[الرياض١٧٨٣]، وقال ابن قُرْقُول: («ينزع في يده»: يرمي، كأنَّه يدفع في يده[1]، ويحقِّقُ إشارته، ومن رواه بالغين المُعْجَمَة؛ فمعناه: يُغريه[2]، ويحمله على تحقيق الضرب عندما يجذب عند اللَّعب والهزل، ونزغُ الشيطان: إغواؤه وإغراؤه). انتهى [المطالع ١٤٧/٤].

قوله: (**فَيَقَعُ**): هو بالنَّصب والرفع.

٧٠٧٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: **حَدَّثَنَا سُفْيَانُ** قَالَ: **قُلْتُ لِعَمْرٍو: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ**؛ سَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: **مَرَّ رَجُلٌ بِسِهَامٍ فِي الْمَسْجِدِ**، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَمْسِكْ بِنِصَالِهَا**»؟ **قَالَ: نَعَمْ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (سفيان) بعد (عليِّ بن عبد الله) -هو ابنُ المَدينيِّ- : ابنُ عُيَيْنَةَ، و(**عَمْرٌو**): هذا الذي كُنيتُه (**أَبُو مُحَمَّدٍ**): هو عَمرو بن دينار.

قوله: (**مَرَّ رَجُلٌ بِسِهَامٍ فِي الْمَسْجِدِ**): هذا (الرجل) لا أعرف اسمه.

قوله: (**أَمْسِكْ**): هو بقطع الهمزة المفتوحة، وكسر السين، رُباعيٌّ.

قوله: (**قَالَ: نَعَمْ**): القائل (نعم): هو عمرُو بن دينار، أحدُ الأعلام، المَكِّيُّ.

فائدةٌ: إذا قرأ الطالب على الشيخ، وسكت الشيخ على ذلك، وهو غير مُنْكِرٍ له مع إصغائِه وفهْمِه، ولم يُقِرَّ باللفظ بقوله: نعم، وما أشبه ذلك؛ فذهب جمهورُ الفقهاء والمُحدِّثين والنُّظَّار -كما قاله القاضي عياض- إلى صحَّة السَّماع، وأنَّ ذلك غيرُ شرطٍ، وقال: (إنَّه الصَّحيح)، قال: (وشَرَطَه بعضُ الظَّاهِريَّة، وبه عمل جماعةٌ مِنْ مشايخ أهل المشرق)[الإلماع٧٨]، وقال ابنُ الصَّلاح: (وقطع به أبو الفتح سُليم الرازيُّ، وأبو إسحاقَ الشيرازيُّ، وأبو نصر بن الصبَّاغ مِنَ الشَّافِعيِّين، والله أعلم)[3]، وقد قَدَّمْتُ ذلك أيضًا[ح٤٥١].

---

(١) في (أ): (يدفع به)، والمثبت من هامشها من موضع آخر ضرب عليه لتكراره، وهو موافق لمصدره.

(٢) في (أ): (يقرُّ به)، والمثبت من هامشها من موضع آخر ضرب عليه لتكراره، وفي مصدره: (يغرُّ به).

(٣) «علوم الحديث» (ص١٤٢)، والكلام بتمامه في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣٨/٢-٣٩)، وانظر «تدريب الراوي» (٢٠/٢).

٧٠٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا مَرَّ فِي المَسْجِدِ بِأَسْهُمٍ قَدْ أَبْدَى نُصُولَهَا، فَأَمَرَ أَنْ يَأْخُذَ بِنُصُولِهَا، لَا يَخْدِشُ مُسْلِمًا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل عارمٌ[ح٦٠].

قوله: (أَنَّ رَجُلًا مَرَّ فِي المَسْجِدِ بِأَسْهُمٍ): هذا (الرجل) لا أعرف اسمه، كما تَقَدَّمَ أعلاه.

قوله: (قَدْ أَبْدَى): هو معتلٌّ، أي: أظهر، وليس بمهموز، وهذا مَعْرُوفٌ.

٧٠٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ فِي مَسْجِدِنَا أَوْ فِي سُوقِنَا وَمَعَهُ نَبْلٌ؛ فَلْيُمْسِكْ عَلَى نِصَالِهَا -أَوْ قَالَ: فَلْيَقْبِضْ بِكَفِّهِ- أَنْ يُصِيبَ أَحَدًا مِنَ المُسْلِمِينَ مِنْهَا بِشَيْءٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حَمَّاد بن أسامة، و(بُرَيْد): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه بضمِّ المُوَحَّدة، وفتح الراء، و(أَبُو بُرْدَةَ): هو جدُّه، واسمه: الحارث -وقيل: عامر- ابن عبدِ الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار أبي موسى الأشعريِّ/. [٢/٤٠٤أ]

٨- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»

قوله: (يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (يضرب) بالرفع، وأنَّه الروايةُ، وتَقَدَّمَ كلامُ [مَن] أجاز فيه الجزمَ في أوَّل هذا التعليق؛ فانظره[ح١٢١].

٧٠٧٦- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا شَقِيقٌ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ): هو عمر بن حفص بن غِيَاث، وقد تَقَدَّمَ ضبط (غِيَاث)، وأنَّه بكسر الغين، وتخفيف الياء المُثَنَّاة تحت، وفي آخره ثاء مُثَلَّثَة، و(الأَعْمَشُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سليمان ابن مِهْرَان، أبو مُحَمَّدٍ الكاهليُّ القارئُ، و(شَقِيقٌ): هو أبو وائل شقيقُ بن سلمة، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابنُ مسعود بن غافل الهُذَليُّ.

٧٠٧٧- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي وَاقِدٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

قوله: (أَخْبَرَنِي وَاقِدٌ، عَنْ أَبِيهِ): (واقد) هذا: بالقاف، قال الدِّمْيَاطيُّ: (واقد بن مُحَمَّد بن زيد

ابن عبد الله بن عمر بن الخَطَّاب، اتَّفقا عليه(١)، وانفرد مسلمٌ بواقد بن عمرو بن سعد بن معاذ بن النعمان الأشهليِّ(٢)، لا ثالث لهما). انتهى، وقوله: (لا ثالث لهما) يعني: في «البُخاريِّ» و«مسلمٍ»، والله أعلم.

٧٠٧٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ هُوَ أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: «أَلَا تَدْرُونَ أَيَّ يَوْمٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ بِيَوْمِ النَّحْرِ؟»، قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ أَلَيْسَتْ بِالبَلْدَةِ الحَرَامِ؟» قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ»؟ قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ؛ فَإِنَّهُ رُبَّ مُبَلِّغٍ يُبَلِّغُهُ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ»، فَكَانَ كَذَاكَ، قَالَ: لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ حُرِّقَ ابْنُ الحَضْرَمِيِّ، حِينَ حَرَّقَهُ جَارِيَةُ بْنُ قُدَامَةَ؛ قَالَ: أَشْرِفُوا عَلَى أَبِي بَكْرَةَ، فَقَالُوا: هَذَا أَبُو بَكْرَةَ يَرَاكَ.

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَحَدَّثَتْنِي أُمِّي، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ: أَنَّهُ قَالَ: لَوْ دَخَلُوا عَلَيَّ؛ مَا بَهَشْتُ بِقَصَبَةٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى) بعدَ (مسدَّد): هو ابنُ سعيد القَطَّان، شيخ الحُفَّاظ، و(ابْنُ سِيرِينَ): هو مُحمَّد بن سيرين، وقد قَدَّمْتُ بني سيرين كم هم، وكذا بناتُه[ح٦٧]، و(عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرَةَ): هو عبد الرَّحْمَن بن أبي بَكْرة نُفَيْع بن الحارث.

قوله: (وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ هُوَ أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ): هذا (الرجل) هو حُميد بن عبد الرَّحْمَن الحِمْيَريُّ، وقد ذكرتُ ذلك في (كتاب الحجِّ) فراجعه[ح١٧٤١].

قوله: (أَيَّ يَوْمٍ هَذَا؟): (أيَّ) بتشديد الياء، منصوبة.

قوله: (وَأَعْرَاضَكُمْ): هو جمع (عِرْض)، وقد تَقَدَّمَ ما هو[ح٦٧].

قوله: (وَأَبْشَارَكُمْ): هو جمع (بَشَرٍ)، و(البَشَرُ) و(البَشَرة): ظاهرُ جلد الإنسان.

قوله: (رُبَّ مُبَلِّغٍ يُبَلِّغُهُ): (مُبَلِّغ) بكسر اللَّام المُشَدَّدة، اسم فاعل، و(يُبَلِّغُه) بضَمِّ أوَّله، وفتح المُوَحَّدة، وكسر اللَّام المُشَدَّدة، كذا هو مضبوطٌ في أصلنا بالقلم، وهو صحيح.

قوله: (لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا): تَقَدَّمَ الكلام عليه في (كتاب العلم)[ح١٢١].

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٤١٤).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٤١٢).

قوله: (يَضْرِبُ): تَقَدَّمَ أنَّه مَرْفُوعٌ، وتَقَدَّمَ كلامُ مَن أجاز فيه الجزمَ في (كتاب العلم)، وأنَّ الرِّواية بالرفع[ح١٢١].

قوله: (فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ حُرِّقَ ابْنُ الحَضْرَمِيِّ [حِينَ] حَرَّقَهُ جَارِيَةُ بْنُ قُدَامَةَ): (حُرِّقَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، مُشدَّد الراء المكسورة، والوجه: أُحْرِق، و(ابنُ الحضرميِّ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعل، و(جاريةُ ابنُ قُدامةَ): بالجيم وبالمُثَنَّاة تحت، تميميٌّ سعديٌّ، مُختَلَفٌ في صحبته، كذا قال الذَّهَبيُّ[التذهيب٢/١١٣] وغيره[تهذيب التهذيب٢/٤٨]، وذكره الذَّهَبيُّ في «تجريده» من غير أن يذكر فيه خلافًا، بل ذكر فيه ما فيه الجزمُ بصحبته، ولفظه: (جارية بن قُدامة التميميُّ السعديُّ، عمُّ الأحنف، وقيل: ابن عمِّه من بعيد، وسمَّاه عمَّه؛ توقيرًا له، وهو الذي قال له رسولُ الله ﷺ: «لا تغضب»[حم١٥٩٦٤]، عس[(١)])[التجريد١/٧٥]؛ يعني: أخرج له النَّسائيُّ في «مسند عليٍّ»، وقد رَقَم عليه علامة «مسند أحمد»[حم١٥٩٦٤]؛ فاعلمه، وأمَّا ابن عَبْدِ البَرِّ؛ فإنَّه ذكره في «الاستيعاب» ونَسَبَه، وذكر الاختلاف في نَسبِه، ثمَّ قال: (يُعَدُّ في البَصريِّين، روى عنه أهلُ المدينة وأهل البصرة، وكان من أصحاب عليٍّ رضي الله عنه في حُروبه)، وذكر هذه القصَّة، ثمَّ قال: (روى هشام بن عروة، عن أبيه، عن الأحنف بن قيس: أنَّه أخبره ابنُ عمٍّ له -وهو جارية بن قدامة-: أنَّه قال: يا رسول الله؛ قل لي قولًا؛ ينفَعْني...) فذكر الحديث[الاستيعاب١/١٢٦]، وفي هذا جَزْمٌ بصحبته، والله أعلم، قال الذَّهَبيُّ في «تذهيبه»: (له عنِ النَّبيِّ ﷺ، وعن عليٍّ، وشهد مع عليٍّ صفِّين أميرًا على بني تميم، وعنه: الأحنف والحسن البصريُّ، قال أحمد العِجْليُّ: تابعيٌّ ثقة، وقال غيره: كان يقال له: مُحرِّق؛ لأنَّه أحرق ابن الحضرميِّ بالبصرة، وكان معاوية قد وجَّه به إلى البصرة ينعى قتل عثمان، ويَسْتَنْفِر أهلَها على قتال عليٍّ رضي الله عنه، وكان جاريةُ شجاعًا مِقْدَامًا فاتِكًا فصيحًا)[تذهيب٢/١١٣]، أخرج له النَّسائيُّ في «مسند عليٍّ رضي الله عنه»، كما تَقَدَّمَ[(٢)].

وأمَّا (ابن الحضرميِّ) فاسمه عبد الله بن الحضرميِّ، حاصر جاريةُ عبدَ الله بنَ الحضرميِّ في دار سنبيل[(٣)]، ثمَّ حرَّق عليه، وكان معاوية بعث عبد الله بن الحضرميِّ؛ ليأخذ البصرة وبها زيادٌ خليفةٌ

---

(١) إنَّما رمز بعده: (ب دع) أي: ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/١٢٦)، وابن منده في «معرفة الصحابة»، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/٦٠٧).

(٢) هذا بناء على ما ذكره عن الذهبي أنه رمز بعد: (عس)، وتقدم التنبيه على أنَّ الذهبي رمز في «تجريد أسماء الصحابة» بعد الحديث آخر الترجمة: (ب دع) أي: ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/١٢٦)، وابن منده في «معرفة الصحابة»، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/٦٠٧)، وأما جارية؛ فحديثه في «مسند أحمد» (٣/٤٨٤) وغيره.

(٣) في (أ): (سبل)، ولعلَّه تحريف، والمثبت من «المحبَّر» لابن حبيب (ص٢٩٠) و«تاريخ الطبري» (٥/١١٢) =

لابن عَبَّاس، فنزل عبد الله بن الحضرميِّ في بني تميم، وتحوَّل زياد إلى الأزد، وكتب إلى عليٍّ، فوجَّه إليه أعين بن ضُبَيعة المجاشعيَّ، فقُتِل، فبعث جاريةَ بنَ قُدامة، والله أعلم.

قوله: (أَشْرِفُوا عَلَى أَبِي بَكْرَةَ): هو بفتح الهمزة، وكسر الرَّاء، رُباعيٌّ، وهو أمرٌ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَحَدَّثَتْنِي أُمِّي، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ): (عبد الرَّحْمَن) هذا: هو ابنُ أبي بَكْرَة نُفَيع بن الحارث، و(أُمُّه) التي حدَّث عنها هنا: هي أمُّ عبد الرَّحْمَن بن أبي بكرة، ولا أعرف اسمها، أخرج لها البُخاريُّ فقط، قال في «الميزان»: (عن أبي بَكْرة، وعنها ابنُها، لكن خرَّج لها البُخاريُّ مع جهالة حالها). انتهى[الميزان ٤/٦١٥].

قوله: (مَا بَهَشْتُ بِقَصَبَةٍ): (بَهَشْتُ) بفتح المُوَحَّدة، والهاء، وإسكان الشين المُعْجَمَة، ثمَّ تاء المتكلِّم المضمومة، قال الدِّمْيَاطيُّ: (أي: [ما] مددتُ يدي إليها، ولا تناولتُها؛ لأدافعَ بها، وقيل: معناه: ما قاتلتُ). انتهى، والقولان في «المطالع»[١/٥٤٧]، وفي «النِّهاية»: (ما أقبلتُ وأسرعتُ إليهم أدفَعُهم عنِّي بقصبة). انتهى.

٧٠٧٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِشْكَابَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَرْتَدُّوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ(١) بْنُ إِشْكَابَ(٢): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ): كذا في أصلنا القاهريِّ: (مُحَمَّد بن إشكاب)، وفيه نظرٌ، والصَّواب: أحمد بن إشكاب، وكذا ذكره المِزِّيُّ: (أحمد بن إشكاب)، وعلى الصواب: هو في أصلٍ آخرَ لنا دمشقيٍّ ليس غير، و(مُحَمَّد): حدَّث عنه البُخاريُّ، وهو مُحَمَّد بن الحسين ابن إبراهيم، قال الجَيَّانيُّ: (لم يروِ له البُخاريُّ شيئًا، وقيل: إنَّه روى عنه)(٣)، وقد قَدَّمْتُ أنَّ (إشكاب)

= و«تاريخ خليفة بن خياط» (ص١٤٨)، وسمَّاه البلاذري في «أنساب الأشراف» (١٩٢/٣) وابن الأثير في «الكامل» (٧١٣/٢): (سنبيل السعدي) وذَكَرا أنَّ قصر سنبيل كان لفارس قديمًا، ثم صار إلى سنبيل السعدي، قال البلاذري: (وَكَان نزول ابن الحَضْرَمِيِّ في بَنِي تَمِيمٍ فِي دار سنبيل، وبعض البصريين يقول: صنبيل)، وجاء في «أسد الغابة» (٣٥٩/١): (دار ابن سنبيل)، وكذا جاء في «المُحْكَم» (٦٥٣/٨) حيث قال: (وابنُ سِنْبِيل رجُل بصريٌّ، أَحْرَق جارِيةُ بن قُدامة -وهو من أَصحاب عَلِيٍّ رضي الله عنه- خمسين رجلًا من أَهل البصرة في داره، ويقال: ابن صِنْبِيل)، وتحرَّف في «لسان العرب» و«تاج العروس» مادَّة (سنبل): إلى (ابن سِنْبِلٍ... ويقال: ابن صِنْبِلٍ).

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أَحْمَدُ)، وكتب في هامش (ق): (صوابه: أحمد بن إشكاب).

(٢) في «اليونينيَّة»: (إشكابٍ)، مصروفٌ.

(٣) هو مفهوم كلام الجياني في «تقييد المهمل» (٥٥٠/٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٧٩/٢٥).

بكسر الهمزة لا ينصرف؛ للعُجمة والعلميَّة[ح٤١٧٠]، وقد قَدَّمْتُ كلام الجَيَّانيِّ، ولفظه: (ابن إشكاب، وابن إشكاب: رجلان يروي البُخاريُّ عنهما؛ **أحدهما**: أحمد بن إشكاب أبو عبد الله الصَّفَّار، سكن مصر، قال/ [٢/٤٠٤ب] ابنُ مَعِين: أحمد بن مَعْمَر بن إشكاب الكوفيُّ بمصر، ويقال فيه: أحمد بن عبد الله بن إشكاب، سمع مُحَمَّد ابن فُضَيل، يقال فيه: ابن إشكاب، وابن إشكيب، [وابن شكيب]، حدَّث عنه البُخاريُّ في «عمرة الحديبية»[ح٤١٧٠]، وفي «الفتن»[ح٧٠٧٩]، وبآخرِ حديثٍ في «الجامع»[ح٧٥٦٣](١)، **والثَّاني**: الحسين بن إبراهيم ابن إشكاب البغداديُّ العامريُّ والد مُحَمَّد وعليٍّ(٢)، ويقال: إنَّ البُخاريَّ حدَّث في «الجامع» عن ابنيه مُحَمَّد[ح٣٧٤٨،٤٢٥٢،٦٩٢٠] وعليٍّ[٥٠٢٦] عنه)، انتهى[التقييد٢/٥٤٩]، قال الدِّمْيَاطيُّ تجاه مُحَمَّد بن إشكاب ما لفظُه: (أبو جعفر مُحَمَّد بن إبراهيم بن(٣) الحسين بن إبراهيم بن الحرِّ بن زَعْلان العامريُّ، النَّسائيُّ الأصلِ، البغداديُّ، أخو أبي الحسن عليٍّ الأكبر، و«إشكاب» لقبٌ لأبيهما الحسين، روى عن مُحَمَّد بن إشكاب البُخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وُلِد سنة إحدى وثمانين ومئة، ومات يوم الثُّلاثاء يوم عاشوراء سنة إحدى وستِّين ومئتين، وروى عن أخيه عليٍّ الأكبر أبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه، مات لأربع بقين من شوَّال سنة إحدى وستِّين ومئتين، وفي هذه السَّنة مات مسلم في رجب منها، ومات البُخاريُّ قبلهم ليلة السَّبت يوم الفطر سنة ستٍّ وخمسين ومئتين). انتهى، وما قاله هذا الحافظ الدِّمْيَاطيُّ صحيحٌ في نفسه، لكن الرَّجلُ المذكورُ هنا إنَّما هو أحمدُ بن إشكاب، لا مُحَمَّدُ بن إشكاب الذي نسبه الدِّمْيَاطيُّ، والله أعلم، وإن كان (مُحَمَّدُ بن إشكاب) روى عنه البُخاريُّ في «صحيحه» لكن مقرونًا في (عُمرة القضاء)[ح٤٢٥٢]، وأمَّا أخوه عليٌّ؛ فأخرج له أبو داود، وابنُ ماجه، ولم يخرِّج له الباقون شيئًا(٤)، وقد تَقَدَّمَ كذلك في كلام الدِّمْيَاطيِّ، لكن لم أرهم رقموا عليه: (س)، ولا (ن) كما وقع في كلام الدِّمْيَاطيِّ، لكن عَبْد الغَنيِّ في «الكمال» قال: (روى عنه أبو داود، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه)[٧/٣٦٤]، فقلَّده الدِّمْيَاطيُّ، والله أعلم.

و(مُحَمَّد بن فُضَيل) بضَمِّ الفاء، وفتح الضَّاد.

قوله: (يَضْرِبُ): تَقَدَّمَ أنَّ الرواية بالرَّفع، وتَقَدَّمَ في أوَّل هذا التعليق مَن أجاز فيه الجزمَ بتقدير شرطٍ، والله أعلم[ح١٢١].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١/٢٦٧).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٦/٣٥٠).

(٣) كذا تبعًا لهامش (ق): (محمد بن إبراهيم بن الحسين بن إبراهيم)، وإنما هو (محمد بن الحسين بن إبراهيم بن الحر).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٣٧٩).

٧٠٨٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ بْنَ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ جَدِّهِ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ: «اسْتَنْصِتِ النَّاسَ»، ثُمَّ قَالَ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

قوله: (عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ): هو اسمُ فاعلٍ مِن (أدرك)، وهذا مَعْرُوفٌ عند أهله، و(أَبُو زُرْعَةَ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ اسمه هرم، وقيل غير ذلك، وجدُّه (جَرِيرٌ): هو ابنُ عبد [الله] البَجَليُّ الصَّحَابيُّ المشهور، يُوسفُ هذه الأمَّة، تَقَدَّمَ بعض ترجمته رضي الله عنه.

٩- بابٌ: تَكُونُ فِتْنَةٌ القَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ القَائِمِ

٧٠٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَحَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «سَتَكُونُ فِتَنٌ القَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ القَائِمِ، وَالقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ المَاشِي، وَالمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا؛ تَسْتَشْرِفْهُ، فَمَنْ وَجَدَ فِيهَا مَلْجَأً أَوْ مَعَاذًا؛ فَلْيَعُذْ بِهِ».

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ اسمه عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف الزُّهْريُّ.

قوله: (قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَحَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ[1]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): روى هذا الحديث البُخاريُّ هنا عن مُحَمَّد بن عُبيد الله، عن إبراهيم -هذا ابن سعد بن إبراهيم ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف الزُّهْرِيُّ- عن صالح، عن الزُّهْرِيِّ به، والحاصل: أنَّه رواه البُخاريُّ بطريقين؛ الأولى: عن مُحَمَّد بن عبيد الله، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وبطريقٍ أخرى: عن مُحَمَّد بن عبيد الله، [عن إبراهيم]، عن صالح، عن الزُّهْرِيِّ، عن سعيد بن المُسَيَّب، عن أبي هريرة، والله أعلم، وليس الثاني تعليقًا؛ فاعلمه.

٧٠٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «سَتَكُونُ فِتَنٌ القَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ القَائِمِ، وَالقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ المَاشِي، وَالمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا؛ تَسْتَشْرِفْهُ، فَمَنْ وَجَدَ مَلْجَأً أَوْ مَعَاذًا؛ فَلْيَعُذْ بِهِ».

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ابْنِ شِهَابٍ).

قوله: (مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا؛ تَسْتَشْرِفْهُ): (تَشَرَّف) بفتح المُثَنَّاة فوق، وبالشين المُعْجَمَة، ثمَّ راء مُشَدَّدة مفتوحتين، وبالفاء، كذا هو مضبوط في أصلنا بالقلم، ولم يتعرَّض ابنُ قُرْقُول لضبطه في «البُخاريِّ»، بل قال: (رويناه في «مسلمٍ»)، فذكر ضبطين في (تشرَّف)[مطالع ٣٥/٦]، وهما مشهوران، وقال الشيخ محيي الدين النَّوويُّ في «شرح مسلم» ما لفظه: (رُوِي على وجهين مشهورين؛ **أحدهما**: فتح التاء المُثَنَّاة فوق والشين والرَّاء، **الثاني**: بضَمِّ الياء، وإسكان الشِّين، وكسر الرَّاء، وهو مِنَ الإشراف للشَّيء، وهو الانتصابُ، والتَّطلُّع إليه، والتَّعرُّض له، ومعنى «تستشرفه»: تقلبه(١) وتصرعه، وقيل: هو من الإشراف بمعنى: الإشفاء على الهلاك، ومنه: أشفى المريضُ على الموت وأشرف). انتهى[شرح مسلم ٢١٧/١٨].

قوله: (مَلْجَأً): هو بفتح الميم، وإسكان اللَّام، وبالجيم، وفي آخره همزة، أي: عاصمًا وموضعًا يلتَجِئ إليه ويعتزل فيه.

قوله: (فَلْيَعُذْ بِهِ) أي: فلْيَعتزِل إليه.

١٠- بَابٌ: إِذَا التَقَى المُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا

٧٠٨٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ: **حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ رَجُلٍ لَمْ يُسَمِّهِ، عَنِ الحَسَنِ** قَالَ: خَرَجْتُ بِسِلَاحِي لَيَالِيَ الفِتْنَةِ، فَاسْتَقْبَلَنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ: أُرِيدُ **نُصْرَةَ ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللهِ** ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا تَوَاجَهَ المُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا؛ فَكِلَاهُمَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ**»، قِيلَ: فَهَذَا القَاتِلُ، فَمَا بَالُ المَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ».

قَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: فَذَكَرْتُ هَذَا الحَدِيثَ لِأَيُّوبَ وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ يُحَدِّثَانِي بِهِ، فَقَالَا: إِنَّمَا رَوَى هَذَا(٢) الحَسَنُ، عَنِ الأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.

٧٠٨٣م- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ بِهَذَا.

وَقَالَ مُؤَمَّلٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَيُونُسُ وَهِشَامٌ وَمُعَلَّى بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الحَسَنِ، عَنِ الأَحْنَفِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، **وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، وَرَوَاهُ بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.**

وَقَالَ غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، **عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، **وَلَمْ يَرْفَعْهُ سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ.**

---

(١) في (أ): (وتقبله)، وكذا في مصدره: (تقبله) بدون واو، ولعل المثبت هو الصواب.

(٢) في هامش الأصل: (لا س: الحديث، صح).

قوله: (**حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يُسَمِّهِ، عَنِ الحَسَنِ**): أمَّا (حَمَّاد) فهو ابن زيد، و(الرجل) المبهم لا أعرفه، وقال شيخنا: (يُشبه أن يكون الرجل الذي لم يسمِّه حَمَّادٌ هو هشام بن حسَّان أبو عبد الله القردوسيُّ، كما قال الإسماعيليُّ في «صحيحه»: «حَدَّثَنَا الحسنُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن عبيد بن حسَّان: حَدَّثَنَا حَمَّاد بن زيد: حَدَّثَنَا هشامٌ، عن الحسن...»؛ فذكره، وتوضِّحه روايةُ النَّسائيِّ: «عن عليِّ ابن مُحَمَّد، عن خلف بن تميم، عن زائدة، عن هشام، عن الحسن...»؛ الحديث(١))[التوضيح٣٢/٣٢٦]، و(هشامُ ابنُ حسَّان): هو القردوسيُّ، أخرج له الجماعة، وهو ثقةٌ إمامٌ كبيرُ الشأن، له ترجمة في «الميزان»(٢)، وقال بعضُ حفَّاظ مصر المُتأخِّرين: (هو عمرو بن عبيد رأس الاعتزال، وإنَّما ساق الحديث من طريقه؛ ليبيِّن غلطه فيه). انتهى[هُدى٣٥٩].

و(الحسن): هو ابنُ أبي الحسن البصريُّ، وقد اختُلِف في سماع الحسن مِن أبي بكرة، فقال الدَّارَقُطْنيُّ: لم يسمع منه، وله عنه في هذا الكتاب عدَّة أحاديثَ؛ وفيها: التصريح بالإخبار، وفي بعضها: التصريح بالسماع[ح٢٧٠٤، ٣٧٤٦، ٧١٠٩]، وقد ذكرتُ ذلك فيما مضى[ح٧٨٣]، و(أبو بكرة): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه نُفَيع بن الحارث بن كَلَدَة، وقيل في اسمه غير ذلك، وكذا في اسم أبيه[ح٣١].

قوله: (**قَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: فَذَكَرْتُ هَذَا الحَدِيثَ لِأَيُّوبَ وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ يُحَدِّثَانِي بِهِ، فَقَالَا: إِنَّمَا رَوَى هَذَا الحَسَنُ عَنِ الأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ**): اعلم أنَّ هذا الحديث أخرجه البُخاريُّ في (الإيمان) -بكسر الهمزة-[ح٣١] و(الدِّيات)[ح٦٨٧٥] عن عبد الرَّحْمَن بن المبارك، عن حَمَّاد بن زيد، عن أيُّوب ويونس؛ كلاهما عن الحسن، عن الأحنف بن قيس قال: ذهبت لأنصر هذا الرجل، فلقيني أبو بكرة...؛ فذكره، وأخرجه هنا في (الفتن) عن عبد الله بن عبد الوهَّاب الحجبيِّ، عن حَمَّاد بن زيد، عن رجلٍ لم يُسَمِّه، عن الحسن، قال حَمَّاد: فذكرتُه لأيُّوب ويونس وأنا أُريدُ أن يحدِّثاني، فقالا: إنَّما روى الحسنُ هذا عنِ الأحنف، عن أبي بَكْرة، قال البُخاريُّ: (وقال مُؤَمَّل: عن حَمَّاد بن زيد، عن أيُّوب ويونس [وهشام] ومُعَلَّى بن زياد، عن الحسن، عن الأحنف...)، قال: (ورواه مَعْمَرٌ عن أيُّوب، ورواه بكَّار بن عبد العزيز بن أبي بكرة، عن أبيه، عن أبي بكرة)، قال شيخُنا: (يشبه أن يكون الرجل الذي لم يسمِّه حَمَّاد: هو هشام بن حسَّان أبو عبد الله القُردوسيُّ، كما قال الإسماعيليُّ في «صحيحه»)، فذكره مِن عند الإسماعيليِّ بإسناده إلى حَمَّاد بن زيد، عن هشام،

---

(١) لم أجده عند النسائي بهذا الإسناد.

(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/٢٩٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠/١٨١).

عن الحسن...؛ فذكره، كما ذكرتُه قُبَيل هذا، قال شيخنا: (وتوضِّحه رواية النَّسائيِّ)، فذكره مِن عنده بإسناده إلى زائدة، عن هشام، عن الحسن...؛ الحديث، وقد تَقَدَّمَ ذلك قريبًا، قال: (ورواه[(١)] في «الإيمان» عن عبد الرَّحْمَن بن المبارك: حَدَّثَنَا حَمَّاد بن زيد: حَدَّثَنَا أيُّوب ويونس، عنِ الحسن، [عن الأحنف]، عن أبي بكرة، فيجوز أن يكون أحدهما، وأن يكون ما ذكره البُخاريُّ بعدُ، والتعليقُ عن مُؤمَّل أخرجه الإسماعيليُّ عن أبي يَعلى: حَدَّثَنَا أبو موسى: حَدَّثَنَا مُؤمَّل بن إسماعيل...؛ فذكره، ثمَّ ذكره الإسماعيليُّ من طريق أخرى)، انتهى[التوضيح٣٢/٣٢٦]، وقد تَقَدَّمَ ما قاله بعضُ الحُفَّاظ المُتَأخِّرين أعلاه.

قوله: (**نُصْرَةَ ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ**): هو عليُّ بن أبي طالب، كما تَقَدَّمَ عزوه.

قوله: (**إِذَا تَوَاجَهَ المُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا؛ فَالقَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّارِ**[(٢)]): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٣١]، وكلامُ القرطبيِّ في «تذكرته»، وهو: (قال علماؤنا: ليس هذا الحديث في أصحاب رسول الله ﷺ...، إلى أن قال: فحديث أبي بكرة -يعني: هذا- محمولٌ على ما إذا كان القتال على الدُّنيا، وقد جاء ذلك منصوصًا فيما سمعناه مِن مشايخنا: إذا اقتتلتم على الدُّنيا؛ فالقاتل والمقتول في النَّار، خرَّجه البزَّار[(٣)]).

[٢/٤٠٥أ] انتهى[التذكرة٥٩٢]، وقد تَقَدَّمَ هذا بزيادة، وأبو بكرة حمله على العموم، كما هنا، وتَقَدَّمَ[ح٣١]، والله أعلم/.

قوله: (**لِأَيُّوبَ**): هو أيُّوبُ بنُ أبي تميمةَ السَّخْتِيَانيُّ.

قوله: (**وَقَالَ مُؤَمَّلٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ...**) إلى آخره: تَقَدَّمَ قريبًا عزوُه، و(مُؤَمَّل) بتشديد الميم المفتوحة، اسم مفعول، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (**وَيُونُسُ**): هو ابنُ عُبَيد، تَقَدَّمَ.

قوله: (**وَهِشَامٌ**): هو ابنُ حسَّان القردوسيُّ، تَقَدَّمَ.

قوله: (**وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ**): هو ابنُ راشد، و(**أَيُّوبُ**): هو السَّخْتِيَانيُّ، تَقَدَّمَ أعلاه، وما رواه مَعْمَر عن أيُّوب أخرجه مسلم في (الفتن) عن حجَّاج بن الشاعر، عن عبد الرَّزَّاق، عن مَعْمَر، عن أيُّوب، عن الحسن به[م(٢٨٨٨)(١٥)]، وأخرجه أبو داود فيه عن مُحَمَّد بن المُتوكِّل العسقلانيِّ عن عبد الرَّزَّاق به؛ مختصرًا[د٤٢٦٩]، وأخرجه النَّسائيُّ في (المحاربة) عن أحمد بن فَضَالة عن عبد الرَّزَّاق به[س٧/١٢٥].

---

(١) أي: البخاري.

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَكِلَاهُمَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ).

(٣) لم أقف عليه في «مسند البزار»، وعزاه له الحافظ في «الفتح» (٣٧/١٣).

قوله: (وَرَوَاهُ بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ): هو بكَّارُ بنُ عبد العزيز بن أبي بَكْرة، روى عن أبيه، وعمَّته كبشة، وعنه أبو عاصم، والأصمعيُّ، وخالد بن خِدَاش، وجماعةٌ، قال إسحاق الكوسج عن ابنِ مَعِين: صالح، وقال ابنُ عديٍّ: (أرجو أنَّه لا بأس به، وهو مِنَ الضعفاء الذين يُكتَب حديثُهم) [الكامل٢/٤٣]، أخرج له البُخاريُّ، والتِّرْمِذيُّ، وأبو داود، وابن ماجه، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣٤١/١](١)، وما رواهُ بكَّار به لم أره في شيءٍ مِنَ الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، والله أعلم(٢).

قوله: (وَقَالَ غُنْدَرٌ): تَقَدَّمَ ضبطه مرارًا، وأنَّه مُحَمَّد بن جعفر[ح٨٧]، و(مَنْصُورٌ): هو ابنُ المُعتمِر، و(رِبْعِيٌّ): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر الرَّاء؛ كالمنسوب إلى (الرَّبيع)، وهو ابن حِراش؛ بالحاء المُهْمَلَة، تَقَدَّمَ، وكذا هو منسوب في نسخة إلى أبيه، و(أَبُو بَكْرَةَ): تَقَدَّمَ أنَّه نُفَيع بن الحارث[ح٣١]، وتعليقُ (غُنْدُر) أخرجه مسلم في (الفتن) عن أبي بكر ابن أبي شيبة، وابن مثنَّى، وابن بشَّار؛ ثلاثتهم عن غُنْدَر به[م(٢٨٨٨)(١٦)]، وأخرجه ابن ماجه في (الفتن) عن بُنْدَار عن غُنْدَر به[ق٣٩٦٥].

قوله: (وَلَمْ يَرْفَعْهُ سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ): حديث سفيان في ذلك موقوفًا أخرجه النَّسائيُّ في (المحاربة) عن أحمد بن سليمان، عن معلَّى، عن سفيان، عن منصور؛ موقوفًا[س١٢٤/٧].

١١ - بَابٌ: كَيْفَ الأَمْرُ إِذَا لَمْ تَكُنْ جَمَاعَةٌ؟

٧٠٨٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ: حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ الحَضْرَمِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا إِدْرِيسَ الخَوْلَانِيَّ: أَنَّهُ سَمِعَ حُذَيْفَةَ بْنَ اليَمَانِ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللهُ بِهَذَا الخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَفِيهِ دَخَنٌ»، قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ»، قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ؛ دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا؛ قَذَفُوهُ فِيهَا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ صِفْهُمْ لَنَا، قَالَ: «هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا»، قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَلْزَمُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ»، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟ قَالَ: «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الفِرَقَ كُلَّهَا وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ المَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ».

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠١/٤).

(٢) عزاه الحافظ في «فتح الباري» (٣٧/١٣)، وأخرجه بسنده من طريق الطبراني في «تغليق التعليق» (٢٧٩/٥).

قوله: (**حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ**): هو عبد الرَّحْمَن بن يزيد بن جابر، و(**بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ**): **تَقَدَّمَ** مرارًا أنَّه بضَمِّ المُوَحَّدة، وبالسين المُهْمَلَة، و(**أَبُو إِدْرِيْسَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عائذ الله بن عبد الله، و(**حُذَيْفَةُ ابْنُ اليَمَانِي**): تَقَدَّمَ أنَّ الصَّحيح إثبات الياء فيه، وأنَّه اسمه حُسَيل، ويقال: حِسْل، وتَقَدَّمَ نسبه، وهو صحابيٌّ أيضًا كابنه حذيفة.

قوله: (**فَهَلْ**[1] **بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟**): قال القاضي عياض: (قيل: المراد بالخير بعد الشَّرِّ: أيَّام عمر بن عبد العزيز)[إكمال المعلم٦/٢٥٥].

قوله: (**وَفِيهِ دَخَنٌ**): هو بفتح الدَّال المُهْمَلَة، والخاء المُعْجَمَة، وبالنُّون، وهو الدُّخَان، أي: هو غير صافٍ ولا خالصٍ، بل كدرٌ؛ كالشيء الذي أصابه الدُّخَان فغيَّر لونه، أي: فساد واختلاف، شُبِّه بدُخَان الحطب الرَّطْب؛ لما بينهم مِن الفساد الباطن تحت الصلاح الظاهر، والله أعلم.

قوله: (**يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي**): كذا في الأصل، وفي الهامش نسخةٌ وعليها (صح): (هَدْيٍ)[2]، ضبطه الأَصيليُّ والقابسيُّ مرَّة بضَمِّ الهاء، وبالوجهين قيَّدناه في غير موضع، قاله في «المطالع»؛ يعني: هُدًى وهَدْيٍ[مطالع٦/١١٧].

قوله: (**تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ**): المراد: الأمراء بعد عمر بن عبد العزيز رحمة الله عليه، أي: يأتون بما تَعْرِفُ وبما تُنكِرُ.

قوله: (**دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ**): (الدُّعاة): جمع (داعٍ)، وعند الطَّبَريِّ: (رُعاة) بالراء، قال ابنُ قُرْقُول: (والأوَّل أظهر؛ لقوله: «مَن أجابهم؛ قذفوه إليها»، وعند الصَّدفيِّ: «دُعاءٌ»، وهو بمعنى الأوَّل)[مطالع٣/٤١].

قوله: (**مِنْ جِلْدَتِنَا**): هو بكسر الجيم، وإسكان اللَّام، أي: مِنْ جِنسِنا وجيلنا، و(الأجلاد): الأشخاص، وقد يكون المراد به: لونَ الجِلْدة، أي: بِيض، قاله ابنُ قُرْقُول[مطالع٢/١٢٧].

قوله: (**وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ**[3]): وتَقَدَّمَ أنَّ (أنْ) بفتح الهمزة وإسكان النُّون، كذا أحفظه، وهي مُخَفَّفة من الثقيلة، و(تعضُّ) بالرَّفع، وكذا رأيتُه عن الأشيريِّ[4]، وفي أصلنا: (أنْ تعضَّ) بالنَّصب على أنَّ

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وَهَلْ).
(٢) وهي رواية الحمُّويي والمستملي.
(٣) في هامش (ق): («تعضُّ»؛ لأنَّها ليست بـ«أن» النَّاصبة، وإنَّما هي مُخَفَّفة من الثقيلة، وقد تَقَدَّمَ الكلام عليها).
(٤) هو الإمام العلَّامة الحافظ النَّحْويُّ أبو محمَّد عبد الله بن محمد بن عبد الله الأشيريُّ السَّرَقُسْطيُّ الصنهاجيُّ الأندلسيُّ، =

(أنْ) ناصبةٌ الفعلَ المضارعَ، وفي غير أصلنا كما ضبطتُه أوَّلًا، وعليه: (صح)، والذي في أصلنا مضبوطًا فيه نظرٌ؛ وذلك لأنَّ بعض فضلاء الدَّماشقة من أصحابنا القدماء في القاهرة في سفري للحجِّ سنة ثلاثَ عشرةَ وثمان مئة بدمشق قال لي: كيف تقرأُ هذا المكان، فذكرتُ له: بالرَّفع وبالنَّصب؛ فالرَّفع على أنَّ (أنْ) مُخَفَّفةٌ من الثقيلة، وما بعدها مَرْفُوعٌ، فذكر لي أنَّ أبا حيَّان قال: إنَّ (أنْ) الناصبة لا تلي (لو)، وغالبُ ظنِّي أنَّه عزاه إلى «ارتشاف الضَّرَب» لأبي حيَّان شيخ شيوخنا، والله أعلم، ثمَّ إنِّي راجعتُ «الارتشاف»، فلم أرَ ذلك في مكانه، ولا في (لو)، لكن في «المغني» لابن هشام الإمام جمال الدين القاهريِّ في (لو) معناه، والله أعلم[1]، ورأيتُ بعضَ أصحابنا ومَن قرأ عليَّ أنَّه سأل عنه أباه -يعني به: الإمام عزَّ الدين ابن[2] الحاضريِّ- فقال بأنَّه يجوزُ الشَّيئان، والله أعلم، و(تَعضّ) بفتح التاء المُثنَّاة فوق، والعين المُهمَلَة، وتشديد الضاد المُعْجَمَة غير المُشالة.

١٢- بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يُكَثِّرَ سَوَادَ الفِتَنِ وَالظُّلْمِ

قوله: (سَوَادَ الفِتَنِ): (السَّواد): الجماعة.

٧٠٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا حَيْوَةُ وَغَيْرُهُ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الأَسْوَدِ، وَقَالَ اللَّيْثُ: عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ قَالَ: قُطِعَ عَلَى أَهْلِ المَدِينَةِ بَعْثٌ، فَاكْتُتِبْتُ فِيهِ، فَلَقِيتُ عِكْرِمَةَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَنَهَانِي أَشَدَّ النَّهْيِ، ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ أُنَاسًا مِنَ المُسْلِمِينَ كَانُوا مَعَ المُشْرِكِينَ يُكَثِّرُونَ سَوَادَ المُشْرِكِينَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَيَأْتِي السَّهْمُ فَيُرْمَى، فَيُصِيبُ أَحَدَهُمْ فَيَقْتُلُهُ، أَوْ يَضْرِبُهُ فَيَقْتُلُهُ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾.

قوله: (حَدَّثَنَا حَيْوَةُ وَغَيْرُهُ): تَقَدَّمَ ضبط (حَيْوَة)[ح٣٦٩٤]؛ وهو ابنُ شُرَيح بن صفوان، التُّجِيبيُّ المِصريُّ، تَقَدَّمَ مترجمًا، لا حَيْوَة بن شُرَيح بن يزيد الحضرميُّ أبو العَبَّاس الحمصيُّ، هذا الثاني شيخ البُخاريِّ[ح٩٤٤]، وليس هو في تلك الطبقة، والله أعلم.

قوله: (وَغَيْرُهُ): (غيره): هو عبد الله بن لَهِيعة القاضي، روى له مسلم مقرونًا بعمرو بن

= والأشيريُّ نسبة إلى أشير؛ حصنٍ بالمغرب، كان من كبار المالكيَّة، فاضلًا ثقةً حافظًا صالحًا، توفِّي سنة (٥٦١هـ)، انظر «إنباه الرواة» (٢/١٣٧)، «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٤٦٦)، «الوافي بالوَفَيات» (١٧/٢٨٩).

(١) لعل مراده ما ذكره في «مغني اللبيب» (ص٣٥٥) من أنَّ (أنَّ) تقع بعد (لو).

(٢) كذا في (أ)، بزيادة: (ابن)، وعز الدين محمد بن خليل وكذا ولداه العز محمد والشهاب أحمد منسوبون إلى حاضر من أعمال حلب، انظر «معجم البلدان» (٢/٢٠٦)، «الضوء اللامع» (١١/١٩٧). ينظر شرح الحديثين ٢٥٢٨، ٣٦٠٦.

الحارث[م(٦٢٤)(١٩٧)]، وروى البُخاريُّ[ح٤٥٩٦، ٥٦٩٧، ٧٠٨٥، ٧٣٠٧] والنَّسائيُّ(١) له أحاديث مقرونًا فيها بثقةٍ، ولم يصرِّحا باسمه، ففي بعضها: ابنُ وهب عن حيوة بن شُرَيح وفلان، وفي بعضها: عن عَمرو ابن الحارث ورجلٍ آخرَ، والله أعلم، وقد قَدَّمْتُ ذلك أيضًا في مكانٍ آخرَ[ح٢٩٥٤، ٤٥٩٦، ٥٦٩٧](٢)، و(أَبُو الأَسْوَدِ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن نوفل بن الأسود بن نوفل بن خويلد بن أسد ابن عبد العزَّى القرشيُّ الأسديُّ المدنيُّ). انتهى(٣).

قوله: (قُطِعَ عَلَى أَهْلِ المَدِينَةِ بَعْثٌ): (قُطِعَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(بَعْثٌ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعل، و(البَعْثُ): اسمُ المبعوث، أي: المُرسَل والمُوجَّه، وهو مِن باب تسمية المفعول بالمصدر.

قوله: (فَاكْتُتِبْتُ فِيهِ): (اكتُتِبْتُ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وفي آخره تاءُ المتكلِّم المضمومة، وهذا ظاهِرٌ/. [٢/٤٠٥ب]

قوله: (أَنَّ أُنَاسًا مِنَ المُسْلِمِينَ): هؤلاء (الناس) لا أعرفُهم بأعيانهم، وقد ذكرتُ في (سورة النساء) ما نقله بعض حُفَّاظ العَصْرِ في ذلك[ح٤٥٩٦].

قوله: (يُكَثِّرُونَ): هو بتشديد الثَّاء المُثَلَّثَة.

قوله: (سَوَادَ المُشْرِكِينَ): تَقَدَّمَ أنَّ (السواد): الجماعةُ، قريبًا.

قوله: (فَيُرْمَى): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

١٣- بَابٌ: إِذَا بَقِيَ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ

قوله: (فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ): (الحُثَالَة) بضَمِّ الحاء المُهْمَلَة، وتخفيف الثاء المُثَلَّثَة، وحثالة كلِّ شيءٍ: رُذالتُه، وكذلك الحُفالة والحُشارة.

٧٠٨٦- **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ:** حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، حَدِيثَيْنِ؛ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الآخَرَ، **حَدَّثَنَا: «أَنَّ الأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ**، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ القُرْآنِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ»، وَحَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِهَا قَالَ: «يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ **فَتُقْبَضُ الأَمَانَةُ** مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ **أَثَرُهَا** مِثْلَ أَثَرِ الوَكْتِ، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ **فَيُقْبَضُ**، فَيَبْقَى فِيهَا أَثَرُهَا مِثْلَ **أَثَرِ المَجْلِ**؛ كَجَمْرٍ دَحْرَجْتَهُ عَلَى رِجْلِكَ، **فَنَفِطَ**، فَتَرَاهُ **مُنْتَبِرًا** وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، وَيُصْبِحُ النَّاسُ

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر «سنن النسائي» (١/١٤٨) (٢/١٦٩) (٣/١٧٣) (٦/١٧) (٨/١٣٥).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٨٧).

(٣) تقدم عند الحديث (٢٨٨)، و انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٦٤٥)، «الكاشف» (٣/٥٣).

يَتَبَايَعُونَ، فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الأَمَانَةَ، فَيُقَالُ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا، وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: **مَا أَعْقَلَهُ!** **وَمَا أَظْرَفَهُ!** **وَمَا أَجْلَدَهُ!** وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، وَلَقَدْ أَتَى عَلَيَّ زَمَانٌ وَلَا أُبَالِي **أَيَّكُمْ بَايَعْتُ**؟ لَئِنْ كَانَ مُسْلِمًا؛ **رَدَّهُ عَلَيَّ الإِسْلَامُ**، وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا؛ **رَدَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ**، وَأَمَّا اليَوْمَ؛ فَمَا كُنْتُ أُبَايِعُ **إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا**».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الكاف، وكسر المُثَلَّثَة، و(**سُفْيَانُ**) بعدَه: تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الثَّوريُّ سفيان بن سعيد بن مسروق، و(**الأَعْمَشُ**): سليمان بن مِهْرَان، و(**حُذَيْفَةُ**): هو ابنُ اليماني حُسَيل، ويقال: حِسْل.

قوله: (**حَدَّثَنَا: أَنَّ الأَمَانَةَ**): هذا أحد الحديثَين، والحديث الثاني: (حَدَّثَنَا عن رفعها...) إلى آخره.

قوله: (**فِي جَذْرِ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه مع ضبطه، وأنَّه بفتح الجيم، وإسكان الذال المُعْجَمَة، ثمَّ راء.

قوله: (**فَتُقْبَضُ الأَمَانَةُ**): (تُقْبَض): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(الأمانةُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعل، وكذا (**تُقْبَض**) الثانية: مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (**أَثَرُهَا**): تَقَدَّمَ بلُغتيه[ح٧٨].

قوله: (**الوَكْتِ**): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّه بفتح الواو، وإسكان الكاف، وبالمُثَنَّاة فوق، وتَقَدَّمَ معناه[ح٦٤٩٧].

قوله: (**أَثَرِ المَجْلِ**): تَقَدَّمَ ما هو، وضبطُه، وهو بفتح الميم، وإسكان الجيم، وباللَّام[ح٦٤٩٧].

قوله: (**فَنَفِطَ**): هو بكسر الفاء.

قوله: (**فَتَرَاهُ مُنْتَبِرًا**): تَقَدَّمَ الكلام عليه[٦٤٩٧].

قوله: (**مَا أَعْقَلَهُ! وَمَا أَظْرَفَهُ! وَمَا أَجْلَدَهُ!**): الكلُّ مَنْصُوبٌ على التَّعجُّب، و(أجلده) معناه: أقواه.

قوله: (**أَيَّكُمْ بَايَعْتُ؟**): (أيَّكم): مَنْصُوبٌ، مُشدَّد الياء، مفعولٌ مُقدَّم.

قوله: (**رَدَّهُ عَلَيَّ الإِسْلَامُ**): (عليَّ): جارٌّ ومجرورٌ، و(الإسلامُ): مَرْفُوعٌ فاعلُ (رَدَّ)، والضَّميرُ في (رَدَّ) مفعولٌ، وكذا (**رَدَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ**).

قوله: (**إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا**): تَقَدَّمَ معناه، وأنَّه آحاد مِن الناس[ح٦٤٩٧].

١٤- بَابُ التَّعَرُّبِ فِي الفِتْنَةِ

قوله: (**بَابُ التَّعَرُّبِ**[(١)] **فِي الفِتْنَةِ**): (التَّعرُّب): بالعين المُهْمَلَة، وبالمُعْجَمَة في الرَّاء، لا في العين، وسيجيء معنى المُهْمَلَة والمُعْجَمَة[ح٧٠٨٧]، ومعناهما معروفٌ.

---

(١) في «اليونينيَّة» و(ق): (التعرُّب)، وفي هامش «اليونينيَّة»: (رواية أبي ذرٍّ: التغرُّب) بالغين المعجمة.

٧٠٨٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الأَكْوَعِ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الحَجَّاجِ فَقَالَ: يَا ابْنَ الأَكْوَعِ؛ ارْتَدَدْتَ عَلَى عَقِبَيْكَ تَعَرَّبْتَ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَذِنَ لِي فِي البَدْوِ.

وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: لَمَّا قُتِلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ؛ خَرَجَ سَلَمَةُ بْنُ الأَكْوَعِ إِلَى الرَّبَذَةِ، وَتَزَوَّجَ هُنَاكَ امْرَأَةً، وَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا، فَلَمْ يَزَلْ بِهَا حَتَّى قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِلَيَالٍ، فَنَزَلَ المَدِينَةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا حَاتِمٌ): هذا هو حاتم بن إسماعيل، و(سَلَمَةُ ابْنُ الأَكْوَعِ): هو سلمة بن عمرو بن الأكوع، صحابيٌّ مشهورٌ، وقد قَدَّمْتُ بعضَ ترجمته[ح١٠٩، ٤٩٧].

قوله: (دَخَلَ عَلَى الحَجَّاجِ): هو ابنُ يوسفَ الثقفيُّ، تَقَدَّمَ الكلام عليه في (الحجِّ)[ح١٦٤٠].

تنبيهٌ: هذا الدخول لمَّا كان الحَجَّاجُ أميرًا على المدينة.

تنبيهٌ ثانٍ: يُعَكِّر على هذه القصَّةِ ما نقله شيخُنا عن ابن سعد: أنَّه ذكر عن الهيثم بن عديٍّ: (أنَّ سلمة ابن الأكوع مات في آخر خلافة معاوية بن أبي سفيان)(١)، قال: (وكذا ذكر البلاذريُّ، قال: وفي كتاب أبي نُعَيم[المعرفة ٣/١٣٣٩] والعسكريِّ وغيرِهما: أنَّه مات سنة أربع وسبعين). انتهى[التوضيح ٣٢/٣٤٨]، وهذا هو الذي ذكره ابنُ عَبْدِ البَرِّ وغيرُه في وفاته(٢)، فلم يبقَ شيءٌ يُعَكِّر عليه على هذا القول، والله أعلم.

قوله: (تَعَرَّبْتَ): هو في أصلنا بالعين المُهْمَلَة وبالراء، قال في «المطالع»: («تعرَّبت» -يعني: بالعين المُهْمَلَة والراء- كذا لجميع الرواة، ومعناه: تَبَدَّيْتَ، قال: ووجدتُ بخطِّي في «البُخاريِّ»: «تعزَّبْتَ»، وأخشى أن يكون وَهَمًا، وإن صحَّ؛ فمعناه: بَعُدْتَ واعتزلتَ). انتهى[مطالع ٤/٤١٩]، وقد ذكر هذا الحديثَ ابنُ الأثير في «نهايته» بعدما فسَّر (التعرُّب) قال: (ويُروَى بالزاي، وسيجيء)، ثمَّ ذكر في (عزب) بالزاي: (وفي حديث سلمة ابن الأكوع: «لمَّا أقام بالرَّبَذة؛ قال له الحَجَّاج: ارتددتَ على عقبيك، تعزَّبْتَ؟ قال: لا، ولكن رسولُ الله ﷺ أَذِن لي في البَدْوِ»؛ أراد: بَعُدْتَ عن الجماعاتِ والجُمُعاتِ بسُكنَى الباديةِ، ويُروَى بالراء، وقد تَقَدَّمَ). انتهى.

وقال ابن قُرْقُول في «مطالعه»: («ارتددتَ على عقبيك، وتعرَّبتَ؟»)، أي: تركت الهجرة وصِرت من الأعراب، وكان التعرُّبُ على المهاجرِ حرامًا؛ لخروجه عن المدينة إلى سُكنى البادية -وهو التعرُّب- إلَّا بإذن رسول الله ﷺ، ثمَّ أُجرِيَ التعرُّب في الفتنة مُجراه؛ لِما يلزم من نُصرة الحقِّ). انتهى[مطالع ٤/٣٩٨].

---

(١) انظر «الهداية والإرشاد» (١/٣٢٠).

(٢) «الاستيعاب» (ص٣٠٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١١/٣٠١)، «سير أعلام النبلاء» (٣/٣٢٦).

قوله: (وَلَكِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ): (لكنَّ): بالتشديد من أخوات (إنَّ)، و(رسولَ): مَنْصُوبٌ اسمُها، وكذا هو مضبوطٌ في أصلنا.

قوله: (فِي البَدْوِ): هو بفتح المُوَحَّدة، وإسكان الدال المُهْمَلَة، وبالواو، و(البدو): البادية، أي: في سُكنَى البادية.

قوله: (وَعَنْ يَزِيدَ[1] قَالَ: لَمَّا قُتِلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ): هذا معطوفٌ على السند الذي قبله، فرواه البُخاريُّ عن قُتَيْبَة، عن حاتم، عن يزيد؛ هو ابن أبي عُبَيد...؛ فذكره، وليس تعليقًا، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (لَمَّا قُتِلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ): تَقَدَّمَ أنَّه قُتِل رضي الله عنه في ذي الحجَّة يوم الجمعة السادسَ عشرَ منه -هذا هو المشهور- سنة (٣٥هـ)، وادَّعى ابنُ ناصر الإجماعَ على ذلك، وليس بجيِّدٍ، فقد قيل: إنَّه قُتِل رضي الله عنه يوم التروية لثمانٍ خلت منه، قاله الواقديُّ، وادَّعى الإجماعَ عليه عندهم، وقيل: لِلَيْلَتَين بقيتا منه، وقال أبو عثمان النهديُّ: قُتِل في وسط أيَّام التشريق، وقيل: لثنتي عشرة خلت منه، قاله الليث بن سعد، وقيل: لثلاثَ عشرةَ خلت منه، وبه صدَّر ابنُ الجوزيِّ كلامَه[2]، وقيل: في أوَّل سنة ستٍّ وثلاثين، والأوَّل أشهر[قبل ح٣٦٩٥].

تنبيهٌ: ما وقع في «تاريخ البُخاريِّ»: مِن أنَّه مات سنة أربع وثلاثين[تخ٦/٢٠٨]؛ فقال ابن ناصر: هو خطأ من راويه، وقد ذكرتُ الخلاف في (مناقبه) في قاتله[قبل ح٣٦٩٥]، فأغنى عن إعادته هنا، والله أعلم.

قوله: (إِلَى الرَّبَذَةِ): تَقَدَّمَ الكلام [عليها]، وكم بُعدُها مِنَ المدينة، والله أعلم/. [٢/٤٠٦أ]

قوله: (وَتَزَوَّجَ هُنَاكَ امْرَأَةً): امرأةُ سلمة ابن الأكوع لا أعرفُها.

قوله: (وَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا): أولاد سلمة بن عمرو بن الأكوع: إياسٌ [...][3].

قوله: (قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِلَيَالٍ): قَدَّمْتُ تاريخ وفاته بظاهرها، وما قيل فيها.

٧٠٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ: أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ المُسْلِمِ غَنَمٌ يَتْبَعُ بِهَا شَعَفَ الجِبَالِ وَمَوَاقِعَ القَطْرِ يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الفِتَنِ».

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ).

(٢) الذي صدَّر به ابن الجوزيِّ كلامه في «المنتظم»: (٥/٥٥)، و«تلقيح فهوم أهل الأثر» (١/٦٠): (قتل يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من ذي الحجَّة).

(٣) أخلى في (أ) بياضًا، وأولاد سلمة هم: سِنان، وعُقبة، وإياس، ومحمد، ويزيد، ينظر «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ١/١٠٥.

قوله: (**عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سعد بن مالك بن سِنان الأنصاريُّ الخدريُّ.

قوله: (**يُوشِكُ**): تَقَدَّمَ الكلام عليها في أوَّل هذا التعليق[ح١٩].

قوله: (**خَيْرَ مَالِ المُسْلِمِ غَنَمٌ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه مُطَوَّلًا في أوَّل هذا التعليق، وكذا تَقَدَّمَ (**شَعَفَ الجِبَالِ**)[ح١٩].

١٥- بَابُ التَّعَوُّذِ مِنَ الفِتَنِ

٧٠٨٩- **حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ**: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: **سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى أَحْفَوْهُ بِالمَسْأَلَةِ، فَصَعِدَ** النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ المِنْبَرَ فَقَالَ: «لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا بَيَّنْتُ لَكُمْ»، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَإِذَا كُلُّ رَجُلٍ رَأْسُهُ فِي ثَوْبِهِ يَبْكِي، **فَأَنْشَأَ رَجُلٌ كَانَ إِذَا لَاحَى يُدْعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ**، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللهِ؛ مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: «أَبُوكَ حُذَافَةُ»، ثُمَّ أَنْشَأَ عُمَرُ فَقَالَ: رَضِينَا بِاللهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ سُوءِ الفِتَنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا رَأَيْتُ فِي الخَيْرِ وَالشَّرِّ كَاليَوْمِ **قَطُّ**، إِنَّهُ صُوِّرَتْ لِي **الجَنَّةُ وَالنَّارُ** حَتَّى رَأَيْتُهُمَا دُونَ الحَائِطِ»، قَالَ: فَكَانَ قَتَادَةُ يَذْكُرُ هَذَا الحَدِيثَ عِنْدَ هَذِهِ الآيَةِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾.

٧٠٩٠- **وَقَالَ عَبَّاسٌ النَّرْسِيُّ**: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ: أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ... بِهَذَا، وَقَالَ: كُلُّ رَجُلٍ لَافًّا رَأْسَهُ فِي ثَوْبِهِ يَبْكِي، وَقَالَ: «عَائِذًا بِاللهِ مِنْ سُوءِ(١) الفِتَنِ»، أَوْ قَالَ: «أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ سُوءِ الفِتَنِ».

٧٠٩١- **وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ**: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ وَمُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ...، بِهَذَا، وَقَالَ: «عَائِذًا بِاللهِ مِنْ شَرِّ الفِتَنِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الفاء، و(**هِشَامٌ**) بعدَه: هو هشام بن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ.

قوله: (**سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى أَحْفَوْهُ بِالمَسْأَلَةِ**): هؤلاء السائلون لا أعرفهم بأعيانِهم.

قوله: (**فَصَعِدَ**): هو بكسر العين في الماضي، وفتحها في المستقبل، تَقَدَّمَ[ح٤٥٦].

قوله: (**فَأَنْشَأَ**): هو بهمزة مفتوحة في أوَّله، وفي آخره؛ ومعناه: ابتدأ، وكذا الثانية.

قوله: (**رَجُلٌ كَانَ إِذَا لَاحَى يُدْعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ**): هذا الرجل تَقَدَّمَ أنَّه عبد الله بن حذافة السهميُّ[ح٩٢]،

(١) في الأصل فوقها: (س: شر).

وجزم به هنا بعضُ الحُفَّاظ المُتَأخِّرين(١)، ونقل شيخُنا فيما مضى عنِ العسكريِّ: أنَّه أخوه قيس(٢)، وأفاد شيخُنا هنا عنِ الإسماعيليِّ: أنَّ اسمَ الرجل خارجةُ[التوضيح٣٢/٣٥١]، وقد استغربه شيخُنا، ولا شكَّ أنَّه غريبٌ، وقوله: (لاحى) أي: خاصم.

قوله: (**قَطُّ**): تَقَدَّمَ الكلام عليها بِلُغاتها[ح٧].

قوله: (**صُوِّرَتْ لِي الجَنَّةُ وَالنَّارُ**): (صُوِّرَت): بضَمِّ الصاد المُهْمَلَة، وكسر الواو المُشَدَّدة، مَبْنِيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(الجنَّةُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعل، و(النَّارُ): معطوفٌ عليه.

قوله: (**وَقَالَ عَبَّاسٌ النَّرْسِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ**): (عَبَّاس) هذا: بالموحَّدة، والسين المُهْمَلَة، وقد ذكرتُ الفرق بينه وبين عيَّاش بن الوليد(٣) بالمُثَنَّاة تحت، وبالشين المُعْجَمَة[ح٢٨٥]، وذكرتُ أنَّ كلَّ مكانٍ في «البُخاريِّ» عيَّاشُ بن الوليد؛ بالمُثَنَّاة، والشين المُعْجَمَة، غيرَ **ثلاثةِ** أمكنةٍ؛ **أحدها**: في (باب علامات النُّبُوَّة)[ح٣٦٣٣]، **والثاني**: في «المغازي» في (باب بَعْث النَّبيِّ ﷺ معاذًا وأبا موسى إلى اليمن)[ح٤٣٤٦]، وهذا المكان **الثالث**: في (كتاب الفتن) بعد حديثٍ أخرجه من طريق هشام الدَّستوائيِّ، عن قتادة، عن أنس: (سألوا رسولَ الله ﷺ حتَّى أحْفَوه بالمسألة...) الحديث، ثمَّ قال: (وقال عَبَّاس النرسيُّ)، فذكر(٤) هذا المكان، و(عَبَّاس) هذا أيضًا شيخُ البُخاريِّ أيضًا(٥)، وقد تَقَدَّمَ أنَّ البُخاريَّ إذا قال: (قال فلانٌ)، وفلانٌ المسنَدُ إليه القولُ شيخُه -كهذا-؛ أنَّه كـ(حَدَّثَنَا)، غير أنَّ الغالبَ أخْذُه عنه ذلك في حال المذاكرة، والله أعلم[ح١٤٢].

قوله: (**وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ**): تَقَدَّمَ أنَّه خليفة بن خيَّاط شبابٌ العُصفريُّ الحافظ، شيخ البُخاريِّ، وقد تَقَدَّمَ أعلاه، وهذه أعلى مِن (قال) (قال) بغير (لي) ولا (لنا)، دُوْن (قال لنا) أو (قال لي)، والله أعلم.

١٦- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الفِتْنَةُ مِنْ قِبَلِ المَشْرِقِ»

قوله: (**مِنْ قِبَلِ المَشْرِقِ**): (قِبَل): بكسر القاف، وفتح المُوَحَّدة، وهذا ظاهِرٌ.

---

(١) «هدي الساري» (ص٣٥٩)، وانظر «فتح الباري» (١٣/٤٨)، وقد جاء مسمًّى عند البخاري في رواية الحديث (٩٣)، وفيه: (فَقَامَ عَبْدُ اللهِ بْنُ حُذَافَةَ فَقَالَ: مَنْ أَبِي؟).

(٢) «التوضيح» (٢٢/٣١٠)، وانظر «الاستيعاب» (ص٣٩١).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٥٦٢).

(٤) أي: الجَيَّانيُّ في «تقييد المهمل» (٢/٥٣٢).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٢٥٩).

٧٠٩٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَامَ إِلَى جَنْبِ المِنْبَرِ فَقَالَ: «الفِتْنَةُ هَهُنَا الفِتْنَةُ هَهُنَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ»، أَوْ قَالَ: «قَرْنُ الشَّمْسِ».

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المسنَديُّ الحافظ، و(هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ): هو قاضي صنعاء، و(مَعْمَرٌ): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّه ابنُ راشد، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (قَرْنُ الشَّيْطَانِ): تَقَدَّمَ الكلام على (قرن الشيطان)[ح١٠٣٧].

٧٠٩٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُ المَشْرِقِ يَقُولُ: «أَلَا إِنَّ الفِتْنَةَ هَهُنَا؛ مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ».

قوله: (مُسْتَقْبِلُ المَشْرِقِ[(٢)]): (مستقبلُ): مَرْفُوعٌ غير مُنَوَّن، و(المشرقِ): مضافٌ مجرورٌ، وفي نسخةٍ: (مستقبلٌ): مَرْفُوعٌ مُنَوَّن، و(المشرقَ): مَنْصُوبٌ مفعولُ اسمِ الفاعل؛ وهو (مستقبِل).

٧٠٩٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ؛ بَارِكْ لَنَا فِي شَأْمِنَا، اللَّهُمَّ؛ بَارِكْ لَنَا فِي يَمَنِنَا»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ وَفِي نَجْدِنَا؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ؛ بَارِكْ لَنَا فِي شَأْمِنَا، اللَّهُمَّ؛ بَارِكْ لَنَا فِي يَمَنِنَا»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ وَفِي نَجْدِنَا؟ فَأَظُنُّهُ قَالَ فِي الثَّالِثَةَ: «هُنَاكَ الزَّلَازِلُ وَالفِتَنُ، وَبِهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ».

قوله: (عَنِ ابْنِ عَوْنٍ): هو عبد الله بن عون بن أرطبان[(٣)]، لا عبد الله بن عون ابنِ أمير مصر، الثاني ليس له في «البُخاريِّ» شيءٌ؛ إنَّما روى له مسلمٌ والنَّسائيُّ[(٤)].

قوله: (ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ): (النَّبيُّ): مَرْفُوعٌ فاعلُ (ذَكَر).

قوله: (فِي شَأْمِنَا): تقدَّمَ أنَّ (الشأم): الإقليم المعروف، وقد ذكرتُ حدَّه طولًا وعرضًا في أوَّل هذا التعليق[ح٧].

قوله: (قَرْنُ الشَّيْطَانِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح١٠٣٧].

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حَدَّثَنِي).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) من نسخة: (مستقبلٌ المشرقَ).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٣٩٤)، «تذهيب التهذيب» (٥/٢٤٧).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٠٢)، «تذهيب التهذيب» (٥/٢٤٩)، وانظر الحديث (٦٧).

٧٠٩٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ بَيَانٍ، عَنْ وَبَرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، فَرَجَوْنَا أَنْ يُحَدِّثَنَا حَدِيثًا حَسَنًا قَالَ: فَبَادَرَنَا إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ حَدِّثْنَا عَنِ القِتَالِ فِي الفِتْنَةِ، وَاللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، فَقَالَ: هَلْ تَدْرِي مَا الفِتْنَةُ ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ؟ إِنَّمَا كَانَ مُحَمَّدٌ ﷺ يُقَاتِلُ المُشْرِكِينَ وَكَانَ الدُّخُولُ فِي دِينِهِمْ فِتْنَةً، وَلَيْسَ كَقِتَالِكُمْ عَلَى المُلْكِ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ[(١)]، عَنْ بَيَانٍ): أمَّا (إسحاق الواسطيُّ) فهو إسحاق ابن شاهين الواسطيُّ، أبو بِشْر، و(خالدٌ): هو ابنُ عبد الله الطَّحَّان، وفي أصلنا: (حَدَّثَنَا خالد)، وعليها علامة راويها، وفي الهامش: (خلف) عوض (خالد)، وعليه (صح)، وقد راجعتُ «أطراف المِزِّيِّ»، فوجدته قد طرَّف هذا الحديث: (عن إسحاق الواسطيِّ، عن خالد)، ولم يذكر فيه خلافًا[التحفة٥/٤٢٦]، وراجعتُ أصلًا لنا دمشقيًّا، فوجدته قد أُصلِح على (خالد)، والله أعلم، و(بيان): هو ابنُ بِشْر -بكسر المُوَحَّدة، وبالشين المُعْجَمَة- الأحمسيُّ الكوفيُّ المعلِّم، و(وَبَرَةُ): هو ابنُ عبد الرَّحْمَن، قال ابنُ قُرْقُول: (كذا قيَّدناه عن شيوخنا في «مسلم») يعني: بالسكون، قال: (وقيَّدهُ الجَيَّانيُّ بفتح الباء[التقييد٢/٤٩٢]، وكذا قيَّدناه في «البُخاريِّ»). انتهى[مطالع٦/٢٦٩]، وكذا قال القاضي في «المشارق»: (ضبطناه في «مسلم» بالإسكان). انتهى[مشارق٢/٦٤٧]، فالظاهرُ مِنْ عبارتِهما أنَّه لا يجوزُ فيه في «البُخاريِّ» إلَّا الفتحُ، والله أعلم، وِزَان: (شَجَرَةٍ)، وكذا اقتصر عليه ابنُ عَبْدِ البَرِّ[(٢)].

قوله: (فَبَادَرَنَا إِلَيْهِ رَجُلٌ): (بَادَرَنا): هو بفتح الراء، و(رجلٌ): مَرْفُوعٌ فاعلٌ، وهذا الرجلُ لا أعرفُ اسمَه، وقال بعضُ حُفَّاظ العَصْرِ: (هو يزيدُ بنُ بِشرٍ السَّكْسَكِيُّ)[هُدى٣٥٩]/. [٢/٤٠٦ب]

قوله: (ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ): معناه تَقَدَّمَ، وأنَّه: فقدتك أُمُّك[ح٧٨٨].

١٧- بَابُ الفِتْنَةِ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ البَحْرِ

وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ خَلَفِ بْنِ حَوْشَبٍ: كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَتَمَثَّلُوا بِهَذَا الأَبْيَاتِ عِنْدَ الفِتَنِ:

[من الكامل]

الحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فَتِيَّةً تَسْعَى بِزِينَتِهَا لِكُلِّ جَهُولِ

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (خلفٌ)، وفي هامش (ق): (صوابه: خالد؛ وهو ابن عبد الله الطَّحَّان).

(٢) انظر الحديث (١٧٤٦).

حَتَّى إِذَا اشْتَعَلَتْ وَشَبَّ ضِرَامُهَا	وَلَّتْ عَجُوزًا غَيْرَ ذَاتِ حَلِيلِ[(١)]
شَمْطَاءَ يُنْكَرُ لَوْنُهَا[(٢)] وَتَغَيَّرَتْ	مَكْرُوهَةً لِلشَّمِّ وَالتَّقْبِيلِ

قوله: (عَنْ خَلَفِ بْنِ حَوْشَبٍ): هو بفتح الحاء المُهْمَلَة، وإسكان الواو، ثمَّ شين معجمة مفتوحة، ثمَّ مُوَحَّدة، وهو خلف بن حوشب الكوفيُّ، العابد الأعور، عن مجاهد، وعطاء، وأبي حازم الأشجعيِّ، وميمون بن مِهْرَان، والحكم بن عُتيبة، وطائفةٍ، وعنه: شعبة، وشَريك، وابنُ عُيَيْنَة، ومروان بن معاوية، وأبو بدر شجاع بن الوليد، وجماعةٌ، قال النَّسائيُّ: ليس به بأسٌ. انتهى، وله رقائقُ ومواعظُ، بقي إلى حدود الأربعين ومئة، له ذكرٌ هنا في هذا «الصحيح»، ولا أعلم له شيئًا في بقيَّة الكُتُب السِّتَّة، وقد أخرج له البُخاريُّ تعليقًا هنا، وأخرج له النَّسائيُّ في «مسند عليٍّ رضي الله عنه»[(٣)].

قوله: (كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَتَمَثَّلُوا بِهَذَا[(٤)] الأَبْيَاتِ عِنْدَ الفِتَنِ): كذا في أصلنا، وفي نسخة: (بهذه) عوض (بهذا)، وهي الجادَّةُ، وقد ذكر السُّهَيليُّ في «روضه» هذه الأبياتَ، وعزاها لعَمرو بن مَعْدِيكَرِب، ذكر ذلك في (مُباداة رسولِ الله صلى الله عليه وسلم قومَهُ) بُعَيده بنحو كرَّاسةٍ[الروض ٢/٣٠]، وفي أصلنا الدِّمَشْقيِّ في الهامش: (قال امرؤ القيس)، وعليه علامة نسخةٍ[(٥)]، وفي هامشه: (يُقال: إنَّ هذه لعمرو بن مَعْدِيكَرِب)، انتهت[(٦)].

قوله: (الحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فَتِيَّةً): فيه أربعُ إعراباتٍ: رفعُ (أوَّلُ) مبتدأ، ونصبُ (فَتِيَّةً) حالًا سادَّةً مَسَدَّ الخبر، والجملةُ خبرُ (الحربُ). ونَصبُ (أوَّلَ) ظرفًا، ورفعُ (فَتِيَّةٌ) خبرًا. ورفعُهُما؛ فـ(أوَّلُ): مبتدأٌ ثانٍ أو بدلٌ، و(فَتِيَّةٌ): خبرٌ. ونصبُهُما؛ (أوَّلَ): ظرفٌ، و(فَتِيَّةً): حالٌ سادَّةٌ مسدَّ الخبر، و(تَسْعَى): خبرٌ عنها، أي: الحربُ في حال ما هي فَتِيَّة -أي: في وقت وقوعها- تَغُرُّ مَن لم يجرِّبْها حتَّى يدخُلَ فيها فتُهلِكه[(٧)].

---

(١) في هامش الأصل: (ح: خليل).

(٢) في هامش الأصل: (ه: تُنْكِر لونَها).

(٣) وهو حديث علي قال: (سبق النبيُّ صلى الله عليه وسلم، وصلَّى أبو بكر، وثلَّث عمر، ثم خبطتنا أو أصابتنا فتنة يعفو الله عن من يشاء)، وقد ساقه المزي بإسناده من طريق النسائي في ترجمة خلف في «تهذيب الكمال» (٢٧٩/٨)، وأخرجه أحمد في «مسنده» (١١٢/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧٤/٥).

(٤) كذا في (أ) و(ق)، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) من نسخة: (بِهَذِهِ).

(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ كما في هامش «اليونينيَّة».

(٦) والأبيات في «ديوان امرئ القيس» (ص١٦١)، وفيه: (تَبْدُو) بدل (تَسْعَى)، و(حَمِيتْ) بدل (اشْتَعَلَتْ)، و(عَادَتْ) بدل (وَلَّتْ)، و(جَزَّتْ رَأْسَهَا وَتَنَكَّرَتْ) بدل (يُنْكَرُ لَوْنُهَا وَتَغَيَّرَتْ)، وهي في «ديوان عمرو بن معديكرب» (ص١٥٤) أيضًا، وعزاها إليه في «الكتاب» (٤٠١/١-٤٠٢).

(٧) قال الزركشي في «التنقيح» (١٢٤٢/٣): (فمَنْ رفعَ «أوَّل» ونصبَ «فتيَّةً» صفتَه؛ فتقديرُه: الحربُ أوَّلُ أحوالِها =

قوله في الأبيات: (فَتِيَّةً): (فَتِيَّة): هو في أصلنا بفتح الفاء، وكسر التَّاء، و(الفتى): الشَّابُّ، و(الفتاة): الشابَّة، وقد فَتِيَ؛ بالكسر يفتَى؛ فهو فَتِيُّ السِّنِّ بيِّنُ الفَتاء، والأُنثى: فَتِيَّة، قال في «المطالع»: («فُتَيَّة»: تصغيرُ «فَتاة»، وضبط الأَصيليُّ بفتح الفاء، والأَوَّل أشهر في الرواية وأصوبُ، لا سيِّما مع قوله في البيت الثَّاني: «وَلَّت عجوزًا»)[مطالع ٥/١٩١]، وفي «نهاية ابن الأثير»: («أَوَّل ما تكون فُتية»: هكذا على التَّصغير، أي: شابَّة، ورواه بعضهم: «فَتيَّة»؛ بالفتح). انتهى لفظه.

قوله: (بِزِينَتِهَا): كذا نحفظُه، وعن سيبويه: (بِبَزَّتِها)[الكتاب ١/٤٠١]، و(البَزَّةُ): اللِّباس، وأصلُه: مِنْ بَزَزْتُ الرجلَ أبزُّه؛ إذا سلبتَه، فسُمِّي اللِّباسُ بما يَؤولُ إليه مِن السَّلب.

قوله: (حَتَّى إِذَا اشْتَعَلَتْ): يجوزُ في (إذا) أن تكونَ ظرفيَّةً، وأن تكونَ شرطيَّةً، وجوابُها (وَلَّتْ).

قوله: (وَشَبَّ ضِرَامُهَا): (شَبَّ): بفتح الشين المُعْجَمَة، وتشديد المُوَحَّدة، أي: عَظُمَ شرُّها، وهو مستعارٌ مِنْ وَقُود النَّار، شبَّه به الحرب، وكلُّ شيءٍ انتهى تمامُه؛ فقد شبَّ، وشبَّتِ النَّار والحرب: اشتدَّ اشتعالُها، و(الضِّرامُ) بكسر الضاد المُعْجَمَة، وتخفيف الرَّاء: اشتعالُها، قالوا: وهو ما يَخمُد سريعًا، وما ليس له جمرٌ؛ فهو ضِرام، وما له جَمْر؛ فهو جَزْل، و(شبَّ): علا وارتفع.

قوله: (حَلِيلٍ): هو بفتح الحاء المُهْمَلَة، وكسر اللَّام، وهو الزَّوج، و(الحليلة): الزَّوجة، وفي نسخة في هامش أصلنا مقروءة لنسخة الحافظ الدِّمْيَاطيِّ: (خلِيل) بالخاء المُعْجَمَة، مكسور اللَّام، ولم أر أنا هذه في «مطالع ابن قُرْقُول»، وقال شيخُنا: (والحليل: الزَّوج، وجزم به ابن التين)، ثمَّ ذكر شيخنا: (أنَّ في خط الدِّمْيَاطيِّ في الأصل بالخاء المُعْجَمَة، وفي الهامش بالمُهْمَلَة؛ يعني: بالقلم، والله أعلم). انتهى[التوضيح ٣٢/٣٧٢]، وقال بعضهم[1]: (يروى بالخاء المُعْجَمَة والمُهْمَلَة).

قوله: (شَمْطَاءَ): بالنصب غير مُنَوَّن، صفة لـ(عجوز)، و(الشَّمَط): بياضُ شعرِ الرَّأس يُخالِط سَوادَه، والرَّجلُ أَشْمَط، وقومٌ شُمْطان؛ مثل: (أَسود وسُودان)، وقد شمِط -بالكسر- يَشْمَطُ شمَطًا،

= إذا كانتْ فتيَّةً، فـ«الحربُ»: مبتدأٌ، و«أَوَّلُ»: مبتدأٌ ثانٍ، و«فتيَّةً»: حالٌ سدَّتْ مسدَّ الخبرِ، والجملةُ خبرُ «الحربُ»، ومَنْ نصبَ «أَوَّلَ»، ورفعَ «فتيَّةٌ»؛ فتقديرُه: الحربُ في أَوَّلِ أحوالِها فتيَّةٌ، فـ«الحربُ»: مبتدأٌ، و«فتيَّةٌ»: خبرُها، و«أَوَّلَ»: نصب على الظرفِ، ومَنْ رفعَ «أَوَّلُ» و«فتيَّةٌ»؛ فتقديرُه: الحربُ أَوَّلُ أحوالِها فتيَّةٌ، فـ«أَوَّلُ»: مبتدأٌ ثانٍ، أو بدلٌ مِنَ «الحربُ»، و«فتيَّةٌ»: خبرٌ، وإنْ كانَ المبتدأُ مذكَّرًا؛ لأنَّه مضافٌ إلى مؤنَّثٍ وهو بعضُه، وهو «فتيَّةٌ»، فأُنِّثَ لذلك خبرُهُ، ومَنْ نصبَهُما جميعًا؛ جعلَ «أَوَّلَ» ظرفًا، و«فتيَّةً» حالًا مِنَ الضميرِ في «تَكُونُ»؛ والتقديرُ: الحربُ في أَوَّلِ أحوالِها إذا كانتْ فتيَّةً)، وانظر «فتح الباري» (١٣/٥٣)، «إرشاد الساري» (١٠/١٨٢).

(١) هو الزركشي رحمه الله في «التنقيح» (٣/١٢٤٢).

والمرأةُ شَمْطاء(١).

قوله: (**يُنْكَرُ لَوْنُهَا**): (يُنكَر): مَبْنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُه، و(لونُها): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعل، وفي نسخةٍ: (تُنْكِرُ): مَبْنيٌّ للفاعل، و(لونَها): مَنْصُوبٌ مفعولٌ.

٧٠٩٦ - **حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ**: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا **الأَعْمَشُ**: حَدَّثَنَا **شَقِيقٌ** قَالَ: سَمِعْتُ **حُذَيْفَةَ** يَقُولُ: بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ عُمَرَ؛ إِذْ قَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الفِتْنَةِ؟ قَالَ: «**فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِه وَجَارِهِ**، تُكَفِّرُهَا الصَّلَاةُ، وَالصَّدَقَةُ، وَالأَمْرُ بِالمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ المُنْكَرِ»، قَالَ: لَيْسَ عَنْ هَذَا أَسْأَلُكَ، وَلَكِنِ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ البَحْرِ، قَالَ: لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بَأْسٌ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، إِنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابًا مُغْلَقًا، قَالَ عُمَرُ: أَيُكْسَرُ البَابُ أَمْ يُفْتَحُ؟ قَالَ: لَا بَلْ يُكْسَرُ، قَالَ عُمَرُ: إِذًا لَا يُغْلَقَ أَبَدًا، قُلْتُ: **أَجَلْ**، قُلْنَا لِحُذَيْفَةَ: أَكَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ البَابَ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ كَمَا أَعْلَمُ أَنَّ دُونَ غَدٍ لَيْلَةً؛ وَذَلِكَ أَنِّي حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا **لَيْسَ بِالأَغَالِيطِ**، فَهِبْنَا أَنْ نَسْأَلَهُ: مَنِ البَابُ؟ فَأَمَرْنَا مَسْرُوقًا، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: مَنِ البَابُ؟ **قَالَ: عُمَرُ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أَنَّ (غياثًا) بالغين المُعْجَمَة، ثمَّ مُثنَّاة تحت مُخَفَّفة، وبعد الألف ثاءٌ مُثلَّثَةٌ، و(**الأَعْمَشُ**): سليمانُ بنُ مِهْرَان، و(**شَقِيقٌ**): هو أبو وائل شَقيق بن سلمة، و(**حُذَيْفَةُ**): هو ابنُ اليماني حُسَيل، ويقال: حِسْل، تَقَدَّمَ، ولم أرَ في نسختي بـ«الأطراف» هذا السَّند والمتن، وإنَّما عزاه بهذا الإسناد إلى (علامات النُّبوَّة)، والظاهرُ سقوطه مِن نسختي، والسَّاقِطُ صورتُه: (والفتن) بعد (علامات النُّبوَّة)، والله أعلم(٢).

قوله: (**فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ**): تَقَدَّمَ الكلام على ذلك في (الصَّلاة)[ح٥٢٥].

قوله: (**أَجَلْ**): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّ معناه: نعم[ح١٠٤٦].

قوله: (**لَيْسَ بِالأَغَالِيطِ**): (الأغاليط): جمع (أُغلوطة) وهو ما يخلط فيه، أي: ليس فيه كذب، وقال الداوديُّ: (ليس بالأغاليط) أي: ليس بالصَّغير الأمر واليسير الرَّزيَّة.

قوله: (**فَقَالَ**(٣) **عُمَرُ** رضي الله عنه): أفادني بعض العلماء في ذلك شيئًا منذُ زمنٍ، فأُنسيته، وقد روى الخطيب البغداديُّ في «الرواة عن مالك» بإسناده من حديث مالك بن أنس: (أنَّ عمر بن الخَطَّاب رضي الله عنه دخل على

(١) انظر «الصحاح» مادَّة (شمط).

(٢) الإشكال في عزوه في «تحفة الأشراف» (٣٧/٣)، فذكره بعد أن عزاه إلى (علامات النبوة)، والصحيح أنه في (الفتن).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قال).

بنت عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنهما؛ فوجدها تبكي، فقال: ما يبكيكِ؟ قالت: هذا اليهوديُّ -لكعب الأحبار- يقول: إنَّك باب من أبواب جهنَّم، فقال عمر: ما شاء الله! إنِّي لأرجو أن يكون الله خلقني سعيدًا، قال: ثمَّ خرج، فأرسل إلى كعب، فدعاه، فلمَّا جاءه كعب قال: يا أمير المؤمنين؛ والذي نفسي بيده؛ لا ينسلخ ذو الحجَّة حتَّى تدخل الجنَّة، فقال عمر: أيُّ شيء هذا؟! مرَّة في الجنَّة ومرَّة في النَّار؟! قال: والذي نفسي بيده؛ إنَّا لنجدك في كتاب الله على باب من أبواب جهنَّم؛ تمنع الناس أن يقعوا فيها، فإذا متَّ؛ لم يزالوا يقتحمون فيها إلى يوم القيامة)، ذكره القرطبيُّ في «تذكرته»(١)، فلعلَّ هذا أراد حذيفة، وبموت عمر رضي الله عنه وقعت الفتن، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «إذا وُضِع السيفُ في أمَّتي؛ لا يُرفَع عنهم إلى يوم القيامة»(٢)، والله أعلم، ولو قيل: هذا في عثمان؛ كان له وجهٌ؛ فإن بقتله وقعتِ الفتن، والله أعلم.

٧٠٩٧ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَومًا إِلَى حَائِطٍ مِنْ حَوَائِطِ الْمَدِينَةِ لِحَاجَتِهِ، وَخَرَجْتُ فِي إِثْرِهِ، فَلَمَّا دَخَلَ الْحَائِطَ؛ جَلَسْتُ عَلَى بَابِهِ، وَقُلْتُ: لَأَكُونَنَّ الْيَوْمَ بَوَّابَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَلَمْ يَأْمُرْنِي، فَذَهَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، وَقَضَى حَاجَتَهُ، وَجَلَسَ عَلَى قُفِّ الْبِئْرِ، فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ، وَدَلَّاهُمَا فِي الْبِئْرِ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ؛ لِيَدْخُلَ، فَقُلْتُ: كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ، فَوَقَفَ، فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ؛ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْكَ، قَالَ: «ائْذَنْ لَهُ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ»، فَدَخَلَ فَجَاءَ عَنْ يَمِينِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ، وَدَلَّاهُمَا فِي الْبِئْرِ، فَجَاءَ عُمَرُ رضي الله عنه، فَقُلْتُ: كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «ائْذَنْ لَهُ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ»، فَجَاءَ عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ فَدَلَّاهُمَا فِي الْبِئْرِ، فَامْتَلَأَ الْقُفُّ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا مَجْلِسٌ، ثُمَّ جَاءَ عُثْمَانُ رضي الله عنه، فَقُلْتُ: كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «ائْذَنْ لَهُ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ، مَعَهَا بَلَاءٌ يُصِيبُهُ»، فَدَخَلَ، فَلَمْ يَجِدْ مَعَهُمْ مَجْلِسًا؛ فَتَحَوَّلَ حَتَّى جَاءَ مُقَابِلَهُمْ عَلَى شَفَةِ الْبِئْرِ، فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ، ثُمَّ دَلَّاهُمَا فِي الْبِئْرِ، فَجَعَلْتُ أَتَمَنَّى أَخًا لِي، وَأَدْعُو اللهَ أَنْ يَأْتِيَ، قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: فَتَأَوَّلْتُ ذَلِكَ قُبُورَهُمُ اجْتَمَعَتْ هَهُنَا وَانْفَرَدَ عُثْمَانُ.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سعيد بن أبي مريم الحكمِ بن مُحَمَّد، و(سَعِيدُ بْنُ

---

(١) «التذكرة» (ص٥٩٨-٥٩٩)، وفيه: (يتقحمون).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٥٢)، والترمذي (٢٢٠٢)، وابن ماجه (٣٩٥٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٦٣/٢) من حديث ثوبان رضي الله عنه، وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٤٥٧٠) من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه.

المُسَيَّب): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غيرَه ممَّنِ اسمُه المُسَيَّب؛ لا يجوزُ فيه إلَّا الفتح، و(**أَبُو مُوْسَى الأَشْعَرِيُّ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن قيس بن سُلَيم بن حضَّار.

قوله: (**إِلَى حَائِطٍ مِنْ حَوَائِطِ**): تَقَدَّمَ ما (الحائط)، وجمعه: حوائطُ؛ وهو البستان[ح٢١٦].

قوله: (**فِي إِثْرِهِ**): تَقَدَّمَ الكلامُ بما فيها من اللُّغات[ح٧٨].

قوله: (**فَلَمَّا دَخَلَ الحَائِطَ**): تَقَدَّمَ أنَّ هذا(١) (الحائط): هو الذي فيه بئر أريس[ح٣٦٧٤].

قوله: (**وَلَمْ يَأْمُرْنِي**): كذا هنا، وفي غير هذه الرواية: (وأَمَرَني بحفظِ الباب)[ح٧٢٦٢]، وفي «التِّرْمِذيِّ»: (امْلِكْ عَلَيَّ الباب)[ت٣٧١٠]، فلعلَّ الجمع أنَّه لم يأْمُرْه أوَّلًا، ثمَّ أَمَرَه في الأثناء، أو لفظ: (وأَمَرَني بحفظِ الباب) محمولٌ على إقراره على حفظ الباب، فكأنَّه أَمَرَه، وكذا قوله: (امْلِكْ عَلَيَّ الباب) صريحٌ في الأمرِ به، والجوابُ عنه كالَّذي قبلَه، والله أعلم.

قوله: (**عَلَى قُفِّ البِئْرِ**): تَقَدَّمَ ضبط (القُفِّ)، وأنَّه البناءُ حولَ فَمِ البئر[ح٣٦٧٤].

قوله: (**وَبَشِّرْهُ بِالجَنَّةِ**): تَقَدَّمَ في (مناقبه) أنَّه رُوِيَ: (والخلافةِ)[ح٣٦٧٤]، وقد عزاه شيخنا هناك، وكذا في عمر، وكذا في عثمان رضي الله عنهم/. [٢/٤٠٧أ]

قوله: (**عَلَى شَفَةِ البِئْرِ**): (شفتُها): حاشيتُها وجانبُ فَمِها.

قوله: (**فَجَعَلْتُ أَتَمَنَّى أَخًا لِي**): إخوةُ أبي موسى تقدَّموا[ح٣١٣٦]، وأنَّ له إخوةً؛ **أحدهم**: أبو بُردة ابن قيس، واسمه عامرٌ، صحابيٌّ، وله رواية في «مسند أحمد»[حم١٥٦٠٨]، وله في «مسند بقيٍّ» حديثٌ واحدٌ، قَدِم على النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم عامَ خيبر، روى عنه: ابنُه بُريد وكريب بن الحارث بن أبي موسى(٢)، **والأخ الثاني**: أبو رهم، صحابيٌّ أيضًا(٣)، **والثَّالث**: اسمه مجديُّ بن قيس، استدركه أبو عليٍّ الغسَّانيُّ، صحابيٌّ(٤)، **والرابع**: مُحَمَّد بن قيس، ورد في حديثٍ لا يصحُّ(٥)، وله أخٌ آخرُ يُقال له: أبو عامر، ذكرتُه في (مناقب أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه)[ح٣١٣٦، ٣٦٧٤]، ولا أعلم مَن أراد منهم، وقد يَحتمل أنَّه أراد أخًا له في الله، لا مِنَ النَّسب، والله أعلم، وتَقَدَّمَ في (مناقب أبي بكر)[ح٣٦٧٤] ما قاله بعضُ الحُفَّاظ المُتَأَخِّرين: (أنَّه أبو رهم أو أبو بُردة). انتهى[الفتح٧/٤٥].

---

(١) في (أ): (هذه).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٥١٦)، (ص٧٨٠).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٨٠٥).

(٤) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٥١).

(٥) انظر «الإصابة» (٣/٣٨٢).

قوله: (قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: فَتَأَوَّلْتُ ذَلِكَ قُبُورَهُمُ اجْتَمَعَتْ هَهُنَا وَانْفَرَدَ عُثْمَانُ): تَقَدَّمَ الكلام على ذلك، وذكرتُ مثال قبر النَّبيِّ ﷺ وصاحبَيه[1] في (مناقب عمر)[2]، كيف هم في المدافن الشَّريفة، وذكرتُ في ذلك ثلاثةَ أقوالٍ، ورابعًا ورَدَدْتُهُ مِن حيث السَّنَدُ.

٧٠٩٨- حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ قَالَ: قِيلَ لِأُسَامَةَ: أَلَا تُكَلِّمُ هَذَا؟ قَالَ: قَدْ كَلَّمْتُهُ مَا دُونَ أَنْ أَفْتَحَ بَابًا، أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَفْتَحُهُ، وَمَا أَنَا بِالَّذِي أَقُولُ لِرَجُلٍ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ أَمِيرًا عَلَى رَجُلَيْنِ: أَنْتَ خَيْرٌ، بَعْدَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «يُجَاءُ بِرَجُلٍ، فَيُطْرَحُ فِي النَّارِ، فَيَطْحَنُ فِيهَا كَطَحْنِ الحِمَارِ بِرَحَاهُ، فَيُطِيفُ بِهِ أَهْلُ النَّارِ، فَيَقُولُونَ: أَيْ فُلَانُ؛ أَلَسْتَ كُنْتَ تَأْمُرُ بِالمَعْرُوفِ، وَتَنْهَى عَنِ المُنْكَرِ؟ فَيَقُولُ: إِنِّي كُنْتُ آمُرُ بِالمَعْرُوفِ وَلَا أَفْعَلُهُ، وَأَنْهَى عَنِ المُنْكَرِ وَأَفْعَلُهُ».

قوله: (حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بكسر المُوَحَّدة، وإسكان الشين المُعْجَمَة، و(مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ): غُنْدَر، تَقَدَّمَ ضبطه[ح٨٧]، و(سُلَيْمَانُ): هو الأعمش، و(أَبُو وَائِلٍ): شقيق بن سلمة، و(أُسَامَةَ): هو ابنُ زيد بن حارثة بن شَراحيل، الكلبيُّ، الحِبُّ ابنُ الحِبِّ[ح١٥٤٣]، و(حَارِثَةُ): تَقَدَّمَ أنَّه صحابيٌّ أيضًا[ح١٢٤٦].

قوله: (أَلَا تُكَلِّمُ هَذَا؟): هذا المشار إليه: هو عثمانُ بنُ عَفَّانَ، وقد قَدَّمْتُ ذلك أيضًا[٣٢٦٧].

قوله: (فَيُطْرَحُ فِي النَّارِ): (يُطرَح): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (بِرَحَاهُ): (الرَّحى): مقصورة معروفة مؤنَّثة، وألفها مُنقلِبة عن ياء، وقد تَقَدَّمَت[ح٦٣١٨].

قوله: (فَيُطِيفُ بِهِ أَهْلُ النَّارِ): (يُطِيفُ): بضَمِّ أوَّله، رُباعيٌّ.

١٨- بَابٌ

٧٠٩٩- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الهَيْثَمِ؛ حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: لَقَدْ نَفَعَنِي اللهُ بِكَلِمَةٍ أَيَّامَ الجَمَلِ؛ لَمَّا بَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّ فَارِسًا مَلَّكُوا بِنْتَ كِسْرَى؛ قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً».

قوله: (حَدَّثَنَا عَوْفٌ): هو عوفُ بنُ أبي جَميلة، الأعرابيُّ، تَقَدَّمَ، و(الحَسَن): هو ابنُ أبي الحسن

---

(١) في (أ): (وصاحبه)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٢) قوله: (في «مناقب عمر») هو مستدرك في هامش (أ)، ولعله سبق قلم، فإنَّما ذكره في (مناقب أبي بكر ﵁) عند الحديث (٣٦٧٤).

البصريّ يسارٍ، و(أَبُو بَكْرَةَ): نُفَيع بن الحارث، وقد تَقَدَّمَ الكلام قريبًا وبعيدًا في سماع الحسن من أبي بكرة -والصَّحيح سماعه منه- ومُطَوَّلًا في (الكسوف)[ح٧٨٣،١٠٤٠،٢٧٠٤،٧٠٨٣م].

قوله: (أَيَّامَ الجَمَلِ): تَقَدَّمَ متى كانت وقعة الجمل، وكانت سنة (٣٦هـ)، وقد قَدَّمْتُ أنَّه أنكرها هشامٌ وعبَّاد، كما نقله القاضي عياض في «الشفا»[ص٨٥٥]، وأنكرها أبو مُحَمَّد ابن حزم الظاهريُّ، كما نقله مُغْلْطاي في «سيرته» عنه[ص٤٧٧]، وأنَّ اسم الجمل عسكرُ[ح٣١٢٩].

قوله: (أَنَّ فَارِسًا): كذا في أصلنا، وكذا وقع في النُّسخ، وعنِ ابن مالك: (الصَّوابُ: عدمُ الصَّرف)[(١)]، ورأيتُه أنا في نسخةٍ صحيحةٍ مقابلةٍ بعدَّة نُسخ: غيرَ مصروفٍ، وعليه تصحيحٌ، وفي هامش هذه النسخة: (فارسًا)، وكُتِبَ عليها: (ابن الأديب، ودار الذَّهب) يعني: أنَّه مصروفٌ في هذَين الأصلَين، والله أعلم. انتهى، ويَحتمل أنَّ صرفه على تلك اللُّغة التي تصرف الأسماء كلَّها، والله أعلم.

قوله: (مَلَّكُوا بِنْتَ[(٢)] كِسْرَى): (ملَّكوا) بتشديد اللَّام، و(بنت كسرى) المشار إليها: تَقَدَّمَ أنَّ اسمَها بُوران بنت كِسرى، ومُلِّكت سنةً وهلكتْ، وتشتَّت أمرُهُم كلَّ الشَّتات، ثمَّ اجتمعوا على يزدجرد[(٣)] ابن شهريار والمسلمون قد غلبوا على أطراف أرضهم، ثمَّ كانت حروب القادسيَّة معهم إلى أن قهرهم الإسلام، وفُتِحت بلادُهم على يد عمر بن الخَطَّاب، قاله السُّهيليُّ[الروض١/٣٣].

٧١٠٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ: حَدَّثَنَا أَبُو حَصِينٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَرْيَمَ عَبْدُ اللهِ بْنُ زِيَادٍ الأَسَدِيُّ قَالَ: لَمَّا سَارَ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَعَائِشَةُ إِلَى البَصْرَةِ؛ بَعَثَ عَلِيٌّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ وَحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ، فَقَدِمَا عَلَيْنَا الكُوفَةَ، فَصَعِدَا المِنْبَرَ، فَكَانَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فَوْقَ المِنْبَرِ فِي أَعْلَاهُ، وَقَامَ عَمَّارٌ أَسْفَلَ مِنَ الحَسَنِ، فَاجْتَمَعْنَا إِلَيْهِ، فَسَمِعْتُ عَمَّارًا يَقُولُ: إِنَّ عَائِشَةَ قَدْ سَارَتْ إِلَى البَصْرَةِ، وَوَاللهِ؛ إِنَّهَا لَزَوْجَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَلَكِنَّ اللهَ ابْتَلَاكُمْ؛ لِيَعْلَمَ إِيَّاهُ تُطِيعُونَ أَمْ هِيَ؟

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): الظاهرُ أنَّه المسنَديُّ، وقد تَقَدَّمَ ما يؤيِّده في كلام بعض حُفَّاظ العَصْرِ في (الجمعة)[ح٨٩٩]، والله أعلم، و(أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالمُثَنَّاة تحت، والشين المُعْجَمَة[ح١٣٩٠]، تَقَدَّمَ الكلام على اسمه[ح١٩٥٨]، وهو أحدُ الأعلام، قيل: اسمه شعبة، وقيل: مُحَمَّد،

(١) مستفاد من هامش اليونينيَّة بخطِّ الحافظ اليونيني.

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (ابنة).

(٣) في (أ): (يَزدجر)، وعليها علامة، والمثبت من مصدره.

وقيل: عبد الله، وقيل: سالم، وقيل: رؤبة، ومسلم، وخداش، ومُطرِّف، وحَمَّاد، وحَبيب، و(**أَبُو حَصِينٍ**) بفتح الحاء، وكسر الصَّاد، وقد قَدَّمْتُ أنَّ الكنى: بالفتح، والأسماء: بالضَّمِّ، وأنَّه عثمان ابن عاصم[ح١١٠]، و(**أَبُو مَرْيَمَ**): سمَّاه في السَّند: (**عَبْدَ اللهِ بنَ زِيَادٍ الأَسَدِيَّ**)، وهو كذلك، و(**الأَسَدِيُّ**) بفتح الهمزة والسِّين.

قوله: (**لَمَّا سَارَ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَعَائِشَةُ إِلَى البَصْرَةِ**): مسير هؤلاء ﭫ كان لوقعة الجمل، وقد تَقَدَّمَ تاريخها قريبًا وبعيدًا[ح٣١٢٩، ٧٠٩٩].

قوله: (**وَلَكِنَّ اللهَ ابْتَلَاكُمْ**): (لكنَّ) بالتَّشديد، من أخوات (إنَّ)، والاسم الجليل: مَنْصُوبٌ اسمُها.

٧١٠١ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**: عَنِ **ابْنِ أَبِي غَنِيَّةَ**، عَنِ **الحَكَمِ**، عَنْ **أَبِي وَائِلٍ** قَالَ: قَامَ عَمَّارٌ عَلَى مِنْبَرِ الكُوفَةِ، فَذَكَرَ عَائِشَةَ، وَذَكَرَ مَسِيرَهَا، وَقَالَ: إِنَّهَا زَوْجَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَلَكِنَّهَا **مِمَّا ابْتُلِيتُمْ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، و(**ابْنُ أَبِي غَنِيَّةَ**) بفتح الغين المُعْجَمَة، وكسر النُّون، وتشديد المُثَنَّاة تحت المفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث، قال الدِّمْيَاطيُّ: (واسمه عبد الملك ابن حُمَيد بن أبي غَنِيَّة الكوفيُّ، وأصله من أصبهان، وهو والد [يحيى بن][(١)] عبد الملك، اتَّفقا عليه) انتهى[(٢)]، و(**الحَكَم**): هو ابنُ عُتيبة، القاضي، و(**أَبُو وَائِلٍ**): شقيق بن سلمة.

قوله: (**مِمَّا ابْتُلِيتُمْ**): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وهذا ظاهِرٌ.

٧١٠٢ - ٧١٠٣ - ٧١٠٤ - **حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ المُحَبَّرِ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي **عَمْرٌو** قَالَ: سَمِعْتُ **أَبَا وَائِلٍ** يَقُولُ: دَخَلَ **أَبُو مُوسَى** وَ**أَبُو مَسْعُودٍ** عَلَى عَمَّارٍ، حَيْثُ بَعَثَهُ عَلِيٌّ إِلَى أَهْلِ الكُوفَةِ يَسْتَنْفِرُهُمْ، فَقَالَا: مَا رَأَيْنَاكَ أَتَيْتَ أَمْرًا أَكْرَهَ عِنْدَنَا مِنْ إِسْرَاعِكَ فِي هَذَا الأَمْرِ **مُنْذُ أَسْلَمْتَ**، فَقَالَ عَمَّارٌ: مَا رَأَيْتُ مِنْكُمَا مُنْذُ أَسْلَمْتُمَا أَمْرًا أَكْرَهَ عِنْدِي مِنْ إِبْطَائِكُمَا عَنْ هَذَا الأَمْرِ، **وَكَسَاهُمَا حُلَّةً حُلَّةً**، ثُمَّ رَاحُوا إِلَى المَسْجِدِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ المُحَبَّرِ**): هو بفتح المُوَحَّدة والدال المُهْمَلَة، و(المُحَبَّر) بضَمِّ الميم، وفتح الحاء المُهْمَلَة، ثمَّ مُوَحَّدة مفتوحة مُشَدَّدة، ثمَّ راء، تَقَدَّمَ، و(**عَمْرٌو**): هو ابنُ مُرَّة، و(**أَبُو وَائِلٍ**): شقيق بن سلمة، و(**أَبُو مُوسَى**): عبد الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريُّ، الأميرُ، و(**أَبُو مَسْعُودٍ**): عقبة بن عمرو، أبو مسعود، الأنصاريُّ البدريُّ، كان ينزل بدرًا، فنُسِبَ إليها، تقدَّما.

---

(١) المستدرك من هامش (ق).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/٣٠٢).

قوله: (مُنْذُ أَسْلَمْتَ): هو بفتح تاء الخطاب، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (وَكَسَاهُمَا حُلَّةً حُلَّةً): تَقَدَّمَ الكلام على (الحلَّة) ما هي[ح٣٠]، والذي كساهما: هو أبو مسعود عقبة بن عمرو كسا أبو موسى وعمَّارًا، وسيأتي في هذا الحديث بعد هذا كذلك.

٧١٠٥- ٧١٠٦- ٧١٠٧- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي مَسْعُودٍ وَأَبِي مُوسَى وَعَمَّارٍ، فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: مَا مِنْ أَصْحَابِكَ أَحَدٌ إِلَّا لَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ فِيهِ غَيْرَكَ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْكَ شَيْئًا مُنْذُ صَحِبْتَ النَّبِيَّ ﷺ أَعْيَبَ عِنْدِي مِنِ اسْتِسْرَاعِكَ فِي هَذَا الأَمْرِ، قَالَ عَمَّارٌ: يَا أَبَا مَسْعُودٍ؛ وَمَا رَأَيْتُ مِنْكَ وَلَا مِنْ صَاحِبِكَ هَذَا شَيْئًا مُنْذُ صَحِبْتُمَا النَّبِيَّ ﷺ أَعْيَبَ عِنْدِي مِنْ إِبْطَائِكُمَا فِي هَذَا الأَمْرِ، فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ -وَكَانَ مُوسِرًا-: يَا غُلَامُ؛ هَاتِ حُلَّتَيْنِ، فَأَعْطَى إِحْدَاهُمَا أَبَا مُوسَى وَالأُخْرَى عَمَّارًا، وَقَالَ: رُوحَا فِيهِ إِلَى الجُمُعَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي روَّاد، وأنَّ لقبه عبدانُ[ح٦]، و(أَبُو حَمْزَةَ) بالحاء المُهْمَلَة، وبالزَّاي، قال الدِّمْيَاطيُّ: (مُحمَّد بن ميمون السُّكَّريُّ المرْوَزِيُّ، اتَّفقا عليه، ومات سنة ثمان وستِّين ومئة) انتهى، هذا قول في وفاته، وقدَّم عليه الذَّهَبيُّ: سنة سبع وستِّين، واقتصر عليه في «الكاشف»[٨٣/٣](١)، وقد أخرج له الجماعة، و(الأَعْمَشُ): سليمانُ بنُ مِهْرَان، و(شَقِيقُ ابْنُ سَلَمَةَ): هو أبو وائلٍ، و(أَبُو مَسْعُودٍ)/: تَقَدَّمَ قبل هذا، وكذا (أَبُو مُوسَى). [٢/٤٠٧ب]

قوله: (رُوحَا فِيهِ): كذا في أصلنا، وعليه: (صح)، وفي الهامش: (فيهما)، وعليها علامة نسخة الدِّمْيَاطيِّ، وكلاهما جائزٌ، والضميرُ في (فيه) يعود إلى المَلْبوس.

١٩- بَابٌ: إِذَا أَنْزَلَ اللهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا

٧١٠٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أَنْزَلَ اللهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا، أَصَابَ العَذَابُ مَنْ كَانَ فِيهِمْ، ثُمَّ بُعِثُوا عَلَى أَعْمَالِهِمْ».

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): هو ابنُ المبارك، و(يُونُسُ): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، و(الزُّهْرِيُّ): مُحمَّد ابن مسلم ابن شهاب.

قوله: (ثُمَّ بُعِثُوا): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

(١) انظر «ميزان الاعتدال» (٥٣/٤)، «تهذيب الكمال» (٥٤٤/٢٦)، وتقدَّم عند الحديث (٤٥٩).

٢٠- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا لَسَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»

٧١٠٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ أَبُو مُوسَى وَلَقِيتُهُ بِالكُوفَةِ: وَجَاءَ إِلَى ابْنِ شُبْرُمَةَ فَقَالَ: أَدْخِلْنِي عَلَى عِيسَى فَأَعِظَهُ، فَكَأَنَّ ابْنَ شُبْرُمَةَ خَافَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَفْعَلْ.

قَالَ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ قَالَ: لَمَّا سَارَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالكَتَائِبِ؛ قَالَ عَمْرُو بْنُ العَاصِ لِمُعَاوِيَةَ: أَرَى كَتِيبَةً لَا تُوَلِّي حَتَّى تَدْبُرَ أُخْرَاهَا، قَالَ مُعَاوِيَةُ: مَنْ لِذَرَارِيِّ الْمُسْلِمِينَ؟ فَقَالَ: أَنَا، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ: نَلْقَاهُ فَنَقُولُ لَهُ: الصُّلْحَ، قَالَ الحَسَنُ: وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، جَاءَ الحَسَنُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (سفيان) بعد (ابن المَدينيِّ) -عليِّ بن عبد الله-: هو ابنُ عُيَيْنَة، و(إِسْرَائِيلُ أَبُو مُوسَى): (إسرائيل) هذا: بصريٌّ، نزل الهند، وروى عن الحسن، ووَهْب، وأبي حَازم الأشجعيِّ، وعنه: السُّفيانان، ويحيى بن سعيد القَطَّان، وحسين الجعفيُّ، وَثَّقَهُ أبو حاتم وغيرُه، أخرج له البُخاريُّ، وأبو داود، والتِّرْمذيُّ، والنَّسائيُّ، له ترجمة في «الميزان»[١/٢٠٨]، وصحَّح عليه[(١)].

قوله: (وَجَاءَ[(٢)] إِلَى ابْنِ شُبْرُمَةَ): هو عبد الله بن شبرمة، تَقَدَّمَ الكلام عليه[قبل ح٢٦٦٨].

قوله: (أَدْخِلْنِي عَلَى عِيسَى؛ فَأَعِظَهُ): (عيسى) هذا: هو ابنُ موسى بن مُحَمَّد بن عليِّ بن عبد الله ابن عَبَّاس، كان أميرًا على الكوفة يومئذٍ[(٣)]، و(أعظَه) بالنَّصب، جواب الأمر، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (فَكَأَنَّ ابْنَ شُبْرُمَةَ): (كأنَّ) بالتَّشديد، من أخوات (إنَّ)، (ابنَ): مَنْصُوبٌ، اسمُها.

قوله: (حَدَّثَنَا الحَسَنُ): قائل ذلك هو إسرائيل، أبو موسى، المُتَرْجَم أعلاه، و(الحسن): هو ابنُ أبي الحسن البصريُّ، واسم أبي الحسن يسارٌ، تَقَدَّمَ[ح٣١].

قوله: (بِالكَتَائِبِ): هي جمع (كتيبة) وهي الجيش، وقد تَقَدَّمَت.

قوله: (قَالَ عَمْرُو بْنُ العَاصِ): كذا في أصلنا: بغير ياءٍ، وقد قَدَّمْتُ مِرارًا[قبل ح٦١] أنَّ الشيخ محيي الدين النَّوويَّ قال: (إنَّ الصحيحَ في «العاصي» و«ابن أبي الموالي» و«ابن الهادي» و«اليماني»:

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٥١٤)، وتقدم عند الحديث (٢٧٠٤).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وروايةُ «اليونينيَّة»: (جاء)؛ بلا واوٍ.

(٣) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٣/٤٨٢).

إثباتُ الياء[شرح مسلم١٢/٣٥٦]، وقدَّمتُ الكلامَ على (العاصي) خاصَّةً في أوَّلِ هذا التعليق[ح١٠، ٨٣]، وعَمرٌو: صحابيٌّ مشهورٌ شهرةً كبيرةً رضي الله عنه.

قوله: (**حَتَّى تَدْبُرَ**(١) **أُخْرَاهَا**): (تَدْبُر) بفتح المُثنَّاة فوق، ثمَّ دال ساكنة مهملة، ثمَّ مُوَحَّدة مضمومة، ثمَّ راء، قال الدِّمْيَاطيُّ: (أي: تخلفها وتقوم في مقامها) انتهى، ولغيره قريبٌ منه.

قوله: (**مَنْ لِذَرَارِيِّ المُسْلِمِينَ**): تَقَدَّمَ أنَّه يُقال بالتَّشديد والتخفيف، وأنَّ **القاعدة**: إذا كان المُفرَد مُشدَّدًا؛ كـ(ذريَّة)، و(أثفيَّة)، و(سُريَّة) يجوزُ في جمعه التَّشديدُ والتَّخفيف[ح١٣٨٤].

قوله: (**فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ**): الظاهرُ أنَّه عبد الله بن عامر بن كُرَيز بن عبد شمس بن عبد مناف، عامل عثمان بن عَفَّانَ على البصرة، يَروي عن جماعةٍ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، روى عنه النَّاس، مات بمكَّة، ودُفِن بعرفات سنة تسع وخمسين قبل معاوية بسنةٍ، وكنيته أبو عبد الرَّحْمَن، وقد قيل: إنَّ له من النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم رؤيةً، وهو الذي افتتح عامَّة فارس، وكَرْمان، وسِجِسْتان، والله أعلم، له ترجمةٌ في «الاستيعاب»[ص٤٢٧] حسنةٌ، وكذا في «تجريد الذَّهَبيِّ»[١/٣٢٠](٢).

قوله: (**وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ**): الظاهر أنَّه عبد الرَّحْمَن بن سَمُرة بن حَبِيب بن عبد شمس العبشميُّ، وقيل: ابن حَبِيب بن ربيعة بن عبد شمس، مِن مُسلِمة الفتح، وكان اسمُه عبدَ كلال، وقيل: عبد الكعبة، فغيَّره النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم، نزل البصرة، وعلى يده فُتِحت سِجِسْتان وكابُل، روى عنِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، وعنه: الحسن البصريُّ، وعبد الرَّحْمَن بن أبي ليلى، وابن سيرين، وغيرُهم، قال ابنُ سعدٍ: (استعملَه عبدُ الله بنُ عامرٍ على سِجِسْتان، وغزا غزواتٍ بخُراسان، ورجع إلى البصرة، وبها مات سنةَ خمسينَ)(٣)، وقيل: سنةَ إحدى وخمسينَ، أخرج له الجماعة(٤).

قوله: (**فَنَقُولُ لَهُ: الصُّلْحَ**): هو مَنْصُوبٌ بفعل مُقدَّر.

قوله: (**قَالَ الحَسَنُ: وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ**): تَقَدَّمَ الكلام في سماع الحسن البصريِّ من أبي بكرة نُفَيع بن الحارث، وهذا صريحٌ فيه ورادٌّ على مَن أنكره، وقد تَقَدَّمَ ذلك، والله أعلم[ح٧٨٣، ١٠٤٠، ٢٧٠٤، ٧٠٨٣].

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (تُدْبِر).

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء» (٣/١٨).

(٣) كذا قال تبعًا لـ«تهذيب الكمال»، و«تذهيب التهذيب»، والكلام ليس عند ابن سعد في ترجمته في المطبوع من «الطبقات الكبرى» (٦/٤٠).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٧/١٥٧)، «تذهيب التهذيب» (٥/٤٢٠).

٧١١٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ عَمْرٌو: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ: أَنَّ حَرْمَلَةَ مَوْلَى أُسَامَةَ أَخْبَرَهُ -قَالَ عَمْرٌو: وَقَدْ رَأَيْتُ حَرْمَلَةَ- قَالَ: أَرْسَلَنِي أُسَامَةُ إِلَى عَلِيٍّ، وَقَالَ: إِنَّهُ سَيَسْأَلُكَ الآنَ، فَيَقُولُ: مَا خَلَّفَ صَاحِبَكَ؟ فَقُلْ لَهُ: يَقُولُ لَكَ: لَوْ كُنْتَ فِي شِدْقِ الأَسَدِ؛ لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ فِيهِ، وَلَكِنَّ هَذَا أَمْرٌ لَمْ أَرَهُ، فَلَمْ يُعْطِنِي شَيْئًا، فَذَهَبْتُ إِلَى حَسَنٍ وَحُسَيْنٍ وَابْنِ جَعْفَرٍ، فَأَوْقَرُوا لِي رَاحِلَتِي.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو ابن المَدينيِّ، الحافظُ، وأنَّ (سُفْيَانَ) بعدَه: هو ابنُ عُيَيْنَة، و(عَمْرٌو) بعدَه: هو ابنُ دينار، و(مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ): هو أبو جعفر الباقرُ، و(حَرْمَلَةَ مَوْلَى أُسَامَةَ [أَخْبَرَهُ]: قَالَ عَمْرٌو: وَقَدْ رَأَيْتُ حَرْمَلَةَ): تَقَدَّمَ الكلام على (حَرْمَلَةَ) مولى أسامة بن زيد في (المناقب) قبيل (مناقب عبد الله بن عمر بن الخَطَّاب)، وذكرتُ فيه مؤاخذة؛ فانظرها[ح٣٧٣٧]، و(أسامة): هو ابنُ زيد بن حارثة بن شَراحيل، مولى النَّبيِّ ﷺ، وابنُ مولاه، وحِبُّه، وابنُ حِبِّه، تَقَدَّمَ[ح١٥٤٣].

قوله: (إِلَى عَلِيٍّ): هو أبو الحسن عليُّ بن أبي طالب الهاشميُّ رضي الله عنه، أحد الخلفاء الراشدين.

قوله: (مَا خَلَّفَ صَاحِبَكَ؟): (خلَّف) بتشديد اللَّام، و(صاحبَك): مَنْصُوبٌ مفعولُ (خلَّف) والمعنى: أيُّ شيءٍ أخَّرَهُ؟

قوله: (فِي شِدْقِ الأَسَدِ): تَقَدَّمَ أنَّ (الشِّدق) بالدَّال المُهْمَلَة، وقد قال القاضي عياض في «المشارق» [٢/٥٤٣] -وكذا في «المطالع»[٦/٢٦]-: (بالمُعْجَمَة) انتهى، وهذا شيءٌ لا يُعرَف، والله أعلم[ح١٣٨٦].

قوله: (وَلَكِنَّ هَذَا أَمْرٌ(١) لَم أَرَهُ): يعني: القتال في الفتنة، وقد ذكرتُ في أوَّل (كتاب الفتن) أنَّه قعد عن القتال فيها جماعةٌ، وعددتُهم؛ منهم: أسامة بن زيد[قبل ح٧٠٤٨].

قوله: (فَلَمْ يُعْطِنِي شَيْئًا): كذا أحفظه، وكذا في أصلنا، وكذا في أصلنا الدِّمَشْقيِّ، وكذا حلَّه شيخُنا[التوضيح ٣٢/٣٨٢]، وبخطِّ بعضِ فضلاء الحنفيَّة(٢): (صوابه: يغني)، كذا قال، وكانتِ الجادَّةُ: (يُغْنِ) -والله أعلم- مع ما فيه، ولكن له معنًى صحيحٌ.

قوله: (إِلَى حَسَنٍ وَحُسَيْنٍ وَابْنِ جَعْفَرٍ): (الحسنُ) و(الحسينُ): ابنا عليِّ بن أبي طالب، وهذا مَعْرُوفٌ، و(ابنُ جعفر): عبدُ الله بن جعفر بن أبي طالب، ابنُ عمِّهما رضي الله عنهم.

---

(١) في (أ): (مرٌّ).

(٢) هو الحاضري كما في هامش (ق).

٢١- بَابٌ: إِذَا قَالَ عِنْدَ قَوْمٍ شَيْئًا ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ بِخِلَافِهِ

٧١١١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: لَمَّا خَلَعَ أَهْلُ المَدِينَةِ[١] يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ؛ جَمَعَ ابْنُ عُمَرَ حَشَمَهُ وَوَلَدَهُ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ يَوْمَ القِيَامَةِ»، وَإِنَّا قَدْ بَايَعْنَا هَذَا الرَّجُلَ عَلَى بَيْعِ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ عُذْرًا أَعْظَمَ مِنْ أَنْ يُبَايَعَ رَجُلٌ عَلَى بَيْعِ اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُنْصَبُ لَهُ القِتَالُ، وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْكُمْ خَلَعَهُ وَلَا بَايَعَ فِي هَذَا الأَمْرِ إِلَّا كَانَتِ الفَيْصَلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ.

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ أبي تميمةَ السَّخْتِيانيُّ.

قوله: (يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه، وهو يزيدُ بنُ معاويةَ بن أبي سفيان صخرِ بن حرب ابن أُمَيَّةَ، تَقَدَّمَ مُترجَمًا ببعض ترجمةٍ[ح١١٨٦]، مقدوحٌ في عدالته، قال الإمامُ أحمد: (ليس بأهلٍ أنْ يُروى عنه)، تُوُفِّيَ سنة أربع وستِّين في ثالثٍ وعشرين ربيع الأوَّل، وقال الجاحظ: (في صَفر)[٢].

قوله: (جَمَعَ [ابْنُ عُمَرَ] حَشَمَهُ): (الحَشَمُ): الخدَم، و(حَشَمُ الرَّجل): خدَمُه، ومَن يغضبُ له، سُمُّوا بذلك؛ لأنَّهم يغضبون له.

قوله: (وَوَلَدَهُ): قال ابن قُتَيْبَة: كان لابن عمر مِن الأولاد: سالمٌ، وعبدُ الله، وعاصمٌ، وحمزةُ، وبلالٌ، وواقدٌ، وبناتٌ كانت واحدةٌ منهنَّ عند عمرو بن عثمان، وأُخرى عند عروة بن الزُّبَير، والله أعلم، وما أدري مَن جمعه إذ ذاك.

قوله: ([يُنْصَبُ] لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ): (يُنْصَبُ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(لواءٌ): مَرْفُوعٌ مُنَوَّن نائبٌ مَنابَ الفاعل/. [٢/٤٠٨أ]

قوله: (أَنْ يُبَايَعَ رَجُلٌ): (يُبايَع): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(رجلٌ): مَرْفُوعٌ مُنَوَّنٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل، وكذا (يُنْصَبُ لَهُ القِتَالُ).

قوله: (وَلَا بَايَعَ فِي ذَلِكَ[٣]): هو بمُوحَّدة في أوَّله، كذا في أصلنا، وفي نسخة: (تابع)[٤] بمُثنَّاة فوق في أوَّله، وهذه أظهرُ.

---

(١) كانت في الأصل: (الكوفة)، ثمَّ ضرب عليها، والمثبت من الهامش، وعليه: (صح).

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء» (٤/٣٥).

(٣) كذا في (أ)، وفي اليونينيَّة» و(ق): (هذا).

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

قوله: (إِلَّا كَانَتِ الفَيْصَلَ): (الفَيصلَ) بالنصب، خبرُ (كان)، و(الفيصل[1]) بمعنى: الفصل؛ يريد: قطيعة ما بيني وبينه، يقال: قضاءٌ فَصْلٌ، وفيصلٌ، وفاصِلٌ، أي: يَفصل الحقَّ مِنَ الباطل، قاله في «المطالع»[٥/٢٥٢]، ولابن الأثير: («الفيصل»، أي: القطيعة التامَّة، والياء زائدة).

٧١١٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي المِنْهَالِ قَالَ: لَمَّا كَانَ ابْنُ زِيَادٍ وَمَرْوَانُ بِالشَّأْمِ؛ وَثَبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ، وَوَثَبَ القُرَّاءُ بِالبَصْرَةِ؛ فَانْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي إِلَى أَبِي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَيْهِ فِي دَارِهِ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ عُلِّيَّةٍ لَهُ مِنْ قَصَبٍ، فَجَلَسْنَا إِلَيْهِ، فَأَنْشَأَ أَبِي يَسْتَطْعِمُهُ الحَدِيثَ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَرْزَةَ؛ أَلَا تَرَى مَا وَقَعَ النَّاسُ فِيهِ؟ فَأَوَّلُ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ تَكَلَّمَ بِهِ: إِنِّي أَحْتَسِبُ عِنْدَ اللهِ أَنِّي أَصْبَحْتُ سَاخِطًا عَلَى أَحْيَاءِ قُرَيْشٍ، إِنَّكُمْ -يَا مَعْشَرَ العَرَبِ- كُنْتُمْ عَلَى الحَالِ الَّذِي عَلِمْتُمْ مِنَ الذِّلَّةِ وَالقِلَّةِ وَالضَّلَالَةِ، وَإِنَّ اللهَ أَنْقَذَكُمْ بِالإِسْلَامِ وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ حَتَّى بَلَغَ بِكُمْ مَا تَرَوْنَ، وَهَذِهِ الدُّنْيَا الَّتِي أَفْسَدَتْ بَيْنَكُمْ، إِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِالشَّأْمِ وَاللهِ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): هو أحمد بن عبد الله بن يونس، نُسِب إلى جدِّه، و(أَبُو شِهَابٍ) بعدَه: قال الدِّمْيَاطيُّ: (عبد ربِّه بن نافع الحنَّاط المدائنيُّ، صاحب الطعام، اتَّفقا عليه وعلى عبد ربِّه ابن سعيد بن قيس، وانفرد مسلمٌ بعبد ربِّه أبي نعامة السَّعديِّ، وبأبي نعامة عمرو بن قيس، وبعبد ربِّه أبي سعيد الشَّاميِّ) انتهى، فقوله: (وانفرد مسلمٌ بعبد ربِّه أبي[2] نعامة السَّعديِّ) أي: انفرد به مسلمٌ عن البُخاريِّ، وهذا ظاهِرٌ، وقيل: اسمُ أبي نعامة عمرٌو، وقوله: (وبأبي نعامة عمرو بن قيس): كذا وجدتُ بخطِّ الناقلِ عنِ الدِّمْيَاطيِّ، والذي أعرفُه إنَّما هو أبو نعامة عمرو بن عيسى[3]، لا عمرو بن قيس، و(أبو شهاب الحنَّاط): اثنان؛ أحدُهما: أبو شهاب الأكبر، واسمُه موسى بن نافع الهُذَليُّ الحنَّاط، من أهل الكوفة، عن عطاء بن أبي رَباح، روى عنه: أبو نعيم، ذكر له البُخاريُّ حديثًا واحدًا في (كتاب الحجِّ)[ح١٥٦٨]، والآخر: أبو شهاب الأصغر، واسمه عبد ربِّه بن نافع المدائنيُّ الحنَّاط، يروي عن يونس ابن عبيد، وابن عون، وعاصم الأحول، والأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، وشعبة، رويا له جميعًا، روى له البُخاريُّ في آخر (الزكاة)[ح١٤٤٦]، و(الأشربة)[ح٥٥٨٠]، و(الاستقراض)[ح٢٣٨٨]، و(الكفَّارات)[ح٦٧٠٨]، و(التوحيد)[ح٧٤٣٥]،

(١) في (أ): (والفصيل)، والمثبت من مصدره.
(٢) في (أ): (بن)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٤/٣٤٩).
(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/١٨٠).

حدَّث عنه: أحمد بن عبد الله بن يونس وعاصم بن يوسف(١)، قال البُخاريُّ: (عبد ربِّه بن نافع أبو شهاب الحنَّاط صاحب الطعام، سمع مُحَمَّدَ بن سوقة، ويونس بن عُبيد، وعوفًا الأعرابيَّ)[تخ٦/٨١]، و(**عَوْفٌ**): هو ابنُ أبي جَمِيلةَ، الأعرابيُّ، تَقَدَّمَ، و(**أَبُو المِنْهَال**): قال الدِّمْيَاطيُّ: (أبو المنهال: سيَّار بن سلامة التَّميميُّ الحنظليُّ اليربوعيُّ الرِّياحيُّ، اتَّفقا عليه، وعلى أبي الحكم سيَّار بن أبي سيَّار، وعلى أبي المنهال عبد الرَّحْمَن بن مطعم، عن ابن عَبَّاس، والبَراء، وزيد بن أرقم) انتهى، واعلم أنَّ (أبا المنهال) **اثنان**؛ كلاهما تابعيٌّ؛ **أحدهما**: أبو المنهال الرِّياحيُّ هذا، واسمُه سيَّار ابن سلامة البصريُّ، سمع أبا برزة الصَّحَابيَّ، روى عنه: خالد الحَذَّاء، وعوف الأعرابيُّ، وشعبة(٢)، **والآخر**: أبو المنهال الكوفيُّ، واسمه عبد الرَّحْمَن بن مُطعِم، سمع البَراءَ، وزيدَ بن أرقم، وابنَ عَبَّاس، روى عنه: عَمْرو بن دينار، وحَبِيب بن أبي ثابت، وعبد الله بن كَثِير، وسليمان الأحول(٣)، وكلاهما مُخرَّج له في «البُخاريِّ» و«مسلم»، بل في الجماعة(٤)، والله أعلم.

قوله: (**لَمَّا كَانَ ابْنُ زِيَادٍ وَمَرْوَانُ بِالشَّأْمِ**): (ابن زياد): هو عُبيد الله بن زياد ابنُ أبيه، مشهورُ التَّرجمة، وقد قَدَّمْتُ بعضَ ترجمةِ أبيه[ح١٧٠٠]، و(مروان): ابن الحكم، قَدَّمْتُ أيضًا بعضَ ترجمته[ح١٨٩].

قوله: (**وَثَبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ**): هو عبدُ الله بنُ الزُّبَير بنِ العَوَّام، الصَّحَابيُّ ابنُ الصَّحَابيِّ ﵄.

قوله: (**وَوَثَبَ القُرَّاءُ بِالبَصْرَةِ**): (القرَّاءُ) لا أعرفُهُم بأعيانهم.

قوله: (**إِلَى أَبِي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ**): (أبو بَرْزَة) بفتح المُوَحَّدة، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ زاي مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث، واسمه نَضْلة بن عُبَيد على الصَّحيح، وقيل: نَضْلة بن عائذ، وقيل: ابن عبد الله، تُوُفِّيَ سنة ستِّين، قاله الذَّهَبيُّ في «تجريده»[٢/١٥١]، وقال في «الكاشف»: (بقي إلى سنة «٦٤هـ»)[٣/١٩٠]، وفي «التذهيب»: (قال خليفة: وافى خراسان ومات بها بعد سنة «٦٤هـ»(٥))[التذهيب٩/٢١٦] ﵁(٦).

قوله: (**عُلِّيَّةٍ لَهُ**): قال الدِّمْيَاطيُّ: («عُِلِّيَّة»: بضَمِّ العين وكسرها، والجمع: العلاليُّ). انتهى، وقد تَقَدَّمَ هذا[ح٢٤٦٦].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٤٨٥)، وانظر «تقييد المهمل» (٢/٥٥٢-٥٥٣).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٣٠٨).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٧/٤٠٦).

(٤) أي: حديثهما في الكتب الستة.

(٥) انظر «الطبقات» (ص١٨٤).

(٦) تقدم عند الحديث (٥٤١)، وانظر «الاستيعاب» (ص٧١٩)، «تهذيب الكمال» (٢٩/٤٠٧).

قوله: (فَأَنْشَأَ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الهمزة في أوَّله وفي آخره، أي: ابتدأ[ح٤٤٧].

قوله: (يَسْتَطْعِمُهُ الحَدِيثَ) أي: يطلب منه أن يحدِّثه.

قوله: (عَلَى أَحْيَاءِ قُرَيْشٍ): (الأحياء): جمع (حيٍّ)، و(الحيُّ): اسمٌ لمنزل القبيلة، ثمَّ سُمِّيت القبيلةُ به؛ لأنَّ بعضهم يحيا ببعض، وقد تَقَدَّمَ[ح٤٣٩].

قوله: (إِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِالشَّأْمِ): (إنَّ) بكسر الهمزة، وتشديد النُّون.

قوله: (إِنْ يُقَاتِلُ): (إنْ) بكسر الهمزة، وإسكان النُّون، وهي نافية؛ بمعنى: (ما)، و(يقاتلُ): مَرْفُوعٌ؛ لأنَّه لم يتقدَّمه ناصبٌ ولا جازمٌ.

٧١١٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلٍ الأَحْدَبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ ابْنِ اليَمَانِ قَالَ: إِنَّ المُنَافِقِينَ اليَوْمَ شَرٌّ مِنْهُمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، كَانُوا يَوْمَئِذٍ يُسِرُّونَ، وَاليَوْمَ يَجْهَرُونَ.

قوله: (عَنْ أَبِي وَائِلٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه شقيق بن سلمة.

قوله: (عَنْ حُذَيْفَةَ ابْنِ اليَمَانِ): تَقَدَّمَ أنَّ الصحيح: إثباتُ الياء فيه، وفي (ابن أبي الموالي)، و(ابن العاصي)، و(ابن الهادي)[قبل ح٦١]، وهو في أصلنا هنا: بغير ياء، وقد تَقَدَّمَ أنَّ اسمه حُسَيل، ويقال: حِسْل، وتَقَدَّمَ لِمَ قيل له: اليماني[ح٢٢٤]، وهو صحابيٌّ رضي الله [عنه] كابنه حذيفة.

٧١١٤ - حَدَّثَنَا خَلَّادٌ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ النِّفَاقُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَّا اليَوْمَ؛ فَإِنَّمَا هُوَ الكُفْرُ بَعْدَ الإِيمَانِ.

قوله: (حَدَّثَنَا خَلَّادٌ): هو خلَّاد بن يحيى السُّلميُّ الكوفيُّ، [نزل] بمكَّة، عن عبد الواحد بن أيمن ومسعر بن كدام، وعنه: البُخاريُّ، وحنبل، وبِشْر بن موسى، ثقة يَهِم، تُوُفِّيَ سنة (٢١٧هـ)، أخرج له البُخاريُّ، وأبو داود، والتِّرْمِذيُّ، له ترجمة في «الميزان»[١/٦٥٧]، وصحَّح عليه(١)، و(مِسْعَرٌ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه ابنُ كِدام، وقد تَقَدَّمَ مُترجَمًا، و(حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ) بفتح الحاء المُهْمَلَة، وكسر المُوَحَّدة، و(أَبُو الشَّعْثَاءِ) هذا: هو سُلَيم بن أسود، المحاربيُّ الكوفيُّ، ترجمته معروفةٌ، أخرج له الجماعة، وَثَّقَهُ جماعة، قال/ الهيثم وخليفةُ[التاريخ٢٢٢]: تُوُفِّيَ بعد الجماجم، زاد خليفة: سنة اثنتين وثمانين(٢). [٢/٤٠٨ب]

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٨/٣٥٩)، «تذهيب التهذيب» (٣/١٤٩)، «الكاشف» (١/٢٤٢).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٣٤٠)، «الكاشف» (١/٣٤١)، وتقدم عند الحديث (٤٢٦).

٢٢- بَابٌ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُغْبَطَ أَهْلُ القُبُورِ

قوله: (حَتَّى يُغْبَطَ أَهْلُ القُبُورِ): (يُغبَط): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(أهلُ): مَرْفُوعٌ قائمٌ مقام الفاعل.

قوله: (حَتَّى يُغْبَطَ أَهْلُ القُبُورِ) أي: يَحْسُدوا موتاهم، ويُحمَد ذلك لهم، ويُتَمَنَّى الموت؛ لفساد الزمان، والله أعلم، وقد تَقَدَّمَ الكلام في (الغبطة)[ح٧٣، ٣٢٥٦].

٧١١٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ، فَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ أبي أويس عبدِ الله، وأنَّه ابنُ أختِ مالكٍ أحدِ الأعلام المجتهدِ[ح٢٢]، و(أَبُو الزِّنَادِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالنُّون، وأنَّه عبد الله بن ذكوان، و(الأَعْرَجُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الرَّحْمَن بن هُرمُز، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبد الرَّحْمَن بن صخر، على الأصَحِّ من نحو ثلاثين قولًا، تَقَدَّمَ مِرارًا.

قوله: (فَيَقُولَ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ): (يقولَ): مَنْصُوبٌ، ونصبُه معروفٌ.

٢٣- بَابُ تَغْيِيرِ الزَّمَانِ حَتَّى تُعْبَدَ الأَوْثَانُ

قوله: (حَتَّى تُعْبَدَ الأَوْثَانُ[(١)]): (تُعبَدَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(الأوثانُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل، وقد تَقَدَّمَ ما (الأوثانُ)[(٢)]، وفي نسخةٍ: (حتَّى يَعْبُدُوا الأوثانَ)، وعلى هذه: (صح) في أصلنا، وهي في الهامش.

٧١١٦- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَضْطَرِبَ أَلَيَاتُ نِسَاءِ دَوْسٍ عَلَى ذِي الخَلَصَةِ»؛ وَذُو الخَلَصَةِ: طَاغِيَةُ دَوْسٍ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَ فِي الجَاهِلِيَّةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(شُعَيْبٌ): هو ابنُ أبي حمزة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحمَّد بن مسلم، و(سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ أباه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غير أبيه ممَّن اسمه المُسَيَّب؛ لا يجوز فيه إلَّا الفتح.

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (يَعْبُدُوا الأَوْثَانَ).

(٢) لم يتقدَّم، وقال ابن قُرْقُول في «مطالع الأنوار» (١٧٢/٦): («الأَوْثَانُ»: الأصنام، قال نفطويه: ما كان صورة؛ فهو وَثَن من حجارة أو جصٍّ أو غيره، وقال الأَزْهَرِيُّ: ما كان له جثَّة تُنْصَب؛ فهو وثن، وما كان صورة بغير جثَّة؛ فهو صنم).

قوله: (**أَلَيَاتُ نِسَاءِ دَوْسٍ**): (أَلَياتُ) بفتح الهمزة واللَّام؛ ومعناه: أعجازُهنَّ، جمع (أَلْيَةٍ) كـ(جَفْنَة وجَفَنَات)، قال في «النهاية»: (أراد: أن لا تقوم السَّاعة حتَّى ترجِعَ نساءُ دوسٍ عنِ الإسلام، فتطوف نساؤُهم بذِي الخَلَصة، وتضطرب أعجازُهنَّ في طوافِهِنَّ كما كُنَّ يَفعلْنَ في الجاهليَّة، والله أعلم).

قوله: (**عَلَى ذِي الخَلَصَةِ**): تَقَدَّمَ الكلامُ على (ذي الخَلَصة)، وأنَّه بيتٌ كان فيه صنمٌ لدَوس، وخَثْعَم، وبَجِيلة، وغيرهم، وقيل: (ذو الخَلَصة): الكعبةُ اليمانيَّة التي كانت باليمن، فأنفذ إليها رسولُ الله ﷺ جَرِيرَ بنَ عبد الله، فحرَّقها[(١)]، وقيل: (ذو الخَلَصة): اسمُ الصنم نفسِه، قال ابن الأثير: (وفيه نظر؛ لأنَّ «ذو» لا تضاف إلَّا إلى أسماء الأجناس). انتهى، وقال في هذا الحديث هنا: (**وَذُو الخَلَصَةِ: طَاغِيَةُ دَوْسٍ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَ فِي الجَاهِلِيَّةِ**)، وقد تَقَدَّمَ الكلام على (الطَّاغية) ما هي[ح٨٠٦]، و(ذو الخلصة) بضَمِّ الخاء المُعْجَمَة واللَّام في قول ابن إسحاق، وبفتحهما في قولِ ابنِ هشام، قاله السُّهَيليُّ في «روضه»[١/١٠٩]، وقال القرطبيُّ في «تذكرته» بعد أن ذكر اللُّغتين من كلام ابن دحية: (وقَيَّدهُ الإمام أبو الوليد الكِنانيُّ الوقشيُّ: بفتح الخاء، وسكون اللَّام، وكذا قاله ابن دريد)[التذكرة٦٦٩].

٧١١٧ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ أَبِي الغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ رَجُلٌ مِنْ قَحْطَانَ يَسُوقُ النَّاسَ بِعَصًا».**

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): هو العامريُّ الأويسيُّ الفقيه، عن مالك ونافع بن عمر، وعنه: البُخاريُّ وأبو زُرْعة، ثقةٌ مُكثِرٌ، أخرج له البُخاريُّ، وأبو داود، والتِّرمِذيُّ، وابن ماجه[الكاشف١٨٧أ]، ثقةٌ جليلٌ[(٢)]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٦٣٠]، و(**سُلَيْمَانُ**): هو ابنُ بلالٍ، و(**ثَوْرٌ**): هو ابنُ زيد، و(**أَبُو الغَيْثِ**): هو سالمٌ مولى ابن مُطِيع، تَقَدَّمَ[ح٢٣٨٧].

قوله: (**رَجُلٌ مِنْ قَحْطَانَ يَسُوقُ النَّاسَ بِعَصَاهُ**): (قحطان): هو أبو اليمن، وقد قَدَّمْتُ الكلام عليه في أوَّل (مناقب قريش)[ح٣٥٠٠]، وهذا (الرَّجل): قال القرطبيُّ في «تذكرته»: (ولعلَّ هذا القحطانيَّ هو الرَّجل الذي يُقال له: الجهجاه، وأصلُ الجهجهة: الصِّياحُ بالسَّبُع)[التذكرة٦٦٩].

قوله: (**يَسُوقُ النَّاسَ بِعَصَاهُ**): هو كنايةٌ عنِ استقامة النَّاس، وانقيادهم إليه، واتِّفاقهم عليه، ولم يُرِد نفس العصا، وإنَّما ضربها مَثَلًا؛ لطاعتهم له، واستيلائه عليهم، إلَّا أنَّ في ذكرها دليلًا على خشونته

(١) أخرجه البخاري (٣٠٢٠)، ومسلم (٢٤٧٦) من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/١٦٠)، وتقدم عند الحديث (٢٤٩٤).

عليهم وعنفه بهم، وقد قيل: إنَّه يسوقهم بعصاه كما تُساق الإبل والماشية؛ وذلك لشدَّة عنفه وعَدْوَاهُ، قاله القرطبيُّ في «تذكرته»[٦٦٩].

٢٤ - بَابُ خُرُوجِ النَّارِ

وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ نَارٌ تَحْشُرُ النَّاسَ مِنَ المَشْرِقِ إِلَى المَغْرِبِ».

قوله: (بَابُ خُرُوجِ النَّارِ): خرجتْ بالمدينة المُشرَّفة نارٌ سنةَ خمس وخمسين وستِّ مئة في أوَّل السَّنة، وورد الخبرُ بها، وقيل: إنَّها خرجتْ سنة أربع وخمسين، وكانت نارًا عظيمةً جدًّا، خرجت من جنب المدينة الشَّرقيِّ وراء الحرَّة، وتواتر العلم بها عند جميع أهل الشَّام وسائر البلدان، وكانت تظهر باللَّيل، ويكون لها نورٌ عظيمٌ يظهر من مسافة بعيدة، والله أعلم.

٧١١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ المُسَيِّبِ: أَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَخْرُجَ نَارٌ مِنْ أَرْضِ الحِجَازِ، تُضِيءُ أَعْنَاقَ الإِبِلِ بِبُصْرَى».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(شُعَيْبٌ): هو ابنُ أبي حمزة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحمَّد بن مسلم، و(سَعِيدُ بْنُ المُسَيِّب): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يُقال أبوه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غير أبيه لا يُقال إلَّا بالفتح.

قوله: (حَتَّى تَخْرُجَ نَارٌ مِنْ أَرْضِ الحِجَازِ): تَقَدَّمَ أعلاه (النَّار) التي خرجتْ في جانب الحرَّة الشرقيِّ، وكان ذلك في سنة كم؛ فانظره، ولعلَّها هذه، والله أعلم.

قوله: (تُضِيءُ أَعْنَاقَ الإِبِلِ بِبُصْرَى): (تُضِيءُ) بضَمِّ أوَّله، رُباعيٌّ، و(أعناقَ): مَنْصُوبٌ مفعولٌ، يُقال: أضاءتِ النارُ، وأضاءتْ غيرَها، و(بُصرى): مدينةٌ معروفةٌ بالشَّام، وعن أبي البقاء[إعراب الحديث ٣٤٤]: (أنَّه لو رُوِي «أعناقُ» بالرَّفع؛ لكان له وجهٌ، أي: تُضيء أعناقُ الإبل به، كما جاء في الحديث الآخر: «أضاءتْ له قصورُ الشَّام»[(١)]).

٧١١٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ الكِنْدِيُّ: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَدِّهِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُوشِكُ الفُرَاتُ أَنْ يَحْسِرَ عَنْ كَنْزٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَمَنْ حَضَرَهُ؛ فَلَا يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا».

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٤/١٢٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٤٠٤) وغيرهما من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه.

قَالَ عُقْبَةُ: وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «تَحْسِرَ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَدِّهِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخَطَّاب، والضَّمير في قوله: «عن جدِّه» يعود إلى عُبَيد الله ابن عمر بن حفص الرَّاوي عن خُبَيب). انتهى، و(خُبَيب بن عبد الرَّحْمَن) بضَمِّ الخاء المُعْجَمَة، وفتح المُوَحَّدة، قال الدِّمْيَاطيُّ تجاه (خُبَيب بن عبد الرَّحْمَن): (ابن عبد الله بن خُبَيب بن إساف، قاله ابن سعد[1]، وكان لخُبَيب ولدان؛ عبد الله، وعبد الرَّحْمَن). انتهى.

قوله: (يُوشِكُ): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وأنَّ معناه: يقرب ويُسرع[ح١٩].

قوله: (الفُرَاتُ): هو بالتاء الممدودة، هكذا ذكرها غيرُ واحد، وذكر الصاحبُ كمال الدين أبو حفص عمر بن العديم صاحب «تاريخ حلب» فيما رأيتُه بخطِّه في الجزء الأوَّل في المُبيَّضة من هذا «التاريخ» المذكور ما لفظه: (قرأتُ بخطِّ الحافظ السِّلفيِّ في رسالة كتبها أبو المُظفَّر إبراهيم بن أحمد ابن اللَّيث الأزديُّ إلى إِلْكِيَا أبي الفتح الحسنِ بن عبد الله بن صالح الأصبهانيِّ يذكر فيها سَفرته، قال في أثنائها: إلى أن حصلنا بشطِّ الفرات، وهم يقولونها: «الفراة»؛ بالهاء، ولم أكُ أُحقها حتَّى قرأت في بعض الكتب أنَّه يقال: فرات وفراة؛ كما يقال: عنكبوت وعنكبوة، وتابوت وتابوة، هذا على أن تكون لغةً لهم، ولا تكون على سبيل الاعتقاب)[بغية الطلب ١/٣٥٧]. انتهى/. [٢/٤٠٩أ]

قوله: (أَنْ يَحْسِرَ): هو بفتح المُثَنَّاة تحت، وكسر السين المُهْمَلَة، كذا ضبطه الشيخ محيي الدين بالمُثَنَّاة تحت[شرح مسلم ١٨/٢٢٧]، أي: يكشف لذهاب مائه، وهذا التقييدُ ظاهرٌ؛ لأنَّ (الفراتَ) في اللُّغة: الماءُ العذب، و(الفراتُ) هنا: اسمُ نهرٍ معروف، وفي أصلنا: بالمُثَنَّاة فوق بالقلم، وكذا في المكان الثاني الآتي، وهو قريبٌ، ولكن الرواية المُتَّبعة.

قوله: (قَالَ عُقْبَةُ: وَحَدَّثَنَاهُ[2] عُبَيْدُ اللهِ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): أمَّا (عقبةُ) فهو ابن خالد المذكور في السَّند الذي قبله، وهو عقبة بن خالد السَّكُونيُّ،

---

(١) كذا قال، وانظر «الطبقات الكبرى» (٧/٤٩٦)، والذي في «تهذيب الكمال» (٨/٢٢٧): (أنَّه خبيب بن عبد الرحمن ابن خبيب بن إساف)، وتقدم عند الحديث (٥٨٤).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وحدَّثنا).

الحافظ، أخرج له الجماعة، ووُثِّق، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٨٥/٣](١)، و(عُبَيد الله): تَقَدَّمَ في ظاهرها الكلام عليه، و(أبو الزِّناد) بالنون: عبد الله بن ذكوان، و(الأعرجُ): عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ هُرمُز، وقوله: (قال عُقبة): صورةُ هذا صورةُ تعليقٍ، وكذا هو في أصلنا الدِّمَشْقيِّ بغير واو، ولو قاله بالواو؛ كان أوضح؛ وذلك لأنَّ هذا الحديث معطوفٌ على الحديث الذي قبلَه بإسناده، فرواه البُخاريُّ عن عبد الله بن سعيدٍ الكنديِّ: حَدَّثَنَا عُقبة، عن عُبيد الله، عن أبي الزِّناد به، والذي قبلَه رواه بإسناده إلى عُقبة، عن عُبيد الله، عن خُبَيب بن عبد الرَّحْمَن...، وهذا الذي قلتُه هو كذلك في «أطراف المِزِّيِّ»، فإنَّه لمَّا طرَّف الأوَّل؛ قال: (وعن عُبيد الله بن عمر عن أبي الزِّناد...) فذكره[تحفة٣٢١/٩]، وكذا عمل في ترجمة عبيد الله عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ أشار إلى الحديث وقال: (في ترجمة حفص بن عاصم عن أبي هريرة)[تحفة١٨٦/١٠]؛ يعني: تَقَدَّمَ، ورقَّم عليه أنَّه كذلك -أعني: بالسَّند الثاني- في «البُخاريِّ»، و«مسلم»، و«أبي داود»، و«التِّرْمِذيِّ».

٢٥- بَابٌ

٧١٢٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ: حَدَّثَنَا مَعْبَدٌ -يَعْنِي: ابْنَ خَالِدٍ- قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا؛ فَسَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ، فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا».

وَقَالَ مُسَدَّدٌ: حَارِثَةُ أَخُو عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ لِأُمِّهِ، قَالَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى) بعد (مُسدَّد): هو ابنُ سعيدٍ القَطَّان، شيخ الحُفَّاظ[ح٤٣، ٨١].

قوله: (قَالَ مُسَدَّدٌ: حَارِثَةُ أَخُو عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ لِأُمِّهِ): كذا هو في أصلنا ثابتٌ، و(حارثة) المشار إليه: هو المذكور في سند الحديث الذي ساقه -وهو بالحاء المُهْمَلَة، وبعد الألف ثاءٌ مُثَلَّثَة- ابن وَهْب، أمُّهما أمُّ كلثوم بنتُ جَرول الخُزاعيِّ، وقد تَقَدَّمَ الكلام عليها في (الشروط)، وأنِّي لا أعرفُ لها إسلامًا[ح٢٧٣١-٢٧٣٢]، وابنُها حارثة بن وَهْب صحابيٌّ مشهورٌ، أخرج له الجماعة، وأحمد في «المسند» رضي الله عنه.

٧١٢١- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتَتِلَ فِئَتَانِ عَظِيمَتَانِ، تَكُونُ بَيْنَهُمَا مَقْتَلَةٌ عَظِيمَةٌ،

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٩٥/٢٠).

دَعْوَتُهُمَا وَاحِدَةٌ، وَحَتَّى يُبْعَثَ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، قَرِيبٌ مِنْ ثَلَاثِينَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللهِ، وَحَتَّى يُقْبَضَ العِلْمُ، وَتَكْثُرَ الزَّلَازِلُ، وَيَتَقَارَبَ الزَّمَانُ، وَتَظْهَرَ الفِتَنُ، وَيَكْثُرَ الهَرْجُ؛ وَهُوَ القَتْلُ، وَحَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمُ المَالُ، فَيَفِيضَ حَتَّى يُهِمَّ رَبَّ المَالِ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ، وَحَتَّى يَعْرِضَهُ فَيَقُولَ الَّذِي يَعْرِضُهُ عَلَيْهِ: لَا أَرَبَ لِي بِهِ، وَحَتَّى يَتَطَاوَلَ النَّاسُ فِي البُنْيَانِ، وَحَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ! وَحَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ وَرَآهَا النَّاسُ -يَعْنِي آمَنُوا أَجْمَعُونَ- فَذَلِكَ حِينَ ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ نَشَرَ الرَّجُلَانِ ثَوْبَهُمَا بَيْنَهُمَا، فَلَا يَتَبَايَعَانِهِ وَلَا يَطْوِيَانِهِ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدِ انْصَرَفَ الرَّجُلُ بِلَبَنِ لِقْحَتِهِ، فَلَا يَطْعَمُهُ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَهُوَ يَلِيطُ حَوْضَهُ، فَلَا يَسْقِي فِيهِ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ رَفَعَ أُكْلَتَهُ إِلَى فِيهِ، فَلَا يَطْعَمُهَا».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(**شُعَيْبٌ**): هو ابنُ أبي حمزة، و(**أَبُو الزِّنَادِ**): تَقَدَّمَ أعلاه وقبله مرارًا، و(**عَبْدُ الرَّحْمَنِ**): هو ابنُ هُرمُز الأعرج، و(**أَبُو هُرَيْرَةَ**): عبد الرَّحْمَن ابن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتَتِلَ فِئَتَانِ عَظِيمَتَانِ...**) إلى آخره: هذا من المعجزات، وهو الإخبار بالمغيَّبات، وقد كان ذلك في الصَّدر الأوَّل؛ عليٌّ ومعاوية ﭬ، قاله القرطبيُّ في «تذكرته»[ص٦٦٣]. انتهى، وقد قُتِل بينهما سبعون ألفًا في صِفِّين؛ خمسةٌ وعشرون من أهل العراق، وخمسةٌ وأربعون من أهل الشَّام.

قوله: (**وَحَتَّى يُبْعَثَ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ قَرِيبٌ مِنْ ثَلَاثِينَ**): جاء تعيينُ عددهم في بعض الطُّرق: (سبع وعشرون؛ منهم أربعُ نسوة)، كذا رأيته في «مسند أحمد» من حديث حذيفة: أنَّ نبيَّ الله ﷺ قال: «في أمَّتي كذَّابون ودجَّالون سبعةٌ وعشرون؛ منهم أربعُ نسوة، وإنِّي خاتم النَّبيِّين، لا نبيَّ بعدي»[حم٢٣٣٥٨]، وقد عزاه القرطبيُّ في «تذكرته» لأبي نعيم -يعني: الأصبهاني-؛ لأنَّه قال: (هذا غريب، تفرَّد به معاذُ ابنُ هِشام، ووجد في «كتابه» بخطِّ أبيه: حدَّث به أحمد ابن حنبل عن عليٍّ)[التذكرة٦٦٤]. انتهى، ومِن هذه الطَّريق رواه أحمد في «المُسنَد»، والله أعلم.

قوله: (**وَحَتَّى يُقْبَضَ العِلْمُ**): (يُقبَض): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(العِلْمُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (**وَيَتَقَارَبَ الزَّمَانُ**): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه[ح٧٠٦١].

قوله: (**وَيَكْثُرَ الهَرْجُ؛ وَهُوَ القَتْلُ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٨٥].

قوله: (فَيَفِيضَ): هو مَنْصُوبٌ، ونصبُه ظاهرٌ.

قوله: (حَتَّى يُهِمَّ رَبَّ المَالِ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ): (يُهِمَّ) بضَمِّ أوَّله، وكسر الهاء، وتشديد الميم، و(رَبَّ): مَنْصُوبٌ، وهي بمعنى: صاحب، وهذا ظاهِرٌ، و(مَنْ يَقْبَلُ): مَرْفُوعٌ فاعلُ (يُهِمَّ) أي: يغمُّه ذلك لعدمه ويُحزِنُه، مِن (أَهَمَّ)، وكذا هو مضبوطٌ في أصلنا بالقلم، وهذا هو المشهورُ، ورُوِيَ بفتح الياء مِن (يَهِمَّ)، ورفع (رَبُّ)، وقد قَدَّمْتُ ذلك في (الزكاة) مُطَوَّلًا[ح١٤١٢].

قوله: (وَحَتَّى يَعْرِضَهُ): هو بفتح أوَّله، وكسر الرَّاء، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (لَا أَرَبَ): (الأَرَبُ) بفتح الهمزة والراء، وبالموحَّدة، ويجوزُ كسر الهمزة، وإسكان الرَّاء: الحاجةُ.

قوله: (وَحَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه في قوله: (حتَّى يُغبَطَ أهلُ القُبُورِ) قريبًا[قبل ح٧١١٥].

قوله: (لِقْحَتِهِ): تَقَدَّمَ ما (اللِّقحة)[ح٢٣٣].

قوله: (فَلَا يَطْعَمُهُ): هو بفتح أوَّله وثالثه، أي: يأكله.

قوله: (وَهْوَ يَلِيطُ[(١)] حَوْضَهُ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه[ح٦٥٠٦]، ولاطَ الحوضَ: طيَّنه وأصلحه، وأصله: من اللُّصوق، قال ابنُ الأثير: («وهو يَلوط حوضَه»، وفي روايةٍ: «يَلِيط»). انتهى، وقال شيخُنا هنا: (كذا وقع رباعيًّا مِن «ألاط»...) إلى أن قال: (فهو يصحُّ على هذا بفتح الياء، لكنَّهم روَوه بضمِّها)[التوضيح٣٢/٤٠٢]. انتهى، وقد ذكرتُه لك ثلاثيًّا، ولا أحفظه إلَّا كذلك، والله أعلم، قال ابنُ القطَّاع: (لاطَ الحوضَ لَوْطًا ولَيْطًا: أصلحَه، والشيءَ بالشيء: ألصقَه به، وأَلاطَ الولدَ بأبيه: نَسَبَه إليه، وأَلاطَه بصرَه: أَتْبَعَه حتَّى يتوارى، ولاطَ الحبُّ بالقلب، والشيءُ بالشَّيء لَوطًا ولَيْطًا: لَصِقَ، والإنسانَ: ضَرَبَه، ولاطَ ولاوَطَ: عَمِلَ [عَمَلَ] قومِ لوط)[الأفعال٣/١٥٠] انتهى.

قوله: (وَقَدْ رَفَعَ أُكْلَتَهُ): هي بضَمِّ الهمزة؛ اللُّقمة، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (فَلَا يَطْعَمُهَا): هو بفتح أوَّله وثالثه، أي: يأكلها، وهذا تَقَدَّمَ قريبًا/. [٢/٤٠٩ب]

٢٦ - بَابُ ذِكْرِ الدَّجَّالِ

قوله: (بَابُ ذِكْرِ الدَّجَّالِ): فائدةٌ: ذكر الإمام السُّهَيليُّ في «روضه» ما لفظه: (ومِن أغربها -أي: أغرب الأحاديث الواردة في المهديِّ- ما ذكره أبو بكر الإسكاف في «فوائد الأخبار» مُسنَدًا إلى مالك

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (يُلِيط)؛ بضمِّ الياء، ووقع في الحديث (٦٥٠٦) بفتح الياء لا غير.

ابن أنس عن مُحَمَّد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «من كذَّب بالدَّجَّال؛ فقد كفر، ومن كذَّب بالمهديِّ؛ فقد كفر»، وقال في طلوع الشَّمس من مغربها مثل ذلك، فيما أحسب) انتهى كلام السُّهَيليِّ [الروض ١/ ٢٨٠].

(الدَّجَّال): هو المسيح الكذَّاب، سُمِّي دجَّالًا؛ لتمويهه، والدَّجَل: التمويه والتَّغطية، دجل فلان؛ إذا موَّه، ودجل الحقَّ؛ غطَّاه بباطله، وحكى ابنُ فارس عن ثعلب نحوَ ما ذكرتُه، وحكى عنه غيره: أنَّه سُمِّي دجَّالًا؛ لكذبه، وكلُّ كاذب دجَّال، وجمعه: دجَّالون، وقد وقع من كلام مالك بن أنس الإمامِ المجتهدِ في حقِّ مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار إمامِ أهل المغازي: أنَّه دجَّال مِن الدَّجاجلة.

و(المسيح الدَّجال): اختُلِف في ضبطه، ولِمَ سُمِّي مسيحًا، فمن أراد الوقوف عليه؛ فلينظر «تذكرة القرطبيِّ»، فإنَّه ذكر فيه أقوالًا عشرة، ولفظه: («الدَّجَّال»: ينطلق على عشرة وجوه...) فذكرها(١)، وأمَّا لفظه في (المَسِيح) فقال أيضًا في «تذكرته»: (واختُلِف في لفظة «المَسِيح» على ثلاثة وعشرين قولًا ذكرها ابن دحية في «مرج البحرين»...) فذكرها(٢). انتهى، ثمَّ عزاها في الآخر لابن دحية، وذكر شيخُنا في «القاموس» ما نصُّه: (و«المسيح»: عيسى صلى الله عليه وسلم؛ لبركته، وذكرتُ في اشتقاقه خمسين قولًا في شرحي لـ«مشارق الأنوار» وغيره، والدَّجال؛ لشؤمه، أو هو كـ«سِكِّير»). انتهى(٣)، وقد تَقَدَّمَ ذلك في (الصَّلاة)[ح٨٦،٨٣٢]، وقد ذكر شيخُنا الشارح رحمه الله في الدَّجال غرائبَ، فمَن أرادها؛ فليقف عليه في (باب ما ذُكِر في بني إسرائيل)[١٩/ ٥٨٧].

و(المَسِيح الدَّجَّال): بفتح الميم، وكسر السين، هذا هو المشهور، وقال بعضُهم(٤): (وبكسرهما مع التشديد في السين)، فمَن شدَّد؛ فهو ممسوحُ العين، ومَن خفَّف؛ فهو من السياحة؛ لأنَّه يمسح الأرض، أو لأنَّه ممسوح العين اليمنى، أي: أعْوَرُها، وقال ابنُ عَبْدِ البَرِّ: (ومنهم مَن قاله بالخاء) [التمهيد ١٤/ ١٨٨]؛ يعني: المُعْجَمَة، وذلك كلُّه خطأ عند أهل العلم، ولا فرق بين المسيح ابن مريم صلى الله عليه وسلم والمسيح الدَّجَّال في النطق بهما، وكذا نطق به صلى الله عليه وسلم، ونقله أصحابه، والله أعلم.

---

(١) انظر «التذكرة» (ص٦٩٠، ٦٩١).

(٢) انظر «التذكرة» (ص٧١٠ - ٧١٣).

(٣) زيد في (أ) مُسْتَدرَكًا: (وفي «التَّذكرة» قال -أي: في لفظة المسيح-: «اختُلِف فيها على ثلاثة وعشرين قولًا...»؛ فذكرها من عند ابن دحية)، وهو تكرار لما سبق قُبَيله.

(٤) هو الزركشي رحمه الله في «التنقيح» (٢/ ٧٤٤).

وقد جاءت الاستعاذة من فتنته(١)، وأنَّها أعظم الفتن(٢)، وأنَّه أعور العين اليمنى(٣)، وجاء في «مسلم»: (اليسرى)[م(٢٩٣٤)(١٠٤)]، وقد قَدَّمْتُ الجمعَ بينهما[ح٣٤٣٩]، وهو أنَّهما معيبتان؛ إحداهما: طافئة؛ بالهمزة: ذاهبةُ النور عمياء لا يُبصِرُ بها شيئًا، والثانية: طافية؛ بلا همز، أي: ناتئة، لكنَّه يبصر بها، قال ابنُ دحية: ويجوز أن يُراد باليمنى واليسرى بالنسبة إلى الرَّائي، لا إلى الدَّجَّال، فإن قيل: لِمَ لم تكنِ اليُسرى وَهَمًا، قال ابنُ عَبْدِ البَرِّ في «التمهيد»: (وفي حديث سَمُرَة: «أنَّه أعورُ العين الشِّمال عليها ظفرة غليظة»، وفي حديث مالك: «اليمنى»، وحديثُ مالكٍ أصحُّ من جهة الإسناد)[التمهيد١٤/١٩٣]، ولم يزد، وقال ابن دحية: الطرق كلُّها صحيحةٌ. انتهى؟

والجواب: أنَّ الألفاظَ كلَّها صحيحةٌ، والجمعُ ممكنٌ، وقد قدَّمتُه، وقد روى أبو داود الطيالسيُّ في «مسنده»[ح١١٠٦] من حديث سفينة قال: خَطَبَنا رسولُ الله ﷺ، فقال: «لم يكن نبيٌّ إلَّا وقد أنذر أُمَّته الدَّجَّالَ، ألا وإنَّه أعور العين الشمال، وباليمنى ظفرة...»؛ الحديث، وخرَّجه البغويُّ في الجزء العاشر من «مختصر المعجم» له من حديث سفينة مرفوعًا، ولفظه: «إنَّه لم يكن نبيٌّ قبلي إلَّا وقد حذَّر أُمَّتَه الدَّجَّالَ، إنَّه أعور عينه اليسرى، بعينه اليمنى ظفرة غليظة...»؛ الحديث[المعجم٣/٢٥٤]، وقد تَقَدَّمَ من حديث سَمُرة: أنَّ الظفرة على العين الشِّمال، فيحتمل -والله أعلم- أنَّ كلَّ عينٍ عليها ظفرة، وفي حديث حذيفة: (أنَّ الدَّجَّال ممسوح العين عليها ظفرة غليظة)[م(٢٩٣٤)(١٠٥)]، وإذا كانت الممسوحة المطموسة عليها ظفرة؛ فالتي ليست كذلك أَولى، فتتَّفقُ الأحاديث، أو نقول كما قال ابن دحية في أعور العين اليمنى، وأعور العين اليسرى، والله أعلم.

ويمكث في الأرض أربعين يومًا؛ يومًا كسنة، ويومًا كشهر، ويومًا كجمعة، وسائر أيَّامه كأيَّامنا(٤)، ومكتوبٌ بين عينيه (ك ف ر)(٥)، وسيأتي الكلام على هذه الكتابة[ح٧١٣١]، ويتبعه سبعون ألفًا من يهود أصبهان عليهمُ الطيالسة(٦)، وأنَّ عيسى ﷺ ينزل من السماء، فيقتله بباب لُدٍّ(٧) البلدة المعروفة

---

(١) أخرجه البخاري (٨٣٢)، ومسلم (٥٨٩) (١٢٩) من حديث عائشة رضي الله عنها، وفي الباب عن غيرها.

(٢) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٤٠٧٧) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وأخرجه أحمد في «مسنده» (١٩/٤) وغيره من حديث هشام بن عامر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٣٩)، ومسلم (١٦٩) (٢٧٤) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وفي الباب عن غيره.

(٤) أخرجه مسلم (٢٩٣٧) (١١٠) من حديث النَّوَّاس بن سمعان رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم (٢٩٣٣) (١٠٣) من حديث أنس رضي الله عنه، و(٢٩٣٤) (١٠٥) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

(٦) أخرجه مسلم (٢٩٤٤) (١٢٤) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٧) أخرجه مسلم (٢٩٣٧) (١١٠) من حديث النَّوَّاس بن سمعان رضي الله عنه.

بقرب بيت المقدس، وكان السَّلَف يستحبُّون أن يُلَقَّنَ الصبيانُ أحاديثَ الدَّجَّال؛ ليحفظوها، وترسخَ في نفوسهم، ويتوارثها الناس، وقد قَدَّمْتُ الكلام في ابن صيَّاد عبدِ الله هل هو الدَّجَّال أم لا، في (كتاب الجنائز)[ح١٣٥٤].

فائدةٌ: في «التِّرْمِذيِّ» وغيرِه: (أنَّه يخرج من أرضٍ يُقال لها: خُراسان)[ت٢٢٣٧]، وفي «ابن ماجه»: (من قريةٍ يُقال لها: اليهوديَّة)(١)، وفي كتاب نُعَيم(٢) بن حَمَّاد: (يخرج من خلَّة بين الشام والعراق)(٣)، وهذا في «مسلم»[م٢٩٣٧)(١١٠)]، وفي حفظي: (أنَّه يخرج من قريةٍ يُقال لها: جَيٌّ من أصبهان)، وفي «الطَّبَرانيِّ الكبير» و«الأوسط»: (خروجه من أصبهان من قريةٍ يُقال لها: رُسْتَفاذ)(٤)، وقال أبو هريرة: (يخرج من قريةٍ بالعراق)، وقال الصِّدِّيقُ: (يخرج من مروَ بين يهودِ تيماء)(٥)، وقال يحيى بن سعيد القَطَّان عن سليمان بن عيسى: (بلغني أنَّه يخرج من جزيرة أصبهان في البحر يُقال لها: ماطُولة)(٦)، وقال عبد الله بن عَمرو: (يخرج من كُوشا)(٧)، ونقله التاريخيُّ(٨) عن ابن مسعود أيضًا(٩).

وهذا الاختلاف في موضع خروجه يُحمَل على أنَّه يخرج مرَّةً بعد مرَّةٍ، فأمَّا مروُ، وأصبهان،

---

(١) لم أجده في المطبوع من «ابن ماجه»، وقد عزاه إليه ابن الملقن في «التوضيح» (١٩/٥٩٤)، والصلاح الصفدي في «الشعور بالعور» (ص٢٢)، ولفظه: (وأخرج ابن ماجه من حديث أبي أمامة مطولًا: «فخرج الملعون من ناحية أصبهان، من قرية يقال لها: اليهوديَّة، وهو راكب حمارًا أنبر يشبه البغل، ما بين أذني حماره أربعون ذراعًا، ومن نعت الدجال: أنَّه عظيم الخِلقة، طويل القامة، جسيم، أجعد، قطط، أعور العين اليمنى كأنَّها لم تُخلق، وعينه الأخرى ممزوجة بالدم، وبين عينيه مكتوب: كافر، يقرأه كلُّ مؤمن بالله...»)، لكن لمَّا ذكر القرطبي في «التذكرة» (ص ٦٩٣) حديث الدَّجَّال قال: (وأخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة، وفي بعض الروايات:...) فذكر هذا اللفظ، فلعلَّ في نسبته بهذا اللفظ لابن ماجه وهم، فلفظ حديث أبي أمامة ﵁ في «ابن ماجه» (٤٠٧٧): (أنَّه يخرج من خلة بين الشام والعراق).

(٢) في (أ): (أبي نعيم)، وصوابه: (نعيم)، وستأتي ترجمته عند المصنف عند الحديث (٧١٣٩).

(٣) «الفتن» لنعيم بن حماد (٢/٥٣٠) من حديث أبي أمامة ﵁.

(٤) «المعجم الكبير» (٢/٥٤) و(٢٤/٣٨٦)، «الأوسط» (٤٨٥٦) من حديث فاطمة بنت قيس ﵄، وفيه سيف بن مسكين.

(٥) أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (٢/٥٣٠)، وفيه: (من مرو من يهوديتها).

(٦) أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (٢/٥٣٣).

(٧) أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (٢/٥٣١) و(٢/٥٣٢)، وفيه: (من كوثى).

(٨) لعله أبو بكر محمَّد بن عبد الملك بن إسماعيل الأمير الكامل ناصر الدين ابن الملك السعيد ابن السلطان الملك السراج النحوي التاريخي؛ لقب بذلك لاعتنائه بالتواريخ، انظر «الوافي بالوفيات» (٤/٣٥).

(٩) أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (٢/٥٣١).

وشبههما؛ فشيءٌ واحدٌ؛ لأنَّه تارةً عبَّر بالإقليم، وتارةً بالبلد، وتارةً بالمكان، فلا اختلافَ، قاله شيخُنا[التوضيح١٩/٥٩٥].

فائدةٌ: روى أبو القاسم البغويُّ من حديث مُحَمَّد بن عبد الوهَّاب، عن حشرج بن نباتة، عن سعيد بن جُمْهان، عن سَفينة [مرفوعًا]: «أعور العين اليسرى، [بعينه اليمنى][(١)] ظفرة غليظة...، [و]معه ملكان يشبهان نبيَّين، لو شئت؛ لسمَّيتهما بأسمائهما وأسماء آبائهما...»[(٢)]، قال شيخُنا: (وقد سلف أنَّ جبريلَ وميكائيلَ يمنعانه من مكَّة والمدينة، وقال ابن برجان في «إرشاده»: «الذي يغلبُ على ظنِّي أنَّ أحدَهما المسيحُ، والآخَرَ نبيُّنا»)، انتهى[التوضيح١٩/٥٩٦].

وهذا أيضًا نقله القرطبيُّ في «تذكرته»[ص٦٩٤]، ولكن يردُّه: (وأسماء آبائهما)، وإن كان يقبل التأويلَ، لكنَّ ظواهرَ الأحاديث التي في نزول عيسى ابن مريم عند المنارة البيضاء شرقيَّ دمشق وطلبه الدَّجال تردُّ ذلك، وكذا قوله في الحديث: (هذه قرية ذاك الرجل)[(٣)]، ولو كان معه ملك يشبهه؛ لقال: هذا الرجل، والله أعلم.

قال شيخُنا: (وفي الحديث: «أنَّ أمَّه تلده وهي منبوذةٌ في قبرها»[(٤)])[التوضيح١٩/٥٩٦]، ويُقال: كانت أمُّ شقٍّ جنيَّةً عشقت أباه، فأولدها الدَّجَّالَ، واسمه جوس.

وقال كعبٌ فيما ذكره أبو نُعَيم: إنَّه بَشَرٌ ولدته أمُّه بقوص من أرض مصر، يكون بين مولده ومخرجه ثلاثون سنةً.

ونقل شيخُنا عن جماعةٍ سمَّاهم مِنَ السَّلَف: (أنَّه في بعض جزائر اليمن موثق بسبعين حَلْقةً، لا يُعلَم مَن أوثَقَهُ؛ سليمانُ أو غيرُه؟)[التوضيح١٩/٥٨٩].

وقد صحَّ أنَّه لا يدخل مكَّة ولا المدينة[(٥)].

وقال شيخُنا: (وفي «تاريخ حرَّان» لأبي الثناء حَمَّاد: عن كعب قال: في الكتب المُنَزَّلة: أنَّ حرَّان لا يقدر عليها). انتهى[التوضيح١٩/٥٩٣]، وسمعت أنَّ في بعض التواريخ: (أنَّه لا يدخل طرسوس)، وللطبريِّ

---

(١) في (أ) بدل ما بين معقوفين: (عليها)، والمثبت من مصدره، وقد تقدَّم قريبًا على الصواب.

(٢) «معجم الصحابة» (٣/٢٥٤)، وهو عند أحمد في «مسنده» (٥/٢٢١).

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢١٩٢٩)، والطيالسي في «مسنده» (١١٠٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٨٦٣٤).

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥١١٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه عثمان بن عبد الرحمن الجمحي.

(٥) ذكره في «التوضيح» (١٩/٥٩٢)، وحديث منعه من مكة والمدينة أخرجه البخاري (١٨٨١) من حديث أنس رضي الله عنه، ومنعه من المدينة (١٨٨٢) و(٧١٣٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

من حديث عبد الله بن عَمرو: (لا يدخل بيت المقدس)، وعند الطحاويِّ: (ومسجد الطور)، انتهى، والكلُّ رأيتُه في الأحاديث إلَّا حرَّان وطرسوس.

وفي «مسند أحمد» بإسناده إلى جنادة بن أبي أُمَيَّة قال: أتينا رجلًا من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ، فدخلنا عليه، فقلنا: حَدِّثْنَا ما سمعتَ مِن رسول الله ﷺ، ولا تحَدِّثْنَا ما سمعتَ من الناس، فشدَّدْنَا عليه، فقال: قام رسول الله ﷺ فينا، فقال: «أُنذِرُكُمُ المسيحَ، وهو ممسوح العين...» إلى أن قال: «لا يأتي أربعةَ مساجدَ: الكعبة، ومسجد الرسول، والمسجد الأقصى، والطور...»؛ الحديث[حم٢٣٠٩٠]، ثمَّ ذكر من طريق أخرى[حم٢٣٦٨٣] وفيه تقديمٌ وتأخيرٌ في المساجد، ومن طريق أخرى، ثمَّ من طريق أخرى، والله أعلم.

تنبيهٌ: ذكر الذَّهَبيُّ في «ميزانه» في ترجمة عبد الرَّحْمَن بن مُسْهِر أخي عليِّ بن مُسْهِر، كان على قضاء جَبُّلَ(١)، ذكر فيها حكايةً عن أبي الفرج الأصبهانيِّ تتعلَّق به وسُخْفِه، وفي آخرها: (فحدَّثَ الناسَ عن مجالد، عن الشَّعْبيِّ: أنَّ كُنية الدَّجال أبو يوسف، فبلغه ذلك -يعني: بلغ القاضي أبا يوسف صاحبَ أبي حنيفة-، فقال: هذه بتلك، فحسبُك، وجِّه إليَّ أُوَلِّيك ناحيةً، ففعلَ، وأمسكتُ عنه(٢)، قال ابنُ مَعِين: ليس بشيءٍ، وقال البُخاريُّ: فيه نظرٌ)[٢/٥٩٠]، وتركه أبو حاتم والنَّسائيُّ، وفيه غيرُ ذلك من الجرح.

فائدةٌ: قال شيخُنا: (في «العجائب» لابن وَصِيف: أنَّ الدَّجَّال من ولد شقِّ الكاهنِ)[التوضيح١٩/٥٩٠].

٧١٢٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: **حَدَّثَنَا يَحْيَى**: **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**: حَدَّثَنِي **قَيْسٌ** قَالَ: قَالَ لِي المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: مَا سَأَلَ أَحَدٌ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الدَّجَّالِ مَا سَأَلْتُهُ، وَإِنَّهُ قَالَ لِي: «مَا يَضُرُّكَ مِنْهُ»، قُلْتُ: لأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ مَعَهُ جَبَلَ خُبْزٍ وَنَهَرَ مَاءٍ، قَالَ: «**هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللهِ مِنْ ذَلِكَ**».

٧١٢٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أُرَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَعْوَرُ عَيْنِ اليُمْنَى كَأَنَّهَا عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ».

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى) بعد (مسدَّد): هو ابنُ سعيد القَطَّان، شيخ الحُفَّاظ، و(**إِسْمَاعِيلُ**): هو ابنُ أبي خالد، و(**قَيْسٌ**): هو ابنُ أبي حَازم.

---

(١) جَبُّل: بفتح الجيم وتشديد الباء وضمِّها ولام؛ بُلَيدةٌ بين النعمانية وواسط، في الجانب الشرقي، انظر «معجم البلدان» (٢/١٠٣).

(٢) أسندها الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/٢٣٨)، وابن الجوزي في «المنتظم» (١٠/٤٢).

قوله: (هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللهِ مِنْ ذَلِكَ) أي: هو أهون أن يجعل الله ما خلقه على يده مُضِلًّا للمؤمنين، ومُشَكِّكًا لقلوبهم، بل إنَّما جعله ليزدادَ الذين آمنوا إيمانًا، ويُثْبِّتَ الحُجَّةَ على الكافرين والمنافقين.

٧١٢٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَجِيءُ الدَّجَّالُ حَتَّى يَنْزِلَ فِي نَاحِيَةِ المَدِينَةِ، ثُمَّ تَرْجُفُ المَدِينَةُ ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ كُلُّ كَافِرٍ وَمُنَافِقٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ): هذا هو الطَّلحيُّ الكوفيُّ الضخم، عن شيبان النَّحْويِّ فقط، وعنه: البُخاريُّ، والدارميُّ، وعَبَّاس الدُّوريُّ، وغيرُ واحد، قال مُطَيَّن: تُوُفِّيَ سنة خمسَ عشرةَ ومئتين، أخرج له البُخاريُّ، والنَّسائيُّ في «اليوم والليلة»(١).

تنبيهٌ: وقع في الأصل الذي سمعنا فيه على العِرَاقيِّ: (سعيد بن حفص) بزيادة ياء، وهذه تصحيفٌ، والصوابُ: (سعدٌ) كما ذكرته بغير ياء، وسعيد بن حفص النفيليُّ الحرَّانيُّ، أبو عَمرو، خالُ أبي جعفر النفيليِّ، عن زهير بن معاوية، وشَريك، ومعقل، من هذه الطبقة في «ثقات ابن حِبَّانَ»[٨/٢٦٩]، تُوُفِّيَ سنة (٢٣٧هـ)، لكن انفرد به النَّسائيُّ فقط من بين أصحاب الكتب، والله أعلم(٢).

و(شَيْبَانُ): تَقَدَّمَ قريبًا جدًّا أعلاه أنَّه النَّحْويُّ، ابن عبد الرَّحْمَن، وقد قَدَّمْتُ فيما مضى مرارًا أنَّه منسوبٌ إلى القبيلة، لا إلى صناعة النحو[ح١١٢]، وقال ابنُ أبي داود وغيرُه: (إنَّ المنسوبَ إلى القبيلة يزيد بن أبي سعيد النَّحْويُّ، لا شيبان هذا). انتهى(٣). و(يَحْيَى): هو ابنُ أبي كَثِير، لا يحيى ابن سعيد الأنصاريُّ، الأنصاريُّ لم يروِ له البُخاريُّ شيئًا عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس، إنَّما روى بهذه الطريق النَّسائيُّ فقط حديثًا واحدًا؛ فاعلمه[س٢/٥٦].

قوله: (نَاحِيَةِ المَدِينَةِ): سيأتي قريبًا الكلامُ عليه.

قوله: (ثُمَّ تَرْجُفُ المَدِينَةُ ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ): قال شيخُنا: (قال المهلَّب: ليس مِن رُعبه ولا مِن خوفه، وإنَّما ترجُف لمن يتوق إليه مِنَ المنافقين، فيُخرِجُهُم أهلُ المدينة؛ كما قال ﵇: «إنَّها تنفي خبثها»(٤))[التوضيح٣٢/٧٠٨].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٢٦٠)، وتقدم عند الحديث (٣٢٢).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٣٩٠).

(٣) انظر «تاريخ بغداد» (٩/٢٧١)، «تذهيب التهذيب» (٤/٣٠٧).

(٤) أخرجه البخاري (١٨٨٣) من حديث جابر ﵁.

٧١٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ المَدِينَةَ رُعْبُ المَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَلَهَا يَوْمَئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ، عَلَى كُلِّ بَابٍ مَلَكَانِ».

قوله: (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه نُفَيع بن الحارث، وقيل في أبيه وفيه غيرُ ذلك، وقد تَقَدَّمَ[ح٣١].

٧١٢٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ المَدِينَةَ رُعْبُ المَسِيحِ، لَهَا يَوْمَئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ، لِكُلِّ بَابٍ مَلَكَانِ»، قَالَ: وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَدِمْتُ البَصْرَةَ فَقَالَ لِي أَبُو بَكْرَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ... بِهَذَا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه بكسر المُوَحَّدة، وإسكان الشين المُعْجَمَة، و(مِسْعَرٌ): هو ابنُ كدام.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَدِمْتُ البَصْرَةَ، فَقَالَ لِي أَبُو بَكْرَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ): هكذا في أصلنا، وعليه علامة راويه الذي زاده في «البُخاريِّ»، وهو في أصلنا الدِّمَشْقيِّ، وعليه (لا... إلى)، و(ابن إسحاق): هو مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار، الإمام في المغازي، تَقَدَّمَ مترجمًا[ح٦٦٣]، وقد ذكره المِزِّيُّ في «أطرافه»؛ أعني: تعليق ابن إسحاق... إلى آخره، ثمَّ قال: (حديث ابن إسحاق هذا في رواية أبي أحمد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف بن مكِّيٍّ الجُرْجانيِّ، عن الفِرَبْريِّ، عن البُخاريِّ، ولم يذكره خلف ولا أبو مسعود). انتهى[التحفة٩/٣٦].

ولم يُخَرِّج تعليقَ ابن إسحاق أحدٌ من أصحاب الكُتُب السِّتَّة سوى البُخاريِّ، قال بعض حُفَّاظ العَصْرِ ما لفظه: (قلتُ: وصل الطَّبَرانيُّ في «الأوسط» طريق(١) ابن إسحاق هذه)، انتهى(٢).

وأمَّا حديث سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحْمَن بن عوف -هذا الذي نحن فيه-؛ فقد أخرجه البُخاريُّ هنا بهذا السند الذي ذكره: عليُّ بن عبد الله، عن مُحَمَّد بن بِشْر، عن مِسْعَر، عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه به، وأخرجه في (الحجِّ) عن عبد العزيز بن عبد الله، عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحْمَن ابن عوف، عن أبيه، عن جدِّه به[ح١٨٧٩]، فقد انفرد به البُخاريُّ، والله أعلم.

---

(١) في (أ): (طرق)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٢) انظر «فتح الباري» (١٣/١٠٢).

وإنَّما أتى بهذا التعليق -على تقدير ثبوته هنا-؛ لأنَّ في السند الأوَّل إبراهيمُ عن أبي بكرة بالعنعنة، وهنا صَرَّحَ باللُّقِيِّ والسماع، وإن كان إبراهيمُ ليس مُدَلِّسًا، ولكن ليخرج من الخلاف، ومحافظةً على شرطه(١)/. [٢/٤١٠أ]

٧١٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ الدَّجَّالَ فَقَالَ: «إِنِّي لَأُنْذِرُكُمُوهُ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَنْذَرَهُ قَوْمَهُ، وَلَكِنِّي سَأَقُولُ لَكُمْ فِيهِ قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ نَبِيٌّ لِقَوْمِهِ: إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ اللهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ): هذا هو ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحْمَن بن عوف الزُّهْرِيُّ، تَقَدَّمَ، و(صَالِحٌ): هو ابنُ كيسان، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو الزُّهْرِيُّ مُحَمَّد بن مسلم.

٧١٢٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أَطُوفُ بِالكَعْبَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ آدَمُ سَبْطُ الشَّعَرِ يَنْطِفُ -أَوْ يُهَرَاقُ- رَأْسُهُ مَاءً، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: ابْنُ مَرْيَمَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ أَلْتَفِتُ، فَإِذَا رَجُلٌ جَسِيمٌ أَحْمَرُ جَعْدُ الرَّأْسِ أَعْوَرُ العَيْنِ، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ، قَالُوا: هَذَا الدَّجَّالُ، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا ابْنُ قَطَنٍ»، رَجُلٌ مِنْ خُزَاعَةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، و(اللَّيْثُ): هو ابنُ سعد، و(عُقَيْلٌ) بضَمِّ العين، وفتح القاف: ابن خالد، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو الزُّهْرِيُّ، تَقَدَّمَ أعلاه.

قوله: (فَإِذَا رَجُلٌ آدَمُ): تَقَدَّمَ الكلام في صفة عيسى، و(أنَّه آدم) من حديث ابن عمر هذا[ح٣٤٤١]، وفي حديث أبي هريرة: (أنَّه أحمرُ)[ح٣٣٩٤،٣٤٣٧]، وتَقَدَّمَ كلام النَّوويِّ في الجمع بينهما، وقدَّمْتُ كلامَ الداوديِّ: أنَّ أثبتَهُما روايةُ ابنِ عمر[ح٣٤٤١].

قوله: (سَبْطُ الشَّعَرِ): تَقَدَّمَ ما (سبوطة الشَّعر)[ح٣٢٣٩]، وكذا (يَنْطِفُ)، وأنَّه بكسر الطاء وضمِّها: يقطر[ح٦٣٩]، وكذا (يُهَرَاقُ)، وأنَّه بضَمِّ أوَّله، وفتح الهاء، ويجوز سكونها[ح١٩٨]، وكذا (جَعْدُ الرَّأْسِ) ما معنى (الجُعودة)، وتَقَدَّمَ الكلام على (طَافِئَةٌ(٢))[ح٣٤٣٩]، وعلى (ابْنُ قَطَنٍ)، وأنَّه عبد العُزَّى بن

(١) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٣/١٠٢): (أراد بهذا التعليق ثبوت لقاء إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف لأبي بكرة؛ لأنَّ إبراهيم مدني وقد تُستنكر روايته عن أبي بكرة؛ لأنَّه نزل البصرة من عهد عمر إلى أن مات).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة»: (طَافِيَةٌ)، وفي (ق) معًا.

قَطَن بن عمرو بن حَبيب بن سعيد بن عائذ بن مالك بن جَذيمة -وهو المصطلق- ابن سعْد؛ وهو [و]كعب وعديٌّ أولاد عَمرو بن ربيعة، وأمُّ ابن قَطَن هالةُ بنت خُوَيلد بن أسد، أختُ خديجة، وهالةُ صحابيَّةٌ أيضًا ﵄، وابن قَطَن هلك في الجاهليَّة، كما في بعض طرقه، وقد قَدَّمْتُ أيضًا أنَّ أكثم بن أبي الجون يشبه الدَّجَّال، وأكثمُ صحابيٌّ، وأنَّه ﵇ شبَّه عينَ الدَّجَّال بعين أبي تِحْيَى شيخ من الأنصار ﵁، مُطوَّلًا في (باب قول الله: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ﴾ [مريم: ١٦]) في (الأنبياء) وغيره قريبًا[٣٤٤٠].

٧١٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: **حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ**، عَنْ **صَالِحٍ**، عَنِ **ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَسْتَعِيذُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ**): تَقَدَّمَ أعلاه، وكذا (**صَالِح**)، وكذا (**ابْن شِهَابٍ**).

٧١٣٠- **حَدَّثَنَا عَبْدَانُ** قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ **عَبْدِ المَلِكِ**، عَنْ **رِبْعِيٍّ**، عَنْ **حُذَيْفَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الدَّجَّالِ: «إِنَّ مَعَهُ مَاءً وَنَارًا؛ فَنَارُهُ مَاءٌ بَارِدٌ، وَمَاؤُهُ نَارٌ»، قَالَ **أَبُو مَسْعُودٍ**: أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدَانُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي روَّاد، وأنَّ عبدانَ لقبٌ له[ح٦]، و(**عَبْدُ المَلِكِ**): هو ابنُ عُمير، تَقَدَّمَ[ح٢٠٧٧]، و(**رِبْعِيٌّ**): تَقَدَّمَ ضبطه مرارًا أنَّه كالمنسوب إلى (الرَّبيع)، وأنَّه ابن حِرَاش؛ بالحاء المُهمَلَة المكسورة، وهذا مَعْرُوفٌ عند أهله[ح١٠٦]، و(**حُذَيْفَة**): هو ابنُ اليماني، و(**أَبُو مَسْعُودٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عقبة بن عمرو الأنصاريُّ، وتَقَدَّمَ مترجمًا[ح٥٥].

٧١٣١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَا بُعِثَ نَبِيٌّ** إِلَّا أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الأَعْوَرَ الكَذَّابَ، أَلَا إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَإِنَّ **بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبًا: كَافِرٌ**».

فِيهِ أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (**مَا بُعِثَ نَبِيٌّ**): (بُعِث): مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(نبيٌّ): مَرْفُوعٌ مُنَوَّنٌ نائبُ مَنَابَ الفاعل.

قوله: (**بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبًا**(١)**: كَافِرٌ**): كذا في أصلنا، وعليه علامة راويها، وفي الهامش: (مكتوبٌ) بغير ألف، وصُحِّحَ عليه، فعلى هذه يكون الضميرُ اسمَها؛ تقديره: وإنَّه بين عينيه، والله أعلم.

قال الشيخ محيي الدين النَّوويُّ: (الصحيح الذي عليه المحقِّقون: أنَّ هذه الكتابة على ظاهرها،

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (مكتوبٌ).

وأنَّها كتابةٌ حقيقةً، جعلها الله عَزَّوَجَلَّ آيةً وعلامةً من جملة العلامات القاطعة بكُفره وكذبه وإبطاله، ويُظهرها الله عَزَّوَجَلَّ لكلِّ مؤمنٍ؛ كاتبٍ وغيرِ كاتب، ويُخفيها عمَّن أراد شقاوَته وفِتنتَه، ولا امتناعَ في ذلك، وذكر القاضي فيه خلافًا؛ منهم مَن قال: هي كتابةٌ حقيقةً، كما ذكرنا، ومنهم مَن قال: هي مجازٌ وإشارةٌ إلى سِمَات الحَدَثِ عليه، واحتجَّ بقوله: «يقرؤُه كلُّ مؤمنٍ؛ كاتبٍ وغير كاتب»[إكمال٨/٢٣٨]، وهذا مذهبٌ ضعيفٌ). انتهى[شرح مسلم١٨/٢٦٥]، وقال القرطبيُّ في «تذكرته»: (إنَّه عدولٌ وتحريفٌ عن حقيقة الحديث)[التذكرة٦٩٧].

٢٧- بَابٌ: لَا يَدْخُلُ المَدِينَةَ الدَّجَّالُ

٧١٣٢- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا حَدِيثًا طَوِيلًا عَنِ الدَّجَّالِ، فَكَانَ فِيمَا يُحَدِّثُنَا بِهِ أَنَّهُ قَالَ: «يَأْتِي الدَّجَّالُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ المَدِينَةِ، فَيَنْزِلُ بَعْضَ السِّبَاخِ الَّتِي تَلِي المَدِينَةَ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ يَوْمَئِذٍ رَجُلٌ وَهُوَ خَيْرُ النَّاسِ أَوْ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ، فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّكَ الدَّجَّالُ الَّذِي حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَهُ، فَيَقُولُ الدَّجَّالُ: أَرَأَيْتُمْ إِنْ قَتَلْتُ هَذَا ثُمَّ أَحْيَيْتُهُ، هَلْ تَشُكُّونَ فِي الأَمْرِ؟ فَيَقُولُونَ: لَا، فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يُحْيِيهِ، فَيَقُولُ: وَاللهِ مَا كُنْتُ فِيكَ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِنِّي اليَوْمَ، فَيُرِيدُ الدَّجَّالُ أَنْ يَقْتُلَهُ، فَلَا يُسَلَّطُ عَلَيْهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(شُعَيْبٌ): هو ابنُ أبي حمزة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم، و(أَبُو سَعِيد): سعد بن مالك بن سِنان الخُدْرِيُّ.

قوله: (نِقَابَ المَدِينَةِ): كذا هو في أصلنا، وهو بكسر النون، قال في «المطالع»: («على أنقابِ المدينة»، ويُروَى: «نِقاب المدينة»، وهما جمع «نَقْب»، قال ابن وهب: يعني: مداخل المدينة، وقال غيره: هي أبوابُها وفُوَّهاتُ طُرُقِها التي يُدخَل إليها منها، كما جاء في الحديث الآخَرِ: «على كلِّ بابٍ منها مَلَكٌ»(١)، والنقبُ أيضًا: الطريق بين الجبلين، وهي المنقبة أيضًا والثنيَّة، والنقب أيضًا في الحائط وغيرِه: كالباب يُخلَص(٢) منه إلى ما سواه). انتهى[مطالع٤/٢٠١].

فائدةٌ: تَقَدَّمَ ما لا يدخله من البلاد قريبًا؛ فانظره في ظاهرها[قبل ح٧١٢٢].

قوله: (فَيَنْزِلُ بَعْضَ السِّبَاخِ): في «سنن ابن ماجه»: (حتَّى ينزل عند الضُّرَيْب الأحمر)[ق٤٠٧٧]،

(١) أخرجه البخاري (١٨٧٩) من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بلفظ: «على كل باب ملكان».

(٢) زيد في (أ): (إليه)، ولعلَّ حذفَها هو الصوابُ.

وهو في أصلنا بـ«ابن ماجه» بضَمِّ الضاد المُعْجَمَة، وفتح الراء، ثمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ مُوَحَّدة، كذا هو بالقلم مضبوطٌ، وهو مكانٌ بقُرب مدينة النَّبيِّ ﷺ، كما صرَّحت به الرواية، والله أعلم.

قوله: (فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ(١) رَجُلٌ؛ هُوَ(٢) خَيْرُ النَّاسِ، أَوْ: مِنْ خِيَارِ النَّاسِ): هذا الحديث أخرجه مسلمٌ في أواخر «صحيحه»، وفي آخره: (قال أبو إسحاق: يُقال: إنَّ هذا الرجلَ هو الخَضِر ﵇)[م(٢٩٣٨)(١١٢)]، قال الشيخ محيي الدين النَّوويُّ: (أبو إسحاق هذا: هو إبراهيم بن سفيان راوي الكتاب عن مسلم، وكذا قال معْمر في «جامعه» في إثْر هذا الحديث، كما ذكره ابن سفيان، وهذا تصريحٌ منهم بحياة الخَضِر ﵇، وهذا الصحيحُ عندَهم، وقد سبق في «كتاب المناقب»)، انتهى[شرح مسلم١٨/٢٧٥]، وقال القرطبيُّ في «تذكرته» في أواخرها بعد أن ذكر هذا الحديثَ: (قال أبو إسحاق السَّبِيعيُّ: يُقال: إنَّ هذا الرجل هو الخَضِر)، انتهى[التذكرة٧٠١]، وكذا قاله شيخُنا في هذا «الشرح»[التوضيح١٩/٥٩٧]، وكأنَّه قلَّد في ذلك القرطبيَّ، فإنَّه يَنقُل كثيرًا من «التذكرة» له وما يعزوه إليها، وما قاله الشيخ محيي الدين هو الظاهر، ولكن يحتمل أنَّهما قالاه، فنقل كلُّ واحدٍ من الشيخ محيي الدين والقرطبيِّ عن الذي نقله عنه، أو أنَّه قاله أحدُهما، والتبسَ بالآخَرِ.

وأمَّا حياةُ الخَضِر؛ فقد تَقَدَّمَ الكلامُ عليها في هذا التعليق في (كتاب العلم) مُطَوَّلًا، والله أعلم[ح٧٤].

قوله: (حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حَدِيثَهُ): فعلى القول الصحيح: أنَّه ليس بالخَضِر؛ يكون معناه: حدَّث أمَّتَه الذي أنا منهم.

قوله: (أَرَأَيْتُمْ إِنْ قَتَلْتُ [هَذَا] ثُمَّ أَحْيَيْتُهُ، هَلْ تَشُكُّونَ فِي الأَمْرِ؟ فَيَقُولُونَ: لَا): قد يستشكل؛ لأنَّ ما أظهره الدَّجَّال لا دلالةَ فيه لربوبيَّتِه؛ لظهور النقصِ عليه، ودلائلِ الحُدُوث، وتشويهِ الذات، وشهادةِ كذبه، وكفرِه المكتوبِ بين عينيه، وغيرِ ذلك، ويُجَاب: بأنَّهم لعلَّهم قالوا خوفًا منه وتَقِيَّةً، لا تصديقًا، ويَحتمل أنَّهم قصدوا: لا يُشَكُّ في كذبك وكفرك، فإنَّ مَن شكَّ في كذبه وكفره؛ كفرَ، وخادعوه بهذه/ التورية، ويَحتمل أنَّ الذين قالوا هذه المقالةَ هم مُصَدِّقُوه مِن اليهود وغيرِهم ممَّن قدَّر اللهُ شقاوَتَه، والله أعلم. [٢/٤١٠ب]

قوله: (فَيَقْتُلُهُ، ثُمَّ يُحْيِيهِ): قال المازريُّ: (إن قيل: إظهارُ المعجزة على يد الكذَّاب ليس بممكن(٣)، فكيف ظهرت هذه الخوارق للعادة على يدِه؟ فالجواب: أنَّه إنَّما ادَّعى الربوبيَّةَ، وأدلَّةُ الحدوث

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (يَوْمَئِذٍ).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وهو).

(٣) في (أ): (ممكن).

تحيل ما ادَّعاه وتُكَذِّبُه، وأمَّا النَّبيُّ؛ فإنَّما يدَّعِي النبوَّةَ وليستْ مستحيلةً في البشر، فإذا أتى بدليلٍ لم يعارضه شيءٌ؛ صُدِّقَ)[المعلم ٣/٣٧٨]، نقله النَّوويُّ[شرح مسلم ١٨/٢٧٤].

تنبيهٌ وهو فائدةٌ: في بعضِ مؤلَّفات أبي العَبَّاس ابن تيمية: (أنَّه يقتله مرَّتين)، انتهى[مجموع الفتاوى ٣٥/١١٨]، وقد جاء في «مسند عَبْد بن حُمَيدٍ» من حديث أبي سعيد الخدريِّ: (أنَّه يقتله ثلاثَ مَرَّاتٍ)[المنتخب ٨٩٧]، لكنَّ في السند عَطيَّة العَوْفيَّ، والله أعلم.

٧١٣٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، **عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ المُجْمِرِ** عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**عَلَى أَنْقَابِ المَدِينَةِ** مَلَائِكَةٌ، لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونُ وَلَا الدَّجَّالُ».

قوله: (**عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ المُجْمِرِ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وأنَّه يجوز (المجْمِر) و(المُجَمِّر)[ح١٣٦].

قوله: (**عَلَى أَنْقَابِ المَدِينَةِ**): تَقَدَّمَ قريبًا ما (الأنقاب)[ح٧١٣٢].

٧١٣٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «المَدِينَةُ يَأْتِيهَا الدَّجَّالُ، فَيَجِدُ المَلَائِكَةَ يَحْرُسُونَهَا، **فَلَا يَقْرَبُهَا الدَّجَّالُ، وَلَا الطَّاعُونُ، إِنْ شَاءَ اللهُ**».

قوله: (**فَلَا يَقْرَبُهَا الدَّجَّالُ**(١) **وَلَا الطَّاعُونُ إِنْ شَاءَ اللهُ**): هذا الاستثناء للتبرُّك، وكذا مكَّة وغيرُها من البلاد الأربع التي ذكرتُها؛ بيت المقدس والطُّور لا يدخلها(٢) الدَّجَّالُ، وأمَّا الطاعون؛ فيدخل مكَّة، وقد دخلها في سنة تسعٍ وأربعين، وجاء حديثٌ ضعيفٌ بأنَّه لا يدخلُها، وقد تَقَدَّمَ[ح١٨٨٠]، والله أعلم.

٢٨- بَابُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ

قوله: (**بَابُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ**): يُهمَزان ولا يُهمَزان، وقد قُرِئ بهما في السبع(٣)، وهو من أجيج النار؛ وهو صوتُها، وقيل: سمُّوا بذلك؛ لكثرتهم، أو لشدَّتِهم وحِدَّتِهم، من قولهم: ماءٌ أُجاجٌ، وتُرِك الهمز فيهما، إلَّا أنَّهما اسمان أعجميَّان غير مشتقَّين؛ كطالوت وجالوت، قيل: هم من ولد يافث، وقيل: من الترك، وقيل: احتلم آدم، فاختلط [ماؤه] بالتراب، فأسِفَ، فخُلِقُوا من ذلك، قال الشيخ عزُّ الدين بن عبد السَّلام الشَّافِعيُّ: (وفيه نظرٌ؛ لقوله: «ما احتلم نبيٌّ قطُّ»(٤))، انتهى، وقد تَقَدَّمَ

(١) زيد في «اليونينيَّة»: (قال).

(٢) في (أ): (يدخله)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٣) قرأ بالهمز عاصم، والباقون بغيره، انظر «السبعة» (ص٣٩٩)، «الحجة» (١٧٢/٥)، «حجة القراءات» (ص٤٣٢).

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢٥/١١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

هذا، وتَقَدَّمَ الكلام على هذا الحديث وغيرِه مُطَوَّلًا[ح٤٧٤١].

٧١٣٥- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا **شُعَيْبٌ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ**. (ح) **وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ: حَدَّثَنِي **أَخِي**، عَنْ **سُلَيْمَانَ**، عَنْ **مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ**، عَنِ **ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ **زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ** حَدَّثَتْهُ، عَنْ **أُمِّ حَبِيبَةَ** بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ **زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ**: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا **فَزِعًا يَقُولُ**: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ، **فُتِحَ** اليَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ» -**وَحَلَّقَ بِإِصْبَعَيْهِ الإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا**- قَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ **أَفَنَهْلِكُ** وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ؛ **إِذَا كَثُرَ الخَبَثُ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(**شُعَيْبٌ**): هو ابنُ أبي حمزة، و(**الزُّهْرِيُّ**): هو مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (ح): تَقَدَّمَ الكلام عليها كتابةً وتلفُّظًا[ح٦]، وسأذكره في أواخر هذا التعليق إن شاء الله تعالى[ح٧٥٦١].

قوله: (**وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي أويسٍ عبدِ الله، وأنَّه ابن أخت مالكٍ الإمامِ[ح٢٢]، و(**أَخُوه**): هو عبد الحميد بن أبي أويسٍ، وكنيتُه أبو بكر، وما قاله الأزديُّ عنه ليس بصحيحٍ[ح١٢٠]، و(**سُلَيْمَان**): هو ابنُ بلال، و(**مُحَمَّد ابْن أَبِي عَتِيقٍ**): هو مُحَمَّد بن عبد الله بن أبي عتيق مُحَمَّدِ بن عبد الرَّحْمَن بن أبي بكر الصِّدِّيقِ التيميُّ المدنيُّ، تَقَدَّمَ أنَّه أخرج له البُخاريُّ مقرونًا[ح٨٥٠]، و[في] هذا المكان مقرونٌ بشعيب، وقد تَقَدَّمَ مترجمًا[ح٨٥٠]، و(**ابْنُ شِهَابٍ**): تَقَدَّمَ أعلاه، و(**زَيْنَب بِنْت**(١) **أَبِي سَلَمَةَ**): الربيبة، تَقَدَّمَتْ[ح٢٩٨]، بنت عبد الله بن عبد الأسد، وأُمُّ سَلَمَةَ: هي أُمُّها هند بنت أبي أُمَيَّة حذيفةَ، إحدى أمَّهات المؤمنين[ح١١٥]، و(**أُمُّ حَبِيبَةَ**): رملة بنت أبي سفيان صخرِ بن حرب بن أُمَيَّة بن عبد شمس، إحدى أمَّهات المؤمنين، تَقَدَّمَت[ح٤٢٧]، وكذا (**زَيْنَب بِنْت**(١) **جَحْشٍ**): أمُّ المؤمنين[ح١١٥٠]، وقد قَدَّمْتُ أنَّ في بعض طرقه في «مسلم»[م٢٨٨٠ (١)] أربعَ صحابيَّاتٍ، وقدَّمت أنَّ الحافظ ابن خليل أبا الحَجَّاج يوسف أفرده بالتأليف، وأنَّه ذكر تسعةَ أحاديثَ، وآخِرُها حديثٌ خماسيٌّ فيه خمسةٌ من الصَّحَابة يروي بعضهم عن بعض، وذكرتُه معها[ح٣٣٤٦، ٣٥٩٨، ٧٠٥٩]، وذكرت عن شيخِنا: أنَّ الحافظ أبا موسى جمع الرُّباعيَّ والخماسيَّ من هذا النوع[التوضيح٢/١٥٤]، والله أعلم[ح٧٠٥٩].

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (ابنة).

قوله: (فَزِعًا): تَقَدَّمَ أنَّه اسم فاعل، بكسر الزاي[ح٣٣٤٦،٣٥٩٨].

قوله: (وَحَلَّقَ): هو بتشديد اللام (بِإِصْبَعَيْهِ الإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا) أي: جمع طرفَيهما، فحكى بهما الحَلقَة.

قوله: (أَفَنَهْلِكُ؟): هو بكسر اللام في المستقبل، وفتحِها في الماضي.

قوله: (إِذَا كَثُرَ الخُبْثُ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٣٥٩٨].

٧١٣٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُفْتَحُ الرَّدْمُ؛ رَدْمُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلَ هَذِهِ»، وَعَقَدَ وُهَيْبٌ تِسْعِينَ[1].

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): هو ابنُ خالد، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(ابْنُ طَاوُسٍ): اسمه عبد الله.

قوله: (يُفْتَحُ الرَّدْمُ): (يُفتَح): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(الرَّدْمُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (مِثْلَ): هو مَنْصُوبٌ، ونصبُه ظاهرٌ.

قوله: (وَعَقَدَ وُهَيْبٌ تِسْعِينَ): تَقَدَّمَ الكلام على رواية: (تسعين أو مئة)، وأنَّه جزم هنا بـ(تسعين)، فهي الصواب من أحد الشَّكَّين، وجمعت بين رواية: (عشرة) ورواية: (تسعين)، ولم يبقَ إلَّا روايةُ: (ثنتي عشرة)، فتحتاج إلى جمعٍ، والله أعلم[ح٥٢٩٣،٧٠٥٩].

❊ ❊ ❊

(١) في هامش الأصل: (بلغ الشيخ عز الدين الحاضري ومن معه سماعًا عليَّ، كتبه عبد الرحيم بن الحسين).

الفهرس

❋ ❋ ❋